

الموسوعة الذهبية

للقواعد القانونية
التي قررتها محكمة النقض المصرية

منذ إنشائها عام ١٩٣١

للأستاذين
م. الفكري و ع. النعماني
معاونيه محكمة النقض

الإصدار الجبائي

الجزء الثامن

دار العربية للموسوعات و م. الفكري و م. النعماني المحرران
القاهرة شارع عتيق ص.ب. ٥٤٣ ف. ٣٩٣٦٦٣



الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التى تخصصت فى إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربى

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

الموسوعة الذهبية

للقواعد القانونية

التي فترتها محكمة النقض المصرية

منذ إنشائها عام ١٩٣٦

للأستاذين

مستر الفكياني و عبد النعماني

المراجعين لدى محكمة النقض

الإصدار الجليلي

الجزء الثامن

إصدار: الدار العربية للموسوعات

القاهرة، ٢٠ شارع علي - ص.ب: ٥٤٣ - ت: ٣٩٣٨٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَتَى عَلَى مَا كُنتُمْ

تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

زهدى

الى رجال المتانون عامة
ومستشارى محكمة النقض المصرية خاصة
... نهدي هذا المجهود المتواضع
في ذكرى مرور ٥٠ عاماً على إنشاء محكمة النقض

صه الفكارف د عبد النعم منى

ان للقضاء بين الناس لا يقوم على عاطفة العدل التي تخالج القلب البشرى فحسب ، بل يقوم أيضا على العلم بالقانون .

والقانون علم واسع المدى ، كثير الأحكام ، متشعب للنواحي والنصوص التشريعية مهما روعيت الدقة في وضعها ، والانفاضة فيها ، فانها تقتصر عن الإحاطة بجميع شؤون الحياة وما تنشئه من ظروف وتحتمل من حوادث .

فلا عجب إذن : مهما بلغ القاضي من الدرية والبصر بالأمور ان يتلبس عليه أحيانا فهم النصوص القانونية على وجهها الصحيح ، أو أن يخطئ في تطبيقها على ما يطرح أمامه من المشكلات تطبيقا مسجدا . وقد أدرك الشارح ذلك فجعل للقاضي في القلب من درجتين ، حتى يصلح قضاة الاستئناف ما قد يقع فيه قضاة الدرجة الأولى من الخطأ . غير ان الاختبار دل على عدم كفاية هذا الاحتياط فقد وقع قضاة الاستئناف في نفس الخطأ أو في خطأ آخر ، كما قد يختلف قضاة المحاكم الاستئنافية في المسألة الواحدة . ومن هنا نشأت الحاجة إلى محكمة عليا مهمتها الأولى تفسير القوانين تفسيراً صحيحاً بغير المسبيل أمام سائر المحاكم ، فيصان بذلك انساق القانون ويستقر القضاء ، ويأمن للناس شر الاختلاف في التفسير . تلك هي محكمة للنقض .

وفي التنظيم القضائي المصري بدأ تاريخ الطعن بالنقض بما أجازته لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة في ١٤ يونية سنة ١٨٨٣ من الطعن بالنقض في مواد الجنائيات ثم في مواد الجرح بمقتضى التعديل الذي أدخله الأمر العالي الصادر في ٥ يولية ١٨٩١ . وكان الطعن بالنقض وفقاً لهذا النظام لا تنظره محكمة قضائية عليا ذلت كيان مستقل وانما كانت تختص بالفصل فيه للمحكمة الاستئنافية مؤلفة من جميع أعضائها الحاضرين بهيئة

جمعية عصرية ، ثم انتقل الاختصاص بمعد ذلك الى محكمة الاستئناف
بمصر التي باتت احدى دوائرها تحكم بصفة محكمة نقض وابرار فيما يرفع
اليها من الطعون في الاحكام بمقتضى قانون تحقيق الجنايات .

★ ★ ★

ولا كان اعضاء تلك الدائرة كثيرا ما يستبدلون من سنة الى اخرى
اثر توزيع اعمال محكمة الاستئناف على قضاتها كما جرت للعادة السنوية
بذلك ، فلم يكن ذلك يساعد على ان يثبت لتلك الدائرة قضاء او ان يتحدد
لها ميذا مستقر .

★ ★ ★

ومن ناحية اخرى لم يكن للشارع المصرى يعرف نظاما لتصحيح
ما يقع في احكام المحكام المدنية والتجارية من الخطا في المسائل القانونية .
وقد حاول الشارع معالجة هذا النقص فمعدل قانون المرافعات الاهلى
تعديدا بمقتضاه اخذ عن القانون المختلط نظام الدوائر المتغيرة بمحكمة
الاستئناف حيث اجتمعت دوائر محكمة مصر للمرة الاولى في فبراير سنة ١٩٢٢
وللمرة الاخيرة في ٣ يناير سنة ١٩٣١ والتي فصلت في غضون تلك المدة
في ٢١ مسألة من المسائل القانونية التي كانت ماثرا للخلاف بين احكام
المحاكم .

★ ★ ★

على ان نظام الدوائر المتغيرة لم يكن علاجاً شافياً ولا عملاً حاسماً
لتحقيق ما يهدف اليه نظام اللطمن بالنقض ، فقد كانت الاحالة الى الدوائر
مجتمعة امرا جوازيّاً للدائرة المروضة عليها القضية ، كما كان يشترط
للاحالة سبق صدور جملة احكام استئنافية يخالف بعضها البعض
في نقطة قانونية واحدة .

★ ★ ★

وقد ظل الحال على النحو المتفهم - سواء في المواد الجنائية
او في المواد المدنية والتجارية - الى ان صدر المرسوم بقانون رقم ٦٨
لسنة ١٩٣١ في ٢ مايو سنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض والابرار
فسد بذلك نقص هام في التنظيم القضائى المصرى كانت الحاجة ماسة
اليه .

وقد حققت محكمة النقض أمل البلاد فيها ، فازالت الخلاف ،
وثبتت القضاء ، وأثارت الطريق ، وأصبح فقهاء الهادى يستلهمه كل
مشتغل بالقانون .

★ ★ ★

وإذا كانت الجهود العديدة والمخلصة قد تضافرت وتنافست علميا
على حفظ تلك الثروة القانونية الهائلة التي خلفتها جهود الجهادية من رجال
القضاء أعضاء محكمة النقض المصرية ، إلا أننا - ورغم تلك الجهود -
مازلنا نلمس احتياج المستغلين بالقانون بصفة عامة والجيل الجديد
من هؤلاء بصفة خاصة ، سواء من المصريين أو من سائر مواطني الدول
العربية الشقيقة ، إلى عمل علمي جديد شامل يمكن الرجوع إليه
للقوقوف على ذلك الصرح الشامخ من الفكر القانوني المجرد الذي حفلت به
أحكام محكمة النقض المصرية - بدائرتها الجنائية والمدنية - منذ انشائها
وحتى الآن .

★ ★ ★

وإذا كنا في جهودنا السابقة قد استطننا - بعون الله - أن نقدم
للمكتبة القانونية - المصرية والعربية - العديد من المراجع العلمية ، سواء
في مجال التأليف أو في مجال التلخيص والتجميع والتبويب والنشر .
وإذا كانت أعمالنا هذه قد صادفت - والحمد لله - ترحيبا كبيرا أتى -
ليس فقط من زملاء أفاضل يعملون بتطبيق القانون - بل أيضا من أساتذة
أجلاء ممن يدرسون القانون ، إلا أن تقديرنا نجاسة الاضطلاع بمسئولية
العمل الذي نقدمه الآن ، واستثمارنا لجلال المهمة ، وحرصنا
على بلوغ للغاية التي ننشدها ، فضلا عن المناسبة التاريخية التي تخبرنا
لصدور هذا العمل ونعني بها مرور خمسين عاما على انشاء المحكمة ، كل
ذلك جعلنا نسعى إلى تضافر الجهود ، فأثرنا المشاركة في تحمل العبء .

★ ★ ★

فألى رجال القانون والمهتمين بمعلومه - في مصر وفي سائر
البلاد العربية والأجنبية - يسعدنا أن نقدم للمكتبة القانونية باكورة أعمالنا
العلمية المشتركة : « الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية التي قررتها
محكمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ » ، والتي تصدر
بعون الله - في إصدارين : الأول يضم القواعد القانونية التي أصدرتها
الدائرة الجنائية بالمحكمة ، والثاني يضم للقواعد القانونية التي أصدرتها
الدائرة المدنية والتجارية والأحوال للشخصية .

وقد تم اعداد الموسوعة وتبويب محتوياتها على اساس ايجدى موضوعى ووعى فيه سهولة البحث فى المقام الأول ، وعدم التكرار غير المفيد للمبدأ الواحد وللتسلسل الزمنى فى كل موضوع مع التقديم لكل مبدأ بتلخيص يعين على سرعة البحث .

★ ★ ★

كما أنه استكمالا للفائدة وحتى تكتمل حلقة البحث العلمى - فقها وقضاء - فقد تضمنت الموسوعة تعليق كبار فقهاء القانون بالنسبة لبعض المبادئ التى انتهت إليها محكمة النقض والتى لمستخدم حولها للخلاف أو ثار بشأنها الجدل .

★ ★ ★

ولا يسمنا فى ختام هذه الكلمة الا أن نشكر ونقدر الجهود المظمنة التى بذلها الجهاز الفنى لمؤنة التشريع والقضاء وكذا الادارة الفنية للدان العربىة للموسوعات وللتى أدت الى اخراج الموسوعة بالصورة التى يجدها الباحث بين يديه ، والصمة لله .

المؤلفان

حسن الفكهاى ، عبد المنعم حسن

القاهرة فى أكتوبر سنة ١٩٨١

فهرس تفصیلی

بموضوعات الجزء الثمان

للاصدار الجنائی

الموضوع	الصفحة
متشردون وهشته فيهم	١
الفصل الأول - التشرد	٣
الفصل الثاني - الاشتباه	٩
الفصل الثالث - التسول	١٨
الفصل الرابع - العود في التشرد	٢٠
الفصل الخامس - العود في الاشتباه	٢٢
الفصل السادس - تسبیب الأحكام	٤٤
الفصل السابع - المراقبة والإنذار	٤٨
الفصل الثامن - مسائل متنوعة	٦٢
هجالس عسكرية	٦٩
هجيريون أحداث	٧٥
الفصل الأول - تقدير سن الحدث	٧٧
الفصل الثاني - محكمة الأحداث	٨٦

٩٢	الفصل الثالث - عقوبة الحادث
٩٩	الفصل الرابع - متى يحول الحادث إلى محكمة الجنايات
١٠١	الفصل الخامس - مسائل متنوعة
١٠٥	محاكم شرعية
١٠٩	محاكم عسكرية
١١٩	محاكم الوزراء
١٢٣	محال خطرة ومقلقة للراحة ومضرة بالصحة
١٢٧	محال صناعية وتجارية ..
١٣٩	محال عمومية
١٦٣	محاماة
١٦٥	الفصل الأول - تنظيم ممارسة مهنة المحاماة
١٦٨	الفصل الثاني - القيد بجدول المحامين
١٦٨	الفرع الأول - شروط القيد
١٨٨	الفرع الثاني - أثر القيد
١٩٧	الفرع الثالث - مدة الخدمة السابقة
٢٠٣	الفرع الرابع - الاستبعاد من الجدول
٢٠٧	الفرع الخامس - نقل القيد إلى جدول غير المشتغلين
٢١١	الفصل الثالث - حقوق المحامين وواجباتهم

٢١٧

التفصيل، فترابع - مسائل متنوعة

٢٢٣

محكمة الجناسيات

٢٢٥

الفصل الأول - تشكيل المحكمة وانعقادها

٢٢٥

الفرع الأول - تشكيل المحكمة

٢٣١

الفرع الثاني - انعقاد المحكمة

٢٣٦

الفصل الثاني - الاجراءات أمام المحكمة

٢٣٦

الفرع الأول - حضور المتهم والمدافع عنه

٢٤٤

الفرع الثاني - إعادة المحاكمة

٢٥١

الفرع الثالث - فصل اللجنة عن الجنائية

٢٥٧

الفرع الرابع - الإحالة إلى محكمة للجناسيات

٢٦٤

الفصل الثالث - مسائل متنوعة

معارضة :

٢٨٢

الفصل الأول - إجراءات المعارضة

٢٨٢

الفرع الأول - ميعاد المعارضة

٢٩٤

الفرع الثاني - للتوكيل في المعارضة

٢٩٨

الفرع الثالث - إعلان المعارض بجلسة المعارضة

٣٢٥

الفصل الثاني - جواز المعارضة

٣٢٥

الفرع الأول - الأحكام الجائز المعارضة فيها

٣٢٧

الفرع الثاني - الأحكام الغير جائز للمعارضة فيها

٣٤٢

الفصل الثالث - سلطة المحكمة في المعارضة

٣٤٢	الفرع الأول - بالنسبة الى الشكل
٣٥٢	الفرع الثاني - بالنسبة الى الموضوع
٣٥٨	الفرع الثالث - بالنسبة الى العقوبة
٣٦١	الفصل الرابع - الحكم في المعارضة والطعن فيه
٣٧٣	الفصل الخامس - أثر المعارضة
٣٧٩	الفصل السادس - تسبيب الأحكام
٤١٩	الفصل السابع - مسائل متنوعة
٤٢٥	مفترقات
٤٣٣	مقاومة الحكام والتعدي عليهم ..
٤٣٥	الفصل الأول - التعدي على الموظفين
٤٤٩	الفصل الثاني - امانة الموظفين
٤٦٣	ملاحقة
٤٦٦	ملاريا
٤٧١	ملكية صناعية
٤٧٥	مناجم ومحاجر
٤٨٤	منظمات دولية
٤٨٥	مهن حرة
٥٠٣	مواد مخدرة

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول - أركان جريمة لحراز المخدر أو حيازته	٥٠٥
الفرع الأول - المادة المخدرة	٥٠٥
الفرع الثاني - الحيازة أو الاحراز	٥١٣
الفرع الثالث - القصد الجنائي	٥٤٩
الفرع الرابع - العقوبة	٥٨٥
الفصل الثاني - جريمة شراء المخدر أو بيعه	٦١٣
الفصل الثالث - جريمة زراعة الحشيش والخشخاش	٦١٥
الفصل الرابع - اتصال للأطباء وللصيادلة بالمواد المخدرة	٦٢٥
الفصل الخامس - إجراءات التفتيش في جرائم المخدرات	٦٣٠
الفصل السادس - تسبیب الأحكام	٦٥٧
الفصل السابع - مسائل منوعة	٧٣١
موازين وهكاييل	٧٤٥
هيساه غازية	٧٥٠
نصيب	٧٥٥
الفصل الأول - أركان الجريمة	٧٥٧
الفرع الأول - الاحتيال	٧٥٧
أولا - استعمال طرق احتيالية	٧٥٧
ثانيا - اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة	٧٨٢
ثالثا - للتصرف في مال ليس ملكا للمتصرف	٧٩٠

الموضوع	الصفحة
الفرع الثاني - التسليم	٧٩٦
الفرع الثالث - التضرر	٧٩٩
الفرع الرابع - التصد الجفائي	٨٠٠
الفصل الثاني - تسبیب الأحكام	٨٠٢
الفصل الثالث - مسائل متنوعة	٨١٤
نقد	٨٢١

متشردون ومشتبه فيهم

الفصل الأول - المتشرد

الفصل الثاني - الاشتباه

الفصل الثالث - التسول

الفصل الرابع - العود في المتشرد

الفصل الخامس - العود في الاشتباه

الفصل السادس - تسييب الاحكام

الفصل السابع - المراقبة والإنذار

الفصل الثامن - مسائل متنوعة

الفصل الاول

التشهير

١ - ترويض القردة يعتبر وسيلة مشروعة وصاحب هذه الصناعة ليس ممن ينطبق عليهم نص المادة الاولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .

* ترويض القردة يعتبر وسيلة لتعيش مشروعة وهو ليس استجداء مسنورا ولا هو من قبيل الشعوذة فصاحب هذه الصناعة ليس ممن ينطبق عليهم نص المادة الاولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .
(طبع رقم ٢٢٤ سنة ٤ في جلسة ١١/١/١٣٢٤)

٢ - اعتبار قرار وزير الحقتانية الصادر في ١٦/٢/١٩٢٤ المعدل في ٣١/٨/١٩٢٣ والخاص بشمول اذار التشرد بالنفاذ المؤقت خارج عن حدود السلطة الممنوحة له .

* ان ما جاء بالمادة الخامسة من قرار وزير الحقتانية الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩٢٤ المعدل في ٣١ اغسطس سنة ١٩٢٣ من ان الانذار الذي يوجهه البوليس الى شخص يشتبه في انه من المتشردين هو رغم جواز الطعن فيه انذار مشمول بالنفاذ المؤقت - ما جاء بها من ذلك انما هو من الاحكام الاصليه التي لا يقررها ولا يوجبها الا تمانون خاص يصدر بها . اما وزير الحقتانية فلا يملك تقريرها ولا ايجابها لخروج ذلك عن حدود السلطة المخولة له بمقتضى الفقرة الاخيرة من المادة الثالثة من قانون التشرد والمادة ٣٤ منه . واذن مجرية التشرد لا تعتبر واقعة الا اذا لم يغير الشخص المتذر احوال معيشته المخالفة للقانون في مدى عشرين يوما من تاريخ صيرورة الانذار نهائيا فاذا تسلم شخص انذار البوليس في ٣١ يناير سنة ١٩٣٥ مثلا ثم طعن فيه بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٣٥ فابدىته النيابة العامة في ٢٦ فبراير نفسه ثم قدمت الشخص المتشرد للقضاء لمحاكمته بوصف انه في ٧ مارس سنة ١٩٣٥ وجد بحالة تشرد رغم انذاره فهذا الشخص الذي لم يمهل الا ثمانية ايام من تاريخ تبييد

الانذار خلافا لما يقضى به القانون من تحديد تلك المهلة بعشرين يوما لا تصح ادانته والحكم الذى يعاقبه على اعتباره انه متشرد يكون حكما مخالفا للقانون متعينا نقضه .

(ملحق رقم ٤٢ سنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/١/٦)

٢ - متى تعتبر الأنثى فى حالة تشرد ؟

✽ التشرد معناه القعود عن العمل والإنصراف عن أسباب السعى الجائز لاكتساب الرزق . وهذا المعنى لا يتحقق بالنسبة الى الإناث لانهن ، ولو كن كحيرات صحيحات الأبدان ، لسن مطالبات بالتكسب والسعى اذ نفقتهن تلزم بعولتهن أو ذوى قرابتهن على الوجه المقرر بالقانون . ولا يفرض من هذا النظر ما قضت به المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٥ من أن احكام التشرد تسرى على النساء اذا ما اتخذن وسيلة غير مشروعة للعيش . فان هذا لا يراد به إلزام النساء تادونا بما ألزم به الرجال ، لا من جهة وجوب السعى والعمل لى ذاته ولا من جهة كون السعى أو العمل مما ينتسب به صاحبه الى مهنة أو صناعة أو حرفة معروفة جائزة تكفى حاجته وتكفى الناس شر تبطله ، بل المراد به الضرب على أيدي النسوة اللاتي يرتزقن من الجربة ويتخذنها وسيلة للعيش فاولئك أجرى عليهن القانون احكام التشرد من انذار ومراقبة وحبس ، لا لانهن عيال على سواهن فهذا قائم بالنسبة الى الإناث كافة ، بل لانهن يتكسبن من مخالفة القانون بالسرقة أو التحريض على الفجور أو غير ذلك مما هو من هذا القبيل يتأذى بمسلتهن الأمن والنظام حتما . واذا كانت اباحة المرأة لنفسها لمن يطلبها أمرا لا يمكن عده حرفة أو صناعة أو وسيلة ارتزاق بل هى مجرد استعانة من جانب الأنثى فاسدة الخلق بوضعها الطبيعى على ارضاء ميلها الى الراحة والتبطل واستمرارها الكسل بالتعلق بأذيال رجل أو رجال ابتغاء المال فهى صورة منكرة من صور اعتماد المرأة لى معاشها على سواها الا انها فعل ليس معاقبا عليه لذاته ولاعتبره قعودا عن العمل والسعى ، ولذلك فلا يمكن بسببه وحده اخذ المرأة التى تسقط بأحكام التشرد .

(ملحق رقم ٤٤ سنة ٦٧ ق جلسة ١٩٤٧/٢/١٧)

٤ - متى تعتبر الأنثى فى حالة تشرد ؟

✽ إذا كان الحكم قد أذن أمراً بالتشرد اعتماداً على ما قاله من ضبطها مع رجل فى حالة زبينة بمنزل يدار الدغرة السرية وتسليمها بالصل الرجل بها فى ذلك اليوم فقط بتأثير صاحبة المنزل ، وكان المستفاد من الحكم أن هذه المرأة تعمل فى معاشها على مساعدة مالية يسديها لها أخوها ومطلقها شهرياً ، لا على ما تحصل عليه عن طريق الدعارة ، فإنه يكون قد أخطأ إذ الواقعة المذكورة لا عقاب عليها ..

(ملحق رقم ٢٢٣ سنة ١٨ فى جلسة ١٩٤٨/٦/٨)

٥ - متى تعتبر الأنثى فى حالة تشرد ؟

✽ أنه لما كانت المادة الأولى من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تفيد أن تكون الوسيلة التى يؤسس عليها القضاء بالتشرد مخالفة لقانون العقوبات أو تكون وسيلة أخرى مما عدده النص ، فإنه لا تصح ادانة المتهم بالتشرد إذا كان ما وقع منها هو أنها ساكنت رجلاً معيناً فى منزل واحد وانصلت به وتكفل بالنفقة عليها .

(ملحق رقم ١٥٠٥ سنة ١٨ فى جلسة ١٩٤٨/٦/٢٠)

٦ - معاقبة المرأة بجريمة التشرد إذا اتخذت الجريمة مرتزقاً الوحيد فإن كان لها وسيلة أخرى مشروعة تكفى للتعيش فلا تعتبر متشردة وإنما تعاقب بعقوبة الجريمة التى قررتها .

✽ المستفاد من نص المادة الرابعة من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن المرأة تعاقب بجريمة التشرد إذا اتخذت الجريمة مرتزقاً الوحيد ، فإذا ما ثبت أن لها وسيلة أخرى مشروعة تكفى للتعيش فلا تعتبر متشردة وإنما تعاقب بعقوبة الجريمة التى قررتها وإذا كانت المخنكة قد اعتبرت المتهمه فى حالة تشرد ودانته بهذه الجريمة لجرد احتراقها الدعارة دون بحث لما قالت به من وجود وسيلة أخرى مشروعة

للتعيش فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وفي تأويله وتكون بهذا الخطأ حُجبت نفسها عن نظر الدعوى وتحقيق دفاع المتهم .

٢ نحن رقم ٥٥٥ سنة ٥٤ في جلسة ١/١/١٩٥٦، ص ٧ من ١١)

٧ - تشدد الحدث ببيانه عادة في الطرقات - من جرائم العادة - يلزم لتوافرها ثبوت تكرار فعل مبيت الحدث في الطرقات .

* تنص الفقرة (و) من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ في شأن الاحداث المشربين على انه : « يعتبر الحدث مشردا اذا كان يبيت عادة في الطرقات » . ومقتضى ذلك ان الجريمة التي تقع بالمخالفة لهذا النص هي من جرائم العادة التي لا تقوم الا بتحقيق ثبوتها، بمعنى انه يجب لتوافرها ان يثبت تكرار فعل مبيت الحدث في الطرقات . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بالجريمة المذكورة دون ان يستظهر توافر ركن العادة فيها ، فانه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

(نحن رقم ٤٠٤ سنة ٣٦ في جلسة ١٦/٥/١٩٦٦، ص ١٧ من ٦١١)

٨ - عقوبة جريمة تحريض الحدث على احدى حالات التشرد - الحبس مدة لا تقل عن سنة .

* متى كانت العقوبة المقررة لجريمة تحريض الحدث على احدى حالات التشرد ، التي دين الماطعون ضده بها ، هي الحبس مدة لا تقل عن سنة بالتطبيق لحكم المادة ١٢ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٣ ، وكان الحكم المطعون فيه قد عدل الحكم الابتدائي الذي قضى بحبس الماطعون ضده ثلاثة شهور مع الشغل واكتفى بتوقيع عقوبة الغرامة عليه في الاستئناف المرفوع منه وحده ، فانه بدوره يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم الابتدائي - رغم نزوله من الحد الأدنى المقرر للعقوبة - طالما ان الماطعون ضده هو الذي طعن فيه وحده بالامانة ثم بالاستئناف

حده دون النيابة العامة — إعمالاً للأصل العام بأنه لا يصح أن يضار طاعن بظمنه لأنه كان في مقدوره أن يقبل الحكم الابتدائي ولا يظمن عليه بالمعارضة أو الاستئناف .

(نكح رقم ١٥٧٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٠/٧/١٣٧٢ من ٢٢ من ٢٥)

٩ — التشرد — معناه — متى يثبت ؟

✽ من المقرر أن التشرد في حكم المادة الأولى من الرسوم يقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو حالة واقعية تثبت للشخص كلما وجد مادياً بحالة ظاهرة للحس والعيان في وضع يستغل منه على انتفاء الوسيلة المشروعة للتعيش ويتحقق بعود الشخص عن العمل اختياراً وانصرافاً ورغبته عن أبواب السعي الجائز لاكتساب الرزق أو باحترافه وسيلة غير مشروعة للتعيش — مع انتفاء أي مورد مالي مشروع يفي بحاجياته الضرورية في الحالتين كليهما — فهو حالة توجد وتنقطع بوجود موجبها المادي وانقطاعه ، ولما كان التسول يعد في ذاته وسيلة غير مشروعة للتعيش فضلاً عن أنه جريمة يعاقب عليها طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ ، فإن تعاطي هذه الوسيلة المحرمة واتخاذها مورداً للرزق تثبت به حالة التشرد .

(نكح رقم ٤٧٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٠/١٠/١٣٧٦ من ٢٧ من ٧٢٢)

١٠ — جريمة التشرد في صورتها القابلة على التسول — لا تقوم بمجرد قيلم الاتهم بفعل الاستجداء بل يلزم بالإضافة إلى شرطى السن والجنس — أن يحترف الاتهم مهنة التسول — اقتران التسول بالتشرد يجعل الجريمة مرتبطين ارتباطاً غير قابل للتجزئة يوجب أعمال المادة ٣٢ عقوبت .

✽ أن جريمة التشرد في صورتها القابلة على التعويل في كسب الرزق على التسول لا تتم من مجرد ضبط الشخص وهو يرتكب فعل

الاستجداء من الغير الذى يكون جريمة التسول بل انها تستلزم — بالاضافة الى تواضع شرطى السن والجنس الذى يتطلبه القانون فبين يوجد فى هذه الحالة — ان تصرف ارادة الجانى الى احتراف تلك المهنة غير المشروعة وممارستها بالفعل على وجه يتحقق به هذا المعنى . . . واذا اقترن التسول بجريمة التشرد فى نطاق التهم سالف البيان يكونان معا جريمتين وان تميزت كل منهما عن الاخرى الا انهما يرتبطان ببعضهما البعض ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما معا جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشدهما عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات .

(لجن رقم ٢٧٨ سلك ٢٦ فى جلسة ١٠/١٠/١٣٧٦. ص ٢٧ ح ٧٢٢)

الفصل الثاني

الاشتباه

١١ - عدم قابلية اذار الاشتباه للسقوط بمضى المدة خلافا لاذار التشرد الذى يكون نافذا لمدة ٣ سنوات من تاريخ صدوره ..

✽ ان القانون لم يجعل لاذار الاشتباه امدا ينتهى فيه اثره ، بل ان المادة التاسعة اذ نصت على انه « اذاحدث بعد اذار البوليس ان حكم مرة أخرى بالادانة على الشخص المشبه فيه او ... يطلب تطبيق المراقبة الخاصة عليه » بدون ان تبين مدى هذه البعدية ، فقد اذادت انها بعدية مطلقة لا حد لها ، وأن اذار الاشتباه غير قابل للسقوط بمضى أى مدة كانت ، بل هو يلصق بالشخص صفة استعداده للجرائم ويكونه خطرا على الامن العام المصان لا يحوه الزمن ، بحيث اذا وقع فى سبب من اسباب تطبيق المراقبة ، فى أى وقت كان بعد هذا الاذار وجب اعتباره وتطبيقها ..

(ملحق رقم ٦٦٥ مل ٣ فى جلسة ١٨/١٢/١٩٣٢)

١٢ - الفرق بين الاشتباه والتشرد .

✽ الاشتباه هو صفة ينشئها الاذار فى نفس قابلة له قبيولا يقع تحت تقدير حفظه النظام ، بخلاف التشرد فانه حالة ملحية يقرره الاذار تقريرا محتوما لاتنقراعه من الواقع الذى لا خيار لحفظه النظام فيه .. وعلة الاشتباه هى خطر المشبه فيه على الامن العام . أما علة التشرد فمخالفة حسن الاخلاق أو مخالفة القانون مخالفة هى فى ذاتها ضئيلة لا خطر فيها على الامن العام .

(ملحق رقم ٦٦٥ مل ٣ فى جلسة ١٨/١٢/١٩٣٢)

١٣ - متى تتوافر حالة اشتباه .

✽ ان الشارع انما اراد بالرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٢٥ أن يوسع فى سلطة القاضي بعد أن نقل اليه ما كان قد عهد به لى القانون

السابق للبوليس والنيابة من سلطة الإنذار وتقرير حالة الاستيلاء ، وذلك زيادة منه في تقرير الضمانات للمتهمين . فإن اطلاق المادة الخامسة من المرسوم المذكور من القيود المتعلقة بالمادة ونوع الجريمة ، تلك القيود التي كانت مفررة في المادة الثانية من القانون السابق عليه ، لا تعليل له الا اطمئنان المشرع بعد وضعه زمام الامر كله في يد القاضي وتركه لتقديره . واذن غاذا ما استقر القاضي من حال الشخص وسوابقه ما يقتضيه بقيام الحالة الخطرة والاتجاه الإجرامى اللذين يجعلان من صاحبهما مشبوهما يخشى شره عجل بهراقتة أو اكتفى بانذاره تبعاً لدرجة خطورته ، وإن اشتبان أنه برغم الحكم عليه أكثر من مرة لم يندمج في زمرة الأشرار الخطرين ، أو اندمج ، ولكن أقطع واستقام بعد عثراته الماضية ، أخلى سبيله ، كما هو الشأن فحين يعد مشبوهما بناءً على الاشتهار ، لأن الاشتهار والسوابق قسيمان يتقاسمان إبراز حالة واحدة ويتعادلان في الاستدلال على وجودها (١).

(ملحق رقم ١٤٥ لسنة ١٩١٦ ق جلسة ١٧/٦/١٩١٦)

١٤ - متى توافر حالة الاستيلاء .

* لا جناح ثملى المحكة أن هي استمكنت في عد المتهم مشتبها فيه بشواهد من صحيفة سوابقه ولو كانت قبل العمل بالرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم ، إذ المقصود هو مجرد الاستدلال على توافر الاعتياد والاشتهار الدعى قياهما عند المحكة . وذلك لا يعد بسبباً لأثار هذا المرسوم على وقائع سابقة على صدوره ، لأن المتهم في الواقع وحقيقة الامر لا يحكم عن سوابقه الماضية وإنما يحاكم عن الحالة القائمة به وتثبث . على أنه يكون على القاضي ، وهو يصدد بحث حالة المتهم القائمة ومحاسبته على اتجاهه الحاضر ، أن يورد في حكمه من الأدلة والاعتبارات ما يربط ذلك الماضي بهذا الحاضر والأساغ الدعى عليه بأنه إنما يحاسب المتهم على الماضي . وأن غاذا كان الحكم الذى اعتبر المتهم مشتبها فيه قد خلا من بيان تواريخ الاحكام السابقة التى اعتمد عليها والأدلة التى استخلص منها حقيقة اتجاه المتهم عند رفع الدموى عليه في ظل المرسوم يتأون السابق الذكر فإنه يكون معنياً بإلزامه .

(ملحق رقم ١٨٢٤ سنة ١٩٢٤ ق جلسة ٢٨/١٠/١٩٢٦)

١٥ - متى تتوافر حالة الاشتباه .

✽ ان السوابق لا تنشئ الاتجاه الخطر الذي هو مبنى الاشتباه والذي يريد الشارع الاحتياط منه لمصاحبة الجماعة بل هي تكشف عن وجوده وتدل عليه فهي والشهرة بمنزلة سواء . واذن فيكفي الاعتماد على الاحكام المذكورة الصادرة على المتهم قبل العمل بالرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والاشخاص المشتبه فيهم لاختذه بهذا القانون متى كانت هذه الاحكام قديمة البون نسبياً او كانت من جهة الجسامة او خطورة او التعاقب او التعاصر او التماثل الخ تكفى لافئاع التماسي بان صاحبها مازال خطراً يجب التحرز منه ، ولا يعد ذلك بسطاً لآثار هذا القانون على وقع مسبقته صوره .

✽ نطق رقم ٨ سنة ١٧ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٤٦ (

١٦ - متى تتوافر حالة الاشتباه .

✽ ان المادة الخامسة من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ نصت على انه يعد مشتبهاً فيه كل شخص حكم عليه اكثر من مرة في احدي الجرائم التي ذكرتها ومن بينها السرقة والاتجار بالمواد المخدرة او تقديمها للغير ، كما نصت المادة ٦ على ان يعاقب المشتبه فيه بوضعه تحت مراقبة البوليس . فلذا كان الحكم قد اثبت انه سبق الحكم على المتهم بالحبس مرتين احدهما في سرقة والاخرى في جنحة مخدر وان العبرة شهد عليه بانه اعتاد الاتجار في المخدرات ، فهذا من شأنه ان يؤدي الى ثبوت حالة الاشتباه التي ادين بها . ولا اهمية لكون المتهم لم يحكم عليه الا مرة واحدة في جنحة مخدر ، مادام القانون قد ذكر جريمتي السرقة والاتجار بالمخدرات بصدد تكوين حالة الاشتباه ولم ينص على وجوب ان تكون الجرائم التي ذكرها من نوع واحد بالنسبة الى المتهم الواحد .

✽ نطق رقم ٢١٠٥ سنة ١٧ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٤٧ (

١٧ - متى تتوافر حالة الاشتباه .

✽ اذا كانت المحكمة قد اعتمدت في ادانة المتهم بوجوده في حالة اشتباه على ما شهد به الشهود من سوء سيره ولم تعتمد على سوابقه

— سواء منها ما سبق القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أو ما لحقه — ألا على اعتبار أنها قرينة تؤيد ما شهد به شهود الإثبات ، فلا جناح عليها في ذلك .

(طعن رقم ٧٧٥ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/٦/١)

١٨ — متى تنوافر حالة الاستنباه .

✽ إذا كانت المحكمة قد ادانت المتهم بوجوده في حالة إشغياه على أساس أنه اشتهر عنه لاسباب مقبولة الاعتداء على المال والانتجار بالمواد المخدرة مستعدة في ثبوت ذلك إلى شهادة رجال الحفظ وإلى ما استظهرته من صحيفة سوابقه ومن قضية أحرار مخدر يرى منها لبطلان في إجراءات التفتيش فلا تثريب عليها في ذلك .

(طعن رقم ٧٧٠ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/٦/١)

١٩ — حتى النيابة في استئناف الحكم الصادر بالبراءة لعدم ثبوت نية الاستنباه .

✽ أن المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ إنما جعلت حكم القاضي الجزئي غير قابل للطعن في حالة ما إذا أصدر حكماً باتذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكاً مستقيماً ، أما إذا حكم بالبراءة لعدم ثبوت النية فإنه يكون للنيابة أن تستأنف حكمه لأنها رعت الدعوى بمقتضى القانون الذي نص على أنه في حالة الثبوت يحكم بالمرابطة ويحول القاضي الاكتفاء بالاتذار .

(طعن رقم ٦٤٣ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/٥/١)

٢٠ — متى تنوافر حالة الاستنباه .

✽ أن المتهم الذي يحاكم على أنه يعد مشبوها ولو أنه إنما يحاكم على الحالة القائمة به لا على سوابقه ، إلا أن صحيفة السوابق تد تكتشف

عن هذه الحالة وتدل عليها ، ولا جناح على القاضي أن هو استعان في بحثه بشواهد منها وإن كان عليه — وهو بصدد بحث حالة التهم القائمة ومحاسبتها على اتجاهه الحاضر — أن يبين في حكمه الأدلة التي تربط ذلك الماضي الذي كشفت عنه السوابق بهذا الحاضر الذي يحاسبه عليه . ولا يقال في هذه الحالة أن المتهم يحاسب على الماضي .

(طعن رقم ٢١٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٤)

٢١ — متى تتوافر حالة الاشتباه .

* متى كان الحكم قد استند في إدانة المتهم بجريمة الاشتباه الى ما ثبت من صحيفة سوابقه من أنه حكم عليه بتاريخ ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٠ في جريمة تبديد وفي ٩ من مايو سنة ١٩٤٣ لسرقة ، وحكم عليه بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٤٦ في جنائية شروع في قتل ، وما ثبت من صحيفة سوابقه المعلومة للبوليس من أنه حكم عليه مرتين في ضرب ، كما استند الحكم أيضا الى شهادة شيخ البلد من أن التهم اتهم بقتل ابنه (ابن المتهم بهذا الاتهام وبأن القضية لما يفصل فيها بعد ، واستخلص الحكم (الشاهد) وقدم الى محكمة الجنايات لحكمته عن هذه الجنائية وإلى اعتراف المتهم بهذا الاتهام وبأن القضية لما يفصل فيها بعد ، واستخلص الحكم من ذلك أن المتهم قد انطوت نفسه على عادة ارتكاب جرائم الاعتداء على المال والنفس حتى في أبشع صوره ، فإن ما استخلصته من ذلك سائق في العقل والمنطق .

(طعن رقم ١٢١٥ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١)

٢٢ — الاشتباه وصف يقوم بذات المشتبه فيه افترض الشارع فيه كونه الخطر في شخص المتصف به .

* الاشتباه هو وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه القانونية وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا ما يحس في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني الى الوجود كما هو الحال في ارتكاب الجرائم الاخرى وانما افترض الشارع بهذا الوصف كونه خطر في شخص المتصف

به ورتب عليه ، إذا بدر من المشتبه فيه ما يؤكد هذا الخطر ، وجوب إنذاره أو معاقبته على تجديد حالة هذا الاشتباه واتصال فعله الحاضر بماضيه الذي انتزع منه هذا الوصف ، ولما كان وصف الاشتباه بهذا المعنى رهنا بثبوت مقدمات خاصة جعلها الشارع إبرة على ميل المشتبه فيه لنوع من الأجرام فقد خول القاضي أن يصدر حكمه واجب التنفيذ فوراً ، لا بالنذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكاً مستقيماً أو أن يوقع عليه عقوبة المراقبة .

(طعن رقم ٢٩٨ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢٢ ص ٦٢٢)

٢٣ — جرائم الاشتباه لا تتكون من فعل واحد محدود بذاته لأنها في حقيقتها وصف يستدل عليه بما طبع عليه الشخص الذي يتصف به من اتجاه لارتكاب الجرائم .

* جرائم الاشتباه لا تتكون من فعل واحد محدد بذاته يقع في وقت معين وينقضي بانقضائه وإنما هي في حقيقتها وصف إذا توافرت عناصره التي حددها القانون لصق هذا الوصف بالشخص ويستدل عليه بما طبع عليه من اتجاه إلى ارتكاب جرائم حددها المشرع واعتبرت معياراً موضوعياً للكشف عن هذه الحالة .

(طعن رقم ١٥٠٦ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٣/٥ ص ٨ من ٢٢٠٨)

٢٤ — اشتباه — متى تتحقق جريمة العود إليه ؟

* تتحقق جريمة العود الحالة الاشتباه إذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس عمل من شأن تأييد حالة الاشتباه — فإذا كان الحكم قد بنى قضائه بالبراءة على مجرد مضي فترة إنمينة تحسن خلالها سلوك المتهم — دون أن يناقش الأمر المترتب على الحكم عليه لارتكابه جريمة سرقة ، ولم يستظهر أيضاً مدى جدية الاتهام المسند للمتهم في جنابة السرقة بالكره ، وهل يؤدي أيهما أو كلاهما إلى تأييد حالة الاشتباه وتأكيد خطر المتهم ، فإن الحكم يكون منطوياً على خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله .

(طعن رقم ١٥٣٦ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٦ ص ١٢ من ٢٩)

٢٥ - اشتباه - ما يؤيده - قلبية الحكم للطعن - تقرير جدية الاتهام .

* ان تصارى ما يطلب من المحكمة فى حالة رفع الدعوى العمومية على المتهم بوصف أنه وقع منه ما يؤيد حالة الاشتباه تطبيقا للفترة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ - هو ان تبحث ما اذا كان الفعل الذى وقع منه أخيرا يؤيد حالة الاشتباه من عدمه ؛ وليس بلازم ان ينتهى الاتهام بهذا الفعل الى حكم نهائى بالادانة ؛ فان قابلية هذا الحكم للطعن ، ليس من شأنها ان تمنع المحكمة من تقدير جدية ذلك الاتهام بعد تمحيص الواقعة .

فإذا كان الحكم الملعون فيه قد قضى ببرائة المتهم من تهمة تأييد حالة الاشتباه لجرد ان الحكم الصادر فى قضية الشروع فى السرقة - التى اسند اليه ارتكابها بعد سبق الحكم بانذاره باعتباره مشتبه فيها - كان حكما فيا لى لم ينفذ ، ودون تمحيص للواقعة التى تناولها التحقيق ليثبت مبلغ جدية الاتهام فيها واثره فى تأييد حالة الاشتباه ، فانه يكون مشوبا بالخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٩٠٨ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٥ س ١٢ ح ٤١)

٢٦ - الاشتباه - ماهيته - عقوبة .

* الاشتباه فى حكم المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه ، وهذا الوصف بطبيعته ليس عملا يمس فى الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني الى الوجود وانما افترض الشارع بهذا الوصف كيون الخطر فى شخص المتصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه عنه ، فإذا ما بدر من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل يؤكد خطورته كان هذا الفعل وحده كافيا لاعتباره مائلا لحالة الاشتباه مستحقا للعقوبة المفروضة فى الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ويتكرر استحقاقه للعقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الاشتباه إذا ما توافرت قواعده العود الواردة فى الباب

السابع من الكتاب الاول من قانون العقوبات . ولما كان التقرير القانوني الخاطئ الذى استندت اليه محكمة ثانى درجة بقولها : « انه اذا حكم على منهم لعود الى حالة الاشتباه ثم ارتكب بعد ذلك فعلا من الامسـال المنصوص عليها فى المادة الخامسة من الرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٥ فإنه لا يعتبر عتدا مرة اخرى الى حالة الاشتباه والا اعتبر العود الى الاشتباه وصفا مؤبدا وانما يصح اعتباره فى هذه الحالة مشتبهـا فيه بـادىء ذى بدء اذا ما توافرت فى حقه جريمة الاشتباه » — قد حجبتها عن تحقيق مدى توافر احكام العود وذلك بالتحقق من أن الحكم الصادر فى جريمة العود للاشتباه قد اصبح نهائيا قبل ارتكاب المطعون ضده جريمة السرقة وهو ما لا يبين من المبررات المضمومة ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوبـا بالخطا فى تطبيق القانون وبالقصور الذى يعيبه مما يطلـه ويستوجب نقضه والاحالة ، ولا يغير من هذا النظر أن الاستئناف حاصل من المتهم وحده ، اذ أن الموضوع المطروح على المحكمة الاستئنافية لا ينطوى على واقعة جديدة ، بل هو عن حالة عالقـة بالمتهم تدل عليها صحيفة سوابقه المقدمة للمحكمتين الابتدائية والاستئنافية والتي دارت عليها المرافعة فى هاتين المرحلتين ، وليس من شأن هذا الاستئناف تشديد العقوبة المتنبى بها من محكمة اول درجة التى تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة العود للاشتباه .

(ملن رقم ١٩٦٠ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢ س ١٦ ص ٢٥٦)

٢٧ - حالة الاشتباه — ماهيتها — اثبات وجودها .

✽ أن المادة الخامسة من الرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٥ فى شأن المتشردين والمتشبه بهم اذ دعت مشتبهـا فيه من حكم عليه أكثر من مرة فى إحدى الجرائم الواردة بها ، ومنهما جرائم الامتداء على النفس أو المال ، أو اشتهر عنه لاسباب مقبولة بأنه اعتاد ارتكاب هذه الجرائم ، فقد دلت على أن الاشتباه حالة تقوم فى نفس لحظة قابلية للاجرام ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا يحس فى الخارج ولا واقعة مادية يدنمها نشاط الجانى الى الوجود ، وانما افترض الشارع بهذا الوصف كمن الخطر فى

شخص المتصفة به ورتب عليه محاسبته وعقابه . كما دلت على أن الاستهزاء والسوايق قسيان في إبراز هذه الحالة الواحدة ، متعادلان في اثبات وجودها ، وأن السوايق لا تنشيء بذاتها الاتجاه الخلل الذي هو مبنى الاستهزاء ، وإنما هي تكشف عن وجوده وتدل عليه أسوة بالاستهزاء ، ومن ثم جاز الاعتماد على الأحكام المتكررة الصادرة على المتهم — ولو لم تصر نهائية — متى كانت قريبة البون نسبيا ، وكانت من الجسامة أن الخطورة بما يكفي لاتقاع القاضي بأن صاحبها خطر يجب التمرضا منه .

(طعن رقم ١٩٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٦٨/٤/٨ من ١٥ ص ١٤٠٨)

التسول

التسول

٢٨ - المادة بوفاء النيل وتقبل المنادى ما يقدمه الاهالى ليس تسولا .

* المناداة بوفاء النيل وتقبل المنادى ما يقدمه له الاهالى بسبب هذه المناداة لا يعتبر تسولا .

٤ طبع رقم ١٠٦٦ سنة ٤ ق جلسة ١٩٢٥/١/٢٨

٢٩ - توفر الجريمة سواء كان التسول ظاهرا ام مستترا .

* ان المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بشأن منع التسول تنص على عقاب كل شخص صحيح البنية تبلغ سنه خمسة عشر سنة مأكثر يوجد متسولا فى الطريق العام أو المحال العمومية ولو ادعى أو تظاهر باداء خدمة للغير أو عرض العاب أو بيع أى شئ ، ويظهر من صراحة هذا النص أن القانون يعاقب على التسول فى الطريق والمحال العمومية سواء كان هذا التسول ظاهرا أو مستترا . فلا يحول دون اعتبار الشخص متسولا ما قد يتذرع به من الاعمال لكسب عطف الجمهور ومضى ثبت أن غرض المتهم الاول هو التسول والاستجداء وأن الاعمال الاخرى التى ياتيها انها هى ستار لاختفاء التسول وجب توقيع العقاب ، لذلك يتعين على قاضى الموضوع أن يبين فى حكمه أن هذه الاعمال غير مقصودة لذاتها وانها تخفى وراءها غرضا آخر هو التسول أو انها اعمال صادقة مقصودة لذاتها وليست سقارا للاستجداء كما يتعين عليه بيان الواقعة المعروضة عليه بيانا كاملا حتى يقضى لحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون على وجهه الصحيح ، فاذا انحصر الحكم فى معرض بيان الواقعة على قوله أن بعض ركاب إحدى المراكب كانوا يلقون نقودا فى البحر الى المتهمين متباين أن يؤدى الآخرون فى المياه وينشلوها لانفسهم ولم يبين سبب وجود المتهمين فى البحر ولا حقيقة موقفهم من الركاب ولا طبيعة العمل الذى قاموا به وهل قصدوا به الى اخفاء التسول أم لم يقصدوا ولم يرد على ما جاء بالحكم الابتدائي من اعترافهم فى محضر الواقعة بالتسول وما شهد به

الشهود من ضبطهم يتسولون فهذا النقض في بيان الوقائع يعيب الحكم .
ولا يجدى مع هذا النقض أن ينكر الحكم أن المحكمة ترى أن الغوص في
البحر لالتقاط النقود هو من قبيل المهارة ونوع من الرياضة وليس تسسولا
لان هذا القول لا ينفي امكانية اتخاذ هذا العمل ستارا للقول .

(طعن رقم ٧١ لسنة ٤ ق جلسة ١٣٤٤/٢/١٢)

٣٠ - المقصود من عبارة « كل شخص صحيح البنية » .

✽ ان المشرع لم يقصد من قوله « كل شخص صحيح البنية » في
المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالفصول الا ان يكون
عنده ما يقتات منه ولو كان غير صحيح البنية . فكل مقسول عنده قوته يحق
عليه العقاب بمقتضى هذه المادة متى توافرت الشروط الاخرى التي
نصت عليها .

(طعن رقم ٢٨٧ لسنة ١٠ ق جلسة ١٣٤٠/١/٢٩)

٣١ - المقصود من عبارة « كل شخص صحيح البنية » .

✽ ان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ لم يقصد من صحة البنية اكثر
من ان يكون الشخص ميسرا له سبيل العيش سواء من طريق عمله هو او
من اى طريق آخر ، فمن ضبطت بمسولة في الطريق العام ، وكان لها من
يعولها وينفق عليها ، يحق عقابها بالمادة الاولى من القانون المذكور ولو كانت
بنيتها غير سليمة .

(طعن رقم ٧٤ لسنة ١٣ ق جلسة ١٣٤١/٤/٢٦)

الفصل الرابع

المود في التشرد

٣٢ - لا تأثير لكون الاحكام التي اُسست عليها حالة المود للتشرد صادرة قبل القانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ لان هذا القانون قد استبقى صفة الجريمة للأفعال الصادرة بشأنها تلك الاحكام .

* ان الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنص على ان العقوبة على التشرد في حالة المود هي الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ، فالحكم الذي يخشى بائذار المتهم في هذه الحالة يكون مخالفا للقانون . ولا تأثير في هذا الشأن لكون الاحكام التي اُسست عليها حالة المود صادرة قبل القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لان هذا القانون قد استبقى صفة الجريمة للأفعال الصادرة بشأنها تلك الاحكام كما كانت مما يترتب عليه بقاء آثارها .

(ملحق رقم ١٤٠١٤ سنة ٢٠ في جلسة ١٩٥٠/١٢/١٩)

٨

٣٣ - متى تتوافر جريمة المود للتشرد .

* ان المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنص على انه « يعاقب على التشرد بالوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على خمس سنوات . وفي حالة المود تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات » ، واذا فُهم في كمال الدقة بصحيفة سوابق المتهم التي كانت تحت نظر المحكمة الاستئنافية المطبوعة امامها الدعوى بناء على الاستئناف المرفوع من النيابة ان المتهم سبق الحكم عليه بالحبس مدة ستة اشهر والوضع تحت مراقبة البوليس مدة سنة للتشرد ، وكان المتهم قد وجد متشردا قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة ، فانه يعتبر عابدا في حكم المادة ٤٩ فقرة ثانية من قانون العقوبات مما يستوجب عقابه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

(ملحق رقم ١٣٤ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٢/٤/٨)

٢٤ - العقوبة الواجبة التطبيق على المثلث الى حالة التشرذ بعد
سبق الحكم عليه باتذاره للتشرد ، هي عقوبة المراقبة فقط .

* متى كان الثالث بمحيفة سوابق المتهم التي كانت تحت نظر
المحكمة الاستئنافية ان المتهم سبق الحكم عليه باتذاره
بالتشرد ثم عاد الى حالة التشرد في خلال الثلاث سنوات
النسالية لصحور الحكم باتذاره فانه بمقتضى الفقرة الثانية من
المادة الثالثة والفترة الاولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون ٩٨ سنة
١٩٤٥ يكون عقابه بالمراقبة فقط ويكون الحكم قد اخطأ حين تضى بتأييد
الحكم المستأنف القاضي بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وبوضعه تحت
مراقبة البوليس لمدة سنة .

(د د ٧ ٢٥ ١٨٠٦١ / ١ / ١١ / ١٩٤٥)

الفصل الخامس

المود فى الاشتباه

٣٥ - العبرة فيما اذا كان لتطبيق الفقرة الاخيرة من المادة التاسعة محل هى بما تقرره محكمة الموضوع من حيث جدية الاسباب التى يعتمد عليها البوليس فى طلب المراقبة او عدم جديتها ، وحكمها فى ذلك موضوعى .

* ان المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٢ تشير الى كلمة الاحوال المذكورة فى المادة الثانية منه ، والفقرة الاخيرة من المادة التاسعة المذكورة تشير بنوع خاص الى الاشخاص الذين عبرت عنهم الفقرة الخامسة من المادة الثانية بانهم اشتهر عنهم لاسباب جدية الاعتقاد على الاعتداء على النفس او المال او الاعتقاد على التهديد بذلك الخ . ونص الفقرة لا يشمل فقط الجرائم المخلة بالامن العام محصورة فى انواع مخصوصة كالخطف او السطو مثلا ، بل هو نص عام يشمل كل صور الاعتداء الواقع على النفس او المال ، فالضرب البسيط مثلا يدخل فيه بلا نزاع ، على انه لما كانت حكمة هذا النص هى وقاية الامن العام مما يخل به كان من الواجب تحريم الاحوال التى يصح ان ينطبق عليها ، كيلا يدخل فيه من صور الاعتداء ما لا اخلال فيه بالامن العام بما ينبو الذوق عن جواز اعتبار معتقدها محلا لان يوسم بميسم الاشتباه . والممول فى ذلك على حكمة من يكل اليه القانون سلطة الاذكار . والعبرة فيما اذا كان لتطبيق الفقرة الاخيرة من المادة التاسعة محل هى بما تقرره محكمة الموضوع من حيث جدية الاسباب التى يعتمد عليها البوليس فى طلب المراقبة او عدم جديتها ، وحكمها فى ذلك موضوعى لا رقابة عليه لمحكمة النقض ، ما لم تخرج محكمة الموضوع عن المعتول فى فهم الاسباب الجدية .

٤ ملحق رقم ٢٦٥ سنة ٢ فى جلسة ١٩/١٢/١٣٢٢

٣٦ - احوال تطبيق المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٢ .

* ان المادة التاسعة من قانون المتشردين والمشتبه فيهم قد فرقت بين حالتين . حالة صدور حكم على المشتبه فيه فى جرائم معينة او تقديم بلاغ

جديد ضده من ارتكابه جريمة من تلك الجرائم أو وجوده في إحدى الحالات الخاصة المبينة بالمادة المذكورة ، وبالحالة التي يكون فيها لدى البوليس من الأسباب الجدية ما يؤيد ظنونه من ميول المشتبه فيه وأعماله الجنائية .
 فنبهتقضى هذه المادة بتحقيق جريمة العود الى الاشتباه في الحالة الاولى بمجرد صدور الحكم على المشتبه فيه أو تقديم البلاغ في حقه عن إحدى الجرائم التي أوردتها على سبيل الحصر إما في الثانية فـسلا تتحقق بمجرد صدور حكم أو تقديم بلاغ أو شهادة شهود أو غير ذلك بل يجب ان يطلب البوليس اعتبار المتهم عائدًا للاشتباه على اساس ما تجميع لديه من الأسباب الجدية المؤيدة لظنونه عن ميوله وأعماله الجنائية . فالبوليس في هذه الحالة هو الذي يقدر حالة المشبوه وميوله وهو الذي يطلب ان يحكم بمراثبته على هذا الأساس والمحكمة تقدر جدية الأسباب التي بنى عليها البوليس ظنونه وأذن نادا رفعت الدعوى على المتهم بأنه عاد الى الاشتباه على اساس مجرد صدور حكم بادانته في جريمة الاتجار في مواد مخدرة — تلك الجريمة التي لم يرد ذكرها مع الجرائم الواردة في الحالة الاولى — فعدلت المحكمة الاستئنافية وصفت التهمة لتدخل في الحالة الثانية بقولها انه وجد لدى البوليس أسباب جدية تؤيد ظنونه عن ميول المشتبه فيه ، ولم تبين مع ذلك ان كان با قائلته عن البوليس له أصل في التحقيق أم لا فان هذا منها يعتبر قصورا مستوجبا لنقض حكمها ١٠

٤ ثلثين رقم ٧٢ ص ٢٠ ، في جلسة ١٨/١٢/١٩٢٩ .

٣٧ — احوال تطبيق المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .

* انه لما كانت جريمة العود الى الاشتباه تتحقق ، على مقتضى الشطر الاخير من المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ، بطلب البوليس اعتبار المتهم قد عاد الى حالة الاشتباه بمخالفته مقتضى الانذار النسائي توجيهاً اليه ، على اساس ما تجميع لديه من الأسباب الجدية التي تؤيد ظنونه عن أعمال المتهم وميوله الجنائية نحو ما هو مطلوب منه في النص الاعتماد عنه لكيلا يخلق حوله ظنونا أو شبهات تفيد ولو من بعيد انصالة به ، وذلك دون حاجة الى صدور حكم جنائي عليه أو تقديم بلاغ ضده من واقعة معينة بالذات — لما كان ذلك كذلك فانه يكفى لسلامة الحكم في قوله

بتحقيق تلك الجريمة أن يكون قد أثبت أن المتهم قد انخر مشبوها ثم ارتكب
بعد ذلك سرقة حكم عليه فيها من المحكمة العسكرية .

(طعن رقم ١٤٨٩ سنة ١٤ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٤٤)

٢٨ - شروط توافر جريمة العود للاستتباب .

✽ ان القانون يوجب للادانة في جريمة العود للاستتباب أن يبين الحكم
سنده الذي يبرر القول بأن المشتبه فيه وقع منه فعل من شأنه تأكيد حالة
الاستتباب . فإذا كان المتهم بهذه الجريمة قد دفع التهمة بأن الجناية التي هي
سند الاتهام لم يتم التصرف فيها بعد ، وكئن كل ما قاله الحكم في صدد
ادانته هو أن الاتهام الموجه اليه في الجناية المذكورة اتهم جدي لتقيد الدعوى
ضده ، فإن هذا الحكم يكون قاصر البيان ولجبا نقضه . إذ أن قول المحكمة
أن الاتهام جدي لتقيد الدعوى ضد المتهم لا يمكن أن يكون كافيا ، لا من ناحية
الرد على دفاع المتهم ، ولا من ناحية بيان الواقعة المكونة للجريمة التي
ادانته فيها ، ، فإن قيد القضية ضد المتهم بمعرفه النيابة لا يفيد جدية
الاتهام إذ قد تقيد قضية ضد متهم ثم تنتهي بالحفظ لعدم الصحة أو لعدم
وجود جناية ، ثم أن القيد ليس إلا مجرد إجراء إداري لرصد القضايا في
الجدول الخاصة بها .

(طعن رقم ٣٦٠ سنة ١٩ ق جلسة ٧/٢/١٩٤٩)

٣٩ - المبرة في اثبات العود للاستتباب بناء على أحكام الادانة هي بتاريخ وقوع الجرائم لا بأيام الحكم فيها .

✽ المبرة في اثبات العود بناء على أحكام الادانة في حالة الاستتباب -
طبقا للمرسوم رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ - هي بتاريخ وقوع الجرائم لا بأيام
الحكم فيها . فإذا كانت المحكمة لم تمن ببيان تاريخ ارتكاب الجرائم التي
قالت بقيام حالة العود معها فإن حكما يكون قاصرا متعبعا لنقضه .

(٧١/٥/١٣٧١ ق ٥ ٢٢ ٨١ ١٧٥١ ق ٢٥ ٢٥)

٤ - المراد بما ذكرته الفقرة الثانية من المادة السادسة من عبارة « حالة المود » ليس هي المود بالمعنى الوارد فى المادة ٤٩ عقوبات .

✽ أنه يبين من مقارنة نص المادتين ٦ و ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن المراد بما ذكرته الفقرة الثانية من المادة السادسة من عبارة « حالة المود » ليس هو المود بالمعنى الوارد فى المادة ٤٩ من قانون العقوبات ، وإنما المراد به هو أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بالاستئناف أى عمل من شأنه تأييد حالة الاستئناف السابق الحكم بها عليه ، وذلك وفقاً لما جاء فى الفقرة الثانية من المادة ٧ من المرسوم المذكور ، إذ لا يوجد أى مبرر للقول باختلاف معنى المود فى حالة سبق الحكم بالإنذار وحالة سبق الحكم بالمرافقة . وأذن فلا يلزم فى حالة الحكم بالمسود أن تتوغل جريمة الاستئناف من جديد بناء على وقائع أخرى لاحقة للوقائع التى بنى عليها حكم الاستئناف الأول ، بل كل ما يلزم هو أن يقع تقادم المنهم بعد الحكم عليه بالمرافقة للاستئناف أى عمل من شأنه تأييد الحالة الثانية بالحكم الأول فى حقه .

١ تلحق رقم ٨٩٣ سنة ١٩٢٠ فى جلسة ١٩٢٩/٦/٧٠

٤١ - الحكم الصادر بناء على القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ يبقى له اثره عند تطبيق المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ إذ أنه استبقى صفة الجريمة للفعل .

✽ أن آثار الأحكام الصادرة بناء على قانون معين لا تنقضى بالفساء هذا القانون إلا إذا كان القانون الصادر بالالفناء لم يستبقى النص على العقاب على الفعل ، أما إذا كان قد استبقى صفة الجريمة للفعل - كما هى الحال فى المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ - فإن الحكم الصادر بناء على القانون القديم يبقى له اثره . والنص فى المادة ١٢ من المرسوم بقانون المشار إليه على الفناء انذارات الفسود مع سكوت هذه المادة من الأحكام الصادرة بناء على القانون القديم أن هى الا تطبيق لهذه القاعدة .

فإذا كان الثابت أنه قد حكم على المتهم قبل المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة للاستئناف ، وحكم

عليه بحبسه ستة اشهر مع الشغل فى ١١ من ابريل سنة ١٩٤٨ لسرقة وقمت منه بعد هذا القانون فانه يكون قد ارتكب عملا من شأنه تأييد حالة الاشتباه ، ويتعين لذلك عقابه بالفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون المذكور .

(طعن رقم ٦٥٣ لسنة ١٣٦٧ ق جلسة ١١٤٩/١/٧)

٤٢ - شروط توافر جريمة العود للاشتباه .

* ان آثار الاحكام الصادرة بناء على قانون معين لا تنقضى بالفناء هذا القانون الا اذا كان القانون الصادر بالالغاء لم يستبق النص على عقاب الفعل ، اما اذا كان قد استبقى صفة الجريمة للفعل ، كما هي الحال فى المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ٤٥ ، فان الحكم الصادر ببناء على القانون القديم يبقى له اثره . ونص المادة ١٢ من المرسوم بقانون المذكور على الفاء انذارات التشرذ ونكوتها عن الاحكام الصادرة بناء على القانون القديم ليس الا تطبيقا لهذه القاعدة .

واذن فاذا كان النائب ان المتهم سبق الحكم عليه (فى ١٩٤٢/٤/٣) بوضعه تحت مراقبة البوليس للاشتباه ثم حكم عليه (فى ١٩٤٧/٣/٢) بالحبس لارتكابه جريمة سرقة ، فانه يكون قد عاد الى الاشتباه بان ارتكب عملا من شأنه تأييد حالة الاشتباه الثابتة فى حقه بالحكم السابق صدوره عليه بوضعه تحت المراقبة .

(طعن رقم ٨٠٣ لسنة ١٣٦٧ ق جلسة ١١٤٩/١/١٢)

٤٣ - شروط توافر جريمة العود للاشتباه .

* ان آثار الاحكام الصادرة بناء على قانون معين لا تنقضى بالفناء هذا القانون الا اذا كان القانون الصادر بالالغاء لم يستبق النص على عقاب الفعل ، اما اذا كان قد استبقى صفة الجريمة للفعل كما هي الحال فى المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فان الحكم الصادر ببناء على القانون

القديم يبقى له اثره . فاذا كان الثابت ان المتهم سبق الحكم عليه في ٢٠٠٠ سبتمبر سنة ١٩٤٥ بوضعه تحت مراقبة البوليس للاشتباه ثم حكم عليه في ٧ مارس سنة ١٩٤٩ بحبسه ستة أشهر مع الشغل لارتكابه جريمة سرقة فانه بذلك يكون قد عاد الى حالة الاشتباه بان ارتكب عملا من شأنه تأكيد حالة الاشتباه الثابتة في حقه بالحكم السابق صدوره عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس .»

(طعن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٠ في جلسة ١٩٥٠/٥/٢)

٤٤ - العقوبة الواجبة التطبيق في جريمة العود للاشتباه .

✽ ان جريمة العود للاشتباه تقع تحت نص الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الذي جعل الصد الأدنى لعقوبة المراقبة مدة سنة . واذا كان الحكم قد اخطأ اذ قضى بوضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر ، ويتعين لذلك نقضه وتصحيحه بالنسبة الى العقوبة .»

(طعن رقم ١٠٥٨ لسنة ٢٠ في جلسة ١٩٥٠/١١/٧)

٤٥ - شروط توافر جريمة العود للاشتباه .

✽ ان آثار الاحكام الصادرة بناء على قانون معين لا تنقضى بالغاء هذا القانون الا اذا كان القانون الصادر بالالغاء لم يستبق النص على عقاب الفعل . اما اذا كان قد استبقى صفة الجريمة للفعل كما هو الحال في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فان الحكم الصادر بناء على القانون القديم يبقى له اثره . واذا كان نص المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ على الغاء انذارات الاشتباه وسكوتها عن الاحكام الصادرة بناء على القانون القديم ليس الا تطبيقا لهذه القاعدة فانه متى كان الثابت ان المتهم سبق الحكم عليه في ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ بوضعه تحت مراقبة البوليس للاشتباه ثم حكم عليه في ١٢ ابريل سنة ١٩٤٩ بحبسه ستة أشهر مع الشغل لانه ارتكب جريمة

سرقة كان هذا المتهم قد عاد الى حالة الاشتباه بان ارتكب عملاً من شباته تأييد حالة الاشتباه الثابتة في حقه بالحكم السابق صدوره عليه بوضعه تحت المراقبة .

(ملحق رقم ١٠٥٦ لسنة ١٩٤١ ق جلسة ١٩٤١/١١/١٢)

٤٦ - شروط توافر جريمة العود للاشتباه .

* ان مدة الثلاث السنوات المنصوص عليها في المادة ٧٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ اتها وضعت لحالة خاصة هي حالة اختيار القاضي الحكم بانذار المشتبه فيه بدلا من توقيع عقوبة المراقبة ابتداء طبقا للفقرة الاولى من المادة السادسة ، وهي حالة لا شأن لها بحالة العود الى الاشتباه المنصوص عنها في الفقرة الثانية من تلك المادة والتي جعل القانون عقابها الحبس والمراقبة معا ، وتحكمها قواعد العود الواردة في الباب السابع من الكتاب الاول من قانون العقوبات وبمقتضاها يعتبر عاددا من حكم عليه بالحبس مدة سنة او اكثر وثبت انه ارتكب جنحة قبل مضي خمس سنوات من تاريخ انقضاء هذه العقوبة . فاذا كان المتهم قد حكم بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة للاشتباه بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٤ ، وهذه العقوبة تعتبر بمقتضى المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ماثلة لمعقوبة الحبس فيها يتعلق بتطبيق احكام قانون العقوبات ، وكان المتهم قد اتهم بجريمة الشروع في القتل التي قامت على اساسها جنحة الاشتباه القالية في ١٧ يناير سنة ١٩٤٦ قبل مضي خمس سنين من انقضاء العقوبة السابقة فانه يكون عاددا طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات متعينا عقابه بالحبس والمراقبة معا تطبيقا للبادءة ٦ فقرة ثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

(ملحق رقم ١٦٤٣ لسنة ١٩٤١ ق جلسة ١٩٤٢/١١/١٢)

٤٧ - شروط توافر جريمة العود للاشتباه .

* ان الفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، التي نصت على انه « اذا

وقع من المشتبه فيه أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه فى خلال الثلاث السنوات التالية للحكم وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة السابقة » . لما كان ذلك فإن قصارى ما يطلب من المحكمة فى حالة رفع الدعوى على المشتبه فيه تطبيقا لهذه الفقرة وتأسيسا على اتهامه فى جريمة هو أن تبحث ما إذا كان قد وقع منه فعل يؤيد حالة الاشتباه من عدمه دون الفصل فى موضوع التهمة الأخرى . فإذا كانت المحكمة قد حجبت نفسها عن البحث فى التهمة المسندة الى المتهم بمقولة أن الجنائية المتخذة أساسا لها لما يفصل فيها بعد بالثبوت أو عدمه من المحكمة المختصة بنظرها ، فاتها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون .

(نص رقم ٨٧٨ سلك ١١ فى جلسة ١٢/١٢/١٩٥٢)

٤٨ - شروط توافر جريمة العود للاشتباه .

* إذا كانت النيابة العمومية قد رفعت الدعوى على المتهم لانه عاد لحالة الاشتباه بأن اتهم فى قضية سرقة حالة كونه سبق الحكم عليه باعتبارها مشبوها ، وكان يبين من أسباب الحكم أن المحكمة قد امرت بضم قضية السرقة استكمالا لتحقيق الدعوى ولكنها لم تقررت حتى ينفذ هذا الامر بل قضت فيها بالبراءة على أساس خلو الملف مما يدل على ادانة المتهم فى القضية التى امرت بضمها ولم تضم او على أن اتهامه لم يكن كان اتهاما جديا وعلى أساس حفظ حق النيابة فى الرجوع الى الدعوى بعد ذلك اذا ما اتهمت الدليل الجدى عليها بخلافه بذلك ما تقضى به المادة ٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية من عدم جواز هذا الرجوع - فحكمها بذلك يكون مبنيا على خطأ فى تطبيق القانون يوجب نقضه .

(نص رقم ٨٧٨ سلك ١١ فى جلسة ١٢/١٢/١٩٥٢)

٤٩ - شروط توافر جريمة العود للاشتباه .

* أن المرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمشردين والمشتبه فيهم قد حدد فى المادة الخامسة منه من يعد مشتبهيا فيه ، ثم نص فى

الفقرة الأولى من المادة السادسة على عقاب المشتبه فيه من تطبيق عليهم إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة الخامسة ونص في الفقرة الثانية منها على « أنه في حالة العود تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين » ثم أنه في الفقرة الأولى من المادة السابعة أجاز للقاضي بدلا من توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السادسة أن يصدر حكما غير قابل للطعن بأنذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكا مستقيما ، ونص في الفقرة الثالثة على أن « إذا وقع من المشتبه فيه أي عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه في خلال الثلاث السنوات التالية للحكم ، وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابعة » وبالمستقراء هذه النصوص يبين أن العود المشار إليه فيها هو أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه في الاشتباه فعل من شأنه تأييد حالة الاشتباه .

« (ملعن رقم ١١١٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١١٥٢/١٢/٢٠)

٥٠ - وجوب تطبيق المادة ٢٢ ع على جريمة الاشتباه او العود اليه والجريمة التي تعتبر بسببها عابدا للاشتباه .

* أن جريمة العود الى حالة الاشتباه تتحقق اذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه ، ولما كان ذلك العمل قد يتحقق وقوعه بغض النظر عن مصير الاتهام الموجه الى المتهم بناء عليه بارتكابه إحدى الجرائم ، فإنه يتعين على المحكمة المرفوعة اليها تهمة العود الى حالة الاشتباه ان تبحث ما اذا كان المتهم قد اتى عملا من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه غير مقبدة بمصير الاتهام الاخير المبنى على ذلك الفعل باعتباره مكونا لجريمة أخرى الا بما تقتضيه المادة ٣٢ من قانون العقوبات من عدم تعدد العقوبة ووجوب توقيع عقوبة واحدة عن الجريمتين مما يقتضى إحالة الدعوى الى المحكمة المنظورة امامها الدعوى عن الجريمة التي ارتكبها بعد الحكم عليه بالمراقبة ان لم يكن قد فصل فيها أو مراعاة حكم تلك المادة عند توقيع العقوبة ان كان قد حكم بالحبس في تلك الدعوى .

(ملعن رقم ٤٢٢ سنة ٢٣ ق جلسة ١٢٠٣/٥/٢٢)

٥١ - شروط توافر جريمة العود للاشتباه .

* أن مدة الثلاث السنوات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لا تعتبر مدة للعود إلى الجريمة وإنما حددها القانون لمن سبق الحكم عليه بإذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً طبقاً للفقرة الأولى من المادة السابعة بدلاً من توقيع عقوبة المراقبة . فإذا وقع منه خلالها أي عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه نفسه امتنع على القاضي أن يحكم بإذاره مرة أخرى ووجب عليه طبقاً للفقرة الثانية من المادة السابعة أن يطبق في حقه حكم الفقرة الأولى من المادة السادسة ومعاقبته بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة المحددة بها — أما ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة السادسة فهو خاص بعود من حكم عليه طبقاً للفقرة الأولى منها بالمراقبة — وهذا العود وإن كان يكفي لتحققه أن يرتكب المحكوم عليه بالمراقبة أي عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه وفقاً لما جاء في الفقرة الثانية من المادة السابعة إلا أنه يرجع في تحديد مدته إلى قواعد العود العامة الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات مادام قد سبق الحكم على المقاتد بعقوبة المراقبة التي عدها القانون بمائلة لعقوبة الحبس ، ومدة العود إن سبق الحكم عليه بالحبس مدة أقل من سنة هي خمس سنين من تاريخ الحكم عليه وذلك طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من قانون العقوبات ومن شأن ذلك أن تكون مدة العود إلى حالة الاشتباه بالنسبة إلى المتهم الذي سبق الحكم عليه بالمراقبة لمدة ستة شهور لوجوده في حالة اشتباه ، هي خمس سنوات من تاريخ الحكم عليه بالمراقبة بحيث إذا وقع منه في خلال الخمس سنوات المذكورة عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه فإنه يكون عاجداً طبقاً للفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

(طعن رقم ٩٦ سنة ٢٤ في جلسة ١٤/١٠/١٩٥٢)

٥٢ - شروط توافر جريمة العود للاشتباه .

* في حالة رفع الدعوى العمومية على المشتبه فيه تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم ، إذا ثبت للمحكمة أنه سبق الحكم عليه بالمراقبة

لجريمة اشتباه ثم اتهم بعد ذلك في جريمة فان تصارى ما يطلب من المحتبه هو ان تبحث ما اذا كان الفعل الذى وقع منه اخيرا يؤيد حالة الاشتباه من عدمه دون توقف على فصل الحكمة فيه فانها هي حجت نفسها عن البحث في التهمة المرفوعة بها الدعوى والتي اسندتها النيابة الى المتهم بمقولة ان الجريمة المتخذة اساسا لها لما يفصل فيها بعد بالثبوت او عدمه فانها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون مما يضمن نقض الحكم .

(طعن رقم ٦٦٥ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١١/٧)

٥٢ - العقوبة الواجبة التطبيق في جريمة العود للاشتباه .

* اذا تبين للمحكمة الاستئنافية ان المتهم بعد الحكم عليه نهائيا بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة شهور لوجوده في حالة اشتباه قد ارتكب جريمة سرقة وشروع فيها ، مما يجعله عائدا لحالة الاشتباه فان ذلك يستوجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ وهي عقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل من سنة ولا تزيد على خمس سنين بعد تنبيه المتهم الى الوصف القانوني الصحيح لتطبيقا للمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية .

(طعن رقم ٥٣٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٧)

٥٤ - تطبيق م ٢٢ ع في جريمة العود للاشتباه وجريمة السرقة التي تكونها - لا محل له .

* اذا كان فعل السرقة قد دخل على نوع ما في تكوين اركان جريمة العود للاشتباه ، الا ان هذه الجريمة لاتزال في باقى اركانها مستقلة عن جريمة السرقة بحيث يتمتع اعتبارهما فعلا واحدا يمكن وصفه قانونا بوصف ثائوني واحد او عدة افعال تكون جميعها جريمة واحدة وكل فعل منها يكون جريمة مستقلة ، ومن ثم فلا يكون هناك محل لتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ٢٤٥ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢٣ من ٧ بر ٦١٠)

٥٥ — ما أورثته المادتان ٥ ، ١/٦ ، ٢ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ينال على عدم رغبة المشرع فى الأخذ فى جريمة السرقة للاشتباه وجريمة السرقة التى تكونها بحكم م ٣٢ ع .

* أن الفعل المادى الذى يكون جريمة العود للاشتباه ومثله الظاهر — ارتكاب جريمة سرقة — وأن كان يدخل على نوع ما فى تكوين أركان جريمة العود للاشتباه إلا أن هذه الجريمة لا تزال فى باقى أركانها مستقلة عن الجريمة الاولى — كما أن المشرع بما أورده فى المادتين ٥ و ١/٦ و ٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ قد دل على أنه لا يريد الأخذ فى الجريمتين بحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ٢٩٧ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢٣ من ٧ مر: ٦١٨)

٥٦ — اتهام المشتبه فيه فى جريمة — سلطة المحكمة فى بحث ما إذا كان الفعل الذى وقع فيه يؤيد حالة الاشتباه من عدمه دون توقف على فصل المحكمة فيه أو تعيد بما انتهت اليه .

* أن قصارى ما يطلب من المحكمة فى حالة رفع الدعوى العمومية على المشتبه فيه بشأن الواقعة المسندة اليه تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ ، أو بناء على ما ثبت للمحكمة من سبق الحكم عليه بالرائقة لجريمة اشتباه ، ثم اتهامه بعد ذلك فى جريمة ، هو أن تبحث ما إذا كان الفعل الذى وقع منه أخيراً يؤيد حالة الاشتباه من عدمه دون توقف على فصل المحكمة فيه أو تعيد بما انتهت اليه من رأى .

(طعن رقم ٢٩٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٢ من ٨ ص ٨٠٨)

٥٧ — تتحقق جريمة العود للاشتباه متى وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بالرائقة عمل من شأنه تأكيد حالة الاشتباه بغض النظر عن مصير الاتهام الموجه الى المشتبه فيه .

تتحقق جريمة العود الى حالة الاشتباه اذا وقع من المشتبه فيه بعد

الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس محل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه ، وهذا العمل قد يتحقق وقوعه بغض النظر عن مصر الاتهام الموجه الى المتهم بناء عليه بارتكابه إحدى الجرائم ، ويتعين على المحكمة المرمومة اليها تهمة العود الى حالة الاشتباه أن تبحث ما اذا كان المتهم قد اتى عملا من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه غير مقيدة بمصر الاتهام الاخير المبني على ذلك الفعل باعتباره مكونا لجريمة أخرى .

(طعن رقم ١٥٧٦ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٢٠ من ٨ ص ١٠١٣)

٥٨ — القضاء ببراءة المتهم استنادا الى أن الجريمة المتخذة اساسا للعود جريمة بسيطة لا تدل على خطر المتهم — صحيح .

* متى كان الحكم قد افصح في مدوناته على أن الجريمة التي تارفعها المتهم بجريمة العود للاشتباه والمتخذة اساسا للعود جريمة بسيطة لا تدل على خطر في المتهم أو تكشف عن ميله الى الاجرام وقضى بالبراءة استنادا الى ذلك ، فإن ما قرره الحكم المظنون فيه يكون صحيحا في القائلون .

(طعن رقم ١٦٤٧ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/١٣ من ٩ ص ٢٢)

٥٩ — اعتبار المتهم عاقدا للاشتباه في كل مرة يقدم فيها على عمل من الاعمال المنصوص عليها في م ٥ من قانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ — القول بانصراف الحكم الصادر على المتهم باعتباره عاقدا لحالة الاشتباه الى كل ما سبقه من وقائع — غير صحيح .

* أن قصد الشارع من نص الفقرة الثانية من المادة السادسة والفقرة الاولى من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ أن يكون المشتبه فيه عاقدا للاشتباه في كل مرة يقدم فيها على عمل من الاعمال المنصوص عليها في المادة الخامسة ، ويتكرر استحقاق العقاب بتكرار الفعل المؤيد لحالة الاشتباه ، ومن ثم فإن القول بأن الحكم الصادر على

المتهم باعتباره عالدا لحالة الاشتباه ينصرف الى كل ما سبقه من وقائع ولا يعتبر بعده المتهم عالدا من جديد لحالة الاشتباه يكون غير سديد .

(طعن رقم ٨٧٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/٢٥ من ٩ من ١٩٨)

٦٠ - شرط توافر جريمة العود للاشتباه وقوع عمل من المشتبه فيه من ثماته تأييد حالة الاشتباه وذلك خلال خمس سنين من تاريخ الحكم عليه بالمراقبة للاشتباه اذا كان لاقل من سنة او من تاريخ انقضاء العقوبة او من تاريخ سقوطها بمضى المدة اذا كان لسنة فاكتر .

* يشترط لتوافر جريمة العود للاشتباه ان يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت المراقبة عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه في خلال خمس سنين من تاريخ ذلك الحكم اذا كان لاقل من سنة ومن تاريخ انقضاء العقوبة او من تاريخ سقوطها بمضى المدة اذا كان لسنة فاكتر ، فاذا كانت جريمة العود للاشتباه التي توافرت في حق المتهم بمقتضى الاحكام الصادرة عليه للسرقة قد سقطت بمضى اكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توافرها وفقا للمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية وكانت جريمة السرقة الأخيرة التي ارتكبها المتهم وقضى عليه بالادانة فاما قد وقعت منه بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ انقضاء عقوبة المراقبة المقضى بها عليه فان جريمة العود للاشتباه لا تكون متوافرة .

(طعن رقم ١١٥٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٣٠ من ٩ من ١١٢٠)

٦١ - العبرة في اثبات العود في حالة الاشتباه بتاريخ وقوع الجرائم

لا بأيام الحكم فيها .

* العبرة في اثبات العود الى حالة الاشتباه طبقا للمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هي بتاريخ وقوع الجرائم لا بأيام الحكم فيها .

(طعن رقم ١١٥٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٣٠ من ٨ من ١١٢٠)

٦٢ - جريمة العود للاشتباه ، جريمة وقتية - العبرة في تحققها بتاريخ وقوع الجرائم لا بالصفة اللاصقة بالمشتبهِ فيه قبل ارتكابها .

* جريمة العود للاشتباه جريمة وقتية والعبرة في تحققها بتاريخ وقوع الجرائم التي تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمرافقة - لا بالصفة اللاصقة به قبل ارتكاب تلك الجرائم .

(طعن رقم ١٥٢٨ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٤/٥ من ١١ ص ٢٢٥)

٦٣ - جريمة العود للاشتباه ، جريمة وقتية - العبرة في تحققها بتاريخ وقوع الجريمة بعد سبق الحكم بالمرافقة - قضاء النقض المستقر على توقيع جزاء حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه إنما يتعلق بتطبيق العقوبة - لا بطبيعة الجريمة .

* جريمة العود للاشتباه هي جريمة وقتية ، والعبرة في تحققها بتاريخ وقوع الجريمة التي تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمرافقة ، ولا محل للتحدي بها جزى عليه قضاء محكمة النقض لى خصوص توقيع جزاء حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه - لأن هذا القضاء الذي استندت اليه النيابة العامة إنما يتعلق بتطبيق العقوبة ، في حين أن المعلن المقدم منها قد عرضت فيه الى طبيعة الجريمة .

(طعن رقم ١٢٣٥ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٢١ من ١١ ص ٨٠٧)

٦٤ - اشتباه - متى تتحقق جريمة العود الى حالته ؟

* تتحقق جريمة العود للاشتباه اذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستل منه المحكمة على استمرار خطورته بغض النظر عن مصير الاتهام الموجه اليه ، وليس بالآزم أن ينتهى الاتهام بهذا الفعل الى حكم بالادانة .

(طعن رقم ١٧٦٠ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٢٢ من ١٢ ص ١١٦)

٦٥ - العود للاشتباه - جريمة مستقلة عن فعل السرقة الذي
انشأ حالة العود - علة ذلك .

* انه وإن كان فعل السرقة قد دخل على نوع ما في تكوين أركان
جريمة العود للاشتباه ، إلا أن هذه الجريمة لاتزال في باقى أركانها مستقلة
عن جريمة السرقة ، مما يتمتع معه اعتبارهما فعلا واحدا يكون جريمتين
أو عدة جرائم صدرت عن غرض إجرامى واحد ، حتى يصح القول بتطبيق
حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات - يؤكد هذا النظر ما ورد في المادتين
٥ و ١/٦ - ٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من وجوب توقيع
عقوبة الحبس والمراقبة على الماعذ للاشتباه عملاوة على العقوبة التي
سبق أن حكم بها عليه لارتكابه جريمة من الجرائم التي نص عليها المرسوم
بقانون المشار اليه ، مما يدل على أن الشارع لم يرد الأخذ في الجريمتين
بحكم المادة ٣٢ سالفة الذكر .

(طعن رقم ٨٢ سنة ٢٤ ق جلسة ١٦/١٠/١٤١١ هـ ١٢ ص ٨٢٢)

٦٦ - اشتباه - أركان الجريمة - جرائم الاعتداء على النفس -
المقصود بها .

* إن المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥
الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم ، أذ نصت على جرائم الاعتداء على
النفس ، إنما قصدت جرائم الاعتداء التي تتطاول الى الجسم دون تلك
التي تصيب الشخص في شرفه أو اعتباره . فإذا كان الحكم قد قضى بإدانة
المتهم باعتباره عائد للاشتباه على أساس اتهامه باهانة أحد رجال الشرطة ،
مع أن الجريمة ليست من بين الجرائم المنصوص عليها في تلك المادة ، فإنه
يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(طعن رقم ٦٢٠ سنة ٣١ ق جلسة ٢٣/١٠/١٩٦١ هـ ١٢ ص ٨٢٤)

٦٧ - العود للاشتباه - جريمة وقتية - تحققها .

* جريمة العود للاشتباه جريمة وقتية ، والعبرة في تحقيقها هي

بتاريخ وقوع الجريمة التى تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة لا بالمصفة اللاصقة به قبل ارتكاب تلك الجريمة .

(طعن رقم ١٦٧٥ لسنة ٢٠٠٠ فى جلسة ٢٠٠٠/٢/١٥ من ١٢ الى ٢٠٠٦)

٦٨ - جريمة العود للاشتباه - كيفية تحققها .

* جريمة العود للاشتباه تتحقق اذا ما وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل من الأفعال المنصوص عليها فى المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٥ يستدل منه الحكمة على استمرار خطورته ويكون من شأنه ان يكشف عن الاتجاه الخطر المستوحى من سلوكه الإجرامى الذى اوجب الشارع محاسبته عنه وعقابه عليه احتياطاً لمصلحة المجتمع واصطياتاً للامن وذلك بصرف النظر عن نصير الاتهام المرتب على ذلك بالفعل سواء انتهى بحكم نهائى بالإدانة أو كان قائماً على أساس جدى يرتكز على أدلة لها وجاهاتها ومن ثم ينعين على الحكمة ان تطلع على القضية موضوع الاتهام الذى يجعل التهم عائداً لحالة الاشتباه كى تبنى برأى فى مدى جدية الاتهام الذى لم تكشف عنه مذكره النيابة المقدمة فى الدعوى وعن مبلغ صلاحية للكشف عن الحالة التى يتوفر بها العود للاشتباه .

(طعن رقم ٢٠٢٦ لسنة ٢٠٠١ فى جلسة ١٩٩٢/٥/٢٩ من ١٢ الى ٥٠٠)

٦٩ - تحديد مدة العود فى جريمة العود للاشتباه .

* يرجع فى تحديد مدة العود فى جريمة العود للاشتباه الى القواعد العامة الواردة فى الباب السابع من الكتاب الاول من قانون العقوبات اذ سوى القانون فى تطبيق تلك القواعد بين المراقبة وعقوبة الحبس . ولما كانت مدة العود لمن سبق الحكم عليه بالحبس مدة سنة او اكثر هى خمس سنوات من تاريخ انقضاء هذه العقوبة او من تاريخ سقوطها بخس المدة طبقاً للمادة ٢/٤٩ عقوبات ، وكانت عقوبة المراقبة تستوى مع عقوبة الحبس فى قواعد العود ، فإن مدة العود بالنسبة الى الماطعون ضده

الحكوم بوضعه تحت المراقبة لمدة سنتين تكون خمس سنوات تحسب
من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو سقوطها بمضى المدة . فإذا كان ما انتهى
إليه الحكم المضمن فيه من احتساب مدة العود من تاريخ الحكم على
المطعون ضده وليس من تاريخ انقضاء تنفيذها عليه أو سقوطها بمضى
المدة فإنه يكون مجافيا للتطبيق الصحيح للقانون .

(طعن رقم ٢١٤٩ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩ من ١٢ ص ٥٠١)

٧٠ - صدور فعل من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت
مراقبة الشرطة يؤكد خطورته - هذا الفعل وحده كاف لاعتباره عائدا
لحالة الاشتباه مستحقا للعقوبة المفروضة له - تكرر استحقاقه للعقاب
يتكرر الفعل المؤيد لحالة الاشتباه إذا ما توافرت قواعد العود الواردة في
قانون العقوبات .

* الاشتباه في حكم المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو وصف
يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه ، وهذا الوصف بطبيعته ليس
فعلا يحس في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني إلى الوجود
وانما افترض الشارع بهذا الوصف كونه الخطر في شخص المتصف به
ورتب عليه محاسبته وعقابه عنه ، فإذا بدر من المشتبه فيه بعد الحكم
عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل يؤكد خطورته كان هذا الفعل
وحده كافيا لاعتباره عائدا لحالة الاشتباه مستحقا للعقوبة المفروضة
في الفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون سالف الذكر ،
ويتكرر استحقاقه للعقاب بتكرر الفعل المؤيد لحالة الاشتباه إذا ما توافرت
قواعد العود الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون
العقوبات .

(طعن رقم ٨٧٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢١ من ١٥ ص ٢٢٦)

٧١ - جريمة العود للاشتباه - تحققها .

* جرى قضاء محكمة النقض على أن جريمة العود للاشتباه تتحقق
إذا ما وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة

فعل من الأفعال المنصوص ما يرد في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته ويستدل من شأنه أن يكشف عن الاتجاه الخطر المستوحى من سلوكه الإجرامى الذى أوجب الشارع محاسبته عنه وعقابه عليه احتياطاً لصلحة المجتمع وصونا للامن بصرف النظر عن مصر الاتهام المترتب على ذلك الفعل سواء انتهى بحكم نهائى بالإدانة أو كان قائماً على أساس جدى يرتكز على أدلة لها وجهتها . وهذا العود إنما يرجع فى تحديد مدته الى قواعد السود العامة الواردة فى الباب السابع من الكتاب الاول من قانون العقوبات اذ سوى القانون فى تطبيق تلك القواعد بين المراقبة وعقوبة الحبس . ولما كانت مدة العود لن سيق الحكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر هى خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة طبقاً للفترة الثابتة من المادة ٤٩ من قانون العقوبات فإن مدة العود بالنسبة الى المظنون ضده المحكوم بوضعه تحت المراقبة لمدة سنة تكون خمس سنوات تحتسب من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو سقوطها بمضى المدة .

(نفع رقم ٧١٦ سلة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٢ سج ٥ ج ٧٠٨)

٧٢ - جريمة العود للاستيلاء - متى تتحقق ؟ بوقوع فعل من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة - من الأفعال المنصوص عليها فى المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته بفض النظر عن مصر الاتهام المترتب على ذلك الفعل . سواء انتهى بحكم نهائى بالإدانة أو كان قائماً على أساس جدى يرتكز على أدلة لها وجهتها - قابلية الحكم الصادر ضد المتهم للطعن ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تقدير جدية الاتهام .

✽ جرى قضاء محكمة النقض على أن جريمة العود للاستيلاء تتحقق اذا ما وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل من الأفعال المنصوص عليها فى المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته ويكون من شأنه أن يكشف عن الاتجاه الخطر المستوحى من سلوكه الإجرامى الذى أوجب الشارع محاسبته عنه وعقابه عليه احتياطاً لصلحة المجتمع

وأنه لا يمكن إلا أن ينقض النظر من مسمى الإتهام المترتب على ذلك الفعل سواء انتهى بحكم نهائي بالإدانة أو كان قائماً على أسس جسيدي يرتكز على أدلة لها وجهات ذرية . ولما كانت قابلية الحكم الصادر ضد المتهم للطعن ليس من شأنها أن تمنع المحكمة من تقدير جدية الإتهام بعد تمحيص الواقعة التي اتخذت أساساً لانتهائه بالعود للاشتباه ويبلغ صلاحيته للكشف عن الحالة التي يتوفر بها هذا الإتهام ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده لمجرد أن الحكم الصادر في قضية السرقة كان غيابياً ولم تثبت نهائيته ، دون تمحيص الواقعة التي تناولها التحقيق لتبين مبلغ جدية الإتهام وأثره في تأييد حالة الاشتباه يكون قد شابها خطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه ..

(طعن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٥ في جلسة ١٤/١١/١٣٦٥ ، ص ١٦ ، ج ٧٨٢)

٧٣ - متى تتحقق جريمة العود للاشتباه .

* لا تتحقق جريمة العود للاشتباه إلا إذا وقع من المشتبه فيه فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون ١٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم - والسرقة من بين هذه الأفعال باعتبارها من جرائم المال - بعد أن يكون قد صدر عليه حكم نهائي بالإدانة باعتباره مشتبهاً فيه ، طبقاً لما هو مقرر في المادة ٩١ من قانون العقوبات ، من أنه يجب في العود أن تكون الجريمة السابقة قد صدر الحكم فيها وصار نهائياً قبل وقوع الجريمة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها . ولما كان الحكم الغيابي الصادر من المحكمة الاستئنافية لا يصير نهائياً وبالتالي لا يعتبر سابقة في العود ، إلا إذا كان المتهم قد أعلن به وفاته ميعاد المعارضة فيه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر المحكوم عليه عائداً على الرغم من أن الحكم بوضعه تحت الرقابة للاشتباه لم يكن قد صار نهائياً وقت مقارنته للفعل الذي اعتبر به عائداً ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما ينعين معه نقضه والقضاء ببراءة المتهم مما نسب إليه .

(طعن رقم ١٣٥٨ لسنة ٢٧ في جلسة ١٤/١١/١٣٦٧ ، ص ١٨ ، ج ٧١١)

٧٤ — عودة المشتبه فيه الى حالة الاشتباه بعد سبق الحكم بوضعه تحت المراقبة — وجوب معاقبته بعقوبتي الحبس والوضع تحت المراقبة .

✽ لم يجر المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم ، طبقاً للمادة السابعة منه ، الاجتراء بعقوبة المراقبة فقط دون الحبس الا اذا كان المشتبه فيه قد عاد الى حالة الاشتباه بعد سبق انذاره بان يسلك سلوكاً مستقيماً . ولما كان المتهم قد عاد الى حالة الاشتباه بعد سبق الحكم بوضعه تحت المراقبة ، فانه كان يتعين اعمالا للفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون المشار اليه القضاء بعقوبة الحبس بالاضافة الى عقوبة المراقبة المقررة بها في الحكم .

(ملحق رقم ١٧١٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٦٩ من ٢٢ من ٩٠)

٧٥ — العبرة في اثبات العود الى حالة الاشتباه بتاريخ وقوع الجرائم لا بايام الحكم فيها — المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ — اعتبار الحكم المتهم عائداً للاشتباه بجريمة وقعت منه ولا يعتد بها لاثبات العود للاشتباه لوقوعها بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ الحكم عليه — خطأ في تطبيق القانون حجب المحكمة عن تجميع الدعوى وما اذا كانت تكون جريمة الاشتباه — وجوب أن يكون مع النقص الاحالة .

✽ لما كانت العبرة في اثبات العود الى حالة الاشتباه طبقاً للمرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ هي بتاريخ وقوع الجرائم لا بايام الحكم فيها . وكانت الجريمة الاخيرة التي ارتكبها المظنون ضده وقضى عليه بالادانة فيها وقد وقعت منه بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ الحكم الصادر عليه لا يعتد بها لاثبات العود للاشتباه واذا اعتبر الحكم المظنون فيه المظنون ضده عائداً بها لحالة الاشتباه فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تجميع واقعة الدعوى وتقدير الأدلة القائمة فيها وما اذا كانت تكون جريمة اشتباه من عدمه ، فانه يتعين أن يكون مع النقص الاحالة .

(ملحق رقم ٨٥٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢ من ٢٢ من ١٠٤٦)

٧٦ - جريمة العود للإستيابة - شرط توافرها أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم بوضعه تحت المراقبة عمل من شأنه تأييد حالة الاستيابة في خلال خمس سنين من تاريخ الحكم إذا كان لأقل من سنة ومن تاريخ سقوطها إذا كان سنة فأكثر .

* من المقرر أنه يشترط لتوافر جريمة العود للإستيابة أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت المراقبة عمل من شأنه تأييد حالة الاستيابة في خلال خمس سنين من تاريخ ذلك الحكم إذا كان لأقل من سنة ومن تاريخ انقضاء العقوبة أو من تاريخ سقوطها بضي المدة إذا كان بسنة فأكثر .

١ طعن رقم ٨٥٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢ ص ٢٢ ح ١٠٤٦

٧٧ - العود للإستيابة - عقوبة - ماهيتها .

* الاستيابة على ما جرى به قضاء محكمة النقض - ووصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا يحس من الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني الى الوجود وانما افترض الشارع بهذا الوصف كمين الخطر في شخص المتصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه منه بوضعه تحت مراقبة الشرطة أو بإذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما ، فإذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم بإذاره باعتباره مشبوها عمل من شأنه تأييد حالة الاستيابة في خلال السنوات الثلاث التالية للحكم وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ وهي وضع المشتبه فيه تحت مراقبة الشرطة مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد عن خمس سنين ، ومن ثم فانه لا يصح في القانون معاقبة المتهم تطبيقا لهذه الفقرة الا اذا ثبت للحكمة سبق الحكم عليه بإذاره مشبوها ثم اثباته فعلا يؤيد حالة الاستيابة فيه - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بإدانة الطامن في تهمة تأييد حالة الاستيابة رغم عدم سبق صدور حكم بإذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما واعتبر أن التدبير الوقائي المحكوم به عليه عملا بالمادة ٤٨ مكرر من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بمثابة عقوبة الانذار المنصوص عليها في قانون الاستيابة سالف الإشارة حلل انه لا يقوم مقامها في صحيح حكم القانون فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

٢ طعن رقم ٢١٧ سنة ٤٦ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٧١ ص ٢٠ ح ٨٢٠

الفصل السادس

تسيب الاحكام

٧٨ — عدم جواز تعرض المتهم عند محاكمته فى مخالفة مقتضى انذار الاستباه بمناسبة اذنته فى جريمة اخرى الى الحكم الآخر من ناحية صحته وصحة الاجراءات التى بنى عليها .

* يكفى لصحة الحكم بالادانة فى جريمة مخالفة مقتضى انذار الاستباه ان يكون قد وجه الى المتهم انذار استباه ثم خالفه . واذا كان سند المخالفة هو الحكم على المنذر بالادانة فى احدى الجرائم المنصوص عليها بالمادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ التى منها السرقة ، فانه مادام هذا الحكم صادرا فى دعوى جنائية واجب لها وفيها استيفاء الضمانات المقررة بالقانون للمحاكمات الجنائية فى كل دور من ادوارها لا يقبل من المحكوم عليه الطعن فيه فى صدد او لمناسبة طعنه على الحكم الصادر فى مخالفة مقتضى انذار الاستباه اذ الطعن عليه لا يكون الا فى تلك الدعوى التى صدر فيها لانه فى غيرها من الدعاوى انما يتعرض له من ناحية اثره فقط ، لا من ناحية صحته وصحة الاجراءات التى بنى عليها . وهو بوصف كونه حكما جنائيا صحيحا فى المناسبة الصادر فيها يعتبر صحيحا فى جميع المناسبات الاخرى التى يقتضى فيها الرجوع اليه قانونا .

(طعن رقم ٤٧٢ سنة ١٥ ق جلسة ١٢/٢/١٩٤٥)

٧٩ — عدم بحث الحكم واقعة الشروع فى السرقة التى اعتبر المتهم بسببها عائدا للاستباه وبلغ جنية الاتهام فيها — قصور .

* أن الفقرة الثانية من المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ نصت على انه « اذا وقع من المشتبه فيه أى عمل من شأنه تأييد حلة الاستباه فيه فى خلال الثلاث السنوات التالية للحكم وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة الخامسة » . واذا ثبت ان المتهم قد حكم بأنذاره مشبوها ثم اتهم فى خلال الثلاث السنوات التالية للحكم بالشروع فى السرقة فانه يكون على المحكمة ان تبحث « هذه

الواقعة حتى اذا ما تبيننت جدية الاتهام فيها ادانت المتهم بالاستتباء واطمعت عليه العقوبة المقررة اما اذا هي لم تفعل وقضت ببرائته فان حكمها يكون معينا واجبا نقضه .

(ملحق رقم ١٦٤٥ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٩/١/٤)

٨٠ - عدم بيان الحكم الذي ادان المتهمين في جريمة التشرد لاتخاذهم وسيلة غير مشروعة للتعيش انهم كانوا يحضرون نسوة اجنبيات لممارسة الدعارة بالمنزل الذي ضبطوا فيه - قصور .

✽ اذا كان الحكم الذي ادان المتهمين في جريمة التشرد لاتخاذهم وسيلة غير مشروعة للتعيش لم يبين انهم كانوا يحضرون نسوة اجنبيات لممارسة الدعارة بالمنزل الذي ضبطوا فيه بل اقتصروا على استنادة حسالة التشرد من وجود رجل مع احدى المقيلات بالمنزل وهي من اصحابه (اي اصحاب المنزل) مما لا يمكن ان يفيد بذاته انهم يتعيشون مما يكسبونه من محل اعدوه واداروه على خلاف القانون ، فهذا الحكم يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(ملحق رقم ٢٧ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/١/٢٤)

٨١ - عدم بيان الحكم الذي عاقب المتهم في جريمة المود للتشرد واقعة عودها للتشرد وتاريخها - قصور .

✽ ان المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ قد عرفت التشرد بأنه « يعد متشردا طبقا لاحكام هذا المرسوم بقانون من لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش ولا يعد كذلك من كل صاحب حرفة او صناعة حين لا يجد عملا » . وتقتض المادة الرابعة منه على عدم سريان احكام هذا القانون على النساء الا اذا اتخذن للتعيش وسيلة غير مشروعة . واذا كان الحكم قد اقتصر في بيان واقعة المود للتشرد التي عاقب المتهم من اجلها على قوله انه حكم عليها يوم كذا بغرامة خمسين قرشا لضبطا تعرض على الفسق والفجور دون ان يعنى ببيان واقعة عودها للتشرد وتاريخها فانه يكون قاصرا قصورا يمييه ويستوجب نقضه .

(ملحق رقم ١٠٠٤ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٤)

٨٢ - حق محكمة النقض في تصحيح صيغة ائذار التشرّد كما وردت بالحكم من ائذار المتهم بأن يسلك سلوكا مستقيما الى ائذاره بأن يغير من احوال معيشته التي تجعله في حالة تشرّد .

... * متى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بأنه وجد بحالة تشرّد بأن لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش فمضى ابتدائيا بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة اشهر تطبيقا للمواد ١ و ١/٢ و ٤ و ٨ و ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فاستأنف ثم قضت المحكمة الاستئنافية بتعديل ذلك الحكم والإكتفاء بائذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما - فان المحكمة بحكمها هذا تكون قد استعملت الرخصة التي خولها القانون لها في المادة الثالثة من المرسوم بقانون سالف الذكر من الاكتفاء بائذار المتهم بأن يغير احوال معيشته التي تجعله في حالة تشرّد ، الا أن صيغة ائذاره كما جاءت بالحكم لم تكن هي التي ينص عليها القانون في تلك المادة ، ويكون من المتعين تصحيح هذا الخطأ بالحكم بائذار المتهم بأن يغير احوال معيشته التي تجعله في حالة تشرّد .

(طعن رقم ٢٦٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١١/٢/١٩٥٢)

٨٣ - الاشهاد للاشتهار - استناد حكم الادانة الى شواهد من صحيفة سوابق المتهم - لا تثريب - شرط ذلك .

* لا جناح على المحكمة أن هي استعانت في اعتبار المتهم مشتبهيا فيه بشواهد من صحيفة سوابقه - الا أنه يعمين عليها وهي بصدد بحثها حالة المتهم ومحاسبته على اتجاهه الحاضر أن تورد في حكمها من الأدلة والاعتبارات ما يربط ذلك بالماضي بهذا الحاضر ، والا ساغ النعي على الحكم بأنه أثما يحاسب المتهم على ما مضى اتفقى عليه أمدا بعيد .

(طعن رقم ٧٣٩ سنة ٣١ ق جلسة ٢١/١١/١٩٦١ من ١٢ من ١٩٦٢)

٨٤ - تشرّد - حكم - تسببيه - تسبیب معيب - نفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما يوفره .

* تنص المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ على أنه لا تسرى أحكام التشرّد على المرأة اذا اتخذت للتعيش وسيلة غير مشروعة . وقد سنقر قضاء محكمة النقض في تفسير هذا النص على أن

منه . العقاب فى تشرد المرأة يكون باتخاذها الجريمة دون غيرها مرتزقا لها ، فاذل ما ثبت ان لها وسيلة اخرى مشروعة فلا تعتبر بتشرد وانما تعاقب ، بمعقوبة الجريمة التى قارتها . ولما كانت الطاعة قد دافعت بأنها تنقض نفقة شرعية من مطلقها ونحوها من اهلها مما مؤداه ان لها وسيلة مشروعة للتعويض وهو دفاع . وهى كان الزاما على المحكمة ان تحققه لانه لو صح لا يمكن ان يتغير به وجه الراى فى الدعوى ، اما وهى لم تفعل ولم نشر اليه نى حكمها او تبدى راياها فيه فان حكمها يكون قاصرا بمعينا نقضه ..

(ملعن رقم ٧٤٣ سنة ٢٢ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٦٢ س ١٤ ص ٦٤٦)

٨٥ - تأسيس الحكم قضاءه بالبراءة على ان السوابق مجردة من اى دليل آخر لا تؤكد كمن حالة الاستنباه فى المتهم دون مناقشة الاثر المترتب على سبق الحكم عليه اكثر من مرة فى سرقة ودون التعرض لما شهد به رجال الحفظ بان سوء سمعته وسيرته - قصور .

✽ ان المادة الخامسة من الرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فى شأن المتشردين والمشتبه فيهم اذ عدت مشتبهيا فيه من حكم عليه اكثر من مرة فى الجرائم الواردة بها ، ومنها جرائم الاعتداء على النفس والمال او اشتهر عنه لاسباب مقبولة بانه اعتاد على ارتكاب هذه الجرائم ، فقد دلت على ان الاشتباه وصف يقوم بذات المشتبه فيه اذا توافرت عناصره القانونية ، وهذا الوصف ليس فعلا مما يحس به فى الخارج ولا واقعة باعية يدفعها نهياط المجالى الى الوجود كما هو الحال فى الجرائم الاخرى ، وانما افترض الشارع بهذا الوصف كيون الخطر فى شخص المتصف به ورتب عليه اذا بدا من المشتبه فيه ما يؤكد هذا الخطر وجوب ابعاده او عقابه بوضعه تحت مراقبة البوليس . ولما كان الحكم المطعون فيه بنى قضاءه بالبرائة على ان السوابق مجردة من اى دليل آخر لا تؤكد كيون هذه الحالة منه ولا يوجد بالاوراق ما يؤيد ذلك ، دون ان تناقش المحكمة الاثر المترتب على سبق الحكم عليه اكثر من مرة فى جريمتى سرقة ولم تعرض ايضا لما شهد به رجال الحفظ من ان المطعون ضده سوء السمعة والسيرة ، وهو ما اثبتته الحكم فى مدوناته ، ولم تفل كلمتها بشأنها وهل يؤدى ليهما او كلاهما الى توافر حالة الاشتباه ، فان حكمها يكون مشوبا بالقصور الذى يتسع له وجه التمسى مما يتعين معه نقضه والاحالة .

(ملعن رقم ١٧٨ سنة ٤١ ق جلسة ١١/١٠/١٩٧١ س ٢٢ ص ٥٣٦)

التفصيل السابع

المراقبة والإنذار

٨٦ — عدم اشتراط صدور أى حكم لتطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ بل يكفى وجود أسباب جدية تؤيد ظنون البوليس عن ميول المشبوه .

* لا يشترط لتطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ صدور أى حكم سواء أكان ابتدائيا أم استئنافيا ، بل يكفى بحسب نص هذه المادة أن يوجد من « الأسباب الجدية » ما يؤيد ظنون البوليس عن ميول المشبوه وأعماله الجنائية .

(طعن رقم ٢٦٥ سنة ٢ ق جلسة ١٩/١٢/١٩٢٢)

٨٧ — المراقبة التى يقضى بها طبقا للمادة التاسعة من قانون المتشردين والمشبوه فى أحوالهم هى المراقبة الخاصة وهى ليست عقوبة تبعية بل هى عقوبة أصلية قائمة بذاتها .

* أن المراقبة التى يقضى بها طبقا للمادة التاسعة من قانون المتشردين والمشبوه فى أحوالهم هى المراقبة الخاصة المشار إليها فى الفقرة الرابعة من المادة السادسة من ذلك القانون ، وهى ليست عقوبة تبعية بل هى عقوبة أصلية قائمة بذاتها تترتب على مخالفة موجب الإنذار مخالفة من النصوص عليه بالمادة التاسعة فإذا سهت محكمة الموضوع عن الفصل فى تهمة مخالفة موجب إنذار الاشتباه فلا تستطيع محكمة النقض والإبرام إصلاح سهو محكمة الموضوع بتطبيق القانون وإنما سبيل إصلاح سهو المحكمة أن تعيد النيابة القضية إليها بإعلان جديده تطلب منها فيه الفصل فى تهمة مخالفة موجب إنذار الاشتباه التى سهت عن الفصل فيها .

(طعن رقم ٨٢٨ سنة ٢ ق جلسة ٢٦/١٢/١٩٢٢)

٨٨ - عدم قابلية اذار الاشتباه للسقوط بمضى المدة خلافا لاذار التشرذ الذي يكون نافذا لمدة ٢ سنوات من تاريخ صدوره ..

* أن المادة التاسعة من قانون المتشردين والاشخاص المشتبه فيهم لم تحدد مدة معينة لسقوط اذار الاشتباه بل جاء نصها عاما دالا بنفسه على عدم قابلية هذا الاذار للسقوط بمضى المدة ..

(ظمن رقم ١٩٦٠ سنة ٢ في جلسة ١٩٢٥/٢/٤)

٨٩ - العبرة فيما اذا كان لتطبيق الفقرة الاخيرة من المادة التاسعة محل هي بما تقدره محكمة الموضوع من حيث جدية الاسباب التي يعتد عليها البوليس في طلب المراقبة او عدم جديتها ..

* أن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والاشخاص المشتبه فيهم تنص على انه اذا حدث بعد اذار البوليس ان حكم مرة اخرى بالادانة على الشخص المشتبه فيه او قدم ضده بلاغ جديد عن ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين او الاولى والثانية من المادة الثانية او عن شروعه في ارتكاب تلك الجرائم او اذا وجد مرة اخرى في الاحوال المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة المذكورة او اذا كان لدى البوليس من الاسباب الجدية ما يؤيد ظنونه من ميول المشتبه فيه واعماله الجنائية فيطلب تطبيق المراقبة الخاصة عليه طبقا لاحكام الباب التالي .. فاذا اعتبرت المحكمة صحة ما وجد لدى البوليس من الاسباب الجدية التي ادبت ظنونه عن ميول المتهم واعماله الجنائية وطبقت عليه المواد ٢ و ٩ و ١٠ من القانون المتقدم الذكر فهذا الاعتماد باعتبار كونه تقديرا موضوعيا داخل في حدود سلطة قاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه ..

(ظمن رقم ٢١٣٧ سنة ٥ في جلسة ١٩٢٥/١١/٢٥)

٩٠ - المراقبة الخاصة المنصوص عليها في المادة التاسعة من قانون التشرذ ليست في الواقع الا نوعا من انواع المراقبة ..

* المراقبة الخاصة المنصوص عليها في المادة التاسعة من قانون (٤) *

التشرد ليست في الواقع إلا نوعاً من أنواع المراقبة فإذا قضى الحكم المستأنف بالمراقبة العادية حين كان يجب أن يقضى بالمراقبة الخاصة طبقاً للمادة التاسعة المذكورة ولم تستأنف النيابة فالواجب على المحكمة الاستثنائية مادامت ترى أن تهمة مخالفة المثلهم لموجب إنذار الإستهاء ثابتة أن تقضى بتأييد الحكم المستأنف لا أن تقضى ببزاعته على أساس أن العقوبة التي أوتعها الحكم المستأنف هي عقوبة غير مقرر قانوناً .

(طعن رقم ١٠٢٢ سنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/٢/٢٢)

٩١ — عدم قابلية إنذار الإستهاء للسقوط بهي المدة خلافاً لإنذار التشرد الذي يكون نافذاً لمدة ٣ سنوات من تاريخ صدوره .

✽ أن المادة التاسعة من قانون التشردين والأشخاص المشتبه فيهم لم تحدد مدة معينة لسقوط إنذار الإستهاء بل جاء نصها عاماً دالاً بنفسه على عدم قابلية هذا الإنذار للسقوط بهي المدة خلافاً لإنذار التشرد الذي نصت المادة السادسة من القانون المذكور على أنه لا يكون نافذاً المفصول إلا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدوره .

(طعن رقم ٤٢٢؛ سنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/٥/٤)

٩٢ — الفرق بين إنذار الإستهاء وإنذار التشرد .

✽ إن القانون لم يجعل لإنذار الإستهاء أمداً ينتهي فيه أثره ، بل جاء نصه دالاً بذاته على عدم تقيد الإنذار بمدة ما وأوجب عقاب المتشرد إذا خالف مقتضى الإنذار في أي وقت كان . ولا تصح الموازنة بين إنذار الإستهاء وإنذار التشرد والقول بأن الأول يسقط بهي الزمن كما هو الحال بالنسبة للثاني غير صحيح لاختلاف طبيعة الأمرين إذ أن الإستهاء صفة خلقية تشهر بأن صاحبها قد وقع منه أمور يستدل منها على أن له نفساً ميالة للجرام وأنه بهذه النفسية خطر على المجتمع . وليس من شأن هذه الصفة أن تلحق الشخص لجرد وجوده في إحدى حالات الإستهاء الواردة في القانون ، بل يجب لذلك أن يرى رجال الفسط أنه خطير على

الامن العام فيثبتوا عليه هذه الصفة بانذار يوجهونه اليه . ومعنى ذلك ان الاستيلاء حالة ينشئها انذار البوليس ، خلافا للتشدد فانه فعل مادي يقع من الشخص ، ويوجب على البوليس انذاره للكف عن متابعته . ولذا فقد حدد القانون امدا لسقوط انذار التشدد ، اما انذار الاستيلاء فقد اراد القانون عدم توقيته .

(ملحق رقم ١٢٨٥ سنة ٨ ق جلسة ١٨/٤/١٣٢٨)

٩٣ - متى اصبح انذار الاستيلاء نهائيا اعتبر هيبا يتعلق بموضوعه حائزا لقوة الشيء المحكوم به .

✽ أن انذار الاستيلاء متى اعلن من البوليس للمشتبه فيه واصبح نهائيا بعدم الطعن فيه او باستنفاد الطرق المقررة للطعن اعتبر هيبا يتعلق بموضوعه وفيه صدر من اجله عنوانا للحقيقة حائزا لقوة الشيء المحكوم به . فلا يجوز لاية هيئة البحث من جديد فيها رآه رجال السلطة العامة وفيما قرروه في شأن حالة من صدر اليه الانذار بمقتضى ما لهم من سلطة خولهم اياها القانون واختصهم بها . ولذلك فلا تجوز من بعد للمشتبه فيه اذارة الجدل حول الاسباب التي دعت البوليس لتوجيه انذار الاستيلاء اليه .

(ملحق رقم ١٢٨٥ سنة ٨ ق جلسة ١٨/٤/١٣٢٨)

٩٤ - حكم م ٣١ من ق ٢٤ لسنة ١٩٢٣ عام يتناول احكام مراقبة البوليس المقررة ايضا في قانون العقوبات .

✽ ان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والاشخاص المشتبه فيهم قد اورد جميع الاحكام الخاصة بمراقبة البوليس ايا كانت الجهة التي قضت بها ، ومهما كان السبب الذي استوجبها . ولذلك يكون حكم المادة ٣١ منه التي نصت على أن احكامه لا تسرى على النساء ولا على الاطفال الذين تقل اعمارهم عن خمس عشرة سنة كاملة حكما عاما يتناول احكام مراقبة البوليس المقررة في قانون العقوبات ايضا ، وذلك يقتضي

تخصيص عموم التصوص التي اوردها هذا القانون عن عقوبة المراقبة القضائية باستثناء النساء هن والاطفال الذين لم يبلغوا السن المذكورة .
(ملن رقم ٦٥٠ سنة ٥ في جلسة ١٣/٢/١٩٣١)

٩٥ — انطباق الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة على من كان سبب انذاره الاعتياد على الاتجار في المخدرات وكانت اساءة الظنون فيه بعد ذلك راجعة الى الاعتياد على الاتجار في المواد المخدرة ايضا .

* ان المشبوه اذا كان سبب انذاره الاعتياد على الاتجار في المخدرات وكانت اساءة الظنون فيه بعد ذلك راجعة الى الاعتياد على الاتجار في المواد المخدرة ايضا فان الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة المتقدمة الذكر تنطبق عليه .

(ملن رقم ١٦٠٧ سنة ١ في جلسة ١٦/١٠/١٩٣١)

٩٦ — نص الفقرة الأخيرة من المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ عام يشمل كل صور الاعتداء على النفس فيدخل فيه الضرب البسيط او التعدي على رجال الحفظ .

* ان الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمشردين والمشتبه فيهم تشمل جميع الاشخاص المشبار اليهم في الفقرة الخامسة من المادة الثانية اى الاشخاص الذين اشتهر عنهم لاسباب جدية الاعتداء على النفس الخ . ونص هذه الفقرة عام يشمل كل صور الاعتداء على النفس وأن لم يبلغ حد اغتيال الحياة فيدخل فيه الضرب البسيط او التعدي على رجال الحفظ . وأن فالمشبوه الذي تقع منه أية هاتين الجريمتين تطبق عليه المراقبة الخاصة .

(ملن رقم ٤٣٦ سنة ١ في جلسة ١٠/٢/١٩٤١)

٩٧ - عدم قلبية اذار الاستيهاء للسقوط بمضى المدة خلاف: لاذار
المشرد الذى يكون نافذا لمدة ٣ سنوات من تاريخ صدوره .

* ان المادة التاسعة من قانون المشردين والاشخاص المشبه بهم
لم تحدد مدة معينة لسقوط اذار الاستيهاء كما فعلت بالنسبة لاذار المشرد،
بل لقد جاء نصها عليها مفيدا بذاته عدم قابلية هذا اذار للسقوط بمضى المدة.
(ملحق رقم ١٤٤٦، سلة ١٤، ق جلسة ١٣٤٢/٦/٨)

٩٨ - اعتبار المذر مشبوها بسبب الاعتداء على النفس مخالفا للاذار
اذاما اعتدى على المال .

* يكفى قانونا للقول بمخالفة اذار الاستيهاء ان يكون اذار قد وجه
بناء على اى موجب من الموجبات المبينة فى المادة ٢ من القانون رقم ٢٤
لسنة ١٩٢٣ ثم يخالف المشبو المذر مقتضاء بوقوعه فى اى سبب من
الاسباب الواردة بالمادة ٩ ولو كان مسمى موجب اذار يختلف عن مسمى
سبب المخالفة فان القانون قد اعتبر الموجبات التى ذكرها فى المادة ٢ هى
والاسباب التى ذكرها فى المادة ٩ كلها منتهية الى وصف واحد ، بالنسبة
الى من تتوافر فى حقهم كلها او بعضها ، هو الذى حرص على ان يعمل على
وجوب الابتعاد عنه تحقيقا لمصلحة الجماعة . وان نافذا اذار المشبو
بسبب الاعتداء على النفس فهو مخالف للاذار اذ ما اعتدى على المال .
لان الاعتداء على النفس كان او على المال باعتباره وليد آفة النزوع الى
الاجرام ، هو الذى اراد الشارع ، ابتغاء لخير المجتمع ، ان يصدر عن المبل
نحوه او عن التوجه اليه .

(ملحق رقم ١٤٨٧، سلة ١٤، ق جلسة ١٩٤٤/١٢/١٨)

٩٩ - اعتبار المراقبة المنصوص عليها فى المادة التاسعة عقوبة
اصلية فى جريمة قتلها هى سبق اذار المتهم مشبوها ثم مخالفتها
مقتضى الانذار .

* ان المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاصة

بالمشتردين والمشبوهين انما تقضى بالحكم بالمراقبة على انها عقوبة اصلية عن جريمة قائمة ذاتها هي سبق انذار المتهم مشبوهها ثم مخالفة مقتضى الانذار سواء بالحكم عليه في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون أو بتكديم بلاغ جدى ضده الخ . وليس في القانون ما يفيد من قريب أو من بعيد أن هذه المراقبة هي عقوبة تكميلية يجب أن يكون الحكم بها مع عقوبة أخرى توقع عن الجريمة المرتكبة . بل بالعكس لا يستقيم القول بذلك مع وجوب الحكم بالمراقبة على المشبوه في الاحوال الاخرى التي لا يكون هناك فيها حكم آخر بالادانة . ثم ان نص هذه المادة يستفاد منه أن الحكم الن صادر من محكمة عسكرية في جريمة سرقة يكفى في تطبيقها مادامت محكمة الجناح قد رأت فيه دليلا كلفيا على أن المتهم قارب السرقة ..

(طعن رقم ١٥٥ لسنة ١٣٥٠ في جلسة ١٣/١/١٩٤٥)

١٠٠ - احوال تطبيق المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .

* انه لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ خاصة بالمشتبه فيهم الذين يجوز توجيه الانذار اليهم ، والمادة التاسعة خاصة بتوقيع العقوبة على من يخالف مقتضى الانذار ، فانه اذا كان الحكم قد قضى بوضع المشتبه فيه تحت المراقبة بناء على أنه حدث بعد انذاره أن قدم ضده بلاغ من ارتكاب جريمة سرقة لا يكون ثمة وجبه للنعي على هذا الحكم بأنه اخطأ بمقولة أن الفقرة الثانية من المادة الثانية المذكورة تستلزم أن تكون النيابة قد تولت أكثر من مرة اقامة الدعوى التي يحكم فيها بالبراءة .

(طعن رقم ٤٨٢ لسنة ١٣٥٠ في جلسة ١٢/١/١٩٤٥)

١٠١ - احوال تطبيق المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .

* أن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ حين قال في المادة التاسعة « اذا حدث بعد انذار البوليس أن حكم مرة اخرى بالادانة على الشخص المشتبه فيه أو قدم ضده بلاغ جدى عن ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفترتين اولا وثانيا ... الخ » فقد دل على أن البلاغ المشار

اليه فى المادة كاف للحكم بوضع ذلك الشخص تحت المراقبة الخاصة ولو كان هذا البلاغ قد انتهى أمره بالحفظ أو بالبراءة . وكل ما فى الأمر انه يجب أن يكون هذا البلاغ جديا . والتول بعدم جواز طلب المراقبة بدعوى مستقلة بعد الفصل بالبراءة فى الدعوى التى قيمت بناء على هذا البلاغ قول لا سند له فى القانون ولا له من موجب يقتضيه .

(طعن رقم ٤٨٢ سنة ٥٩ ق جلسة ١٢/٢/١٩٤٥)

١٠٢ - عدم جواز الطعن فى الحكم الصادر بالإنذار انما يكون محله الاحكام التى يصح فيها الحكم به .

* الحكم الغائى بقرار شخص طبقا للمادة ٧ من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم بأن يملك سلوكا مستقيما لا يكون قابلا للطعن بالنقض ، وذلك اخذا بنص الفقرة الاولى من

(طعن رقم ١٨٥٢ سنة ٥٦ ق جلسة ١١/١١/١٩٤٦)

١٠٣ - عدم جواز الطعن فى الحكم بالإنذار انما يكون محله الاحكام التى يصح فيها الحكم به .

* اذا كان المنهم - على ما يبين من صحيفة سوابقه - قد سبق انذاره بأن يملك سلوكا مستقيما فى ظل الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ وقضت محكمة النجعة الاولى بانذاره ، فانه يكون على المحكمة الاستئنافية أن تقضى بقول الاستئنافية المرفوع من النيابة من هذا الحكم وتظفر فى الموضوع ، اذا ان الحكم الواكز بالفقرة الاولى من المادة السابعة من الرسوم بقانون سابق الذكر بعدم قبول الطعن فى الاحكام الصادرة بالإنذار مقصور على من لم يكن سبق انذاره ، أما الاحكام التى تصدر على المشتبه فيه بعد سبق انذاره فتجربى عليها القواعد العامة ويصح استئنافها .

(طعن رقم ٢٠٨٢ سنة ٥٧ ق جلسة ٨/١٢/١٩٤٧)

١٠٤ — الظاهر من مجموع نصوص المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أنه إنما أراد بعدم جواز الطعن في الإنذار أن يجعل تقدير المحكمة التي أصدرته نهائيا من ناحية الوقائع والظروف التي بنى عليها فقط .

* أن ما ورد بالمادة ١/٧ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من عدم جواز الطعن في الحكم الصادر بالإنذار محله الأحكام التي يصح فيها القضاء بالإنذار ، أي عندما يكون للمحكمة الخيار بين توقيع عقوبة الإنذار أو توقيع عقوبة المراقبة ، أما الأحوال التي يكون واجبا توقيع المراقبة فيها فالأحكام التي تصدر فيها بالإنذار لا يشملها هذا المنع . وإذن فإذا كانت النيابة قد قدمت التهم للمحاكمة على أساس أنه من المشبوهين المنذرين طبقا للمادة ١١ من المرسوم بقانون المذكور إذ كان مراقبا عسكريا عند إلغاء الأحكام العرفية ، وطُلبت تطبيق المادة ٢/٧ بالنسبة إليه بسبب ما وقع منه ، فمحكمة المحكمة بإصداره فهذا الحكم يكون مخالفا للقانون ويصح استئنافه من النيابة لتوقيع عقوبة المراقبة الواجبة .

(ظعن رقم ٥ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/٣/١)

١٠٥ — الظاهر من مجموع نصوص المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أنه إنما أراد بعدم جواز الطعن في الإنذار أن يجعل تقدير المحكمة التي أصدرته نهائيا من ناحية الوقائع والظروف التي بنى عليها فقط .

* أن الذي يبين من مراجعة نص المادتين ٦ ، ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن العقوبة المقررة للمشتبه فيه غير العائد هي وضمة تحت مراقبة البوليس ، وأنه يجوز للقاضي بدلا من توقيع هذه العقوبة — أن يصدر أمرا بإصداره بأن يسلك سلوكا مستقبيا . فرفع النيابة الدعوى على المشتبه فيه يكون لتوقيع عقوبة المراقبة عليه لا لاتذاره ، إذ الإنذار خيار للقاضي . فإذا قضى نفي الدعوى بالبراءة كان للنيابة أن تستأنف الحكم ويبقى حق المحكمة على حاله فتتقاضى المحكمة الاستئنافية بالمراقبة المطلوبة أو بالإنذار إذا رأتها كافيا . وإذا كان قد صدر الحكم بالإنذار من محكمة الدرجة الأولى في هذه الدعوى فلا يجوز الطعن فيه لا من النيابة ولا من المحكوم عليه ، لأن الظاهر من مجموع نصوص القانون أنه إنما أراد بعدم

أجزاء الطعن في الإنذار أن يجعل تقدير المحكمة التي أصدرته نهائيا من ناحية الوقائع والظروف التي بنى عليها فقط .

(طعن رقم ٢٨٢، سنة ١٨، ق جلسة ١٩٤٨/٢/١)

١٠٦ — الحكم الصادر بالإنذار من محكمة الدرجة الاولى لا يطعن فيه الا بالاستئناف اما الطعن بالنقض فلا يكون الا في الحكم الذي تصدره المحكمة الاستئنافية .

* الطعن بالاستئناف والطعن بالنقض في الاحكام الصادرة بالإنذار عملا بالمادة ١/٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاصة بالتشديد والمشتبه فيهم حكمها واحد من ناحية جوازها في الحدود التي تسمح بها المادة المذكورة ، وفيها عدا ذلك تتبع القواعد العامة . ولذا فالحكم الصادر بالإنذار من محكمة الدرجة الاولى لا يطعن فيه الا بالاستئناف، اما الطعن بالنقض فلا يكون الا في الحكم الذي تصدره المحكمة الاستئنافية .

(طعن رقم ٧٠٢، سنة ١٨، ق جلسة ١٩٤٨/٥/١٠)

١٠٧ — الظاهر من مجموع نصوص المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ انه انما اراد بعدم جواز الطعن في الإنذار أن يجعل تقدير المحكمة التي أصدرته نهائيا من ناحية الوقائع والظروف التي بنى عليها فقط .

* اذا كانت التهمة المسندة الى المتهم هي أنه وجد في حالة اشتباه — لا انه عاد الى حالة الاشتباه بعد انذاره — وكان لا يوجد في الدعوى ما يقتضى توقيع عقوبة أخرى عليه غير الإنذار ، فالحكم فيها بالإنذار لا يجوز استئنافه .

(طعن رقم ٣٦٤، سنة ١٩، ق جلسة ١٩٤٩/٢/٢)

١٠٨ — العقوبة الواجبة التطبيق على من سبق الحكم بإنذاره بتشديدا اذا عاد الى حالة التشدد .

* اذا كان الثابت بالحكم ان المتهم مع سبق الحكم بإنذاره بتشديدا

قد عاد الى حالة التشرد في خلال اسبوع السنين التالية للاذار فتكون العقوبة الواجبة هي المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ وهي المراقبة لمدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على خمس سنوات كما هو صريح النص الوارد بالمادة ٣ ، ويكون الحكم قد اخطأ لاذ قضي بالحبس والمراقبة لمدة سنة عملاً بالفقرة الثانية من المادة الثالثة لان حكم هذه الفقرة محله — على ما هو مستفاد من مجموع نصوص القانون المشار اليه — ان يكون المتهم سبق الحكم عليه بالمراقبة للتشرد سواء اكانت هذه المراقبة قد حكم بها ابتداء طبقاً للفقرة الاولى من المادة ٢ ام حكم بها طبقاً للفقرة ٢ من المادة ٣ .

(طعن رقم ٢٤ لسنة ١٩ ق جلسة ١٣٩٩/٢/٢٨)

١٠٩ — العقوبة الواجبة التطبيق على من سبق الحكم بوضعه تحت المراقبة للتشرد اذا عاد لحالة التشرد .

* ان الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنص على انه في حالة العود للتشرد تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات . فإذا قضي الحكم على عائد للتشرد بالحبس ثلاثة اشهر وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة اشهر فانه يكون قد اخطأ اذ نزل بعقوبة المراقبة عن الحد الأدنى المقرر في القانون .

(طعن رقم ٨٦٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٣٩٩/١٠/٢٢)

١١٠ — المراقبة المماثلة لعقوبة الحبس — ماهيتها .

* ان المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ صريحة في ان المراقبة التي تعتبر مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق احكام قانون العقوبات انما هي المراقبة التي يحكم بها تطبيقاً لاحكام هذا المرسوم بقانون فلا تنصرف الى المراقبة التي يقضى بها طبقاً لاحكام قانون العقوبات . وإذن فإذا كان المتهم قد حكم عليه بالحبس والمراقبة لسرقة ، وكانت هذه

المراقبة قد قضى بها عليه تطبيقاً للمادة ٣٢٠ من قانون العقوبات التي تجيز وضع المحكوم عليهم بالحبس لسرقة تحت مراقبة البوليس في حالة العود، فإن هذه المراقبة لا تعتبر مماثلة لعقوبة الحبس في حكم المادة ١٠ من المرسوم بقانون سالف الذكر .. ويكون من الخطأ أن تحسب بداية السنوات الخمس المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات بعد انقضاء المراقبة ، إذ القانون يوجب حسابها مباشرة بعد انقضاء عقوبة الحبس وحدها . وإذا كان قد مضى بين انقضاء عقوبة الحبس وبين الواقعة التي يحاكم المتهم من أجلها أكثر من خمس سنوات فلا يكون المتهم عائدًا في حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات .

(ظن رقم ٣٣٦ سنة ٢٤ في جلسة ١١/١١/١٩٥١)

١١١ - المراقبة - ماهيتها .

* إن المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ إذ نص في الفقرة الثانية من المادة السادسة على أن تكون عقوبة المشتبه فيه في حالة العود هي الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات قد جعل عقوبة المراقبة عقوبة تكميلية ، مما يقتضاه أن يبدأ تنفيذها بعد انتهاء العقوبة الأصلية وهي الحبس . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد جرى منطوقه بحبس المتهم سنة أشهر مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة واحدة تبدأ من اليوم ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، إذ أن أمره في منطوقه بأن مدة المراقبة تبدأ من يوم صدوره يترتب عليه إلا ينفذ من عقوبة المراقبة بمقدار عقوبة الحبس المحكوم بها ويتعين تصحيح هذا الحكم بجعل مبدأ المراقبة من اليوم التالي لعقوبة الحبس .

(ظن رقم ٢٢٠ سنة ٢٤ في جلسة ١٣/٤/١٩٥٢)

١١٢ - عدم جواز الطعن في الحكم الصادر بالإنذار إنما يكون محله الأحكام التي يصح فيها الحكم به .

* متى كانت النيابة العامة قد قدمت التهمة للمحاكمة على أساس

انه وقع منها ما يؤيد حالة التشدد رغم سبق الحكم باتذارها متشردة ؛ وطلبت تطبيق الفقرة الثانية من المادة الثالثة بالنسبة لها بسبب ما وقع منها فان الحكم باتذارها بان تغير احوال معيشتها التي تجعلها في حالة تشدد يكون مخالفا للقانون ، ومتى استأنفت النيابة هذا الحكم لتوقيع عقوبة المراقبة، فان الاستئناف يكون مقبولا اذ ان ما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة الثالثة من عدم جواز الطعن في الحكم الصادر بالانذار انها محله عندما يكون للمحكمة الخيار بين توقيع عقوبة الانذار او عقوبة المراقبة المنصوص عليها في المادة ٢ مقرة اولى ، اما حيث يوجب القانون توقيع عقوبة المراقبة تطبيقا للفقرة الثانية من المادة ٣ ، فالاحكام التي تصدر على خلاف ذلك تكون مخالفة للقانون ويكون استئنافها جائزا .

(طعن رقم ١٢٠٨ سنة ١٣ ق جلسة ١٢/١/١٩٥٣)

١١٣ - الحكم الصادر بالانذار من محكمة الدرجة الاولى لا يطعن عليه الا بالاستئناف اما الطعن بالنقض فلا يكون الا في الحكم الذي تصدره المحكمة الاستئنافية .

* المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنص على ان الحكم الصادر باتذار المشتبه فيه بان يسلك سلوكا مستقيما غير قابل للطعن ، وهذا المرسوم بقانون المذكور هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد استئنافية ولا سبيل الى الغاء احكامه الا بتشريع ينص على هذا الغاء ، ولا يستفاد هذا المعنى من المادة ٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا من المادة الرابعة من قانون الاصدار ، لان النص العام لا يلغى ضمنيا النص الوارد في قانون خاص ، ومن ثم فان الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باتذار متهم بان يسلك سلوكا مستقيما يكون غير جائز .

(طعن رقم ٢٥ سنة ٢٠ ق جلسة ١٥/٢/١٩٥٥)

١١٤ - عدم جواز الطعن في الحكم الصادر بالانذار انما يكون محله الاحكام التي يصح فيها الحكم به .

* ان ماورد بالمادة ١/٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥

الفصل الثاني

مسائل متنوعة

١١٦ - عدم سريان احكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ على النساء ولا على الاطفال الذين تقل اعمارهم عن خمس عشرة سنة .

* ان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والاشخاص المشتبه فيهم بعد ان اورد حالات التشرد والاستيلاء وغيرها مما اوردته وبين احكام هذه الحالات نص في المادة ٢١ منه على ان هذه الاحكام لا تسرى على النساء ولا على الاطفال الذين تقل اعمارهم عن خمس عشرة سنة كاملة . ومقتضى هذا النص ان جريمة التشرد وغيرها من الجرائم الواردة في ذلك القانون لا تتحقق ابدا بالنسبة لمن تناولهم هذا الاستثناء الصريح . فالحكم الذي يدين في جريمة التشرد متبها تظل سنه عن خمس عشرة سنة يكون خاطئا ويتمين نقضه والقضاء ببراءة التهم من هذه التهمة .

(ظعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٩ في جلسة ١٥/٥/١٩٢٩)

١١٧ - احوال تطبيق الملة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .

* ان المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ تشير في الواقع الى كلمة الاحوال الواردة في المادة الثانية من هذا القانون ، والفترة الاخيرة منها تشير بنوع خاص : (أولا) الى الاشخاص الذين عبرت عنهم الفقرة الخامسة من المادة الثانية بانه اشتهر عنهم لاسباب جسمية الاعتداء على النفس او على المال او الاعتداء على التهديد بالاعتداء على النفس او على المال او الاعتداء على الاشتغال كوسطاء لاعادة الاشخاص المخطوفين او الاشياء المسروقة ، وذلك على اعتبار ان نص هذه الفقرة الخامسة عام يشمل كل صور الاعتداء على النفس والمال لا خاص يشمل نقاط الجرائم المخلة بالامن العام محصورة في انواع معينة كالخطف والسطو ، (ثانيا) الى الاشخاص الذين عبرت عنهم الفقرة السادسة من المادة الثانية المذكورة بانهم اعتادوا الاتجار بطريقة غير مشروعة بالمواد السامة او

بالمذنبات ... وتتناول تلك الفقرة أيضا غير هؤلاء وأولئك على الإطلاق بلفظها العام الشامل كل من لا يبتعد عن مسالك التشبيه والجنابة فيعطي البوليس بما يقع منه ما يؤيد ظنونه عن ميوله وأعماله الجنائية .

(طعن رقم ١٦٧٧ بنة ٩ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٢١)

١١٨ — استفادة المتهم المنذر مشبوها تحت ظل القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ بمدة سريان الإنذار المنصوص عليها في المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

* أنه لما كان المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الصادر بتاريخ ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ينص في المادة ٧ منه على أن إنذار الاشتباه ينتهى مفعوله بمضى ثلاث سنوات من يوم الحكم به إذا لم يقع من المشتبه فيه أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه ، فإنه يكون بالبداية قد عدل أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمشردين والمشتبه فيهم فيها يختص بإنذارات الاشتباه الصادرة تحت ظله بأن جعلها محلا لل سقوط بعض المدة بالنسبة الى الأشخاص الواجبة محاكمتهم بمقتضىها وفقا للمادة ١٢ من المرسوم بقانون ويجب — بناء على المادة ٥ من قانون العقوبات — أن يستفيد المتهم من هذا التعديل الذى جاء فى مصلحته . فإذا كانت المدة المذكورة قد انتقضت بالنسبة الى الإنذار الصادر الى المتهم فإنه يكون واجبا القضاء ببرأته .

(طعن رقم ٦٤٢ سنة ١٦ ق جلسة ٢٨/١٠/١٩٢٦)

١١٩ — جرائم التلبس والغش المنصوص عليها فى ق ٨٨ سنة ١٩٤١ لا تعتبر بصفة عامة مطلقة اعتداء على المال .

* أن جرائم التلبس والغش المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لا تعتبر بصفة عامة مطلقة اعتداء على المال ، فإن بعضها لا يصح عده كذلك إذ هو لا يقوم على اعتداء على مال للغير ولا يكون مثل هذا الاعتداء ملحوظا فى ارتكابه . ولئن فلا يكتفى أن يقول الحكم أن جرائم الغش والخداع التى قارفها المتهم بعد أنذاره مشبوها بما يعتبر

من جرائم التعدي على المال ، بل يكون من المتعين أن يبين بياناً كافياً ما يبرر حد الأعمال التي وقعت من المحكوم عليه وكانت هاتين الجريمتين اعتداء على المال .

(ظن رقم 356 سنة 38 ق جلسة 1929/2/2)

١٢٠ - وجوب توقيع جزاء حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه سواء رفعت الدعوى الجنائية من الاشتباه في قرار واحد مع الجريمة الجديدة أو بقرار على حدة - لا محل لسريان حكم م ٣٢ ع .

* حالة الاشتباه تقتضي دائماً توقيع جزائهما مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه وذلك اخذاً بمحوم القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من قانون العقوبات . يستوى في ذلك أن ترفع الدعوى الجنائية من الاشتباه في قرار واحد مع الجريمة الجديدة أو بقرار على حدة . ولا محل لسريان حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات في هذه الحالة والقول بغير ذلك يترتب عليه تعطيل نصوص العقاب الذي فرضه الشارع لجرائم الاشتباه وانحرافاً عن الغاية التي تفيهاها من هذه النصوص ..

(ظن رقم 298 سنة 36 ق جلسة 1906/1/23 س 7 ص 622)

(وظن رقم 840 سنة 25 ق جلسة 1906/1/2 س 7 ص 481)

(وطلعتان رقم 1709 و 1710 سنة 27 ق جلسة 1908/2/3 س 9 ص 122)

١٢١ - تطبيق م ٣٢ ع على جريمة الاشتباه أو العود اليه مع الجريمة الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه - خطأ .

* استقر قضاء هذه المحكمة على أن حالة الاشتباه أو العود لنك الحالة تستوجب دائماً توقيع جزائهما مع جزاء الجريمة الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه ، يستوى في ذلك أن تقام عليه الدعوى الجنائية عن الجريمتين معاً أو عن كل جريمة منها على حدة ، ولا وجه لتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات في هذه الحالة .

(ظن رقم 230 سنة 27 ق جلسة 1907/1/3 س 8 ص 619)

١٢٢ — سلطة المحكمة في تغيير وصف التهمة من اشتباه الى عود للاشتباه .

* أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم بل هي مكنتة بتمحيص الواقعة المطروحة امامها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وان يطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ومن ثم فان اقامة الدعوى على المتهم بوصف انه مشتبه فيه لا يمنع المحكمة من الحكم عليه بوصف انه عائد لحالة الاشتباه .

(ملن رقم ١٥٧٦ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٢٠ من ٨ ص ١٠١٢)

١٢٣ — التشرذ والاشتباه — الفلوق بينهما وبمعت كل منها —
تواتر الارتباط بينهما اذا ثبت ان التعطل نفع الى الاجرام او ان الاجرام ادى الى التعطل .

* التشرذ حالة تعلق بالشخص اذا لم يزاول وسيلة مشروعة للتميش ولم يكن صاحب حرفة او صناعة في حين ان الاشتباه صفة تلحق بالشخص وينشئها مسلكه الاجرامي ، وكلا الحالين متميز من الآخر بمعت الاول التعطل وبمعت الثاني الاحكام الثالثة على المسلك الاجرامي وليس هناك ارتباط بينهما الا ان يثبت ان التعطل نفع الى الاجرام او ان الاجرام ادى الى التعطل .

(ملن رقم ٢١٥٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٩ من ٩ ص ١١٢٠)

١٢٤ — الاشتباه صفة تلحق بالشخص وينشئها مسلكه الاجرامي — والتشرذ حالة تعلق بالشخص اذا لم يزاول وسيلة مشروعة للتميش — ليس هناك ارتباط بينهما الا اذا ثبت ان التعطل والتشرذ قد نفع الى الاجرام او ان الاجرام قد ادى الى التشرذ .

* التشرذ حالة تعلق بالشخص اذا لم يزاول وسيلة مشروعة للتميش ولم يكن صاحب حرفة او صناعة في حين ان الاشتباه صفة تلحق بالشخص وينشئها مسلكه الاجرامي وكلا الحالين متميز عن الآخر بمعت

الاول التعطل وبمقتضى الفاتى الاحكام الدالة على المسلك الاجزامى ، وليس هناك ارتباط بينهما الا ان يثبت ان التعطل دفع الى الاجرام او ان الاجرام ادى الى التعطل .

(طعن رقم ١١٥٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢/٢٠/١٣٥٨ س ١ ص ١١٢)

١٢٥ - سبق الحكم على المتهم لجريمة اشتباه وعدم رد اعتباره عنها وقت ارتكابه جريمة احراز سلاح - اعتباره من المشتبه فيهم المقصودين بالمادة ٧/و من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ .

* الاشتباه فى حكم المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالتشديد والمشتبه فيهم وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه القانونية ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا مما يحس فى الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني الى الوجود - كما هو الحال فى ارتكاب الجرائم الاخرى - وانما افترض الشارع بهذا الوصف كيون خطر فى شخص المتصف به ورتب عليه اذا بدر من المشتبه فيه ما يؤكد هذا الخطر ، وجوب انذاره او معاقبته على تجديد حالة هذا الاشتباه واتصال فعله الحاضر بهاضيه الذى انتزع منه هذا الوصف ، وتظل صفة الاشتباه لاصقة بالمشتبه فيه حتى يرد اعتباره عنيا - فلذا كان الحكم قد اُثبت فى حق المتهم انه سبق الحكم عليه لجريمة الاشتباه ولم يكن هذا الجزاء قد مضى عنه فى تاريخ ارتكابه جريمة احراز السلاح التى ذين بها ، فانه يعد من المشتبه فيهم الذين عنتهم الفقرة « و » من المادة السابقة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤. الامر الذى يتحقق معه تخطيط العقوبة الى الاشغال الشاقة المؤبدة عملا بالفترة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون سالف الذكر .

(طعن رقم ٢٢٥ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٠/٣/١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٨٦)

١٢٦ - ماهية الاشتباه فى حكم المادة الخامسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فى شأن التشديد والمشتبه فيهم لا الاشتهار والسوابق - قسيمان فى ابراز حالة الاشتباه - السوابق - تكشف عن الاتجاسة الخطر - لا تتشكك .

* ان المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥

بشأن المتشردين والمشتبه فيهم تنيد أن الاشتباه حالة تقوم في نفس خورة قابلة للأجرام ، وهذا الوصف بطبيعته ليس مغلا يحس به من الخساراج ولا راقعة مادية يدفعها نشاط الجاني الى الوجود وإنما افترض الشارع بهذا الوصف كمون الخطر في شخص المتصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه .. كما دلت على أن الاشتهار والسوابق . تسيران في ابراز هذه الحالة الواحدة بمعادلات في اثبات وجودها وأن السوابق لا تنشئ بذاتها الاتجاه الخطر الذي هو مبنى الاشتباه وإنما تكشف عن وجوده وتدل عليه اسوة بالاشتهار ، ومن ثم جاز الاعتماد على الاتهامات المتكررة التي توجه الى المتهم — ولو لم تصدر بشأنها احكام ضده متى كانت قريبة البون نسبيا ، وكانت من الجسامة او الخطورة بما يكفى لاقتناع القاضي بأن صاحبها خطر يجب التحرز منه ، لما كان ذلك وكان الاصل أن من حق محكمة الموضوع أن تقضى للمتهم بالبراءة اذا تشككت في اسناد التهمة اليه الا أن ذلك مشروط بأن تكون قد احاطت بعناصر الدعوى وملت بها عن بصير وبصرة وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان محضر ضبط الواقعة تضمن الاشتهار عن المتهم ارتكاب جرائم السرقات واغشاء المسروقات واتهامه في خمس جرائم سرقات اسلاك واخفاء وإن شهادة رجل الحفظ ردت ذلك الاشتهار واقرت بوجود تلك الاتهامات ، كما أن مذكرة النيابة تنيد أن المطعون ضده اتهم وآخرين في ثلاث جنابات سنة ١٩٧٣ بسرقة اسلاك تليفونية وأحيل المتهمون الى المحاكمة ولم يفصل فيها بعد . كما يبين أن النيابة العامة قد قدمت للمطعون ضده للمحاكمة بوصف أنه عد مشتبهاً فيه إذ اشتهر عنه لاسباب مقبولة اعتياده ارتكاب جرائم الاعتداء على المال وطلبت عقابه بالمرسوم يفتون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالبراءة استنادا الى عدم وجود سوابق للمتهم دون أن تعرض المحكمة لشهادة رجل الحفظ وما ثبت في محضر جميع الاستدلالات ومذكرة النيابة وتبحث وقائع الاتهامات الواردة بها لتبين مدى الجدية فيها واثرها في توافر حالة الاشتباه القائمة على الاشتهار ثم تقول كلمتها فيها فإن حكما يكون قاصر البيان واجب النقض والاحالة .

(ملحق رقم ٣٠٧ سنة ١٦ في جلسة ١٣٧٦/١/٢١ . بين ٢٧ عن ١٧١)

مجالس عسكرية

١٢٧ — صدور حكم من المجلس العسكري بمقوبة من نوع العقوبات المقررة في القانون الجنائي لا يمنع من محاكمة الجاني من جديد أمام المحاكم المدنية .

* إذا صدر حكم من المجلس العسكري يعقوبة من نوع العقوبات المقررة في القانون الجنائي فإنه لا يجوز قوة الشيء المقضي به ولا يمنع من محاكمة الجاني من جديد أمام المحاكم المدنية وذلك أعمالا لنص المادتين ١٦٦ ، ١٦٩ من قانون الأحكام العسكرية .

(طعن رقم ١٢٥١ سنة ١٦ في جلسة ١٥/٢/١٣٥٧ مع ٨ من ١٦٠)

١٢٨ — محاكمة المتهم عسكريا لا تمنع محاكمته من جديد أمام المحاكم المدنية — التزام هذه المحاكم عند تقدير العقوبة بهراعاة مدة الجزاء التي نفذ بها على المتهم فعلا لا مدة العقوبة المقضى بها — المادة ٣٦ من قانون الأحكام العسكرية .

* أن ما نصت عليه المادة ٣٦ من قانون الأحكام العسكرية من أنه « يجب مراعاة مدة الجزاء التي يكون المتهم قد قضاها » (تنفيذاً للصك العسكري) لا يمنع المحاكم المدنية من السير في الدعوى من جديد ومماثلة المتهم بالعقوبة التي تراها — على أن تراعى حين تقدر العقوبة — مدة الجزاء التي نفذ بها على المتهم فعلا لا مدة العقوبة المقضى بها مهما بلغت .

(طعن رقم ١٢٥١ سنة ١٦ في جلسة ١٥/٢/١٣٥٧ مع ٨ من ١٦٠)

١٢٩ — الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية لها قوة الأحكام القضائية — متى صارت نهائية حازت قوة الشيء المقضى — بمنعها طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى — المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ .

* نصّ الشارع بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة

١٩٥٧ في شأن التماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية - تبين ما للأحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الاحكام القضائية ، وكان ملحوظة من الشارع عند تقرير هذا المبدأ - كما اشارت اليه المذكرة الايضاحية ما اتاه من ضمانات لصالح المتهم في القانون الجديد ، ولا يصح الاعتراض في هذا الصدد بالعبارة التي اختارها الشارع عنوانه لهذا القانون ، ولا بعدم الاشارة الى مواد قانون الاحكام العسكرية التي تشرك المحاكم العادية في الاختصاص - لا يصح الاعتراض بذلك من وجهين - اولهما ان عنوان القانون ليس له قوة نصه الصريح وما يقتضيه منطوق الفاظ هذا النص ، وثانيهما ان اختصاص المحاكم العادية بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات ، والتي ينص عليها كذلك قانون الاحكام العسكرية هو اختصاص شامل يسرى على جميع الانراد ، سواء كان مرتكب الجريمة له الصفة العسكرية أو مجردا من هذه الصفة ، وينبنى على ذلك ان يكون اختصاص المحاكم العسكرية هو اختصاص عام يخوله القانون لها متى رفعت اليها الدعوى بالطريق القانوني الا انه متى باثرت المحاكم العسكرية اجراءات المحاكمة واصدرت حكمها واصبح هذا الحكم نهائيا ، فان هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانونا بصداره يحوز قوة الشيء القضي في نفس الواقعة ، فلا يجوز طرح الدعوى من جديد امام جهة قضائية اخرى ، ذلك بان الإدراج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتتلاى به المصادلة ، اذ من القواعد المقررة انه لا يصح ان يعاقب جاني عن ذات فعله مرتين ، ولا يجوز ان ترفع الدعوى امام جهتين من جهات القضاء من اجل واقعة واحدة - ومخالفة هذه القاعدة تفتح بابا لنقض الاحكام ، فضلا عن تجدد الخصومة مما يفرغ من الاحكام ما ينبغي لها من الثبات والاستقرار .

(ملحق رقم ١١٥٣ لسنة ١٩٥٧ في جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤ - ملحق ١١٥٧)

١٢٠ - مجالس عسكرية - مخاكم قضائية - عدم جواز الطعن على احكامها امام هيئة قضائية أو ادارية خلاف ما نص عليه قانون الاحكام العسكري - أثر ذلك .

* الجرائم العسكرية هي افعال وردت نصوصها في قانون الاحكام العسكرية راي الشارع فيها اخلالا بالواجبات المفروضة على الاشخاص

الخاصين للنظم العسكرية ، ومن بين هذه الجرائم ما يحرمه القانون العام فهي جرائم معاقب عليها في كل من القانونين .

وقد قصد الشارع بما نص عليه في المادة الاولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس اعادة النظر في قرارات واحكام المجالس العسكرية من ان « المجالس العسكرية محاكم قضائية استثنائية لاحكامها قوة الشيء المحكوم فيه ولا يجوز الطعن في قراراتها او احكامها امام اى هيئة قضائية او ادارية خلاف ما نص عليه في هذا القانون » - قصد الشارع من ذلك تبين ما للاحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الاحكام القضائية ، ويترتب على ذلك انه متى باشرت المحاكم العسكرية اجراءات المحاكمة واصدرت حكمها واصبح نهائيا فان هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانونا باصداره .يجوز قوة الشيء المقضي في نفس الواقعة فلا يجوز طرح الدعوى من جديد امام جهة قضائية اخرى ، ذلك بان الازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد امر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة .

(طعن رقم ٨٩٨ سنة ٢١ في جلسة ١٢/٢/١٩٦٢ ص ١٢ مر ٢٠٦)

مجرمون أحداث

الفصل الأول – تقرير سن الحدث

الفصل الثاني – محكمة الأحداث

الفصل الثالث – عقوبة الحدث

الفصل الرابع – متى يحول الحدث الى محكمة الجنايات

الفصل الخامس – مسائل متنوعة

الفصل الأول

تقدير سن الحدث

١٣١ - سلطة محكمة الموضوع فى تقدير سن المتهم .

* لا يقبل من محكوم عليه بارساله الى اصلاحية الاحداث ان يطعن امام محكمة النقض فى هذا الحكم بزعم انه قدر سنه باقل من حقيقتها ، وادخله بذلك بغير حق فى زمرة من تصح معاملتهم بمقتضى المادة ٦١ عقوبات - لا يقبل طعنه ولو كان فى استطاعته ان يثبت حقيقة سنه بشهادة ميلاد رسمية اذا كان لم يسبق له تقديم هذه الشهادة الى محكمة الموضوع فى اى دور من ادوار المحاكمة ، ولم يعترض امامها على التقدير الذى قدرته من تلقاء نفسها عملا بحكم المادة ٦٨ عقوبات . وعلى كل حال فانه لا مائدة له من هذا الطعن ، لان الارسال للاصلاحية وسيلة تأديب اخف وتما من عقوبة الحبس التى يطلب تطبيقها عليه كما انها ارحم من الحبس اثرا ، اذ هى مهما تكن مدتها فلا يمكن ان تعتبر اساسا لاحكام الموت كما هو الشأن فى عقوبة الحبس .

(طعن رقم ٣٩٩ سنة ٢ ن جلسة ٢٨/١١/١٩٣٢)

١٣٢ - عدم اشتراط توجيه ائذار تشرد للحدث لتطبيق احكام

القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ الخاص بالاحداث المتشردين .

* لا يشترط لتطبيق احكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ الخاص بالاحداث المتشردين ، على حدث ان يوجه اليه ائذار تشرد ، بل ان نصوص هذا القانون صريحة فى عدم اشتراط هذا الشرط . ثم ان القانون لم يصدر تمديلا لقانون التشرد ولم يشر الى نص من نصوصه ، بل انه قانون خاص سن لتقويم الاحداث الذين يوجدون فى ظروف خاصة ، ويكفى بموجبها بحقق قيام هذه الظروف فى حدث حتى يؤخذ بحكمته .

(طعن رقم ٤٦ سنة ٢ ن جلسة ٢٢/١١/١٩٣٢)

٣٣ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير سن المتهم .

✽ مادام المتهم قد ارتضى تقدير سنه المثبت بحضور الجلسة ولم يعترض عليه ولم يحاول أمام محكمة الموضوع إقامة الدليل على عدم صحته سواء بتقديم شهادة ميلاد أو مستخرج رسمي أو بغير ذلك فإن هذا التقدير يصبح نهائياً لتطرقه بمسألة موضوعية فصلت فيها محكمة الموضوع نهائياً باعتمادها السن التي ذكرها المتهم نفسه أو بتقديرها إياها عملاً بحكم المادة ٦٧ ع وليس للمتهم بعد ذلك أن يطعن في ذلك التقدير لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١١٩١ سنة ١٤ في جلسة ١٤/٥/١٩٣٤)

١٣٤ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير سن المتهم .

✽ تقدير سن المتهم أمر موضوعي يفصل فيه القاضي بناء على الأوراق الرسمية أو على رأى أرباب الفن أو بحسب تقديره الشخصي . فإذا ترك المتهم أو ولى أمره لمحكمة الموضوع تقدير السن ولم يعترض على هذا التقدير لا في دور المحاكمة الابتدائية ولا في دور المحاكمة الاستئنافية ولم يقدم للمحكمة ما بيده من أوراق رسمية تثبت خلاف ما قدرته هي فليس له أن يعارض في هذا التقدير لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١١٢٢ سنة ٥ في جلسة ١٣/٥/١٩٣٥)

١٣٥ - وجوب احتساب سن المتهم على موجب التقويم الميلادي .

✽ إن قانون العقوبات لم ينص على التقويم الذي تحسب سن المتهم على موجب فيجب أن - أخذ بما فيه مصلحة المتهم - احتسابها على موجب التقويم الميلادي . فإذا كانت بحسب هذا التقويم لم تبلغ الخامسة عشرة وقت ارتكاب الجريمة ، وطبقت المحكة المادة ٦٦ عقوبات على المتهم باعتباره متجاوزاً هذه السن على حسب التقويم الهجري نعين نقض الحكم ومعاملة المتهم بالمادتين ٦٠ و ٦١ عقوبات .

(طعن رقم ٢٠٤٢ سنة ٦ في جلسة ٢٠/١١/١٩٣٦)

١٣٦ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير سن المتهم .

* أن تقدير سن المتهم مسألة موضوعية بيت فيها القاضي على أساس ما يقدم له من أوراق رسمية أو ما يديه له أهل الفن أو ما يراه هو بنفسه . فإذا ما ارتضى المتهم سنه المقررة في محضر الجلسة ، ولم يقدم للحكمة ما يثبت خلاف هذا التقدير ، واخضت المحكمة به ، فليس له أن يطعن فيه أمام محكمة النقض ولو استند الى مستخرج رسمى يقدمه لها بتاريخ ميلاده الحقيقى أو الى اية ورقة رسمية أخرى لم يسبق تقديدها الى محكمة الموضوع .

(طعن رقم ٢٨٢٢ سنة ٨ في جلسة ١٢/١٠/١٩٢٨)

١٣٧ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير سن المتهم .

* تقدير سن المتهم من المسائل الموضوعية التى لا تجوز اثاره الجدل بشأنها امام محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٥ سنة ٤ في جلسة ١٢/١٢/١٩٢٨)

١٣٨ - العبرة في سن المتهم في باب الجرمين الاحداث هي بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة .

* العبرة في سن المتهم في باب الجرمين الاحداث هي بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة ، لا وقت الحكم فيها فإذا كانت سن المتهم بحسب ما قدرته المحكمة في حدود سلطتها وقت الحكم اقل من سبع عشرة سنة يوم مقارفته الجريمة ومع ذلك حكبت عليه المحكمة بالاشغال الشاقة ، فلها تكون قد اخطأت ، اذ المادة ٧٢ من قانون العقوبات صريحة في انه لا يحكم بالاعدام ولا بالاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة على المتهم الذى زاد عمره على خمس عشرة سنة ، ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة .

(طعن رقم ١٨٩٥ سنة ١٩ في جلسة ١٥/١١/١٩٢٦)

١٢٩ - تقدير سنن المتهم - أهويته - أسس تقديره -
ما يشترط فيه .

* يؤدي ما تنص عليه المادتان ٧٢ و ٧٣ من قانون العقوبات أن يكون تقدير سنن المتهم على أساس ما يقدم للقاضي من أوراق رسمية أو ما يبينه له أهل الفن أو ما يراه بنفسه . والاصل أن تقدير السن على هذا الأساس هو أمر متعلق بموضوع الدعوى لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض ، إلا أن محل ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد تناولت مسألة السن بالبحث والتقدير ، واتاحت للمتهم والنيابة فرصة إبداء ملاحظتهما في هذا الشأن - وأذن فإذا كان ما أبداه وردده الدفاع عن المتهم من أنه لم يزل حينما يؤدهم التذرع يحكم المادة ٧٢ بسالفة الذكر ، وكانت المحكمة لم تشر إلى تقديرها لسن المتهم على الوجه الذي أرتأته إلا إلى الحكم الصادر منها بإعدامه ، رغم ما رتبته القانون على تحديد السن من أثر في تعيين نوع العقوبة التي يمكن توقيعها عليه وتقدير مدتها - ولو أنها اتاحت الفرصة لمناقشة هذا التقدير لأمكن أن يكون لحكم المادة ٧٢ المذكورة أثره في النتيجة - فإن المحكمة إذا استقلت بتقدير سن المتهم على الوجه الذي تم دون سبق التشبيه إليه بالجلسة ، فإن حكمها يكون معيباً متينياً نقضه .

(طعن رقم ٧١٨ - سنة ٢١٠٠ في جلسة ١٢/٥/١٩٦١ من ١٢ من ١٩٦٠)

١٤٠ - عدم اعتراف المتهم على السن الذي قدرته له المحكمة
والتي تبث بمحضر الجلسة - تقدير نهائي - عدم جواز الطعن عليه أمام محكمة
النقض لأول مرة .

* إذا كان المتهم قد أقرض سنن المثلث بمحضر الجلسة وهو ثمانى عشرة سنة ، ولم يعترض عليه ولم يحاول إقامة الدليل على عدم صحته سواء بتقديم شهادة ميلاد أو مستخرج رسمي أو بغير ذلك ، فإن هذا التقدير يصبح نهائياً لمتعلقه بمسألة موضوعية فصلت فيها محكمة الموضوع باعتمادها السن التي ذكرها المتهم نفسه أو بتقديرها أيأها عملاً بحكم المادة ٧٣ من قانون العقوبات ، وليس للمتهم بعد ذلك أن يطعن في هذا التقدير لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٩٢٩ - سنة ٢١٠٠ في جلسة ٢٢/١/١٩٦٢ من ١٢ من ١٩٦١)

١٤١ — سن المتهم غير محقق — تقدير المحكمة له — عدم اعتراض
الدفاع — اثر ذلك .

✳ تنص المادة ٧٣ من قانون العقوبات على انه إذا كان سن المتهم غير محقق قدره القاضي من نفسه .. فإذا كان الثابت من محضر جلسة المحكمة ان الدفاع عن المتهم طلب عرضها على الطبيب لتقدير سنها بمقولة انه يتراوح بين أربع عشرة سنة وخمس عشرة سنة ، فقدرته المحكمة بست عشرة سنة ، ولم ينزع الدفاع في هذا التقدير الذي أثبت في محضر الجلسة بل أبدى على اثره دفاعه في موضوع الدعوى دون ان يعود الى طلبه السابق ، مما مفاده انه قد ارتضى تقدير المحكمة لسن المتهم — متى كان ذلك ، فإنه لا تثريب على المحكمة ان هي لم تجب الدفاع انى طلبه او تعرض له في أسباب حكمها .

(طعن رقم ٨٢٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٠ ص ١٢ ص ١٨)

١٤٢ — تقدير المحكمة سن المتهم بأقل من خمس عشرة سنة وقت ارتكاب الحادث — الحكم بعدم الاختصاص والإحالة الى النيابة لاحالة الدعوى الى محكمة الأحداث — الرجوع الى دفتر المواليد — ثبوت ان سن المتهم عند ارتكاب الحادث تجاوز خمس عشرة سنة — الحكم بعدم الاختصاص — خطأ .

✳ اذا كانت محكمة الجنايات قد قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالة الاوراق الى النيابة لاتخاذ اجراءاتها في إحالتها الى محكمة الأحداث المختصة لما رآه على أساس تقديرها لسن المتهم من أنه لم يكن عند ارتكاب الحادث قد بلغ من العمر خمس عشرة سنة ، وكان يبين من المفردات التي أمرت محكمة النقض بفحصها تحقيقاً للطعن انه تبين بالكشف من دفتر المواليد ان المتهم قد تجاوز سنه عند ارتكاب الحادث خمس عشرة سنة خلافاً لما ذهب اليه الحكم الطعون فيه وبنى عليه قضاءه فان المحكمة تكون قد أخطأت اذ قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى .

(طعن رقم ١٦٧١ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤ ص ١٣ ص ٤١٥)

١٤٣ - ليس للقاضي اللجوء في تقدير سن المتهم إلى أهل الخبرة أو ما يراه بنفسه إلا إذا كانت سنة غير محققة بأوراق رسمية .

* الأصل أن القاضي لا يلجأ في تقدير سن المتهم إلى أهل الخبرة أو ما يراه بنفسه إلا إذا كانت سن المتهم غير محققة بأوراق رسمية ، ومن ثم فإن قرار مستشار الإحالة حين استند في تقدير سن المظنون ضده إلى تقرير مفتش الصحة على الرغم من ثبوت هذه السن من واقع دفتر المواليد - وهو ورقة رسمية - كانت مطروحة بالدعوى ودون أن يعرض لما جاء به من بيان وخبره ، يكون قد أخطأ في الاستدلال وفي تطبيق القانون .
(طعن رقم ٢٩٦ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٧ من ١٧ إلى ٧٧)

١٤٤ - معيار تحديد سن المجرم الحدث .

* العبرة في سن المتهم الحدث هي ببدايتها وقت ارتكاب الجريمة لا وقت الحكم فيها .
(طعن رقم ١٦٠٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١ من ٢٠ إلى ١٦٧)

١٤٥ - تقدير السن بورقة رسمية - التقدير بمعرفة أهل الخبرة .

* الأصل أن القاضي لا يلجأ في تقدير السن إلى أهل الخبرة إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم قد استند في تقرير سن المجنى عليه إلى إفادة المدرسة للحق بها والتي تضمنت تاريخ ومحل ميلاده ورقم قيده ، الأمر الذي يدل على أن هذه البيانات قد استقيت من دليل رسمي مودع بملف المجنى عليه بالمدرسة ، وكان الطاعن لم ينزع في صحة تلك البيانات ، فإن التمس على الحكم إغفاله الأخذ بالتقدير الوارد بالتقرير الطبي يكون في غير محله .
(طعن رقم ١٥٧٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٨ من ٢١ إلى ٢٥)

١٤٦ - العبرة في تحديد سنن التهمة الحثت بوقت ارتكاب الجريمة .

نص الفصل الأول من المادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : « تختص محكمة الأحداث بالفصل في الجنايات والجناح والمخالفات التي يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة » . والعبرة في سن التهمة هي بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة .

(« ظن رقم ٤٣٢ سنة ١٩٣٢ في جلسة ١٩٧٢/١/٢٥ من ٢٤ حتى ٢٨ »)

١٤٧ - المقصود بالحدث في حكم القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ .

نص القانون الجديد رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث على أنه : « يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم تجاوز سنه ثمانية عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة ... » . ونص في المادة ١٥ على أنه : « إذا ارتكب الحدث الذي تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانية عشرة سنة جريمة عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات - ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم على الحدث بإحدى هذه العقوبات أن تحكم بإبداءه إحدى مؤسسات الرعاية الإجتماعية مدة لا تقل عن سنة طبقا لأحكام هذا القانون » . كما نصت المادة ٢٩ من القانون ذاته على أنه : « تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم ... » ونصت المادة ٣٢ على أنه : « لا يعتد بتقدير سن الحدث بصير وثيقة رسمية لماذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير » . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢/٥ من قانون العقوبات تنص بأنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره ، وكان قانون الأحداث سالف الذكر يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم في حكم هذه المادة إذ أنه ينشئ للمحكوم عليه وضعاً أصلح له من المنصوص للمائة فيكون هو دون غيره الواجب التطبيق على واقعة الدعوى ، ذلك بأنه بعد أن كان القانون الذي وقع الفعل في ظله يحظر توقيع عقوبة الإعدام على من لم يبلغ سنه عشرة سنة كاملة ، فإنه يصدر القانون الجديد أصبح هذا الخطر مهتداً إلى من لم يجاوز سنه ثمانية عشرة

سنة . واذا كان ذلك ، فان تحديد السن في هذه الحال يكون ذا اثر في تعيين نوع العقوبة وتحديد مدتها ، ويكون من المتعين ابتغاء الوقوف على هذا السن ، الركون في الاصل الى الاوراق الرسمية قبل ما سواها اخذا بما كانت تنص عليه المادة ٣٦٢ من قانون الاجراءات الجنائية والتي أتت المادة ٣٢ من قانون الاحداث الجديد بؤداها — على ما سلف ذكره — لان صحة الحكم بعقوبة الاعدام كان رهنا وفق القانون القديم ببلوغ المتهم سبع عشرة سنة ، وصار رهنا وفق القانون الجديد الاصح بمجاوزة المتهم ثمانى عشرة سنة ، ومن ثم يتمين على المحكمة إستظهار هذه السن في هذه الحال على نحو ما ذكر .

(ظن رقم ١٤٤ سنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٤/٦/٢ من ٢٥ من ٥٢٩)

١٤٨ — تقدير سن الحدث — جواز الاعتداد بالبطاقة الشخصية .

* لما كانت البطاقة الشخصية تعتبر دليل على صحة البيانات الواردة فيها طبقا لنص المادة ٥١ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الاحوال المدنية فهي تعد من قبول الوثيقة الرسمية التي يعتد بها في تقدير سن الحدث طبقا لنص المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث .

(ظن رقم ١٢٠٢ سنة ٤٦ في جلسة ١٩٧٧/٤/٢ من ٢٨ من ٤٤٦)

١٤٩ — احداث — المقصود بالحدث — تقدير سنه — اختصار

محكمة الجنايات — منطاه .

* لما كان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث المعمول به منذ ١٦ من مايو سنة ١٩٧٤ قد نص في مادته الاولى على انه « يفصد » بالحدث في حكم هذا القانون من لم تجاوز سنة ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكيب الجريمة » كما نص في المادة ٣٢ منه على انه « لا يعتد في تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية ، فاذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير » ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة

أمام محكمة الأحداث ان والدته المتهم تقدمت بجلسة ١٠ من يونيو سنة ١٩٧٥ شهادة ميلاده التي ثبت من اطلاع المحكمة عليها أنه من مواليد ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ مما يقطع بأن سن المتهم وقت ارتكاب الحادث بتاريخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ تجاوزت ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة ، ومن ثم فلا يعد حدثاً فى حكم القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ . ولما كان الحكم الصادر من محكمة جنائيات القاهرة بإحالة المتهم الى محكمة الأحداث قد عول على تقدير سنه على أقوال هذا المتهم التي لم تتأيد بوثيقة رسمية او بتقدير خبير ، وكان هذا الخطأ الذى كشفت عنه شهادة ميلاد المتهم قد حجب محكمة الجنائيات عن استعبانة اختصاصها بالفصل فى موضوع الدعوى فانه يكون من المتعين اعمالاً لنص المادة ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية قبول طلب النيابة العامة لتعيين المحكمة المختصة وتعيين محكمة جنائيات القاهرة للفصل فى الدعوى بالنسبة للمتهم .

(ملعن رقم ١٤٩٤ سنة ٤٦ فى جلسة ١٠/٤/١٩٧٧ من ٢٨ ص ٤٧٢)

الفصل الثاني

محكمة الاحداث

١٥٠ - سلطة المحكمة في التحقق من حالة المتهم الصغير الاجتماعية
م ٢٤٧ أ ج - لها ان تحصله بنفسها من التحقيق الذي تجريه أو
أوراق الدعوى ولها الاستعانة بموظفي أشئون وغيرهم .

* ان التحقق من حالة المتهم الصغير الاجتماعية كما نصت بذلك
المادة ٣٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية متروك كله للمحكمة فان حصلت
هي بنفسها ما ناط بها الشارع تحصيله من التحقيق الذي تجريه بنفسها
أو من أوراق الدعوى كان لها ان تكفى بذلك دون معتب عليها ، وان تعذر
عليها ذلك كان لها ان تستعين في ذلك بموظفي وزارة الشئون
الاجتماعية وغيرهم .

(ملن رقم ١٧٤٩ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/٢٧ من ٩ ص ١٠٥)

١٥١ - مجرؤون احداث - اختصاص قضائي .

* محكمة الاحداث لا تختص بمحاكمة الصغير الا اذا كان عمره اقل
من خمس عشرة سنة كاملة يوم وقوع الجريمة المسندة اليه طبقا للمادة
٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية - فاذا كان المتهم قد تجاوز هذه السن
فان محكمة الجنائيات تكون قد اخطأت في قضائها بعدم الاختصاص ، مع ان
القانون يجعل لها ولاية الفصل في الدعوى ، مما يتعين معه نقض الحكم .

(ملن رقم ٧٢٦ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١١/٢٠ من ١٢ ص ٩١٦)

١٥٢ - محكمة الاحداث - اختصاصها - نظام عام .

* من المقرر ان قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث
اشخاص المتهمين من النظام العام ويجوز اثارة الدفع لمخالفتها لأول مرة
امام محكمة النقض او تقضى هي فيه من تلقاء نفسها بدون طلب ، متى

كان ذلك لمصلحة الطاعن وكانت منهقر المخالفة ثابتة في الحكم . ولم كانت
الفقرة الأولى من المادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه :
« تختص محكمة الأحداث بالفصل في الجنائيات والجَنَح والمخالفات التي
يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكاب
الجريمة » . فان محكمة الجنائيات اذ قضيت في موضوع جريمة القتل العمد
التي دين بها الطاعن على رغم من أن سنه لم يجاوز خمس عشرة سنة كاملة
وقت ارتكابه ايهاا ، تكون قد خالفت القانون لتجاوزها الاختصاص المقرر لمحكمة
الأحداث وحدها بنظر الدعوى ، ويتعين لذلك نقض الحكم لمصلحة الطاعن .
طبقا للحق المقرر لمحكمة النقض في المادة ٣٥ في فقرتها الثانية من القانون
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .
والقيضاء بعدم اختصاص محكمة الجنائيات بنظر الدعوى
(طعن رقم ٨٢٢ ، سنة ٢٢ ، في جلسة ١٦/١٢/١٩٦١ يوم ٢٢ من ١١٤)

١٥٣ - الدفع بأن المتهم كان حديثا - اتصاله بفيلولايه -
مقتضى ذلك .

* أن ما دُفع به الطاعن من أنه كان حديثا وقت وقوع الجريمة لانه
لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة وأن كان متجولا بفيلولايه ويجوز
اثارته في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض .
أو تقتضى هذه المحكمة فيه من طقاء نفسها بغير طلب متى كانت عناصر
المخالفة ثابتة في الحكم المطعون فيه وكان ذلك لمصلحة الطاعن غيلا .
بأنكأام الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في
شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، إلا أنه بالصورة التي
أثير بها هذا الدفع ومع ظور المستندات المقدمة من الطاعن لهذه المحكمة
من مستخرج رسمي من دفتر الواليد يثبت أنه لم يكن قد بلغ وقت وقوع
الجريمة خمس عشرة سنة كاملة فانه يحتاج الى تحقيق موضوعي يخرج
عن وظيفة محكمة النقض ومن شأن محكمة الموضوع عند طرح الدعوى
عليها أن تعرض له وتحققه وتعمل في شأنه حكم القانون .

(طعن رقم ٨٦٤ سنة ٢٤ ق ٣٠٤ ٢٢/١٢/١٩٦٥ من ١٦ من ١٩٨)

١٥٤ - وجوب انعقاد جلسات محاكم الأحداث دون غيرها من المحاكم في غرفة المشورة - المادتان ٢٦٨ ، ٢٥٢ إجراءات .

* أن خطاب الشارع بما نص عليه في المادة ٢٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، من انعقاد جلسات محاكم الأحداث في غرفة المشورة ينتج أصلاً - وبطريق الاستثناء من الأصل العام - إلى محاكم الأحداث دون غيرها من المحاكم ، التي يجب أن تكون جلساتهما علنية وفق نص المادة ٢٦٨ منه ، مادام الاختصاص قد انعقد لها قانوناً ، وإذا كان ذلك وكانت الدعوى قد أحيلت إلى محكمة الجنائيات باعتبارها المختصة طبقاً للمادة ٢٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية لتجاوز سن المتهم الحدث اثنتي عشرة سنة ، فإنه يجب أن تكون جلساتها علنية إرتداداً إلى الأصل العام . (ملحق رقم ١٤٧ لسنة ٤٠ في جلسة ١٣/٢١/١٣٧٠ من ٢١ من ١٣٤٥)

١٥٥ - الأحداث المشردين - اختصاص محكمة الأحداث .

* نص الفصل الأخير من المادة ٢٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أن محكمة الأحداث تختص بالنظر في قضايا الأحداث المشردين ، وأما كان البين من نصوص القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ أن المادة الأولى منه بينت الحالات التي يعد فيها الحدث مشرداً وأن المادة الثانية حددت الاجراء الذي يتبعه البوليس إذا ضبط الحديث في إحدى تلك الحالات وهو تسليم انذار لمولى أمره ، ثم بينت المادة الثالثة العقوبة التي يحكم بها القاصي إذا عاد الحدث إلى ارتكاب أمر من الأمور المبينة في الفقرات (أ ، ب ، ج ، د) من المادة الأولى بعد حصول الانذار لمولى أمره ، وكان هناك هذه النصوص أن محكمة الأحداث لا تكون مختصة بنظر قضايا الأحداث المشردين في الحالات المبينة في الفقرات الأربع (أ ، ب ، ج ، د) من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ إلا إذا عاد الضوئ إلى ارتكاب أمر من الأمور الواردة في أي منها بعد انذار ولي أمره . لمسة كان ذلك ، وكانت النيابة الطاعنة لا تدعى أن المطعون ضدها عادت إلى القيام بأعمال تتصل بالدعارة بعد انذار ولي أمرها كما أنها لا تمارى في إذع المطعون ضدها ليست من الأحداث الذين لم يبلغ سنهم خمس عشرة سنة كاملة وكانت التهمة التي استندت إليها وأقيمت عنها الدعوى الجنائية هي

الاعتماد على ممارسة الدعارة بالمخالفة للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة مما تختص به محكمة جرائم الآداب التي قدمت إليها الدعوى ابتداء ، فإن هذه المحكمة إذ فصلت في الدعوى باعتبارها تدخل في اختصاصها النوعي لا تكون قد أخطأت في شيء ، كما أن المحكمة الاستئنافية إذ التفتت عن الدفع بعدم اختصاصها بنظر الدعوى — الذي أبداه أمامها الحاضر مع المطعون ضدها — لا تكون بدورها قد خالفت القانون . ولا يعبى حكيمها سكوتها عن الرد على هذا الدفع لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .

(طعن رقم ١٠٤٣ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢٤ من ٢٤ ص ٧)

١٥٦ — عدم تغطن الحكم الى طلب المتهم محاكمته أمام محكمة الأحداث عن التهمة أحداث العامة المسندة اليه لكونه حدثا ، أو تعرضه لشهادة التي قدمها المتهم تأييدا لطلبه — قصور .

* متى كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن المحكوم عليه طلب محاكمته بوصفه حدثا ، ودل على ذلك بشهادة قدمها ، وكان الحكم المطعون فيه لم يفتن الى ما أثاره المدافع من المحكوم عليه في شأن كونه حدثا وقت وقوع الجريمة المسندة اليه ارتكابها ، ولم يعرض الحكم لنجوى الشهادة التي قدمها مع ما لذلك من اثر في تحديد المحكمة المختصة بالفصل في الدعوى ، فانه يكون ممينا بالقصور في البيان .

(طعن رقم ١٢ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٨ من ٢٥ ص ١٥٧)

١٥٧ — محكمة الأحداث — اختصاصها بالفصل في الجنايات والجنح والمخالفات التي يتهم فيها صغير دون الخامسة عشرة — المادة ١/٣٤٤ اجراءات .

* تنص الفقرة الاولى من المادة ٣٤٤ من قانون الاجراءات الجنائية على أن « تختص محكمة الأحداث بالفصل في الجنايات والجنح والمخالفات التي يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة » .

(طعن رقم ١٢ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٨ من ٢٥ ص ١٥٧)

١٥٨ - اختصاص محكمة الأحداث دون غيرها بمحاكمة من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة - مخالفة ذلك - خطأ فى القانون .

* من المقرر أن القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث الصادر فى ٩ من مايو سنة ١٩٧٤ - قبل الحكم المطعون فيه - قد نسخ الأحكام الإجرائية والموضوعية الواردة فى قانونى الاجراءات والعقوبات - فى صدد محاكمة الأحداث ومعاقبتهم ومن بين ما أورده ما نص عليه فى المادة الاولى منه من أنه « يقصد بالحدث فى حكم هذا القانون من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكابه الجريمة ... » وفى المادة ٢٩ منه على أن تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر فى امر الحدث عند انتهائه فى الجرائم ، وفى المادة ٣٢ منه « أنه لا يعتد فى تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير » وفى المادة ١٥ منه أنه « إذا ارتكب الحدث الذى يزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا يتجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها الإعدام أو الإشغال الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن سدة لا تقل عن عشر سنوات ، وإذا كانت العقوبة الإشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن وإذا كانت الجنابة عقوبتها الإشغال الشاقة المؤقتة أو السجن تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر وإذا كانت عقوبتها السجن تبدل العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ، وفى جميع الأحوال لا تزيد على ثلث الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة ، ويجوز للحكمة بدلا من الحكم على الحدث بإحدى هذه العقوبات أن تحكم بإبداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية مدة لا تقل عن سنة طبقا لاحكام القانون .. لما كان ذلك ، وكان قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بما نص عليه من رفع السن التى يعتبر فيها المتهم حدثا من خمسة عشر عاما الى ثمانية عشر عاما وتخفيفه العقوبات التى نص عليها فيه عن العقوبات التى كان مخصوصا عليها فى المواد من ٦٦ الى ٧٢ من قانون العقوبات التى ألفها ذلك القانون هو قانون أصلح للنهم - وإذا كان النابت من صورة قيد ميلاد المحكوم عليه المرفقة بلفظ الطعن أنه ولد فى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٥ فإن سنه وقت ارتكابه الجريمة فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٢ لم تكن قد تجاوزت ثمانى عشرة سنة مما تكون معه محكمة الأحداث هى المختصة دون غيرها بمحاكمته طبقا لاحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ المطبق على الواقعة باعتبارها قانونا أصلح للمتهم ، وأذا التفت إلى حكم

المطعون فيه عن ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعمين معه نقضه وإحالة القضية إلى محكمة الأحداث المختصة .

(طعن رقم ١٤٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٣٧٦/٢/٨ من ٢٧ ص ١٧٤)

١٥٩ - عدم جواز استئناف الحكم القاضي بتسليم الحدث إلى ولي أمره أو بتوبيخه - أسباب ذلك : المادة ٣٥٤ إجراءات قبل الفأها بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ .

١٥٩ - من المقرر أن قانون الإجراءات الجنائية إذ نص في المادة ٣٥٤ منه على أنه « لا يقبل من المتهم الصغير استئناف الحكم الصادر عليه بالتوبيخ أو بتسليمه لوالديه أو لمن له الولاية عليه » . ونص في المادة ٣٥٥ على أن « كل إجراء مما يوجب القانون اعلانه إلى المتهم يبلغ بقدر الامكان إلى والديه أو إلى من له الولاية على نفسه ، ولهؤلاء أن يستعملوا في مصلحة الصغير كل الطرق المفضلة له في الحكم الصادر ضده على أن يكون ذلك على أساس الإجراءات التي تتخذ في حقه هو ٢ ونص في المادة ٣٥٦ على أن « الحكم الصادر بإرسال المتهم إلى مدرسة اصلاحية أو محل آخر أو تسليمه إلى غير والديه أو إلى غير من له الولاية عليه يكون واجب التنفيذ ولو مع حصول استئنائه » أنها استهدف بها قسره في المادة ٣٥٤ رعاية مصلحة المتهم الحدث بالوقوف بالدموى عند مرحلة أولى لا تتمدها لتفاهتها إذ من الطبيعي أن تسليم الصغير لوالديه أو لمن له الولاية عليه لا يفسد به ذلك المنع كما لا جدوى من الطعن على حكم صادر بالتوبيخ بعد أن وجه بالفعل إلى الحدث ، فإن الطعن بطريق الاستئناف على الحكم القاضي بتسليم الحدث إلى ولي أمره أملاً للمادتين ٦٥ ، ٦٧ من قانون العقوبات لا يكون مقبولاً ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون صحيحاً في القانون ، ولا وجه لما يتحصى به الطاعن من جواز استئناف هذا الحكم طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن الإحداث المشردين الذي ألفى فيها بعدد القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر - ذلك بأن ما ورد في هذا القانون الخاص من قواعد منتظمة لطرق الطعن إنما تجرى على الأحكام التي تصدر تطبيقاً لنصوصه دون غيرها ، ومن ثم فإنها لا تسرى على استئناف الحكم القاضي بتسليم الحدث لولي أمره أملاً لنصوص قانون العقوبات .

(طعن رقم ١٨٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٣٧٦/٢/٢٢ من ٢٧ ص ٢٥٧)

الفصل الثالث

عقوبة الصحت.

١٦٠ - عدم جواز تحديد مدة بقاء المتهم الحدث فى الإصلاحية .

* أن النص الجديد للمادة ٦٤ عقوبات (المعدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣١) إذا كان قد جعل أقصى مدة يبقى فيها الصغير فى مدرسة إصلاحية أو محل آخر من هذا النوع خمس سنين كما كان بالمادة المنقولة فإنه حذف الحد الأدنى وصارت مدة بقاء الصغير بالإصلاحية غير متعلقة برأى القاضى بل متعلقة برأى وزير الحفانية الذى يجوز له أن يأمر بالافراج عنه فى أى وقت أراد مهما قلت مدة وجوده به عن سنتين وهو الحد الأدنى فى المادة المنقولة . وبذا أصبح كل تحديد للمدة فى حكم القاضى اختياريا على حق وزير الحفانية ومخالفا للقانون . وبما أن هذا النص الجديد أصبح للمتهمين من النص المنفى فهو الواجب العمل به فى القضايا التى لم يحكم فيها إلا بعد وجوب العمل به حتى ولو كانت حوائثها وقعت قبل هذا الوجوب . وإنه فالحكم الذى يحدد مدة بقاء المتهم فى الإصلاحية يتمين حذف هذا التحديد منه تطبيقا للقانون .

(ملحق رقم ٢٢ سنة ٢ فى جلسة ١٩٣١/١١/١)

١٦١ - عدم جواز معاقبة المتهم الذى يزيد عمره على ١٥ سنة ولم يبلغ ١٧ سنة كاملة بعقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة .

* إذا بين الحكم أولا أن ما وقع من المتهمين ينطبق على نصوص الفقرة الأولى من المادة ١٩٨ ع ثم أضاف إلى سن أحد المتهمين قائلا أنه يجب معاملته بالمادة ٦٦ ع والحكم عليه بالسجن بدلا من عقوبة الأشغال الشاقة وحكم عليه أخيرا بالسجن عشر سنوات فإن هذا الحكم لم يشذ عن مقتضى المادة ٦٦ ع ولم يخطئ فى تطبيق القانون .

(ملحق رقم ١٢٤٨ سنة ٢ فى جلسة ١٩٣٥/٥/١٠)

١٦٢ - عدم جواز معاقبة المتهم الذي يزيد عمره على ١٥ سنة ولم يبلغ ١٧ سنة كاملة بمقوبة الاعدام أو الاشغال الشاقة .

* أن المادة ٧٢ من قانون العقوبات تنص فيها تنص عليه على أنه لا يحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي يزيد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة . فإذا كانت المحكمة قد حكمت على المتهم بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنين ، وكان محضر جلسة المحاكمة الحاصلة في سنة ١٩٤٤ قد ذكر فيه مع اسم المتهم أي التعريف به أن سنه سبع عشرة سنة ، ولم يكن الحكم متضمنا بياناً آخر عن سنه مما يحتل معه أن المتهم حين ارتكابه الحادثة في سنة ١٩٤٢ لم تكن سنه قد بلغت سبع عشرة سنة ، ثم ظهر من المستفاد من الرسمى المقدم في الطعن أنه في الواقع لم يكن وقت ارتكاب الجريمة قد بلغ هذه السن، فانه يتمين تعديل العقوبة المحكوم بها على المتهم بما يتفق وحكم القانون .

(طعن رقم ٢٠ سنة ١٥ ق جلسة ١٣/٢/١٩٤٥)

١٦٣ - تقدير العقوبة على الحدث غير مقيد بالحدود الواردة في م ١٧ ع .

* إذا كانت المحكمة قد عدت المتهم في جنسية من المجرمين الاحداث اعتباراً بأنه لم يبلغ الخمس عشرة سنة كاملة ، وصرحت بأنها تعامله بالمادة ١٧ من قانون العقوبات مما اضطرها الى توقيع عقوبة الحبس في الحدود الواردة بالمادة المذكورة ، فانها تكون قد أخطأت إذ كان لها أن تقدر العقوبة غير مقيدة بتلك الحدود لأن القانون في المادة ٦٦ ع يوجب بالنسبة الى الحدث ابدال عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة بمقوبة الحبس التي لا تخضع لحكم المادة ١٧ ع .

(طعن رقم ٦٤٠ سنة ١٩ ق جلسة ٧/٢/١٩٤٩)

١٦٤ - عدم جواز معاقبة المتهم الذي يزيد عمره على ١٥ سنة ولم يبلغ ١٧ سنة كاملة بمقوبة الاعدام أو الاشغال الشاقة .

* أن نص المادة ٧٢ من قانون العقوبات صريح في أن القانون

أنها يوجب معاملة المتهم الذي زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة مقتضاها اذا كانت العقوبة الواجب تطبيقها — مع ملاحظة موجبات الرأفة ان وجدت — هي الاعدام او الاشغال الشاقة المؤقتة او المؤبدة . وان فلذا كانت العقوبة الموقعة على المتهم الذي تقل سنه عن سبع عشرة سنة هي السجن فلا يجوز له ان يتمسك بوجوب معاملته بتلك المادة .

(طعن رقم ٢٦٥ سنة ٢٠٠ في جلسة ١٩٥٠/٦/١)

١٦٥ — عدم جواز معاقبة المتهم الذي يزيد عمره على ١٥ سنة ولم يبلغ ١٧ سنة كاملة بعقوبة الاعدام او الاشغال الشاقة .

* اذا كان الظاهر من محضر الجلسة ومن الحكم المطعون فيه انه قد ذكر مع اسم الطاعن في التعريف به ان عمره ست عشرة سنة ومع ذلك قضت المحكمة عليه بعقوبة الاشغال الشاقة لمدة عشر سنين ، فانه يكون من المتعين تعديل هذه العقوبة بما يتفق وحكم المادة ٧٢ من القانون التي تقول انه لا يحكم بالاعدام ولا بالاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة على المتهم الذي زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة .

(طعن رقم ١٠٠٤ سنة ٢٠٢ في جلسة ١٩٥٢/١٢/١)

١٦٦ — ادعاء المتهم انه لم يبلغ يوم مقارفته الجريمة السبع عشرة سنة — الحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة دون تناول هذا الدفاع او تقرير سن المتهم — عيب .

* متى كان المتهم يدعى انه لم يبلغ يوم مقارفته الجريمة السبع عشرة سنة — ومع ذلك فقد حكمت المحكمة عليه بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة دون ان تناول هذا الدفاع او تقدر سن المتهم مما تسد به اليها من اوراق — او بما رآه هي نفسها ، فان قضاءها يكون معيبا .

(طعن رقم ١٣٦٧ سنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٧/٢/١٢ من ٨ من ١٥٠)

١٦٧ ادعاء المتهم عدم بلوغه سبع عشرة سنة يوم مقارفته الجريمة
— مصدقته بالإشغال الشاقة دون تناول هذا الدفاع — خطأ .

* متى كان المتهم يدعى أنه لم يبلغ يوم مقارفته الجريمة السبع
عشرة سنة — ومع ذلك فقد حكمت المحكمة عليه بعقوبة الإشغال الشاقة
المؤبدة دون أن تتناول هذا الدفاع أو تذكر سن المتهم مما قدم إليها من
أوراق — أو ما رآته هي نفسها ، فإن قضاءها يكون معيبا .

(ملعن رقم ١٦٦٧ سنة ٢٦ في جلسة ١٢/٢/١٩٥٧ من ٨ عن ١٥٠)

١٦٨ — شرط إعادة النظر في الحكم الصادر على متهم بإعتباره
حننا وفقا لنص المادة ٢/٣٦٢ إجراءات جنائية ، أن يكون قد حكم عليه
بعقوبة من العقوبات الخاصة بالأحداث .

* متى كانت المحكمة حين قضت بعدم جواز إعادة النظر في حكمها
السابق والصادر بحبس المتهم قد أسست قضاءها على القول بأن الفقرة
الثانية من المادة ٣٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي طلبت التماسية
تطبيقها اشترطت لجواز إعادة النظر « أن يكون المتهم قد حكم عليه بعقوبة
من العقوبات الخاصة بالأحداث والمقصود من ذلك العقوبات التقويمية
المقررة للأحداث والتي لا يقضى بها على سواهم » . فإنها تكون قد أولت
عبارة « العقوبات الخاصة بالمتهمين الأحداث » الواردة بالفقرة الثانية من
المادة ٣٦٢ من قانون الإجراءات تأويلا صحيحا متفقا مع مقصود المشرع
ومع الحكمة التي توخاها من استحداث هذا النص .

(ملعن رقم ١٥٢٢ سنة ٢٧ في جلسة ٤/٢/١٩٥٨ من ٩ ع ١ من ٢٢٦)

١٦٩ — شرط إعادة النظر في الحكم الصادر على الحدث وفقا
لنص المادة ٢/٣٦٢ إجراءات : أن يكون قد حكم عليه بعقوبة من العقوبات
التقويمية المقررة للأحداث والتي لا يقضى بها على سواهم .

* متى كانت المحكمة حين قضت بعدم جواز إعادة النظر في حكمها

السابق والصادر بحبس المتهمه قد استست قضاءها على القول بان الفترة الثانية من المادة ٣٦٢ من قانون الاجراءات الجنائية التى طلبت النيابة تطبيقها اشترطت لجواز اعاده النظر « ان يكون المتهم قد حكم عليه بعقوبة من العقوبات الخاصة بالاحداث والمقصود من ذلك العقوبات التوييمية المقررة للاحداث والتى لا يقضى بها على سواهم » . فانها تكون قد اولت عبارة « العقوبات الخاصة بالمتهمين الاحداث » الواردة بالفقرة الثانية من المادة ٣٦٢ من قانون الاجراءات تأويلا صحيحا متفقا مع مقصود الشارع ومع الحكمة التى توخاها من استحداث هذا النص .

(طعن رقم ١٥٢٣ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/٤ من ٩ من ٢٢٦)

١٧٠ - تخفيف العقوبة على المتهم الذى ام يبلغ سبع عشرة سنة طبقا للمادة ٧٢ عقوبات - شرطه - ان تكون العقوبة التى رأت الحكمة توقيفها بعد تقدير موجبات الرافعة هى الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة .

* لا يقضى بتخفيف العقوبة - على ما نصت عليه المادة ٧٢ من قانون العقوبات - الا اذا كانت العقوبة التى رأت الحكمة توقيفها على المتهم بعد تقدير موجبات الرافعة ان وجدت هى الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة .

(طعن رقم ١٢٩ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٦/١٣ من ١١ من ٥٦٤)

١٧١ - عود - مجرمون احداث - مناط النظر الى سن المجرم .

* ما يثيره الطاعن من انه كان حدثا وقت الحكم عليه فى جنحة السرقة - مما لا يجوز معه تطبيق احكام العود عليه - فى شر محله ، لان الاصل فى تطبيق احكام العود هو بالوقت الذى يجرى فيه تطبيقه بالنسبة الى الجريمة الاخيرة التى تجرى المحاكمة بشأنها ، لا بوقت صدور الحكم فى الجريمة المتخذة اساسا للعود .

(طعن رقم ٢٢٣٤ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦١/٢/١٣ من ١٢ من ٢٠٢)

١٧٢ - العقوبات الغير جائز توقيعها على الحدث .

✽ تنص المادة ٧٢ من قانون العقوبات في فقرتها الاولى على انه « لا يحكم بالاعدام ولا بالاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة على المتهم الذى زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة » . مما يؤداه اراء صراحة هذا النص أن المتهم اذا بلغ سبع عشرة سنة كاملة او تجاوزها خرج من طائفة المتهمين الذين بينتهم هذه المادة . فاذا كان الطاعن لا يجادل في ان سنه وقت ارتكاب الجريمة التى حوكم من اجلها تجاوزت سبع عشرة سنة فان نعيه على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون غير مستحيد .

(طعن رقم ٤١٨ سنة ٢٤ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦٤ من ١٥ من ١٩٥٩)

١٧٣ - عقوبات الحدث - تحقيق سن المتهم - دفاع .

✽ تنص المادة ٦٦ من قانون العقوبات على انه : « اذا ارتكب الصغير الذى تزيد سنه على اثنتى عشرة سنة وتقل عن خمس عشرة سنة كاملة جنائية عقوبتها السجن او الاشغال الشاقة المؤقتة تبذل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلث الحد الاقصى المقرر لتلك الجريمة قانونا . واذا ارتكب جنائية عقوبتها الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة تبذل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على عشر سنين » . ولما كان الطاعن يدعى انه لم يبلغ يوم مقارفته الجريمة الخمس عشرة سنة ومع ذلك قضت المحكمة بمعاقبته بالاشغال الشاقة المؤقتة دون أن تتناول هذا الدفاع او تقدز سن الطاعن على اساس ما يقدم من أوراق رسمية او ما يتيه لها اهل الفن او ما تراه هي بنفسها ، فان قضائها يكون ميبيا مما يتعين معه نقض الحكم .

(طعن رقم ٦٦٠٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦٩ من ٢٠ من ١٣٧١)

١٧٤ - أحداث - قتلون اصلح - مثال .

✽ اذا كان الدفاع عن الطاعن الاول والثالث قد ابدى امام محكمة النقض بالجلسة انهما لم يبلغا وقت وقوع الجريمة سن الثالثة عشرة ،

✽ (.)

وقد تبين — بعد أن امرت المحكمة الاستعلام عن ذلك — من شهادتي ميلادهما المرفقتين أن الأول من مواليد ١٩٥٥/٥/٢٨ وأن الثاني من مواليد ١٩٥٥/٣/١٥ أي أنهما لم يكونا بعد قد بلغا سنن الثامن عشرة عند افتراق الجريمة بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٢٤ ، وكان قد صدر — بعد صدور الحكم المطعون فيه في ١٩٧٣/١٠/٢١ — القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ونص في مادته الأولى على أنه « يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة ... » ونص في المادة ١٥ منه على أنه « اذا ارتكب الحدث الذى تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة ، يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات ، واذا كانت العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن » ، وكان هذا القانون لا ريب أصح للطاعنين سألنى الذكر بما تضمنه من عقوبات أخف ، فان لمحة النظر عمسلا بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن نقض — من تلقاء نفسها — الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا لمصلحة الطاعنين وتصحيحه بمعاقبتهما بالعقوبة المقررة بنص المادة ١٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ . ولما كان ما تقدم فانه يتعين بمعاقبتهما — في نطاق ما تخوله المادة ١٥ سالف الذكر — بالسجن مدة عشر سنوات بدلا من عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة المقررة بهما عليهما ، ورفض الطعن موضوعا بالنسبة الى الطاعن الثانى .

(طعن رقم ١٤٥ سنة ٤٥ في جلسة ١٩٧٩/١/٥ من ٢٦ من ٥١٣)

الفصل الرابع

مضى يحول الحدث الى محكمة الجنايات

١٧٥ - احالة المتهم الحدث وحده الى محكمة الجنايات - خطأ
- علة ذلك .

✽ اذا كان مستشار الاحالة قد اخطأ باصدار قراره بالحالة المطعون ضده الى محكمة الجنايات ، وهو قرار وأن لم يكن قراراً غير منه للخصومة ، الا انه سيقابل حتماً بحكم من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، لما ثبت من أن سن المتهم وقت ارتكاب الحادث كانت تقل عن خمس عشرة سنة ، ومن ثم فانه يجب حرصاً على العدالة ولتجنب تعطيل سيرها ، اعتباراً للطعن المقدم من النيابة العامة بنبأ طلب تعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى ، وقبول هذا الطلب على أساس وقوع النزاع السلبي بين مستشار الاحالة كجهة تحقيق وبين محكمة الجنايات كجهة قضاء ، وتعيين محكمة أحداث القاهرة للفصل في الدعوى .

(ملحق رقم ١٦٢٣ سنة ٣٦ ق جلسة ١٢/١٦٦٩ م ٢٠ من ١٤٢٦)

١٧٦ - جواز احالة الحدث الذي جاوزت سنه اثنتى عشر سنة الى محكمة الجنايات ، مادام قد اتهم معه في الجريمة ذاتها آخر جاوزت سنه خمس عشرة سنة - المادة ٣٤٤ اجراءات .

✽ ان المادة ٣٤٤ من قانون الاجراءات الجنائية بعد ان نصت على ان محكمة الاحداث تختص بالفصل في الجنايات والجنح والمخالفات التي يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة ، اتبعت ذلك بالنص على انه « اذا كان مع المتهم الصغير من تزيد سنه على خمس عشرة سنة بصفة فاعل او شريك في نفس الجريمة وكانت سن الصغير تتجاوز اثنتى عشر سنة ، جاز لرئيس النيابة العامة او لقاضي التحقيق تقادم الصغير

وحده " من محكمة الأحداث أو إحالة القضية الى مستشار الاحالة بالنسبة الى جميع المتهمين فيأمر باحالتهم الى محكمة الجنايات فاذا كانت سن السجين تقل عن اثنتي عشرة سنة كاملة وجب تقديم الصغير وحده الى محكمة الأحداث ... » لما كان ذلك وكان الثابت ان الطاعن كان قد تجاوز الثانية عشرة من عمره وقت ارتكاب الجريمة ، وقد اتهم معه في نفس الجريمة — بصفة فاعل — متهم آخر كان قد تجاوز الخامسة عشر من العمر وقت ارتكابه اياها — وهو ما لا يجادل فيه الطاعن فان نظر محكمة الجنايات للدعوى والفصل فيها بالنسبة لهما يكون متفقا وصحيح القانون لعدم تجاوزها الاختصاص المقرر لها ..

(نطق رقم ١١٨٨ لسنة ٤٢ في جلسة ١٤/١/١٩٧٤، س ٢٥، ن ٢٧)

الفصل الخامس

مسائل متنوعة

١٧٧ - سلطة المحكمة في التحقق من الحالة الاجتماعية للمتهم الصغير - المادة ٢٤٧ إجراءات .

✽ ان التحقق من حالة المتهم الصغير الاجتماعية كما نصت بذلك المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية متروك كله للمحكمة فان حصلت هي بنفسها ما ناط بها الشارع تحصيله من التحقيق الذي تجرره بنفسها أو من أوراق الدعوى كان لها ان تكفي بذلك دون معقب عليها وان تعذر عليها ذلك كان لها ان تستعين في ذلك بموظفي وزارة الشؤون الاجتماعية وغيرهم .

(من رقم ١٧٤٩ سنة ٢٧ في جلسة ١٧/١/١٣٥٨ م ٥٨٨)

١٧٨ - ضباط مكاتب حماية الاحداث من مأموري الضبط القضائي .

✽ نصت المادة الثالثة والعشرين من قانون الإجراءات الجنائية على ان : « يكون من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم ، مفتشو وضباط المباحث الجنائية ... » واذا صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء مكتب فرعية لحماية الاحداث وتحديد اختصاصهم ند في المادة الاولى منه على ان : « ينشأ بمديرية من القاهرة مكتب لحماية الاحداث يتبع شعبة البحث الجنائي . » وحدد القرار اختصاص هذه المكاتب في المادة الثالثة منه فجرى ندمها بان « نختص مكاتب حماية الاحداث بما يأتي : (١) ضبط ما يرتكبه الاحداث من جرائم (٢) (٣) مكافحة استغلال الاحداث استغلالا غير مشروع او تحريضهم على البقاء او التسول او ارتكاب الجرائم واتخاذ التدابير الكفيلة لوقايتهم من ذلك » ووضح من هذه النصوص ان ضباط مكاتب حماية الاحداث هم - بحسب الاصل - من مأموري الضبط القضائي بوصف كونهم من ضباط المباحث الجنائية ويتيسر اختصاصهم لئلا لما نص عليه في المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية المذكور على ما يرتكبه

الاحداث من جرائم ويمتد الى من عداهم من غير الاحداث حماية لهؤلاء ومكافحة لاستغلالهم استغلالا غير مشروع ايا كان نوع هذا الاستغلال أو طريقه ، وقد اشارت المادة الى جرائم رآها الشارع على درجة من الخطورة استوجبت النص عليها بفواتها فذكر تحريض الاحداث على البغاء أو النسول أو ارتكاب الجرائم ، وناط بمكاتب حماية الاحداث انضام التدابير التي تراها كفيلة لوقايتهم من هذا الاستغلال أو التحريض ومكافحته . ومن ثم كان لضباط هذه المكاتب في سبيل تنفيذ ما نيط بهم ضيقا الجرائم التي تصل بهم تحرياتهم ان فيها استغلالا للاحداث غير مشروع أو تحريضا لهم على البغاء أو النسول أو ارتكاب الجرائم .

(طعن رقم ١٤٥٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣٦٦/١٠/٢ من ١٧ من ١٠٢)

١٧٩ - ثبوت أن سن المجنى عليها كانت - وقت وقوع جريمة هناك العرض - أقل من ثمانية عشرة سنة كاملة - عدم جدوى قول الطاعن بأن مظهرها كان يدل على أنها تجاوزت هذه السن - أساس ذلك .

* متى كان قد ثبت للمحكمة بالدليل الرسمي ان سن المجنى عليها وقت وقوع الجريمة كانت أقل من ثمانية عشرة سنة كاملة ، فانه غير مجد قول الطاعن انه كان يجهل سن المجنى عليها الحقيقية لما كانت فيه من ظروف وما يبدو عليها من مظهر يدل على انها تجاوزت السن المقررة بالقانون للجريمة ، وذلك بأن كل من يقدم على مقارنة فعل من الافعال الشائنة في ذاتها أو التي تؤثمها قواعد الآداب وحسن الاخلاق يجب عليه ان يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل ان يقدم على فعله ، فاذا هو أخطأ التقدير حق عليه العقاب ما لم يتم الدليل على أنه لم يكن في مقدوره بحال أن يعرف الحقيقة .

(طعن رقم ٥٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٣٧١/٤/١١ من ٢٢ من ٢٥٠)

١٨٠ - مكاتب حماية الاحداث - اختصاصها .

* واضح من نص المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية وقرار وزير الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء مكاتب نوعية فرعية لحماية الاحداث .

وتحديد اختصاصاتها ، أن ضباط مكاتب حماية الأحداث هم - بحسب الأصل - من مأورو الضباط القضائي بوصف كونهم من ضباط المباحث الجنائية وينبسط اختصاصهم طبقا لما نص عليه في المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية المذكور على ما يرتكبه الأحداث من جرائم ويمتد الى من عداهم من غير الأحداث حماية لهؤلاء ومكافحة لاستغلالهم استغلالا غير مشروع ايا كان نوع هذا الاستغلال او طريقته . وقد اشارت المادة الى جرائم رآها الشارع على درجة من الخطورة استوجبت النص عليها بذواتها فذكر تحريض الأحداث على البغاء او التسول او ارتكاب الجرائم ، ونطاق بمكاتب حماية الأحداث اتخاذ التدابير التي تراها كفيلة بحمايتهم من هذا الاستغلال او التحريض ومكافحته ، ومن ثم كان لضباط هذه المكاتب في سبيل تنفيذ ما نيط بهم ضغط الجرائم التي تصل بهم تحريتهم ان منها : استغلالا للأحداث غير مشروع او تحريضا لهم على البغاء او التسول او ارتكاب الجرائم . ولما كانت محكمة الموضوع قد اطاعت الى ما تضمنه مختر تحريات ضابط مكتب حماية الأحداث من أن الطاعن يستغل الأحداث في ترويج المخدرات واقرت النيابة العامة على جدية هذه التحريات وكذايتها لاصدار الاذن بالقبض والتفتيش ، فإن ما انتهى اليه الحكم من رفض الإدع بعدم ولاية الضابط بإجراء الضبط والتفتيش يتفق وصحيح القانون ...

(طعن رقم ٢٢٢-٢٢٢ سنة ٤٢ في جلسة ١١٥٧٢/٥/١١ س ٤٤ ص ١٢٣)

١٨١ - أحداث - شروع في سرقة - قانون اصلاح .

* تنص المادة الاولى من قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ المعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ١٧ مايو سنة ١٩٧٤ على انه « يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة » كما أورد في المسادة السابعة منه انه فيما عدا المصادرة واغلاق المحل لا يجوز أن يحكم على الحدث الذي لا يتجاوز سنه خمسة عشر عاما ويرتكب جريمة اى عقوبة او تدبير مما نص عليه في قانون العقوبات وانما يحكم عليه بأحد التدابير الآتية : (١) التوبيخ (٢) التسليم (٣) الإلحاق بالتدريب المهني (٤) الإلزام بواجبات معينة (٥) الاختيار القضائي (٦) الإيداع في إحدى المستشفيات المتخصصة . كما نصت المادة الخامسة عشرة منه في فقرتها الثالثة على

انه « اذا ارتكب الحدث الذى تزيد سنه على خمسة عشرة عاما جنحة يجوز الحكم فيها بالحبس فلامحكمة بدلا من الحكم بالعقوبة المقررة أو تحكيم بأحد القديرين الخامس أو السادس المنصوص عليهما فى المادة ٧ من القانون » انطالق القانون بمحاكم الاحداث الفصل فى القضايا التى أصبحت بموجبها من اختصاصها ونص فى المادة ٢/٤٠ منه على أن يرفع الاستئناف أمام دائرة تخصص لذلك فى المحكمة الابتدائية . فانه يعتبر بهذه المناهة قانونا اصلح للمتهم طبقا للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ذلك بأن المقصود بالقانون الاصلح فى حكم هذه الفقرة هو القانون الذى ينشئ للمتهم مركزا او وضعا اصلح له من القانون القديم او الذى يكون قد الغى بعض العقوبات او خففها او قرر وجها للاعفاء من المسؤولية الجنائية دون ان يلغى الجريمة ذاتها — لما كان ذلك — وكان البين من الاطلاع على المفردات ان المطعون ضده حدد فى محضر جبع الاستدلالات سنه بستة عشر عاما فانه كان يتعين على المحكمة توصلا الى تحديد اختصاصها أن تتحقق من سن المطعون ضده بواسطة خبير حسبما جرى به حكم المادة ٣٢ من ذلك القانون ايا وهى لم تفعل فان حكمها يكون مشوبا بالقصور الذى يحول دون تمكين محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا والتقرير برأى فيها تثير النيابة العامة من دعوى الخطأ فى تطبيق القانون بما يميزه ويوجب نقضه والاحتمالة ..

(نكس رقم ٢٥٢ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٦ من ٢٦ ص ٢٠٧)

محاكم شرعية

١٨٢ - قصر تطبيق المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ على الأحوال التي تسرى عليها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

✽ تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ بمقتضى على الأحوال التي تسرى عليها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
(لمن رقم ١٤١٤ سنة ٢٥ ق جلسة ١٣/٢/١٩٥٦ م ٧ ص ٢٢٧)

١٨٣ - المقصود من الإجراءات المشار إليها في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية حماية أحكام النفقة الصادرة منها .

✽ المقصود من الإجراءات التي اشار اليها الشارع في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية هو حماية أحكام النفقة الصادرة من تلك المحاكم .

(لمن رقم ١٤١٤ سنة ٢٥ ق جلسة ١٣/٢/١٩٥٦ م ٧ ص ٢٢٧)

١٨٤ - اعلام شرعى - تزويره - القول بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت الطريق الوحيد لاثبات ما يخالف ما انضبط فى الاعلام - غير صحيح .

✽ اذا كانت التهمة المنسوبة للمتهم هي التزوير فى اعلام شرعى ، فانه لا محل للقول بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت الطريق الوحيد لاثبات ما يخالف ما انضبط فى الاعلام ، ذلك ان حكم هذه المادة ان هو الا استعراك عامل لما عسى ان يكون قد اخرج بالاعلام نتيجة سهو او خطأ تتأثر به حقوق الورثة الشرعيين باضافة غير وارث اليهم او اغفال ذكر من يستحق ان يرث شرعا ولا شأن لحكم هذه المادة بالاعلام الذى اثبت الحكم الجنائى انه قد زور بسوء قصد وتغيرت فيه الحقيقة التى تضمنها الاعلام الشرعى الصحيح .

(لمن رقم ٩٧ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢/٥/١٩٥٨ م ٢ ص ٤٦١)

مملکت مصر

١٨٥ - اعتبار القضية منظورة أمام المحكمة العسكرية بإعلان المتهم بقرار الاتهام لحاكمته أمام المحكمة العسكرية العليا .

✽ أن القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٥٠ الصادر بتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٠ قد نص في المادة الخامسة منه على أنه « تحال الجرائم المنظورة أمام المحاكم العسكرية عند العمل بهذا القانون بالحالة التي تكون عليها إلى المحاكم العادية المختصة لتابعة نظرها والحكم فيها وفقاً للأحكام المقررة في قانون العقوبات وتحقيق الجنايات والأوامر العسكرية المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون وتتبع الإجراءات المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات في شأن الجرائم العسكرية التي لم يكن المتهمون فيها قد قدموا إلى المحاكم العسكرية وفي القضايا العسكرية التي يقرر مجلس الوزراء إعادة المحاكمة فيها » . فإذا كان الحكم المطلقون فيه عملاً بهذا النص قد رفض العفص التقدم من الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات دون تقديمها إلى قاضي الإحالة ، بناءً على أن رئيس النيابة العسكرية كان قد أصدر قراره بتقديم المتهم إلى المحكمة العسكرية العليا بالمواد المبينة بتقرير الاتهام وأن المتهم قد أعلن بهذا القرار قبل صدور القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٥٠ السابق الذكر ، وأنه بصدد القرار المذكور وأعلانه تعتبر القضية منظورة أمام المحكمة العسكرية وأن لم تكن قد حددت جلسة معينة لنظرها شأنها في ذلك شأن القضايا التي تكون قد عرضت على قاضي الإحالة وأصدر قراره بإحالتها إلى محاكم الجنايات دون تحديد جلسة لها ، فإن هذا الذي قاله الحكم هو صحيح حكم القانون في هذا النفع .

(لفتن رقم ١٧٥٢ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/٢/٦)

١٨٦ - اعتبار القضية منظورة أمام المحكمة العسكرية بإعلان المتهم بقرار الاتهام لحاكمته أمام المحكمة العسكرية العليا .

✽ أن المادة الخامسة من القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٥٠ (بإحالة القضايا التي كانت تنظرها المحاكم العسكرية إلى المحاكم العادية) قد أوجبت إحالة القضايا إلى المحاكم بالحالة التي تكون عليها عند العمل بذلك القانون . فإذا كان الطاعن يسلم بأنه كان قد أعلن بتقرير اتهام

ليحكم أمام المحكمة العسكرية العليا فان احالة القضية الى محكمة الجنايات (دون تقديمه الى قاضي الاحالة) تكون حاصلة طبقا لما يقضى به القانون سالف الذكر .

(طعن رقم ٢٤٥ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٤/٢)

١٨٧ - احالة قضايا الجنايات التي لم تبدأ المحاكم العسكرية نظرها بعد الغاء الاحكام العرفية الى محكمة الجنايات لا غرفة الاتهام .

* مقتضى نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٧٠ سنة ١٩٥٦ بالغاء الاحكام العرفية ان احالة قضايا الجنايات التي لم تبدأ المحاكم العسكرية في نظرها ، انما تكون الى محكمة الموضوع المختصة بعد الغاء الاحكام العرفية ، وهي محكمة الجنايات لا غرفة الاتهام .

(طعن رقم ٤٧٣ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/١٩ من ٨ س ٦٨٩)

١٨٨ - قضاء محكمة الجناح العسكرية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لان الواقعة جنائية - الترام غرفة الاتهام باحالة الدعوى الى محكمة الجنايات .

* ان محكمة الجناح العسكرية لا تخرج عن كونها محكمة جزئية اختصت بالفصل في بعض الجرائم التي خولتها الاوامر العسكرية الحكم فيها ومن ثم فاذا قضت المحكمة العسكرية بعدم اختصاصها لان الواقعة جنائية وصدق الحاكم العسكري على هذا الحكم فانه يتعين على غرفة الاتهام ان تحيل الدعوى الى محكمة الجنايات تطبيقا لاحكام المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(طعن رقم ١٧٤٦: سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٢ من ٩ س ١٢٦)

١٨٩ - الاذن بتفتيش منزل متهم باحراز دس-سلاح وما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية بموجب الامر ١٠ الصادر في ١٩٥٢/١/٢١ اعتباره صحيحا ولو لم يسبقه تحقيق .

* الامر الصادر من وكيل النيابة بتفتيش منزل المتهم باحراز سلاح

مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية بموجب الامر رقم ١٠ الصادر في ١٩٥٢/١/٣١ يعتبر صحيحا وصادرا ممن يملكه قاتونا ولو كان من اصداره لم يباشر تحقيقا قبل اصداره مادام قد اقتنع بجدية التحريات التي قام بها ضابط البوليس واقرته على ذلك محكمة الموضوع وذلك ما به لاحكام المواد ٧ من القانون رقم ١٥ الصادر في ٢٦ يوتية سنة ١٩٢٣ بنظام الاحكام العرفية والمادة الاولى من قرار وزير الداخلية الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ وقرار النائب العام الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ وجميعها منتجة لانثارها القانونية حتى بعد صدور القانون رقم ٢٧٠ سنة ١٩٥٦ بإلغاء الاحكام العرفية الذي صدر لاحقا لواقعة الدعوى .

(ملحق رقم ٧٨٩ سنة ٢٨ في جلسة ١٣/٦/١٩٥٨ سج ٨ ص ٦٨٨)

١٩٠ - اعفاء النيابة العامة حال مباشرتها تحقيق القضايا التي تدخل في اختصاص المحاكم العسكرية من قيد اجراء التحقيق قبل ان تجرى هي التفتيش بنفسها او بطريق نائب احد ماموري الضبط القضائي تون شير من القيود الواردة في المادة ٩١/٩١ اجراءات جنائية .

* ان الشارع اذ نص في الفقرة الاولى من المادة الاولى من الامر العسكري رقم ٩٩ بالاجراءات والقواعد الخاصة بتحقيق القضايا التي تقدم الى المحاكم العسكرية والحكم فيها على ان « يباشر اعضاء النيابة العامة الذين ينوبهم النائب العام للعمل لدى المحاكم العسكرية اجراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص تلك المحاكم طبقا للمادتين ٨ و ١٦ من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ ولا يتقيدون في ذلك بالقيود المبينة في المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ و ٧٧ و ٨٢ و ٨٢ و ٩١ و ٩٢ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ من قانون الاجراءات الجنائية » اذ نص على ذلك ولم ينص على الاعفاء من القيود الواردة في المواد ٣٤ ، ٤٦ و ٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية وهي المواد التي تعالج مسألة القبض على الاشخاص وتفتيشهم انما اراد ان يعفى النيابة من قيد اجراء التحقيق قبل ان تجرى هي التفتيش بنفسها او تاذن لاحد ماموري الضبطية القضائية باجرائه ، دون غيره من القيود الواردة في الفقرة الاولى من المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية التي تسوغ على التحقيق صفته كاجراء من اجراءات التحقيق .

(ملحق رقم ١٠٢٧ سنة ٢٨ في جلسة ٢١/١٠/١٩٥٨ ص ٩ من ٨٢٢)

* (٨)

١٩١ - ارتباط جريمة من الجرائم العامة بجريمة من اختصاص محكمة استثنائية ارتباطاً ختياً يوجب اختصاص المحاكم الجنائية العادية بنظر الدعوى والفصل فيهما م ١٨٣ ج و ٢/٢٢ ع .

* قررت المادة « ١٨٣ » من قانون الإجراءات الجنائية قاعدة عامة أصلية من قواعد تنظيم الاختصاص هي انه اذا ارتبطت جريمة من الجرائم العادية بجريمة من اختصاص محكمة استثنائية - كجريمة عسكرية - ارتباطاً ختياً تتوافر به شروط المادة ٣٢ من قانون العقوبات اختصت بنظرهما والفصل فيهما المحاكم الجنائية العادية ، وذلك تطبيقاً لاختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة على غيرها من جهات القضاء ، ولا يخالف هذا الاصل الا في الاحوال التي يتناولها القانون بنص خاص .

(ملن رقم ٦٢ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٢/١٢/١٩٥٨ م ٢ خـ ١١٠١)

١٩٢ - محاكم عسكرية - الملن في احكامها - اختصاص .

* لم يجعل القانون الخاص بالمحاكم العسكرية العادية اى اختصاص بصدد الاحكام التي تصدر من تلك المحاكم فيما يرفع عنها من طعون - بل جعل ذلك من شأن السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية .

(ملن رقم ٤١٥ سنة ٢١ ق جلسة ١٢/٦/١٩٦١ م ١٢ م ٦٦٨)

١٩٣ - دعوى - الدفع بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية - اغفال الحكم المطعون فيه تحقيق هذا الدفع - اثره .

* الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية - ان صح - يمنع من محاكمة المتهم مرة اخرى عن ذات الفعل لملم المحاكم العادية ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد اغفل تحقيق هذا الدفع او الرد عليه فانه يكون مشوباً بالتصور بما يستوجب نقضه .

(ملن رقم ٨١٨ سنة ٣١ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٩ م ٢٠ م ٢٠٦)

١٩٤ — مناهض اختصاص القضاء العسكري ، أن يكون الجنائي ، وقت ارتكابه الجريمة من الخاضعين لاحكام قانون الاحكام العسكرية — المادة ٤ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .

✽ لأن كانت الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الاحكام العسكرية قد جرى نصها بأن تسرى احكام هذا القانون على كافة الجرائم التي ترتكب من الأشخاص الخاضعين لاحكامه اذا لم يكن فيها شريك او مساهم من غير الخاضعين لاحكامه . الا أن المستفاد من هذا النص أن المشرع جعل الاختصاص لجهة القضاء العسكري منوطا بتوافر صفة معينة لدى الجاني وقت ارتكابه الجريمة هي الصفة العسكرية التي تثبت له أصلا او حكما بمقتضى المادة الرابعة من ذلك القانون . ولما كان الثابت من الاطلاع على الاوراق أن المتهم وقت ارتكابه الجريمة لم يكن ضابطا بالقوات المسلحة ، وإنما كان موظفا بأحدى الشركات ، فإن التعلل بعدم الاختصاص يكون غير مستند .

(طعن رقم ٥٥ سنة ٤١ ق جلسة ١١/٤/١٩٧١ س ٢٢ ص ٢٥٠)

١٩٥ — النيابة العسكرية — عنصر أصيل من عناصر القضاء العسكري — قرارها بعدم اختصاص هذا القضاء بالفصل في الدعوى — لا يقبل تمقيها — وجوب الفصل في تلك الدعوى من المحاكم العادية لا القضاء بعدم اختصاصها ولائها بنظرها — أساس ما تقدم ؟

✽ لما كان نص المادة ٤٨ من قانون الاحكام العسكرية قد جرى على أن السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما اذا كان الجرم داخلا في اختصاصها أو لا ، وكانت المذكرة الايضاحية للقانون المذكور قد نصت على أن هذا الحق قرره القانون للسلطات القضائية العسكرية على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها حتى الفصل فيها وكانت النيابة العسكرية عنصرا أصيلا من عناصر القضاء العسكري ، وتمارس السلطات الممنوحة للنيابة العامة بالنسبة للدعوى الداخلة في اختصاص القضاء العسكري طبقا للبواد ١ ، ٢٨ ، ٣٠ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، فإنها هي التي تختص بالفصل فيها اذا كانت الجريمة تدخل في اختصاصها ، وبالتالي في اختصاص القضاء العسكري ، وقرارها في هذا الصدد هو القول الذي لا يقبل تمقيها ، فإذا رأت عدم اختصاصها بجريمة ما

تعين على القضاء العادى أن يفصل فيها ، دون أن يعيدها مرة أخرى الى السلطات القضائية العسكرية التى قالت كلمتها فى هذا الخصوص ، فاذا حكم القضاء العادى بعدم الاختصاص الولائى بعد ما سبق خروج الدعوى من ولاية القضاء العسكرى ، كان الحكم بعدم الاختصاص الولائى فى هذه الحالة منهيًا للخصومة وماتما من السير فيها ، فيجوز الطعن فيه بالنقض .

(ملن رقم ٢٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٠ س ٢٢ ص ١٧٨)

١٩٦ - القضاء العسكرى هو الذى يقرر ما اذا كانت الجريمة داخلية فى اختصاصه - مثال .

* تنص المادة ٤٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ على أن : « السلطات القضائية العسكرية هى وحدها التى تقرر ما اذا كان الجرم داخلًا فى اختصاصها أم لا » . ولما كانت التحقيقات قد ارسلت للنائبية العسكرية (لما تبين للمحقق أن الطاعن جندى بالقوات المسلحة) فترات أن الاختصاص بمحاكمة الطاعن ينعقد للقضاء العادى ، ومن ثم يكون النعى على الحكم من محكمة الجنائيات بأنه صدر من جهة غير مختصة ولائيسا بإصداره على غير سند من القانون .

(ملن رقم ٤٠٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨ س ٢٢ ص ٦٧٥)

١٩٧ - حكم - النيابة العسكرية من عناصر القضاء العسكرى - رايها بالاختصاص ملزم .

* جرى قضاء محكمة النقض على أن النيابة العسكرية عنمر اصبل من عناصر القضاء العسكرى طبقا للمواد ١ و ٢٨ و ٣٠ من قانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ وهى صاحبة القول الفصل الذى لا تعقيب عليه فيما اذا كانت الجريمة تدخل فى اختصاصها وبالتالى فى اختصاص القضاء العسكرى .

(ملن رقم ٦١٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/١٠ س ٢٤ ص ٨٠٤)

١٩٨ - قرار جهة القضاء العسكري في صدد اختصاصه - قول
فصل - لا يقبل تعقيباً - المادة ٤٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ -
انتهاء القضاء العسكري التي عدم اختصاصه بجريمة ما - اثره - ازوم
الفصل فيها من القضاء العادى - مخالفة هذا النظر خطأ في القانون .

* لما كانت المادة ٨ من قانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون
رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن السلطات القضائية العسكرية هي
وحدما التي تقرر ما اذا كان الجرم داخلاً في اختصاصها ام لا . مما يقتضاه
أن قرار جهة القضاء العسكري في صدد اختصاصها هو القول الفصل الذي
لا يقبل تعقيباً ، فاذا رأت عدم اختصاصها بجريمة ما تعين على القضاء
العادى أن يفصل فيها ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم اختصاص
القضاء العادى ولائياً بنظر الدعوى بعد سبق خروجها من ولاية القضاء
العسكري لانه يكون منهياً للخصومة وباتعاً من السير فيها فيجوز الطعن
فيه بالنقض ، ويكون مخطئاً في تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٧٥٥ سنة ٤٤ ق جلسة ١٣٧٤/١٢/٣٠ س ٢٥ من ٨٩٢)

١٩٩ - قضاء عسكري - حق النيابة العسكرية في تقرير ما يدخل
في اختصاصها وما لا يدخل .

* لما كانت النيابة العسكرية قد قررت عدم اختصاصها بالواقعة
وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن النيابة العسكرية هي صاحبة
القول الفصل الذي لا تعقيب عليه فيها اذا كانت الجريمة تدخل في
اختصاصها وبالتالي في اختصاص القضاء العسكري ومن ثم يكون النعى
على الحكم بأنه صدر من جهة غير مختصة ولائياً باصداره على غير سند
من القانون .

(طعن رقم ١٧٦ سنة ٤٧ ق جلسة ١٣٧٧/٦/١٣ س ٢٨ من ٧٥٩)

٢٠٠ - اختصاص ولائى - قضاء عسكري - نيابة عامة - حكم .

* لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المادة ٨ من قانون
الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن السلطات القضائية

العسكرية هي وحدها التي تقرر ما اذا كان الجرم دأخلا في اختصاصها او لا ، وكانت المذكرة الايضاحية للقانون المذكور قد نصت على ان هذا الحق قد قرره القانون للسلطات القضائية العسكرية وذلك على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها حتى الفصل فيها ، وكانت النيابة العسكرية عنصرا أصيلا من عناصر القضاء العسكري وتبارس السلطات المنوطة للنيابة العامة بالنسبة للدعوى الداخلية في اختصاص القضاء العسكري طبقا للمواد ١ ، ٢٨ ، ٣٠ من القانون السالف ذكره ، فانها هي التي تختص بالفصل فيما اذا كانت الجريمة تدخل في اختصاصها وبالتالى في اختصاص القضاء العسكري ، وقرارها في هذا الصدد هو القول الفصل الذي لا يقبل تعقيا ، فاذا رأت عدم اختصاصها بجريمة ما تعين على القضاء العادى ان يفصل فيها دون ان يعيدها مرة أخرى الى السلطات العسكرية التي قالت كلمتها في هذا الخصوص ، واذا كان الثابت مما سطره الحكم المطعون فيه وبها لا يمارى فيه الطاعن ان تحقيقات الدعوى الماثلة قد احيلت الى النيابة العسكرية فأجابت بكتابها المؤرخ ١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ بعدم اختصاص القضاء العسكري بنظرها ، وهو ما ينعتق معه الاختصاص بالفصل فيها للقضاء العادى ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأشار الى أنه ليس في أحكام القانون ١٠٠ لسنة ١٩٧١ في شأن المخابرات العامة ما يخرج الدعوى المنصلة به من يد النيابة العسكرية التي تباشر بالنسبة لها كافة سلطاتها المخولة لها بموجب قانون الاحكام العسكرية الرقيم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، وبما حققها في تقرير ما اذا كانت الجريمة تدخل في اختصاصها لم لا طبقا لنص المادة ٢٨ منه ، ومن ثم يكون الحكم قد اصاب صحيح القانون فيما انتهى اليه من رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولاثبا بنظر الدعوى ويكون النعى عليه لذلك في غير محله ولا تجوز الحاجة من بعد بالتزام ما نص عليه القانون ١٠٠ لسنة ١٩٧١ المشار اليه في شأن الاذن برفع الدعوى أو تمثيل جهاز المخابرات في تشكيل هيئة المحكمة طالما ان الدعوى قد اقصيت عن مجال تطبيق احكامه .

محاسبة الوزراء

٢٠١ - الوزير في حكم القانون ٧٩ لسنة ١٩٥٨ - تعريفه - انحصار هذه الصفة عنه - أثره من حيث الاختصاص بمحاكمته .

* أن لفظ وزير في المادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ إنما ينصرف لغة ودلالة إلى من يشغل منصب وزير بالفعل بحسبانه عضواً في التنظيم السياسي الذي يتكون منه مجلس الوزراء فإذا انحسرت عنه هذه الصفة أصبح شأنه شأن أي موظف زالت عنه صفة الوظيفة لا ي سبب من الأسباب وبالتالي فإن لفظ الوزير لا يمكن أن ينصرف إليه ، ويؤيد ذلك ما نصت عليه المادة ٧ من هذا القانون إذ رتبت على الحكم بالإدانة عزل الوزير من منصبه ، كما يؤكد هذا المعنى ما نصت عليه المادة ١٥٧ من الدستور من أن « الوزير هو الرئيس الأعلى لوزارته » . والمادة ١٥٨ من أنه « لا يجوز للوزير أثناء تولي منصبه أن يزاول مهنة حرة » . والمادة ١٥٩ من أن « لرئيس الجمهورية ولجلس الشعب حق إحالة الوزير إلى المحاكمة » ... والمادة ١٦٠ من أنه « يوقف من يتهم من الوزراء عن عمله إلى أن يفصل في أمره » . وكل هذه المواد قاطعة في الدلالة على أن محكمة الوزراء تختص بمحاكمة من يشغل وظيفة الوزير بالفعل باعتبار أنها أضلت عليه حصانة خاصة مقررة لمنصبه لا لشخصه .

(ملحق رقم ١٠٥٨) سنة ٤٣ في جلسة ١١/١/١٣٧٩ من ٢٠ من ٧٢٢)

٢٠٢ - اختصاص المحاكم العمانية بكافة الجرائم إلا ما استثنى -
محاكمة الوزراء .

* استقر قضاء محكمة النقض على أن المحاكم العمانية هي صاحبة الولاية العامة بالفصل في كافة الجرائم إلا ما استثنى بنص خاص عملاً بالفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في حين أن غيرها من المحاكم ليست إلا محاكم استثنائية وإنه وإن أجازت القوانين في بعض الأحوال إحالة جرائم معينة إلى محاكم خاصة - كمحاكم أمن الدولة - فإن هذا لا يسلب المحاكم العمانية ولايتها بالفصل في تلك الجرائم مادام أن القانون الخاص لم يرد به أي نص على اتفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص دون غيرها ويستوى في ذلك أن تكون الجريمة معاقبا عليها بموجب القانون العام أو بمقتضى قانون

خاص اذ لو اراد المشرع أن يقصر الاختصاص على محكمة معينة ويتركها به لما أعوزه النص على ذلك صراحة على غرار ما جرى عليه في تشريعات عدة من ذلك المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية سالف الذكر التي ناطت بدوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض « دون غيرها » الفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بالغاء القرارات الجمهورية والوزارية المتعلقة بشئونهم وفي شأن طلبات التعويض والمنكرات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت كما نصت المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على اختصاص محكم مجلس الدولة « دون غيرها » بالفصل في المسائل التي حدها . وقد أخذ الدستور ذاته بهذا المفهوم عندما نص في المادة ١٧٥ على أن « تتولى المحكمة الدستورية دون غيرها الرقابة الدستورية على دستورية القوانين واللوائح » . لما كان ذلك ، وكانت المادة الاولى من قانون محاكمة الوزراء رقم ٧٩ سنة ١٩٥٨ قد قضت بأن « تتولى محاكمة الوزراء محكمة عليا » . وكان هذا القانون أو أي تشريع آخر قد جاء خلوا من أي نص بإفراد هذه المحكمة العليا دون غيرها بالاختصاص ولائيا بنظر الجرائم التي يرتكبها الوزراء أثناء تادية وظيفتهم أو بسببها ومن ثم فإن محاكمة وزير عما يقع منه من جرائم سواء تلك التي يحرمها القانون العام أم تلك التي نص عليها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ تختص بها أصلا المحاكم المدنية بحسباتها صاحبة الولاية العامة أما المحكمة الخاصة التي نص عليها قانون سالف ذكر فانها تشاركها في اختصاصها دون أن تسلبها إياه . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة استعمالا لحقها المقرر قانونا قد أقامت الدعوى الجنائية أمام المحاكم المدنية فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من قضائه بعدم اختصاص محكمة الجنايات ولائيا بنظر الدعوى استنادا الى أن كلا من المظنون ضدها الرابع والخامس كان يشتمل بمنصب وزير في تاريخ ارتكاب الوقائع المنسوبة اليه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ١٠:

محال خطرة ومقلقة
للراحة ومضرة بالصحة

٢٠٢ - ادراج مصانع الكونيا ضمن المحال الخطرة والمقلقة للراحة
بالتقرار الوزاري الصادر في ١٩٤٠/٥/٢٥ .

* ان القرار الوزاري الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٩٤٠ قد ادراج مصانع الكونيا ضمن المحال الخطرة والمقلقة للراحة بما يقتضاه الحصول في شأنها على ترخيص سابق وفقا للقانون ، ومجرد حيازة أدوات التقطير - ومنها الانابيب - بدون رخصة معاقب عليه قانونا .

(ظن رقم ١٢٨٣ سنة ١٥ في جلسة ١٩٤٥/١٢/١٠)

٢٠٤ - متى يعتبر المحل من محال بيع المشروبات ؟

* يكفي لاعتبار المحل من محل بيع المشروبات عدا المياه الغازية والمشروبات الكحولية والخمرة ان يثبت الحكم انه اعد لبيع القهوة والشاي للمتحدثين عليه او للمحلات المجاورة ، اذ لا عبء بصنفاً الشراب او مقدار او الحالة التي يقدم عليها مادام من المشروبات عدا المياه الغازية والمشروبات الكحولية والخمرة .

(ظن رقم ٣٠٧ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٢/١١/٤)

٢٠٥ - الترخيص بإدارة محل لفرض يعتبر به من المحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة لا يبيح إدارته لفرض آخر .

* ان الترخيص بإدارة محل لفرض يعتبر به من المحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة لا يبيح إدارته لفرض آخر يحمله في عداد المحلات الأخرى الواردة بالجدول الموافق للائحة الملحق بالقانون الخامس بهذه المحلات . فاذا كان لدى المتهم ترخيص ببيع وتداول اللبن فإن ذلك لا يفي عن الحصول على رخصة أخرى لبيع المشروبات .

(ظن رقم ٣٠٧ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٢/١١/٤)

٢٠٦ - الترخيص الصادر بإدارة محل بقالة لا يفنى عن الحصول على ترخيص خاص بمستودع البقالة بالجملة .

* ان محلات البقالة ومستودعات البقالة بالجملة قد نص عليها في القسم الثالث من الجدول الملحق بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة تحت النوع المرموز له بحروف (ا) واذ كان كل من هذين النوعين قد ورد بالجدول على حدة مستقلاً عن الآخر وفقاً بذاته ، فقد دل ذلك على ان القانون قد اوجب لادارة كل نوع منهما رخصة خاصة بحيث لا يفنى الترخيص الصادر بإدارة احد النوعين عن وجوب الحصول على ترخيص خاص بالنوع الآخر .

(طعن رقم ٢١٥ سنة ٢٢ في جلسة ١٣/٢/١٩٥٣)

محال صناعية وتجارية

٢٠٧ — القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ ، منعه المعارضة في الاحكام المصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة له أو للقرارات المنفذة له — يستوى في ذلك صدورهما من أي من درجتي التقاضي .

* يبين من الاطلاع على المادة ٢١ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ — بشأن المحال الصناعية والتجارية ، وعلى المذكرة الايضاحية المرافقة لهذا القانون أن الشارع قد تعلق مراده باغلاق سبيل المعارضة بالنسبة الى الاحكام التي تصدر في الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون، أو القرارات المنفذة له منعاً من اطالة إجراءات المحاكمة ، وقد جاء هذا النص مطلقاً يسرى حكمه على الاحكام التي تصدر من درجتي التقاضي دون قصره على احكام محكمة اول درجة ، وذلك اخذاً بمعوم النص وتشياً مع حكمة التشريع ، فيكون الحكم المطعون فيه اذ تضي بقبول المعارضة قد جاء على خلاف القانون ويتعين لذلك نقضه وتصحيحه والقضاء بعدم جواز المعارضة .

(طعن رقم ٧٢٨ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٨ س ١٠ من ٦٢٥)

٢٠٨ — أصل التجريم ولازمه أن يكون المحل الذي حرم الشارع انشاءه أو اقامته إلا بترخيص مما يخص لفرض صناعي أو تجاري أو أن يكون بطبيعة ما يجري فيه من نشاط مطابقاً للراحة أو مضراً بالصحة العامة أو خطراً على الأمن العام .

* الظاهر من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ أن الاصل هو أن يكون المحل الذي حرم الشارع انشاءه أو اقامته إلا بترخيص من الجهة المختصة مما يخص لفرض صناعي أو غرض تجاري ، أو أن يكون محلاً بطبيعة ما يجري فيه من نشاط مقلقاً للراحة أو مضراً بالصحة العامة أو خطراً على الأمن العام ، وهذا الاصل التشريعي يقتضي عند تقرير المسؤولية الجنائية اعتباره وعدم اطراحة ، وهو لتعلقة بلازم التجريم سابق في الترتيب على التمييز الذي اشتبه على محكمة الموضوع بين نوعي المواشي من أنها من المواشي الطوب أو غير الطوب وهو ما لم تنبئه المحكمة الى أنه قد اجتمع لهما حكم واحد في القانون (بند ٥٦ من القسم الاول ويبدأ ١٠٢ من القسم الثاني ، وبذلك يسقط التفريق الذي انتهى اليه الحكم

وبما قاله من ان محضر ضبط الواقعة لم يبين نوع الماشية وما اذا كانت حلوباً او غير حلوب او من المواشى التى تربي ، وقد كان واجبا على المحكمة ان تتناوله بتحقيق تجريه ليتكشف لها ما نازعها الشك فيه من قيام موجب التجريم او عدم قيامه وان الحظيرة موضوع الاتهام مما يسرى عليه حكم القانون او لا يسرى ، ولا تستطيع محكمة النقض مع قصور الحكم من هذه الناحية مراقبة صحة انطباق القانون على حقيقة الواقعة مما ينعين له نقض الحكم والاحالة .

(طعن رقم ٩٩٩ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١ من ١١ ص ١٨٨)

٢٠٩ - عقوبة الغرامة المقررة فى المادة ٢٠ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ - نزول المحكمة بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر لها - خطأ فى تطبيق القانون .

✽ نصت المادة ٢٠ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على انه « كل من ادار محسلاً محكوما باغلاقه او ازالته او اغلق او ضبط بالطريق الادارى يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة شهور ولا تغل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين وذلك فضلاً عن ازالة المحل او اعادة اغلاقه او ضبطه بالطريق الادارى » ولما كان الحكم المطعون فيه قد عدل عقوبة الغرامة المقررة بها ابتداءً من عشر جنيهات الى مائتى قرش ، فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون اذ نزل بعقوبة الغرامة عن الحد الأدنى المقرر لها وهو عشرة جنيهات مما يعيبه ويوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بانزال حكم القانون على عقوبة الغرامة المقررة بها وذلك بتأييد الحكم الابتدائى الغيابى المستأنف الذى صادف صحيح القانون .

(طعن رقم ١١٨٥ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/١٥ من ١٥ ص ٨٢٩)

٢١٠ - صحة الطعن بالنقض فى الدعوى الغيابى الاستئنافية الصادر بتطبيق القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ - تلكه ذلك .

✽ لئن كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابياً من محكمة آخر درجة فمقررت النيابة العامة الطعن فيه بطريق النقض قبل نوات مواعيد

١٣٣

المعارضة ، إلا أن الطعن مقبول شكلا ، لأن الحكم المطعون فيه صدر في جريدة من الجرائد المنصوص عليها في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية والمعارضة فيه غير جائزة طبقا لنص المادة ٢١ منه .

(طعن رقم ١٢٠١ سنة ٤٠ في جلسة ١١/٢٢/١٩٧٠ من ٢١ من ١١٤٣)

٢١١ - مجال انطباق القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحلات الصناعية والتجارية وغيرها من المحال الملتقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ؟

* الاصل طبقا للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحلات الصناعية والتجارية وغيرها من المحال الملتقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ان يكون المحل الذي حرم الشارع انشاءه او اقامته الا بترخيص من الجهة المختصة مما يخص لغرض صناعي او غرض تجاري او ان يكون محلا بطبيعة ما يجري فيه من نشاط مقلقا للراحة او مضرا بالصحة العامة او خطرا على الامن ، مما يقتضى عند تقرير المسؤولية الجنائية او عدم تقريرها تبين قيام موجب التجريم او عدم قيامه في شأن المحل موضوع الاتهام للتعرف على ما اذا كان يسرى عليه حكم القانون او لا يسرى . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بالبراءة على مجرد الاخذ بدفاع المطعون ضده من ان الارض موضوع الاتهام عبارة عن ارض خربة يضع فيها السيارات لفترة اصلاحها دون ان يبين الاساس الذي اعتد عليه في عدم اعتبار هذه القطعة من الارض ، مما ينطبق عليه القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ السالف الإشارة اليه على خلاف ما اعتبرها عليه الاتهام مما يوجب الحكم بالتصوير الذي لا تستطیع معه محكمة النقض مراقبة صحة انطباق القانون على الواقعة بما يسوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٣٠٦ سنة ٤١ في جلسة ٥/٢٢/١٩٧١ من ٢٢ من ٤١٤)

٢١٢ - أجور عمال المحال الصناعية الذين تزيد سنهم عن ثمانى عشر سنة نظمتها القانون ١٠٢ سنة ١٩٦٢ عند توافق شرطين - خضوع الحد الأدنى لأجورهم لأحكام الأمر العسكري رقم ٩١ لسنة ١٩٥٠ فى المنشأة الصناعية التى لا تتجاوز تكاليف إقامتها ألف جنيه - بسند ذلك .

* ينظم القانون رقم ١٠٢ سنة ١٩٦٢ الحد الأدنى لأجور عمال المحال الصناعية الذين يزيد سنهم عن ثمانى عشر سنة اذا تواثر شرطان (الاول) ان تكون التكاليف الكلية لاقامة المنشأة الصناعية التى يعملون فيها ألف جنيه . (والثانى) ان تكون المنشأة تمارس نشاطها فى فروع صناعية معينة واردة على سبيل الحصر فى قرارات وزير الصناعة أرقام ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ لسنة ١٩٥٢ و ٦٨٠ و ٦٨٤ لسنة ١٩٦٠ وهى القرارات الصادرة تنفيذا للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ الصادر فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها . أما اذا كانت المنشأة الصناعية لا تتجاوز تكاليف إقامتها ألف جنيه ، فلا يلتزم صاحبها باتباع الحد الأدنى للأجور المقررة بالقانون رقم ١٠٢ سنة ١٩٦٢ ، وإنما يخضع الحد الأدنى لأجر عمالها للأمر العسكري رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠ ذلك ان قانون العمل الوحيد رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ قد نص فى المادة الرابعة من قانون إصداره على أن يستمر العمل بأحكام هذا الأمر الى أن تصبح قرارات اللجان المشكلة لوضع حدود دنيا للأجر والنصوص عنها فى المواد من ١٥٦ الى ١٥٩ من القانون نافذة المفعول وهذه اللجان لما تجتمع بعد وبالنأى لم تصدر عنها أى قرارات فى هذا الشأن وترتبط على ذلك فإن أجور عمال المحال الصناعية لا تخضع لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ بل تظل خاضعة لأحكام الأمر العسكري رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠ فى شأن تحديد الحد الأدنى لأجور العاملين فيها . لما كان ذلك ، وكان الأمر العسكري رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠ قد نص فى المادة السابعة منه على معاقبة من يخالف أحكامه الخاصة بتحديد الحد الأدنى لأجر عمال المحال الصناعية بالمعقوبة المنصوص عنها فى المادة ٨ من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ سنة ١٩٤٢ وهى الغرامة التى لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها فضلا عن أنه على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بالزام المخالف بدفع مروق الأجر أو الاملاوة لمستحقيها من العمال بينما ينص القانون رقم ١٠٢ سنة ١٩٦٢ فى مادته الثانية على معاقبة صاحب العمل الذى يخالف حكم المادة الاولى الخاصة بتحديد حد أدنى للأجر بالغرامة فقط على ألا تقل عن خمسين

جنيها ولا تجاوز ألف جنيه . لما كان ذلك ، وكان تحديد القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى يستلزم بيان نوع النشاط الذى تمارسه المنشأة الصناعية وهل يدخل ضمن فروع الأنشطة المنصوص عنها فى القرارات الوزارية السابق الإشارة إليها ويستلزم أيضا ببيان مقدار التكاليف الكلية لانماة المنشأة الصناعية وهل تتل عن ألف جنيه او تجاوزه ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذه العناصر التى يتعين ابرازها لتحديد القانون الواجب التطبيق والعتوبة التى يقضى بها مما مجز هذه المحكمة عن مراقبة القانون على الوجه السليم والتقرير برأى فى شأن ما أثارته الطاعنة من دعوى الخطأ فى تطبيق القانون بما يشوب الحكم بالقصور الذى يعيبه ويستوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٤٠٩ سنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/١٢/٢٤ بر ٢٣ ص ١٢١٤)

٢١٣ - رخصة مصلحة الميكانيكا والكهرباء عن إقامة آلتين يحركهما الغاز لا تغنى صاحب المحل عن وجوب الحصول على الترخيص بإدارة المحل - المادة ١/٢ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال الصناعية والتجارية .

* لا تغنى الرخصة التى يحمل عليها صاحب المحل من مصلحة الميكانيكا والكهرباء عن إقامة آلتين يحركهما الغاز - عن الترخيص الخاص بإدارة المحل والمنصوص عليه فى المادة ١/٢ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال الصناعية والتجارية وذلك بما للجهة المختصة باصداره من كامل السلطة فى المرافعة على الترخيص بإدارة المحل أو عدم الترخيص ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد عول فى تضائنه بإلغاء عقوبة الغلق على الترخيصين المصدرين من مصلحة الميكانيكا والكهرباء بإقامة آلتين يحركهما الغاز ، فانه يكون قد أخطأ فى الإسناد بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١٣٣٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/١/٢١ ص ٢٤ بر ٨١)

٢١٢ - محبة تجارية وصناعية - الجريمة الوقتية - الجريمة المستمرة - تفرقة .

✽ الفصل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو طبيعة الفعل المادى المكون للجريمة كما عرّفه القانون ، سواء كان الفعل ايجابيا أو سلبيا ارتكبا أو تركا ، فإذا كانت الجريمة ناتجة وتنتهى بمجرد اتيان الفعل كانت وقتية ، أما إذا استمرت الحالة الجنائية فتره من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة ، والعبرة في الاستمرار هنا هي بتدخل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخلًا متتابعًا متجددًا ، ولا عبرة بالزمن الذي يسبق هذا الفعل في التهيؤ لارتكابه والاستعداد لممارسته أو بالزمن الذي يليه والذي تستمر آثاره الجنائية في اعتاقبه ، ولما كانت المادة الثمانية من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية تنص على أنه « لا يجوز إقامة أى محل تسرى عليه أحكام هذا القانون أو إدارته إلا بترخيص بذلك . . . » فإن مفاد ذلك أن الفعل المادى المؤثم هو إقامة المحل قبل الترخيص به ، وهو فعل يتم وينتهى بمجرد اتمام إقامة المحل ، أما عدم الترخيص فهو شرط لتحقيق الجريمة وليس هو الفعل المكون لها ولا قياس - طبقا للمناسط المتقدم بيانه - بين توقيت فعل إقامة المحل وبين استمرار صاحب المحل الذي لم يرخّص به في إدارته لأن هذا الفعل الأخير المعاقب عليه أيضا - وهو عدم الحصول على ترخيص بإدارة المحل - يكون جريمة مستمرة استمرارا متتابعًا متجددًا يتوقف استمرار الأمر المعاقب عليه فيها على تدخل عقيد متتابع بناء على إرادة صاحب ذلك المحل . لما كان ذلك ، وكانت محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها ، فإذا استمرت الحالة الجنائية بعد ذلك يتدخل إرادته ، فإن ذلك يكون جريمة جديدة يجب محاكمته عنها ، ولما كان الحكم الصادر في الجنحة رقم ٢٥٥٦ لسنة ١٩٧٠ زفنى قد أصبح باتًا قبل ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٢ وهو اليوم الذى وقعت فيه الجريمتان موضوع هذا الطعن : فإن هذا الحكم له حجيته بالنسبة للجريمة الأولى - وهى إقامة المحل الدناعى بدون ترخيص - بينما لا يكون لذلك الحكم ثمة حجية بالنسبة للجريمة الثانية - وهى إدارة المحل بدون ترخيص - ولما كانت الرخصة التى يحصل عليها صاحب المحل من مصلحة الميكانيكا والكهرباء عن إقامة جهاز يحركه الغاز لا تغنى عن

الترخيص الخاص بإدارة المحل والمنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة للجريمة الثانية - لسابقة الفصل فيها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يبيحه بما يوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب الحكمة عن نظر الموضوع تعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(طعن رقم ١١٢٠ سنة ٤٥ ق جلسة ١٣/١١/١٩٧٥ من ٢٦ من ١٦٧)

٢١٥ - الترخيص باقائمة محال صناعية وتجارية - الترخيص

بالإدارة .

* متى كانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية قد جرى نصها بأنه لا يجوز اقامة محل تسرى عليه احكام هذا القانون او ادارته الا بترخيص وان كل محل يتام او يدار بدون ترخيص يلقى بالطريق الادارى او يضبط ان كان الاغلاق متعذرا - بما مؤداه أن الحصول على رخصة باقائمة المحل لا تغنى صاحبه من الحصول على ترخيص بإدارته ، يؤكد ذلك ايضا ، ما نصت عليه المادة ٢٤ من ذات القانون من استثناء المحال التي يكون اصحابها قد تقدموا بطلب للترخيص بإدارتها قبل العمل بهذا القانون من حكم المادة الثانية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر بما انتهى اليه من ان الرخصة التي يتطلبها هذا القانون هي التي تصرف عند اقامة المحل فقط يكون قد أخطأ صحيح القانون بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ١٢٧٥ سنة ٤٥ ق جلسة ١٢/٧/١٩٧٥ من ٢٦ من ٨١٨)

٢١٦ - الترخيص باقائمة محل تجارى او صناعى لا يغنى عن

الحصول على ترخيص بإدارته - المادة ٢ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ .

* لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في

شأن المحال الصناعية والتجارية قد جرى نصها بأنه لا يجوز اقامة اى محل تسرى عليه احكام هذا القانون او ادارته الا بنرخيص وان كل محل يقام متمترا بما مؤداه ان الحصول على رخصة باقامة المحل لا تغنى صاحبها او يدار بدون ترخيص يفتق بالطريق الادارى او يسيط ان كان الاغلاق متعذرا بما مؤداه ان الحصول على رخصة باقامة المحل لا تغنى صاحبها عن الحصول على ترخيص بدارته ، يؤكد ذلك ايضا ما نصت عليه المادة ٢٤ من القانون ذاته من استثناء المحال التى يكون اصحابها قد تقدموا بطلب للترخيص بدارتها قبل العمل بهذا القانون من حكم المادة الثانية فان الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر بما انتهى اليه من ان الرخصة التى يتطلبها هذا القانون هى التى تصرف عن اقامة المحل فقط يكون قد اخطأ صريح القانون بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٤٨٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٣٧٦/١/٥ س ٢٧ ص ٤٢)

٢١٧ - اضافة آلة الى مطبعة - تعديل بزيادة القوى المحركة - اقتضائه موافقة الجهة المنصرف منها رخصة المطبعة - الحصول على موافقة الهيئة العامة للتصنيع - عدم كفايتها - اساس ذلك ؟

* تنص المادة ١١ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال الصناعية والتجارية على انه « لا يجوز اجراء اى تعديل فى المحال المرخص بها الا بموافقة الجهة المنصرف منها الرخصة وتتبع فى الموافقة على التعديل اجراءات الترخيص المنصوص عليها فى المواد ٤ ، ٥ ، ٦ وتحصل رسوم معاينة بقية هذا التعديل على اساس الفرق بين قيمة الرسوم المفروضة على المحل قبل اجرائه وقيمتها بعده ، ويعتبر تعديلا كل ما يتناول اوضاع المحل فى الداخل او الخارج او اضافة نشاط جديد او زيادة فى القوى المحركة او تعديل اقسام المحل » كما تنص المادة ١٧ من ذات القانون فى مقررتها الاولى على ان « كل مخالفة لاحكام هذا القانون او القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز الف قرش وتتعدد العقوبة بتعدد المخالفات ولو كانت لسبب واحد » وتنص المادة ١٨ من القانون ذاته بعد تعديلها بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على انه « مع عدم الاخلال باحكام المادة السابقة يجوز للقاضى ان يحكم باغلاق المحل لمدة التى يحددها فى الحكم او اغلقه او ازالته نهائيا . ويجب الحكم بالاغلاق او الازالة

لمى مخالفة احكام الفقرة الثالثة من المادة ١ والمادتين ٢ : ١١ وفى
 حنة الحكم بالاغلاق أو الازالة تكون مصاريف الضبط والاغلاق والازالة
 -الى عائق المخالف « . لما كان ذلك ، وكلفت اضافة آلة جديدة فى مطبعة
 الطاعن تعد تعديلا فيها بزيادة القوى المحركة وهو ما لا يجوز ، لا بموافقة
 الجهة المنصرفه منها رخصة المطبعة وهو ما خلص اليه الحكم المطعون
 فيه . ومن ثم يكون قضاؤه بالغلق متفقا مع صحيح القانون -- ولا يغير من ذلك
 ما اثاره الطاعن من ان الهيئة العامة للتصنيع سبق لها أن وافقت على
 اضافة الآلة المستحدثة فى مطبعته اذ فضلا عن ان الآلة المذكورة لم
 يشملها كتاب الهيئة المقدم من الطاعن فان موافقة الهيئة العامة لتصنيع
 لا تغنى عن موافقة الجهة المنصرفه منها الرخصة على هذه الاضافة
 لما لهذه الجهة الاخرى من سلطة كاملة فى الموافقة او عدم الموافقة على
 اجراء أى تعديل فى المطبعة يتقدم به الطاعن .

(طعن رقم ٧٩١ سنة ٨٨ ق جلسة ١٩٧١/٢/١ من ٣٠ ص ١٩٧)

محاكم عمومية

٢١٨ — مناط العقاب بالنسبة الى التادى الذى يقشاه الجمهور للعب القمار بدون ترخيص .

✽ ان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية اذ حرف فى المادة الاولى المحال التى تسرى عليها احكامه بانها (١) الاباكن المعدة لبيع الماكولات والمشروبات بقصد تعاطيها فى نفس المحل (٢) الفنادق المعدة لايواء الجمهور ، واذا نص فى المادة ٤٤ على انه « فيما يتماق بتطبيق احكام المواد ١٨ و ١٩ و ٢٨ تعد المحال التى يقشاهها الجمهور محال عمومية » — اذ نص القانون على هذا بعد ان اورد ذلك التعريف فقد دل على انه اذا كان المكان قد اعد للعب القمار بحيث يدخله الناس لهذا الغرض بلا تمييز بينهم وكان لا ينطبق عليه تعريف المحال العمومية كما جاءت به المادة الاولى لمتم اعداده للاكل أو الشرب أو النوم ، فانه لا يعد من المحال العمومية الا فيما يختص باحكام المواد ١٨ و ١٩ و ٢٨ المذكورة . ولما كانت العقوبة المقررة بالمواد ١٩ و ٣٥ فقرة اخيرة و ٣٨ للعب القمار فى المحل العمومية هى الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور والغرامة التى لا تتجاوز عشرة جنيهات أو احدى هاتين العقوبتين واغلاق المكان لمدة لا تزيد على شهرين ، ثم لما كان المكان الذى يخص للعب القمار فقط لا يفرض على من يفتحه اخطار جهة الادارة عنه وعن الغرض المخصص له . لان لعب القمار ممنوع اصلا فى المحال العمومية فلا يمكن ان يكون محل ترخيص صريح أو ضمنى حتى كانت تصح المطالبة بالاطار عنه مقدما ، ولان هذا الاخطار ، بمقتضى المادة الرابعة ، خاص بالاحال الوارد ذكرها فى المادة الاولى — لما كان ذلك كذلك فان فتح ناد يقشاه الجمهور للعب القمار بدون ترخيص لا يمكن عده مخالفا للمادة الرابعة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ ، ولا يكون اذن محل لمعاقبة صاحبه عن جريمة فتحه بغير اخطار سابق وكل ما يمكن ان يعاقب عليه هو تركه الناس يلعبون القمار فى محل اعد خصيصا لذلك ، الامر المعاقب عليه بالمادة ١٩ من القانون المذكور .

(طعن رقم ١٥٤ سنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٢/٤)

٢١٩ — عدم كفاية الاخطار فى حالة فتح محل مكان آخر سبق الحكم باغلاقه .

✽ ان المادة الرابعة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ (الخاص

بالمحال العمومية قد نصت على أن الاخطار لا يكفى في حالة فتح محصل
مكان آخر سبق الحكم بإغلاقه ، بل انه يجب في هذه الحالة الحصول
على ترخيص من المحافظ او المدير ..

(طعن رقم ٢٤٩ سنة ١٥ في جلسة ١٦/٤/١٩٤٥)

٢٢٠ — عدم بيان الحكم ادانة المتهم لمخالفته احكام م ١٩ من ق
٣٨ سنة ١٩٤١ — نوع اللعبة التي ثبت حصولها وكيفيتها وأن للحظ فيها
التصويب الاوفر — قصور .

✽ انه لما كان القانون رقم ٣٨ الصادر في ٢١ يوليو سنة ١٩٤١
بشأن المحال العمومية قد ذكر في المادة ١٩ على سبيل التمثيل بعض
الالعاب التي نهى عنها في المحال العمومية على اعتبار انها من العاص
التمار ، وكان يجب قانونا في هذه الاعباب أن يكون الربح فيها موكولا
للحظ اكثر منه للمهارة ، فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة بمقتضى هذا
القانون أن تبين المحكمة فيه نزع اللعب الذي ثبت حصوله ، فان كلن
من غير الاعباب المذكورة في النص كان عليها فوق ذلك أن تبين ما يعيد
توافر الشرط السالف ذكره ، والا كان حكمها قاصر البيان متعينا نقضه .

(طعن رقم ٤٠٧ سنة ١٦ في جلسة ٢٥/٢/١٩٤٦)

٢٢١ — عدم بيان الحكم ادانة المتهم لمخالفته احكام المادة ١٩ من
القانون ٣٨ سنة ١٩٤١ — نوع اللعبة التي ثبت حصولها وكيفيتها وأن
للحظ فيها التصويب الاوفر — قصور .

✽ أن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية قد ذكر
في المادة ١٩ على سبيل التمثيل بعض الاعباب التي نهى عنها في المحال
المذكورة باعتبارها من العاص التمار ، واذا كان الواجب قانونا في هذه
الاعباب أن يكون الربح فيها موكولا للحظ اكثر منه الى المهارة ، فانه
يكون من اللازم للادانة بموجب هذه المادة أن يبين الحكم اللعب الذي ثبت
حصوله ، فان كان من غير الاعباب المذكورة في النص لزم أن يبين أيضا

١٤٣.

مايزيد توافر الشرط السالف ذكره فيها . وإن فائذا اقتصم الحكم على القول بأن اللعب إنما كائن من النوع المحظور فإنه يكون قاصرا واجبا نفسه .

(طعن رقم ٤٦٦ سنة ١٧ ق جلسة ١٠/٢/١٩٤٧)

٢٢٢ — العبرة في المحال العمومية ليست بالاسماء التي تعطى لها ، ولكن بحقيقة الواقع في امرها .

✽ العبرة في المحال العمومية ليست بالاسماء التي تعطى لها ، ولكي بحقيقة الواقع من امرها ، فمتى ثبت لرجال الضبطية القضائية ان محلا من المحال التي يسيبها المسؤولون عنها محال خاصة هو في حقيقة الواقع محل عمومي كان لهم ان يخلطوه لمراقبة ما يجري به . فائذا توافرت لدى البوليس الأدلة على ان المكان الذي يديره المتهم ليس ناديا خاصة وانما هو محل عمومي يفتشاه الجمهور بلا تفريق ولا تمييز بينهم للعب القمار ، وان ما تاله المتهم عنه من انه ناد خاص لم يكن الا للافلات مما تقتضيه حقيقته من خضوعه لمراقبة البوليس فان دخول البوليس فيه يكون جائزا ولو لم يكن هناك اذن من النيابة .

(طعن رقم ٢٠٨٨ سنة ١٧ ق جلسة ٢٨/٤/١٩٤٨)

٢٢٣ — سريان احكام القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٤٨ على جميع المحال التي ينطبق عليها التعريف الوارد به ولو كانت تدار ايضا لاغراض اخرى بترخيص او بغير ترخيص .

✽ ان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية ، اذ عرفت في المادة الاولى المحال التي تسرى عليها احكامه بانها الاماكن المعدة لبيع المأكولات والمشروبات بقصد تعاطيها في نفس المحل والاماكن المعدة لايباء الجمهور ، قد قصدا ان تسرى احكامه على جميع المحال التي ينطبق عليها هذا التعريف ولو كانت تدار ايضا لاغراض اخرى بترخيص او بغير ترخيص . فائذا كان الثابت في الحكم ان الملهى محل الدعوى

كان له موائد وكراسي وكانت تقدم الخبر فيه للرواد فهو بذلك محل عمومي
في حكم المادة الأولى المذكورة .

(طعن رقم ٦٦٠ سنة ١٨ ق جلسة ١٨/٥/١٩٤٨)

٢٢٤ - صحة الحكم بغلق المحل العمومي الذي قدمت الخبر في
جانب منه بعد الميعاد .

✳ إذا كان المحل العمومي به ملهى للموسيقى والرقص والغناء قدمت
الخبر في جانب منه بعد الميعاد القانوني وحكم بغلقه ، فلا تضييق على
الحكمة في ذلك إذ المحل كله هو وحدة لا يمكن تجزئتها بصدد المخالفة
التي وقعت فيه .

(طعن رقم ٦٦٠ سنة ١٨ ق جلسة ١٨/٥/١٩٤٨)

٢٢٥ - مسؤولية صاحب المحل العمومي عن كل مخالفة تقع من
المستخدمين فيه .

✳ أن صاحب المحل العمومي مسئول بمقتضى نصوص القانون رقم
٢٨ لسنة ١٩٤١ عن كل مخالفة تقع من المستخدمين فيه ولو كان هو
وقت المخالفة غائبا عنه .

(طعن رقم ١٦٣٢ سنة ١٨ ق جلسة ١٢/٢٠/١٩٤٨)

٢٢٦ - عدم بيان الحكم أدانة المتهم لمخالفته أحكام المادة ١٩ من ق
٢٨ لسنة ١٩٤١ نوع اللعبة التي تثبت حصولها وكيفيةها وإن للحظ
فيها النصيب الأوفى - قصور .

✳ أن المادة ١٩ من قانون المحال العمومية قد نصت علي أنه لا يجوز
في المحال العمومية أن يترك أحدا يلعب القمار على اختلاف أنواعه كلعبة
« البكاره » ولعبة « السكة الحديد » إلى آخره ، وما شابه ذلك من أنواع

اللعبة . واذا كانت لعبة « الكومي طير » ليست مما سماه النص فاته يجب للمتاب عليها باعتبارها من ألعاب القمار أن تكون مثل الألعاب المسماة من ناحية أن الربح فيها يكون موكولا لحظ اللاعبين أكثر منه لمهارتهم كما هو مفهوم معنى كلمة القمار . فإذا كان الحكم الذي علق على هذه اللعبة قد خلا من بيان كفيتها وأن للحظ فيها النصيب الأكبر ، فاته يكون ناقص البيان متعينا نقضه .

(طعن رقم ١٩٢١ سنة ١٨ ق جلسة ١٢/٢٨ / ١٩٢٨)

٢٢٧ — يعتبر محلا عموميا فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٨ سنة ، المحل المد لبيع السجائر بالقطاعي .

* انه لما كانت المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد حظرت حياز أجهزة الاستقبال في المحال العمومية الا بترخيص خاص وكانت المادة ٢٤ من القانون المذكور قد نصت على انه، فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة ٢٨ المذكورة ، تعتبر المحال التي يقشها الجمهور من المحال العمومية ، كان المحل المد لبيع السجائر بالقطاعي مما يجري عليه حكم هذه المادة اذ هو مما يمكن دخوله بغير تمييز بين الناس .

(طعن رقم ١٩٦٨ سنة ١٨ ق جلسة ١٤/١ / ١٩٤٩)

٢٢٨ — اعداد محل البقالة لكي يشرب الناس فيه الخمر بالتجزئة يجعل منه محلا عموميا .

* متى كان الحكم قد ادان المتهم بإدارة محل عمومي لبيع المشروبات الروحية بدون الحصول على رخصة من الجهات المختصة ، وعاقبه بمقتضى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية ، قائلا — بناء على الأدلة والاعتبارات التي أوردها — انه اعد محله اعدادا يجعل منه محلا عموميا لكي يشرب الناس فيه الخمر بالتجزئة ، فالنص عليه بأنه اخطأ اذ اعتبر المحل عموميا يتناول فيه الناس الخمر بغير تمييز بينهم مع انه

ليس الامل بقالة وقعت فيه مخالفة لشروط الرخصة ببيع الخور فيسه
خلسة بالقطاعى لبعض الاشخاص المختارين - هذا يكون جدلا موضوعيا
لا شأن لحكمة التقض به .

(طعن رقم ١١٩ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/٢/١٤)

٢٢٩ - ازالة مبانى مقهى واعادة بنائها بعد ذلك من غير اخطار
الجهات المختصة بهذا التغير لا عقاب عليه .

* ان المادة السابعة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ الخاص
بالحال العمومية انها تنص على المستقل للمحل العمومى ، وتوجب المادة
الثامنة على المستقل التبليغ عن نقل المحل من مكان الى آخر او من كل
تغير (ولو كان وقتيا فى نوع المحل او الغرض المخصص له) يطرا على
البيانات الواردة فى الاخطار الاول ، واذن لماذا كانت واتمة الدعوى هى
ان المتهم كان مرخصا له فى ادارة مقهى ثم ازيلت مبانيه واعيد بناؤه بعد
ذلك من غير ان يخطر الجهات المختصة بهذا التغير فلا عقاب عليها ، اذ
التهم قد فُتح المحل العمومى اول الامر بعد الاخطار عنه بالصيغة الواردة
فى المادتين ٤ و ٥ من القانون المشار اليه ، والتغير الذى حدث فى المحل
الذى يديره ليس من قبل ما نص عليه من المادتين المذكورتين .

(طعن رقم ٢١٨١ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٩/٦/١٢)

٢٣٠ - سريان احكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٨ على جميع
الحال التى ينطبق عليها التعريف الوارد به ولو كانت تدار ايضا لافراض
اخرى بترخيص او بغير ترخيص .

* ان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ . فى الحال العمومية اذ عرفت
فى المادة الاولى الحال التى تسرى عليها . انها الاماكن المدة لبيع
الفاكولات والمشروبات بقصد تعاطيها فى نفس المكان الاماكن المدة لايبوء
الجمهور - قد قصد ان تسرى احكامه على جميع الحالات التى ينطبق عليها
هذا التعريف ولو كانت تدار لافراض اخرى بترخيص او بغير ترخيص .

(طعن رقم ٩٩٤ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١٢/١٩)

٢٣١ - يعتبر محلا عموميا فيما يتعلق بتطبيق احكام المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ - المحل المد لبيع السجائر بالقطاعى .

* انه لما كانت المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحل العمومية قد حظرت حيازة جهاز الاستقبال فيها الا بترخيص خاص، وكانت المادة ٤٤ من القانون المذكور قد نصت على انه فيما يتعلق بتطبيق احكام المادة المذكورة تعتبر المحال التى يفتشها الجمهور من المحال العمومية، وكان محل التهم المد لبيع « التبغ واللفافات » من هذا القبيل ، فان حيازة صاحبه راديو فيه دون رخصة تكون معاقبة عليها .

(طعن رقم ٣٠٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٥/٨)

٢٣٢ - المحل المد لبيع البقالة .

* انه لما كانت المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ الخاص بالمحل العمومية قد حظرت حيازة جهاز الاستقبال فيها الا بترخيص خاص، وكانت المادة ٤٤ من القانون المذكور قد نصت على انه فيما يتعلق بتطبيق احكام المادة المذكورة تعتبر المحال التى يفتشها الجمهور من المحال العمومية ، وكان محل التهم المد لبيع البقالة - من هذا القبيل ، اذ يكفى ليكون المحل عاما ان يكون ملاء يمكن دخوله بغير تمييز من الناس ، فان حيازة صاحب هذا المحل جهازا لاسلكيا بحله بدون رخصة تكون معاقبة عليها .

(طعن رقم ٢٩٧ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٤/١٦)

٢٣٣ - المحل المد لبيع الخبز .

* انه لما كانت المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحل العمومية قد حظرت حيازة جهاز الاستقبال فيها الا بترخيص خاص وكانت المادة ٤٤ من القانون المذكور قد نصت على انه فيما يتعلق بتطبيق احكام المادة المذكورة تعتبر المحال التى يفتشها الجمهور من المحال العمومية

وكان محل المتهم المعد لبيع الخبز من هذا القبيل اذ يكفى ليكون المحل عاماً ان يكون مما يمكن دخوله بغير تمييز من الناس ، فان حيازة صاحب هذا المحل جهازاً لاسلكياً بمطه بدون رخصة تكون معاقبة عليها .

(ظمن رقم ٢٩٩ سنة ٢١ ق جلسة ١٦/٤/١٩٥١)

٢٣٤ - المحل المعد لبيع العلف .

* انه لما كانت المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد حظرت حيازة جهاز الاستقبال فيها الا بترخيص خاص ، وكانت المادة ٤٤ من القانون المذكور قد نصت على انه فيما يتعلق بتطبيق احكام المادة المذكورة تعتبر المحال التي يفتشها الجمهور من المحال العمومية ، وكان محل المتهم المعد لبيع « العلف » من هذا القبيل اذ يمكن ان يكون المحل عاماً ان يكون مما يمكن دخوله بغير تمييز بين الناس ، فان حيازة صاحب هذا المحل جهازاً لاسلكياً بمطه بدون رخصة تكون معاقبة عليها .

(ظمن رقم ٢٩٥ سنة ٢١ ق جلسة ١٦/٤/١٩٥١)

٢٣٥ - المحل المعد مخبزاً .

* ان المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد حظرت حيازة أجهزة الاستقبال في المحال العمومية الا بترخيص خاص ، وقد نصت المادة ٤٤ من القانون المذكور على انه فيما يتعلق بتطبيق احكام المادة ٢٨ المذكورة تعتبر المحال التي يفتشها الجمهور من المحال العمومية . واذا كان المحل المعد مخبزاً هو ما يجرى عليه حكم هذه المادة اذ هو مما يمكن دخوله بغير تمييز بين الناس .

(ظمن رقم ٢٩٦ سنة ٢١ ق جلسة ١٦/٤/١٩٥١)

٢٣٦ — عدم رد الحكم على دفاع المتهم بإدارة محل عام يسون
ترخيص بان البوفيه محل الدعوى محل خاص داخل ناد مخصص لخدمة
اعضائه — قصور .

✽ اذا كان الحكم قد ادان المتهم في ادارة محل عام قبل الحصول
على ترخيص وكان المتهم قد دافع عن نفسه بان البوفيه محل الدعوى محل
خاص في داخل النادي ومخصص لخدمة اعضاء النادي ، وكان الحكم
قد قبل ان النادي من الزاوى الخاصة وان البوفيه جزء من منشآته ومبانيه
وعاقب المتهم باعتباره مستغلا جزءا منه لحسابه الخاص ، وذلك دون ان
يبين الادلة التى استخلص منها ان هذا الجزء من النادي كان مباحا للمتريدين
عليه من غير اعضاء النادي فانه يكون قاصر البيان متعينا نقده .

(طعن رقم ١١٩٣ لسنة ٢١ طاسة ١٩/١٢/١٩٥١)

٢٣٧ — سريان احكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ على جميع
المحال التى ينطبق عليها التعريف الوارد به ولو كانت تدار ايضا لافراض
اخرى بترخيص او بغير ترخيص .

✽ انه لما كان القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحلات العامة
اذ تحدث في مادته الاولى من هذه المحال بانها الاماكن المعدة لبيع المأكولات
والمشروبات بقصد تعاطيها في نفس المحل قد قصد ان تسري احكامه
على جميع المحال التى ينطبق عليها هذا الوصف . كانت تدار ايضا
لافراض اخرى بترخيص او بغير ترخيص فاذا كان الثالث بالحكم ان المتهم
اعد محله اعدادا يجعل منه محلا عموميا لكى يشرب الناس فيه الخبير
بالتجزئة دون ان يخطر عنه او يحصل على ترخيص بإدارته ، فانه يجب
— عملا بالمادة ٣٧ من القانون المذكور — اغلاق المحل دون النص على
توقيته ، وانن فاذا كان الحكم قد قضى بالاغلاق لمدة شهرين فانه يكون
قد خالف القانون .

(طعن رقم ١٥١٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٦/٢/١٩٥٢)

٢٣٨ - سكوت صاحب المحل عن التظلم من تحديد مصلحة السياحة
للأجرة يعتبر قبولا منه للسعر أو الأجر الذي حددته وتعين عليه التزامه .

* لمصلحة السياحة - طبقا للقرار الوزاري رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ -
أن تحدد أجرة كل غرفة بالفنادق والبنسونات والبيوت المفروشة وما يماثلها
من الأماكن المعدة لايواء الجمهور - دون أى تفرقة بين أى مكان منها
والآخر - بما فى ذلك ثمن الطعام أو بدونه ، وعلى أساس أن الغرفة
لشخص واحد أو لشخصين عند الاقتضاء وليوم واحد أو اسبوع أو شهر
واحد وأن يكون هذا التحديد كما تراه المصلحة المذكورة ، على أن يكون
لصاحب المحل الذى يتضرر من هذا التحديد أن يتظلم منه ونقأ للقواعد
المبينة بالمواد سالفة الذكر فإذا هو سكت عن التظلم فى الموعد المقرر
له اعتبر تابلا للسعر أو الأجر الذى حددته المصلحة أو أقرت تحديده وتعين
التزامه والا اعتبر مخالفا لاحكام القرار وحق عليه العقاب .

(ملن رقم ١٤٢٨ . سنة ٢٩ فى جلسة ٢/٣/١٩٥٢)

٢٣٩ - اعداد محل البقالة لى يشرب الناس فيه الخمر بالتجزئة
يجعل منه محلا عموميا .

* وإذا كان الحكم قد اثبت فى حق المتهم أنه قد باع الخمر بالتجزئة فى
محله الذى يديره لابقالة فجعل منه بذلك محلا عاما إداره قبل الحصول
على رخصة من الجهات المختصة ، وعاقبه على ذلك طبقا للقانون رقم ٣٨
لسنة ١٩٤١ بشأن الحال العامة ، ثم براه من نية بيع الخمر بغير رخصة
اعتمادا على أن لديه ترخيصا ببيع الخمر وهو ما لا تقتضى به التهمة الاولى
التي تقوم على أنه جعل من محله محلا عاما يتناول رواده الخمر فيه قبل أن
يخطر الجهة المختصة بذلك طبقا للقانون فإن هذا الذى انتهى اليه الحكم
لا تعرض فيه .

(ملن رقم ١٠٩٥ سنة ٢٤ فى جلسة ١٥/١١/١٩٥٤)

٢٤٠ - ادانة المتهم دون رد على دفاعه بأنه غير مسئول عن جريمة
السماع بلعب القمار فى مقهاه لفيابه بسبب المرض - قصور .

* أن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ وأن كان قد نص فى المادة ٣٦ منه

على أن « يكون مستغل المحل العمومي ومديره ومباشر أعماله مسئولين معا عن مخالفة أحكام هذا القانون » إلا أن المشرع لم يقصد بذلك مخالفة قواعد انعدام المسؤولية بسبب القوة القاهرة وحرمان المتهم من اثبات العكس ، وأذن فإذا دفع المتهم بأنه غير مسئول عن جريمة السماح بلعب القمار في مقاهه ، لغاية وقت ارتكابها بسبب المرض ، كان على المحكمة أن تحقق دفاعه وتقول كلمتها فيه ، فإذا هي لم تفعل وأسست قضاءها بإدانته على مجرد المسؤولية المفترضة فلن حكها يكون مميها متعينا نقضه .

(ملحق رقم ٢٩٤ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٦/٧)

٢٤١ — مسؤولية مستغل المحل العام ومديره والمشرع على أعمال فيه عن أية مخالفة لأحكام القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ — طبيعتها — مسؤولية مفترضة حتى ولو لم يكن أيهم موجودا بالمثل وقت وقوعها .

* مفاد نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ — في شأن المحل العامة — أن مساعدة مستغل المحل ومديره والمشرع على أعمال فيه عن أية مخالفة لأحكامه هي مسؤولية أقامها الشارع وفترض لها علم هؤلاء بما يقع من مخلفات حتى ولو لم يكن أيهم موجودا بالمثل وقت وقوعها ، فلا يقبل من أحد منهم أن يعتذر بعدم علمه بما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول بينه وبين الإشراف على المحل ومنع ارتكاب الجريمة . ولما كانت « لعبة الكومي » التي كان يزاولها اللاعبان بمقهى المطعون ضده متسايل ثمن المشروبات من الألعاب المحظورة مزاولتها في المحلات العمومية طبقا للمادة ١٩ من القانون السالف الإشارة إليه ولقرار وزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ باعتبارها من ألعاب القمار ذات الطابع الخطر على مصالح الجمهور ، فإن المطعون ضده باعتباره مستغلا للمقهى يكون مسئولا عن هذه المخالفة مسؤولية مفترضة طبقا لحكم المادة ٢٨ سالف الذكر ، سواء أعلنت عليه فائدة من وراء المقابلة أم لا .

(ملحق رقم ٥٩٧ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/١٣ من ١٥ ص ٢٩)

٢٤٢ — أخضع المحال ألتى يفئسهاها الجمهور بغير تمييز — فى خصوص تطبيق احكام المادتين ١٩ ، ٢٢ من القانون ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ — لحكم المحلات العامة — مثال بشأن محل كواء .

✽ نصت المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحلات العامة على أنه « لا يجوز فى المحال العامة العزف بالموسيقى او الرقص او الغناء او ترك الغير يقومون بذلك او حيازة مذياع الا بترخيص خاص من الادارة العامة للوائح والرخس او فروعها بالاتفاق مع المحافظ او المدير ... الخ » كما نصت المادة ١٠٠ من القانون المذكور على انه « فى تطبيق المادتين ١٩ ، ٢٢ تعد المحال التى يفئسهاها الجمهور محال عامة » . ويبين من تقصى المصدر التشريعى لهذه المادة وهو القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٦ الذى أضاف المادة ١٥ مكررا ثالثة الى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات العمومية التى حظرت تركيب أجهزة الراديو المعدة للاستقبال فى تلك المحلات بغير ترخيص وسريان هذا الحكم على جميع المحلات التى يفئسهاها الجمهور من أى نوع كانت — ومن مراجعة الاعمال التجميعية المصاحبة للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ فى شأن المحلات العامة الذى حل محل القانون السابق والمضى بالقانون الحالى — ان المشرع كشف من مراده بجلء وتغيبه اخضاع المحال التى يفئسهاها الجمهور بغير تمييز — فى خصوص تطبيق احكام المادتين ١٩ ، ٢٢ سالفتى الذكر — لحكم المحلات العامة المعنية بالحظر . ومن ثم فان محل الكواء المعد لاستقبال الجمهور لغرض كى ملابسه هو مما يجرى عليه حكم المادة ٤٠ من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ . ويكون الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى غير ذلك معريا بالخطأ فى تطبيق القانون متعينا نقضه .

(طعن رقم ٣٣٣ سنة ٣٤ ق جلسة ١٨/٦/١٩٦٤ س ١٥ ص ٤٨٤)

٢٤٣ — خلو المادة ٣٦ من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ بما يوجب او يجيز المثلق فى حالة مخالفة حكم المادة ١٥ من القانون المذكور -

✽ متى كان الثابت من بدونات الحكم ان المحل سبق ترخيصه للمهمة الثانية وانها اجرت له للمطعون ضده ، وكان مؤدى ذلك ان تلك المهمة قد هازلت له من ادارة المحل ، الامر الذى كان يتعين معه على الملعون ضده

طبقاً لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ أن يتخذ إجراءات نقل البخيس اليه ولا حق عقابه طبقاً لنص المادة ٣٥ من القانون المذكور بالجيس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً وبغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين — وكان نص المادة ٣٦ من القانون — وهى التى تناول بيان الحالات المختلفة للحكم بالطلاق — قد خلت مما يوجب أو يجيز الاتفاق فى حالة مخالفة حكم المادة ١٥ سالفة الذكر ، فإن الحكم اذ قدّر بطلاق المحل يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون ويتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الطلاق .

(طعن رقم ٢٩ سنة ٣٤ ق جلسة ١٢/١٠/١٩٦٤ م ١٥ حر ٥٨٨)

١٤٤ — خضوع المحال الذى يفشاها الجمهور بغير تمييز فى خصوص تطبيق أحكام المادتين ١٩ ، ٢٢ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ لحكم المحال العامة المعنية بالحظر — مثال بالنسبة لمحال طلاء النحاس .

* تنص المادة ٤٠ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة على انه « فى تطبيق أحكام المادتين ١٩ ، ٢٢ تعد المحال التى يفشاها الجمهور محالاً عامة » . ويبين من نص المصدر التشريعى لهذه المادة — وهو القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٦ الذى اضاف المادة ١٥ مكرراً ثلاثة الى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ فى شأن المحلات العمومية التى حظرت تركيب أجهزة الراديو المعدة للاستقبال فى تلك المحال بغير ترخيص وسريان هذا الحكم على جميع المحال التى يفشاها الجمهور من أى نوع كانت ، ومن مراجعة الاعمال التحضيرية المصاحبة للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ فى شأن المحال العمومية الذى حل محل القانون السابق — وألغى بالقانون الحالى — أن المشرع كشف عن مراده بجلاء وتفييه اخضاع المحال التى يفشاها الجمهور بغير تمييز — فى خصوص تطبيق أحكام المادتين ١٩ و ٢٢ سالفتي البيان — لحكم المحال العامة المعنية بالحظر . ومن ثم فإن محل طلاء النحاس المهد لاستقبال الجمهور لفرض طلاء اوانئهم النحاسية هو مما يجرى عليه حكم المادة ٤٠ آنفة الذكر ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى غير ذلك معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون متعيناً نقضه .

(طعن رقم ٩٢٦ سنة ٣٥ ق جلسة ١/١١/١٩٦٥ م ١٦ ص ٧٧٢)

٢٤٥ - جريمة ادارة محل عام سبق غلقه - طبيعتها - جريمة مستمرة .

✽ جريمة ادارة محل عام سبق غلقه هي من الجرائم المسنهرة التي يتوقف استمرار الفعل المعاقب عليه فيها على تدخل ارادة الجاني تدخلا متتابعاً متجدداً ..

(طعن رقم ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، سنة ٣٦ ق جلسة ١٤/١١/١٩٦٦ ، ص ١٧ ، ج ١٠٩٤)

٢٤٦ - وصف الملهى - انطباقه على كل محل يرتاده الناس من المحال الواردة بالجدول الملحق بالقانون ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ دون اعتبار لاعداده لاغراض تجارية او غير تجارية وسواء كان معداً لارتياذه من الناس عامة او من فئة او افراد محددين بالذات .

✽ المستفاد من المقابلة بين احكام القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهى وبين احكام القوانين واللوائح السابقة عليه ومما لاحتى التغيرات الصادر بها قرار وزير الداخلية في ١٢ يوليه سنة ١٩١٤ وقرار قوميون بلدى الاسكندرية في ٢٠ يوليه ١٩٠٤ أن المشرع عند وضعه للقانون ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ رأى تحقيقاً لمصالح عامة التوسعة في دائرة ما يعتبر ملهى بحيث يشمل كل مكان يرتاده الناس مما ينطبق على احد المحال الواردة بالجدول الملحق بالقانون دون اعتبار لاعداده لاغراض تجارية او غير تجارية وسواء كان معداً لارتياذه من الناس عامة او من فئة او افراد محددين بالذات . وموجب ذلك على ما دلت عليه المذكرة الايضاحية للقانون هو ان حالة تلك المحال واتساع نطاقها تستدعى وضع تنظيم عام يكتل صيانة ارواح الرواد وصحتهم ورعاية الامن العام ويكفل صيانة الآداب العامة . ونص القانون في البند السادس من القسم الاول على ان تعتبر من الملاهى « صالات الموسيقى أو الرقص أو الغناء بدون مسرح المخصصة لعدد يزيد على مائتى شخص » ، كما نص في البند السادس من القسم الثانى على هذه الصالات ولو كانت مخصصة لمائتى شخص او اقل ، ونص في القسم الثالث على « صالات الحفلات وقاعات الحفلات والتجميل الخاصة بالهينيات والمؤسسات والجمعيات والمعاهد والمدارس المخصصة لاغراض غير تجارية » ، ومؤدى ما تقدم جميعه انه يكفى لانطباق وصف الملهى

على أى حالة أو قاعة أعدت لممارسة أى نشاط مما سبق ايضاحه ومثله اعداد الصالات لحياء الحفلات والافراح تحقيقا لغرض الشارع فى احاطتها بنوع من رقابة نص عليها القانون كقالة للاقراض سائلة البيان . واذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر ان اعداد المحل لحياء حفلات وافراح يدعى اليها اشخاص معيّنون بالذات وغير مباح الدخول فيه لغيرهم لا يجعله ملهى ذاته يكون معيبا بالخطأ فى تاويل القانون بما يستوجب نقضه .

(ملعن رقم ١٩٢٤ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩/٤/١٩٦٦ من ١٧ ص ٢٥١)

٢٤٧ — اطلاق الشارع عقوبة الغلق فى جريمة فتح المحل العام بدون ترخيص — جريمة لعب القمار فى المحل العام — وجوب مصادرة النقود والأدوات والأشياء الأخرى التى استعملت فى الجريمة .

نصت المادة ٣٤ من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحل العامة المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ على أنه يعاقب على مخالفة أحكام المادة ١٩ — التى تؤثم لعب القمار فى المحل العامة — بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه ويحكم بمصادرة الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التى استعملت فى ارتكاب الجريمة كما نصت المادة ١/٣٦ من هذا القانون على أنه فى حالة مخالفة أحكام المواد ٢ و ٣ — التى تؤثم فتح المحل العام بدون ترخيص — و ١٠ و ١٢ يجب الحكم بإغلاق المحل . واذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل القضاء بمصادرة الأدوات وغيرها من الأشياء الخاصة بالمطعون فيه . والتى استعملت فى ارتكاب الجريمة كما قضى بتوقيف عقوبة الغلق ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(ملعن رقم ١٨٥٤ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٤/٢/١٩٦٦ من ٢٢ ص ٢٥٢)

٢٤٨ — مناط مسئولية متولى ادارة المحل هو ثبوت ادارته للمحل فعلا وقت وقوع المخالفة — مجرد اعتبار الطاعن وكيلًا للمخبز لا يفيد بذاته قيامه بالادارة الفعلية — عدم استظهار الحكم ذلك — قصور .

* جرى قضاء محكمة النقض على أن المادة ٥٨ من المرسوم بقانون

رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون النهوين اذ نصت على أن : يكون صاحب المحل مسئولا مع مديره أو النائم على ادارته عن كل ما يقع فى المحل من مخلفات. لاحكامه « فقد دلت على أن مناط مسؤولية منولى الإدارة هو ثبوت ادارته للمحل وقت وقوع المخالفة مما لازمه أن الشخص لا يسأل — بصفته مديرا — متى انقضى فى جايه القيام بإدارة المحل فى الوقت الذى وقعت فيه المخالفة ، كما لا يسأل باعتباره قائما على إدارة المحل إلا اذا ثبتت له الإدارة الفعلية فى ذلك الوقت . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن على أساس أنه وكيل المخبز وقت الضبط دون أن يستظهر ما اذا كانت الإدارة الفعلية للمخبز فى ذلك الوقت وقت الضبط له أو لغيره ، وكان مجرد اعتباره وكيلًا للمخبز لا يفيد بذاته قيامه بالإدارة الفعلية ، فإن الحكم يكون معيبا بالتصور .

(لمن رقم ٧١ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢ من ٢٢ من ٨٤٢)

٢٤٩ — جديفة إدارة محل عام سبق غلقه — جريمة مستمرة — محاكمة الجاني عن الجريمة المستمرة — تشمل جميع الأفعال والحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها — وجوب القضاء بعقوبة واحدة عنها .

* من المقرر أن جريمة إدارة محل عام سبق غلقه هى من الجرائم المستمرة التى يتوقف استمرار الفعل المعاقب عليه فيها على تدخل إرادة الجاني تدخلا متتابعًا متجددا ، ولما كانت محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها ، وكان الثابت أن المحل العام الذى دين المظنون ضده — فى كل من القضايا المشار إليها — بإدارته على الرغم من سبق غلقه هو محل واحد ، وأن الدعاوى المشار إليها لم يكن قد صدر فيها حكم بات ، بل نظر الاستئناف المرنوع عنها أمام هيئة واحدة وفى تاريخ واحد فإنه كان لزاما على المحكمة الاستئنافية أن تأمر بضم تلك الدعاوى معا وأن تصدر فيها حكما واحدا بعقوبة واحدة . أما هى لم تنعمل شأنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون .

(لمن رقم ٤٠٦ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٥/٢٠ من ٢٢ من ٤٢٤)

٢٥٠ - مسائلة مستقل المحل ومديره والمشرّف على أعماله فيه -
 أساسها - نص المادة ٢٨ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ - افتراض الشارع
 علمهم بما يقع في المحل من مخالفات حتى ولو لم يكن أيهم موجودا به وقت
 وقوعها - لا يقبل الاعتذار بعدم العلم ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول
 دون الإشراف ومنع ارتكاب الجريمة .

* مسائلة مستقل المحل ومديره والمشرّف على أعماله فيه عن أيسة
 مخالفة لأحكام القانون ٣٧١ سنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة وطبقا لنص
 المادة ٢٨ منه هي مسئولية أقالها الشارع وافترض علم هؤلاء بما يقع فيه
 من مخالفات حتى ولو لم يكن أيهم موجودا بالمحل وقت وقوعها فلا يقبل من
 أحد منهم أن يعتذر بعدم علمه ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول بينه وبين
 الإشراف على المحل ومنع ارتكاب الجريمة .

(ظن رقم ١٢٨٩ سنة ٢١ ق جلسة ١٦/١/١٩٧٢ س ٢٤ ص ٧٢)

٢٥١ - مسئولية مستقل المحل العام ومديره والمشرّف على أعمال
 فيه طبقا للمادة ٢٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ - مسئولية أقالها
 الشارع وافترض لها علمهم بما يقع من مخالفات ولو لم يكن أيهم موجودا
 بالمحل وقت وقوعها - لا يقبل الاعتذار بعدم علمه ما لم يثبت قيام ظروف
 قهرية تحول بينه وبين الإشراف على المحل ومنع ارتكاب الجريمة .

* نص المادة ٢٨ من القانون ٣٧١ سنة ١٩٥٦ في شأن المحال
 العامة على أنه « يكون مستقل المحل ومديره والمشرّف على أعمال فيه
 مسئولين معا عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون » . ووضح من صياغة
 هذه المادة أن مسائلة مستقل المحل ومديره والمشرّف على أعمال فيه عن
 أية مخالفة لأحكامه هي مسئولية أقالها الشارع وافترض لها علم هؤلاء
 بما يقع من مخالفات حتى ولو لم يكن أيهم موجودا بالمحل وقت وقوعها فلا
 يقبل من أحد منهم أن يعتذر بعدم علمه ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول
 بينه وبين الإشراف على المحل ومنع ارتكاب الجريمة .

(ظن رقم ٦٠ سنة ٤٢ ق جلسة ٦/٢/١٩٧٢ س ٢٤ ص ٢٢٧)

٢٥٢ — جريمة ادارة محل عام سبق غلقه — من الجرائم المستمرة —
محاكمة الجاني عنها تشمل جميع الافعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع
الدعوى وحتى صدور حكم بات .

* من المقرر أن جريمة ادارة محل عام سبق غلقه هي من الجرائم
المستمرة التي يتوقف استمرار الفعل المعاقب عليه فيها على تدخل ارادة
الجاني تفعلا متتابعاً متجدداً ، وأن محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة
تشمل جميع الافعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى
صدور حكم بات فيها . ولما كانت الدعوى قد رفعت على المظنون ضده في
قضيتين لانه ادار محلاً على الرغم من سبق غلقه ، وقضت محكمة اول درجة
غيايباً في كل منهما بتغريمه عشرة جنيهات واعادة الغلق ، فلاسائف وقضى
في كل منهما حضورياً اعتبارياً بتأييد الحكم المستأنف ، وكان الثابت أن
الدعويين لم يصدر فيهما بعد حكم بات بل نظر الاستئناف المرفوع عنهما
أمام هيئة واحدة وفي تاريخ واحد ، فانه كان لزاماً على المحكمة الاستئنافية
أن تأمر بضم الدعويين وأن تصدر فيهما حكماً واحداً بعقوبة واحدة . اما
وهي لم تفعل فاتتها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون مما يبين معه
نقض الحكيم المظنون فيهما نقضاً جزئياً وتصحيحهما بضم القضيتين والحكم
فيهما بعقوبة واحدة .

(طعن رقم ١٠٣٦ سنة ٤٢ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٧٢ س ٢٢ ص ١٤٠٦)

٢٥٣ — جريمة ادارة محل عام سبق غلقه جريمة مستمرة
استمراراً متتابعاً متجدداً — محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل
الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات
فيها — على المحكمة الاستئنافية ضم الدعوى المقامة على الحكوم عليه
لادارته محل واحد على الرغم من سبق غلقه وأن تصدر فيهما حكماً واحداً
بعقوبة واحدة مادام لم يصدر فيها بعد حكم بات — مخالفتها ذلك — خطأ
في تطبيق القانون .

* لما كانت جريمة ادارة محل عام سبق غلقه هي من الجرائم
المستمرة التي يتوقف استمرار الفعل المعاقب عليه فيها على تدخل ارادة
الجاني تفعلاً متتابعاً متجدداً ، وكانت محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة

تسند. - يبيع الاعمال او الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها ، ولما كان النابت ان الدعاوى المقامة على المطعون ضده - لادارته محل عام واحد على الرغم من سبق غلقه لم يكن قد صدر فيها بعد حكم بات ، بل نظر الاستئناف المرفوع فيها امام هيئة واحدة وفي تاريخ واحد ، فانه كان لزاما على المحكمة الاستئنافية ان تأمر بضم تلك الدعاوى معا وان تصدر فيها حكما واحدا بمعقوبة واحدة ، اما وهى لم تعمل فانها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون ، مما يضمن معه نقض الاحكام المطعون فيها موضوع هذا الطعن نقضا جزئيا ونصحيحها بضم تضايها وجعل الغرامة المحكوم بها وهى عشرة جنيهات عنها جميعا ، وذلك بالإضافة الى معقوبة اعادة الخلق الملقى بها فيها .

(طعن رقم ٢٥٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٦ من ٢٤ ص ٦٠٧)

٢٥٤ - محالات عامة - الترخيص بفتحها لا يغنى عن وجوب الترخيص لادارتها - أساسى ذلك .

* تنص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المعدل على انه « لا يجوز فتح أى محل عام الا بعد الحصول على ترخيص خاص فى ذلك » كما تنص المادة ١٢ من ذات القانون على انه « لا يجوز لآى شخص ان يستغل محلا عاما او ان يعمل بمهديرا له او مشرفا على أعمال فيه الا بعد حصوله على ترخيص خاص فى ذلك بعد اداء الرسوم التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية » فان مؤدى ذلك ان الترخيص بفتح المحل العام لا يغنى عن وجوب حصول المستغل للمحل العام او المدير او المشرف عليه على الترخيص المنصوص عليه فى المادة ١٢ - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد عول على نص المادة ١٢ - على الترخيص المتقدم عن فتح المحل العام دون ان يتفطن الى الاختلاف والمفايزة بين الرخصة المتقدمة والترخيص المطلوب موضوع الاتهام ، فان ذلك ينبىء على ان المحكمة لم تحصى الدعوى ولم تحط بظرونها وادلة الثبوت التى قام الاتهام عاينها عن بصر وبصيرة مما يعزب حكمها ويجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٢٥٦ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٦ من ٣٦ ص ٢١٥)

٢٥٥ - إقامة محال بدون ترخيص - جريمة - أركانها .

تنص المادة الثانية من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أنه : « لا يجوز إقامة أي محل تسرى عليه أحكام هذا القانون أو إدارته إلا بترخيص بذلك » ولما كانت المادة الأولى من القانون ذاته تنص على سريان أحكامه على المحال الواردة في الجدول الملحق بالقانون ومنها محال غسل وكى الملابس والبياضات والأمشية، فإنها المدرجة تحت البند رقم ١١١ من القسم الثاني من ذلك الجدول ، وكانت نصوص القانون سالف البيان والجدول الملحق به قد جاءت خلواً من اشتراط استخدام عمال في محلات كى الملابس الإقامة أو الإدارة بغير ترخيص لتوافر الجريمة محل التداعي ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بالبراءة على أنه لم يثبت في الأوراق أن المطعون ضده لديه عمال حتى يتعين إلزامه بالحصول على الترخيص يكون قد أخطأ صريح القانون فإنه يستوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تقدير عناصر الدعوى من الناحية الموضوعية فانه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(تمثّل رقم ٦٨١ سنة ٥٤ في جلسة ١٢/٥/١٩٧٥ س ٢٦ من ٤١٧)

٢٥٦ - مسؤولية أصحاب المحلات العامة .

* أن صاحب المحل يكن مسؤولاً مسؤولية مديره مستحقاً لعقوبات الحبس والغرامة معاً ، متى وقعت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ومسؤوليته هذه فرضية تقوم على افتراض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه وهي قائمة على الدوم - ما لم يدحضه سبب من أسباب الإباحة وموانع العقاب والمسؤولية - وإنما تقبل تلك العقوبة التخفيف بها يستطع عقوبة الحبس دون الغرامة إذا أثبت صاحب المحل أنه كان غائباً أو استحال عليه المراقبة فتعذر عاينه وقوع المخالفة . ولما كان الحكم المطعون قد دان الطاعن بمقولة أن مسؤوليته مفترضة وأن المرض والغياب أم يضاهي من تشغيل المتقن لحسابه ، دون أن يعنى بتدقيق ما أثاره من عدم مسؤوليته عن العجز لاتقطاع صلته بالخبز لمرضه وإقامته في مكان بعيد عنه : وهو

١٦١

دفاع يعد في هذه الدعوى هالبا ومؤثرا في مصير مما حان يقتضى من المحكمة أن تحمسه لتقف على مبلغ صحته بلوغا الى غلبة الامر فيه ، أما وهى لم تفعل ، فان حكمها يكون مشوبا بالقصور في التسبيب ، مما يعيبه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٨٢١ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/١ س ٢٦ ص ٤٧٨)

٢٥٧ — العبارة بكون المحل عاما — بحقيقة الواقع .

* من المقرر ان العبارة في المحل العامة ليست بالاسماء التى تعطى لها ولكن بحقيقة الواقع من أمرها .

(طعن رقم ١٨١٤ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٦ س ٢٧ ص ٢٢٥)

٢٥٨ — خلو قانون الحالات العامة من نص يمنع المعارضة في الاحكام الصادرة في الجرائم المنصوص عليها فيه .

* ان القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن الحالات العامة قد جاء خلوا من نص مانع من الطعن بالمعارضة في الاحكام الفياضية التى تصدر في الجرائم التى تقع بالخالفه لاحكامه ، وكان الاصل المقرر في المادة ٢٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية هو جواز المعارضة في الاحكام الفياضية الصادرة في الجنب والمخالفت من كل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم جواز معارضة المطعون ضده يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٣١٧ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/١٤ س ٢٧ ص ٦٥٠)

محملة

الفصل الاول - تنظيم ممارسة مهنة المحاماة

الفصل الثاني - القيد بجدول المحامين

الفرع الاول - شروط القيد

الفرع الثاني - اثر القيد

الفرع الثالث - مدة الخدمة السابقة

الفرع الرابع - الاستبعاد من الجدول

الفرع الخامس - نقل القيد الى جدول غير المشتغلين

الفصل الثالث - حقوق المحامين وواجباتهم

الفصل الرابع - مسائل متنوعة

اتفصل الاول

تنظيم ممارسة مهنة المحاماة

٢٥٩ — حرية مزاولة المهنة — خالفاتها بمقتضى القانون — لا يحول
دون تدخل الشارع لتنظيم ممارستها .

✽ حرية مزاولة المهنة بوصفها نتيجة طبيعية للحرية الشخصية وأن كانت مكهولة بمقتضى القوانين ، إلا أن كفالة هذه الحرية لا يعنى اطلاتها لمساس ذلك بالنظام العام بماسا مباشرا — فليس هناك ما يمنع المشرع من وضع قوانين لتنظيم ممارستها بما يكفل مصلحة الجماعة ويحقق الاغراض السامية التى قدرها عند سن هذه القوانين والتى جعلها الشارع سياجا لتلك الحرية وضمانا للصالح العام يتدفع بها ما يمس المهنة بالاذى، وحتى لا يعرض لها عوارض تتجافى مع ما يجب لها من اعتبار بوجه علم، ولا مع حقوق التأمين على ممارستها بوجه خاص .

(نظم رقم ١٨ سنة ٢٩ ق « نفاذات » جلسة ١٩٥١/٦/٨ من ١٠ ص ٤٠١)
(والظنون رقم ١، ومن ٥ — ١٧ ومن ١٦ — ٢٢ لسنة ٢٩ ق بنفس الجلسة)

٢٦٠ — قانون المحاماة — سرياته من حيث المكان .

✽ القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المحاماة ايلم المحاكم بقصور على تنظيم مهنة المحاماة فى القطر المصرى ، وليس فى نصوصه ما يمكن أن تمتد معه آثاره الى طلب اللعن نقل اسمه من جدول المحامين بالاطليم السورى الى جدول المحامين بالاطليم المصرى — فإذا كان القرار المطعون فيه قد قضى برفض طلب الطاعن تأسيسا على عدم ولاية اللجنة لبحث طلبه أو اجابته اليه فانه يكون متفقا وصحيح القانون .

(ضمن رقم ٢ لسنة ٣١ ق، جلسة ١٩٦١/١١/١٢ من ١٢ ص ٧٦١)

٢٦١ — عدم فوات مدة معينة على الحصول على المؤهل القانونى
أو ضرورة الاشتغال فى اعمال فنية معينة — غير لازم للاشتغال
بالمحاماة .

✽ لم يشترط القانون للاشتغال بمهنة المحاماة بعدم فوات مدة معينة

على الحصول على المؤهل القانوني أو ضرورة الاشتغال في أعمال فنية معينة ، وطالما أن الأعمال التي اضطلع بها الطاعن لا تمس حسن السمعة أو تخل بالاحترام الواجب للمهنة وتوافرت فيه الشروط القانونية لممارسة مهنة المحاماة فإن القرار المطعون فيه إذ رفض طلب نقل اسمه إلى جدول المحامين المشتغلين يكون قد خالف القانون ، ويتعين لذلك الغاؤه وإعادة نقل اسم الطاعن إلى جدول المحامين المشتغلين أمام المحاكم الابتدائية .

(طعن رقم ٧ لسنة ٢٢ في جلسة ١٢/٤/١٩٦٤، س ١٥ ص ٣٢)

٢٦٢ - الاشتغال بمهنة المحاماة - لا يشترط القانون فيها ضرورة سابقة للاشتغال في أعمال فنية معينة .

* من المقرر أن القانون لا يتطلب للاشتغال بمهنة المحاماة ضرورة سابقة للاشتغال في أعمال فنية معينة . وطالما أن الأعمال التي اضطلع بها الطاعن لا تمس حسن السمعة أو تخل بالاحترام الواجب للمهنة فلا يضره أنه بدأ حياته الوظيفية عاملاً بسيطاً وقد تدرج في عمله حتى وصل إلى الدرجة الخامسة ثم شق طريقة التقاضي بعد بلوغه سن التقاعد حتى حصل على أجهزة الحقوق (الليسانس) .

(طعن رقم ٢ لسنة ٢٥ في جلسة ٢١/٥/١٩٦٥، س ١٦ ص ٢٤٥)

٢٦٣ - شروط الاشتغال بالمحاماة .

* لم يشترط القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم للاشتغال بالمحاماة عدم فوات مده معينة على الحصول على المؤهل القانوني أو ضرورة الاشتغال بأعمال فنية معينة ، طالما أن الأعمال التي اضطلع بها الطالب لا تمس حسن السمعة أو تخل بالاحترام الواجب للمهنة، وتوافرت الشروط القانونية لممارسة المحاماة .

(طعن رقم ٣ لسنة ٢٨ في جلسة ٢٥/١١/١٩٦٨، س ١٦ ص ٧٨٨)

٢٦٤ - حظر الجمع بين المحاماة والأعمال الواردة حصراً في المادة ٥٢ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ - اصل عام - يستثنى منه تولى أعمال المحاماة بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام - الجمع بين المحاماة واحدى الوظائف العامة او الخاصة او منصب رئيس مجلس ادارة او العضو المنتدب فى الشركات المساهمة - جازز لمن يشغلون بالفعل هذه المناصب وقت صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

* لما كانت المادة ٥٢ من القانون رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ وقد عدت الاعمال التى لا يجوز الجمع بينها وبين المحاماة . ومن بين هذه الاعمال ما نصت عليه الفقرة الثالثة منها والتى اشارت الى الوظائف العامة او الخاصة الدائمة او المؤقتة بمرتب او بمكافأة واستثنت من هذه الفقرة من يتولى المحاماة بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام فقد دلت بذلك على ان الاصل هو عدم الجمع بين المحاماة وبين اية وظيفة ، الا انه لما كان يحامو الهيئات العامة - وما فى حكمها مما عدته الفقرة الثالثة سالفه البيان - موظفين بها فقد اتيح لهم استثناء الجمع بين وظائفهم هذه وبين المحاماه ، وهذا الاستثناء وقد ورد خلافاً للاصل العام من عدم جواز الجمع بين المحاماه وبين اية وظيفة فانه يعين تفسيره فى اضيق الحدود بحيث لا يخول لمن يتولى المحاماة فى تلك الجهات ان يتقلد اية وظيفة اخرى فيها خلاف تلك التى تؤهله للعمل بها كمحام تؤكد هذا المعنى وتزيده وضوحا الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة لقولها : « ولا يسرى هذا الحظر على كل من يجمع الآن بين المحاماة والاشتغال باحدى الوظائف أو الأعمال المنصوص عليها فى البندين الثالث والخامس » فاجرت حكماً وقتياً اخرجت به من نطاق حظر الجمع بين المحاماة وبين اية وظيفة من كانوا يجمعون - وقت صدور القانون المذكور - بين المحاماة وبين اشتغالهم بأية وظيفة أو تقلدهم منصب رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب فى الشركات المساهمة .

(نونام رقم ٧ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٢/١١/١٩٧٦ من ٢٧ ص ٤)

الفصل الثاني

القيـد بجـدول المحامين

الفرع الاول — شروط القيد

٢٦٥ — صدور عفو عن العقوبات المحكوم بها على طالب القيد في الجدول ، لا يكسبه حقا خالصا في القيد بل يبقى امره محل تقدير السلطة التي تفصل في طلبه .

* ان امر العفو الصادر لطلب القيد في جدول المحامين وان تناول العقوبات التبعية والآثار الجنائية المترتبة على الحكم بدائته في الجرائم التي ارتكبها — الا انه لا يكسبه حقا خالصا في القيد بجدول المحاماة بل يبقى امره محل تقدير السلطة التي تفصل في طلبه .

(طعن رقم ٢ سنة ١٩٥٦ في جلسة ١٩٥٨/٢/١ س ٣ من ١)

٢٦٦ — اشتغال طالب القيد بالجيش البريطاني ثم في إحدى وظائف الحكومة واعتزاله الخدمة من تلقاء نفسه — عدم تعارضه مع حسن السيرة والاحترام الواجب لمهنة المحاماة .

* اشتغال الطاعن بالجيش البريطاني فترة من الزمن ، ثم تعيينه بعد ذلك بإحدى وظائف الحكومة بمجرد إلغاء المعاهدة المصرية الانجليزية وبناؤه بها الى ان اعتزلها من تلقاء نفسه لا يتعارض مع حسن السيرة والاحترام الواجب لمهنة المحاماة .

(طعن رقم ١٢ سنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٠/١/٥ س ١١ من ١)

٢٦٧ — الاشتغال بمهنة المحاماة — عدم اشتراط فوات مدة معينة على الحصول على درجة اليسانس او ضرورة الاشتغال في أعمال مهنية معينة .

* لم يشترط القانون للاشتغال بمهنة المحاماة عدم فوات مدة

معينة: على الحصول على درجة الليسانس في القاتون ، أو ضرورة الاشتغال في أعمال فنية معينة طالما أن الأعمال التي اضطلع بها الطاعن لا تنمى حسن السمعة أو تخل بالاحترام الواجب للمهنة وتوافرت فيه باقى الشروط القانونية .

(طعن رقم ٣٠ سنة ٢٠ ق جلسة ٢١/٢/١٩٦٠ من ١١ ص ٤)

٢٦٨ - توقيع بعض الجزاءات على طالب القيد لأسباب لا تتفق وحسن السمعة والاحترام الواجب لمهنة المحاماة - فقدانه صلاحية الاشتغال بالمحاماة .

* إذا كان يبين من ملف خدمة الطاعن أن بعض الجزاءات التي وتمت عليه كان لأسباب لا تتفق وحسن السمعة والاحترام الواجب لمهنة المحاماة - كتخيزه لجانب بدال ليدفع عنه تهمة نسبت إليه ، وإدلائه باتوال غير صحيحة في محضر البوليس لصالح هذا البدال وإخلائه محضرا محررا ضد تاجر ، واستعماله استهزات مسخر صرفت إليه للحضور أمام محكمة عسكرية للشهادة ولحضور جلسة مجلس تأديب مع عدم حضوره أمامها ، وتوقيعه في دفتر الحضور والانصراف في يوم لم يتواجد فيه ، فإن ذلك يفقده صلاحية الاشتغال بالمحاماة التي تطلبها المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في فقرتها الرابعة .

(طعن رقم ٣٨ سنة ٢٩ ق جلسة ١٤/٦/١٩٦٠ من ١١ ص ٢٠٥)

٢٦٩ - مجازاة طالب القيد بالإنذار خلال فترة عمله أماما لأحد المساجد لانقطاعه عن العمل بعد إجازته الاعتيادية وأدعائه المرض - عدم مساهمته بالنفقة أو الشرف ولا يجعل الطاعن غير أهل للاحترام الواجب لمهنة المحاماة .

* سبق مجازاة الطاعن بالإنذار خلال فترة عمله أماما لأحد مساجد وزارة الاوقاف بسبب انقطاعه عن عمله عقب إجازته الاعتيادية دون توقيع الكساف الطبي عليه وتقديمه شهادة طبية مرضية - مما استدعى

الشك في صحة ادعائه — بما لا يتفق ومركزه الديني — لا يعد مانعا بالذمة أو الشرف ، وليس من شأنه ان يجعل الطاعن غير اهل للاحترام الواجب لمهنة المحاماة ، ويترتب على ذلك انه لا يعتبر مانعا من قيد اسمه بجداول المحامين المستغلين .

(طعن رقم ٧ سنة ٢٠ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٦٠ س ١١ من ٦٢٩)

٢٧٠ — شروط القيد بجداول المحامين — ما لا يتعارض مع حسن السيرة والاحترام الواجب للمهنة .

✽ اشتغال الطاعن ساعيا مكاتبا من الدرجة التاسعة ثم ترقبته بعد ذلك الى الدرجة السابعة ويتاؤه بلخدمة الى ان اعتزلها من تلقاء نفسه بعد ان حصل على اجازة « الليسانس » في القانون لا يتعارض مع حسن السيرة والاحترام الواجب لمهنة المحاماة .

(طعن رقم ١٤ سنة ٢٠ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦١ س ١٢ من ٦٢٩)

٢٧١ — شروط القيد بجداول المحامين .

✽ مفاد تفسير نص الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وجوب توافر شرطين — أولهما ان يتوافر في طالب القيد حسن السمة والسيرة وأهلية الاحترام الواجب للمهنة ، وثانيهما الا يكون قد صدرت ضده احكام قضائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته أو انقطعت صلته بها لاسباب ملزمة بالذمة أو بالشرف ؛ ولما كانت اللجنة اذ قدرت تخلف الشرط الاول من هذين — وهو فقدان الطالب اهلية الاحترام الواجب للمهنة — مستندة في ذلك الى الجزاءات المبينة بقرارها — لم يكن تقديرها سائفا مبنيا على اسباب تنتجها ، فانه يتعين إلغاء القرار المطعون فيه وقيد اسم الطالب بجداول المحامين تحت التمرين .

(طعن رقم ٦١ سنة ٢٠ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦١ س ١٢ من ٦٢٩)

٢٧٢ - ماهية قرار لجنة القيد بنقابة المحامين .

✽ قرار لجنة القيد هو في حقيقته قرار ادارى ، وهو بهذا الوصف يجب أن تتوافر فيه شروط الصحة كما هو معروف بها قانونا ، وليس في القانون ما يمنع هذه اللجنة من أن تعيد النظر في قرارها بالقيد متى ثبت لها - ولو بعد إصدار القرار - أنه بنى على وقائع غير صحيحة وأن الشروط المنصوص عليها في القانون لم تكن كلها أو بعضها - في حقيقة الواقع - مستوفاة في الطالب وقت قيده بالجدول .

(طعن رقم ٦ سنة ٢٠ ق جلسة ١٤/٢/١٩٦١: س ١٢ ن ٦٩)

٢٧٣ - ميعاد الطعن في قرارات رفض القيد بجدول المحامين

✽ الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن المحاماة ألهم المحاكم صريحة في أن الطعن يحصل وفقسا للإجراءات المتبعة للنقض في المواد الجنائية ، ومعنى ذلك أن التقرير بالطعن بطريق النقض وإبداء تقرير الأسباب التي يبنى عليها يجب أن يتمها خلال الموعد المحدد ووفقا للشكل المرسوم ، ذلك لأنها من الإجراءات المتبعة للنقض في المواد الجنائية التي أوجبت المادة السادسة من قانون المحاماة حصول الطعن وفقا لها .

(طعن رقم ١٢ سنة ٢٠ ق جلسة ١٤/٢/١٩٦١: س ١٢ ن ٢٥)

٢٧٤ - قانون المحاماة - القرار الصادر بعدم قبول طلب اعادة القيد شكلا - لا فرق بينه وبين القرار برفض الطلب .

✽ لم يرسم قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ طريقا للطعن في القرار الذي يصدر بعدم قبول طلب اعادة القيد شكلا إذ لا فرق بينه وبين القرار الذي يصدر برفض الطلب لالتقائهما في النتيجة .

(طعن رقم ٢ سنة ٢١ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٦٢: س ١٢ ن ٢)

٢٧٥ — محاماة — القيد بجدول المحامين — شروطه .

* متى كان الثابت أن الطاعن بعد أن أوقف عن العمل بسبب التحقيق معه في اتهام الاختلاس المنسوب اليه أعيد لعمله عقب حفظ هذا التحقيق إدارياً بعد أن استظهرت النيابة أن ما استند إليه لا يعد اختلاسا بل يرجع إلى ما شاب عملية التسليم والنسلم من عيوب وأخطاء ، وظل يعمل في وظيفته إلى أن اعتبر مستقيلاً بناءً على طلبه ولم يكن انقطاعه لأسباب ماسة بالذمة أو الشرف . ولما كانت الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ تنص على وجوب توافر شرطين في طالب القيد بجدول المحامين : أولهما — أن يكون محمود السيرة حسن السمعة اهلاً للاحترام الواجب للمهنة . وثانيهما — ألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته أو انقطعت صلته بها لأسباب ماسة بالذمة أو الشرف ، وكانت لجنة قبول المحامين قد قدرت تخلف الشرط الأول من هذين الشرطين ورات أن الطالب قد فقد حسن السيرة لسبق اتهامه بالاختلاس وإيقافه عن عمله ثم أعادته إليه على ألا يستند إليه عمل مالى ، وكان تقديرها غير سائغ إذ بنى على أسباب لا تنتج ، فإنه يتعين إلغاء القرار الطعن فيه — برفض طلب القيد — وقيد اسم الطالب بجدول المحامين المستقلين تحت التمرين .

(طعن رقم ٤ سنة ٢٢ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢ ، مخ ٥٤ - ١٩٦٢)

٢٧٦ — محاماة — القيد بجدول المحامين — شروطه — أمر متروك لتقدير لجنة قبول المحامين — شرط ذلك — مثال .

* مفاد تفسير الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ — في شأن المحاماة — وجوب توافر شرطين في طالب القيد بجدول المحامين : أولهما — أن يكون محمود السيرة وحسن السمعة واهلاً للاحترام الواجب للمهنة . وثانيهما — ألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو انقطعت صلته بها لأسباب ماسة بالذمة أو الشرف . وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن توافر أو فقدان الشرط الأول متروك لتقدير لجنة قبول المحامين ، على أن يكون تقديرها في ذلك سائفاً تقرها عليه محكمة النقض وتأخذ به . ولما كان يجوز من

القرار المطعون فيه أن الجزعين الإداريين الموقعين على الطاعن كلاهما متعلقان بالأعمال في العمل ، وأن المخالفات الإدارية التي أسندت إليه لا تمس نيتة أو شرفه ، كما أن الاتهام الذي نسب إليه بمحاولة الحصول على رشوة قد صرف النظر عنه لعدم قيام دليل على صحته ، وكان من المقرر أن الفصل بغير الطريق التأديبي وطبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ لا يدل بذاته على سوء السمعة ولا يحصل دون القيد بجدول المحامين — فإن تقدير اللجنة فقدان الطاعن للشرط الأول من الفقرة الرابعة للمادة الثانية سالفة الذكر يكون غير سائغ ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد توافرت فيه شروط القيد ، فإن القرار المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض طلب قيد اسمه في جدول المحامين المشتغلين تحت الترخيص يكون معيبا بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ١ سنة ٢٣ في جلسة ١٩٦٣/٤/٨ من ١٤ من ٢٦٥)

٢٧٧ — محاباه — شرط القيد بجدول المحامين — مخالفة لأحكام القانون — نقض .

* مفاد تفسير الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ — في شأن المحاباه — وجوب توافر شرطين في طالب القيد بجدول المحامين : أولهما — أن يتوافر فيه حسن السمعة والسيرة وأهلية الاحترام الواجب للمهنة — وثانيهما — ألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته لأسباب ماسة بالذمة أو بالشرف . ولما كان يبين من القرار المطعون فيه أن اللجنة قدرت فقدان الطاعن للشرط الأول استنادا إلى الجزاءات الإدارية الموقعة عليه والحكم التأديبي القاضي بخمسة عشرين يوما من راتبه واتهامه في قضية تأديبية بخروجه على واجب الإمالة في عمله وصنور جزأين إداريين عليه لم يبين سببهما . وكان يبين من الاطلاع على المفردات وملف خدمة الطاعن أن كافة الجزاءات الإدارية الموقعة عليه وكذلك الحكم التأديبي الصادر ضده لم يكن أي منها لمسائل تمس نزاهته أو سمعته بل أن مبناها الإهمال في أسور تتعلق بالعمل ، وأنه قضى لمصلحته بإلغاء أحد القرارات الإدارية الصادرة منه ، كما قضى بإلغاء المحاسبة في الدعوى التأديبية المطبوعة عليه تأسيسا

على القرار الصادر من رئيس الجمهورية بفصله من الخدمة مع حفظ حقه في المعاش . ولما كان القرار الجمهوري المشار اليه قد خلا من نسبة أمور الى الطعن تمس نزاهته أو شرفه ، وكان من المقرر ان فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي طبقا لاحكام القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ لا يدل بذاته على سوء السمعة ولا يحول دون القيد بجدول المحامين متى توافرت الشروط الواردة بالمادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . فان اللجنة اذ قدرت فقدان الطالب شرط حسن السيرة والسمعة واهلية الاحترام الواجب لمهنة المحاماة مستندة في ذلك الى الجزاءات المقدمة الذكر ، لم يكن تقديرها سائفا مبنيا على أسباب تنتج . ومن ثم فانه يتعين إلغاء القرار المطعون فيه وقيد الطالب بجدول المحامين تحت التبرين .

(طعن رقم ٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٠/٨/١٩٦٢ من ١٤ من ٥٨٥) .

٢٧٨ — محاماة — شروط القيد بجدول المحامين — السد .

* تكفلت المادة الثانية من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ببيان الشروط الواجب توافرها فيمن يقيد اسمه بجدول المحامين . ولم تنص على حد أقصى للسنة يتمتع على من يتجاوزها مزاولة مهنة المحاماة وبالتالي قيد اسمه بجدول المحامين .

(طعن رقم ٢ سنة ٢٥ ق جلسة ٢١/٥/١٩٦٥ من ١٦ من ٢٤٥)

٢٧٩ — شرط حسن السمعة والسيرة والاهلية والاحترام الواجب لمهنة المحاماة — تقديره متروك لتقدير لجنة قبول المحامين .

* جرى قضاء محكمة النقض على ان توافر أو فقدان حسن السمعة والسيرة والاهلية والاحترام الواجب لمهنة المحاماة متروك لتقدير لجنة قبول المحامين ، على ان يكون تقديرها في ذلك سائفا تقرها عليه محكمة النقض وتأخذ به .

(طعن رقم ١ سنة ٢٥ ق جلسة ٢١/٥/١٩٦٥ من ١٦ من ٢٤٥)

٢٨٠ - وجوب حصول التقرير بالطعن في قرار لجنة قيد المحامين وايداع الاسباب التي يبنى عليها الدلعن في الميعاد المحدد بالمادة ٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحابة .

✽ ان الشارع اذ حدد للطعن بالنقض في قرار لجنة قيد المحامين ثلاثين يوما لاجرائه ثم احال في بيان كيفية حصول ذلك الطعن الى الاجراءات المتبعة للنقض في المواد الجنائية ، اتما دل على وجوب حصول التقرير بالطعن في قرار اللجنة المشار اليها وايداع الاسباب التي يبنى عليها الطعن في ميعاد الثلاثين يوما التي حددها . ذلك ان التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة بالطعن واعتباره مرفوعا اليها وتقرير الاسباب التي يبنى عليها الطعن شرط لقبوله ولتكوين محكمة النقض من النظر في موضوعه ، فالاسباب ليست الا تبعا للتقرير لاصقة به ، فهما يكونان معا وحدة اجرائية واحدة لا يغنى احدهما عن الآخر ولا يقوم مقامه مما يفاده ان النص على حصول الطعن وفقا للاجراءات المتبعة للنقض في المواد الجنائية بعد تحديد ميعاد ثلاثين يوما ينصرف تنها الى التقرير بالطعن وايداع الاسباب معا . ولما كان الطاعن وان قرر بالطعن في قرار لجنة قيد المحامين في خلال الثلاثين يوما التالية لاعلانه بالقرار الطعون عليه الا انه لم يقدم اسباب الطعن الا بعد انقضاء ذلك الميعاد ، فان طعنه يكون غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ٦ سنة ٣٦ في جلسة ١٢/١٢/١٩٦٦ من ١٧ من ٨٨٦)

٢٨١ - قرار لجنة قبول المحامين باعادة قيد اسم المحامي بجدول المحامين المشتغلين لا يقرر له موكرا قانونيا اذا اثر رجعي وانما هو يشيء هذا المركز من يوم صدوره فحسب .

✽ ان الفقرة الثانية من المادة ٨ من قانون المحابة امام الحاكم الرقيم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ حين اجازت اعادة قيد اسم المحامي بجدول المحامين المشتغلين قد نصت على ان « تسرى في هذه الحالة احكام المواد الثانية والخامسة والسادسة » . ولما كانت المادة الخامسة قد قصت بتقديم طلبات القيد مع الاوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة في المادة الثانية الى لجنة قبول المحامين حتي اذا ما تحققت اللجنة من توافر الشروط في الطلب

قررت قيد اسمه بالجدول ، فان مفاد ذلك ان قرار اللجنة لا يقرر للطالب مركزا قانونيا ذا اثر رجعى وانما هو ينشئ هذا المركز من يوم صدوره فحسب .

(ملن رقم ٢ سنة ٣٦ ق جلسة ١٢/٢٠/١٩٦٦ م ١٧ من ٨٩٠)

٢٨٢ - القيد بجدول المحامين - لجنة قبول المحامين - مهمتها .

* يبين من استقراء نصوص المواد ١ ، ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٦ ، ١٧ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الحماية امام المحاكم - ان القانون قد خص لجنة قبول المحامين بمهمة فحص طلبات مزاوله المهنة او الكف عن مزاولتها وعليها قبل ان تقرر قد سمح للمحامي بالجدول ان يتحقق من توفر الشروط العامة التى اوجبها القانون فى المادة الثانية فيمن يمارس مهنة المحاماة ، وقد سوى القانون فى هذا الشأن بين الطالب الذى يتقدم لأول مرة للقيد بجدول المحامين وبين من سبق قيده وكف عن مزاوله المهنة او استبعد عن مزاولتها ويطلب العودة الى ممارستها ، فى حين خص القانون لجان القيد الثلاث وهى لجنة القيد بجدول المحامين امام المحاكم الجزئية والابتدائية ولجنة القيد بجدول محاكم الاستئناف ولجنة القيد بجدول محكمة النقض بمهمة فحص طلبات القبول للمرافعة امام هذه المحاكم بعد التحقق من توافر شروط القيد الخاصة بكل جدول من هذه الجداول دون ان تبحث شروط القيد العامة التى تخص لجنة قبول المحامين وحدها بالتحقق من توافرها ، واوجبت ان يكسبون المحامى الذى يتقدم الى احدى لجان القيد الثلاثة محاميا مستغلا يزاول المهنة فعلا ، وهو لا يكون كذلك الا اذا قررت لجنة قبول المحامين قيده بالجدول .

فاذا كان الثابت بالاوراق ان المطعون ضده لا يزاول مهنة المحاماة بل انه قد حرم من مزاولتها طوال السنة التالية لقرار استبعاده ، فان طلب اعادته قيد اسمه بالجدول ينعقد للجنة قبول المحامين وحدها ، ومن ناحية اخرى فانه وقد استبعد المطعون ضده من الجدول فانه لا يحق له - وغما للفترة (ج) من المادة العاشرة من القانون - الا طلب اعادته قيد اسمه بجدول المحامين تحت التمرين وهو ما لا تختص لجنة القيد بجدول المحامين امام المحاكم الابتدائية ببجته او الفصل فيه (١) .

(ملن رقم ١١ سنة ٣٦ ق جلسة ١/٢١/١٩٦٧ م ١٨ من ١)

٢٨٣ - الفصل في مصاريف ورسوم طلب القيد بجدول المحامين - لم يتطلبه قانون المحاماة .

✽ ان ما يعنيه الطاعن على لجنة قبول المحامين من اغفال الفصل بقرارها المطعون فيه في مصاريف ورسوم القيد التي كان قد دفعها على ذمة الفصل في الطلب المقدم منه ، غير صحيح في القانون ، ذلك انه فضلا عن ان اغفال الفصل في المصاريف القضائية عملا بالمادة ٣٥٦ من قانون المرافعات لا يترتب عليه بطلان الحكم ، فان قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ لم يتطلب من لجنة قبول المحامين الفصل في مصاريف ورسوم الطلب المقدم للقيد بالدول .

(طعن رقم ٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥ من ١٩ حتى ٧٨٢)

٢٨٤ - عدم لزوم سماع اقوال طالب القيد بجدول المحامين الا عند نظر طلبه ابتداء .

✽ لم يوجب نص المادة ٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن المحاماة سماع اقوال طالب القيد بجدول المحامين الا عند نظر الطلب في اول مرة ، فان تخلف هذا الشرط كان من حق الطلب المعارضة في الميعاد الذي حدده القانون في تلك المادة ، وهي اذ لم تستلزم سماع اقوال المعارض عند نظر المعارضة ولم ترتب البطلان على عدم سماع اقواله ، فان ما يشتره الطاعن من مخالفة لجنة قبول المحامين لنص المادة السادسة السالف ذكرها لعدم سماعها اقواله عند نظر معارضته يكون غير مستد .

(طعن رقم ٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥ من ١٩ حتى ٧٨١)

٢٨٥ - الجمع بين المحاماة والوظائف العامة او الخاصة - الاصل فيه - الحظر - استثناء من ذلك - جواز الجمع بين المحاماة والتوظيف في الهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام - المادة ٥٢ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة .

✽ تنص المادة ٥٢ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص
(١٢) ✽

بالحماية الصادر فى ١٩٦٨/١١/٦ الوارد بالبواب الثانى الخاص بشروط القيد بجدول النقابة ومزاولة المهنة ، على انه لا يجوز الجمع بين الحماية وبين الوظائف العامة او الخاصة الدائمة او المؤقتة بهرتب او بمكافاة عدا من يتولى اعمال الحماية بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وشركات القطاع العام . واذ كان ذلك وكالات معونات قرار لجنة قبول المحامين المطعون فيه تفيد ان القرار المذكور فصل فى طلب الطاعن قيد اسمه بجدول المحامين تحت التمرين على سسند من نص هذه المادة ، وكان البين من اوراق الطعن ان الطاعن فى وظفنه بالمؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق يقوم باعمال الحماية ، فان ذلك مما يؤمر انطباق حكم المادة ٥٢ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على حالته ، ويؤذن له بالجمع بين هذه الوظيفة وبين الحماية ، وكانت الاوراق خلوا مما يمس توافر الشروط العامة للقيد فى جدول المحامين المنصوص عليها فى المادة ٥١ من القانون ، فان رفض القرار المطعون فيه طلب الطاعن يكون غير سديد ويتعين الغاؤه واجابة الطاعن الى طلب قيده بجدول المحامين تحت التمرين .

(ملن رقم ١ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/٢٢ من ٤٤٥)

٢٨٦ - حسن السمعة والاحترام الواجب لمهنة المحاماة شرط للقيد بجدول المحاماة - أثر تخلف هذا الشرط .

✽ استوجب قانون المحاماة فمين بتقيد اسمه بالجدول ان يكون حسن السمعة ، حائزا بوجه عام على ما يؤهله للاحترام الواجب للمهنة ، وهى مهنة ذات طابع خاص . واذ كان ما تقدم ، وكان لا يلزم لنخلف هذا الشرط ان يثبت عدم الاهلية بحكم ، فان ائجة قبول القيد بجدول المحاماة اذ رفضت قيد الطاعن استنادا الى ما تبينته من -انفيه المتمثل فى سبق الحكم عليه فى جنابة اختلاس اموال اميرية ، تكرور .د استعملت سلطتها فى التقدير بما يسوغه .

(ملن رقم ٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/١٢ من ٩٩١)

٢٨٧ - لجنة قبول المحامين - الطعن في قراراتها - عدم وجوب اختصاصها .

* أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ في شأن المحاماة ، لا يوجب اختصاص لجنة قبول المحامين عند الطعن في قراراتها .

(طعن رقم ٣ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٣ من ١١ ص ١)

٢٨٨ - محاماة - قيد بالنقض - رفض الطلب - اختصاص لجنة قبول المحامين - تعظم - مناط ذلك .

* أن المادة السادسة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة الذي صدر قرار لجنة قبول المحامين في ظله تنص على أن يكون التعظم من رفض الطلب أمام محكمة النقض خلال الثلاثين يوما التالية لإعلانه به دون لجنة قبول المحامين . وإذا كان ذلك ، وكان القرار الصادر في ١٩٧٠/٢/٢٠ قد أجاب المطعون ضده إلى طلبه ، فما كان يسوغ له قانونا أن يتعظم منه بإطلاق ، سواء أمام لجنة قبول المحامين أو أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٣ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢ من ٢١ ص ١١)

٢٨٩ - القيد أمام محاكم الاستئناف - مدته - شرطه .

* تنص المادة ٦٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على أن مدة التميين سنتان ، وتنص المادة ٧٦ من هذا القانون على أنه يشترط لقبول القيد أمام محاكم الاستئناف ، أن يكون الطالب قد اشتغل بالمحاماة فعلا مدة ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ قيد اسمه بجدول المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحكمة الابتدائية والمحكم الإدارية ومقتضى الجمع بين النصين أنه يشترط لقيد المطعون ضده أمام محاكم الاستئناف انقضاء خمس سنوات على عمله بالإدارات القانونية ومزاولة المهنة فعلا ، ومن ثم يكون القرار المطعون فيه الصادر في ١٩٦٩/٥/٨ فيينا قضى به من قيد

الطعون ناهرا فاعا امام محاكم الاسئناف ، قد خالف صحيح القانون ، اذ لم
تض الخمس سنوات التى يتطلبها القانون منذ قيد الطاعن فى .
١٩٦٦/١١/١٩ حتى تاريخ القرار الطعون فيه .
(طعن رقم ٣ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢ س ٢١ ص ١)

٢٩٠ - قرارات لجنة القيد فى جدول المحامين المقبولين امام
محكمة النقض - عدم ضرورة تسنيها .

* ان لجنة القيد فى جدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض
والمحكمة الادارية العليا غير ملزمة بتسبيب القرارات التى تصدرها .
(طعن رقم ٣ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦ س ٢٤ ص ٧٩٢)

٢٩١ - لجنة القيد فى جدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض
- عدم سماع طالب القيد - سماعه يستوجب التأجيل لتقديم مذكرة
بدفاعه - مخالفة ذلك - اخلال بحق الدفاع .

* لا يوجب القانون سماع طالب القيد امام لجنة القيد فى جدول
المحامين المقبولين امام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا . واذا
كانت اللجنة - فى موضوع هذا الطعن - قد استدعت الطاعن
واستوضحته فى شأن بعض المذكرات المقدمة منه مع الطلب ، فان ذلك
كان منها فى سبيل استكمالها لتكوين رايها وعقيدها فى الطلب المقدم
اليها دون ان يترتب على هذا الاجراء حق معين للطاعن ان ينسحب من
نفسه مدافعا عن طلبه والمستندات المقدمة منه تأييدا له ويؤدى الى انه
اذا لم تستجب اللجنة الى طلبه تأجيل نظر القيد حتى يقدم مذكرة بدفاعه،
فانها تكون قد اخلت بحقه فى الدفاع .

(طعن رقم ٣ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦ س ٢٤ ص ٧٩٢)

٢٩٢ - شرط حسن السمعة والاحترام الواجب لمهنة المحاماة على موجب حكم المادة ٥١/٤ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ - بتقديره موضوعي - مثال لتقدير غير سائق .

* تضمنت المادة ٥١ فقرة رابعة من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الشروط الواجب توافرها فيمن يزاول مهنة المحاماة بصفة عامة ومنها ان يكون محمود السيرة حسن السمعة اهلا للاحترام الواجب للمهنة. ولما كان يبين من القرار المطعون فيه انه استند في قضائه برقص طليب قيد الطاعن بجدول المحامين المقبولين للمرافعة امام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا الى انه قدم اللجنة المطعون في قرارها صورة من مذكرة مقدمة منه واحد زملاء اشتركوا سويا في اعدادها بعد نزع الجزء الذي كان مكتوبا عليه اسم زميله محاولا تضليل اللجنة لحيلها على الاعتقاد بان تلك المذكرة من اعداده وحده ، وكان الثابت من الشهادة الصادرة من قلم كتاب محكمة استئناف بنى سويف - بامورية المنيا - ان الحامي الطاعن كان يحضر عن المستأنف عليه في الاستئناف رقم ٢١٣ لسنة ٢ ق بجلسات المرافعة وانه تقدم بمذكرة موقعة منه كما يبين من الاقرار الصادر من الاستئناف الحامي ، الفرق بأسباب الطعن والذي تطعن المحكمة الى صحته انه قد ابى التوقيع على هذه المذكرة لانه لم يرسل جهدا فيها وحتى لا يفتات على حق زميله الطاعن انذى انفراد بكتابتها وبذل الجهد الكبير فيها ولذلك قدمت الى المحكمة موقعة من الاخير وحده - فان نزع الجزء الذي يحمل اسم الاستاذ المحامي مصدر الاقرار المذكور من المذكرة المشار اليها يكون قد جاء متفقا مع الواقع لا مغايرا له بما ينحصر عنه قصد التضليل ومن ثم فان اللجنة ان ندرت مقدان الطاعن اهلية الاحترام الواجب لقيد اسمه بجدول المحامين للمرافعة امام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا تاسيسا على ما ذهبت اليه لم يكن تقديرها سائيا .

(طعن رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤/٢/١٠ من ٢٥ من ٨)

٢٩٣ - محاماة - شروط القيد - قضاة .

* لما كان البين من القرار المطعون فيه انه استند في رفضه تنظيم الطاعن الى بلوغه سن الخمسين عند نظر الطلب في ٧ يناير سنة ١٩٧٦ ،

والى ان عمله بالقضاء العسكري كان سابقا على حصوله على ليسانس الحقوق فى اكتوبر سنة ١٩٧٥ . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الخامسة من المادة ٥١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ فى شأن الحماية نشترقا. فبين يفيد اسمه فى جدول المحامين ان يكون غير متجاوز الخمسين من عمره الا اذا كان قد سبق له الاشتغال بالقضاء او النيابة العامة او نظيرهما مما مفاده استثناء من اشتغل لاي مدة بالقضاء او النيابة العامة او نظيرهما من شرط السن عند القيد بجدول المحامين ، وكانت المادة ٥٨ من قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ تنه " اعتبار ضباط القضاء العسكري نظراء للقضاة المدنيين ، واذا كان اسببت من الاطسلاع على المفردات - التى امرت بالحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - ان الطاعن قد حصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة فى اكتوبر سنة ١٩٧٥. وانه كان نقيبا بالقوات المسلحة وتولى رئاسة المحكمة المركزية وعضوية المحكمة العليا فى المحاكم العسكرية الميدانية خلال المدة من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٧٥ وانه احيل الى التقاعد فى اول يناير سنة ١٩٧٦ بناء على طلبه لغيد اسمه بجدول المحامين وكان الطاعن قد قدم لهذه المحكمة شهادة صادرة من القوات المسلحة مؤرخة ٦ ابريل سنة ١٩٧٨ تتضمن انه كان معينا رئيسا للمحكمة العسكرية وعضوا بالمحكمة العليا خلال المدة من ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٧٥ الى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ بعد حصوله على ليسانس الحقوق فانه يكون قد ثبت اشتغاله بعمل نظير للقضاء قبل بلوغه سن الخمسين فى ٦ يناير سنة ١٩٧٦ ، مما يوفر انطباق حكم الفقرة الخامسة من المادة ٥١ من قانون الحماية سالفة البيان على حالته ، واذا كانت الاوراق خلوا مما يمس توافر سائر الشروط العامة للقيد فى جدول المحامين المنصوص عليها فى تلك المادة ، فان رفض القرار المطعون فيه طلب الطاعن يكون غير سديد ، ويتمين لذلك الفاء هذا القرار وقبول طلب الطاعن وقيد اسمه بجدول المحامين تحت التمرين .

(ملعن رقم ١ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٢/٤/١٩٧٨ من ٢٢ ص ١١)

٢٩٤ - ومهااة - شروط القيد - أعلاه: القيد .

✻ لما كان يبين من ملف الطاعنة الذى امرت المحكمة بضمه انها من مواليد ١٤ من ابريل لسنة ١٩٢٦ وانها حصلت على ليسانس الحقوق

من جامعة القاهرة في دور نوفمبر سنة ١٩٦٩ ، وتقدمت بطلب قبدها بجدول المحامين مع بقى الاوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة في المادتين ٥١ و ٥٢ من قانون المحاماة الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وايصالات سداد رسوم القيد والاشتراك السنوى في ٢٩ من فبراير سنة ١٩٧٦ ، وحددت لجنة قبول المحامين لنظر الطلب جلسة ٣ من مارس لسنة ١٩٧٦ لم أجلت نظره لجلسة ٢ من يونيه لسنة ١٩٧٦ وبها اصدرت قرارها المطعون فيه برفض الطلب وببين من مدونات هذا القرار انه أسس على تجاوز الطاعنة الخمسين من عمرها وقت نظر الطلب دون ان يسبق ذلك اشتغالها بالاعمال المنصوص عليها في البند الخامس من المادة ٥١ من القانون المذكور لما كان ذلك وكان البين من نص المادة ٥١ من هذا القانون انها اشترطت فيها لشرطته فبين يقيد اسمه في جدول المحامين ان يكون غير منجوز الخمسين من عمره الا اذا كان قد سبق له الاشتغال بالقانون أو النيابة العامة أو الولاية الادارية او في الاعمال القضائية او الفنية بـ مجلس الدولة او بوزارة قضائية الحكومة او بهيئة تدريس القانون بالجامعات ووظائف المعيّنين او في الاعمال القضائية او الفنية التي يصدر بتحديد قرار وزير العدل بعد اخذ رأى مجلس النقابة ؛ وكثرت المادة ٥٨ من القانون قد نصت على أن « تقدم طلبات القيد مع الاوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة في المادتين ٥١ و ٥٢ وايصالات سداد رسوم القيد والاشتراك السنوى الى اللجنة المشرفة اليها في المادة السابقة » وتصدر اللجنة قرارها بعد التحقق من توافر الشروط في الطالب خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب ... » كما نصت المادة ٦٣ من ذات القانون على انه « للمحامى الذى يرغب فى اعتزال المهنة ان يطلب الى لجنة قبول المحامين نقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين ، وله ان يطلب الى اللجنة المذكورة اعادة قيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين بح مراعاة احكام المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ من القانون ، ولا يجوز له ان يطلب اعادة قيده في جدول المحامين متى جاوز الخمسين من عمره الا اذا سبق له مزاوله المحاماة عشر سنوات على الاقل ، او كان قد سبق له الاشتغال بالاعمال المنصوص عليها في البند « خامسا » من المادة ٥١ . ولما كانت الشروط المطلوبة في المادة ٥١ من القانون للقيد في جدول المحامين يجب توافرها في الطالب وقت القيد فيها عدا شروط السن وهو شرط مستحدث اضافته المادة المذكورة الى سائر الشروط التي كانت واردة بانفاذ الدائنية

من قانون المحاماة السابق - الصادر بالقرار بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - فيكتفى فيه بأن يكون طالب القيد غير يتجاوز الخمسين من عمره وقت تقديمه الطلب مع الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة في المادتين ٥١ ، ٥٢ ، وايصالات سداد رسوم القيد والاشتراك السنوى ، يؤكد ذلك ما يفهم من دلالة عبارات الفقرة الثالثة من المادة ٦٢ من القانون القائم من انه يجوز لن نقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين أن يطلب إعادة قيده في جدول المحامين المشتغلين مادام لم يتجاوز الخمسين من عمره وقت الطلب مما مؤداه ان العبرة في احتساب السن هي بوقت تقديم طلب القيد او طلب إعادة القيد مرفعا بايهما ، كافة الأوراق والايصالات المطلوبة ، وذلك لانتفاء البرر للفرقة بين حالتى القيد وإعادة القيد في خصوص كيفية احتساب السن ، هذا الى أن تحديد موعد انعقاد لجنة قبول المحامين منوط باللجنة ذاتها ومن غير المقبول عقلا ومنطقا أن يعلق بمسير طالب القيد على التاريخ الذى تحدده اللجنة لنظر الطلب وتصدر قرارها فيه فان نظرتة قبل تجاوز طالب القيد الخمسين من عمره وكان مستوفيا باقى الشروط المطلوبة قانونا قبلته وان نظرتة بعد ذلك رفضته حتى ولو كان الطالب مستوفيا كافة الشروط وقت تقديمه . لما كان ذلك وكان الثابت - على ما سلف بيانه ان طالبة القيد لم تكن قد تجاوزت الخمسين من عمرها وقت تقديمها الطلب مع الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة في المادتين ٥١ و ٥٢ من القانون وايصالات سداد رسوم القيد والاشتراك السنوى ، فان القرار المطعون فيه اذ رفض طلبها تأسيسا على تجاوزها الخمسين من عمرها وقت نظره يكون قد جالب صحيح القانون ومن لم يتمين الغاؤه وقيد اسم الطاعنة بجدول المحامين تحت التمرين .

(ملعن رقم ٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١١/٦/١٣٧٨ من ٥٥ ص ١٠)

٢٩٥ - محاماة - قرار - طعن - ميعاد .

* لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه متى اوجب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء او بدء ميعاد فان أى طريقة أخرى لا تتواءم مقامه ، وكانت المادة ٥٩ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تنص في فقرتها الثالثة على انه « اذا ايدت اللجنة القرار أو لم يعارض فيه الطالب في الميعاد كان له ان يطعن في القرار مالم محكمة النقض (الدائرة الجنائية) خلال الاربعين يوما التالية لاعلانه في الحالة الاولى أو من تاريخ انتهاء

الممارس . في الدفعة الثانية « ، وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على ان الطاعن قد أعلن بالقرار المطعون فيه الى ان قرر بالطعن فيه ، فان ما دعت به نعتبة المحامين في شأن شكل الطعن لا يكون سجيلا ، ويتمين قبول الطعن شكلا .

(لمن رقم ٥ سنة ٤٨ ق جلسة ٢٩/١٠/١٩٧٨. بي ٢٥ من ١٠٠)

٢٩٦ - محاماة - شروط القيد - أعمال نظيرة .

* لما كان المبين من القرار المطعون فيه انه استند في رفض نظم الطاعن الى انه كان وقت ان تقدم بطلبه قد تجاوز الخمسين من عمره ولم يسبق له الاشتغال في اى من الاعمال الموضحة بالفقرة الضميمة من المادة ٥١ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ مما لا تتوافر به شروط تطبيق احكام هذه المادة . هذا الى انه وان كان الطاعن قد نقل الى الادارة القانونية بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى في ٣٠/٥/١٩٧٢ الا ان ذلك قد اقترن باستمرار نديه للعمل بإدارة الملكية والتعويض ولم يمض من ذلك التاريخ مدة العشر سنوات اللازمة للاشتغال بالاعمال النشيرة كشرط لقيد من تجاوز الخمسين عاما ، فضلا عن انه طبقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها لا يجوز قيد الطاعن بالجدول العام وهو يشغل وظيفة من الفئة الرابعة لان هذه الفئة توجب ان يشغل صاحبها وظيفة محام اول طبقا لجدول المرتبات والوظائف الفنية بالادارات القانونية وهو ما لا تتوافر للطاعن من حيث المدد اللازمة طبقا للمادة ١٣ من القانون المذكور . كما يبين من أوراق ملف لجنة قبول المحامين المرفق ان الطاعن حصل على ليسانس الحقوق في دور مايو سنة ١٩٦٥ والحق بالعمل بالإصلاح الزراعى في ١/١/١٩٦٦ ثم عين محققا قانونيا بإدارة الملكية والتعويض في ٢/٢/١٩٦٦ الى ان صدر قرار الهيئة رقم ٣٩/٥ في ٣٠/٥/١٩٧٢ بالحاقه بالادارة العامة للشئون القانونية مع استمرار نديه للعمل بإدارة الملكية كمحقق قانوني .. لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الخامسة من المادة ١ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تشترط فيمن يقيد اسمه في جدول المحامين ان يكون غير متجاوز الخمسين من عمره

الا اذا كان قد سبق له الاشتغال بالتقضاء او النيابة العامة او نظيرهما
 مما اورده هذا النص او الاعمال القضائية او الفنية التى يصدر بتحديد
 قرار من وزير العدل بعد اخذ رأى مجلس القابلية مما مفاده استثناء من
 اشتغال لاي مدة باحدى هذه الاعمال من شرط السن عند القيد بجدول
 المحامين ، وكانت المادة الاولى من قرار وزير العدل رقم ١٣٣٨ لسنة
 ١٩٧٣ قد بينت الاعمال القضائية والفنية المنصوص عليها فى المادتين ٥١
 و ٨١ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ فذكرت من بينها اعمال
 التحقيق والافتاء وابداء الزاى فى المسائل القانونية واععداد العقود
 ومراجعتها والبحوث القانونية التى يقوم بها الموظفون بالهيئات والمؤسسات
 العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، كما نصت المادة الثانية من ذات
 القرار على انه يجب ان يكون الاشتغال بالاعمال المنصوص عليها فى
 المادة السابقة بصفة أصلية بعد الحصول على اجازة الحقوق او ما يعادلها .
 لما كان ذلك ، وكان البين مما سلف ان الطاعن يعمل محققا قانونيا بالهيئة
 العامة للإصلاح الزراعى منذ الحق بادارة الملكية والتعويض التابعة لها فى
 ١٩٦٦/٢/٢ بعد حصوله على اجازة الحقوق فى سنة ١٩٦٥ ومن ثم فقد
 توافرت للطاعن شروط تطبيق حكم الفقرة الخامسة من المادة ٥١ من قانون
 المحاماة فضلا عن خلو الأوراق مما يمس توافر سائر الشروط المسماة
 الاخرى للقيد فى جدول المحامين المنصوص عليها فى تلك المادة ، كما يوفر
 انطباق حكم المادة ٥٢ من ذات القانون على حالة الطاعن ويجوز له الجمع
 بين وظيفته والمحاماة . لما كان ما تقدم ، وكان القرار المطعون فيه اذ قضى
 برفض طلب الطاعن قيده بالجدول العام للمشتغلين بالمحاماة فانه يكون
 قد جانب صحيح القانون مما يتعين معه الغاؤه وقبول طلب الطاعن
 المقدم منه بتاريخ ١٩٧٢/٥/٣١ وقيد اسمه بجدول المحامين تحت التبرين .
 (طعن رقم ٥ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٩ من ٤٨ من ١٠)

٢٩٧ - محامون - قطاع عام - شرط القيد .

* لما كان القرار المطعون فيه قد قام على ما نصه « وحيث تحقق
 للجنة عدم سبق قيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين لوائحة عضويته
 القانونية التى بدعيها وذلك اخلافا بنص المادة ٥٠ من قانون المحاماة رقم
 ٦١ لسنة ١٩٦٨ . وحيث تنص المادة ١٠٤ من ذات القانون على ان :

يكون تعيين المحامين ... من المقيدين بجدول المحامين المشتغلين ومن ثم تكون عضوية الطالب لإدارة قانونية أيا ما كان مدى صحة الادعاء بها مخالفة لهذا عنصر كما أن القرار بإسناد أعمال الشئون القانونية إليه لم يتضمن موقفه من حيث عمله السابق « وكان البين من ذلك أن القرار قد فصل في تظلم الطاعن على سند من نص المادتين ٥٠ و ١٠٤ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باعتبار أنه يطلب قيده بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية . وكانت المادة ٧٠ من قانون المحاماة تشترط لقيود المحامين بالمؤبستات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام أمام المحاكم الابتدائية مضي سنتين على علمهم بالادارات القانونية بشرط مزاولة المهنة فعلا ، وكانت المادة ٥٠ من القانون تشترط فهين يمارس المحاماة أن يكون اسمه مقيدا في جدول المحامين المشتغلين . وإذا كان اسم الطاعن لم يقيد في هذا الجدول منذ الحاقه بالعمل بالشئون القانونية بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فإن شروط أعمال حكم المادة ٧٠ سالفة الذكر لا تكون متوافرة ولا يحق له أن يطلب قيده أمام المحاكم الابتدائية . لما كان ما تقدم ، فإن القرار المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون مما يضحى معه الطعن قائما على غير أساس متعيضا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ١ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧١/٤/٨ س ٢٠ ص ١)

٢٩٨ - محاماة - الطعن في تشكيل الجمعية العمومية أو مجلس نقابة المحامين وفي القرارات الصادرة عنها - ما يشترط فيه .

* أن المادة ٤٦ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ نص على أنه لووزير العدل أن يطعن في تشكيل الجمعية العمومية أو مجلس النقابة وفي القرارات الصادرة منها بتقرير يقدم الى قلم كتاب محكمة النقض « الدائرة الجنائية » خلال اسبوعين من تاريخ إبلاغه بالتنكيل وباتقرارات وكذلك الخمسين محاميا على الأقل جميعهم حضروا الجمعية العمومية الطعن في تشكيلها وفي القرارات الصادرة منها وفي تشكيل مجلس النقابة وذلك بتقرير موقع عليه منهم يقدم الى قلم كتاب محكمة النقض خلال اسبوعين من

تاريخ القرار بشرط التصديق على امضاءاتهم ويجب ان يكون الطعن مسببا والا كان غير مقبول شكلا - لما كان ذلك ، وكانت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالت دعوى الطعن بحالتها الى هذه المحكمة - محكمة النقض - باعتبارها المختصة بنظرها طبقا للمادة ٤٦ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ولم يقرر الطاعن بالطعن على هذا الحكم بطريق الاستئناف ولما كانت اجراءات التقاضى من النظام العام واذا كان الطعن فى قرارات الجمعية العمومية للمحامين لم يقدم لهذه المحكمة طبقا للقواعد والشروط الواردة فى هذه المادة الاخرى فان الطعن يكون غير مقبول .:

(طعن رقم ٢ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢١ س ٢٠ ص ٩)

الفرع الثانى - اثر القيد

٢٩٩ - المحامون المقبولون للمرافعة امام محاكم الاستئناف او المحاكم الابتدائية هم المختصون دون غيرهم بالمرافعة امام محكمة الجنايات .

✽ نصت المادة ٢٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية على ان المحامين المتولين للمرافعة امام محاكم الاستئناف او المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم بالمرافعة امام محكمة الجنايات ، فاذا كان المحامى الذى باشر الدفاع عن المتهم لم يقبل للمرافعة امام المحاكم الابتدائية فضلا عن استبعاد اسمه من جدول المحامين العام من تاريخ سابق - فان اجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلا .

(طعن رقم ٧٢٦ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/٦/٢٩)

٣٠٠ - حق الاستئناف بالمحاماة لا يبدأ وجوده الا من تاريخ القيد وحده - لا يفنى عنه التحاق الطالب فى مدة سابقة بمكتب احد المحامين ومباشرة اعمال المحاماة .

✽ متى كان الطالب لم يقيد بجدول المحامين الا بتاريخ ٢٢ من ديسمبر

سنة ١٩٥٥ فإن حقه في الاشتغال بالحماية لا يبدأ وجوده إلا من هذا التاريخ وحده ولا يغنى عن ذلك التحاق الطالب في مدة سابقة بمكتب احد المحامين وببشرته أعمال الحماية .

(طعن رقم ٣ سنة ١٩٥٧ ق جلسة ١٩/١١/١٩٥٧ س ٨ ص ٩١٩)

٣٠١ — مناط القيد بالجدول هو الاشتغال بالحماية وممارستها

فعلا — نالزم الامرين بحيث لا يتصور وجود أحدهما دون الآخر .

* دل الشارع بعبارة عنوان الباب الاول من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالحماية ايام المحاكم — وبالترتيب الذي اختاره للنسبوس التي اوردها فيه على ان مناط القيد بجدول المحامين هو الاشتغال بالحماية وممارستها فعلا — فعملية القيد ليست مقصودة لذاتها بقدر ما هي وسيلة الاشتغال بالحماية اشتغالا فعليا ، فالامران — بحكم طبيعة الامور — متلازمان ، بحيث لا يتصور وجود أحدهما دون الآخر ، فالاشتغال بالحماية هو الغرض من القيد في الجدول ، والقيد في الجدول هو سبيل الاشتغال بالحماية .

(طعن رقم ١٨ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩/٦/١٩٥٩ س ١٠ ص ٤٠١)

٣٠٢ — مناط القيد بالجدول هو الاشتغال بالحماية وممارستها فعلا

— نالزم الامرين بحيث لا يتصور وجود أحدهما دون الآخر .

* ضبط الشارع الاشتغال بمهنة الحماية بشروط مزدوج ، فاقام بالمادة الثانية حدا فاصلا بين الحماية ومن لا يتوافر فيه شروط القيد — حتى لا يفتشها غير أهلها — واقام بالمادة الاولى حدا فاصلا بينها ومن تقوم به حالة تتعارض مع ممارستها فعلا — وان توافرت له شروط القيد — فمن لا يتوافر فيه شروط القيد محروم من حق الاشتغال بالحماية وهو لا يستطيع الاشتغال بها الا اذا كان مقيدا .

(نظم رقم ١٨ سنة ٢٩ ق « تقبعت » جلسة ١٩/٦/١٩٥٩ س ٢٠ ص ٢٠١)

٣٠٣ — مناط القيد بالجدول هو الاشتغال بالحماية وممارستها فعلا
— تأثر المبرين بحيث لا يتصور وجود أحدهما دون الآخر .

* فكرة الاشتغال بالحماية اشتغالا فعليا — إن يقيد لأول مرة
في جدول المحامين — هي دون غيرها التي كانت تتمثل في ذهن الشارع
عند وضع القانون فقد تكررت في نصوص المواد ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ،
١٦ ، ٢٢ ، ٣٠ ، ٩٥ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ، واضحة في
مراحلها المختلفة ، وهذه النصوص على تعددها ووضوح عباراتها تدل على
قصد واضعها من أن الاشتغال بالحماية هو الأصل في الباب الأول
ولا يصح الفصل بينه وبين القيد في جدول المحامين العاملين .

(نظم رقم ١٨ سنة ٢٩ في جلسة ١١٥٩/٦/١ من ١٠ ص ٢٠١)

٣٠٤ — حق المحامين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف
أو المحاكم الابتدائية دون غيرهم في المرافعة أمام محكمة الجنايات .

* تنص المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أن المحامين
المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون
مختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة جنايات — فإذا كان الثابت
أن المحامي الذي بشر الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنايات غير مقرر
للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت
باطلة .

(لمن رقم ١٩٠٥ سنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٠/٢/١ من ١١ ص ١٢٦)

٣٠٥ — رد الاعتبار — اثره — القيد بجدول المحامين — شرطه .

* الحكم برد الاعتبار وأن ترتب عليه عملا بنص المادة ٥٢٢ من
قانون الإجراءات الجنائية محو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقل
وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الاهلية والحرمان من الحقوق باستائر
الأثر الجنائية ، إلا أنه لا يمكن أن يترتب عليه محو الجريمة في ذاتها

لأن ما حدث بالفعل قد أضحى من الواقع والواقع لا يحى — على أنه وإن
 أمكن أن تزول آثاره فعلاً أو قانوناً فإن معانيه ودلالاته قد تبقى لتبقى عنه،
 والأمر في ذلك — وبالنظر إلى قانون المحاماة — تقديري يرجع فيه إلى
 الهيئة التي تفصل في طلبات القيد . ولما كان رد الاعتبار — بناء على
 ما سبق — لا يكسب الطاعن حقاً خالفاً في القيد بجدول المحاماة لأن قانون
 المحاماة لم يعدع كما فعلت بعض القوانين إلى إلغاء
 هذا النظر ، بل يستوجب فيمن يقيد اسمه بالجدول
 أن يكون حسن السمعة حائزاً بوجه عام على ما يؤهله
 للاحترام الواجب للهيئة — وهي مهنة ذات طابع خاص — ولا يلزم لتخلف
 هذا الشرط أن يثبت عدم الأهلية بحكم ، فإن اللجنة إذ رفضت قيد
 الطاعن استناداً إلى ما تبينته من ماضيه — تكون قد استعملت سلطاتها
 في التقدير الذي تقرها عليه هذه المحكمة .

(طعن رقم ١٠ سنة ٢٠ ق جلسة ١٦٦١/١/٢٣ س ١٢ ص ١)

٢٠٦ — قانون المحاماة — عدم التفرقة بين مدلول المحامين « المتبولين للمرافعة » و « المقررين للمرافعة » .

* جرت نصوص قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ على عدم
 التفرقة بين لفظي « المحامين » المتبولين للمرافعة و « المقررين للمرافعة »
 أمام المحاكم واستعملتها في أداء معنى واحد .

(طعن رقم ٨٧٤ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٩ س ١٢ ص ٢٤٢)

٢٠٧ — عدم تفريق القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ عند نقل أسماء
 المحامين المقيدين أمام المحاكم التشريعية قبل تاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠
 إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية — بين المحامين المشتغلين
 منهم وغير المشتغلين — مريان القواعد المقررة للنقل من جدول غير
 المشتغلين إلى جدول المشتغلين بالنسبة لزملائهم المقيدين أمام المحاكم
 الوطنية في حقهم .

* أن القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ — في شأن المحامين لدى

المحكم الشرعية الملفة - اذ نص في المادة الاولى منه على ان ينقل الى جدول المحامين امام المحاكم الوطنية المحامون المقيدون بجدول المحامين الشرعيين وحده لفاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ كل في الدرجة المائلة للدرجة التي هو مقبول للمرافعة امامها وبأقدميته فيها - لم يفرق عند نقل اسماء المحامين المقيدين امام المحاكم الشرعية قبل هذا التاريخ بين المحامين المشتغلين منهم وغير المشتغلين لان النقل كان من الجدول العام للمحامين الشرعيين الى الجدول العام للمحامين امام المحاكم الوطنية دون ما تحفظ او مساس بحقوقهم المكتسبة على ان يسرى في حقهم ما يسرى على زملائهم المقيدين امام المحاكم الوطنية فيما يتعلق بالنقل من جدول غير المشتغلين الى جدول المشتغلين امامها .

(طعن رقم ٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣/٤/١٩٦٢ س ١٥ ص ٢٢٢)

٣٠٨ - حق المحامي المقيّد بجدول المحامين امام المحاكم الشرعية في طلب نقل قيده الى جدول المحامين امام المحاكم الوطنية .

✽ ان القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ الصادر في شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية الملفة اذ نص في المادة الاولى منه على ان ينقل الى جدول المحامين امام المحاكم الوطنية المحامون المقيدون بجدول المحامين الشرعيين وحده لفاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ كل في الدرجة المائلة للدرجة التي هو مقبول للمرافعة امامها بأقدميته فيها ، لم يفرق عند نقل اسماء المحامين المقيدين امام المحاكم الشرعية قبل هذا التاريخ بين المحامين المشتغلين وغير المشتغلين لان النقل كان من الجدول العام للمحامين الشرعيين الى الجدول العام للمحامين امام المحاكم الوطنية دون تحفظ او مساس بحقوقهم المكتسبة على ان يسرى في حقهم ما يسرى على زملائهم المقيدين امام المحاكم الوطنية فيما يتعلق بالنقل من جدول غير المشتغلين الى جدول المشتغلين امامها ، واذا كان ذلك وكان الطاعن قد توافرت فيه شروط القيد بجدول المحامين المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالحماية امام المساكم

السارى على واقعة الطعن فان له تبعاً لذلك أن يطلب الى لجنة قبول المحامين اعادة قيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين .

(حين رقم ٢ سنة ٢٨ في جلسة ١١/٢٥ / ١٩٦٨ من ١٩ ص ٧٨٧)

٣٠٩ - لجنة القيد في جدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض - سلطتها في تقدير توافر الشروط اللازمة للقيد .

✽ ان تقدير توافر الشروط اللازمة للقيد بالجدول متروك للجنة القيد مادام هذا التقدير سائفا . ولما كان المستفاد مما ورد بمحضر اللجنة الذي أعقبه صدور قرارها بالفرض ان اطلاعها على صور المذكرات التي كانت من بين المستندات التي تقدم بها الطاعن مع طلبه تنفيذاً للقانون وعدم تمكن الطاعن من ايراد تحليل مقبول لما لوحظ من شطب ومحو للتوقعات المذيلة بها خمس من تلك المذكرات السبع كان له اعتبار فيما انتهت اليه، وكان هذا الذي انتهت اليه اللجنة في قرارها المطعون فيه سائفاً ذلك بأن الطاعن قد باعد بين نفسه وبين ما يجب توافره فيمن وصل الى مثل مستواه سواء في المحابة أو في المركز الذي يشغله في الشركة التي يعمل بها وهي إحدى شركات القطاع العام كمدير لإدارتها القانونية الذي يؤهله لان يصبح من حقه التقدم بطلب للقيد بجدول المحامين المقبولين امام أعلى المحاكم درجة في القضاء والتي لا يجوز الحضور عن الخصوم أمامها الا ان هو مقيد للمرافعة أمامها ، بما كان يقتضى منه أن يضع نفسه في الموضع اللائق بمثله من حيطة وحذر وحرص — خاصة وأن الامر يتعلق بشخصه ومستقبله — وأن يربأ بنفسه عن المواطن التي قد تشوبه بأية شائبة ، مما لا يقبل منه فيه أي قول يتناقض مع ذلك ، ومن ثم فانه بفرض صحة ما قرره رئيس السكرتارية بالشركة هو الذي أعد له المستندات التي استلزمها طلبه ومن بينها صور المذكرات المشار اليها ، فانه كان من المتعين عليه أن يراجعها ليتحقق أن أصولها من اعداده وتوقيعه وانها هي المذكرات السبع التي تخبرها من بين العديد من المذكرات التي يقبل بأنها من اعداده في فترة اشتغاله بالمحابة أمام محاكم الاستئناف — اما وقد تبين أن إحدى تلك المذكرات مقدمة في إحدى الدعاوى من خصم الشركة التي يعمل بها وقد وقع عليها منه بعد شطب توقيع محامى الخصم الوارد

عليها فإنه : مجال لاى تبرير لهذا التصرف من جانبه حتى ولو كان من قبيل الأهمال كما أنه من غير المستساغ ما حاول أن يدرا به عن نفسه ما وقع بالمذكرات الأربع الأخرى من عبث - شطب ومحو - لأنه ، حتى بغرض صحة ما قاله فى شأنها ، فإنه كان من واجبه أن يكون حريصا على أن يأتبع المستندات التى أرفقها بطلبه ومن بينها تلك المذكرات الى أن تقدم للجنة حتى لا تنالها أى يد بالعبث . ولما كان الطاعن لا ينازع فى أن المذكرات على الصورة التى عرضت بها على اللجنة لا ترشح لقبول طلبه بدليل أنه تقدم بعشر مذكرات أخرى لا يشوبها ما شائب تلك المذكرات من عبث ، وكان لا يبعد عنه ما أخذ على موقفه السالف الإشارة اليه بتقديمه لمذكرات خالية من العبث الذى لحق تلك المذكرات اذ أنه فضلا عن أن تقديمه لها لم يكن معاصرا لتقديمه طلب القيد وجاء تاليا لصدور قرار اللجنة فإنه لا يرفع ما يكون قد لصق بشخصه فى نظر اللجنة عند تقديرها صلاحيته للقيد وليس من شأنه أن يحوا اثر ما لوحظ على تلك المذكرات ، وإذا كان قد فرط فى حق نفسه فلا يلومن الا نفسه .

(ملعن رقم ٣ سنة ٢٤ فى جلسة ١١/٢٩/١٩٧٢ س ٢٤ ص ٧٩٢)

٣١٠ - قرار قيد الطالب بجدول المحامين - منشئ - ليس له اثر رجعى - عدم جواز الطعن بالنقض ممن تقرر قيد طلبه بجدول المحامين - أساس ذلك ؟

✽ اذ كانت لجنة قبول المحامين امام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الادارى قد قررت اعتبار الطاعن نظيرا من يوم ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٤ وقبوله للمرافعة امام محاكم الاستئناف ، وكان المهوم من استقراء نصوص قانون المحاماة أنه متى تحققت لجان قيد المحامين من توافر الشروط التى يتطلبها القانون ال طالب قيد اسمه بالجدول ، مما مفاده ان قرار اللجنة لا يقرر للطالب مركزا قانونيا ذا اثر رجعى ، وإنما هو منشئ هذا المركز من يوم صدوره فقط ، وكان يبين من نفس الفترة الثانية من المادة ٧٧ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ أنها لا تجيز للمحامى الدلعن امام محكمة النقض الا بقرارات القرائز الذى يصدر بغرض طلب قيده فى جدول المحامين امام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الادارى ، اذ حرص المشرع على أن يقرر للمحامي الذى

رفض طلبه أن يطعن في القرار الصادر بذلك ، مما يؤده أن الطعن بالنقض غير جائز إلا للمحامي الذي رفض طلب قيده بذلك الجدول إذ كان ما تقدم ، وكان القرار المطعون فيه قد صدر بقبول الطاعن بجدول المحامين أمام محاكم الاستئناف الذي طلب قيده به فإن الطعن بطريق النقض في هذا القرار يكون غير جائز .

(طعن رقم ٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٧/٦/١٩٧٢ م ٤٥ م ٦٠٨)

٢١١ - حق من رفض طلب قيده بجدول المحامين المشتغلين تحت التمرين دون سماع أقواله ، المعارضة في قرار الرفض أمام لجنة القبول أو الطعن فيه أمام محكمة النقض - سلوكه طريق المعارضة أمام لجنة القبول ، لا يجيز له الطعن بالنقض إلا في القرار الصادر من اللجنة بتأييد القرار المنظم فيه - علة ذلك ؟

✽ مفاد نص المادة ٥٩ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والمعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ أنه عند رفض طلب القيد بجدول المحامين المشتغلين تحت التمرين - في حالة عدم سماع أقوال الطالب - يكون له الخيار بين أن يسلك طريق المعارضة في القرار أمام لجنة القبول خلال الخمسة عشر يوماً التالية لإعلانه أو أن يسلك طريق الطعن بالنقض فيه خلال أربعين يوماً من تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة . فإذا ما اتبع طريق المعارضة لا يجوز الطعن بطريق النقض إلا في القرار الذي يصدر من اللجنة في المعارضة بتأييد القرار المعارض فيه الصادر برفض طلب القيد . ولما كان الطاعن قد قرر بالمعارضة في قرار المطعون فيه الصادر من لجنة القبول برفض طلب القيد دون سماع أقواله ، وكانت اللجنة لم تفصل في معارضته عند تقريره بالطعن . وكانت المادة ٣٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه « لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً » . وعلة ذلك - على ما جاء بالذكرة الإيضاحية لهذا القانون - أنه مادام هناك سبيل عادي للطعن في الحكم يحتل فيه الغالب الحكم أو تعديله فإنه يجب انتظار استيفاء هذه الوسيلة قبل الإلحاح إلى طريق الطعن بالنقض وهو طريق غير عادي ، فإن الطعن

بطريق التفتش في القرار المطعون فيه — ومما زالت المعارضة فيه قائمة أمام لجنة القبول — يكون جائزا .

(طعن رقم ١٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١ من ٢٧ من ١)

٢١٢ — نقابة المحامين — الشرعيين — سن الخمسين — اثره .

✽ لما كان القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٠ الصادر في شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية المضافة اذ نص في المادة الاولى منه على ان ينقل الى جدول المحامين امام المحاكم الوطنية المحامون المقيدون بجدول المحامين الشرعيين وحده لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ كل في الدرجة المماثلة للدرجة التي هو مقبول للمرافعة امامها باقدميته فيها لم يفرق عند نقل اسماء المحامين المقيدين امام المحاكم الشرعية قبل هذا التاريخ بين المحامين المشتغلين منهم وغير المشتغلين لان النقل كان من الجدول العام للمحامين الشرعيين الى الجدول العام للمحامين امام المحاكم الوطنية دون ما تحفظ او مساس بحقوقهم المكتسبة على ان يسرى في حقوقهم ما يسرى على زملائهم المقيدين امام المحاكم الوطنية فيما يتعلق بالنقل من جدول غير المشتغلين الى جدول المشتغلين امامها . ولما كانت المادة ٦٣ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون الحماية ، قد اجازت للمحامى المقيد اسمه بجدول المحامين غير المشتغلين وجاوز الخمسين من عمره طلب اعادته في اسمه بجدول المحامين المشتغلين اذا سبق له مزاولة الحماية عشر سنوات على الاقل او كان قد سبق له الاشتغال بالاعمال المنصوص عليها في البند (خامسا) من المادة ٥١ من ذات القانون وهي القضاء والنيابة العامة والنيابة الادارية والاعمال القضائية او الفنية بمجلس الدولة او بدارة قضائية الحكومة او بهيئة تدريس القانون بالجامعات ووظائف المبردين بها ، وكذا الاعمال القضائية او الفنية التي يصدر بتحديددها قرار وزير العدل بعد اخذ رأى مجلس النقابة وكان قد صدر قرار وزير العدل رقم ١٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ ببيان هذه الاعمال . لما كان ذلك، وكان الذات السالفة الطاعن قد جاوز الخمسين من العمر وقت تقديمه طلب اعادته بجدول المحامين المشتغلين، ولم يسبق له مزاولة الحماية لمدة عشر سنوات ، وأن الاعمال والوظائف التي شغلها لا تندرج تحت أى من تلك التي حددها المشرع في البند (خامسا) من المادة ٥١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وقرار وزير العدل رقم ١٣٣٨

لسنة ١٩٧٣ سالفى الإشارة ، ومن ثَمَ فلا يجوز نقل اسمه لجدول المحامين المشتغلين . لما كان ما تقدم ، وكان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ لم يستوجب أن تشتغل القرارات التى تصدرها لجنة قبول المحامين على الاسباب التى تبني عليها ، فان القرار المطعون فيه اذ رُفِضَ نقل اسم الطاعن لجدول المحامين المشتغلين يكون قد اصاب صحيح القانون بما يكون معه الطعن على غير أساس متعين الرفض .

(طعن رقم ٨ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧١/٤/٨ س ٢ ص ٥)

الفرع الثالث - احتساب مدة الخدمة السابقة فى مدة المحاماة

٢١٣ - اشتغال طالب التيد بوظيفة كتابية لا يشتغل شاعلها فعلا وبصفة اصلية بالقانون - عدم احتساب المدة التى قضاها فيها فى مدة المحاماة .

* متى كانت وظيفة الطالب من الوظائف الكتابية التى لا يشتغل شاعلها فعلا وبصفة اصلية بالقانون وكان ما اسند اليه من بحوث بتمسم الدمية والنشر وتطبيقه القانون الخاص بنظم موظفى الدولة واعمال الحجوزات لا يعتبر عملا فنيا بلعنى الذى عناه القانون ولم يصدر من وزير العدل قرارا باعتبار اعمال الطالب من هذه الاعمال ، فان القرار المطعون فيه اذ قضى برفض احتساب المدة التى قضاها الطالب فى هذه الوظيفة فى مدة المحاماة لا يكون قد اخطأ .

(طعن رقم ١ سنة ١٩٥٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٩ س ٨ ص ٨٤٢)

٣١٤ - قواعد احتساب مدد الاشتغال فى الاعمال المعبرة نظرية
لجنة المحاماة .

* المادة ١٨ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وان اوجبت احتساب الزمن الذى قضاه الطالب فى القضاء او الاعمال الفنية فى مجلس الدولة او النيابة او ادارة قضائيا الحكومة او تقسم قضائيا الاوقاف . الا انها

خلت من النص على العمل التذليل لتلك الاعمال ، بل اشضافت الاعمال القضائية أو الفنية التي يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين ، ومؤدى ذلك أن الشارع إنما قصد أن لا تحتسب مدة الاشتغال فى الاعمال المعتمدة نظرية لتلك الاعمال التى اشتر إليها فى صدر المادة الا بعد صدور قرار بها من وزير العدل ، ولما كان وزير العدل لم يصدر قرارا تنفيذيا لهذا النص بلحتساب مدة الاشتغال بالاعمال النظرية للاعمال الفنية بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة فى مدة الاشتغال بالحماية ، فان ثبوت أن عمل الطاعن يعتبر نظريا لتلك الاعمال ويفرض قيده بالجدول الخاص بذلك ، لا يترتب له حقا فى احتساب المدة التى مضاهها فى ذلك العمل ، ولا يجديه التحدى بنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ إذ أن هذا النص لا صلة له باحتساب مدة الاعمال القضائية والفنية التى عينتها المادة ١٨ من القانون المذكور .

(ملعن رقم ١٥ سنة ٢٠ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٦١، س ١٢ من ٢٠٢)

٢١٥ - قانون الحماية - المرافعة أمام محكمة النقض .

* الواضح من جماع نصوص قانون الحماية رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ أن قبول المحامى للمرافعة أمام محكمة النقض يكون فى إحدى حالتين - الأولى أن يكون اسم المحامى مقيدا بالجدول الخاص بالمحامين المقررين أمام هذه المحكمة عملا بالمادة ١٧ من هذا القانون ، والثانية أن يكون مقبولا للمرافعة أمامها عملا لحكم المادة ٢٦ منه والتي تنص على أنه « يتول للمرافعة أمام المحاكم عن مصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو وزارة الاوقاف أو المؤسسات العامة أو الهيئات التى يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين محامو اقالام قضائيا هذه الجهات الحاصلون على شهاده اللىسانس أو ما يعادلها أو أحد المتدربين » . وإذ كان القبول أمام المحاكم قد ورد فى صيغة العموم فإنه لا يبعد ينصرف الى القبول أمام محكمة النقض .

(ملعن رقم ٨٧٤ سنة ٢١ ق جلسة ١٦/٢/١٩٦٢، س ١٢ من ٢٢٢)

٢١٦ - خلو المادة ١٨ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن الحماية من النص على العمل النظير لعضوية هيئة التدريس أو العمل في وظائف المعيين .

✽ ان الفقرة الثالثة من المادة ١٨ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن الحماية أمام المحاكم وإن أوجبت احتساب الزين الذي قضاء الطالب في عضوية هيئة التدريس بكليات الحقوق وفي وظائف المعيين بها وفي تدريس القانون بكليات التجارة أو غيرها من الكليات التي تعتبر شهادتها الدراسية النهائية معادلة لشهادات تلك الكليات - من مدة التمرين أو الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية أو محاكم الاستئناف ، إلا أنها خلت من النص على العمل النظير لعضوية هيئة التدريس أو للعمل في وظائف المعيين . ومؤدى ذلك أن الشارع في هذا المقام إنما اقتصر فيها بحسب من مدة التمرين أو من الاشتغال أمام المحاكم على مدة شغل وظيفة التدريس أو المعيد ذاتها دون ما يخالفها في طبيعة العمل . ولما كان الطاعن - على ما يبين من كتاب كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية - قد طالب بقسم الدراسات العليا بكافة دراسية نظير تفرغه للدراسة بهذا القسم ، وكان مجرد قيده وتقرير مكافأة تفرغ له لا يعينان تعيينه في وظيفة معيد بالكلية ، فإنه لا يندرج تحت حكم الفقرة الثانية من المادة ١٨ المذكورة ولا يترتب له حق في احتساب المدة التي قضاها في تلك الدراسة .

(طعن رقم ٢ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠ من ١٧ ص ٨٩٠)

٢١٧ - الاشتغال بالحماية - أعمال قضائية - جدول المحامين .

✽ أنه وإن كانت المدة التي قضتها الطاعنة في الاشتغال بمحامية بينك الفاهرة نائبة عنه في الرافعة أمام المحاكم مما يجب احتسابها في مدة الاشتغال أمام المحاكم طبقاً لنص المادة ١٨ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن الحماية بحسبان أنها قضتها في أعمال قضائية وفنية صدر بتعيينها قرار وزير العدل المؤرخ ٧ يونية سنة ١٩٥٩ تنفيذاً للمادة المذكورة ، إلا أن ذلك لا يخول الطاعنة حق قد أسمها حالها بجدول المحامين المشتغلين أمام محاكم الاستئناف لأن المادة ١٩ من قانون الحماية قد حرمت

الجمع بين الحماية وبين غيرها من الوظائف والاعمال — ولو كان شاعلمها يقوم بأعمال قانونية . وموجب ذلك عدم قيد الموظفين فى هذه الجهات بجدول المحامين المشتغلين ابتداء ونقل اسم القيد بها الى جدول المحامين غير المشتغلين اذا التحق المحامى بعد ممارسته مهنته بأحدى الوظائف التى أشارت اليها المادة المذكورة . ولا يقدح فى ذلك أن المحامين بقلم قضايا بنك القاهرة خولوا حق المرافعة عنه أمام المحاكم طبقا للمادة ٢٦ من قانون المحاماة وقرارات وزير العدل الصادرة تنفيذا له ، ذلك أن حقهم هذا قاصر على نيابتهم عن البنك المذكور وأمام جميع المحاكم بمختلف درجاتها وبغير اشتراط القيد فى جدول المحامين المشتغلين ، دون أن يكون لهم حق النيابة عن الجهات الأخرى أو الأفراد . ولما كان الثابت بالأوراق أن الطاعنة ما زالت تعمل بوظيفة محامية بقلم قضايا بنك القاهرة وأن صلها به لم تنقطع حتى الآن ، فإن حقها فى المطالبة بأحساب المسدد التى قضتها فى هذا العمل وبالتالي قيدها بجدول المحامين المشتغلين أمام محاكم الاستئناف يكون سلبا لا وانه .

(طعن رقم ١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٤/٢/١٩٦٧ س ١٨ ح ١٢)

٢١٨ — القيد بجدول المحامين المشتغلين — احتساب مدة التمرين والاستئناف بالمحاماة .

* فرق القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المحاماة — فى المادة ١٨ منه — فى صدد احتساب مدة التمرين أو الإشتغال بالمحاماة أمام المحاكم الابتدائية أو الاستئنافية بين نوعين من الاعمال حدد الأولى منها حصرا وهى القضاء والنيابة والاعمال الفنية فى مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة وتقسيم قضايا الأوقاف وأوجب احتسابها فى تلك المسدد ، أما ما شابهها وهى الأعمال القضائية أو الفنية فقد جاء نصه خالياً من تحديد ما تاركا المناط فى احتسابها فى تلك الحد الى قرار يصدر من وزير العدل بتعيينها بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين . ولما كانت الاعمال التى تولها الطاعن سواء بوزارة التمرين أو بالمؤسسة العامة للنسطاحن والمضارب لا تندرج فى عداد الاعمال التى نصت عليها المادة ١٨ من قانون المحاماة ، وكان وزير العدل لم يصدر قرارا بتعيين هذه الاعمال نظيرة للاعمال الفنية بمجلس الدولة أو إدارة قضايا الحكومة واحتسابها فى مدة التمرين

أو الاشتغال في المحاماة أمام المحاكم الابتدائية أو محاكم الاستئناف ، فإنه لا يترتب للطاعن حق في احتساب المدة التي قضاها في ذلك العمل . ولا يجديبه التحدي بقرار وزير العدل الرقم ٩٦ لسنة ١٩٦٣ لأنه انما صدر باعتبار بعض الموظفين نظيرا لعمل اعضاء ادارة قضائيا الحكومة تنفيذا للمادة ١٧ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم ادارة قضائيا الحكومة التي تكفلت بتعيين اقدمية اعضاء الادارة . في حالة الترقية والتعيين من الخارج ، ومؤدى ذلك ان هذا القرار لم يصدر تنفيذا للمادة ١٨ من قانون المحاماة ولم يؤخذ فيه رأى لجنة قبول المحامين ، ولا شأن له باحتساب مدة الاشتغال بالاعمال النظرية للاعمال الفنية بمجلس الدولة او ادارة قضائيا الحكومة من مدة الاشتغال بالمحاماة .

(ملحق رقم ١٦ سنة ٢٦ ق جلسة ١٣/٢/١٩٦٧ س ١٨ ص ٧)

٢١٩ - الاشتغال بالمحاماة - مدة التمرين - الاعمال القضائية .

✽ فرقت المادة ١٨ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في صدد احتساب مدد التمرين أو الاشتغال بالمحاماة أمام المحاكم الابتدائية أو الاستئنافية بين نوعين من الاعمال حددت اولاهما حصرا واوجبت احتسابها في تلك المدد وهى العمل في القضاء أو النيابة أو الاعمال الفنية في مجلس الدولة وإدارة قضائيا الحكومة وقسم قضائيا الاوقاف .. اما ثانيهما وهى الاعمال القضائية أو الفنية الأخرى فقد جاء نصها خاليا من تحديدها وتركت الأنظار في احتسابها في تلك المدد الى صدور قرار بتعيينها من وزير العدل بعد اخذ رأى لجنة قبول المحامين . واذا ما كتلت الاعمال التي تولاهها الطاعن لا تدرج تحت الاعمال التي نصت عليها تلك المادة حصرا ، وكان وزير العدل لم يصدر قرارا بتعيين الاعمال التي تحصب في مدد التمرين أو الاشتغال في المحاماة أمام المحاكم الابتدائية أو الاستئنافية ، فان ما يثيره الطاعن في شأن عدم احتساب الاعمال التي تولاهها يكون في غير محله .

(ملحق رقم ٩ سنة ٢٦ ق جلسة ٢٨/٢/١٩٦٧ س ١٨ ص ٢٩)

٣٢٠ - مناط احتساب مدة العمل السابق عند احتساب مدة التمرين
أو الاشتغال بالحماية أمام المحاكم الابتدائية أو الاستئنافية ؟

✳ فرق القانون في صدد احتساب مدة التمرين أو الاشتغال بالحماية أمام المحاكم الابتدائية أو الاستئنافية بين نوعين من الأعمال حدد الأولى منها حصرا وهي القضاء والنيابة والأعمال الفنية في مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة وقسم قضايا الأوقاف وهيئة التدريس بكليات الحقوق ومدة العمل في وظائف المعيين بها وأوجب احتسابها في تلك المدة ، أما ما شملها من الأعمال القضائية أو الفنية فقد جاء نصه خاليا من تحديدها تركا المناط في احتسابها في تلك المدد الى قرار يصدر من وزير العدل بتعيينه بعد اخذ رأى لجنة قبول المحامين ، واذ كان ذلك وكان العمل الذى تولى الدفاع سواء في الحصول على دبلوم القانون العام والخاص أو بإدارة التحقيقات لا يندرج في عداد الأعمال التى نصت عليها المادة ١٨ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن الحماية ولم يصدر من وزير العدل قرار باعتبار هذه الأعمال نظيرة للأعمال القضائية والفنية الواردة في هذا النص واحتسابها في مدد التمرين أو الاشتغال في الحماية أمام المحاكم الابتدائية أو محاكم الاستئناف ، فإنه لا يترتب للطامن أى حق في احتساب المدة التى قضاه في تلك الأعمال المتقدمة البيان ، ولا يجديه التحدى بالاختصاصات والأعمال التى يكون مدير الجامعة قد أسبغها على العمل بالإدارة التى كان يعمل بها بقراره الصادر في سنة ١٩٥٨ طالما أن هذا القرار لم يصدر تنفيذا للادة ١٨ من قانون الحماية ولم يؤخذ رأى لجنة قبول المحامين فيه ولا شأن له في تحديد الأعمال التى تحتسب من مدة التمرين أو الاشتغال بالحماية .

(طعن رقم ٢٨ لسنة ٢٥/١١/١٩٦٨ من ١٩ ص ٧٨٢)

٣٢١ - محتوى المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام - شرط تقديم أمام المحاكم الاستئنافية : انقضاء خمس سنوات على الأقل على العمل بالإدارات القانونية ومزاولة المهنة فعلا - المادتان ٧٠ ، ٧٦ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالحماية .

✳ لما كتبت المادة ٧٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالحماية

تعرض على أنه يشترط لقبول التقييد أمام محاكم الاستئناف أن يكرر الطلب قد استغل بالحماية فعلا مدة ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ قيد اسمه بجدول المحامين المتبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية . ودمت المادة ٧٠ من ذلك القانون تشترط لتقييد المحامين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام أمام المحاكم الابتدائية مضي سنتين على علمهم بالادارات القانونية بشرط مزاولة المهنة فعلا ، ومقتضى هذين النصين أنه يشترط لتقييد المطعون ضده أمام المحاكم الاستئنافية انقضاء خمس سنوات على الأقل على عمله بالادارات القانونية ومزاولة المهنة فعلا ، ولما كان الثابت أن المطعون ضده لم تسند اليه أعمال قانونية قبل ١٩٦٨/٧/٢٠ فإن القرار المطعون فيه الصادر في ١٩٧٢/١/٣ بقبوله للمرافعة أمام محاكم الاستئناف يكون قد خالف صحيح القانون اذ لم تنض خمس سنوات — وهي المدة التي يتطلبها القانون لهذا القيد من ١٩٦٨/٧/٢٠ حتى تاريخ القرار المطعون فيه مما يتعين معه نقضه والغاءه فيما قضى به من قيد المطعون ضده للمرافعة أمام محاكم الاستئناف .

(ملن رقم ٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٨ من ٢٤ مر ٤٤١)

الفرع الرابع — الاستبعاد من الجدول

٣٢٢ — استبعاد المحامي من الجدول لعدم بسداده الاشتراك —
عدم زوال صفته كمحام — توليه الدفاع عن المتهم — لا بطلان .

* إن المشرع بما افصح عنه في المادتين ٢٠ من قانون الحماية رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين ، قد دل على أنه لم يرد أن ينزع عن المحامي الذي لم يبق بسداد الاشتراك في الميعاد للنقابة صفته كمحام ، وأنه وإن كان قد ملعه من مبالغة أعمال الحماية إلا أن القانون لم يربط على إجراءاته على مزاولتها إلا المحكة التأديبية ومن ثم فإن دفع المتهم ببطلان إجراءات المحكة لأن المحامي الذي كان موكلا عنه ونولى مهمة الدفاع أمام محكة الجنايات كان اسمه مستبعدا من الجدول يكون في غير محله ملاذام متبولا للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية ويكون المتهم قد استوفى حقه في الدفاع أمام محكة الجنايات .

(ملن رقم ٤٤ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ من ٨ من ٧٠٠)

٢٢٣ - لجنة قبول المحامين - رفض طلب إعادة القيد بالجدول - قرار نهائي غير قابل للطعن .

* قرار لجنة قبول المحامين برفض طلب إعادة القيد بالجدول بعد محو اسم المحامي منه قرار نهائي لا يكون قابلاً لاي طعن . واذا نصت المادة ٦٩ من قانون المحاماة على اجازة طلب إعادة القيد بعد مضي سنتين من تاريخ رفضه انما عبرت عن قصد المشرع الى جعل قرار رفض طلب إعادة القيد في الجدول نهائياً . ومن ثم فإن الطعن فيه بالنقض يكون غير جائز .

(طعن رقم ٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٣٧٢/٣/٢٧ إلى ١٢ من ١٤)

٢٢٤ - لجنة قبول المحامين - اخطارها بن النقابة باسماء المتخلفين عن اداء قيمة الاشتراك في الميعاد المحدد - مهمتها ازاء ذلك : تنحصر في استبعاد هذه الاسماء من الجدول - قرار الاستبعاد - قرار اداري - للجنة ان تعيد النظر فيه ، اذا ثبت لها بعد اصداره انه بنى على وقائع غير صحيحة - ممارسة المحامي لعمله اثناء فترة الاستبعاد - مخالفة مهنية .

* يبين من استعراض نصوص القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة وقرار وزير العدل باعتماد اللائحة الداخلية لنقابة المحامين ، ان مهمة لجنة قبول المحامين ازاء اخطارها باسماء من يتخلف منهم عن اداء قيمة الاشتراك في الموعد المحدد لذلك ، تنحصر في استبعاد اسماء المتخلفين بمجرد اطلاعها على الاسماء المخاطر عنها من النقابة التي من واجبها القيام بهذا الاخطار بعد التحقق من توافر الشروط الموجبة له ، ويزول الاستبعاد تلقائياً بمجرد زوال سببه اى عند اداء قيمة الاشتراك المتأخر . ولا يعدو قرار لجنة قبول المحامين الصالح في هذا الخصوص ان يكون قراراً ادارياً ، وليس في القانون ما يمنع هذه اللجنة من تعيد النظر في قرارها متى ثبت لها بعد اصداره انه بنى على وقائع غير صحيحة .

واذ نهى الشارع عن ممارسة المحامي لعمله في اثناء فترة الاستبعاد فقد دل في صراحة وجلاء على ان هذه الممارسة تكون غير مشروعة ريثرتبه

عليها خضوعه للجزاءات المقررة في القانون ، ويكون اثرها معدوما بالنسبة للمحامي ، فلا ترتب له أى حق لقيام عمله على اساس مخالفة مهنية . ومحل البحث في اثر هذه النتائج لا يكون الا عند اتصال واقعة الاستبعاد بطلبات القيد بجدول المحامين أو بقرارات مجلس التأديب في شأنها ، فيقوم عندئذ حق المحامي في الطعن عند رفض طلبه أو صدور قرار مجلس التأديب بإدائته تأسيسا على تلك المخالفة المهنية ..

اما قرار لجنة قبول المحامين في شأن استبعاد اسم المحامي من الجدول لعدم تسديده قيمة الاشتراك وما يتصل بذلك من منازعة في إعادة القيد لزوال سببه أو ضم فترة الاستبعاد الى مدة الاشتغال بالمهنة ، فلا يجوز الطعن فيه على استقلال نظرا الى طبيعته التنظيمية البحتة التي لا تنتج اثرها الا مالا .

(ظن رقم ٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩ من ١٣ ص ٥٧٦)

٢٢٥ - لجنة قبول المحامين - استبعاد اسم المحامي تحت التمرين من الجدول .

* بخلاف الفترتين (ج) و (ط) من المادة العاشرة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن الحماية - ان مهمة لجنة قبول المحامين في شأن المحامي تحت التمرين الذي يمضي اربع سنوات في التمرين دون ان يتقدم لقيد اسمه بجدول المحامين المقررين امام المحاكم الجزئية هي استبعاد اسمه من الجدول - وما تقوم به اللجنة - في حقيقته اجراء ادارى ذو طبيعة تنظيمية صرفة لا يتطلب منها اكثر من التثبت من أن المحامي قد أمضى اربع سنوات تحت التمرين دون ان يتقدم لقيد اسمه بجدول المحامين المقبولين امام المحاكم الجزئية ، فما تجر به اللجنة بشأنه هو في حقيقتها قاعدة تحكمية اقتضتها حكمه تنظيم هذه المهنة ولم يرسم القانون - عابدا - طريقة الطعن في هذا القرار امام اية جهة أخرى اسوة بما فعل بالنسبة لرفض طلبات القيد بداءة ، والقرارات الصادرة برفض طلبات القيد امام المحاكم الجزئية بعد انقضاء فترة التمرين ، أو إعادة القيد في جدول المحامين المستعقلين ، أو رفض طلب القيد امام المحاكم الاستثنائية ومحكمة القضاء الادارى ، وكذا قرارات مجلس تأديب المحامين وما يتصل بها .

(ظن رقم ٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١١/٢٩ من ١٤ ص ٥٩٤)

٣٢٦ - استبعاد اسم المحامي المشتغل تحت التمرين من الجدول .

* حق لجنة قبول المحامين في استبعاد اسم المحامي المشتغل تحت التمرين من جدول المحامين وفقا لما تنص به الفقرة (ج) من المادة العاشرة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة - قد روعي فيه الاستغفال بالمحاماة عملا ، فهو بطبيعته لا يقوم بالنسبة الى المحامي غير المشتغل قبل عودته الى ممارسة مهنة المحاماة ممارسة فعلية - ووسيلة هذه الممارسة على ما هو مقرر قانونا هي القيد بجدول المحامين المشتغلين .

(طعن رقم ٥ سنة ٢٣ ق جلسة ١٢/٢٣/١٩٦٢ من ١٢ ص ٥٩٨)

٣٢٧ - القيد بجدول المحامين المشتغلين - لجنة القبول .

* رفض طلب اعادة قيد اسم الطاعن بجدول المحامين المشتغلين يبنى عليه تلقائيا حرمانه من القبول للمرافعة امام المحاكم بجميع درجاتها . ومن ثم فلم تكن لجنة قبول المحامين بحاجة الى بحث اعمال الطاعن السابقة وهل تحسب من مدة الاشتغال امام المحاكم او لا يجوز احتسابها .

(طعن رقم ٩ سنة ٣٦ ق جلسة ١٨/٢/١٩٦٧ من ١٨ ص ١٦)

٣٢٨ - ثبوت ان المحامي الذي تولى الدفاع عن المتهم امام محكمة الجنائيات غير مقبول للمرافعة امام المحاكم الابتدائية - فضلا عن استبعاد اسمه من جدول المحامين العام - اخلال بحق الدفاع .

* متى كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ومحضر الجلسة انه حضر للدفاع عن الطاعن امام محكمة الجنائيات الاستاذ ... المحامي وهو الذي شهد المحاكمة وقام بالدفاع عنه ، وكان يبين من الشهادة المستخرجة من نقابة المحامين ان الذي قام بالدفاع عن الطاعن في ١٥ يناير سنة ١٩٧٢ غير مقبول للمرافعة امام المحاكم الابتدائية فضلا عن استبعاد اسمه من جدول المحامين العام منذ ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٣ ،

٢٠٧

ثان: إجراءات المحكمة تكون قد وقعت باطللة منطوية على إخلال بحق الدفاع .

(طعن رقم ٣٦٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ س ٢٢ من ٧٩٢)

٣٢٩ - المحامون المختصون بالمرافعة أمام محكمة الجنايات - هم المقبولون للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية - المادة ٣٧٧ إجراءات .

* تنص المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية بأن المحامين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين - دون غيرهم - بالمرافعة أمام محكمة الجنايات .

(طعن رقم ٣٦٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ س ٢٢ من ٧٩٢)

الفرع الخامس - نقل القيد الى جدول غير المشتغلين

٣٣٠ - للمحامى الذى كف عن مزاولة المهنة أن يطلب نقل اسمه الى جدول غير المشتغلين ولجلس النقابة أن يطلب نقل اسم المحامى الى جدول غير المشتغلين اذا التحق بعمل لا يتفق مع مهنة المحاماة .

* قطعت المادة الثالثة من قانون المحاماة كل شك ودارت كل شبهة فى انصراف نصوصه الى الذين يقومون بأعباء المحاماة إذ نصت على أن « للمحامى الذى كف عن مزاولة المهنة أن يطلب الى لجنة قبول المحامين نقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين ولجلس النقابة أن يطلب نقل اسم المحامى الى جدول المحامين غير المشتغلين اذا التحق بعمل لا يتفق مع مهنة المحاماة طبقاً لنصوص هذا القانون واللائحة الداخلية ».

(طعن رقم ١٨٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ س ٢٢ من ٤٠٧)

٣٢١ - المقصود بالمحامين غير المشتغلين الذين يجوز لهم طلب نقل اسمائهم الى جدول غير المشتغلين هم من يمارسون المهنة فعلا ثم يحول دون استثمارهم فيها ظرف طوارئ .

✽ قانون المحاماة - على ما هو واضح من نصوصه - لا يعرف المحامي الذي لا يشتغل بالمحاماة ولا يقصد بالمحامين غير المشتغلين الا من كان يمارس المهنة فعلا وحال دون استمراره فيها ظرف طوارئ - فجعل النقل الى جدول المحامين غير المشتغلين مقصورا على هؤلاء دون غيرهم ، ومتى كان الامر كذلك ، وجب أن يكون هذا الاستثناء من الاصل مقصورا على ما استثنى على سبيل الحصر فلم يكن الامر اذن امر عنوان - كما يقول الطاعن - بل هو امر الشارع في النصوص ذاتها وهي من الوضوح والصراحة بحيث لا يجوز الاعتراف عنها او تفسيرها تفسيراً يخرجها عن مراد الشارع .

(طعن رقم ١٨ سنة ٢٩ ق جلسة ١٦٥٩/١/١ س ٩ ص ٢٠١)

٣٢٢ - مجلس نقابة المحامين - الجمع بين المحاماة ومهنة أخرى - مخالفة للقانون - نقض .

✽ خولت المادة الثامنة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - في شأن المحاماة - لمجلس نقابة المحامين ان يطلب نقل اسم المحامي الى جدول المحامين غير المشتغلين اذا التحق بعمل لا يتفق مع مهنة المحاماة طبقا لنصوص هذا القانون واللائحة الداخلية ، كما حرمت المادة ١٩ من هذا القانون الجمع بين المحاماة وبين غيرها من الوظائف والاعمال التي عدتها . ولما كان التحاق المحامي باحدى هذه الوظائف او الاعمال بعد ممارسة مهنته ، الذي من شأنه أن يمنعه من الممارسة هو موجب نقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين ، وكان هذا الموجب غير قائم بالنسبة الى الطاعنين بما أفادت به الحراسة العامة على اموال الخاضعين للامر رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ من أن العلاقة التي تربط الطاعنين بها هي علاقة وكالة يباشرون بمقتضاها قضايا الحراسة العامة امام المحاكم ، وأن ما يتقاضونه منها هي اتعاب مقدرة في صورة مكافأة ، وهو ما يلتزم به القول بأن الطاعنين قد التحقوا بوظائف حصول دون ممارستهم .

المحامية فى معنى ما هو وارد بالمادة ١٩ من القانون سالف الذكر . وكان لازم الاشتغال بالمحاماة وممارستها أن تكون أسماء المشتغلين بها مقيدة بجدول المحامين المشتغلين ، اذ القيد هو مسيلهم الى ذلك ، وكانت الحراسة العلية ليست من بين المهنتات الواردة بالمادة ٢٦ من قانون المحاماة والتي يقبل محالوها للمرافعة عنها امام المحاكم نيابة عنها. فان القرار المطعون فيه اذ قضى بنقل أسماء الطاعنين الى جدول المحامين غير المشتغلين يكون قد خالف القانون ويتمين الغاؤه والحكم باعادة قيد اسماهم بجدول المشتغلين .

(نطن رقم ٢ سنة ٢٢ لى جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ من ١٤ ص ٥٩١)

٣٣٣ - اعادة قيد اسم المحامى الى جدول المحامين المشتغلين .

* مؤدى نصوص السواد ٢ ، ٥ ، ٨ ، من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المحاماة أن القانون اباح للمحامى الذى كف عن مزاوله مهنة المحاماة ونقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين أن يطلب اعادة قيد اسمه الى جدول المحامين المشتغلين متى توافرت لديه الشروط اللازم توالرها فحين يطلب قيد اسمه ابتداء بذلك الجدول .

(نطن رقم ٥ سنة ٢٢ لى جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٣ من ١٤ ص ٥٩٨)

٣٣٤ - القيد بجدول المحامين المشتغلين .

* يبين من استقراء نصوص المواد ١ ، ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٨ ، ٩ ، من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المحاماة امام المحاكم أن الشارع ضبط الاشتغال بمهنة المحاماة بضابط مزدوج ، فاقام بالمادة الثانية حدا فاصلا بين المحاماة ومن لا تتوافر فيه شروط القيد ، حتى لا يفشاهما غير اهلهما ، واقام بالمادة الاولى حدا فاصلا بينها وبين من تقوم به حالة تتعارض مع ممارستها فعلا وأن توافرت له شروط القيد . وانفصح الشارع عن اتجاهه الى قصر القيد بجدول المحامين على المشتغلين اشتغالا فعليا بالمحاماة دون عاقي من وظيفة او غيرها ، بأن خول فى المادة الثانية

لجلس نقابة المحامين أن يطلب نقل اسم المحامي الى جدول المحامين غير المستقلين اذا التحق بعمل لا يتفق مع مهنة المحاماة طبقا لنصوص القانون واللائحة الداخلية ، وحرهم في المادة التاسعة عشرة الجمع بين المحاماة وبين غيرها من الوظائف والاعمال — ولو كان شاغلها يقوم بأعمال قانونية — واكد هذا المعنى بما تعل عليه عبارة الفقرة الرابعة من المادة الثانية من وجوب انقطاع صلة الموظف بالوظيفة قبل طلب قيد اسمه بالجدول وأن يكون انقطاعه عنها لأسباب غير مبنية بالذمة والشرف . ولما كان الثابت بالاوراق ان الطعن يعمل موظفاً بشركة واتكو (مديراً للشئون الادارية والتأهيلية) وان صلته بالشركة لم تنقطع حتى الآن ، فانه يحرم عليه ممارسة المحاماة وبالتالي لا يجوز اعادته بقيد بجدول المحامين المستقلين . ومن ثم فان القرار المطعون فيه اذ انتهى الى رفض طلب اعادة قيد اسم الطاعن بجدول المحامين المستقلين يكون قد صادف صحيح القانون .

(طعن رقم ٢ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٦٧/٢/٢٨ من ١٨ من ١٦)

الفصل الثالث

حقوق المحامين وواجباتهم

٣٢٥ - حصانة المحامي الوارد ذكرها في المادة ٥٢ من القانون ١٣٥ لسنة ١٩٣٩

* ان حصانة المحامي الوارد ذكرها في المادة ٥٢ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ لم تقتصر لحماية في كل مايقع منه بالجلسة على الإطلاق بل الفرض من تقرير تلك الحصانة على سبيل الاستثناء انما هو حماية المحامي اثناء تأدية واجبه كمحام حتى لا يشعر اثناء قيامه بهذا الواجب انه محدود الحرية ، فهذه هي الحالة التي لا يكون للقاضي ان يحكم فيها على المحامي بالجلسة لما يقع منه وانما يحرم محضرا بما يقع ويحيله الى النيابة لتقديم المحامي بناء على هذا المحضر الى قاض آخر في الميعاد الوارد في ذلك النص ، ومؤدى هذا ان الدعوى العمومية تعتبر مرفوعة للقضاء بمقتضى الأمر الصادر بالاحالة من القاضي الذي وقعت امامه الجريمة فيكون مبتعاً اذن على النيابة ان تجرى فيها تحقيقاً ، شأنها في ذلك الشأن في سائر القضايا بعد ان ترفع عملاً للمحاكم ، اما اذا كان المحامي لم يكن يؤدي واجبه فلا تكون له حصانة بل يكون للمحكمة ان تعامله بمقتضى الاحكام العامة فتلجأ عليه فوراً بالجلسة او تحيله الى النيابة لتجري شأنها نحوه .

(ملحق رقم ٧٤ سنة ٧٢ في جلسة ١٩٤٠/١١/٢٥)

٣٣١ - اعفاء المحامين عن المتقاضين من عقاب القذف مادامت عبارات القذف الموجهة منهم تتعلق بموضوع الخصومة وتقتضيها ضرورات الدفاع .

... يتخلل في معنى الخصم الذي يعفى من عقاب القذف الذي يصدر منه ايام المحكمة طبقاً لنص المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات المحامون

عن المتقاضين ما دامت عبارات القذف الموجهة منهم تتصل بموضوع الخصومة وتقتضيها ضرورات الدفاع .

(ملعن رقم ١١١، سنة ٢٦ ق جلسة ٢٧/١١/١٩٥٦ م ٧ من ١١٦٦)

٣٣٧ — حظر الجمع بين المحاماة والتوظيف في إحدى مصالح الحكومة أو غيرها .

* المادة (١٩) من قانون المحاماة — وهي التي حرمت الجمع بين المحاماة وبين غيرها من الوظائف والأعمال وإن وردت في الباب الخامس منه « في حقوق المحامين وواجباتهم » فإنها فيها فكرت بشأن عدم جواز الجمع بين المحاماة والتوظيف في إحدى مصالح الحكومة أو غيرها — لم تأت بجديد ، بل هي من مطابقات القانون وموافقاته ، فهي كالمادة الأولى من القانون تسميران في منحنى واحد ، فما دام الاشتغال بالمحاماة — وهو العنصر الأساسي فيها — هو المسوغ للقيود ، فالتحاق المحامي الطارئ بأحدى الوظائف بعد ممارسة مهنته والذي من شأنه أن يمنعه من الممارسة هو موجب نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين ، فالمعيار في الحالين واحد وقد أكد الشارع مراده بعد ذلك بما تنل عليه عبارة الفقرة الرابعة من المادة الثانية من وجوب انقطاع صلة الموظفة بالتوظيف قبل طلب قيد اسمه بالجدول — وإن يكون الانقطاع لأسباب غير ناسبة بالذمة والشرعة .

(ملعن رقم ١٨ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٩/١٠/١٩٥٧ م ١٠ من ١٠٢)

٣٣٨ — دفاع — الإخلال بحق الدفاع — ما لا يوفره — محاماه — إجراءات محاكمة .

* من المقرر أن المحامي الموكل عن المتهم إذا لم يحضر وحضر عنه بحام آخر سمعت المحكمة مرافعته ، فإن ذلك لا يعد إخلالاً بحق الدفاع

ما دام المتهم لم يبد أى اعتراض على هذا الإجراء ولم يتبسك أمام المحكمة
بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل .

(طعن رقم ٢٧٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١ من ١٤ ص ٢٧٢)

٢٣٩ - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوفره - محاماه .

* من المقرر أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر
موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .
ولما كان المحامى المنتدب لم يبد ما يدل على أنه لم يتمكن من الاستعداد فى
الدعوى فإن التعمى على الحكم بخالفه القانون والإخلال بحق الدفاع
لا يكون له محل .

(طعن رقم ٢٧٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١ من ١٤ ص ٢٧٢)

٢٤٠ - مجال التقيد بفئات الأتعاب المنصوص عاها فى المادة ١٧٦ من قانون المحاماه الجديد ؟

* مجال التقيد بفئات الأتعاب المنصوص عاها فى المادة ١٧٦
من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ هو الأتعاب الخاصة بالحامين
أعضاء النقابة التى تؤول الى صندوقهم طبقا للفقرة الأولى من المادة ١٧٨
من القانون المشار اليه فلا تتمدها الى الأتعاب المحكوم بها للجهات
التي تتولى المدافعة عنها إدارة قضايا الحكومة عملا بقانونها
الخاص .

(طعن رقم ١٩٨٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢ من ١٩ ص ١٩٨)

٢٤١ - استعداد المدافع عن المتهم - موكل الى ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته - عدم جواز التعمى على الحكم بقالة أن المحامى المنتدب لم يوفق فى الدفاع عن المتهم .

* استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل الى

تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهده وتقاليد مهنته ، ومن ثم فإن ما يسمى به الطاعن على الحكم من قلة الاخلال بحقة في الدفاع لعسكهم توفيق المحامي المنتدب في الدفاع عنه لا يكون مقبولا .

(ملن رقم ١٣٤ سنة ٤٠ ق جلسة ١٦٧٠/٥/٣١ س ٢١ ص ٧٧٧)

٢٤٢ - للمحامي ان يتولى واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة - شرط ذلك - مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع .

* جرى قضاء محكمة النقض على ان القانون لا يمنع من ان يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة ، مادامت ظروف الواقعة لا تؤدي الى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم - ومناطق التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع ان يكون القضاء بادانة احدهم يترتب عليه القضاء ببراءة الآخرين او يجعل اسناد التهمة شائعا بينهم شيوعا صريحا او ضمنيا .

(ملن رقم ١٠٠١ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٦ ص ٤٢ س ٧١٩)

٢٤٣ - القانون لا يمنع ان يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة مادامت ظروف الواقعة لا تؤدي الى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم - مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع ان يكون القضاء بادانة احدهم يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر - تعارض المصلحة الذي يوجب اشراك كل متهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه - اساسا الواقع ولا يبني على احتمال ما كان يسع كل منهم ان يديه من اوجد الدفاع ما دام لم يده بالفعل .

* جرى قضاء محكمة النقض على ان القانون لا يمنع ان يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة : مادامت ظروف الواقعة لا تؤدي الى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم -

وأذ كان الثابت من الأطلاع على الحسم المطعون فيه انه انتهى الى ان الطاعنين ارتكبا معا فعلى القتل والشروع فيه واعتبرهما فاعلين أصليين في هاتين الجريمتين ، وكان القضاء بإدانة أحدهما — كما يستفاد من اسباب الحكم — لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع، فانه لا يعيب الحكم في خصوص هذه الدعوى ان تولى الدفاع عن الطاعنين محام واحد ذلك بان تعارض المصلحة الذي يوجب افراد كل منهما بحام خاص يتولى الدفاع عنه اساسة الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهما ان يبيحه من أوجه الدفاع مادام لم ييده بالقميل .

(طعن رقم ٦٧٨ سنة ٤١ ق جلسة ١٩/١٢/١٩٧١ س ٢٢ ص ٧١٧)

٢٤٤ — حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات —

واجب .

* المقرر وجوب حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات يتولى الدفاع عنه .

(طعن رقم ٣٦٨ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٢/٥/١٩٧٢ س ٢٢ ص ٧١٢)

٢٤٥ — حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانونا — على المحكمة سماع المحامي ان كان حاضرا متى عهد المتهم اليه بالدفاع عنه — لا تنقذ المحكمة بسماعه ان لم يحضر ما لم يثبت ان غيابه كان امذر قهري — التفتات المحكمة عن طلب التأجيل لحضور المحامي الأصلي في جنحة أخفاء أشياء مسروقة دلالة على انها قدرت أن تخلف المحامي لم يكن لعذر قهري — احجام المحامي الحاضر والذي سبق أن منحته في جلسة سابقة أجلا للاطلاع والاستعداد عن ابداء دفاعه دون ان تمنعه عنه — ترخيصها الطاعن بتقديم مذكرة بهفاعه في فترة حيز الدعوى للحكم — منحها بذلك المحامي الاصيل فرصة ابداء هذا الدفاع مكتوبا — لا اخلال بحق الدفاع .

* الاصل ان حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانونا الا أنه

مضى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه فانه يتعين على المحكمة ان تسمح له متى كان حاضرا ، فان لم يحضر فان المحكمة لا تتقيد بسماحه ما لم يثبت لها ان غيابيه كان لعذر قهري . ولما كانت المهمة التي دين الطاعن بهبا هي جنحة اخفاء اشياء مسروقة ، وكانت المحكمة اذ انفتحت عن طلب التاجيل لحضور المحامي الاصلي قد دلت على انها قدرت في حدود حقها وعلى ضوء الظروف التي مرت بها الدعوى ان تخلف المحامي لم يكن لعذر قهري يلزمها معه ان تمنحه مهلة اخرى للحضور ، فضلا عن انها لم تمنع المحامي الحاضر عن ابداء دفاعه بل احجم هو عنه بعد ان طلب في الجلسة السابقة اجلا للاطلاع والاستعداد اجيب اليه . هذا الى ان المحكمة قد رخصت للطاعن بتقديم مذكرة دفاعه في فترة حجز الدعوى للحكم ، فمنحت بذلك المحامي الاصيل فرصة ابداء هذا الدفاع مكتوبا ، ومن ثم فلا اخلال بحق الدفاع .

(طعن رقم ١٢١ سنة ٤٢ في جلسة ١٩/١١/١٩٧٢ من ٢٢ من ١٢٤٠)

٢٤٦ — عدم حصول المحامي على الاذن المتخصص عليه في المادة ١٣٣ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، مخالفة مهنية — لا تجرد العمل الاجرائي من اثره — اشتراط توكيل خالص في الادعاء المباشر — غير لازم .

✽ ان الدفع ببطلان تحريك الدعوى الجنائية بالدعوى المدنية الموقعة صحيحتها من محام لم يحصل على اذن من مجلس النقابة الفرعية بقبول الوكالة في الدعوى ضد المتهم وهو محام مثله على ما تنص عليه المادة ١٣٣ من قانون المحاماة رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ — مردود ، بان هذه المخالفة المهنية — برفض حصولها — لا تستتبع تجريد العمل الاجرائي الذي قام به محامي المدعى بالحق المدني من اثره القانوني ، كما انه ليس بصائب ما اثاره المدانان من عدم قبول الدعوى لان محامي المدعى بالحق المدني قدم صحيفة الادعاء المباشر دون ان يصدر له توكيل خاص منه ، ذلك ان المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية لا تشترط ذلك الا في حالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكمها على الادعاء المباشر .

(طعن رقم ١٤١٥ سنة ٤٥ في جلسة ٢٩/٢/١٩٧٦ من ٢٧ من ٢٦١)

الفصل الرابع

مسائل منوعة

٣٤٧ - انضمام المحامي الى زميله فيه معنى الاقرار بما ورد في مرافعة الأخير .

✽ انضمام المحامي الى زميله يتضمن معنى الاقرار بما ورد في مرافعة الأخير واعتبارها من وضعه مما يفنيه عن تكرارها ، ومن ثم فإذا كانت إجراءات المحاكمة قد بوشرت في مواجهة محامين احدهما موكل من المتهم والآخر مدّعب - وتولى كل منهما مناقشة الشهود وكان المحامي الموكل الذي ترفع عنه غير مقيد بجدول المحامين وانضم الآخر اليه . فان المتهم يكون قد استوفى دفاعه .

(طعن رقم ١٣١٢ سنة ٢٦ لى جلسة ١٢/٢/١٩٥٧ م ٨ م ٢٣٥)

٣٤٨ - خلو جدول المحامين امام المحاكم المختلطة من اسم المحامي - امتناع نقل اسمه الى جدول المحامين امام المحاكم الوطنية .

✽ متى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن سبق أن شطب اسمه من جدول المحامين امام المحاكم المختلطة بتاريخ ١٢٣ من ابرابر سنة ١٩٤٢ بقرار اصدرته محكمة الاستئناف المختلطة بمنعقدة بهيئة مجلس تأديب للمتهم التي نسبت اليه وظل الجدول خلوًا من اسمه تنفيذا للقرار المذكور حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وهو التاريخ الذي نص عليه القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٤٩ ، فانه يتمتع قاتونا نقل اسم الطاعن الى جدول المحامين امام المحاكم الوطنية وذلك تطبيقا للمادة الاولى من القانون سالف الذكر .

(طعن رقم ٢٠ سنة ١٩٥٥ لى جلسة ١٨/٢/١٩٥٨ م ٣٥ م ٥)

٢٢٩ - مناصب القيد بجدول المحامين :

✽ المادة ١٩ من قانون المحاماة وهى التى حرمت الجمع بين المحاماة وبين غيرها من الوظائف والاعمال وان وردت فى الباب الخامس منه « فى حقوق المحامين وواجباتهم » ، فانها فيها ذكرت بشأن عدم جواز الجمع بين المحاماة والتوظيف فى احدى مصالح الحكومة او غيرها لم تات بجديد ، بل هى من مطابقات القانون وموافقاته ، فهى كالمادة الاولى من القانون تسييران فى منحنى واحد - فما دام الاشتغال بالمحاماة - وهو العنصر الاصل فيها - هو المسوغ للقيد فالتحاق المحامى الطارئ باحدى الوظائف يعد ممارسة مهنته والذى من شأنه ان يمنعه من الممارسة هو موجب نقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين ، فالجاء فى الحالىن واحد ولا حكمة للمغايرة - وان اختلف اثره بحسب المرحلة التى وجد فيها هذا السبب ، فان قام هذا السبب ابتداء المتع القيد بناتج ، وقد لكد الشارع مراده من ذلك بما تدل عليه عبارة الفقرة الرابعة من المادة الثانية من وجوب انقطاع صلة الموظف بالوظيفة قبل طلب قيد اسمه بالجدول وان يكون الانقطاع لأسباب غير ماسة بالذمة والشرف .

(طعن رقم ٦ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/١٤ من ١٢ ص ١٩)

٢٣٠ - قانون محاماه - صدور قرار من وزير العدل اعمالا

لاحكامه - موافقة من شملهم القرار لا تستلزم القيد .

✽ متى كان وزير العدل - اعمالا لنص المادة ٢٦ من قانون المحاماه رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - قد أصدر قرارا بأن « يقل للمرافعة امام المحاكم من بنك الائتمان العقارى او الشركات التى تساهم الصومة فيها بتصويب فى رأس المال او البنك الأهلى او بنك مصر او مؤسساته أو الجمعية التعاونية للبترول او البنك الصناعى او بنك الجمهورية او الجامعة العربية يحامو اقلال قضايها هذه الجهات الحاصلون على شهادة الليسانس او ما يعادلها او أحد المحامين » - فان القانون يكون قد بسوى بذلك بين مجامى اقلال قضاي الحكومة ومجامى هذه الهيئات

فى عدم اشتراط تقديم لى جدول المحامين المقررين أمام المحكم بجميع درجاتها تيسرا لى أداء واجبهم .

(ملحق رقم ٨٧٤ سنة ٢١ فى جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ ص ٢٤٢)

٣٥١ - خلو المادة ١٨ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المحاماة من النص على العمل النظمي للقضاء أو الأعمال الفنية فى مجلس الدولة أو النيابة أو إدارة قضايا الحكومة أو قسم قضايا الأوقاف .

* إن المادة ١٨ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المحاماة أمام المحاكم وإن أوجبت احتساب الزمن الذى قضاءه الطالب فى القضاء أو الأعمال الفنية فى مجلس الدولة أو النيابة أو إدارة قضايا الحكومة أو قسم قضايا الأوقاف ، إلا أنها خلت من النص على العمل النظمي لتلك الأعمال وإن أضافت الأعمال القضائية أو الفنية التى يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين ، ومؤدى ذلك أن الشارع إنما قصد أن لا تحصب مدة الاشتغال فى الأعمال المتبصرة نظيرة لتلك الأعمال التى أشار إليها فى صدر المادة إلا بعد صدور قرار بها من وزير العدل . ولما كان العمل الذى تولاه الطاعن بإدارة الشؤون القانونية بالمؤسسة المصرية العامة للصوامع والتخزين لا يتدرج تحت الأعمال التى نصت عليها المادة ١٨ سالفه الذكر ، وكان وزير العدل لم يصدر قرارا تنفيذيا لهذا الأمر باحتساب مدة الاشتغال بالأعمال النظيرة للأعمال الفنية بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة فى مدة الاشتغال بالمحاماة ، فإن ثبوت ممارسة الطاعن ذلك العمل لا يوجب له حقا فى احتساب المدة التى قضاها فيه .. ولا يجدي به بخص عليه المادة ٢٦ من أنه « يقبل للمرافعة أمام المحاكم عن مصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو وزارة الأوقاف أو المؤسسات العامة والهيئات التى يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين - محامو أقلام قضايا هذه الجهات الجالسون على شهادة الليسانس أو ما يعادلها أو أحد المحامين » . إذ أن هذا النص لا صلة له باحتساب مدة الأعمال القضائية والنيابية التى صيغتها للمادة ١٨ من ذلك القانون ..

٣٥٢ - (ملحق رقم ٨٧٤ سنة ٣٣ فى جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ ص ١٧ ج ٨٢٥)

٢٥٢ - محاماه - لجنة قبول المحامين - قراراتها .

* لم يلزم قانون المحاماه رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ لجنة قبول المحامين بتسبيب القرارات التى تصدرها .

(ظمن رقم ٥ سنة ٢٦ فى جلسة ٢٨/٢/١٣٦٨ : من ١٨ الى ١٦)

٢٥٢ - الاستعانة بمحام الزامية لكل متهم بجناية احيلت على محكمة الجنائيات لنظرها فاذا ثبت ان المحامى الحاضر عن المتهم لم يتراجع عنه او يقدم اى وجه من وجوه المعاونة وانتهت المحاكمة بادانة المتهم كانت اجراءات المحاكمة قد وقعت باطللة .

* ان من القواعد الاساسية التى اوجبهها القانون ، ان تكون الاستعانة بالمحامى الزامية لكل متهم بجناية احيلت على محكمة الجنائيات لنظرها ، حتى يكفل له دفاعا حقيقيا ، لا مجرد دفاع شكلى ، تقديرا بان الاتهام بجناية امر له خطره ، ولا تؤتى ثمرة هذا الضمان الا بحضور محام اثناء المحاكمة ليشهد اجراءاتها وليعاون المتهم معاونة ايجابية بكل ما يجرى تقديمه من وجوه الدفاع ، وحرصا من المشرع على فعالية هذا الضمان الجوهري ، فرض عقوبة الغرامة فى المادة ٢٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية على كل محام - متقدبا كان او موكلا من قبل متهم يحاكم فى جنايته - اذا هو لم يدافع عنه ، او يعين من يقوم مقامه للدفاع عن المتهم ، وذلك فضلا عن المحاكمة التائيبية اذا اقتضتها الحال . واذا كان ما تقدم ، وكان يبين من الاطلاع على الأوراق ان ممثل النيابة العامة ترافع وشرح ظروفه لادعوى ، على حين لم يثبت ان الحاضر مع المتهم ترافع عنه او قدم اى وجه من وجوه المعاونة له ، وكان ان قررت المحكمة حجز القضية للحكم وانتهت الى ادانة المتهم ، فان حق الاستعانة بمحامى يكون فى هذه الحالة قد قصر دون بلوغ غايته وتعطلت حكمة تقريره ، ومن ثم تكون اجراءات المحاكمة قد وقعت باطللة .

(ظمن رقم ١٨٨٤ سنة ٤٠ فى جلسة ٨/٢/١٣٧١ : من ٢٢ الى ٢٢٥)

٣٥٠ - مرض المحامي ليس من قبيل الظروف القاهرة التي من شأنها أن تحول دون تقديم تقرير اسباب الطعن بالنقض في الميعاد .

* من المقرر ان مرض المحامي ليس من قبيل الظروف القاهرة التي من شأنها أن تحول دون تقديم تقرير اسباب الطعن بالنقض في الميعاد - ولما كان التقرير بالطعن بالنقض في الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وان تقديم الاسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وكان التقرير بالطعن وتقديم اسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها احدهما مقام الآخر ولا يغني عنه ، وكان يجب ايداع التقرير باسباب الطعن في نفس الميعاد المقرر للطعن . ولما كان الثابت ان الطاعن وان قرر بالطعن بالنقض في الحكم في الميعاد القانوني الا ان اسباب الطعن لم تقدم الا بعد نوات الميعاد ، فان الطعن يكون غير مقبول شكلا ، ولا يغير من هذا الحكم تقديم شهادة بمرض المحامي الذي كان يسولى الذراع عن الطاعن امام محكمة الموضوع .

(طعن رقم ١٩١٢ سنة ٤٠ في جلسة ١٤/٢/١٩٧١ م ٢٢ ص ٢٤٦)

محكمة الجنايات

الفصل الأول - تشكيل المحكمة وانعقادها

الفرع الأول - تشكيل المحكمة

الفرع الثاني - انعقاد المحكمة

الفصل الثاني - الإجراءات أمام المحكمة

الفرع الأول - حضور المتهم والمدافع عنه

الفرع الثاني - إعادة المحاكمة

الفرع الثالث - فصل الجنيحة عن الجناية

الفرع الرابع - الإحالة إلى محكمة الجنايات

الفصل الثالث - مسائل متنوعة

الفصل الاول

تشكيل محكمة الجنايات وانعقادها

الفرع الاول - تشكيل المحكمة

٣٥٥ - نيب احد رؤساء المحاكم الابتدائية او وكلائها المنتخبين للعمل بادارة التفتيش القضائي للجلوس بمحكمة الجنايات - جائز .

* نيب احد رؤساء المحاكم الابتدائية او احد وكلائها المنتخبين للعمل بادارة التفتيش القضائي للجلوس بمحكمة الجنايات لا يترتب عليه بطلان تشكيلها ، ذلك ان نيب رئيس المحكمة الابتدائية او وكيلها للعمل بادارة التفتيش القضائي لا يرفع عن ايها صفة القاضي او يخلع عنه ولاية القضاء .

المادة ٣٧٢ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ نجيز لووزير العدل عند الضرورة بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف ان يندب احد رؤساء المحاكم الابتدائية او وكلائها للجلوس بمحكمة الجنايات مدة دور واحد من ادوار انعقادها ، كما نجيز له نديه لاكثر من دور واحد بموافقة مجلس القضاء الاعلى .

(طعن رقم ٦١٢ سنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ من ٧ تم ٢٢٤)

٣٥٦ - لووزير العدل عند الضرورة نيب احد رؤساء المحاكم الابتدائية او وكلائها للجلوس بمحكمة الجنايات لاحد ادوار انعقادها بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف وله نيب ايها لاكثر من دور واحد بموافقة مجلس القضاء الاعلى .

* متى بان من الاطلاع على القرار الصادر من وزير العدل انه صدر بندب وكيل محكمة القاهرة الابتدائية للجلوس بمحكمة جنائية اسيوط ، وذلك بناء على طلب السيد رئيس محكمة استئناف اسيوط ، فان هذا (١٥) *

القرار يكون قد صدر وفقا للقانون وبمقتضى الحق المخول لوزير العدل بمقتضى المادة ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

(ملحق رقم ٦٨٠ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٤ من ٧ ص ٨١٢)

٢٥٧ — لرئيس محكمة الاستئناف نقيب أحد مستشاري المحكمة للجلسة بدلا من المستشار الاصلى لوجود مانع لديه .

* نقيب رئيس محكمة الاستئناف احد مستشاري المحكمة لنظر الطلب الذى تقدم به المذمم ببطلاق الحكم بدلا من المستشار الاصلى — الذى وجد لديه مانع — اجراء مطابق لما نصت عليه المادة ٧١ فى مقررتها الثانية من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ — فى شأن السلطة القضائية — والوارد فى الفصل الثانى منه المعنون « فى نقل القضاة وتبديدهم » — سواء فى محاكم الاستئناف ، او فى المحاكم الابتدائية — ولا يلزم الاشارة الى هذا التحدث فى الحكم .

(ملحق رقم ١٨٨ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ من ١٢ ص ٢٨٠)

٢٥٨ — عدم تعرض السلطة القضائية لحالة الضرورة التى قد تطرأ على احد مستشاري محكمة الجنابات اسوة بما فعل بالنسبة الى رئيس اذائرة — اكتفاؤه بما تكفلت به المادتان ٣٦٧ و ٢٧٢ إجراءات جنائية من تنظيم لهذه الحالة .

* اعاد الشارع الوضع قاعدة تنظيمية عامة لتشكيل محاكم الجنابات ضمنى فى الفقرة الاولى من المادة السادسة من قانون السلطة القضائية الصادر فى ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٩ على ان « تشكل فى كل محكمة استئناف محكمة او اكثر للجنابات وتؤلف كل منها من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف » وهى قاعدة سبق أن وردت فى موضعين — فى المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بتنظيم القضاء وفى المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية — ثم استحدثت حكما جديدا ضمنه نص

الفقرة الثانية من المادة السادسة سالفة الذكر الذى يقضى بأن « يراس محكمة الجنايات رئيس المحكمة أو أحد رؤساء الدوائر وعند الضرورة يجوز أن يرأسها أحد المستشارين بها » وقد اقتصر المشرع على ذلك ولم يعرض لحالة الضرورة التى قد تطرأ على أحد مستشارى محكمة الجنايات اسوة بما فعل بالنسبة الى رئيس الدائرة مكتفيا بما تكفلت به المادتان ٣٦٧ ، ٣٧٢ من قانون الاجراءات الجنائية — المعدلين بالقانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٢ — من تنظيم لهذه الحالة .

(طعن رقم ٢٠ لسنة ١٧/٥/١٩٦٠ من ١١ من ٤٨٦)

٢٥٩ — إكتفاء قانون السلطة القضائية بتنظيم ما أشار اليه فى المادة السادسة منه مما لا يتعارض مع أحكام المادتان ٣٦٧ و ٣٧٢ اجراءات جنائية — بقاؤها معمولاً بهما تكفل أحكامهما أحكام القانون المذكور .

* القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية وإن نص فى المادة الاولى من قرار اصداره على أن « ... يلغى من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وقانون السلطة القضائية الصادر به المرسوم التشريعى رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٣ ما يخالف أحكام نصوص القانون المرافق ويستعاض عنها بالنصوص المرافقة ويلغى كل نص آخر يخالف أحكامه » لم يشر فى ديباجته الى إلغاء المادتين ٣٦٧ ، ٣٧٢ من قانون الاجراءات الجنائية ؛ ولم يرد بنصوصه ما يغير أحكامهما ، مما يؤيد أنه قد اكتفى بتنظيم ما أشار اليه فى المادة السادسة منه مما لا يتعارض مع أحكام المادتين ٣٦٧ ، ٣٧٢ سالفتي الذكر — فبقيت المادتان معمولاً بهما تكفل أحكامهما أحكام القانون الجديد — وهذا هو المعنى الذى ذهبت اليه للذكر الإيضاحية للقانون الاخير . وما أوردته المذكرة الإيضاحية لقانون السلطة القضائية فى هذا الشأن أنها هو ايضاح يكشف عن قصد المشرع ويتشئ مع مفهوم النصوص وليس تدركا لما فات .

(طعن رقم ٢٠ لسنة ١٧/٥/١٩٦٠ من ١١ من ٤٨٦)

٣٦٠ - تشكيل محكمة الجنايات - الاصل ان شروط صحة التشكيل قد روعيت .

* اجاز القانون نذب رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات ، كما اجاز نذب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية للجلوس بمحاكم الجنايات بشروط حددها ، والاصل اعتبار ان هذه الشروط قد روعيت - وما دام الطاعن لا يدعى في طعنه انها خولفت فلا يحق له ان يثير شيئاً في هذا الصدد ..

(طعن رقم ٣٦ سنة ٢١ ق جلسة ٢٩/٥/١٩٦١ س ١٢ من ٦٢٨)

٣٦١ - مؤدى نصوص المواد ٦ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ إجراءات أن الشارع لم يربط البطالان الا فى الحالة التى تشكل فيها دائرة محكمة الجنايات من أكثر من واحد غير المستشارين .

* تنص المادتان ٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية و ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أن تشكل محكمة الجنايات من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف ، كما تنص المادة ٣٦٧ من القانون الأخير على أن تعين الجمعية العامة لكل من محاكم الاستئناف في كل سنة بناء على طلب رئيسها من يعهد اليه من مستشاريها القضاة بمحاكم الجنايات وأنه اذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لدور من ادوار انعقاد محكمة الجنايات يستبدل به آخر من المستشارين يندبه رئيس محكمة الاستئناف ويجوز عند الاستعجال أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها ، ولا يجوز في هذه الحالة أن يشترك في الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين . ومؤدى ذلك أن الشارع لم يربط البطالان الا في هذه الحالة الأخيرة التى تشكل فيها الدائرة من أكثر من واحد من غير المستشارين . فإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه صدر من دائرة شكلت من مستشارين من محكمة الاستئناف ورئيس محكمة بالهيئة الابتدائية فإنه يكون قد صدر من هيئة مشكلة وفق القانون ، وأن الأمر

فى شأنها لا يقتضى العرض على الجمعية العامة بمحكمة الاستئناف لاعادة تشكيل الدائرة اذ ان اختصاص هذه الجمعية بتعيين من يعهد اليه من المستشارين للقضاء بمحكمة الجنائيات لا يعدو أن يكون تنظيميا اداريا بين دوائر المحكمة المخططة مما لا يترتب البطلان على مخالفته .

(ملحق ر : ٢٠٢٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢٤ من ١٥ ج ١٤١)

٢٦٢ - - محكمة الجنائيات - - تشكيلها - جرائم السلاح .

* استحدث القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ فى المادة ٣٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية تنظيما خاصا بتشكيل محكمة الجنائيات يقضى بأن تؤلف هذه المحكمة من ثلاثة من المستشارين ، ومع ذلك تشكل محكمة الجنائيات من مستشار فرد من بين رؤساء الدوائر عند النظر فى جنائية من الجنائيات المنصوص عليها فى المادتين ٥١ و ٢٤٠ من قانون العقوبات وفى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له ما لم تكن هذه الجنائية مرتبطة ارتباطا غير قابل للتجزئة بجنائية اخرى غير ما ذكر فتكون محكمة الجنائيات المشكلة من ثلاثة بمستشارين هى المختصة بنظر الدعوى برمتها . ونصت المادة الخامسة من هذا القانون فى فقرتها الثانية على أن تحال بحالتها الى المستشار الفرد الجنائيات المعروضة على محاكم الجنائيات فى دور انعقادها الجارى وقت العمل بهذا القانون والى اصيحت من اختصاصه ما لم تكن صالحة للفصل فى ذات السدور . فاذا كانت جنائية احرار السلاح التزى بغير ترخيص واحراز الذخائر المسندة الى الطامع غير مرتبطة بجنائية اخرى غير ما ذكر بالمادة ٢٦٦ سالفة البيان بل انها احيلت الى المستشار الفرد بأمر لحالة واحد شأنها وبنحة القتل الخطا على اعتبار انها مرتبطة بها ، فان الاختصاص ينعقد للمستشار الفرد لانتصار الارتباط على جنحة ويتعين عليه فيما لذلك الفصل فى الجريمتين ما لم يتبين له عدم وجود ارتباط ..

(ملحق رقم ١٩٥٥ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٠ من ١٥ ج ٧٢٧)

٣٦٣ - تشكيل دائرة الجنايات - بطلان .

* لم يرتب القانون بطلان تشكيل دائرة الجنايات الا في الحالة التي تشكل فيها من أكثر من واحد من غير المستشارين على ما ورد بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

(لمن رقم ٣٥٧ سنة ٣٧ في جلسة ١٩٦٧/٦/٢٦ س ١٨ من ٨٧٥)

٣٦٤ - محكمة الجنايات - تشكيلها - بطلان .

* لم يرتب القانون بطلان تشكيل دائرة الجنايات الا في الحالة التي تشكل فيها من أكثر من واحد من غير المستشارين على ما ورد بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

(لمن رقم ٣٢٧١ سنة ٣٧ في جلسة ١٩٦٧/١٠/١٢ س ١٨ من ٥١٥)

٣٦٥ - بطلان تشكيل الجنايات - شروطه - تغيير الاختصاص

قبل التظن بالحكم - اثره - توزيع العمل على دوائر محكمة الاستئناف - ماهيته .

* تنص المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية على ان تشكل محكمة الجنايات من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف . وتنص المادة ٣٦٧ من القانون ذاته على ان تعين الجمعية العامة لكل محكمة من محكم الاستئناف في كل سنة بناء على طلب رئيسها من يعهد اليه من مستشاريها القضاء بمحكم الجنايات وانه اذا حصل مانع لاحد المستشارين المعينين لدور من ادوار انعقاد محكمة الجنايات يستقبل به آخر من المستشارين يادبه رئيس محكمة الاستئناف ويجوز عند الاستعجال ان يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تشغدها محكمة الجنايات او وكيلها ولا يجوز في هذه الحالة ان يشترك في الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين . ومؤدى ذلك ان الشروع لم يرتب البطلان

ألا في هذه الحالة الأخيرة التي تشكل فيها الدائرة من أكثر من واحد من غير المستشارين . . . ولا كان ما يبين من الحكم المطمون فيه أنه صدر من دائرة شكلت من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف القاهرة ، فإنه يكون قد صدر من هيئة مشكلة وفق القانون ، ولا يؤثر في هذا أن تلك الدائرة أصبحت تختص بالمواد المدنية قبل النطق بالحكم ذلك أن توزيع العمل على دوائر محكمة الاستئناف وبالتالي تعيين من يعهد اليه من المستشارين للقضاء بمحكمة الجنايات لا يدعو أن يكون تنظيمها إداريا بين دوائر المحكمة المختصة وليس من شأن ذلك التوزيع أن يخلق نوعا من الاختصاص تفرد به دائرة دون دائرة أخرى مما لا يترتب البطلان على مخالفتها . فإن ما يدعيه الطاعن من بطلان الحكم في هذا الصدد لا يقوم على أسس من القانون .

(طعن رقم ٤٠ سنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤ من ٢١ من ١٩٦١)

٣٦٦ - بطلان تشكيل محكمة الجنايات عند اشتراك أكثر من واحد من غير المستشارين في تشكيلها بم. المادة ٣٦٧ إجراءات .

✳ أن القانون لا يرتب بطلان تشكيل محكمة الجنايات إلا في الحالة التي تشكل فيها من أكثر من واحد من غير المستشارين ، على ما ورد بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإذا كان يبين من الإطلاع على الحكم المطمون فيه أنه صدر من هيئة من اثنين من مستشاري محكمة الاستئناف ومن رئيس المحكمة الابتدائية ، فإنه يكون قد صدر من هيئة مشكلة وفق القانون .

(طعن رقم ٧٨٥ سنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٤/١٢/١ من ٢٥ من ١٩٧٧)

الفرع الثاني - انعقاد المحكمة

٣٦٧ - لمحكمة الجنايات أن توالى عملها في نظر الدعاوى المعروضة عليها في دور الانعقاد حتى تنتهي منها ولو جاوز ذلك التاريخ المحدد لانتهائها .

✳ لما كان القانون قد نص في المادتين ٣٧٠ و ٣٧١ من قانون

الاجراءات الجنائية على ان يحدد تاريخ كل دور من ادوار انعقاد محاكم الجنايات قبله بشهر على الاقل بقرار من وزير العدل ، وبان يعد في كل دور جدول للقضايا التي تنظر فيه ، وان توالى محكمة الجنايات جلساتها الى ان تنتهى من نظر القضايا المخيدة بالجدول وكانت محكمة الجنايات المطعون في حكمها ان نظرت في آخر يوم في دور الانعقاد وهو يوم ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣ واجلت الاطلاق بالحكم فيها مع التصريح للخصوم بتقديم مذكرات في الدعوى المدنية الى جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٣ التي تقع في الشهر التالي انما افادت بذلك ان المرافعات التحريرية في الدعوى المدنية مازالت مستمرة وهذا لا يتعارض مع القول بان دور الانعقاد في محاكم الجنايات ينتهى بنهية الشهر المحدد له ملائمة للمحكمة ان توالى عملها في نظر الدعاوى المعروضة عليها في دور الانعقاد حتى تنتهى منها ولو جاوز ذلك الترخيص المحدد لنهايته . لا كان ذلك فان المحكمة بقرارها الالف الذكر لا تكون قد خالفت القانون في شيء .

(طعن رقم ١٤٤٠ سنة ٥٣ ق جلسة ١٩٥٤/٢/٣١)

٣٦٨ - مخالفة ما نصت عليه المادة ٣٧٠ أ ج والخاصة بتحديد تاريخ افتتاح ادوار انعقاد محاكم الجنايات لا يترتب عليها البطلان .

✽ ان المادة ٣٧٠ من قانون الاجراءات الجنائية فيها نصت عليه من تحديد تاريخ افتتاح كل دور من ادوار انعقاد محاكم الجنايات قبله بشهر بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف ، ونشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ثم يهوف الا الى وضع قواعد تنظيمية في الاحوال العادية التي لا تطرأ فيها ضرورة توجب الاستعجال ، ولا يترتب على مخالفتها لهذا السبب اى بطلان .

(طعن رقم ٨٣ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٤/١٢)

(طعن رقم ١٢٨ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٤/٢٦)

٣٦٩ - انعقاد محاكم الجنايات بحسب الاصل كل شهر ما لم يصدر قرار من وزير العدل يخالف ذلك .

* الاصل طبقه للمادة ٣٦٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان تعتقد محاكم الجنايات كل شهر ما لم يصدر قرار من وزير العدل يخالف ذلك .
(طعن رقم ١٢٨ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٤/٢٦)

٣٧٠ - محكمة الجنايات - تأجيلها النطق الى ما بعد دور الانعقاد - لا خطأ .

* لم ينص قانون الاجراءات الجنائية على البطلان الا في حالة عدم التوقيع على الحكم خلال ثلاثين يوما من تاريخ النطق به ، فان قررت المحكمة تأجيل النطق بالحكم الى ما بعد دور الانعقاد لا تكون قد خالفت القانون في شيء .

(طعن رقم ١٢٩ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٤/١٠ س ٧ ص ٥٢٦)

٣٧١ - نص المادة ٣٧٠ اجراءات جنائية على تحديد تاريخ افتتاح كل دور انعقاد محاكم الجنايات قبله بشهر بقرار من وزير العدل بنسأه على طلب رئيس محكمة الاستئناف ونشره بالجريدة الرسمية - قاعدة تنظيمية - مخالفتها لا ترتب البطلان .

* ان ما نصت عليه المادة ٣٧٠ من قانون الاجراءات الجنائية من تحديد تاريخ افتتاح كل دور من ادوار انعقاد محاكم الجنايات قبله بشهر بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف ونشر هذا القرار بالجريدة الرسمية لم تهدف الا الى وضع قواعد تنظيمية لا يترتب على مخالفتها اي بطلان .

(طعن رقم ٦٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٢٨ س ٩ ص ٤١٩)

٣٧٢ — اشتراط انعقاد محكمة الجنايات فى كل مدينة بها محكمة ابتدائية — لا يلزم انعقادها فى ذات المبنى الذى تجرى فيه جلسات المحكمة الابتدائية .

* المادة السابعة من قانون السلطة القضائية وان اشترطت ان تتعقد محكمة الجنايات فى كل مدينة بها محكمة ابتدائية الا انها لم تشترط ان تتعقد المحكمة فى ذات المبنى الذى تجرى فيه جلسات المحاكم الابتدائية — ومادامت محكمة الجنايات التى نظرت الطلب قد انعقدت فى مقرها وهو مدينة القاهرة ، فان انعقادها يكون صحيحا .

(طعن رقم ١٨٨ سنة ٣٠ ق جلسة ١٦٦٠/٤/٢٦ من ١١ ص ٢٨٠)

٣٧٣ — انعقاد محكمة الجنايات فى مكان آخر خارج المدينة التى تقع بها ذات المحكمة الابتدائية — يستوجب صدور قرار بذلك من وزير العدل .

* صدور قرار من وزير العدل انما يكون واجبا اذا كان محل انعقاد محكمة الجنايات فى مكان آخر خارج المدينة التى تقع بها ذات المحكمة الابتدائية .

(طعن رقم ١٨٨ سنة ٣٠ ق جلسة ١٦٦٠/٤/٢٦ من ١١ ص ٢٨٠)

٣٧٤ — عدم اشتراط انعقاد محكمة الجنايات بذات المبنى الذى تجرى فيه جلسات المحكمة الابتدائية — صدور قرار من وزير العدل — محله : انعقاد المحكمة خارج المدينة التى يقع بها مقرها .

* المادة السابعة من قانون السلطة القضائية وان اشترطت ان تتعقد محكمة الجنايات فى كل مدينة بها محكمة ابتدائية الا انها لم تشترط ان تتعقد المحكمة فى ذات المبنى الذى تجرى فيه جلسات المحاكم الابتدائية — ومادامت محكمة الجنايات التى نظرت الطلب قد انعقدت فى مقرها وهو مدينة القاهرة ، فان انعقادها يكون صحيحا .

(طعن رقم ١٨٨ سنة ٣٠ ق جلسة ١٦٦٠/٤/٢٦ من ١١ ص ٢٨٠)

٣٧٠ - متى يصح جلوس رئيس محكمة ابتدائية بمحكمة الجنايات
لدور واحد أو أكثر ؟

✽ لما كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية لم
يشر إلى إلغاء المادتين ٣٦٧ و ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية ولم يورد
بنصومه ما يفتقر احكامهما . وكانت المادة ٣٦٧ قد نصت في فقرتها الثالثة
على انه يجوز عند الاستعجال - اذا حصل ملاح لاجل المنشارين المعينين
لدور من ادوار انعقاد محكمة الجنايات ان يجلس مكانه - رئيس المحكمة
الابتدائية الثالثة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها على
الا يشترك في الحكم المذكور اكثر من واحد من غير المستشارين . وكان
الغائب من الحكم المطعون فيه . ان الهيئة التي اصدرته كانت مشكلة من
اثنين من مستشاري محكمة استئناف اسيوط ومضو ثالث هو رئيس
المحكمة بمحكمة اسيوط الابتدائية . فان تشكيل المحكمة التي اصدرت الحكم
يكون صحيحا ولا يحتاج في هذا الشأن بما خولته المادة ٣٧٢ من قانون
الاجراءات الجنائية لوزير العدل من ان يتدب لاجل رؤساء المحاكم الابتدائية
او وكلائها للجلوس بمحكمة الجنايات بالشروط والاضاع المصوص
عليها في هذه المادة - فان هذا محله على ما نصت عليه المادة المنكسورة
ان يكون التدب لحضور دور او اكثر من ادوار انعقاد تلك المحكمة الامر
الذي لا يدميه الطاعن ولم يقم على حصوله دليل في الاوراق - واذا كان
الاصلي ان الاجراءات التي يتطلبها القانون قد روعيت فلن ما يعيبه الطاعن
على الحكم المطعون فيه من بطلان تشكيل المحكمة يكون بلا سند في
القياسات .

(نعلن رقم ٢٤ سنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٤/٤/٢٥ من ٤٠٢)

الفصل الثاني

الإجراءات أمام المحكمة

الفرع الأول - حضور المتهم والمدافع عنه

٣٧٦ - كفاية حضور محام واحد مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات .

* لا يلزم في القانون أن يحضر مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات أكثر من محام واحد .

(طعن رقم ٨٧٤ سنة ٤٦ ق جلسة ١٢/١/١٩٥٦، س ٧ ج ١٤٦)

٣٧٧ - تعارض دفاع متهم مع متهم آخر - تولى محام واحد المرافعة عن المتهمين - اخلال بحق الدفاع - مثال في قضية تزوير .

* إذا نسب لعدة متهمين الاشتراك مع موظف عمومي حسن النية - ماذون - في ارتكاب تزوير في وثيقة زواج بتقديم امرأة بدلاً من أخرى ، ودفع أحد المتهمين بأن المرأة التي تقدمت للماذون هي بذاتها المضمودة بالزواج بينما دفع متهم آخر بأنه كان حسن النية ولا يعرف المرأة التي اتعقد عليها الزواج فإن دفاع كل من هذين المتهمين يكون متعارضاً مع دفاع الآخر مما يقتضي أن يتولى الدفاع عن كل أمام محكمة الجنايات محام خاص تتوافر له حرية الدفاع عنه في نطاق مصلحته الخاصة دون غيره - فإذا سمحت المحكمة لمحام واحد بالمرافعة عن المتهمين في مثل هذه الحالة فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون قد شاب إجراءات المحاكمة بطلان يؤثر في الحكم بها يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١١٥٦ سنة ٢٥ ق جلسة ٢١/١/١٩٥٦، س ٧ ج ١٤٠)

٣٧٨ - تولى محام واحد الدفاع عن متهمين عند تحقق قيام التعارض بين مصلحتيهما - نقض الحكم بالنسبة للمتهمين معا .

* إذا استندت المحكمة فيما استندت إليه في ادانة الطاسعان الى اقوال المتهم الاول فقد تحقق قيام التعارض بين مصلحتيهما في الدعوى

ومن ثم فان تولى محام واحد الدفاع عنها يعيب الحكم ويجب نقضه ونظراً
للارتباط وتحققاً لحسن سير العدالة يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعن
والتهم الاول .

(طعن رقم ٨١٢ سنة ٢٦ ق جلسة ١١٥٦/١١/٥ من ٧ من ١١٢٨)

٢٧٩ - تولى محام واحد الدفاع عن متهمين متعددين في جلسة واحدة عند عدم التعارض بين مصلحة كل منهم وبين الآخرين - لا أخال
بحق الدفاع .

* اذا كانت الواقعة التي اسندت الى المتهمين جميعاً هي تلك
الجنسي عليه وكان ثبوت الفعل المكون للجريمة في حق واحد منهم لا يؤدي
الى تبرئة الآخرين من التهمة - فان ذلك يجعل مصلحة كل منهما غير
متعارضة مع مصلحة الآخر ولا يقتضى ان يتولى الدفاع عن كل منهم محام
فخاص به .

(طعن رقم ١١٣٠ سنة ٢٥ ق جلسة ١١٥٦/١١/٢٥ من ٧ من ٨١)

٣٨٠ - عدم اخذ الشارع ينظم الحكم الحضورى الاعتبارى في
الاحكام الصادرة من محكمة الجنايات في مواد الجنايات .

* لم ياخذ الشارع عند وضع قانون الاجراءات الجنائية بنظام
الحكم الحضورى الاعتبارى فيما يتعلق بالاحكام التي تصدر في مواد
الجنايات ومن محكمة الجنايات ، كما فعل بالنسبة للجنح والمخالفات
(المواد ٢٣٩ وما بعدها في الباب الثاني من الكتاب الثاني الذي عنوانه
في مجاكم الجنح والمخالفات) .

(طعن رقم ٣٦٦ سنة ٢٦ ق جلسة ١١٥٧/١١/٨ من ٨ من ٥٥٨)

٢٨١ - لا تعارض مصلحة المتهمين اذا كانت الادلة التي استندت اليها الحكم في حق احد المتهمين لا تؤدي الى تبرئة الآخر من التهمة .

* متى كان الواضح من الادلة التي استند اليها الحكم في حق أحد المتهمين الاول والثاني لا يؤدي الى تبرئة الآخر من التهمة التي نسبت اليه، فان مصلحة كل منهما في الدفاع لا تكون متعارضة مع مصلحة الآخر ، ولا يعيب اجراءات المحكمة تولى الدفاع عنها محام واحد .

(ملن رقم ١٥٦٢ سنة ٢٧ في جلسة ٢٠/١٢/١٩٥٧ من ٨ ص ١٠٠١)

٢٨٢ - تعارض مصلحة المتهمين يستلزم فصل دفاع كل منهم عن الآخر - اكتفاء المحكمة بمدايع واحد عنهم جميعا يعيب اجراءات المحاكمة .

ـ مثال .

* اذا كانت الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وآخرين بتهمة انهم شرعوا في قتل المجنى عليه مع سبق الاصرار والقرصد بان اطلقوا عليه عدة اميرة نارية قاصدين قتله فاحدثوا به الاصابات المبينتين بالتقرير الطبي ، وقد حضر للدفاع عن المتهمين جميعا محام واحد اقام دفاعه على ان المجنى عليه اصيب من عيار واحد ، وتبين من التحقيق الذي اجرته المحكمة ان الطاعن الذي اطلق العيار الذي اصاب المجنى عليه ، وان الاعيرة التي اطلقها الباقون انما اطلقوها للارهاب وجاء التقرير الطبي الشرعي مؤيداً لهذا النظر ، فثبت ان المجنى عليه اصيب من غير تسارى واحد ، واستبعد الحكم طرفي سبق الاصرار والقرصد ، ودان الطاعن بتهمة الشروع في القتل ، وقضى ببراءة الباقين ، فانه يبين مما تقدم ان مصلحة المتهمين في الدفاع متعارضة ، فقد تقتضى ان يكون لاحدهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر ، بحيث يتعذر على محام واحد ان يترافع عنهم مما ، مما كان يتعين معه ان يتولى الدفاع عن كل منهم محام خاص به ، فلذا كانت المحكمة قد اكتفت بمدايع واحد عنهم جميعا ، فلانها تكون قد اخطأت خطأ يعيب اجراءات المحاكمة مما يستوجب نقض الحكم .

(ملن رقم ٢٠٩٢ سنة ٢٨ في جلسة ٢٨/١١/١٩٥٨ من ٩ ص ٨٥٩)

٢٨٣ - تولى محام واحد الدفاع عن متهمين . انقضاء بادانة احدهما لا يترتب عليه براءة الآخر - لا اخلال بحق الدفاع .

* اذا كان الحكم قد انتهى الى ان الطاعنين ارتكبا فعل القتل معا ، واعتبرهما فاعلين أصليين لهذه الجريمة ، وكان القضاء بادانة أحدهما - كما يستفاد من أسباب الحكم - لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر ، وهو مناط التعارض المخل بحق الدفاع ، فإنه لا يعيب الحكم ان تولى الدفاع عن الطاعنين محام واحد ، وليس فيما تم تسليم من المحكمة بقيام اتساق سابق ، كما ان ايها لا يضر بقيام سبق الاصرار او انتقائه ، مادام الحكم قد اعتبرهما فاعلين أصليين ولخذاً كل منهما بغضه .

(ملحق رقم ١٧٦٨ سنة ٢٨ ق جلسة ١٧/١/١٩٥٩ ص ١٠ من ١١٦)

٣٨٤ - مناط تعارض مصلحة المتهمين الذى يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر ان تكون اقوال احدهما شهادة اثبات ضد الآخر - تولى محام واحد الدفاع عنهما يوفر الاخلال بحق الدفاع المبطل للحكم .

* اذا كان مؤدى اقوال الطاعن الثانى - التى استند الحكم اليها فى ادانة الطاعنين - ان تجعل مقررها شاهد اثبات ضد الطاعن الاول ، مما يستلزم حتما فصل دفاع كل من المتهمين عن الآخر واقامة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصلحتهما وحتى يتوافر لكل منهما حرية الدفاع من موكله فى نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها - فاذا سمحت المحكمة لمحامي الطاعن الثانى بالرافعة عن الطاعن الاول فالحال تكون قد اخلت بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويبطله بالنسبة للطاعنين الاول والثانى - ونظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعنين الثلاثة .

(ملحق رقم ٢٠٦ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٥٩ ص ٢٠ من ٣٦٩)

٢٨٥ — محكمة الجنايات — ما يبطل إجراءات المحاكمة أمامها —
 المدافعة عن المتهم أمام محكمة الجنايات من محام غير مقرر للمرافعة أمام
 المحكمة الابتدائية .

* تنص المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أن المحامين
 المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون
 مختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنايات — فإذا كان الثابت أن
 المحامي الذي باشر الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنايات غير مقرر للمرافعة
 أمام المحاكم الابتدائية ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلا .

(طعن رقم ١٩٠٥ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١ س ١١ ص ١٢٦)

٢٨٦ — اختصاص المحامين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف
 أو المحاكم الابتدائية دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنايات ،

* تنص المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أن المحامين
 المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون
 مختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنايات — فإذا كان الثابت
 أن المحامي الذي باشر الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنايات غير مقرر
 للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت
 باطلا .

(طعن رقم ١٩٠٥ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١ س ١١ ص ١٢٦)

٢٨٧ — حضور مدافع عن كل متهم بجناية أمام محكمة الجنايات —
 لا يتحقق إلا إذا كان المدافع قد حضر لإجراءات محاكمة المتهم من أولها
 حتى نهايتها بشخصه أو ممثلا من ينوب عنه .

* أوجب الشارع حضور مدافع عن كل متهم بجناية أحيلت لنظرها
 على محكمة الجنايات ، ولا يتحقق هذا الغرض إلا إذا كان المدافع قد حضر

اجراءات محاكمة المتهم من اولها حتى نهايتها — فلا بد ان يتم سماع الشهود وطلبات النيابة في وجوده بشخصه أو ممثلا ممن ينوب عنه .

(طعن رقم ١٥٦٨ سنة ٢٦ ق جلسة ١٣٦٠/٢/٨ من ١١ من ٢١٨)

٣٨٨ — محكمة جنائيات — متهم — دفاع — مدافع غير مقيد ابتداءً — اثر ذلك .

* اذا كان الثابت ان المحامية التي باشرت الدفاع عن المتهم امام محكمة الجنائيات في جنائية القتل البسندة اليه ، غير مقررة للبرافعة امام المحاكم الابتدائية اذ هي مقيدة بجدول المحامين تحت التمرين ، فان اجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلاً منطوية على اخلال بحق المتهم في الدفاع مما يضمن معه نقض الحكم .

(طعن رقم ٣١١٦ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١ من ١٢ من ١٤)

٣٨٩ — اعلان المتهم لحضور جلسة المحاكمة امام محكمة الجنائيات لاقبل من الاجل المحدد قانوناً — لا اثر له في صحة الاعلان — للمتهم ان يطلب اجلاً لتحضير دفاعه ، وعلى المحكمة اجابته والا كانت اجراءات المحاكمة باطلاً .

* اعلان المتهم لحضور جلسة المحاكمة امام محكمة الجنائيات لاقبل من الاجل المحدد في المادة ٣٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية وهي ثمانية ايام قبل الجلسة لا يؤثر في صحة الاعلان ، لان ذلك ليس من شأنه ان يبطله كاعلان مستوف للشكل القانوني ، وانما يصح للمتهم ان يطلب اجلاً لتحضير دفاعه استيفاء لحقه في اليعاد الذي حدده القانون ، وعلى المحكمة اجابته الى طلبه والا كانت اجراءات المحاكمة باطلاً .

(طعن رقم ٩٠ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١١ من ١٧ من ٢٢٩)

* (١٦)

٣٩٠ - محكمة الجنابات - الإجراءات امامها - اجراءات المحاكمة .

١ * يوجب القانون ان يكون مع المتهم بجناية امام محكمة الجنابات محام يتولى الدفاع عنه . والاصل في هذا الوجوب ان المتهم حر في اختيار محاميه ، وان حقه في ذلك مقدم على حق المحكمة في تعيينه ، فاذا اختار المتهم محاميا ، فليس للقاضي ان يفتات على اختياره ، ويعين له مدافعا آخر ، الا اذا كان المحامي المختار قد بدا منه ما يدل على انه يعمل على تعطيل السير في الدعوى . ولما كان الظاهر من الاوراق ان المحامي الموكل من قبل الطاعن ارسل الى المحكمة برقية يعترف فيها عن حضور الجلسة الاولى المحددة للمحاكمة لانشغاله بالرافعة امام محكمة اخرى ويستأجل نظر الدعوى ، كما حضر عنه محام آخر ابدي عذر زميله الموكل في تخافه ، وان المتهم اذ سئل عن التهمة انكرها واخبر المحكمة ان بيانات الطوابع المتهم باختلاسها مع محاميه الموكل مما يدل على تمسكه بضرورة حضوره ، اعتبارا بان المستندات التي تشهد ببراءته لدى محاميه المذكور ، فان ندب المحكمة من قبلها محاميا آخر ، وتكليفه الرافعة عنه في الجلسة ذاتها يبطل اجراءات المحاكمة لابتنائها على الاخلال بحق الطاعن في الدفاع ، ويكون الحكم باطلا متعينا للنقض .

(طعن رقم ١٦١٩ سنة ٣٧ ق جلسة ١٠/٢/١٩٦٧ س ١٨ ص ١٦٦)

٣٩١ - اجراءات المحاكمة في الجنابات - وجوب انتخابها في مواجهة المتهم ومحاميه .

١ * من القواعد الانسانية في القوانين ان اجراءات المحاكمة في الجنابات يجب ان تكون في مواجهة المتهم ومحاميه مادام قد مثل امام المحكمة .

(طعن رقم ١٠٤٢ سنة ٤١ ق جلسة ١٠/٢/١٩٧١ ط ٢٢ ص ٧٨٥)

٣٩٢ - حجز المحكمة المتهم حتى الجلسة التالية - استعمال احقها بمقتضى المادة ٢٨٠ ج - دفاع الطاعن بأن ظروفه لم تمكنه من تقديم الدليل على سبب وجوده بمكان الحادث - دفاع غير منتج فى الدعوى - لا تتريب على المحكمة اذا هى لم تحققه او اغفلت الرد عليه .

* لا تتريب على المحكمة اذا هى لم تحقق الدفاع غير المنتج فى الدعوى او اغفلت الرد عليه . فاذا كان الطاعن ينعى على المحكمة انها اجلت الدعوى الى اليوم التالى وامرت بحجزه فنوت ذلك عليه فرصة تقديم مستند يبرر به سبب وجوده بمكان الحادث . وكان ما امرت به المحكمة من حجز الطاعن حتى الجلسة التالية لنظر الدعوى انما اجرته استمئالا لحقها المقرر بمقتضى المادة ٣٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية وكان ما يثيره الطاعن من ان ظروفه لم تمكنه من تقديم الدليل على سبب وجوده بمكان الحادث هو دفاع غير منتج فى الدعوى فلا تتريب على المحكمة اذا هى لم تحقق هذا الدفاع او اغفلت الرد عليه .

(ملن رقم ١١٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٢/٢/١٧٧٢ ص ٢٢ من ٣٦٢)

٣٩٣ - وجوب حضور محام للدفاع عن المتهم امام محكمة الجنائيات - يستلزم حضوره اجراءات المحاكمة من بدايتها الى نهايتها - عدم تحقق ذلك - اخلال بحق الدفاع .

* من المقرر ان الشارع وقد اوجب حضور محام يدافع كل عن متهم بجناية احيلت الى محكمة الجنائيات ، كى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلى تقديرا منه بان الاتهام بجناية امر له خطره ، فان هذا الفرض لا يتحقق الا اذا كان هذا المدافع قد حضر اجراءات المحاكمة من بدايتها الى نهايتها ، حتى يكون ملما بما اجرته المحكمة من تحقيق وما انقصته من اجراءات طوال المحاكمة ، ومن ثم عقد تعين ان يتم سماع الشهود وسماعة النيابة العامة وباقى الخصوم فى وجوده بشخصه او ممثلا بين يقوم مقامه ، وهو ما لم يتحقق فى الدعوى المأثلة ، لما كان ذلك ، فان المحكمة تكون قد اخلت بحق الطاعن فى الدفاع مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

(ملن رقم ٢٤٧٢ سنة ٤٥ ق جلسة ١/١/١٧٧٢ ص ٢٧ من ٦٧)

الفرع الثاني - إعادة المحاكمة

٣٩٤ - حق محكمة الجنايات ومحكمة النقض في حالة نظر الموضوع بناء على الطعن في المرة الثانية في اقامة الدعوى على غير المتهم او عن وقائع أخرى .

* الاصل هو الفصل بين سلطتي الاتهام والمحاكمة حرصا على الضمانات الواجب ان تحاط بها المحاكمة الجنائية ، الا انه اجيز من باب الاستثناء لكل من محكمة الجنايات وللدائرة الجنائية بمحكمة النقض في حالة نظر الموضوع بناء على الطعن في المرة الثانية لنوع من المصلحة العليا ولاعتبارات قدرها المشرع نفسه - وهي بصدد الدعوى المعروضة عليها ان تقيم الدعوى الجنائية على غير من لقيت الدعوى عليهم او عن وقائع أخرى غير المسندة فيها اليهم او عن جنائية او جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها .

(طعن رقم ٢١٤٢ سنة ٢٨ في جلسة ١٦٥٩/٢/٢ من ١٠ ص ٢٥٧)

٣٩٥ - العبرة في شأن سقوط الاحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنايات بالوصف الذي اقيمت به الدعوى - ليس للمتهم عند اعادة محاكمته التمسك بالعقوبة المقضى بها فيها - عدم نقيذ المحكمة بما جاء في الحكم الغيابي .

* مناط التفرقة بين نص المادتين ٣٩٥ ، ٣٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية هو الوصف الذي ترفع به الدعوى ، فاذا رفعت بوصفها جنائية سرى في حقها حكم المادة ٣٩٥ من القانون المذكور ويبطل حتما الحكم الصادر فيها في غيبة المتهم الذي لا يجوز له عند اعادة محاكمته ان يتمسك بالعقوبة المقضى بها فيها ، بل ان المحكمة تفصل في الدعوى في مثل تلك الحالة بكلل حربيتها غير مقيدة مشيء مما جاء في الحكم المذكور ، لان اعادة الاجراءات لم تشرع لمصلحة الحكوم عليه فقط بل انها شرعت للمصلحة العامة ، ومن الخطا تيمسك بسقوط الاحكام الغيابية في مواد الجدييات على

حالة المعارضة في الاحكام الغيابية الصادرة في مواد الجرح والى يسرى
في حقها نص المادة ٣٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية ويكون الحكم
الصادر فيها قابلاً للمعارضة .

(طعن رقم ٥٩٦ سنة ٢٩ في جلسة ١٢/٥/١٩٥٩ من ١٠ ص ٥٢١)

٣٩٦ — بطلان الحكم الصادر من محكمة الجنائيات في غيبة المتهم —
اثره — سقوط ذلك الحكم وجعل الطعن فيه بالنقض غير ذي موضوع —
اعتبار الطعن ساقطاً .

* مؤدى نص المادة ٣٩٥ من القانون الاجراءات الجنائية هو
تقرير بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم واعتباره كأن لم يكن ، ولما كان
هذا البطلان الذي اصاب الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنائيات في
الجنائية المنسوبة الى المظنون ضده فيه معنى سقوط ذلك الحكم مما يجعل
الطعن فيه غير ذي موضوع ، فان الطعن المقدم عن الحكم الغيابي يعتبر
بسقوط ذلك الحكم الذي كان محلاً للطعن .

(طعن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٠ في جلسة ٢٠/٦/١٩٦٠ من ١١ ص ٥٨٧)

(طعن رقم ١١٧٦ سنة ٢٩ في جلسة ٢٥/٤/١٩٦٠)

(طعن رقم ١٥٤٦ سنة ٣٠ في جلسة ١/١/١٩٦١)

٣٩٧ — محكمة الجنائيات — اعادة الاجراءات — هي محكمة ، مبتدئة
وليسبت نظماً — اثر ذلك — سلطة محكمة الاعادة في الفصل في الدعوى
بكامل حريتها — لها ان تشدد العقوبة في غير طعن من النيابة على الحكم
الغيابي .

* مفاد النص الصريح للمادة ٣٣٣ من قانون اصول المحاكمات
النسوري انه يتربط على حضور المحكوم عليه او القبض عليه سقوط الحكم
الغيابي حتماً وبقوة القانون ، وعلة ذلك ان اعادة الاجراءات لم تكن على
نظام مرفوع من الحكم عليه — بل هي بحكم القانون محسنة مبتدئة ،

وترتبط على ذلك جاء نص المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مقصوداً على تفويل الطعن في مثل هذا الحكم للنسبة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول منها - كل فيما يختص به - وفي هذا يختلف الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنائيات في جنسية عن الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجناح والمخالفات - فقد أجاز القانون المعارضة في الحكم الآخر ، ولم يجز أن يضار معارض بناء على معارضة رفعها - أما الحكم الأول فلا يتعلق به حق للمتهم ولا يجوز له التمسك بقبوله - وإنما هو يستطحق حتماً بحضوره أو قبض عليه ، ومتى تقرر ذلك فإنه لا يقبل من المتهم الذي قبض عليه بعد حكم غيابي صادر عليه في جنسية من محكمة الجنائيات أن يتمسك بالعقوبة المقررة بها غيابياً - بل أن محكمة الإعادة تفصل في الدعوى بكامل حريتها - غير متيدة بشيء مما جاء بالحكم الغيابي ، غاية أن تشدد العقوبة في غير طعن من النيابة على الحكم المذكور ، كما أن لها أن تخفف العقوبة - وحكمها في كلا الحالين صحيح قانوناً - الأمر الذي ترى معه الهيئة العامة للمواد الجزائية ، العدول عما يكون قد صدر من أحكام مخالفة لهذا النظر - والفصل في الدعوى الحالية إليها على هذا الأساس ..

(طعن رقم ١ سنة ٢٠ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٦٠ س ١١ من ٦٢٤)

٣٩٨ - حضور المحكوم عليه في غيبته من محكمة الجنائيات أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بنقض المدة - أثره .

* مقتضى نص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية - من أنه إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بنقض المدة يبطل حتماً الحكم السابق صدوره ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة - هو سقوط الحكم الغيابي ذاته دون إجراءات المحاكمة ، ومن ثم فإنه يجوز للمحكمة عند إعادة المحاكمة أن تستند إلى التحقيقات التي تمت في المحاكمة الغيابية ..

(طعن رقم ١٠٤٢ سنة ٢٣ ق جلسة ٢٧/١/١٩٦٢ س ١٥ من ٨٧)

٣٩٩ - حضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة - أثره - بطلان الحكم الفيلاي واعادة نظر الدعوى - هذا البطلان مشروط بحضور المتهم امام المحكمة .

* تنص المادة ٣٩٥ / ١ من قانون الاجراءات الجنائية على انه «إذا حضر المحكوم عليه في غيره أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره سواء فيها يتعلق بالعقوبة أو بالتضييعات ويعد نظر الدعوى امام المحكمة - وقد جرى قضاء محكمة النقض على ان يبطل الحكم الفيلاي طبقا لهذا النص مشروط بحضور المتهم امام المحكمة لاعادة النظر في الدعوى - اما اذا قبض عليه وقر قبل جلسة المحاكمة أو حضر من تلقاء نفسه مراثيا بانه سيحضر الجلسة ولكن لم يحضرها ، فإنه لا معنى لسقوط الحكم الاول بل يجب اذا لم يحضر ميعلا امام المحكمة - أن يقضى بعدم انقضاء الحكم الاول واستمراره قائما - ومن ثم كان التحدي بان القضاء باعتبار الحكم الفيلاي قائما معناه زوال صفة الفيلاي عن الحكم غير مليد .

(طعن رقم ١٦٩٨ سنة ٢٤ ق جلسة ١٢/٧/١٩٦٤ من ١٥ ص ٧٩٢)

٤٠٠ - اعادة المحاكمة طبقا للمادة ٣٩٥ اجراءات - هي بمثابة محاكمة مبتدأة - لمحكمة الاعادة ان تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء بمقدمة بشيء مما جاء بالحكم الفيلاي .

* اعادة المحاكمة طبقا للمادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية ليس مبناهما نظم يرفع من المحكوم عليه بل هي بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأة وبالتالي فإنه - وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النص - يكون لمحكمة الاعادة ان تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الفيلاي ولها ان تشدد العقوبة أو تخففها وجعلها في كل الأحوال صحيح قانونا .

(طعن رقم ١٦٩٨ سنة ٢٤ ق جلسة ١٢/٧/١٩٦٤ من ١٥ ص ٧٩٢)

٤٠١ - الحكم الفيابي في مواد الجنايات - حضور المتهم أو القيس عليه - اعادة نظر الدعوى :

* لم يستوجب قانون الاجراءات الجنائية في مواد الجنايات أن تصدر المحكمة ايام الدائرة ذاتها التي اصدرت الحكم الفيابي على المتهم في حالة حضوره أو القيس عليه قبل سقوط العقوبة المحكوم بها. بمضى المدة - كشرط لصحة الاجراءات - بل كل ما تطلبته المادة ٣٩٥ من تلك القانون في هذه الحالة هو اعادة نظر الدعوى امام المحكمة .
(ملحق رقم ٢٠٠٤ سنة ٢٤ في جلسة ٢٤/٢/١٩٦٥ من ٦٦ ص ٢١٤)

٤٠٢ - اعادة المحاكمة الجنائية طبقا لنص المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية - طبيعتها : هي بمثابة محاكمة مبتدأة - اثر ذلك .

* من المقرر ان اعادة المحاكمة الجنائية طبقا لنص المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية ليس مبنيا على نظلم يرجع من المحكوم عليه بل هي بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأة ، وبالتالي فان لحكمة الاعادة ان تفصل في الدعوى بأكمل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الفيابي ولها ان تشدد العقوبة او تخففها وحكما في كلا الحالتين صحيح قانونا .
(ملحق رقم ١٢٥٢ سنة ٣٦ في جلسة ١٤/١١/١٩٦٦ من ١٧ ص ١٠٩٨)

٤٠٣ - سقوط الحكم الصادر في غيبة المتهم بجناية لا يبنى عليه بطلان ما تم صحيحا من اجراء قبل ذلك .

* لا يبنى على سقوط الحكم الصادر في غيبة المتهم بجناية بطلان ما تم صحيحا من اجراء قبل سقوطه .
(ملحق رقم ٦١٢ سنة ٢٨ في جلسة ٢٠/١/١٩٦٨ من ١٤ ص ٦٢٢)

٤٠٤ - الأحكام الفيائية بعدم الاختصاص - أثرها بعد القبض أو الحضور .

* لأن كان الحكم المطعون فيه قد صدر في غيبة المطعون ضده من محكمة الجنائيات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى في جنائية السرقة بعود التي اتهم بها ، إلا أنه لا يعتبر أنه أضربه لأنه لم يدنه بها ، ومن ثم فهو لا يبطل بحضوره أو القبض عليه لأن البطلان وإعادة نظر الدعوى أمام محكمة الجنائيات مقصوران على الحكم الصادر بالعقوبة في غيبة المتهم بجنائية حسبها يبين من صريح نص المادة ٢٩٥ من القانون الإجراءات الجنائية ، ولهذا فإن مفاد الطعن بطريق النقض في هذا الحكم يفتتح من تلخيص مسدوره .

(طعن رقم ٥) سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ من ٢٢ من ٥٢٩)

٤٠٥ - وجوب أن تكون إجراءات المحاكمة في الجنائيات في مواجهة المتهم ومحاميه ما دام قد مثل أمام المحكمة - مثال لمحاكمة معينة .

* من القواعد الأساسية في القانون أن إجراءات المحاكمة في الجنائيات يجب أن تكون في مواجهة المتهم ومحاميه ما دام قد مثل أمام المحكمة ، ولما كان لا يبين من محاضر الجلسات متى قدم المجنى عليه مذكرته التي أشار إليها الحكم المطعون فيه ، وهل كان ذلك في مواجهة الطاعنين ومحاليمهم أم في فترة حجب الدعوى للحكم التي لم يصرح فيها بتقديم مذكرات ، وكان لم يؤثر عليها بها يفصح عن التاريخ الذي قدمت فيه ، فإن استناد الحكم المطعون فيه وهو بسبيل التخليل على ثبوت الجريمة في حق الطاعنين إلى الوثائق التي تضمنتها هذه المذكرة رغم أن أكثرها ليس له أصل في باقي أوراق الدعوى يعتبر استناداً إلى دليل لم يطرح بالجلسة وبعد اختلالاً بحق الطاعنين في الدفاع .

(طعن رقم ٥٦ من ١٨٥٠) سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٢ من ٢٢ من ٨٤٢)

٤٠٦ - عدم قبول النعى عند اعادة المحاكمة ببطلان الاعلان للمحاكمة الغيابية .

* من المقرر ان اعادة المحاكمة الجنائية طبقا لنص المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، هي بحكم القانون بطلانية محاكمة مبتداه ، ولحكمة الاعادة ان تنصل فى الدعوى بكامل حريتها ، واذ كان ذلك وكالت اجراءات محاكمة الطاعن امام محكمة الاعادة قد تمت صحيحة ، فانه غير مقبول ما يتمسك به الطاعن من بطلان اعلانه فى المحاكمة الغيابية ، ولا يقبل اثرته ذلك امام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٥ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٤/٤ من ٢٢ ص ٢٣٩)

٤٠٧ - اعادة المحاكمة لسقوط الحكم الغيابى فى الجنايات -
لا يترتب عليه اهدار الأقوال والشهادات المبداه فى المحاكمة الغيابية -
بقاؤها ضمن عناصر الدعوى اتى يجوز للمحكمة الاستناد اليها فى قضائها -
النعى على المحكمة عدم اعادة مناقشة الطيبب الشرعى الذى سئل فى المحكمة
الغيابية - لا محل له ما دام الطاعن لم يطلب ذلك .

* من المقرر ان سقوط الحكم الغيابى واعادة المحاكمة فى مواجهة
المتهم لا يترتب عليه اهدار الأقوال والشهادات التى أبدت امام المحكمة
فى المحاكمة الأولى بل انها تظل معتبرة من عناصر الدعوى شأنها فى ذلك
شأن محاضر التحقيق الأولية ، ومن ثم فان للمحكمة ان تستند اليها فى
قضائها - ولما كان البين من الرجوع الى محاضر جلسات الاستماع ان
الطاعن او المدان عنده لم يطلب ايها من المحكمة التى اصدرت الحكم
المطعون فيه استدعاء الطيبب الشرعى لاعادة مناقشته ، فليس للطاعن
من بعد ان ينعى عليها تعودها عن اجراء لم يطلبه منها ولم تر هى من
جانبها حاجة لاتخاذها .

(طعن رقم ١٢٥٠ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/١/٢١ من ٥٥ ص ٥٤)

٤٠٨ - إعادة محاكمة المتهم الغائب - حكم - تسبيب .

* لا يوجد فى القانون ما يمنع محكمة الجنايات عند إعادة محاكمة المتهم الذى كان غائبا من أن تورد الأسباب ذاتها التى اتخذها الحكم الغيابى الساقط قانونا أسبابا لحكمها ما دامت تصلح فى ذاتها لأقامة قضائها بالادانة ..

(طعن رقم ٩٨٥ سنة ٤٧ ق جلسة ١٢/٣/١٣٧٨ س ٢٩ من ١٧٢)

الفرع الثالث - فصل الجنحة عن الجناية

٤٠٩ - فصل الجنحة عن الجناية - عدم الاعتراض على ذلك أمام محكمة الموضوع - اثر الاعتراض أمام محكمة النقض - غير جائز .

* مادام المتهم فى الجناية لم يعترض على فصل الجنحة منها ولم يطلب الى المحكمة ضم أوراق للاطلاع عليها ولم تره من جانبها ما يدمو الى ذلك فلا يجوز له أن يثير أمام محكمة النقض اعتراضه على هذا الفصل خصوصا اذا لم يفوت هذا الفصل عليه اية مصلحة أو يخل بحقه فى الدفاع فهو غير ممنوع من مناقشة أدلة الدعوى بكلها بما فيه واقعة الجنحة التى فصلت .

(طعن رقم ١٧ سنة ٣٦ ق جلسة ١/٥/١٣٥٦ س ٧ من ١٦٢)

٤١٠ - حق محكمة الجنايات فى فصل الجناية عن الجنحة قبل تحقيقها اذا رأت الأوجه للارتباط .

* اجازت المادة ٣٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية لمحكمة الجنايات اذا احيلت اليها جنحة مرتبطة بجناية ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل الجنحة وتحيلها الى المحكمة الجزئية .

(طعن رقم ٧١٢ سنة ٣٦ ق جلسة ٢٦/٦/١٣٥٦ س ٧ من ٢٢٧)

٤١١ - حق محكمة الجنايات في فصل الجناية عن الجنبنة قبل تحقيقها .

* اجازت المادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية لمحكمة الجنايات اذا احيلت اليها جنبنة مرتبطة بجنبنة ورات قبل تحقيقها ان لا وجه لهذا الارتباط ان تفصل الجنبنة وتحيلها الى المحكمة الجزئية ..

(ملن رقم ٧٩٠ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢٦ من ٧ ص ١٢٧)

٤١٢ - فصل الجنبنة عن الجناية - واجب المحكمة في ان تحقق الواقعة برمتها بما فيها واقعة الجنبنة على الوجه الذي يكفل استيفاء دفاع المتهم .

* فصل تهمه الجنبنة المسندة الى متهمين آخرين عن الجناية المسندة الى الطاعن ليس من شأنه ان يمسول دون تحقيق الدعوى برمتها بما فيه واقعة الجنبنة التي فصلت على الوجه الذي يكفل استيفاء دفاع الطاعن ، ومن حق المحكمة بل من واجبه ان تعرض لها بوصفها عنصرا من عناصر الادلة المعروضة عليها في صدد دفاع الطاعن لتقول كلمتها في حقيقته بما لا يتجاوز حاجيات الدعوى المطلوب من المحكمة الفصل فيها ولا خصوصياتها .

(ملن رقم ١٨ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٧ من ٧ ص ٢٥١)

٤١٣ - فصل محكمة الجنايات الجنبنة عن الجناية لا ينمها في سبيل تكوين عقيدتها في الواقعة المطروحة عليها من مناقشة عناصر الدعوى كافة - لا يعد ناك منها قضاء في الجنبنة بل يبقى موضوعا سليما حتى يقضى فيه من المحكمة التي احيلت اليها .

* ان فصل محكمة الجنايات الجنبنة عن الجناية لا ينمها في سبيل تكوين عقيدتها في الواقعة المطروحة عليها من مناقشة عناصر الدعوى

كافة التي شملها التحقيق الابتدائي ولا يعد ذلك منها قضاء في الجنبنة بل يبقى موضوعا سلبيا حتى يقضى فيه بن المحكمة التي احيلت اليها .
(ملعن رقم ١١٣٤ سنة ٢٥ ق جلسة ١١٦٠/١/٢٥ من ٧ ص ٨٥)

١٤ — لا يجوز لمحكمة الجنابات اعادة القضية لمحكمة الجنب بعد ان حكمت هذه بعدم اختصاصها باعتبار الواقعة جنابة .

* القول بوجوب اعادة محكمة الجنابات القضية الى محكمة الجنب للفصل فيها بعد ان حكمت هذه بعدم اختصاصها باعتبار الواقعة جنابة ، لا يتفق مع حكم القانون .

(ملعن رقم ٢٤٨ سنة ٢١ ق جلسة ١١٦١/٥/١ من ١٢ ص ٥٢٣)

١٥ — محكمة جنابات — امر احالة — اعتبار الواقعة جنحة — عدم اختصاص واحالة — تحقيق الواقعة قبل الاحالة — فصل المحكمة في الدعوى — لا خطأ .

* نص المادة ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية على انه « اذ رأت محكمة الجنابات ان الواقعة كما هي مبينة في امر الاحالة وتبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة فلها ان تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها الى المحكمة الجزئية ، اما اذا لم تر ذلك الا بعد التحقيق تحكم فيها » . وان معنى كانت الدعوى قد رُفعت على المتهمين بوصف انها مع آخر احدث الاصابات التي نشأت عنهم الماهية برأس المجنى عليه ، فالتفت المحكمة بعد تحقيق الدعوى الى مسائلة المتهمين على اساس الجنحة اخذا بالقرار المنبثق في حتمتها وهو ما يتفق مع التطبيق السليم للقانون ، فان فصل محكمة الجنابات في الدعوى لا يكون منطويا على خطأ في تطبيق القانون ويكون ما يثيره الطاعن من بطلان الحكم بصدوره من محكمة غير مختصة لنظر الدعوى في غير محله .

(ملعن رقم ٩٩٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١١٦٢/٢/١٢ من ١٢ ص ١٤٧)

٤١٦ - جرائم متعددة - فصل الإيابة بعضها عن البعض الآخر -
تقديم بعضها الى محكمة الجنائيات وبعضها الآخر الى محكمة الجنج -
لا يجوز لمحكمة الجنائيات التصدى للفصل فى الجنحة التى لم تعرض
عليها .

* متى كانت الإيابة قد فصلت جريمتى عرض الرشوة والسرقة
عن جنحة التهريب ، واقلت الدعوى عن الجريمتين الاوليين امام محكمة
الجنائيات وعن الجريمة الثالثة امام محكمة الجنج ، فان ذلك لا يجيز لمحكمة
الجنائيات أن تتصدى للقضاء فى تلك الجنحة التى لم تعرض عليها وان
تسلب محكمة الجنج حقها فى الفصل فيها .

(طمن رقم ١٦٨ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ س ١٢ ص ٢٧٢) .

٤١٧ - على محكمة الجنائيات اذا لم تر أن الواقعة جنحة الا بعد
التحقيق أن تحكم فيها .

* المادة ٢٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية صريحة فى أنه اذا لم
تر محكمة الجنائيات ان الواقعة كما هى مبينة فى امر الاحالة - جنحة
الا بعد التحقيق ، فانه يتعين عليها أن تحكم فيها .

(طمن رقم ١١ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ س ١٥ ص ٢٢١)

٤١٨ - محالة الجنائيات - اختصاصها .

* لما كان الحكم المطعون فيه - الصادر من محكمة الجنائيات بعدم
اختصاصها بنظر الدعوى لاحتلتها اليها بوصف الجنحة - يعد منهيًا
للخصومة على خلاف ظاهره ، ذلك ان المحكمة الجزئية وقد سبق لها
القضاء فى الدعوى بعدم اختصاصها بنظرها لان الواقعة جنحية - سوف
تحكم حتماً بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها لو رفعت اليها - فان
الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزا .

(طمن رقم ١٩١٦ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٦/١ س ١٦ ص ٥٢)

٤١٩ - محكمة الجنابات - الاجراءات امامها - ارتباط .

✽ اجازت المادة ٣٨٣ من تمانون الاجراءات الجنائية لمحكمة الجنابات اذا احيلت اليها جنحة مرتبطة بجناية وراحت قبل تحقيقها ان لا وجه لهذا الارتباط ان تفصل الجنحة وتحيلها الى المحكمة الجزئية .

(طعن رقم ١٢٧٦ سنة ٣٧ ق جلسة ١٠/٢/١٩٦٧ س ١٨ ص ٩١٥)

٤٢٠ - حق محكمة الجنابات في الاقتصر على نظر الجنابات وفصل الجنب المرتبطة بها ارتباطا بسيطا وحالتها الى محكمة الجنب - نطاقه ؟ الطعن بالنقض في حكم محكمة الجنابات باحالة الجنحة الى محكمة الجنب غير جائز - اساس ذلك - الحكم غير منه للخصومة .

✽ متى كان يبين من الاطلاع على الاوراق وعلى الحكم السابق صدوره من محكمة الجنب بعدم الاختصاص ، ان هذا الحكم كان مقصورا على تهمة الجنابة المسندة الى المتهم الاول فقط بعد ان تخلف لدى احد المجنى عليهم عاهة مستديرة ، ومن ثم فهو لم يشمل الجنب المسندة الى باقى المتهمين الا بحكم ارتباطها ارتباطا بسيطا بواقعة الجنابة ، ولما كان هذا الارتباط قد زال بعد صدور قرار محكمة الجنابات بفصل الجنب وقصر نظرها للدعوى على الجنابة فقط فانه لم يعد هناك مانع قانونى يحول دون الفصل فى الجنب المسندة الى باقى المتهمين من محكمة الجنب بعد ان زال اثر الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص بزوال الارتباط بين واقعة الجنابة التى قضت فيها محكمة الجنابات بالحكم المطعون فيه وبين الجنب المسندة الى باقى المتهمين والتى قضى باحالتها الى محكمة الجنب - وهى الشق الذى ينصب عليه الطعن - وبالتالي فان الحكم فيما قضى به من الاحالة لا يكون منهيًا للخصومة ولا يبنى عليه منع السر فى الدعوى ، ومن ثم فهو لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(طعن رقم ١٢٧٦ سنة ٣٨ ق جلسة ١٠/٢/١٩٦٧ س ٢٠ ص ١٣٧)

٤٢١ - حكم - جنحة منظورة أمام محكمة الجنايات للارتباط -
تقيد المحكمة بالإجراءات أمام محكمة الجنح - أثر ذلك - حضور الحكم
للاحكام المقررة للحضور والغيب في مواد الجنح والمخالفات .

* نص الشارع في المادة ٣٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية على انه
« اذا غلب المتهم بجنحة مقدمة الى محكمة الجنائيات تتبع في شأنه
الإجراءات المعمول بها أمام محكمة الجنح ويكون الحكم الصادر منها قابلا
للمعارضة .. » فدل بذلك على أن الاحكام الصادرة من محاكم الجنائيات في
مواد الجنح المقدمة اليها لارتباطها بجناية تخضع للاحكام العادة المقررة
للحضور والغيب في مواد الجنح والمخالفات . ومن بينها ما نصت عليه المادة
٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية من انه : « يعتبر الحكم حضوريا
بالنسبة الى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر
الجلسة بعد ذلك أو تخلّف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل اليها
الدعوى بدون أن يقدم عفرا مقبولا .

(لمن رقم ١١٢٠ سنة ٤٣ في جلسة ١٢/٢٤/١٩٧٣ من ٢٤ من ١٣٦٨)

٤٢٢ - حكم - جنحة منظورة أمام محكمة الجنائيات للارتباط -
تقيد المحكمة بالإجراءات أمام محكمة الجنح - أثر ذلك - الحكم الصادر
حضوريا اعتباريا قابل المعارضة .

* العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة
الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه ، ومناط اعتبار الحكم حضوريا
هو بحضور الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو
صدر في جلسة أخرى . ولما كان الثابت من الإجراءات التي تمت في
الدعوى أن الطاعن وهو متهم بجنحة سرقة مقدمة الى محكمة الجنائيات
لم يحضر بشخصه جلسة المرافعة التي حجزت فيها الدعوى للحكم مع سبق
حضوره في جلسات سابقة عليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر
في حقيقة الامر حضوريا اعتباريا بالنسبة للطاعن المذكور طبقا لنص المادة
٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية . وأن وصفته المحكمة خطأ بأنه حضوري .
ولا يغير من الامر حضور الطاعن الجلسة المؤجلة اليها الدعوى المطعون

بالحكم وصدر قرار المحكمة بعد أجل النطق بالحكم في مواجهته ، ومادام
النايب أنه لم يحضر جلسة المرافعة الأخيرة ولم يكن مائلا عند صدور
قرار المحكمة بقفل باب المرافعة وحجز القضية للحكم . وإذا كان الحكم
قد صدر حذورا ، اعتباريا ، فإتاه بهذه المثابة يكون قابلا للمعارضة إذا
ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل
الحكم وفقا للمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يبدأ ميعاد
المعارضة إلا من تاريخ اعلائه به .

(ملعن رقم ١١٢٠ سنة ٤٢٠ ق جلسة ٢٤/١٢/١٩٧٢ من ٢٤ من ١٣٦٨)

٤٢٢ - التزام محكمة الجنائيات بالفصل في الجئنة - مادايت لم تتبين انها كذلك الا بعد تحقيق .

* اذا لم تر محكمة الجنائيات أن الواقعة - كما هي مبينة في امر
الإحالة - جئنة الا بعد التحقيق - فإنه يتعين عليها أن تحكم فيها ، ولما
كان الثابت من الأوراق أن الدعوى تمت بوصفها جنائية أخفاء أشياء متحصلة
من جريمة سرقة بموجب منطبة على المواد ١/٤٤ مكرر و ٤٩ و ٥١ من
قانون العقوبات ، إلا أن المحكمة لم تتبين أن الواقعة المطروحة عليها جئنة
لعدم توافر ظرف العود الا بعد أن قامت بتحقيقها فإلها إذ تصدت للحكم
فيها تكون قد التزمت صحيح القانون ولا محل للنمى عليها من هذه
الناحية .

(ملعن رقم ٦٥٦٦ سنة ٤٥ ق جلسة ١/٢/١٩٧٢ من ٢٧ من ١٤٥)

الفرع الرابع - الإحالة الى محكمة الجنائيات

٤٢٤ - الحكم نهائيا من محكمة الجئج بعدم الاختصاص لأن الواقعة
جنائية - تقرير غرفة الاتهام بعد ذلك باهالتهم الى محكمة الجئج -
للفصل فيها على اساس عقوبة الجئنة - خطأ - المادة ١٨٠ ج .

* متى كانت غرفة الاتهام قد قررت بإحالة الدعوى الى محكمة
الجئج للحكم فيها على اساس عقوبة الجئنة مع سبق الحكم فيها نهائيا
(١٧) *

من محكمة الجناح بعدم الاختصاص لاتها جنائية ومنع تقريرها هي ان الواقعة جنائية ، فأنها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون اذ كان واجبا عليها مخالفتها الى محكمة الجنايات امعلا لنص المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية .
(طعن رقم ١١٨٧ سنة ٢٦ ي جلسة ١٣٠٦/١٢/٢١ من ٧ من ١٣٤٤)

٤٢٥ — استعمال حق التصدي للدعوى الجنائية — حرية النيابة العامة والمستشار المنتخب للتحقيق في التصرف في الدعوى — وجوب ان تكون الاحالة لدائرة اخرى .

✽ لا يترتب على استعمال « حق التصدي للدعوى الجنائية » غير تحريك الدعوى امام سلطة التحقيق او امام المستشار المندوب لتحقيقها من بين اعضاء الدائرة التي تصدت لها ، ويكون يعمد للجهة التي تجرى التحقيق حرية التصرف في الاوراق حسبما يترأى لها فاذا رأت النيابة او المستشار المندوب احالة الدعوى الى المحكمة فان الاحالة يجب ان تكون الى محكمة اخرى ، ولا يجوز ان يشترك في الحكم فيها احد المستشارين الذين قرروا اقامة الدعوى .

(طعن رقم ٢١٤٢ سنة ٢٨ ي جلسة ١٣٠٦/٢/٢١ من ١٠ من ١٣٥٧)

٤٢٦ — تصدى محكمة الجنايات للواقعة الجديدة والحكم فيها دون احالتها للنسابة — مخالفة ذلك للنظام العام .

✽ اذا كانت الواقعة التي دين بها المتهمان هي غير الواقعة التي وردت بامر الاحالة ، وكانت محكمة الجنايات حين تصدت للواقعة المذكورة وحكمت فيها بنفسها دون ان تحيل الدعوى الى النيابة للتحقيق — ان كان له محل — ودون ان تترك للنسابة حرية التصرف في التحقيقات التي تجرى بصدد تلك الواقعة قد اخطأت بمخالفتها صريح نص القانون ، فلا يؤثر في ذلك القول بان الدفاع عن المتهمين قبل المرافعة على اساس التهمة الجديدة ولم يحصل منه اعتراف على توجيهها بالجلنة ، لان ما أجرته

الحكمة — على ما سلف ذكره — وقع مخالفة للنظام العام لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية لامتيازات مساوية تتصل بتوزيع العدالة على ما يقضى به القانون .

(طعن رقم ٢١٤٤ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢ من ١٠ ص ٢٥٧)

٢٧٧ — احالة قضايا الجنايات التي لم تبدأ المحاكم العسكرية نظرها بعد إلغاء الأحكام العرفية الى محكمة الجنايات لا غرفة الاتهام — م ٢ من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ .

* مقتضى نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٧٠ سنة ١٩٥٦ بإلغاء الأحكام العرفية ان احالة قضايا الجنايات التي لم تبدأ المحاكم العسكرية في نظرها ، انما تكون الى محكمة الموضوع المختصة بعد إلغاء الأحكام العرفية ، وهي محكمة الجنايات لا غرفة الاتهام .

(طعن رقم ١٧٣ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/١٩ من ٨ ص ٦٨٩)

٢٢٨ — احالة قضايا الجنايات التي لم تبدأ المحاكم العسكرية نظرها بعد إلغاء الأحكام العرفية الى محكمة الجنايات لا غرفة الاتهام — م ٢ ق ٢٧٠ سنة ١٩٥٦ .

* مقتضى نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ — بشأن إلغاء الأحكام العرفية ان احالة قضايا الجنايات التي لم تبدأ المحاكم العسكرية في نظرها انما يكون الى محكمة الموضوع المختصة — وهي محكمة الجنايات — لتناقل القضية من المحكمة التي كانت مختصة بنظرها الى المحكمة التي اتمت لها الاختصاص الجديد .

(طعن رقم ١١٨٦ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/١٧ من ١١ ص ٦٧٨)

٤٢٩ - اختصاص محكمة الجنايات بالفصل في ججع الجنايات التي تقع في دائرة المحكمة الابتدائية .

* مؤدى نص المادة السابعة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ان اختصاص محكمة الجنايات انما ينعقد صحيحا بالنسبة لجميع الجنايات التي تقع بدائرة المحكمة الابتدائية . ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٣٥ من القانون المذكور من اجتماع محكمة الاستئناف بهيئة جمعية عمومية للنظر في توزيع القضايا على الدوائر المختلفة ، فانه لم يقصد به سلب محكمة الجنايات اختصاصها المنعقد لها قانونا بمقتضى المادة السابعة سالفه الذكر بل هو تنظيم ادارى لتوزيع الاعمال بين تلك الدوائر ، ومن ثم فلا يكون صحيحا في القانون ما يدعيه المتهم « الطاعن » من بطلان الحكم المطعون فيه بمقولة ان قرار الجمعية العمومية بمحكمة استئناف الاسكندرية قضى بتوزيع العمل بين دائرتى محكمة الجنايات بها على اساس اختصاص كل منهما بنظر الجنايات التي تقع في اقسام معينة من المدينة وان الجناية التي حوكم من اجلها وقعت في قسم « مينا البصل » الذي لم تختص به الدائرة التي اصدرت الحكم — طالما انه لا يجحد ان المحكمة التي اصدرته هي إحدى دوائر محكمة الجنايات بمحكمة استئناف الاسكندرية .

(طعن رقم ١٧٧٢ سنة ٢١ في جلسة ١٧/١/١٩٦٢ من ١٢ من ٣٦٨)

٤٣٠ - حكم - محكمة الجنايات - غرفة الاتهام - احالة .

* مؤدى نص المادتين ١٩١ و ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية ان الاحكام الصادرة من محكمة الجنايات تبطل حتيا وبقوة القانون بحضور المحكوم عليه في غيبته او القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة ، ولا تعاد القضية الى غرفة الاتهام للنظر في احالتها للمرة الثانية حتى ولو كان القرار الصادر منها غيبيا ، بل يعاد نظر الدعوى امام المحكمة التي تبقى الدعوى في حوزتها بقرار الاحالة الاول حتى تقضى فيها بحكم نهائى .

(طعن رقم ٨٤٠ سنة ٢٣ في جلسة ١٧/١٢/١٩٦٢ من ١٤ من ٥٤٦)

٤٣١ - اختصاص محكمة الجنايات - طبيعته .

* إذا كثفت الدعوى قد احيلت الى محكمة الجنايات بطريق الخبرة بين وصفى الجنائية والجنحة ، فانه من المتعين على محكمة الجنايات - وفقا للمادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية - ان تتصدى لموضوع الدعوى وتحكم فيها بما تراه فان تبين لها ان الواقعة جنحة وجب عليها ان تفصل فيها بما دام الحكم الصادر من محكمة الجنح بعدم الاختصاص قد اصبح نهائيا له حجتيه الملزمة بما يحول دون امكن اعادة القضية اليها .

(طعن رقم ١٦١٦، سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٦/١، س ١٦، ص ٥٢٠)

٤٣٢ - عدم اعلان الخصوم بالامر الصادر بالاحالة الى محكمة الجنايات خلال الاجل المحدد لا يبنى عليه بطلان .

* ان عدم اعلان الخصوم بالامر الصادر بالاحالة الى محكمة الجنايات خلال الاجل المحدد لا يبنى عليه بطلان هذا الامر .

(طعن رقم ١٤٢٢، سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٦، س ١٧، ص ١٢٨٨)

٤٣٣ - المواعيد الخاصة بتكليف المتهم بالحضور امام مرحلة الاحالة ومحكمة الجنايات - تقريرها لصلحة المتهم نفسه - سكوته عن التمسك بعدم مراعاتها امام محكمة الموضوع - اعتباره متنازلا عنها .

* من المقرر ان المواعيد الخاصة بتكليف المتهم بالحضور امام مرحلة الاحالة وامام محكمة الجنايات مبررة لصلحة المتهم نفسه ، فاذا لم يتمسك امام محكمة الموضوع بعدم مراعاتها ، فانه يعتبر متنازلا عنها لا تدر ان مصلحته لم تمس من وراء مخالفتها ، فلا يجوز له من بعد ان يتمسك بوجوب هذه المخالفة .

(طعن رقم ٣٠٠، سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢١، س ١٧، ص ٢٢٩)

٤٣٤ - حق محكمة الجنايات في اقامة الدعوى الجنائية عن الجرائم المرتبطة بالتهمة المعروضة عليها - حرية جهة التحقيق في التصرف في الاوراق .

* الاصل هو الفصل بين سلطتي الاتهام والمحاكمة حرصا على

الضمانات الواجب ان تحاط بها المحاكمات الجنائية ، الا انه اجيز بمقتضى المادة ١١ من قانون الاجراءات الجنائية من باب الاستثناء فيما اجازته لحكمة الجنايات - لدواع من المصلحة العليا ولا اعتبارات قدرها الشرع نفسه - وهى بصدد الدعوى المعروضة عليها - ان تقيم الدعوى الجنائية عن جنلية او جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها ، ولا يترتب على استعمال هذا الحق غير تحريك الدعوى امام سلطة التحقيق او امام المستشار المندوب لتحقيقها من بين اعضاء الدائرة التى تصدت لها ، ويكون يفتقد للجهة التى تجرى التحقيق حرية التصرف فى الاوراق جسما يترأى لها .
(طعن رقم ٨٩٠ سنة ٣٦ ق جلسة ١٢/٥/١٩٦٦ م ١٧ م ٦٨٥)

٤٢٥ - على محكمة الجنايات تأجيل الدعوى الاصلية حتى يتم التصرف فى الدعوى الجديدة التى تصدت لها - عليها اذا احيلت اليها وكانت مرتبطة بالدعوى الاصلية ارتباطا لا يقبل التجزئة ان تجل الدعويين معا الى محكمة اخرى .

* يجب على محكمة الجنايات تأجيل نظر الدعوى الاصلية المعروضة عليها حتى يتم التصرف فى الدعوى الجديدة التى تصدت لها . لماذا احيلت اليها وكانت مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة بالدعوى الاصلية تمنع عليها احوالة الدعويين الى محكمة اخرى .

(طعن رقم ٨٩٠ سنة ٣٦ ق جلسة ١٢/٥/١٩٦٦ م ١٧ م ٦٨٩)

٤٣٦ - قرار مستشار الاحالة - خطأ - احوالة التهم الى محكمة الاحداث سيقابل حتما بحكم من محكمة الاحداث بعدم اختصاصها - وجوب اعتبار اطقن المقدم من النيابة العامة طلبا بتعيين الجهة المختصة وقبول هذا الطلب على اساس وقوع تنازع سلبي بين مستشار الاحالة وبين محكمة الاحداث وتعيين محكمة الجنايات المختصة للدسل فى الدعوى .

* قرار مستشار الاحالة - خطأ - احوالة الماطعون ضده الى محكمة الاحداث وان يكن في ظاهرة قرارا غير منه للخصومة ، الا انه سيقابل حتما

بحكم من محكمة الأحداث بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لما ثبت من أن من المتهم وقت ارتكاب الحادث كانت تزيد على خمس عشرة سنة ، ومن ثم فقد وجب — حرصاً على العدالة أن يتعطل سيرها — اعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة طلباً بتميين الجهة المختصة بنظر الدعوى وقبول هذا الطلب على أساس وقوع التنازل السليبي بين مستشار الاحكام — كجهة التحقيق — وبين مجيب الأحداث — كجهة قضاء — وتعيين محكمة الجنائيات المختصة للفصل في الدعوى .

(طعن رقم ٢٩٦ سنة ٣٦ في جلسة ١٦٦٦/١/٧ من ١٧ من ٧٧٥)

٤٢٧ - إثارة امر بطلان قرار الإحالة لأول مرة أمام النقض . غير مقبولة .

* متى كان الطاعن لم يجادل في أن قرار الإحالة تضمن إحالته الى محكمة الجنائيات لمحاكمته من تهمة احراز الحشيش والافيون ، فان اجراءات الإحالة والمحاكمة تكون صحيحة ولو اقتضت مدونات أسباب الإحالة عند بيان اقوال الشهود على ذكر أن الطاعن احرز الحشيش دون الانسابة الى الافيون ، ذلك انه فضلاً عن أن القصور في أسباب قرار الإحالة لا يبطل المحاكمة ولا يؤثر على صحة اجراءاتها فانه لا يقبل إثارة امر بطلان هذا القرار لأول مرة أمام محكمة النقض باعتباره اجراء سابقاً على المحاكمة .

١ من ٣٠٠٤ رقم ١٢٨٨ جلسة ١٣٨٨ في جلسة ١٣٨٨/٥/١٢ من ٢٠ من ٦٧٢)

٤٢٨ - عدم قبول إثارة امر بطلان قرار الإحالة لأول مرة أمام النقض — أساس ذلك .

* أن قرار الإحالة اجراء سابق على المحاكمة ، ومن ثم فلا تبطل إثارة امر بطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض ، مادام انه لم يدفع به لدى محكمة الموضوع .

(طعن رقم ٨٧٨ بطل ٣٣ في جلسة ١٣٦٦/١٠/٢٠ من ٢٠ من ١٠٧٨)

الفصل الثالث

مسائل متنوعة

- ٢٣٩ - - تصحى المتهم فى اعلان شهود النفى طبقا للمادة ١٨٦ ١٠ ج .
رفض طلب التأجيل لاعلانهم - لا اخلاى بحق الدفاع .

* اذا قصر المتهم فى اعلان شهوده كما تقتضى بذلك المادة ١٨٦ من قانون الاجراءات ، مع ما كان فى الوقت من نسخته فلا جناح على المحكمة اذا لم تجبه الى طلب التأجيل لاعلانهم .

(طعن رقم ٢٤٢ سنة ٢٦ ق جلسة ١٠/٥/١٩٥٦ م ٧ ص ٧٠٨)

- ٢٤٠ - - مخالفة الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ١٨٧ ١٠ ج -
حق الخصم الذى لم يعلن باسماء الشهود فى الميعاد فى المعارضنة فى
سماعهم طبقا للمادة ٣٧٩ ١٠ ج .

* مخالفة الاجراءات التى تضمنتها المادة ١٨٧ من قانون الاجراءات لا يترتب عليها الا الاثر الذى نصت عليه المادة ٣٧٩ من هذا القانون وهو حق الخصم الذى لم يعلن باسماء الشهود فى الميعاد المحدد ان يعارض فى سماع شهادة الشهود الذين لم يسبق اعلانه باسمائهم .

(طعن رقم ١٠٤٥ سنة ٢٦ ق جلسة ١١/١١/١٩٥٦ م ٧ ص ١١٧٧)

- ٢٤١ - - توجيه التباية تهمة الرشوة الى المتهم فى الجلسة على اساس ارتباطها بتهمة احرار المخدرات المرفوعة بها الدعوى - قضاء محكمة الجنابات فى الدعويين ولو لم يعترض الدفاع - خطأ .

* متى كانت محكمة الجنابات قد نظرت الدعوى التى اتاحتها التباية العامة على المتهم امامها بجناية الرشوة على اساس ارتباطها بالدعوى الاصلية المنظورة امامها وهى جناية احرار المخدرات حكمت فيها هى بنفسها دون ان تحيل الدعوى الى النيابة للتحقيق ان كان له محل ودون ان تترك للنيابة حرية التصرف فى التحقيق التى تجرى بصدد تلك الجناية المرتبطة،

لأنها تدين قد أخطأت بمخالفتها نص المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يؤثر في ذلك عدم اعتراف الدفاع عن المتهم على توجيه التهمة الجديدة اليه اذا ما وقع من المحكمة مخالف للنظام العام لتطبيقه بأصل من اصول المحاكمة الجنائية . ومن ثم يضمن نقض الحكم وإعادة المحاكمة على ما يقضى به القانون عن التهمتين معا .

(طعن رقم ١٠٩٢، سنة ٢٦، ق جلسة ١٢/٤/١٩٥٦، س ٧ من ١٢٢٢)

٤٤٢ — محكمة الجنائيات — عدم اتساع المتهم بالإجراءات التي رسمتها المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٠١ ج . عدم استجابة المحكمة الى طلب المتهم سماع شهود وعدم ردها على دفاعه المستند الى هذا الأساس — لا عيب .

* رسم قانون الإجراءات الجنائية في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ منه طريق إعلان الشهود الذين تطلب النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية والمتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنائيات ، فانما لم يتبع المتهم هذا الطريق ، فلا على المحكمة اذا هي عرضت عن طلبه سماع شاهد ولم تستجيب اليه ، ولا عليها كذلك اذا هي لم ترد على دفاعه المستند الى هذا الأساس .

(طعن رقم ١٧٧٢، سنة ٢٧، ق جلسة ٢/٣/١٩٥٨، س ٩ من ١١٢٤)

٤٤٣ — عدم سلوك المتهم الطريق المرسوم قانونا في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية لإعلان الشهود — الأخطاء من طلب سماعهم — لا إخلال بحق الدفاع .

* اذا لم يسلك المتهم الطريق الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة الى الشهود الذين يطلب الى محكمة الجنائيات سماعهم ولم تدرج غرفة الاتهام أسماءهم في قائمة الشهود فلا تثريب على المحكمة ان هي عرضت عن طلب سماعهم .

(طعن رقم ٧٨٢، سنة ٢٨، ق جلسة ٢٣/٦/١٩٥٨، س ٢ من ٦٨٨)

٤٤٤ - مناط تعارض مصلحة المتهمين المخل بحق انتفاع ان يتبادلا الاتهام ..

* لا محل لافتراض قيام التعارض اذا كان الطاعنان لم يتبادلا الاتهام والتزما جانب الإنكار .

(طعن رقم ١٧٦٨ لسنة ٢٨ في جلسة ٢٧/١/١٤٠٩ م ١٠ من ١١٦)

٤٤٥ - المبرة في شأن سقوط الاحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنائيات بالوصف الذي اقيمت به الدعوى اى الوارد في قرار الاحالة .

* مناط التفرقة بين نص المادتين ٣٩٥ و ٣٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية هو الوصف الذى ترفع به الدعوى ، فاذا رفعت بوصفها جنائية سرى في حقها حكم المادة ٣٩٥ من القانون المذكور ويبطل حتما الحكم الصادر فيها في غيبة المتهم الذى لا يجوز له عند اعادة محاكمته ان يتمسك بالمقوبة المتضى بها فيها ، بل ان المحكمة تفصل في الدعوى في مثل تلك الحالة بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء في الحكم المذكور ، لان اعادة الاجراءات لم تشرع لمصلحة المحكوم عليه فقط بل انها شرعت للمصلحة العامة ، ومن الخطأ قياس سقوط الاحكام الغيابية في مواد الجنائيات على حالة المعارضة في الاحكام الغيابية الصادرة في مواد الجرح والتي يسرى في حقها نص المادة ٣٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية ويكون الحكم الصادر فيها قابلا للمعارضة .

(طعن رقم ٥٩٦ لسنة ٢٩ في جلسة ١٢/٥/١٩٥٩ م ١٠ من ٥٣١)

٤٤٦ - لا تلزم محكمة الجنائيات اجابة طلب الدفاع بسماع شاهد في الدعوى عند عدم سلوك المتهم الطريق الذى رسمه القانون في المواد ١٨٥ الى ١٨٧ . ج . ١٠

* اذا كان المتهم لم يسلك الطريق الذى رسمه القانون في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة الى الشهود

الذين يطلب الى محكمة الجنائيات سماعهم ولم تدعج غرفة الاتهام اسماهم
فى قائمة الشهود ، فلا تثريب على المحكمة ان هى لم تجب طلب الدفاع
سماع الطبيب الذى كان يعالج والدة المتهم .

(طعن رقم ١٠٩٦ سنة ٢٩ ق جلسة ١٧/١١/١٩٥٩ من ١٠ ص ٨٩٦)

٤٤٧ - عقوبة الاعدام - اخذ رأى المفتى قبل اصدار الحكم بها -
عدم لزوم بيان رأى المفتى فى الدعوى - المادة ٢/٣٨١ ج .

*) لا يوجب القانون عند الحكم بالاعدام بعد اخذ رأى المفتى ان تبين
المحكمة هذا الرأى فى حكمها ، وكل ما أوجبه المادة ٣٨١ من قانون
الاجراءات الجنائية فى فقرتها الثانية هو ان تأخذ رأيه قبل اصدار الحكم
بالاعدام .

(طعن رقم ١٠٠٣ سنة ٢٩ ق جلسة ١٥/٢/١٩٦٠ من ١١ ص ٢٤٢)

٤٤٨ - محكمة الجنائيات - تصدى - طبيعته .

*) حق التصدى المنصوص عليه فى المادة ١١ من قانون الاجراءات
الجنائية هو حق لقوله 'المستأرج' لمحكمة الجنائيات ان تستعمله ، متى رأت
هى ذلك ، وليس فى صيغة المادة المذكورة ما يفيد ايجاب التزام المحكمة به .

(طعن رقم ٨٨٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩/٦/١٩٦١ من ١٢ ص ٧١٦)

٤٤٩ - اجراءات المحاكمة امام محكمة الجنائيات - ما لا يبطلها .

*) اذا كان المتهم لا يدعى ان بعض الاوراق التى ركن اليها الحكم فى
تكوين عقيدته والقول بعدم نسخها ضمن الاوراق التى تم نسخها وسلبت
الى الدفاع عنه ، لم تكن تحت نظر المحكمة ضمن الملف الاصلى للدعوى -
فانه كان من المتعين عليه ان يبين دفاعه من واقع الملف المذكور ، وقد كان

فى مكتبته أن يطلب الاطلاع عليه طبقاً للإجراءات التى رسمها القانون فى المادة ١٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، أو أن يتقدم بهذا الطلب الى محكمة الموضوع — اما وهو لم يفعل فلا يقبل منه النعى على المحكمة التفتاتها عن تحقيق اجراء كان عليه او على المدافع عنه ان يعلن عن رغبته فى تحقيقه . ولا يفسر الحكم أن تكون الصورة المنسوخة قد جاءت خلوا من بعض الاوراق المطروحة على بساط البحث لان العبرة فى المحاكمة هى بملف القضية الاصلى ، مما تكون معه دعوى الاخلال بحق المتهم فى الدفاع على غير اساس .

(طعن رقم ٢٢٤، سنة ٢٠١٠ ق جلسة ١٩٦١/٦/٢٠ من ١٢ الى ٧٢٥)

٤٥٠ — قاعدة المادة ٢٨٣ إجراءات — تنظيمية — لا بطلان على

مخالفتها .

* القاعدة التى أتت بها المادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية انما هى قاعدة تنظيمية لاعمال محكمة الجنايات لم يرتب القانون بطلاناً على عدم مراعاتها ولا هى تعتبر من الإجراءات الجوهرية المشار اليها فى المادة ٢٣١ من ذلك القانون .

(طعن رقم ٦٦٢ سنة ٢٠١٠ ق جلسة ١٩٦١/١١/٦ من ١٢ الى ٨٨٤)

٤٥١ — محاكمة جنائية — محكمة الموضوع — سلطتها فى تفسير

الدليل .

* العبرة فى المحاكمة الجنائية هى باقتناع القاضى بناء على ما يجريه من تحقيق فى الدعوى ومن كافة عناصرها المعروضة على بساط البحث، فلا يصح مطالبته بالاخذ بدليل دون آخر وبمى اقتنع القاضى من الأدلة المعروضة امامه بالصورة التى ارتسمت فى وجدانه للواقعة ونخلص الى ارتكاب المتهم اياها وجب عليه أن ينزل العقاب به طبقاً للقانون .

(طعن رقم ١٤٨٩، سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤ من ١٤ الى ٥٨٩)

٥٢ - محكمة الجنائيات - حكم غيائى - حكم - تسبيبه .

* من المقرر أنه لا يوجد فى القانون ما يمنع محكمة الجنائيات عند إعادة محاكمة المتهم الذى كان غائبا من أن تورد الأسباب ذاتها التى اتخذها الحكم الغيائى الساقط أسبابا لحكمها ، مادامت تصلح فى ذاتها لاقامة قضائها بالإدانة .

(ملعن رقم ٨٢٨ سنة ٢٢ فى جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٢ من ١٤ ص ١٠٢)

٥٣ - قضاء المحكمة الجنائية فى الدعوى المدنية - شروطه : أن تكون تابعة لدعوى جنائية ومتفرعة عن ذات الفعل الذى رفعت به هذه الدعوى - القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لتهمة القذف والسب ، يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنهما - قضاء الحكم برفض الدعوى المدنية - خطأ فى تطبيق القانون - وجوب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه .

* من المقرر أن المحكمة الجنائية لا تقضى فى الدعوى المدنية إلا اذا كانت تابعة لدعوى جنائية ومتفرعة عن ذات الفعل الذى رفعت به الدعوى - ومن ثم كان يتعين على الحكم وقد قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لتهمة القذف والسب العلنى أن يقضى فى الدعوى المدنية الناشئة عنهما بعدم قبولها تبعاً لذلك ، أما وقد قضى برفضها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيح الحكم فى هذا الشأن .

(ملعن م ٢٠٦٠ سنة ٢٢ فى جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٤ من ١٥ ص ١٧٦)

٥٤ - قعود الطاعن عن سلوك الطريق الذى رسمه قانون الإجراءات لسماع شهوده الذين لم تدرج أسماؤهم فى قائمة الشهود أمام محكمة الجنائيات - لا تثريب على المحكمة أن هى فصلت فى الدعوى دون سماعهم .

* إذا كان الطاعن لم يملك الطريق الذى رسمه القانون فى

المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٧٨ من الإجراءات الجنائية بالنسبة الى الشهود الذين يطلب سماعهم ولم تدرج اسمائهم فى قائمة الشهود ، فلا تثريب على المحكمة ان هى فصلت فى الدعوى دون سماع اقوال هؤلاء الشهود .

(ظمن رقم ٨٥٤ سنة ٣٦ قى جلسة ١٩٦٦/٦/١٤ من ١٧ الى ٨٠٦)

٤٥٥ — عدم اعلان المتهم بقائمة شهود الاثبات لا يترتب عليه بطلان .

* لم توجب المادة ٣٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية البطلان جزاء على عدم اعلان المتهم بقائمة شهود الاثبات ، وانما اجسارت فقط لصاحب الشأن الاعتراض على سماع الشاهد الذى لم يعلن به فى قائمة الشهود — ومتى كان الطعن او محاميه لم يعترض على سماع الشهود الذين لم يسبق اعلانه باسمائهم امام محكمة الموضوع ، ولم يستأجل الدعوى لاعلانهم ، فان الحق فى الدفع ببطلان الاجراءات — بفرض وقوعه — يكون قد سقط لحصول الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه طبقا لنص المادة ٣٣٣ من القانون المذكور .

(ظمن رقم ١٤٢٢ سنة ٣٦ قى جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٦ من ١٧ الى ١٢٨٨)

٤٥٦ — محكمة الجنائيات — الإجراءات امامها — تعيين الشهود .

* إنه وان كانت المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد رسمت طريق تعيين الشهود الذين تطلب النيابة العامة والدعى بالحقوق المدنية والمتهم سماع شهادتهم امام محكمة الجنائيات وكيفية اعلانهم واعلان الخصوم باسمائهم وحددت المادة ٣٧٤ الواردة فى الفصل الخاص بالاجراءات امام محكمة الجنائيات بجمع تكليف المتهم والشهود بالاثول امام المحكمة قبل الجلسة بثمانية ايام كاملة على الاقل الا ان القانون لم يترتب اى بطلان على مخالفة تلك الأحكام واكتفى بما نص عليه فى المادة ٣٧٩ من انه : « لكل من النيابة العامة والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها ان يعارض فى سماع شهادة الشهود الذين

لم يسبق اعلانهم باسمائهم » . واذا كان لا يوجد فى القانون ما يجعل الاعلان شرطاً لسماع الشاهد ، فان لمحنة الجنايات ان تسمح اقواله ولو لم يتم اعلانه بالحضور طبقاً للقانون متى رأت انه قد يلى باقواله من شأنها اظهار الحقيقة وكل ما للخصم المعارض فى هذه الحالة ان يتقدم ببقائه كاملاً فى خصوص مايلقيه هذا الشاهد من اقوال ليكون على المحكمة ان تعمل على رفع الضرر الذى قد يصيبه بما لا يؤدى الى الاخلال بحق الدفاع .

(ملحق رقم ٢٩٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٨ س ١٨ ص ٦٠)

٥٧ - محكمة الجنايات - الاجراءات امامها - اجراءات المحاكمة - شهود .

نصت الفقرة الاولى من المادة ٢٨١ من قانون الاجراءات الجنائية على انه « وتتبع امام محاكم الجنايات جميع الاحكام المقررة فى الجرح والمخالفات ما لم ينص على خلاف ذلك » . كما نصت المادة ٢٧٧ من ذات القانون على انه : « يكلف الشهود بالحضور بناء على طلب الخصوم بواسطة احد الحاضرين او احد رجال الضبط قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة غير مواعيد المسافة الا فى حالة التلبس بالجريمة ، فانه يجوز تكليفهم بالحضور فى أى وقت ولو شفها بواسطة احد مأمورى الضبط القضائى او احد رجال الضبط - ويجوز ان يحضر الشاهد فى الجلسة بغير اعلان بناء على طلب الخصوم - وللحكمة اثناء نظر الدعوى ان تستدعى وتسمع اقوال أى شخص ولو باصدار امر بالضبط والاحضار اذا دعت الضرورة لذلك ، ولها ان تأمر بتكليفه بالحضور فى جلسة اخرى - وللحكمة ان تسمح شهادة أى انسان يحضر من تلقاء نفسه لإبداء معلومات فى الدعوى . - بما مفاد انه يجوز للمحكمة ومحكمة الجنايات من بينها ان تسمح اثناء نظر الدعوى - فى سبيل استكمال اقتناعها والسعى وراء الحصول - الى الحقيقة - شهوداً ممن لم ترد أسماؤهم فى القائمة او لم يعلنهم الخصوم - سواء اكان ذلك من تلقاء نفسها لم بناء على طلب الخصوم لم بناء على حضور الشاهد من تلقاء نفسه بغير اعلان ، وان تستدعى أى شخص ترى ان هناك حاجة من سماع اقواله .

(ملحق رقم ٢٩٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٨ س ١٨ ص ٦٠)

٢٥٨ - محكمة الجنائيات - الإجراءات أمامها - إجراءات المحاكمة :

✽ مفاد نص المادة ٣٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية - في مفهومه المخالف - أنه لا يجوز لمحكمة الجنائيات الحكم على المتهم في غيبته إلا بعد اعلانه قاتونه بالجلسة التي تحدد لنظر دعواه ، والا بطلت إجراءات المحاكمة ، لأن الاعلان القانوني شرط لازم لصحة اتصال المحاكمة بالدعوى - ولما كان يبين من الاطلاع على الأوراق ان المتهم لم يعلن بالجلسة التي نظرت فيها الدعوى ، فان إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلا وبطلت حتا الحكم الصادر بناء عليها ، مما يضمن معه نقضه .
(طعن رقم ٤٩٥ سنة ٣٧ ق. جلسة ١٩٦٧/٦/٢٦ س ١٨ ص ٨٦٦)

٢٥٩ - رسم القانون طريقا للمتهم لاعلان شهوده امام محكمة الجنائيات - لا يخل بالأسس الجوهرية للمحاكمة الجنائية التي تقسم على التحقيق الشفوي في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود - سواء لاثبات التهمة او نفيها .

✽ ان القانون حين رسم الطريق الذي يتبعه المتهم في اعلان الشهود الذي يرى مصلحته في سماعهم امام محكمة الجنائيات ، لم يقصد بذلك الى الاخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية ، والتي تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجرى المحاكمة بالجلسة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ، سواء لاثبات التهمة او نفيها ، ما دام نسمعهم ممكنا ، ثم تجمع بين ما تستخلصه من شهاداتهم وبين عناصر الاستدلال الاخرى في الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها في الدعوى .
(طعن رقم ١٢٤ سنة ٣٩ ق. جلسة ١٩٧٠/٣/٢ س ٢١ ص ٢٢١)

٢٦٠ - العبرة في المحاكمات الجنائية باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه .

✽ العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على

الأدلة المطروحة عليه بادانته المتهم أو ببراءته ولا يسمح مطالبته بالأخذ
بدليل دون دليل ، كما انه من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في أن
تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن اليه طالما أن له مأخذ صحيح
من أوراق الدعوى كما أن لها أن تعمل في تكوين معتقدها على اقوال
متهم آخر متى اطبقت اليها ، ومن حقها كذلك أن تعمل على اقوال شهود
الاثبات وتعرض عن قناعة شهود النفي مادامت لا تنق بها شهودا به وهي
غير ملزمة بالإشارة الى اقوالهم طالما انها لم تستد اليها في قضائها . واذ
كان ماورده الحكم يعتبر سقفا في الرد على دفع الطاعن وكان مايشير الطاعن
بشأنه لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير أدلة الثبوت في الدعوى مما تستقل
به محكمة الموضوع ولا يجوز أن تصدر في اعتقادها بشأنه ، فان النعي
على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل .

(طعن رقم ١١٢ سنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦ س ٢٤ ص ٢٧)

٤٦١ - المادة ٢٨٤ إجراءات - لمحكمة الجنايات الحكم على
المتهم في غيبته بعد اعلانه اعلانا قانونيا بالجلسة المحددة لنظر دعواه -
عدم استدلال رجال الادارة على المتهم ولا على محل اقامته . صحة اعلانه
في مواجهة النيابة - المادة ٢٣٤ إجراءات .

* ملاد نص المادة ٢٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية انه لا يجوز
لمحكمة الجنايات الحكم على المتهم في غيبته الا بعد اعلانه اعلانا قانونيا
بالجلسة التي تحدد لنظر دعواه . ولما كان البين من مطالعة الأوراق أن
الطاعن كان هاربا ولم يستجوب بالتحقيقات ون نائب العمدة افاد أن
الطاعن متغيب عن التلحية من تاريخ الحادث ولا يعلم له محل اقامة ،
فأعلن في مواجهة النيابة ، كما أعلن للإدارة وذلك للحضور بالجلسة التي
صدر فيها الحكم الغيابي من محكمة الجنايات - لما كان ذلك ، وكان
من المقرر انه ملاد قد بحث عنه رجال الادارة فلم يستدلوا عليه ولا على
محل اقامته ، فاعلانه وهو هارب في مواجهة النيابة يكون صحيحا ، فضلا
عن انه أعلن اعلانا قانونيا للإدارة وثق نص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤
من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم تكون محكمة الطاعن غيابيا قد
تأتمت بعد اعلانه اعلانا صحيحا .

(طعن رقم ١٠٤٦ سنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢ س ٢٤ ص ٥٣٨)

* (١٨)

٤٦٢ - سقوط الحكم الغيابي عن الجناية المرفوعة بها الدعوى أمام محكمة الجنايات بانقضاء مدة السقوط المقررة العقوبة في الجنايات -
المواد ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٥٢٨ إجراءات .

* لما كان قانون الإجراءات الجنائية في الفصل الثالث من الباب الثاني من الكتاب الثاني الذي عنوانه في الإجراءات التي تتبع عم، مواد الجنايات في حق المتهمين الغائبين قد نص في المادة ٢٩٤ على أنه « لا يسقط الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنايات في جناية بمضى المدة وإنما تسقط العقوبة المحكوم بها ويصبح الحكم نهائيا بسقوطها » ونص في المادة ٢٩٥ على أنه « إذا حضر المحكوم في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة لمضى المدة يبطل الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبات أو التضييعات ، ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة » ونصت الفقرة الأولى من المادة ٥٢٨ من هذا القانون على أنه « تستتق العقوبة المحكوم بها في جناية بمضى عشرين سنة ميلادية الا عقوبة الاعدام فانها تسقط بمضى ثلاثين سنة » . وواضح من هذه النصوص أنه ما دامت الدعوى قد رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة يعتبرها القانون جناية ، فان الحكم الذي يصدر فيها غيابيا يجب أن يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنايات وهي عشرين سنة - وأذن فمضى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن لارتكابه جناية وقضت محكمة الجنايات غيابيا في ١٩٥٩/١/١٢ بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة - وهو حكم صحيح على ما سلف بيانه ، وأذن قبض عليه قبل انقضاء عشرين سنة أعيدت محاكمته وقضت محكمة الجنايات بتأخير رفض ١٩٧١/١٠/١٧ «الرفع بانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة وبمعاقبته بالمعجن خمس سنوات فان الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون» .

(طعن رقم ١٠٤٦ سنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢ س ٢٤ من ٥٢٨)

٤٦٣ - محكمة الجنايات - الأمر بالقبس والاحتجاز والحبس الاحتياطي - إجراءات تحفظية لا تدل على رأي المحكمة .

* نص المادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أن

«محكمة الجنايات في جميع الأحوال أن تأمر بالقبض على المتهم واحتجازه، ولها أن تأمر بحبسه احتياطياً وأن تفرض بكفالة أو بغير كفالة عن المتهم المحبوس احتياطياً» - ومن ثم فانه لا وجه لما يقوله الطاسان، من أن المحكمة كوت رايها في الدعوى قبل اكمال نظرها باصدارها الامر بالقبض عليه وحبسه ، ما دام أن ذلك لا يمدو أن يكون اجراء تحفظيا مما يدخل في حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون .

(طعن رقم ٦٨٤ سنة ٤٣ في جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٢ من ٢٤ من ٨٨٦)

٦٦٤ - محكمة الجنايات - حكم بالادانة والفرامة - طعن المتهم بطريق النقض - لا يضار الطاعن بطعنه - حكم القانون .

* متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن محكمة الجنايات بهيئة سابقة أصدرت حكماً بمعاقبة المحكوم عليه الأول بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمه خمسة آلاف جنيه والمصادرة لقرقر وحده بالطعن بالنقض في الحكم المذكور دون النيابة العامة التي قصرت طعنها على المحكوم عليه الثاني القضي ببراءته . وقد قضت محكمة النقض بقبول الطعنين ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة . ومحكمة الجنايات بهيئة مغايرة قضت بحكمها المطعون فيه بمعاقبة المحكوم عليه الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه عشرة آلاف جنيه والمصادرة - ولما كان نقض الحكم السابق - بالنسبة للمحكوم عليه الأول - حصل بناء على طلبه وحده دون النيابة العامة ، مما لا يجوز له أن يضار بطعنه عملاً بنص المادة ٤٣ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، فإن نعى النيابة العامة يكون في حله مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعاقبة المحكوم عليه الأول بالأشغال الشاقة لمدة عشرة سنوات وتغريمه خمسة آلاف جنيه بالإضافة الى عقوبة المصادرة المقتضى بها .

(طعن رقم ٦٥٧ سنة ٤١ في جلسة ١٩٧٢/١٢/٤ من ٢٤ من ١١٣٩)

٤٦٥ - محاكمة جنائية - تزوير - تدليل - سلامته - اثر ذلك .

* من المقرر ان للمحكمة الجنائية ان تستعبد بن ادلة اندعوى كل ورقة تقدم لها متى اقتضت بتزويرها .. ولما كان ما اورده الدائم كاميا وسائغا في التدليل على تزوير المحرر الذي قدمه الطاعن تأييدا لدفاعه ، ومن ثم فلا معتقب على محكمة الموضوع في ذلك .

(ملن رقم ١١٢٢ سنة ٤٣ ق جلسة ١٢/٢٤ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ١٢٧٣)

٤٦٦ - محاكمة جنائية - اقتناع القاضي بالدليل - التفاته عن دليل النفي لو حمله ورقة رسمية غير مقطوع بصحتها - لايب .

* من المقرر ان العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ولا يصح مطالبة بالأخذ بدليل بعينه فيما عدا الأحوال التي يفرضها القانون فيها بذلك ، فقد جعل القانون من سلطته ان يزن قوة الإثبات وان يأخذ من أي بينة أو قرينة يرتاح اليها دليلا لحكمه للمحكمة ان تلتفت عن دليل النفي ولو حمله أوراق رسمية مادام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقي الأدلة - ولما كانت المحكمة قد لاحظت ما شاب محضر التحقيق الإداري من مأخذ دعتها الى عدم الثقة في صحة ما تضمنه ، من ثم اطرح ما ثبت به من اقوال منسوبة الى شاهد الإثبات وأخذت بأقواله الواردة في تحقیقات النيابة التي اطمانت الي صحتها ومطابقتها للحقيقة والراقم فانه لا يقبل من الطاعن مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها امام محكمة النقض وبكون الحكم في هذا الصدد قدير قويما ولا يعتمد به .

(ملن رقم ١١٢٢ سنة ٤٣ ق جلسة ١٢/٢٤ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ١٢٧٣)

٤٦٧ - عدم التزام محكمة الجنابات بتقدير نظر الدعوى لسماع شهود نفي التهم . ما لم تكن اسماؤهم قد ادرجت بقائمة الشهود طبقا للاجراءات المقررة بالمواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ اجراءات جنائية .

* لما كان الطاعن لم يسلك السبيل الذي رسمه القانون في المواد

١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية لاعلان الشهود الذين يطلب الى محكمة الجنائيات سماعهم ولم تدرج أسماؤهم فى قائمة الشهود، فإنه لا تترتب على المحكمة ان هى لم تستجب الى طلب التأجيل لسماعهم .
(ملحق رقم ١١٤ سنة ٤٤ ق جلسة ١٢/١/١٩٧٤ من ٢٥ من ٦٥٤)

٤٦٨ - المحاكمات الجنائية - قيامها على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لاثبات التهمة أو لنفيها - تحديد القانون إجراءات اعلان المتهم من يصرى سماعهم بن الشهود - لم يقصد به الاخلال بهذه الاسس .

* ان القانون حين رسم الطريق الذى يتبعه المتهم فى اعلان الشهود الذين يرى مصلحته فى سماعهم امام محكمة الجنائيات لم يقصد بذلك الى الاخلال بالاسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية والتي تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لاثبات التهمة أو لنفيها مادام سماعهم ممكناً ثم تجمع بين ما تستخلصه بن شهادتهم وبين عناصر الاستدلال الاخرى فى الدموى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها فى اندعوى .
(ملحق رقم ٨٢ سنة ٤٤ ق جلسة ١٨/٢/١٩٧٤ من ٢٥ من ١٢٨)

٤٦٩ - العبرة فى المحاكمات الجنائية - باقتناع القاضى - الا اذا قيده القانون بدليل معين - اثبتت جريمة النصب - بكافة طرق الاثبات - الاخذ باقوال الجانى عليه - مؤداه - اطراح جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لعدم الاخذ بها .

* من المقرر ان الاصل فى المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه فله ان يكون مقتنعه من أى دليل أو قرينة يرتاح اليها الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولسا كان

القانون الجنائي لم يجعل لاثبات جريمة النصب طريقا خاصا ، وكان الحكم المطعون فيه قد مول على أقوال المجنى عليها في ثبوت الاتهام وتوافر أركان جريمة النصب ، وكان تقدير أدلة الدعوى من إطلاقات محكمة الموضوع وأن الطعنان المحكمة الى أقوال المجنى عليها مفاده أطراحهما جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٨٧٦ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١ ص ٢٧ من ٢٨٣)

٤٧٠ - الأصل في المحاكمات الجنائية - ابتدؤها على التحقيقات التي تجريها المحكمة - عدم جواز الافتات على هذا الأصل ، إلا بنزول الخصوم ، صراحة أو ضمنا .

* لما كان الأصل أن الأحكام الجنائية إنما تبني على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة وتسع فيها الشهود متى كان مساهمهم ممكنا وأن كان لها أن تقرر تلاوة شهادة الشاهد إذا تعذر سماع شهادته أو إذا قبل المدافع من المتهم ذلك إلا أنه لا يجوز الانتثات على هذا الأصل لاية علة إلا بنزول الخصوم صراحة أو ضمنا عنه .

(طعن رقم ١٩٢١ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٥ ص ٢٧ من ٦٦)

٤٧١ - تزوير محرر رسمي - محله أحكام الإثبات في المسواد المدنية والتجارية - عدم تقيد المحاكم الجنائية بترسيمها - علة ذلك .

* متى كانت المحكمة قد استخلصت للأسباب السائفة التي أوردتها أن التوقيع المنسوب الى المجنى عليها على عقد ١ . واج المتقدم من الطاعن هو توقيع مزور عليها ، ورتبت على ذلك ثبوت واقعة الاشتراك في التزوير في حقه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يعد من قبيل الجسدل الموضوعي في مسائل واقعية تلك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معتب عليها من محكمة النقض . أما ما يتحدى به الطاعن من أن المجنى

عليها نزلت عن حقوقها المدنية وعن الطعن بالتزوير ونزل هو عن التمسك بالورقة ، وما يترتب على ذلك من وجوب اعتبارها صحيحة ، فان ذلك يردود بأن ما جاله في القانون من حجية المحررات واثبات صحتها انها محله احكام الاثبات في المواد المعنوية والتجارية حيث عينت الادلة ووضعت احكام لها والزعم القاضى بان يجرى في قضائه على مقتضاها والطريق المرسوم للطعن بالتزوير امام المحاكم المدنية هو طريق خاص بها وليس في القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على ترسبه لانها في الاصل حرة في انتهاج السبيل الموصول الى اقتناعها ولم يرسم القانون في المواد الجنائية طريقا خاصا يسلكه القاضى في تحرى الادلة .

(طعن رقم ٦٧٨ سنة ٤٢ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٧٢ س ٢٤ ص ٨٦٢)

٤٧٢ - حق التصدى المقرر لمحكمة الجنائيات - وفقا للمادة ١١ اجراءات - انحصاره في تحريك الدعوى الجنائية محصب - حرية الجهة التي تجرى التحقيق - في التصرف في الاوراق حسبما يترادى لها - عدم التزام الهيئة التي تقضى في الدعوى بقرار التصدى وما ورد به من اسباب .

✽ ان حق التصدى المقرر لمحكمة الجنائيات انها هو استثناء من مبدأ الفصل بين سلطتي الاتهام والمحاكمة ولا يترتب على استعماله سوى تحريك الدعوى امام سلطة التحقيق او امام المستشار المندوب لتحقيقها من بين اعضاء الدائرة التي تصدت لها ويكون يعدن للجهة التي تجرى التحقيق حرية التصرف في الاوراق حسبما يترادى لها ، فليس في القانون ما يلزم الهيئة التي تقضى في الدعوى بالتعبد بقرار التصدى وماورد به من اسباب بل انها تظفر الدعوى بكل حل حريتها وتقضى فيها بما يظنن اليه وجدانها دون ان تكون ملزمة بالرد على ما ورد باسباب القرار المذكور لما هو مقرر من ان المحكمة لا تلزم بان تورد من الاسباب الا ما يكفي لاقامة قضائها ، وانه لا ينال من سلامة الحكم التفاته عن الرد على دفاع قاتونى ظاهر البطلان .

(طعن رقم ٨٥٤ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٠/١٢/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٦٦٠)

٤٧٣ - إجراءات - إجراءات المحاكمة - شهود ،

✽ متى كان المدافع عن الطامنين لم يتبع الطريق الذى رسمه قانون الإجراءات الجنائية فى المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ لاعلان الشهود الذين يطلب المتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات فلا تثريب على المحكمة اذا هى اعرضت عن طلب سماعهم .

(طعن رقم ١٢٦٦ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٤/٤/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٢٢٨)

٤٧٤ - إجراءات جنائية - حبس احتياطى - حق المحكمة فى استعماله فى أى مرحلة من مراحل الدعوى .

✽ من المقرر قانونا طبقا للمادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية ان محكمة الجنايات فى جميع الاحوال أن تأمر بحبس المتهم احتياطيا ، ومن ثم فانه لا ينال من سلامة إجراءات المحاكمة ان تستعمل المحكمة حقها بحبس المتهم فى أى مرحلة من مراحل الدعوى .

(طعن رقم ١٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١/٤/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٢٨١)

٤٧٥ - المحاكمة الجنائية - محكمة الموضوع - سلطتها فى تقدير الدليل - حكم - تسبيبه .

✽ العبرة فى المحاكمة الجنائية هى باختناع قاضى الموضوع بناء على الادلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته ، ولا يشترط ان تكون الادلة التى يعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ الادلة فى المواد الجنائية منسالة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الادلة بل يكفى ان تكون الادلة مؤدية الى ما قصده

أحكم منها ومنتجه في اكتحال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه ولما كان الحكم المظنون فيه قد بين بانفاضة وتفصيل واقعة الدعوى والادلة القائمة فيها — ومن بينها ما لاحظته المحقق من وجود اصابة بالطاعن بالشفة العليا ثبت من الكشف الطبى انها خدش ظفر حدثت في تاريخ يتفق مع الواقعة وليست حالة هرضية كما زعم الطاعن — وكان وجه استدلال الحكم باصابة الطاعن هو لنفى دفاعه بوجوده بميدا عن مسرح الجريمة فان النعمى على الحكم بدعوى القصور في هذا الصدد لا يكون له محل .

(طعن رقم ١٦٥٤ سنة ٤٧ في جلسة ١٢/١/١٣٧٨ س ٢٩ ص ٦٠٢)

الفصل الأول

أجراءات المعارضة

الفرع الاول - ميعاد المعارضة

١٧٦ - وجوب اعلان الحكم الغيابى ليبدأ ميعاد المعارضة فيه .

✽ ان القول بان هناك قاعدة تقضى باعلان الأحكام العيابية حتى يبدأ ميعاد الطعن فيها قول غير صحيح على إطلاقه لانه لا توجد فى القوانين الجنائية قاعدة عامة واردة بهذا النص استقلالاً ، وانما القانون ، اذ نص على ان ميعاد المعارضة يكون ثلاثة ايام من تاريخ اعلان الحكم الغيابى (المواد ١٣٣ ، ١٦٣ ، ١٨٧) ، فقد استفيد ان الحكم الغيابى واجب اعلانه ليبدأ ميعاد المعارضة فيه . وواضح ان الامر منحصر فى الحكم الغيابى الصادر لأول مرة والجازز المعارضة فيه . اما الاحكام العيابية التى تصدر فى المعارضة فلا يوجد فى القانون اية قاعدة تقضى باعلانيها لتبدأ مواعيد التقاضى الجديد بشأنها .

(طعن رقم ٤٠٢ سنة ٢ ق جلسة ١٩٢٢/١١/٢٨)

١٧٧ - الميعاد المقرر لرفع المعارضة فى الحكم الغيابى هو من الامور

المتعلقة بالنظام العام .

✽ الميعاد المقرر لرفع المعارضة فى الحكم الغيابى هو من الامور المتعلقة بالنظام العام ، فعلى المحكمة ان تتصل فى شكل المعارضة ، وذلك فى اية حالة كانت عليها الدعوى . مادامت هى لم تعرض له من قبل . وانن فاذا كانت المحكمة الاستئنافية ، عند نظرها المعارضة فى الحكم الغيابى الصادر منها ، قد قررت بعد سماع المرافعة فى موضوع الدعوى سماع شهود من غير ان تكون قد فصلت فى امر المعارضة من حيث الشكل ، تقريرها سماع الشهود لا يعتبر فصلاً فى قبولها شكلاً ولا يمنعها قانوناً من الحكم بعد ذلك بعدم قبول المعارضة لعدم رفعها فى الميعاد القانونى .

(طعن رقم ٢٢١٩ سنة ٦ ق جلسة ١٩٢٦/١١/١٦)

٤٧٨ - عدم سرعان ميعاد المعارضة إذا لم يتسلم المحكوم عليه شخصيا الاعلان وتسلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عنه الا من تاريخ علمه هو بهذا الاعلان .

✽ يجب لسريان ميعاد المعارضة في الاحكام الغيابية من تاريخ اعلانها ان يحصل الاعلان لشخص المحكوم عليه . فاذا لم يتسلم هو شخصيا الاعلان وتسلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عنه في مسكنه فلا يسرى الميعاد الا من تاريخ علمه هو بهذا الاعلان . والاحتمال ان هذا الاعلان يعتبر قرينة على العلم الى ان يثبت المحكوم عليه ان الاعلان لم يصله فعلا . اما اذا انكر المعلن صفة من تسلم منه الاعلان ليندل على عدم علمه به فيكون على النيابة ان تثبت هي صفة من تسلم الاعلان وانه ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عن المحكوم عليه . فاذا دفع المقيم بانه لم يعلن شخصيا بالحكم الغيابي ولا يعرف الشخص الذي تسلم الاعلان من المحضر فقضت المحكمة بعدم قبول معارضته شكلا بناء على ان الحكم الغيابي المعارض فيه قد اعلن اليه في شخص تابعه المقيم معه ولم تحصل المعارضة فيه الا بعد الميعاد القانوني ، فهذا الذي بنى عليه الحكم لا يعتبر ردا على دفاع المحكوم عليه ، وكان واجبا على المحكمة ان تحقق هذا الدفاع الجوهرى للفصل في صحة اعلان الحكم اذ لو صح ان من تسلم الاعلان لم يكن تابعة للمحكوم عليه فلا يعتبر هذا الاعلان قرينة على علمه ويظل ميعاد المعارضة مفتوحا .

(طعن رقم ٦٨ سنة ٩ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٣٨)

٤٧٩ - اعلان المحكوم عليه بالحكم الغيابي بالكيفية التي قررها القانون قرينة قاطعة على علمه بصدور الحكم ذاته الذي اعلن به .

✽ انه لما كان نص المادة ١٣٣ من قانون تحقير الجنايات صريحا في ان المعارضة يجب ان تحصل في ظرف الثلاثة ايام التالية لاعلان المحكوم عليه بالحكم الغيابي الصادر ضده وفي ان هذا الاعلان يصح ان يكون بملخص على النموذج الذي يقره وزير العدل ، فان المعارضة التي ترفع بعد هذا الميعاد لا تكون مقبولة أبدا ولو تبين ان المعارض اعتد خطأ ان

اعلانه بالحكم الفيابي الذي يعارض فيه خاص بحكم آخر لم ير ان يعارض فيه او سبق له ان عارض فيه . وذلك لان القانون قد جعل من اعلان المحكوم عليه بالحكم الفيابي بالتكيفية التي قررها قرينة قاطعة على علمه بصدور الحكم الفيابي ذاته الذي اعلن به .

(طعن رقم ١١٥ سنة ١٢ في جلسة ١١٤٢/٢/٢٠)

٤٨٠ - وجوب مراعاة مواعيد المسافة مع إبعاد المعارض في الحكم الفيابي .

✽ ان القانون صريح في وجوب مراعاة مواعيد المسافة في ميعاد المعارضة في الحكم الفيابي واذن فاذا كان الحكم الذي قضى بعدم قبول المعارضة لتقديبها بعد الميعاد مع تهتك المعارض ببعد محل اقامته من قلم كتاب المحكمة الواجب تحرير التقرير بالمعارضة فيه ثم يقل في ذلك الا ان الفترة التي انقضت بين تاريخ الاعلان وتاريخ التقرير بالمعارضة طويلة بحيث كان في استطاعته الحضور للتقرير في الميعاد ، فهذا الحكم يكون قاصر البيان اذ هو لم يبين المكان الذي اعلن فيه المعارض بالحكم الفيابي ولم يذكر المسافة التي بينه وبين قلم كتاب المحكمة الواجب التقرير فيه بالمعارضة .

(طعن رقم ١١٦٦ سنة ١٧ في جلسة ١١٤٧/١١/١٠)

٤٨١ - العبرة في تحديد مستلم الاعلان هي بما ورد في الاعلان ذاته .

✽ اذا كانت النيابة قد دلت بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها بعد الميعاد . وكان المحكوم عليه قد رد على ذلك بأنه لم يعلن بالحكم الفيابي ، اذ ان اعلان الحكم لم يسلم له شخصيا او في محله بل المحضر المكلف بالاعلان اثبت في اصل ورقته ان « الصورة سلمت الى والد المحكوم عليه لفيابه » مع ان والده توفي من اكثر من عشر سنوات ، وقدم الشهادة الدالة على هذه الوفاة ، وعلى الرغم من ذلك قضت المحكمة بعدم

تبول المعارضة بناء على ان المحضر قال امامها انه سلم الصورة لعدم الحكم عليه ووافقه على ذلك شيخ البلد الذى كان مرافقا له ، فان هذا الحكم يكون معيبا ، لان العبرة هى بما ورد فى الاعلان ذاته ولا الحكمة عندما تعرضت لدفاع المحكوم عليه لم تتناول ما اثبتته المحضر باصل ورقة الاعلان متعلقا بما اتبعه فيه ومن سلبه الورقة ، ولم تبين اثر الشهادة المقدمة من المحكوم عليه خاصة بوفاة والده فى البيانات التى ذكرها المحضر فى الاعلان .

(ملن رقم ٢٣٩٠ سنة ١٧ ق جلسة ١٦/١/١١٤٨)

٤٨٢ — الاعلان الباطل لا يبدأ به سريان ميعاد المعارضة .

✽ الاصل فى اعلان الحكم الغيلى ان يكون لنفس المحكوم عليه او على موطنه فاذا لم يوجد فيه فيسلم الاعلان الى وكيله او خادمه او لمن يكون مقبلا معه من اقربائه او اصهاره طبقا لنص المادتين ١١ و ١٢ من قانون المرافعات وفى هذه الحالة الاخرة لا يسرى ميعاد المعارضة الا من يوم علم المحكوم عليه بهذا الاعلان .. واذا فاذا كان المتهم قد اعلن فى محل التجارة عن اعمال لا تتعلق بادارة اعمال تجارته وكان هذا المحل لا يعتبر فى حكم القانون موطننا الا بالنسبة الى ادارة الاعمال المتعلقة بهذه التجارة وحدها ، فان اعلان الحكم الغيلى بالتجر يكون قد وقع باطلا .

(ملن رقم ١٨٩ سنة ٢ ق جلسة ١٣/٢/١٩٥٢)

٤٨٣ — عدم سريان ميعاد المعارضة اذا لم يتسلم المحكوم عليه شخصا الاعلان وتسلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بلاذابة عنه الا من تاريخ علمه هو بهذا الاعلان .

✽ ان المادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية تنص بان تقبل المعارضة فى الاحكام الغيابية الصادرة فى المخالفات والجنح من المتهم فى ظرف ثلاثة ايام التالية لاعلانه بالحكم الغيابى . فاذا كان اعلان الحكم لم يحصل للشخص المتهم فان ميعاد المعارضة بالنسبة اليه فيها يختص

بالعقوبة المحكوم بها يبدأ من وقت علمه بحصول الاعلان ، والا كانت المعارضة جائزة حتى تسقط الدعوى بمضى المدة . واذا فتى كان الحكم المطعون فيه ، مع ما بدا له من أن الاعلان لم يحصل لشخص الطاعن ، قد اقتصر على البحث فيما اذا كان الاعلان قد تم في موطنه ، أم في غير موطنه ولم يستظهر ما اذا كان الطاعن قد علم بحصول هذا الاعلان، وتاريخ هذا العلم الذي يبدأ منه ميعاد المعارضة بالنسبة اليه طبقا للقانون — فإن الحكم يكون قاصرا واجبا نقضه .

(طعن رقم ٢١١ سنة ٢٣ في جلسة ١٣/٤/١٩٥٢)

٨٤) — الحكم الغيابي الذي لم يعلن للمتهم ولم يبدأ ميعاد المعارضة فيه — لا يجوز الطعن بالنقض فيه .

* متى كان الحكم في حقيقته حكما غيابيا لم يعلن للمتهم ولم يبدأ بعد ميعاد المعارضة فيه ، فإن الطعن بالنقض فيه يكون غير جائز .

(طعن رقم ١٣٣١ سنة ٢٦ في جلسة ٥/٢/١٩٥٧ من ٨ ص ١١٨)

٥٠٠

٨٥) — الاعلان الباطل يستتبع عدم علم الطاعن بالحكم الغيابي ولا يعجز ان يبدأ به ميعاد المعارضة .

* توجب المادة العاشرة من قانون المرافعات في فقرتها الخامسة أن يشتمل أصل الورقة المعلنة إما على توقيع مستلم الصورة وإما على إثبات واقعة امتناعه وسببه — لأن عدم توقيع المخاطب معه لا يدل حتما على امتناعه بل قد يرد إلى سبب آخر كتخصير المحضر في القيام بواجبه — فإذا كان الثابت أن إعلان الحكم الغيابي قد ورد به أن المحكوم عليه قد أعلن بخاطب مع شخصه ، ولا يوجد على أصل الإعلان توقيع المخاطب معه ولا من تسلم الإعلان ، فإنه يكون باطلا طبقا للمادة ٢٤ ، قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وذلك لعدم استيفائه الشروط المبينة في الفقرة الخامسة من المادة العاشرة من هذا القانون ، ويطلق هنا

الاعلان يستتبع عدم علم الطاعن بالحكم الغيابي ، ولا يصح ان تبدأ به
بمعاد المعارضة .

(طعن رقم ١٠٢٢ سنة ٢٠ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦٠ من ١١ ص ٨٧١)

٤٨٦ - وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي - العبرة في ذلك -
هي بحقيقة الواقع - وليس بما يرد في المنطوق .

* العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة
الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق . فإذا كان الثابت من وقائع
الدعوى ان المتهم « الطاعن » تخلف عن حضور الجلسة الأخيرة التي
أجلت إليها الدعوى في مواجهته ثم قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف
فان حكمها يكون حضوريا اعتباريا وأن وصفته في منطوقه بأنه حضوري
طبقا لنص المادة ٢٣٩ إجراءات .

(طعن رقم ٢١٥٥ سنة ٢١ ق جلسة ٢٩/٥/١٩٦٢ من ١٢ ص ٥٠٦)

٤٨٧ - الحكم الحضوري الاعتباري الاستثنائي - قابل للمعارضة
عند اثبات العذر المانع من الحضور - ومعاد المعارضة - يبدأ من
تاريخ اعلان التهم بالحكم .

* تنقض المادة ٢١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بأنه لا يقبل
الطعن بالنقض في الحكم بإدانة الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا .
فإذا كان الثابت من الأوراق ان الحكم المطعون فيه صدر حضوريا
اعتباريا ولم يعلن به التهم فان باب المعارضة في هذا الحكم لا يزال مفتوحا
ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز .

(طعن رقم ٢١٥٥ سنة ٢١ ق جلسة ٢٩/٥/١٩٦٢ من ١٢ ص ٥٠٦)

٤٨٨ — احتساب ميعاد الطعن في الحكم الصادر في موضوع المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعد مبدأ له — علته : افتراض علم الطاعن به يوم صدوره — انقضاء هذه العلة لمانع قهري — بدء الميعاد من يوم العلم رسمياً بصور الحكم — الميعاد كامل : ما دام العذر قد حال دون العلم بصور الحكم المراد الطعن عليه . قيام العذر بعد العلم بصور الحكم — عدم امتداد الميعاد بعد زوال المانع الا بعشرة أيام .

* علة احتساب ميعاد الطعن في الحكم الصادر في موضوع المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعد مبدأ له هي افتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه ، فإذا ما انتفت هذه العلة لمانع قهري فلا يبدأ الميعاد الا من يوم العلم رسمياً بصور الحكم — وهو في هذه الحالة ميعاد كامل مادام العذر قد حال دون العلم بصور الحكم المراد الطعن عليه ، هذا ما لم يثبت قيام العذر بعد العلم بصور الحكم مانعاً من مباشرة إجراءات الطعن في هذه الحالة وحدها جرى قضاء محكمة النقض على أن الميعاد لا يمتد بعد زوال المانع الا بعشرة أيام .

(طعن رقم ٢٠٥٥ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠ من ١٥ من ٢٢١)

٤٨٩ — ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة — بدؤه من يوم صدوره — شرط ذلك .

* من المقرر أنه وإن كان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ — كالحكم الحضورى — من يوم صدوره الا أن محل ذلك أن يكون عدم حضور المعارض الجلسة التي عينت لنظر معارضته — راجعاً الى أسباب لارادته دخل فيها . فإذا كانت هذه الأسباب قهرية ولا شأن لارادته فيها ، فإن ميعاد الطعن لا يبدأ في حقه الا من اليوم الذي علم فيه رسمياً بالحكم ..

(طعن رقم ١٩٠٩ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/١/١٠ من ١٧ من ٤٥)

٤٩٠ — معارضة — الحكم فيها — نقض — التفسير بالطعن — ميعاده .

* علة احتساب ميعاد الطعن في الحكم الصادر باعتبار المعارضة

كان لم يكن على أساس أن يوم صدوره يعد مبدأ له — هي افتراض علم الطاعن به يوم صدوره — فإذا انقضت هذه المدة لماتت مهري فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم العلم رسمية بصدور الحكم ، وهو في هذه الحالة ميعاد كامل ما دام العتذر قد حال دون العلم بصدور الحكم المراد الطعن فيه — ما لم يثبت قيام العتذر بعد العلم بالحكم مائما من مباشرة إجراءات الطعن ففي هذه الحالة جرى قضاء التقاض على أن الميعاد لا يمتد بعد زوال المانع إلا لعشرة أيام .

(طعن رقم ٥٠٠ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٩ من ١٨ ص ٨٢٩)

٢٩١ — العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو حضوري اعتباري أو غيابي — حقيقة الواقع — مناط قبول المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري الصادر من المحكمة الاستئنافية ؟ بدء ميعاد المعارضة فيه ؟

* الفقرة الأولى من المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت على المتهم في جلسة معاقب عليها بالحبس أن يحضر بنفسه ولو كان الحبس جوازيلا لا وجوبيا — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — ولما كان الطاعن لم يحضر بالجلسة الأخيرة التي حجزت فيها القضية للحكم مع سبق حضوره بشخصه في جلسات سابقة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر في حقيقة الأمر حضوريا اعتباريا طبقا لنص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية وأن وصفه المحكمة بأنه حضوري على خلافة الواقع ، إذ العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو حضوري اعتباري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق ، وهو بهذه المثابة يكون قابلا للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ولسم يستطع تقديمه قبل الحكم وفقا للمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يبدأ ميعاد المعارضة فيه إلا من تاريخ اعلان الحكم به .

(طعن رقم ١٧٩٦ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ من ٢٢ ص ٣٥٤)

٤٩٢ — اقتصار الطعن في الحكم القاضي بعدم قبول المعارضة شكلا على هذا الحكم دون سواء .

* لا يقبل من الطاعن في الحكم الصادر في المعارضة بعدم قبولها شكلا لرفعها بعد الميعاد ، التعرض في طعنه للحكم الغيبي الاستثنائي .
(طعن رقم ١١٢٨ سنة ٤٠ ق جلسة ١٢/٦/١٣٧٠ ص ٢١ ص ١٦٨)

٤٩٣ — بدء سريان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة — من يوم صدوره — أسوة بالحكم الحضورى الا اذا كان تخلف المعارض عن حضور الجلسة راجعا لما لا دخل لارادته فيه .

* من المقرر ان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة ، يبدأ كالحكم الحضورى من يوم صدوره ، الا اذا كان عدم حضور المعارض بالجلسة التى حددت لنظر معارضته راجعا لاسباب لا دخل لارادته فيها . لما كان ذلك ، وكان الحرص اللازم توافره في الرجل العاوى من شأنه ان يحتم على الطاعن ازاء علمه سلفا بان ثمة قضية اخرى منظورة له بذات الجلسة ، ان يتابعها وان يمثل فيها امام المحكمة ، ومن ثم فانه لا يجدى الطاعن ما ساقه من قول مرسل بانه ظن انها لسمى له من بلد مجاور لبلدته ، لما كان ذلك ، فان الاعتقاد الخاطيء الذى يدعيه الطاعن على التحو السالف بانه ، لا يتوافر به المخر القهرى الذى يجعل ميعاد التقرير بالطعن بالنقض وايداع اسبابه ، لا ينفتح الا من اليوم الذى يعلم فيه الطاعن علما رسميا بصدور الحكم المطعون فيه ، بل يبدأ من تاريخ صدوره .

(طعن رقم ١٤٥٨ سنة ٤٠ ق جلسة ١٢/٢٧/١٣٧٠ ص ٢١ ص ١٦٦)

٤٩٤ — بدء ميعاد الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر في المعارضة من تاريخ صدوره الا اذا كان عدم حضور المعارض بالجلسة راجعا الى عذر قهرى — بدء ميعاد الطعن في هذه الحالة من اليوم الذى يعلم فيه رسميا بالحكم — المادة ٤٠٦ اجراءات .

* ميعاد الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ

كالحكم الحضورى من تاريخ صدوره عملا بالمادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، الا اذا كان عدم حضور المعارض بالجلسة التى حددت لنظر معارضته راجعا الى اسباب قهرية لا شأن لرافعته فيها ، فان ميعاد الطعن لا يبدأ فى حقه الا من اليوم الذى يعلم فيه رسميا بالحكم . ولما كان يبين ان وكيل الطامن لم يثر ايا محكمة ثانى درجة قيام عذر قهرى لدى الطامن حال بينه وبين الحضور بجلسة المعارضة التى صدر فيها الحكم برفضها ، كما ان الطامن لا يدعى فى اسباب طعنه بقيام ذلك العذر، وكان الطامن لم يقرر باستئناف الحكم الصالح فى المعارضة الا بعد مضي ميعاد الاستئناف المنصوص عليه فى المادة ٤٠٦ إجراءات الواجبة التطبيق، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول استئناف الطامن شكلا للتقرير به بعد الميعاد يكون قد وافق صحيح القانون .

(طعن رقم ٥ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٤/٢٢ ص ٢٣٥)

٤٩٥ - الحكم الحضورى الاعتبارى - تاريخ بداية ميعاد الطعن

عليه .

✽ تنص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية على انه « يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة الى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك او تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل اليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا » وعلى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة ان الطامن الاول - المتهم - حضر بجلسة اول مارس سنة ١٩٧٠ ومعه محتايه كما شهدها المسئول بالحقوق المالية والمدعيلين بها ثم اجلت المحكمة نظر الدعوى لجلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٠ حيث قررت حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٩ من مارس ١٩٧٠ وفيها قررت اعادة الدعوى للمرافعة لجلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٧٠ ، والث لم يحضر فيها المتهم ، واجلت المحكمة نظر الدعوى لجلسة ٦ من سبتمبر سنة ١٩٧٠ لتنفيذ قرارها الدون بهضر الجلسة ثم اجلت الدعوى لجلسة ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩٧٠ لتنفيذ القرار ذاته وفيها لم يحضر المتهم وحضر باقى الخصوم فقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ ثم مدت المحكمة اجل الحكم لجلسة ٦ من ديسمبر بسنة ١٩٧٠ ، وفيها صدر الحكم المطعون فيه ووصفته بأنه حضوري ، فان يؤدى هذا النص

أن الحكم المطعون فيه هو بحق حكم حضوري اعتباري وهو بهذه المثابة يتون قابلا للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم . ولا يبدأ ميعاد المعارضة في هذا الحكم الا من تاريخ اعلانه به .

(طعن رقم ٤٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٨ س ٢٢ من ٢٥٢)

٤٩٦ — ميعاد استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن — عشرة أيام من تاريخ صدوره — تجاوز هذه المدة — وجوب الحكم بعدم قبول الاستئناف .

* من المقرر أن ميعاد استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يبدأ من تاريخ صدوره عملاً بالمادة ١/٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يقرر بالاستئناف إلا بعد مضي ميعاد عشرة الأيام المنصوص عليه في هذه المادة فيكون ما انتهى إليه الحكم من القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلاً قد وافق صحيح القانون .

(طعن رقم ٤٠٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ س ٢٣ من ٨٢٢)

٤٩٧ — المرض — من الاعذار القهرية التي تحول دون تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة .

* جرى قضاء محكمة النقض على أن المرض من الاعذار القهرية التي تحول دون تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة دون العلم بالحكم الصادر فيها والتمود بالتالي — إذا استخللت محته — عن التقرير بالاستئناف في الميعاد المقرر قانوناً .

(طعن رقم ٤٨٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/١٢ س ٢٢ من ٩٢٢)

٤٩٨ - ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ في الاصل من يوم صدوره - ثبوت ان الطاعن تخلف عن حضور جلسة المعارضة لاسباب قهرية لا شان لارادته فيها - اثره : ان لا يبدأ ميعاد الطعن الا من يوم علمه رسميا بالحكم - انتفاء الدليل على علمه بصدور الحكم قبل يوم طعنه عليه بالنقض - المقرر : افتتاح ميعاد الطعن بالنقض وتقديم الاسباب من هذا اليوم .

* من المقرر انه وان كن ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ - كالحكم الحضورى - من يوم صدوره ، الا ان محل ذلك ان يتون عدم حضور المعارض الجلسة التي عينت لنظر معارضته راجعا الى اسباب لارادته دخل فيها . فاقا كانت هذه الاسباب قهرية ولا شان لارادته فيها فان ميعاد الطعن لا يبدأ في حقه الا من اليوم الذى علم فيه رسميا بالحكم ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التي اصدرت الحكم على العذر التهرى ليقضى لها تقديره والتحقق من صحته لان المتهم - وقد استحال عليه الحضور امامها - لم يكن في مقدوره ابداءه لها ما يجوز معه النهك به لاول مرة لدى بحكمة النقض واتخاذ وجهه لنقض الحكم . ولا كان علم المتهم الطاعن رسميا بصدور الحكم المطعون فيه لم يثبت قبل طعنه عليه فان ميعاد الطعن بالنقض وايداع الاسباب التى بنى عليها المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا يفتتح الا من ذلك اليوم .

(طعن رقم ١١١٨ سنة ٤٢ فى جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٠ من ٢٣ الى ١١٠٩)

٤٩٩ - معارضة - حضور - اجراءات محاكمة .

* من المقرر وجوب تتبع اطراف الدعوى سيرها من جلسة الى اخرى طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها ، ومن ثم فان تخلف الطاعن عن حضور جلسة اجلت اليها الدعوى فى حضرته بغير عذر ، يجعل ميعاد الطعن في المعارضة يبدأ من يوم صدوره .

(طعن رقم ٨٧ لسنة ٤٨ فى جلسة ١٩٧٨/٢/٦ من ٢٩ الى ٢٤٢)

٥٠٠ - معارضة - نقض - طعن - ميعاده - عدم مراعاته .

* حيث أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٧٦ .
يقول المعارضة الاستئنافية شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض
فيه ، بيد أن المحكوم عليه لم يقرر بالطعن فيه بطريق النقض الا بتاريخ ٢
سبتمبر سنة ١٩٧٦ ، أي بعد فوات الميعاد القانوني المنصوص عليه في
المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات
الطعن أمام محكمة النقض ، ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ٦٢٨ سنة ٤٨ ق جلسة ١١/١٢/١٩٧٨ من ٢٥ ص ٨٠١)

٥٠١ - معارضة - حكم - بيانه - الاحكام الشكلية .

* لما كان الحكم قد صدر باعتبار المعارضة كان لم تكن مان ما يثيره
الطاعن من اغفال الحكم بيان الواقعة محل الاتهام يكون غير مقبول لأن هذا
البيان لا يكون لازما الا بالنسبة لاحكام الاتانة الصادرة في موضوع
الدعوى ولا كذلك الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن الذي يدخل في عداد
الاحكام الشكلية محسب .

(طعن رقم ١٣٤٤ سنة ٤٨ ق جلسة ١١/١٢/١٩٧٨ من ٢٩ ص ٩٣١)

الفرع الثاني - التوكيل في المعارضة

٥٠٢ - النص في التوكيل بصفة عامة على المعارضة في الاحكام

يحول للتوكيل حق المعارضة عن الموكل .

* أن القانون اذ اجاز للمتهم ان يوكل من شاء من المحامين او غيرهم
في ان يطعن نيابة عنه بأي طريق من طرق الطعن في الحكم الصادر
عليه ، لم يوجب لقبول الطعن بهذه الكيفية أن يكون التوكيل خاصا منصباً
على قضية معينة بالذات ، فانه يكفي وفقاً للقواعد العامة المقررة في عقد
الوكالة بالمادة ٥١٧ من القانون المدني ، أن يكون التوكيل عاماً في نوع

طريق الطعن ليكون معتبرا بدون نص في كل الدعاوى التي نحصل فيها الطعن بهذا الطريق المعين . واذن فيمكن لتحويل الوكيل حتى المعارضة عن الموكل أن يكون التوكيل قد نص فيه بصفة عامة على المعارضة في الاحكام ، ولو كان لم تبين فيه احكام او قضايا معينة ، بغض النظر عن الوصف الذي وصف به التوكيل وعن الاعمال الاخرى التي تضمنها .

(طعن رقم ١٩٠٨ سنة ١٢ في جلسة ١٩٤٢/١١/٢)

٥٠٣ - النص في التوكيل بصفة عامة على المعارضة في الاحكام يحول للوكيل حق المعارضة عن الموكل .

* انه لما كان القانون ليس فيه ما يوجب لتحويل المحامي في المواد الجنائية الطعن في الحكم بالنيابة عن الخصوم في الدعوى ان يكون هناك تفويض خاص معين فيه الحكم المطلوب الطعن عليه والقضية الصادرة فيها ذلك الحكم فانه يمكن ان يكون التوكيل قد نص فيه بصفة عامة على نوع طريق الطعن ليحول الوكيل الطعن عن الموكل بهذا الطريق في جميع الاحكام الصادرة في القضايا الخاصة به وان لم يكن مفسرا اليه فيه . واذن فالحكم الذي يقضى ببطلان المعارضة على اساس ان التوكيل الذي بيد المحامي لم يخوله التقرير بها اذ هو ليس تفويلا خاصا معيناً فيه الحكم والقضية التي صدر فيها - هذا الحكم يكون معيناً متعيناً نقضه .

(طعن رقم ٢٢٥٥ سنة ١٢ في جلسة ١٩٤٢/١١/٢٠)

٥٠٤ - للمحامي الموكل ان ينيب عنه في التقرير بالمعارضة زهيدا له .

* ليس من الضروري ان يحصل التقرير بالمعارضة في الحكم النهائي من المحامي الموكل في ذلك ، بل ان لهذا المحامي ان ينيب عنه في التقرير بالمعارضة زهيدا له مادام له ان يوكل عنه احد زملائه في اجراء العمل محل التوكيل .

(طعن رقم ٢٩٠ سنة ١٧ في جلسة ١٩٤٧/١/٦)

٥٠٥ — معارضة المحامى بناء على توكيل صحيح تمنع المحكوم عليه من عمل معارضة أخرى بنفسه .

* أن رفع المحامى المعارضة بناء على توكيل صحيح من المحكوم عليه تم الفصل فيها — ذلك من شأنه أن يمنع المحكوم عليه من عمل معارضة أخرى بنفسه .

(طعن رقم ١٥٠ سنة ١٧ ق جلسة ١/١/١٣١٧)

٥٠٦ — علم المحامى الذى وكل لعمل المعارضة بدوم الجلسة لا يفيد حتما علم الموكل الذى لم يكن حاضرا وقت التقرير وتحديد اليوم .

* أن المفهوم من المادتين ١٣٣ و ١٦٢ من قانون تحقيق الجنايات أن الدعوى تكون مقدمة الى المحكمة للفصل فى المعارضة المرفوعة فى الحكم الغيابى الصادر فيها بناء على تقرير المعارضة من المحكوم عليه غيابيا ، وذلك من غير حاجة الى التكليف بالحضور الذى ترفع به الدعاوى أمام المحاكم ، ولكن ذلك لا يغنى عن وجوب اعلام المعارض باليوم الذى يحدد لنظر معارضته ، لانه ، وأن كان القانون قد نص على تحديد اليوم الذى تنظر فيه المعارضة بعد التقرير بها مما يغنى عن الاعلام ، قد جرى العمل على خلاف حكم هذا النص ، فصار قلم الكتاب يحدد جلسات المعارضات على مقتضى ما يسمح به عمل المحكمة وقتها . وهذا يوجب بطبيعة الحال اخعار المعارض بطريقة رسمية باليوم الذى يحدد ، ويمسح أن يكون ذلك بمعرفة الكاتب وقت التقرير بالمعارضة مع اثباته بورقته فى مواجهة المعارض . واذا كان الثابت أن محاميا تقدم عن المحكوم عليه لقلم الكتاب وقرر المعارضة بتوكيل عنه فى الحكم الصادر ضده غيابيا فحدد قلم الكتاب لنظر المعارضة جلسة ، وأثبت ذلك بالتقرير . ولكن أحدا لم يحضر الجلسة فحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن دون بحث فيها اذا كان المحكوم عليه نفسه قد أخطر بيوم الجلسة ودون أن تتقصى المحكمة علمه به ولو عن طريق وكيله اذ علم المحامى الذى وكل لعمل المعارضة لا يفيد حتما علم الموكل الذى لم يكن حاضرا وقت التقرير وتحديد اليوم ، فهذا الحكم يكون قاصرا تصورا بعبه ويستوجب نقضه ..

(طعن رقم ٤٠٨ سنة ١٨ ق جلسة ٢٠/٤/١٣٢٨)

٥٠٧ - جواز حضور وكيل عن المعارض - ولو كانت الجريمة عقوبتها الحبس - مادام الحكم بالمعارض فيه قد عاقبه بالحبس مع إيقاف التنفيذ - القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن رغم حضور محام عن المعارض - خطأ .

* توجب المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية على المتهم بفعل جنحة الحضور بنفسه إذا ما استوجب هذا الفعل عقوبة الحبس : وأجازت له في الأحوال الأخرى أن يرسل وكيلاً عنه . ولما كان الحكم الاستثنائي الغيابي المعارض فيه قد أيد الحكم الابتدائي القاضي بحبس الطاعن مع إيقاف تنفيذ العقوبة ، وكان الطاعن قد أناب عنه وكيلاً حضر بالجلسة ، فإن المحكمة إذ قضت بعدم ذلك باعتبار المعارضة كأن لم تكن على أساس أن المعارض قد تخلف عن الحضور تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(طعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٢ في جلسة ٢٦/١١/١٩٧٢ س ٢٤ ق ١٠٧٦)

٥٠٨ - إعلان المعارض لجلسة المعارضة - وجوب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته - إعلانه لجهة الإدارة - لا يصح - ابتداء الحكم من المعارضة عليه - علم الوكيل بجلسة المعارضة - لا يغني عن علم المعارض .

* من المتر أن إعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته فلا يصح الإعلان إذا سلم لجهة الإدارة وبالتالي لا يصح أن يتبنى عليه الحكم في معارضته ، لما كان ذلك وكان الثابت من الإطلاع على المفردات المضمومة - تحقيقاً لهذا الوجه من الطعن - أن الطاعن لم يعلن بذلك الجلسة الأخيرة المحددة لنظر معارضته وإنما سلم الإعلان إلى جهة الإدارة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى في المعارضة بناء على هذا الإعلان يكون باطلاً ، ولا يغني في ذلك علم وكيل الطاعن الذي قرر بالمعارضة نيابة عنه بالجلسة الأولى التي حددت لنظر المعارضة لأن علم الوكيل بها لا يفيد حتماً علم الإصميل الذي لم يكن حاضراً وقت التقرير بالمعارضة .

(طعن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٦/١٠/١٩٧٢ س ٢٧ ق ٢٠٥)

الفرع الثالث - اعلان المعارض بجلسة المعارضة

٥٠٩ - عدم جواز اعلان المعارض بجلسة المعارضة فى مواجهة النيابة .

✽ لا يصح الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم المحكوم عليه غيابيا من غير أن يكون قد أتيح له الدفاع عن نفسه . ولذلك فانه يجب قانونا أن يكون تسليم اعلان طلبات التكليف بالحضور فى هذه الحالة الى شخص المطلوب اعلانه فاذا لم يوجد صحح اعلانه بمحل اقامته فى مواجهة احد الساكنين معه من اقرباء أو خدم ، ويعتبر الاعلان فى هذه الحالة الأخيرة مجرد قرينة على أن ورقته قد وصلت الى الشخص المراد اعلانه ، ويكون له أن يدحض هذه القرينة بإثبات عدم وصول الورقة اليه ، ولا يجوز براءة حال أن يحصل الاعلان للنيابة . وإذن فاذا كان المعارض لم يعلن بالجلسة لشخصه أو فى محل اقامته وإنما أعلن للنيابة فهذا الاعلان لا يكون له قيمة ويكون الحكم الغيابى المترتب عليه باطلا .

(ملن رقم ٨٠ سنة ١٢ قى جلسة ١٢/٨/١٩٢١)

٥١٠ - عدم اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة لا يجيز الحكم باعتبارها كأن لم تكن .

✽ لا يصح الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن الا اذا كان تخف المعارض عن الحضور للجلسة لا يرجع الى عذر مقبول - فاذا كان المحكوم عليه لم يعلن بالجلسة المحددة لنظر المعارضة المرفوعة منه . ومع ذلك قضت المحكمة باعتبار معارضته كأنها لم تكن ، فان حكمها يكون باطلا للاخلال بحق الدفاع .

(ملن رقم ١١٧٨ سنة ١٢ قى جلسة ١٢/٢/١٩٢٢)

٥١١ - اعلان المعارض بجلسة المعارضة فى مواجهة النيابة لا يترتب عليه بطلان الاعلان ذاته وإنما يترتب عليه بطلان الحكم .

✽ اعلان المتهم لحضور جلسة المعارضة المرفوعة منه عن الحكم

الغيايى لا يصح أن يكون فى مواجهة النيابة العمومية . ولكن هذا لا يترتب عليه بطلان الاعلان ذاته وانما يترتب عليه بطلان الحكم الذى يصدر بناء عليه .

(طعن رقم ١٤٦١ سنة ١٥ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٤٥)

٥١٢ — وجوب اعلان المحكوم عليه بالجلسة التى تحدد لنظر المعارضة المرفوعة منه لشخصه أو فى محله .

✽ ان اعلان المتهم فى النيابة لا يصح ان يبنى عليه الا الحكم الذى يصدر غيبيا ويكون قابلا للمعارضة فيه ، واذا كان الحكم الذى يصدر فى المعارضة فى غيبة المعارض لا تجوز المعارضة فيه فانه يجب ان يكون اعلان المحكوم عليه بالجلسة التى تحدد لنظر المعارضة المرفوعة منه لشخصه أو فى محله . واذا فالحكم الصادر باعتبار المعارضة كاتها لم تكن بناء على اعلان المعارض فى مواجهة النيابة العمومية يكون باطلا لاقتضائه على اعلان باطل .

(طعن رقم ١٣٥٩ سنة ١٧ ق جلسة ١٢/٥/١٩٤٧)

٥١٣ — اخبار المعارض بصفة رسمية بجلاسة المعارضة على اية صورة يغنى عن التكليف بالحضور .

✽ متى كان المحكوم عليه قد قرر المعارضة فى الحكم الغيايى وأخبر بالجلسة التى تنظر فيها الدعوى ، فان هذا يعتبر اعلاما صحيحا بيوم الجلسة ، ولا ضرورة معه لإعلانه على يد محضر .

(طعن رقم ٣٠٦ سنة ١٨ ق جلسة ٢/١/١٩٤٨)

٥١٤ — انتهاء اثر اعلان المعارض بعدم حضوره تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها فى غيبته .

✽ ان اعلان المعارض بواسطة قلم الكتاب وقت التقرير بالمعارضة

بالجلسة التي حددت أولا لنظر المعارضة ينتهى اثره بعدم حضوره تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها فى غيبته — فاذا كان المعارض لم يحضر اول جلسة ، ثم اجلت الدعوى عدة مرات لاعلانه فلا يصح الحكم مع ذلك باعتبار معارضته كاتها لم تكن بمقوله انه لم يحضر رغم التنبيه عليه قانونا ، فان هذا القول لا يكون مستندا الى اساس صحيح .

(طعن رقم ٣٦٨ سنة ١٨ ق جلسة ١٣/٢/١٩٤٨)

٥١٥ — عدم غنية الحكم القاضى باعتبار المعارضة كاتها لم تكن ببيان علم المعارض باليوم الذى حدد لنظر المعارضة — قصور .

* اذا كان الحكم القاضى باعتبار المعارضة كاتها لم تكن لم يذكر من الاسباب الا قوله ان المعارض لم يحضر الجلسة المحددة لنظر معارضته ، ولم يمن بيان غلبة باليوم الذى حدد ، فانه يكون قاصرا واجبا نقضه ، اذ هذا البيان لازم لسلامة الحكم .

(طعن رقم ١٦٩ سنة ١٨ ق جلسة ١٢/٢/١٩٤٨)

٥١٦ — عدم جواز اعلان المعارض بجلسته المعارضة فى مواجهة النيابة .

* لا يصح فى القانون الحكم فى غيبة المتهم فى المعارضة المرفوعة منه الا اذا كان قد اعلن بالجلسة لشخصه او فى محل اقامته ، اذ الاعلان للنيابة لا يسمح ان يبنى عليه حكم الا الحكم القيايى الذى يكون تقابلا للمعارضة .

(طعن رقم ٩٧ سنة ١٩ ق جلسة ١١/٤/١٩٤٩)

٥١٧ — عدم اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة لا يجوز الحكم باعتبارها كأن لم تكن .

* من المقرر قانونا انه يجب اعلان المتهم بالحضور اعلانا قانونيا بالجلسة او التنبيه عليه شخصيا بحضورها . واذا كان الثابت ان

المتهم قرر بالمعارضة في الحكم الاستثنائي الفيافي بواسطة محاميه بصفته وكيلًا عنه ، وذكر بالتقرير بالمعارضة أنه حدد لنظرها يوم كذا ولم يذكر شيء في خاتمة التكليف بالحضور في الجلسة المحددة ، وتبين من محضر جلسة المعارضة في ذلك اليوم أن المتهم لم يحضر ولم يحضر عنه أحد ، فإن الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن يكون قد شابه بطلان في الإجراءات يستوجب نقض الحكم ..

(ملحق رقم ٥٠٦ سنة ٢ ق جلسة ١٩٥٠/١٠/٢٠)

٥١٨ - إعلان المعارض بجلسة المعارضة في مواجهة النيابة لا يترتب عليه بطلان الإعلان ذاته وإنما يترتب عليه بطلان الحكم .

* إذا كان المحكوم عليه قد أعلن لجلسة المعارضة المرفوعة منه عن الحكم الفيافي الاستثنائي في مواجهة النيابة العمومية ، فهذا الإعلان لا يصلح في القانون أساساً لإصدار حكم صحيح عليه في المعارضة ، والحكم الذي يصدر بناء عليه يكون باطلاً .

(ملحق رقم ١٠٩٨ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/٢/٦)

٥١٩ - تأجيل نظر المعارضة ادارياً أو لمرض المتهم يوجب اعلان المعارض اعلاناً قانونياً للجلسة المذكورة .

* أن المادة ١٨٤ من قانون تحقيق الجنايات قد نصت على أن يكون التكليف بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية بيمعاد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة ماذا لم يكن ثابتاً بملف الدعوى أنه حصل تكليف المتهم بالحضور للجلسة التي حددت لنظر المعارضة بعد تأجيلها ادارياً بسبب المعطلة ، وأن هذا التكليف حصل في اليمعاد القانوني فإن الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يكون معيباً بمتعيناً نقضه .

(ملحق رقم ١٨٨١ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/٤/٢)

٥٢٠ - اعلان المعارض بجلسة المعارضة فى مواجهة النيابة
لا يترتب عليه بطلان الاعلان ذاته وانما يترتب عليه بطلان الحكم .

* ان اعلان المعارض للنيابة لا يملح فى القانون اساسا لاصدار حكم صحيح عليه فى المعارضة - وعلى ذلك يكون باطلا الحكم الذى يصدر بناء على مثل هذا الاعلان .

(طعن رقم ٥٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١١/٢)

٥٢١ - عدم جواز اعلان المعارض بجلطة المعارضة فى مواجهة
جهة الادارة .

* اذا كان الطاعن بعد ان عارض وحضر عدة جلسات تغيب فأمرت المحكمة بتأجيل الدعوى واعلانه للجلطة التى حددتها ولكن ورقة الاعلان لحضور الجلسة التى صدر فيها الحكم الطعون فيه برفض المعارضة لم تعلن لشخص الطاعن ولا فى محل اقامته ، وانما أعلنت لجهة الادارة فانه لا يصح ان يبنى على هذا الاعلان اتحكم فى المعارضة ويكون الحكم المترتب عليه باطلا .

(طعن رقم ٢٣٠ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٦/٢٠)

٥٢٢ - تأجيل نظر المعارضة اداريا او لمرضى المتهم يوجب اعلانا
قانونيا للجلسة المذكورة .

* اذا لم يحضر المتهم المحكوم عليه غرابيا بالحبس الجلسة المحددة لنظر معارضته وحضر عنه محام فى هذه الجلسة وطلب التأجيل لرضه فأجابته المحكمة وأجلت القضية لجلسة أخرى وجب اعلان المعارض اعلانا قانونيا للجلسة المذكورة .

(طعن رقم ٢٠٥٤ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/٤/١)

٥٢٢ - عدم جواز النفع ببطان إجراءات المحاكمة بسبب عدم تكليف المعارض بالحضور تكليفاً صحيحاً إذا حضر ولم يتمسك بالبطان قبل المرافعة .

✳ على المعارض أن يحضر الجلسة التي يعينها له كاتب المحكمة في تقرير المعارضة من غير حاجة الى تكليف بالحضور على يد محضر ، لأن تقرير المعارضة نفسه يستلزم هذا التكليف ، على أنه لا يقبل التمسك ببطان إجراءات المحاكمة بسبب عدم تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة تكليفاً صحيحاً ما دام الثابت في محضر الجلسة انه حضر ولم يتمسك بالبطان قبل المرافعة في الدعوى .

(طعن رقم ٩٠٦ سنة ١٦ في جلسة ١٩٥٦/٤/٢١)

٥٢٤ - الاعلان لجهة الانارة لا يصح ان يبنى عليه الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن .

✳ الاعلان لجهة الادارة لا يصح ان يبنى عليه الحكم في المعارضة باعتبارها كان لم تكن .

(طعن رقم ٧٤٠ سنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٦/١/١٠ س ٧ ص ٢٧)

٥٢٥ - تأثير وكيل المعارض على تقرير المعارض بطله بالجلسة وتعمده باخطاره - لا يفنى عن اعلان المعارض بمعرفة النيابة بالجلسة المحددة لتظر معارضته .

✳ لا يفنى عن اعلان المعارض بمعرفة النيابة العامة بالجلسة المحددة لتظر المعارضة ، تأثير وكيله على تقرير المعارضة بطله بتاريخ الجلسة المحددة لتظرها ، وتعمده باخطار المعارض واذن فالحكم الذي يصدر في هذه الحالة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٢٠٤ سنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٦/٥/١ س ٧ ص ٦٥٧)

٥٢٦ - إعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة يجب ان يكون لشخص المحكوم عليه غيابيا او في محل اقامته ولا يغنى عن ذلك تأشيرة وكيل المعارض على تقرير المعارضة بعلمه بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها وتمهده باخطار المعارض .

* اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة لجهة الادارة او لى مواجهة النيابة العامة لا يصح ان يبنى عليه الحكم فى المعارضة باعتبارها كان لم تكن بل يجب ان يكون الاعلان لشخص المحكوم عليه غيابيا او فى محل اقامته ، ولا يغنى عن ذلك تأشيرة وكيله على تقرير المعارضة بعلمه بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها وتمهده باخطار المعارض ان علم الوكيل بالجلسة لا يفيد حتما علم الأصل الذى لم يكن حاضرا وقت التقرير .

(طعن رقم ٨٢٢ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٨/١٠/١٩٥٧ س ٨ ص ٨٢٩)

٥٢٧ - اعلان المتهم بجاسة المعارضة فى مواجهة النيابة - اعتبار المحكمة الاستئنافية بمدايرىان بمعاد الاستئناف تاريخ صدور الحكم فى المعارضة دون بحث تاريخ علم المتهم بالحكم خطأ .

* اذا كان المتهم قد اعلن بالجلسة المحددة لنظر المعارضة فى مواجهة النيابة لعدم الانتهاء الى عنوانه وكان الحكم الاستئنافى لم يبحث تاريخ علم المتهم بالحكم الصادر فى المعارضة حتى يجعل منه مبدأ لسريان ميعاد الاستئناف بل اتخذ من تاريخ صدور الحكم المستأنف مبدأ لهذا الاليعاد فانه يكون قد اخطأ .

(طعن رقم ١٢٢٥ سنة ٢٧ ق جلسة ٢/١٢/١٩٥٧ س ٧ ص ١٥٩)

٥٢٨ - صدور الحكم على المتهم باعتبار معارضته كان لم تكن وهو مقيد الحرية - عدم افتتاح ميعاد الطعن الا من يوم عاينه رسميا بصودور ذلك الحكم .

* متى كان المتهم مقيد الحرية فى اليوم الذى صدر الحكم فيه

٣٠٥

باعتبار معارضة كان لم تكن ، وظلت الأوراق مما يثبت علم المتهم رسمياً بصدر ذلك الحكم ، فإنه يتمين احتساب ميعاد الطعن من تاريخ تقديم المتهم للتنفيذ .

(طعن رقم ١٥٢٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٦٥٨/١/٢١ من ٩ ص ٨٢)

٥٢٩ - معارضة - اعلان المعارض - نقض :

* من المقرر ان اعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب ان يكون لشخصه او لى محل اقامته ، فاذا كان الثابت ان الطاعن اعلن بجلسة المعارضة لجهة الادارة ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتبار المعارضة كان لم تكن بناء على هذا الاعلان يكون باطلا - ولما كان ميعاد الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض لا يبدأ الا من تاريخ علم الطاعن بصدوره علماً رسمياً - وهو تاريخ ٢٩ من نوفمبر ١٩٥٩ الذى قدم فيه طلباً بوقف تنفيذ الحكم - وكان قد قرر بالطعن فى ٤ من يناير ١٩٦٠ ، وقدم الأسباب فى اليوم التالى ، فإنه يتمين قبول الطعن شكلاً ونقضاً الحكم المطعون فيه والاحالة .

(طعن رقم ٢٨ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٩ من ١٢ ص ٥٥١)

٥٣٠ - حكم فيلبي - معارضة - عدم اعلان المعارض بجلسة الحكم - ميعاد استئناف الحكم فى المعارضة - يبدأ من يوم اعلانه - اثر ذلك :

* اذا كان الثابت من الأوراق انها خلت مما يفرض اعلان المتهم للجلسة التى نطق فيها بالحكم الصادر فى معارضته ، مع وجوب ذلك قانوناً ، فإن ميعاد استئناف هذا الحكم لا يبدأ الا من يوم اعلانه للحكم عليه او علمه به بوجه رسمى - ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد محتسباً من يوم

(٢٠٠) *

صدوره وليس من يوم اعلانه او علم المتهم به علما رسميا يكون قد اخطأ
في القانون .

(ملن رقم ٩٠٥ سنة ٢١ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢ من ١٢ ص ١٥٥)

٥٢١ - معارضة - التقرير بها - اعلان .

✽ الاصل أنه لا يفنى عن اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر
معارضته علم وكيله بها طالما ان الاصل لم يكن حاضرا وقت التقرير
بالمعارضة ، ولما كان الثابت أن الطاعن لم يقرر بالمعارضة وانما قرر
بها وكيله وتدخلت الأوراق مما يدل على أن الطاعن أعلن اعلانا قانونيا
لشخصه او في محل اقامته - بالجلسة المحددة لنظر المعارضة . ومن ثم
فان الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتبار المعارضة كان لم تكن يكون معينا
مما يستوجب نقضه والاحالة .

(ملن رقم ٢١٥٢ سنة ٢٢ ق - جلسة ٢٦/٢/١٩٦٢ ص ٢٢ ص ٢٤٣)

٥٢٢ - المستفاد من نص المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية
انه اذا حصل الاعلان لشخص المحكوم عليه غيابيا عد هذا قرينة فاطعة على
عليه بصور الحكم القيايى - اما اذا أعلن في موطنه ولم يسلم الاعلان
اليه شخصا بل استلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عنه
كان ذلك قرينة غير قاطعة على أن ورقته وصلت اليه - للمحكوم عليه
نحس هذه القرينة بالثبات العكس - بدء المعارضة بالنسبة اليه من يوم
عليه بحصول الاعلان والا كانت المعارضة جائزة حتى تسقط الدعوى
ببضى المدة .

✽ نصت المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية على انه
« اذا كان الاعلان لم يحصل لشخص المتهم فان جيعاد المعارضة بالنسبة
اليه فيها يختص بالعقوبة المحكوم بها يبدأ من يوم علمه بحصول الاعلان
والا كانت المعارضة جائزة حتى تسقط الدعوى ببضى المدة » والمستفاد
من هذا النص انه اذا حصل الاعلان لشخص المحكوم عليه فان هذا يصح

٣٠٧

قرينة قاطعة على مله بصدر الحكم النهائي ، أما اذا اعلن فى موطنه ولم يسلم الاعلان اليه شخصيا بل استلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالتبليغ عنه ، فان ذلك يعتبر قرينة على أن ورقته وصلت اليه ولكنها قرينة غير قاطعة إذ يجوز للمحكوم عليه أن يحضها بأليات العكس .

(طعن رقم ٢١١٧ سنة ٢٢ ن جلسة ١٩٦٤/٦/٢٠ س ١٥ ص ٥٢٢)

٥٣٣ - اعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة - وجوب أن يكون للشخصه أو فى محل إقامته .

✽ من المقرر أن اعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو فى محل إقامته .. فاذا كان الثابت أن الطاعن اعلن بجلسة المعارضة لجهة الادارة ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتبار المعارضة كان لم تكن بناء على هذا الاعلان يكون باطلا . وميعاد استئناف هذا الحكم لا يبدأ الا من تاريخ علم الحكوم عليه به علما رسميا .

(طعن رقم ١٤٢٧ سنة ٢٤ ن جلسة ١٩٦٤/١١/٢ س ١٥ ص ٦٢٤)

٥٣٤ - اعلان المعارض لحضور جلسة المعارضة - وجوب أن يكون للشخصه أو فى موطنه .

✽ من المقرر أن اعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو فى موطنه . والموطن كما عرفته المادة ٤٠٠ من القانون المدني هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة ، وبهذه المثابة لا يعتبر المكان الذى يباشر فيه الموظف عمله موطنه له . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتبار معارضة الطاعن كان لم تكن تاسيسا على صحة اعلانه بمحل عمله يكون مخطئا فى القانون ومعيبا بالبطلان الذى يستوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١٤٣١ سنة ٢٥ ن جلسة ١٩٦٦/٢/١ س ١٧ ص ٢١٨)

٥٣٥ - بطلان الحكم الذى يصدر فى المعارضة باعتبارها كان لم تكن بناء على اعلان المتهم لجهة الاثارة او فى مواجهة النيابة العامة .

* استقر قضاء محكمة النقض على ان اعلان المتهم لجهة الادارة او فى مواجهة النيابة العامة لا يصح ان يبنى عليه الا الحكم الذى يصدر غيبا وبكون قابلا للمعارضة فيه . واذن فالحكم الذى يصدر فى المعارضة باعتبارها كان لم تكن بناء على هذا الاعلان ، يكون باطلا .

(طعن رقم ٣٧٥ سنة ٣٦ ق جلسة ٢٤/٥/١٩٦٦ س ١٧ من ٧٠٢)

٥٣٦ - معارضة - اعلان التنازل - كيفيته .

* اعلان المعارض بواسطة قلم الكتاب وقت التقرير بالمعارضة - بالجلسة التى حددت أولا - لتنظر معارضته ، ينتهى اثره بعدم حضوره تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها فى غيبته ، ومن ثم فلا يصح - من بعد - الحكم فى معارضته بناء على اعلانه الى جهة الادارة لجلسة تالية.

(طعن رقم ٣٧٥ سنة ٣٦ ق جلسة ٢٤/٥/١٩٦٦ س ١٧ من ٧٠٢)

٥٣٧ - اجراءات المحاكمة - حكم - وصف الحكم - معارضة -

مبناها .

* اوجبت الفقرة الاولى من المادة ٢٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية على المتهم فى جحة معاقب عليها بالحبس ان يحضر بنفسه على الرغم من حضور وكيل عنه ، ومن ثم فان الحكم الصادر فى حقه قد صدر فى حقيقة الامر غيبا وبان وصفه المحكمة بأنه حضوري على خلاف الواقع ، اذ العبرة فى وصف الحكم بأنه حضوري او غيبى هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما يرد فى المنطوق ويعاد المعارضة فى هذا الحكم لا يبدأ الا من تاريخ اعلان المتهم به .

(طعن رقم ٤٤٥ سنة ٣٧ ق جلسة ١٧/٤/١٩٦٧ س ١٨ من ٥٢١)

٥٣٨ - إعلان الحكم للمحكوم عليه شخصيا - قرينة قاطعة على علمه بصدوره - اما اعلانه في موطنه ان ينوب عنه في استلام الاعلان - فهو قرينة غير قاطعة على العلم بصدور الحكم - له حق رفضها .

* ان المستفاد من نص المادة ٣١٨ من قانون الاجراءات الجنائية، انه اذا حصل الاعلان الخاص المحكوم عليه ، فان ذلك يعد قرينة قاطعة على علمه بصدور الحكم النهائي ، اما اذا اعلن في موطنه ولم يسلم الاعلان اليه شخصيا ، بل اسلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا تسليمه بذريعة عنه ، فان ذلك يعتبر قرينة على ان ورقته قد وصلت اليه ، ولكنها قرينة غير قاطعة ، اذ يجوز للمحكوم عليه ان يرفضها باثبات العكس ، واذا كان ما تقدم ، وكان للثابت من الفردات التي اشرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ، ان الطاعن اعلن بالحكم النهائي الاستثنائي مع صهره المقيم معه لغيبه ، وكان الثابت من محضر جلسة المعارضة الاستثنائية ان المحكوم عليه لم يحضر ولم يثر اى دفاع يبرر تراخيه في التقرير بالمعارضة في الميعاد ، ولم يدحض القرينة القائمة ضده والتي تنبئ عليه باعلان الحكم النهائي ، على ما ورد بالطعن ، وكان الطاعن لم يتمسك بذلك امام محكمة الموضوع ، ولم يبد امامه الدليل المعتبر على ما يتمسك به من اوجه الدفاع الموضوعية او المخلطة بالواقع ، فان اهماله فيما كان يسمعه ان يديه امام محكمة الموضوع ، يسقط عنه في التمسك به امام محكمة النقض .

(نعلن رقم ١١٢٨ سنة ٤٠ في جلية ١٢/٦/١٩٧٠ من ٢١ من ١١٦٨)

٥٣٩ - ثبوت وجود الطاعن في منطقة تهر بظروف خاصة في المثل بسبب العدوان يوم نظار معارضته يعتبر من قبيل العذر القهري المانع من حضوره الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .

* ان ثبوت وجود الطاعن منتقبا للعمل بجرمك سفاجة ابتداء من ٢٥ مايو سنة ١٩٧٠ حتى ١٥ يولية سنة ١٩٧٠ حسب الثابت بالشهادة المقدمة منه والتي تطئن المحكمة لصحتها ، هو ولا شك من قبيل العذر القهري المانع من حضوره الجلسة التي صدر فيها الحكم

المطعون فيه في ٧ يونيه سنة ١٩٧٠ نظرا لان هذه النطقة تمر بطرول
خاصة في التقل في هذه الفترة بسبب العدوان .
(ملن رقم ٦٦٢ سنة ٤١ ق جلسة ١٢/٦/١٩٧١ س ٢٢ ص ٧٠١)

٥٤٠ - اعلان المعارض بالحضور لجلسة المعارضة يجب ان يكون
لشخصه او في محل اقامته .

* من المقرر ان اعلان المعارض بالحضور لجلسة المعارضة يجب
ان يكون لشخصه او في محل اقامته ، فاذا كان الثابت من ورقة الاعلان
ان الحضر اكتفى فيها باعلان المعارض لجهة الادارة لعدم الاستدلال
عليه بمحل اقامته ، فان هذا الاعلان يكون باطلا ، وبالتالي غير منتج
لآثاره ، فلا تنقطع به المدة المقررة لانتفاء الدعوى الجنائية .
(ملن رقم ٢ سنة ٤٢ ق جلسة ٢١/٢/١٩٧٢ س ٢٢ ص ٢٠١)

٥٤١ - اعلان المعارض ، بواسطة قلم الكتاب وقت تقريره
بالمعارضة بالجلسة التي حددت أولا لنظرها - ينتهى اثره بعدم حضور
المعارض تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها في غيبته .

* اعلان المعارض بواسطة قلم الكتاب وقت التقرير بالمعارضة
بالجلسة التي حددت أولا لنظرها ينتهى اثره بعدم حضوره تلك الجلسة
وعدم صدور حكم فيها في غيبته .

(ملن رقم ١٢٢ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٧٢ س ٢٢ ص ١٦٥)

٥٤٢ - اعلان المعارض بجلسة المعارضة - يجب ان يكون
لشخصه - او في محل اقامته - اعلان لجهة الادارة - او في مواجهة
النيابة - بعد توجيهه الى محل لا يقم فيه - لك اعلان باطل لا يقطع
المدة المسقطه للدعوى الجنائية - مثال .

* من المقرر ان اعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب

أن يكون لشخصه أو في محل اتجاذه . ومتى كان الثابت أن المعارض — بعد تأجيل نظر معارضته إداريا في غيبته في أول جلسة حددت لنظرها — أعلن لجهة الإدارة للجلسات التالية فيها عدا الجلسة الأخيرة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فقد جرى إعلانه في مواجهة النيابة نظرا لتركه مسكته وعدم الاستدلال عنه وذلك بعد أن وجهت الإعلانات إلى محل آخر غير مجلس اقلية المعارض فإن تلك الإعلانات تكون باطلة ولا تنقطع بها المدة المسقطه للدعوى .

(طعن رقم ١٢٢ سنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦ من ٢٢ من ٤٦٥)

٥٤٢ — لا يصح في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بجلسته حاصلًا بدون عذر — اذا كان التخلّف يرجع الى عذر قهري حال دون حضوره الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع .

✽ استقر قضاء محكمة النقض على أنه لا يصح في التأويل للحكم في المعارضة الرفع من التهم من الحكم الغيابي الصادر بإدانته باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا ونأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر وإنه اذا كان هذا التخلّف يرجع الى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع .

(طعن رقم ١٤٦ سنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧ من ٢٢ من ٤٧٥)

٥٤٤ — تخلف المعارض عن حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته — الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن — صحيح — مادام المعارض لا يدعى قيام عذر قهري في هذا التاريخ حال بينه وبين الحضور بتلك الجلسة .

✽ متى كان الطاعن قد تخلف عن الحضور بالجلسة التي نظرت

فيها بمعارضته أمام محكمة أول درجة ، وكان لا يدعى في أسباب طعنه أنه قام لديه عذر قهري في هذا التاريخ حال بينه وبين الحضور بجلسته المعارضة فإن الحكم اذ قضى باعتباره المعارضة كان لم تكن يكون قد صدر صحيحا ..

(طعن رقم ٤٠٥ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٩/٥/١٩٧٢ من ٢٣ ص ٨٢١)

٥٤٥ - إعلان المعارض بجلسته المعارضة - جواز ان يكون لشخصه او في محل اقامته .

* من المقرر ان اعلان المعارض بجلسته المعارضة يصح ان يكون لشخصه او في محل اقامته . ومتى كان الثابت ان الطاعن اعلن بالحضور في محل اقامته اعلانا صحيحا للجلبة التي نظرت بها بمعارضته امام محكمة الدرجة الثانية ولم يحضر بهذه الجلسة ثم حجرت الدعوى للحكم وقضى فيها باعتباره معارضته كان لم تكن ، فان ما يثيره الطاعن بشأن عدم اعلانه للحضور بجلسته المحاكمة او انتفاء علمه بها لا يكون له اساس .

(طعن رقم ٨٢٢ سنة ٤٢ ق جلسة ٩/١٠/١٩٧٢ من ٢٣ ص ١٠٢٩)

٥٤٦ - وجوب اعلان المعارض بجلسته المعارضة لشخصه او في محل اقامته - معارضة وكيل الطاعن في الحكم الخصري الاعتباري الاستئنافي وتحديد جلسة لنظر المعارضة لم يحضرها الطاعن - توالى التنازلات لاعلانه حتى الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه والتي حضر فيها محامي الطاعن ليطلع بالتزوير على ورقة اعلان الطاعن لهذه الجلسة ومنها تبين توجه المحضر الى محل اقامته واعلانه بالحضور لتلك الجلسة مخاطبا والدته التي رفضت تسلّم الاعلان واعلانه مع شيخ الناحية الوازع موطنه في دائرته وتوجيهه كتاب مسجل للطاعن يخبره فيه بهن سلامت اليه صورة الاعلان . صحة الاعلان وفقا لنص المادتين ١٠ ، ١١ مرافعات .

- النعي بالبطان والاخلال بحق الدفاع - غير مستيد .

* من المقرر ان اعلان المعارض بجلسته المعارضة يجب ان يكون

لشخصه أو في محل اقامته . وإذا كان الثابت من الأوراق والمذكرات التي أمرت المحكمة بضمها تحققت لوجه الطعن أن وكيل الطاعن عارض في الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنائى بتحددت جلسة لنظر المعارضة وفيها لم يحضر الطاعن وتأجلت الدعوى لجلسة أخرى لاعلانه ثم توالى التأجيلات حتى تحددت لنظر المعارضة أخيراً الجلسة التي صدر فيها بالحكم المطعون فيه ، وفيها لم يحضر الطاعن وحضر محاميه وقال أنه يطمئن بالتزوير على ورقة اعلان الطاعن بهذه الجلسة ويبين من الاطلاع على ورقة الاعلان ان المحضر توجه الى محل إقامة الطاعن واعلنه بالحضور لتلك الجلسة مخاطباً مع والدته التي رفضت تسلم الاعلان فأعلنه مع شيخ الاحية الذي يتبع موطن الطاعن في دائرته ووجه للطاعن في موطنه كتاباً مسجلاً يخبره فيه بن سلبت اليه صورة الاعلان . فان الطاعن يكون قد أعلن للحضور بجلسة المعارضة في محل اقامته اعلاناً صحيحاً وفقاً لنص المادتين ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات ومن ثم فان ما يذاع به بطلان الحكم وانطوائه على الاخلال بحق الدفاع يكون غير سديد ..

(طعن رقم ١١٦٩ سنة ٤٢ ق جلسة ١١/١١/١٩٧٢ س ٢٢ ص ١١٦٢)

٥٤٧ - عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة بغير عذر - قيام عذر قهرى حال دون حضوره جلسة الحكم في المعارضة يجعل الحكم غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمانه من استعمال حقه في الدفاع - محل نظر العذر القهرى عند استئناف الحكم او عند الطعن فيه بطريق النقض - خلو الأوراق من الشهادة الطبية المتوه عنها بقرار اسباب الطعن - النعمى لا محل له .

* من المقرر انه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المذموم عن الحكم المعارض فيه الصادر بادانته باعتبارها كان لم تكن او بقبولها شكلاً وبرفضها موضوعاً وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر ، وأنه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فان الحكم

يكون غير صحيح لقيام المحكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل نظر العذر القهري يكون عند استئنف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، إلا أن البين من الاطلاع على الاوراق أنها خلت من الشهادة الطبية المذوّ عنها بتقرير أسباب الطعن ومن ثم غاب هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

(طعن رقم ١١٦٦ سنة ٤٢ ق جلسة ١١/٥/١٣٧٢ ص ٢٢ ع ١١٦٢)

٥٤٨ - حق المتهم في الدفع ببطالان الإجراءات لعدم اعلانه بالجلسة المقررة لنظر الاستئناف يسقط إذا لم ييده بجلسة المعارضة -
 خلو محضر جلسة المعارضة من دفع الطاعن ببطلان ذلك الاجراء - لا يقبل منه اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض .

* من المقرر أن حق المتهم في الدفع ببطلان الاجراءات لعدم اعلانه بالجلسة المقررة لنظر الاستئناف يسقط اذا لم ييده بجلسة المعارضة - واذ كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المعارضة أن الطاعن لم يدفع ببطلان ذلك الاجراء فانه لا يقبل منه اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٦٦ سنة ٤٢ ق جلسة ١٢/٢/١٣٧٢ ص ٢٢ ص ١٢٠٤)

٥٤٩ - إعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته - يجب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته - اعلانه بجهة الادارة لعدم الاستدلال على موطنه - لا يصح - علم الوكيل الذي قرر بالمعارضة نيابة عن المحكوم عليه بالجلسة التي حددت لتنظرها لا يفنى عن وجوب إعلان المعارض بالطريق القانوني ما دام لم يكن حاضرا وقت التقرير بها - القضاء باعتبار المعارضة كن لم تكن - بناء على هذا الاعلان - خطأ .

* من المقرر أن اعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته ، كما أن الأصل انه لا يفنى من اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته علم وكيله بهما طالما

أن الاميل لم يكن حاضرا وقت التقرير بها . ولما كان البين من الاوراق ان وكلا عن الطاعن قرر بالمعارضة في الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر ضده ، وانه اشر على التقرير بتاريخ الجلسة التي حددت لنظر المعارضة ، وبهذه الجلسة لم يحضر الطاعن فقتضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، وكان الثابت ان الطاعن اعلن للحضور بجلسة المعارضة بجهة الادارة لعدم الاستدلال على موطنه — فان الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن بناء على هذا الاعلان يكون باطلا .

(طعن رقم ٥٨٤ سنة ٤٤ ق جلسة ١٢/٤/١٩٧٢، ص ٢٢، ص ١٢٢٠)

٥٥٠ — بطلان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن لاستناده على اعلان المعارض بجهة الادارة — اثره : عدم انفتاح ميعاد الطعن فيه بطريق النقض وايداع اسبابه الا من تاريخ علم الطاعن رسميا بصدوره — كون علم الطاعن بصدور الحكم لم يثبت قبل اليوم الذي استشكل فيه في تنفيذ ذلك الحكم يوجب اعتبار هذا اليوم مبدءا للميعاد المتخصص عليه في المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

* ان بطلان الحكم الصادر باعتبار المعارضة — في الحكم الغيابي الاستثنائي — كأن لم تكن ، لاستناده الى اعلان المعارض بجهة الادارة يترتب عليه ان ميعاد الطعن فيه وايداع الاسباب التي بنى عليها لا يفتح الا من تاريخ علم الطاعن رسميا بصدوره . ولما كان هذا العلم لم يثبت في حق الطاعن قبل يوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧١ الذي استشكل فيه في تنفيذ الحكم المطعون فيه ، وكان البين من الاوراق انه قرر بالطعن فيه بالنقض في يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٧١ وقدم الاسباب في اليوم التالي ، فان الطعن يكون مقبولا شكلا .

(طعن رقم ٨٨٢ سنة ٤٤ ق جلسة ١٢/٤/١٩٧٢ ص ٢٢ ص ١٢٢٠)

٥٥١ — عدم تقديم الطاعن دليلا على عذر المرض الذي حصال بينه وبين حضور جلسة المعارضة — لا وجه لتعديه على الحكم باعتبارها كأن لم تكن .

* متى كان الطاعن لم يقدم دليلا على عذر المرض الذي حصال

دون حضوره الجلسة التي صدر فيها الحكم في معارضته ، فان الحكم المطعون فيه يكون براء من عوار البطلان حين قضى باعتباره معارضة الطاعن كان لم تكن جزاء تخلفه عن الحضور بجلسة المعارضة رقم عليه بهما .

(طعن رقم ٢٨١ سنة ٤٤ ق جلسة ٢٩/٤/١٣٧٤ س ٢٥ ص ٤٢٤)

٥٥٢ - اعلان المعارض بجلسة المعارضة - وجوبه .

✽ من المقرر انه لا يغنى عن اعلان الطاعن لشخصه او في محل اقامته بجلسة الاولى التي حددت لنظر المعارضة علم وكيله الذي تولى بالمعارضة نيابة عنه لان علم الوكيل بالجلسة لا يفيد حتما علم الاصيل الذي لم يكن حاضرا وقت التقرير بالمعارضة ، كما ان تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر المعارضة وتأجيلها الى جلسة اخرى يوجب اعلانه اعلانا قانونيا بالحضور بالجلسة التي اجل اليها نظر المعارضة ، ومن ثم فانه ما كان يجوز الحكم باعتباره المعارضة كان لم تكن استنادا الى عدم حضور الطاعن في الجلسة الاولى التي حددت لمعلم وكيله لنظر المعارضة اذا لم يثبت عليه هو بها ، كما انه لا يغنى سبق اعلان الطاعن لشخصه بجلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٧٣ والتي لم يحضر بها عن وجوب اعادة اعلانه لشخصه او في محل اقامته بجلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٧٣ وهي الجلسة الاخيرة التي اجلت اليها الدعوى وصدر فيها الحكم المطعون فيه - ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتباره المعارضة كان لم تكن قد جاء بالاطلا اذا لم يكن الطاعن من ابتداء دفاعه بالجلسة الاخيرة التي حددت لنظر المعارضة في الحكم الغيابي الاستثنائي لسبب لا يد له فيه ، وهو نظرها بجلسة لم يعلن بهما .

(طعن رقم ١٥٢٣ سنة ٤٤ ق جلسة ١٧/٢/١٣٧٥ س ٢٦ ص ١٦٧)

٥٥٣ - معارضة - العلم بتاريخ الجلسة - ما يوفره .

✽ متى كان يبين من مراجعة الأوراق ان الطاعن وقع على تقرير المعارضة في الحكم الغيابي الاستثنائي مما مفاده العلم بما جاء بالتقرير

من أنه قد حددت جلسة لنظر المعارضة — وهو ما سلم به الطاعن في أسباب طعنه — وأذ تظلم عن حضورها فقد قضت المحكمة باعتبار معارضته كأن لم تكن ، لما كان ذلك ، وكان لا مشاحة أن هذا الذي جرى قد توافر به علم الطاعن علما يقينا بجلسة المحاكمة ، وفيه غناء عن اعلانه بواسطه علم الكتاب فقد بات ما يثيره في هذا الشأن غير جديد .

(طعن رقم ١٢٩٢ سنة ٢٥ في جلسة ١٢/٨/١٩٧٥ من ٢٦ من ٨٣٦)

٥٥٤ — توقيع المعارض على تقرير المعارضة — المحدد به تاريخ الجلسة — مفاده : علمه بالجلسة — لا يلزم اعلانه بها — عدم جواز جحد بما تضمنه تقرير المعارضة الا بالطعن بالتزوير .

* إذا كان الثابت أن الطاعن قرر بنفسه بالمعارضة وذكر بتقريرها أنه حدد لنظرها جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ ووقع الطاعن على ذات التقرير ، فإن لزوم ذلك أنه علم بالجلسة التي تحددت للنظر معارضته ، ومن ثم يعتبر هذا اعلانا صحيحا بيوم الجلسة ، ولا ضرورة معه لاعلانه على يد محضر . ولا يجوز للطاعن أن يجحد هذا الذي اثبت بتقرير المعارضة الا بطريق الطعن بالتزوير .

(طعن رقم ١٢٩٨ سنة ٢٥ في جلسة ١٩/١/١٩٧٦ من ٢٧ من ٧٦)

٥٥٥ — علم وكيل المعارضة بجلسة المعارض — لا يغنى عن اعلان المعارض بها لشخصه أو في محل اقامته — مخالفة ذلك — بطلان .

* من المقرر أن اعلان المعارض للحضور لجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته ولا يغنى عن اعلانه لتلك الجلسة علم وكيله بها ومن ثم فإن الحكم الطعون فيه وقد خالف هذا النظر يكون قد انبنى على اجراءات باطلة اثرت فيه بحرمان المعارض من التمثول بين يدي المحكمة للدلاء بدعائه مما يتعين نقضه .

(طعن رقم ١٨٣٩ سنة ٢٥ في جلسة ٢/٢/١٩٧٦ من ٢٧ من ٢٥٢)

٥٥٦ - وجوب اعلان المعارض - لشخصه - او فى محل اقامته .

* من المقرر ان اعلان المعارض بجلسة المعارضة يجب ان يكون لشخصه او فى محل اقامته ..

(طعن رقم ٢٦٦ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٦ من ٢٧ من ٦٠٦)

٥٥٧ - التمسك بالمرض المقبول بانه حال بين الطاعن وبين حضوره الجلسة التى صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى - لأول مرة امام محكمة النقض - غير مقبول .

* متى كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المعارضة امام محكمة ثانى درجة ان المحكمة سمعت الدعوى فى حضور الطاعن ومكنته من ابداء دفاعه ، ولكنه لم يثر شيئاً فى خصوص مرضه الذى ادعى انه حال دون حضوره بالجلسة التى صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى ، فانه لا يعجل منه التحدث عن ذلك لأول مرة امام محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٧١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٦ من ٢٧ من ٦١٢)

٥٥٨ - ثبوت عدم عام الطاعن رسمياً بالحكم الصادر فى معارضته لتخلفه عن حضور الجلسة للمرض - الذى تطعن محكمة النقض من الشهادة المرضية على قيامه - اعتبار هذا العام من يوم الطعن - اثر ذلك : افتتاح ميعاد الطعن من هذا اليوم .

* متى كان البين من الاوراق ان عدم حضور الطاعن جلسة ١٩٧٢/١٠/٧ التى نظرت فيها المعارضة المرفوعة منه امام المحكمة الاستئنافية يرجع لاصابته بالمرض الثابت بالشهادة الطبية المرفقة بملف الدعوى والتى تطعن فيها المحكمة وتثق فى صحتها فان الطاعن يكون قد اثبت قيام العذر القهرى المانع من حضور الجلسة بما لا يصح معه لى الغاوتون القضاء فى غيبته برفض معارضته وتأييد الحكم المستأنف الصادر

بإدائته ، هذا الى أن عدم حضور الطاعن الجلسة التي صدر فيها الحكم في معارضته الاستئنافية يرجع — من ناحية أخرى — الى عدم اعلانه بهذه الجلسة بعد أن تأجلت اليها المعارضة لمرّسه — مما يبطل الحكم لقيامه على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع .

(طعن رقم ٣٢١ سنة ٢٦ في جلسة ١٩٧٦/٦/٢٠ من ٢٧ من ٦٦٥)

٥٥٩ — تأجيل نظر المعارضة بناء على طلب المحامى — يوجب اعلان المعارض ولو كان محكوما بحبسه — ثبوت تخلف المعارض عن حضور الجلسة — لعذر المرض — عدم صحة الحكم في غيبته — عدم اعلان المعارض بالجلسة — يبطل الحكم الصادر في المعارضة — اساس ذلك .

* من المقرر انه اذا لم يحضر المحكوم عليه غيابيا بالحبس الجلسة المحددة لنظر معارضته وحضر عنه محام في هذه الجلسة وطلب التأجيل لمرضه فاجابته المحكمة واجلت القضية لجلسة أخرى — كما هي الحال في الدعوى المطروحة — وجب اعلان المعارض اعلانا قانونيا للجلسة المذكورة .

(طعن رقم ٣٢١ سنة ٢٦ في جلسة ١٩٧٦/٦/٢٠ من ٢٧ من ٦٦٥)

٥٦٠ — عدم حضور المعارض اية جلسة من جلسات المعارضة — وجب القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

* من المقرر أن عدم حضور المعارض اية جلسة من الجلسات التي حددت لنظر معارضته رقم عليه بها يقتضى — عند الفصل فيها — القضاء باعتبارها كأن لم تكن .

(طعن رقم ٤٦٧ سنة ٢٦ في جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٠ من ٢٧ من ٧٠٥)

٥٦١ - اعلان المعارض بالحضور لجلسة المعارضة . يجب ان يكون لشخصه او في محل اقامته - تسليم الاعلان قانونا في موطن المعارض قرينة على علمه به - تقبل لاثبات العكس .

* من المقرر ان اعلان المعارض بالحضور بجلسة المعارضة يجب ان يكون لشخصه او في محل اقامته ، وانه اذا اعلن في موطنه ولم يسلم الاعلان اليه شخصيا بل استلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عنه ، فان ذلك يعتبر قرينة على ان ورقته وصلت اليه ولكنها قرينة غير تاطعة اذ يجوز للمتهم ان يدحضها باثبات العكس .

(طعن رقم ١٦٧ سنة ٢٦ ق جلسة ١٣٧٦/١١/٨ من ٢٧ ص ٨٦١)

٥٦٢ - معارضة - اعلان - نظرها والحكم فيها - بطلان .

* لما كان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان اعلان المطعون ضده بجلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وجه اليه بمحل اقامته المبين في الاوراق بانه كائن في شارع ... بالمطرية رقم ٥ ولما لم يستدل عليه ثم اعلانه لجهة الادارة واذا كان الثابت من محضر جمع الاستدلالات في ١٩٧١/١٠/٥ ومن اوراق تحقيق شخصية المطعون ضده انه انما يقيم في شارع ... عزبة العتاد بالمطرية رقم ٥٠ وليس ٥. لما كان الاعلان يكون وجه الى محل آخر غير محل اقامة المعارض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان اعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب ان يكون لشخصه او في محل اقامته ومن ثم اعلانه لجهة الادارة - بعد توجيهه - بمحل لا يقيم على نحوه ما تقدم لا يصح ان يبنى عليه الحكم في معارضته .

(ندم رقم ١١١٨ سنة ٢٦ ق جلسة ١٣٧٧/٢/١٢ من ٢٨ ص ٢٣٦١)

٥٦٣ - معارضة - نظرها - وجوب اعلان المعارض لشخصه او في محل اقامته - بطلان اعلانه لجهة الادارة .

* لما كان بين من الاطلاع على الاوراق ان الطاعن حكم عليه غيابيا

استثنائيا بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٧٢ فقرر بالمعارضة في الحكم وحدد
لفظها جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٠ وفيها قدم الجاضر عنه شهادة بمرضه فمجلت
الدعوى في غيبته لجلسة ١٩٧٤/١/١٢ ثم لجلسة ١٩٧٤/٢/١٦ لاعلانه
شخصيا ، واذا لم يتم الاعلان بسبب تركه محل اقامته ، توالى تأجيل الدعوى
بعد ذلك في غيبته أيضا لاعلانه لشخصه أو في موطنه حتى جلسة
١٩٧٥/٢/١ وفيها أجلت الدعوى لاعلان المتهم في آخر محل اقامة له وبهذه
الجلسة لم يحضر الطاعن فمضى باعتبار المعارضة كان لم تكن تأسيسا على
تمام اعلانه في محل اقامته . لما كان ذلك . وكان الثابت من المفردات
المضمومة ان الطاعن اعلن للحضور للجلسة الأخيرة التي صدر فيها الحكم
المطعون فيه بجهة الإدارة لظن مسكه السالف الذكر وأنه ترك هذا
المسكن منذ أكثر من سنة وأصبح يقدم بعنوان آخر غير الذي تم اعلانه
فيه فان الاعلان الآخر يكون قد وجه الى محل آخر غير محل اقامة المعارض .
لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان اعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة
يجب ان يكون لشخصه أو في محل اقامته ، فان ذلك الاعلان الذي تم
لجهة الإدارة بعد توجيهه لحل لا يقيم فيه على نحو ما تنظم يكون باطلا .

(ملحق رقم ٩١٢ سنة ٩٦ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١ من ٢٨ ص ٥٢١)

٥٦٤ - الاعلان لجلسة المعارضة - امتناع زوجة المتهم عن استلام

الاعلان - تسليم الاعلان لمأمور القسم - صحيح في القانون :

* وحيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة
ان المحضر توجه في الى محل اقامة الطاعن لاعلانه
للحضور بجلسة التي حددت لظن معارضته الاستثنائية
وخطاب زوجته التي رفضت ذكر اسمها وامتنعت عن الاستلام فسلم
الاعلان الى مأمور القسم وتم اخطار الطاعن بذلك بخطاب مسجل في . . . ،
ولما كان هذا الاعلان صحيحا طبقا لما تقتضيه به المادة ٢٣٤/١
من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١٠ و ١١ من قانون الرافعات
فان التمس بالبطلان على الحكم الصادر في معارضة الطاعن الاستثنائية
باعتبارها كان لم تكن تكون على غير أساس .

(ملحق رقم ٩٢٠ سنة ٩٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٠ من ٢٨ ص ٦٥٨)

٥٦٥ - معارضة - نظرها - السفر الاختياري الى الخارج -
لا يتوافر به العذر المانع :

* أن مجرد سفر الطاعن الى ... - بفرض صحته -
لا يتوافر به العذر المانع .

(ملعن رقم ١٣٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٠ من ٢٨ من ١٦٥٨)

٥٦٦ - حكم غيابي - معارضة - دفع - عدم دفع الطاعن ببطلان
الحكم الغيابي بجلسة المعارضة يسقط حقه فيه .

* من المقرر أن حق المتهم في الدفع ببطلان الاجراءات لعدم اعلانه
بالجلسة المحددة لمحاكمته امام محكمة اول درجة يسقط اذا لم يوده بجلسة
المعارضة ، ولما كان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المعارضة امام
محكمة اول درجة أن الطاعن لم يدفع ببطلان الحكم الغيابي لعدم اعلانه
بالجلسة التي صدر فيها ، فإن حقه في الدفع يكون قد سقط .

(ملعن رقم ٥٦٦ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٠ من ٢٩ من ٧٥٢)

٥٦٧ - لا يجوز المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنائى
الا اذا اثبت المحكوم عليه أن عذرا منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه
قبل الحكم .

* من المقرر أن المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنائى
لا تقبل الا اذا اثبت المحكوم عليه أن عذرا منعه من الحضور ولم يستطع
تقديمه قبل الحكم ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الملعون فيه قد استخلص
تخلف العذر المانع من الحضور من أن الطاعن لم يقدم عذرا نظر المعارضة
دليلا على قيام هذا العذر قبل صدور الحكم المعارض فيه ومن اطراح المحكمة
التي اصدرت هذا الحكم للشهادة للطبية التي قدمت اليها محامى الطاعن ،
وكان من المقرر أن الشهادة الطبية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة
الدعوى تخضع لتقدير المحكمة ثباتها في ذلك شأن سائر الأدلة ، وكذا ثبت

الحكمة التي أصدرت الحكم المعارض فيه قد اطرحت الشهادة المقدمة اليها لما أرتأته من عدم جديتها للأسباب المسجلة التي أوردتها وفي حدود سيطرتها التقديرية ، وكان الحكم المطعون فيه قد سكرها فيما أرتأته فان في ذلك ما يكفي ليسوغ به قضاءه بعدم جواز المعارضة ولا تقبل مجالته في هذه المسألة الموضوعية أمام محكمة النقض .

(: طعن رقم ٢٥١ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧١/١/٢١ س ٣٠ من ١٦٦)

٥٦٨ - إعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته . وجوب ان يكون لشخصه أو في محل اقامته .

* لما كان الطاعن قد أعلن بالحضور للجلسة التي نظرت فيها معارضته وقد جرى الاعلان وفق احكام المادة ١/٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية التي تقضى باعلان ورقة التكليف بالحضور لشخص المعلن اليه او في محل اقامته والمدينين ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية من انه اذا لم يجد المحضر احتيا في موطن المطلوب اعلانه ممن يصح تسليم الورقة اليه فعليه تسليم الورقة الى جهة الادارة ذلك بان المحضر قد اثبت انه انتقل في يوم ١٩٧١/١٠/٢٥ الى محل اقامة الطاعن فلما لم يفتقد الى جهة الادارة في اليوم ذاته وسلم صورة الاعلان الى مندوب الادارة ثم قام في القد - ١٩٧١/١٠/٢٦ - بلخبر الطاعن بذلك بكتاب مسجل ، فان هذا الاعلان الصحيح يعتبر عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ١١ سالفة الذكر - منجبا لائزاه من وقت تسليم الصورة الى من سلمت اليه قانونا مما يفترض معه علم الطاعن بحصول الاعلان - واذا كان الطاعن لم يحض - لدى محكمة النقض - هذا الافتراض فان اجراءات المحاكمة تكون تامة تبين صحيحة .

(: طعن رقم ٢٥٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧١/٢/٤ س ٣٠ من ٣٢١)

٥٦٩ - إعلان المعارضة بجلسة المعارضة - ما يكفي لصحته :

* لما كان من المقرر ان اعلان المعارض بجلسة المعارضة يجب ان

يكون لشخصه أو في محل اقامته وكان قضاء محكمة النقض وإن جرى على أن المحضر غير مكلف بالتحقيق من صفة من يتقدم له لاستلام الاعلان وإن تسليه إن خاطبه المحضر في هذا الحال يعد قرينة على علم الشخص المطلوب اعلانه ، إلا أن له أن يحض هذه القرينة بالثبات عكسها ، إما كان ذلك وكان فيها قدمه الطاعن من مستندات ما يحض قرينة وصول ورقة الاعلان له ومن ثم يكون تخلفه عن حضور جلسة المعارضة الاستثنائية راجعا لعذر قهري هو عدم اعلانه بالجلسة المحددة لنظرها .

(ملن رقم ١٨ سنة ٤٩ ق جلسة ١٣٧٩/٥/٧ سن ٢٠ من ٥٥٢)

٥٧٠ - اعلان المعارض بجلسة المعارضة - ما يجب فيه :

* من المقرر أن اعلان المعارض بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته - إما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أن وكيل الطاعن عارض في الحكم الغيابي الاستثنائي وتحدد لنظر المعارضة جلسة ١٩٧٧/٢/٣ وفيها لم يحضر الطاعن وتأجلت الدعوى لجلسة ١٩٧٧/٣/٣ لاعلانه ، وفيها حضر الطاعن وأمرت المحكمة بحجز الدعوى للحكم لجلسة ١٩٧٧/ ٣/٣١ ثم عادت وأمرت بأعادتها للمرافعة وتأجيلها لجلسة ١٩٧٧/٤/٢١ وتوالت التأجيلات حتى تحدد أخيرا لنظر المعارضة جلسة ١٩٧٧/٦/٢٣ التي تخلف الطاعن عن الحضور فيها. وقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه ، وبيين من ورقة الاعلان أن المحضر توجه الى محل اقامه الطاعن وأعلنه للحضور بجلسة ١٩٧٧/٦/٢٣ مخاطبا مع تابعه المقيم معه الذي وقع باستلامه مسورة الاعلان - إما كان ذلك ، وكان الثابت ما تقدم بيانه أن الطاعن أعلن للحضور بجلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المعلن فيه في محصل اقامته اعلانا قانونيا صحيحا وفقا لنص المادتين ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات ، فإن متى الطاعن في هذا الصدد يكون كغيره مقبول .

(ملن رقم ٨٢٢ سنة ٤٩ ق جلسة ١٣٧٩/١١/١ سن ٢٠ من ٨٥٢)

الفصل الثاني

جواز المعارضة

الفرع الأول — الأحكام الجائز المعارضة فيها

٥٧١ — جواز المعارضة في الحكم المعتبر حضوريا متى كان في حقيقته حكما غيايبيا — العبرة في الأحكام هي بحقيقة الواقع .

✽ المعارضة جائزة في الحكم الاستثنائي المعتبر حضوريا إذا كان في حقيقته حكما غيايبيا واعتبرته المحكمة خطأ حضوريا ، إذ العبرة في الأحكام هي بحقيقة الواقع ، لا بما توصف به على خلافه .

(طعن رقم ١٢٢١ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٥ من ٨ من ١١٨)

٥٧٢ — جواز المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الصك المعارض فيه .

✽ إن المعارضة في الحكم الصادر حضوريا اعتباريا جائزة القبول إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم المعارض فيه ، فإذا كان المعارض قد سبق إلى تقديم عذره ودليله قبل الحكم الحضورى الاعتبارى فإنه لا يبقى لإجازة معارضته سوى تصديق هذا العذر باعتماد دليله .

(طعن رقم ١٢٣٦ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١١ من ٩ من ١٧١)

٥٧٣ — العبرة في وصف الحكم بأنه حضورى أو غيايبى هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة — اغفال الحكم الاستثنائى ذكر الأسباب التى استند إليها في اعتباره حضوريا — الطعن فيه بطريق المعارضة جائز .

✽ العبرة في وصف الحكم بأنه حضورى أو غيايبى هي بحقيقة الواقع

في الدعوى لا بما تفكره المحكمة عنه - فإذا كان الثابت من الحكم الاستثنائي - موضوع المعارضة - أن الطاعن لم يحضر الجلسة الأولى ، ولم يعلن بالجلسة التي تأجلت إليها الدعوى وسمعت فيها المرافعة ، وقد جاء الحكم خلوا من اسباب اعتباره حضوريا بالنسبة للطاعن - عملا بنص المادتين ٢/٢٣٨ ، ٢٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية - فإن الظن فيه بطريق المعارضة يكون جائزا ، ولا يغير من هذا النظر ما خلاص فيه حكم المعارضة - بشأن علم الطاعن بتاريخ الجلسة الأولى - لأن المصالح عليه القول بوجود خطأ في تطبيق القانون في هذا الشأن وإنما هي الوقائع التي جاءت في الحكم المعارض فيه - فلا تملك محكمة المعارضة - وهي بسبيل نظر المعارضة - وبعد أن استنفدت سلطاتها بالفصل في موضوع الاستئناف ، أن تفتيء وضعا جديدا لم ير الحكم المعارض فيه - في حدود سلطته التقديرية - أن يأخذ به ، فترتب عليه للطاعن حق المعارضة ، ويكون الحكم في قضية بعدم قبول المعارضة قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمين نقضه .

(طعن رقم ١٢٢٠ سنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٢٠/١٩٥٩ م ١٠ من ١٩٥٩)

٥٧٤ - جواز الطعن في الحكم بطريق المعارضة - يرفع قبوله أمام النقض .

نص المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه « لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر في طريق المعارضة جازا » - ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه صدر حضوريا اعتباريا وكان قابلا للمعارضة فيه بالشروط المبينة بالمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية فإن الطعن المقدم من الطاعن من هذا الحكم يكون غير جائز قانونا ويتمين القضاء بذلك .

(طعن رقم ١٧١٩ سنة ٣٣ ق جلسة ١٨/٥/١٩٦٤ م ١٥ من ٢٨٤)

٥٧٥ - الحكم الحضورى الاعترافى - طبعته : قابلية للمعارضة - شرط ذلك .

* الحكم الحضورى الاعترافى هو حكم قابل للمعارضة اذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .
(طعن رقم ٤١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٣٦٤/١٢/٢١ من ١٥ ص ٨٣٦)

الفرع الثانى - الأحكام الغير جائز المعارضة فيها

٥٧٦ - وصف الحكم خطأ بأنه حضورى ليس من شأنه أن يكون مانعا من المعارضة فيه .

* انه وان كان صحيحا أن الدعوى المدنية المرفوعة امام المحاكم الجنائية تبعا للدعوى العمومية تأخذ حكم هذه الدعوى فيما يختص بالاجراءات فتكون خاضعة لأحكام قانون تحقيق الجنائيات لا لأحكام قانون المرافعات المدنية ، وكان صحيحا كذلك انه اذا لم يكن المدعى بالحقوق المدنية حاضرا فى الجلسة التى حصلت فيها المرافعة فإن الحكم الصادر برغض دعواه يعتبر انه صدر فى غيبته ولو كان قد حضر جلست سابقة وان كان هذا وذلك صحيحين الا أن وصف المحكمة ذلك الحكم بأنه حضورى لا يصح بأية حال إن يتخذ منه المدعى سببا للطعن عليه - فان الحكم اذا كان بذاته قابلا للمعارضة فيه من أحد الخصوم فخطأ المحكمة التى أصدرته فى وصفه بأنه حضورى ليس من شأنه قانونا أن يكون مانعا من المعارضة فيه إذ العبرة فى وصف الأحكام هى بحقيقة الواقع لا بما تفكره المحكمة عنها ، واذا كان فى ذاته غير قابل لأن يطعن فيه بهذا الطريق فإن وصفه لا يمكن أن يكون بحل شكوى ، لأنه ليس من شأنه الأضرار بلحذ .. هذا ولا كانت المادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنائيات الواردة فى الباب الخاص بمحكم المخالفات بعد أن بينت كيفية التقرير بالمعارضة فى الأحكام الغيبية وما يترتب عليها الخ .. قد نصت على عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية ، ثم لما كانت المادتين ١٦٣ ، ٢٨٧ الوارقتان فى باب بمحكم الجنح قد نصتا على

ان المعارضة تقبل فى مواد الجنب على حسب ما هو مقرر فى المادة ١٣٢ المذكورة وقد جاء النص فيها علما مطلقا بما يفيد أن الاحالة منسحبة على جميع اجزاء المادة المحال عليها بما فى ذلك عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية ، ثم لما كانت المادة ١٧٧ الواردة فى باب محاكم الجنب أيضا قد نصت على أن ميعاد الاستئناف يبتدىء من يوم صدور الحكم الا فى حالة صدوره غيابيا فلا يبتدىء فيها يتعلق بالنهم الا من اليوم الذى لا تكون فيه المعارضة مقبولة مما يفيد أن الشارع انما اراد بهذا القيد عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية فى مواد الجنب أيضا ، ولما كانت لاحكام الغيابية فى مواد جنائيات لا تخضع بالنسبة للمتهمين لاحكام المعارضة ، وكان خلو قانون تحقيق الجنائيات فى باب محاكم الجنائيات من اى نص ينظم المعارضة امامها فى الاحكام الغيابية يؤخذ منه أن المدعى بالحقوق المدنية ليس له هو الآخر أن يعارض فى الاحكام الغيابية الصادرة من هذه المحاكم — لما كان كل ذلك كان واجبا القول بأن المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية لا تقبل فى المواد الجنائية كاملة — هذا هو قصد الشارع البادى فى النصوص المتقدمة ذكرها ، وقد انصح عنه بجلاء قانون تحقيق الجنائيات المخطط الصادر فى سنة ١٩٣٧ الذى نص فى المادة ٢٠٩ على عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية ومتى كان ذلك مقررًا فانه — كما سلف — لا يجدى المدعى بالحقوق المدنية تمسكة بأن الحكم الصادر برفض دعواه كان يجب وصله بأنه غير قابل .

(ظن رقم ٢٨٨ سنة ١٢ د، جلسة ١٨/١/١٩٤٢)

٥٧٧ — المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية لا تقبل فى المواد الجنائية كافة .

* المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية لا تقبل فى المواد الجنائية كافة .

(ظن رقم ٦٩٦ سنة ١٣ د، جلسة ٢٢/٢/١٩٤٢)

٥٧٨ — عدم جواز المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية في الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية .

✽ لا يجوز المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية في الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية .

(طعن رقم ١٦٠٩ سنة ٢٠ ق جلسة ١٣/٢/١٩٥١)

٥٧٩ — صحة الحكم بعدم جواز المعارضة إذا لم يبين المتهم وجه العذر الذي منعه من الحضور بجلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى .

✽ متى كان المتهم لم يدفع في جلسة المعارضة بأنه كان معذورا في تخلفه عن شهود الجلسة التي صدر فيها الحكم « الحضورى الاعتبارى » المعارض فيه ولم يبين وجه العذر الذي منعه من المتول فيها بل تكلم مباشرة في موضوع الدعوى ، فإن الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة يكون سليما في القانون عملا بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية .

(طعن رقم ١٥٠٧ سنة ٢٦ ق جلسة ١١/٢/١٩٥٧ س ٨ ص ١٢٩)

٥٨٠ — وصف الحكم خطأ بأنه غيابى مع ان حقيقة الواقع انه حضورى اعتبارى — عدم جواز المعارضة فيه .

✽ الأصل في الأحكام ان تبني على الواقع ، فإذا كان الحكم الابتدائى قد وصف خطأ بأنه غيابى لمعارض المتهم في حين أنه في حقيقته حكم حضورى اعتبارى بقوة القانون فلا يبنى على هذا الخطأ نشوء حق للمتهم في الطعن بطريق المعارضة لأن منطوقات الأحكام ترد الى حكم القانون وكذلك الخصومة الناشئة عن تلك الأحكام .

(طعن رقم ٣٢٥ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٥/٦/١٩٥٧ س ٨ ص ٧٠٩)

٥٨١ - الحكم الحضورى الاعتبارى لا يجوز الطعن فيه بالمعارضة إذا كان من الجائز استئنائه .

* متى كانت محكمة أول درجة قد قضت حضوريا اعتباريا بغريم المتهم خمسمائة قرش ورد الشيء لأصله فعارض المحكوم عليه فى هذا الحكم ، فحكم بعدم جواز المعارضة استنادا الى الحكم الصادر ضد المحكوم عليه هو من الأحكام الجائز استئنافها الأمر الذى يجعل المعارضة فيه غير مقبولة مالا بالمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ..

(طعن رقم ١٧٥٢ سنة ٢٧ ق ٤/٢/١٣٥٨ م ٥ ص ٢٤٥)

٥٨٢ - حضور المتهم ثم تغلفه بجلسة تالية - تقدمه بلسان محاولة بالعذر المانع من الحضور قبل صدور الحكم وعدم قبول العذر لأسباب سائفة - هذا الحكم هو حكم حضورى اعتبارى لا تقبل المعارضة فيه .

* متى كان المتهم قد حضر أمام المحكمة وتاجلت الدعوى فى مواجهته ولكنه لم يحضر فى الجلسة التى أجلت اليه الدعوى بل تقدم بلسان مجابهة الى المحكمة بالعذر المانع من الحضور قبل صدور الحكم فلم تقبله المحكمة للأسباب السائفة التى أبدتها ، فإن المحكمة اذا اعتبرت حكمها فى الدعوى حضوريا وقضت فى معارضة المتهم بعدم قبولها لرسمها من حكم غير قابل لها تكون قد أصابت .

(طعن رقم ٥٢٨ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٧/٥/١٣٥٨ م ٩ ص ٥٩٦)

٥٨٣ - الحكم الحضورى الاعتبارى لا يجوز للنائب الطعن فيه بالنقض الا بعد رفع المعارضة من المحكوم عليه او فوات ميعادها الذى يبدأ من تاريخ اعلائه .

* متى كان الحكم قد صدر حضوريا اعتباريا وكان لا يبين من الأوراق أن المتهم قد أعلن بهذا الحكم ، فإن ميعاد المعارضة بالنسبة له

يكون ما زال قائما ومن ثم لا يجوز للنابية أن تطعن في الحكم إلا بعد رفع المعارضة من المحكوم عليه أو مولاها .

(طعن رقم ١٨ سنة ٢٨ ق: جلسة ١٩٥٨/٦/٢ من ٩ ص ٦٠٧)

٥٨٤ - الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون ٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية لا تجوز المعارضة فيها - سريان هذه القاعدة على الأحكام التي تصدر من درجتى التقاضى .

* يبين من الاطلاع على المادة ٢١ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ - بشأن المحال الصناعية والتجارية ، وعلى المذكرة الايضاحية المرافقة لهذا القانون ان الشارع قد تعلق مراده باغلاق سبيل المعارضة بالنسبة الى الاحكام التي تصدر في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، او القرارات المنفذة له منعاً من اطالة اجراءات المحكمة ، وقد جاء هذا النص مطلقاً يبرى حكمة على الاحكام التي تصدر من درجتى التقاضى دون قصره على احكام محكمة اول درجة ، وذلك اخذاً بعموم النص وتمشياً مع حكمه التشريعى ، فيكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول المعارضة قد جاء على خلاف القانون ويتعين لذلك نقضه وتصحيحه والقضاء بعدم جواز المعارضة .

(طعن رقم ٧٢٨ سنة ٢٩ جلسة ١٩٥٩/٦/٨ من ١٠ ص ٦٢٥)

٥٨٥ - عدم قبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى الا اذا اثبت المحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز - قضاء محكمة اول درجة خطأ بقبولها شكلاً تستفد به ولايتها وليس لمحكمة الاستئناف ان تعيد الدعوى لمحكمة اول درجة للفصل في المعارضة .

* لا تقبل المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى الا اذا اثبت

المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استثناءه غير جائز أعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية فإذا كان الثابت أن الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر فى الدعوى من الأحكام الجائز استثناءها قانوناً وكان المحكوم عليه قد عارض فى هذا الحكم فإنه يتعين على محكمة أول درجة أن تنضى بعدم قبول معارضته فإذا كانت قد أخطأت وحكمت بقبولها شكلاً فإن هذا الحكم لا يكسب المحكوم عليه حقاً لأنه صدر بالمخالفة لما يقتضى به القانون فإن كان المحكوم عليه قد استأنف الحكم الحضورى الاعتبارى أيضاً وكانت المحكمة قد فصلت فعلاً فى معارضته واستنفدت والإبقاء فإن القول بتفويت درجة من درجات النقاضى عليه والنوعى على الحكم الاستثنائى برفضه إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فى المعارضة لا يكون له محل .

(ملن رقم ٥٦١ سنة ٢٨٠ ق جلسة ١٩٥٨/٦/١ س ٩ ص ١٢٧)

٥٨٦ - عدم جواز المعارضة فى الحكم الصادر فى غيبة المتهم المعتبر فى نظر القانون حضورياً متى كان استثناءه جائزاً - ١٢٣٩م

✽ أوجبت المادة ٢٣٩ من القانون الإجراءات الجنائية اعتبار الحكم حضورياً بالنسبة إلى من يحضر إحدى الجلسات ثم يتخلل عن حضور باقى الجلسات كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ على أن المعارضة فى الحكم الصادر فى هذه الحالة لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استثناءه غير جائز . وإذا كان المتهم حضر إحدى الجلسات ثم تخلف عن حضور باقىها وكان الحكم الصادر حضورياً اعتبارياً بهاميقته بالحبس سنة مع الشغل هو من الأحكام التى يجوز له استثناءها فإن الحكم الاستثنائى اذ قضى بتأييد الحكم الابتدائى بعدم جواز المعارضة يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

(ملن رقم ٢٠٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/١٧ س ٩ ص ٦٨١)

٥٨٧... لم يفرق القانون لقبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى بين احكام الدرجة الاولى التى لا يجوز استئنافها وبين احكام ثالثة درجة وهى غير قابلة للاستئناف بطبيعتها - المادة ٢٤١ اجراءات جنائية .

* ان عبارة نص المادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية الذى يشترط فيها يشترط لقبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى ان يكون استئنافه غير جائز لم تفرق في الحكم بين احكام الدرجة الاولى التى لا يجوز استئنافها وبين احكام ثالثة درجة وهى غير قابلة للاستئناف بطبيعتها .

(ملحق ٦٨٠٦ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢٠ ص ١٢٤)

٥٨٨ - على المحكمة وهى تنظر معارضة التهم في الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر في الاستئناف ابداء رأيها فيها ورد بالشهادة المرضية التى يستند اليها التهم في اثبات مرضه .

* على المحكمة وهى تنظر معارضة التهم في الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر في الاستئناف ان تبدي رأيها فيها ورد بالشهادة المرضية التى يستند اليها في اثبات مرضه وعما اذا كانت تصلح بدانها مبررا للتدخل - اما وهى لم تفعل واحال الحكم الصادر في المعارضة بمقدم قبولها على الاسباب التى ذكرها الحكم الصادر في الاستئناف - وهى اسباب قاصرة لاقتصارها على البرقية التى أصدرها التهم يعتذر عن التخلل لمرضه - ولم يكن قد قدم الشهادة ، فان حكمها يكون معيبا بها يستوجب نقضه .

(ملحق رقم ٦٦٧ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١/٢٠ ص ٦٥٥)

٥٨٩ - قضاء المحكمة الجزئية بعدم قبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى لان استئنافه جائز - الغاء المحكمة الاستئنافية الحكم المتنازع مع اعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل في المعارضة يخالف التطبيق الصحيح للقانون .

* نصت المادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها

الثانية على أن المعارضة في الحكم في الأحوال التي يعتبر فيها حضورياً لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر ممتنع من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنائه غير جائز ، فاستلزم النص الشرطين معا لقبول المعارضة — فإذا كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها حضر في بعض جلسات المحكمة أمام أول درجة وتخلّفت عن الحضور في بعضها الآخر دون أن تقدم للمحكمة عذراً يبرر تخلّفها ، وكان الحكم الصادر في الدعوى والمعتبر حضورياً قد أعلن نال المطعون ضدها إعلاناً قانونياً فلم تستأنفه مع أنه كان جائزاً استئنافاً قانونياً ، فإن قضاء المحكمة الجزئية بعدم قبول المعارضة التي رفعتها المطعون ضدها عن الحكم المذكور لرفعها من حكم غير جائز المعارضة فيه يكون سديداً ، وبالتالي يكون الحكم الاستئنائي إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للنظر في معارضة المطعون ضدها من جديد قد جانب التطبيق الصحيح للقانون ، ولما كان الحكم المطعون فيه منصوصاً — على خلاف ظاهره — لأن المحكمة الجزئية سوف تحكم حكماً بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لاستئناف ولايتها بنظرها بالحكم السابق صدوره منها — تعين قبول الطعن شكلاً وموضوعاً ونقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه وتأييد الحكم المستأنف .

(طعن رقم ١٣٠٥ سنة ٢٩ ق جلسة ١٥/٢/١٩٦٠ ص ١١ من ٢٦٦) .

٥٩٠ — حكم النقض الصادر في غيبة الطاعن — لا تجوز المعارضة فيه — ولو لم يكن الطاعن قد أعلن بالحضور للجلسة التي صدر فيها الحكم — علة ذلك .

* متى كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد خلا من النص على وجوب تكليف الخصوم بالحضور أمام محكمة النقض ، كما كان يجري بذلك نص المادة ٢٨ « اجراءات » الملغاة يهتفي هذا القانون » ، وأصبحت المراجعة الشفوية أمام محكمة النقض جوازبة إذا رأت المحكمة لزوماً لذلك، فإن الطعن يعتبر مرفوعاً أمام المحكمة بمجرد انصاح الطاعن عن رقبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي ارتأه القانون وفي الأجل الذي حدده، ويترتب على هذا الاجراء الشكلى دخول الطعن في حوزة محكمة النقض

واتصالها به — ولا يلزم لاعتبار الطعن مرفوعا لها تكليف الطعن بالحضور
لها، ذلك بأن محكمة النقض ليست درجة استئنافية تعيد عمل قاضي
الموضوع ، وإنما هي درجة استئنائية يبدآن عملها مقصور على الرقابة
على عدم مخالفة القانون — ولما كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد
نسخ المادة ٤٣٠ إجراءات والنقض بذلك الطعن بطريق المعارضة في
الأحكام التي تصدر من محكمة النقض ، فإن المعارضة التي رفعت من
المعارض في ظل أحكام هذا القانون عن حكم صدر بعد العمل به تكون غير
جائزة .

(طعن رقم ١٠٠٥ سنة ٣١ في جلسة ١٠/١/١٩٦٢ من ١٣ من ٥٩٠)

٥٩١ — متى تجوز المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى — عدم
جواز الطعن بالنقض في الحكم الحضورى الاعتبارى طالما أن
الحكوم عليه أم يعان به أو يعارض فيه .

* أجازت المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية المعارضة في
الحكم الحضورى الاعتبارى إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من
الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ، ومبدأ المعارضة لا يبدأ إلا من
تاريخ اعلانه . ولما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا تجيز الطعن إلا في
الأحكام النهائية ، وكانت المادة ٣٢ منه تقضى بعدم قبول الطعن
بالنقض ما دام الطعن فيه بالمعارضة جائزا ، فإن طعن النيابة على الحكم
الحضورى الاعتبارى بالنسبة إلى المتهم الثانى يكون غير جائز طالما
أن الثابت أنه لم يعلن به — إلا بعد تاريخ تقرير النيابة بالطعن — ولم
يعارض فيه ..

(طعن رقم ١٣٦ سنة ٣١ في جلسة ٢٨/٢/١٩٦٢ من ١٧ من ٣٧١)

٥٩٢ — معارضة — نقض — ما لا يجوز الطعن فيه بالنقض
من الأحكام — حكم — وصف الحكم — الحكم الحضورى الاعتبارى .

* أجازت المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية المعارضة

فى الحكم الحضورى الاعتبارى اذا ما اثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطيع تقديمه قبل الحكم وميعاد المعارضة لا يبدأ الا من تاريخ اعلانه . ولما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض لا تجيز الطعن الا فى الأحكام النهائية ، وكالت المادة ٣٢ من القانون المذكور تنضى بعدم قبول الطعن بالنقض ما دام الطعن فيه بالمعارضة جائزا ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا اعتباريا بالنسبة الى أحد المطعون ضدهم وغيايبا بالنسبة الى آخر ، فان طعن الغيبة فى الحكم الصادر عليهما يكون غير جائز .

(طعن رقم ١٢٩٠ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٧ س ١٨ ص ٣٢٤)

٥٩٣ - عدم جواز الطعن بطريق المعارضة فى الأحكام الصادرة عن درجتى التقاضى فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية او القرارات المنفذة له .

ينضى المادة ٢١ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية بأنه « لا يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون او القرارات المنفذة له بطريق المعارضة » . وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن هذا النص مطلق يسرى حكمه على الأحكام التى تصدر عن درجتى التقاضى - ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول المعارضة فى الحكم الغيابى الاستثنائى الصادر فى جريمة ادارة محل صناعى « ورشة نجارة » بشمر ترخيص المنطبقة على المواد ٢ ، ١٧ ، ١٨ من القانون سالف الذكر والقسم الاول من الجدول المرفق به يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بعدم جواز المعارضة .

(طعن رقم ١٢ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٧ س ٢٢ ص ٤٧١)

٥٩٤ - شرطاً لقبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى :
المادة ٢٤١ إجراءات - عدم جواز المعارضة في الحكم الحضورى
الاعتبارى المقابل للاستئناف .

* تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على ان المعارضة في الحكم في الأحوال التى يعتبر فيها حضورها لا تقبل الا اذا اثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه، غير جائز ، فاستلزم النص الشرطيين لقبول المعارضة ، واذا كان ذلك وكان الحكم الصادر من محكمة اول درجة حضوريا اعتباريا بتفريم المتهم عشرة جنهات والزامه بضعف رسوم الترخيص مما يجوز استئنافه مهلا بالمادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، فما كان يجوز لمحكمة اول درجة القضاء في المعارضة بقبولها وتعديل الحكم المعارض فيه ، وتكون المحكمة الاستئنافية اذ قضت على الرغم من استئناف التظلمة بتأييد هذا الحكم ، قد اخطأت في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه وتصحيحه بالقضاء بعدم جواز المعارضة .

(طعن رقم ٧٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٥ - ٢٢ من ١٢١)

٥٩٥ - قضاء الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن في حكم صابر في جريمة من جرائم القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٩ - خطأ - وجوب القضاء بعدم جواز هذه المعارضة - المادة ٢١ من القانون المذكور - انتفاء الحكم بعدم جواز المعارضة مع الحكم باعتبارها كان لم تكن - في النتيجة - عدم جدوى التمسك على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لانه لم يقض بعدم جواز المعارضة .

* لئن كان الحكم المطعون فيه قد قضى باعتبار المعارضة كان لم

تكن دون ان يقضى بعدم جوازها عملاً بالمادة ٣١ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المتلقة الراحة والمضرة بالصحة والخطرة ، وهو ما يعتبر خطأ في تطبيق القانون ، الا انه لما كان الحكم بعدم جواز المعارضة يلتقى في النتيجة مع الحكم باعتبارها كان لم تكن فان النعمى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير مجسد .

(طعن رقم ١٧٢٤ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/٢٢ من ٢٢ ص ١٧١)

٥٩٦ - المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنائى -
لا تقبل الا اذا اثبت المحكوم عليه عذر يمنعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .

* لا تقبل المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنائى
الا اذا اثبت المحكوم عليه عذر يمنعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .

(طعن رقم ١٥٤٢ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢ من ٢٣ ص ٥١٨)

٥٩٧ - كسوف الطعن بالنقض قد انصب على الحكم الاستثنائى الصادر بعدم جواز المعارضة - تعرض الطاعن للحكم الاستثنائى الحضورى الاعتبارى والحكم المستأنف - لا تقبل .

* متى كان الطعن بطريق النقض قد انصب فحسب على الحكم الاستثنائى الصادر بعدم جواز المعارضة من دون الحكم الاستثنائى الحضورى الاعتبارى - فلا يقبل من الطاعن ان يتعرض فى سائر أوجه طعنه لهذا الحكم الأخير او للحكم المستأنف .

(طعن رقم ١٥٤٢ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢ من ٢٣ ص ٥١٨)

٥٩٨ - عدم جواز قبول المعارضة في الأحكام الحضورية الاعتبارية: سواء الصادرة من محكمة أول درجة ولا يجوز استئنافها - أو من محكمة الدرجة الثانية ، إذا لم يحضر الطاعن بجلست المعارضة ليبدى عذره في التخلف عن شهود الجلسة التي صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى المعارض فيه .

✽ تنص المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية على انه « ... لا تقبل المعارضة في الحكم الصادر في هذه الأحوال والحضورى الاعتبارى الا اذا اثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز » وهى واجبة الاعمال بالنسبة الى الأحكام الحضورية الاعتبارية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية لأنها لا تفرق في الحكم بين أحكام الدرجة الأولى التى لايجوز استئنافها وبين أحكام ثاى درجة وهى غير قابلة للاستئناف بطبيعتها بالتطبيق للمادة ٤١٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولما كان الطاعن لم يحضر بجلست المعارضة ليبدى عذره في تخلفه عن شهود الجلسة التى صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى المعارض فيه وليبين وجبه العذر الذى منعه من الحضور فيها ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم جواز المعارضة يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

(طعن رقم ١٣٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ س ٢٣ ص ٧٤٨)

٥٩٩ - التعرض في الطعن بالنقض - الوارد على الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة - للحكم الحضورى الاعتبارى أو الحكم الابتدائى الذى قضى بتأييده - غير مقبول .

✽ اذا كان الحكم وارداً على الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها دون الحكم الحضورى الذى لم يقرر الطاعن بالطعن فيه فلا يقبل منه ان يتعرض في طعنه لهذا الحكم أو الحكم الابتدائى الذى قضى بتأييده .

(طعن رقم ١٣٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ س ٢٣ ص ٧٤٨)

٦٠٠ - عدم جواز المعارضة في الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل في شأن المحال الصناعية والتجارية والقرارات المنفذة له - جواز الطعن بالنقض في الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر في جريمة من جرائم قانون المحال الصناعية والتجارية - ميعاد الطعن فيه يبدأ من تاريخ صدوره .

✽ لئن كان كل من الحكيم المطعون فيها قد صدر حضوريا اعتباريا إلا أنه لا يجوز المعارضة فيها عملا بنص المادة ٢١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال الصناعية والتجارية التي نصت على أن الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له لا تجوز المعارضة فيها - ومن ثم فإن الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيها يفتح من تاريخ صدورها ويكون الطعن فيها جائزا باعتبارهما من الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنيح .

(طعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٧٢ من ٢٣ من ١٤٠٦)

٦٠١ - عدم جواز المعارضة في الأحكام الفيابية الصادرة في جرائم القانون ٥٣ لسنة ١٩٥٤ - الطعن بالنقض في الحكم الاستثنائى الفيابى الصادر في إحدى هذه الجرائم - جائز .

✽ أنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد صدر فييابيا إلا أن الطعن فيه بطريق المعارضة غير جائز عملا بنص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية لصدوره في جريمة وقعت بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، ومن ثم يسون الطعن فيه بالنقض جائزا .

(طعن رقم ١٣٣٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٨/١/١٩٧٧ من ٢٤ من ١٩١)

٦٠٢ - الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية أو القرارات المنفذة له - عدم جواز الطعن فيها بطريق المعارضة - مجانية الحكم المطعون فيه ذلك خطأ في تطبيق القانون .

* تقتضى المادة ٢١ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية أو التجارية بأنه : « لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له .. بطريق المعارضة » . ولما كان البين من الاطلاع على الأوراق أنه بعد أن قضت محكمة أول درجة غيابيا بإدانة المطعون ضده - في جريمة إقامة محل صناعي بدون ترخيص - عارض فقضت بقبول معارضته شكلا وإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المطعون ضده من التهمة المسندة إليه مع أنه كان لزاما عليها أن تقضى بعدم جواز المعارضة . طبقا لبص المادة المشار إليها . وإذا استأنفت النيابة العامة هذا الحكم فقد التفتت المحكمة الاستئنافية بدورها عن أعمال حكم هذا النص وراحت تؤيد الحكم المستأنف فبات حكمها مشويا بعيب الخطأ في تطبيق القانون الأمر الذي يستوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز المعارضة .

(طعن رقم ١٢٣٦ سنة ٤٢ ق جلسة ١٢٧٤/١/٢٧ من ٢٥ من ٧١)

الفصل الثالث

سلطة المحكمة في المعارضة

الفرع الأول — بالنسبة الى الشكل

٦٠٣ — حضور المحامي في جلسة المعارضة عن المتهم بجنحة .
تستوجب الحكم بالحبس لا يفنى عن حضور المتهم .

* اذا كان المعارض متبها بجنحة تستوجب العقوبة بالحبس وله يحضر لمحكمة المحكمة باعتبار معارضته كأن لم تكن كأن حكما صحيحا ولو حضر المحامي عنه وطلب التأجيل غرقت طلبه ، لان حضور المحامي في مثل هذه الدعوى لا يفنى عن حضور المتهم وعدم التأجيل هو من سلطة المحكمة .

(طعن رقم ٤ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/١/٢٥)

٦٠٤ — حكم اعتبار المعارضة كان لم تكن لا يمكن اصداره الا في الجلسة الاولى المحددة لنظر المعارضة .

* ان الحكم اعتبار المعارضة كان لم تكن لا يمكن اصداره الا في الجلسة الاولى المحددة لنظر المعارضة اذا هذا الحكم هو من قبيل الجزاء والأحكام الجزائية . لا تحدث الاوسع في تفسير مداها ، وأذن للمعارض الذي يتخلف عن حضور الجلسة الاولى هو وحده الذي يحكم باعتبار معارضته كان لم تكن الا اذا أثبت ان قوة تاهرة خالت دون حضوره في تلك الجلسة . ومحل نظر هذا العذر وتقديره يكون عند استئناف حكم اعتبار المعارضة كأنها لم تكن او عند الطعن فيه بطريق النقض .

(طعن رقم ٢٢ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٢/١٥)

٦٠٥ - عدم حضور المعارض المحكوم عليه غيابيا بالحبس في الجلسة التالية التي أجلت إليها الدعوى بناء على طلب المحامي الذي حضر عنه يوجب القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

* أن حضور محام في الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة عن المعارض المحكوم عليه بالحبس في جنحة مستوجبة لهذه العقوبة لا يقوم مقام حضور المعارض شخصيا . فإذا غاب للمعارض عن الجلسة الأولى وحضر عنه محام طلب التأجيل لرضه فأجابته المحكمة الى طلبه وأجلت القضية لجلسة أخرى أعلن لها المعارض فلم يحضر أيضا فلان المحكمة لا تستطيع في هذه الجلسة أن تقضى في موضوع المعارضة وإنما لها أن تقضى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن .

(طعن رقم ١٢١١ لسنة ٤ في جلسة ١٢٢٢/٥/٢٢)

٦٠٦ - بطلان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا كان تخلف المعارض راجعا الى سبب قهري .

* إذا ثبت أن عدم حضور المتهم في اليوم كان محددا لنظر معارضته كان لسبب خارج عن إرادته وهو وجوده في السجن فالحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن يكون في غير محله ويتعين نقضه .
(طعن رقم ٤٦ لسنة ٦ في جلسة ١١٣٦/٢/٢)

٦٠٧ - بطلان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا كان تخلف المعارض راجعا الى سبب قهري .

* إذا كان عدم حضور المعارض جلسة المعارضة راجعا الى سبب قهري ، فالحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن باطلا ويتعين نقضه . فإذا كان المعارض محبوسا على ذمة قضية أخرى ، وطلب الى مأمور السجن أن يرخص له في حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته ،

ولم يحصل على هذا الترخيص قبل هذه الجلسة فلم يتمكن من حضورها ،
وقضى مع ذلك باعتبار معارضته كأنها لم تكن فإن الحكم بذلك يكون باطلا .

(ظعن رقم ٧٤٩ سنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/٢/١٥)

٦٠٨ — بطلان الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن اذا كان تخلف المعارض راجعا الى سبب قهرى .

* لا يصح الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن الا اذا كان تخلف
المعارض عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر . فاذا كان المحكوم
عليه الذى اعلم قانونا بالجلسة المحددة، لنظر المعارضة المرفوعة منه
لم يحضر نقضت المحكمة باعتبار معارضته كأنها لم تكن ، وتبين انه كان
مريضا بالمستشفى يوم الجلسة فلم يستطع حضورها ، فان الحكم
باعتبار معارضته كأنها لم تكن يكون — مع قيام هذا الظرف القهرى
الذى جال دون حضوره — قد جرمه من استعمال حقه فى البلاع .
ولا يؤثر فى ذلك عدم وقوف المحكمة وقت ان اصدرت الحكم ، على
هذا العذر القهرى حتى كفى يتسنى لها تقديره والافقار من صحته ،
لان التهم — وقد استحال عليه الحضور امامها — لم يكن فى مقدوره
ابتدائها لها . واذا نصح التمسك به لاول مرة لدى محكمة النقض
واتخاذ وجهها لنقض الحكم .

(ظعن رقم ٢٦ سنة ٩ ق جلسة ١٩٣٨/١٢/٥)

٦٠٩ — بطلان الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن اذا كان تخلف المعارض راجعا الى سبب قهرى .

* اذا كان التهم لم يحضر الجلسة التى حددت لنظر معارضته نقضت
المحكمة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن وكان الثابت انه لم يتخلف عن حضور
الجلسة الا لسبب قهرى ولم يكن له به قبل ، انه ارسل اشارة برفقة
الى المحكمة طالبا التاجيل لهذا السبب ، فان هذا الحكم يكون فى الواقع
وحقيقته الامر ممينا وانقضه .

(ظعن رقم ١٤٣ سنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٥/٢/٥)

٦١٠ - عدم حضور المعارض المحكوم عليه غيابيا بالحبس في الجلسة التالية التي أجلت اليها الدعوى بناء على طلب المصالحى الذى حضر عنه يوجب القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

* المحكوم عليه غيابيا بالحبس يجب ، على مقتضى القانون ، أن يكون حضوره الجلسة المحددة لنظر معارضته بشخصه ، ولا يكون له أن ينوب عنه غيره . فإذا حضر عنه محام في هذه الجلسة فإنه هو يكون في الواقع لم يحضرها . فإذا أجلت المعارضة الى جلسة ثانية ولم يحضرها أيضا مع تكليفه بالحضور تنفيذاً لقرار المحكمة في الجلسة الاولى فإنه يصح في هذه الجلسة الثانية الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن .

(ملحق رقم ٦٨٦ سنة ١٥ في جلسة ١٩٢٥/٤)

٦١١ - بطلان الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن اذا كان تخلف المعارض راجعا الى سبب قهرى .

* يجب لصحة الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن أن لا يكون عدم حضور المعارض راجعا لسبب قهرى ، والحبس لا شك من الاسباب القهرية .

(ملحق رقم ١٨٢٦ سنة ١٦ في جلسة ١٩٢٦/١٠/٢٨)

٦١٢ - عدم رد الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن على ما دفع به محامى المتهم من أن علزرا قهريا منه من الحضور - قصور .

* اذا كانت المحكمة في حكمها باعتبار المعارضة المرفوعة من المتهم كأنها لم تكن قد ردت على ما دفع به محاميه من أنه كان محجوزا في بلدة عينها بسبب وباء الكوليرا بقولها أن هذا الدفع مردود بأن المتهم قد أعلن بالحكم الغيابى بمدينة الاسكندرية فإن حكمها يكون قلصا ، إذ أن ما قالته ليس من شأنه أن يثبت أن المتهم كان في مكانه حضور جلسة المعارضة

لأن اعلانه بالحكم الفيلى بالاسكندرية ، عند وجوده بها لأى سبب من الاسباب ، لا يفيد أنه يقيم بها وأنه لم ينتقل بعد الى البلدة التى قال أنه كان محجوزا بها ..

(طعن رقم ٢٢٥٧ سنة ١٧ قى جلسة ١٢/٨/١٩٢٧)

٦١٢ — بطلان الحكم باعتبار المعارضة كان أم تكن اذا كان تخلفه ،
المعارض راجعا الى سبب قهرى .

* ناداهم عدم حضور المتهم (جندى بالجيش) الجلسة التى نظرت فيها المعارضة المرفوعة منه فى الحكم الفيلى الصادر بادلته يرجع الى ان جهته الرئيسية لم تسمح له بترك مقر عمله لانتشار وباء الكوليرا فى ذلك الوقت لهذا عذر قهرى لا يجوز معه القضاء فى غيبة المتهم بتأييد الحكم المعارض فيه .

(طعن رقم ٣٢٥ سنة ٢١ قى جلسة ٢٢/٢/١٩٢٨)

٦١٤ — بطلان الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن اذا كان تخلفه
المعارض راجعا الى سبب قهرى .

* متى كان النابت ان المتهم كان معتقلا فى السجن اليوم الذى صدر فيه الحكم باعتبار المعارضة المرفوعة منه كانها لم تكن فهذا الحكم يكون غير صحيح ، اذ لا يصح فى القانون الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن اذا كان عدم حضور المعارض للجلسة التى حددت لنظر معارضته فيها راجعا لعذر قهرى ، ووجود الطاعن فى السجن هو لاشك من هذا القيل . هذا وما دام أنه لم يثبت علم المتهم رسميا بصور هذا الحكم قبل طعنه عليه وتبين أنه على اثر علمه به بادر الى الطعن عليه فطعنه يكون مقبولا شكلا وموضوعا .

(طعن رقم ٥٦١ سنة ١٩ قى جلسة ٤/٤/١٩٤٦)

٦١٥ — عدم رد الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن على ما دفع به
محامى المتهم من أن عنراً قهرياً منه من الحضور — قصور .

* إذا كان محضر جلسة المحكمة نظر المعارضة المرفوعة من المتهم
يبين منه أن محامى المتهم قدم برفقة ، وتبين من الإطلاع على مفردات الدعوى
أن من بينها برفقة تحمل تاريخ جلسة المعارضة ومؤشر عليها من المحكمة
ومذيلة باسم المتهم وفيها يقول أنه مريض ويلتمس التأجيل ، ومع ذلك حكمت
المحكمة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن فأنها تكون قد أخطأت إذ كان لزاماً
عليها وقد تقدم الدائع عن المتهم إليها بما يفيد قيام عذره عن عدم الحضور
أولها أن تعنى بالرد على ذلك بالقبول أو بالرفض ، وإذ هي لم تفعل
فهذا يعتبر مساً بحق المتهم في الدفاع يستوجب نقض الحكم .

(طعن رقم ٧١٩ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١١/٢٠)

٦١٦ — عدم رد الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن على ما دفع
به محامى المتهم من أن عنراً قهرياً منه من الحضور — قصور .

* إذا كتبت المحكمة في قضائها باعتبار المعارضة المرفوعة من المتهم
كأنها لم تكن قد أسست رفضها اعتذاره عن حضور جلسة المعارضة على
أن مرض الروماتيزم الأمضى لا يمنعه من الحضور وذلك دون أن تبين
وجه استنادها فيها قائلته ولا في إيجابها عليه بالحضور محمولاً كما
ذكرت في حكمها — فإن حكمها يكون قاصر البيان وإجبا نقضه .

(طعن رقم ١٢٤٩ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١٢/١٨)

٦١٧ — بطلان الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن إذا كان تخلف
المعارضة راجعاً إلى سبب قهرى .

* إذا تبين أن المتهم كان محبوساً على ذمة قضائية أخرى في يوم
صنور الحكم الذى قضى باعتبار معارضته كان لم تكن فإن محاكمته تكون
قد وقعت باطلاً لأن تخلفه عن حضور الجلسة كان لعذر قهرى .

(طعن رقم ١٥٦ سنة ١٩٥١ ق جلسة ١٩٥١/٢/١٩)

٦١٨ — عدم اعتبار تخلف المعارض بسبب تعطل السيارة التي استقلها قوة قاهرة .

* ان تخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة بسبب تعطل السيارة التي استقلها الى مقر المحكمة لا يصح في القانون اعتباره نتيجة قوة قاهرة فلذا ما حكمت المحكمة باعتبار معارضته كأنها لم تكن صححكمها .

(طعن رقم ٨٤٢ سنة ٢١ في جلسة ١٠/٨/١٩٥١)

٦١٩ — بطلان الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن اذا كان تخلف المعارض راجعا الى سبب قهري .

* اذا كان المعارض قد استحال عليه لسبب خارج عن ارادته حضور جلسة المعارضة لكونه ملحقا بالجيش وبسبب يرفض اجراءات الحجر الصحي على مركز التدريب الذي كان به — فان الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن يكون غير صحيح .

(طعن رقم ٨٥٥ سنة ٢١ في جلسة ١٥/١٠/١٩٥١)

٦٢٠ — عدم رد الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن على ما دفع به محامي المتهم من أن علرا قهريا منعه من الحضور — قصور .

* ان الشهادة بالمراضة التي تقدم في دعوى وان كانت لا تخرج عن كونها دليلا من ادلة الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة، الا انه متى ابدت المحكمة الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة ، يكون احكامه النقض ان تراقب ما اذا كان من شأن هذه الأسباب ان تؤدي الى النتيجة التي رتبها الحكم عليها ، فانما كانت المحكمة قد اطرحت الشهادة الطبية التي جاء فيها ان الطاعن عنده حالة اغماء من بول سكري وضعف عام وأنه أجرى له الأسعاف اللازم ويلزمه راحة تامة بالفراش لمدة سبعة ايام ، وذلك بمقولة ان الطاعن قد اعلن شخصيا بالحكم

لمى نفس اليوم الذى تحررت فيه الشهادة وإن حالة الإغماء لا يمكن أن تستغرق جميع الأيام الثلاثة المقررة للمعارضة فى حين أنها لم تستظهر ما إذا كان الإعلان قد حصل قبل الإغماء أو بعده ، ولم تبين مصدر قولها أن حالة الإغماء لا يمكن أن تمتد لأكثر من ثلاثة أيام — فحكمها هذا يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(طعن رقم ٨٧٧ سنة ١٤ فى جلسة ١٢/١٢/١٩٥٢)

٦٢١ — بطلان الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن إذا كان تخلف المعارض راجعا الى سبب قهرى .

✽ متى كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن الطاعن قد قرر بالمعارضة فى الحكم الصادر عليه غيبا ولجل نظر معارضته بالجلسة ١٠ فبراير سنة ١٩٥٢ لإعلانه ، ثم عاد فقرر مرة أخرى بالمعارضة فى ذات الحكم ، مع أنه ما كان يجوز له أن يقرر مرة ثانية بالمعارضة فيه ، إلا أنه قد حددت لنظر هذه المعارضة الأخيرة جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ ، وعجلت المعارضة الاولى لذات الجلسة ونفيها صدر الحكم المطعون فيه باعتبار المعارضة كاتها لم تكن ، وكان يبين من كتاب النيابة أن الطاعن كان فى ذلك اليوم محبوسا بالسجن تنفيذا للحكم الصادر عليه فى قضية أخرى ، فإن الحكم باعتبار معارضته كاتها لم تكن يكون باطلا ويكون طعنه مقبولا شكلا مادام أنه لم يعلن بذلك الحكم ولم يثبت علمه رسميا بصدوره قبل تقريره بالطعن .

(طعن رقم ١١٥٦ سنة ٢٢ فى جلسة ٢١/١٢/١٩٥٢)

٦٢٢ — قبول المحكمة عذر المعارض لمرضه يوجب عليها تأجيل القضية الى مابعد الفترة اللازمة لشفاؤه والمثبتة بالشهادة الطبية التى قدمها محاميه .

✽ متى كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يحضر بجلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٥٢ التى كانت

مجددة لنظر معارضته في الحكم الغيابي وحضر المدافع عنه وأخبر بمرضه. وقدم للحكمة تأييدا لذلك شهادة مرضية فأجلت المحكمة الدعوى لجلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٣ لمرض الطاعن وفي هذه الجلسة لم يحضر الطاعن أيضا فقضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، وكان يبين من الإطلاع على الشهادة الأرضية التي أمرت المحكمة بضمها مع المفردات أنها مؤرخة في ٦ من فبراير سنة ١٩٥١ وثابت بها مرض الطاعن بنزلة شعبية حادة ، وأنه يحتاج لمدة عشرة أيام من ذلك التاريخ للعلاج ، وكثفت المحكمة بعد أن قبلت عذر الطاعن في التخلف عن الحضور أمامها لمرضه الثابت بذلك الشهادة وأجلت الدعوى لجلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٥١ علقت فقضت في ذلك التاريخ باعتبار المعارضة كأن لم تكن لتخلف المعارض عن الحضور مع أن عذره بالمرض الذي سبق للحكمة أن قدرته كان ما يزال قائما بحسب الشهادة المرضية التي قبلتها ، إذ أن اليوم الذي أجلت إليه الدعوى وقضى فيه باعتبار المعارضة كأن لم تكن يدخل في المدة المقررة بالشهادة لتخلف المعارض عن الحضور — لما كان ذلك ، فإن المحكمة أذقت باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون قضاؤها مبنيا على بطلان في إجراءات المحكمة اثر في حكمها .

(طعن رقم ١٣٣٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٢/١/١٩٥٤)

٦٢٣ — بطلان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا كان تخلف المعارض راجعا إلى سبب قهري .

* إذا ثبت أن المعارض لم يتمكن من حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته لأنه كان مسجوناً فإن الحكم الصادر باعتبار معارضته كأن لم تكن يكون قد جله باطلا .

(طعن رقم ١١٣٨ سنة ٢٤ ق جلسة ٢/١٢/١٩٥٤)

٦٢٤ — شكل المعارضة — تعلقه بالنظام العام .

* للمحكمة أن تفضل في شكل المعارضة في أية حالة كانت عليها الدعوى لتعلق الأمر في ذلك بالنظام العام — فإذا كانت المحكمة عند نظرها

المعارضة قد استمعت الى دفاع الطاعن ثم اجلت الدعوى ليقيم دليل الوفاء ، فان ذلك لا يعتبر فصلا ضمنيا في شكل المعارضة ولا يمنعها قانونا من الحكم بعد ذلك بعدم قبولها لزمها بعد الميعاد القانوني .

(طعن رقم ١٢٧٦ سنة ٢٦ ق جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٦ س ٧١ ص ١٢٨٢)

٦٢٥ - تحرير تقرير المعارضة على نموذج معد للتقرير بالاستئناف -

شرط صحة ذلك :

* التقرير بالمعارضة يصح في القانون ايا كان الشكل الذي يتخذه مادام يحقق الغرض منه وهو حصول المعارضة في الحكم النهائي ، طالما ان التقرير بالطعن لا يعدو أن يكون عملا اجرائيا يباشره موظف مخصص بتحريره - ولما كان الطاعن لا يمارى في أن التقرير الذي يعنى عليه شكله - لتحريره على نموذج معد بحسب الاصل للتقرير بالاستئناف - قد أدى الغرض منه من ناحية علمه بالجلسة المحددة والمحكمة التي سقطر دعواه ولم يتخلف عن الحضور الالسيب آخر لا صلة له بها يثيرة في وجه طعنه ، ومن ثم فيكون منعا في هذا الصدد في غير محله .

(طعن رقم ١٨٨٩ سنة ٤٠ ق جلسة ٢١/١/١٩٧١ س ٢٢ ص ١٢٢)

٢٢٦ - للمحكمة الفصل في شكل المعارضة في اية حالة كانت

عليها الدعوى لتعلق ذلك بالنظام العام . قطعها شوطا في طريق الفصل في موضوعها لا يعتبر فصلا ضمنيا في شكل المعارضة ولا يمنعها من الحكم بعد ذلك بعدم قبولها .

* من المقرر أن للمحكمة أن تفصل في شكل المعارضة في اية حالة كانت عليها الدعوى لتعلق الأمر في ذلك بالنظام العام . فإذا كانت المحكمة عند نظر المعارضة قد قطعت شوطا في طريق الفصل في موضوعها فان ذلك لا يعتبر فصلا ضمنيا في شكل المعارضة ولا يمنعها قانونا من الحكم بعد ذلك بعدم قبولها .

(طعن رقم ١١٠٥ سنة ٤٢ ق جلسة ٢١/١١/١٩٧٢ س ٢٢ ص ١٢٩٢)

٦٢٧ - قبول المعارضة شكلاً - مفاده :

* لما كان قول الطاعن بأن قضاء المحكمة بقبول المعارضة شكلاً ، بمعنى قبول الاستئناف شكلاً ، مردوداً بأن الفصل في شكل أى طعن لا ينصرف إليه إلا إلى شكل هذا الطعن وحده فحسب ، ولا يمتد بحال إلى قضاء الحكم المطعون فيه نفسه ، إذ لا سبيل إلى التطرق إليه إلا بعد التعرض أولاً لشكل الطعن والقضاء بقبوله شكلاً ، وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد عرض بالأداء ذى بدء لشكل المعارضة فمضى بقبولها شكلاً ، ثم عرض من بعد ذلك لموضوعها فمضى بتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدر يكون غير سديد .

(طعن رقم ١٣٤١ سنة ٤٥ ق جلسة ١٣٧٥/١٢/٢٨ س ٢٦ ص ٨٧٧)

٦٢٨ - المعارضة فى حكم عدم قبول الاستئناف شكلاً - ما يقتضيه من المحكمة أولاً :

* من المقرر أنه إذا كان الحكم المعارض فيه لم يقض إلا بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرغمه بعد الميعاد دون أن يتعرض إلى الموضوع ، فإن المحكمة تكون متعينة عليها عند نظر المعارضة أن تفصل أولاً فى صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف فإن رأت أنه قضاء صحيح وقتت عند هذا الحد ، وإن رأت أنه خاطيء ألغته ثم انتقلت إلى موضوع الدعوى .

(طعن رقم ٧٠ سنة ٤٧ ق جلسة ١٣٧٧/٥/٢ س ٢٨ ص ٥٢٨)

الفرع الثانى - بالنسبة إلى الموضوع

٦٢٩ - تخلف المعارض بعد حضوره عدة جلسات يوجب على المحكمة أن تقضى فى موضوع دعواه .

* إن المادة ١٣٣ تحقيق جنايات إذا كانت رتب الحكم باعتسار المعارضة كان لم تكن بطريقة مطلقة على المعارض النذرى لم يحضر فإن

العلة الأساسية في ذلك هي أن الشارع أراد ترتيب جزاء على من لا يتم بمعارضته ويتبعها فتضى بحرمة من أن يعاد فحص قضيته بواسطة المحكمة التي أدانته غيابيا . وتفهم القاعدة على هذا الأساس يجعل حالة المعارض الذي يحضر عدة جلسات ثم يتخلف في الجلسة الأخيرة محل نظر لا يلتقي مع فكرة الجزاء ، بل يتعين معه التمييز بينه وبين المعارض الذي لم يحضر مطلقا ، فالمعارض الذي حضر جلسة أو جلسات واستفتح دفاعه وأتمه أو استفتح ولم يتمه أو لم يستفتح مطلقا يكون على المحكمة بأن تقضى في موضوع دعواه على حالها التي هي بها .

(ملن رقم ٥٢٢ سنة ٢ ق جلسة ١٥/٢/١٩٢٢)

٦٢٠ - تخلف المعارض بعد حضوره عدة جلسات يوجب على المحكمة أن تقضى في موضوع دعواه .

* ان الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن (أي بدون تعرض للموضوع) عملا بالمادة ١٢٣ من قانون تحقيق الجنايات هو جزاء يجب ألا يصيب إلا المعارض المتخلف عن الجلسة الأولى للمعارضة لا المعارض الذي يحضر مرة أو أكثر ثم يتخلف بعد ذلك .

(ملن رقم ٢٠٥٦ سنة ٣ ق جلسة ١٢/١٠/١٩٢٢)

٦٢١ - تخلف المعارض بعد حضوره عدة جلسات يوجب على المحكمة أن تقضى في موضوع دعواه .

* لا يجوز قانونا الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن إلا عند غياب المعارض في أول جلسة حدثت لنظر معارضته ، أما إذا حضر هذه الجلسة ثم غاب بعد ذلك فلا يجوز الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، بل يتعين على المحكمة في هذه الحالة أن تفصل في موضوعها .

(ملن رقم ١١٦٨ سنة ١٢ ق جلسة ١٧/٤/١٩٢٢)

(٢٢) *

٦٣٢ - تخلف المعارض بعد حضوره عدة جلسات يوجب على المحكمة أن تقضى في موضوع دعواه .

* أن الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، عملاً بالمادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنائيات ، هو إجراء يجب ألا يصيب سوى من لا يهضم لمعارضته فيتغيب في الجلسة الأولى التي حددت لنظرها . أما المعارض الذي يحضر جلسة أو أكثر من جلسات المعارضة فيجب ألا يحرم من إعادة فحص موضوع قضيته بمعرفة المحكمة التي أدانته غيابياً . واذن فإذا حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، وكان المعارض قد حضر قبل ذلك أمام المحكمة بتمتين طلب في أحداها التأجيل للإرشاد عن قضايا لضمها وأجنت القضية في الثانية لتنفيذ القرار السابق صدوره بضم هذه القضايا ، فهذا الحكم يكون خاطئاً .

(ملحق رقم ١٤٢٨ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٥/٢٥)

٦٣٤ - تخلف المعارض بعد حضوره عدة جلسات يوجب على المحكمة أن تقضى في موضوع دعواه .

* متى حضر المعارض أول جلسة لأظهر معارضته فإنه يكون على المحكمة أن تنظر في موضوع الدعوى بعد ذلك . ولو تخلف عن الحضور في الجلسات التالية وكان لم يبد أي دفاع في الجلسة التي حضرها .

(ملحق رقم ٦٨٥ سنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٢/٣/٨)

٦٣٤ - تخلف المعارض بعد حضوره عدة جلسات يوجب على المحكمة أن تقضى في موضوع دعواه .

* لا يجوز قانوناً الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن إلا عند غياب المعارض في أول جلسة حددت لنظر معارضته . أما إذا حضر هذه الجلسة ثم غاب في جلسة أو جلسات تالية فلا يجوز الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن بل يتعين على المحكمة أن تفصل في الموضوع .

(ملحق رقم ١٤٦١ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١٢/١٠)

٦٣٥ - تخلف المعارض بعد حضوره عدة جلسات يوجب على المحكمة أن تقضى في موضوع دعواه .

* الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لا يجوز إلا عند تخلف المعارض عن الحضور في أول جلسة تحدد للفصل في معارضته ، أما إذا حضر هذه الجلسة ، أنه يكون متعينا على المحكمة أن تنظر في موضوع الدعوى وتحكم فيه ولو كان قد تخلف عن الحضور في جلسات أخرى . واذن فإذا كان المعارض قد حضر الجلسة الأولى التي حددت لمعارضته ثم أجلت القضية إلى جلسة أخرى لم يحضرها فحكمت المحكمة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، فإن هذا الحكم يكون قد أخطأ .

(ملحق رقم ٦٥٧ سنة ١٦ ق جلسة ١٢/٣/١٩٢٦)

٦٣٦ - تخلف المعارض بعد حضوره عدة جلسات يوجب على المحكمة أن تقضى في موضوع دعواه .

* أنه لما كان لا يجوز بمقتضى القانون الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن إلا عند تخلف المعارض عن الحضور في أول جلسة حددت لنظر معارضته ، وكان حضور المعارض أية جلسة من جلسات المعارضة يوجب على المحكمة أن تنظر في موضوع الدعوى وتفصل فيه بناء على الأدلة القائمة أمامها ولو لم يكن المعارض حاضرا فإن الحكم اذ قضى باعتبار المعارضة المرفوعة من المتهم كأنها لم تكن مع سبق حضوره بعض جلسات هذه المعارضة يكون قد أخطأ خطأ يمييه بما يوجب نقضه .

(ملحق رقم ٧٥٦ سنة ١٧ ق جلسة ١٠/٣/١٩٢٧)

٦٣٧ - بطلان الحكم الصادر في موضوع المعارضة بالتأييد دون إعلان المعارض إعلانا صحيحا حقيقيا .

* إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أصدرت حكما غيابيا في المعارضة المرفوعة من المتهم بتأييد الحكم المعارض فيه دون أن تسمع

شهوداً ولا مراعاة ولا تفاهاً ، ودون أن يعلن المعارض اعلانياً صحيحاً
حقيقياً ، فإن حكمها يكون باطلاً ، ويبطل معه الحكم الاستثنائي الذي
أيده لإبتياله على حرمان المتهم من إحدى درجات التقاضي ..

(ملحق رقم ٥٥ سنة ١٩٠٩ ق جلسة ١٨/٤/١٩٢٩)

**٦٢٨ - عدم حضور المعارض المحكوم عليه غيابياً بالحبس مع
وقف التنفيذ في الجلسة التالية التي اجلت اليها الدعوى بناء على طلب
الحامي الذي حضر عنه يوجب الفصل في موضوع المعارضة .**

* ان المادة ١٦١ من قانون تحقيق الجنايات إنما توجب على المتهم
بשל جنحة الحضور بنفسه إذا ما استوجب هذا الفعل عقوبة الحبس ،
وأجازت له في الأحوال الأخرى أن يرسل وكيلاً عنه ، فإذا كان الحكم
الاستثنائي الغيابي المعارض فيه قد قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس
المحكوم بها على المتهم ، وكان هذا المتهم قد أناب عنه وكيلاً حضر جلمه
المعارضة وطلب التأجيل للاستعدادات فأجابته المحكمة الى طلبه واجلت نظر
الدعوى الى جلسة أخرى - لماتها إذا قضت بعد ذلك باعتبار المعارضة
كانها لم تكن على أساس ان المتهم تخلف عن الحضور تكون قد أخطأت
في تطبيق القانون .

(ملحق رقم ٢٢٦ سنة ١٩٠٩ ق جلسة ١٢/٥/١٩٥٢)

**٦٢٩ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي
بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه - مثال .**

* العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة
الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . وما كان الثابت ان المتهم
لم يحضر بالجلسة الوحيدة التي نظر فيها الاستئناف المرفوع منه وصدر
فيها الحكم المطعون فيه ، فإن هذا الحكم يكون غيابياً وان
يجرى في منطوقه خطأ بالقضاء باعتباره المعارضة كان لم تكن ،

وبالتالى يجوز للمتهم المعارضة فيه ، ويظل يلب الطعن فيه بطريق المعارضة مفتوحا طالما ان المتهم لم يعلن براءة.

(طعن رقم ٥٥٨ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٦ من ١٥ س ٥٢٦)

٦٤٠ - إعادة التمسك بالحكم محكمة المعارضة بالمعذر المانع من حضور جلسة المحاكمة . وجوب نقض هذا الدفاع والادلاء برأى فيه :

* متى كان الثابت ان الدفاع عن المتهم قد قدم قبل صدور الحكم الحضورى الاعتبارى المعذر المانع لموكله من شهود الجلسة التى تظف من حضورها ، فمعدت المحكمة من تحصيل هذا المعذر وأطرحته دون " فورد ايه اسباب ثبرر بها اطراحها له ، فانه متى عاود المتهم ابداء عذره امام محكمة المعارضة وتمسك به فليس بات واجبا عليها ان تقضى ثبوت قبالة وان تعلق برأى فى قبوله او عذبه ، لما قد يتربط عليه من اثر على حقيقة وصفت الحكم المعارض فيه" وشكل المعارضة المرفوعة منه .

(طعن رقم ١٦٢٨ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٤ من ١٥ س ٩٢٧)

٦٤١ - استنفاد محكمة اول درجة ولايتها بالحكم فى موضوع المعارضة بالتأييد - على محكمة ثانى درجة اذا ما رأت بطلانا فى الاجراءات او فى الحكم ان تقوم هى بتصحيح البطلان والحكم فى الدعوى - المادة ١/٤١٩ ا. ج .

* متى كان الثابت ان محكمة اول درجة قد استنفدت ولايتها بالحكم فى موضوع المعارضة بالتأييد ، فانه كان على المحكمة الاستئنافية ونقضا للمادة ١/٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية وط: رأت ان هناك بطلانا فى الاجراءات او فى الحكم - لعدم اعلان المتهم اعلانا صحيحا - ان تقوم هى بتصحيح البطلان والحكم فى الدعوى . ومن ثم فان الحكم اذا قضى باعادة الدعوى الى محكمة اول درجة للفصل فى المعارضة على خلافا المادة سالفه الذكر يكون قد اخطأ مما يقتضيه نقضه .

(طعن رقم ٢٨٢٤ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢ من ٢١ س ٢٢٨)

الفرع الثالث — بالنسبة الى العقوبة

٦٤٢ — المعارضة فى الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا لا يجيز للمحكمة ان تعرض للعقوبة الا اذا رأت ان الحكم المعارض فيه خاطيء والفته .

* اذا كان الحكم المعارض فيه لم يتض الا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد اليعاد دون ان يتعرض الى الموضوع فان المحكمة يكون متعينا عليها عند المعارضة ان تفصل اولا فى صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف ، فان رأت ان قضاؤه صحيح وقفت عند هذا الحد وان رأت انه خاطيء ألفته ثم انتقلت الى موضوع الدعوى . وفى هذه الحالة فقط يكون لها ان تعرض للعقوبة فتقف تنفيذها او تعدلها فى مصلحة المعارض ، اما اذا هى امرت بوقف التنفيذ متوهمة ان الحكم المعارض فيه صادر فى موضوع الدعوى فان حكمها يكون باطلا متعينا نقضه . ويتعين مع نقض الحكم إعادة القضية الى المحكمة التى اصدرته لنظر المعارضة فيه من جديد .

(طعن رقم ١٤٨٦ سنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٦/٢١ .

٦٤٣ — قصر مراعاة مصلحة المعارض من معارضته على العقوبة دون الاسباب او الوقائع او القانون .

* ان المحكمة التى تنظر فى المعارضة لا تكون مطالبة قانونا بمراعاة مصلحة المعارض من معارضته الا فى حدود ما يجيء فى النطوق فيها يختص بالعقوبة المحكوم بها فقط . فكل ما تجرته فى هذه الحدود من تصحيح للحكم الفيايى ، سواء من جهة الاسباب او الوقائع او القانون ، لا يصح عده مخالفا لما تقتضيه المعارضة ، ما دامت المحكمة لم تنر فى العقوبة بما يصح معه القول بأن المعارضة اضرّت بالمعارض وانقلبت ريبا عليه ، وما دامت المحكمة تراعى فيها تجريه مقتضيات حقوق الدفاع كما هى معسنة فى القانون .

(طعن رقم ١٢٩٢ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١٢/١٨)

٦٤٤ - المعارضة اجراء شرع لمصلحة المحكوم عليه ولا يصحح ان يضارب به ان ام يفد منه سواء فى الدعوى الجنائية او المدنية .

✽ المعارضة اجراء سنه القانون ضمنا لحق المحكوم عليه غيابيا فى سماع دفاعه امام المحكمة . ومن المقرر نقضا وقضاء ان المعارضة وان اعادت نظر الدعوى من جديد الا انها ، وهى اجراء شرع لمصلحة المحكوم عليه ، لا يصحح ان يضارب به ان لم يفد منه . وقد نصت المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ صراحة على ذلك .

(طعن رقم ١٦٦٧ سنة ٢٠ فى جلسة ١٩٥٦/١/٨)

٦٤٥ - المعارضة اجراء شرع لمصلحة المحكوم عليه ولا يصح ان يضارب به ان لم يفد منه سواء فى الدعوى الجنائية او المدنية .

✽ من المقرر ان المتهم لا يضارب بالمعارضة المرفوعة منه . واذا نمتى كان الحكم قد نفى بتعديل الحكم المعارض فيه بتشديد العقوبة فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

(طعن رقم ٧٧ سنة ٢١ فى جلسة ١٩٥١/٢/٢٧)

٦٤٦ - المعارضة اجراء شرع لمصلحة المحكوم عليه ولا يصح ان يضارب به ان ام يفد منه سواء فى الدعوى الجنائية او المدنية .

✽ ان المادة ٤٠١ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه لا يجوز بأية حال ان يضارب المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه ، وهذا الحكم ينطبق على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تطبيقا للمادة ٢٦٦ من هذا القانون . واذا نمتى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن لانه تسبب باهماله فى اصابة الجنى عليه ، وكانت المحكمة قد قضت عليه غيابيا بالعقوبة وبالزام والده بصفته ولينا طبيعيا عليه بأن يدفع للدمعي

بالحق المدني مبلغ ١٥٠ جنيهًا دون أن تنص على أنه تعويض مؤقت ، وعند نظر المعارضة المقدمة من الطاعن قرر المدعى بالحق المدني أن ليس له طلبات قبل الولى الطبيعى لزوال صفته ، وطلب الزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٥٠٠ جنيه على سبيل التعويض ، فقضت المحكمة فى المعارضة برفضها وتأييد الحكم الغيابى فيما قضى به من عقوبة وبإثبات تنازل المدعى المدعى عن مخاصمة الولى الطبيعى على الطاعن ، وبالزام الأخير بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ٣٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض ، وردت على دفاع الطاعن بعدم جواز طلب تعويض يزيد على ما سبق الحكم به بأن الدعوى المرفوعة عليه دعوى مبتدأة مقطوعة الصلة بالدعوى الأولى ، ثم تأيد هذا الحكم استثناءً بالحكم المطعون فيه ، متى كان الحكم قد قضى بذلك فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . ذلك أن والد الطاعن قد اختصم فى الدعوى وقضى عليه غيابياً بالتعويض بصفته ولياً على ابنه المتهم أى بوصف كونه ممثلاً ونائبه لصغر سنه لا باعتباره مسئولاً مدنياً عما يتبع منه ، فالحكم عليه غيابياً بتلك الصفة لأنها ينصرف إلى الخصم الاصيل فى الدعوى وهو المتهم الذى عارض فى الحكم . ويكون تنازل المدعى عن مخاصمة الاب لزوال صفته لا يغير من الوضع القانونى ولا يجعل الدعوى على الابن مبتدأة ، ولأن المعارضة لا تعيد الدعوى لنظرها من جديد إلا بالنسبة للمعارض لا بالنسبة للمعارض ضده وهو المدعى بالحق المدني الذى صدر الحكم الغيابى على ممثل المتهم حضورياً بالنسبة اليه .

(ملحق رقم ٢١٦٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣/١/٦)

الفصل الرابع

الحكم في المعارضة وأظمن فيه

٦٤٧ - إذا قضت المحكمة الاستئنافية غيابيا بتشديد العقوبة المحكوم بها ابتدائيا وجب الاصر في الحكم الصادر في المعارضة بالتأييد على اتسه صدر باجماع آراء القضاة .

* اذا رأت المحكمة الاستئنافية ان تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بتشديد العقوبة ، فانه من المتمين عليها ان تذكر في حكمها أنه صدر باجماع آراء القضاة ، ويصبح الحكم باطلا فيما قضى به اذا تخلف شرط صحة الحكم بهذا التشديد وفقا للقانون .

(ظمن رقم ١٩٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٦/٤/١٩٥٦ م ٧ ص ٥٧٠)

٦٤٨ - ميعاد الاستئناف يبدأ من تاريخ صدور الحكم باعتبار المعارضة كن ام تكن - التمسك بعدم اعلان الحكم الغيابي لا محل له مادام قد عورض فيه فعلا - م ٤٠٦ ق ج .

* ميعاد الاستئناف طبقا لنص المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية انما يبدأ من تاريخ صدور الحكم باعتبار المعارضة كن لم تكن ، ولا محل للاحتجاج بان الحكم الغيابي لم يعلن للمتهم مادام قد ثبت أنه عارض فعلا .

(ظمن رقم ٢٢٤ سنة ٢٦ ق جلسة ١٠/٥/١٩٥٦ م ٧ ص ٧٠١)

(وضمن رقم ٢٢٥ سنة ٢٦ ق جلسة ١١/٥/١٩٥٦)

٦٤٩ - لا يكون مقبولا من الطاعن بالنقض الادعاء في طعنه لأول مرة بمرضه الذي كان محددا لنظر المعارضة امام محكمة الدرجة الاولى .

* لا يكون مقبولا من الطاعن الادعاء في طعنه لأول مرة بمرضه في اليوم الذي كان محددا لنظر المعارضة امام محكمة الدرجة الاولى .

(ظمن رقم ٢٢٨ سنة ٢٦ ق جلسة ١١/٥/١٩٥٦ م ٧ ص ٦٨١)

٦٥٠ - استئناف الحكم الصادر بعدم بنو بر المعارضة لا يصح أن يتجاوز ما قضى به في المعارضة وتصدى المحكمة لموضوع الدعوى - غير جائز .

* أن الطعن بالاستئناف المرفوع من المتهم في الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة ، لا يصح قانوناً أن يتجاوز ما قضى به في المعارضة ، ولا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه وهو لم يكن مطروحاً عليها .

(طعن رقم ١٧٥٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١ من ٩ ص ١٤٥)

٦٥١ - طعن النيابة العامة في الحكم الفيافي قبل رفع المعارضة والفصل فيها أو فوات ميعادها - غير جائز .

* متى كان الحكم قد صدر غيابياً وكان اعلان هذا الحكم الفيافي لم يحصل لشخص المحكوم عليه ولم يعلم به علماً يقينياً ، فان ميعاد المعارضة بالنسبة له يكون قائماً ومن ثم لا يجوز للنسبة العامة أن تطعن في الحكم الا بعد رفع المعارضة والفصل فيها أو فوات ميعادها .

(طعن رقم ٢٧٦ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٢٦ من ٩ ص ٥٦١)

٦٥٢ - ارتكاب مجهول للحادث بعد انتحاله اسم آخر وصدر الحكم الفيافي ضد صاحب الاسم المقتل يقتضى الحكم بعدم قبول المعارضة من هذا الأخير لانقضاء صفة في رفعها .

* يضمن على المحكمة - وقد اعتبرت أن من ارتكب الحادث ليس هو المحكوم عليه غيابياً الذي عارض في الحكم الفيافي الابتدائي واستأنفه ومثل اسم الزينة الاستئنافية ، بل هو شخص مجهول تسمى باسمه ، أن تقضى دعا لذلك بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول المعارضة منه لرفعها من غير ذي صفة .

(طعن رقم ١٨٩٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/١ من ١٠ ص ١٨٢)

٦٥٣ - أطراح المحكمة الشهادة المرضية وقضائها باعتبار المعارضة
كان أم تكن بمجرد قولها بأن مثل المرض المشار اليه لا يستمر من تاريخ
تحريرها حتى تاريخ نظر المعارضة دون الرجوع الى رأى فنى يقوم على
أساس من العلم أو من الفحص الطبى - عيب .

✽ اذا كانت المحكمة قد اطرحت الشهادة المرضية لجرد قولها انه من
المعروف أن مثل المرض المشار اليه بها لا يستمر من تاريخ تحريرها حتى
تاريخ نظر المعارضة ، وهى اذ فعلت ذلك لم تأت بسند مقبول لما انتهت
اليه ، فوى لم ترجع فيه الى رأى فنى يقوم على أساس من العلم أو من
الفحص الطبى ، فيكون الحكم الصادر فى معارضة المتهم باعتبارها كان
لم تكن معييا بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ١٤٨ سنة ٢٩ ق جلسة ١٦/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٢١)

٦٥٤ - سقوط الاحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنائيات فى
جناية - ماهية اعادة الاجراءات - هى محاكمة مبتدأة وليست نظما - أثر
ذلك - سلطة محكمة الاعادة فى الفصل فى الدعوى بكل حريتها - لها
أن تشدد العقوبة فى غير طعن من النيابة على الحكم الغيابى .

✽ مفاد النص المصريح للمادة ٣٣٣ من قانون أصول المحاكمات
السورى انه يترتب على حضور المحكوم عليه أو القبض عليه سقوط
الحكم الغيابى حتما وبقوة القاتنون ، وعلة ذلك أن اعادة الاجراءات لم
تبن على نظلم مرفوع من المحكوم عليه - بل هى بحكم القاتنون محاكمة
مبتدأة ، وترتبط على ذلك جاء نص المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة
١٩٥٩ متصورا على تخويل الطعن فى مثل هذا الحكم للنيابة العامة
والدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها - كل فيها يختص به - وفى
هذا يختلف الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنائيات فى جناية عن الحكم
الصادر غيابيا من محكمة الجناح والمخالفات - فقد أجاز القانون المعارضة
فى الحكم الاخير ، ولم يجر أن يضار معارض بناء على معارضة رفعها -
اما الحكم الاول فلا يتعلق به حق للمتهم ولا يجوز له التمسك بقبوله -
وانه هو المستفيد منها بخفض سوره أو القبض عليه ، ومتى تقر ذلك فائسه

لا يتبل من المتهم الذى قبض عليه بعد حكم غيابي صادر عليه فى جنابة من محكمة الجنابات أن يتسكك بالمعقوبة المقررة بها غيابيا - بل أن محكمة الاعادة تفصل فى الدعوى بكامل حريتها - غير مقيدة بشئ مما جاء بالحكم الغيابي ، فلها أن تشدد العقوبة فى غير طعن من النيابة على الحكم المذكور ، كما أن لها أن تخفف العقوبة - وحكمها فى كلا الحالتين صحيح قانونا - الامر الذى ترى معه الهيئة العامة للمواد الجزائية العدول عما يكون قد صدر من احكام مخالفة لهذا النظر ، والفصل الدعوى الحالية اليها على هذا الاساس ..

(طعن رقم ٢٠ سنة ١٩٦٠/١٢/١٧ فى جلسة ١٩٦٠/١٢/١٧ من ١١ ص ٦٤٢)

٦٥٥ - معارضة - امر جنائى - حكم استثنائى - نقض .

* متى كان الحكم المستأنف قد قضى فى معارضة المتهم فى الامر الجنائى باعتبارها كان لم تكن ، وكان الحكم الاستثنائى - المعلن فيه - قد صدر بالالفاء واعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل فى موضوعها ، فان هذا الحكم الاخير لا يعد منهيًا للخصومة او مانعا من السير فى الدعوى وبالتالي فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(طعن رقم ٢١٥٢ سنة ١٩٥٢ فى جلسة ١٩٦٢/١/٢٢ من ٢٢ ص ٢٩)

٦٥٦ - معارضة - نقض - الطعن بالنقض - نطاقه .

* متى كان الطعن واردا على الحكم الصادر فى المعارضة بعدم قبولها من دون الحكم الحضورى الاعتبارى الذى لم يقرر الطاعن بالطعن عليه فلا يقبل منه ان يتعرض فى طعنه لهذا الحكم .

(طعن رقم ٧٥٢ سنة ١٩٥٢ فى جلسة ١٩٦٢/٦/١٢ من ١٨ ص ٧٨٤)

٦٥٧ - المعارضة - نظرها والحكم فيها .

* جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدائته باعتبارها كان لم تكن أو يقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه من الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر ، والله إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر تهرى حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع .

(ملعن رقم ٦٥٤ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢ من ٢٠ من ١٤١٧)

٦٥٨ - معارضة - نظرها والحكم فيها .

* إذا كان الثابت أن تخلف الطامن عن جلسة المعارضة أمام محكمة أول درجة كان لعذر تهرى ، أقره الحكم المطعون فيه - فإن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يكون قد وقع باطلا ، وكان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تلغى في الاستئناف المرفوع من هذا الحكم بالفائه ، وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة ، أما وهي لم تنسل وتوفت على الطامن إحدى درجتى التقاضى بقضائها في موضوع الدعوى ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(ملعن رقم ١٢٠١ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢ من ٢٠ من ١٤٢١)

٦٥٩ - معارضة - نظرها والحكم فيها .

* أن المادة ٢/٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية لم توجب الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن ، إلا إذا تخلف المعارض عن حضور الجلسة المحددة لنظر المعارضة ، جزاء على من لا يهتم بمعارضته ، فمقتضت بحرماته من أن تعيد المحكمة التي أدانته فيليبيا نظرها ، أما إذا حضر

فى اية جلسة من جلسات المعارضة — ولو بغير إعلان — مان فكرة
الجزاء لا تلتقى معه ، بل يتعين التمييز بينه وبين المعارض الذى لم يحضر
مطلقا . وانا كان ما تقدم ، وكان الثابت ان الطاعن حضر احدى جلسات
المعارضة ، فقد كان يتعين على المحكمة ان تنظر فى موضوع الدعوى وتفصل
فيه ، ولو تخلف فى الجلسة الاخيرة .

(طعن رقم ١٦١٣ سنة ٣٩ ق جلسة ٢٩/١٢/١٩٦٩ من ٢٠ ص ١٥٠٨)

٦٦٠ — وجوب سماع دفاع المعارض قبل الحكم فى معارضته
باعتبارها كان لم تكن أو برفضها — ما أم يكن تخلفه عن حضور الجلسة
بغير عذر — ثبوت ان تخلفه كان لعذر قهرى — يعيب اجراءات المحاكمة .

* جرى قضاء محكمة النقض على انه لا يصح فى القانون الحكم
فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم غيابى الصادر بادانته
باعتبارها كان لم تكن او بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم
الغيايى المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن
الحضور بالجلسة حاصللا بدون عذر ، وانه اذا كان هذا التخلف يرجع
الى عذر قهرى حال دون حضور المعارض الجلسة التى صدر فيها الحكم
فى المعارضة ، فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات
معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع .

(طعن رقم ١٤٧ سنة ٤٢ ق جلسة ٢/٤/١٩٧٢ من ٢٤ ص ١٧٨)

٦٦١ — حكم غيابى — ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة .

* انه وان كان من المقرر ان ميعاد التقرير بالطعن فى الحكم الصادر
فى المعارضة يبدأ فى الاصل — كالحكم الحضورى — من يوم صدوره :
الا انه اذا كان تخلف المعارض عن الحضور بالجلسة التى صدر فيها الحكم
راجعا الى عذر قهرى فعندئذ لا يبدأ الميعاد الا من تاريخ علم الطاعن
رسميا بالحكم . واذا كان لا يبين من المفردات ان الطاعن قد علم رسميا

بصدور ذلك الحكم قبل يوم تقريره بالطعن فيه بطريق النقض ، فان صد التقرير بالطعن وايداع الاسباب لا يفتح بالنسبة اليه الا من ذلك اليوم ، ويكون الطعن مقبولا شكلا .

(طعن رقم ٩٨ سنة ٤٣ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٧٢ من ٢٤ ص ٨٢٤)

٦٦٢ - حكم غيابي - الحكم في المعارضة - لا بد من سماع دفاع المعارض - علة ذلك .

* من المقرر انه لا يصح القضاء باعتبار المعارضة كان لم تكن او بقبولها شكلا ورفضها موضوعا بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه بغير عذر ، فاذا كان تخلفه راجعا الى عذر تهرى حال بينه وبين حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم ، فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ويكون النظر في تقدير العذر عند التقرير باستثناء الحكم او بالطعن فيه بطريق النقض .

(طعن رقم ٩٨ سنة ٤٣ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٧٢ من ٢٤ ص ٨٢٤)

٦٦٣ - حكم غيابي - الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن - الطعن عليه بالنقض يشمل الحكم الغيابي المعارض فيه .

* جرى قضاء محكمة النقض على ان الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم الغيابي المعارض فنيه .

(طعن رقم ١١٤٢ سنة ٤٣ ق جلسة ٢٠/١٢/١٩٧٢ من ٢٤ ص ١٢٨٣)

٦٦٤ - المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنائى - شرط قبولها .

* من المقرر ان المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنائى

لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ، وكان الثابت من مطالعة محاضر الجلسات أن الطاعن لم يقدم ما يدل على قيام عذر قد حث دون حضوره الجلسة التي صدر فيها الحكم المعارض فيه ولم يستطع تقديمه قبل الجلسة فإن الحكم المطعون عليه اذ قضى بعدم جواز معارضته فاته يكون قد أصاب صحيح القانون ولا يغير من الأمر أن تكون المحكمة قد أجلت الطاعن إلى طلب التأجيل بجلسة ١٩٧٤/١١/١٠ للاطلاع والاستعداد ثم واجهته بالتهمة فذكرها بجلسة ١٩٧٤/١١/٢٤ لأن هذا ما كان يحول دون قضائها بما انتهت إليه لما يفرضه عليها القانون من وجوب التحقق من جواز المعارضة وقتا للقانون أم عدم جوازها قبل النظر في موضوعها .

(ملن رقم ١٤٧ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٦/٢٦ ص ٢٦ ص ٥٢٤)

٦٦٥ - الحكم في المعارضة لا يصح بغير سماع دفاع المعارض الا إذا كان تخلفه بدون عذر - أساس ذلك ؟

* جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يمح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الصادر في غيبته باعتباره كان لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر ، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر تهمري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لتقييم المحاكمة على إجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع .

(ملن رقم ١٢٦٨ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٢ ص ٢٧ ص ٧٦)

٦٦٦ - ورود الطعن على الحكم بعدم جواز المعارضة - عدم قبول التعرض لغيره من احكام

* متى كان الطعن واردا على الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها دون الحكم الحضورى الاعتبارى الذى لم يقرر الطاعن بالاطعن

فيه ، فلا يتقبل منه ان يتعرض فى طعنه لهذا الحكم او الحكم الابتدائى الذى قضى بتأييده .

(طعن رقم ٢٧١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٦ س ٢٧ ص ٦١٢)

٦٦٧ — شمول الطعن بالنقض فى حكم اعتبار المعارضة كان لم تكن — الحكم القيايى — الصادر فى الموضوع .

* جرى قضاء محكمة النقض على ان الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم القيايى المعارض فيه .

(طعن رقم ٢٨٠ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٧ س ٢٧ ص ٦٢١)

٦٦٨ — صحة الحكم فى المعارضة — فى غيبة المعارض مشروطة بثبوت تخلفه عن الحضور بغير عذر .

* جرى قضاء محكمة النقض على انه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الصادر فى غيبته باعتبارها كأن لم تكن او بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر ، وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى حال دون حضور المعارض الجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضة فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ، ومحل نظر العذر القهرى وتقديره يكون عند استثنائات الحكم او عند الطعن فيه بطريق النقض .

(طعن رقم ٣٢١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٠ س ٢٧ ص ٦٦٥)

٦٦٩ — متى يبدأ ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة ؟

* من المقرر انه وان كان ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة يبدأ — كالحكم الحضورى — من يوم صدوره الا ان محل ذلك

أن يكون عدم حضور المعارض الجلسة التي عينت لنظر معارضته راجعا لاسباب لارادته تخل فيها ، فإذا كتبت هذه الاسباب قهرية ولا شأن لارادته فيها ، فإن ميعاد الطعن لا يبدأ في حقه الا من اليوم الذي علم فيه رسميا بالحكم ، ولا يغير من ذلك عدم وقف المحكمة التي أصدرت الحكم على العذر القهري ليتمكن لها تقديره والتحقق من صحته لان المتهم وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره إبداءه مما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذ وجهها لنقض الحكم ..

(طعن رقم ٣٢١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٠ من ٢٧ من ٦٦٥)

٦٧٠ - شمول الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن للحكم الغيابي

المعارض فيه - أساس ذلك : تدخل الحكيم واندماجها .

* أن الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه لأن كلا الحكيم متداخلان ومندمجان أحدهما في الآخر .

(طعن رقم ٤٦٨ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٤ من ٢٧ من ٧٠٩)

٦٧١ - عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض

الا اذا كان تخلفه عن الحضور حاصلًا بغير عذر - قيام عذر قهري حال دون حضور المعارض جلسة الحكم في المعارضة يعيب إجراءات الحكم - محل نظر العذر القهري يكون عند الطعن في الحكم .

* لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بادانته باعتبارها كان لم تكن او بقبولها شكل ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر ، وأنه اذا كان التخلف يرجع الى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي

صدر فيها الحكم في المعارضة ، فان انحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقّه في الدفاع ، ومحل نظر هذا العذر القهري يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض .

(طعن رقم ٥١٦ سنة ٤٦ ق جلسة ١٨/١٠/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٧٦٦)

٦٧٢ - معارضة - نظرها والحكم فيها - الاضلال بحق الدفاع

— ما لا يفسره .

* لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم النهائي الصادر بإدائته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور حاصلًا بغير عذر وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقّه في الدفاع ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند نظر استئناف الحكم أو عند نظر الطعن فيه بطريق النقض ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التي أصدرت الحكم على العذر ليتسنى لها تقديره والتحقق من صحته لأن المتهم وقد استحال عليه الحضور أمامها — لم يكن في مقدوره إبداءه لها مما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجهاً للنقض بالحكم .

(طعن رقم ٨٨ سنة ٤٧ ق جلسة ٨/٥/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٥٦٥)

٦٧٣ - معارضة - نظرها والحكم فيها .

* لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم المعارض فيه باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلاً ورفضها

موضوعه وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع الطائفة إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر وأنه إذا كان هذا التخلّف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقبّام المحكمة على إجراءات ممّية من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع، ومحل نظر العذر يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق الطعن .

(طعن رقم ٦١ سنة ٤٨ ق جلسة ١٣/٢/١٣٧٨ من ٢٩ من ١٦٢)

الفصل الخامس

أثر المعارضة

٦٧٤ - اعتبار الدعوى مرفوعة أمام المحكمة بناء على مجرد التقرير بالمعارضة .

* انه وان كان الاصل ان ينع الدعوى الى المحكمة انما يكون بتكليف المتهم بالحضور ، وذلك بطريقه اعلانه على يد احد المحضرين ، الا ان قانون تحقيق الجنائيات قد خرج عن هذا الاصل بالنسبة الى المحكوم عليه غيابيا في مواد المخالفات والجنح اذا هو عارض في الحكم . وذلك بما نص عليه في المادة ١٢٢ الخاصة بالاكليم الصادرة غيابيا في مواد المخالفات من ان المعارضة تحصل « بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة وتستلزم التكليف بالحضور في اقرب جلسة يمكن نظرها فيها » وما نص عليه في المادة ١٦٣ الخاصة بالمعارضة في الاحكام الصادرة في مواد الجنح من قبول المعارضة على حسب ما هو مقرر في المادة ١٢٣ المذكورة ومنه انما « تستلزم ضمنا التكليف بالحضور في اول جلسة يمكن تكليفه بالحضور فيها » فلان النص على ان المعارضة تستلزم ضمنا التكليف بالحضور في اقرب جلسة يمكن نظر المعارضة فيها مفاده ان الشارع راي ان الدعوى تكون مرفوعة امام المحكمة بناء على مجرد التقرير بالمعارضة وان المعارض بناء على ذلك وبغير حاجة الى اعلان يكون مكلفا بالحضور مباشرة في مواد المخالفات او الجنح حسب الاحوال . الا ان العمل قد جرى على ان يحدد لنظر المعارضات جلسات ، على خلاف ما هو مشار اليه في نصوص القانون وذلك بالنظر لما يقتضيه نظام توزيع القضايا على الجلسات وهذا وان كان يتعارض مع مقتضى النصوص المتقدمة الا ان التعارض لا وجود له الا فيما يختص بتعيين يوم الجلسة وهذا لا يجب له في القانون تكليف بالحضور بل انما هي الدعوى مرفوعة امام المحكمة بناء على التقرير بالمعارضة كما مر القول بل يكفى فيه اخبار المتهم به بصفة رسمية على أية صورة كما يحصل عند تأجيل القضايا في الجلسات باعلان من القاضي . وانما فلخطر المعارض كتابة وقت تقريره المعارضة باليوم الذي عين لنظر معارضته حسبما سمحت به الظروف ذلك كما في اثبات مله بيوم الجلسة .

(طعن رقم ٧٣٨ سنة ١٥ في جلسة ١٩٤٥/٤/١)

٦٧٥ - شأن المعارضة في الحكم الغيابي إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة بالنسبة الى المعارض .

✽ أن من شأن المعارضة في الحكم الغيابي - بمقتضى المادة ٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية - إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة بالنسبة الى المعارض ، وأذن فما دام الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة ويتحقق به أساس الدعوى المدنية المرفوعة من المجنى عليه وأشار الى نص القانون الذي حكم بموجبه ، فإن ما يثار من ذلك في خصوص بطلان الحكم الغيابي وانسحاب اثر هذا البطلان الى الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

(طعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٤/٢٩)

٦٧٦ - معارضة - دعوى مدنية - عدم جواز أن يضار المعارض بمعارضته .

✽ تنص المادة ٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية على انه « يقترب على المعارضة إعادة نظر الدعوى بالنسبة الى المعارض أمام المحكمة التي اصدرت الحكم الغيابي .. ولا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه » . وهو حكم ينطبق على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تطبيقاً للمادة ٢٦٦ من هذا القانون . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بتأييد الحكم الصادر من محكمة اول درجة في المعارضة المقدمة من الطاعن ومن المتهم بالزامهما بأن يدفعوا متضامنين الى المعارض ضدها مبلغ التزجيه على سبيل التعويض بدلاً من مبلغ قرش صاغ واحد الحكوم به فيليبيا على سبيل التذويض المؤقت ، يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢ من ١٦ ص ١٩٧)

٦٧٧ - معارضة - نظرها والحكم فيها *

* الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يجوز إلا عند تخلف المعارض عن الحضور في أول جلسة تحدد للفصل في معارضته ، أما إذا حضر هذه الجلسة ، فإنه يكون متعيناً على المحكمة أن تنظر في موضوع الدعوى وتحكم فيه ، ولو كان قد تخلف عن الحضور في جلسات أخرى ، ذلك بأن المادة ٢/٤٠١ من قانون الإجراءات أذ رقيت الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا لم يحضر المعارض في الجلسة الأولى المحددة لنظر الدعوى فإنها أرادت بذلك ترتيب جزاء على من لا يهتم بمعارضته فقتضت بحرماته من أن يعاد نظر قضيته بواسطة المحكمة التي أدانته غيابياً ، بعكس المعارض الذي يحضر الجلسة الأولى ثم يتخلف بعد ذلك ، فإن فكرة الجزاء لا تلتقي معه بل يتعين التمييز بينه وبين المعارض الذي لم يحضر مطلقاً .

(طعن رقم ١٩٤٦ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٨ من ١٨ ص ٦٠)

٦٧٨ - معارضة - الحكم فيها *

* الأصل وفقاً للمادة ٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز بآية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه وهو حكم عام ينطبق في جميع الأحوال مهما تضمن الحكم الغيابي من خطأ في تقدير الوقائع أو خطأ في تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٦٦٢ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٢ من ١٨ ص ١٠٠٨)

٦٧٩ - معارضة - نظرها والحكم فيها *

* لا يصح في القانون الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا كان عدم حضور المعارض الجلسة التي حددت لنظر معارضته فيها راجعاً إلى عذر قهري ، ووجود الطاعن في السجن هو ولا شك من هذا القبيل .

(طعن رقم ١٦٤٧ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٣١ من ١٨ ص ١٠٦٦)

٦٨٠ - دخول المعارض السجن وقت الحكم فى المعارضة - عبء الإثبات .

* لا يكلف الطاعن مؤونة اثبات انه كان سجيناً وقت الحكم فى معارضته ، بل على المحكمة أن تثبت فى شك من ذلك أن تحققة ..
(طعن رقم ١٦٤٧ سنة ٣٧ ق جلسة ١٠/٢١/١٩٦٧ من ١٨ من ١٠٦٩)

٦٨١ - قابلية الحكم للطعن فيه بالمعارضة - اثرها : عدم جواز الطعن فيه بالنقض .

* أن المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، لا تجيز الطعن الا فى الاحكام النهائية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٢ من ذات القانون تقضى بعدم قبول الطعن بالنقض ما دام الطعن فى الحكم بالمعارضة جائزاً ، وكان الثابت من المردادات التى أمرت المحكمة بضمها ، أن الحكم المطعون فيه لم يطن بعد للطاعن ، وكان الاعلان هو الذى يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها فى القانون ، فإن باب المعارضة فى هذا الحكم لما يزل مفتوحاً ، ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز .
(طعن رقم ١٧٩٦ سنة ٣٨ ق جلسة ٢/١٧/١٩٦٩ من ٢٢ من ٢٥٤)

٦٨٢ - معارضة - نظرها والحكم فيها - وجوب سماع دفاع المعارض .

* لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرغوة من المتهم عن الحكم الصادر فى غيبته باعتبارها كان لم تكن ، أو بقبولها شكلاً ورفضاً موضوعاً وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر .

(طعن رقم ١٥٠٢ سنة ٤٦ ق جلسة ٢/٢٨/١٩٧٣ من ٢٨ من ٤٣٢)

٦٨٣ -- معارضة - احتجاج الحكم باعتبار المعارضة الاستئنافية كان
لم تكن في الحكم الفيافي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا - أثر ذلك.

* لما كان الحكم المطعون فيه وقد قضى باعتبار معارضة الطاعن
الاستئنافية كان لم تكن يتنمى في الحكم المعارض فيه الذي قضى غيابيا
بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد فإن ما ينمى الطاعن
على هذا الحكم بدعوى سابقة محلته عن ذات الواقعة في القضية رقم
٢٣٦٤ سنة ١٩٧٢ جنح المثنية يكون غير مقبول لتعلق ذلك بموضوع
الدعوى فلا يمكن التحدث فيه إلا إذا كان الاستئناف مقبولا من ناحية
الشكل والا تعطف الطعن على الحكم الابتدائي الذي قضى في الموضوع
وهو ما لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه أو ينقصه بعد أن
حاز قوة الأمر المقضي :

(طعن رقم ١٢٠ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٠ س ٢٨ ص ٦٥٨)

الفصل السادس

تسبيب الأحكام

٦٨٤ - على المحكمة أن لم تر وجها للتأجيل أن تعرض في حكمها لعذر المرض وللشهادة المرضية وأن تبدى رأيها فيها .

* المرض عذر قهرى وحق الدفاع مكفول بالقانون - فإذا كان الثابت أن المحكوم عليه قد تخلف عن الحضور في جلسة المعارضة ، واعتذر عنه محاميه وتقدم بشهادة مرضية تأييدا لهذا العذر ، فإن على المحكمة أن لم تر وجها للتأجيل أن تعرض في حكمها للعذر وللشهادة المرضية وأن تبدى رأيها فيها - أما وهي لم تفعل ، ولم تكن المحكوم عليه من الحضور لسبب دفاعه - لعل له وجها يبرر به تأخيره في التقرير بالمعارضة ، فإن حكمها يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٠٢٢ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/٦ من ١١ ص ٨٧١)

٦٨٥ - معارضة - قاعدة « لا يضار المعارض من معارضته » -
تعلقها بما يقضى به في المنطوق من عقوبة دون الأسباب .

* لا تكون المحكمة التي تنظر في المعارضة مطالبة قانونا بمراعاة مصلحة المعارض من معارضته إلا في حدود ما يجيء في المنطوق فيما يخص بالعقوبة المحكوم بها فقط ، فكل ما تجر به في هذه الحدود من تصحيح للحكم النهائي سواء من جهة الأسباب أو الوقائع أو القانون لا يصح عده مخالفا لما تقتضيه المعارضة ما دامت لم تنم في العقوبة بما يصح معه القول بأن المعارضة أضرت بالمعارض وانقلبت وبالا عليه .

(طعن رقم ١٩٦٢ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/٣/٧ من ١٢ ص ٢٢٠)

٦٨٦ - معارضة - مرض المعارض - اعتبار المعارضة كأن لم تكن دون اثبات المرض أو نفيه - اخلال بحق الدفاع .

* إذا كان المدافع عن المتهم قد قدم بالجملة المحددة لنظر

المعارضة أمام المحكمة الاستئنافية شهادة مرضية وقرر أن المتهم مريض وطلب تأجيل الدعوى ، لكن المحكمة لم تجب هذا الطلب وقضت في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن ، ولم تنشر في حكمها المطعون فيه الى ذلك العذر ولم تبد رأيا فيه فثبتت أو تففيه ، فلما تكون قد اخلت بحقه في الدفاع مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٤٨٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٦/٦/١٩ من ١٢ ص ٧١٢)

٦٨٧ - معارضة في حكم غيابي - تخلف المتهم عن حضور الجلسة الأولى - حضور محام عنه - تقديمه شهادة طبية تفيد مرض المتهم - القضاء باعتبار المعارضة كأنها لم تكن دون الإسالة الى هذا العذر ، وإبداء الرأي فيه - ذلك اخلال بحق الدفاع مما يعيب الحكم .

✽ إذا كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان محاميا حضر من المتهم بالجلسة المحددة لنظر معارضته أمام المحكمة الاستئنافية وطلب التأجيل لمرضه وقدم شهادة بذلك ، ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب وقضت في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن ، ولم تنشر في حكمها المطعون فيه الى ذلك العذر الذي إبداه المدافع عن الطاعن ولم تبد رأيا فيه فثبتت أو تففيه - لما كان ذلك ، وكان المرض عذرا قهريا يتعين معه - ان ثبت قيامه - تأجيل محاكمة المتهم حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه ، وكانت المحكمة قد قضت في الدعوى دون أن تقدر صحة العذر الذي ادلى به محامى الطاعن فلما تكون قد اخلت بحقه في الدفاع مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٢٤٣٦ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥ من ١٣ ص ٥٥٦)

٦٨٨ - معارضة استئنافية - حضور المعارض بالجلسة المحددة - ادراج اسمه ببول الجلسة على خلاف الاسم الحقيقي ، مما نتج عنه عدم تمكنه من التول في الدعوى ، وصدر الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن - ذلك حكم باطل ، بني على اجراءات باطلة .

✽ إذا كان مبنى الطعن أن الطاعن حضر بالجلسة المحددة لنظر

معارضته في الحكم الاستثنائي الغيابي وقد صدر الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن دون أن ينادى على اسمه ثم تبين بعد ذلك وقوع خطأ في اسمه الثبوت بالحكم الغيابي الاستثنائي مما أدى الى ادراج هذا الاسم الخاطئ برول الجلسة وحال دون امكانه المتول امام المحكمة وابداء دفاعه ، وكان يبين من مطالعة الحكم الاستثنائي الغيابي والحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن « المطعون فيه » ان اسم الطاعن قد اثبت فيهما على خلاف اسمه الحقيقي الوارد بالحكم الابتدائي ، فان الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون قد جاء باطلا اذ لم يمكن الطاعن من ابداء دفاعه بالجلسة بسبب لا يد له فيه ، وهو ادراج اسمه في رول الجلسة باسم مغاير لاسمه الحقيقي ، مما يعيب الحكم بالبطلان في الاجراءات ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٠٩٩ سنة ٣٢ ق جلسة ١٠/٢٢/١٩٦٢ ص ١٣ ح ٦٥٤)

٦٨٩ - الحكم باعتبار المعارضة كتبها لم تكن - انعمى على هذا الحكم بالبطلان لمرض المتهم يوم صدوره ، ورافاق شهادة طبية بأسباب الطعن - عدم اطمئنان محكمة النقض الى صحة تلك الشهادة من ظروف الدعوى وتخلف المتهم عن حضور جميع جلسات المحاكمة - اثره .

* اذا كان مبنى الطعن ان الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن قد صدر باطلا لأن تخلف الطاعن عن الحضور في اولى جلسات المعارضة يرجع الى عذر قهرى هو المرض الذى تثبته الشهادة الطبية المرفقة بأسباب الطعن ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يحضر بنفسه ولا بوكيل عنه ليبدى عذرا ما لتخلفه ، وكانت المحكمة لا تطعن الى صحة عذر الطاعن المستند الى صورة الشهادة الطبية اذ ان تخلفه عن حضور جميع الجلسات امام محكمة أولى وفأتى درجة يلقي شكا كبيرا على الشهادة الطبية التى قدمها لتبرير عدم حضوره في الجلسة الأخيرة امام محكمة ثانية درجة - لما كان ذلك ، فان النعمى على الحكم في هذه الناحية يكون في غير محله .

(طعن رقم ١١٧٩ سنة ٣٢ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢ ص ١٣ ح ٨٠٢)

٦٩٠ - معارضة - تخلف المتهم عن الجلسة - حضور محام عنه وإبداء: عذر تخلف المتهم دون تقديم دليل - أطراح المحكمة هذا الدفاع ، وقضاؤها باعتبار المعارضة كأنها لم تكن - الطعن بالنقض في هذا الحكم - تقديم شهادة طبية دالة على مرض الطاعن وعلى أن جراحة أجريت له يوم جلسة المعارضة - اظهرت المحكمة النقض الى صحة تلك الشهادة - أثر ذلك .

* إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن قولاً منه بأن المحامي الذي أبدى عذر موكله لم يقدم دليلاً عليه ومن ثم يكون تخلفه عن الحضور بدون عذر مقبول ، ولكن يبين من الشهادة الطبية المقدمة من الطاعن أنه كان مريضاً في يوم جلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وأن مرضه استلزم إجراء جراحة سريعة له في ذلك اليوم بما كان يتعذر معه عليه حضور الجلسة ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لعدم تقديم الدليل على قيام العذر المانع من الحضور بالجلسة رغم إبداء محامي الطاعن لهذا العذر واستحالة تقديم الدليل عليه يوم حصوله ، وكانت الشهادة الطبية المقدمة - التي تأخذ بها هذه المحكمة وتطعن إلى صحتها - قد أثبتت قيام العذر المانع من حضور الجلسة فإنه يتعين نقض الحكم والاحالة .

(طعن رقم ١٩٧٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢ س ١٢ ص ٧٩٩)

٦٩١ - معارضة الطاعن في الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر ضده - حضوره بالجلسات الأولى التي تأجل فيها نظر المعارضة وتخلفه عن حضور جلسة الحكم . قضاء المحكمة بقبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه - تقديم الطاعن لمحكمة النقض شهادة طبية تثبت قيام العذر المانع من حضوره الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه - قضاء هذا الحكم بتأييد الحكم المعارض فيه مع قيام الظروف القاهرة الذي حال دون الطاعن وحضوره حرمان له من استعمال حقه في الدفاع - لا يؤثر في ذلك - عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر .

* إذا كان التثبت من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة أن

الطاعن عارض في الحكم الفيابي الاستئنافي الصادر ضده وبالجلسة المحددة لنظر المعارضة قررت المحكمة في حضوره تأجيلها لضم المفردات ، واستمرت الدعوى تؤجل الى ان قضت فيها المحكمة في غيبة الطاعن بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الفيابي المعارض فيه . وكان الطاعن قد تقدم بشهادة طبية لحكمة النقض أثبتت قيام العذر المانع من حضوره الجلسة الأخيرة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، فان هذا الحكم اذ قضى بتأييد الحكم المعارض فيه — مع قيام الظرف القهري الذي حال دون الطاعن وحضوره — يكون قد حرمه من استعمال حقه في الدفاع ، ولا يؤثر في ذلك عدم وقوف المحكمة وقت اصدار الحكم على هذا العذر حتى يتسنى لها تقديره والتحقق من صحته لان الطاعن — وقد استحال عليه الحضور امامها — لم يكن في مقدوره ابدائه لها — ومن ثم فان الحكم يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .»

(طعن رقم ٢١٤ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩/٥/١٩٦٤ ص ١٥ من ٢٢٩)

٦٩٢ — متى يعتبر الحكم حضوريا — متى تقبل المعارضة .

* نصت المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية على انه « يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة الى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك او تغلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل اليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا » . كما ان مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ هو ان المعارضة لا تقبل في هذه الحالة الا اذا اثبت المحكوم عليه عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم . ولما كان الطاعن قد حضر امام محكمة الدرجة الثانية وطلب التأجيل لحضور محامية فاجلت الدعوى ولكنه لم يحضر بالجلسة الأخيرة بل تقدم الدفاع عنه الى المحكمة بالمعذر المانع من الحضور — وهو المرض — قبل صدور الحكم فلم تقبله المحكمة وقضت حضوريا اعتباريا في موضوع الدعوى ، فان الحكم المطعون فيه — اذ قضى بعدم قبول المعارضة في هذا الحكم ولم يعتد بالمرض عذرا مبررا لتقبل

المعارض : لما هو ثابت من سابقة التقدم بهذا العذر قبل صدور الحكم الشرعي الاعتراف بالمعارض فيه وعدم أخذ المحكمة به - يكون قد التزم حدود القانون .

(طعن رقم ١٢٤٩ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩/١/١٩٦٥ س ١٦ ص ٨٢)

٦٩٢ - معارضة - الدفع بالعذر المانع من الحضور - حكم -

تسبب *

✽ من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يفيد قيام عذره في عدم الحضور بالجلسة كان لزاما على المحكمة أن تمنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض . ومن ثم فإن اغفال الحكم الإشارة إلى ذلك مساس بحق الطاعن في الدفاع بما يستوجب نقضه ..

(طعن رقم ٢٠٣٧ سنة ٢٤ ق جلسة ١٥/٢/١٩٦٥ س ١٦ ص ١٢٧)

٦٩٤ - معارضة - نظرها - عذر - قيمته *

✽ جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم من الحكم الغيابي الصادر بإدائته باعتبارها كان لم تكف أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر . وأنه إذا كان هذا التخلّف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استكمال حقه في الدفاع . ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض . ولما كان يبين من الأوراق أن عدم حضور الطاعن الجلسة التي نظرت فيها المعارضة المرفوعة منه في الحنف الغيابي الاستثنائي يرجع لإصابته بالمرض الثابت بالشهادة الطبية المقدمة

والتي تأخذ بها محكمة التقض وتطمئن الى صحتها ، فانه يكون قد اثبت قيام العذر القهرى المانع من حضور الجلسة بما لا يصح معه فى القانون القضاء فى غيبته بتأييد الحكم المعارض فيه .

(طعن رقم ١٨٩٦ سنة ٢٤ ق جلسة ١٦/٢/١٩٦٥ س ١٦ ص ٢٤١)

٦٩٥ - تخلف المعارض عن الحضور بالجلسة المحددة لنظر معارضته - حضور المدافع عنه وأخباره عن مرضه مسنداً فى ذلك الى شهادة مرضية قدمت فى قضية أخرى مقيدة ضده ومنظورة بنفس الجلسة - تأجيل المحكمة الدعوى بناء على تلك الشهادة لجلسة تدخل فى المدة المقررة بها لعلاج المعارض من مرضه - القضاء فى هذه الجلسة باعتبار المعارضة كان لم تكن - ابتناء هذا القضاء على بطلان فى إجراءات المحاكمة اثر فى الحكم .

✽ متى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية ان المتهم لم يحضر بالجلسة التى كانت محددة لنظر معارضته فى الحكم الغيابى وحضر المدافع عنه واخبر بمرضه وقرر ان شهادة مرضية قدمت فى قضية مقيدة ضده منظورة بنفس الجلسة . فاجلت المحكمة الدعوى لمرض المتهم . وفى هذه الجلسة الاخيرة لم يحضر المتهم فقضت باعتبار المعارضة كان لم تكن . وكان يبين من الاطلاع على الشهادة المرضية التى ضمت مع مفردات القضية المقيدة ضد المتهم والتى كانت منظورة بنفس الجلسة التى نظرت فيها الدعوى الحالية انه مثبت بها مرض المتهم . وانه يحتاج لعلاج مدة تقضى فى تاريخ لاحق على تاريخ الجلسة التى نظرت فيها المعارضة - وكانت المحكمة بعد ان قبلت مذر المتهم فى التخلف عن الحضور امامها لمرضه بتلك الشهادة واجلت الدعوى عادت وقضت فى الجلسة الاخيرة باعتبار المعارضة كان لم تكن لتخلف المعارض عن الحضور مع ان عذر المرض الذى سبق للمحكمة ان سلمت بقيامه كان مازال قائماً بحسب الشهادة المرضية التى قبلتها . اذ ان اليوم الذى اجلت اليه الدعوى وقضى فيه باعتبار المعارضة كان لم تكن يدخل فى المدة المقررة بالشهادة لمرض المتهم وتعذر حضوره الجلسة - فان المحكمة

اذ قضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون قضاؤها مبنيا على بطلان
فى إجراءات المحكمة لئلا فى حكمها .

(نطن رقم ٧٣٤ سنة ٢٥ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦٥ من ١٦ إلى ٦٨٠)

٦٩٦ - متى يقضى فى المعارضة فى غيبة المعارض ، باعتبارها
كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الغيابي
المعارض فيه .

* لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من التهم
من الحكم الغيابي الصادر بإدائنه باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها
شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه بغير سماع
دفاع المعارض ، الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون
عذر ، وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى حال ثبوت حضور
المعارض بالجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضة ، فان الحكم
يكون غير صحيح لقيام المحكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان
المعارض من استعمال حقه فى الدفاع . ومحل نظر العذر القهرى المتع
وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض .

(نطن رقم ١٩٠٩ سنة ٢٥ ق جلسة ١٠/١/١٩٦٦ من ١٧ إلى ٢٥)

٦٩٧ - المعارضة لا تقبل من المدعى بالحقوق المدنية - لا مصلحة
للطاعة (الادعية بالحقوق المدنية) فى المنازعة فى وصف الحكم
بالحضورية او الغيابية .

* من المقرر بنص المادة ٣٩٦ من قانون الاجراءات الجنائية انه
لا تقبل المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية . وبين ثم فلا مصلحة للطاعة
(الادعية بالحقوق المدنية) من وراء ما تثيره من المنازعة فى وصف الحكم
بالحضورية او الغيابية لان وصف الحكم باى الوصفتين لا ينشئ لها
حقا ولا يهتره .

(نطن رقم ١٩٧٠ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٨/١/١٩٦٦ من ٩٧ إلى ٢١١)

(٢٥) *

٦٩٨ — سكوت المطعون ضده عن الدفع بجلسة المعارضة للاستئناف بأنه كان معذورا في تخلفه عن شهود الجلسة التي صدر فيها الحكم الغيابي المعارض فيه وتكلمه مباشرة في الموضوع — قضاء الحكم بقبول المعارضة شكلا والفصل في موضوع الدعوى دون تقصى ثبوت قيام هذا العذر والإدلاء برأى في قبوله من عدمه — خطأ في تطبيق القسطنون .

* تنص المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية على أنه « لا تقبل المعارضة في الحكم الصادر في هذه الأحوال (الحضورى والاعتبارى) إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز » . وهى واجبة الأعمال بالنسبة الى الاحكام الحضورية الاعتبارية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية لأنها لم تفرق في الحكم بين احكام الدرجة الاولى التى لا يجوز استئنافها وبين احكام ثانى درجة وهى غير قابلة للاستئناف بطبيعتها بالتطبيق للمادة ٤١٨ من قانون الإجراءات الجنائية . ولما كان المطعون ضده لم يدفع في جلسته المعارضة بأنه كان معذورا في تخلفه عن شهود الجلسة التى صدر فيها الحكم الغيابي المعارض فيه ولم يبين وجه العذر الذى منعه من المثول فيها بل تكلم مباشرة في موضوع الدعوى ، فان الحكم المطعون عليه اذ قضى بقبول المعارضة شكلا دون تقصى ثبوت قيام هذا العذر والإدلاء برأى في قبوله من عدمه بل اساق الى الحكم في موضوع الدعوى ، يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١٧ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢١ من ١٧ من ٢٢٢)

٦٩٩ — خلو الشهادة المرضية من بيان نوع المرض ومدة العلاج لا يفيد كذب الطاعن بأنه كان مريضا — التذلل :- وحده على أنه كان في مكانه حضور جلسة المعارضة — غير صحيح — ليس الحكمة أن تقضى في المعارضة في غيبته دون سماع دفاعه .

* أن خلو الشهادة المرضية من بيان نوع المرض ومدة العلاج

لا يفلد كذب دعوى الطاعن بأنه كان مريضا ولا يستقيم به وحده التليل على أنه كان في مكنته حضور جلسة المعارضة حتى يصح للحكمة أن تقتضى متى المعارضة في غيبته دون أن تسمع دفاعه ، مما كان يقتضى منها تحقيقا مستجلى به حقيقة الأمر للوقوف على مدى صحة هذا العذر القهرى المانع من الحضور بالجلسة . لما وهى لم تفعل بل قتلت برفض المعارضة دون أن تمكن الطاعن من الحضور للدلاء بدفاعه ، فإن حكيمها يكون قاصر البيان مستوجبا نقضه والاحالة .

(ملعن رقم ١٢٣٠ سنة ٢٦ في جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨ من ١٧ حتى ٢٧٥)

٧٠٠ - معارضة - الحكم فيها - بمعاد الاستئناف .

* إذا كان المتهم المعارض قد تخلف عن حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته ، وكان لا يدعى في أسباب طعنه بالتقضى أنه قام لديه عذر قهرى في هذا التاريخ حال بينه وبين الحضور بجلسة المعارضة - فإن الحكم اذ قضى باعتبار المعارضة كان لم تكن - يكون بريئا من شائبة البطالان - ومن ثم يبدأ بمعاد استئنافه من تاريخ صدوره عملا بالمادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

(ملعن رقم ١٦٠٠ سنة ٢٧ في جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠ من ١٨ حتى ١١٢٢)

٧٠١ - قضاء الحكم بعدم قبول المعارضة المرفوعة من المتهم في المحكمة - الحضورى الاعتبارى الصادر عليه رغم ثبوت أنه كان مقيد الحرية يوم صدور الحكم الأخير ودون تقضى ثبوت قيام هذا العذر - يعيب الحكم .

* إذا كان الثابت من أوراق الدعوى أن المتهم كان مقيد الحرية بالسجن في تاريخ صدور الحكم الحضورى الاعتبارى ، فإن القضاء بعدم قبول معارضته في هذا الحكم دون أن تقتضى المحكمة بنفسها ثبوت قيام هذا العذر بغير اعتداد بمسلك المعارض أمامها - ثم الإدلاء برأى في قبوله من عدمه مع سابقة التقدم به من جانبها قبل صدور

الحكم الحضورى الاعتبارى ومع ما قد يترتب على تقدير قيام هذا العذر من اثر على حقيقة وصف الحكم المعارض فيه وشكل المعارضة المرفوعة منه ، فإن الحكم يكون قد اخل بحق المتهم فى الدفاع وشبابه قصور فى التسبيب .

(ملحق رقم ٢١٧ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠ س ١٩ من ٥٦٦)

٧٠٢ - تأجيل نظر المعارضة الى جلسة أخرى لتخلف المعارض عن الحضور بشخصه - وجوب اعلانه اعلاناً قانونياً بالحضور لتلك الجلسة والا صدر الحكم معيباً .

* تخلف المعارض عن الحضور بشخصه فى الجلسة المحددة لنظر معارضته وتأجيل الدعوى الى جلسة أخرى يوجب اعلانه اعلاناً قانونياً بالحضور بالجلسة التى اجل اليها نظر المعارضة والا صدر الحكم معيباً بما يستوجب نقضه .

(ملحق رقم ١٢٣٥ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢٦ س ١٩ من ٤٨٧)

٧٠٣ - شرط قبول المعارضة فى الحكم ؟

* نصت المادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية على ان المعارضة لا تقبل فى الحكم المعتبر حضورياً الا اذا اثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم . ولما كانت المحكمة الاستئنائية التى اصدرت الحكم الحضورى الاعتبارى المعارض فيه لم تعرض لمعذر المتهم - بانه مجين - الذى سبق ان ابداه لمحليه امامها قبل الحكم فى الدعوى تمييزاً لخطئه عن الحضور او تبين علة عدم تنفيذ قرارها باحضاره من السجن للجلسة المحددة لنظر استئنافه ، وكانت محكمة المعارضة الاستئنائية لم تتحقق بدورها من قيام هذا العذر او عدم قيامه او تبدى رايها فيه على الرغم مما يترتب على ثبوت صحته فإن اثر على حقيقة وصف الحكم المعارض فيه وشكل المعارضة المرفوعة

لأنه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون بمعيباً بالتصور ، مما يعجز محكمة
التنقض عن مراقبة تطبيق القانون، على الوجه الصحيح والتقرير برأى في
شان ما اثاره الطاعن من دعوى الخطأ في القانون .

(ملعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٦٨/١٢/١٠ ص ١٦١ - ١٦٠)

٧٠٤ - تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المحددة
لنظر معارضته وتأجيل المحاكمة الدعوى الى جلسة اخرى - وجوب اعلاه
للحضور بالجلسة الاخيرة - حضور محام وتقريره بعدم حضور المعارض
لرضه - تأجيل المحاكمة القضية لجلسة اخرى - وجوب اعلان المعارض
بالحضور .

* تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر
معارضته وعدم الحكم باعتبارها كان لم تكن وتأجيل الدعوى الى جنسه
اخرى يقتضي اعلاه اعلاناً قانونياً للحضور بالجلسة التي اجل اليها نظر
معارضته ، فاذا حضر عنه محام في هذه الجلسة وقرر بأنه لم يحضر
لرضه تأجلت المحاكمة القضية لجلسة اخرى وجب اعلان المعارض
بالحضور . ولما كان يبين من الاطلاع على الاوراق انها خلت منا يدل على
اعلان الطاعن بالجلسة التي صدر فيها الحكم باعتبار معارضة الطاعن
كانها لم تكن ، فان حكمها المطعون فيه يكون مشوباً بالبطلان في
الاجراءات الذي يبطله ويستوجب نقضه .

(ملعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٦٨/١٢/١٢ ص ١٦١ - ١٥٦)

٧٠٥ - عدم جواز افسارة المعارض ، بأي حال ، بنسائه على
معارضته - سريان ذلك على الدعوى المدنية - مخالفة الحكم هذا
المبدأ - خطأ في القانون .

* اذا كان البين من الاوراق ان المحاكمة الاستئنافية وهي بصدد
نظر المعارضة المرفوعة من المتهم في الحكم الغيابي الاستئنافية - لم

تفطن الى ان الحكم - الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٦٨ - قد فصل بالنسبة الى الطاعن في الاستئناف المرفوع من الدفعية بالحقوق المدنية وانه قد تحدد بصوره مركز الطاعن نهائيا ، فاعادت نظر استئنافه من جديد بغير ان يكون الطاعن - على ما يبين من محاضر جلسات المحاكمة - ممثلا في الدعوى ومعلنا بها اصلا وقضت بزيادة قيمة التعويض المحكوم به بالحكم الاستئنافي الفيلى ، على الرغم مما هو مقرر قانونا من عدم جواز ان يضار المعارض بأى حال بناء على المعارضة المرفوعة منه ، وهو حكم يطبق على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية عملا بالمادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالبطلان ومخطئا في القانون بما يتعين معه نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية وتأييد الحكم الاستئنافي الفيلى الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٦٨ بالنسبة الى الطاعن والى المحكوم عليه الآخر لوحدة الواقعة .

(طعن رقم ٣٢٢ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/١٢ ص ٢١ من ٥٧٣)

٧٠٦ - مثال لتسبيب معيب في الرد على شهادة مرضية قدمت كدليل على عذر المعارض في حضور جلسة المعارضة .

* متى كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه بالجلسة التي صدر فيها الحكم التافى باعتباره معارضة الطاعن كان لم تكن ، حضر منه من قدم شهادة طبية تنيد ان الطاعن مريض بالمستشفى العسكري وأطرحها بقوله : « انه لا يفوت الحكمة ان تشير الى انه بالنسبة للشهادة التي قدمها الحاضر عن المتهم بمرضه بالمستشفى العسكري فقد جاءت خالية من خاتم يدل على انها وردت حقيقة من تلك المستشفى الامر الذي لا تطمئن به الحكمة اليها » . وكانت تلك الاسباب لم تتناول العذر في ذاته وانما اقتصر على الوقوف عند مسألة شكلية تتعلق بشكل الورقة المضممة له دون ان تقوم الحكمة بالتحقق من صدقه ، فمن حكما يكون مشوبا بالتصور مما يعنيه بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٠٢٢ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٥ ص ٢١ من ٥٩٥)

٧٠٧ - قضاء الحكم الغيابي الاستثنائي بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الجهاد - على المحكمة الاستئنافية عند نظر المعارضة في ذلك الحكم أن تفصل أولا في صحته من ناحية شكل الاستئناف ، فإن رأت أن قضاءه صحيح وقتت عند هذا الحد ، أما أن وجدت أنه خاطيء الفقه تم انتقلت الى موضوع الدعى .

✽ متى كان الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه لم ينقض الا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الجهاد دون أن يتعرض الى الموضوع ، فإن المحكمة يكون متعينا عليها عند نظر المعارضة أن تفصل أولا في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف ، فإن رأت أن قضاءه صحيح وقتت عند هذا الحد ، وإن رأت أنه خاطيء الفقه ثم انتقلت الى موضوع الدعوى ، وفى هذه الحالة فقط يكون لها أن تتعرض للعقوبة ، أما أن هى ألغت الحكم وقضت بالبراءة متوهمة أن الحكم المعارض فيه صادر فى موضوع الدعوى ، فإن حكمها يكون باطلا متعينا نقضه ويتمين مع نقض الحكم اعادة القضية الى المحكمة التى أصدرته بهيئة أخرى لنظر المعارضة فيه من جديد .

(طعن رقم ١٢١٠ سنة ٤٠ ق جلسة ١٢/١/١٩٧٠ س ٢١ ص ١١٧٤)

٧٠٨ - القضاء في المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنائى شكلا وموضوعا - رغم عدم تمسك المعارض بالعذر الذى منعه من المثول أمام المحكمة الاستئنافية - خطأ فى القانون .

✽ متى كان الثابت بمحضر جلسة المعارضة الاستئنافية ، أن الطعون ضده لم يدفع بالجلسة بأنه كان معذورا في تخلفه عن حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم الاستثنائى الحضورى الاعتبارى المعارض فيه ، ولم يبين وجه العذر الذى منعه من المثول فيها ، بل تكلم مباشرة في موضوع الدعوى ، فإن الحكم الطعون فيه ، اذ قضى بقبول المعارضة شكلا ورتب على ذلك الحكم في موضوع الدعوى ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٢١٢ سنة ٤٠ ق جلسة ١٢/٧/١٩٧٠ س ٢١ ص ١١٨٧)

٧٠٩ - بطلان الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن - عند تحلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة لعذر قهرى . بموجب على المحكمة الاستئنافية عند نظر استئناف هذا الحكم ، القضاء بالغائه واعادة القضية الى محكمة اول درجة - اساس ذلك .

* متى كان الحكم الحضورى الاعتبارى الاستئنافى قد خلص الى ان تخاف الطعون ضده عن جلسة المعارضة كان لعذر قهرى ، هو برضه الثابت بالشهادة الطبية ، فان الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن ، يكون قد وقع باطلا ، وكان يتعين على المحكمة الاستئنافية ان تقضى فى الاستئناف المرفوع من هذا الحكم بالغائه واعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل فى المعارضة ، ايا وهى لم تفعل وفوتت على المحكوم عليه احدى درجتى التقاضى ، بقضائها فى موضوع الدعوى فانها تكون قد اخطأت فى تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقض الحكم الطعون فيه فيما تضى به فى موضوع الدعوى وتصحيحه والقضاء فى موضوع الاستئناف بالغائه الحكم المستأنف الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن وباعادة القضية الى محكمة اول درجة لنظر المعارضة .

(طعن رقم ١٢٢٢ سنة ٤٠ ق جلسة ١٢/٧/١٧٠ ، س ٢١ من ١١٨٧)

٧١٠ - الطعن فى الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن - شموله الحكم الغيابى المعارض فيه - خلو الاخير من توقيع رئيس المحكمة التى اصدرته - بطلانه - نقض واحالة .

* جرى قضاء محكمة النقض على ان الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم الغيابى المعارض فيه . واذا كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الاوراق ان الحكم الصادر حضوريا اعتباريا من المحكمة الاستئنافية بتاريخ ١٩ اكتوبر ١٩٦٨ قد خلا من توقيع رئيس المحكمة التى اصدرته ، وكان من المقرر ان توقيع القاضى على ورقة الحكم الذى اصدره يعد شرطا لقبوله ، فاذا تخاف هذا التوقيع ، فان الحكم يعتبر معنويا . واذا كانت ورقة الحكم هى الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذى صدر به وبناء

على الأسباب التي أقيم عليها ، فإن يطلانها يستتبع بطلان الحكم ذاته .
لأن كنه ما تقدم ، وكان الطعن بالنقض مرفوعا عن الحكم الصادر باعتبار
المعارضة في هذا الحكم الباطل كان لم تكن ، فله يكون متعينا
نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١٥٢٠ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/٢ ، س ٢٢ من ١٣)

٧١١ - تقدم الدافع عن المعارض بما يفيد قيام عثره في عدم
الحضور - على المحكمة أن تعنى بالرد عليه والا أخلت بحق الطاعن
في الدفاع .

* من المقرر أنه إذا تقدم الدافع عن المعارض بما يبيد قيام عثره
في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء
بالقبول أو بالرفض ، وفي أغفال الحكم بالإشارة إلى ذلك أساس بحق
الطاعن في الدفاع بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٦٦٠ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/١ ، س ٢٢ من ١٣)

٧١٢ - القضاء باعتبار المعارضة كان لم تكن ، رغم عدم إعلان
المعارض بالجلسة التي حددت لنظر المعارضة - بطلانه - استئناف
القضاء المذكور - على الاستئناف الفأله وإعادة الدعوى إلى محكمة
أول درجة - القضاء في الاستئناف موضوعا - خطأ في القانون -
عاسة ذلك ؟

* متى كان لا يبين من المفردات أن الطاعن أعلن إعلانا قانونيا لحضور
الجلسة التي نظرت فيها معارضته ، فإن الحكم الصادر باعتبار
المعارضة كان لم تكن يكون قد وقع بطلا ، وكان يتمين على المحكمة
الاستئنافية أن تقضى في الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بالفأله وإعادة
التقضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة ، أما وهي لم تفعل
وفوتت على الطاعن إحدى درجتى التقاضى بقضائها في موضوع الدعوى ،
فلذا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(طعن رقم ٩٦ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/١٣ ، س ٢٢ من ٤٥)

٧١٣ - متى يقضى في المعارضة في غيبة المعارض باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه ؟ إذا كان تخلفه عن الحضور حاصلًا دون عذر والا كانت إجراءات المحاكمة معيبة - محل نظر العذر المانع وتقديره عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بالنقض .

✽ لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم من الحكم الغيابي الصادر بادانته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحتم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع . ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض .

(طعن رقم ٦٦٣ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٦ من ٢٢ ص ٧٠١)

٧١٤ - تخلف المعارض عن الحضور في الجلسة المحددة لنظر معارضته وتأجيل الدعوى إلى جلسة أخرى يوجب اعلانه بها شخصيًا أو في محل إقامته .

✽ إذا تخلف المعارض عن الحضور في الجلسة المحددة لنظر معارضته وتأجلت الدعوى إلى جلسة أخرى فإنه يجب اعلانه لشخصه أو في محل إقامته بالحضور بالجلسة التي أجل إليها نظر معارضته والا كان الحكم الصادر فيها معيبًا بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٦٦٧ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٦ من ٢٢ ص ٧١٢)

٧١٥ - عدم جواز أن يضار المعارض ، بناء على المعارضة المرفوعة منه - المادة ١/٤٠١ إجراءات - أدانته المتهم ابتدائيا بجنحة الضرب - وتأييد الحكم غيابيا بنسأ على استئناف التهم - القضاء في المعارضة الاستئنافية بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى ، على أساس أن الواقعة المسندة اليه تكون جنائية عاهة مستديمة - خطأ .

* تنص المادة ١/٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه لا يجوز باية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه - ومن ثم لمانه لا يجوز لمحكمة المعارضة أن تشدد العقوبة ولا أن تحكم في الدعوى بعدم الاختصاص على أساس أن الواقعة جنائية حتى لا تسوء مركز رافع المعارضة والا فانها تكون خالفت ما نص عليه القانون في المادة المذكورة. ولما كان الحكم المطعون فيه صدر في المعارضة الاستئنافية المرفوعة من المتهم - المطعون ضده - قاضيا بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى على أساس أن الواقعة المسندة الى المطعون ضده تكون جنائية عاهة مستديمة وأحال القضية الى النيابة العامة لتجرى شئونها فيها ، وكان الحكم المعارض فيه يقضى بإدانة المطعون ضده بجنحة ضرب الجنى عليه ضربا نشأت عنه اصابته المبهنة بالتقرير الطبى والتي اعجزته عن اشتغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما ، فانه يتعين نقضه .

(طعن رقم ٤٣٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٤/٤/١٣٧٢ م ٢٢ م ٦٠٢)

٧١٦ - الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يجوز الا عند تخلفا المعارض في أول جلسة تحدد الفصل في معارضته . اذا حضر هذه الجلسة على المحكمة النظر في موضوع الدعوى ولو تخلف عن الحضور في الجلسة الاخرى - الجزء الذى رتبته المادة ٢/٤٠١ إجراءات من الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن المقصود به من لا يهتم بمعارضته بعكس المعارض الذى يحضر الجلسة الاولى ثم يتخلف - فكرة الجزء لا تلتقى معه - يتعين التمييز بينه وبين المعارض الذى لم يحضر مطلقا .

* لا يجوز الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن الا عند تخلف المعارض عن الحضور في أول جلسة تحدد للفصل في معارضته اما اذا حضر هذه

الجلسة فانه يكون متعينا على المحكمة ان تنظر في موضوع الدعوى وتحكم فيه ولو كان قد تخلف عن الحضور في الجلسة الاخرى ، ذلك بان المادة ٢/٤٠١ من قانون الاجراءات الجنائية اذ رتب الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن اذا لم يحضر المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى فانها اراحت بذلك ترتيب جزاء على من لا يهتم بمعارضته ففقت بحرمانه من ان يعاد نظر قضيته بواسطة المحكمة التي ادانته غيابيا بعكس المعارض الذي يحضر الجلسة الاولى ثم يتخلف بعد ذلك فائى فكرة الجزاء لا تلتقى معه ، بل يتعين التمييز بينه وبين المعارض الذى لم يحضر مطلقا . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد حضر الجلسة الاولى المحددة لنظر المعارضة ثم تأجلت القضية الى جلسة اخرى لم يحضرها ففقت المحكمة باعتبار معارضته كانها لم تكن فان هذا الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١٠٥٤ سنة ٤٢ في جلسة ٢٩/١٠/١٩٧٢ س ٢٢ ص ١٠٩١)

٧١٧ - القضاء باعتبار المعارضة كان لم تكن او برفضها بغير سماع دفاع المعارض - اخلال بحقه في الدفاع ، الا اذا كان تخلفه عن حضور الجلسة بدون عذر - محل نظر العذر القهرى وتقديره يكون عند الطعن في الحكم بالاستئناف او بالنقض .

يجب جري قضاء محكمة النقض على انه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الصادر في غيبته باعتبارها كان لم تكن او بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر، وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فان الحكم يكون غير صحيح لتقيام المحكمة على اجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ومحل نظر العذر القهرى الملتصق وتقديره يكون عند استئناف الحكم او عند الطعن فيه بطريق النقض .

(طعن رقم ١١١٨ سنة ٤٢ في جلسة ٣٠/١٠/١٩٧٢ س ٢٢ ص ١١٠٩)

٧١٨ - عدم تمكن الطاعن من ابداء دفاعه بجلسته معارضته الاستئنافية بسبب ادراج اسمه في رول الجلسة مغايرا لاسمه الحقيقي .
بطلان في الاجراءات شاب الحكم - وجوب النقض والاحالة .

* اذا لم يتمكن الطاعن من ابداء دفاعه بجلسته التي حدثت لنظر المعارضة في الحكم الفيلى الاستئنافية بسبب لا يد له فيه ، وهو ادراج اسمه في رول الجلسة مغايرا لاسمه الحقيقي على ما يبين من ظاهر الاوراق فان الحكم المظنون فيه - الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن - يكون قد شاب البطلان في الاجراءات ، مما يتعين معه نقضه واحالة الدعوى الى المحكمة الاستئنافية للنصل فيها من جديد .

(طعن رقم ٩٠٩ سنة ٤٢ ق جلسة ١١/٢٦/١٩٧٢ م ٢٢ م ١٢٧٥)

٧١٩ - المادة ٢١٤ اجراءات - اجازتها المعارضة في الحكم الحضورى الاعبارى اذا اثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .

* من المقرر ، وفقا للمادة ٢٢١ من قانون الاجراءات الجنائية ، ان الحكم الحضورى الاعبارى يكون قابلا للمعارضة اذا ما اثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .

(طعن رقم ١١٤٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٢/١٨/١٩٧٢ م ٢٢ م ١٤١٠)

٧٢٠ - عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع المعارض .
الا اذا كان تخلفه عن الحضور حاصل بغير عذر - قيام عذر قهرى حال دون حضور المعارض جلسة الحكم في المعارضة بـ "اجراءات المحاكمة".

* جرى قضا حكمة النقض على انه لا يصح في "اتون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم من الحكم الفيلى الصادر بادانته باعتبارها كان لم تكن او يقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض ، الا اذا كان تخلفه عن الحضور

بالجاسة حصلا بغير عذر ، وانه اذا كان التخلف يرجع الى عذر قهري
حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في
المعارضة ، فلان الحكم يكون غير صحيح لتيالم المحكمة على اجراءات
معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع .

(ملن رقم ١٦٠٨ ، سنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥ من ٢٤ جبر ٢٤٠)

٧٢١ - عدم جواز الحكم في المعارضة باعتبارها كان لم تكن او
برفضها - بغير سماع دفاع المعارض - الا اذا كان تخلفه بغير عذر -
ثبوت ان تخلفه كان لمصدر قهري يعيب اجراءات - محل نظر العذر
القهرى وتقديره - يكون عند استئناف الحكم او الطعن فيه بالنقض -
جواز التمسك به لاول مرة امام النقض .

* جرى قضاء محكمة النقض على انه لا يصح في القانون الحكم في
المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الفيلى الصادر بدانته باعتبارها
كان لم تكن او بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتاييد الحكم المعارض فيه
بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حصلا
بغير عذر وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري حال دون حضور
المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فلان الحكم يكون
غير صحيح لتيالم المحكمة على اجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض
من استعمال حقه في الدفاع ، ومحل نظر العذر القهرى المانع وتقديره
يكون عند استئناف الحكم او عند الطعن فيه بطريق النقض ولا يغير من
ذلك عدم وقوف المحكمة وقت اصدار الحكم على هذا العذر القهرى لان
الطاعن وقد استحال عليه الحضور امامها لم يكن في مقدوره ابدائه لها
مما يجوز التمسك به لاول مرة امام محكمة النقض واتخاذ وجهه لنقض
الحكم ولحكمة النقض ان تقدر الشهادة الطبية المثبتة لهذا العذر والتي
تقدم لها لاول مرة فتأخذ بها او تطرحها حسبما تطمئن اليه . ولما كان
الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة - محكمة النقض - الدليل على عذر المرض
الذى يقرر باسباب طعنه انه منعه من الحضور بجلسة المعارضة التي
صدر فيها الحكم المطعون فيه ، فلان منعاه في هذا الشأن يكون على
مصدر سنده .

(ملن رقم ٧٦ ، سنة ٤٢ في جلسة ١٩٧١/٢/١٩ من ٢٤ جبر ٢٥٥)

٧٢٢ - اعلان المعارض بجلسة المعارضة يجب ان يكون لشخصه او في محل اقامته - اعلانه لجهة الادارة لا يصح - توجيه الاعلان الى الطاعن بمكتبه الذي تبين انه تركه ثم اعلانه لجهة الادارة لما لم يستدل عليه - بطلانه - قضاء الحكم بناء على هذا الاعلان في موضوع المعارضة برفضها وبتأييد الحكم المعارض فيه - اثره : البطلان - وجوب النقض والاحالة .

* من المقرر ان اعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب ان يكون لشخصه او في محل اقامته ومن ثم فان اعلانه لجهة الادارة لا يصح ان يبنى عليه الحكم في معارضته ، ولما كان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان اعلان الطاعن بجلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لم يوجه اليه بمحل اقامته وانما وجه اليه بمكتبه ولما تبين انه ترك هذا المحل بحكم طرد ولم يستدل عليه ثم اعلانه لجهة الادارة - فان الحكم المطعون فيه اذ قضى في موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه بناء على ذلك الاعلان الباطل فانه يكون بالطلا بما يوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١٦١٣ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٨ من ٢٤ ص ٤٨٨)

٧٢٣ - وجوب اعلان المعارض لشخصه او في محل موطنه - مكان الدبل ليس موطننا يجوز اعلان المعارض فيه - مثال .

* من المقرر ان اعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب ان يكون لشخصه او في موطنه ، ولما كان الموطن كما عرفته المادة ٤٠ من القانون المدني هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة ، وبهذه المثبة لا يعتبر المكان الذي يباشر فيه الشخص عمله موطنه له ، وكان الثابت ان اعلان الطاعن (المعارض) بالجلسة التي تقرر فيها حجز القضية للحكم قد جرى بعنوان مكتبه حيث سلم الى وكيل المكتب ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه تأسيسا على صحة ذلك الاعلان يكون مخطئا في القانون ومعيبا بالبطلان .

(طعن رقم ٧٢٢ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/١٢ من ٢٤ ص ١٦٦)

٧٢٤ - حضور - تخلف الطاعن عن جلسة المعارضة في الاستئناف - شرط قبوله .

* إذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن تخلف عن حضور الجلسة المحددة لأظر المعارضة الاستئنافية وأن محاميه مثل بها ، وقرر أن حالنا وقع للطاعن ولم يتمكن من حضور الجلسة غير أنه لم يقدم شهادة مرضية كما خلت المفردات المضمومة وملف الطعن من وجود هذه الشهادة ، ومن ثم فإن ما أثير عن عذر الطاعن في التخلف لا يعدو أن يكون تولا برسلا لم يتم الدليل عليه فلا على المحكمة أن هي التفت عنه ولم تشر إليه في حكمها ، ويكون قضاء الحكم المطعون فيه باعتبار المعارضة كان لم تكن صحيحة في القانون .

(طعن رقم ١١٤٢ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٠ بس ٢٤ من ٢٠١٧٨٣)

٧٢٥ - القضاء باعتبار المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى كأن لم تكن لتخلف المعارض عن حضور الجلسة الأولى - حقيقته : قضاء بعدم قبولها - اطمئنان محكمة النقض الى الشهادة الطبية المقدمة اليها تبريرا لهذا التخلف - وجوب نقض الحكم - أساس ذلك .

* جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الفيلى الصادر بإدانته إذا كان تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة يرجع الى عذر قهرى حال دون حضور المعارض تلك الجلسة ، ومحل نظر العذر القهرى المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو الطعن فيه بطريق النقض . ولا شك أن ذلك ينسحب على المعارضة المرفوعة عن الحكم الحضورى الاعتبارى لأن مقتضى في الحالين واحد ، إذ أن من شأنه في المعارضة في الحكم الفيلى حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومن شأنه في المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى حرمان المعارض من اثبات عذره في عدم حضور الجلسة التى صدر فيها هذا الحكم والذي يتوقف على ما يبيده في هذا الشأن قبول المعارضة ونظر موضوعها

أو عدم قبولها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد تقدم مع اسباب طعنه
 بشهادة طبية مؤرخة ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ ثابت بها أنه كان مريضا
 فى الفترة من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٧٢ حتى تاريخ تحريرها وكان
 الحكم المطعون فيه قد قضى فى ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ —
 وهو تاريخ يدخل فى فترة المرض — باعتبار معارضة الطاعن فى الحكم
 الحضورى الاعتبارى كأنها لم تكن — وهو حكم فى حقيقته وفقا لصحيح
 القانون بعدم قبول المعارضة — فولا منه « أن المنهم لم يحضر بجلسة اليوم
 وهى أولى الجلسات المحددة لأظر معارضته رغم توافر علمه بها قانونا » .
 ولما كانت هذه المحكمة تأخذ بالشهادة الطبية المقدمة من الطاعن وتطعن الى
 صحتها ، فانه يكون قد أثبت قيام العذر القهرى المانع من حضور الجلسة التى
 صدر فيها الحكم فى المعارضة بما لا يصح معه فى القانون القضاء فيها ، ولا يفر
 من ذلك عدم وثوق المحكمة التى اصدرت الحكم على العذر القهرى ليتسنى
 لها تقديره والتحقق من صحته لأن المنهم — وقد استحال عليه الحضور
 امامها — لم يكن فى مقدوره ابدائه لها مما يجوز معه التمسك به لأول مرة
 لدى محكمة النقض واتخاذ وجهه لنقض الحكم ..

(طعن رقم ١١١١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٤/١/١٩٧٢ س ٢٥ ص ٢٢)

٧٢٦ — المعارضة فى الحكم الغيابى الاستثنائى القاضى بعدم قبول
 الاستئناف شكلا تطرح على المحكمة أولا الفصل فى صحة الحكم المعارض
 فيه من ناحية شكل الاستئناف فان رأت أن قضاءه صحيح وقتت عند هذا
 الحد وان رأت أنه خاطيء لفته ثم انتقلت الى موضوع الدعوى وحق لها
 فى هذه الحالة فقط ان تعدل العقوبة المقررة بها لصالح المعارض .

✽ اذا كان الحكم الغيابى الاستثنائى المطعون فيه لم يقضى الا بعدم
 قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد دون أن يتعرض الى الموضوع
 فإن المحكمة يكون متعينا عليها عند المعارضة فيه أن تفصل أولا فى صحته
 من ناحية شكل الاستئناف فان رأت أن قضاءه صحيح وقتت عند هذا
 الحد وان رأت أنه خاطيء لفته ثم انتقلت الى موضوع الدعوى ، وفى هذه
 الحالة فقط يكون لها أن تتعرض للعقوبة فتعطلها فى مصلحة المعارض ،
 اما اذا هى ابرت بوقف التنفيذ — كما هو الحال فى هذه الدعوى — متروكة
 (٢٦) ✽

ان الحكم المعارض فيه صادر فى موضوع الدعوى فان حكمها يكون باطلا
بتعييناً نقضه .

(طعن رقم ٢١١ سنة ٤٤ قى جلسة ١٠/٢/١٩٧٤ س ٢٥ من ٢٢٩)

٧٢٧ — القضاء فى المعارضة — صحته — رهن بسماع دفاع المعارض — الا اذا كان تخلفه عن الحضور بغير عذر .

* متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة انه
وان كان محضر الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه قد خلا من
البيانات بتقديم الشهادة الطبية التى ذكر الطاعن فى طعنه ان محاميه قدمها
للمحكمة واستند اليها فى طلب التأجيل ، الا ان ملف الدعوى قد احتوى
على شهادة مرضية مؤثر عليها بكلمة « نظر » باهضاء رئيس الهيئة
التي نظرت المعارضة واصدرت الحكم المطعون فيه ، وقد ادرجت هذه
الشهادة ضمن بيان الأوراق التى يحتويها الملف واثبت بها ما يفيد ان
الطاعن كان مريضاً بالتهاب حاد بالثلاثة الدودية ويقتضى ملازمته الفرائس
مع العلاج ووضعه تحت الملاحظة الطبية الدقيقة لتقرير اجراء جراحة
عاجلة اذا دعت الضرورة ، لذلك لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة
قد استقر على انه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من
المتهم عن الحكم الغيابى الصادر بادلانته باعتبارها كأن لم تكن او بقولها
شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع
المعارض ، الا اذا كان تخلفه عن الحضور حاصل بغير عذر ، وانه اذا
كان هذا التخلف يرجع الى عذر تهرى حال دون حضور المعارض الجلسة
التي صدر فيها الحكم فى المعارضة ، فان الحكم يكون غير صحيح للقيام
الحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه
فى الدفاع . ولما كانت الشهادة المرضية لا تخبر عن كونها دليلا من ادلة
الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع بحسب الآثار الأدلة ، ومن ثم فانه يتعين
على المحكمة اذا ما قدمت اليها شهادة من هذا القبيل ان تبدي رأيا فيها
بقبولها او بعدم الاعتداد بها وان تنتهي اليه من رأى فى هذا الشأن
على اسباب ساقطة تؤدى الى ما رتبة عليها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة

لم تعرض في حكمها المطعون فيه للشهادة الطبية التي تشير الى المرض الذي تعالج به الطاعن كمعذر مانع له من حضور الجلسة . وكان من المقرر انه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يفيد قيام عذره في عدم الحضور كان لازما على المحكمة ان تعني بالزد عليه سواء بالتبطل او بالرفض ، وكان في اغفال الحكم الاشارة الى ذلك مناس بحق الدفاع بما يستوجب نقضه ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(طعن رقم ٢٧ سنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٤/٦/٢ س ٢٥ ص ٥٢٢)

٧٢٨ - تخلف المعارض عن حضور جلسة نظر المعارضة لعذر قهري - عدم صحة الحكم الصادر في المعارضة .

* لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم القضي الصادر بادانته او باعتبارها كان لم تكن او بقبولها تسلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض ، الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصللا بدون عذر ، وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون نظرا لاستثناء الحكم او عند نظر الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التي اصدرت الحكم على العذر ليسنى لها تقديره والتحقق من صحته ، لان المتهم - وقد استحال عليه الحضور امامها - لم يكن في مقدوره ابداءه لها ، مما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجها لاقرض الحكم ، واذا كان ما تقدم ، وكان بين من الأوراق ان عدم حضور الطاعن الجلسة التي نظرت فيها المعارضة المدعومة منه في الحكم الاستثنائي يوجب الى وجوبه بالكثير في العمل اليومي الذاتي بالشهادة المأثمة منه والتي تظلم اليه المحكمة لصحتها ، فلا يكون قد اثبت العذر القهري المانع من حضوره الجلسة بما لا يصح معه في القانون القضاء في غيبته .

(طعن رقم ٢٢٠ سنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤ س ٢٥ ص ٦٢٥)

٧٢٩ - معارضة - نظرها والفصل فيها - شرطه .

* استقر قضاء محكمة النقض على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بأدائه باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر وأنه إذا كان هذا التخلّف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع . ولما كان الطاعن قد عارض في الحكم الغيابي الاستثنائي ، بواسطة محاميه بتقرير ورد به تحديد جلسة لنظر المعارضة ، وبهذه الجلسة لم يحضر الطاعن فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، وأسست حكمها على أن المعارض لم يحضر أولى جلسات المعارضة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات عدم وجود ما يدل على إعلان الطاعن لشخصه أو في محل إقامته بالجلسة المحددة لنظر المعارضة وكان لا يفنى عن هذا الإعلان علم وكيله الذي قرر بالمعارضة نيابة عنه لأن مسلم الوكيل بالجلسة لا يفيد علم الأصل الذي لم يكن حاضرا وقت التقرير بالمعارضة - فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا إما يستوجب نقضه والإحالة .

لا طعن رقم ١١٢٦ سنة ٤٣ في جلسة ١٧/٢/١٧٥ س ٢٦ ح ١٥٤ .

٧٣٠ - اعتبار المعارضة كأن لم تكن - جزاء - ما يشترط لصحته - انقضاء الجلسة في موعدها المحدد .

إن حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن ، هو من قبيل الجزاء على تخلّف المعارض عن حضور الجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته ، وإذا كان موعد عقد الجلسات بالحكمة الذي حدّدته جمعيتها العمومية هو الساعة التاسعة صباحا ، فقد ارتبط حق قاضيه وهو يتزل به ذلك الجزاء بحلول هذا الموعد . لما كان ذلك وكان الثابت من التحقيق الذي أجرى بالإدارة العامة للفتيش القضائي قد تناهى إلى أن الجلسة التي صدر

فيها الحكم المطعون فيه - باعتبار المعارضة كان لم تكن - قد عقدت ونفذت قبل حلول هذا التوقيت ، وهو ما تندفع به السالمة عن مسلك المحكمة ، فقد بات غير سديد قولها بتخلف الطاعن عن حضور الجلسة ومحاسبته عن هذا التخلف دون أن تكون قد نوافرت لها - من قبل - صلاحية توقيع هذا الجزاء بتخلفها هي عن شهود ساعة التسايب ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد قام على إجراءات باطللة تعييه وتوجب نقضه .

(لحن رقم ٨٩٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١٧ س ٢٦ ص ٢٤٠)

٧٢١ - المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنائى -

قولهنا .

* من المقرر أن المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنائى ، لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم - لما كان ذلك - ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص تخلف العذر المانع من الحضور من واقع الشهادة المقدمة من الطاعن في قوله : « وحيث أن الحاضر مع المتهم قدم شهادة طبية تفيد أن المتهم كان تحت علاجه وإشرافه اعتباراً من ١٠/١٠/١٩٧٠ لمدة شهرين . وحينئذ ١٠/١٢/١٩٧٠ حيث كان مصاباً بالتهاب كبدى وبائى . وأوصى بالرعاية التامة له فى السرير طوال مدة المرض . وحيث أن المحكمة لا تطمئن ولا يرتاح قضاؤها لمثل هذه الشهادة ، وذلك لأنه لا يستفاد منها أن الطبيب قد وقع الكشف الطبي على المتهم بنفسه ، إذ لم يرفق صورته موقع عليها ، هذا فضلاً عن أن المتهم تخلف عن الحضور بجلسته ٢٢/٢/١٩٧٠ رغم التنبيه عليه بجلسته ١٠/٣/١٩٧٠ ولم يقدم أى عذر يبرر سبب عدم حضوره ثم توالى عدم حضوره بالجلسات اللاحقة ثم قدم هذه الشهادة من ١٠/١٠/١٩٧٠ إلى ١٠/١٢/١٩٧٠ أى بمد صدور الحكم بأربعة أيام ، هذا علاوة على أنه بجلسته ٢٣/١/١٩٧٣ أمام هذه المحكمة طلب محاميه التأجيل لتقديم ما يدخل على قيام العذر الذى منعه من الحضور ثم قدم الشهادة آنفة البيان بجلسته لاحقة . وحيث أنه متى انتهت المحكمة إلى ما تقدم ، فإنه يكون قد ثبت فى يقينها أن المتهم لم يتم لديه أى عذر يبرر غيابيه . ومن ثم يكون معارضته غير

جائزة عملاً بأحكام المادتين ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية « فإن
هذا الذى أورده الحكم فيها تقدم كاف ويسوغ به قضاء الحكم المطعون
فيه بعدم جواز المعارضة .

(ملعن رقم ١١٢٧ سنة ٤٥ ق جلسة ١١/٢/١٩٧٥ من ٢٦ من ٦٥٢)

٧٣٢ - المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه - الحكم فيها -

عذر قهرى .

✽ جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يصح الحكم فى المعارضة
المرفوعة من المحكوم عليه عن الحكم القيلى باعتبارها كان لم تكن أو
بنايذ الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا اذا كان تخلله
عن الحضور بالجلسة فضلاً بشير قدر ، وأنه اذا كان هذا التخلل يرجع
الى عذر قهرى ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحكمة على اجراءات
معيبة فى شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ، ويكون
محل نظر العذر القهرى وتقريره عند استئناف الحكم او عند الطعن
فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت اصدار
الحكم على هذا العذر ، لأن الطاعن وقد استحال عليه الحضور امامها
لم يكن فى مقدوره ابداءه لها مما يجيز التمسك به لأول مرة لدى محكمة
النقض ، واتخاذ سبباً لطلب نقض الحكم ولهذه المحكمة ان تقدر الدليل
المثبت لهذا العذر ، فتأخذ به او تطرحه حسبما تطئن اليه ، ولما كان
الطاعن وأن تقدم ورقة تكليفه بالحضور كمتهم فى الجثة رقم ٨٤٠٣
سنة ١٩٧٢ امام محكمة السيدة زينب بجلطة ٣١ من مارس سنة
١٩٧٤ وهى الجلسة ذاتها التى صدر فيها الحكم فى معارضته الاستئنافية
- المطعون فيه - الا انه يبين من مذكرة نيابة السيدة زينب المرفقة ان
المحكمة المذكورة قضت فى معارضته بجلطة ٣١ من مارس سنة ١٩٧٤
باعتبارها كان لم تكن مما مفاده انه لم يحضر امامها فى ذلك التاريخ
كان ذلك ، فلزم الالتفات عن هذا العذر الذى تفرع به الطاعن ، ومن ثم
يكون منقاعاً فى هذا الشأن غير مفيد .

(ملعن رقم ١٢٤١ سنة ٤٥ ق جلسة ١٢/٢/١٩٧٥ من ٢٦ من ٨٧٧)

٧٢٣ - شرط قبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر في الاستئناف - عدم ابداء الطاعن بجلسة المعارضة عذره في التخلّف عن حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى - صحة الحكم بعدم جواز المعارضة . .

* من المقرر أن المعارضة في الحكم الحضورى الاستئنافى لا تقبل وفقاً لنص المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية الا اذا اثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ، ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ، ولما كان الطاعن حضر بجلسة المعارضة ومعه محاميه ولم يبد عذره في تخلّفه عن شهود الجلسة التى صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى المعارض فيه ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم جواز المعارضة يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً . ومن ثم فإن ما يثّره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . .

(طعن رقم ٢٧١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٣٧٦/٦/٦ س ٢٧ ص ٦١٢)

٧٢٤ - عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلّفه عن الحضور بجلسة المعارضة بدون عذر - مخالفة ذلك - اخلال بحق الدفاع .

* من المقرر انه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم البتائى الصادر بادانته باعتبارها كمن لم تكن او بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلّفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر ، وانه اذا كان التخلّف يرجع الى عذر قهرى حال دون حضور المعارض بالجلسة التى صدر فيها الحكم في المعارضة فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقّه في الدفاع ومحل نظر المعلن القهرى المانع وتخليّره يكون عند استئناف الحكم او عند الطعن فيه بطريق النقض الا ان البين من الإطلاع على الأوراق وعلّة الأشكال المضموم انها خلّت من الشهادات

الطبية المنوه عنها بتقوير اسباب الطعن ، ومن ثم فإن هذا الوجه من الطعن يكون على غير سند ، ولما كان لا يقبل من الطاعن الادعاء في طعنه لأول مرة أمام محكمة النقض يهرضه في اليوم الذي كان محددا لنظر المعارضة أمام محكمة أول درجة ، فإن منعه في هذا الشأن يكون بدوره غير سديد . لما كان ذلك ، وكان باقى ما اثاره الطاعن في طعنه وارداً على الحكم الابتدائي — الذي اقتصر وحده على الفصل في موضوع الدعوى — دون الحكم الاستثنائي الذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً وقضاءه في ذلك سليم ، فإنه لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب لانه حاز قوة الامر المقضى وبات الطعن عليه بطريق النقض غير جائز — لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه .

(طعن رقم ٥٠٨ سنة ٤٦ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٧٦ ص ٢٧ ج ٧٥١)

٧٣٥ — معارضة — عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض — تخلف المعارض عن الحضور لعذر قهري .

✽ أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم النهائي الصادر بادانته باعتبارها كان لم تكن او بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري حل دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحكمة على اجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل نظر العذر القهري المتع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو الطعن فيه بطريق النقض ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت اصدار الحكم على هذا العذر القهري لان الطاعن وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره ابداءه لها مما يجوز انتمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها ونجها لنقض الحكم .

(طعن رقم ٦٦٤ سنة ٤٦ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٧٧ ص ٢٨ ج ٦٦١)

٧٣٦ - معارضة - ثبوت ان تخلف المعارض برده عذر قهرى -
الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن - عيب .

* اذا كان التخلف يرجع الى عذر قهرى حال نون حضور المعارض الجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضة . فان الحكم يكون غير صحيح لقيام اللحاكمة على اجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع . ومحل نظر العذر القهرى المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم او عند الطعن فيها بطريق النقض .

(طعن رقم ١٥٠٢ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ من ٢٨ من ٤٣٢)

٧٣٧ - معارضة - جواز المعارضة فى الحكم الحضورى الاعتبارى -
اذا كان عدم حضور المعارض بعذر - التذليل على العذر - دفاع -
جوهرى .

* لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٧٤ التى نظرت فيها المعارضة الاستثنائية ان الطاعن حضر ومعه محاميه الذى قدم شهادة مرضية ثم شرح ظروف الدعوى وطلب البراءة وقدم تقريراً استشارياً ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اسس قضاءه بعدم جواز المعارضة على ان الطاعن حضر ولم يدفع بانه كان معذورا فى تخلفه عن حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى المعارض فيه وبانه لم يبين وجه العذر الذى منعه من المثول فيها بل تكلم مباشرة فى موضوع الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنائى يكون قابلاً للمعارضة اذا اثبت المحكوم عليه عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ، وكان من المقرر ايضا انه يتعين على الحكم اذا لم قام عذر المرض ان يعرض ادلله ويقول كلمته فيه . واذا كان الطاعن قد قدم شهادة مرضية فانه كان يتعين على المحكمة ان ترد على هذا الدفاع ، اما وقد التفتت عنه واغفلت الرد عليه بالقبول او بالرفض وقضت بعدم جواز المعارضة فلان حكمها يكون معيباً بالتقصير فى البيان منطوقاً على اخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٣٠٢ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧ من ٢٨ من ٣٨٦)

٧٢٨. — منظر صحة الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن :

* لما كان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على قوله « وحيث أن المعارض لم يحضر بالجلسة المحددة لنظر المعارضة وحضر محاميه وقدم شهادة مرضية وقال بأن المتهم مريض . وحيث أن المحكمة لا تطمن إلى هذه الشهادة ويسهل الحصول عليها بغية تعطيل الفصل في الدعوى فضلا عن أن مجاميعه ليس معه توكيل عنه الأمر الذي ترى معه المحكمة عدم قبول هذه الشهادة واعتبار المعارضة كأن لم تكن » . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لمراجعة الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن أن لا يكون عدم حضور المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى راجعا لعذر قهري . وإذا كان ما ساقه الحكم المطعون فيه — على النحو المتقدم بيانه — تبريرا لأطراحه الشهادة الطبية التي قدمها محامي الطاعن بالجلسة ليخلل بها على العذر القهري الذي حال بين الطاعن وبين الحضور فيها ، ليس من شأنه أن يؤدي إلى انتفاء هذا العذر . ذلك بأن مطلق القول بمنع الأطمئنان إلى تلك الشهادة وبسهولة الحصول عليها لا يصلح سببا لأدراجها ولا يثبت عليه بالضرورة أنها قد تبعت ابتغاء تعطيل الفصل في الدعوى ، وبأن الوكالة تلزم في إبداء العذر القهري المانع للمتهم من حضور الجلسة — وتقتضي دليلا ، بل أن القانون لم يحدد وسيلة بعينها لمعرضه على المحكمة . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه وإحالة .

(طعن رقم ٦ سنة ٤٧ ق جلسة ١٧/٤/١٩٧٧ من ٢٨ من ١٩٧)

٧٢٩. — وميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة — عذر قهري .
— اثره — دفاع — ما يؤثر الاخلال به .

* من المقرر أن ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ كالحكم الإلزامي من يوم صدوره إلا أن يكون عدم حضور المعارض بالجلسة التي عينت لنظر معارضته راجعا إلى أسباب قهرية لا دخل لإرادته فيها . فإن ميعاد الطعن لا يبدأ في حقه إلا من اليوم الذي علم فيه رسميا بالحكم — أما كان ذلك — وكان الحكم المطعون فيه قد أذنت عن دفاع الطاعن

المادة ٧٤٠

أيراد أوردنا ولم يقل كلمته في العذر الذي قدمه الطاعن فانه يكون معيبا
بالتصور في البيان ومنطويا على الاخلال بحق الطاعن في الدفاع مما
يستوجب نقضه والأحالة بغیر حاجة الى بحث باتى اوجه الطعن .

(ملعن رقم ٦٠٢ سنة ٤٧ ق جلسة ١٣/٢/١٣٧٨ من ٢١ من ١٣٨٨)

٧٤٠ - الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن - تستند به المحكمة

ولايتها - مدى ذلك .

* لما كان البين من الاطلاع على المنردات المضمومة ان علم
المطعون ضده بملسة ٩ فبراير سنة ١٩٧٥ المحددة لنظر المعارضة
البرموية منه عن الحكم الغيابي الابتدائي ثابت من توقيعه على تقرير
المعارضة وان تاريخ بداية فترة المرض الواردة بالشهادة الطبية المؤرخة
١١ فبراير سنة ١٩٧٥ لا يرجع الى تاريخ جلسة المعارضة فان محكمة
اول درجة اذ قضت فيها باعتبار معارضته كان لم تكن لتخلطه عن حضور
الجلسة الاولى لها بغیر عذر - وقضاؤها بذلك سليم - تكون استندت
ولايتها بما لا يصح معه اعادة الدعوى اليها لنظر المعارضة من جديد،
ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بذلك يكون منهيًا للخصومة
على خلاف ظاهره ذلك بأن محكمة اول درجة - فيما لو أعيدت الدعوى
اليها - سوف تحكم حكما بعدم جواز نظر المعارضة لاستنفاد ولايتها
السابقة الفصل فيها ويكون الطعن في الحكم المطعون فيه بطريق النقض
جائزا وهو - وقد استوى الشكل المقرر في القانون - مقبولا شكلا .
لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اخطأت في قضائها باعادة الدعوى الى
محكمة اول درجة لنظر المعارضة من جديد مع انها استندت ولايتها
بسابقة الحكم فيها بقضاء صحيح ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه ،
(ملعن رقم ٨٠ سنة ٤٧ ق جلسة ١٣/٢/١٩٧٨ من ٢٩ من ٢٤٧)

٧٤١ - تأجيل نظر المعارضة اداريا يوجب اعلان المعارض قانونا

بالجلسة - اغفال ذلك - بطلان .

* لما كان البين من الاطلاع على الاوراق والمنردات المضمومة انه

تحدد لنظر معارضة الطاعنين أمام المحكمة الاستئنافية جلسة ١٩٧٥/١٠/٩ ، غير أنها أجلت اداريا لجلسة ١٩٧٥/١٢/٤ ، وفي هذه الجلسة الأخيرة تخلف الطاعنان عن الحضور نقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه باعتبار معارضتهما الاستئنافية كئن لم تكن . لما كان ذلك ، وكان تأجيل نظر المعارضة اداريا يوجب اعلان المعارض اعلانا قانونيا بالجلسة التي أجل اليها نظر المعارضة .

وكان البين من ورقة اعلان الطاعنين بالجلسة التي أجل اليها نظرت المعارضة ان المحضر اثبت فيها انه توجه في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ لاعلان التهمين (الطاعنين) لجلسة ١٩٧٥/١٢/٤ وخطبهما مع شخصهما ورفضا التوقيع وانه لاجل العلم ترك الصورة ، الا انه لم يذكر سبب امتناعهما عن التوقيع او الاشارة الى رفضهما الامضاء له بهذا السبب . لما كان ذلك ، وكثرت اجراءات الاعلان وفقا للمادة ٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية تتم بالطرق المقررة في قانون المرافعات وكانت المادة التاسعة من قانون المرافعات توجب في فقرتها الخامسة على المحضر ان يبين « اسم وصفة من سلمت اليه صورة الورقة وتوقيعه على الاصل او اثبت امتناعه وسببه » وكان المحضر لم يثبت شيئا عن سبب امتناع المعلن اليهما (الطاعنين) ، او التوقيع كاص الفقرة الخامسة من المادة التاسعة سائلة الذكر ، او الاشارة الى رفضهما الامضاء له وسبب هذا وكان عدم اثبات ذلك يترتب عليه البطلان عملا بالمادة ١٩ من قانون المرافعات لعدم تحقق غاية الشارع من تمكين المحكمة من الاستيثاق من جديده ما سلكه المحضر من اجراءات . ومن ثم فان ورقة التكليف بالحضور المشار اليها تكون باطلة ، ويترتب معها البطلان على اجراءات المحاكمة فالحكم المطعون فيه يكون باطلا لا يثبت على اجراءات معينة من شأنها حرمان المعارضين من استعمال حقهم في الدفاع ، بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ٥١٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/١٦ س ٢٩ من ٧٠٢)

٧٤٢ - معارضة - نظر عدة قضايا للمتهم بجلسة واحدة - تقديمه شهادة مرفوعة بلحداها - انصراف دلالتها الى كافة قضايا المنظورة بذات الجلسة .

✽ متى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة انه عند

نظر المعارضة أمام محكمة الدرجة الثانية بجللسة حضر .
 محام عن الطاعن وطلب التأجيل لمرضه ، وقدم تعليلا على ذلك شهادة
 مرضية في القضية موضوع الطعن التي اتهم فيها الطاعن المنظورة بنفس
 الجلسة أمام الهيئة التي اصدرت الحكم لتطعون فيه ، الامر الذي تنصرف
 دلالة الى كفة القضايا التي اتهم فيها الطاعن والمنظورة أمام المحكمة
 بنفس الجلسة ، غير ان الحكم المطعون فيه قضى باعتبار المعارضة كان
 لم تكن استفادا إلى أن الطاعن لم يحضر بالجللسة المحددة لنظر المعارضة
 رغم علمه بها ، بيد أنه لم يشر الى حضور محامى الطاعن ولا الى ما ابداه
 من عذر . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه اذا تقدم الدافع عن المعارض
 بما يبين عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة ان تعني بالرد
 عليه سواء بالقبول او الرفض ، وكان في اغفال الحكم الاشارة الى ذلك
 مسائل بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه
 والاحالة .

(طعن رقم ١٢٥٥ سنة ٤٨ ق جلسة ١٢/١٧/١٩٧٨ من ٢٩ من ٨٦٨)

٧٤٣ - لا يصح الحكم في المعارضة المرفوعة عن الحكم الغيابي
 الصادر بالادانة باعتبارها كان لم تكن او برفضها بغير سماع دفاع المعارض
 الا اذا كان تخلفه جللسة المعارضة بغير عذر .

✽ لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يصح في القانون
 الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بادانته
 باعتبارها كان لم تكن ، او بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم
 المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور
 بالجللسة حصلا بغير عذر وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر
 قهري حال دون حضور المعارض الجللسة التي صدر فيها الحكم في
 المعارضة فان الحكم يكون غير صحيح لقيام الحاككة على اجراءات مبيهة
 من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل نظير
 العذر القهري المتع وتقدره يكون عند استئناف الحكم او عند الطعن
 فيه بطريق النقض ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت اصدار
 الحكم على هذا العذر القهري لأن الطاعن وقد استجبال عليه الحضور

لإمامة لم يكن في مقدوره إبداءه لها مما يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض واتخاذ وجهه لتنقض الحكم .

(طعن رقم ١٤٨ سنة ٤٨ ق جلسة ١٢٦١/١/١٢ من ٣٠ من ١٢)

٧٤٤ — إذا صدر قرار المحكمة في أول جلسة بتأجيل الدعوى في حضور المتهم صحيحا فإن صدور الحكم في المعارضة برفضها وتأجيله الحكم المعارض فيه يكون صحيحا .

* لما كان يبين من الاطلاع على الاوراق انه تحدد لنظر معارضة الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية جلسة ٣٠ يونيو سنة ١٩٧٦ ، ثم تأجلت في حضور الطاعن ومحاميه لجلسة ١٧ نوفمبر ١٩٧٦ وفيها لم يحضر الطاعن ، فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأجيل الحكم المعارض فيه ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة ، ولا يغير من ذلك ما أورده الطاعن في مذكرة أسبابه من انه لم يملن للحضور في جلسة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٧٦ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، إذ أنه لما كان أول قرار بتأجيل الدعوى قد اتخذ في حضرة المتهم (الطاعن) فإنه يكون عليه بلا حاجة الى اعلان ان يتبع سيرها من جلسة الى أخرى مادامت الجلسات متلاحقة — وهو الحال في هذه الدعوى — ويكون الطاعن اذا قرر بالطعن في الحكم بعد الميعاد محسوبا من يوم صدوره فإن طعنه يكون غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ١٦٠٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١٢٦١/١/٢٢ من ٣٠ من ١٢)

٧٤٥ — الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الصادر غيابيا بإدانته باعتبارها كان ام تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا لا يصح بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخالفه عن الحضور بدون عذر .

* لا يصح في التلون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا

ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر ، وأنه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى حال دون حضور المعارض بالجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحكمة على اجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ومحل نظر العذر القهرى المانع وتقديره يكون عند استئانة الحكم او عند الطعن فيه بطريق النقض ولا يغير من ذلك عدم وقوع المحكمة وقت اصدار الحكم على هذا العذر القهرى لان الطاعن وقد استحال عليه الحضور امامها لم يكن فى مقدوره ابدائه لها ما يجوز الفصل به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذ وجهها لنقض الحكم ، ولحكمة النقض ان تقتصر الشهادة الطبية المثبتة لهذا العذر والتي تقدم لها لأول مرة فتأخذ بها او تطرحها حسبما تطئن اليه . ولما كان الطاعن قدم لهذه المحكمة شهادة طبية مؤرخة فى ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٧٦ ورد بها انه وجد مريضا بنزلة قلووية حادة مع نزلة شعبية حادة ويحتاج الى راحة تامة لمدة ثلاثة اسابيع من تاريخ صدورها ، وكالت المحكمة لا تطئن الى صحة عذر الطاعن المستند الى هذه الشهادة لانها لا تنيد ان المرض الزمه الفراش ولا تشير الى ان الطبيب الذى حررها كان يقوم بعلاجه فى الفترة التى حددت الشهادة مبداءها ونهايتها ، هذا فضلا عن ان الثابت من محاضر المحكمة ان الطاعن لم يحضر فى أية جلسة من الجلسات التى نظرت فيها الدعوى ابتدائيا واستئنائيا سوى الجلسة الاولى للمعارضة الابتدائية مما ينم عن عدم جدية تلك الشهادة ومن ثم يكون ادعاؤه بقيام العذر المانع غير مقبول .

(طعن رقم ١٦٣٥ سنة ٤٨ ق جلسة ١٢٨/١/١٩٧٩ س ٢٠ من ١٧١)

٧٤٦ - تخلف المعارض عن حضور الجلسة الاولى المحددة للنظر

المعارضة - جزاؤه اعتبار المعارضة كان لم تكن - حضوره هذه الجلسة يحتم نظر الموضوع ولو تخلف بعد ذلك .

* الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن لا يجوز الا عند تخلف المعارض عن الحضور فى اول جلسة تحدد للفصل فى معارضته اما اذا حضر هذه الجلسة فانه يكون متعينا على المحكمة ان تنظر فى موضوع الدعوى وتحكم فيه ولو كان قد تخلف عن الحضور فى الجلسة الاخرى

نلك بأن المادة ٢/٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية اذ رقت الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن اذا لم يحضر المعارض فى الجلسة المحددة لنظر الدعوى فانها اريدت ترتيب جزاء على من لا يهتم بمعارضته فقصت بحرمانه من أن يعاد نظر قضيته بواسطة المحكمة التى ادانته غيابيا بعكس المعارض الذى حضر الجلسة الاولى ثم تخلف بعد ذلك فان فكرة الجزاء لا تلتقى معه بل يتعين التمييز بينه وبين المعارض الذى لم يحضر مطلقا - لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد حضر الجلسة الاولى المحددة لنظر المعارضة ثم تاجلت القضية الى جلسة اخرى لم يحضرها فقصت المحكمة باعتبار معارضته كانها لم تكن فان هذا الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه .
(طعن رقم ١٦٨٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٥ من ٣٠ ص ٢١٩)

٧٤٧ - القضاء برفض المعارضة فى جلسة تدخل فى فترة المرض الذى سبق للمحكمة قبوله - بطلان واخلاق .

✽ متى كان يبين من الاطلاع على الشهادة المرضية التى امرت المحكمة بضمها مع المردات تحقيقا لوجه الطعن ، انها مؤرخة ١٩٧٥/١٢/٣٠ وثابت بها اصابة الطاعن بكسر معظم الحوض تحت الالتئام وانه فى حاجة للاستمرار فى العلاج مع الراحة التامة لمدة شهرين من هذا التاريخ اى حتى يوم ١٩٧٦/٢/٢٠ وكانت المحكمة بعد ان قبلت عذر الطاعن فى التخلف عن الحضور امامها لمرضه الثابت بتلك الشهادة واجتبت الدعوى لجلسة ١٩٧٦/٢/٢٩ استجابة لطلب محاميه عادت فقصت فى ذلك التاريخ فى غيبته بقول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه دون ان تفتن الى ان عذره بالمرض الذى سبق للمحكمة ان قدرته كان ومازال قائما به بحسب الشهادة المرضية التى قبلها ، اذ ان اليوم الذى اجلت اليه الدعوى وصدر فيه الحكم المطعون فيه يدخل فى المدة المقررة بالشهادة لتخلف المعارض عن الحضور . لما كان ذلك ، فان المحكمة اذ قصت فى موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم الفيلى المعارض فيه يكون قضاؤها مبنيا على بطلان فى الاجراءات اثر فى حكمها .

(طعن رقم ١٧٤٦ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٥ من ٣٠ ص ٢٧١)

٧٤٨ - قرار الجمعية العامة للمحكمة توزيع القضايا على الدوائر -
تنظيمي - لا يخلق نوعاً من الاختصاص تفرد به دائرة دون أخرى - أثر
ذلك : بقاء ما قدم من قضايا إلى دائرة في حوزتها - تخلف المعارض عن
حضور جلسة نظر المعارضة والحكم فيها رغم علمه بها استناداً إلى القرار
المذكور - لا ينهض عذراً يؤثر في انفتاح ميعاد الطعن في الحكم .

✻ لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ذات الجلسة التي حددت
لنظر المعارضة والتي كان الطاعن يعلم بتاريخها بموجب توقيعه على تقرير
المعارضة - وهو ما لا ينازع فيه الطاعن - فإنه لا يقبل منه التفرع بأن
الاختصاص بنظر القضية قد انتقل إلى دائرة أخرى بذات المحكمة الابتدائية
طالباً أن الحكم صدر من الدائرة المحددة في تقرير المعارضة وفي ذات
التاريخ المعين فيه لنظرها ، فضلاً عن أنه ليس من شأن قيام الجمعية
العمومية للمحكمة الابتدائية بتوزيع القضايا على الدوائر المختلفة - طبقاً
لنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية -
أن يخلق نوعاً من الاختصاص تفرد به دائرة دون أخرى ولا يبنى على
قرار الجمعية العمومية بوضع هذه القواعد التنظيمية سلب ولاية إحدى
دوائر المحكمة إذا عدل توزيع القضايا إلى دائرة أخرى كما لا تتولد عن
تعديل مواعيد انعقاد الجلسات أية حقوق للخصوم في التخلّف عن الحضور
بالجلسات التي حددت مواعيد انعقادها من قبل هذا التعديل ما لم يعلنوا
بوجه رسمي بتحديد مواعيد أخرى لنظر قضاياهم ومن ثم فإن تعديل عمل
الدائرة التي أصدرت الحكم المطعون فيه - بفرض صحته - لا يجدي
الطاعن عذراً في التخلّف عن شهود جلساتها المحددة لنظر معارضته والتي
لا يبارى في سبق علمه بها . لما كان ما تقدم - وكان التقرير بالطعن
قد تم بعد انقضاء الميعاد القانوني دون عذر مقبول فإنه يتعين القضاء
بعدم قبول الطعن شكلاً .

(طعن رقم ١٨٠٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٥ ط ٢٠ ط ٢٠٠)

٧٤٩ - معارضة - الطعن في الحكم الصادر فيها - متى يسدأ
في حالة تخلف المعارض عن الحضور .

✻ أنه على فرض صحة ما يثيره الطاعن من اعتذاره بالمرض الذي
(٢٧٧) ✻

منعه من حضور جلسة المعارضة فإن ميعاد الطعن الصادر في المعارضة يبدأ في حقه في اليوم الذي علم فيه رسمياً بالحكم على ما جرى به قضاء محكمة النقض - ولما كان ذلك - وكان الثابت من مطالعة محضر التوثيق على التوكيل الصادر من الطاعن الذي تقرر الطعن بمقتضاه أن الطاعن وقع بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٧٦ أمام الموثق على التوكيل الصادر منه لمحاميهِ للطعن بالنقض في الحكم المذكور ، وبذلك يكون قد علم بالحكم رسمياً منذ ذلك التاريخ فإنه كان يتعين عليه أن يودع الأسباب التي بنى عليها طعنه في ظرف أربعين يوماً منذ ذلك العلم الرسمي بالحكم المطعون فيه الصادر في المعارضة . ولما كان الثابت أن الطاعن لم يقدّم باياداع أسباب الطعن إلا في ١٨/١٢/١٩٧٦ أي بعد غوات الميعاد المحدد قانوناً للقيام بذلك الإجراء فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

(طعن رقم ٥٣٧ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٠ ص ٢٠ من ٥١٩)

الفصل السابع

مسائل متنوعة

٧٥٠ - مناط التفرقة بين نص المادتين ٣٩٥ ، ٣٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية هو الوصف الذي ترفع به الدعوى - العبرة في شأن سقوط الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنائيات بالوصف الذي أقيمت به الدعوى أى الوارد في قرار الاحالة - خطأ قياس سقوط الأحكام الغيابية في مواد الجنائيات على حالة المعارضة في الأحكام الغيابية في مواد الجنج .

✽ مناط التفرقة بين نص المادتين ٣٩٥ و ٣٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية هو الوصف الذي ترفع به الدعوى ، فإذا رفعت بوصفها جنائية سرى في حقها حكم المادة ٣٩٥ من القانون المذكور ويبطل تحتها الحكم الصادر في غيبة المتهم الذي لا يجوز له عند اعادة محاكمته أن يتبسك بالمعقوبة المفقذة بها فيها ، بل أن المحكمة تفصل في الدعوى في مثل تلك الحالة بكامل حريتها غير مقيدة بشئ مما جاء في الحكم المذكور ، لأن اعادة الإجراءات لم تشرع لمصلحة المحكوم عليه فقط بل أنها شرعت للمصلحة العامة ، ومن الخطأ قياس سقوط الأحكام الغيابية في مواد الجنائيات على حالة المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في مواد الجنج والتي يسرى في حقها نص المادة ٣٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية ويكون الحكم الصادر فيها قابلاً للمعارضة .

(طعن رقم ٥٩٦ سنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٥/١٣٥٩ س ١٠ ص ٥٢١)

٧٥١ - المعارضة في قائمة الرسوم - دفع الطاعن بعدم اعلانه - غير مقبول - بقاء الحكم الغيابي قائماً وكذلك قائمة الرسوم لاستنادها اليه وصودرها وقتاً له - محل الدفع بعدم الاعلان يكون في الحكم الصادر من محكمة النقض في غيبة الطاعن وفقاً للمادة ٣٠ إجراءات .

✽ ما يثيره الطاعن بعدم اعلانه - على فرض صحته - انما يكون محله المعارضة في الحكم الصادر من محكمة النقض في غيبته وفقاً

نص المادة ٢٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يقبل مثل هذا الدفع في صدد المعارضة في قائمة الرسوم ، ومن ثم يظل الحكم النيابي قائما وبالتالي تظل قائمة الرسوم صحيحة لاستقلالها اليه ومصدرها وفقا له .

(طعن رقم ٦٦ سنة ٢٨ ق جلسة ١٤/٢/١٩٦٠ ، مؤ ١١ ، ج ٢٢٨ ،

طعن رقم ١٨٦٤ سنة ٢٨ ق جلسة ١٤/٢/١٩٦٠ .)

٧٥٢ - حق التيلة في الطعن لمصلحة المتهم - أساس ذلك -
الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

* من المقرر أن التيلة العادة وهي تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية - وهي خصم عام تختص بمركز قانوني خاص يجيز لها أن تطعن في الحكم - وأن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن ، بل كانت المصلحة للحكوم عليه . لما كان ذلك ، وكانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى الجنائية صحيحة وأن تبني الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح ، أل مما يشويه من الخطأ والبطولان ، وكان لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم على الحكم النيابي المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض ، إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر ، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر تهرى حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح متعينا نقضه لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ويكون للتيلة حق الطعن فيه .

(طعن رقم ١٦٩٢ سنة ٤٠ ق جلسة ١/٢/١٩٧١ ، مؤ ٢٢ ، ص ١٦)

٧٥٢ - محل نظر العذر القهرى المانع من حضور جلسة المعارضة
ونقيضه - المحكمة المرفوع اليها الطعن .

* أن محل نظر العذر القهرى - المانع من حضور جلسة المعارضة -

وتقديره يكون عند استئناف الحكم المطعون فيه أو عند الطعن فيه بطريق النقض .

(ملن رقم ١٦١١ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/٢ من ٢٢ من ١٦)

٧٥٤ - حضور متهم بجريمة يجوز الحكم فيها بالحبس - جلسة النطق بالحكم دون جلسات المرافعة التي حضرها وكيل عنه ترفع في الدعوى مؤداه أن الحكم الصادر في حقه حكم غيابي ولو وصفته المحكمة خطأ بأنه حكم حضوري - ميعاد الطعن في هذا الحكم بالمعارضة أو بالاستئناف لا ينفذ إلا بعد إعلان المتهم به إعلاناً قانونياً - المادتان ٣٩٨ ، ٤٠٦ إجراءات .

* إذا كان البين من الإطلاع على محاضر الجلسات أمام المحكمة الابتدائية أن الطاعن وهو متهم في جريمة يجوز فيها الحكم بالحبس - وأن حضر الجلسة المؤجلة إليها الدعوى للنطق بالحكم ، إلا أنه لم يحضر أية جلسة من جلسات المرافعة ، بل حضر وكيل عنه ترفع في الدعوى الأمر الذي مؤداه أن يكون الحكم الصادر في حقه حكماً غيابياً وصفته المحكمة خطأ بأنه حكم حضوري وبالتالي لا ينفذ ميعاد الطعن فيه بطريق المعارضة أو الاستئناف - أن اختار المتهم الطعن فيه مباشرة بطريق الاستئناف - إلا بعد إعلانه إعلاناً قانونياً ، وذلك إعمالاً لنص المادتين ٣٩٨ ، ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ..

(ملن رقم ٢٨٤ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٧ من ٢٢ من ٦٤١)

٧٥٥ - معارضة - النداء على المتهم باسم خاطيء - عذر قهري - اثر ذلك .

* لما كان عدم حضور الطاعنة جلسة ١٩٧٤/١٢/٤ التي نظرت فيها المعارضة المرفوعة منها أمام المحكمة الاستئنافية يرجع الى عدم المناداة عليها باسمها الصحيح المثبت في الأوراق ، فانه يكون قد تم قيام العذر القهري المانع من حضورها بالجلسة بما لا يصح معه في القانون القضاء في غيابها بالمعيارها المعارضة كان لم تكن .

(ملن رقم ١٥٠٢ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ من ٢٨ من ٤٢٢)

٧٥٦ - معارضة - عدم جواز الادعاء بتزوير تقريرها لأول مرة أمام النقض .

* الادعاء بحصول تزوير في تقرير المعارضة هو من المسائل الموضوعية التي تحتاج الى تحقيق فلا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٨٨ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٨ من ٢٨ من ٥٦٥)

٧٥٧ - بيان التاريخ الثابت على تقرير المعارضة - لا سبيل للطعن عليه الا بالطعن بالتزوير .

* لما كان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة انه تحدد لنظر المعارضة الاستئنافية جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ ووقع الطاعن ببصمة ايهامة على تقرير المعارضة الاستئنافية بما يفيد عليه بتاريخ الجلسة المحددة لنظر معارضته ، وكان الاصل في الاجراءات الصحة فانه لا يقبل من الطاعن ادماؤه بانه كان محددا لنظر معارضته جلسة ١٩٦٩/١٢/٧ ثم عدلت الى ١٩٦٩/١٢/٢٧ مما دام لم يسلك سبيل الطعن بالتزوير على تقرير المعارضة .

(طعن رقم ١٥٥١ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/١٤ من ٣٠ من ٩٢)

٧٥٨ - متى يكون الحكم في المعارضة باطلا لعدم النص على صدوره باجماع آراء قضاة المحكمة .

* لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بمسدم جواز المعارضة لرفعها عن حكم غير قابل لها ، فان ما ينميه الطاعن على هذا الحكم من بطلانه لعدم النص على صدوره باجماع آراء قضاة المحكمة لا محل له ، لان هذا البيان لا يكون لازما الا اذا كلفت المعارضة جائزة وقضى بقبولها شكلا ثم يمضي بالحكم بعد ذلك الى الفصل في موضوعها بتأييد الادانة التي قضى بها الحكم المعارض فيه لأول مرة ولا كذلك الحكم المطعون فيه الذي يدخل في عداد الاحكام الشكلية فحسب .

(طعن رقم ٢٥٥٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢١ من ٣٠ من ١٢٦)

٧٥٩ - الحكم في المعارضة لا يكون بغير سماع دفاع المعارض
الا اذا كان تخلفه بغير عذر قهرى - عدم مراعاة هذا الشرط - اثره .

✽ من المقرر انه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة
من المتهم عن الحكم الاتيالى الصلادر بادانته بالمتبأرها كان لم تكن
أو بتبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض غية بغير سماع
دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصللا بغير عذر
وانه اذا كان هذا التخلف يزجع الى عذر قهرى حال دون حضور المعارض
بالجلسة التى صدر فيها الحكم في المعارضة فان الحكم يكون غير صحيح
لقيام المحاكمة على اجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال
حقه في الدفاع ، ومحل نظر العذر القهرى المانع وتقديره يكون عند
الاستثنائات الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض .

(ملحق رقم ٥٨ سلة ٥٤ في جلسة ١٩٧٨/م/٧ ص ٢٠ ط ١٥٤٢)

منہ رقمات

٧٦٠ - تحقق الجريمة بمجرد احراز المفرقات في كافة صورته والوانه
 مهما كان الباعث له .

* ان المادة ٣١٧ المكررة ع المحلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢
 تعاقب على احراز المفرقات في كافة صورته والوانه مهما كان الباعث
 لهذا الاحراز الا ما كان منه برخصة او بمسوغ قانوني - والقصد الجنائي
 لا شأن له بالباعث على الاحراز - وهذا القصد يتحقق بمجرد علم المحرز
 ان المادة مفرقة او مما يدخل في تركيب المفرقات .

(ملحق رقم ١٥٥ سنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٢/١٩)

٧٦١ - تحقق الجنائية بمجرد احراز المفرقات في كافة صورته
 والوانه مهما كان الباعث له .

* ان المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات والتي تعدلت
 بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ تعاقب على احراز المفرقات في كافة
 صورته والوانه مهما كان الباعث على هذا الاحراز اللهم الا ما كان منحه
 برخصة او بمسوغ قانوني وانما كانت هذه الجريمة من الجرائم العمدية
 فان القصد الجنائي فيها يقوم على تعمد الفاعل مخالفة ما ينهى عنه القانون
 بصرف النظر عن البواعث التي تكون دافعه الى ارتكابه ما ارتكبه منها
 اذا الباعث لا يؤثر في كيانها وانما قد يصح ان يكون له دخل في تقدير
 العقوبة ليس غير .

(ملحق رقم ١٥٧ سنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٢/٢٠)

٧٦٢ - عدم اعتبار الكمية الصغيرة من البارود من قبيل المفرقات
 الا اذا ثبت ان هذا البارود القليل قد اعد لان يدخل في تركيب مفرق ما.

* لتطبيق المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات يجب التمييز
 بين حالة صنع او استيراد او احراز القنابل او الديناميت او المفرقات
 بصفة عامة وبين حالة صنع او استيراد او احراز المواد المعدة لان تدخل

فى تركيب تلك المفرقات وكذلك الاجهزة والآلات والادوات والاشياء التى تستخدم لصنعها أو انفجارها فى الحالة الاولى يحق العقاب متى ضبط المفرق ولم يكن عند صائعه أو مستورده أو محرزه رخصة به ولم يكن لديه مسوغ شرعى لصنعه أو استيراده أو احرازه ولا يشترط — لتوقيع العقاب اثبات نية المتهم فى استعمال المفرق فى الاجرام بل يكفى مجرد وجود المفرق ماديا مع ثبوت علم المتهم بأنه مفرق — والمقصود من عبارة « مسوغ شرعى » هو أن يكون لدى المتهم اسباب مقبولة غير محرمة بجيز له احراز المفرق أو صنعه أو استيراده — إما فى الحالة الثانية (حالة صنع أو استيراد أو احراز المواد المدة لأن تدخل فى تركيب المفرقات والاجهزة والآلات والأنوال والاشياء التى تستخدم لصنعها أو انفجارها فإن هذه المواد والاجهزة والآلات والادوات انما تعتبر فى حكم المفرقات ويعاقب صائعها أو محرزها أو مستوردها وفقاً للمادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات اذا ظهر من وقائع الدعوى وظروفها ان هذه الاشياء اعدت لأن تدخل فى تركيب المفرقات — وهذا أمر مفروك لتقدير قاضى الموضوع — وبناء على ذلك يمكن أن يعتبر « بارود الصيد » مفرقات مما يدخل فى حكم تلك المادة — ولكن اذا كان المضبوط من هذه المادة كمية صغيرة مما يستعمل عادة فى الصيد فلا يمكن مبدئياً أن يعد من قبيل المفرقات لأن هذه الكمية الصغيرة لا يحدث الفرقة اذا ما اشعلت وحدها ولا يترتب على اشعلائها ضرر التخريب والتعيب والاتلاف الذى هو مناط العقاب فى المادة المذكورة الا انه نظرا الى أن القليل من البارود يمكن أن يدخل فى تركيب المفرقات فيجب لتوقيع العقاب على حائزه طبقاً للفترة الثانية من المادة ٣١٧ المكررة عقوبات أن يثبت من الوقائع أن هذا البارود القليل قد اعد لأن يدخل فى تركيب مفرق ما — فإذا كان الثابت بالحكم أن كمية البارود المضبوط لدى المتهم صغيرة وانها ما تستعمل فى ملء الخراطيش فلا يمكن اعتبارها مفرقاً فى حكم الفقرة الأولى من المادة ٣١٧ المكررة كما لا يمكن اعتبار المتهم محرزاً لمادة تدخل فى تركيب المفرقات مادامت ظروف الدعوى المبينة بالحكم لا تدل على انها قد اعدت لذلك .

٧١٣ - تحقق القصد الجنائي بمجرد علم المحرز أن المادة مفرقة أو مما يدخل في تركيب المفرقات .

* القصد الجنائي في جريمة احراز المفرقات بدون رخصة أو مسوغ شرعي يتحقق دائما متى ثبت علم المحرز بان ما يحزره مفرق - ولا ضرورة بعد ذلك لاثبات نيته في استعمال المفرق في والتخريب والاتلاف ..

(طعن رقم ١٠٥٩، سنة ٤ ق جلسة ١٤/١/١٣٣٥)

٧١٤ - عدم اعتبار الكمية الصغيرة من البارود من قبيل المفرقات الا اذا ثبت ان هذا البارود القليل قد اعد لأن يدخل في تركيب مفرق ما .

* بارود الصيد لا يعتبر مفرقا في حكم المادة ٣١٧ المكررة ع الا اذا كان القدر المضبوط منه كمية كبيرة تفوق كثيرا ما يستعمل مادة في الصيد بحيث اذا اشعل هذا القدر وحده في مكان مغلق لا يتسع للغازات التي يتولد عنها عتق الاشتعال فانه يحدث المفرقة اما اذا كان القدر المضبوط ضئيلا لا يحدث فرقة اما اذا ما اشعل وحده ولا يترتب على اشعاله ضرر التخريب والتعيب والاتلاف وهو مناط العقاب في المادة ٣١٧ المكررة المذكورة فلا يعتبر محرز من يتناولهم حكم هذه المادة .

(طعن رقم ١٠٥٩، سنة ٤ ق جلسة ١٤/١/١٣٣٥)

٧١٥ - المفرقات المحرمة هي التي من شأنها ان تستعمل لتدمير الاموال الثابتة او المتحركة .

* المفرقات المحرمة التي تشير اليها المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات هي التي من شأنها ان تستعمل لتدمير الاموال الثابتة او المتحركة - فلعن الاطفال (الصواريخ) لا تدخل في مفئات المفرقات التي يتناولها حكم المادة المذكورة .

(طعن رقم ١٠٦٤، سنة ٤ ق جلسة ١٨/١/١٣٣٥)

٧٦٦ - عدم اعتبار الكمية الصغيرة من البارود من قبيل المفرقات
الا اذا ثبت ان هذا البارود القليل قد اعد لان يدخل فى تركيب مفرقعة ما .

✽ ان البارود لا يعتبر من المفرقات اتوارد ذكرها فى المادة ٣٦٣ من قانون العقوبات الا اذا كان بكمية كبيرة وفى حيز مطلق لا يتسع للغازات التى يتحول اليها عقب الاشتعال - فاذا كانت كميته يسيرة ليس من شأنها ان تحدث عنها هذه النتيجة فانه لا يعد من تلك المفرقات - فاذا ضبط بارود زنته ١٠٦٠ جراما فى كيس داخلة فى قنينة بقطار السكة الحديد فلا يمكن عده مفرقات لانه بحسب كميته والظرف الموجود فيه لا يمكن - اذا ما اشعل - ان يحدث المفرقة ذات الخطر المعنى فى المادة المذكورة .

(طعن رقم ٦٩٧ سنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/٤/٢٢)

٧٦٧ - احراز المفرقات اذا كان مقصودا به مجرد استعمالها
تخفية للأسلحة النارية معاقب عليه بمقوية الجنبعة .

✽ ان المادة ١٠٢ (١) من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ قد نصت على انه « يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة كل من احراز مفرقات او حازها او صنعها او استوردها قبل الحصول على ترخيص بذلك ، ويعتبر فى حكم المفرقات كل مادة تدخل فى تركيبها ويصدر بتحديدها قرار من وزير الداخلية ، وكذلك الأجهزة والأدوات والآلات التى تستخدم فى صنعها او لانفجارها ، ثم نصت المادة ١٠٢ (ب) على انه « يعاقب بالاعدام كل من استعمل مفرقات بنية ارتكاب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٨٧ او بفرض ارتكاب قتل سياسى او تخريب المباني والمنشآت المعدة للمصالح العامة او للمؤسسات ذات النفع العام او للاجتماعات العامة او غيرها من المباني او الاماكن المعدة لارتياح الجمهور » وجاء بالمذكرة الإيضاحية ان الشارع يهتدف بهذا التعديل « توسيع نطاق تطبيق المواد ٨٨ و ٢٥٨ و ٣٦٣ من قانون العقوبات بحيث تتناول كل الصور التى تهدد الأمن العام وسلامة الدولة وحياة الأفراد واموالهم » وواضح من ذلك ومن وضع المواد المضافة بهذا القانون بعد الباب الثانى الخاص بالجنايات والجنح

المضره بالحكومة من جهة الداخل ، ان المقصود بحيازة المفرقات هو حيازة الاسلحة التي من شأنها ان تستعمل في غرض من الأغراض الاجرامية التي بينها الشارع في المادة ١٠٣ (ب) ، ولما كان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ الذي صغر يعد اضافة المادة ١٠٢ (١) ل مواد قانون العقوبات قد نص في مادته العاشرة على انه « يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنية او بلحدى هاتين العقوبتين كل من يحرز ذخائر مما يستعمل في الأسلحة النارية بالمخالفة لاحكام المادة الخامسة » وكان المستفاد من نصوص التشريعين ومن تعليلات العقاب الذي فرضه الشارع لكل من الجريمتين ومما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية سالفه الذكر . ان احراز المفرقات المعاقب عليه بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ هو الذي من شأنه ان يهدد الامن العام وسلامة الدولة وحياة الافراد ولولاهم وان احراز تلك المواد اذا كان مقصودا به مجرد استعمالها كخبرة للأسلحة النارية لماله يكون معاقبا عليه بعقوبة الجنحة وعلى قاضي الموضوع ان يستظهر من الظروف والأدلة بالقبالة في الدعوى ما اذا كانت الواقعة مما تنطبق عليه احكام المادة ١٠٢ (١) من قانون العقوبات او المادة العاشرة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ — واذا فُتِي كان الحكم المطعون فيه قد قال ان البارود الذي ضبط في حيازة الطاعن كان الغرض من احرازه تعبئة الفرد المضبوط ، وهو ما كان يقتضي من المحكمة معاقبة الطاعن باعتباره انه احرز ذخيرة مما يستعمل في الأسلحة النارية الا انها ادانت الطاعن بمعقوبة الجنائية على اساس ان المادة ١٠٢ (١) تعاقب على الاحراز في جميع صورته ولما كان الغرض منه بمعقوبة الجنائية — فان حكمها يكون مبنيا على الخطأ في تأويل القانون .

(ملحق رقم ٣٢ ملحق ٢٢ قأ جلسة ٢٤/١١/١٣٥٣)

٧٨ - القصد الجنائي في جريمة احراز المفرقات .

* القصد الجنائي في جريمة احراز المفرقات يتحقق دائما متى ثبت علم المحرز بان ما يحرزه مفرق او مما يدخل في تركيب المفرقات ، ولا ضرورة بعد ذلك لاثبات نيته في استعمال المفرق في التخريب والاتلاف — كما ان القصد الجنائي لا شأن له بالنيات على الاحراز .

(ملحق رقم ٢٢ ملحق ٢٦ قأ جلسة ٢٢/٥/١٣٦٦ : ١٧ ص ٦٥٨)

٧٦٩ - العقوبات المقررة لجريمة احرار مفرقات بدون ترخيص
 المنصوص عليها في المادة ١٠٢ (١) عقوبات هي الاسفل الشاقة
 المؤبدة او المؤقتة - عدم جواز ابدالها عند معاملة المتهم بالرافة عملا
 بالمادة ١٧ عقوبات الا بالعقوبة التالية لها مباشرة وهي السجن من
 ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة .

* تنص المادة ١٠٢ (١) من قانون العقوبات على عقوبة
 الاسفل الشاقة المؤبدة او المؤقتة لجريمة احرار المفرقات قبل الحصول
 على ترخيص بذلك ، ونصت المادة ١٠٢ (هـ) من هذا القانون على انه :
 « استثناء من احكام المادة ١٧ لا يجوز في تطبيق المواد السابقة النزول
 عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة » والبين من هذين
 النصين ان عقوبة الاسفل الشاقة المؤبدة او المؤقتة المنصوص عليها
 في المادة ١٠٢ (١) لجريمة احرار المفرقات بغير ترخيص لا يجوز
 ابدالها عند معاملة المتهم بالرافة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات
 الا بالعقوبة التالية لها مباشرة في ترتيب العقوبات وهي عقوبة
 السجن التي جعلها المشرع من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة
 الا في الاحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا - ولما كان الحكم
 المطعون فيه وقد نزل بالعقوبة في جريمة احرار مفرقات بدون ترخيص
 الى الحبس لمدة ستة شهور مع ايقاف التنفيذ يكون قد اخطأ في تطبيق
 القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بمعقبة المظنون
 ضدعها بالسجن لمدة ثلاث سنوات بالاضافة الى عقوبة المصادرة
 المقررة بهما .»

(طعن رقم ٢٤٨ سنة ٤٠ ق جلسة ١٠/٥/١٣٧٠ م ٢١ من ٦٦٨)

مقاومة الحكام والتمردى عليهم

الفصل الأول — التمردى على الموظفين

الفصل الثانى — اهانة الموظفين •

الفصل الأول

التعدي على الموظفين

٧٧٠ - تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١٣٧ عقوبات متى صاحب التعدي ضرباً دون اشتراط جسامته معينة في الإصابة .

* ان المادة ١/١٣٧ من قانون العقوبات لا تشترط جسامته معينة في الإصابة بل يكفي لتحقيقها ان يصاحب التعدي ضرب او ينشأ عنه اي جرح ، وانن فالنجمي على الحكمة انها لم تبين في الحكم ما اثبتته الكشف الطبي من الجملت وتمت على الجطي عليه لا محل له .

(ملحق رقم ٧٤) سنة ٢٠ في جلسة ١١٥٠/١٠/١٦)

٧٧١ - تعدي على الموظفين - مناط تطبيق م ١٠٩ ع ان يكون الاكراه او التهديد غايته حمل الموظف على قضاء امر غير حق او اجتناب اداء عمله المكلف به .

* ان الشارع اطلق حكم المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٢ لينال بالعقاب كل من يستعمل القوة او التهديد مع الموظف العمومي او المستخدم متى كانت غايته من الاكراه او التهديد حمل الموظف على قضاء امر غير حق او اجتناب اداء عمله المكلف به ، يستوى في ذلك ان يقع الامتداء او التهديد اثناء قيام الموظف بعمله لئمه من البقي في تنفيذه او في غير فترة قليلة به من اداءه مستقبلا طالما ان قضاء الموظف للأمر غير الحق او اجتنابه اداء عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة او التهديد .

(ملحق رقم ١٤٢ سنة ٢٨ جلسة ١٩٥٨/٥/١٢ س ٩ ص ٤٩٢)

٧٧٢ - اعطاء المشرع حكم الرشوة لجريمة التعدي من حيث العقوبة المقيدة للحرية دون القرابة - م ١٠٩ ع مسئلة بق ٦٩ لسنة ١٩٥٢

* ان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون

العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ليس فيها معنى الاتجار بالوظيفة وتختلف في عناصرها عن جريمة الرشوة وان كان المشرع قد اعطاها حكم الرشوة الا ان مراده ان يكون ذلك من حيث العقوبة المقيدة للحرية فقط وليس عقوبة الغرامة التي راعى المشرع عند وضعها في مواد الرشوة ان تكون مقابل الانجرار في الوظيفة او افساد ذمة الموظف ويؤكد هذا النظر ان المادة ١٠٣ نصت على ان الغرامة لا تزيد على ما اعطى او وعد به .

(طعن رقم ١٤١ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/١٢ من ٥ ص ٢٩٣)

٧٧٣ - تضاد الركن المادى فى ضرورتى الاعتداء على الموظفين واختلاف الركن الادبى فى كل منهما .

* تتحد صورتا جريمة الاعتداء على الموظفين في الركن المادى وتنفردان في الركن الادبى .

(طعن رقم ٦٤٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٠ من ١٠ ص ٧٢٢)

٧٧٤ - توافر القصد الخاص فى جريمة م ١٠٩ ع - منسطة - استمالة القوة أو التهديد أو العنف فى حق موظف عمومى او مستخدم لغاية معينة هى حيلة على قضاء امر غير حق او على اجتنابه اداء عمل من الأعمال المكلف بها .

* الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ جريمة خاصة يميزها عن جريمة التعدي على الموظفين العموميين ورجال الضبط ونحوهم من المكلفين بخدمات عامة والمنصوص عليها في المادة ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات وجوب توافر قصد خاص يتمثل في انتواء الجاني الحصول من الموظف المعتدى عليه نتيجة معينة هي ان يؤدي له عملا لا يحل عليه ان يؤديه او ان يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن اداء عمل كلف بالموظفة بادائه ، وهذه النية - التي تنسب الى هذا الباعث الخاص - هي غوام القصد الجنائي في الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٠٩ المذكورة ،

وهي وحدها التي تفرق بين هذه الجريمة وبين جرائم الاعتداء واستعمال القوة ضد الموظفين العموميين والمعتبرة جنحا وفقا لنصوص المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ٦٤٥ سنة ٢٨ جلسة ١٩٥٦/٦/٢٠ من ١٠ ص ٧٢٢)

٧٧٥ — الركن الأدبي في جرائم الاعتداء المنصوص عليها بالمادتين ١٣٦ ، ١٣٧ عقوبات — توافر القصد الجنائي العام — كفايته .

✽ لا يمتد بالباعث في جرائم الاعتداء على الموظفين ومشاومتهم الواردة في الباب السابع من قانون العقوبات ، وإنما يكفي لتوافر الركن الأدبي في تلك الجرائم أن يرتكب الجاني الاعتداء وهو مدرك لما يفعل عالم بشروط الجريمة التي لا يلزم لوجودها غير توافر القصد الجنائي العام .

(طعن رقم ٦٤٥ سنة ٢٨ جلسة ١٩٥٦/٦/٢٠ من ١٠ ص ٧٢٢)

٧٧٦ — جريمة المسادة ١٠٩ من القانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ — القصد الجنائي فيها — صورة واقعة يتوافر بها القصد الخالص .

✽ إذا كانت المحكمة قد تحدثت عن القصد الجنائي لدى المتهم بما يفاده أن المتهم إنما قصد من الاعتداء الهرب بعد أن كان مقبوضا عليه ومودعا في حراسة اثنين من أفراد البوليس ، والحيولة بين المجنى عليه وهو من رجال الضبط — وبين أدائه عملا كلف به بمقتضى وظيفته ، فإن ما انتهت إليه محكمة الموضوع من اعتبار الواقعة تعديا على أحد رجال الضبط في أثناء تأدية وظيفته وبسببها هو وصف خاطيء لا يلتزم مع التفسير السليم للقانون .

(طعن رقم ٦٤٥ سنة ٢٨ جلسة ١٩٥٦/٦/٢٠ من ١٠ ص ٧٢٢)

٧٧٧ - رجل شرطة - مكلف بخدمة عامة - التعدي عليه .

✽ شددت المادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات العقاب على الجنائي في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات اذا كان المعتدى عليه موظفا بالسكك الحديدية او مكلفا بخدمة عامة بها او بغيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداء اثناء سيرها او توقفها بالمحطات ، فجعلت الحد الأدنى خمسة عشر يوما بالنسبة الى عقوبة الحبس وعشرة جنيهات بالنسبة الى عقوبة الغرامة - ولما كان الثابت من الحكم الابتدائي الذي أحال اليه الحكم المظنون فيه أن المجنى عليه وان كان من رجال الشرطة الا انه كلف بخدمة عامة بالسكك الحديدية وهي حراسة احد القطارات وان المظنون ضده اعتدى عليه اثناء سير القطارات وأبان ياديته لعمله وبسببه ، فقد توافرت في حق الجاني مقومات العقاب الشدد المنصوص عليه في المادة ١٣٧ مكررا عقوبات ، ومن ثم فان الحكم المظنون فيه اذ قضى بتفريم المظنون ضده خمسة جنيهات يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يعمين معه نقضه وتصحيحه وفقا للقانون .

(طعن رقم ٢٦٢٩ سنة ٢٢ ق جلسة ١٨/٢/١٩٦٢ س ١٤ ص ١٨٧)

٧٧٨ - جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون

١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا يلزم لقيامها توافر قصدا جنائيا خاصا - ككفاية توافر القصد الجنائي العام .

✽ لم يشترط المشرع لقيام جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، قصدا جنائيا خاصا ، بل يكفي أن يتوافر فيها القصد الجنائي العام وهو ادراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة .

(طعن رقم ٤٢٤ سنة ٣٦ ق جلسة ١٦/٥/١٩٦٦ س ١٧ ص ٦٢٢)

٧٧٨ - تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة التعدي - غير لازم طالما أن المتهم لم يجادل في شأنه ، وكانت واقعة الدعوى كما اثبتها الحكم تكشف عن توافره لديه .

* لا جناح على الحكم أن هو لم يتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، طالما أن المتهم لم يجادل في شأنه ، وكانت واقعة الدعوى كما اثبتها الحكم تكشف عن توافره لديه .

(طعن رقم ٢٢٤ سنة ٣٦ ق جلسة ١٦/٥/١٩٦٦ م ١٧ ص ٦٢٢)

٧٨٠ - مناط التفريق بين جنح التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المادتين ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات والجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرراً (١) من القانون ذاته .

* من المقرر أن جنح التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المادتين ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات والجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرراً (١) من هذا القانون يجمعها ركن مادي واحد ويفصل بينهما الركن الأدبي فبينما يكفي لتوافر الركن الأدبي في الجرائم التي من النوع الأول قيام القصد الجنائي العام وهو ادراك الجاني لما يفعل وعليه بشروط الجريمة دون اعتداد بالباعث ، فإنه لا يتحقق في المادة ١٣٧ مكرراً (١) الا اذا توافرت لدى الجاني نية خاصة بالإضافة الى القصد الجنائي العام تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملاً لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع من اداء عمل كلف به .

(نقض رقم ٢٢٥٤ سنة ٣٨ جلسة ٢١/٢/١٩٦٦ م ٢٢ ص ٢٢٤)

٧٨١ - مثال لتسبيب معيب في جنابة تعدي على موظف عام .

* متى كان الحكم قد اثبت في حق المتهم أنه امتلك بلباس المحضر المجنس عليه أثناء توقيع الحجز وأعتدى على الخفير النظامي المرافق له

ليحول دين المضي في اجراءات الحجز وقد ترتب على فعله ان امتنع المحضر عن مباشرة تلك الاجراءات ولم يتمكن من توقيع الحجز الا بعد ان توجهه الى مركز الشرطة وخطر بالحادث . فان الحكم يكون قد اثبت قيام الركن المعنوي للجناية المنصوص عليها من المادة ١٣٧ مكررا (١) من قانون العقوبات بعنصريه العام والخاص اذ استظهر ان نية المتهم من الاعتداء قد انصرفت الى منع المجنى عليه - المحضر بالحكمة - من اداء عمل من اعمال وظيفته ، ومن ثم فان محكمة الموضوع اذ انتهت - على الرغم من ذلك - الى ادانته بجنحة التمدي تكون قد اخطأت في تطبيق القانون وتاويله مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه وتصحيحه وفقا للقانون وذلك بإعمال المادة ١٣٧ مكررا « ١ » من قانون العقوبات .

(طعن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣١ من ٢٢ ص ١٢٤)

٧٨٢ - جريمة التمدي على موظف اثناء تادينه وظيفته - عقوبة

العقوبة الأشد .

* لا جدوى مما يثيره الطاعن بشأن عدم انطباق الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، لأن العقوبة التي اوصفها الحكم على الطاعن وهي الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وغرامة خبسة آلاف جنيه داخلية في حدود العقوبة المقررة في الفقرة الأولى من المادة المذكورة لجريمة التمدي على أحد الموظفين أو المستحقين العموميين القائمين على تنفيذ القانون سالف الذكر أو مقاومته بالقوة والعنف اثناء تادينه وظيفته دون ان يتخلف عن التمدي أو الملتزمة عاهة مستديمة ، كما ان العقوبة المقررة على الطاعن ، مقرررة أيضا لجريمة احرار مواد مخدرة بقصد الاتجار التي دان الحكم الطاعن بها بعد ان طبق المادة ٢/٣٢٠ من قانون العقوبات ووقع عليه عقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة احرار المخدر بقصد الاتجار .

(طعن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ من ٢٢ ص ٩٠٢) .

٧٨٩ - جريمة التعدي على موظفين عموميين - أركانها .

* من المقرر أن جنح التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٧ مكررا (١) من قانون العقوبات والجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا ١ ، ٢ من هذا القانون يجمعهما ركن مادي واحد ويفصل بينهما الركن الأدبي . فبينما يكفي لتوافر الركن الأدبي في الجرائم التي من النوع الأول قيام القصد الجنائي العام وهو ادراك الجاني لما يفعل وعليه بشروط الجريمة دون اعتداد بالباعث فاته لا ينحقق في المادة ١٣٧ مكررا ١ ، ٢ إلا إذا توافرت لدى الجاني نية خاصة بالإضافة الى القصد الجنائي العام تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المتعدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المتعدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه .

(طعن رقم ٨٢٨ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٠/١٠/١٩٦٩ ص ٢٠ من ١٠٧٨)

٧٨٤ - معاقبة المتهم عن جريمة المادة ١٣٧ مكررا (١) ، (٢)
عقوبات - انعدام مصلحته في المجادلة في توافر القصد في جريمة السرقة
المسندة اليه - علة ذلك .

* إذا كان الحكم المطعون فيه قد أوتلع عقوبة واحدة بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات ، وكانت هذه العقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة استعمال القوة أو العنف مع موظفين عموميين لصلتهما بغير حق على الامتناع عن عمل من أعمال وظيفتهما ، فإن مصلحة الطاعن من المجادلة في توافر نية السرقة موضوع التهمة الثانية المسندة اليه تكون منعدمة .

طعن رقم ٨٢٨ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٠/١٠/١٩٦٩ ص ٢٠ من ١٠٧٨ .

٧٨٥ - شروط تحقق جريمة المادة ١٣٧ مكررا (١) ، (٢) من
قانون العقوبات .

* إذا كان الحكم المطعون فيه - بعد أن أورد من وثائق المقاومة

الحاصلة من الطاعن ورفاقه ما يكفى لتوافر العنصر المادى للجريمة — استظهر استظهارا سليما من ظروف الواقعة ان غرض الطاعن وباقى المتهمين مآء وقع منهم من افعال مادية قد انصرف الى منع الجنى عنهما من اداء اعمال وظيفتهما لعدم تمكينهما من اقتياد المتهمين الى مخفر الشرطة للكشف عن شخصيتهم ، وقد تمكنوا بها استعملوه فى حثهما من وسائل العنف والتعدي من بلوغ قصدهم ، فان الجنائية المنصوص عليها فى المادة ١٣٧ مكررا / ١ و ٢ من قانون العقوبات تكون متوافرة الأركان ..

(طعن رقم ٨٢٨ سنة ٣٩ ق جلسة ٢٠/١٠/١٩٦٩ من ٢٠ ص ١٠٧٨)

٧٨٦ — نطاق حكم المادة ١٣٧ مكررا (١) ، (٢) من قانون

العقوبات .

* اطلق الشارع حكم المادة ١٣٧ مكررا / ١ و ٢ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لينال بالعقاب كل من يستعمل القوة والعنف أو التهديد مع الموظف العمومى أو المكلف بالخدمة العامة ، لقضاء أمر غير حق أو اجتناب اداء عمله المكلف به ، يستوى فى ذلك ان يتبع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضى فى تنفيذه ، أو فى غير فترة قيامه به لمنعه من ادائه فى المستقبل طالما ان اداء الموظف للعمل غير الحق أو اجتنابه اداء عمله قد تحقق نتيجة استعمال القوة أو التهديد ..

(طعن رقم ٨٢٨ سنة ٣٩ جلسة ٢٠/١٠/١٩٦٩ من ٢٠ ص ١٠٧٨)

٧٨٧ — انتفاء المصلحة فى النص على الحكم فى شأن جريمة

المادة ١٣٧ مكرر عقوبات .

* اذا كان الطعن واردا على احدى الجريمتين — اللتين دين بهما الطاعن — وهى جريمة سرقة الأوراق دون جزية مقاومة الحكام المنطبق عليها نص المادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات التى كانت المصلحة قد

اثبتت في حكمها وقوع هذه الجريمة الأخيرة ودلت عليها ، ولم توقع على الطاعن سوى عقوبة واحدة وتطبيقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وكانت تلك العقوبة مقررة في القانون لأي من الجريمتين ، فإنه لا يكون للطاعن مصلحة فيما يثيره بشأن جريمة مقاومة الحكام .

(طعن رقم ١٥٢٤ سنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٨/١٩٦٩ من ٢٠ ص ١٢٩٦)

٧٨٨ — الركن الادبي في جنائية المادة ١٣٧ مكرراً ١ و ٢ عقوبات — تحقيقه بتوافر نية خاصة لدى الجاني — بالإضافة الى القصد الجنائي العام — هي انتواؤه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة بإذائه عمل لا يحل له أداؤه أو امتناعه عن أداء عمل كلف بإدائه .

* يتحقق الركن الادبي في الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرراً ١ و ٢ من قانون العقوبات متى توافرت لدى الجاني نية خاصة بالإضافة الى القصد الجنائي العام تتحصل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي ان يؤدي عملاً لا يحل له ان يؤديه او ان يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بإدائه .

(طعن رقم ٢٠٠ سنة ٧١ ق جلسة ١٨/٥/١٩٧٢ من ٢٢ ص ٦٥٦)

٧٨٩ — استظهار الحكم بعد ايراده ما يكفي لثبوت العنصر المادى للجريمة — ان ما وقع من التهمين من افعال مادية كان بقصد منع المجنى عليهم من أداء أعمال وظيفتهم — وانهم تمكنوا بها استعملوه من وسائل العنف والتعدي من بلوغ قصدهم — كفايته لتوافر اركان الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرراً ١ و ٢ عقوبات .

* متى كان الحكم بعد ان اورد وقائع المرافعة بما يكفي لتوافر العنصر المادى للجريمة ، استظهر استظهاراً سليماً من ظروف الواقعة ان غرض الطاعن وبغى الجناة مما وقع منهم من افعال مادية قد انصرفت الى منع المجنى عليهم من أداء أعمال وظيفتهم بعدم تمكنهم من ضبط الخبزناجس الوزن واقتياد الفاعلين الى مخفر الشرطة لاتخاذ الاجراءات

القانونية قبلهم ، وقد تمكوا بما استملوه في حقهم من وسائل العنف وللتعدي من بلوغ تصدهم فان الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا ١ ، ٢ من قانون العقوبات تكون متوافرة الأركان .

(طعن رقم ٣٠٠ سنة ٧٤ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٨ س ٢٢ ص ٦٥٦)

٧٩٠ - جناية التعدي مع حمل السلاح - على الموظفين القائلين على تنفيذ قانون المخدرات - عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف الى عشرة آلاف جنيه .

✽ ان العقوبة المقررة اصلا لجناية التعدي مع حمل السلاح على الموظفين العموميين على تنفيذ احكام قانون مكافحة المخدرات طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ هي الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه .

(طعن رقم ٨٦ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٩ س ٣٢ ص ٣٩٩)

٧٩١ - ادانة المتهم بجريمة التعدي على احد الموظفين القائلين على تنفيذ قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل باعتبارها الجريمة الأشد عملا بالمادة ٣٢ عقوبات - معاقبة المتهم بالحبس اعمالا للمادة ١٧ عقوبات - مع اغفال توقيع عقوبة الغرامة المقررة لهذه الجريمة - خطأ يوجب النقض والتصحيح .

✽ متى كانت العقوبة المقررة لاشد الجريمتين اللتين ادين بهما المظنون ضدهما هي العقوبة المقررة للجريمة الثانية المعقبة عليها بالمادة ١/٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ - وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على معاقبة كل من المظنون ضدهما بعقوبة الحبس لمدة ستة اشهر بعد ان اعمل - في مجال توقيع العقوبة المتيدة للحرية حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات - واغفل القضاء عليهما بالغرامة المنصوص عليها في المادة سالفة الذكر ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون لعدم توقيع عقوبة الغرامة التي يجب الحكم بها

٤٤٥.

بالإضافة الى العقوبة المقيدة للحرية مما يقتضى نفيه جزئيا وتصحيحه
بنزيم كل المأمون ضدهما ثلاثة آلاف جنيه بالإضافة الى عقوبة الحبس
المقتضى بها . ونظرا للظروف التي رافقتها محكمة الموضوع ببررة لوقف
تنفيذ عقوبة الحبس بالنسبة للمأمون ضده الأول تأمر هذه المحكمة كذلك
بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة بالنسبة لهذا الأخير لمدة ثلاث سنوات على
أن يكون الإيقاف شاملا لكافة آثاره الجنائية عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من
قانون العقوبات .

(ملحق رقم ١١٢ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٢٦ من ٢٤ حتى ٢٢)

٧٩٢ — جنابة منع موظف رسمي من أداء عمله — استظهار المحكمة
الركن المادى للجنابة — كاف بذاته .

* متى كان الحكم قد اثبت فى حق الطاعة — بما لا يتنازع فى صحة
إسناد الحكم بشأته — أنها قامت بتحريض الأهالى المتجمعين ضد رجال
القوة وأنها أمسكت بفتش التموين محولة منهم من ركوب السيارة ، فإن
ذلك يكفى لتحقيق الركن المادى للجنابة المنصوص عليها فى المادة ١٣٧ مكررا
من قانون العقوبات . ولما كان الحكم قد استظهر استظهارا سليما من
ظروفاً الواضحة أن غرض الطاعة من تعديها قد انصرف الى حبس المجنى
عليهم بغير حق على الامتناع عن عمل من أعمال وظيفتهم هو ضبط الطاعة
وكمية الخبز اللازمة لتحقيق من جريمة انتاج خبز يقل وزنه عن الوزن
المقرر ، فإن ذلك يوافئ به الركن المادى للجنابة المذكورة .

(ملحق رقم ١١٦٤ سنة ٤٣ جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٢ من ٢٤ حتى ٢٣)

٧٩٣ — انتفاء المصلحة فى التمسك بحكم المادة ١٣٦ عقوبات —
ما دام أن فعل التعدي يخضع لحكم المادة ١٣٧ ع — القصد الخاص اللازم
— لا حاجة اليه .

* لا مصلحة للطاعة فيما تثيره من أن ما تارفته لا يعدو أن يكون
جنتة تعد على موظفين مهوميين بـطبقة على المادة ١٣٦ من قانون العقوبات

لانتفاء القصد الجنائي لديها وهو انتواء الحصول من الموظف على نتيجة معينة — لأنه يفرض صحة دعواها — وما دام أنه قد نشأ عن فعل التعدي الذي ساهمت فيه جرح بعض رجال القوة — فإن العقوبة الموقعة عليها وهي الحبس سنة مع الشغل تكون مبررة في القانون إذ تدخل في نطاق العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٣٧ من قانون العقوبات وهي المادة المنطبقة على الواقعة المسندة إلى الطاعنة لو جردت من القصد الخاص اللازم لأعمال المادة ١٣٧ مكرراً ١.

(ملعن رقم ٦٦٩٤ سنة ٤٣ ق جلسة ١٢/٢١/١٩٧٣ ص ٢٤ من ١٣٠٩)

٧٩٤ — ما يكفي لقيام جريمة التعدي على الموظفين العموميين — القصد الجنائي .

* من المقرر أن الركن الأدبي في الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرر (١) من قانون العقوبات لا يتحقق إلا إذا توافرت لدى الجاني نية خاصة بالإضافة إلى القصد الجنائي العام تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملاً لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه ، وإن الشارع قد أطلق حكم هذه المادة لينال بالمعاقب كل من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد مع الموظف العام أو الشخص المكلف بخدمة عامة متى كانت غايته من الاعتداء أو التهديد إحداث حمل الموظف أو المكلف بالخدمة العامة على قضاء أمر غير حق أو إجتلاب أداء عمله المكلف به ، يسوق في ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضي في تنفيذه أو في غير فترة قيامه به لمنعه من أدائه في المستقبل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد من وثائق الاعتداء الحاصلة من الطاعنين ما يكفي لتوافر الركن المادي للجنائية المذكورة ، قد استظهر استظهاراً سليماً من ظروف الواقعة أن نية الطاعنين ما وقع منهما من أفعال مادية قد انصرفت إلى منع رجال الشرطة المجنى عليهم من أداء عمل من أعمال وظيفتهم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أثبت قيام الركن الأدبي للجنائية التي دان الطاعنين بها — بعنصريه العام والخاص .

(ملعن رقم ١٢٤٨ سنة ٤٥ ق جلسة ١١/٢٠/١٩٧٥ ص ٢٦ من ٧٦٢)

٤٤٧

٧٩٥ - الركن المادى فى جريمة مقاومة رجال السلطة العامة - متى يتحقق .

✽ اذ يتحقق الركن الأدبى فى الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٣٧ مكرر ١ من قانون العقوبات متى توافرت لدى الجانى نية خاصة بالاضافة الى القصد الجنائى العام تتمثل فى انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هى ان يؤدي عملا لا يحل له ان يؤديه أو انه يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه ..

(ملحق رقم ٦١٦ سنة ٤٦ ق جلسة ١١/١١/١٩٧٦ ص ٢٧ من ٨٢٤)

٧٩٦ - تعد على موظف عام - بيانات حكم الادانة .

✽ لما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ، وظيفة الضابط الجنى عليه وما اذا كان العمل الذى منعه الطاعنان من أدائه يدخل فى أعمال وظيفته أم لا ، بالرغم من اثاره الدافع عن الطاعنين هذا الدفاع بالجلسة ، فان الحكم يكون قاصرا فى بيان هذا الركن من اركان الجريمة انثى ادانتهما

بها : .

(ملحق رقم ٢٢٥ سنة ٤٧ ق جلسة ٦/١/١٩٧٧ من ٢٨ من ٧٣٠)

٧٩٧ - تعد على موظف عام - جريمة - قصد جنائى .

✽ من المقرر ان الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١/١٣٧ ، ٢ مكررا ١ لا تتحقق الا اذا توافرت لدى الجانى نية خاصة تتمثل فى انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هى ان يؤدي عملا من أعمال وظيفته لا يحل له ان يؤديه (ان يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع من أداء عمل كلف بأدائه) .

(ملحق رقم ٢٢٥ سنة ٤٧ ق جلسة ٦/١/١٩٧٧ من ٢٨ من ٧٣)

٧٩٨ - تعد - مقاومة رجال السلطة - موظفون عموميون -
جريمة - أركانها - قصد جاني - قبض .

* الركن الأدبي في الجنائية المصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات يتحقق بتوافر نية خاصة لدى الجاني بالإضافة الى قصد العام تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي ان يؤدي عملا لا يحل له ان يؤديه أو ان يحمله على الابتذاع عن أداء عمل كلف بأدائه وأن الشارع اطلق حكم المادة ١٣٧ مكررا عقوبات لينال بالمقاب كل من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد مع الموظف العام أو الشخص المكلف بخدمة عامة متى كانت غايته من الاعتداء أو التهديد حمل الموظف أو المكلف بالخدمة العامة على قضاء امر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به يستوى في ذلك أن يكون الجاني قد فكر فيها اذا كان الموظف أو المكلف بالخدمة العامة سيسجيب الى رغبته أو لم يكن قد أدخل ذلك في اعتباره ، وكان الحكم قد اثبت في حق الطاعن انه قاوم رجال الشرطة السريين وتمدى عليهم لمنعهم من أداء عمل من أعمال وظيفتهم وهو القبض عليه تفلذا للحكم الصادر ضده لهروبه من الخدمة العسكرية وأنه تمكن بذلك فعلا من الهرب منهم فان الحكم يكون بذلك قد اثبت قيام الركن المعنوي للجنائية المصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات .

(طعن رقم ١٢١٥ سنة ٤٧ ق جلسة ١٣٧٨/٢/٢٧ من ٢٤ عن ١٣٦٢)

الفصل الثاني

أهانة الموظفين

٧٩٩ - إصدار الحكم في نفس الجلسة التي وقعت فيها جنحة
الاهانة - غير لازم .

✽ لم يحتّم القانون إصدار الحكم في نفس الجلسة التي وقعت فيها
جنحة الاهانة ، مادام قد بدى في نظرها في تلك الجلسة ، بل ان المادة
٩٠ مرافعات اجازت للمحكمة في هذه الحالة ان تؤجل الحكم الى جلسة
اخرى .

(طعن رقم ١٦٠١ سنة ٢ في جلسة ١٩٣٠/٥/٢٦)

٨٠٠ - عدم ذكر الحكم الاستثنائي جميع الالفاظ المنسوب صدورها
الى المتهم والمدونة في الحكم الابتدائي لا يعد قصورا .

١٦ ✽ قول شخص للمأمور مركز حال اجتماع عام بمكتبه « انا مش
باشغل في الدار بتاعتك » مقرنا هذا القول بالاشارة باليد في وجه المأمور
يكفي لتكوين جريمة الاهانة المبينة في المادة ١١٧ من قانون
العقوبات فإذا اقتصر الحكم الاستثنائي على اثبات هذه
العبارة مقترنة بالاشارة باليد في الظروف التي حدثت فيها وكانت هذه
العبارة هي بعض ما اسند الى المتهم صدورهم - على ما هو ثابت بالحكم
الابتدائي - فان عدم ذكر باقي الالفاظ المنسوب صدورها الى المتهم والمدونة
في الحكم الابتدائي لا يعد قصورا في بيان الواقعة .

(طعن رقم ١٥٨٦ سنة ٢ في جلسة ١٩٣٢/٢/٢٨)

٨٠١ - توفر الجريمة سواء اكانت الاهانة قد حصلت ابتداء من
المعتدى او حصلت ردا على اهانة وقعت عليه .

✽ من ثبتت عليه الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١١٧ ع «تقديم»
لا يخليه العقاب عليها انه كان في حالة دفع اعتداء وقع عليه ، لان
(٢٩٦) عـ

عبارة هذه المادة علية تشمل كل اهانة بالاشارة او التول بلا فرق بين ان تكون حصلت ابتداء من المعتدى او حصلت ردا لاهانة وقعت عليه .
(طعن رقم ١٥٨٦ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٣/٢٨)

٨٠٢ - المراد من لفظ « المحكمة »

✽ المراد من لفظ « المحكمة » الوارد في المادة ١١٧ عقوبات هو هيئة المحكمة اى القضاة ومن يعتبرون جزءا متما لهيئتهم .. ولا جدال في ان عضو النيابة متمم لتلك الهيئة في الجلسات الجنائية . ومنها جلسات الاحالة . فلاعتداء عليه هو اعتداء موجه الى المحكمة .
(طعن رقم ١٦٠١ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٥/٢٦)

٨٠٣ - توجيه الفاظ مزرية الى الحكم ينسحب الى هيئة المحكمة .

✽ ان الاهانة التى نصت عليها المادة ١٥٩ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ هي كل قول او فعل يحكم العرف بأن فيه ازدراء وخطا من الكرامة في اعين الناس وأن لم يشمل قذفه او سبا او افتراء . فمن وصف حكم محكمة بكلمة جري العرف بعدها زراية وخطا من الكرامة فقد اهان هذه المحكمة وحق عليه العقاب بمقتضى المادتين ١٤٨ ، ١٥٩ من المرسوم بقانون التقسيم الذكر . ولا يقال ان ما يوجه الى الحكم من الاوصاف المزريية لا ينسحب الى هيئة المحكمة فبان هناك تلازما ذهنييا بين الحكم والهيئة التى أصدرته فالأئراء بحكم يشمله هو والهيئة التى أصدرته معا .

(طعن رقم ٨٤٩ سنة ٣ ق جلسة ١٩٣٣/١/٢)

٨٠٤ - المقصود بالاهانة .

✽ الاهانة هي كل قول او فعل يحكم العرف بأن فيه ازدراء وخطا من الكرامة في اعين الناس وأن لم يشمل قذفا او سبا او افتراء

ولا عبءة فى الجرائم القولية بالدائرة فى الاسلوب مادامت العبارات مفيدة بسياقها معنى الاهانة .

(طعن رقم ١١١٦ سنة ٣ ق جلسة ١٩٣٣/٢/٢٢)

٨٠٥ — عدم التزام الحكم التلليل على قصد الاهانة مادامت الالفاظ المتفوه بها مقذعة .

✽ أن مجرد التفوه بالفاظ مقذعة فى حق موظف عمومى اثناء نأديته عمله يحقق جريمة الاهانة المنصوص عنها بالمادة ١١٧ عقوبات. فمضى ثبت على المتهم صدور هذه الالفاظ عنه فلا حاجة للتدليل صراحة فى الحكم على أنه قصد بها الاهانة .

(طعن رقم ٨٥٢ سنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/٢/١)

٨٠٦ — تحقق الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٣٣ ع متى كانت الاهانة قد وقعت اثناء تادية الوظيفة أو بسببها .

✽ أن المادة ١٣٣ من قانون العقوبات لا تعاقب على اهانة المواطنين اثناء تادية الوظيفة فقط بل تعاقب أيضا اذا كانت الاهانة قد وقعت بسبب تادية الوظيفة . وان فاذ كانت الاهانة لم تقع الا بعد أن انتهى الموظف من عمله بساعة عند مقابلة المتهم له فى الشارع فان ذلك لا يمنع من العقاب اذ أنه ليس فيه ما ينفى أن وقوع الاهانة كان بسبب تادية الوظيفة .

(طعن رقم ١٣٢٢ سنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/٦/٢)

٨٠٧ — استنتاج المحكمة قصد الاهانة — موضوعى .

✽ اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم عقب خروجه من حجره القاضى الذى رفض المعارضة المقدمة منه فى امر حبسه سـ

فى ساحة المحكمة وعلى مسمع من القاضى « علشان خاطر (فلان)
يجبوسنا ده ظلم دى خواطر » فاستنتجت المحكمة من ذلك انه قصد
اهانة هيئة المحكمة التى اصدرت القرار باستمرار حبسه ، وطبقت عليه
المادة ١٨٤ من قانون العقوبات فلانها لا تكون مخطئة . ولا يقبل من المتهم
ان يتظلم من ذلك الى محكمة النقض ، لان العبارة التى تفوه بها تؤدى
الى ما انتهت اليه المحكمة منها بما لها من السلطة الموضوعية ولا يقبل
كذلك منه القول بان المادة ١٨٤ التى طبقت عليه لا تحمى سوى الهيئات
التي تحدثت عنها باعتبارها هيئات معنوية مستقلة عن الأشخاص
الذين تتكون منهم فهى لا تنطبق على العيب فى محكمة معينة بسبب
دعوى معينة ، تلك الحالة التى لها حكم آخر منصوص عليه فى المادة
١٨٦ وذلك لان اهانة القضاة بوصفهم قضاة تتناول هيئة المحكمة التى تتألف
منهم ، وهذا مما يدخل فى نص المادة ١٨٤ عقوبات . اما المادة ١٨٦
عتويات فالمقصود منها هو العقاب على مجرد الاخلال بهيئة الحاكم
او سلطتها .

(طعن رقم ١٦٢ سنة ١٢ ق جلسة ١٢/١/١٩٤١)

٨٠٨ - قصد المشرع فى المادتين ١/١٣٣ ، ١٣٤ عقوبات هو المعاقبة
على الاهانة بمعناها العام .

* ان القانون فى المادتين ١٢٣ او ١٣٤ ع قصد المعاقبة على
الاهانة بمعناها العام .. فما يوجه الى الموظف مما يمس شرفه وكرامته
معاقب عليه بهما سواء اكان من قبيل التعذف او السب . الا انه لا يقبل
من المتهم على كل حال ان يقيم الدليل لاثبات ما اسنده الى الجنى عليه
ما دام ذلك لم يقع علنا ولم يكن القصد اذاعته بل مجرد توجيهه الى الجنى
عليه وحده .

(طعن رقم ١٤٤٣ سنة ١٢ ق جلسة ١٢/٦/١٩٤٢)

٨٠٩ - تحقق القصد الجنائى فى جريمة الادانة بالكتابة بمجرد تعمد
توجيه العبارات المهينة الى الجنى عليه مهما كان الباعث .

* القصد الجنائى فى جريمة الاهانة بالكتابة المعاقب عليها بالمادتين

١٣٣ أو ١٣٤ من قانون العقوبات يكون متوافراً بمجرد تجميع العبارات المهينة الى المجنى عليه مهما كان الباعث على ذلك . ولا يشفع للمتهم ان يكون قد ارسل الكتاب المتضمن للاهانة الى المجنى عليه في ظرف مقتل ؛ اذ ان الشارع قد سن المادة ١٣٤ لسابق ذكرها خصيصا للمعاقبة على مجرد اهانة الموظف العمومي بالكتابة .

(طعن رقم ١٤٤٣، سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٦/٨)

٨١٠ - شروط تطبيق المادة ٢/٢٣ عقوبات .

* اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان المتهم عقب الحكم في دعواه نطق قاتلا « دا تحابل » موجها الخطاب الى المحكمة في هيئتها والى شخص القاضي الذي أصدر الحكم ، فهذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر المكونة لجريمتي اهانة المحكمة والاخلال بمقام القاضي المنصوص عليهما في المواد ٢/١٣٣ و ١٧١ و ١٨٦ من قانون العقوبات . واذا كان هذا يمكن اعتباره تشويشا في حكم المادة ٨٩ من قانون المرافعات في المواد المنبثقة والتجارية ، فان ذلك لا يمنع من العقاب عليه بتلك المواد مادام هو يكون في ذات الوقت الجريمتين المنصوص عليهما فيها ..

(طعن رقم ١١٤٤ سنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٢/٥/١٠)

٨١١ - شروط تطبيق المادة ٢/١٣٣ عقوبات .

* ان قانون العقوبات اذ نص في الفقرة الثانية من المادة ١٣٣ ع على انه « اذا وقعت الاهانة على هيئة محكمة قضائية او ادارية او مجلس او على احد اعضاءها ، وكان ذلك اثناء انعقاد الجلسة ، تكون العقوبة ... الخ » بعد ان كان قد نص في الفقرة الاولى على اهانة الموظفين اثناء تادية وظائفهم او بسبب تاديبتها ، فهو انما اراد بذلك النص العقاب على اهانة هيئة المحكمة او أحد قضاتها في اثناء الجلسة ولو كانت الفاظ الاهانة غير متعلقة بالدعوى المنظورة او متعلقة بشؤون القاضي الخاصة . ذلك لانه حال انعقاد الجلسة تعتبر الاهانة واقعة دائما اثناء تادية الوظيفة ومن شأنها بطبيعة الحال المساس بالوظيفة وبكرامتها .

(طعن رقم ١١٤٤ سنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٢/٥/١٠)

٨١٢ - تحقق جريمة توجيه الإهانة الى الموظف في غير خصوص
المجنى عليه بشرط ان تصل الإهانة بالفعل الى علمه وان يكون المتهم قد
قصد هذه الغاية .

✽ انه اذا جاز ان تتحقق جريمة توجيه الإهانة الى الموظف او الى
الهيئة التابع لها الموظف على سبيل الاستثناء في غير حضور المجنى
عليه ذلك مشروط بان تصل الإهانة بالفعل الى علم الموظف او الهيئة
وان يكون المتهم قد قصد الى هذه الغاية . فاذا كانت واقعة الدعوى -
كما اثبتها الحكم - لا تدل على توافر هذين الشرطين فلا يصح اعتبار
الإهانة قد وجهت الى المجنى عليهم .

(ملعن رقم ١٧٩٩ سنة ١٧ ق جلسة ١١/٢/١٩٤٧)

٨١٣ - عدم التزام الحكم التلليل على قصد الإهانة ما دامت
الألفاظ المتفوه بها مقذعة .

✽ اذا كانت واقعة الدعوى هي ان ضابط البوليس الذي كلف
تفتيش منزل المتهمة للبحث عن امرأة حجور عليها لتسليمها الى أهلها
قد اصطحب معه احد المحامين وشيخ الحارة والقيم عليها ، ثم صعد
معه الى مسكن المتهمة فأغلقت الباب دونهم فطرق شيخ الحارة الباب
فسألت هي من الطارق فأجابها الضابط وعرفها شخصيته ومهمته
فأجابته بقولها « لا نيلبة ولا بوليس ولا انت ولا احسن منك ياخذنى
القسم » وذلك على اثر مناقشة بينهما على التفتيش ودخول المنزل ،
فهذه العبارات لا تفيد بذاتها ان المتهمة قصدت اهانة الضابط اذ هي
تد تحمل على ان مرادها هو ان حقا في عدم دخول منزلها مكفول بحكم
القانون ، وان احدا مهما كان شأنه وقدره لا يستطيع ان يدخله ، وان
فاته يكون من اللازم لامتنار المتهمة في هذه الواقعة مرتكبة الجريمة
التصوص عليها في المادة ١/١٣٣ من قانون العقوبات ان يثبت ان
المتهمة قصدت توجيه الالفاظ التي صدرت منها الى ضابط البوليس
واهانته وتحقيره .

(ملعن رقم ٢٥٧٦ سنة ١٧ ق جلسة ٢٦/١/١٩٤٨)

٨١٤ - عدم الرد على دفاع المتهم الذى لو صرح لترقب عليه تغيير وجه الراى فى الدعوى .

* اذا كان المتهم قد تمسك فى دفاعه امام المحكمة بأنه لم يوجه الإنفاظ التأنيبية التى صدرت منه الى المحكمة بل الى خصومه فى الدعوى واتباعهم ممن كانوا فى دار المحكمة اذ ذاك ، ومع هذا ادانته المحكمة فى تهمة الاهانة على الاساس الذى يستوجبه نص المادة ١٣٣/٣ ع ، وهو أن يكون المتهم قد قصد هذا التوجيه ، وذلك دون أن تعرض لهذا الدفاع أو تضمن حكماً رداً يفنده ، فإن حكماً يكون قاصراً واجباً نقضه .

(طعن رقم ٢١٩ سنة ١٨ فى جلسة ١٩٤٨/٤/٢٨)

٨١٥ - عدم التزام الحكم على قصد الاهانة ما دامت الإنفاظ المتفوه بها مقبلة .

* اذا كان المتهم قد تمسك فى دفاعه امام المحكمة بأنه لم يوجه الإنفاظ التى صدرت منه الى المحكمة بل الى خصومه فى الدعوى واتباعهم ممن كانوا فى دار المحكمة اذ ذاك ، ومع هذا ادانته المحكمة فى تهمة الاهانة على الاساس الذى يستوجبه نص المادة ١٣٣/٢ ع ، وهو أن يكون فعل الاهانة موجها الى المحكمة ذاتها وإن يكون قد قصد هذا التوجيه ، وذلك دون أن تعرض لهذا الدفاع أو تضمن حكماً رداً يفنده ، فإن حكماً يكون قاصراً واجباً نقضه .

(طعن رقم ٢١٩ سنة ١٨ فى جلسة ١٩٤٨/٤/٢٨)

٨١٦ - كفاية ايراد الحكم الفاظ الاهانة التى صدرت من المتهم وانها وجهت منه الى الموظف أثناء قيامه بتأدية وظيفته .

* ما دام الحكم قد اورد الفاظ الاهانة التى صدرت من المتهم وبين انها وجهت منه الى المجنى عليه (موظف) فى أثناء قيام هذا الأخير بتأدية وظيفته فهذا يكفى فى بيان الواقعة ..

(طعن رقم ١٨٨٥ سنة ٢٠ فى جلسة ١٩٥١/٤/٥)

٨١٧ - كفاية بيان الحكم المواد التي طلبت النيابة عقاب المتهم بمقتضاها وقوله انه يتعين عقاب المتهم طبقا لنص المواد المطلوبة .

* اذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى على متهمين بالتعدي على موظف عمومي اثناء تادية وظيفته وعلى الطاعن باستعماله القسوة اثناء تادية وظيفته ، وطلبت عقاب المتهمين بالمادتين ١٢٩ و ١٣٦ من قانون العقوبات ، وكان الحكم قد اثبت الواقعة على المتهمين كل فيما يتعلق به وذكر في صلبه انه يطبق على الطاعن وعلى المتهمين الاخرين مواد الاتهام فان الحكم المطعون فيه اذ بين في صدره هاتين المادتين واخذ باباب الحكم الابتدائي الذي قال بتطبيقاتها في صلبه ، يعتبر انه اشار الى انه طبق على الطاعن نص المادة ١٢٩ من قانون العقوبات لتعلقها بخصوص ما اثبت عليه .

(طعن رقم ٣٦٤ سنة ٢٢ ق جلسة ١٤/٤/١٩٥٢)

٨١٨ - تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢٣ عقوبات متى كانت الاهانة قد وقعت اثناء تادية الوظيفة او بسببها .

* ان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات تتحقق ولو كان من تنوءه بالفاظ الاهانة قد اوردها في حوار بينه وبين غيره من الحاضرين مادام انه قد تعمد توجيهها الى الموظف في محضره وعلى مسمع منه . وهذه المادة لا تعاقب على اهانة الموظف بسبب تادية الوظيفة فقط بل تعاقب ايضا على الاهانة متى كانت قد وقعت عليه اثناء تادية الوظيفة وكان من شأنها المساس بالوظيفة وكرامتها .

(طعن رقم ٧٧٦ سنة ٢٢ ق جلسة ١١/١١/١٩٥٢)

٨١٩ - عدم التزام الحكم التذييل على قصص الاهانة مادامت الالفاظ المتفوه بهما مقدمة .

* يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاهانة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات تعمد توجيه الفاظ تحمل بذاتها معنى

الاهانة الى الموظف بغض النظر عن الباعث على توجيهها . فتمتئث
للمحكمة صدور هذه الالفاظ المهينة فلا حاجة لها بعد ذلك للتدليل صراحه
فى حكمها على ان الجانى قد قصد بها الاساءة او الاهانة .

(طمن رقم ١٢١٧ سنة ٢٢ قى جلسة ١٩٥٢/١/٢٤)

٩٢٠ - تحقق الاهانة بواسطة التلفراف او التليفون او الكتابة
او الرسم كما تتحقق بالاشارة او القول او التهديد فى مواجهة المعتدى .

* ان جريمة الاهانة التى توجه الى موظف عمومى اثناء تادية
وظيفته او بسبب تاديتها والاهانة التى تقع على محكمة قضائية او
ادارية او مجلس او على احد اعضاءها اثناء انعقاد الجلسة كما تتحقق
بحكم المادة ١٣٣ من قانون العقوبات بالاشارة او القول او التهديد فى
مزاوجة المعتدى عليه تتحقق كذلك بواسطة التلفراف او التليفون او
الكتابة او الرسم بموجب المادة ١٣٤ من القانون المذكور على ان يكون عقابها
فى الحالات الاخرية طبقا للفقرة الاولى من المادة ١٣٣ المشار اليها ولايشترط
لتوفر الاهانة ان تكون بالاممال او العبارات المستعملة مشتتة على قذف
او سب او اسناد امر معين بل يكفى ان تحبل معنى الاساءة او المساس
بالشعور او الفضى من الكرامة .

(طمن رقم ٣٦ سنة ٢٥ قى جلسة ١٩٥٥/٢/٢١)

٨٢١ - تحقق جريمة اهانة الموظف بتعمد توجيهه الالفاظ التى
تحبل معنى الاهانة لثناء تادية الوظيفة او بسببها .

* جريمة اهانة الموظف تتحقق بمجرد تعمد توجيهه الالفاظ التى
تحبل معنى الاهانة الى الموظف سواء اثناء تادية الوظيفة او بسببها .

(طمن رقم ٩٢٤ سنة ٢٥ قى جلسة ١٩٥٦/١/٢ من ٧ ص ٦)

٨٢٢ - التعدى على موظف عام - جريمته نوعان - اركانها -
يجمعها الركن المادى ويفصل بينهما الركن الادبى .

* من المقرر ان جنح التعدى على الموظفين المنصوص عليها فى

المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات والجنابة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من هذا القانون يجمعهما ركن مادي واحد ويفصل بينهما الركن الادبي . فبينما يكفى لتوفر الركن الادبي في الجرائم التي من النوع الاول قيام القصد الجنائي العام وهو ادراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون اعتداد بالباعث فانه لا يتحقق في المادة ١٠٩ الا اذا توافرت لدى الجاني نية خاصة بالاضافة الى القصد الجنائي العام تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي ان يؤدي عملا لا يحل له ان يؤديه او ان يستجيب لرغبة المعتدى شجعت عن أداء عمل كلف بادائه . وهذه النية هي قوام القصد الجنائي في المادة ١٠٩ وهي وحدها التي تفرق بين الجريمة وبين الجرائم سالفة الذكر التي سلكها القانون في عداد الجنح . فاذا انتهزت النية الخاصة كما بتطلبها القانون فمن الجنابة تنحل الى جحة تعدى متى توافرت مقوماتها .

(طعن رقم ١٧٤١ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ من ١٣ ص ٢٩٥)

٨٢٣ — التعدي — على موظف انشاء تنفيذه امرا صادرا اليه من رئيسه — مما هو مكلف بادائه — هذا مما يدخل في اعمال وظيفته .

✽ لما كان الحكم المطعون فيه قد اوضح ان الخفير المجنى عليه انما تلقى امرا من رئيسه المباشر « وكيل شيخ الخفراء » بالقبض على احد المتهمين بناء على امر صادر من العمدة باحضاره لاتهامه في جنحة ضرب ، وان تعدى الطاعنين عليه كان لمخعه من تنفيذ الامر المكلف بادائه وهو ما يدخل في اعمال وظيفته ، وكان من المقرر انه يدخل في اعمال الوظيفة في هذا الخصوص كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ولو كان بامر شفوي ، وكان الطاعنون لا ينازعون في وقوع التعدي على هذه الصورة وفي تلك الظروف فان ما ينعونه على الحكم من قالة الخطأ في تطبيق القانون لتخلف شروط المادة ١٠٩ عقوبات يكون غير سليم .

(طعن رقم ١٨٠٠ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢ من ١٣ ص ٤٠٤)

٨٢٤ - جنح التعدي على الموظفين .

* من المقرر أن جنح التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المواد ١٣٢ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٧ مكرراً (١) من هذا القانون يعقوبات وانجسائية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرراً (١) من هذا القانون يجمعها ركن مادي واحد ويفصل بينها الركن الادبي . فبينما يكفي لتوفر الركن الادبي في الجرائم التي من النوع الاول قيام القصد الجنائي العام وهو ادراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون اعتداد بالباعث فانه لا يمتنع في المادة ١٣٧ مكرر (١) ، (٢) الا اذا توافرت لدى الجاني نية خاصة بالاضافة الى القصد الجنائي العام تتمثل في انتوائه الحصول من المارطق المعتدى عليه على نتيجة معينة هي ان يؤدي عملاً لا يحل له ان يؤديه او ان يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع من اداء عمل كلف بادائه . وان الشارع قد اطلق حكم المادة ١٣٧ مكرر (١) ، (٢) من قانون العقوبات المضافة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لينال العقاب كل من يستعمل القوة او العنف او التهديد مع الموظف العمومي او الشخص المكلف بالخدمة العامة متى كانت غايته من الاكراه او التهديد حمل الموظف او المكلف بالخدمة العامة على قضاء امر غير حق او اجتناب اداء عمله المكلف به ، يستوى في ذلك ان يقع الاعتداء او التهديد اثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضي في تنفيذه او في غير فترة قيامه به لمنعه من ادائه في المستقبل طالما ان اداء الموظف للعمل غير الحق او اجتنابه اداء عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة او التهديد .

(طعن رقم ٣٦١ سنة ٢٥ ق جلسة ١٥/٦/١٩٦٥ من ١٦ ص ٥١٠)

٨٢٥ - لا فرق بين ان تكون الاهانة حصلت ابتداء من المعتدى

او حصلت ردأ لاهانة وقعت عليه .

* ان عبارة المادة ١٣٣ من قانون العقوبات عامة تشمل كل اهانة بالاشارة او القول او التهديد بلا فرق بين ان تكون الاهانة حصلت ابتداء من المعتدى او حصلت ردأ لاهانة وقعت عليه .

(طعن رقم ١٢٩٨ سنة ٢٥ ق جلسة ٨/٢/١٩٦٦ من ١٧ ص ١١٢)

٨٢٦ - اهانة - جريمة - قصص جنسائي - باعث .

* يكفى لتوافر القصد الجنائي فى جريمة الاهانة المنصوص عليها فى المادة ١٣٣ من قانون العقوبات - تعمد توجيه الفاظ تحمل بذاتها معنى الاهانة الى الموظف سواء اثناء تادية الوظيفة او بسببها بغض النظر عن الباعث على توجيهها ، فتمتى ثبت للحكمة صدور الانفاظ المهينة فلا حاجة لها بعد ذلك للتعليل صراحة فى حكمها على أن الجاني قصد بها الاساءة او الاهانة .

(طعن رقم ١٨٩١ سنة ٣٧ ق جلسة ١٢/٢٥/١٩٦٧ من ١٨ ص ١٢٩١)

٨٢٧ - اهانة - جريمة - اركانها .

* لا يشترط لتوفر جريمة الاهانة المنصوص عليها فى المادة ١٣٣ من قانون العقوبات أن تكون الافعال والمعارف المستعملة مشتبهة على تذف او سبب او اسناد أمر معين ، بل يكفى أن تحمل معنى الاساءة او المساس بالشعور او الغض من الكرامة ..

(طعن رقم ١٨٩١ سنة ٣٧ ق جلسة ١٢/٢٥/١٩٦٧ من ١٨ ص ١٢٩١)

٨٢٨ - حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة

لواقعة الدعوى .

* من حق محكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من ادلتها وسائر العناصر المطروحة عليها ، واذا كان الطاعن لا يملأى فى صحة الواقعة كما استخلصتها المحكمة وصار اثباتها فى الحكم من وقوع الاهانة منه على هيئة المحكمة المعتدى عليها اثناء انعقاد الجلسة مما دعاها الى رفعها ، فإن ما يرمى به الطاعن الحكم فى هذا الصدد بدعوى الخطأ فى الاسناد أو فى تطبيق القانون لا يكون له محل .

(طعن رقم ٦٣٨ سنة ٤٧ ق جلسة ١١/٢٧/١٩٦٧ من ٢٨ ص ٩٦٩)

٨٢٩ - اهانة المحكمة - قصد جنائي - متى يتحقق ؟

* لا يشترط لتوفر جريمة الاهانة المخصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات ان تكون الأفعال والعبارة المستعملة مشتتة على قذف أو سب أو استنكاف أمر معين بل يكفي ان تحمل معنى الاساءة أو المساس بالشعور أو الغضب من الكرامة ، وأنه يكفي لتوافر القصد الجنائي لمجرد نية توجده الفاظ تحمل بنيتها معنى الاهانة الى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها بغض النظر عن الباعث على توجيهها متى ثبت للمحكمة صدور الفاظ المهينة فلا حاجة لها بعد ذلك للتعليل صراحة في حكمها على أن الجنائي قصد بها الاساءة أو الاهانة . ولما كانت العبارات التي أثبت الحكم صدورها من الطاعن للمحكمة المعتدى عليها أثناء انعقادها بالجنسية تفيد بذاتها قصد الاهانة ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور في بيان الفاظ الاهانة والقصد الجنائي منها لا يكون له أساس .

(طعن رقم ٦٨٣ سنة ٢٧ ق جلسة ١١/١٩٧٧ س ٢٨ ص ١٦٦)

٨٣٠ - اهانة - القصد الجنائي - ما يكفي لتوافره .

* يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاهانة بالقول مجرد تعمد ترجية الانفاذ التي تحمل بذاتها معنى الاهانة ، بغض النظر عن الباعث على توجيهها وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره بصدد الرد على دماغ الطاعن في هذا الخصوص ومن ثم فلم تعد بالحكم حاجة من بعد ثبوت صدور الفاظ المهينة من الطاعن - الى التعليل على أنه كان يقصد بها الاهانة - لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت ان وكيل النيابة انتقل الى المركز اثر علمه - من شكوى قدمها محامي المحبوسين - بوجودها فيه بصفة غير قانونية وبقيام الطاعن بحبسها بدون وجه حق بالرغم من صدور قرار القاضي بالافراج عنها ، وان الاهانة قد وقعت على كل من وكيل النيابة والمحامي عن الطاعن - لما ان علم بأمر الشكوى والانتقال ويتولى وكيل النيابة دون اخباره بتنفيذ السجن - وذلك أثناء قيام وكيل النيابة بإجراء التحقيق المنصوص عليه في النقرة الثانية من المادة ٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية بديوان المركز وحضور المحامي الشاكى هذا التحقيق بناء على الحق المخول له بالمادتين ٨٣ ، ٨٥ من

قانون المحاماه الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، فان فى ذلك ما يحقق وقوع جريمة الاهانة — المنصوص عليها فى المسادتين ١٣٣ من قانون العقوبات ، ٩٨ من قانون المحاماه .

(طعن رقم ٩١١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢ من ٢٨ من ١٢)

٨٣١ — اهانة — تعريف حقيقة الفاظ الاهانة — تحصيل موضوعى .

✽ من المقرر أن المرجع فى تعريف حقيقة الفاظ الاهانة هو بما تطمئن اليه محكمة الموضوع من تحصيلها لفهم الواقع فى الدعوى ولا رقابة عليها فى ذلك لمحكمة النقض مباديات هى لم تخطىء فى التطبيق القانونى على الواقعة .

(طعن رقم ٩١١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢ من ٢٨ من ١٢)

٨٣٢ — يجب لصحة الحكم فى جريمة الاهانة أن يشتمل بذاته على بيان الفاظ الاهانة التى بنى قضاءه عليها حتى يمكن لمحكمة النقض تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التى صار اثباتها فى الحكم .

✽ يجب لصحة الحكم فى جريمة الاهانة أن يشتمل بذاته على بيان الفاظ الاهانة التى بنى قضاءه عليها حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ، واذ كان الحكم الابتدائى — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — قد خلا من بيان الانفاظ التى اعتبرت اهانة فالتى آخذته المحكمة بها ، وكان لا يغنى عن هذا البيان الاحالة فى شأنه الى ماورد بمحضر جمع الاستدلايات ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون ..

(طعن رقم ١٥٦٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/١٥ من ٣٠ من ١٠٢)

ملامحة

١٢٣ - تحقق جريمة عدم تخفيف المتهم من سحر مركبة ذات المحرك حال سيرها في مكان حرج وعدم وقوفه بها تفليفا من أخطار الاصطدام واصطدامه بصندل آخر وأحداثه تلقا به وفقا للقانون ١٧ لسنة ١٩٤١. بشأن الملاحقة الداخلية ولو كان القانون الجنائي لا يعرف جريمة اتلاف المنقول باهمال .

✽ إذا كانت التهمة الموجهة الى المتهم هي انه « وهو قائد مركب ذات محرك لم يخفف من سيرها في مكان حرج ولم يقف عند الاقتضاء تفاديا من أخطار الاصطدام ، فاصطدم بالصندل المبلوك لآخر وحدث به التلفيات المبينة بالحضر » فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالبراءة استنادا الى القول بأن « القانون الجنائي لا يعرف جريمة اتلاف المنقول باهمال » يكون قد أغفل الواقعة المؤثرة بمقتضى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤١ الخاص بالملاحقة الداخلية وقرار وزير المواصلات في ١٢ من يونيو سنة ١٩٤١ تنفيذا له مكتفيا بالنظر الى الاتلاف الذي لم يكن في حقيقته الأمر موضوع الاتهام، بل كان مجرد أثر من آثاره أشير اليه في الوصف ومن ثم فان الحكم يكون قد خالف القانون .

(نعلن رقم ١٢٣١. سنة ٢٨ في جلسة ١٢/٢/١٩٥٨ ص ٩ ح ١٠٢١)

ملاريا

٨٣٤ - عدم بيان الحكم بادلالة المتهم على جريمة عدم تنفيذ الاشتراطات اللازمة لمنع انتشار مرض الملاريا الاعمال والاوامر الى قال بان المتهم خالفها - قصور .

يجب لسلامة الحكم الذي يعاقب على جريمة عدم تنفيذ الاشتراطات اللازمة لمنع انتشار مرض (حمى الملاريا) ان يبين الاعمال والاوامر التي قال بان المتهم خالفها حتى تمكن معرفة مدى انفعالها بالقانون الذي عوقب بمقتضاه ، والا فانه يكون حكما معيبا بمعينا نفسه .

(طعن رقم ٦٧٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٤٨/٤/٢٨ ل)

٨٣٥ - كل عمل يرى رجال الصحة المتنبهون لمراقبة تنفيذ احكام القانون رقم ١ سنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٤٦ انه مسبب لتوالد البعوض هكل اجراء يرون القيام به لمنع التوالد معتبر في نظر هذا القانون .

يجب ان القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ قد قصد بصفة عامة اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع توالد البعوض الناقل لحمى الملاريا وكل ما جاء فيه عن مسببات توالد البعوض لم يرد على سبيل الحصر بل على سبيل التمثيل وقد ترك للجهة الصحية الامر في اعتبار بعض الاعمال مسببة لتوالد البعوض ثم هو لم يبين على سبيل الحصر الاعمال والاحتياطات التي يفترض على الاشخاص اتباعها لمنع تلك المسببات ولا الاحتياطات التي يفترضها مفتشو الصحة على المخالفين فكل عمل يرى رجال الصحة المتنبهون لمراقبة تنفيذ احكامه انه مسبب لتوالد البعوض هكل اجراء يرون القيام به لمنع هذا التوالد معتبر في نظر هذا القانون .

(طعن رقم ١٢٧٠ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٨/١٢/١٢ ل)

٨٣٦ - انطباق احكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٤٦ على الملاكين والمدن والقرى التي يصدر قرار من وزير الصحة بمرئاة عليها .

يجب انما كان المشرع قد اراد من اصدار القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦

المجلد بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ - على ما هو ظاهر من عنوانه ونصوصه
اتخاذ الاحتياطات - اللازمة لمقاومة انتشار حمى الملاريا ورخص في المادة
الاولى منه لوزير الصحة العمومية ان يعين بقرار يصدر الاماكن والمسكن
والقرى التي تسرى عليها نصوص هذا القانون كلها او بعضها كان لا اساس
للزعم بان هذا القانون لا ينطبق على من لم ينفذ الاشتراطات اللازمة قانونا
لمنع انتشار هذه المرض بمدينة (الاسكندرية) التي صدر قرار وزاري
بسرريان تلك النصوص عليها فولا بان هذه المدينة لم تكن موبوءة ، كذلك
لا يؤبه للقول بان قضاء عدة أعوام منذ صدور القرار الوزاري المشار اليه
مادام هذا القرار قائما لم يبلغ بقرار آخر .

(طعن رقم ١٧٠، سنة ١٩٠ في جلسة ١٣/١٢/١٩٤٩)

٨٢٧ - اعتبار القرارات الصادرة بتحديد الأماكن التي تسرى عليها
نصوص القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ قائمة بعد صدور القانون ٧٨ سنة ١٩٤٦
دون حاجة الى قرار جديد .

* انه لما كان المشرع قد اراد من اصدار القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦
المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ - على ما هو ظاهر من عنوانه
ونصوصه - اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمقاومة انتشار حمى الملاريا
ورخص في المادة الاولى منه لوزير الصحة العمومية ان يعين بقرار
يصدره ، الأماكن والقرى التي تسرى عليها نصوص هذا القانون
كلها او بعضها ، وكانت مدينة دمنهور قد صدر بشأنها قرار وزاري
بسرريان تلك النصوص عليها ، فان الزعم بعدم سرريان أحكام ذلك القانون على
واقعة الدعوى بمقولة انه لم يصدر قرار جديد بانطباعه على مدينة دمنهور
بعد صدور القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ ، هذا الزعم لا اساس له ،
ذلك بان هذا القانون انما جاء معدلا لبعض أحكام القانون الأول دون
مساس بالنمط الذي حرره القانون فلم يكن هناك ما يستوجب صدور
قرارات جديدة تحل محل القرارات السابقة صدورها لان القرارات المشار
اليها لا تزال قائمة .

(طعن رقم ٨٥٩، سنة ٢٢ في جلسة ١٥/١٢/١٩٥٢)

ملكية مناعية

٤٧٣

تحقق اركان جريمة تقليد الرسم الصناعي بتوافر تشابه
والنموذج يكون من شأنه ان يخدع المتعاملين بالسلعة التي
أو نمولجها .

يجب ان يحقق اركان جريمة تقليد الرسم الصناعي المنصوص
عليها في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات
الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ، ان يوجد تشابه في الرسم
والنموذج من شأنه ان يخدع المتعاملين بالسلعة التي تقلد رسمها أو
نمولجها وذلك بصرف النظر عما يكون قد اثبت فيها من بيانات تجارية
نص عليها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالمعاملات والبيانات
التجارية .

(نكح رقم ٧٨٢ ج ٢ في جلسة ١٢/١/١٣٥٦) ص ٧ رقم ١٣١

مناجم ومهاجر

٨٣٩ - تحقق الجريمة المنصوص عنها في المادة ٦٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ باستخراج الجاني المواد المعدنية من المناجم أو المحاجر أو شروعه في ذلك قبل الحصول على الترخيص ولو كان قد تقدم للحصول على الترخيص قبل وقوع الجريمة .

✽ يكفى لتحقيق الجريمة المنصوص عنها في المادة (٦٤) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر المعدل بالقانون رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ أن يستخرج الجاني المواد المعدنية من المناجم أو المحاجر أو يشرع في ذلك قبل الحصول على الترخيص بغض النظر عما إذا كان قد تقدم للحصول على الترخيص قبل وقوع الفعل أم لا .

(ملحق رقم ١٠٧٥، سنة ٢٨، في جلسة ١٣٥٩/٢/٢، يوم ١٠ من شهر ١٠٤١)

٨٤٠ - القصد الجنائي في جريمة المادة ٦٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، هو مجرد علم الجاني بأنه لم يحصل على الترخيص وقت استخراجه المواد المعدنية أو الشروع في ذلك - إحاطة الجاني مصلحة المناجم والمحاجر عليها بما يفعل - عدم كفايته لانقضاء هذا القصد .

✽ القصد الجنائي في جريمة المادة ٦٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ هو مجرد علم الجاني بأنه لم يحصل على الترخيص وقت استخراجه المواد المعدنية أو الشروع في ذلك ، ولا يكفى لانقضاء هذا القصد أن يحيط الجاني مصلحة المناجم والمحاجر عليها بما يفعل ، لأن القانون لا يعتد إلا بالترخيص كمسورة للرضاء الذي يحول دون وقوع الجريمة .

(ملحق رقم ١٠٧٥، سنة ٢٨، في جلسة ١٣٥٩/٢/٢، يوم ١٠ من شهر ١٠٤١)

٨٤١ - مجرد التقدم بطلب الترخيص لمصلحة المناجم والمحاجر لا يفيد رضاءها باستخراج المواد المعدنية - ولا يحول دون وقوع الجريمة .

✽ مجرد التقدم بطلب الترخيص لمصلحة المناجم والمحاجر لا يفيد

تجانونا رضاءها باستخراج المواد المعدنية من هذه الأمكنة لا يحنول دون وقوع الجريمة .

(طعن رقم ١٠٧٥، سنة ٢٨، ق جلسة ١٣٥٩/٢/٢٠ من ١٠٢٠)

٨٤٢ — الجريمة المنصوص عليها في المادة ٦٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٢ — طبيعتها : جريمة من نوع خاص — قوامها المبيت بالمخارج — عدم تفريق الشارع في ايجاب الحصول على الترخيص بين مالك الأرض وغيره .

* دل الشارع بنص المادة ٦٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٢ أنه تضد من النصوص التي وضعها للمعاقبة على جريمة الحصول على المواد المعدنية الموجودة في باطن الأرض بدون ترخيص أو الشروع فيها إلى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها المبيت بتلك المخارج ، ولا يجمعها بجريمة السرقة سوى العقوبة ، ولم يفرق الشارع في ايجاب الحصول على الترخيص بين مالك الأرض وغيره .

(طعن رقم ١٧٢، سنة ٢٩، ق جلسة ١٣٥٩/٢/٢٢ من ١٠٠ من ٢٢٠)

٨٤٣ — مجال تطبيق المادة ٦٥ من قانون ٦٦ لسنة ١٩٥٤ مقصور على الحالات التي لا يعاقب فيها القانون بعقوبة أخرى أشد .

* مجال تطبيق حكم المادة « ٦٥ » من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ مقصور على الحالات التي لا يعاقب فيها القانون بعقوبة أخرى أشد .

(طعن رقم ١٧٢، سنة ٢٩، ق جلسة ١٣٥٩/٢/٢٢ من ١٠٠ من ٢٢٠)

٨٤٤ — جريمة استخراج مواد المناجم والمخارج بدون ترخيص أو الشرع فيها — طبيعتها : جريمة من نوع خاص — قوامها المبيت بتلك المناجم والمخارج واستغلالها خفية .

* نص المادة ٤٣ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ ، علم أنه

لا يعاقب بمقتضى البقرة أو الشروع فيها كل من استخراج أو شرع في استخراج مواد معدنية من المناجم أو أى مادة من مواد الحاجر بدون ترخيص « — والمستفاد مما ورد في نصوص المواد ٣/١ و ٣ و ٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٩ و ٣١ و ٣٢ من القانون المذكور أن المشرع لا يعنى بالتأثير مجرد نقل مواد المناجم والحاجر من مكانها بحيث يكون هذا النقل رهنا بالحصول على ترخيص وإنما يعنى استخراج تلك المواد من مكانها بما يؤدي إليه لفظ الاستخراج من معنى لغوي وحلول اصطلاحى — هو استنباط مافى المناجم والحاجر من مواد يقصد استعمالها استعمالا مغيرا مجرد بقائها في الأرض ، يشهد على هذا النظر ما أورده القانون من أحكام لاستغلال المناجم والحاجر وما وضعه من تنظيم لهذا الاستغلال بناء على أن ما يوجد فيها من هذه المواد — فيما عدا مواد البناء ومنها الرمال التي توجد في الحاجر التي تثبت ملكيتها للغير والتي يجوز الترخيص لملكها أن يستخرجها بقصد استعماله الخاص دون استغلالها — هو من أموال الدولة يجري استغلاله تحت رقابتها وإشرافها وبترخيص منها يخضع متى توافرت الشروط والأوضاع التي نص عليها القانون — وقد دل المشرع بمسلكه هذا على أنه قصد من العقاب على جريمة استخراج المواد أو الخامات من المناجم والحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها إلى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها السلب بترك المناجم والحاجر واستغلالها خفية :»

(ملحق رقم ١٠٧٢ لسنة ١٩٦٤ في جريدة ١٠/١/١٩٦٤ ص ١٠٢٦)

٨٤٥ — مناجم ومخارج — تعريفها :

بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والحاجر أن جميع الأراضي التي تحتوى على مادة أو أكثر من الخامات التي نصت عليها يعتبر في حكم هذا القانون مخارج ، وقصد المشرع من هذا القانون أن يحقق إشراف الدولة على استخراج تلك الخامات واستغلالها ، ولا موجب يقتضى — مع مراعاة نص المادة الأولى المشار إليها — صدور قرار من وزير التجارة عن كل أرض مشتملة على شيء من هذه الخامات لأغبارها مخارج .

١ ملحق رقم ٤٦ لسنة ٢١ في جريدة ١٨/٤/١٩٦١ ص ١٢٨

٨٤٦ - مناجم ومخاجر - استخراجهما بدون ترخيص - القصد الجنائي - ماهيته .

✽ دل الشارع بما جاء في نصوص القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ على أنه قصد من العقاب على جريمة استخراج خامات المخاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها إلى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص ، قوامها المعبث بتلك المخاجر واستغلالها خفية ، ويتحقق القصد الجنائي فيها بمجرد علم الجاني بأنه لم يحصل على الترخيص وقت استخراج الرمال ، كما أن القانون لم يفرق في المادة ٣٢ منه بالنسبة للحصول على الترخيص للاستغلال بين مالك الأرض وغيره .

(طعن رقم ٤٦ سنة ٢١ في جلسة ١٨/٤/١٩٦١ س ١٢ ص ٤٨٥)

٨٤٧ - جريمة استخراج خامات المخاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها - طبيعتها : جريمة من نوع خاص قوامها المعبث بتلك المخاجر واستغلالها خفية - عدم التفرقة بين مالك الأرض وغيره .

✽ نص القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمخاجر في مادته الأولى على أن تطلق عبارة « خامات المخاجر » على مواد البناء وغيرها مما ورد ذكره فيها ، ومن هذه المواد الرمال ... وتطلق كلمة « المخاجر » على الأمكنة التي تحتوي على مادة أو أكثر من خامات المخاجر - كما نص في المادة ٤٣ منه على أنه : « يعاقب بمقتبة السرقة أو الشروع فيها كل من استخراج أو شرع في استخراج مواد معدنية من المناجم أو أي مادة من مواد المخاجر بدون ترخيص ويحكم بمصادرة أدوات وآلات التشغيل » . ومفاد المادة الأولى أن جميع الأرض التي تحتوي على مادة أو أكثر من الخامات التي نصت عليها تعتبر في حكم هذا القانون مخاجر ، وقصد الشارع من هذا القانون أن يحقق إشراف الدولة على استخراج تلك الخامات واستغلالها ، كما أنه دل بما جاء في نصوص القانون المشار إليه على أنه قصد من العقاب على الجريمة استخراج خامات المخاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها إلى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها المعبث بتلك المخاجر واستغلالها خفية - ولم يفرق القانون في المادة ٣٢ منه - بالنسبة إلى الحصول على الترخيص للاستغلال -

بين مالك الأرض وغيره — مما كان يتمتع منه معاتبة المظنون ضده بمقتوبة السرقة ونفا لما تقضى به المادة ٤٣ من القانون — ومن ثم فإن الحكم المظنون فيه اذ قضى بالفراغة طبقا للمادة ٤٤ يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ..

(طعن رقم ١١٨٤ سنة ٢٤ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٦٤ س ١٥ ص ٨٢٠)

٨٤٨ — استخراج مواد المناجم والحاجر — متى يكون مؤثما ؟

* جرى قضاء محكمة النقض على ان المستفاد مما ورد في مرسوم المواد ٣/١ ، ٣ ، ٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٢ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والحاجر ان المشرع لا يعنى بالتأثير مجرد نقل مواد المناجم والحاجر من مكانها بحيث يكون هذا النقل رهنا بالحصول على ترخيص — وانما يعنى استخراج تلك المواد من مكانها بما يؤدي اليه لفظ الاستخراج من معنى لغوي ومدلول اصطلاحى هو استنباط ما فى المناجم والحاجر من مواد بقصد استعمالها استعمالا مغايرا لجرد بقائها فى الأرض — ولما كانت معونات الحكم لا يبين منها ان كان المظنون ضده (المتهم) قد اقتصر عمله على مجرد نقل الرمال من مكانها مع بقائها فى حيز الارض او انه استخرجها بقصد استعمالها استعمالا مغايرا لجرد بقائها فى الأرض بغية استغلالها وهل استكملت الجريمة عناصرها او انها كانت فى مرحلة الشروع او دون هذه المرحلة مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صغر اثباتها فى الحكم مما يتمتع معه ان يكون مع النقض الاحالة .

(طعن رقم ١١٨٤ سنة ٢٤ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٦٤ س ١٥ ص ٨٢)

٨٤٩ — سرقة — مناجم ومهاجر — جريمة — أركانها — قصص

جنائى .

* لما كانت المادة ٤٣ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والحاجر اذ نصت فى فقرتها الاولى على ان « يعاقب بمسوية »

(٣١) *

السرقه أو الشروع فيها كل من أستخرج أو شرع في أستخراج مواد معدنية من المناجم أو أى ملادة من مواد المحاجر بدون ترخيص « فانها بذلك تكون قد خلت على أنه يكفى لوقوع الجريمة المنصوص عليها فيها أن يستخرج الجائى المواد المذكورة أو يشرع في أستخراجها قبل الحصول على الترخيص ، ويتحقق القصد الجنائى في هذه الجريمة بمجرد علم الجائى - وقت أستخراجه المواد أو شروعه في ذلك - بعدم الحصول على الترخيص ، لأن القانون لا يعتد إلا به كصورة للرضاء الذى يحول دون وقوع الجريمة ، ومن ثم فإن أى إجراء آخر لا يقوم مقامه ولا يغنى عنه ١٥

(طعن رقم ٢٨٦ سنة ٤٨ ق جلسة ١١/٦/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٥٧٤)

٨٥٠ - مناجم ومحاجر - قصد جنائى - مسئولية مدنية - نقيض .

✽ لما كانت المادة ٣٣٢ من القانون المدنى قد نصت على أن « يكون الوفاء للدائن أو لنائبه - ويعتبر ذا صفة في استيفاء الدين من يقدم للمدين مخالصة صادرة من الدائن ، إلا اذا كان متفقاً على أن الوفاء يكون للدائن شخصياً » كما نصت المادة ٣٣٣ من هذا القانون على أنه « اذا كان الوفاء لشخص غير الدائن أو نائبه فلا تبرا ذمة المدين إلا اذا أقر الدائن هذا بالوفاء أو عادت عليه منفعة منه ، ويقدر هذه المنفعة ، أو تم الوفاء بحسن نية لشخص كان الدين في حيازته » - ومفاد ذلك أن الأصل أن الدائن هو ذو الصفة في استيفاء الدين ، وله أن ينيب عنه وكيلاً في ذلك على أن يتقدم الوكيل الدليل على صفته هذه وفقاً للأحكام العامة في الوكالة ، وأن الوفاء لتفسير الدائن أو نائبه لا يستتبع براءة ذمة المدين إلا اذا أقر الدائن هذا الوفاء أو عادت عليه منفعة منه أو كان قد تم للحاجز للدين بحسن نية اعتقاداً بأنه الدائن الحقيقي - لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه السالف إيرادها - أنه أقام قضاؤه على انتفاء القصد الجنائى لدى المظعون ضده استناداً الى الشهادة الصادرة من جمعية الانتشاء والتعمير التي جاء بها أنه خصم منه بمعرفة الجمعية قيمة الأتاوة المستحقة عن مواد

المحاجر التي استخرجها ، في حين أن هذا الخصم يفرض حصوله - لا ينفي ذلك التصد كما هو معرف به في القانون على النحو المتقدم بيانه ، ولا يؤثر في قيام المسؤولية المدنية نحو الطامن - بصفته ممثلاً لتفتيش المحاجر بالفرقة - الا اذا اثبت انه وفاء مبريء للذمة في حكم أي من المادتين ٣٣٢ و ٣٣٣ من القانون المدني على التفصيل المشار اليه ، فان الحكم المطعون فيه يكون مخطئاً في تطبيق القانون مما يوجب نقضه فيها قضي به في الدعوى المدنية واذا كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن تحقيق واقعة الحصول على الترخيص - وقت استخراج المطعون ضده مواد المحاجر - او عدم الحصول عليه ، وبحث حقيقة ادائه الاتاة ، وما اذا كان مبرئاً او غير مبريء للذمة ، فانه ينعين أن يكون مع النقص الاحالة .

(ملعن رقم ٢٨٦ سنة ٤٨ في جلسة ١١/٦/١٩٧٨ من ٢٩ من ٥٧٤)

منظمات دولية

٨٥١ - تمتع كافة موظفي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بالحصانة القضائية سواء كانوا مصريين أم أجانب وفقا للاتفاق الخاص الصادر بالموافقة عليه القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٢ .

*** ان المادة الثامنة من القسم السابع عشر مقرة ب من الاتفاق الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الصادر بالموافقة عليه القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٢ تنص - من بين الأزايا والحصانات التي يتمتع بها موظفو المنظمة - على « الحصانة القضائية » وجاء نصها عاما لا يفرق الموظف المصرى الجنسية والموظف التابع لجنسية اجنبية بل انه ينظم كافة الموظفين الذين يصلون فى المنظمة المذكورة ..

(طين رقم ١٤١٥ سنة ٢٥ ق جلسة ١٥/٢/١٩٥٦؛ س ٧ ص ٢٤٦)

مهن حسرة

٨٥٢ - الطبيب الجراح لا يعد مرتكباً لجريمة الجرح المم .

* الطبيب الجراح لا يعد مرتكباً لجريمة الجرح عمداً لأن ثائون مهنته - اعتماداً على شهادته الدراسية - قد رخص له في اجراء العمليات الجراحية بجسم المريض ، وبهذا الترخيص وحده ترتفع مسئولية الجنائية على فعل الجرح .

(ظن رقم ٢٢٨٧ سنة ٢ في جلسة ١٠/١٠/١٩٣٢)

٨٥٣ - متى تتحقق جريمة مزاوله مهنة الصيدلة بدون ترخيص .

* ان المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ بنصها في الفترة الأولى على انه « لا يجوز لأي شخص ان يزاول مهنة الصيدلة بالملكة المصرية بأية صفة كانت ما لم يكن حائزاً على بكالوريوس من كلية الطب المصرية ومقيداً اسمه بوزارة الصحة العمومية » وبصفا في الفقرة الثانية على انه ، « يعتبر مزاوله مهنة الصيدلة تجهيز او تركيب اى دواء او عقار او مادة تستعمل من الباطن أو الظاهر لوقاية الانسان أو الحيوان من الأمراض والشفاء منها » - بنصها على هذا وذلك تكون قد حلت في جلاء على أن جريمة مزاوله هذه المهنة تتم ولو بعمل واحد من افعال الصيدلة ، ولا يشترط فيها تكرار تلك الاعمال فمن يثبت عليه أنه جهز ولو تذكرة طبية واحدة ، ولم يكن ممن توافرت فيهم الشروط لمزاوله مهنة الصيدلة فإنه يكون قد تعاملى هذه المهنة بغير حق وتطبق على فعلته المادة الأولى من القانون المذكور .

(ظن رقم ١٥١٣ سنة ١٤ في جلسة ١٨/١٢/١٩٣٤)

٨٥٤ - عديم اخطار النيابة التقابة العليا للمهن الطبية بما ينهم به اعضاؤها من الجنائيات والجنح لا يترتب عليه بطلان .

* القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٠ حين اوجب على النيابة اخطار

النقابة العليا للمهن الطبية بما يتهم به أعضاؤها من الجبايات والجنح لم يرض على مخالفة ذلك بطلاناً .

(ظن رقم ١٨٤٧ سنة ١٢٤ ق جلسة ١٢/٢٥/١٩٢٤)

٨٥٥ — لا تعارض بين سبق الحكم ببراءة المتهم من تهمة اختراعه مواد سامة بدون ترخيص والحكم بإدانته لزاولته مهنة الصيدلة .

* لا تعارض بين سبق الحكم ببراءة المتهم من تهمة اختراعه مواد سامة بدون ترخيص والحكم بإدانته لزاولته مهنة الصيدلة بأن جهز أدوية بدون ترخيص في مخزنه الخاص ، فإن تجهيز الدواء يصح وقوعه بهواد لم تصل الي يد المتهم الا وقت ارتكابه فعل التجهيز .

(ظن رقم ٢٠٩٤ سنة ١٧ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٢٧)

٨٥٦ — عدم اشتراط التكرار او المتداومة للعقاب على مخالفة ممارسة مهنة الصيدلة .

* لا يشترط للعقاب في مخالفة ممارسة مهنة الصيدلة تكرار الفعل ، والحكم بالاغلاق واجب في هذه الجريمة ولو كانت المخالفة حاصلة لأول مرة .

(ظن رقم ٢٠٩٤ سنة ١٧ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٢٧)

٨٥٧ — عدم اشتراط التكرار او المتداومة للعقاب على مخالفة ممارسة مهنة الصيدلة .

* ان المادة الاولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ نصت على انه « لا يجوز لاي شخص ان يزاول مهنة الصيدلة بالملكة المصرية بأية صفة كانت ما لم يكن حائزاً على بكالوريوس من كلية الطب المصرية ومقيداً اسمه بوزارة الصحة العمومية ، ويعتبر مزاوله لمهنة الصيدلة تجهيزاً

أو تركيب أى دواء أو عقار ومادة تستعمل من الباطن أو الظاهر لوقاية الإنسان أو الحيوان من الأمراض والشفاء منها » . ومفاد هذا النص أن الجريمة تتحقق بارتكاب أى عمل من إعمال الصيدلة المنهى عنها ولو مرة واحدة ، فلا يشترط التكرار والمداومة ، وإذا كان ذلك كذلك ، وكانت المادة ١٠٨ من القانون المذكور صريحة فى إيجاب الحكم بالإغلاق فى جريمة مزاوله مهنة الصيدلة بلا حق ، فإن الحكم بإدانة المتهم بجنحة ممارسة مهنة الصيدلة بدون حق مع كون المتهم لم يثبت عليه أنه ركب السدواء إلا مرة واحدة والقضاء بإغلاق الصيدلية نهائيا — ذلك لا مخالفة فيه للقانون .

(طعن رقم ٧٨٢ سنة ١٧ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٤٧)

٨٥٨ — التزام صاحب ترخيص الصيدلة بتولى حركة البيع بنفسه والا يمتنع عن بيع الأدوية مقابل دفع الأثمان المعتادة .

* أن القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ الخاص بالصيدلة والتجارة بالمواد السامة يوجب على صاحب الترخيص أن يتولى حركة البيع بنفسه فى المحل والا يمتنع عن بيع الأدوية مقابل دفع الأثمان المعتادة فإذا كان الحكم قد برأ صاحب المخزن من تهمة الامتناع عن البيع وإدان فيها آخر لم يبين صفته التى تخوله حق البيع فى هذا المخزن فإنه يكون قاصر البيان .

(طعن رقم ٢ سنة ١٨ ق جلسة ١٦/٢/١٩٤٨)

٨٥٩ — لا عيب إذا كان الحكم الذى دان الطبيب لاتجاره بالطعم الواقع من مرض الكوليرا قد ورد على دفاع المتهم رداً سابقاً .

* إذا كان الحكم قد أدان المتهم (طبيباً) بتجاره بالطعم الواقع من مرض الكوليرا بأن أجرى الحقن به نظير أجر فى ميادته الخاصة قد أقام ذلك على أن دفع المبلغ اليه من المجنى عليه كان مشهوراً عندهما قبل إجراء الحقن إذ المجنى عليه ذهب اليه من قبل شخص قال هو عنه أنه أوصاه بأخذ أجر ممن يرسلهم اليه ، وأنه كان متخذاً وسائله الجني والتحوط إذ

استفهم من المجنى عليه عن سبب حضوره اليه وعمن ارسله مع نفسه
فى وجهه ومراقبة الطريق من وقت لآخر واغلاقه باب العيادة رغم وجود
رواد بها ، مما لم تجربه عادة الاطباء ، فان هذا يكون ردا سائغا لما دافع
يه الطبيب من انه لم يطلب ولم يشترط اجرا مقابل الحقن ، وان ما دفعه
اليه المجنى عليه بعد اجراء الحقن لم يكن الا من قبيل الاعتراف بالجميل
ملا عتاب عليه .:

(ظن رقم ٢٥٧ سنة ١٨ ق جلسة ١٤/٦/١٩٤٨)

٨٦٠ - وجوب تنفيذ الصيدلى امر التكليف طبقا للأمر العسكرية رقم ٢٩٦ رغم المعارضة فيه .

* ما دام الصيدلى الحاصل علم دبلوم الصيدلة والمرخص له فى
مزاولة الصيدلة بالملكة المصرية لم يسلك الطريق الذى رسمه القانون
رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل بالأمر العسكرية رقم ٢٩٦
الصادر فى ٩ من يوليه سنة ١٩٤٢ بشأن أوامر التكليف الخاصة
بالأطباء والصيدلة ، فلم يقدم معارضة فى أمر التكليف الصادر اليه من
وزير الصحة لشغل وظيفة خالصة بوزارة الصحة العمومية فى الميعاد
المحدد الى رئيس مجلس الوزراء ويبدى فيها أوجه تظلمه ، وما دام ان
امر التكليف واجب التنفيذ فورا رغم المعارضة فيه وفقا للمادة الثالثة
من الأمر العسكرية المشار اليه ، فحق عتابه لعدم تنفيذه أمر التكليف .

(ظن رقم ٦٨٢ سنة ١٩ ق جلسة ١٣/٦/١٩٤٦)

٨٦١ - تنفيذ أمر التكليف فورا لا يمنع من تقديم طلب المعارضة .

* ان المادة الثالثة من الأمر العسكرية رقم ٥١٢ لسنة ١٩٤٤
المعدل للأمر رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٤٢ قد نصت على وجوب تنفيذ أمر
التكليف أو قرار الاحالة فورا وأن ذلك لا يمنع من تقديم طلب المعارضة
الى رئيس الوزراء طبقا للتعاون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ ، فإذا كان التهم
قد صدر اليه بصفته صيدليا أمر بن وزير الصحة بتكليفه بالأشغال
بمستشفى معين فامتنع عى تنفيذ هذا الأمر بدعوى انه سبق له ان نفذ

أمرا لمدة سنتين وأن الوزير لا يملك التكلفة بأكثر من ذلك وأنه قد عارض
في الأمر الجديد طبقا للقانون فإن أدانته في عدم تنفيذه ذلك الإمر تكون
صححة إذ كان عليه أن يقوم بتنفيذه من فوراً .

(طعن رقم ١٧٧ سنة ٢٠ في جلسة ١٣٥٠/٤)

٨٦٢ - وجوب تنفيذ الصيدلي أمر التكلفة طبقا للأمر العسكري رقم ٢٩٦ رغم المعارضة فيه .

* ما دام الطالب بصفة كونه صيدليا حاصلا على دبلوم الصيدلة
مرخصا له في مزاوله الصيدلة بالملكة المصرية لم يسلك الطريق الذي
رسمه القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل بالأمر العسكري
رقم ٢٩٦ الصادر في ٩ يولييه سنة ١٩٤٢ بشأن أوامر التكلفة الخاصة
بالأطباء والصيدلة فلم يقدم معارضة في أمر التكلفة الصادر اليه من
وزير الصحة لشغل وظيفة خالصة بوزارة الصحة العمومية في الميعاد الى
رئيس مجلس الوزراء ويبدى فيها أوجه نظمه ، وما دام أمر التكلفة
واجب التنفيذ فورا رغم المعارضة فيه وفقا للمادة الثالثة من الأمر العسكري
المشار اليه فإنه يحق عقابه لعدم تنفيذه أمر التكلفة .

(طعن رقم ١٩١٤ سنة ٢٠ في جلسة ١٩٥١/٤/٢)

٨٦٣ - نطاق المصادرة طبقا لأحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٥ .

* القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٥ يوجب مصادرة جميع الأشياء
المنطقة بالمهنة سواء كانت تستخدم في ذات المهنة أو كانت لازمة لها
كأثاث العيادة وأذن ماذا مسوق متهم بالمادة ١/٢٤٢ ع لانه وهو غير
مرخص له في مزاوله مهنة الطب خلع خرسين للجنى عليه فمسبب لسه
بذلك وربما بالفك وقضى بمصادرة ما عثر المتهم من قوالب وجبس فلان
الحكم بالمصادرة يكون في محله .

(طعن رقم ١١٨٢ سنة ٢١ في جلسة ١٩٥٢/٢/١٨)

٨٦٤ — مناه تطبيق الأمر العسكري رقم ٢٩٦ الصادر في ٩ يوليو سنة ١٩٤٢ .

* أن مناه تطبيق الأمر العسكري رقم ٢٩٦ الصادر في ٩ من يوليو سنة ١٩٤٢ ، الذي قضى المرسوم بتقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل به ، على الصياغة هو أن يكونوا من المرخص لهم في مزاوله « المهنة » في مصر ولم تمض سنتان على تاريخ حصولهم على درجتهم العلمية . فإذا كان الطاعن الذي توافر فيه شروط تطبيق هذا الأمر لم يسلك الطريق الذي رسمه القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ بتقديم معارضة في أمر التكليف الى رئيس مجلس الوزراء ، فان أمر التكليف يكون واجب التنفيذ فوراً ولحقاً للمادة الثالثة من الأمر العسكري المذكور .

(طعن رقم ٨١ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٢/٤/٨)

٨٦٥ — ارتكاب المتهم جريمة احداث الجرح ومزاوله مهنة الطب بدون ترخيص بفعل واحد . وجوب اعتبار الجريمة الأشد والحكم بعقوبتها .

(١٥٢١)

* متى كانت جريمة احداث الجرح البسيط ومزاوله مهنة الطب بدون ترخيص قد وقعتا بفعل واحد — هو اجراء عملية الحقن — وإن تعددت أوصافه القانونية — فان ذلك يقتضى اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقاً للفترة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وهى هنا عقوبة احداث الجرح .

(طعن رقم ٨٤ سنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ من ٨ من ٧١٧)

٨٦٦ — علاج المتهم للجنى عليه علاجاً غير مصرح له بإجرائه ترتب عليه الأساس بسلامته — توافر عناصر جريمة احداث الجرح .

* متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن المتهم أجرى للجنى عليه علاجاً غير مصرح له بإجرائه وترتب عليه الأساس بسلامته ، فان جريمة

أحداث الجرح عمداً، تتوافر عناصرها كما هو معصوفة بها في المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ٥٥٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٥/١٠/١٩٥٧ من ٨ من ٧٨٦)

٨٦٧ — معالجة المتهم للجنى عليه بوضع مساحيق ومراهم مختلفة على مواضع الحروق — اعتبار ما ارتكبه جريمة تنطبق عليها المادة الأولى من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ بشأن مزاولة مهنة الطب .

* أن معالجة المتهم للجنى عليه بوضع المساحيق والمراهم المختلفة على مواضع الحروق وهو غير مرخص له بمزاولة مهنة الطب تعد جريمة تنطبق عليها المادة الأولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة .

(طعن رقم ٥٥٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٥/١٠/١٩٥٧ من ٨ من ٧٨٦)

٨٦٨ — إبداء بمريض مشورة طبية وعلاجه المريض على خلاف ما أوصى به الطبيب يكون جريمة ممارسة مهنة الطب بدون رخصة — المادة الأولى من القانون ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ .

* إذا كان الحكم — في جريمة ممارسة مهنة الطب بدون رخصة — قد أثبت على المتهم أنه خالف مشورة الطبيب المبينة في تذكرة الدواء وأنه امتنع عن إعطاء الحقن بمادة « الطرطير » إلى المريض مكتفياً بحقنه بهيئتي الكالسيوم والفيتامين فقط بقوله أن ما فعله هو العلاج الصحيح لما يشكو منه المريض وأن الطبيب المعالج أخطأ في عمله كما أثبت الحكم نتيجة الاطلاع على تذكرة الدواء الصادرة من الطبيب المعالج فتبين منها أن الطبيب أوصى المريض المذكور بتناول جرعة من دواء ثلاث مرات يومياً وأن يحقن بمخلوط من مادة « الطرطير » و (الكالسيوم) و (الفيتامين) في الوريد يوماً بعد يوم بواسطة طبيب . ثم انتهى الحكم بعد ذلك إلى القول بأن ما وقع من المتهم هو إبداء لمشورة طبية تخرج عن نطاق مهنته كمريض وكان ينبغي عليه أن ينفذ ما أمر به

الطبيب المعالج ولكنه باشر علاج المريض بطريقة أخرى . اذ بين الحكم ما تقدم فال عمل المتهم يكون مخالفا للمادة الأولى من قانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ وتكون المحكمة اذ دانتها عن هذه المخالفة طبقا للوصف المرفوعة به الدعوى قد طبقت القانون على الواقعة تطبيقا سليما لا خطأ فيه .

(طعن رقم ١٠٧٢ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٧/١٠/١٣٥٨ من ٩ من ١٩٤٩)

٨٦٩ - توافر الخطأ الطبى الذى يكفى لحمل مسئولية الطبيب الجراح - تخضير مخدر موضعى بنسبة معينة دون أن يعين المخدر أو يطلع على الزجاجة التى وضع فيها ودون الاستعانة بطبيب مختص بالتخدير فى عملية قد تستغرق ساعة فأكتر - هذا التقصير لا يقع من طبيب يقظ يوجد فى نفس الظروف الخارجية التى أحاطت بالطبيب المسئول .

✽ اذا عرض الحكم لبيان ركن الخطأ المسند الى المتهم الثالثى (طبيب) بقوله « انه طلب الى الممرضة والتورجى ان يندمسا له بنجسا موضعيا بنسبة ١٪ دون أن يعين هذا المخدر ودون أن يطلع على الزجاجة التى وضع فيها ليتحقق مما اذا كان هو المخدر الذى يريد ام غيره ، ومن أن الكمية التى حقنت بها المجنى عليها تفوق الى أكثر من الضعف الكمية المسموح بها ، ومن انه قبل أن يجرى عملية جراحية قد تستغرق ساعة فأكتر دون أن يستعين بطبيب خاص بالمخدر ليتفرغ هو الى مباشرة العملية ، ومن أن الحادث وقع نتيجة مباشرة لاهماله وعدم تحرزه بأن حقن المجنى عليها بمحلول « البونتوكالين » بنسبة ١٪ وهى تزيد عشر مرات عن النسبة المسموح بها فقتسمت وماتت » - فان ما أورده الحكم من أدلة على ثبوت خطأ الطاعن من شأنه أن يؤدى الى ما رتبته عليها - أما ما يقوله المتهم من أن عمله فى مستشفى عام قائم على نظام التقسيم والتخصيص يعفيه من أن يستوفى من نوع المخدر وصلاحيته وأنه ما دام ذلك المخدر قد أعد من موظف فنى مختص وأودع غرفة العمليات ، فانه فى حل من استعماله دون أى بحث - هذا الدفاع من جانب المتهم هو دفاع موضوعى لا تلزم المحكمة بالرد عليه ، بل أن الرد عليه مستفاد من أدلة التثبت التى أوردها المحكمة على خطأ المتهم ولست عليها الدائنة ، وهو ما اولته المحكمة - بحق - على أنه خطأ طبى وتقصير من جانب المتهم لا يقع من طبيب يقظ يوجد فى نفس الظروف

الخارجية التي أحاطت بالطبيب المسئول بما يفيد أنه وقد حل محل
أخصائي التخدير ، فإنه يتحمل التزليلاته ومنها الاستئثار من نوع
المُخدر .

(طعن رقم ١٣٣٢ سنة ٢٨ في جلسة ١٣٥٩/١/٢٧ من ١٠ ص ٩١)

٨٧٠ - ٨٧١ - إباحة عمل الطبيب والصيدلي مشروط بأن يكون
ما يجريه مطابقاً للاصول العلمية المقررة - تفريط أحدهما يوجب مسئوليته
الجنائية بحسب تمهده الفعل ونتيجته أو تقصيره وعدم تحرزه .

* إباحة عمل الطبيب أو الصيدلي مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقاً
للاصول العلمية المقررة ، فإذا فرط أحدهما في اتباع هذه الأصول أو خالفها
حققت عليه المسئولية الجنائية بحسب تمهده الفعل ونتيجته ، أو تقصيره
وعدم تحرزه في أداء عمله .

(طعن رقم ١٣٣٤ سنة ٢٨ في جلسة ١٣٥٩/١/٢٧ من ١٠ ص ٩١)

٨٧٢ - ٨٧٣ - توافر الخطأ الطبي الذي يكفي لحمل مسئولية
الصيدلي الجنائية والمادية بتقصيره مخدراً هو وضعياً بنسبة تزيد عن
النسبة المسموح بها طبياً وإقراره جهله كنه المخدر قبل تحضيره مما كان
يقتضى رجوعه إلى الكتب الفنية للتأكد من نسبة تحضيره أو اتصاله
بذوى الشأن في المصلحة التي يتبعها بدلاً من رجوعه في ذلك إلى زميل
له قد يخطئ وقد يصيب وهن كونه المختص بتحضير الأدوية ومنها
المخدر مما يستلزم مسئوليته عن كل خطأ يصدر منه . ومن عدم تنبيهه
الاطباء ممن قد يستعملون المحلول المخدر ، بأنه استعاض به عن مخدر
آخر لا يعطيه من المسئولية قوله أن رئيسه طلب منه تحضير المخدر بالنسبة
السابقة طالما ثبت له من منقشة هذا الرئيس أنه لا يدري شيئاً عن كنه
المخدر وسميته .

* إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم - في جريمة القتل الخطأ -
تدّ اثبت خطأ المتهم الأول (صيدلي) فيها قاله : من أنه حضر محلول

« البونفوكايين » كمخدر موصى بنسبة ١/٨ وهي تزيد على النسبة المسموح بها طلياً وهي ١/٨٠٠ ومن أنه طلب اليه تحضير « بونفوكايين » بنسبة ١/٨ فكان يجب عليه أن يحضر « البونفوكايين » بما يعاير في قوته هذه النسبة وهي ١/١٠٠٠ أو ١/٨٠٠ ولا يحق له من المسؤولية قوله أن رئيسه طلب منه تحضيره بنسبة ١/٨ طالما أنه ثبت له من مناقشته هذا الرئيس في الطينون أنه لا يدري شيئاً عن كنه هذا المخدر ومدى سميته ، هذا إلى جانب أنه موظف مختص بتحضير الأدوية ومنها المخدر ، ومسئول عن كل خطأ يصدر منه ، ومن أنه لجأ في الاستفسار عن نسبة تحضير هذا المخدر إلى زميل له قد يخطئ وقد يصيب ، وكان لزاماً عليه أن يتصل بذوى الشأن في المصلحة التي يتبعها أو الاستعانة في ذلك بالرجوع إلى الكتب الفنية الموثوق بها « كالفارماكوبيا » ومن إقراره صراحة بأنه ما كان يعرف شيئاً عن هذا المخدر قبل تحضيره فكان حسن التصرف يقتضيه أن يتأكد من النسب الصحيحة التي يحضر بها ، فلا ينساق في ذلك وراء نصيحة زميل له ، ومن أنه لم يهتبه المتهم الثاني وغيره من الأطباء من قد يستعملون هذا المحلول بأنه استعاض به عن « النوفوكايين » — فان ما أثبتته الحكم من أخطاء وقع فيها المتهم يكفي لحمل مسؤوليته جنائسياً ومدنيهاً .

(طعن رقم ١٢٢ سنة ٢٨ في جلسة ١٧/١/١٩٥٩ مع ١٠ بحم ٥١)

٨٧٤ — اصدار المشرع القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ ليفسر به القانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن الصيدلة يفصح عن قصده الحقيقي منه — سريانه على الوقائع التي تمت قبل صدوره مادامت لا تتجاوز تاريخ نفاذ القانون المفسر .

* صدر القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ وكان من بين ما تضمنه التعديل نص مقدمة الجدول الخامس ماستبدل بها النص الآتي : « ويشترط أن تكون هذه الاصناف داخل عبوات محكمة الغلق ومحظور تجزئتها في مخازن الادوية البسيطة » ويتضح من عبارة المذكرة الإيضاحية تعليلاً لهذا التعديل أن المشرع عمد إلى اصدار القانون الجديد ليفسر به القانون القديم وينسجج عن قصده الحقيقي منه ، فهو بذلك قانون تفسيري لا يتضمن حكماً جديداً ،

بل اقتصر على ايضاح وجلاء غموض القانون القديم وبيان قصد المشرع منه ومن ثم كان ساريا على الوقائع التي تبنت قبل صدوره مادامت لا تتجاوز تاريخ نفاذ القانون المفسر ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ دأن المتهم بجريمة مزاوله مهنة الصيدلة - لتجزئته مواد صيدلية بمخزنه البسيط استنادا الى المادتين ١ ، ٩٣ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والجدول الخامس المرفق به صحيحا في القانون .

(ملن رقم ١٨٠٧ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٨/٢/١٩٥٩ س ١٠ من ١٢٧)

٨٧٥ - حرية مزاوله المهنة - كفايتها بمقتضى القانون - **للك لايعنى اطلاقها ولا يخول دون تدخل الشارع لتنظيم ممارستها .**

* حرية مزاوله المهنة بوصفها نتيجة طبيعية للحرية الشخصية وان كانت مكفولة بمقتضى القوانين ، الا ان كفاية هذه الحرية لا يعنى اطلاقها لمساس ذلك بالنظام العام مماسا مبثرا - فليس هناك ماينهى الشرع عن وضع قوانين لتنظيم ممارستها بما يكفل مصلحة الجماعة ويحقق الاغراض السامية التي تدرها عند سن هذه القوانين والتي جعلها الشارع سياجا لتلك الحرية وضمانا للصالح العام يندفع بها ما يمس المهنة بالاذى ، وحتى لا يعرض لها عوارض تتجالي مع ما يجب لها من اعتبار بوجه عام ، ولا مع حقوق القائمين على ممارستها بوجه خاص .

(نظم رقم ١٨ سنة ٢٩ ق « تعديلات » جلسة ١٩/٦/١٩٥٩ س ١٠ من ٢٠١)

٨٧٦ - ٨٧٧ - اباحة عمل الطبيب - علتها : حصوله على اجازة علمية - لا يغني عنها شهادة الصيدلة او ثبوت دراية الصيدلي بمهنة الطب - مسائلة الصيدلي عن جريمة احداث جرح عدى عند حقن المجنى عليه - عدم اعفائه الا عند قيام حالة الضرورة .

* الاصل ان اى مساس بجسم المجنى عليه يجرمه قانون العقوبات وتانون مزاوله الطب ، ولانما يبيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على اجازة علمية طبقا للقواعد والاوضاع التي نظمها القوانين واللائح -

وهذه الاجازة هي اساس الترخيص الذى تتطلب القوانين الخاصة
بإلمن الحصول عليه قبل مزاولتها فعلا ، وينبنى على القول بأن اساس
عدم مسئولية الطبيب هو استعمال الحق المقرر يقتضى القانون — إن
من لا يملك حق مزاوله مهنة الطب يسأل عما يحدثه للغير من الجروح
وما اليها باعتبارها ممتديا — أى على اساس العمد ، ولا يعفى من العقاب
الا عند قيام حالة الضرورة بشرطها القانونية ، ومن ثم يكون سديدا فى
القانون ما قرره الحكم من انه لا تغنى شهادة الصيدلة او ثبوت دراسة
الصيدلى بعملية الحقن عن الترخيص بمزاوله مهنة الطب وهو ما يلزم
منه مساعطته عن جريمة احداثه بالجنى عليه جرعا عمديا مادام انه كان
فى مقدوره ان يمتنع عن حقن الجنى عليه مما تقتضى به حالة الضرورة .

(طعن رقم ١٢٦١ سنة ٢٠ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٦٠ م (١) ص ٥٠٤)

٨٧٨ — جريمة صرف ادوية للمرضى من عيادة الطبيب الخاصة —
يقع ترخيص بإنشاء صيدلية — اقامة الدعوى الجنائية بهذا الوصف .
قيام المحكمة بتفسير وصف التهمة — والاضافة مواد أخرى من القانون
تنص على عقوبة أشد — تطبيقها دون لفت نظر المتهم — اخلال بحق الدفاع .

✽ اذا كانت التهمة التى اسندتها النيابة الى الطاعن وجرت المحاكمة
على اساسها هي انه صرف ادوية لمرضاة الخصوصيين قبل الحصول على
ترخيص بإنشاء صيدلية خاصة بعيالته ، وهى الجريمة المنصوص عليها فى
المادة ٤٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والمعاقب عليها بالمادة ٨٣ من
ذلك القانون . وكانت المحكمة الاستئنافية عند توقيع العقوبة قد ذكرت
المادة ٨٠ من القانون التى تعاقب على جريمة أخرى تخلف عما اقيمت به
الدعوى من حيث الاركان والعناصر ، وكانت عقوبة الاخره أشد من الاولى
دون ان تلفت نظر الطاعن الى هذه التهمة الجديدة فان الحكم يكون مشوبا
بالاخلال بحق الدفاع ..

(طعن رقم ٨٧٦ سنة ٢١ ق جلسة ١٢/٦/١٩٦٢ م (١) ص ٥٢٥)

٨٧٩ — مهنة الصيدلة — قلصرة على أعمال تجهيز الدواء او تركيبة
او تجزئته — عدم شمولها أفعال حفظ الادوية او بيعها او عرضها للبيع .

✽ الواضح من تعريف القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ لمزاوله مهنة

الصيدلة انه قصرها على افعال تجهيز الدواء أو تركيبه أو تجزئته دون ما عداها من افعال كحفظ الادوية أو بيعها أو عرضها للبيع فتد عالج أمرها بنصوص أخرى . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ اعتبر حيالة الادوية بقصد البيع وبيعها — مزاوله لمهنة الصيدلة وعائب الطاعنين تبعاً لذلك بعقوبة الحبس المنصوص في المادة ٧٨ من القانون المذكور لمزاولتهم لتلك المهنة دون ان تكون اسماءهم مقيمة بسجل الصيدلة بوزارة الصحة العمومية وفي جدول نقابة الصيدلة ، يكون قد اخطأ صحيح القانون مما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٧٢٤ سنة ٢٦ في جلسة ١٢/١/١٩٦٦ من ١٧ ص ٧١٠)

٨٨٠ — مسالة كل من لا يملك مزاوله مهنة الطب عما يحدثه للغير من جروح وما إليها على اساس العمد — اعفاؤه من العقوبة متى توافرت حالة الضرورة .

* من لا يملك حق مزاوله مهنة الطب يسأل عما يحدثه للغير من جروح وما إليها باعتباره معدياً على اساس العمد ، ولا يعنى من العقاب الا عند قيام حالة الضرورة بشروطها القانونية .

(طعن رقم ١٩٢٧ سنة ٢٧ في جلسة ٢٠/٢/١٩٦٨ من ١٩ ص ٢٥٥)

٨٨١ — مزاوله مهنة الطب — شروطها .

* مؤدى نص المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاوله مهنة الطب انه لا يملك مزاوله هذه المهنة ومباشرة الاعمال التي تدخل في عداد ما ورد بها ، بأية صفة كانت الا من كان طبيباً مقبداً اسمه بسجل الاطباء بوزارة الصحة ويجدول نقابة الاطباء البشريين ، وذلك مع مراعاة الاحكام المنظمة لمهنة التوليد .

(طعن رقم ١٩٢٧ سنة ٢٧ في جلسة ٢٠/٢/١٩٦٨ من ١٩ ص ٢٥٤)

(٢٢) *

٨٨٢ - شرط اباحة عمل الطبيب .

* من المقرر ان اباحة عمل الطبيب مشروطة بان يكون ما يجربه مطابقا للاصول العلمية المقررة ، فاذا فرط في اتباع هذه الاصول او خالفها حقت عليه المسؤولية الجنائية بحسب تعمد الفعل ونتيجته او تقصيره وعدم تجرزه في اداء عمله .

(طعن رقم ١٩٢٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ من ١٩ ص ٢١)

٨٨٣ - صحة الحكم بادانة من يزاول مهنة الطب بغير ترخيص او في غير حالة الضرورة .

* اذا كان الثابت ان الطاعنة الثانية قد عادت المجنى عليها باجراء مس لها في عينها ووضعت لها « البنسلين » كدواء وثابت الطاعنة الاولى بعملية حقنها بهذه المادة ، فانه لا مراء في ان ما اقترفته الطاعنتان من افعال يعد مزاوله منهن لمهنة الطب لدخولها في الاعمال التي عسدتها المادة الاولى من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ ، واذ كان ذلك ، وكانت المتهمتان المذكورتان لا تملكان مزاوله مهنة الطب ولم تكن حالة المجنى عليها من حالات الضرورة الملحة للعقاب ، فان الحكم المطعون فيه اذ دأبهما عن تهمة مزاوله مهنة الطب وسأل الطاعنة الاولى عن جريمة احداث جرح عمدا بالمجنى عليها يكون قد طبق القانون على وجه الصحيح .

(طعن رقم ١٩٢٧ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ من ١٩ ص ٢٥٥)

٨٨٤ - اباحة فعل الطبيب - أساسها - استعمال حق مقرر بمقتضى القانون - مسائلة من لا يملك حق مزاوله مهنة الطب عما يحدثه بالغير من جروح على أساس العمد - اعفائه لا يكون الا بقيام حالة الضرورة - مثال لشبيب سائق في عملية ختان اجرتها قابلة .

* لا مل أن اى مساس بجسم المجنى عليه يحرمه قانون العقوبات وقانون مزاوله مهنة الطب ، وانما يبيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله

على اجازة: عليهما طبقا للفواغيد واللوائح . وهذه الاجازة هي اساس الترخيص الذي تتطلب القوانين الخاصة بالمهن الحصول عليه قبل مزاولتها عملا - وينبىء على القول بان اساس عدم مسؤولية الطبيب استعمال الحق المقرر بمقتضى القانون ، ان من لا يملك حق مزاوله مهنة الطبيب يسأل عما يخضعه بالغير من جزوح وما اليها باعتباره معتدلا - اى على اساس العمد ، ولا يعفى من العقاب الا عند قيام حالة الضرورة يشروطها القانونية . ولما كان الحكم المعلوم فيه ، اعتمادا على الادلة السائغة التى اوردها ، والتي لا تمارى الطاعة فى ان لها معنيها الصريح من الاوراق ، قد خلص الى احداث الطاعة جرحا عمدا بالجنى عليه بقيامها باجراء عملية الختان التى تخرج عن نطاق الترخيص المعطى لها والذى ينحصر حقها بمقتضاه فى مباشرة مهنة التوليد دون غيرها ، وذلك على تخلف المعاهة المستبينة نتيجة فعلها ، وكانت حالة الضرورة منتفية فى ظروف الدعوى المطروحة ، وكان الحكم قد عرض لنداء الطاعنين ونذره واطرحه باسباب سائغة التزم فيها التطبيق القانونى الصحيح ، فان النعى عليه يكون غير سديد .

(ظمى رقم ٢٤٩ سنة ٤٤ فى جلسة ١١/٣/١٩٧٤ س ٢٥ من ٣٦٢)

٨٨٥ - عمليات الختان - حق اجرائها مقصور على الاطباء المقيدين بسجل الاطباء بوزارة الصحة وبجدول نقابة الاطباء البشريين - المادة الاولى من القانون ٣١٥ لسنة ١٩٥٤ - القابلات - حقهن مقصور على مهنة التوليد - ليس للقابلة حق اجراء عملية الختان .

* مؤدى نص المادة الاولى من كل من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٤ . ان حق القابلة لا يمتد مزاوله مهنة التوليد دون مباشرة غيرها من الاعمال . ومن بينها عمليات الختان التى تدخل فى عداد ما ورد بالمادة الاولى من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ التى تقتصر على من كان طبيبا مقيدا اسمه بسجل الاطباء بوزارة الصحة وبجدول نقابة الاطباء البشريين .

(ظمى رقم ٢٤٩ سنة ٤٤ فى جلسة ١١/٣/١٩٧٤ س ٢٥ من ٣٦٢)

٨٨٦ - - صيدلة - ماهيتها - تجزئة المواد الدوائية بقصد بيعها .

* منى كانت المادة الاولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ تنص على انه « لا يجوز لاحد ان يزاول مهنة الصيدلة بانية صفة كانت الا اذا كان مصريا . . . ويعتبر مزاوله لمهنة الصيدلة من حكم هذا القانون تجهيل او تركيب او تجزئة اى دواء او عقار او نبات طبي او مادة صيدلية تستعمل من البادئ او الظاهر او بطريق الحقن لوقاية الانسان او الحيوان من الامراض او علاجه منها او توصف بان لها هذه المزايا » كما تنص المادة ٩٣ من هذا القانون على ان « تعتمد الجداول الملحقة بهذا القانون وتعتبر مكملة له » وجاء بمقدمة الجدول الخامس الملحق بالقانون ما يأتى : « ولا يصرح بالاتجار فى مواد اخرى او تجزئتها او حيازتها فى مخازن الادوية البسيطة سوى ما هو مذكور فى الجدول المبين بعد ويشترط ان تكون هذه الاصناف داخل عبوات محكمة الغلق ومبينا عليها اسم الصنف وكميته والتمن واسم المؤسسة الصيدلية الواردة منها وعنوانها واسم الصيدلى محضر او مجزى الصنف ويشترط ان تباع فى عبواتها الاصلية ومحظور تجزئتها فى مخازن الادوية البسيطة . ومن بين هذه المواد الجلوسرين وزيت الخروع والملح الانجليزى وقد وردت مع اصناف اخرى بالجدول المشار اليه ، وكان يبين من نص مقدمة الجدول انه وان جاء مشوبا بالغموض اذ حظرت الفقرة الاولى منها على مخازن الادوية البسيطة تجزئة المواد الاخرى غير المبينة بالجدول بينما جاءت الفقرة الاخيرة منها فصحت بحظر تجزئة هذه المواد على مخازن الادوية البسيطة غير ان الغموض لا يحول دون تفسير النص على هدى ما يستخلص من قصد المشرع وقد افصح عن هذا القصد فى العبارة الاخيرة التى ختم بها مقدمة الجدول وهى تفيد حظر التجزئة على مخازن الادوية البسيطة ، ونظرا لما كان يتور من خلاف حول تفسير هذا النص رأى المشرع اصدار القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ ، وكان من بين ما تضمنه التعديل نص مقدمة الجدول الخامس فاستبدل بها النص الآتى : « ويشترط ان تكون هذه الاصناف داللة على عبوات محكمة الغلق ومبينا عليها اسم الصنف وكميته والتمن واسم المؤسسة الصيدلية الواردة فيها وعنوانها واسم الصيدلى محضر او مجزى الصنف ويشترط ان تباع فى عبواتها الاصلية ومحظور تجزئتها فى مخازن الادوية البسيطة » وجاء فى المذكرة الايضاحية لهذا القانون تعليلا لهذا التعديل « اربا بالنسبة للجدول

الخامس وهو جدول المواد المصرح ببيعها في مخازن الادوية البسيطة فان النص القائم يلغى جواز تجزئة تلك المواد في المخزن مع ان هذه التجزئة لا تجوز ان تتم الا في الصيدليات العامة او معامل الانتاج ولذلك رؤى تعديل النص لازالة اللبس الموجود فيه بالنسبة للتجزئة بحيث يصبح النص صريحا على عدم جواز تلك التجزئة بالمخازن البسيطة « واضح من التعديل سالف الذكر ومذكرته الايضاحية ان تجزئة المواد الواردة في الجدول الخامس غير مصرح بها بالمخازن البسيطة ايا كانت هذه التجزئة . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يجادل في انه قام بتجزئة المواد المضبوطة لديه وهم الجلوسرين النقي وزيت الخروج والملح الانجليزى وتعبئتها في اكياس صغيرة بقصد بيعها للجمهور فان الحكم المعلنون فيه اذ انتهى الى تقرير مسئوليته يكون قد اصاب صحيح القانون .

(طعن رقم ١٠١٥ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢٢ - ٢٦ ص ٥٥٨)

مواد مخدرة

الفصل الاول - اركان جريمة احرار المخدر او حيازته

الفرع الاول - الملة المخدرة

الفرع الثانى - الحيازة او الاحراز

الفرع الثالث - القصد الجنائى

الفرع الرابع - العقوبة

الفصل الثانى - جريمة شراء المخدر او بيعه

الفصل الثالث - جريمة زراعة الحشيش والخشخاش

الفصل الرابع - اتصال الاطباء والصيادلة بالمواد المخدرة

الفصل الخامس - اجراءات التفتيش فى جرائم المخدرات

الفصل السادس - تسبب الاحكام

الفصل السابع - مسائل متنوعة

الفصل الأول

جريمة احرار المخدر او حيازته

الفرع الأول — المادة المخدرة

٨٨٧ — ماهية القنب الهندي « الحشيش » .

✽ القنب الهندي (الحشيش) الوارد ذكره في الفقرة السابقة من المادة الأولى من قانون اراد المخدرة انما هو التيم المجففة الزهرة او المثمرة من السيقان الاثلاث لنبات الكانبيس ساتيفا (Cannabis Sativa) (طعن رقم ١٤٧٦ سنة ١٢ و جلسة ١٢٤٢/٦/٢٢)

٨٨٨ — الأفيون ليس شيئا آخر سوى المادة التي يفرزها نبتة الخشخاش .

✽ ان الأفيون ليس شيئا آخر سوى المادة التي يفرزها نبتة الخشخاش ويتحصل عليها عادة بطريقة تخديش ثماره — اما كون هذا الافراز يخرج رطبا لا جامدا فهذا لا يطمئن في انه مخدر محظور وكل ما فيه ان به مائة تتطاير بعد قليل . (طعن رقم ٨٥٧ سنة ٣ و جلسة ١١٣٣/١/١٦)

٨٨٩ — متى تعتبر الأمزجة والمركبات او المستحضرات الرسمية او غير الرسمية المحتوية على مورفين من المواد المخدرة .

✽ ان الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمواد المخدرة لا تعتبر الأمزجة والمركبات او المستحضرات الرسمية او غير الرسمية المحتوية على مورفين من المواد المخدرة المنطبقة عليها احكام هذا القانون الا اذا كانت نسبة المورفين فيها اثنين في الالف على الاقل

وهذا يقتضى ان يبين الحكم القاضى بالمعقوبة على احراز مركب من هذه المركبات نسبة المورفين فى المركب ، والا كان ناقص البيان وجبا نقضه .

(طعن رقم ١٦٠ سنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/٦/٧)

٨٩٠ — ما عدا الرؤوس المجففة المزهرة او الثمرة من السيقان
الاثاث لنبات الحشيش لا يعتبر من المواد المخدرة فى حكم القانون رقم
٢١ لسنة ١٩٢٨ .

* ان اوراق نبات القنب وسيقانه وان كانت تحتوى على مادة الحشيش الا ان كميته فيها ضئيلة بحيث ان الشارع لم ير ان يعدها من الجواهر التى يعاقب عليها فى قانون المخدرات . فاذا كان مدار الدفاع ان ما فى البرشامات المضبوطة لدى المتهم انما هو اوراق نبات القنب الهندى لاخضرار لونه فانه يكون على المحكمة ان تحقق هذا الدفاع لمعرفة حقيقة المادة المشتبه فيها ، هل هى من اوراق نبات القنب وسيقانه فيقتضى للمتهم بالبراءة . ام ان الحشيش الذى وجد بها لم يكن الا من الرؤوس المجففة او المزهرة لاثاث هذا النبات فيقتضى بقاءته . اما ان تكفى بقولها ان ما وجد بالبرشامات هو حشيش ، مع ان الحشيش اذا كان من الاوراق والسيقان فلا عقاب عليه ، فذلك منها تصور يعيب الحكم .

(طعن رقم ٨٤٧ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٥/١٨)

٨٩١ — عدم التزام الحكم بالادانة ببيان نسبة المخدر فى الحشيش
المضبوط .

* ان المادة الاولى من قانون المخدرات قد نصت لى بعض فقراتها على ضرورة وجود نسبة معينة للمخدر ولكنها لم تنص على نسبة فى الفترات الاخرى ومنها الفقرة الخاصة بالحشيش واذا فلا تصح مطالبة المحكمة ببيان أية نسبة له لى حكمها .

(طعن رقم ١٤٧٦ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٦/٢٢)

٨٩٢ - محل تطبيق القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ هو عندما توجد
الرؤوس المزهرة أو المثمرة من السيقان الاناث لنبات القنب الهندي بعد
اجراء تجفيف الرؤوس لتحويلها الى جوهر الحشيش .

* ان قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ اورد في المادة الاولى
القنب الهندي (الحشيش) ضمن الجواهر المعتبرة مواد مخدرة دون ان
يذكر تعريفا لهذه الكلمة . ولكن لما كان هذا القانون قد صدر في ١٤ ابريل
سنة ١٩٢٨ بعد ان كلفت الحكومة في ١٦ من مارس سنة ١٩٢٦ قد قبلت
الاتفاق الدولي الذي انتهى اليه مؤتمر الامميون المنعقد في مدينة جنيف في
١٩ يناير سنة ١٩٢٥ ، كان مفاد هذا - كما سبق ان اراتت هذه المحكمة -
ان تشارح انما اراد عند وضعه هذا القانون ان يعتمد ما تضمنته اتفاقية
جنيف من تعريف القنب الهندي اذ قالت . « يطلق اسم القنب الهندي على
الرؤوس المجففة (Séchées) المزهرة أو المثمرة من السيقان الاناث لنبات
الكتابيس ساتيفا (Cannabis Sativa) الذي لم تستخرج مادته الصمغية
ايا كان الاسم الذي يعرف به في التجارة » . هذا ولما كان القانون المذكور
لا هو ولا القانونان السابقان له في ٨ مايو سنة ١٩٢٢ و ٢١ مارس سنة
١٩٢٥ ، مع انها صادرة كلها بشأن المواد المخدرة ومن ضمنها الحشيش ،
لم يشر اى منها الى الغاء الامر العالي الصادر في ١٠ من مارس سنة ١٨٨٤
الخاص بزراعة الحشيش فانه لهذا وعلى ضوء التعريف سلف الذكر ،
يكون محل تطبيق احكام قانون المخدرات هو عند ما توجد الرؤوس المزهرة
أو المثمرة من السيقان الاناث لنبات القنب الهندي بعد اجراء عملية تجفيف
الرؤوس لتحويلها الى جوهر الحشيش ولما كانت عبارة التعريف تتضمن
ان المادة الصمغية التي تحتوى عليها الرؤوس هي جوهر الحشيش ذاته ،
فانه يبين ، تبعا لذلك ، ان تطبق احكام قانون المخدرات ايضا كلها
وجدت المادة الصمغية بآلية طريقة كان استخراجها ، كما يحصل في بعض
البلاد التي تزرع نبات القنب الهندي اذ يهر العمال في الزراعة وعليهم
اردية من الحطب تلصق بها المادة الصمغية ثم تنزع بعد ذلك للاستعمال .
فان لم يصل الامر في الزراعة الى هذا الحد ، فان الامر العالي السابق
بذكره يكون هو الواجب التطبيق . وهذا التحديد الصحيح لنطاق قانون
المخدرات هو الذي حدا الشارع على اصدار قانون آخر بمنع زراعة
الحشيش في مصر ويشهد على عقوبتها .

واذ انما كانت شجيرات الحشيش وقت ضبطها عند التهم قائمة

وسط زراعته ، ولم يكن قد أجرى تجفيفها فلا تصح معاملته بمقتضى احكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

(ملن رقم ١٥٦ سنة ١٤ ق جلسة ١٠/٤/١٩٢٤)

٨٩٢ — ما عدا الرؤوس المجففة المزهرة أو المثمرة من السيقان
الاثلاث لنبات الحشيش لا يعتبر من المواد المخدرة في حكم القانون رقم ٢١
سنة ١٩٢٨ .

ان القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بين في المادة الاولى الجواهر
المعتبرة مواد مخدرة ، وذكر من الحشيش « القنب الهندى (الحشيش)
وجميع مستحضراته ومشتقاته باى اسم تفرض به فى التجارة » ، ولم
يذكر غير ذلك ، واذا كان مؤتمر الاميون الذى انعقد بمدينة جنيف قد انتهى
الى اتفاق دولى فى ١٩ فبراير سنة ١٩٢٥ انضمت اليه الحكومة
الصرية فى ١٦ فبراير سنة ١٩٢٦ جاء فى المادة الاولى منه ان المتعاطدين
اتفقوا على قبول تعاريف ببعض المواد المخدرة منها القنب الهندى الذى
ذكر منه ، « يطلق اسم القنب الهندى على الرؤوس المجففة المزهرة او
المثمرة من السيقان لنبات الكنايس ساتيفا الذى لم يستخرج مادته
الصفية » ايا كان الاسم الذى يعرف به فى التجارة » ، واذا كان قانون
المخدرات صدر فى ١٤ ابريل سنة ١٩٢٨ بعد الاتفاق المذكور وبعد انضمام
مصر اليه ، وهذا فيه كفا فى غيره من الاسباب ما يفيد ان الشارع فى قانون
المخدرات اراد فى صدد القنب الهندى ، ان يلتزم التعريف الوارد منه
فى ذلك الاتفاق — اذ كان ذلك كذلك فان ما عدا الرؤوس المجففة المزهرة
او المثمرة من السيقان الاثلاث لذلك النبات لا يعتبر من المواد المخدرة فى
حكم القانون المذكور ، بحيث يعاقب على احرازه ، الخ بالمعوقات المخلطة
المتضمن عليها فيه ، وذلك حتى لو احتوى فى الواقع العنصر المخدر .
ووجه النظر هذه هى التى راعاها الشارع فى وضع القانون رقم ٤٢ لسنة
١٩٤٤ بشأن منع زراعة الحشيش (القنب الهندى) فى مصر .

(ملن رقم ٢٦ سنة ١٥ ق جلسة ٢٥/١٢/١٩٤٤)

٨٩٤ - عدم تعرض الحكم في جريمة احراز الحشيش لجنس الشجيرات وتجفيف الرؤوس التي عليها - قصور .

* انه لما كان القتب الهندي (الخشيش) المقصود في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمواد المخدرة هو الرؤوس المجففة المزهرة او المثمرة من السيقان لانك لنبات الكبابيس مساقيا ، كان الحكم الذي يدين المتهم في احراز الحشيش ويعاقبه بمقتضى القانون المذكور ، مكتفيا بقوله انه زرع شجيراته وانه تبين من فحصها عند اكتشافها انها نبات حشيش كامل النمو في حالة ازهار ، قلص البيان لعدم تعرضه لجنس الشجيرات وتجفيف الرؤوس التي عليها ، اذ بدون ذلك لا يعرف ما اذا كانت الواقعة يعاقب عليها القانون المذكور او القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمنع زراعة الحشيش .

(ملن رقم ٢٢٩ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٢٦/١٢/٢٣)

٨٩٥ - متى تعتبر الامزجة والمركبات او المستحضرات الرسمية او غير الرسمية المحتوية على مورفين من المواد المخدرة .

* انه لما كان القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام للاتجار بالمخدرات واستعمالها قد بين في المادة الاولى المواد التي جعلها محلا للعقاب على موجب نصوصه ، ومنها المورفين وجميع املاحه ومشتقاته والمستحضرات التي تحتوى على نسبة معينة منه والكوكايين واملاحه ، فان الحكم يكون قاصر البيان واجبا نقضه اذ قال باحراز المتهم لمادتي سلفات المورفين وكلوروات الكوكايين مختلط كل منهما بمواد اخرى وعاقبه على اعتبار انهما من المواد المخدرة دون ان يعنى ببيان ما يبرر معاقبته من نهيية عدم احرازه مخدرا مما خصه القانون بالعقاب على الصورة التي جاء بها النص .

(ملن رقم ٢١٤٥ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٢٩/٢/٢)

٨٩٦ - لا جدوى لاعتهم من المنازعة في وزن قطعة الافيون التي ربيدت بداخل العلبة التي ضبطت معه ما دام الحكم قد أثبت ان تلك العلبة كانت مملوءة عند ضبطها على تسع قطع اخرى من المخدرات .

* لا جدوى لاعتهم من وراء منازعته في وزن قطعة الافيون التي

وجدت بدائل العلة التي ضبطت معه ما دام الحكم أثبت أن تلك العلة كانت تحتوي عند ضبطها على تسع قطع أخرى من المخدرات وأنها حلت جميعا وثبت أنها من الحشيش مما يصح به قانونا حمل العقوبة المحكوم بها علم، أرائي هذا الحشيش .

(ملن رقم ١٣٧١ س ٢٥ في جلسة ١٩٥٦/٢/٢٧ س ٧ من ٢٦٠)

٨٩٧ - مسألة كمية المخدرات أو كبرها هي في الأمور النسبية التي تقع في تقدير المحكمة .

✳ مسألة كمية المخدرات أو كبرها من الأمور النسبية التي تقع في تقدير المحكمة .

(ملن رقم ٧٤ سنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/٤/٢ س ٧ من ١٦٢)

(ملن رقم ١٩٧٤ سنة ٢٨ في جلسة ١٩٥٦/٢/١٦ س ١٠ من ١٨٩)

٨٩٨ - خلط الحكم بين وزن القطعة التي القاهها المتهم على الأرض وبين القطعة التي عثر عليها في جيبه - أثباته أن المتهم أحرز القطعتين كليهما - لا عيب .

✳ إذا خلطت المحكمة بين وزن قطعة المخدر التي القاهها المتهم على الأرض وبين وزن القطعة التي عثر عليها في جيبه ، فلا تأثير لهذا الخلط - على فرض صحته - على مسؤوليته الجنائية في الدعوى ما دام الحكم قد أثبت عليه أنه أحرز القطعتين كليهما في غير الأحوال المصرح بها قانونا .

(ملن رقم ٨٥٥ سنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/١١/٤ س ٨ من ٨٥١)

٨٩٩ - عدم تعيين القانون حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة - وجوب العقاب مهما كان المقدار ضئيلا .

✳ لم يعين القانون حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة فلا عيب

واجب حتماً مهما كان المقدار ضئيلاً ، واذاً نفى كان الثابت من الحكم أن التلوثات التي وجدت عالقة بالأحراز المضبوطة أمكن فصلها عما علق به من الأحراز التي وجدت في مسكن المتهم وحدها وفي حيازتها وكان لها كيان مادي محسوس أمكن تقديره بالوزن فإن الحكم الذي انتهى إلى إدانة المتهمه لأحراز المخدر يكون صحيحاً في القانون .

(طعن رقم ١٢٩ سنة ٢٨ ق جلسة ١٠/٧/١٩٥٨ س ٩ ص ٧٨٢)

٩٠٠ — بيان مقدار كمية المضبوط في الحكم ليس جوهرية — مادام استغلاصه لثبوت قصد الاتجار في حق المتهم سائفاً .

✳ بيان مقدار كمية المخدر المضبوط في الحكم ليس جوهرية ما دام أن الحكم قد استخلص ثبوت قصد الاتجار في حق المتهم استخلاصاً سائفاً وسليماً .

(طعن رقم ١١٢٦ سنة ٢٨ ق جلسة ١١/١٨/١٩٥٨ س ٩ ص ٩٥٠)

٩٠١ — كلفة وقوع التحليل على جزء من مجموع ما ضبط من مادة مخسدة .

✳ ما أثبتته تحليل العينات من أنها من الحشيش والأميون يكفى لحيل الحكم الصادر بإدانة المتهم عن جريمة إحرازه مواد مخدرة ، مادام المتهم لا ينزع في أن تلك العينات هي جزء من مجموع ما ضبط .

(طعن رقم ١٢٤٧ سنة ٢٩ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ١٠٢١)

٩٠٢ — الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصاح فيه غير التحليل ولا يكتفى فيه بالرائحة .

✳ الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ولا يكتفى فيه بالرائحة ، ولا يجدي في ذلك التعليل على العلم

من ناحية الواقع — فاذا خلا الحكم من الدليل الفنى الذى يستقيم به
تضاؤه فانه يكون معنيا بمتعينا نقضه .

(طعن رقم ١٥٩٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٤/٣/١٩٦٠ س ١١ ص ٢٢١)

٩٠٣ — بيان كمية المثير لا يكون جوهريا عند عدم إثارة المتهم قصد
التعاطى وعدم ثبوت هذا القصد للمحكمة .

✽ لا يكون بيان كمية المخدر جوهريا ما دام المتهم لم يثر فى دفاعه
الام محكمة الموضوع ان قصده التعاطى ولم يثبت هذا التصدد للمحكمة .

(طعن رقم ١٧٨٠ سنة ٢٩ ق جلسة ١١/٤/١٩٦٠ س ١١ ص ٢٤٣)

٩٠٤ — عبارة « فى اى طور من اطوار نموها » التى تشير
الى النباتات المذكورة فى الفقرة (و) من المادة ٣٢ من المرسوم
بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ — شمولها النباتات الجافة المنفصل عن الارض .

✽ عبارة « فى اى طور من اطوار نموها » التى تشير الى النباتات
المذكورة فى الفقرة « و » من المادة ٣٣ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢
لا تعنى ضرورة وجود النبات قائما وملتبصا بالارض دون وجوده جافا
ومنفصلا عنها — اذ ان هذه التفرقة لا سند لها من القانون والتول بها فيه
تخصيص للنمى بغير مخصص ، ومن شأنه اذا اخذ بها ان تؤدى الى تفرقة
غير منطقية وهى ان يخرج من دائرة التجريم حصد شجيرات النبات وتجفيفها
— مع ان هذه مرحلة لازمة لاستخراج جوهر المخدر ، ولا يتصور ان
الشارع قد قصد الى هذه النتيجة .

(طعن رقم ٤٩٥ سنة ٣٠ ق جلسة ٢٧/٦/١٩٦٠ س ١١ ص ٦١٠)

٩٠٥ — صحة الحكم بالادانة فى جرائم المخدرات — اقتضاؤها ان
تكون المادة المضبوطة فى عداد المواد المخدرة المبينة حصرا بالقانون .

✽ يشترط لصحة الحكم بالادانة فى جريمة احراز مادة مخدرة او
حيازتها ان تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المخدرة المبينة حصرا فى
الجدول الملحق بالقانون الجرم .

(طعن رقم ١٧٣٦ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٩/٣/١٩٧٠ س ٢١ ص ٢٧٠)

الفرع الثاني - الحيازة والاحراز

٩٠٦ - اعتبر الشخص محرزاً للمخدر إذا وجد في مكان هو في حيازته إلا إذا أثبت عدم علمه بوجود المخدر عنده وأقلم الدليل على ذلك .

* يمكن إثبات وجود الشيء في مكان هو في حيازة شخص ما حتى يعتبر هذا الشخص محرزاً لهذا الشيء . فمن وجد في مكانه حشيش يعتبر محرزاً له لجرد وجوده في مكانه ، أما إقامة التلويح بعد هذا الوجود على علم المتهم نفسه بأن الحشيش موجود عنده فكليل بالمستحيل ، إنما له هو بعد ثبوت احرازه بهذه القرينة أن يدفعها بعدم العلم بوجود الحشيش عنده ويقيم الدليل على ذلك وليس هذا من قبيل إثبات انفي . بل أنه يستطيع الإثبات بادعاء أن الغير هو الذي وضع الحشيش عنده في غفلة منه أو بغير رضائه .

(طعن رقم ٧ سنة ٢ ق جلسة ١٢/٥/١٩٣٢)

٩٠٧ - المقصود بالحيازة والاحراز في قانون المخدرات .

* أن القانون يحرم لحراز المخدرات ومنها الأفيون وهو لم يفرد . بين وسائل الحصول عليها واحرازها فيستوى أن يكون المحرز . محل إليه المخدر من غيره من الناس أو صنعه هو بنفسه أن كان من بحر الزروع كالحشيش والأفيون . فمن اعتبر محرزاً للأفيون ، فليس على أنه زرع شجرته ولما نضجت وأثمرت خدش الثمرة . يخرج منها الأفيون الذي هو الأفيون فاعتباره كذلك صحيح .

(طعن رقم ٨٥٧ سنة ٢ ق جلسة ١/٢/١٩٣٢)

٩٠٨ - المقصود بالحيازة والاحراز في قانون المخدرات .

* أن الحيازة في الشطر الثاني من الفقرة السادسة من المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة معناها وضع اليد على الجوهر المخدر على سبيل الملك والاختصاص Possession ولا يشترط فيها الاستيلاء المادي

(٣٣) *

بل يعتبر الشخص حائزا ولو كان المحرز للجواهر شخصا آخر نابيا عنه .
وأما الإحراز Detention . فمعناه مجرد الاستيلاء ، ماديا . على الجواهر
المخدر لأي باعث كان كحفظه على ذمة صاحبه أو نظه للجهة التي يريدها
أو تسليمه لمن أراد أو إخطائه عن أمين الرقباء أو السعى في إتلافه حتى
لا يضبط إلى غير ذلك من البواعث .

(ملحق رقم ٢٦١ سنة ٤ في جلسة ١٩٣٤/٢/١٩)

٩٠٩ - توافق القصد الجنائي بمجرد إحراز المتهم للمادة المخدرة
وهو يعلم أنها مخدرة بصرف النظر عن الباعث لهذا الإحراز .

* أن كل من يطلبه القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ في إحراز المخدر
من جهة القصد الجنائي هو علم المحرز بأن المادة مخدرة دون نظر إلى
الباعث له على هذا الإحراز . وهذا هو المعنى المستفاد من عبوة الشطر
الثاني من الفقرة السادسة من المادة ٣٥ من هذا القانون وهي التي
تكلت في حالات الاستيلاء على المخدر بلا أي قيد وذكرت من هذه الحالات
مجرد الإحراز أي الاستيلاء المادي أيما كان الغرض منه أو الدافع إليه .

(ملحق رقم ١٤٦٩ سنة ٤ في جلسة ١٩٣٤/١/٢٠)

٩١٠ - المقصود بالحيازة والإحراز في قانون المخدرات

* المقصود بالحيازة في المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة هو وضع
اليد على المخدر على سبيل التملك والاختصاص وليس يشترط فيها الاستيلاء
المادي بل يعتبر الشخص حائزا ولو كان المحرز للمخدر شخصا آخر نابيا عنه .
نافذ ضبط مخدر مع زوجته وتحققت محكمة الموضوع أن الزوج هو المالك
لهذا المخدر يجب اعتبار الزوج حائزا لشيء بالزوجة وحق عليها العقاب .

(ملحق رقم ١٧٩٠ سنة ٥ في جلسة ١٩٣٥/١/٢٨)

٩١١ - يجر القصد الجنائي بمجرد احراز المتهم للمادة المخدرة وهو يعلم انها مخدرة بصرف النظر عن الباعث لهذا الاحراز

* ان القصد الجنائي في جريمة احراز الجواهر المخدرة هو علم الشخص بان ما يحزره . من المواد المخدرة المحظور احرازها ، فاذا كان الثابت بالحكم ان المتهم تقدم لمركز البوليس وتسلم للضابط قطعة من الحشيش معترفا بانه احزرها وانه فعل ذلك رغبة منه في القبض عليه وجب عليه لخلاف عاقل بينه وبين أخيه فالقصد الجنائي يكون متوافرا في هذه الحالة . ولا يلتفت الى الباعث على ارتكاب الجريمة وهو غرض الطاعن من الوصول الى الحبس .

(طعن رقم ٤٠٠ سنة ٦ ق جلسة ١١٣٦/١/٦)

٩١٢ - عدم تعيين القانون حدا أدنى لكمية المادة المخدرة المحرزة .

* العقوبة واجبة على محرز المادة المخدرة مهما كانت الكمية التي يحزرها ضئيلة اذ القانون لم يعين حدا أدنى للكمية المحرزة .

(طعن رقم ٤٠٠ سنة ٦ ق جلسة ١١٣٦/١/٦)

٩١٣ - ضبط الجواهر المخدرة ليس ركنا لازما لتوافر جريمة احرازه او جلبه .

* ضبط الجواهر المخدرة ليس ركنا لازما لتوافر جريمة احرازه او جلبه ، بل يكفي لاثبات الركن المادي ، وهو الاحراز ، في اي جريمة من هاتين الجريمتين ان ثبت باى دليل كان انه وقع فعلا ولو لم يضبط الجواهر المخدرة .

(طعن رقم ١٨٩٧ سنة ٦ ق جلسة ١١٣٦/١١/٦)

٩١٤ - المقصود بالحيازة والاحراز في قانون المخدرات .

* ان المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ تعاتب

على الحيازة Possession وعلى الإحراز Detention والحيازة لا يشترط فيها وضع يد الحائز مائتاً على الجوهر المخدر كما هو الشأن في الإحراز ، بل يعتبر الشخص حائزاً ولو كان الجوهر تحت يد شخص آخر نائب عنه . فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم سلم المخدر إلى أحد الخفراء وكلفه نقله إلى جهة معينة إيقاعاً به . اعتبر المتهم حائزاً للمخدر الذي ضبط مع الخفير ، وحق عليه العقاب بمقتضى المادة ٣٥ ساللة الذكر .

(طعن رقم ٢٠٠ سنة ٧ ق جلسة ١٩٣٦/١٢/٢١)

٩١٥ - ضبط الجوهر المخدر ليس ركناً لازماً لتوافر جريمة إحرازه أو جلبه

* لا يلزم لتوافر ركن الحيازة بالنسبة للمتهم أن تضبط المادة المخدرة معه . فإذا أثبت الحكم أن الحشيش الذي وجد بمقتضى المتهم وضبط مع اثنين من المترددين عليه هو لصاحبه واعتبره لذلك حائزاً للمادة المخدرة ، فذلك صحيح .

(طعن رقم ١٧٨ سنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/١١/٢٢)

٩١٦ - مجرد زراعة الخشخاش غير كاف لإدانة الزارع بتهمة إحراز المخدر إلا إذا ثبت أنه هو الذي قام بتجريحه .

* لا يكفي لإدانة المتهم بتهمة إحراز مادة مخدرة (افيون أو خشخاش) أن يثبت لدى المحكمة أنه هو الزارع للخشخاش ، وأن هذا الخشخاش وجد مجروحاً ، بل يجب أن يثبت لديها أيضاً أن المتهم هو الذي قام بهذا التجريح سواء بنفسه أم بغيره .

(طعن رقم ١٢١١ سنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/١١/٢١)

٩١٧ - ضبط الجوهر المخدر ليس ركناً لازماً لتوافر جريمة إحرازه أو جلبه

* مني استعظام الحكم في منطق سليم من الإثابة التي أوردتها أن

المتهم ضالع في واقعة احراز المخدر الذي لم يضبط عنده بنقله المخدر
أو اخفائه في المنزل الذي ضبط فيه فلان عقابه على انه محرر لا مخالفة
فيه للقانون .

(ملحق رقم ١٣٧٤ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٣/٥/٢١)

٩١٨ — ضبط الجوهر المخدر ليس ركنا لازما لتوافر جريمة احرازه
أو جلبه

* لا يلزم لتوفر ركن الاحراز ان تضبط المادة المخدرة مع المتهم
بل يكفي ان تثبت ان المادة كانت معه بأي دليل يكون من شأنه ان يؤدي
الى ذلك فمتى كان الحكم قد عني بإيراد الأدلة التي من شأنها ان تؤدي
الى ان المتهم (الذي عوقب) قد دس الاثنيون للمتهم الآخر (الذي لم
يعاقب) فذلك يفيد ان ذلك المتهم قد احرز الاثنيون قبل وضعه في المكان
الذي ضبط فيه . وبذلك يتوافر ركن الاحراز في حقه .

(ملحق رقم ٤٢٩ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٢/١٤)

٩١٩ — توفر العقاب على كل اتصال بالمخدر مباشرة كان أو
بالواسطة .

* ان القانون صريح في العقاب على كل اتصال بالمخدر مباشرة كان
أو بالواسطة . فاذا كان الثابت بالحكم ان المتهم قبل التعاطي من الجوزة
بنية تدخين الحشيش الذي بها ، فإن جمل الجوزة له والحشيش فيها ،
كأننا من كان حاملها ، يكون حاصلا لحسابه واجبا قانونا مساعطة عنه كما
لو كان حاصلا منه .

(ملحق رقم ٧١٢ بحة ١٥ طبة ١٩٤٥/٤/٢)

٩٢٠ — المقصود بالحيازة والاحراز في قانون المخدرات

* اذا استعملت المحكمة من وقائع الدعوى والأدلة التي أوردتها

ان المخدر الذي ضبط في دولاب المتهم قد دس فيه الشخص الذي بلغ عن احرارها هذا المخدر فاعتبرته هو المحرز. وادانته وبرأت المتهم فلا تريب عليها في ذلك مادام هذا الاستخلاص مائفا .

(ملحق رقم ١٩٢ سنة ١٦ ق جلسة ١٢٦/١/٢٨)

٩٢١ - كفاية استناد الحكم بالادانة في جريمة احرار المخدر الى اعتراف المتهم بأنه تسلم بيده قطعة الافيون من آخر .

* متى اثبت الحكم على المتهم اعترافه بأنه تسلم بيده قطعة من الافيون من آخر فانه يكون قد اثبت عليه احرار المخدر . وهذا يكفي لتبرير عقابه دون حاجة للبحث فيما تم من امر هذا المخدر لديه .

(ملحق رقم ٤٠١ سنة ١٦ ق جلسة ١٢٦/٢/٢٥)

٩٢٢ - توفر القصد الجنائي بمجرد احرار المتهم للمادة المخدرة وهو يعلم انها مخدرة بصرف النظر عن الباعث لهذا الاحراز

* يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة احرار المواد المخدرة ان يكون المتهم عالما بان ما يحزره هو من المواد المخدرة المحظور احرارها دون نظر الى الباعث على الاحراز . فاذا كان المتهم انما احرز المخدر ليدخل السجن فذلك لا يفيقه من العقاب .

(ملحق رقم ٢٢٠١ سنة ١٧ ق جلسة ١٢٨/٢/١٦)

٩٢٣ - قضاء الحكم بالبراءة بناء على بطلان القبض على المتهم دون التعرض لاعتراضه بحيازته لمصلحة المخدر - قصور .

* اذا كان الحكم في معرض بيان واقعة الدعوى قد ذكر ان المتهم اعتدى بحيازته لمصلحة المخدر مدعيا انه عثر عليها بالطريق . وحين قضى

بالبراءة بناء على بطلان القبض على المتهم لم يتعرض لهذه الاتوال ومبلغ كفايتها وعدها من الاثبات ، فهذا يكون قصورا مستوجباً نقضه .

(طعن رقم ٥٤٠ سنة ١٩ ق جلسة ١٨/٢/١٩٢٩)

٩٢٤ - المقصود بالحيازة والاحراز في قانون المخدرات

* يكفي لأعتبار المتهم محزرا أن يكون بسلطانه ميسوطا على المخدر ولحقه لم يكن في حيازته المادية .. فالذا كان الثابت أن من صبط معه المخدر انما هو مستخدم عند المتهم ويوزع المخدر لحسابه ، فذلك يكفي في اثبات حيازة المتهم للمخدر ..

(طعن رقم ٩٠٥ سنة ١٩ ق جلسة ٨/١١/١٩٢٩)

٩٢٥ - المقصود بالحيازة والاحراز في قانون المخدرات

* لا يشترط لأعتبار الشخص حازرا لمادة مخدرة أن يكون محزرا ماديا للمادة المضبوطة بل يكفي لأعباره كذلك أن يكون قد وضع يده على الجرحر المخدر على سبيل التملك والاختصاص ولو كان الجرحر للمخدر شخص آخر نالبا عنه وذلك تطبيقا للمعنى المقصود قانونا في المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة ..

(طعن رقم ١٨٨ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٣٠)

٩٢٦ - المقصود بالحيازة والاحراز في قانون المخدرات

* لا يحراز المخدر جريمة مغتصب عليها بصرف النظر عن الباحث عليه والذنه مثلا يفرض المتهمة القول بأن حيازتها للمخدر كانت عارضة لحساب زوجها .

(طعن رقم ١٢٢ سنة ٢٥ ق جلسة ٢١/٥/١٩٣٤)

٩٢٧ - وجوب استظهار الحكم ركن الاحراز فى جريمة احراز الجواهر المخدرة .

✽ اذا كان الحكم الملعون فيه قد استظهر ركن الاحراز فى جريمة احراز الجواهر المخدرة فى قوله « ان المحكمة ترى ان التهمة ثابتة على المتهم الذى ضبط المخدر تحت مبرره ثوبه وقد حاول الدفاع ان يشكك فى صحة احراز المتهم للمخدر بقوله انه دس عليه من زوجته او ولدى بنته او آخرين ولم يردع المتهم شيئا من ذلك عندما سئل فى التحقيق بل ذكر ان ولدى بنته يعيشان وحدهما ولا شأن لهما بحجرته ، وترى المحكمة ان المتهم هو الحائز لحجرته وما فيها والمقيم بها مع زوجته والمسئول عنها ولم يتم اى دليل او قرينة على ان المواد المخدرة تسمت عليه بل ان تحريات ضابط المباحث وما انتهى اليه تحقيق المحكمة بجلسة اليوم تدل على انه محرز للمخدر عالم به » . فان هذا القول يتوفر فيه ركن الاحراز فى هذه الجريمة .

(طعن رقم ٦٣٦ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١/١٤)

٩٢٨ - المقصود بالحيازة والاحراز فى قانون المخدرات

✽ الاحراز هو مجرد الاستيلاء على الجوهر المخدر استيلاء ماديا . بغض النظر عن الباعث على الاحراز يستوى فى ذلك ان يكون الباعث هو معاينة المخدر تهيدا لشرائه او اى امر آخر طالت فترة الاحراز ام قصرت .

(طعن رقم ٨٦ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١/١١)

٩٢٩ - خطأ الحكم فى مكان ضبط المخدر - من المسكن لا تأثير له بدلائل المحكمة قد اقتضت بأن التهمة هى صاحبة المخدر المضبوط بمسكنها وأنه كان فى حيازتها .

✽ اذا كانت المحكمة قد اقتضت بيقين حازم ان التهمة هى صاحبة

٥٢٩

المخدر المضبوط بمسكنها وأنه كان في حيازتها ، وأوردت على ثبوت الواقعة في حقها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه ، فإن مكان ضبط المخدر من الممكن لا يثير من تلك الحقيقة .

(طعن رقم ٦٢٦ سنة ٢٥ ق جلسة ١١/٧/١٩٥٥)

٩٢٠ - الإحراز - ماهيته : هو الاستيلاء ماديا على المخدر طالعت فقرته أم قصرت وأيا كان الباعث عليه .

* الإحراز هو مجرد الاستيلاء على الجوهر المخدر استيلاء ماديًا طالعت فقرته أم قصرت ، يستوى في ذلك أن يكون الباعث عليه مجرد حفظه لحساب شخص آخر أو الانشغال به .

(طعن رقم ١١١٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٦/١/١٩٥٦ س ٧ ص ٥٢)

٩٢١ - الإحراز بقصد التعاطي - أمثلة لكفاية التحليل عليه .

* إذا كان الحكم قد تعرض للقصد من الإحراز فقال أن المتهم قد اعترف في محضر ضبط الواقعة بإحرازه لقطعة الاميون التي ضبطت معه وأنه محرزها بقصد التعاطي وأن الكمية المضبوطة من المخدرات ضئيلة ولم يشاهد المتهم وهو يوزع أي مخدر على أحد من رواد محله الذي كان به وحده فإن هذا الاستدلال معقول وكاف لحمل النتيجة التي انتهى إليها الحكم من أن المتهم كان يحزر المخدر لتعاطيه .

(طعن رقم ٧٢ سنة ٢٦ ق جلسة ٢/٢/١٩٥٦ س ٧ ص ١٦٢)

٩٢٢ - الإحراز بقصد التعاطي - أمثلة لكفاية التحليل عليه .

* إذا كان الحكم قد دلل على ثبوت قصد التعاطي لدى المتهم في قوله : وتري المحكمة أن مقدار المخدر المضبوط ليس كبير بالنسبة لشخص

بين التعاطي وترجيح أن المتهم كان يخزئه لاستعماله الشخصى إذ انه فضيلا من أن يهواقه قبل عليها، ذلك فانه لو كان يتجر لاعدت لفافات صغيرة لتوزيع الخدر ولضبطت معه بعض هذه اللفافات أو آلة التقطيع كمنزلة وميزان الامر المنفى فى الدعوى « فان ما قلناه الحكم من ذلك يكفى للتدليل على اخراز المخدر بضمخ التعاطي ومن شأنه ان يؤدي الى ما رتبته عليه .

(من رقم ٣١٨ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢٣ ص ٧ من ٦٢٢)

٩٣٢ - شرط توقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من المرسوم بقانون ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ : كفاية ثبوت الحياة أو الاحراز على أية صورة - مجال تطبيق المادة ٣٤ : فى حالة ثبوت أن القصد من الحياة أو الاحراز هو التعاطي أو الاستعمال الشخصى - تقديم مواد مخدرة لآخرين للتعاطي أمر يحكمه نص المادة ٢٣ فقرة (ج) من القانون المذكور .

* استقر قضاء محكمة النقض على انه لا يشترط لتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها فى المادة ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت انجاز المتهم فى الجواهر المخدرة ، وإنما يكفى لتوقيعها أن يثبت حياته أو اجرازه لها على أية صورة ، لما المادة ٣٤ فقد جاءت على نسيل الاستثناء فى صدد حالة واحدة هى التى يثبت فيها للمحكمة أن التمسك به هو التعاطي أو الاستعمال الشخصى - فإذا كان الحكم قد اثبت على المتهم أنه إحد ممتلكه وإداره لتقديم المواد المخدرة فيه لآخرين للتعاطي وهى إحدى الحالات المأصوص عليها فى الفقرة (ج) من المادة ٣٣ السالفة الذكر ، فلا يكون قد أخطأ إذ أوقع عليه العقوبة الواردة فيها ؛

(المحل رقم ١٠٢٩ بلس ٢٨ ق جلسة ١٩٥٦/١١/١٨ ص ٩ من ٩٥٢)

٩٣٤ - تحقيق الحياة إذا كان سلطان الشخص مبسوطا على المادة المخدرة ولو لم تكن فى حياته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا آخر نقلا عنه ؛

* لا يشترط لأعتبار الشخص خازنا لمادة مخدرة أن يكون مخزها

ماديا المادة المضبوطة ، بل يكفي لاعتباره كذلك إن يكون سلطانه مهسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرر للبخر شتخصا آخر نائبا عنه ، فليس يعيب الحكم أن يعتبر المتهمين جميعا حائزين ومضروبين للمواد المخدرة المضبوطة مع التهم الاول مادام أنه قد استخلص من الأدلة السائفة التي أوردتها أن المتهمين جميعا قد اتفقت كلمتهم على تهريب المواد المذكورة بالسيارة التي أعدوها لهذا الغرض

(ملعن رقم ٤٨٧ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢٨ من ٧ ص ٧١٢)

(ملعن رقم ١٧٥٩ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٦ من ١ ص ٧٢)

٩٣٥ - ضبط التهم وهو يدخن الحشيش - عدم ضبط عنصر من عناصر الحشيش معه - كفاية ذلك لاعتباره محرزا لمادة الحشيش .

✽ متى أثبتت المحكمة في حق المتهم أنه ضبط وهو يدخن الحشيش، فإن هذا يكفي لاعتبار المتهم محرزا لمادة الحشيش من غير أن ي ضبط معه فعلا عنصر من عناصر الحشيش .

(ملعن رقم ٦٦٨ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٦/٩/٤ من ٧ ص ٨١٩)

(ملعن رقم ٨٢٩ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٨ من ٨ ص ٨١٤)

٩٣٦ - أثبات المحكمة أن أحرار المخدر كان بقصد الاتجار - استدلوا بها على ذلك بأقوال الشهود وسوابق التهم وحجم القطعة المضبوطة دون بيان ماهية السوابق وكيفية الاستدلال منها على ذلك - قصور .

✽ متى تعرضت المحكمة في حكمها للقصد من الأحرار وقالت أنه بقصد الاتجار استنادا الى أقوال شهود الحادث وسوابق التهم وحجم القطعة المضبوطة دون أن تبين ماهية السوابق التي أشارت إليها ، وكيف استدلّت منها على قصد التهم خصوصا مع ما سبق أن أثبتته من أن تلك القطعة تزن ١٩٩ جراما ، فإن هذا الاستدلال على الصورة المبهمة التي ورد بها الحكم يعتبر قصورا معيبا في التسبيب

(ملعن رقم ٦٨٨ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢٦ من ٧ ص ٧١٢)

٩٣٧ - استظهار المحكمة أن الاحراز كان بقصد التعاطي وتغييرها الوصف القانوني للواقعة كلها وبرت بورقة الاتهام دون إضافة شيء من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجهة للمتهم - لا إخلال بحق الدفاع .

* متى كانت التهمة الموجهة إلى المتهم في ورقة الاتهام هي أنه أحرز جواهر مخدرة (حشيشا) في غير الأحوال المرخص بها قانونا ، وكانت المحكمة قد استظهرت أن الاحراز بقصد التعاطي فغيرت الوصف القانوني للواقعة دون أن تضيف إليها شيئا من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجهة إلى المتهم فلها أن تكون قد أخلت في شيء بدفعه .

(طعن رقم ٧٦٤ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٨ س ٧ ص ١٠٠٩)

٩٣٨ - استحضار المخدر من الخارج ودخوله المياه الإقليمية بإرادة المتهمين وترتيبهم - اتفاق أحد رجال البوليس مع المتهمين على نقل المخدر من المركب إلى خارج الميناء - لا أثر له في قيام جريمة الجلب .

* متى وقعت جريمة جلب المخدر بإرادة الطاعنين وبالترتيب الذي وضعوه لها وتمت فعلا باستحضار المخدرات من الخارج ودخولها المياه الإقليمية فإن ما اتخذته رجال البوليس وخفى السواحل من الإجراءات لضبط المتهمين - باتفاق أحدهم مع المتهمين على نقل المخدر من المركب إلى خارج الميناء - لم يكن يقصد به التحريض على ارتكابها بل كان لاكتشافها وليس من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة ذاتها .

(طعن رقم ١١٤٩ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٤ س ٧ ص ١٢٨٨)

٩٣٩ - قيام الدليل على أن احراز المخدر كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي أو ثبوت ذلك للمحكمة من ظروف الدعوى وعناصرها - على المحكمة أن تعمل بنص المادة ٣٤ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ .

* أورد المشرع في القانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ حالة ترسية يستفيد منها المتهم إذا أقام الدليل على أن احرازه للمخدر إنما كان، بقصد

التعاطى أو الاستعمال الشخصى أو اذا ثبت ذلك للمحكمة من ظروف الدعوى وعناصرها ويجب فى هذه الحالة ان تعمل المحكمة نص المادة ٣٤ من المرسوم بقانون سالف الذكر وتنزل بالمتهم العقوبة المخففة المقررة بها ، ومن ثم فمتى كانت واقعة الدعوى كما اوردها الحكم ترشح ان الاحراز انما كان بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى وكانت هذه المحكمة لم تستبين من مدونات الحكم لماذا وقع على لالتهم العقوبة المخففة دون المخففة مع قيام هذه الحالة — فان الحكم يكون مشوباً بالقصور .

(طعن رقم ١١٥١ سنة ٢٦ ق جلسة ١٥/١/١٣٥٧ س ٨ ص ٤١)

٩٤٠ — جريمة زراعة نبات الحشيش — القصد الجنائى فيها :
يكفى فى توافره ان تكون الزراعة بقصد الانتاج .

* يكفى لتوفر القصد الجنائى فى جريمة زراعة نبات الحشيش ان تكون الزراعة بقصد الانتاج .

(طعن رقم ١٢٢ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٦/٣/١٣٥٧ س ٨ ص ٢٠٣)

٩٤١ — اثبات الحكم ان المتهم الثانى اخذ قطعة الحشيش من المتهم الاول عندما رآه يتعاطاه — انقضاء القول بان المتهم الاول هو الذى قدم للثانى المخدر أو سهل له تعاطيه .

* متى كانت الواقعة كما اثبتها الحكم هى ان المتهم الثانى اخذ قطعه الحشيش من المتهم الاول عندما رآه يتعاطاه ، فان ذلك ينتفى معه القول بان هذا الاخير هو الذى قدمه له أو سهل له تعاطيه ، ويكون الحكم اذا اعتبر ان احرازهما كائن بقصد التعاطى والاستعمال الشخصى قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(طعن رقم ٤٢٢ سنة ٢٧ ق جلسة ٢/٦/١٣٥٧ س ٨ ص ٤١٢)

٩٤٢ - العنور مع المتهم على ورقتين ظهر من التحليل انهما تحتويان على آثار دين الوزن من مادة الحشيش - انتهاء المحكمة الى تبوت ان المتهم كان يحزر المخدر ويعلم حقيقته - لا عيب .

* متى كان الحكم قد اُقيم قضاءه فى اداة تلهم بجريمة احراز مخدر على انه عثر منه على ورقة نتيجة ملفوفة بداخلها ورقة سلوفان ابيض. وظهر من نتيجة تقرير المعمل الكيماوى ان كلا من الورقتين تحتوى على آثار دون الوزن من مادة سمراء ثبت من التحليل انها حشيش وان هذه الآثار تعل على ان المتهم كان يحزر مادة الحشيش ، فان ما أورده الحكم من ذلك يكون كافيا للدلالة على ان المتهم كان يحزر المخدر وانسه يعلم بان ما يحزره مخدر ، ولا على المحكمة ان لم تتحدث استقلا عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة اكتفاء بما تكشف عنه حبسها من توافر هذا الركن .

(لمن رقم ١١٦٦ سنة ٢٧ فى جلسة ١٩٥٧/١١/١٨ من ٨ من ٨٩٥)

٩٤٣ - أثبات المحكمة ان المتهم هو صاحب المواد المخدرة المضبوطة - اعتبار المتهم حائزا لها مع ان الدعوى رفعت عليه بانه احزرها دون لفت نظره - لا اخلال بحق الدفاع .

* متى كانت المحكمة قد اثبتت على المتهم بالادلة التى اوردها انه هو صاحب المواد المخدرة التى ضبطت فى مسكنه وانه اعددها للانجاس ليها وتوزيعها مستمينا فى ذلك بزوجه ، فان المحكمة لا تكون قد اخلت بحقه فى الدفاع حين اعتبرته حائزا للمواد المخدرة المضبوطة مع ان الدعوى رفعت عليه بانه احزرها ، لان هذا الاعتبار منها لا يعد تغييرا فى الوصف القانونى للفعل المسند له ولا تعديلا للتهمة موجبا لتبنيها اليه .

(لمن رقم ١٥٦٣ سنة ٢٧ فى جلسة ١٩٥٧/١٢/٣٠ من ٨ من ١٠٠١)

٩٤٤ - قيام جريمة احراز الجوهر المخدر بمجرد الاستيلاء عليه ماديا مع علم الجاني بان الاستيلاء واقع على جوهر مخدر يحظر القانون احرازه بغير ترخيص - لا اثر لاعتد على الجريمة .

* كان جريمة احراز الجوهر المخدر تتم بمجرد الاستيلاء عليه ماديا

مع . الجاني بان الاستيلاء واقع على جوهر مخدر يحظر القانون احراره
بغير تصريح ، ولا يجديه بعد ذلك كون الباعث على ارتكاب جريمته هو
محاوثة اخفاء احدى الجريمة التي وقعت من متهم آخر او اى غرض آخر
لان البواعث لا تؤثر على الجريمة .

(ملحق رقم ١٥٦٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٢٠ من ٨ ص ١٠٠١)

٩١٥ - جريمة تسهيل تعاطى المخدر الغير - مثال لواقعة لا تتوافر

فيها الجريمة .

* متى كان الثابت بالحكم ان المتهم وآخرين كانوا يتناوبون تعاطى
الخشيش اثناء وجودهم معا فان دور كل منهم يعتبر مماثلا لدور الآخر
من حيث استعمال المادة المخدرة استعمالا شخسيا ، وليس فيها اثبتته
الحكم من اختصاص المتهم بحمل الجوزة المشتعلة وقت ان وقع عليه نظر
الضابط ما يثير مركزه بما يسمح قائلوا اعتباره بسهولة لزملائه الذين كانوا
يتبادلون استعمال المخدر متى كان لا يبين من الحكم ان الأشخاص الذين
كانوا يجالسون المتهم في الحفلات قد استمتعوا في الاحراز بشخص آخر
لتسهيل التعاطى .

(ملحق رقم ٥٠٢٥ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/٢ من ٩ ص ٥٩٩)

٩٢٦ - جريمة احرار المخدر وتقديمه للآخرين للتعاطى - مثال .

* اذا تحدث الحكم عن جريمة تسهيل تعاطى الخشيش المستندة
الى المتهم الاول بقوله : « ان الحكمة ترى فيها ثبتت لها من التحقيقات التي
تمت في الدعوى ان المتهم المذكور قد اعد مسكنه ومعدات تعاطى الخشيش
فيه لتسهيل تعاطى المتهمين الخشيش عنده اذ كان المسكن خلوا بما عداهم
وقد تصدوا اليه لهذا الغرض بدليل مستفاد من ظروف الواقع على ما قرره
المتهم السادس في التحقيقات من انه اجتمع مع المتهمين الآخرين بمقوى
من بهذين الى مسكن الاول وكثرت الجوزة بمعداتنا جاهزة . هنالك
المنسدة والفار موقدة ويخونوا جيما كرسيين من الخشيش وانه قد

سأهم المتهم بتعاطي الحشيش معهم ، وترى المحكمة فيما ثبت لها من التحقيقات وما أخذت به من تحريات الضابط ومن نتيجة مراقبته الأسر الذي أكد صحته وجذبة ما أسفر عنه الضبط من أن المتهم المذكور كان على علم بحيازة وتسهيل تعاطي الآخرين جواهر حرم النانون حيازتها .
انلا تحدث الحكم بذلك فإله يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجزيمتي احراز المختر وتقديمه للآخرين للتعاطي اللذين دان المتهم بهما .

(طعن رقم ١١٢٩ سنة ٢٨ ق جلسة ١٨/١١/١٩٥٨ من ٩ ص ٩٥٢)

٩٤٧ - الاحراز المادى للمخدر غير لازم لاعتبار الشخص حائزا له - يكفى ان تثبت بأدلة سائغة ان سلطان المتهم مبسوط على المخدر .

* لا يشترط لاعتبار الشخص حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا للمادة المضبوطة ، بل يكفى لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن فى حيازته المالية أو كان الحرز للمخدر شخصا آخر نالبا عنه ، فليس يعيب الحكم أن يعتبر المتهمين جميعا حائزين ومحرزين للبواد المخدرة المضبوطة مع المتهم الأول مادام أنه قد استخلص من الأدلة السائغة التى أوردتها أن المتهمين جميعا قد اتفقت كلمتهم على تهريب المواد المذكورة بالسيارة التى أعدها لهذا الغرض .

(طعن رقم ١٧٥٩ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٦/١/١٩٥٩ من ١٠ ص ٧٢)

٩٤٨ - وجود مقص وميزان لا يلزم عنهما حتما ثبوت واقعة الاتجار فى المخدر - اغفال المحكمة التحدث عنهما يفيد ضمننا أنها لم تر فيهما ما يدعو الى اعتبار الاحراز بقصد الاتجار .

* وجود المقص والميزان لا يقطعان فى ذاتهما ولا يلزم عنهما حتما ثبوت واقعة الاتجار فى المخدر ، مادامت المحكمة قد اقتنعت للأسباب التى بينتها - فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى - أن الاحراز كان

بمقصد التعاطي ، وفي أغفال المحكمة التحدث عنها ما يفيد ضسما ان المحكمة لم تثر فيهما ما يدعو الى تغيير وجه الراى فى الدعوى ؛
(طعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ١٨١)

٩٤٩ — تطبيق المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ —
مثال فى زراعة شجيرات حشيش بمقصد التعاطي والاستعمال الشخصى .

✽ اذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه ان عدد شجيرات الحشيش التى زرعها المتهم ضئيل ، وكان ما افردته من عناصر وأدلة يفيد بذاته توافر الحيابة بمقصد التعاطي والاستعمال الشخصى ، مما كان يوجب على المحكمة تطبيق المادة « ٣٤ » من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بدلا من المادة « ٣٣ » ، فانه يتعين تصحيح الحكم بمعاملة المتهم على مقتضى المادة المذكورة .

(طعن رقم ٥٨٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١/٥/١٩٥٩ س ١٠ ص ٥٢٢)

٩٥٠ — صورة واقية تتوافر فيها جنابة اختلاس حرز المادة المخدرة وجنابة احراز المخدر فى غير الاحوال التى بينها القانون .

✽ اذا كان الحكم قد اثبت بالادلة السالفة التى اوردها — ان المتهم الاول — وهو يشغل وظيفة سكرتير نيابة — تسلم بحكم وظيفته وبصفته كاتباً بالحقق الذى يجرى فى جنابة — من الحقق المادة المخدرة لتحريرها فخلطسها بان استبدل بها غيرها بغير علم الحقق وسلمها للمتهم الثانى الذى اسرع فى الخروج بها واخفاها ، فان هذا الفعل يتحقق فيه مظهران قانونيان : جنابة اختلاس حرز المادة المخدرة — وجنابة احراز المخدر فى غير الاحوال التى بينها القانون .

(طعن رقم ١٢٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/١/١٩٦٠ س ١١ ص ٤٩)

٩٥١ - الإحراز هو الاستيلاء المادي على المخدر لأي باعث كان ولو سلمه المتهم لآخر بعد ذلك لأخفائه أو سعى لانتلافه حتى يفلت المتهم الأصلي في جناية الإحراز .

* الإحراز في صحيح القانون - هو مجرد الاستيلاء المادي على المخدر لأي باعث كان ولو سلمه المتهم لآخر بعد ذلك لأخفائه ، أو سعى لانتلافه حتى يفلت المتهم الأصلي في جناية الإحراز .

(ملعن رقم ١١٢٨ سنة ٢٩ في جلسة ١٢/١/١٩٦٠ من ١١ ص ١١)

٩٥٢ - تناوب المتهمين تعاطي الحشيش - ذلك يوفر جريمة إحرازهما المخدر بقصد التعاطي - كون الطاعن هو صاحب المنزل الذي جرت فيه هذه الأعمال ، ليس من شأنه أن يغير مركزه بما يسمح قانوننا باعتباره سهلا لزميله تعاطي المخدر .

* إذا كان ما أورده الحكم من عناصر وادلة يفيد أن المتهم الأول والطاعن كانا يتناوبان تعاطي « الحشيش » ، فيكون دور كل منهما مماثلا دور الآخر من حيث استعمال المادة المخدرة استعمالا شخسيا ، ويكون الطاعن هو صاحب المنزل الذي جرت فيه هذه الأعمال ليس من شأنه أن يغير مركزه بما يسمح قانوننا باعتباره سهلا لزميله تعاطي المخدر ، والحال أنه إنما كان يبادل استعماله فقط ، ويكون القدر الذي يجب محاسبة الطاعن عليه وفقا للواقعة الثابتة بالحكم هو ارتكابه لجريمة إحراز المخدر بقصد التعاطي .

(ملعن رقم ١٣٧٤ سنة ٢٩ في جلسة ١٩/١/١٩٦٠ من ١١ ص ٨٩)

٩٥٣ - جريمة تسهيل تعاطي المخدر - وقودها بوسيله تنم عن نشاط من جانب المتهم يجد فيه غيره مسانغا يحقق رغبته في تعاطي المادة المخدرة .

* إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم الأول هو الذي ضبط معه المخدر دون الطاعن ، وهو الذي كان يحمل « الجوزة » وعت دخول رسالة

البونيس مما يستفاد منه أن المخدر كان مع المتهم الأول قبل دخوله منزله الطاعن ، وليس من دليل على أنه استعان بالطاعن في الإحراز أو التعاطي أو أنه يسر له سبيل الحصول على المخدر بوسيلة تنم عن نشاط من جانبه وجد فيه المتهم الأول مساعداً لتحقيق رغبته في تعاطي المادة المخدرة ، فإن هذا الذي أثبتته الحكم لا يوفر في حق الطاعن جريمة تسهيله للمتهم تعاطي المخدر .

(طعن رقم ١٢٧٤ سنة ٢٩ في جلسة ١٩/١/١٩٦٠ من ١١ ص ٨٩)

٩٥٤ — بيان كمية المخدر — متى لا يكون جوهريا ؟ عند عدم اثارة قصد التعاطي وعدم ثبوت هذا القصد للمحكمة .

* لا يكون بيان كمية المخدر جوهريا ما دام المتهم لم يثر في دفاعه أمام محكمة الموضوع أن قصده التعاطي ولم يثبت هذا التصدد للمحكمة .

(طعن رقم ١٧٨٠ سنة ٢٩ في جلسة ١١/٤/١٩٦٠ من ١١ ص ٢٤٢)

٩٥٥ — اشارة الحكم الابتدائي الى المادة ٣٠٥ عقوبات — عدم اقتصار هذه المادة على بيان أركان جريمة البلاغ الكاذب ونصها على وجوب العقاب عليها — القضاء بالعقوبة المقررة في القانون لهذه الجريمة — احوالة الحكم المطعون فيه على الحكم الابتدائي واخذه بأسبابه تشمل مادة العقاب — لا شيء يعيب الحكم من هذه الناحية — لا محل للنعي على الحكيم باغفالهما إيراد النص الذي عوقب المتهم من أجله .

* متى كان الحكم الابتدائي قد أشار الى المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات ، وكانت هذه المادة لم تقتصر على بيان أركان جريمة البلاغ الكاذب وإنما نصت أيضا على وجوب العقاب عليها ، ولما كانت العقوبة المقررة بها هي المقررة في القانون لهذه الجريمة ، وكانت احوالة الحكم المطعون فيه على الحكم الابتدائي واخذه بأسبابه تشمل فيها تشمله مادة العقاب فإنه لا شيء يعيب الحكم من هذه الناحية ولا محل للنعي على الحكيم باغفالهما إيراد النص الذي عوقب المتهم بموجبيه .

(طعن رقم ٢١٨٧ سنة ٣٢ في جلسة ٢/٢/١٩٦٢ من ١٤ ص ٦٧)

٩٥٦ - جريمة احرار مخدر - متى تتم ؟

* تتم جريمة احرار المخدرات بوجودها في جورة محررها مهما
صغر مقدارها او كانت دون الوزن .
(ملن رقم ١٦٧ سنة ٢١ ق جلسة ٢٤/٤/١٩٦١ من ١٢ من ٤٩٥)

٩٥٧ - احرار المخدر - جريمة مستمرة .

* جريمة احرار المخدرات من الجرائم غلسترة التي تتوافر في حق
المتهم عند ضبطها معه بغض النظر عن المدة التي ظل فيها محرزا لها .
(ملن رقم ١٦٧ سنة ٢١ ق جلسة ٢٤/٤/١٩٦١ من ١٢ من ٤٩٥)

٩٥٨ مواد مخدرة - توافر الجريمة مهما قل المقدار .

* لم يعين القانون حدا ادنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة :
فالعقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا متى كان لها كيان مادي محسوس
لمكن تقدير ماهيته .
(ملن رقم ٢٧٦ سنة ٢١ ق جلسة ١٩/٦/١٩٦١ من ١٢ من ٧٠٤)

٩٥٩ - مواد مخدرة - احرارها - توافر الجريمة مهما كان المقدار ضئيلا .

* متى كان الثابت من الحكم انه ظاهر من تقرير التحليل ان الآثار
التي وجدت بجلباب المتهم من مادة ثبت من التحليل انها « حشيش » ، فان
هذه الآثار - ولو كانت دون الوزن - كافية للدلالة على ان المتهم كان يحزر
المختر . ذلك ان القانون لم يعين حدا ادنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة ،
والعقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا متى كان لها كيان مادي محسوس
لمكن تقديره .

(ملن رقم ١٠١٤ سنة ٢١ ق جلسة ١/٤/١٩٦٢ من ١٧ من ٢٨٠)

٩٩٠ - جريمة احرار الجوهر المخدر - ركنها المادى - توافره -
وجوب ثبوت اتصال المتهم بالجوهر اتصالا ماديا او ان يكون سلطانا مبسوطا
عليه ولو لم يكن فى حيازته المادية - مثال .

* من المقرر قانونا انه يتمين لقيام الركن المادى فى جريمة احرار
الجوهر المخدر ان يثبت اتصال المتهم به اتصالا ماديا او ان يكون سلطانه
مبسوطا عليه ولو لم يكن فى حيازته المالية . ومن ثم فان مجرد دفع
الطاعن للمخدر الذى كان اماله وامأم الشخص الآخر الذى كان يجالسه
وقعت الضبط لا يفيد حتما وبطريق اللزوم اتصال الطاعن به ماديا او ان
سلطانه كان مبسوطا عليه قبل واقعة دفعه .

(ملعن رقم ١٢٢ سنة ٢٤ ق جلسة ١٨/٥/١٩٦٤ س ١٥ ص ٢٩٨)

٩٩١ - جريمة احرار او حيازة المخدر - طبيعتها .

* جريمة احرار او حيازة المخدر من الجرائم المستمرة .

(ملعن رقم ١١٨٢ ، ١١٠ ق جلسة ٤/١٠/١٩٦٦ س ١٧ ص ٩١٨)

٩٩٢ - الجلب فى حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

* الجلب فى حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة
المخدرات وتظلم استعمالها والانجار فيها - ليس مقصودا على استيراد
الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية العربية المتحدة وادخالها الجدل
الخاضع لاختصاصها الاقليمى بما هو محدد دوليا ، بل انه يمتد
ايضا الى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الاحكام
المنظمة لجلبها المنصوص عليها فى الفصل الثانى من القانون المذكور فى
المواد ٢ الى ٦ ، اذ يبين من استقراء هذه الاصول ان الشارع اشتراط
لجلب الجواهر المخدرة او تصديرها الحصول على ترخيص كتابى من الجهة
الادارية المختصة لا يمنع الا للفئات المبينة بالمادة الرابعة ولا تسنم الجواهر
المخدرة التى تصل الى الجمارك الا بموجب اذن سحب كتابى تعطيه الجهة
الادارية المختصة للمرجع لانه بالجلب او لن يحصل محله فى عمله .

واوجب على مصلحة الجمارك فى حالتى الجلب أو التصدير تسليم
 اذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن واعادته الى الجهة الادارية
 المختصة . كما يبين من نصوص المواد الثلاث الأول من قانون الجمارك
 الصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ انه « يقصد بالاطليم الجمركى
 الاراضى والمياه الاقليمية الخاضعة لسيادة الدولة » وإن « الخط الجمركى
 هو الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية العربية المتحدة والدول
 المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية » ، ومع ذلك تعتبر خطا
 جمركيا ضفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التى تمر بها هذه القناة «
 وإنه « يمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرى من الخط الجمركى الى مسافة
 ثمانية عشر ميلا بحريا فى البحار المحيطة به . أما النطاق البرى فيحدد
 بقرار من وزير الخزانة وفقا لمقتضيات الرقابة ويجوز ان تتخذ داخل النطاق
 تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التى تتحدد بقرار منه » . ومفاد ذلك
 أن سخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى بغير استيفاء الشروط التى
 نص عليها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب
 من الجهة الادارية المأوط بها منحه يعد جلبا محظورا .

(لمن رقم ١٧٢٨ سنة ٣٦ ق جلسة ١١/٢٢/١٩٦٦ من ١٧ حى ١١٤٠)

٩٦٣ - أحرار المخدر بقصد الاتجار - واقعة مادية - استقلال قاضى الموضوع فيها .

* أحرار المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع
 بالفصل فيها ، طالما أنه يقيمه على ما ينتجها . وما دامت المحكمة قد اقتنعت
 للأسباب التى بينتها فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى والتى لا تخرج
 عن اقتضاء العقلى والمنطقى أن الأحرار كان بقصد الاتجار ، فإن ما يثيره
 الطاعن دعوى القصور فى التفسير والفساد فى الاستدلال لا يعدو أن
 يكون جدلا موضوعيا فى تفسير الأدلة والقرائن التى كونت منها المحكمة
 عقيدتها وهو ما لا يصح إثارته أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ١٣١٨ سنة ٣٦ ق جلسة ٥/١٢/١٩٦٦ من ١٧ حى ١١٩٠)

٩٦٤ - مواد مخدرة - المعاقب عليه من المخدر .

* ولم يعين القانون حداً أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة ،
فالمعاقب واجب احتماً مهما كان المقدار ضئيلاً ، متى كان له كيان مادي
محسوس أمكن تقديره .

(ملحق رقم ١٤٧٤ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢١ من ١٨ ص ٢٥٨)

٩٦٥ - مواد مخدرة - محكمة الموضوع .

* الأصل أن الاتجار في الجواهر المخدرة إنما هو واقعة مادية
تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها مادامت تقيّمها على ما ينتجها .

(ملحق رقم ٢١٥٨ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٦ من ١٨ ص ٢١٦)

٩٦٦ - تخطى الحدود الجمركية بجواهر مخدرة بغير ترخيص -

الخط الجمركي - ماهيته .

يبين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر به
القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أنه « يقصد بالانطيم الجمركي ، الأراضي
والمياه الانطيمية الخاضعة لسيادة الدولة » وأن « الخط الجمركي هو
الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية العربية المتحدة والدول المتاخمة
وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية ، ومع ذلك تستثني حطاً جبركياً
قناة السويس وشواطئ البحيرات التي تمر بها هذه القناة » وأنه « يمتد
نطاق الرقابة الجمركية البحري فيه من الخط الجمركي إلى مسافة ثمانية
عشر ميلاً بحرياً في البحار المحيطة به ، أما النطاق البري فيحدد بقرار
من وزير الخزانة وفقاً لمتعضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق
تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع بقرار منه » ومفاد ذلك أن تخطى
الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير استيفاء الشروط التي نص عليها
القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص - المطلوب من
الجهة الإدارية المتوط بها منحه - في شأن جلب المخدر ، يعدّ جلباً مخطوئاً .

(ملحق رقم ١٥٣٥ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/١٥ من ١٩ ص ٢٩)

٩٦٧ - شرط تحقق جريمة جلب الجواهر المخدرة .

* الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات تنظيم استعمالها والاتجار فيها ، ليس مقصوراً على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية العربية المتحدة وإدخالها المجال الخاضع لاختصاصها الاتطليكي كما هو محدد دولياً ، بل يمتد أيضاً الى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الاحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور في المواد من ٢ الى ٦ ..

(طعن رقم ١٥٣٥، سنة ٢٧ ق جلسة ١٥/١/١٩٦٨، من ١٩ من ٤٩)

٩٦٨ - جريمة احرار او حيازة المخدر من الجرائم المستمرة .

* جريمة احرار او حيازة المخدر من الجرائم المستمرة .

(طعن رقم ١٩١٩، سنة ٢٧ ق جلسة ٥/٢/١٩٦٨ من ١٩ من ١٢٨)

٩٦٩ - جريمة نقل المخدر - مستمرة - تعليق الاذن بالتفتيش على استمرار تلك الجريمة الى دائرة الاختصاص .

* جريمة نقل المخدر من الجرائم المستمرة ، ومن ثم فان كان وقوع الجريمة قد بدأ بدائرة مختلفة القاهرة فان ذلك لا يخرج الواقعة عن اختصاص نيابة اسبوط التي اصدرت اذن التفتيش مادام تنفيذ هذا الاذن كان مطلقاً على استمرار تلك الجريمة الى دائرة اختصاصها .

(طعن رقم ٢٥٩ سنة ٢٨ ق جلسة ٤/٢/١٩٦٨ من ١٩ من ٢٢١)

٩٧٠ - جريمة احرار المخدر - معاقب عليها بفرض الاظطر عن اباحت عليها .

* احرار المخدر جريمة معاقب عليها بصرف النظر عن الباعث

عليه ، وهو يتوافر بمجرد الاستيلاء على الجوهر المخدر استيلاء مادي
طلبت مقترحه لم تقصرت .

(طعن رقم ٢٢٧٣ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٤ من ١٩ ص ٢٠٨)

٩٧١ - نقل المخدر بقصد الاتجار - تقديره - موضوعي .

* نقل المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع
بالانصل فيها طالما انه يقيها على ما ينتجها ومادامت المحكمة قد افتتحت
للاسباب التي بينها في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى ولا تخرج
عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ، أن النقل كان بقصد الاتجار .

(طعن رقم ٢٥٩ سنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٤ من ١٩ ص ٢٢١)

٩٧٢ - احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية - استدلال محكمة الموضوع بالفصل فيها .

* احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية تستقل مخامة الموضوع
بالفصل فيها ما لا يلت تقبيها على ما ينتجها .

(طعن رقم ٢٠٤٧ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٤ من ٢٩ ص ٢٠٢)

٩٧٣ - جريمة احراز مواد مخدرة - أركانها .

* اذا كان الحكم الملمعون فيه قد دلل على ثبوت إدراج الطاعن
للمخدر المضبوط معه بركنيه المادي والمعنوي ، ثم نفى قصد الاتجار في
حقه مستظهرا أن الاحراز كان مجردا من قصد الاتجار أو التعاطي أو
الاستعمال الشخصي مما يتضمن الزد على دماغه بأن احرازه للمخدر
كان بقصد التعاطي .

(طعن رقم ٥٩٤ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١ من ١٠ ص ٣٦٧)

٩٧٤- استناد النيابة للمتهم أثناء المحاكمة واقعة احرار ما ضبط معه من مخدر بقصد التعاطي وهي جزء من كل ما كان منسوباً إليه جلبه - دخول الواقعة المسندة في نطاق تهمة جلب المخدر الموجهة أصلاً للمتهم - لا اخلال بحق الدفاع ولا بطلان في الاجراءات - اساس ذاك ؟ جلب المخدر - هو حيازة أو احرار له - حق المحكمة في النزول الى الوصف الاخف الذي أثبت أنه الموصف القانوني الصحيح - مادام ذلك لا يتضمن استناد واقعة أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة التي أسس عليها أمر الاحالة - مثال في مخدرات .

✽ متى كانت الواقعة التي اسندها بمثل الاتهام للطاعن أثناء المحاكمة وهي احراره لقطعة المخدر التي ضبطت معه بقصد التعاطي هي جزء من كل ما كان منسوباً إليه احراره من مخدر . فهي داخلة في نطاق تهمة الجلب الموجهة إليه أصلاً المرفوع بها الدعوى تبعاً . ولا يعتبر مسلك النيابة الا تنبئها منها لوصف احتياطي . اذا ما بدا للمحكمة في خلوة المدولة الشك في تهمة الجلب وهو ما لا وجه معه لدعوى الإخلال بحق الدفاع أو البطلان في الاجراءات لما تقدم ولأن جلب المواد المخدرة في واقع الامر لا يعدو أن يكون حيازة أو احراراً لهذه المواد . واذا كانت المحكمة قد أبدت تشككها في صلة الطاعن بالمخدر الذي ضبط مع المتهم الثاني الا أنها قطعت في احراره لما ضبط معه من مخدر ولذلك فإن من حقها أن تنزل على هذا الذي ليقنت أنه الوصف القانوني السليم نزولاً من الوصف المبين بأن الاحالة الى وصف أخف وهو احرار بقصد التعاطي ولا يتضمن هذا التعديل استناداً لواقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة التي اتخذها أمر الاحالة أساساً للوصف الذي ارتأه .

(طعن رقم ٢٠١١ سنة ٢٩ ق جلسة ١٦٧٠/٢/٢٢ من ٢١ ص ٢٥٤)

٩٧٥ - متى حدد الخبير المختص كنه المادة المخدرة المضبوطة فإن عدم تحديد مشتقاتها لا ينفي عن الطاعن احراره للمادة المخدرة .

✽ متى كان القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ قد نحل في البنود أرقام

٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ منه على أن المشتقات الثلاثة « الديسكا او الميثيل او البنزدرين » هي من المواد المخدرة المؤتم احرارها قاتوبا ، وكان تحديد كنه المادة المبسوطه قد قطع بحقيقته المختص فنيا ، فان عدم تحديد المشتق لا ينفى عن الطاعن احراره المادة المخدرة .

(ملن رقم ١٩٧٦ سنة ٤٠ ق جلسة ٢٨/٣/١٩٧١ من ٢٢ ص ٢٠٢)

٩٧٦ - المقصود بالجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في

شان مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .

* من المقرر ان الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شان مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ليس مقصورا على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية العربية المتحدة وادخالها المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمي كما هو محدد دوليا ، بل انه يمتد ايضا الى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الاحكام المنظمة لجلبها لخصوص عليها . في الفصل الثاني من القانون المذكور في المواد من ٣ الى ٦ ، اذ يبين من استقراء هذه النصوص ان الشارع اشترط لجلب الجواهر المخدرة او تصديرها الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الادارية المختصة ولا يمنح الا للجهات المبينة بالمادة الرابعة ولا تسلم الجواهر المخدرة التي فصل الى الجمارك الا بموجب اذن سحب كتابي تعطل به الجهة الادارية المختصة للمرخص له بالجلب او لمن يحل محله في عمله ، واوجب على مصلحة الجمارك في حالتي الجلب والتصدير تسلم اذن السحب او التصدير من صاحب الشأن واعادته الى الجهة الادارية المختصة . كما ان مفاد نصوص المواد الثلاث الاولى من قانون الجمارك الصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في ١٢ يونية سنة ١٩٦٦ ان تغطي الحدود الجبركية او الخط الجبركي بغير استيفاء الشروط التي نص عليها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الادارية المنوط بها منحه يعد جلبا محظورا . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت ان الطاعن قد اجتزأ بالمخدرات الخط الجبركي وذلك بنقلها الى الشاطئ الغربي لخليج السويس ، فان فعل الجلب يكون قد تم فعلا وحق العقاب عليه . ولا وجه للتحدى بما خلص اليه الطاعن من جدل حول منطقة عيون موسى التي جلب منها المخدر وكونها داخلة في

المياه الإقليمية للجمهورية مادام أن الحكم قد استخلص من عناصر الدعوى السائفة التي أوردتها أن الفعل تم بإجتياز الخط الجبركي على خلاف الأحكام المنظمة لجلب المخدرات .

(طعن رقم ١٩٠٣ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٤/٤ من ٢٢ ص ٢٢١)

١٩٧٧ - أركان جريمة إحراز المخدر المنصوص عليها في المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ؟ عدم استلزامها قصداً خاصاً للإحراز .

✳ لا تستلزم المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قصداً خاصاً من الإحراز بل توافر أركانها بتحقيق الفعل المادي والقصد الجنائي العام وهو علم الحرز بمعية الجوهر المخدر علماً مجرداً عن أي قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها في القانون سالف الذكر .

(طعن رقم ١٠٦٦ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٦ من ٢٢ ص ٨١١)

١٩٧٨ - أطراح الحكم لقصد الاتجار وأهداره لنفسك الطاعن بالإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا يبيحه طالما أنه نفى عن الطاعن قصد الاتجار - تصدى المحكمة لبحث توافر هذا الركن يكون بعد إسباغها الوصف القانوني الصحيح على الواقعة .

✳ الأصل وفقاً للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها أن الإعفاء قاصر على العقوبات الواردة بالواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ وأن تصدى المحكمة لبحث توافر هذا الإعفاء أو انقضاء مقوماته إنما يكون بعد إسباغها الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى .

(طعن رقم ١٠٦٦ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٦ من ٢٢ ص ٨١١)

٩٧٩ - - المشروع في تهريب مخدر بمحاولة ادخاله الى البلاد بطريق غير مشروع بقصد التخلص من اداء الرسوم الجمركية - من جرائم التهريب الجبرى .

* المشروع في تهريب مخدر بمحاولة ادخاله الى البلاد بطريق غير مشروع بقصد التخلص من اداء الرسوم الجمركية جريمة من جرائم التهريب الجبرى .

(طعن رقم ٣٥٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ ص ٢٢ من ٧٧١)

٩٨٠ - تمام الاحراز بمجرد الاستيلاء المادى على المخدر مع علم الجاني بان الاستيلاء واقع على مخدر يحظر القانون احرازه بغير ترخيص .

* الاحراز في صحيح القانون يتم بمجرد الاستيلاء على الجوهر المخدر استيلاء ماديا مع علم الجاني بان الاستيلاء واقع على مخدر يحظر القانون احرازه بغير ترخيص .

(طعن رقم ٤١٠ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ ص ٢٣ من ٨١٤)

٩٨١ - الجلب لا يعدو ان يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود الى داخل الجمهورية .

* ان جلب المواد المخدرة لا يعدو في واقع الامر ان يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود الى داخل اراضي الجمهورية ، فهو في مدلوله القانونى الدقيق ينطوى ضمنا على عنصر الحيازة الى جانب دلالته الظاهرة عليها .

(طعن رقم ١٢٦٥ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١١ ص ٢٥ من ١٢٦)

٩٨٢ - الجلب هو استيراد المخدر بالذات او بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس .

* ان المشرع اذ علق في المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة

١٩٦٠ في شأن مكانة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ على جلب المواد المخدرة بمقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ، وحظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجبركي قصدا من الشارع الى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي .

(طعن رقم ١٢٦٥ سنة ٤٣ ق جلسة ١١/٢/١٩٧٤ س ٢٥ ص ١٢٦)

٩٨٣ - الحيازة المالية للمخدر - ليست شرطا لاعتبار الشخص
محرزا لمادة مخدرة - كفاية أن يكون سلطانه مبسوطا على المخدر .

* من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا للمادة المخدرة بل يكفي أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المالية أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره .

(طعن رقم ١٢٦٥ سنة ٤٣ ق جلسة ١١/٢/١٩٧٤ س ٢٥ ص ١٢٦)

٩٨٤ - متى يعد المتهم فاعلا أصليا في جريمة جلب مواد مخدرة .

* اذا نصت المادة ٣٩ من قانون العقوبات على أنه يعتبر فاعلا في الجريمة من يدخل في ارتكابها اذا كانت تتكون من جملة أعمال فيأتي عمدا عملا من الأعمال المكونة لها ، فقد دلت على أن الجريمة اذا تركبت من عدة أعمال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها ، فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلا مع غيره ولو أن الجريمة لم تتم بنعله وحده ، بل تمت بفعل واحد ممن تدخلوا معه فيها ، متى وجدت لدى الجاني نية التدخل تحقيقا لغرض مشترك هو الفاعلية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قصد قصد الفاعل معه في ارتكاب تلك الجريمة واسهم فعلا بدور في تنفيذها ..

(طعن رقم ١٢٦٥ سنة ٤٣ ق جلسة ١١/٢/١٩٧٤ س ٢٥ ص ١٢٦)

١٨٥ - متى تتحقق جريمة جلب الجواهر المخدرة المعاقب عليها
بالمادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل - مثال .

* من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ اذ علق في المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دلل على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب ند استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمي قصداً من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي . وهذا المعنى يلابس الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال إلا إذا كان الجواهر المطلوب لا يغيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو أدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملاساتها يشهد له يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما استنته في الحياة أو الاحراز لأن ذلك يكون ترديداً للمعنى المتضمن في الفعل مما يتقزّه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تماوت القصد ولا كذلك حياة المخدر أو احرازه - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المخدر المطلوب ٤٤٦ جراماً من مادة الأفيون أخفاها الطاعن في أمبولات داخل مكان حساس من جسمه فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معرفته في القانون بما يتضمنه من طرح الجواهر في التعامل .

(ملعن رقم ٢٦٤ سنة ٤٤ ق جلسة ١١٧٤/٤/٧ من ٢٥ من ٣٧٨)

٩٨٦ - معنى جلب المخدر في حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ متى
لا يلزم الحكم بالتحدث عن القصد من الجلب استقلالاً ؟

* أن جلب المخدر - في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف البيان - يمتد إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وادخالها إلى المجال الخاضع لاختصاصها الاتقلمى ، على خلاف الأحكام المنظمة لذلك في القانون وهو ما لم يخطئ الحكم في

تقريره - ومن ثم فلا محل للنعي عليه بعدم استظهار قصد الاتجار ، اذ انكسب بطبيعته - وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - لا يقبل تناقضات القصور فلا يلزم الحكم ان يتحدث عن القصد الا اذا كان الجوهر المخدر لا يفيض عن حاجة الشخص او استعماله الشخصي او دفع المتهم بقصد التعاطي لديه او لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابستها يشهد له بذلك .

(ملعن رقم ٥١١ سنة ٢٦ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٧٦ ص ٢٧ من ٧٥٧)

٩٨٧ - تقدير احرار المخدر بقصد الاتجار - موضوعي - مآدام سائفا .

✽ لما كان الحكم قد عرض الى قصد الطاعنين من احرار المخدر المضبوط بقوله : « وترى المحكمة من ظروف ان احرار المتهمين لمصدر الحثيث كان بقصد الاتجار وذلك لما ثبت من كبر حجم كمية المخدر المضبوط مع كل منهما ولانه لم يثبت من الاوراق ان احدا سلمها هذه المخدرات لحسابه ولم يقرروا بذلك وليست الكمية المضبوطة مع اي منهما ترشح لاعتبار الاحراز بقصد التعاطي او الاستعمال الشخصي تكبر حجمها سالف البيان الامر الذي تطمئن معه المحكمة تمام الاطمئنان بان احرار المتهمين لهذا المخدر كان بقصد الاتجار للاسباب السابق ذكرها » . وكان احرار المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها طالما انه يقيها على ما ينتجها ، وكان الحكم قد دلل على هذا القصد تدليلا سائفا ، مما بضحى معه النعي على الحكم في هذا الصدد غير مقببول .

(ملعن رقم ٥٠٢ سنة ٢٦ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٧٦ ص ٢٧ من ٧٢٢)

٩٨٨ - تقدير علم المتهم بان ما حزره مخدر - موضوعي - مآدام سائفا - مثال .

✽ لما كان تقضى العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنة بانتفاء هذا العلم لديها

لورد عليه بقوله « أما عن قول المتهمة الطاعنة — والدفاع عنها بأنها لم تكن تعلم أن ما تحمله مخدراً وإنما كانت ضحية لشخص أخبرها أنها أدوية يرغب في تهريبها من الرسوم الجمركية ، فإن ذلك بغيره قبيلها بالخفاء إحدى « الامبولات » الثلاث في مرجعها مبالغة في اخفائه عن يقوم بتفتيشها الأمر المستفاد منه أنها تعلم أن ما تحمله مخدراً وليس دوا. إذ أن شعورها بخطورة ما تحمله جعلها تبالغ في اخفائه الأمر الذي تستظهر منه الحكمة بجلاء أنها كانت تعلم أن ما تحمله مخدراً وقد اعترفت أنها وضعت « الامبولات » في الأماكن التي ضبطت بها ، وإذ كان هذا الذي ساقته محكمة الموضوع من ظروف الدعوى وملابساتها وبررت به اقتناعها بعلم الطاعنة بحقيقة الجواهر المضبوطة كافي في الرد على دفاعها في هذا الخصوم وسائلها في الدلالة على توافر ذلك العلم في حقها — توافراً فعلياً — فلا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها بما محكمة النقض .

(ملن رقم ٥١١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٧٦ من ٢٧ من ٧٧٤٤)

٩٨٩ — اتهام الطاعنة بالاشتراك في اتفاق جنائي على جلب مخدرات ثم جلبها لها فعلاً — مؤاخذه المحكمة لها بعقوبة الجريمة الأخيرة أعمالاً للمادة ٣٢ عقوبات — عدم جدوى النعي على الحكم في خصوص تهمة الاتفاق الجنائي .

* لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنة بجنائني الاشتراك في الاتفاق الجنائي وجلب المواد المخدرة وأعمل في حقها المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليها عقوبة واحدة هي العقوبة المقررة لجريمة الجلب باعتبارها الجريمة الأشد التي أثبتت في حقها ، فإنه لا جدوى للطاعنة مما تثاره تعيباً للحكم في شأن جريمة الاشتراك في الاتفاق الجنائي .

(ملن رقم ٤٩٢ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٥/١٠/١٩٧٦ من ٢٧ من ٧٧١)

٩٩٠ — مواد مخدرة — جريمة — أركانها — عقوبتها — تطبيقها .

* من المقرر أن مناط المسؤولية في حالتى احرار الجواهر المخدرة أو حيازتها هو ثبوت اتصال الجنائي بالمخدرة اتصالاً مباشراً أو بالواسطة سلطانته
(٣٥) *

عليه بآية صورة عن علم وإرادة إما بحيازة المخدر حيازة ملاية أو بوضغ اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية ، وأن عقوبة جريمة الحيازة هى ذات العقوبة التى نص عليها القانون لجريمة الاحراز .

(ملحق رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢٠ من ٢٨ جم ١٩٦٦)

٩٩١ - معنى جلب المخدر - مثال يتحقق به الجلب .

* أن الجنب فى حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - غير مقصور على صورة استيراد الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وادخالها الى المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمى كما هو محدد دوليا فحسب ، بل انه يمتد ليشمل كذلك كافة الصور التى يتحقق بها نقل المخدر - ولو فى داخل نطاق ذلك المجال - على خلاف احكام الجنب المنصوص عليها فى المواد من ٣ الى ٦ التى رصد لها المشرع الفصل الثانى من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها ، فاشتراط لذك الحصول على ترخيص كتابى من الجهة الادارية المختصة لا يمنح الا للاشخاص والجهات التى بينها بيان حصر وبالطريقة التى رسمها على سبيل الازام والوجوب ، فضلا عن حظره تسليم ما يصل الى الجمرك من تلك الجواهر الا بموجب اذن سحب كتابى تعطيه الجهة الادارية المختصة للمرخص به بالجلب او لمن يحل محله فى عمله ، وايجابه على مصلحة الجمارك تسلم هذا الاذن من صاحب الشأن واعادته الى تلك الجهة ، وتمثيده كيفية الجلب بالتفصيل يؤكد هذا النظر - فوق دلالة المعنى اللغوى للفظ « جلب » ، أى ساق من موضع الى آخر - ان المشرع لو كان يعنى الاستيراد بخاصة لما عبر عنه بالجلب بعامة ، ولما منعه مانع من ايراد لفظ « استيراد » قرين لفظ تصدير » على غرار نهجه فى القوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت أن الطاعين مثلا الجواهر المخدر من المركب الاجنبى خارج بوغاز رشيد - فى نطاق المياه الإقليمية - على ظهر السفينة الى داخل البوغاز ، على خلاف احكام القانون المنظمة لجلب الجواهر المخدرة - واخصها استثناء الشروط التى نص عليها ،

والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة التي حددها — فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معرّف به في القانون .

(طعن رقم ١١٥٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٨ من ٢٨ ص ٥٥٦)

٩٩٢ — جريمة جلب المخدر — معنى الجلب — متى يلزم التحدث عن القصد من الجلب استقلاً .

* من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المحتل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ اذ عاقب في المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمي فصداً من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي . وهذا المعنى يلائس الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في نفيده إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال إلا إذا كان الجوهر المخدر لجلب لا بغرض من حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام حالة التعاطي لذية أو لدى من نقل المخدر لحسابه ، وكان ظاهر الحال من ظروفه ، الدسوس وملايساتها يشهد له ، يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالإنارة إلى القصد منه بعكس ما استنته في الحيازة أو الإحراز لأن ذلك يكون ترديداً للمعنى المتضمن في الفعل مما يتنزه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت التصود ولا كذلك حيازة المخدر أو إحرازه .

(طعن رقم ١٥٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢ من ٢٨ ص ٦٦٦)

٩٩٣ — إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها .

* من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها ، ولما كان الحكم

المطعون فيه قد أورد في مذكراته أن تحريات رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالحقلية المشفوعة بالمراقبة الشخصية والتي شارك فيها رئيس وحدة مباحث السنبلولين ورئيس مكتب مكافحة مخدرات ميت غير دلت على قيام الطاعن بالاتجار في المواد المخدرة وترويجه لها بناحية والقرى المجاورة لها وعلى صغار التجار وأنه قد تم ضبطه بناء على إذن النيابة محرزا لكمية من المواد المخدرة (حشيش) تزن ٣٤٠ر٤٠٠ جراما ، فإن الحكم اذ استدل على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من تلك الظروف مسالمة البيان التي أحال عليها يكون قضاؤه في هذا الشأن محمولا وكافيا في استخلاص هذا القصد في حق الطاعن .

(طعن رقم ١٥٢١ سنة ٤٨ ق جلسة ١١/١/١٣٧٩ س ٣٠ ص ٥٤)

٩٩٤ - مناط المسؤولية في جريمة احرار المخدر او حيازته ؟

✽ لا جدوى فيما ينعاه الطاعن على الحكم بشأن اخذه له بوصف احرار المخدر استنادا الى اقوال شهود الإثبات ثم اخذه ايضا باعتراف الطاعن بحيازته للمخدر ، ذلك بأنه متى كانت المحكمة قد اثبتت على الطاعن بالادلة التي اوردتها أنه قد تم ضبط المخدر بملابسه فلا نسير عليها أن هي - في سبيل تكوين معتقدها بنسبة المخدر الى الطاعن - قد اخذته بما قرره من أن المخدر ضبط الى جواره على مقعد السيارة ، وهو ما يحق معه عقابه طبقا لنص المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها سواء اكان حائزا للمخدر أو محرزا له اذ أن مناط المسؤولية في كلتا الحالتين هو ثبوت اتصال الجلى بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه باية صورة عن علم واردة إما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية . واذ كانت مقوبة جريمة الحيازة هي ذات العقوبة التي نص عليها القانون لجريمة احرار التي اتهم ودين بها الطاعن ، فإن هذا الوجه من النعى لا يكون له محل .

(طعن رقم ١٨٨٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١٨/٣/١٣٧٩ س ٣٠ ص ٣٥٥)

٩٩٥ - احرار المخدر بقصد الاتجار - واقعة مادية - مسألة موضوعية .

✽ من المقرر ان احرار المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما يقيها على ما يتجها وأن الشاخص الذي يعيب الحكم هو الذى يقع بين اسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الامرين تصفته المحكمة ، وأن من حق المحكمة أن تعمل فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ولها فى سبيل ذلك أن تجزئ، هذه التحريات فتأخذ منها ما تطمئن اليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداه ، ومن سلطتها التقديرية أيضا أن ترى فى تحريات الشرطة ما يسوغ الاذن بالتفتيش ولا يرى فيها ما يقتعها بأن احرار المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى متى بنت ذلك على اعتبارات سائفة .

(ملعن رقم ١٠٨٢ سنة ٤٩ ق جلسة ١٢/٣ ١٩٧٩ س ٣٠ من ٨٩١)

الفرع الثالث - القصد الجنائى

٩٩٦ - توفر القصد الجنائى بمجرد احرار المتهم لتمسدة المخدرة العقاب . ولا عبرة مطلقا بالباعث على الاحراز .

✽ القصد الجنائى فى جريمة احرار المواد المخدرة إنما هو علم المحرز بان المادة مخدرة ، فمتى توفر ركن الاحراز مع علم المحرز بان المادة التى يحزها هى مادة مخدرة فقد استكملت الجريمة اركانها القانونية وحق العقاب . ولا عبرة مطلقا بالباعث على الاحراز .

لذا تقدم شخص بنفسه الى البوليس ومعه مادة مخدرة قامصدا دخول السجن لخلاف شجر بينه وبين والديه مثلا كانت الجريمة مستوفية اركانها وحق عليه العقاب ، ولا تصح تبرئته بزعم أنه لم يتوفر لديه أى قصد اجرامى لان القلاون انما أراد بأحكامه التى فصلها فى المادتين ٣٥ و ٣٦ منه العقاب على الاحراز مهما كانت وسيلته او سببه او مصدره أو النعاية منه . وقد نص فى هاتين المادتين على صور شتى للاحرار وأسبابه ووسائله وغاياته ، ونقطة الارتكاز فيها كلها انما هى الاحراز فهو الذى

يعتق القانون بمحاربته وإبصاد السبل دونه ولو كان مجردا على كل غرض (أو على الأقل ولو لم يعلم الغرض منه) ما لم يكن بتريخيص قاتلوني .

(طن رقم ١٤٤، سنة ٢ ق جلسة ١٢/٢٨/١٩٣١)

٩٩٧ - توفر القصد الجنائي ولو كان احراز الزوجة للمادة المخدرة بقصد اخفاء جريمة زوجها .

✽ القصد الجنائي في جريمة احراز المواد المخدرة يتوفر متى ثبت علم المحرز بأن المادة مخدرة ، كلما وجد احراز مادي وثبت علم المحرز بأن المادة هي من المواد المخدرة فقد استوفيت الجريمة أركانها وحقق العقاب ومثل هذا الاحراز معاقب عليه بالفقرة السادسة من المادة (٣٥) من قانون (٢١) مارس سنة ١٩٢٨ بلا شرط ولا قيد . وعليه فان هذه المادة تنطبق على الزوجة التي تحرز مادة مخدرة ولو بقصد اخفاء اثر جريمة زوجها لانه لا فرق بين أن يكون الاحراز طارئا أو غير طارئ، طويل الامد أو قصيره ، فان القانون لم يميز بين العلل والبواعث الحاملة على احراز تلك المواد فيها عدا أحوال اباحة الاستعمال التي ذكرها على سبيل الحصر وليس هناك نص على عذر للزوجة اذا حابت زوجها في هذا الصدد .

(طن رقم ١٣٩٧، سنة ٢ ق جلسة ١٠/٢٤/١٩٣٢)

٩٩٨ - صحة استدلال المحكمة على توافر القصد الجنائي بجسامة الكمية المضبوطة وقول الشاهد انه رأى المتهم ينبش الأرض ليخرجها .

✽ يكفي في بيان توافر القصد الجنائي في جريمة احراز المواد المخدرة أن تستدل المحكمة عليه بجسامة الكمية المضبوطة ويقول شاهد رأى المتهم ينبش في الأرض حتى ظهرت له الصرة المحتوية على المخدر فأخذها ووضعها مكانا آخر وباستنتاجها من هذه الشهادة أن المتهم كان يعلم حقيقة الصرة وأن بحثه عنها وعثوره عليها ونقلها من مكان إلى مكان آخر إنما كان ليأخذها من ذلك المكان فيها بعد .

(طن رقم ١١٨٣، سنة ٤ ق جلسة ٥/٧/١٩٣٢)

٩٩٩ - عبء الإثبات الذي يتخصص به القصد من الاحراز يقع على عاتق المتهم دائماً .

* أن الظاهر من مقارنة عبارة نصوص مواد قانون المخدرات ومن المناقشات التي دارت بشأنه في مجلس الشيوخ والنواب أن التسارع أراد أن يجعل مجرد الاحراز مستوجباً أصلاً للمقوبة المفلطة الواردة بالمادة ٣٥ ما لم يثبت المتهم - لكى يتفنع بالعقاب المخفف الوارد بالمادة ٣٦ - أن الاحراز لم يكن الا بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى . وأذن فععبء الإثبات الذي يتخصص به القصد من الاحراز يقع على عاتق المتهم دائماً .
(طعن رقم ٣٣ سنة ٢٠ ق جلسة ١١/١٢/١٩٣٩)

١٠٠٠ - عدم بيان الحكم القصد من الاحراز لا يعيبه ما دامت المحكمة قد طبقت العقوبة المفلطة .

* أن الفقرة ٦ ب من المادة ٣٥ من قانون المخدرات لا تشترط أن يكون الاحراز المعاقب عليه بموجبها مقصوداً به الاتجار . فمجرد الاحراز يكفى ما لم يكن للتعاطى أو للاستعمال الشخصى غرض تكون المادة ٣٦ هى الواجبة التطبيق . واذ حكم على المتهم تطبيقاً للمادة ٣٥ المذكورة ولم يذكر بالحكم أن القصد من الاحراز هو التعاطى أو الاستعمال الشخصى فإن ذلك لا يعيب الحكم لأن هذا البيان لا يكون لازماً الا عند تطبيق النص الاستثنائى الواردة به المادة ٣٦ .

(طعن رقم ١٥ سنة ١١ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٤٠)

١٠٠١ - إثبات الحكم واقعة الاتجار بأدلة تؤدي الى ثبوتها كافة للادانة فى جريمة الاتجار بالمخدر ولو لم يضبط المخدر مع المتهم أو فى محله .

* لا يشترط للادانة فى جريمة الاتجار بالمخدر أن يضبط المخدر مع المتهم أو فى محله ، بل يكفى أن يثبت الحكم واقعة الاتجار بأدلة تؤدي الى

ببوتها . وتكون الادانة صحيحة ولو كان المخدر الذى حصل الانجار فيه لم يضغط عند اجد ،

(طعن رقم ١٩٠١ سنة ١٢ ق جلسة ١١/٢/١٩٤٢)

١٠٠٢ — وجوب استظهار الحكم بالادانة ما يفيد علم المتهم بان المادة التى يحوزها هى من المواد المخدرة .

* ان القصد الجنائى فى جرائم احراز المخدرات لا يتحقق الا بعلم الحرز بوجود المخدر ويجب ان يظهر من الحكم القاضى بالادانة فى تلك الجرائم ما يفيد توافر هذا العلم فاذا اعترف المتهم بانه صنع المزيل المضبوط عنده ولكنه مع اعترافه هذا قرر انه خال من المخدرات فمن المتعين على محكمة الموضوع ان تبين سبب اقتناعها بعلمه بوجود حشيش فى المادة المضبوطة خصوصا اذا كان بعض التحليلات التى اجريت على هذه المادة لا يؤيد وجود الحشيش ، واغفال هذا البيان يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(طعن رقم ١١٩٨ سنة ٤ ق جلسة ١٤/٥/١٩٤٢)

١٠٠٣ — عبء الاثبات الذى يتخصص به القصد من الاحراز يقع على عاتق المتهم دائما .

* ان المادة ٣٥ من قانون المخدرات لا تشترط ان يكون الاحراز المنصوص عليه فيها مقصودا به الاتجار . فكل احراز يعاقب عليه بموجبها الا اذا ثبت انه كان بقصد التعاطى او للاستعمال الشخصى ، ففى هذه الحالة يكون للمتهم ان ينتفع بالمعاقب المخفف الوارد بالمادة ٣٦ ، وعبء الاثبات فى تخصص القصد من الاحراز يقع دائما على عاتق المتهم . فاذا كان المتهم لم يقدم للحكمة اى دليل على ان احرازه للمخدر كان بقصد التعاطى او الاستعمال الشخصى فلا يكون له ان ينمى عليها انها طبقت عليه المادة ٣٥ دون ان تذكر ان الاحراز كان بقصد الاتجار .

تعالقي :

انتهت محكمة النقض في الطعن رقم ١١٥١ سنة ١٦ قى بجلسة ١٥ يناير سنة ١٩٥٧ الى ان المشرع اورد في القانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ حالة تيسيرية يستفيد منها المتهم اذا اقام الدليل على ان احرازه للخدر انما كان بقصد التعاطي او الاستعمال الشخصي او اذا ثبت ذلك لمحكمة من ظروف الدعوى وعناصرها ويجب في هذه الحالة ان تعمل المحكمة نص م ٣٤ من المرسوم بقانون سالف الذكر .

(طعن رقم ١٢٨٧ سنة ١٢ قى جلسة ١٢/٦/١٩٤٤)

١٠٠٤ — وجوب استظهار الحكم بالادانة ما يفيد علم المتهم بان المادة التي يحزرها من المواد المخدرة .

* متى كان الحكم قد استخلص استخلاصا سائفا من الظروف والادلة التي اوردها ان المتهم كان على اتفاق سابق مع اخيه على جلب المواد المخدرة ، وانه حين تسلم الطردين المرسلين اليه منه كان يعلم بانها يحويان مواد مخدرة . فان جريمة الاحراز تكون متوافرة الاركان في حقه . ولا يمنع من ذلك القبض عليه قبل ان يتمكن من فتح الطردين ويتم قراءة الكتاب الوارد بشأنها .

(طعن رقم ١٠٩٨ سنة ١٥ قى جلسة ١٢/٦/١٩٤٤)

١٠٠٥ — عدم جواز افتراض الحكم على المتهم بان المادة التي يحزرها هي من المواد المخدرة بل يجب ان يثبت هذا العلم ثبوتا فعليا .

* يشترط للعقاب على جريمة احراز المخدر ان يثبت علم المتهم بان المادة التي يحزرها هي من المواد المخدرة فيجب ان يبين الحكم القاضي بالادانة في هذه الجريمة ما يفيد قيام هذا العلم ، واذا كان المتهم قد تمكن في دفاعه بانه لا يعلم ان الشجيرات والاوراق التي ضبطت عنده هي من المواد المخدرة فانه يكون من المتعين على المحكمة اذا ما رأت ادانته ان تبين ما يبرر اقتناعها بعلمه بان ما يحزره مخدر . اما قولها بان العلم مفروض

لديه وأنه ليس له أن يدعى أنه لا يعلم بأن المادة مخدرة فلا سند له من الثانون ولا يمكن إقراره ، فإن القصد الجنائي من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعليا ، ولا يصح افتراضه افتراضا قد لا يتفق والحقيقة في واقعة الدعوى .

(طعن رقم ٢٢١ سنة ١٦ في جلسة ١٢/٢/١٩٤٦)

١٠٠٦ وجوب استظهار الحكم بالإدانة ما يفيد علم المتهم بأن المادة التي يحزرها هي من المواد المخدرة .

✽ إذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة احراز مخدر بناء على ما اعترف به من أن المادة التي ضبطت معه قد عثر عليها فوضعها في جيبه دون أن يعترف أنها حشيش ، فهذا قصور يعيبه إذ أنه كان يجب على المحكمة مع تقرير المتهم عدم علمه بأن ما ضبط معه مخدر أن تثبت عليه هذا العلم .

(طعن رقم ١٧٢١ سنة ١٩ في جلسة ٢٠/١٢/١٩٤٩)

١٠٠٧ — عدم جواز افتراض الحكم علم المتهم بأن المادة التي يحزرها هي من المواد المخدرة بل يجب أن يثبت هذا العلم ثبوتا فعليا .

✽ أن القصد الجنائي في جريمة احراز المخدر لا يتوافر إلا بتحقيق الحيلة المادية وعلم الجاني أن ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوعة قانونا . فإذا كان الحكم قد اقتصر في الاستدلال على توافر جريمة الاحراز في حق الطاعنة على ما ذكره من أن المخدر ضبط في قمطر خاص بها بدليل وجود مصاغها فيه وبدليل احتفاظها بفتحها وعلى ما قاله من أنه سواء أكان المخدر للمتهم الأول الذي قضى ببراءته أم لوالدة الزوجة فإن الذي لا شك فيه أن أحدهما قد مكنته صلته بالطاعنة من إيداع المخدر عندها وأنها هي التي تولت حفظه في خزانة حليها ونقودها عاريا ظاهرا ، فهذا قصور في الاستدلال يستوجب نقض الحكم .

(طعن رقم ٢٨٠ سنة ٢١ في جلسة ١٠/٤/١٩٥١)

١٠٠٨ - توفر القصد الجنائي بمجرد احراز المتهم للمادة المخدرة وهو يعلم انها مخدر بصرف النظر عن الباعث لهذا الاحراز .

✽ يكفى لتوافر القصد الجنائي فى جريمة احراز المواد المخدرة ان يكون المتهم عالما بان ما يحزره - طال اهد الاحراز او قصر - هو من المواد المخدرة المحظور احرازها دون نظر الى الباعث له على الاحراز .

(طعن رقم ١٣٥٩ سنة ٢٢ ق جلسة ١١/١١/١٩٥٢)

١٠٠٩ - الاتجار فى الجواهر المخدرة واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها .

✽ اذا كان الحكم قد استخلص قصد الاتجار فى جريمة احراز المخدرات مما قاله « وقد دلت كمية الحشيش المضبوطة بوجوده مجزا الى اجزاء عديدة وضبط المطواة التى اخرجها الضابط من جيب سرواله والتى ظهر من التحليل وجود قطع صغيرة من الحشيش عليها فضلا عما شهد به الضابط عن المعلومات التى وصلت اليه عنه - كل ذلك يدل على ان احراز الحشيش كان للاتجار ولم يتم اى دليل على انه للتعاطى او للاستعمال الشخصى » - فان ما استخلصته المحكمة على هذا النحو يكون سائغا سليما فى المنطق والقانون .

(طعن رقم ٦٠٦ سنة ٢٤ ق جلسة ١١/١١/١٩٥٢)

١٠١٠ - توفر القصد الجنائي بمجرد احراز المتهم للمادة المخدرة وهو يعلم انها مخدر بصرف النظر عن الباعث لهذا الاحراز .

✽ ان مجرد احراز المتهم للمادة المخدرة وهو يعلم انها مخدرة يتوافر معه القصد الجنائي لدى المتهم بصرف النظر عن الباعث لهذا الاتجار سواء كان عرضيا طارئا ام اصليا ثابتا ، فلا اهمية له .

(طعن رقم ١١١٢ سنة ٢٤ ق جلسة ١١/١١/١٩٥٢)

١٠١١ - الاتجار في الجواهر المخدرة واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها .

* أن الاتجار في الجواهر المخدرة انما هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها .

(طعن رقم ١١٥٦ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/١/٢٤)

١٠١٢ - ادانة المتهم بجريمة احراز المخدر بقصد التعاطي استنادا الى انه وجد في المقهى مع المتهم الاول الذي ضبط محرزا للمخدر - قصور .

* اذا كان الحكم اذ دان المتهم بجريمة احراز مواد مخدرة بقصد التعاطي . قد اقتصر في بيان واقعة الدعوى وعلى ايراد الادلة المثبتة لها على القول بانه وجد في المقهى مع المتهم الاول الذي ضبط محرزا للمخدر وأنه هو صاحب المقهى الذي كان يحرق فيه الحشيش وهو ما لا يؤدي الى ثبوت التهمة في حقه فانه يكون حكما قصرا ويتمين نقضه .

(طعن رقم ٦٣٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١١/١)

١٠١٣ - عدم التزام المحكمة بالتحديث عن ركن العام اذا كان ما اورده الحكم كافيا في الدلالة على ان المتهم كان يعلم بان ما يحزره مخدر .

* اذا كان ما اورده الحكم كافيا في الادلة على ان المتهم كان يعلم بان ما يحزره مخدر فان المحكمة لا تكون مكلفة بعد ذلك بالتحديث استقلالا عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة اكتفاء بما تكشف عنه حكمها من توافر هذا الركن عند المحرز .

(طعن رقم ٨٠٤ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١٢/١٩)

١٠١٤ — القصد الجنائي في جريمة احرار المخدر — توافره بتحقيق
الحيازة المادية وعلم الجاني بان ما يحوزه هو من المواد المخدرة المنوعة
قانونا .

* القصد الجنائي في جريمة احرار المخدر يتوافر بتحقيق الحيازة
المادية وعلم الجاني بان ما يحوزه هو من المواد المخدرة المنوعة قانونا .

(طعن رقم ١١١٣ سنة ٢٥ ق جلسة ١٦/١/١٩٥٦ س ٧ ص ٥٢)

(طعن رقم ٤٦٦ سنة ٢٦ ق جلسة ٢٢/٥/١٩٥٦ س ٧ ص ٧٦٩)

١٠١٥ — احرار المخدر معاقب عليه بصرف النظر عن الباعث .

* احرار المخدر جريمة معاقب عليها بصرف النظر عن الباعث عليه .

(طعن رقم ١١١٣ سنة ٢٥ ق جلسة ١٦/١/١٩٥٦ س ٧ ص ٥٢)

١٠١٦ — مثال لكفاية الاستدلال على قصد التعاطي في جريمة
احراز المخدر .

* اذا كان الحكم قد تعرض للقصد من الاحراز فناء ان المتهم قد
اعترف في محضر ضبط الواقعة باحرازه لقطعة الاميون التي ضبطت معه
وانه محرزها بقصد التعاطي وان الكمية المضبوطة من المخدرات ضئيلة
ولم يشاهد المتهم وهو يوزع اى مخدر على احد من رواد محله الذي كان
به وحده فان هذا الاستدلال معقول وكاف لحمل النتيجة النتي انتهت اليها
الحكم من ان المتهم كان يحرز المخدر لتعاطيه .

(طعن رقم ٧٤ سنة ٢٦ ق جلسة ٤/٤/١٩٥٦ س ٧ ص ٤٦٢)

(طعن رقم ٢١٨ سنة ٢٦ ق جلسة ٤/٤/١٩٥٦ س ٧ ص ٦٢٣)

١٠١٧ — يكفي ان تستقى المحكمة الدليل على القصد الخاص من
احراز المادة المخدرة من وقتع الدعوى او ان تستنبطه من عناصر وظروف
تصلح لاتساجه .

* ليس لازما ان يكون استدلال المحكمة على القصد الخاص من

احراز المادة المخدرة مصدره الدليل الذى يقدمه المتهم المحرز بنفسه ، بل يمكن فى ذلك أن تستقى المحكمة الدليل على هذا القصد من وقائع الدعوى أو تستنبطه من عناصر وظروف تصلح لانتاجه .

(طعن رقم ١٩٢ سنة ١٩٦٦ ق جلسة ١٦/٤/١٩٥٦ س ٧ ص ٥٧٥)

١٠١٨ - القصد الخاص فى احراز المخدر يكفى استيفاء المحكمة الدليل عليه من وقائع الدعوى ، واستنباطه من عناصر وظروف تنتج .

* متى كان غير ظاهر من الحكم أن المحكمة حين استعرضت الدليل فى الدعوى كانت ملزمة بهذا الدليل الملمة شاملا بهيئتها أن تحميه التحريض الكافى الذى يدل على أنها قامت بما ينبغى عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة مما لا تجد معه محكمة النقض مجالا لتبين منحة الحكم من لمصادره . فإن هذا الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١١٦٩ سنة ٢٥ ق جلسة ١٧/٤/١٩٥٦ س ٧ ص ٥٨٥)

١٠١٩ - تحدث الحكم استقلالاً عن علم المتهم بأن ما يحوز به مخدر -- غير لازم - كفاية استظهاره من مدونات الحكم .

* إذا كان ما أورده الحكم حين شرح واقعة الدعوى وتحصيل أدلتها كلفيا فى الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بأن ما يحوزه مخدر ، فإن المحكمة لا تكون مكلفة بعد ذلك بالتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة المادة اكتفاء بما هو مستفاد من مجموع حكمها من توافر هذا العلم عند المحرز .

(طعن رقم ٢٩٦ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٩/٧/١٩٥٧ س ٨ ص ٤٤٤)

(طعن رقم ٨٢٢ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٨/١٠/١٩٥٧ س ٨ ص ٨١٤)

١٠٢٠ - تحدث الحكم عن ركن العلم بحقيقة المادة المخدرة - غير لازم - ما دامت ظروف الدعوى لا تسفى القول بانتفائه .

* يحقق القصد الجنائى فى جريمة احراز المخدر بعلم الجانى بأن

ما يحزره هو من المواد المخدرة المنوع احرازها قانونا ، وإذا كان ما اوردته الحكم من أن المتهم القى بها معه عندما وقع بصره على رجل البوليس ثم محاولته الهرب كفيها في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحزره مخدرا فلا تكون المحكمة ملزمة بعد ذلك بالتحدث استقلالا عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة مادامت ظروف الدعوى لا تسفيح القول بانتفائه .

(طعن رقم ٥٦٨ سنة ٢٨ ق جلسة ١٣٥٨/٦/٢ من ٢٤ إلى ٢٤)

١٠٢١ — ثبوت قصد الاتجار في المخدر بأدلة سائفة — لا يازم بيان مقدار كمية المخدر المضبوط في الحكم .

✽ بيان مقدار كمية المخدر المضبوط في الحكم ليس جوهريا نادام أن الحكم قد استخلص ثبوت قصد الاتجار في حيا المتهم استخلاصا سابقا وشليها .

(طعن رقم ١١٢٦ سنة ٢٨ ق جلسة ١٣٥٨/١١/١٨ من ١٥٠ إلى ١٥٠)

١٠٢٢ — ضالة كمية المخدر أو كبرها من الامور النسبية التي تقدرها محكمة الموضوع .

✽ ضالة كمية المخدر أو كبرها هي من الامور النسبية التي تقسح في تقدير محكمة الموضوع .

(طعن رقم ١٩٧٤ سنة ٢٨ ق جلسة ١٣٥٩/٢/١٦ من ١٠٠ إلى ١٨٢)

١٠٢٣ — مواد مخدرة — جريمة الاحراز — القصد العام والقصد الخاص — استطراد الحكم فيها في مؤثر .

✽ متى كان الحكم قد أبان في وضوح صلة المتهم بالجواهر المخدر وعلمه بحقيقته واستبعاده قصد الاتجار أو التعامل في حقه ، ثم استطراد الى فرض آخر هو نقل المخدر لحساب آخرين ، فإن ذلك لا يعيب الحكم

طالما ان النقل فى حكم المادة ٢٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو فعل مادي من قبيل الاعمال المؤتممة التى سبقتها المادة من « حيازة او احرار او شراء او تسليم او « نقل » او انتاج او فصل او صنع للجواهر المخدرة » ولا ينطوى على قصد خلص — ومن ثم يكون هذا الاستطراد من الحكم غير مؤثر فى حقيقة الواقعة التى استخلصها وانتهى اليها بما لا يتناقض فيه .

(طعن رقم ١٠٣٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ من ١٣ ص ١٨٧)

١٠٢٤ — مواد مخدرة — القصد الجنائى فى جريمة الاحراز — المقصود منه .

* لا تستلزم المادة ٣٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قصدا خاصا من الاحراز ، بل تتوفر اركانها بتحقيق الفعل المادي والقصد الجنائى العام — وهو علم المحرز بحقيقة الجوهر المخدر — دون تطلب استظهار قصد الاتجار او التعاطى او الاستعمال الشخصى .

(طعن رقم ١٠٣٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ من ١٣ ص ١٨٧)

١٠٢٥ — مواد مخدرة — احرارها — الركن المادي للجريمة — القصد الجنائى .

* لا يلزم فى القانون ان يتحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائى فى جريمة احرار المواد المخدرة ، بل يكفى ان يكون فيها اوردته من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه .

لماذا كان يبين من مدونات الحكم ان المحكمة قد اطعمت للاسباب السائغة التى اوردها الى توافر الركن المادي لجريمة احرار المخدر فى حق المتهم والى عليه بكنهه وبحقيقة المادة المضبوطة ، فان ذلك مما يتوافر به القصد الجنائى العام فى هذه الجريمة .

(طعن رقم ١٠٣٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ من ١٣ ص ١٨٧)

١٠٢٦ - **القصد الجنائي - في جريمة احراز المخدر - يجب**
توافره : ان يقوم الدليل على علم الجاني بان ما يحزره جوهر مخدر .
 به القصد الجنائي العلم في هذه الجريمة .

✽ **من المقرر ان التمسد الجنائي في جريمة احراز المخدر لا يتوافر**
 من مجرد تحقق الحياة المخفية ، بل يجب ان يقوم الدليل على علم الجاني
 بان ما يحزره هو جوهر من الجواهر المخدرة المحظور احرازها قانوناً ،
 ولا حرج على القاضي في استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى
 وملابساتها - على أي نحو يراه - . واذ كان الطاعن قد دفع بان المضبوطات
 درست عليه وأنه لا يعلم حقيقة الجواهر المضبوطة ، فإنه كان من المتعين
 على الحكم ، وقد رأى ادابته ، ان يبين ما يبرر اقتناعه . يعلم الطاعن
 بان ما يحزره من الجواهر المخدرة . امة قوله بان مجرد وجود المخدر
 في حيازة الشخص كاف لاعتباره محرراً له وان عبء اثبات عدم علمه
 بكنه الجوهر المخدر انما يقع على كاهله هو ، فلا سند له من القانون .
 اذ ان القول بذلك فيه انشاء لقريئة قانونية مبنيا على افتراض العلم بالجواهر
 المخدر . من واقع حيازته ، وهو ما لا يمكن اقراره قانوناً مادام التمسد
 الجنائي من اركان الجريمة ، ويجب ان يكون ثبوته فعلياً لا افتراضياً ، ولما
 كان مؤدى ما أورده الحكم لا يتوافر به قيام العلم لدى الطاعن ، ولا يشفع
 في ذلك استطراده الى التقليل على قصد الاتجار لان البحث في توافر
 القصد الخاص ، وهو قصد الاتجار ، يفترض ثبوت توافر القصد العام
 بداءة ذي بدء وهو ما قصر الحكم في استظهاره وأخطأ في التذليل عليه ،
 لما كان ذلك ، فان الحكم يكون معيباً ويتعين نقضه والاحالة ..

(ملحق رقم ١١٣٤ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٩٢/١٠/٢٩ ص ١٢٧)

١٠٢٧ - **قصد الاتجار في المواد المخدرة - هو واقعة مادية تستقل**
محكمة الموضوع بحرية بتقديرها .

✽ **الاتجار في المواد المخدرة انما هو واقعة مادية تستقل محكمة**
 الموضوع بحرية التقدير فيها . فاذا كان ما تالاه الحكم في استخلاص هذا
 القصد سابقاً عليه لا محل لما يثبته الطاعن في هذا الوجه .

(ملحق رقم ١٩٩٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٩٢/١٠/٢٩)

١٠٢٨ - جريمة - احرار مخدرات - قصد جنائي *

* لما يشترط لاعتبار الجنائي حازرا لمادة مخدرة ان يكون محرزا ماديا للمادة المضبوطة ، بل يكفي لاعتباره كذلك ان يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية او كان المحرز للخدر شخصا غيره . ولما كان يبين من مدونات الحكم ان الطاعنين اتفقا مع السائق المتبع على نقل كمية من المخدرات في سيارته بطريقة وفي موعد معينين ومحددة تفاصيلها ، وانه تسلم المخدرات على نحو يطابق خططهما ونقلها الى منزل الطاعن الثاني على ما اتفق عليه فاسرع الاخير الى داخل السيارة وطلب منه التوجه الى منزل الطاعن الاول الذي قفز بدوره الى داخل السيارة وطلبا منه الانطلاق الى مكان محدد بعلامة معينة ، الى ان تمكن رجال الشرطة من القبض عليهما وضبط المخدرات ، وهو ما يكفي للدلالة على توافر الركن المادي لجريمة احرار المخدر في حق الطاعنين والى علمهما بكنه وبحقيقة المادة المضبوطة ، بما يتوافر به القصد الجنائي العام في هذه الجريمة .

(ملعن رقم ٢٧٥٥ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٨ من ١٤ الى ٢٩)

١٠٢٩ - مواد مخدرة - قصد جنائي - حكم - تسببيه - تسببيه

غير معيب *

* من المقرر ان الاتجار في المواد المخدرة انما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما انها تقيمها على ما ينتجها . ولما كان ما اوردته الحكم المطعون فيه مستلثما ومردودا الى اضليه في الاوراق ، ويتوافر به قصد الاتجار في الجواهر المخدرة كذا هو معترف به في القانون ، فانه لا يقبل من الطاعن مجادلة الحكم فيما خلاص اليه في هذا القصد .

(ملعن رقم ١٠٥٦ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٨ من ١٤ الى ٢٢)

١٠٢٠ - القصد الجنائي في جريمة احرار المواد المخدرة - ماهيته :
هو علم الحرز بأن المادة التي يحوزها مخدراً . المحكمة غير مكلفة أصلاً
بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن ، إلا اذا كان محل شك ونسك التهم
بافتقاره لديه ورات المحكمة ادانته .

* القصد الجنائي في جريمة احرار المواد المخدرة انما هو علم
الحرز بأن المادة التي يحوزها هي من المواد المخدرة ، والمحكمة غير مكلفة
في الاصل بالتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة المادة المخبوطة اذا
كل ما اوردته في حكمها كافي في الدلالة على أن التهم كان يعلم بأن
ما يحوزها مخدراً - إلا انه اذا كان ركن العلم محل شك في الواقعة
المطروحة وتمسك التهم بافتقاره لديه - فانه يكون من التهم على المحكمة
اذا ما رات ادانته ان تبين ما يبرر اقتناعها بعلمه بأن ما يحوزها مخدراً
والا كان حكمها قاصراً .

(طعن رقم ١٦٠ سنة ٢٥ ق جلسة ١٥/٦/١٩٦٥ م ١٦ م ٥٨٦)

١٠٢١ - القصد الجنائي في جريمة احرار او حيازة المخدر -
ماهيته .

* القصد الجنائي في جريمة احرار او حيازة المخدر انما هو علم
الحرز او الحياز بأن ما يحوزه أو يحوز من المواد المخدرة . والمحكمة
غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن اذا كان ما اوردته في حكمها
كافي في الدلالة على أن التهم كان عالماً بأن ما يحوزها مخدراً .

(طعن رقم ١١٨٦ سنة ٣٦ ق جلسة ٤/١٠/١٩٦٦ م ١٧ م ٩١٨)

١٠٢٢ - النقل في حكم المادة ٣٨ من قانون مكافحة المخدرات هو
فعل مادي لا ينطوي في ذاته على قصد خاص .

* النقل في حكم المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو فعل
مادي من قبيل الافعال المؤتممة التي ساقطتها هذه المادة ولا ينطوي في ذاته
على قصد خاص .

(طعن رقم ١٢٤١ سنة ٣٦ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦٦ م ١٧ م ١٢٢٧)

١٠٣٣ - المادة ٣٨ من قانون مكافحة المخدرات لا تستلزم قصداً خاصاً من الاحراز ، بل توافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى المصاحبه .

* لا تستلزم المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قصداً خاصاً من الاحراز ، بل توافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى المصاحبه . وهو علم المحرز بحقيقة الجوهر المخدر .

(طعن رقم ١٣٤١ سنة ٣٦ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦٦ من ١٧ ص ١٢٢٧)

١٠٣٤ - قصد الاتجار المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من قانون مكافحة المخدرات - تقديره - موضوعى .

* من المقرر ان توافر قصد الاتجار المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الامور الموضوعية التى تستلزم محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائماً .

(طعن رقم ١٣٤٢ سنة ٣٦ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦٦ من ١٧ ص ١١٨)

١٠٣٥ - مواد مخدرة - قصد الاتجار - محكمة الموضوع .

* من المقرر ان توافر قصد الاتجار المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الامور الموضوعية التى تستلزم محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائماً .

(طعن رقم ١٥٠ سنة ٣٧ ق جلسة ٢٧/٣/١٩٦٧ من ١٨ ص ٤٥٤)

١٠٣٦ - نفي قصد الاتجار فى المخدر - موضوعى - اغفال المحكمة ايراد فحوى التحريات وما عزى الى المتهم من اضرار بالاتجار فى المخدر ودلالة كمية المخدر المضبوط - يفيد ضمناً اطرافها - ضالة كمية المخدر او كبرها - امر نصيبى - تقديره - اثره - موضوعى .

* ان من المقرر ان توافر قصد الاتجار فى المخدر المنصوص عليه

فى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ هو من الامور التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائما . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت احراز الماطعون ضده للمخدر المضبوط ببركته المادى والمعنوى ، ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقه واعتبره مجرد محرز لذلك المخدر ، ودان به بموجب المادة ٢٨ من القانون بى الذى لا تستلزم قصدا خلافا من الاحراز بل تتوافر اركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام ، وهو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر عما مجردا من اى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها فى القانون . فان فى ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه . اما ما تثيره الطائفة من أن التحريات واقوال شاعدى الاثبات وكيفية المخدر قد جرت على أن الماطعون ضده ممن يتجرون فى المواد المخدرة فهو لا يعدو ان يكون جدلا حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير ادلة الدعوى وتجزئتها والاخذ منها بما تطين اليه واطراح ما عناه مما لا تجوز اثرته امام محكمة النقض ، هذا الى ان مسألة كمية المخدر أو كبرها هى من الامور النسبية التى تقع فى تقدير محكمة الموضوع ، وفى اغفال المحكمة التحدث عن التحريات التى اجراها الضابط والاقرار بالاتجار المعزى الى الماطعون ضده ودلالة وزن المخدر المضبوط ما يفيد ضمنا انها اطرحتها ولم تر فيها ما يدعوا الى تغيير وجه الراى فى الدعوى . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متيناً ورفضه موضوعا .

(طعن رقم ٦٠ سنة ٤٦ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٦٧ س ١٨ ص ١٨٧)

١٠٣٧ - مواد مخدرة - نقص - اسباب الطعن - ما لا يقبل منشا .

حتى كان ما تثيره الطاعن من أن خانبا من المواد المضبوطة لسم يرسل الى التحليل وبالتالي لم يثبت انه مادة مخدرة فلا يجوز الاستند الى مقداره فى معرض التليل على قصد الاتجار ، انها ينحل فى الواقع الى منازعة موضوعية فى كنه بقية المواد المضبوطة التى لم ترسل للتحليل وهو ما لا يجوز التحدى به امام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٨٢٤ سنة ٣٧ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٧ س ١٨ ص ١٢٢٧)

١٠٣٨ - تحقق القصد الجنائي في جريمة احرار المخدر بعلم الجاني
كنه ما يحزره .

* القصد الجنائي في جريمة احرار المخدر يتوافر بتحقيق الجريمة
المادية وعلم الجاني بان ما يحزره هو من المواد المخدرة المنوعة قانونا .
(ملن رقم ٢٧٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٤ من ١٩ من ٣٠٨)

١٠٣٩ - واقعة احرار المخدر بقصد الاتجار - تقديرها موضوعي .

* احرار المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع
بالفصل فيها طالما انه يقيّمها على ما ينتجها - وهو ما تم يخطئ الحكم
في تقديره - ذلك ان ضالة كمية المخدرات او كبرها هي من الامور
النسبية التي تقع في تقدير المحكمة ، ومادامت هي قد اقتضت للاسباب
التي بينها في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن
الافتضاء العتلي والمنطقي ان الاحراز كان بقصد الاتجار فان ما تشهده
الطاعة بدعوى القصور في التسبب وفساد الاستدلال لا يعدو ان يكون
جدلا موضوعيا في تقدير الادلة والقرائن التي كونت منها المحكمة عقيدتها
وهو ما لا يصح اثارته أمام محكمة النقض .
(ملن رقم ٩٩٧ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨ من ١٩ من ٨٦٦)

١٠٤٠ - متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة احرار المخدر ؟

* القصد الجنائي في جريمة احرار المخدر انما هو علم المحرز
او الحائز بان ما يحزره او يحوزّه من المواد المخدرة .
(ملن رقم ١٧٧١ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٢ من ٢٠ من ١٠٠)

١٠٤١ - عدم التزام المحكمة بالتحدث استقلالا عن القصد الجنائي
في جريمة احرار مخدر .

* لا تلتزم المحكمة بالتحدث استقلالا عن ركن القصد الجنائي الى

جريمة أحرار أو حيازة المخدر متى كان ما أوردته في مدونات حكمها كافيا
في الدلالة على أن المتهم كان عالما بأن ما يحزره مخدر .

(طعن رقم ٢٢٥٦ سنة ٢٨ ق جلسة ٢١/٢/١٩٦٩ من ٢٠ ص ٤٢٨)

١٠٤٢ - القصد الجنائي في جريمة أحرار أو حيازة المخدر - ماهيته ؟

* القصد الجنائي في جريمة أحرار أو حيازة المخدر يتوافر بتحقيق
الحيازة المادية وعلم الجاني أن ما يحزره هو من المواد المخدرة المنوعة
قانونا .

(طعن رقم ٢٢٥٦ سنة ٢٨ ق جلسة ٢١/٢/١٩٦٩ من ٢٠ ص ٤٢٨)

١٠٤٣ - التذليل على الاتجار في المواد المخدرة - تقديري للمحكمة .

* أن الاتجار في المواد المخدرة واقعة مادية تبتطل محكمة الموضوع
بحرية التقدير فيها ، متى كان تدليلها سائما ومؤديا الى ما انتهت اليه
بشائنها .

(طعن رقم ١٢٨ سنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٥/١٩٦٩ من ٢٠ ص ٦٧٢)

١٠٤٤ - تحقق القصد الجنائي في جريمة أحرار مخدر - بعلم المتهم ان ما يحزره مخدر .

* القصد الجنائي في جريمة أحرار المخدر يتوافر بتحقيق الحيازة
المادية وعلم الجاني بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة المنوعة قانونا .

(طعن رقم ٢٠١ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٢/٢/١٩٧٠ من ٢١ ص ٤٥٤)

١٠٤٥ احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية — استقلال قاضي الموضوع بالفصل فيها .

* من المقرر ان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما يقيها على ما ينتجها .

(طعن رقم ٢٣٦ سنة ٤٠ ق جلسة ١٣/٤/١٩٧٠ م ٢١ ص ٥٩٩)

١٠٤٦ — القصد الجنائي في جريمة احراز المخدر — ماهيته ؟ عدم التزام المحكمة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن .

* القصد الجنائي في جريمة احراز المخدر انما هو علم الحارز او الحائز بان ما يحزره او يحوزه من المواد المخدرة — والمحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن ، اذا كان ما اورده في حكمها كافياً في الدلالة على ان المتهم كان عالماً بان ما يحزره مخدراً .

(طعن رقم ٤٠٧ سنة ٤٠ ق جلسة ٢/٥/١٩٧٠ م ٢١ ص ٦٣٦)

١٠٤٧ — الاحراز بقصد الاتجار — واقعة مادية — استقلال قاضي الموضوع بالفصل فيها .

* احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما يقيها على ما ينتجها .

(طعن رقم ٤٠٧ سنة ٤٠ ق جلسة ٢/٥/١٩٧٠ م ٢١ ص ٦٣٦)

١٠٤٨ — تحقق جريمة احراز مخدر بقصد الاتجار — ولو لم يتخذ الجنائي من الاتجار في المواد المخدرة حرفة له — كفاية استخلاص الحكم بما يسوغه — ان اجاز المتهم للمخدر ان يقصد الاتجار اورد عليه منعاه بل ان الحكم ام يثبت عليه احتراف تجارة المخدرات .

* انه يكفي لتوافر اركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤ (١)

من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، مجرد توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة ، ولو لم يتخذ الجاني الاتجار في المواد المخدرة حزمة له ، إذ لم يجعل القانون الاعتراف بركن من أركان هذه الجريمة . فبمضى كان الحكم قد استخلص من وثائق الدعوى استخلاصاً سائفاً أن أحرار الطاعن للمواد المخدرة كان بقصد الاتجار ، فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه لم يثبت اعتراف الطاعن لتجارة المخدرات يكون غير سديد ، ذلك بأن المستفاد من الأحكام التي تضمنتها نصوص المواد ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أنها تفرق فقط بين أحرار المخدرات وحيازتها بقصد الاتجار وبين أحرارها وحيازتها بقصد التعاطي أو استعمال الشخص أو بدون قصد شيء من ذلك .

(ملعن رقم ٩١١ سنة ٤٠ ق جلسة ١٨/١٠/١٩٧٠ من ٢١ من ٩٨)

١٠٤٩ - عدم التزام المحكمة بالتحدث استقلالاً عن ركن القصد الجنائي - كفاية إيراد الحكم بما يدل عليه - مثال .

* أن المحكمة غير مكلفة بالتحدث عن ركن القصد الجنائي في جريمة حيازة أو أحرار المخدر ، إذا كان ما أورده في حكمها كافيًا في الدلالة على أن المتهم كان عالماً بأن ما يحرزه مخدر .

(ملعن رقم ١٤٥٣ سنة ٤٠ ق جلسة ١٥/٢/١٩٧١ من ٢٢ من ١٥١)

١٠٥٠ - القصد الجنائي في جريمة أحرار أو حيازة المخدر - توافره بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني بأن ما يحرزه هو من المواد المخدرة المنوعة قانوناً - عدم التزام المحكمة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن .

* بتوافر القصد الجنائي في جريمة أحرار أو حيازة المخدر بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني بأن ما يحرزه هو من المواد المخدرة المنوعة قانوناً . والمحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن متى كان ما أورده في مدوناته حكمها كافيًا في الدلالة على أن المتهم كان عالماً

بأن ما يحزره مخدر . ولما كان ما سرده الحكم من تردد الطاعن في تعيين مالك الحقيقة التي ضبط حاملها أياها بالإضافة إلى ما ورد بالتحريات التي سبقت وصوله إلى مطار القاهرة من أنه سيجلب جوهر مخدرة من الخارج كافيًا في الدلالة على أن الطاعن كان عالمًا بوجود المادة المخدرة التي ضبطت معه وبكتبتها مما يسوغ به اطراح دفاعه .

(ملعن رقم ١٧١٤ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/٢١ من ٢٢ من ١٦٤)

١٠٥١ - الحكم غير ملزم بالتحديث استقلالاً عن العلم بالجواهر المخدرة .

* لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن العلم بالجواهر المخدرة ، بل يكفي أن يكون فيها أورده من وقائع وظروف دلالة على تيسابه .

(ملعن رقم ٤ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/٢١ من ٢٢ من ٢٥٩)

١٠٥٢ - المراد بجلب المواد المخدرة المعاقب عليه بالمادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ؟ القصد الجنائي في جريمة الجلب - متى يتوافر ؟

* أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ اذ عقّب في المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة ، فقد دل على أن المراد بجلب المخدر استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظًا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمي قصدًا من الشارع القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي . وهذا المعنى يلائم الفعل المادى المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال إلا إذا كان الجواهر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع الاتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له . بدل على ذلك فوّق دالة المعنى اللغوى والاصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه

لم يحفل في بصره عن الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعض ما استنته في
الحيازة أو الإحراز . ولما كان ما أثبتته الحكم من ضخامة كمية المخدرات
التي أدخلت البلاد والتي بلغت ٧٠٢٤٤٥ كيلو جيشي و ١٥٣٧٠٠ كيلو
أفيون كافياً في حد ذاته لأنه ينطبق على الفعل الذي تارقه الطاعن
لفظ « الجلب » كما هو معروف به في القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر
المخدر في التعامل بغير حاجة إلى استظهار القصد الخاص لهذا الفعل
ضراً ولو دفع بانتفاله ، فإن الملحق يكون على غير أساس .

(عن رقم ١٩٠٣ سنة ٤٠ في جلسة ٤/٤/١٩٧١ من ٢٢ من ٢٢١)

٢٠٥٣ - جريمة إحراز المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو
الاستعمال الشخصي ، عدم اندراجها تحت حالات الإعفاء المنصوص عليه
في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

* جريمة إحراز المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو استعمال
الشخصي المعاقب عليه بمقتضى المادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون ١٨٢ سنة
١٩٦٠ لا تدرج تحت حالات الإعفاء المشار إليها على سبيل الحصر في
المادة ٤٨ من القانون .

(عن رقم ٨٢٢ سنة ٤١ في جلسة ٨/١١/١٩٧١ من ٢٢ من ٦٦١)

١٠٥٤ - علم المتهم بأن ما يحوز به أو يحوز مخدراً - يتحقق به
القصد الجنائي .

* إن القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة مخدر ، إنما هو
علم المحرز أو الخائز ، بأن ما يحوز به أو يحوز من المواد المخدرة .

(عن رقم ١٤٥٣ سنة ٤٠ في جلسة ١٥/١٢/١٩٧١ من ٢٢ من ١٥١)

١٠٥٥ - قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٣ من القانون
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - أمر موضوعي .

* من المقرر في قضاء النقض أن توافر قصد الاتجار المنصوص

عليه في المادة ٣٣ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائفا .
(طعن رقم ١٠٦٦ سنة ٤١ ق جلسة ١٢/١٢/١٣٧١ س ٢٢ ص ٨١١)

١٠٥٦ — قصد الاتجار في احرز المخدر . واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها — طالما انه يقيمه على ما ينتجها — مثال لتقليل مسائغ على توافر قصد الاتجار .

* احرز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها طالما انه يقيمه على ما ينتجها . واذا كان الحكم قد عرض الى قصد التهمة من احرز وحيازة المصدر المضبوط بقوله « وحيث ان المحكمة تقر سلطة الاتهام على ما انتهت اليه من ان احرز وحيازة التهمة لما ضبط كان بقصد الاتجار ذلك ان ظروف الضبط وتنوع المادة المضبوطة وضخامة كميتها ووجود ميزان وصنج وقطع معدنية من فئة النصف قرش المشرب التي تستعمل في وزن المادة المخدرة كل ذلك مع ما سجلته التحريات من نشاط التهمة في تجارة المخدرات قاطع في ان حيازة التهمة لما ضبط يكون بقصد الاتجار » فان الحكم يكون قد دلل على هذا القصد تأييدا لتأنيها يضحى معه النفي على الحكم في هذا الصدد غير مقبول
(طعن رقم ١١٧ سنة ٤٢ ق جلسة ٢/١٢/١٣٧٢ س ٢٢ ص ٢٥٧)

١٠٥٧ — احرز المخدر بقصد الاتجار — واقعة مادية — يستقل بها قاضي الموضوع — شرط ذلك — حق محكمة الموضوع في تجزئة التحريات .

* من المقرر ان احرز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفضل فيها طالما يقيمه على ما ينتجها ، وانه ليس ما يمنع محكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها من تجزئة تحريات الشبهة فتأخذ منها ما تطئن اليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداه .. ومن يملئها بالتقديرية الا ترى في هذه التحريات ما يثبته بان احرز التهم

للمخدر كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصى متى بنت ذلك على اعتبارات سائفة .

(طعن رقم ٩٦ سنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/١٩ من ٢٢ حتى ٣١١)

١٠٥٨ - قصد الاتجار فى المواد المخدرة - استقلال محكمة الموضوع بتقديره بلا معقب - شرط ذلك ان يكون تقديرها سائفا تؤدي اليه ظروف الواقعة وادلتها وقرائن الاحوال فيها .

* قصد الاتجار المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٠ وان كان من الامور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب الا ان شرط ذلك ان يكون تقديرها سائفا تؤدي اليه ظروف الواقعة وادلتها وقرائن الاحوال فيها .

(طعن رقم ٣٢٢ سنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ من ٢٢ حتى ٧١٨)

١٠٥٩ - توافر اركان جريمة المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - يتحقق الفعل المادى والقصد الجنائى العام - عدم استلزامها قصدا خلافا من الاحراز - مثال .

* لا تستلزم جريمة المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قصدا خلافا من الاحراز بل تتوافر اركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم الحرز بماهية الجوهر المخدر علما مجردا عن أية قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها فى القانون ، ومنى كان الحكم المطعون فيه قد دال على ثبوت احراز المظنون ضده تبخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقه واعتبره مجرد حرز لذلك المخدر ، فان فى ذلك ما يكتفى لحمل تضايله بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه .

(طعن رقم ٣٢١ سنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ من ٢٢ حتى ٧١٤)

١٠٦٥ - قصد الاتجار في المواد المخدرة . استقلال محكمة الموضوع بتقديره . ما دام تقديرها سائفا .

* من المقرر أن توافر قصد الاتجار المتصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ما دام تقديرها سائفا .

(طعن رقم ٢٣١ سنة ٤٢ في . جلسة ١٥/٥/١٩٧٢ من ٢٣ من ٧١٤)

١٠٦٦ - عدم التزام المحكمة بالتحدث استقلالا عن العلم بالجواهر المخدر - ما دام ما أوردته في حكمها يكفي للدلالة عليه .

* أن المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالا عن العلم بالجواهر المخدر طالما كان ما أوردته في حكمها من وثائق وظروف يكفي في الدلالة على توافره ، ولما كان ما ساقته الحكم المطعون فيه من وثائق الدعوى وظروفها وبلاساتها كلها في الدلالة على أن الطاعن يعلم بها تحتويه الخبايا السرية التي أعدت في هذا الشأن بما يدحضه ما دام هو الذي استخلصه الحكم لا يخرج من موجب الاقتضاء العقلي والمطلق .

(طعن رقم ١٤٦١ سنة ٤٢ في . جلسة ٢/٥/١٩٧٢ من ٢٤ من ١٢٠)

١٠٦٢ - احرار المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل بالفصل فيها قاضي الموضوع .

* من المقرر أن احرار المختر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما يقيها على ما ينتجها .

(طعن رقم ٢٤٤ سنة ٤٢ في . جلسة ٦/٥/١٩٧٢ من ٢٤ من ٩٦٦)

١٠٦٣ - القصد الجنائي في جريمة احرار مواد مخدرة - المقصود منه - إذا كان ركن العلم محل شك - أثر ذلك في الحكم .

* من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة احرار المواد المخدرة

انها هو علم المحرز بأن المادة التي يحزرها هي من المواد المخفرة ، والمحكمة غير مخطئة في الاصل بالتحدث استقلا عن ركن العلم بجنينة المادة المضبوطة إذا كان ما اورعته في حكمها كافيا في الدلالة على أن الزهم كان يعلم بأن ما يحزرها مخدرا ، الا أنه اذا كان ركن العلم محل شك في الواقعة المطروحة وتمسك المصم بافتقائه لديه ، فإنه يكون من المتممين على المحكمة اذا ما رأت ادانته أن تبين ما يورر افتناعها بعلمه بأن ما يحزرها مخدرا . ولما كان يبين من الرجوع الى محضر جلسة المحاكمة ومدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنة تمسكت في دفاعها بأنها لم تكن تعلم ما بداخل التلاجة من مخدر ، وكان المستفاد من الحكم أنه وإن دلت على اشتراك الطاعنة في شحن التلاجة من بيروت باسم شقيقتها دون علمه الا أنه لم يكشف عن تواثر ركن العلم لديها بما أخفى فيها من مخدر كشفا كافيا في دلالة على قيامه — ولا يكتفى في ذلك ما أورده الحكم من وجود الطاعنة في لبنان ومساهمتها في شحن التلاجة وتقديمها مستندات شحنها الى الشركة المخزنة للتفليس عليها إذ أن ذلك لا يفيد حتا وبطريق الروم علم الطاعنة بوجود المخدر المخفى داخل التلاجة بل هو لا يفيد سوى اتصالها ماديا بالتلاجة التي ساهمت في شحنها ، وكان يجب على المحكمة وقد تمسكت الطاعنة بانتفاء علمها بالمخدر في التلاجة — في مثل ظروف الدعوى المطروحة — أن تترك في وضوح وتبين في غير ما غموض أنها كانت لابد تعلم بجنينة ما تحويه التلاجة من مخدر استاذ اليها جلبه ، فإن الحكم يكون قاصرا بما يتعين معه نقضه والإحالة بالنسبة الى الطاعنة وحدها دون المحكوم عليهم الآخرين الذين صدر الحكم غيابيا بالنسبة لهم من محكمة الجنابات .

(ملحق رقم ٨٠٨ سنة ٤٣ ق . جلسة ١٠/٧/١٣٧٣ من ٢٤ من ١٤٢٤)

١٠٦٤ — قصد الاتجار في الجوهر المخدر — واقعة مادية — استقلال

محكمة الموضوع بتقديرها .

* من المقرر أن الاتجار في الجوهر المخدر انما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما انها تقيّمها على ما ينتجها .

(ملحق رقم ٢٨٠ سنة ٤٤ ق . جلسة ١١/١١/١٣٧٤ من ٢٧ من ١٣٧٧)

١٠٦٥ - قصد الاتجار بالمخدر - توافره .

* من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معتب عليها ما دام تقديرها سائفاً ، وكان الحكم المطعون فيه قد دال على ثبوت احراز الطعون ضده للمخدر المضبوط بركبته المادي والمعنوي ، ثم نفى قصد الاتجار في حقه واعتبره مجرد محرز لذلك المخدر ودانته بموجب المادة ٣٨ من القانون بإدى الذكر التي لا تستلزم قصداً خاصاً من الاحراز ، بل توافر أركانها بتحقيق الفعل المادي والقصد الجنائي العام ، وهو علم المحرز بماهية الجوعر المخدر علماً مجرداً من أي قصد من التصود الخاصة المنصوص عليها في القانون . فان في ذلك ما يكفي لحمل فضائه بالادانة على الوجه الذي انتهى اليه .

(طعن رقم ١٨٠ سنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٣/١٧ من ٢٦ من ٢٤٥)

١٠٦٦ - قصد الاتجار - توافره - محكمة الموضوع .

* توافر قصد الاتجار هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معتب ما دام تقديرها سائفاً - لما كان ذلك - فان ما تثيره الطاعنة من أن التحريات واقوال الشهود وظروف الضبط قد جرت بأن الطعون ضده ممن يقعون في المواد المخدرة لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى وتجزئتها والاخذ بما تلمن اليه منها. وإطراح ما عداها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٤٨ سنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٤/٦ من ٢٦ من ٢٠٠)

١٠٦٧ - متى يتوافر القصد الجنائي في جريمة احراز مخدر .

* من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة احراز المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق انحراف المادية بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يجري هو من الجواهر المخدرة المحظور احرازها قانوناً ، وإذا كان الطاعن

قد دافع بأنه لا يعلم بوجود المخدر بالحقية المضبوطة وأن آخر سلمها اليه بمحتوياتها فانه كان يتعين على الحكم المطعون فيه ان يورد ما يبرر اقتناعه بطم الطاعن بوجود المخدر بالحقية ، لما استناده الى مجسود ضبط الحقيسة معه وبها المخدر في كيس من البلاستيك مخبأ في قاعها فان فيه انشاء لقريئة قانونية منهاها افتراض العلم بالجواهر المختر من واقع حيازته وهو ما لا يمكن اقراره تلقائيا ما دام ان القصد الجنائي من اركان الجريمة ويجب ان يكون ثبوته فعليا لا افتراضيا لما كان ما تقدم فان معنى الطاعن يكون في محله ويتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة الى بحث الوجه الآخر للطعن .

(طعن رقم ٨٤٤ سنة ٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٦/٢٠ ص ٢٦ ح ٤٨٧)

١٠٦٨ - اثبت الحكم في حق الطاعن تقديمه ادوات لبعض رواد مقهاه لاستعمالها في تدخين المخدرات - واستعمال هؤلاء لها بالفصل في هذا الفرع - على مراءى منه لتحقيق بها جريمة تسهيل تعاملات المخدرات .

* متى كان الحكم قد اثبت في حق الطاعن انه سمح لبعض رواد مقهاه بتدخين المخدرات في « جوزة » دخان المسمل في حضوره وتحت بصره وكان هذا الذي اثبتته الحكم - بما ينطوي عليه من تحلل الطاعن من التزامه القانوني بمنع تعاملات المخدرات في محله العام وتغاضيه عن قيام بعض رواد مقهاه بتدخين المخدرات تحت انفسه وبصره ثم تقديمه « جوز » دخان المسمل لهم وهو على بصيرة من استغلالها في هذا الفرع - تتواءم به في حق الطاعن عناصر جريمة تسهيل تعاملات المخدرات كما هي معرفة في القانون ، فانه لا محل لما يحتاج به الطاعن من تخلف القصد الجنائي فيها .

(طعن رقم ٦٢٠٨ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٤ ص ١٧ ح ٢١٢)

١٠٦٩ - معنى جاب المخدر في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - متى يلتزم الحكم بالتحدث عن القصد من جاب المخدر ؟

* لما كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر

(٣٧) *

الثانوية لجريمة جلب الجوهر المخدر التي دان الطاعن بها وأقام على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، فلا عليه — من بعد — أن هو لم يعرض للتحديث عن قصده من هذا الجلب ، لما هو مقرر من أن الجلب — في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها — الذي يحكم واقعة الدعوى ، إنما يمتد إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجوهر المخدر من خارج جمهورية مصر العربية وإدخالها إلى المجال الخاضع لاختصاصها الاتقيى على خلاف الأحكام المنظمة لذلك في هذا القانون — وهو ما لم يخطئ الحكم في تقريره — إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت التصبؤ ، ولا يلزم الحكم بالتحدث عن القصد إلا إذا كان الجوهر المخدر المقول بجلبه لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى أو دفع المتهم بتيأم قصد التعاطى لديه أو لدى من نقل لحسابه ، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له بذلك .

(ملن رقم ٨٠٨ سنة ٤٦ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٧٦ س ٢٧ ص ١٢٩)

١٠٧٠ — التحقق من علم المتهم بكنه المادة المضبوطة — موضوعى

— ما دام سائفاً .

* لما كان تمضى العلم بحقيقة الجوهر المخدر هو من شئون محكمة الموضوع ، وحسبها في ذلك أن تورد من الوقائع والظروف ما يكفى في الدلالة على توافره بها لا يخرج عن موجب الانتزاع العقلى والمنطقى ، وإذا كانت المحكمة قد استظهرت من ظروف الدعوى وملابساتها — علم الطاعن بكنه الجوهر المخدر المضبوط داخل الاتيابيب ، وردت — في الوقت ذاته — على دفاعه في هذا الخصوص رداً سائفاً في العقل والمنطق ، يتحقق به توافر ذلك العلم في حقه — توافراً فعلياً — فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أتم محكمة النقض .

(ملن رقم ٨٠٨ سنة ٤٦ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٧٦ س ٢٧ ص ١٢٩)

* لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال شهود الإنبات ومعينة النيابة وتقرير المعامل الكيماوية ، عرض لدفاعه التسليم على جهله بكمية نبات الخشخاش المزروع بحقله وأطرحه بقوله : « وحيث أنه بالنسبة لقالة الدفاع أن ليس من دليل على أن المتهم هو الذي زرع نبات الخشخاش المضبوط فليردود بها هو ثابت في التحقيقات من أقوال جيران المتهم في الحقل مكان الحادث ومن أقرار المتهم نفسه في التحقيقات أيضا أنه هو الذي قام بزراعة تلك الأرض ولا يشاركه أحد في ذلك ، ولا ينال من ذلك ما قرره المتهم من أنه رأى ذلك النبات - يتصد نبات الخشخاش - ناهيا في الأرض دون أن يعرف كنهه وكان يطعمه لمشيته ، وهو أمر بعيد عن التصديق العقلي إزاء ما تم ضبطه من نبات الخشخاش الكثيرة تنتشر في زراعة الترمس البالغ مساحتها حوالي أربعة أمدنة فضلا عن أن المتهم على ما قرره في التحقيقات يمتنع حرفة الفلاحة ومن ثم لم يكن سائغا فيه القول بعدم معرفة ذلك النبات إلا أن يكون هو الذي زرعه على ما استقر في وجدان المحكمة وأطمئنتها » ، لما كان ذلك ، وكان استظهار القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات الخشخاش من إطلاقات محكمة الموضوع تستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث مادام موجب هذه العناصر وتلك الظروف لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج . وكان من المقرر أنه لا يشترط في الدليل في المواد الجنائية أن يكون صريحا ودالا مباشرة على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه من طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات . فإن ما أورده الحكم - على النحو المتقدم بيانه - يؤدي إلى ما رتبته عليه ويقوم به الدليل على توافر علم الطاعن بحقيقة نبات الخشخاش المزروع بحقله توافرا فعليا ويتحقق به القصد الجنائي لجريمة الزراعة التي دين بها كما هي معرفة به في القانون .

١٠٧٢ — مواد مخدرة — جريمة — قصد جنائي — مثال لاستخلاص
سدائغ لتوافر عام المتهم بأن ما يحزره جواهر مخدرة .

* لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنين من انهما كانا ضحية جريمة نصب قام بها بعض تجار المخدرات تحت ستار الارشاد وانهما كانا يجهلان حقيقة المادة التي تسليها من احدهم ورد عليه في قوله . « فان هذا القول مردود أيضا بما ثبت في الاوراق من أن المتهمين (الطاعنين) كانا يخفيان المخدرات وقت ضبطها معهما في جيوب الصديري الذي كان يرتديه كل منهما ومن غير المستساغ أو المقبول أن يودع كل منهما في جيب صديريه الذي يرتديه طرب الحشيش المضبوطة والتي يبين من حالتها الظاهرة انها مخدرات دون أن يعترف كل منهما كنهه وحقيقة ما يحويه خاصة وأن التقيب قرر في تحقیقات النيابة ان المتهمين وشقيق المتهم الثاني نزلوا من سيارة نصر ١١٠٠ حولتها ثلاثة راكب لم يكن بها خلاف السائق والمتهمين وشقيق المتهم الثاني (الطاعن الثاني) مما يكذب زعم المتهمين أن الدعو سلبها المخدرات المضبوطة معهما قبل نزولهما من السيارة بلحظات كاملة لتسليمها له فيها بعد دون أن يعرفا كنهها فضلا عن أن هذه الرواية من جانب المتهمين غير مستساغة عقلا كما سلف البیان فان الدعو وفقا لما جاء في تحقیقات الجنحة رقم ٢٩٩٣ سنة ١٩٧٠ الزيتون قرر بأنه سلم المتهمين المخدرات المضبوطة معهما كهدية لها ولم يصادق المتهمين فيها زعماء من انهما تسليا المخدرات كاملة دون أن يعرفا حقيقتها وكان هذا الذي أورده الحكم كافيا في الدلالة على علم الطاعنين أن ما كانا يحملانه في جيب صديريهما يحوى مخدرا ولا يخرج ما استخلصه الحكم معهما عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي ويتضمن الرد على دفاعهما بتلفيق التهمة ، فان ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن يكون غير سديد .

(ملن رقم ١٩٢٠ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢ من ٢٨ من ٢٦)

١٠٧٣ — مواد مخدرة — جريمة الجلب — قصد جنائي — ما يتوافر
به العلم بكنه المخدر .

* لما كان الحكم قد لورد في بيان واقعة الدعوي ان الطاعنين الثاني

والثالث تماما - بناء على تكليف من رئيس البحارة الطاعن الاول - بغض محتويات الاجولة العشرين التي نقلها من المركب الاجنبى الى ظهر السفينة ووضعها اكباس النابليون المعبأة بالاميون ، التي كانت بداخل تلك الاجولة - بواقع اربعين كيسا فى الجوال الواحد . فى مكان خفى بجسم السفينة ، عبارة عن حاجز مفرغ صُنع بين حجرة المكنية وحجرة الثلجة له فتحة فى جدار هذه الحجرة لها غطاء يثبت بطريق الحشر ولا يشهر للعيان ، وقد ادخلا كميات الاميون من الفتحة واحكما تركيب الغطاء بحيث لم يمكن الاهتداء اليها الا بعد قيام رجال حرس السواحل بتفتيش السفينة بحثا عنها قرابة ثلاث ساعات وبعد شروعهم فى كسر اجزاء من جدار الملاحة ، ثم استخلص الحكم - من واقع اذلة الثبوت فى الدعوى - توافر اركان الجريمة فى حق الطاعنين بقوله واذ ثبتت من ادلة الثبوت سالفه الإشارة اليها اشتراكهما فى تفريغ المخدرات من حمولتها ونقلها الى المخبا السرى بالفلاحة فهو ينصح عن فعل من جانبهم يسهم بذاته فى اتمام عملية جلب المخدر بتخلولها القانونى ، لما كان ذلك ، وكان هذا الذى ساقه الحكم من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها كافيya فى الدلالة على توافر علم الطاعنين بكنه الجوهر المخدر المضبوط الذى استخرجاه بأكياس من الاجولة التى نقلها من المركب الاجنبى ، واخفاها فى مخبا سرى بالسفينة - توافرا فعليا - بها لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلى والمنطقى ، فان الحكم يكون برا من قالة القصور فى التسبيب التى يرميه بها الطاعن .

(تلخى رقم ١١٥٩، سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٨ سر ٢٨ من ٥٥٦)

١٠٧٤ - جريمة احراز مخدر - قصد جنائى - متى يتوافر .

ينبغى من المقرر ان القصد الجنائى فى جريمة احراز المخدر او حيازته يتوافر متى قام الدليل على علم الجنائى بان ما يحوزه او يحوز به من الجواهر المخدرة ولا حرج على القاضي فى استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها على اى نحو يراه مادام انه يتضح من مخونات الحكم توافره توافرا فعليا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر كذلك ان العبرة فى الاثبات فى المواد الجنائية هى باقتناع القاضي واطمئنانه الى الادلة المطروحة عليه فقد جعل القانون من سلطته ان يأخذ بأى دليـله ترناح اليه من اى مصدر شاء سواء فى التحقيقات الاولى او فى جلسة المحاكمة ولا يصح مصادرته

فى شىء من ذلك الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كان ما ساقه الحكم المطعون فيه من وثائق الدعوى وملابساتها وبرر به اقتضاه بعلم الطاعنة بوجود المخدر بالصندوق الذى احضرته معها من الخارج كافيًا فى الدلالة على توافر هذا العلم وسائفا فى القتل والمنطق ، فان ما تثيره الطاعنة فى شأن عدم علمها بمحتويات الصندوق من المخدر ونعيرها عني الحكم بالفساد فى الاستدلال او التضصور فى التسبب يكون غير مسديد .

(طعن رقم ١٥٥ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢ ص ٢٨ من ٢٢٦)

١٠٧٥ - مسئولية - جريمة - حيازة مخدرات - علاقة سببية .

* مناط المسئولية فى حالتى احرار او حيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا او بالواسطة وبسط سلطانه عليه باية صورة عن علم وارادة اما بحيازة المخدر حيازة مادية او بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية .

(طعن رقم ١٣٥١ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١٢ ص ٢٦ من ٢٢٩)

١٠٧٦ - قصد جنائى - جريمة - حيازة مخدر - اركانها -

تسبب .

* القصد الجنائى فى جريمة احرار او حيازة الجواهر المخدرة يتحقق بعلم المحرز او الحائز بان ما يحزره او يحوزه من المواد المخدرة - لما كثر ذلك وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلا عن هذا الركن اذا كان ما اورده فى حكمها كافيًا فى الدلالة على علم المتهم بان ما يحزره مخدر ، واذا كان يبين من محضر جلسة المحكمة ان ايا من الطاعن او المدانين عنه لم يدفع بانقضاء هذا العلم ، وكان ما اورده الدعي المطعون فيه فى مدوناته كافيًا فى الدلالة على احرار الطاعن - للمخدر المخطط وعلى علمه بكمه ، فان ما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور فى هذا الصدد غير مسديد .

(طعن رقم ١٣٥١ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١٢ ص ٢٩ من ٢٢٩)

١٠٧٧ - حيازة مخدرات - قصد جنائي - تفسير

* من المقرر ان القصد الجنائي في جريمة حيازة المواد المخدرة انما هو علم الحائز بأن المادة التي بحوزها هي من المواد المخدرة ، والمحكمة غير مكلفة في الاصل بالتحدث استقلا عن ركن العلم بحقيقة المادة المخسوبة اذا كان ما اوردته كافيًا في الدلالة على ان المتهم كان يعلم بان ما يحزره مخدرا - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه بعد ان اورد مؤدى اقوال شهود الاثبات واقوال الطاعن في التحقيقات على ما سلف بيانه ونتيجة تقريرى العمل الكيماوى ومعمل البحوث الزراعية التى طلبان اليها ووفق فيها عرض لما دفع به الطاعن من نفى علمه بكنه اثبات المضبوط ورد عليه بقوله : « اما بالنسبة لما قرره بشأن عدم علمه بكنه النبات المزروع فهو قول مردود عليه ان النبات منزرع بطريقة منظمة فضلا عن كثرة عدده ومن تصنيفه له بعد جنينه وتجفيفه » . واذا كان ما اوردته الحكم المطعون فيه من ادلة الثبوت وما سلفه ردا على دفاع الطاعن يسوغ اطراحه له ويكفى الدلالة على علم الطاعن بكنه اثبات المضبوطات المصبولة والحبات المصنعة منها ، فان معنى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(طعن رقم ١٠ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١ من ٢٩ من ٢٧٣)

١٠٧٨ - مواد مخدرة - قصد جنائي - محكمة الموضوع - سائلتها في تقدير الحليل .

* من المقرر ان احراز المخدر بقصد الاتجار واتعة مادية تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب مادامت تقييمها على ما ينتجها . ولما كانت واتعة الدعوى - وفق تحصيل الحكم - دالة بذاتها على توفر قصد الاتجار في حق الطاعن ، بغض النظر عن كمية المخدر التي كان يحزرها - وذلك لما اثبتته الحكم على حقه من قبيله ببيع المخدر للضابط الذى تظاهر بالشراء ، فان في ذلك ما يكفي للرد على طلبه عرضه على الطبيب الشرعى للتحقق من مرضه وحاجته الى العلاج بطل المخدر المضبوط ولدحض دفاعه القائم على احرازه المخدر بقصد التعاضد أو الاستعمال الشخصى .

(طعن رقم ٨٦٨ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٦ من ٢٩ من ٧٢٧)

١٠٧٩ - تقصى العلم بحقيقة المخدر المضبوط من ظروف الدعوى وملايساتها - موضوعى - عدم جواز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض .

* أن تقصى العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع وإذا كان هذا الذى سلطته المحكمة عن ظروف الدعوى وملايساتها وبررت به اعتناعها بعلم الطاعن بحقيقة الجواهر المخدر المضبوط كافيا فى الرد على دفاعه فى هذا الخصوص وسألنا فى الدلالة على توافر ذلك العلم فى حقه فلا يجوز مصادرتها فى مقيدتها ولا المجادلة فى تقديرها أمام النقض .

(ظن رقم ١٧٣٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١٣٧٩/٢/١٢ من ٣٠ من ٢٥٨)

١٠٨٠ - تحديد القصد من احراز المخدر - واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها .

* لما كان احراز المخدر بقصد الاتجار هو ولقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيها على ما ينتجها وكانت ضالة كمية المخدر أو كبرها والموازنة بين قيمتها والثلث المعروض لقرائنها من الأمور النسبية التى تقع فى تقدير المحكمة وكانت المحكمة قد اقتضعت فى حدود سلطتها فى تقدير الأدلة - والتى لا تفرح عن الاقتضاء العطل والمنطى - بأن احراز كمية المخدر المضبوط كان بقصد الاتجار فإن ما يثيره الطاعن من إقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال لا يكون سبباً .

(ظن رقم ١٧٣٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١٣٧٩/٢/١٢ من ٣٠ من ٢٥٨)

١٠٨١ - متى يتوافر القصد الجنائى فى جريمة جلب الجواهر المخدرة .

* من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة جلب الجواهر المخدرة لا يتوافر بمجرد تحقق الحيازة المادية بل يجب أن يقوم الدليل على علم

الجالى بأن ما يحزره هو من الجواهر المخدرة الخطور أحرارها قانونا ،
 وإن كان الطاعن قد دنع بأنه لا يعلم بوجود المخدر بالثلاجة المضبوطة
 وإن آخر سلمها اليه بمحتوياتها . فانه كان يتعين على الحكم الطعن
 فيه أنه يورد ما يبرر اقتضاه يعلم الطاعن بوجود المخدر بالثلاجة أما
 استناده الى مجرد ضبط الثلاجة معه وبها لفافة المخدر مخبأة فيها
 وردة على دفاعه في هذا الشأن بقول مرسل بأن علمه بأن ما يحزره مخدر
 ثابت في حقه من ظروف الدعوى وملابساتها ومن طريقة اخفاء المخدر
 بالثلاجة المضبوطة فإن فيه انشاء لقينة قانونية مبناهما افتراض العلم
 بالجواهر المخدرة من واقع حيازته وهو ما لا يمكن اقراره قانونا مادام ان
 القصد الجنائي من اركان جريمة يجب ان يكون ثبوته فعليا لا افتراضيا .
 لما كان ذلك فإن منعى الطاعن يكون في محله .

(طعن رقم ٧٤٦ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧١/١٠/٢١ ص ٢٠ من ٧٧٠)

الفرع الرابع - العقوبة

✳️ ثبوت أحرار المادة المخدرة كاف لتحقيق الجريمة المنصوص عليها
 في م ٣٥ من ق رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

✳️ ان مجرد ثبوت احرار المادة المخدرة يكفي لتحقيق الجريمة المنصوص
 عليها في المادة ٣٥ من قانون المخدرات بلا حاجة للنص على ان المتهم
 متجر بالمخدر . ولا محل لموافقة المحكمة على عدم بحثها من تلقاء نفسها
 في أن احرار هذا المخدر كان للاستعمال الشخصي مما تقع الجريمة فيه
 تحت نص المادة ٣٦ من القانون المذكور ، مادام المتهم لم يدع ذلك لديها .
 (طعن رقم ٧ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٥)

١٠٨٣ - عقوبة احرار الجواهر المخدرة هي بعينها العقوبة المقررة
 لاجلها .

✳️ ان عقوبة احرار الجواهر المخدرة هي بعينها العقوبة المقررة
 لاجلها وكلتا المقتولين الواردة بمادة واحدة هي المادة ٣٥ من القانون رقم

٢١ لسنة ١٩٢٨ . فاذا قدم التهم الى المحكمة بتهمة جلب مواد مخدرة ، ورات المحكمة ان الواقعة الواردة عنه فى جميع ادوار التحقيق وهى « تسلم الحشيش من بعض شركائه واخفاؤه فى ملبسه ووضعها فى سيارته » انما هى احراز لا جلب . فاعطتها هذا الوصف ، فانها بذلك لا تكون قد اخلت بحق الدفاع ، لان جلب الحشيش واحرازه هما من نوع واحد ، ولان المحكمة لم تاسب اليه واقعة جديدة بل هى اعطت الواقعة المسندة اليه فى التحقيق وصفها القانونى الصحيح .

(طعن رقم ١٨٩٧ سنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/١١/٩)

١٠٨٤ - مناط تطبيق عقوبة وقف الجانى عن نصابى مهنته او صناعته او تجارته .

✽ ان المادة ٤٢ من قانون المواد المخدرة الخاصة بعقوبة وقف الجانى عن تعاطى مهنته او صناعته او تجارته صريحة فى أن هذه العقوبة لا توقع الا اذا كانت الواقعة المعاقب عليها تكون احدى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٣٥ من القانون المذكور ، فاذا كانت الواقعة التى ادين فيها المتهم هى احرازه مخدرا بقصد الاستعمال الشخصى المعاقب عليه بالمادة ٣٦ فلا يجوز توقيع عقوبة المادة ٤٢ عليه بتعطيل رخصته فى ادارة مقهى له .

(طعن رقم ٨٠ سنة ٩ ق جلسة ١٩٣٩/١/١)

١٠٨٥ - شرط العود المتصوص عليه فى م ٣٩ من ق ٢١ سنة ١٩٢٨ .

✽ ان المادة ٣٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام للتجار بالمخدرات واستعمالها اذ كان نصها انه : « فى حالة العود بعد سبق الحكم بمقتضى هذا القانون على المأذ يجب الا نقل العقوبة عن ضعف الحد الا اننى المقرر للجريمة بمقتضى هذا القانون » نهى لا تشترط فى هذا العود سوى أن يكون المتهم قد سبق الحكم عليه بمقتضى القانون

المذكور ثم بعد ذلك عاد مخالف أحكامه في أي نص من نصوصه . وذلك لأن جميع الجرائم التي عرفت هذه النصوص وبينت عقوبتها أنها هي كلها من طبيعة واحدة ومتميزة عن أصل واحد فهي لذلك متماثلة . فمتى كانت للمتهم سابقة عن حكم صادر عليه بناء على القانون المذكور وقيل أن نضى المدة القانونية اقترف جريمة احراز مخدر فإن هذا المتهم يعتبر عائداً في حكم المادة المذكورة ولو أن سابقته لم تكن عن احراز مخدر أيضاً .
(طعن رقم ٦٦٩ سنة ١٠ ق جلسة ١٨/٣/١٩٤٠)

١٠٨٦ — سلطة القاضي في تقدير حالة كل منهم من جهة استحقاقه لعقوبة الحبس أو الأرسال الى اصلاحية خاصة لمدة معينة .

* أن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمخدرات إذ رخص بالفقرة الثانية من المادة ٣٦ للقاضي في أن يحكم في جريمة احراز الجواهر المخدرة للتعاظم أو الاستعمال الشخصي بإرسال المتهم الى اصلاحية خاصة لمدة معينة بدلاً من أن يوقع عليه عقوبة الحبس المنصوص عليها في الفقرة الاولى — إذ رخص له في ذلك لم يقصد أن يجعل له الخيار في أن يحكم على من ثبتت قبله هذه الجريمة بأي من هاتين العقوبتين بل قيد ولا شرط . بل أن المفهوم من عبارة النص ذاتها أن كل عقوبة منهما لها حالة خاصة بها ينعين ايقامها — هي دون غيرها — فيها . والتخير الوارد في النص لا يراد منه في الواقع إلا أن يترك للقاضي الحرية في تقدير حالة كل منهم من جهة استحقاقه لهذه العقوبة أو لطلب . ومتى قدر القاضي حالة المتهم فعلى أساس ما يقدره من ذلك يجب عليه أن يوقع العقوبة المقررة في القانون لهذه الحالة .

فإذا رأى من وقائع الدعوى المعروضة عليه أن المتهم في حالة تستدعي العلاج والإصلاح وأمر بإرساله الى المصحة فلا يجوز الطعن على حكمه بمقولة أن مصحة المجرمين على المخدرات إذ كانت ثم نشأ بعد لم يكن للقاضي أن يختارها بل كان عليه أن يحكم بعقوبة الحبس ذلك بأن الحبس والإصلاحية ليسا — كما سلف — عقوبتين متماثلتين يحكم القاضي بإيهما حسب مهيئته في كل دعوى بفض النظر من حالة كل منهم وظروفه بل أن كلا منهما قد قرر ملاحظاً فيه غرض خاص .

(طعن رقم ٣٨٥ سنة ١١ ق جلسة ١/٦/١٩٤١)

١٠٨٧ - عقاب زارع الافيون بمقتضى القانون الصادر فى سنة ١٩٢٦ والامر العالى الصادر فى ١٠/٢/١٨٨٤ لا يمنع من عقابه باعتباره محرزا للافيون .

* ان عقاب من يوزع الافيون او الحشيش بمقتضى القانون الصادر فى ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ والامر العالى الصادر فى ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ لا يمنع من عقابه على اعتباره محرزا للافيون والحشيش اذا كان قد تمهد الزرع حتى نها واثمر وخدش كيزان الخشخاش ثم حصل على مادتي الافيون والحشيش المعاقب بمقتضى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ - على احرازهما .

(طعن رقم ١٠٠ سنة ١١ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٤٠)

١٠٨٨ - ثبوت احراز المادة المخدرة كاف لتحقيق الجريمة المنصوص عليها فى م ٢٥ من ق رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

* الاصل هو توقيع العقوبة الواردة فى المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ على كل من يحرز جوهرًا مخدرًا . اما المادة ٣٦ فنقد جاءت على سبيل الاستثناء فى صدد حالة واحدة من حالات الاحراز ، هى التى يثبت فيها ان القصد منه انها هو التعاطى او الاستعمال الشخصى . فاذا كان الحكم قد اثبت على المتهم انه احرز المخدر بقصد وضعه فى متناول شخص آخر للايقاع به ، وهذا بالبداية غير التعاطى او الاستعمال الذى يكون المحرز فيه تحت تأثير عامل شخصى رأى الشارع عده مما يقتضى التخفيف فى العقاب ، فانه لا يكون قد لخطا اذا ما لوقع على هذا المتهم العقوبة الواردة فى المادة ٣٥ .

(طعن رقم ١٥٠١ سنة ١٦ ق جلسة ١٠/٦/١٩٢٦)

١٠٨٩ - شرط العود المنصوص عليه فى م ٢٩ من ق رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

* اذا كان الثابت من صحيفة سوابق المتهم فى احراز مخدر انه

سبق الحكم عليه بالعبس مع الشغل فى جريمة مماثلة ، وكان لم يمض بين تاريخ انتضاء عقوبة الحبس او من تاريخ سقوطها بمضى الدة اذا كانت لم تنفذ وبين تاريخ ارتكابه الجريمة التى يحاكم عليها خمس سنوات، فانه يكون عاكاً فى حكم المادة ٣٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .
(طعن رقم ٢٤٥ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٢٨/٢/٢٣)

١٠٩٠ - لا محل لتطبيق العقوبة المخففة الا اذا ثبت ان الحيابة
او الاحراز لم يكن ايها الا بقصد التعاطى او الاستعمال الشخصى .

* لا يشترط لتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ان يثبت انتجار المتهم فى الجواهر المخدرة ، وانما يكفى لتوقيعها ان تثبت حيالته او احرازه لها ، وليس ثمة محل لتطبيق العقوبة المخففة التى نص عليها فى المادة ٣٤ من ذلك المرسوم بقانون الا اذا اثبت ان الحيابة او الاحراز لم يكن ايها الا بقصد التعاطى او الاستعمال الشخصى .

(طعن رقم ٤٥٧ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١/١٢)

١٠٩١ - توقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ على مطلق احراز او حيابة المخدر - انتهاء المحكة الى ان الاحراز كان بقصد التعاطى - عدم تاسيس ذلك على ما ثبت من عناصر الدعوى - الاكتفاء فى ذلك بنفى قصد الاتجار - خطأ فى تطبيق القانون وقصور .

* اوجب القانون توقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ على مطلق احراز او حيابة المخدر ما لم يثبت المتهم انه انما احرز المخدر للتعاطى او للاستعمال الشخصى او ثبت ذلك القصد الخاص للمحكة من العناصر الطروحة امامها . واذا كان الحكم لم يؤسس ما انتهى اليه من ان الاحراز كان بقصد التعاطى على ان ذلك ثبت له من عناصر الدعوى بل اقتصر على

نفي قصد الاتجار مع أن هذا التصد ليس ركنا من أركان الجريمة التي تتحقق بمجرد الاحراز ، فإن الحكم يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون وبالتصور في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٢٠٠٨ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٩ س ٧٠ ص ٢٧٧)

١٠٩٢ — عدم جواز القضاء بوقف التنفيذ لمن يحكم عليه بعقوبة الجذبة في الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ .

* أن المادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ بكافة المخدرات وتنظيم استعمالها — تنص على أنه لا يجوز الحكم بوقف التنفيذ لمن يحكم عليه بعقوبة الجذبة في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون — ومن ثم فإن الحكم الذي يقضي بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها يكون قد أخطأ في القانون .

(طعن رقم ٢٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٥ س ٨ ص ٢٢٢)

١٠٩٣ — محل تطبيق العقوبة المخففة المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ إذا ثبت المتوهم أو ثبت للمحكمة أن الحيازة أو الاحراز أم يكن أيهما إلا بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

* لا يشترط لتوقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون ٣٥١ سنة ١٩٥٢ أن يثبت اتجار المتهم في المواد المخدرة بل يكفي في ذلك أن يقوم الدليل على حيازته أو احرازه لها وليس ثمة محل لتطبيق العقوبة المخففة التي نص عليها في المادة ٣٤ إلا إذا ثبت المتهم أو ثبت للمحكمة أن الحيازة أو الاحراز لم يكن أيهما إلا بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

(طعن رقم ٨٨٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١١/١١ س ٨ ص ٨٧٨)

١٠٩٤ جريمة الوساطة وغيرها من الحالات التي وردت بالمادة الثانية من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ — العقاب عنها بالعقوبة المقررة في المادة ٣٣ دون المادة ٤٠ من القانون المذكور .

* أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن نص المادة الثانية من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ يسوى بين الوساطة وغيرها من الحالات التي وردت بها وأن ذلك يقتضي العقاب عنها بالعقوبة المقررة في المادة ٣٣ من هذا المرسوم ولو مع عدم الإشارة إلى جريمة الوساطة في النص الأخير ومن أن مقارنة المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من المرسوم بقانون المذكور بالمواد التالية لها يفيد أن نص المادة ٤٠ من المرسوم سلف الذكر لها يتعلق بعقوبة المخالفات التي يرتكبها من يرخص له بالاتجار في المخدرات وأن النص الأخير لا ينصرف إلا إليها — ما ذهب إليه الحكم من ذلك تاويل صحيح للقانون ولا خطأ فيه .

(ملعن رقم ٥٥٩ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٤/٤/١٩٥٨ من ٩ ص ٧١٦)

١٠٩٥ — لمحكمة النقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها وتطبيق المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ باعتباره القانون الاصلح اذا كانت الواقعة وظروف ضبط المواد المخدرة على النحو الثابت بالحكم ترشح الى ان المتهم كان يحرز تلك المواد بقصد الاتجار .

* اذا كانت الواقعة وظروف ضبط المواد المخدرة مع المتهم على النحو الثابت بالحكم ترشح الى ان المتهم كان يحرز تلك المواد بقصد الاتجار ، فان لمحكمة النقض عملاً بالرخصة المخولة لها بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها، ولما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر في يونيو سنة ١٩٦٠ هو القانون الاصلح للمتهم بها جرم في نصوصه من عقوبات اخف — وهو الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فانه يتعين نقض الحكم وتطبيق المادة ٣٤ من القانون الجديد في خصوص العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها على المتهم .

(ملعن رقم ١٢١٩ سنة ٣٠ ق جلسة ٢٤/١٠/١٩٦٠ من ١١ ص ٧٢٥)

١٠٩٦ — مجال تطبيق نص المادة ٣٧ ، ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ — عند عدم استظهار الحكم قصدا خاصا ادى المنهم من احراره المخدر .

✽ المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى — فاذا كان الحكم لم يستظهر قصدا خاصا لدى الطاعن من احراره المخدر ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو القانون الاصلح للبتهم بها جاء فى نصيصه من عقوبات أخف ، وهو الراجب التطبيق عملا بالمادة الخالصة من قانون العقوبات ، فانه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتطبيق المادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى خصوص العقوبة المقيدة للحرية .

(طعن رقم ١٤٨٣ سنة ٢٠ ق جلسة ١٢/٢٦/١٩٦٠ س ١١ س ١٥٩)

١٠٩٧ — مواد مخدرة — عقوبة — عدم تحديد حدها الاقصى —
مفساد ذلك .

✽ أن الشارع اذ نص فى المادة ٣٤ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات على عقوبة السجن بغير تحديد حدها الاقصى ، فانه يكون قد قصد الاحالة على الحكم العام المقرر بالمادة ١٦ من قانون العقوبات فى خصوص عقوبة السجن والذى جعلها تتراوح بين ثلاث سنين وخمسة عشرة سنة .

(طعن رقم ٦٥٦ سنة ٢١ ق جلسة ٢٠/١٠/١٩٦١ س ١٢ س ٨٦٥)

١٠٩٨ — احرار المخدر — قانون اصلح .

✽ متى كانت عقوبة احرار المخدر بقصد التعاطى المنقررة فى الفترة الاولى من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تى شان مكافحة المخدرات وتاظيم استعمالها والاتجار فيها — الذى حل محل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المطبق على واقعة الدعوى — لا تختلها

عن العقوبة التي كان منصوصا عليها في المادة ٣٤ من ذلك المرسوم بقانون والتي أعلمها الحكم في حق الطاعن — وكانت الواقعة كما أثبتتها الحنم لا ترشح لقيام حالة الايمان التي يجوز معها استبدال التدبير الاحترازي المنصوص عليه بالفقرة الثالثة من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بالعقوبة العادية المقررة للجريمة ، فإنه لا محل للاظر في اعمال حكم هذا النص على الطاعن .

(طعن رقم ٦٥٥ سنة ٢١ ق جلسة ١٠/٣/١٩٦١ سر، ص ١٨٦)

١٠٩٩ — تدرج الشارع في العقاب في احكام القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ — حكمته — التناسب بين العقوبة وبين الفصد من الجريمة .

* اختط الشارع عند الكلام عن العقوبات في القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها — خطة تهدف الى التدرج فيها تبعاً لخطورة الجاني ودرجة اثم ومدى ترديه في هوة الاجرام ، ووازن بين كل تصد من التصود التي يتطلبها القانون في الصور الخطئة لجريمة احراز المخدرات وتقدر لكل منها العقوبة التي تناسبها .

(طعن رقم ١٧٤٨ سنة ٢١ ق جلسة ١/٤/١٩٦٢ ص ١٢ ص ٢١٥)

١١٠٠ — ادارة او اعداد او تهيئة المكان لتعاطي المخدرات في حكم الفقرة « د » من المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ انما يكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه — وتكتب هذه الجريمة يدخلون في عداد المتجرين بالمواد المخدرة — جريمة تسهيل تعاطي المخدرات بغير مقابل عقوبتها اخف ويحكمها نص المادة ٢٥ من القانون المذكور .

* استبقاء مواد القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ — في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها — يفصح عن ان المشرع اختط خطة تهدف الى التدرج في العقوبات تبعاً لخطورة الجريمة فنص في المادة ٢٣ على عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة لجريمة تصدير

أو جنب جواهر مخدرة قبل الحصول على ترخيص بذلك وكذا ائناج أو استخراج أو فصل أو صنع جوهر مخدر وكان ذلك بقصد الاتجار ، واعتب ذلك مغزول بالمعقوبة في المادة ٣٤ وجعلها الإشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة لجريمة اقل خطورة وهي الاتجار في المواد المخدرة وزراعة النباتات الواردة في الجدول رقم ٥ المرفق بالقانون والاتجار فيها وكذا جريمة من رخص لهم في حيازة جواهر مخدرة لاستعمالها في اغراض معينة وتصرفوا فيها بأية صورة كانت في عمر تلك الاغراض ، ثم الحق بهذه الجرائم في الفقرة « د » من هذه المادة جريمة ادارة أو اعداد أو تهئية مكان لتعاطي المخدرات وبعد ذلك عرضت المادة ٣٥ لحالة تقديم جواهر مخدرة للتعاطي بغير مقابل أو تسهيل تعاطيها وقررت لها عقوبة اخف نوعا وهي عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة . وهذه المغايرة بين الفقرة «د» من المادة ٣٤ والمادة ٣٥ تدخل مرتكبي الجريمة الاولى في عداد المتجرين بالمواد المخدرة وتكشف عن ان ادارة أو اعداد أو تهئية المكان في حكم الفقرة « د » من المادة ٣٤ لتعاطي المخدرات انما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه ، وهو ما يلزم عنه تخصيص مكان لتعاطي المخدرات ، وهو الامر المستفاد من منطقي التائم في هذه الصورة من صور التسهيل للتعاطي بتفليظ العقاب على مرتكبيها شأنهم في ذلك شأن المتجرين بالمواد المخدرة سواء بسواء ، اما حيث يكون تسهيل تعاطي المخدرات بغير مقابل فتكون العقوبة الاخف والنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون ذاته .

(طعن رقم ٢٢٩١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٦٤/١/٣٠ ص ١٥ ح ٥٣٦)

١١٠١ - مواد مخدرة - القصد الخاص الذي يلابس الفعل المادي المكون للجريمة .

* ان المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ مكافحة المخدرات وتظيم استعمالها والاتجار فيها لم يكن يعرف سوى مطلق احرار المواد المخدرة أو حيازتها على أية صورة موجبا لتوتيج العقوبة المخلفة المنصوص عليها في المادة ٣٣ منه دون حاجة الى اثبات قصد خاص بلبس الفعل المادي المكون للجريمة كقصد الاتجار أو سواء من النصوص ، أما الاحراز بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي فكان حالة تيسرية خصها القانون سعلني سبيل الاستثناء - بعقوبة اخف في المادة ٣٤ منه ، وفي غير هذه

الجملة من صور الاحراز أو الحيازة. كان يتعين الرجوع الى اصل التجريم وتوقيع عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة المنصوص عليها في القانون ، فجاء القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فتدرج بعقوبة الاحراز على تفاوت المقصود ، وخص الاحراز بقصد الاتجار وحده بالعقوبة المخلطة المنصوص عليها في المادة ٣٤ منه ، ا. ا. الاحراز بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، وكذلك مطلق الاحراز المجرد عن أي من القصدين ، فقد خصهما القانون الجديد بعقوبات أخف في المادتين ٣٧ و ٣٨ منه ، وبالتالي فإن مطلق الاحراز المجرد من قصد الاتجار أو قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، واقع حتماً في دائرة التجريم والعقاب في كلا القانونين ، ولكن العقوبة المقررة له في القانون الجديد أخف إذ هي السجن بدلا من الاشغال الشاقة المؤبدة ، وبالضرورة يكون هذا القانون — فيما استنبه من احكام — اصلح للمتمم من القانون القديم . ومن ثمة فإن الحكم المطعون فيه اذ اعتمد القانون الجديد في حق الطامن تطبيقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .

(ظن رقم ٤٨٢ سنة ٢٥ في جلسة ١١/١٠/١٩٦٥ من ١٦ ص ٦٧٨)

١١٠٢ — مواد مخدرة — احراز بغير قصد الاتجار — عقوبة —

اعفاء — نطاقه .

* تصدى المحكمة لبحث توالف عناصر الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أو انتفاء مقدماته انما يكون بعد اسبابها الوصف القانوني الصحيح على الواقعة . ولما كانت المحكمة قد خلصت الى اسباب وصف الاحراز بغير قصد الاتجار أو التعاطي على الواقعة واعملت في حق الطامن احكام المادتين ٣٧/١ و ٣٨ من القانون المشار اليه وأطرحت لذلك ما تمسك به الدافع عنه من ادانته من الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ منه فولا منها بأن هذا الاعفاء قاصر على العقوبات الواردة في المواد ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ فانها تكون قد طبقت القانون تطبيقا سديدا يحول بينها وبين بحث قيام أو انتفاء حالة الاعفاء وينفع عليها مظنة الإخلال بحق الدفاع .

(ظن رقم ١٧٦١ سنة ٢٥ في جلسة ٣/١٠/١٩٦٦ من ١٧ ص ٥)

١١٠٣ — الظرف المشدد في مجال تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ — توافره .

* الظرف المشدد في مجال تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات، يتوافر بالتمثال الموظف أو المستخدم الموصى بأعمال مكافحة المواد المخدرة أو الرقابة على تداولها أو حيازتها على أية صورة من الصور .

(طعن رقم ١٣١٨ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٥ من ١٧ ص ١١١٩)

١١٠٤ — الإعفاء المفصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قلصر على العقوبات الواردة في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ .

* الإعفاء المفصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قلصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من هذا القانون . فإذا كانت الدعوى الجنائية لم ترفع على الطاعن بالتطبيق لأي من هذه المواد ، كما أن المحكمة لم تطبقها في حقه ، فإنه لا يستفيد من هذا الإعفاء طبقاً لحكم القانون .

(طعن رقم ١٣١٧ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٥ من ١٧ ص ١١٨٦)

١١٠٥ — استهداف الشارع بما نص عليه في المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أن يحيط بكافة الحالات التي يتصور أن تحدث عملاً وقد يغت فيها حائز المادة المخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطي من العقاب .

* تناولت المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها — عقاب كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو سلم أو نقل أو انتج أو استخرج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة وكان ذلك بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وقد استهدف الشارع

بها نص عليه في المادة المذكورة — على ما انصحت عنه الفكرة الإيضاحية للقانون — أن يحيط بكافة الحالات التي يتصور أن تحدث عملاً وقد يغفل فيها حائز المادة المخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطي من العقاب .

(طعن رقم ٣٤٤، سنة ٣٦ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦٦، من ١٧ من ١٢٢٧)

١١٠٦ — مواد مخدرة — مصادرة .

✽ يجب تفسير نص المادة {٢} من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها — الذي يقضى بمصادرة وسائط نقل المخدر المضبوط في جميع الأحوال — على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية .

(طعن رقم ١٩٧٧، سنة ٣٦ ق جلسة ١٣/٢/١٩٦٧، من ١٨ من ١٨٦)

١١٠٧ — مناط الإعفاء من العقوبة في جرائم المخدرات .

✽ أن مجرد اعتراف الجاني على نفسه بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة {٨} من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، قبل علم السلطات بها ، لا يتوافر به وحده موجب الإعفاء ، لأن مناط الإعفاء الذي يتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء وورود الإبلاغ على غير المبلغ ، فضلاً عن أن الإعفاء الوارد بالمادة المذكورة قاصر على العقوبة الواردة بالمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من القانون المر ذكره .

(عن رقم ٣٣١ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٥/٢/١٩٦٨، من ١٥ من ٣٧٢)

١١٠٨ — مواد مخدرة — مسئولية جنائية — موانع العقاب .

✽ أن مجرد اعتراف الجاني على نفسه بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة {٨} من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ — في

شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - قبل تسليم السلطات بها لا يتوفر به وحده موجب الاعفاء ٣ لان مناط الاعفاء الذي تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة فاعلن كانوا أو شركاء وورود الإبلاغ على غير المبلغ .

(لمن رقم ٢٠١٦ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٢٤ من ١٨ ص ٥٦٣)

١١٠٩ - مواد مخدرة - جريمة - عقوبة - العقوبة الأشد - الارتباط .

بين من استقرأ نص المقتن ٣٥ ، ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمقابلة بينهما أن العقوبة المقررة لجريمة تقديم الجواهر المخدرة للتعاطي يفر مقابل أشد من العقوبة المقررة لجريمة الاحراز بقصد التعاطي ، ومن ثم تكون العقوبة الاولى هي الواجبة التطبيق في حالة الارتباط الذي لا يقبل التجزئة عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات - وذلك مع امتناع تطبيق حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات عملا بصريح نص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

(لمن رقم ١٧٨٩ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/٤ من ١٨ ص ١٢١٤)

١١١٠ - مواد مخدرة - عقوبة .

لا تعد المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بعد تعديلهما بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ قانونا اصح للمتهم بجريمة تقديم مخدرات للتعاطي - بلير مقابل النصوص عليها في المادة ٣٥ منه ، ذلك انها وان اجازت النزول الى العقوبة التالية للعقوبة المقررة للجريمة المذكورة ، الا ان المادة ٣٥ وضعت العقوبة من الاشغال النشطة المؤقتة الى الاشغال الشاقة المؤبدة ، ومن ثم فهي تنزل عند اعمال حكم المادة ٣٦ الى الاشغال الشاقة المؤقتة .

(لمن رقم ١٧٨٩ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/٤ من ١٨ ص ٢١٤)

١١١١ - تحقق العود في جرائم احرار المخدرات .

✽ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات اذ وضع أحكاماً خاصة بالعود الى ارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها في البنود ا ، ب ، ج ، د من الفقرة الاولى من المادة ٣٤ منه ، ونص في الفقرة الثانية منها على ان « تكون العقوبة الاثقال الشاقة المؤبدة والعزامة المنصوص عليها في هذه المادة ، اذا عاد المتهم الى ارتكاب احدى هذه الجرائم . بعد سيق الحكم عليه في جريمة منها او جريمة مما نص عليه في المادة السابقة . . . الخ » فقد دل بذلك على ان هذا تعود خاص لا يتحقق الا اذا كانت الجريمة السابق الحكم فيها على المتهم . والجريمة التي يحاكم من اجلها من بين الجرائم المنصوص عليها في تلك المادة او المادة السابقة .

(طعن رقم ١٧٨٨ سنة ٢٧ في جلسة ١٩٦٨/١/٩ من ١٩ ص ٢٤)

١١١٢ - توقيع الحكم على الطاعن العقوبة المقررة لجريمة احرار المخدر بقصد الاتجار باعتبارها الجريمة الاشد - اثاره الطاعن قصور الحكم فيما يتعلق بجريمتي الاهانة والتعدي - لا جدوى منه .

✽ متى كان الحكم لم يوقع على الطاعن بسوى العقوبة المقررة لجريمة احرار المخدر بقصد الاتجار باعتبارها الجريمة الاشد ، فانه لا جدوى مما ينير الطاعن عن قصور الحكم فيما يتعلق بجريمتي الاهانة والتعدي مادامت اسبابه وافية لا قصور فيها بالنسبة الى جريمة احرار المخدر بقصد الاتجار .

(طعن رقم ٢٠٤٧ سنة ٢٧ في جلسة ١٩٦٨/٢/٤ من ١٩ ص ٢٠١)

١١١٣ - الاعفاء من العقوبة اعلا للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - نطاقه - في شأن مكافحة المخدرات .

✽ نصت المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها على انه « يعفى من

المعقوبات المقررة فى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ كل من يادر من الجناة بابلأغ السلطالت العامة عن الجرلمة قبل علمها بها ، فاذا حصل الابلأغ بعسد علم السلطالت العامة بالجرلمة ، تعلم ان يوصل الابلأغ فعلا الى ضبط باقى الجناة » . ومفاد هذا النص فى صرلح لفظه ان الاعماء من المعقوبة لا بجد سنده التشرلعى الا فى الجرالم الماعلب عللها بمقتضى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ وهى جرالم التصدر والجلب والانتأج بقصد الاتأجار وزراعة نباتات الجدول رقم « ٥ » والتكسدلم للتعاطى الى غير ذلك من الجرالم المشار لىها على سببل الحصر فى المواد سالفة الذكر . ولما كان الاحراز بغير قصد الاتأجار أو بقصد التعاطى أو الاستعمال الشأصى الماعلب علله بمقتضى المادتىن ٣٧ ، ٣٨ من القانون المئوه عنه أنفا لا بئدرأ تحت حالات الاعماء المشار لىها على سببل الحصر ، فإن الحكم الماطمون لىه اذ قسنى باعمفاء التهم من المعقوبة على آلال النظر المتأدم لىكون تد آلال القانون بما بوبأ نقضه .

(ملن رقم ١٥٧٢ سنة ٢٩ ق ألسة ١٧/١١/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٣٠٧)

١١١٤ - عقوبة اأراز مألر مأخرة - تطبلقها .

* لا أأوى بما ىعماء التهم على الحكم بالقصور فى الرأ على دناعه بأن اأرازه المألر كان بقصد التعاطى وقد علمه بعقوبة اأراز بقر قصد التعاطى والاستعمال الشأصى ، مادلما أن المعقوبة المقررة فى المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لجرلمة اأراز المألر بقصد التعاطى أو الاستعمال الشأصى هى ذاتها المعقوبة المنصوص عللها فى المادة ٣٨ من هذا القانون لجرلمة اأراز المألر بغير هذا القصد .

(ملن رقم ١٥٩٤ سنة ٢٩ ق ألسة ١/١٢/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٣٦٧)

١١١٥ - مناط الاعماء المنصوص علله فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافأة المألرات وتنظم استعملها والاتأجار فىها ؟ قصر الاعماء الوارد بئلك المادة على المعقوبات المنصوص عللها فى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون المذكور .

* مناط الاعماء المنصوص علله فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢

لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها الذي يتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة فاعين كانوا أو شركاء والمباينة بالإبلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها إذا كان الإبلاغ قد وصل فعلا إلى ضبط باقى الجناة . هذا فضلا عن أن الاعفاء الوارد بتلك المادة قاصر على التوثبات المنصوص عليها بالمواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون سالف الذكر . ولما كل الحكم المعلوم فيه قد قنع بإيراد ما يؤيد صدق أخبار المعلوم ضدها عن الشخص المتول أنه اشترى لهما المخدر ورتب على مجرد الأخبار أثره من اعتفائهما من العقوبة دون أن يعنى بالسفظهار سائر مقومات الاعفاء التي يتحقق بها حكم القانون من تقضى صلة ذلك الشخص بالجريمة وأثر الأخبار في تمكين السلطات من ضبطه باعتباره مساهما في ارتكابه وبدى انطباق المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون سالف الذكر على واقعة الدعوى ، فإن ذلك مما يضم الحكم المعلوم فيه بالتصور ويعجز محكمة الانقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ١٨١٩ سنة ٣٩ ق جلسة ١١/٣/١٩٧٠ ص ٢١ من ٢١٢)

١١١٩ - المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - الهدف منها -
الاحاطة بكافة الحالات التي يتصور فيها اقلات حائز المخدر بغير قصد
الاتجار أو التعاطي من العقاب +

✽ استهدفت الشارع بما نص عليه في المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، على ما انصحت منه المذكرة الإيضاحية للقانون ، أن يحيط بكافة الحالات التي يتصور أن تحدث عملا وقد يفلت فيها حائز المادة المخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطي من العقاب .

(طعن رقم ٢٠١١ سنة ٣٩ ق جلسة ٢٣/٢/١٩٧٠ ص ٢١ من ٢٥٤)

١١١٧. — عدم أعمال الحكم للمادة ١٧ عقوبات في جريمة أحرار.
وغير يقصد الإيجار ، رغم ذكره انه يرى معاملة المتهمين بهذه المادة —
لا يعينه — على ذلك : المادة ٣٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

* أن تخلص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن
مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها على انه « لا يجوز
تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات على أية جريمة من الجرائم المنصوص
عليها في المواد الثلاث السابقة » . فانه لا يعيب الحكم ما اشار اليه خطأ
منه انه يرى اخذ المتهمين بالرأفة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ،
لما لم يعمل حكيمها عند تطبيق العقوبة على المتهمين .

(ملين رقم ٩٩ سنة ٤٠ في جلية ١٨ / ١٠ / ١٩٧٠ من ٢١ ص ١٨٠)

١١١٨. — مواد مخدرة — عقوبة ب أنواعها — ما لا يعد عقوبة .

* ان الشارع الجنائي ، لم يعمد الى صياغة تعريف عام للجريمة ،
وانما جاء في المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ من قانون العقوبات ببيان انواع
الجرائم ، وهي الجنايات والجنح والمخالفات ، ثم عرّف كل منها على حدة ،
وجعل مقياس جسامته الجريمة بمقدار جسامة العقوبة المقررة لها ، وانه
بإسقاط هذه العقوبات يبين منها انها ان ترد على الجسم وهي عقوبة
الاعدام واما ان ترد على الحرية بسلبها او تقييدها وهي عقوبة الأشغال
الشاقة فتبينها المؤبدية والمؤقتة ، والسجن والجس وما يلحق بها كالرقابة
وتقييد الإقامة ، ومنها ما يرد على المال وهي الغرامة والمصادرة . واذ
كان ما تقدم وكثفت التدابير التي نصت عليها المادة ٤٨ بمرار من القانون
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار
فيها ، المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، وهي قيود تحد من حرية
المحكوم عليه ، ويغلبه الإيلاء فيها على العلاج ، بما يجعلها تدبيراً تحفظياً
لا علاجياً ، ومن ثم فهي عقوبات جنائية بالمفهوم القانوني ، وإن كانت لم
تذكر بالمواد ٩ وما يليها من قانون العقوبات ضمن العقوبات الأصلية
والتبعية ، مادامت القوانين العقابية ، قد نصت عليها لصفة خاص من
الجنات جعلت من خطورتهم الإجرامية جريمة في ذاتها رغم انها لم تقض
بعدم الى جريمة بالكل ، ورتبت لها جزاء يفيد من حرية الجاني ، واذ

كانت مدة هذه العقوبة لا تقل عن سنة فهي عقوبة جنحة ، ومن ثم فإن النواقص المسندة الى المطعون ضده رهي انه « عد مشتبها فيه اذ لشهر عنه لاسباب مقبولة اعتياده على الاتجار بالمواد المخدرة » تعتبر جنحه وبالتالي يكون الحكم الابتدائي الصادر فيها بما يجوز الطعن عليه بالاستئناف .

(طعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/٤ من ٢٢ من ٢٣)

١١١٩ - عقوبة الاتجار في المخدرات - طبيعتها - مداها .

* اذ نص المادة ١/٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها على ان « يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه مصرى (١) كل من سجن او جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص المتصوص عليه في المادة (٣) وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت في حق المطعون ضدهم من الثاني الى الخامس انهم جلبوا مواد مخدرة الى الجمهورية العربية المتحدة بغير ترخيص ، وان المطعون ضده الاول اشترك معهم بطريقى الاتفاقي والمساعدة في ارتكاب هذه الجريمة ، بما يستوجب عقابه بذات العقوبة المقررة للجريمة طبقا للمادة ٤١ من قانون العقوبات، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بمساوية كل منهم بالاستعمال الشاقة المؤبدة لمدة خمس عشرة سنة وبغرامة ثلاثة آلاف جنيه ، يكون قد اخطا في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا . وتصحيحه بمعاوية كل من المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة المؤبدة بالإضافة الى عقوبتى الغرامة والصادرة القضى بهما .

(طعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧١/٢/١ من ٢٢ من ١٥)

١١٢٠ - ثبوت اتصال المتهم بالمخدر مباشرة او بالواسطة وبوسط سلطانه عليه - تحقق مسئوليته الجنائية - حائزا كان او محرز - عقوبة خيانة المخدر - هي نفسها عقوبة احراره .

* ان مناط المسئولية في كلتا حالتى احرار الجواهر المخدرة او

حيازتها ، هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالواسطة؛ ويبسط سلطاته عليه بآية صورة عن علم وإرادة ، أما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ، ولو لم تتحقق الحيازة المادية . وإذا كان ذلك ، وكلفت عقوبة جريمة حيازة المخدر هي ذات العقوبة التي نص عليها القانون لجريمة احراره التي دين بها الطامع ، ومن ثم فإن منعا في هذا الخصوص لا يكون له محل .

(ظمن رقم ١٤٥٢ سنة ٤٠ ق جلسة ١٥/٢/١٣٧١ من ٢٢ ص ١٥١)

١١٢١ - العقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة زراعة نبات الحشيش هي الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة - عدم جواز النزول بها في حالة تطبيق المادة ١٧ عقوبات عن الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات .

* متى كان الحكم المطعون فيه اذ نزل بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة زراعة نبات الحشيش الى السجن ثلاث سنوات مع ان العقوبة المقررة لها بمقتضى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن مكاتبة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - هي الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة والتي لا يجوز النزول فيها الا الى العقوبة التالية لها مباشرة استثناء من احكام المادة ١٧ من قانون العقوبات ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نفسه تلقيا جزئيا وصحيحة بالنسبة للعقوبة المقيدة للحرية وفقا للقانون بجعلها الأشغال الشاقة ثلاث سنوات .

(ظمن رقم ٢٧٧ سنة ٤١ ق جلسة ١٧/٥/١٣٧١ من ٢٢ ص ٤١١)

١١٢٢ - القيد الوارد على حق المحكمة في النزول بالعقوبة المنصوص عليه في القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ قاصر على الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - عدم شموله جريمة احرار المخدر بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

* متى كان الحكم المطعون فيه قد دان الطامع بجريمة احرار مخدر بشير

تصمد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى طبقا للبواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٢٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول المرفق ثم طبقت المحكمة فى حق الطاعن المادة ١٧ عقوبات وقضت بحبسه ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه والمصادرة ، وكانت عقوبة الجريمة التى دان الحكم الطاعن بها هى السجن والغرامة ، وكان تطبيق المادة ١٧ عقوبات يجبر توقيع العقوبة التى وقعت على الطاعن ، فلا يجزئ القول بأن القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فى الحكم قد قيد المحكمة عند النزول بالعقوبة ، وذلك بان هذا قاصر على الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ .

(يمن رقم ٢٤١ سنة ٤١ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٧١ س ٢٢ ص ٥٣٩)

١١٢٣ - أدانة الحكم للطاعنة فى جريمة احراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى بالمواد ١/٣٧ ، ٢٨ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ومعلقبتها بالاشتغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بدلا من عقوبة السجن - خطأ فى تطبيق القانون على محكمة النقض للتدخل لاصلاحه لمصلحة الطاعن طبقا للمادة ٢/٢٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ ولو لم يرد طعن بذلك فى اسباب الطعن وذلك ينقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه وفق القانون .

* اذا كان الحكم المظنون فيه قد دان الطاعنة بجريمة احراز حشيش وأفيون بشتر قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى فى غير الاحوال المصرح بها قانونا واعمل فى حقها حكم المواد ١/٣٧ ، ٢٨ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن مكافحة المخدرات والتى تعاقب على تلك الجريمة بالسجن والغرامة من خمسمائة جنيه الى ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة ، وكان الحكم قد قضى بمعاقبة الطاعنة بالاشتغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بدلا من عقوبة السجن فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يقتضى من محكمة النقض اعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ان تتدخل لتصلح ما وقعت فيه محكمة الموضوع من مخالفة القانون لمصلحة الطاعنة ولو لم يرد ذلك فى اسباب الطعن

ما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتمحيجه وفق التبتات .

(ملعن رقم ٣٤٤ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ من ٢٢ من ٧٥٩)

١١٢٤ - العقوبة المقررة لجريمة احراز المخدر بقصد الاتجار
التصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

* متى كانت جريمة احراز المخدر بقصد الاتجار التي اعتدها الحكم ذات العقوبة الأشد معاقباً عليها وفق المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف الى عشرة آلاف جنيه في حين أن جريمة التعدي النصوص عليها في البقرة الاولى من المادة ٤٠ من القانون ذاته والتي دين بها الطاعن معاقب عليها بالاشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة من ثلاثة آلاف الى عشرة آلاف جنيه تتكون اولها هي الاشغال كما اورد الحكم المطعون فيه ، ويكون ملعن الطاعن في هذا الشأن غير سعيد

(ملعن رقم ٥٢٣٠ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٧٢/٦/١٣ من ٢٢ من ٩٢٥)

١١٢٥ - حالتنا الاعفاء من العقوبة النصوص عليها في المادة ٤٨
من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - شروط كل منها .

* فرق الشارع بين حالتين للاعفاء في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وافرد لكل حالة فقرة خاصة واشترط في الحالة الاولى بمضلاً عن المبادرة بالاخبار ان يصد الاخبار قبل علم السلطات العامة بالجريمة اما الحالة الثانية من حالتنا الاعفاء فهي لم تستلزم المبادرة بالاخبار بل اشترط القانون في مقابل النسخة التي منحها للجاني في الاخبار ان يكون اخباره هو الذي مكن السلطات من ضبط باقي الجناة . والفصل في ذلك من خصائص قاضي الموضوع وله في ذلك التقدير المطلق مادام يقيمه على ما ينتج من عناصر الدعوى . ولا كان مؤدى ما حصله الحكم المطعون فيه ان المعلومات التي اعطى بها الادعاء

لم يزد إلى التبييض على باقى الجناة فان مناط الاعفاء الوازىء فى الفترة الثانية من المادة ٤٨ يكون غير متحقق ، ويكون النعى على الحكم بالخطا فى تطبيق القانون غير سديد .

(لمن رقم ٥٢٢ سنة ١٢ فى جلسة ١٢/١٤/١٩٧٢ ص ٢٢ من ١٢٥)

١١٢٦ - الاعفاء المقرر بالمادة ٤٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ - مناطه - ان تثبت صلة المبلغ عنهم بالجريمة ذاتها التي قارفها طالب الاعفاء - مثال .

* جرى قضاء محكمة النقض على ان مناط الاعفاء الذي تتحقق به حكمة التشريع وفقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ هو: بقدر الجناة المساهمين فى الجريمة فاعلين كانوا او شركاء. وورود الإبلاغ على غير المبلغ بما مفاده انه حين يتوافر موجب الاعفاء يتعين اولا ان يثبت ان عدة جناة قد ساهموا فى اقتراف الجريمة المبلغ عنها فاعلين كانوا او شركاء وان يقوم اُحدهم بالإبلاغ السلطات العامة بها فيستحق بذلك منحة الاعفاء المقابل الذى قصده الشارع وهو تمكين السلطات العامة من وضع يدها على مرتكبى الجرائم الخطيرة التى نص عليها القانون . فاذا لم يتحقق صدق البلاغ بان لم يثبت اصلا ان هناك جناة آخرين ساهموا مع المبلغ فى ارتكاب الجريمة فلا اعفاء لانتهاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع بعدم بلوغ النتيجة التى يجرى القانون عنها بالاعفاء. وهو تمكين السلطات من تلك الجرائم الخطيرة . واذا كان ذلك يفرض حصول ضبط فاش محزنة . لآثار مخدرة حسبما يقول الطاعن ليس نعمناه تقسيم مطلقا للجواهين المخترين المضبوطين مع الطاعن مما يكون اتهامها بانها مصبخر هذين الجواهين قد جاء مربسلا على غير سند فلا يكون للطاعن من بعد التذرع بنص المادة ٤٨ سالف الذكر واعفائه من العقاب .

(طبق رقم ٢٨٠ سنة ٢٢ فى جلسة ١١/١١/١٩٧٢ ص ٧٣٣)

١١٢٧ - مواد مخدرة - احرازها بغير قصد الاتجار او التعاطف او الاستعمال الشخصى - عقوبة .

* العقوبة المقررة لجريمة احراز المخدر بغير قصد الانجرار او

التعاطى أو الاستعمال الشخصى طبقا لما تنص عليه الفقرة الاولى من المادة ٣٧ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هي : « السجن والغرامة من خمسمائة جنيه الى ثلاثة آلاف جنيه ... الخ » .

(ملحق رقم ١١٧٢ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ من ٢٨ من ٢١٧)

١١٢٨ — اغفال القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة ١/٣٧ من القانون ١٨٢ سنة ٦٠ — خطأ في القانون .

✽ اغفال الحكم القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٣٧ سالفه البيان بالاضافة الى عقوبتي الحبس والمصادرة المقضى بهما — مخالف للقانون مما يعمين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون ، ملائم تصحيح الخطأ لا يقتضى التعرض لموضوع الدعوى ..

(ملحق رقم ١١٧٢ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ من ٢٨ من ٢١٧)

١١٢٩ — مواد مفردة — بسبب الإباحة وموانع العقاب .

✽ لما كان الاصل وفقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ أن الاعفاء قلص على العقوبات الواردة بالسواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون ، وكان تصدى المحكمة لبحث ثوابر هذا الاعفاء أو انتفاء مقوماته إما يكون بعد اسبابها الوصف التاتونى الصحيح على واقعة الدعوى ، وكان الحكم قد خلص الى أن احراز الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار والتعاطى أو الاستعمال الشخصى ، واعمل في حقه حكم المادتين ٣٧ و ٣٨ من القانون سالف الذكر — وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره — فإن دعوى الاعفاء تكون غير مقبولة بما يضحى معه التمس على الحكم بقتالة الخطأ في تطبيق القانون غير سديد .

(ملحق رقم ٢٢٩ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢ من ٢٨ من ٤٠١)

١١٣٠ - مواد مخدرة - عقوبة - الإعفاء منها - مواعيد العقاب .

* أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بتنقيص أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها إلا إذا دفع بذلك أمامها فإذا هو لم يتسلك لدى محكمة الموضوع بحقه في الإعفاء من العقوبة أعمالاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، فليس له من بعد أن ينير هذا لأول مرة أمام محكمة النقض ولا أن ينعى على الحكم تمعده عن التحدث عنه . ولما كانت الطاعة لم تتقدم بمثل هذا الدفع أمام محكمة الموضوع ، هذا فضلاً عن أن مفاد نص المادة ٤٨ المشار إليها أن القانون لم يرتب الإعفاء بعد علم السلطات بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذي يسهم بإبلاغه اسمها إيجابياً منتجاً وجدياً في معاونته السلطات للتوصل إلى مهربى المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون باعتبار أن هذا الإعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي خدمة للمدالة . فإذا لم يكن للتبليغ فائدة ولم يتحقق صدقه بأن كان غير مشتم بالجدية والأكفافية فلا يستحق صاحبه الإعفاء وتنبأ بمقوله وسنم تحقق حكمة التشريع لعدم بلوغ النتيجة التي يجزئ عنها بالامسار وهي تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبى تلك الجرائم الخطيرة .

(لطن رقم ١٢٥٥ سنة ٤٧ في جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢ م ٢٨ عن ٦٦٦)

١١٣١ - مواد مخدرة - عقوبة تكديلية - مصادرة - محلها .

* لما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها تنقضى بوجوب الحكم في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخففت في ارتكاب الجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أنه ضبطت مع الطاعن - إلى جانب المواد المخدرة والميزان المعد لاستخدامه فيها - مبلغ من أوراق العملة المصرية واللبنانية والإنجليزية وكان الحكم قد قضى بمصادرة المضبوطات بالتطبيق لنص المادة ٤٢ سالفة الذكر مما يتساده انصراف المصادرة إلى جميع المضبوطات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه - أعمالاً لنص ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٦

(٢٧) *

بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — القضاء بتصحيحه فيها
قضى به من عقوبة المصادرة بقصرها على الميزان والجواهر المخدرة
المضبوطة ورفض الطعن فيها عدا ذلك ..

(طعن رقم ٦٨٥ سنة ٤٧ ق جلسة ١١/٢٧/١٣٧٧ سن ٢٨ ص ٩٨٧)

١١٢٢ — عقوبة المصادرة المقررة بالمادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة
١٩٦٠ — نطقها ؟ عدم مصادرة نقود ضبطت مع محرر المخدرات — صحيح .

* من المقرر أن المصادرة — في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات —
إجراء الفرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة — قهرا
عن صاحبها وبغير مقابل — وهى عقوبة اختيارية تكميلية في الجنايات
والجرح إلا إذا نص القانون على غير ذلك . وقد تكون المصادرة وجوبية
يقتضيها النظام العام لتلفها بشيء خارج بطبيعته عن دائر التعامل وهى
على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من اتخاذها في مواجهة الكافة ، ولما
كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات
وتنظيم استعمالها والاتجار فيها — والتي طبقها الحكم سلبيا في حق
الطاعن — لا توجب سوى القضاء بمصادرة الجواهر المخدرة والنباتات
المضبوطة والأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخدمت
في ارتكاب الجريمة . فإن المحكمة إذ لم تقض بمصادرة النقود المضبوطة
— والتي لا تعد حيازتها جريمة في حد ذاتها — رغم ما استدلت به من
وجودها مع الطاعن على أن الاتفاق كان قد تم على تسليم المخدر له
في مكان الضبط نتيجة تعامله سابق على شرائه بقصد الاتجار لا تكون
قد جانبت التطبيق القانوني الصحيح وينحصر عن حكمها ما نعاه الطاعن
من دعوى التناقض .

(طعن رقم ١٧٣٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١٢/٢/١٣٧٩ ص ٢ من ٢٥٨)

١١٢٣ — الاعفاء المقرر بالمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل
— نطقه .

* الاصل وفقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أن

الإعفاء قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٢٣ و ٢٤ و ٣٥ منه ، وإسـا كان تصدى المحكمة لبحث توافر هذا الإعفاء أو انتفاء دغومانه انما يكون بعد اسباغها الوصف القانونى الصحيح على واقعة الدعوى وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره وبذلك لا يكون هناك محل لما ينيره الطاعن فى هذا الشأن .

(طعن رقم ١٧٦٤ سنة ٤٨ فى جلسة ١٨/٢/١٩٧٩ سر ٣٠ ص ٢٧٩)

١١٣٤ — مناط الإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات ؟

* من المقرر أن مناط الإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجسـاه المساهمين فى الجريمة فمـاعلمين كانوا أو شركاء والمباغرة بالإبلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها اذا كان البلاغ قد وصل فعلا الى ضبط مع الطاعن بذات السيارة ولم يكن ضبطه نتيجة رشاد الطاعن ، فى معرض الرد على دفاع الطاعن فى هذا الشأن — أن المتهم الثانى قد ضغط مع الطاعن بذات السيارة ولم يكن ضبطه نتيجة رشاد الطاعن ، وكان لتقاضى الموضوع أن يفصل فى ذلك مادام بقيه على ما ينتجه من عناصر الدعوى ، فان الحكم يكون قد اصـاب صحيح القانون فى رفض مطلب الطاعن الانتداع بالإعفاء المقرر فى المادة ٤٨ من قانون المخدرات .

(طعن رقم ١٨٨٢ سنة ٤٨ فى جلسة ١٨/٢/١٩٧٩ سر ٣ ص ٢٥٥)

١١٣٥ — اعتبار السلاح ظرفا مشددا فى جريمة المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وهـن يكونه سلاحا بحسب طبيعته معدا فى الاصل للاعتداء أو سلاحا عوضيا تبين أن جمـله كان لوذا الغرض — مثال .

* العبرة فى اعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا فى حكم المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ليست بمخالفة جمـله لقانون الأسلحة والذخائر وانما تكون بطبيعة هذا السلاح

وهل هو معد في الاصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله الا بأنه لاستخدامه في هذا الغرض . او انه من الادوات التي تعتبر عرضا من الاسلحة لكونها تحدث الفظك وان لم تكن معدة له بحسب الاصل كالمسكين او المطواة فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها الا اذ استظهرت الحكمة في حدود سلطتها التقديرية ان حملها كان لمناسبة التعمدي وهو الامر الذي خلصت اليه الحكمة — في هذه الدعوى — في حدود حقها ودلت عليه بالادلة الساتفة .

(ملعن رقم ٢٠١٣ سنة ١٨ في جلسة ١٩٧٩/٤/٥ من ٣ ص ٢٢٩)

١١٣٦ — مواد مخدرة — عدم جواز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنبنة على من سبق الحكم عليه في جرائم القانون ١٩٦٠/١٨٢ .

✽ لما كانت الفترة الاولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد نصت على انه « لا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنبنة على من سبق الحكم عليه في احدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون » وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن ان صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده اوقعت بالاوراق قبل نظر الدعوى ، وانها تضمنت سبق الحكم عليه في جنائية لاحرازه مواد مخدرة — بالتطبيق لاحكام القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ — سالف الذكر — فان الحكمة اذ انتهت في قضائتها في الدعوى المظلة الى توقيع عقوبة الجنبنة على المطعون ضده عن جريمة احراز جوهر مخبر في غير الاحوال المصرح بها قانونا التي دانته بها وفقا لاحكام ذلك القانون ، ما كان يجوز لها ان تأمر بايقان تنفيذ العقوبة طالما انه قد تبين لها من صحيفة حالة المتهم الجنائية التي كانت مطروحة امامها انه قد سبق الحكم عليه في احدى الجرائم التي نص عليها في القانون ذاته .

(ملعن رقم ١٠٢٢ سنة ٢٩ في جلسة ١٣٧٩/١٢/٢٦ من ٢٠ ص ٥٧٧)

الفصل الثاني

جريمة شراء المخدر أو بيعه

١١٢٧ - تمام جريمة شراء المخدر بمجرد التعاقد دون حاجة الى تسليم المخدر الى المشتري .

* ان تقوم المواد المخدرة قد جعل من شراء المخدر جريمة أخرى معاقبة عليها غير جريمة الاحراز واذا كان لا يشترط قانونا لاتعاقد البيع او الشراء ان يحصل التسليم كانت هذه الجريمة تتم بمجرد التعاقد دون حاجة الى تسليم المخدر للمشتري ، اذ لو كان التسليم ملحوظا في هذه الحالة لكانت الجريمة دائما جريمة احراز ، ولما كان هناك من محل لنص على العقاب على الشراء .

(طعن رقم ١٩٠٩ سنة ١١ ق جلسة ١٠/١١/١٩٤١)

١١٣٨ - تسلم المتهم المخدر بعد تمام الاتفاق على شرائه يكون جرمه شراء مخدر واحرازه .

* ان تسليم المتهم المخدر بعد تمام الاتفاق على شرائه يكون جرمهين تامتين ، فاما وصول يده بالفعل الى المخدر بتسليمه ياه هو حيازة تامة ، واتفاقه جديا من جهته على شرائه هو شراء تام ولو كان قد استرد منه بعد ذلك بسبب عدم وجود الثمن معه وقتئذ او بناء على التدابير المحكمة التي وقعتها البوليس لضبط الواقعة والمتهم فيها متلبسا بجرمه .

(طعن رقم ١٤٢١ سنة ١٥ ق جلسة ٢٩/١٠/١٩٤٥)

١١٢٩ - تقديم متهم لآخر التعاطى يستوجب توقيع العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة ج من م ٣٢ من المرسوم رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ يستوى فى ذلك ان يكون القصد هو الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى.

* اذا قدم متهم الاتيون لآخر للتعاطى فان هذه الواقعة تتحقق بها احدى الحالات المنصوص عليها فى الفقرة ج من المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ وهى حالات اوجب القانون فيها توقيع العقوبة المثلثة بغض النظر عن قصد مقدم المادة المخدرة من حيازتها أو ارازها . اذ يستوى فى ذلك ان يكون القصد هو الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى .

(ملحق رقم ٧٦١ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١٢/٥)

الفصل الثالث

جريمة زراعة الحشيش والخشخاش

١١٤٠ - اختصاص اللجنة الجبركية بالحكم فى مخالفة زرع نبات الحشيش لا يمنع من تقديم المتهم مرة أخرى للمحاكمة الجنائية باعتباره محرزا .

* زرع نبات الحشيش مخالفة والمعقوبة على هذه المخالفة عقوبة مالية ، والحكم بها من اختصاص اللجنة الجبركية ، وهى تستحق بمجرد زرع هذا النبات سواء نضج واثمر أم كُن لا يزال صغيرا غير مثمر .. وتندبم الزارع الى اللجنة الجبركية ومعاقبتها اياه بالغرامة من اجل الزراعة لا يمنع من تقديمه مرة أخرى للمحكمة الجنائية لمحاكمته جنائيا باعتباره محرزا لما انتجه هذا الزرع من الحشيش بعد نضجه .

(طعن رقم ٨٦١ سنة ٦ فى جلسة ١٩٥٣/١/٢٠)

١١٤١ - شجيرات القنب الهندى المضبوطة لا تزال فى دور التزهير التى تكون فى خلاله مادة الحشيش وانما يصح العقاب عليها بمقتضى قانون زراعة الحشيش .

* القنب الهندى - كما عرفته الاتفاقية الدولية التى انتهى اليها مؤتمر الاممون الذى انعقد فى مدينة جايف هو « الرؤوس المجنفة الزهرة أو المثمرة من المسيقان الاثنا لنبات الكنايس ساتيفا *Cannabis Sativa* الذى لم تستخرج مادته الصمغية ايا كان الاسم الذى يعرّف به فى التجارة . وهذا المعنى هو الذى كان ملحوظا لدى الشارع المصرى عند وضعه قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . انه هو الذى وقّعه بعد ابرام الاتفاقية المذكورة ، وبعد قبول حكومة مصر العمل بأحكامها ، ومع ذلك لم يشأ ان يعرف هذه المادة بغير هذا المعنى »:

واذن فانما كانت شجيرات القنب الهندى المضبوطة لا تزال فى دور التزهير الذى تكون فى خلاله مادة الحشيش فلا عقاب بمقتضى قانون

المخدرات المذكور على أحرارها ، وانما يصح العقاب عليها بمقتضى قانون زراعة الحشيش .

(طعن رقم ١٤٦٦ لسنة ١١ فى جلسة ١٣/٦/١٩٤١)

١١٤٢ — ضبط شجيرات الحشيش بعد أن جرى العمل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ يوجب تطبيق احكام هذا القانون بعقوباته المخالفة .

✽ أن الامر العالى الصادر فى ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ قد ألغى بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الذى جرى العمل به من يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٤ وهو تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية . فاذا كانت شجيرات الحشيش قد غشيطت فى يوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٤ فإنه يكون من المتعين تطبيق احكام هذا القانون بعقوباته المخالفة . ولا يؤثر فى ذلك أن تكون بذور شجيرات الحشيش قد وضعت فى الارض قبل العمل به ، نان المفهوم من مجموع نصوصه أنه لا يعاقب على وضع بذور الحشيش فى الارض فقط بل يعاقب أيضا على كل ما يتخذ نحو البذر من اعمال التعمد المخالفة للإلزامه للزرع الى حين نضجه وقطعه ، اذ ذلك كله يدخل فى مدلول « الزراعة » التى نهى عنها .

(طعن رقم ٤٩٥ لسنة ١٥ فى جلسة ١٢/٢/١٣٤٥)

١١٤٣ — ضبط شجيرات الحشيش بعد أن جرى العمل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ يوجب تطبيق احكام هذا القانون بعقوباته المخالفة .

✽ أن القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمنع زراعة الحشيش فى مصر اذ نص فى المادة الاولى على أن « زراعة الحشيش ممنوعة فى جميع انحاء المملكة المصرية » واذ نص فى المادة (٢) التالية لها على أن « كل مخالفة لحكم المادة السابقة يعاقب مرتكبها بالغ » راذ نص فى المادة (٣) على معاقبة « من يضبط حائزا أو مبرزاً تشجيرات حشيش مقلوعة ، أو لبذور الحشيش غير المحبوسة حمسا يكتل عدم انباتها ، أو نوراق شجيرات الحشيش سواء اكانت مختلطة ببوادى اخرى أم نمر

مخلوطة بشيء » - اذ نص على ذلك بعد دل على غير ما غموض على أنه لم يقصد ان يقصر الحظر المنصوص عليه في المادة الاولى على مجرد وضع بذور الحشيش في الارض ، بل قصد ان يتناول هذا الحظر ايضا كل ما يتخذ نحو البذر من اعمال التعهد المختلفة اللازمة للزرع الى حين نضجه وقلمه . لان وضع البذور ان هو الا عمل ابتدائي لا يؤتى ثمرته الا بدوام رعايته حتى ينبت ويتم سواؤه وليس من المتبول ان يكون الشارع قصد المعاقبة على حيازة الشجيرات المقطوعة وترك الحائز للشجيرات القائمة على الارض بلا عقاب مع ان الدائرة هذه اسوأ حالا واوجب عقابا . ثم ان قوله في المادة الثانية « كل مخالفة الخ » يدل على أنه انما قصد النظر السالف ذكره ، اذ هذا القول يفيد انه قدر ان الحظر الوارد في المادة الاولى بنعقد صور المخالفة له ، والتعدد لا يكون الا لتفاير الاعمال التي تقع بها المخالفة مع وحدة الغرض منها جميعا . ومتى كان ذلك كذلك كان من يعمل على رعاية شجيرات الحشيش بان العمل بهذا القانون معاقبا بمقتضى المادة الاولى منه ولو كان وضع بذورها قد حصل قبل صدوره ، وسواء اكان هو الذي وضع تلك البذور ام كان غيره هو الذي وضعها .

(طعن رقم ٧٦٣ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٤/٢)

١١٤٤ - اعتماد المحكمة في طول نبات الحشيش على تقدير

الكوئمنتابل المخالف لما هو ثابت في تقرير المعمل الكيماوى ونون تحرى حقيقة الامر - قصور .

✽ اذا كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم بزراعة نبات الحشيش في ارضه بناء على ما تبين من تقرير المعمل الكيماوى الذي ارسلت اليه الشجيرات المضبوطة لتحليلها من أنه يتراوح طولها بين خمسة سنتيمترات وخمسة عشر سنتيمترا ، وما قرره مهندس الزراعة الذي رأت الاستعانة به في تحقيق دفاع المتهم من ان زراعة الحشيش يكتبل نضجها في مدة تتراوح بين ثلاثة اشهر واربعة وأنه ملائم لنبات طوله من خمسة سنتيمترات الى خمسة عشر سنتيمترا فان هذا يدل على انه زرع من مدة اقل من شهر ، مما استخلصت منه المحكمة انه في الوقت

الذى تقدم فيه البلاغ ضد المتهم لم تكن فى الارض زراعة حشيش ، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فألغت حكم البراءة وادانت المتهم قولا منها بأن درجه نمو أى نبات تختلف تبعا لتربة الارض التى يغرس فيها ودرجة العديه بها وأن ما قرره مهندس الزراعة انما ينصب على النبات الذى لا يتجاوز طوله ١٥ سنتيمترا فى حين أن الشجيرات المذبذبة بعضها بارتفاع ٢٥ سنتيمترا ، فاتما تكون قد أخطأت ، اذ هى حين لم تعمل على اذوال المهندس الخبير قد استندت فى ذلك الى اعتبارات قالت بها من عند نفسها كان من الممكن تحقيقها والوصول الى حقيقة الامر فيها عن طريق الاختصاصيين فجرها ذلك الى أن تقدر للشجيرات عمرا غير الذى قدره المهندس ، كما انها حين قالت بأن بعض الشجيرات قد بلغ ارتفاعه ٢٥ سنتيمترا قد اعتمدت على تقدير الكونسابل مع ما هو ثابت فى تقرير المحمل الكيمائى — على ما ورد فى الحكم — من أن طول الشجيرات يتراوح بين ٥ ١٥ سنتيمترا ، وهذا وذاك مما يعرب حكما ، وخصوصا ان المقام مقام ادانة يجب أن تثبت على اليقين لا براءة يبررها الشك .

(طعن رقم ١٥٠٢ سنة ١٥ ق جلسة ١٩/١١/١٩٢٥)

١١٤٥ — ادانة المتهم فى جريمة زرع حشيش دون رد على دفاعه من انه يباشر زراعة الارض التى وجد بها الحشيش المزروع ولا يشرف عليها — قصور .

✽ اذا كان المتهم فى جريمة زرع حشيش فى ارض مملوكة له واحرازه قد تسك بأنه لا يباشر زرع الارض التى وجد بها الحشيش المزروع لما ثلثته من انه اعد خصيصا لغرض التهمة عنه ، واعتبرت الجريمة لاصقة ولا يشرف عليها بل يؤجرها للغير واته — لحدافه سنة — لا يميز شجيرات الحشيش من غيرها ، فاستبعدت المحكمة عقد الايجار الذى تستند اليه لما ثلثته من انه اعد خصيصا لغرض التهمة عنه ، واعتبرت الجريمة لاصقة به تحكما يكون قاصرا ، اذ أن ما قالته أن صح اعتباره منتجا استبعاد عقد الايجار فانه غير مؤد الى ما رتب عليه من ثبوت عناصر كل من الجريمتين من ناحية مباشرة زرع الحشيش وحيازة شره مع العلم بحقيقة امره .

(طعن رقم ٢٠٩٢ سنة ١٧ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٢٧)

١١٤٦ - تحقيق جريمة زراعة الحشيش ولو أم تكن الشجيرات لانتى نباتات الحشيش .

* إن القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ قد نص بصفة عامة على حظر زراعة الحشيش وحيازة شجيراته المقطوعة وأوراق شجيراته وبذوره ، فدل بهذا الإطلاق على أنه لا يشترط للعقاب في هذه الجريمة أن تكون الشجيرات أو الأوراق لانتى نبات الحشيش الخ . مما يشترط للعقاب على الجرائم الخاصة بالاتجار بجوهر الحشيش وأحرازه في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام الاتجار بالمخدرات واستعمالها . وإذن فالنهم الذي يعاقب بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ لا يجديهِ أن يضمن على الحكم بأن المحكمة لم تجبه الى ما طلبه من استدعاء الخبير الذي أجرى التحليل لمناقشته فيها إذا كانت المادة المضبوطة من نبات الحشيش الانتى أم الفكر ، ولم يرد على هذا الطلب .

(ضمن رقم ٢١١٧ سنة ١٧ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٤٧)

١١٤٧ - أحراز مسحوق أوراق نبات الحشيش معاقب عليه بالقانون رقم ٤٢ سنة ١٩٤٤ لا بالقانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ .

* إذا كانت الدعوى قد رفعت على النهم بأنه أحرز مسحوق أوراق نبات الحشيش ، وطلبت معاقبته بالمادة ٣ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، فادانته المحكمة بإحراز مادة مخدرة (هي الحشيش) وطبقت عليه القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ قائما لا تكون قد جرت في محاكمته على أساس صحيح . إذ العقاب على زرع الحشيش وحيازة شجيراته وأوراقها قد وضع له القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ . أما الحشيش بالمعنى المقصود في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ فهو الرؤوس المجففة الزهرة أو الثمرة من سيقان الكنبس ساتيفا الذي لم تستخرج ملحقه الصمغية .

(ضمن رقم ٢٣٧ سنة ١٨ ق جلسة ١٠/١/١٩٤٩)

١١٤٨ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير أن زراعة الخشخاش وحيازته كان بقصد إنتاجه وبيعه .

* إذا كانت المحكمة بها لها من سلطة التقدير قد استخلصت من

الادلة التي بينتها في حكمها ان الطامن وهو الزارع للنبات قد احرز المادة المخدرة التي استخرجها منه بعد نضجه على دفعات وتعرضت لما دفع به من نفى قيايه بالتجريح واستخراج المادة المخدرة واسناده ذلك الى غيره من المارة بالزراعة وردت على ذلك بما يفنده ، كما استظهرت من المساحة المزروعة وكثرة عدد الشجيرات وانتشارها وما شهد به رئيس فرع ادارة مكافحة المخدرات الذي صدقته وعولت على ما شهد به من ان عددها يبلغ الآلاف — ان زراعة نبات الخشخاش وحيازته كان بقصد انتاجه وبيعه كما ان احراز ما انتجه من مادة الافيون نم يكن بقصد الاستعمال الشخصى ، فان ما استخلصته المحكمة على هذا النحو يخون سائفا سليما الى المنطق والقانون .

(طعن رقم ٦١٠ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/٦/٧)

١١٤٩ — عدم خضوع احكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمنع زراعة الحشيش الى قواعد اثبات خاصة .

✳ ان المادة الخامسة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمنع زراعة الحشيش ، اذ نصت على ان يتولى اثبات الجرائم المنصوص عليها فيه رجال الضبطية القضائية ومن تتدبهم وزارة الزراعة لهذا الغرض من الموظفين الذين يكون لهم في سبيل القيام بهذه المهمة صفة رجال الضبطية القضائية — اذ نصت المادة على ذلك لم تقيد من حرية المحكمة في الاخذ بأي دليل على ثبوت الواقعة التي تطرح امامها فتطمئن اليه .

(طعن رقم ٧٥٥ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/٦/٢١)

١١٥٠ — اجراءات اعدام زراعة الحشيش لا شأن لها بالمحاكمة الجنائية ولا يخل باصولها المقررة في القانون .

✳ ان ما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمنع زراعة الحشيش بشأن قيام رجال الادارة بناء على طلب وزارة الزراعة باعدام كل زراعة حشيش قائمة او مقلوعة وتحسين نفقات

ذلك بالطريق الإدارى لا شأن له بالحكمة الجنائية ولا يخل بأصولها المقررة بالقانون وأن فائده يكون فى غير محله الدفع بطلان الاجراءات المؤسس على أن رجال مكتب المخدرات الذين لم تكن لهم صفة مأمورى الضبطية هم الذين قاموا باعدام زراعة الحشيش المضبوطة .

(ملحق رقم ٧٥٥ سنة ٢٤ فى جلسة ١١/١/١٩٥٢)

١١٥١ - زراعة المتهم نبات الخشخاش فى ظل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ واستمرار احرازه لهذا النبات فى اطار نهوه التالية لتاريخ العمل بالقانون الجديد يوجب تطبيق احكامه .

✽ اذا كان الحكم قد اثبت ان المتهم الذى زرع نبات الحشيش ونبات الخشخاش فى ظل القانون ٢١ لسنة ١٩٢٨ ، احرز هذا النبات فى اطار نهوه التالية لتاريخ العمل بالقانون الجديد رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ وانتج واستخرج وفعل من نبات الخشخاش بعد نضجه مادة الافيون وان التحليل دل على ان هذا النبات وجد مجزعا وعثر بجوار الجروح على آثار مسادة داکلة تبين انها اففيون فان الحكم اذا طبق المادة ٣٣ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ على صورة هذه الواقعة لا يكون قد اخطأ فى شىء .

(ملحق رقم ٢٠٦٢ سنة ٢٤ فى جلسة ١٠/١/١٩٥٥)

١١٥٢ - عدم استظهار الحكم بالادانة فى جريمة زراعة الحشيش عام المتهم بأن ما يحزره مخدر - قصور .

✽ ان اعتراف المتهم بضبط النبات فى حيازته مع انكار عليه بأنه مخدر لا يصلح ان يقام عليه الحكم بادانته فى جريمة زراعة نبات الحشيش، دون ايراد الأدلة على أنه كان يعلم أن ما احزره مخدر والا كان الحكم قاصراً منعياً نفسه .

(ملحق رقم ١٤٠ سنة ٢٥ فى جلسة ٢٦/١/١٩٥٥)

١١٥٣ - ضبط المتهم يدخن الحشيش - ذلك يكفي لاعتباره محرزا لهذا المخدر ولو لم يمتشط معه عنصر من عناصر الحشيش .

* متى اثبتت المحكمة في حق المتهم انه ضبط وهو يدخن الحشيش ، فان هذا يكفي لاعتبار المتهم محرزا لتلك المادة من غير ان يضبط معه مفعلا عنصر من عناصرها .

(طعن رقم ٦٦٨ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢ ص ٧ من ٨١٩)

(طعن رقم ٨٢٩ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٨ ص ٨ من ٨١٤)

١١٥٤ - اراد بجلب المواد المخدرة في حكم المادة ٢٣ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل - هو استيراده بالذات او بالواسطة بقصد طرحه للتداول بين الناس - فأساس ذلك ؟ اعتبار فعل الجلب متوافرا فيه قصد التداول بين الناس - الا اذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص او استعماله - او دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه او لدى من ينقل لحسابه وكان الظاهر والملايسات يشهد له - اثبات الحكم ان الحشيش المضبوط اثنتان وخمسون طرية - يتحقق به معنى الجلب قانونا - عدم التزام الحكم في هذه الحالة باستظهار قصد التداول صراحة ولو دفع بالتفتاته .

* ان المشرع اذ عاقب في المادة ٣٣ من القانون رغم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، على جلب المواد المخدرة فقد دل على ان اراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات او بالواسطة ، ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس ، سواء كان الجلب قد استورده لحساب نفسه او لحساب غيره ، متى تجاوز بفعله الخط الجرمي ، قصدا من الشارع الى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي ، وهذا المعنى يلائم الفعل المادي المكونة للجريمة ولا يحتاج في تقريره الى بيان ، ولا يلزم الحكم ان يتحدث عنه على استقلال ، الا اذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص او استعماله الشخصي ، او دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه او لدى من ينقل المخدر لحسابه ، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملايساتها يشهد

له ، يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحى لفظ الجلب ان المشرع نفسه لم يقرن فى نصه الجلب بالإشارة الى القصد منه ، بعكس ما استنبه فى الحيازة او الاحراز ، لان ذكره يكون ترديدا للمعنى المتضمن فى العمل ، مما يتقزعه عنه الشارع ، ان الجلب بطبيعته لا يقبل تساوت القصد ، ولا كذلك حيازة المخدر او احرازه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت ان المخدر المجلوب اثنتان وخمسون طربة من الحشيش خبئت فى جيوب سرية لحقائب اعدت من تيل خصيصا لنقله . فان ما اثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بمعينه كما هو معرف به فى القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر فى التعامل ، ومن ثم فان الحكم لم يكن ملزما من بعد باستظهار القصد الملابس لهذا الفعل صراحة — ولو دفع بالتفاهة — مادام مستفادا بدلالة الاقتضاء من تقريره واستدلالة .

(طعن رقم ٦٢٤ سنة ٤٠ ق جلسة ١١/٥/١٩٧٠ س ٢١ ص ٧١٣)

١١٥٥ — الجرائم على اختلاف انواعها — جواز اثباتها بكافة طرق الاثبات ومنها البينة وقرائن الاحوال — الا ما استثنى بنص خاص — جريمة زراعة واحراز نبات الحشيش بقصد الاتجار — لا يشملها استثناء .

✽ الاصل ان الجرائم على اختلاف انواعها — الا ما استثنى منها بنص خاص — جائز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البينة وقرائن الاحوال . ولما كتبت جريمة زراعة واحراز نبات الحشيش بقصد الاتجار التى دين بها الطاعن لا يشملها استثناء فانه يجرى عليها ما يجرى على سائر المسائل الجنائية من طرق الاثبات .

(طعن رقم ١٠ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٩/٥/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٨٤٤)

١١٥٦ — اثبات الحكم ضبط ثلاث قطع من مخدر الحشيش مع الطاعن — لا مصلحة له فيما يثيره من دخول مشتكى الامتيازات المضطرب معه فى عداد المواد المخدرة المحظورة حيازتها او احرازها قانونا مادام لم يكن لاحرازه اثر فى وصف التهمة التى ادين بها — بقاء الوصف صحيحا بفرض عدم ورود هذا المشتق فى جدول الجواهر المخدرة المحق بقانون مكافحة المخدرات .

✽ اذا كان الحكم المطعون فيه قد اثبت انه ضبط مع الطاعن ثلاث

تقطع من مخدر الحشيش فلا مصلحة له فيها يشره في شأن دخول أو غنم دخول مشتق الإيهيتامين الذي ضبط محرزا^١ هو الآخر في عداد الجواهر المخدرة المحظور حيازتها أو احرازها قانونا مادام أنه لم يكن لاحرازه اثر في وصف التهمة التي دين بها ويبقى الوصف صحيحا حتى مع التسليم بان ذلك المشتق لم يرد ضمن الجواهر المخدرة التي عددها الجدول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات .

(طعن رقم ٤٤٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٤ ص ٢٢ ح ٨٨٤ ؟)

الفصل الرابع

اتصال الأطباء والصيدالة بالمواد المخدرة

ومسدي أبحاثه وقيوده

١١٥٧ - خضوع الطبيب الذي يسعى استعمال حقنه فى وصف المخدرات لاحكام القانون العام بغض النظر عن مسئوليته الادارية .

* الطبيب الذى يسعى استعمال حقنه فى وصف المخدرات فلا يرمى من وراء وصفها الى علاج طبى صحيح بل يقصد ان يسهل للمدمنين تعاطى المخدر ينطبق عليه نص قانون المخدرات اسوة بغيره من عملة الافراد . ولا يجديهم ان للطباء قانونا خاصا هو قانون مزاوله مهنة الطب فانه لا مانع يمنع من مؤاخذه الطبيب اداريا امام جهة الرئيسية المختصة متى اساء استعمال حقنه فى وصف المواد المخدرة كعلاج او خطأ فنيا فى عمله او ارتكب فى سيره شططا يمس بسمعته او بشرفه سواء اثبت عليه ذلك بحكم قضائى ام لم يثبت مع بقاءه خاضعا على الدوام وفى كل الاحوال لتطبيقصوص القانون العام بصفته قانونا جنائيا لا يملك تطبيقه سوى السلطة القضائية المختصة الاوط بها تطبيق احكام ذلك القانون على كافة مرتكبى الجرائم سواء اكانوا اطباء ام غير ذلك .

(طعن رقم ٦٢ سنة ٦ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٢٥)

١١٥٨ - القيد الوارد فى م ٢٦ من ق رقم ٢١ لمادة ٢٨ علم ينطبق على الأطباء .

* أن نص المادة ٢٦ من قانون الجواهر المخدرة رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ صريح فى أن كل شخص مرخص له فى حيازة الجواهر المخدرة يجب عليه أن يقيد الوارد والمنصرف من هذه الجواهر أولا فاولا فى دفتر خاص مختوم بختم وزارة الصحة العمومية . وظاهر من الاعمال التحضيرية لقانون المخدرات أن هذا النص انما وضع لتحقيق أغراض لا يمكن تحقيقها الا اذا كان للدقتر قوة تطليلية مستمدة من الطابع الرسمى الذى يطبع به ،

(٤٠) *

مما لا يدع اى شك فى ان الدفتر يجب ان يكون رسميا .على الصورة التى جاءت فى النص وأن المرخص له اذا لم يمسك هذا الدفتر بحق عليه العقاب طبقا للمادة ٤/٣٥ من القانون المذكور ولا يشفع له امساك اى دفتر من تنوع آخر .

(طعن رقم ٦٨٣ سنة ٩ ق جلسة ١٩٢٩/٢/٢٧)

١١٥٩ - القيد الوارد فى م ٢٦ من ق رقم ٢١ سنة ٢٨ عام ينطبق على الاطباء .

* ان المادة ٢٦ من قانون المخدرات (الخاصة بقيد الوارد من الجواهر المخدرة والمنصرف منها) عامة النص فى تطبيق على الاطباء كما تنطبق على الصيدلة وغيرهم من الاشخاص المرخص لهم بجائزة الجواهر المخدرة بمقتضى قانون المخدرات . والقصد الجنائى فى جريمة عدم امساك الدفاتر المشار اليها فى هذه المادة مفترض وجوده بمجرد الاختلال بحكمتها ، وليس يشفع فيها الاعتذار بسبب أو نسيان أو باى عذر آخر دون الحادث القهرى ..

(طعن رقم ٦٢ سنة ٦ ق جلسة ١٩٢٩/١٢/١٦)

١١٦٠ - حيازة الطبيب للمخدر بدون ترخيص من وزارة الصحة معاقب عليها ولو قيدها فى دفتر قيد المواد المخدرة .

* ان المادة ٢٦ من قانون الانجر بالمخدرات لا نوجب على الطبيب قيد المواد المخدرة فى دفتر خاص الا اذا كانت حيازته لهذه المواد الشرعية عن طريق وجود ترخيص لديه من وزارة الصحة ، أما اذا لم يوجد لديه هذا الترخيص فتكون حيازته للمخدر غير مشروعة ومعاقبة عليها ، ولا يخلصه من لعقاب عليها قيده للمختر فى دفتر قيد المواد المخدرة ..

(طعن رقم ١٣٢٨ سنة ١٦ ق جلسة ١٩٢٨/٥/١٦)

١١٦١ - عدم جواز احتفاظ الطبيب الغير مرخص له في حيازة المواد المخدرة بما يبقى لديه بعد علاج من صرف الاسماء لاستعماله في معالجة غيرهم .

✳️ للطبيب أن يتصل بالمخدر الذي وصفه لمريض لضرورة العلاج . وهذه الاجارة تقوم في الواقع على اساس من القانون العام وهو سبب الاباحة المبني على حق الطبيب في مزاولة مهنته بوصف الدواء ومباشرة اعطائه للمريض . ولكن هذا الحق يزول وينعدم قانونا برواى علته وانعدام اساسه . فهو وحده لا يخول للطبيب ، بدون ترخيص من وزارة الصحة ، ان يحتفظ بالمخدر في عيادته لاي سبب من الاسباب . واذا خالف الطبيب ، غير المرخص له من وزارة الصحة في حيازة المخدر ، ليس له ان يحتفظ بما يبقى لديه بعد علاج من صرف المخدر باسمائهم لاستعماله في معالجة غيرهم ، ولا ان يحتفظ بالمخدر نيابة عن المريض الذي صرف باسمه . فهو اذا ضبط لديه مخدر كانت حيازته له غير شرعية معاتب عليها .

(طعن رقم ١٢٢٨ سنة ٨ ق جلسة ١٦/٥/١٩٢٨)

١١٦٢ - افتراض القصد الجنائي بمجرد اخلال الطبيب بما يوجبه القانون من اسساك دفتر خاص للموارد والتصرف من المواد المخدرة .

✳️ ان اسساك الطبيب دفترًا مبصوما بختم مصلحة الصحة العمومية لفيد الوارد والتصرف من المواد المخدرة واجب عليه لا محيص عنه والعقاب على التقريط في هذا الواجب امر لا مفر منه . والقصد الجنائي في هذه الجريمة متفرض وجوده بمجرد الاخلال بما يوجبه القانون من اسساك الدفتر وليس يشفع في هذه الجريمة سهو او نسيان او اى عذر آخر . دون الحادث القهرى ..

(طعن رقم ١٢٧٧ سنة ٦ ق جلسة ١٨/٥/١٩٢٦)

١١٦٣ - توقيع العقوبات المخلطة الواردة في المادة ٣٥ من ق ٢١ سنة ١٩٢٨ على كل صيدلى لم يقيد في الدفتر الخاص المذكور بالمادة ١٨ اولا فاولا الوارد والتصرف من المواد المخدرة .

✳️ ان القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمخدرات حين نص

فى المادة ١٨ على ان كفة الجواهر المخدرة الواردة الى الصيدلية او المنصرف منها يجب قيدها اولا فاولا فى دفتر خاص للوارد والمنصرف تكون صفحاته مرقومة ومخومة بختم وزارة الصحة العمومية . وحين نص فى الفقرة الرابعة من المادة ٣٥ على معاقبة « كل صيدلى وكذا .. لا يمسك الدفاتر الخاصة المذكورة بالمواد ١٨ .. او يحوز او يحرز جواهر مخدرة بكميات تزيد او تقل عن الكميات الناتجة او التى يجب ان تنتج من القيد بالدفاتر المذكورة » .. حين نص على هذا وذلك انما اراد ان توقع العقوبات الممنطة الواردة بالمادة ٣٥ المذكورة على كل صيدلى لم يقيد فى الدفاتر الخاص المذكور اولا فاولا الوارد والمنصرف من المواد المخدرة على حسب ما جاء فى المادة ١٨ ، فان ايجاب مسك الدفاتر لا يمكن ان يكون قد قصد به الا القيد فيها على النحو الذى يتطلبه القانون اب اعتبار عدم امساك الدفاتر جنحة ، واهمال القيد فيها عند امساكها مخالفة ، فذلك من شأنه عدم تحقيق الغرض المقصود بالنص ، سواء بالنسبة الى الصيادلة او الى الاشخاص المرخص لهم فى الاتجار فى تلك المواد او فى حيازتها ولا يمكن ان يكون الشارع قد قصد اليه فى الظروف التى وضع فيها قانون المخدرات المذكور . واذن فاذا كان الحكم قد اثبت على المتهم انه اهل الدفاتر المختوم بختم وزارة الصحة لانتفاء العمل فيه . ثم استعمل دفترا آخر غير مختوم اخذ يقيد فيه الجواهر المخدرة المنصرف من صيدليته من اول يوليه الى ٧ أغسطس سنة ١٩٤٣ — فان ادانته بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة ٣٥ تكون صحيحة : ولا يشفع له انه كان يقيد المواد المخدرة فى دفتر التذاكر الطبية المختوم ، او انه كان يردد على مكتب الصحة ليضع له الاختام على الدفاتر الذى اخذ يستعمله ، او انه لم يحصل منه اى تلاعب فى المخدرات التى فى صيدليته . وذلك لان النص صريح فى ايجاب القيد فى الدفاتر الخاص ..

(طعن رقم ١٨٤٧ سنة ١٤ قى جلسة ٢٥/١٢/١٩٤٤)

١١٦٤ — افتراض القصد الجنائى بمجرد اخلال الطبيب بما يوجبه القانون من امساك دفتر خاص للوارد والمنصرف من المواد المخدرة .

* ان القصد الجنائى فى جريمة عدم امساك الدفاتر الخاصة المشار اليها فى المادة ٣٥ يكفى فيه — كما هى الحال فى سائر الجرائم —

العلم والإرادة . فمضى تمسك الجنائي ارتكابه الفعل المكون للجريمة حق عليه المعتاب حتى ولو كان لم يرم من وراء فعله الى أن يسهل للغير مخالفة احكام القانون من شأن المخدرات . فمضى كان الحكم قد اثبت على المتهم أنه لم يتم بواجب التيقن في الدفتر فلا مفر من عقابه ، فتأدام أنه لم تحل بينه وبين القيام به قوة قاهرة .

(طعن رقم ١٨٤٧ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١٢/٢٥)

١١٦٥ - خضوع الطبيب الذي يسعى استعمال حقه في وصف المخدرات لاحكام القانون العلم بغض النظر عن مسئولية الادارية .

✽ للطبيب ان يصف المخدر للمريض اذا كان ذلك لازما لمعالجه . وهذه الاجازة مرجعها سبب الاباحة المبني على حق الطبيب في مزاوله مهنته بوصف الدواء . مهما كان نوعه ، ومباشرة اعطائه للمرضى . لكن هذا الحق يزول وينعدم قانونا بزوال علته وانعدام اساسه . فالطبيب الذي يسعى استعمال حقه في وصف المخدر فلا يرمى من وراء ذلك الى علاج طبي صحيح بل يكون قصده تسهيل تعاطي المخدرات للمدمنين عليها يجرى عليه حكم القانون العام امسوة يسائر الناس .

(طعن رقم ١٠٢٢ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٦/٤)

الفصل الخامس

إجراءات التفتيش في جرائم المخدرات

١١٦٦ - وجود جسم الجريمة ليس شرطاً أساسياً في أدانة

المتهم .

* أن وجود جسم الجريمة ليس شرطاً أساسياً لأدانة المتهم لأن القاضي الجنائي حر في تكوين اعتقاده من جميع الأدلة والقرائن التي تعرض عليه فإذا أدان القاضي متهماً لثبوت اتجاره بالمواد المخدرة من رسائل أرسلت منه وإليه تفيد ذلك فهذا وحده يكفي لتكوين اعتقاد المحكمة .

(من رقم ٢٨ سنة ١٩٤٤/١/١٥)

١١٦٧ - التناقض الميب

* إذا قدم متهمان للمحاكمة عن تهمة إحراز مادة مخدرة (حشيش) على أساس أن رجال البوليس شاهداً في متهى واحدهما يقدم للآخر جوزة يتصاعد من حجرها الدخان وتنبعث منه رائحة الحشيش ، والآخر يحاول إعطاء علبه الى شخص ثالث كان يجلس بجواره فأمسك بها رجال البوليس وتبين أن بها حشيشاً ، ثم انكر المتهمان التهمة وتوسكا ببطلان التفتيش الذي وقع عليهما فقضت محكمة الدرجة الأولى ببراءة الأول اعتماداً على أنه لم يضبط معه مخدر وأن التحليل لم يسفر عن وجود أثر للحشيش بحجر الجوزة مما مفاده بالبداهة نفى واقعة شتم رائحة الحشيش متباعدة من الجوزة التي كانت معه ، وأدانت الثاني استناداً الى ما وجد من الحشيش في العلبه التي قبل بضبطها معه معتمدة ، في ردها على دفعه ببطلان التفتيش ، على واقعة شتم رائحة الحشيش التي انتهت في صدد تبرئة المتهم الأول ، ثم أيدت المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي بالنسبة الى المتهمين ، فهذا الحكم يتعين نقضه لتناقضه . ولا يؤثر في ذلك قول المحكمة الاستئنافية أنه بفرض انتفاء واقعة الشتم فإن هذا لا يمنع قيام حالة التلبس لدى المتهم الثاني لأن حركة مناولته

العلية الى الشخص الثالث يعتبر من حالات التلبس — لا يؤبر مادام الكونستابل قد اكدت، بالطبية معلقة غير مشاهد ما بدايتها .

(طعن رقم ٢٠٥٨ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٢٧/١٢)

١١٦٨ — التزام الحكم بالإدانة ذكره يؤدي الأدلة التي اعتمد عليها .

* متى بين الحكم واضحة الدعوى (احراز مواد مخدرة) وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها قتلًا : « إن التهمة ثابتة بما شهد به شاطئ الباحث ورجاله الذين ابقوه في التفتيش من خط الاول للمخدر بالحيثية الداخلي » فهذا كيف في بيان يؤدي اقوال الشهود .

(طعن رقم ١٠٧٨ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١١/١٩)

١١٦٩ — مكان ضبط المخدر في المسكن لا يغير ما انتهت المحكمة

من أن التهمة هي صاحبتها .

وإذا كانت المحكمة قد اقتضت بيقين جازم أن التهمة هي صاحبة المخدر الضبوط بمسكنها وأنه كان في حيازتها واوردت على ثبوت الواقعة في دعوى ادلة من شأنها أن تؤدي الى ما انتهت اليه ، فإن مكان ضبط المخدر من المسكن لا يغير من تلك الحقيقة .

(طعن رقم ٦٤٦ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١١/٧)

١١٧٠ — لا جدوى للمتهم من الطعن ببطان التفتيش اذا كان الحكم قد

استند الى اعترافه في تحقيقات البوابس والقبيلة باحراز المادة المخدرة باعتباره دليلًا مستقلًا عن الدليل الذي اسفر عنه التفتيش .

* لا جدوى للمتهم من الطعن ببطان التفتيش اذا كان الحكم قد

استند ضمن ما استند اليه — كدليل مستقل خلافاً للدليل الذي اسفر

منه النفقش — الى اعتراف المتهم في تحقيقات البوليس والنيابة بأحرازه
للحادثة المخدرة .

(لمن رقم ٦٢٨ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٠/١/٢ من ٧ ص ١)

١١٧١ — امسك المتهم (الشيشة) في يده واتبعات رائحة
الحشيش منها — تحليل العينة المضبوطة وثبت ان بها حشيشا — اعتبار
الجريمة في حالة تلبس .

* يكفي لامعبار الجريمة متلبسا بها ان تكون هناك مظاهر خارجية
تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، وعلى ذلك فان امسك المتهم بالشيشة
في يده واتبعات الحشيش منها يعتبر مظهرا من تلك المظاهر ، فاذا ثبت
من فحص هذه العينة ان بها حشيشا فان جريمة احرار المخدر يكون
متلبسا بها .

(لمن رقم ٦٦٨ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢ من ٧ ص ٨١٩)

١١٧٢ — ضبط المخدر مع المتهم — اعتبار جريمة احرازه في حالة
تلبس ببيع المهور الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها القبض على
كل من ساهم فيها .

* التلبس صفة متعلقة بذات الجريمة بصرف النظر عن المتهمين
فيها ومن ثم فان ضبط المخدر مع المتهم يجعل جريمة احرازه متلبسا بها
مما يبيح لرجل الضبطية القضائية الذي شاهد وقوعها ان يقبض على كل
من يقوم دليل على مساهمته فيها .

(لمن رقم ٨٥٧ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٠ من ٧ ص ١١٠٠)

١١٧٣ — تقديم المتهم المخدر الى الكونستابل بمحض اختياره بعد
تظاهر الاخير بالشراء — ليس فيه ما يفيد التحريض على ارتكاب الجريمة
او خلقها .

* تظاهر الكونستابل والخير للمتهم برغبتهما في شراء قطعة

الحشيش ليس فيه ما يفيد التحريض على ارتكاب الجريمة أو خلقها
مانعاً التهم قدم المخدر اليهما بمحض إرادته واختياره .

(طعن رقم ١٢٢٢ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٧ من ٨ ص ١)

١١٧٤ — وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة احرار المخدر
يكفى اقيام حالة التلبس — تبين ماهية المادة المخدرة — غير لازم لتوافر
هذه الحالة .

* يكفى للتول بقيام حالة التلبس ، أن تكون هناك مظاهر خارجية
تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، ولا يشترط في التلبس باحرار المخدر
أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها .

(طعن رقم ٢٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٢٥ من ٨ ص ١٧٢)

(طعن رقم ٣٧٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢٠ من ٨ ص ٥٢٧)

(طعن رقم ٥٦٨ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/١ من ٩ ص ٦٢٤)

١١٧٥ — مشاهدة الضابط جريمة احرار المخدر متلبساً بها عندما
اشتم رائحة الحشيش تتصاعد من السيارة — من حقه تفتيش السيارة
والقبض على كل متهم يرى أن له اتصالاً بها .

* متى كان الضابط قد شاهد جريمة احرار المخدر متلبساً بهما
عندما اشتم رائحة الحشيش تتصاعد من السيارة ، فإن من حقه أن يفتش
السيارة ويقبض على كل متهم يرى أن له اتصالاً بها .

(طعن رقم ٤٧٦ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١/٧ من ٨ ص ٧٢٧)

١١٧٦ — ورود صور التلبس في القانون على سبيل الحصر —
عدم جواز القياس عليها — مثال لواقعة لا تتوافر فيها حالة التلبس .

* أن صور التلبس قد وردت في القانون على سبيل الحصر —

ولا يجوز القياس عليها ومن ثم فإذا اعريت الحكمة عن عدم ثبوتها في مولى
المخبر أنه اشتمم رائحة المخدر قبل القبض على المتهم وحصلت قوله في
أنه لما رأى المتهم يحاول التواء المنديل قبض عليه وأخذ منه المنديل واشتمه .
فإن الحكم يكون قد أخطأ في القانون إذ اعتبر المتهم في حالة تلبس . ذلك
أن مجرد محاولة التواء المتهم المنديل لا يؤدي إلى اعتبار الجريمة المسندة إليه
متلبسا بها لأن ما حواه المنديل لم يكن بالظاهر حتى يستطيع المخبر
رؤيته .

(ملحق رقم ٢٠١٦ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/٢ من ٩ ص ٢١٣)

١١٧٧ - انعدام مصلحة المتهم في التهرب ببطان التفتيش إذا
ثبت الحكم أنه أحرز كمية أخرى غير الحشيش الذي تناوله الدفع .

* إذا كان الحكم قد اثبت على المتهم أنه اشتم في صغرة الحشيش
البيضاء والتي ضبطت بالسيارة وأنه كان يحرزها وهو الذي باشر تسليمها
فإنه لا يكون للمتهم مصلحة في التهرب ببطان تفتيش . حتىبة ضبطت في
مكان آخر وما أسفر عنه هذا التفتيش من وجود كميات الحشيش وتولواته
فيها .

(ملحق رقم ٥٥٩ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ من ٩ ص ٧١٦)

١١٧٨ - قبض - تلبس - حكم - تسببه - تسبب غير معيب ،

إذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن تخطي
الطاعن عن المخدر لم يكن وليد إجراء غير مشروع ، وأن القبض لم
يحصل إلا بعد أن أصبحت الجريمة متلبسا بها بعد أن التفت الضابط
المخبر وتبينه ، أن تخطي الطاعن طواعية عنه ، فاضى المخدر بذلك
هو مصدر الدليل على ثبوت الواقعة ضده ، وأن هذا الدليل لم يكن وليد
القياس . فإن الحكم يكون بتليما ، ويكون التعمي عليه بخالفة القانون
والنسبة في الاستدلال غير مسددة .

(ملحق رقم ٢٧٣ سنة ٢٢ ق لسة ١٩٦٢/٤/١ من ١٤ ص ٢٧٢)

١١٧٩ - مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجال المباحث ليس من شأنه ان يحو الاثر القانوني لقيام حالة التلبس باحراز المخدر بعد القائه .

* مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجال المباحث ليس من شأنه ان يحو الاثر القانوني لقيام حالة التلبس باحراز المخدر بعد القائه .
(ملحق رقم ١٨٠ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/١/٦ من ١٥ ص ١٩١)

١١٨٠ - التلبس باحراز مخدر - تقديره - موضوعي .

* يمكن لقيام حالة التلبس ان تكون هناك مظاهر خارجية تدل على بذاتها عن وقوع الجريمة - ولا يشترط في التلبس باحراز المخدر ان يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها ، بل يمكن من ذلك تحقق تلك المظاهر الخارجية ، والبث في هذا الشأن من صميم عمل محكمة الموضوع .

(ملحق رقم ١٨٠ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/١/٦ من ١٥ ص ١٩١)

١١٨١ - التلبس : حالة تلازم الجريمة نفسها - توافرها .

* من المقرر ان التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ، ويمكن لتوافرها ان يكون شاهدها قد حضر ارتكابها بنفسه وادرك وقوعها بآلة حاسة من حواسه متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً .
وجبة التلبس الناشئة عن تبين المظاهر الخارجية للجريمة والتي تنبئ بوقوعها يستوى فيها ان تكون المادة المخدرة قد سقطت من المجرم تلقائياً او ان يكون هو الذي تعمد اسقاطها مادام انفصالها عن شخص من القاهها يقطع صلته بها ويبين المأمور الضابط القضائي ان يلتقطها . ومتى كان الحكم قد اثبت ان الضابط رأى الطاعن وهو يلقي على الارض ذات اللقطة التي التقطها وتحقق مما تحتوي عليه من مادة مخدرة قبل انقبض عليه فان الطاعن يكون بما فعل قد اوجد الضابط اداء جريمة احراز مخدر ملتبس بها ويكون القبض عليه وتنقيشه صحيحين ولا يؤثر في سلامة تلك الاجراءات ما ادعاه من انه قصد بقاء اللقطة ابعادها عنه .

(ملحق رقم ٢٢٢ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢ من ١٥ ص ١٩٢)

١١٨٢ - مواد مخدرة - تبليس - قبض وتفتيش :

* لما كان الحكم قد اثبت ان الضابطين استصدرا افنا من النيابة لضبط احد تجار المخدرات وكما خلفا شجرة فشاهدا الطاعن يسير في وقت متأخر من الليل في طريق مظلم حاملا جوالا في مضخة اشهر عنها الاتجار في المواد المخدرة مرابها امره واستفسره اولها عن شخصيته ووجهته استعمالا للحق المخول له بمقتضى المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، فاذا تخلى الطاعن عن الجوال الذي يحمله واتقاء على الارض طواعية واختيارا فان هذا التخلي لا يعد ثمة اجراء غير مشروع ، واذا ما كان الضابط الثانى قد عثر بالجوال - اثر تخلى الطاعن عنه - على مخدر فان الجريمة تكون في حالة تبليس تبيح القبض والتفتيش ؛ ويستوى نتيجة لذلك ان يكون المخدر ظاهرا من الجوال او غير ظاهر منه طالما كان الطاعن قد تخلى عنه باختياره . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش وبادانة الطاعن بناء على الدليل المستند من ضبط المخدر الذى القاه باختياره يكون مستندا الى القانون والنسب عليه في غير محله .

(ملعن رقم ١٧٧٣ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٦ من ١٦ ص ١٧١)

١١٨٣ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير الظروف والملازمات التى ضبط فيها المخدر .

* إن المحكمة وقد المت بالظروف والملازمات التى ضبط فيها المخدر واعلمت الى ان ضبطه قد وقع في أثناء التفتيش عن الاسلحة والذخائر ولم يكن نتيجة سعى رجل الضبط القضائى للبحث عن جريمة احرار المخدر وانما كان عرضا ونتيجة لما يقتضيه امر البحث عن الذخيرة ، فلا يصح مجادلتها فيها خلصت اليه من ذلك . ومن ثم يكون الضبط قد وقع صحيحا في القانون .

(ملعن رقم ١٨٨٨ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١١ من ١٦ ص ٢٥٢)

١١٨٤ - القاء المخدر اختياريا او اضطراريا - اثره .

* لا جدوى مما يثيره الطاعن من أن القاء المخدر كان اختياريا او اضطراريا طالما أن الحكم قد اثبت أن اجراءات التفتيش تمت وفقا للآذن الصادر بالتفتيش واستنادا اليه ، فانه أيا كان الامر فى شأن الالتقاء فانه لا يقدح فى سلامة التفتيش الذى تم تنفيذا لامر النيابة به .

(طعن رقم ٧٢١ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ س ١٦ ح ٦٤٣)

١١٨٥ - وجود المخدر عاريا بجيب المتهم لا يلزم عنه بالضرورة تخلف

آثار منه بالجيب .

* لما كان الحكم قد نقل عن تقرير التحليل أن ما ضبط مع الطاعنة هو مادة الحشيش فإن ما أورده من ذلك يكفى لتبرير قضائه بادانة الطاعنة ، ولا يعيبه اغفاله الإشارة الى ما ورد بالتقرير من خلو جيب الطاعنة من آثار الحشيش ، ولا على الحكم أيضا أن هو لم يرد على ما اثرته الطاعنة فى هذا الشأن ذلك بأنه فضلا عما أورده الحكم من أن المخدر المضبوط مع الطاعنة وجد مغلفا فانه بفرض وجوده مجردا عن ذلك فانه لا يلزم بالضرورة تخلف آثار منه بالجيب .

(طعن رقم ١٩٩٣ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٧ س ١٧ ح ٢٥٨)

١١٨٦ - اختصاص مأمورو الضبط القضائي فى جرائم المخدرات .

* المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها جعلت لمديرى ادارة مكافحة المخدرات واقتسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونسبيلات والمساعدين الاول والمساعدين الثانئين صفة مأمورى الضبطية القضائية فى جميع أنحاء الجمهورية فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون . ومن ثم فإن صح قول الطاعن ببدء وقوع جريمة حيازة المخدر بدائرة مركز بلبيس بمحافظة الشرقية ، فإن ذلك لا يخرج الواقعة من اختصاص رئيس

مكتب مكافحة المخدرات بالتبليوية الذي استصدر الاذن ، ومادام تنفيذ هذا الاذن كان مطلقا على استمرار تلك الجريمة الى دائره اختصاصه .
(طعن رقم ١١٨٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١/٤ من ١٧ ص ٩١٨)

١١٨٧ - مخدر - احراز مخدر - جريمة - تلبس .

* اذا كان الحكم قد اثبت ان الطاعن ما ان شاء: الضابط حتى التي من يده بالبنافخ التي تبين انها تحتوي على المخدر - فان ما اثبتته الحكم من ذلك يوفّر حالة التلبس بجريمة احراز مخدر ، لوجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة .
(طعن رقم ٨٨١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١/٥ من ١٨ ص ٧٦٧)

١١٨٨ - احراز مخدر - تلبس .

* مجرد تخوف المتهم وخشيته من الضابط ليس من شأنه ان يحو الاثر القانوني لقيام حالة التلبس باحراز المخدر بعدئذ .
(طعن رقم ٨٨١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١/٥ من ١٨ ص ٧٦٧)

١١٨٩ - مواد مخدرة - تفتيش - اذن التفتيش - اصداره - نطاقه

- رشوة -

* ان ضبط مخدر مع المتهم المأذون بتفتيشه بحثا عن اشياء خاصة بجريمة الرشوة التي كان يجمع الاستدلالات جاريا بشأنها - يوجب على المحكمة ان تعنى ببحث الظروف والملابسات التي تم فيها العثور على المخدر المضبوط لتبين ما اذا كان قد ظهر عرضا اثناء التفتيش المتعاق بجريمة الرشوة ودون معنى يستهدف البحث عنه - او ان العثور عليه انها كان نتيجة التعسف في تنفيذ اذن التفتيش بالمسمى في البحث عن

جريمة أخرى لا علاقة لها بجريمة الرشوة التي جرى فيها التحقيق — لكي تقول كلمتها في ذلك .

(طعن رقم ١٢٢٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٦٧ من ١٨ ص ١٦٥)

١١٩٠ — مواد مخدرة — تلبس — قبض — تفتيش .

* إذا كان الحكم قد استظهر أن تخلى الطاعن عن المخدر لم يكن وليد إجراء غير مشروع بل كان عن طوعية واختيار وأن الضابط التظن المخدر من بعد وتبينه ثم قبض على الطاعن فإن الدليل على ثبوت الواقعة ضده يكون مستبداً من واقعة ضبط الجواهر المخدر على تلك الصورة ولم يكن وليد قبض أو تفتيش وقع عليه .

(طعن رقم ١٢٧٢ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٣/١٠/١٩٦٧ من ١٨ ص ١٠١٨)

١١٩١ — تحديد كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها — مسألة فنية لا يصلح فيها غير التحليل — خطأ مأمور الضبط القضائي في التعرف على نوع المادة المخدرة — عدم كفايته بذاته للقول بأن المادة المضبوطة على ذمة القضية ليست هي التي أرسلت للتحليل .

* أن تحديد كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها إنما هو مسألة فنية لا يصلح فيها غير التحليل . ومن ثم فإن خطأ مأمور الضبط القضائي في التعرف على نوع المادة المخدرة التي تحويها بعض اللفافات المضبوطة لا يكفي في ذاته للقول بأن اللفافات التي ضبطت على ذمة القضية ليست هي التي أرسلت للتحليل .

(طعن رقم ١١٧ سنة ٢٦ ق جلسة ٢١/٢/١٩٦٦ من ١٧ ص ٢٢٩)

١١٩٢ — لديرى مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والثانيين صفة مأموري الضبطية القضائية في جميع أنحاء الجمهورية في الجرائم المنصوص عليها في القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

* جعلت المادة ٤٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على يشران

مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - لديرى. ادارة مكافحة المخدرات واقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الاول والمساعدين الثانىين صفة مامورى الضبطية القضائية فى جميع احاء الجمهورية فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون . ومن ثم فان صح قول الطاعنين ببء وقوع جريمة نقل الجواهر المخدرة بدائرة محافظة القاهرة فان ذلك لا يخرج الواقعة عن اختصاص رئيس مكتب مكافحة المخدرات بسوهاج الذى اسهم فى التحريات التى بنى عليها صدور الاذن بمعاونة رئيس وحدة التحريات بالمكتب المذكور .

(طعن رقم ١٩١٩ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ص ١٩ ص ١٢٧)

١١٩٣ - اسباغ المشرع صفة مامور الضبط القضائى فى جميع انحاء الجمهورية ان نصت عليهم المادة ٤٩ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - عدم جدوى المنازعة فى اختصاص من نصت عليهم المادة المذكورة مكانياً بضبط جريمة احراز مخدر .

* اذا جعلت المادة ٤٩ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها لديرى ادارة مكافحة المخدرات واقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الاول والمساعدين الثانىين صفة مامورى الضبطية القضائية فى جميع انحاء الجمهورية فى الجرائم المنصوص عليها فى انتانون المذكور، فانه يكون من غير الجذ ما يثيره المتهم فى شأن عدم اختصاص الضباط مكانياً بضبط الواقعة بدعوى وقوعها فى دائرة اختصاص محافظة اخرى غير تلك التى يعمل فيها .

(طعن رقم ٢٢٣٨ سنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ ص ٢٠ ص ٣٧٢)

١١٩٤ - القاء المتهم لعلقة من حوزته وانتشار محتوياتها وظهور ان ما بها مادة مخدرة - تحقيق حالة التابىس .

* اذا كان الحكم قد اثبت ان رئيس قسم المخدرات بشبرا الخيمة

كان يترقب في الطريق مقدم شخص دلت التحريات على أنه يتجسس في المواد المخدرة وتضاف ان اقبل المتهم راكبا دراجة وما ان رأى رجال الشرطة حتى بدت عليه علامات الاضطراب وسقط من على الدراجة ثم اخرج من الجيب الابيض الخارجى لجلبه لفافة والقي بها بعيدا فازدحمت محتوياتها وبان ان ما بها مادة مخدرة فان ما اثبتته الدكّم من ذلك يؤفر حلة التلبس بجريمة احراز مخدر .

(من رقم ٢٢٣٨ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ من ٢٠ من ٢٧٢)

١١٩٥ - ليس من شأن تخوف المتهم وخشيته من مأمور الضبط
محر الاثر القانونى لقيام حالة التلبس .

* مجرد تخوف المتهم وخشيته من الضابط ليس من شأنه ان يمحور الاثر القانونى لقيام حالة التلبس باحراز المخدر بعد القائه ، ومن ثم لا يقبل من المتهم قوله ان تخليه عن اللفافة كان اتفاقا لقبض باطل خشى وقوعه عليه .

(من رقم ٢٢٣٨ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ من ٢٠ من ٢٧٢)

١١٩٦ - وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة احراز
مخدر - يوفر حالة التلبس باحرازها .

* ان ما ينعاه الطاعن على الحكم من مخالفته الثابت في الاوراق في شأن ما اثبتته من القاء اللفافة وما نتج عن ذلك من انتشار محتوياتها وظهور المادة المخدرة ، مردود بانه يفرض صحة ما يذهب اليه الطاعن من ان اللفافة قد انتجرت وبانت منها فقط اكياس تشبه اكياس الحشيش فان، ذلك، يؤفر حالة التلبس لوجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة احراز مخدر .

(من رقم ٢٢٣٨ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ من ٢٠ من ٢٧٢)

(٤١) *

١١٩٧ - مجرد تخوف الطاعن وخشيته من مداومة رجال مكتب المخدرات له لا يحو الاثر القانوني لقيام حالة التلبس باحراز المخدر بعد القائه .

* أن مجرد خوف الطاعن وخشيته من مداومة رجال مكتب المخدرات له ، ليس من شأنه أن يحو الاثر القانوني لقيام حالة التلبس باحراز المخدر بعد القائه .

(ملعن رقم ٢٢٥٦ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢١ من ٢٠ ص ٢٢٨)

١١٩٨ - مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجل الشرطة وتوهمه بأنه قد يتعرض لحريته - عدم جواز اتخاذ ذريعة لازالة الاثر القانوني المترتب عن تخليه الصحيح عما معه من مخدر .

* مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجل الشرطة وتوهمه بان احدهما قد يقدم على القبض عليه او التعرض لحريته ، لا يصح اتخاذ ذريعة لازالة الاثر القانوني المترتب على تخليه الصحيح عن المخدر ، ومن ثم يكون الحكم اذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش قد اصواب صحيح القانون .

(ملعن رقم ١٦٤ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ من ٢٠ ص ٧٢٢)

١١٩٩ - لا يلزم بالضرورة تخلف آثار من المخدر بمحتويات العلبة التي ضبط بها عاريا - مثل التسبب في مميع .

* متى كان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير التحليل أن ما ضبط مع الطاعن هو مادة الافيون ، فإن ما أورده من ذلك يكفي لتبرير قضائه بادانة الطاعن ، وبغرض أن التقرير أورد خلو العلبة ومحتوياتها من آثار الافيون وأن المخدر المضبوط وجد مجردا من التغليف بالعلبة فإنه لا يلزم بالضرورة تخلف آثار منه بمحتوياتها .

(ملعن رقم ٧٨٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٦ من ٢٠ ص ١٠٢٢)

١٢٠٤ - أثبات الحكم العشور في جيب الطاعن على قطعة من المخدر - لا مصلحة للطاعن في القول بأن المخدر الذي ضبط في الخلاء لا يمكن نسبة احرازه اليه - طالما أنه لم يكن لاحتراز هذا المخدر أثر في وصف التهمة التي ادين بها الطاعن .

✽ متى كان الحكم قد اثبت أنه عثر في جيب الطاعن على قطعة من المخدر ، فلا مصلحة للطاعن في القول بأن المخدر الذي ضبط في الخلاء لا يمكن نسبة احرازه اليه لأنه لم يكن لاحتراز هذا المخدر أثر في وصف التهمة التي ادين بها الطاعن ويبقى الوصف صحيحا حتى مع التسليم بأنه لم يكن محرزا له ..

(طعن رقم ١٢٢٦ سنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٢٩/١٩٦٩ ج. ٢٠ ص ١٤٧٩)

١٢٠١ - استدلال الحكم على جدية التحريات بالعشور على المخدر بعد التفتيش - تزيد لا يؤثر فيه .

✽ ما قاله الحكم استدلالا على جدية التحريات من العشور على المخدر بعد التفتيش - تزيد لا يؤثر فيما اثبتته الحكم من أن امر التفتيش قد أدى على تحريات جدية سبقت صدوره .

(طعن رقم ١٢٢٦ سنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٢٩/١٩٦٩ ج. ٢٠ ص ١٤٧٩)

١٢٠٢ - استعمال اذن التفتيش عبارة (بحثا عن المختر) بمعنى ضبطه - لا عيب فيه - شروط صحة الاذن .

✽ لا يشترط القانون عبارات خاصة يصاغ بها اذن التفتيش ، وإنما يكفي لصحته أن يكون رجل الضبطية القضائية قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية فسد من يطلب الاذن بتفتيشه أو تفتيش مسكنه - ومن ثم لا يؤثر في سلامة الاذن أن يستعمل كلمة « بحثا عن المخدر » بمعنى ضبطه .

(طعن رقم ١٨٨٦ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩/١/١٩٧٠ ج. ٢١ ص ١٢٧)

١٢٠٣ - عبارة الاتجار بالمخدرات - محلولا - الاثن بالتفتيش -
 صفته - أساس ذلك - عدم جواز إثارة الجدل الموضوعي أمام القضاء .

* أن الاتجار في المخدر لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بقصد الاتجار ، فهو في محلوله القانوني ينطوي على عنصر الحيازة الى جانب دلالة الظاهرة منها . واذا كان ما تقدم ، وكان التفسير الذي أخذت به محكمة الموضوع لما ورد بمحضر التحريات من أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة ويقوم بترويجها ، وانتهت فيه الى أن تحريات الضابط دلت على أن الطاعن كان يحرز مواد مخدرة وقت صدور الإذن بالتفتيش ، يتفق مع ما تحمله هذه العبارة ولا خروج فيه على ظاهر معناها ، وكان الواضح من مدونات الحكم أن الجريمة التي دان الطاعن بها كانت قد وقعت حين إصدار النيابة العامة أذنها بالقبض والتفتيش ، وكان ما أورده الحكم من ذلك سائفا وله سند في أوراق الدعوى ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا ، مما يقبل إثارته أمام محكمة القضاء .

(ملن رقم ١٥٩٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٢/١/١٧٠ س ٢١ ص ٦٥)

١٢٠٤ - مثال على تلبس باحراز مخدر - أهدار الدليل المستند من تفتيش أثر حالة تلبس - خطأ في القانون .

* إذا كان الضابط قد أدرك وقوع الجريمة من رؤيته المطمون ضده يمسك بيديه الجوزة ثم يقطع قطعة من مادة كان ممسكا بها ويضغط عليها بامنيح يده ثم يضعها على الدخان بالجوزة ، فإن القراء المطمون فيه إذ ما أهدر الدليل المستند من التفتيش بدعوى بطلانه لعدم قيام حالة التلبس على الرغم من وجوده ما يبرره قانونا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . مما يعيبه ويوجب نقضه .

(ملن رقم ١٨٤١ سنة ٢٩ ق جلسة ٥/٢/١٧٠ س ٢١ ص ٢٥٥)

مضى فشككت فى صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية أدلة الثبوت ، غير ان ذلك مشروط بان يشتمل حكمها على ما يريد انها محصت الدعوى وعناصرها وان تكون اسبابه سائغة ومؤدية الى النتيجة التى انتهى اليها . ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات انه لا تناقض بين اقوال شاهدى الإثبات ، وان التحقيقات خلت من دليل على صحة ما دفع به المطعون ضده من انه عامل بناء ، وكان مجرد اثبات الضابط فى محضره انه يشبه فى نلوث نصل المطواة بالمخدر وثبوت عكس ذلك من تقرير المعامل الكيماوية لا يؤدى فى العقل والمنطق الى الشك فى اقواله .

(ملعن رقم ٢١ سنة ٤١ ق جلسة ١٣/٦/١٩٧١ س ٢٢ ص ٤٥٨)

١٢٠٨ — تخلى المتهم اختياراً عن حيازة المخدر اثر استيقاف صحيح
يوفر حالة التلبس فى حقه .

* قيام رجل الشرطة بفرض اللقافة التى تخلى عنها الطاعن طواعية واختياراً بعد استيقافه استيقافاً قانونياً ، ووجود المخدر بها يوفر حالة التلبس بجريمة احراز المخدر التى تبيح لرجل الضبطية التزائية التلبس والتفتيش .

(ملعن رقم ٢٧ سنة ٤١ ق جلسة ٨/١١/١٩٧١ س ٢٢ ص ٦٢١)

١٢٠٩ — اطمئنان المحكمة الى ان تحريات مأمور الضبط القضائى واقواله كافية لاسناد واقعة احراز الجوهر المخدر الى الطاعن — وبالتالي لاستصدار اذن تفتيشه .

* ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من ان ترى فى تحريات واتوال الضابط ما يسوغ الاذن بالتفتيش ويكنى لاسناد واقعة احراز الجوهر المخدر لدى الطاعن ولا ترى فيها ما يقتضها بان هذا الاحراز كان بقصد الاتجار او بقصد التعاطى او الاستعمال الشخصى دون ان يعد ذلك تناقضاً فى حكمها .

(ملعن رقم ١٤٤٠ سنة ٤١ ق جلسة ١٧/١/١٩٧٢ س ٢٢ ص ٨١)

١٢١٠ - إخراج الحكم للدفع ببطان القبض والتفتيش تأسيسا على أن الطاعن تخلى عما كان في يده من مخدر - سائلج - تتوافر به حالة التلبس بجريمة احراز مخدر لوجود مظاهر خارجية تدل على بذاتها عن وقوع جريمة .

* إذا كان الحكم قد عرض الى الدفع ببطان القبض والتفتيش وإلحاحا تأسيسا على أن الواقعة واقعة القاء وإن الطاعن تخلى عما كان في يده من مخدر فإن ما انتهى اليه الحكم فيها تقدم سائلج وتتوافر به حالة التلبس بجريمة احراز المخدر لوجود مظاهر خارجية تدل على بذاتها عن وقوع جريمة .

(طعن رقم ١١٨ سنة ٤٢ في جلسة ١٢/٢/١٩٧٢ ص ٢٢ من ٣٦٢)

١٢١١ - نقل الحكم عن أقوال الضابط الذي قام بالتفتيش أن إحدى كفتي الميزان المضبوط وجدت ملوثة بمادة المخدر مع مخالفة ذلك لما أثبتته تقرير التحليل من خلو كفتي الميزان من أية آثار لمادة مخدرة - لا يعيبه - إذ أن ما أورده من ذلك لم يكن له أثر في منطقه ولا في النتيجة التي انتهى إليها والتي عول فيها على ما أثبتته تحليل الجوهر المخدر المضبوط وتحليل غسيل معدة المتهم .

* لا يعيب الحكم ما أورده نقلا عن أقوال الضابط الذي قام بالتفتيش من أن إحدى كفتي الميزان المضبوط وجدت ملوثة بمادة مخدرة مع مخالفة ذلك لما أثبتته تقرير التحليل من خلو كفتي الميزان من أية آثار لمادة مخدرة بإدراك أن ما أورده الحكم من ذلك لم يكن له أثر في منطقه ولا في النتيجة التي انتهى إليها والتي عول فيها على ما هو واضح من سياقه على ما أثبتته تحليل ماضبط فعلا من جوهرى الأفيون والحشيش ومحتصات غسيل معدة المتهم فحسب .

(طعن رقم ١١٧ سنة ٤٢ في جلسة ١٢/٢/١٩٧٢ ص ٢٢ من ٣٥٧)

١٢١٢ — تقدير جدية التحريك موكول لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع — لا يقدح في جديتها ضبط المادة المخدرة غير مجزأة على خلاف ما ورد بمحضر التحريات — علة ذلك ؟ الاعمال الاجرائية محكمة صحة وبطلان بمقتضاها لا بنتائجها .

* تقدير جدية التحريات موكول لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ولا يقدح في جديتها ضبط المادة المخدرة غير مجزأة خلافا لما ورد بمحضر التحريات لان الاعمال الاجرائية محكمة من جهة الصحة والبطلان بمقتضاها لا بنتائجها .

(طعن رقم ٢٤٤ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ ص ٢٣ من ٧٥٩)

١٢١٣ — النعى على الحكم بعدم ارسال الصديري للتدليل — لا يجدى — مادام الحكم ام يعول على وجود آثار للمخدر بجيب الصديري — وجود المخدر مجردا لا يلزم تخلف آثار منه بالجيب .

* اذا كان الحكم لم يعول في قضائه على وجود آثار للمخدر في جيب صديري الطاعن فانه لا يجديه النعى بعدم ارسال الصديري للتدليل اذ انه فضلا عما اورده الحكم من ان المخدر المضبوط وجد مؤلفا فانه يفرض وجوده مجردا فانه لا يلزم بالضرورة تخلف آثار منه بالجيب .

(طعن رقم ١٣٩٤ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢٨ ص ٢٤ من ١٠٢)

١٢١٤ — جريمة نقل المخدر من الجرائم المستمرة — وقوعها بدائرة محافظة واستمرارها الى المحافظة الاخرى التي اصدرت نيابتها الاذن لا يخرج الواقعة عن اختصاصها .

* لما كانت جريمة نقل المخدر من الجرائم المستمرة فان وقوع الجريمة وان كان قد بدأ بدائرة محافظة كثر الشيخ الا ان ذلك لا يخرج الواقعة عن اختصاص نيابة دمنهور التي اصدرت اذن التفتيش مادام تنفيذ هذا

الآن كان ممكناً على استمرار تلك الجريمة الى دائرة اختصاصها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتنى هذا النظر ، فإنه يكون بنأى عن الخطأ على تطبيق القانون .

(طعن رقم ٢٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١١/٢/١٩٧٢ م ٢٤ ص ٣١٠)

١٢١٥ - قيام النيابة بتحقيق واقعة جلب مخدر لا يتوقف على صدور إذن مدير الجمارك ولو اقترنت بجريمة من جرائم التهريب الجبرى
- ناصيل ذلك .

✽ الأصل المقرر بمقتضى المادة الاولى من قانون الإجراءات الجنائية ان الالباء العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وان اختصاصها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد الا باستثناء من نص الشارع واذا أقامت النيابة العامة الدعوى ضد الطاعن بوصف انه جلب مخدراً دون الحصول على ترخيص كتابى بذلك من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ ودان الحكم الطاعن على مقتضى احكام هذا القانون الذى خلا من أى قيد على حرية النيابة فى رفع الدعوى الجنائية على جلب المخدر او غيرها من الجرائم الواردة به وهى جرائم مستقلة ومتميزة مناصرها القانونية عن جرائم التهريب الجبرى المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فلان قيام النيابة بتحقيق واقعة جلب المخدر المنسوبة للطاعن ومباشرة الدعوى الجنائية بشأنها لا يتوقف عن صدور إذن من مدير الجمارك ولو اقترنت هذه الجريمة بجريمة من جرائم التهريب الجبرى .

(طعن رقم ٢٢٦ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٩/٢/١٩٧٣ م ٢٤ ص ٥٥١)

١٢١٦ - سلطة محكمة الموضوع فى تقدير التحريات وتجزئتها اها ان ترى فيها ما يسوغ الآن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقتضاها بان احرار المخدر كان بقصد الاتجار او التعاطى او الاستعمال الشخصى .

✽ لمحكمة ان تعول فى تكوين عقيدتها علم ما جاء بتحريات الشرطة

باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ، ولها في سبيل ذلك ان تجزىء هذه التصريحات فتأخذ منها ما تطئن اليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما مداه ، ومن سلطتها التقديرية ايضا ان ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الاذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقتضيها بان احراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار او التعاطي او الاستعمال الشخصى منى بنت ذلك على اعتبارات سائفة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واطهر اطمئنانه الى التحريات كمسوغ لاصدار الاذن بالتفتيش ولكنه لم ير فيها وبلى افعال الضابط محررها مما يقتضيه بان احراز الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار به وهو ما لم يخطيء الحكم في تقديره — فان ما يثره الطاعن من هذا الخصوص فضلا عن انعدام مصلحته في اثارته — لا يعتد به ان يكون مجادلة موضوعية لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٢٤ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٦ من ٢٤ من ٥٦٦)

١٢١٧ — صدور امر بالقبض على المتهم — ممن يملكه قانونا — بموجب على رجال السلطة العامة جميعا تنفيذه .

✽ جاء نص المادة ١٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية مطلقا في الزام جمع رجال السلطة العامة بالقبض على المتهم الذى صدر امر بالقبض عليه واحضاره ممن يملكه قانونا ، ومن ثم فان الدفع ببطلان القبض لان من اجراه رئيس مكتب مكافحة المخدرات في حين ان النيابة كلفت وحده تنفيذ الاحكام بذلك ، يكون على غير اساس .

(طعن رقم ٢٣٥ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٢١ من ٢٤ من ٦٤٥)

١٢١٨ — اخذ محكمة الموضوع بالتحريات وشهادة الضابط في صدد احراز الطاعن المأذونات واطرادها في خصوص تعدد الانجاز — من حقها .

✽ من المقرر ان استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها المغطاة من حق محكمة الموضوع الذى لها ان تثبت الواقعة على حقيقتها وان ترد

الحادث إلى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها دون أن تنقيد على هذا التصوير بدليل معين . وليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يسوغ الاذن بالتنقيش ويكفي لاسناد واقعة احراز المخدر الى الطاعن ، ولا ترى فيها ما يقتضي بان هذا الاحراز كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . ولما كان الحكم قد دلت على ثبوت احراز المخدر في حق الطاعن وانتهى في منطق سائغ الى استبعاد قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي في حقه ، فإن دعوى التناقض لا يكون لها محل .

(طعن رقم ٧١٢ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٥ من ٢٤ ص ١٢٢)

١٢١٩ - اطبقان المحكمة الى سلامة اجراءات ضبط المخدر داخل جسم الطاعن والى شهادة الطبيب الذي استخرج المخدر من جسمه - كفايته ردا على ادعاء بان اخفاء القدر المضبوط من المخدر داخل جسم الطاعن لا يستتبع عقلا .

* متى كان الحكم قد رد على دفاع الطاعن من انه لا يستتبع عقلا أن يخفى في شرحه كمية المخدر المضبوطة ، بأنه يطمئن الى سلامة اجراءات ضبط المخدر . الذي تم بواسطة طبيب المستشفى الذي شهد في التحقيقات باستخراجه الخابورين المحتويين على مخدر الانيون من شرح الطاعن ، لا يتأني مع الاقتضاء المعلى وطبيعة الاور ، فإن دفاع الطاعن في هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الأدلة مما تستلزم به محكمة الموضوع .

(طعن رقم ١٢٠ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٥ من ٢٥ ص ١٢٥)

١٢٢٠ - ضباط مكافحة المخدرات - من ماويرى الضبط القضائي في تنفيذ احكام قانون المخدرات .

* من المقرر ان ضباط مكافحة المخدرات من رجال الضبط القضائي قبياً يتعلق بتنفيذ احكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات .

(طعن رقم ١٢٠ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٥ من ٢٥ ص ١٢٥)

إن كل ما قام به رجال مكتب مكافحة المخدرات في شأنها أنهم اجسروا تحريتهم وتابعوا المتهمين حتى تمكنوا من ضبط الحقيبتين اللتين تحويان المخدر عند تسليمهما للطاعن وليس في ذلك خلق للجريمة أو تحريض عليها .

(طعن رقم ١٢٤ سنة ٤٤ ق جلسة ١٢/١٠/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٦٥٤)

١٢٢٤ — بطلان إذن التفتيش الذي أسفر عن ضبط المادة المخدرة

— مؤدى ذلك .

* متى كان الحكم قد أفصح عن عدم اطمئنائه الى جدية التحريات للأسبب التي أوردتها والتي رتب عليها بطلان إذن التفتيش الذي أسفر عن ضبط المادة المخدرة وفتات تلك المادة التي عثر عليها بجيب السروال والمطواة باعتبار أن تفتيشا واحدا قد شملها جميعا وانتهى الى أن الدعوى خلت من أي دليل آخر سوى ما نشأ عن التفتيش الباطل ، فإن هذا الذي أوردته الحكم وأقلم عليه قضاؤه بتبرئة المطعون ضده يدل على أنه أحاط بالدعوى ونظن الى ما حملته أوراقتها من أدلة وتنحصر به دعوى القصور في التسبيب .

(طعن رقم ١١٨ سنة ٤٥ ق جلسة ٢٣/٢/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٢٥٢)

١٢٢٥ — ما يكفي لقيام حالة التلبس بأحراز مخدر .

* لما كان الحكم قد استظهر في بيان واقعة الدعوى وبلى رده على دفع الطاعنة ببطلان إجراءات القبض والتفتيش ، توأمر حالة التلبس بجريمة احراز المخدر في حقها بما أفصح عنه من مشاهدة الضابطين لها في صالة مسكن زوجها الذي صدر الأذن بتفتيشه للبحث فيه عن مخدرات ورؤية الضابطين لها وقتئذ وهي تخرج علبة من جيبها وتحاول التخلص منها بلقائها على الأرض . فأنه لا يؤثر في توافر هذه الحالة ما تبرره الطاعنة من أن الضابطين لم يشاهدا ما بداخل العلبة ومحتوياتها قبل القبض عليها وتفتيشها ، لما هو مقرر من أنه يكفي للقول بقيام حالة

التلبس باحراز المخدر ان تكون هناك مظاهر خارجية شبيهة بذاتها عن وقوع الجريمة ولا يشترط ان يتبين من شهود هذه المظاهر قد بين ماهية المادة التي شاهدها . ومن جهة اخرى فانه لما كان الحكم قد اثبت ان الضابطين الماذون لهما بالتفتيش قد وجدا الطاعنة بمسك زوجها الماذون بتفتيشه وما ان شاهدتهما حتى اخرجت العلبة من جيبها ، وحاولت التخلص منها بالقائها على الارض فقام الضابط بضبط يدها اليمنى وبها العلبة المحتوية على المخدر فان هذه الظروف تعتبر قرينة قوية على ان الطاعنة انها تخفى معها شيئا يفيد في كشف الحقيقة مما يجيز لمساور الضبط القضائي ان يفتشها عملا بالمادة ٤٩ من قانون الاجراءات الجنائية كما ان مؤدى ما تقدم يدل بذاته من ناحية اخرى وينقض النظر عما اذا كان اذن التفتيش يشمل الطاعنة ام لا — على قيام دلائل كافية على اتهامها بجريمة احراز مخدر مما يسوغ لرجل الضبط القضائي القبض عليها وتفتيش العلبة المضبوطة في يدها طبقا لاحكام المادتين (١)٣٤ و ٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية . ومن ثم فان ضبط العلبة المحتوية على المخدر في يد الطاعنة يكون بمنأى عن البطلان .

(طعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٥ في جلسة ١٩/١٠/١٩٧٥ من ٢٦ من ١٩٦٦)

١٢٢٦ — الكشف عن المخدر في مكان حساس من جسم الأنثى —
بمعرفة طبيب — لا يعيب الاجراءات — أساس ذلك ؟

✽ ان الكشف عن المخدر في مكان حساس من جسم الطاعنة بمعرفة طبيب المستشفى لا تأثير له على سلامة الاجراءات ، ذلك ان قيامه بهذا الاجراء انما كان بوصفه خبيرا وما اجراه لا يعدو ان يكون تعرضا للطاعنة بالقدر الذي تستلزمه عملية التداخل الطبى اللازمة لافراج المخدر من موضع اخفائه في جسم الطاعنة .

(طعن رقم ١٢٧١ لسنة ٤٥ في جلسة ١٤/١/١٩٧٦ من ٢٧ من ١٩٦٦)

١٢٢٧ — مواد مخدرة — سلطة محكمة الموضوع في ان ترى في تحريات واقوال الضابط ما يسوغ الاذن بالتفتيش .

✽ من المقرر انه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة

تقديرية من أن ترى في تحريات وأقوال الضابط مما يسوغ الاذن بالتفتيش ويكنى لاسناد واقعة احراز الجواهر المخدرة لدى الطاعن ولا ترى فيها ما يقتضيه بأن هذا الاحراز كان بقصد الاتجار دون أن يعد ذلك تناقضا في حكمها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله .

(طعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٤/٢/١٣٧٧ س ٢٨ ص ٢٥٢)

١٢٢٨ - مواد مخدرة - الحالات التي يجوز فيها تفتيش من يتواجد مع المألون بتفتيشه .

* متى اقتصر الاذن بالتفتيش على المتهم الآخر ومسكاه ، فإنه ما كان يجوز لرجل الضبط القضائي المأذون له بإجرائه أن يفتش المظنون ضده الا إذا توافرت في حقه حالة التلبس بالجريمة طبقا للمادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية أو وجدت دلائل كافية على اتهامه في جناية احراز المخدر المضبوط مع المتهم الآخر وفقا للمادتين ١/٣٤ و ١/٤٦ من القانون المذكور ، أو قامت قرائن قوية على انه يخفى معه شيئا يفيد في كشف الحقيقة طبقا للمادة ٤٩ من ذات القانون .

(طعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٨/٢/١٣٧٧ س ٢٨ ص ٤١٦)

١٢٢٩ - مواد مخدرة - تفتيش بدون اذن - تلبس .

* من المقرر ان الامر بعدم التحرك الذي يصدره الضابط الى الحاضرين بالمكان الذي يدخله بوجه قانوني هو اجراء قصد به أن يستقر النظام في هذا المكان حتى يتم المهمة التي حضر من اجلها . لما كان ذلك وكان ضابطا الباحث قد دخل الى المهي للملاحظة حالة الامن وأمر الحاضرين فيه بعدم التحرك استقرارا للنظام ، فإن تخلى الطاعن عن تلافاه التي تحوى المادة المخدرة والقضاءها على الارض يعتبر أنه حصل طواعية واختيارا مما يرتب حالة التلبس بالجريمة التي تبيح التفتيش والقبض .

(طعن رقم ١١٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٥/٥/١٣٧٧ س ٢٨ ص ٤١١)

١٢٣٠ - ضبط مخدر مع مائون بتفتيشه - تلبس - جواز تفتيش منزله بدون اذن .

* أن ضبط المخدر مع المطعون ضده بعد استئذان النيابة يجعل جريمة احراز المخدر متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وجودها أن يقوم بتفتيش مسكنه دون حاجة لصدور اذن من النيابة العامة بذلك .
(ملن رقم ٢٠٩ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٥ س ٢٨ ص ٦٦١)

١٢٣١ - مخدر - ضبطه - عدم تحريز الجيب المضبوط به المخدر - جـوازـه .

* عدم تحريز جيب ستره المطعون ضده الذي ضبط به مخدر الحشيش لا يؤدي في الاستدلال السليم الى اطراح اقوال الشاهد ، ذلك أن وجود مخدر غير مخلف داخل جيب ستره المطعون ضده لا يزال عنه بالضرورة تخلف آثار منه بهذا الجيب .

(ملن رقم ٥٦٢ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/١٦ س ٢٨ ص ٨٥٢)

١٢٢ - شهادة - اطراح محكمة الموضوع لها - افصاح المحكمة عن علة ذلك - رقابة محكمة النقض .

* من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تزن اقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي تطمئن اليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب اطراحها لها ، إلا أنه متى افصحت المحكمة عن الاسباب التي من أجلها لم تعمل من اقوال الشاهد ، فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الاسباب أن تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها ، وإذا كان ما تقدم وكان ما لورده الحكم المطعون فيه تبريرا لاطراحه اقوال شهادتي الاثبات في الدعوى غير سائغ وليس من شأنه أن يؤدي الى ما رتب عليه ذلك بأن الخلاف بين شاهدي الاثبات في تحديد ساعة ضبط المتهم في حدود ربع الساعة ليس من شأنه أن يؤدي الى ما رتبته الحكم عليه من اطراح اقوال شاهدي الاثبات جملة إذ أن وقت الضبط - وفي الدعوى المطروحة - لا اثر له على جوهر واقعة احراز المخدر خاصة وأن الدفاع عن المطعون ضده لم يدفع بأن الضبط تم في وقت سابق على الاذن به .
(ملن رقم ٥٦٢ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/١٦ س ٢٨ ص ٨٥٢)

الق فصل السادس

نسيب الاحكام

١٢٣٣ - الخطأ المادى البحث فى أسباب القتل يبيحه .

* السهو الواضح لا يغير من الحقائق الثابتة المأثمة لخصوم الدموى فاذا كانت المادة المخدرة التى عوقب المتهم من أجل احرارها هى « افيسون » كما تدل عليه بيانات الحكم الابتدائى المؤيد لتسليمه وكان قد ورد فى ديباجة هذا الحكم خطأ أنها « حشيش » ثم بعد ان بين الحكم ان هذه المادة هى « افيسون » اعتمادا على ما اثبتته النجائيل وكثير هذا البيان فى جملة مواضع بها لا شك معه فى أنها افيسون جاء فى خلاصته فذكر ان تهمة احرار « الحشيش » قد ثبتت على المتهم فلا يصح للاستئناف ان يترك كل ما ذكر فى الحكم وكل ما دارت عليه المرافعة ويستدل ان ما ذكرته المحكمة الاولى سهوا وما ذكر سهوا فى ديباجة الحكم الاستئنافى من لفظ « حشيش » بدل لفظ « افيسون » هو أمر مفسد للحكم .

(تلقى رقم ٦١١٤ سنة ٣ فى جلسة ١٩٣٣/٢/٢٧)

١٢٣٤ - عدم الرد على دفاع المتهم الذى لو صح لرتب عليه تغيير وجه الراى فى الدعوى .

* اذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بضرورة احضار ملابس من السجن الذى حفظت به عند دخوله فيه على اثر التحقيق ليثبت ان لا يمكن بلبس صدرياً فى الوقت الذى قال الضابط انه ضبط فيه المخدر معه بجيب الصدري ، ومع ذلك فان المحكمة لم تجبه الى هذا الطلب ولم ترد عليه فى حكمها بادانته ، فهذا منها قصور يستوجب نقض الحكم .

(تلقى رقم ٣٨٨ سنة ١٩ فى جلسة ١٩٣٩/٢/٢٨)

١٢٣٥ - التناقض المريب .

* اذا كان الحكم بعد ان بين واقعة الدعوى عرض لدفاع الطاعنين يقال « وقد اقر ذلك المتهم (الطاعن الثانى) اثر ضبط المخدرات بمنزله

(٤٢) *

انها له وادعى أنه يحرزها بقصد التعاطي ، وقام الدليل على ان المتهمين معا احزوا هذه الجواهر المخدرة (الحشيش والافيون) بغير مسوغ شرعى بقصد التعاطي » .. ثم قال الحكم بعد ذلك فى موضع آخر منه . « وقد اسفرت التحقيقات عن صدق التحريات التى قام بها معاون المكتب من ان المتهمين يحزوان المخدرات بقصد الاتجار » . وخلص من ذلك الى عقاب الطاعنين بالعقوبة المغلظة المقررة للاحراز بقصد الاتجار ، فان ما اوردته المحكمة فى اسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضها البعض الآخر بحيث لا يتسنى احكامه الا ان تعرف حقيقة الواقعة هل كان احراز الطاعنين بقصد التعاطي او بقصد الاتجار ، وهذا التناقض يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٩٩١ سنة ٢٤ ق جلسة ١٠/١٢ / ١٩٥٤)

١٢٣٦ - التناقض المريب .

* اذا كانت المحكمة قد اوردت فى بحسب الحكم عند تحصيلها للواقعة ما يفيد ان احراز المتهم المواد المخدرة كان للاتجار ، الا انها دانته بجريمة اخف وهى جريمة الاحراز بقصد التعاطي او الاستعمال الشخصى دون ان تبين الاسباب التى انتهت منها الى هذا الرأى وترفع التناقض بين المادتين والنتيجة ، فان الحكم يكون قد انحاز على تناقض بين الاسباب والمنطوق بما يعيبه ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٠٦٨ سنة ٢٤ ق جلسة ١١/١ / ١٩٥٤)

١٢٣٧ - العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣٢ من المرسوم بقانون

رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ مجال تطبيقها : انتهاء المحكمة الى ان الاحراز كان بقصد التعاطي — عدم تأسيس ذلك على ما ثبت من عناصر الدعوى — الاكتفاء فى ذلك بنفى قصد الاتجار — خلافاً فى تطبيق القانون وقصور .

* اوجب القانون توقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ على مطلق احراز او حيازة

المخدر ما لم يثبت أنه إنما أحرز المخدر للاعتماد أو للاستعمال الشخصي أو ثبت ذلك القصد الخاص للمحكمة من العناصر المبرهنة سابقا . وإذا ما إذا كان الحكم لم يؤسس ما انتهى إليه من أن المخدر ليس له استعمال شخصي على أن ذلك ثبت أنه من عناصر الدعوى . فيفتقر إلى ما يثبت عدم الاتجار مع أن هذا القصد ليس ركنا من أركان الجريمة التي لا يثبت - جرد الاتجار - فإن الحكم يكون مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون . فاستدل في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

(ملن رقم ٢٠٠٨ - سنة ٢٥ ق جلسة ١٩/٢/١٩٥٦ من ٧ ص ٢٧٧)

١٢٢٨ - أثبات المحكمة أن الاتجار كان يقوم الاتجار - استعمالها على ذلك بأعمال الشهود وسواقي تاتي دون بيان طبيعة السواقي وكيفية الاستدلال منها على ذلك - قصور .

* متى تعرضت المحكمة في حكمها للقصد من الاتجار - أثبات أنه بقصد الاتجار استدلوا إلى اقوال شهود الحادث وسواقي الاتجار وحجم قطعة الانيون المضبوطة دون أن تبين ماهية السواقي التي أثباتت اليها . وكيف استدلوا منها على قصد المتهم خصوصا مع ما سبق أن أثباته من أن تلك القطعة تزن ١٩٩ جراما ، فإن هذا الاستدلال على المدبرة المجهمة التي ورد بها الحكم يعتبر قصورا معينا في التسبيب .

(ملن رقم ٦٨٨ - سنة ٢٦ ق جلسة ٢٦/٦/١٩٥٦ من ٧ ص ٨١٧)

١٢٢٩ - قضاء الحكم بقبول الدفيع وبإعلان الشفيع وبإدانة المتهم - انقضائه التعرض لاعتراف المتهم بجلاسة المحاكمة بحيازته للعبارة التي وجد بها المخدر - قصور .

* متى كان الحكم حين قضي بقبول الدفيع وبإعلان الشفيع وكل ما ترتب عليه من إجراءات وبإدانة المتهم قد أغفل ما اعترف به المتهم بجلاسة المحاكمة من حيازته للعبارة التي وجد بها المخدر ولم يتعرض بشيء لهذا الدليل المستقل عن الإجراءات التي قضي ببطلانها فإنه يكون ناقصا ولا يفي

من الأمر ما ذهب إليه الدفاع من القول بعدم علم المتهم بمحتويات هذه العلبة فإن ذلك مما كان ينبغي معه على المحكمة أن تقول كلمتها فيه .

(طعن رقم ١١٩٣ سنة ٢٦ في جلسة ١٢/٢١/١٤٠٦ : ٨ من ١٢٢٧)

١٢٤٠ — تحدث الحكم استقلالا عن ركن العلم بحقيقة المادة المخدرة — غير لازم مادامت ظروف الدعوى لا تسيغ القول بانتهائه .

* يتحقق التمسك الجنائي في جريمة احرار المخدر بعلم الجاني بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوع احرارها قانونا واذا كان ما أورده الحكم من أن المتهم ألقى بها معه عندما وقع بصره على رجل البوليس ثم محاولته الهرب كافيها في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحزره مخدرا فلا تكون المحكمة ملزمة بعد ذلك بالتحدث استقلالا عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة ما دامت ظروف الدعوى لا تسيغ القول بانتهائه .

(طعن رقم ٢٩٦ سنة ٢٧ في جلسة ٢٩/٢/١٤٠٧ : ٨ من ٥٢٤)

(وطعن رقم ٥٦٨ سنة ٢٨ في جلسة ٦/٦/١٤٠٨ : ٩ من ٦٢١)

١٢٤١ — البيانات الواجبة في تسبيب الاحكام — بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها — أمثلة لكفاية استظهار هذا البيان .

* لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالا عن علم المتهم بأن ما يحزره مخدر بل يكفي أن يكون فيها أورده الحكم من وقائع ما يحدل على ذلك .

(طعن رقم ٩٢٩ سنة ٢٨ في جلسة ٧/١٠/١٤٠٨ : ٩ من ٧٨٢)

١٢٤٢ — البيانات الواجبة في تسبيب الاحكام — بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها — أمثلة لكفاية استظهار هذا البيان .

* اذا تحدث الحكم عن جريمة تسهيل تعاطي الحشيش المسندة الى المتهم الاول بقوله « أن المحكمة ترى فيها ثبت لها من التحقيقات التي تبنت

فى الدعوى أن المتهم المذكور قد أعد مسكنه ومعدات نشاطى الحشيش فيه لتسهيل تعاملى المتهمين الحشيش عنده إذ كان المسكن خلوا مما عداهم وقد تمسكوا اليه لهذا الغرض بدليل استفاد من ظروف الواقع على ما قرره المتهم السادس فى التحقيقات من أنه اجتمع مع المتهمين الآخرين بقرى معين وذهبوا الى مسكن. المتهم الاول وكانت الجوزة بمعداتها جاهزة هناك على المنضدة والنار موقدة وخبثوا جميعا خرسيين من الحشيش وأن المتهم قد ساهم بتعاملى الحشيش معهم . وقرى المحكمة فبب ثبت لهما من التفتيشات وما أخذت به من تحريات الضابط ومن نتيجة مراقبة الابى الذى أكد صحته وجديته ما أسفر عنه الضبط من أن المتهم المذكور كان على علم بحيازة وتسهيل تعاملى الآخرين جواهر حرم القانون حيازتها * إذ نحدث الحكم بذلك فإنه يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمتى احراز المخدر وتسديده للآخرين للنشاطى اللعين دان المتهم بهما .

(لمن رقم ١١٢٤ سنة ٢٨ ق جلسة ١٨/١١/١٩٥٨ ز س ٩ ص ١٥٢)

١٢٤٣ — الخطأ القانونى لا يعيب الحكم ما دام أن قاضى الموضوع قد عول فى تكوين عقيدته بقرينة المتهم على عدم اطمئنانه الى صلته بالمخدر بعد أن ألم بأدلة الدعوى ووزنها ولم يقتنع وجدانه بصحتها — عدم جواز مصادرتة فى اعتقاده — يستوى فى ذلك صحة التفتيش أو بطلانه من ناحيه القانون .

* الخطأ القانونى لا يعيب الحكم مادام أن قاضى الموضوع قد عول فى تكوين عقيدته بقرينة المتهم على عدم اطمئنانه الى صلته بالجواهر المخدرة بعد أن ألم بأدلة الدعوى ووزنها ولم يقتنع وجدانه بصحتها مما لا يجوز معه مصادرتة فى اعتقاده — يستوى فى ذلك صحة التفتيش أو بطلانه من ناحية القانون .

(لمن رقم ١٢٢٢ سنة ٣٠ ق جلسة ٢٤/١٠/١٩٦٠ س ١١ ص ٧٢٢)

١٢٤٤ — مخدرات — تلبس — توافر العناصر القانونية لقيامه .

* إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق المتهم « تلطاع » انسه

تخلّى باختياره وإرادته عن المخدر بما تتوافر به العناصر القانونية لقيام حالة التلبس ، فلا يقدح في ذلك وقوف بعض رجال الشرطة لمنع دخول أو خروج رواد المقهى — الذى كان المتهم من بينهم — حتى ينتهى الضابط من المهمة التى كان مكلفا بها وهى ضبط أحد تجار المخدرات وتفتيشه ، إذ أن المقصود بهذا الإجراء إنما هو المحافظة على الأمن والنظام دون التعرض لحرية المتهم أو غيره . ومن ثم فإن ما ينعاه هذا الأخير من أن حراسته باب المقهى تعد قبضا بغير حق على من كانوا بداخله مما أرببه وجعليه يلقى بالمخدر على غير إرادته ، يكون غير سديد .

(ملحق رقم ١٦٠ سنة ٦٢ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ ص ١٢ ح ٩٠)

١٢٤٥ — جريمة احراز جواهر مخدر — أركانها — الركن المادى والركن المعنوى : ماهية كل منهما — وجوب تدليل الحكم القاضى بالإدانة على توافر الركنين تدليلا كافيا سائفا — مخالفة ذلك — قصور .

✽ من المقرر قانونا أنه يتعين لقيام الركن المادى لجريمة احراز الجواهر المخدر أن يثبت اتصال المتهم به اتصالا ماديا أو أن يكون سلطانه ميسورا عليه ولو لم يكن في حيازته المادية ، كما يتعين لقيام الركن المعنوى في هذه الجريمة أن يثبت علم المتهم بأن ما يحزره إنما هو جواهر من الجواهر المخدرة المحظورة احرازها قانونا .

لذا كان الحكم المطعون فيه لم يدلل على توافر الركن المادى في حق المتهم إلا بقوله أن الجواهر كانت تحت مقعده ، وهو تدليل قاصر غير مانع من أن تزعم هذه الجواهر في حيازة الراكب الذى يجلس بجواره — كما أنه لم يدلل على توافر الركن المعنوى في حق المتهم إلا بقوله أن الجواهر المخدرة كانت تحت بصره ، وهو تدليل لا يفضل السابق ولا يكفى إذا لوحظ أنه كان بالسيارة راكب آخر — فإن الحكم إذ دان المتهم بنسائه على ذلك يكون قد جاء مشوبا بالقصور ويتعين نقضه .

(ملحق رقم ٥٥٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/٥ ص ١٢ ح ٨٦٢)

١٢٤٦ - معاقبة المتهم عن جريمة احراز مخدر بقصد الاتجار عملاً
بمقتضى المادة ١/٢٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - اغتيال الحكم استظهار
قصد الاتجار - قصور .

* لما كانت المحكمة قد علقبت الطاعن بمقتضى المادة ١/٢٤ من
القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . وكلفت جريمة احراز المخدر بقصد الاتجار
الاصحوص عليها في هذه المادة تستلزم استظهار نوايا قصد خاص هو
قصد الاتجار : الامر الذي فات الحكم المطعون فيه ، فانه يكون مشوباً
بالقصور .

(ملعن رقم ٢٠٦٤ سنة ٢٢ في جلسة ١٢/٢٤/١٩٦٢ س ١٢ ص ٨٦٦)

١٢٤٧ - مواد مخدرة - جريمة - شهود - حكم - تسببيه -
تسبيب غير معيب .

* لا يلزم في القانون ان يحدث الحكم استقلالاً عن الركن السادي
لجريمة احراز المخدر ، بل يكفي ان يكون فيها اوردته من وقائع وظروف -
ما يكفي للدلالة على قيامه . ولما كان الثابت مما اوردته الحكم المطعون فيه
انه استند في ادانة الطاعن الى ادلة صحيحة وسائفة استند بها من اقوال
شهود الاثبات التي حصل مؤداها تفصيلاً ، ومن ثم فان ما ينهض الطاعن
على الحكم بدعوى القصور في التبريل يكون في غير محله .

(ملعن رقم ٢٧٥٥ سنة ٢٢ في جلسة ١٨/٤/١٩٦٢ س ١٤ ص ٢١٥)

١٢٤٨ - مواد مخدرة - جليها - تقص - ادوات الاتجار - تقص
- الخطأ في تطبيق القانون وتاويله - عقوبة - جريمة .

* الجواب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - في شأن مكافحة
المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - لا يقتصر على استيراد الجواهر
المخدرة من خارج الجمهورية العربية المتحدة وادخاله الى انجال الخاضع
لاختصاصها الاقليمي كما هو محدد دولياً . بل انه يمتد ايضا الى كل واقعة

يتمتع بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها النصوم عليها في الفصل الثلثى من القانون المذكور في المواد من ٣ الى ٦ . فتخطى الحدود الجبركية من الاقليم السورى الى الاقليم المصرى فى ظل الوحدة التى جمعت بينهما ، بغير استيفاء الشروط التى نص عليها القانون والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الادارية التوط بها منحة فى كل اقليم ، يعد جلبها محظورا ، ذلك أنه على الرغم من قيام الوحدة بين الاقليمين فقد احتفظ كل اقليم بحدوده الجبركية . ولما كان الحكم قد استخلص من عناصر الدعوى السائفة التى أوردها أن نقل الجواهر المخدرة من الاقليم السورى الى الاقليم المصرى قد تم على خلاف الاحكام المنظمة لجلب المخدرات ، وانزل على الطاعن العقوبة المقررة قانونا لهذه الجريمة وهى واحدة فى الرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

(طعن رقم ٢٥٩٠ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٣٠ س ١٤ ص ٢٧٠)

١٢٤٩ — جريمة — احرار المخدر — تلبس — تفتيش — حكم — تسبيب — تسبيب فى معيب .

* متى كان الثابت أن جريمة احرار المخدر الذى ضبط بمنزل المتهم الثانية وكانت فى حالة تلبس وضحت تسببتا الى الطاعن واتصاله بها فمن البقضى عليه وتفتيشه وتفتيش مسكنه لم يكن يحتاج لصور الاذن من النيابة ومنالعة الطاعن فى مسوغات اصدار هذا الاذن لا محل لها لان اتهامه باحرار المخدر المضبوط كبرر لصور الاذن بتفتيش مسكنه انما قام على أساس سليم من الواقع ويتفق وصحيح القانون .

(طعن رقم ٤٦١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧ س ١٤ ص ٢٦٠)

١٢٥٠ — دعوى جنائية — احرار مخدرات — عقوبة — القساوتن الاصلح — تسبيب جنائى — دفاع — الاخلال بحق الدفاع — ما لا يؤثره .

* متى كانت الدعوى الجنائية قد اتميت على المتهم فى ظل الرسوم

بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف انه احراز جوهر مخسفاً في غير الاحوال المصرح بها قانوناً ، وكانت المادة ٣٣ من المرسوم بقانون سسالف الذكر لم تكن تشترط لتوقيع العقوبة المظنة المخصوص عليها فيها - وهي الاشغال الشاقة المؤبدة - أن يثبت انتجار المتهم في الجواهر المخسفة . وانما يكفى لتوقيعها ثبوت حيازته أو احرازه لها ، وليس نية محل لتطبيق العقوبة المخففة التي نص عليها في المادة ٣٤ من ذلك المرسوم بقانون الا اذا ثبت ان الحيازة أو الاحراز بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

واذ صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في اثناء سير المحاكمة والسدى تدرج في العقوبات تبعاً لخطورة الجاني ودرجة اثمه ومدى تربيته في هوة الاجرام وتقدر لكل حالة العقوبة التي تناسبها - وكان هو الاصلح بمسأله جاء في نصوصه من عقوبات اخف ، فاعملته المحكمة وقضت بادانة المتهم بوصف انه احراز تلك المخدرات « بقصد الاتجار » - وهي في هذا لم تعد الواقعة التي اتهمت بها الدعوى وتناولها الدفاع في مرافعته - فان استظهر الحكم هذا القصد في حق المتهم لا يعد تغييراً للتهمة بما يقتضي لفت نظر المتهم او المدافع عنه ، بل هو مجرد تطبيق للقانون الاصلح الواجب الاتباع اعمالاً للادة الخامسة من قانون العقوبات ، مما ينفي عن الحكم قسالة الاخلال بحق الدفاع .

(طعن رقم ٢٧٧٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢١ ص ١٢٥)

١٢٥١ - احراز المخدر - جريمة - قصد جنائي - محكمه الموضوع - سلطتها في تقدير الدليل .

* لا يلزم في القانون ان يتحقق الحكم استقلالاً عن ركن التصديق الجنائي في جريمة احراز المخدر ، بل يكفي ان يكون فيها اوردته من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه ، ولا حرج على محكمة الموضوع في استخلاصه على اى نحو تراه ، متى كان ما حصلته لا يخرج عن الانتشاء العنفي والمنطقي .

(طعن رقم ١٠٥٦ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٨ ص ١٤٥)

١٢٥٢ - قانون مكافحة المخدرات - جريمة - احراز مخدرات -
 قصد خاص بقصد الاتجار - حكم - تسببية - تسبب مقبب - عقوبة .

* جعل القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - جريمة احراز المخدرات من الجرائم ذات القصد الخاصة حين اختط - عند الكلام على العقوبات - خطة تهدف الى التدرج فيها ، ووازن بين ماهية كل قصد من القصد التي يتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة احراز المخدرات ، وقدر لكل منها العقوبة التي تناسبها . ولما كان لازم ذلك وجوب استظهار القصد الخاص في هذه الجريمة لدى المتهم ، حيث لا يكفي مجرد القول بتوافر الحيثية المادية وعلم الجاني بان ما يحزره مخدرا ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار في غير الاحوال المصرح بها قانونا وطلبت المادة ١/٣٤ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٠ ان غير ان تستظهر توافر القصد الخاص وهو « قصد الاتجار » لدى الطاعن فان حكمها يكون مشوباً بالقصور ويتعين نقضه .

(ملعن رقم ١٠٧١ لسنة ٢٣ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٣ ص ١٤ من ٨٠٩)

١٢٥٣ - مواد مخدرة - ايداع المصحة - مدة الايداع -
 الاختصاص بتحديد ما .

* اجاز القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ للمحكمة ان تامر بايداع الجاني المصححة واناط باللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصحات والمشكلة وفقا لافقرة الرابعة من المادة ٣٧ من القانون المذكور - تحديد مدة بقاء المودع بالمصحة بشرط الا تقل عن ستة شهور ولا تجاوز السنة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اخطأ في تطبيق القانون اذ نص في مطلق الحكم على ايداع الطاعن ضده المصححة لمدة سنة فانه يتعين نقضه نقلا جزئيا وتصحيحه بتطبيق القانون على وجهه الصحيح والقضاء بايداع المتهم المصححة حتى تقرر اللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصحات الامراج عنهم .

(ملعن رقم ١٧٢١ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢١/٢/١٩٦٥ ص ١٦ من ٢٠٢)

* أخطأ القرار بلعائون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في المواد من ٣٢ إلى ٣٨ منه خطة تهدف إلى التدرج في العقوبة تبعاً لخطورة الجسائي ودرجة أئمه ومدى تردده في هوة الاجرام ووازن بين ماعية كل قصد من القصود التي يتطلبها القايون في الصور المختلفة لجريمة إجرائ المخردرات وقدر لكل منها العقوبة التي تناسبها . فشدت العقاب في جرائم الجلب والاتجار وخفف العقوبة في جرائم التعاطي فحدد عقوبته في الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من القانون بالسجن والغرامة من ٤٠٠ الى ٢٠٠٠ ج وأجاز في الفترة الدائية استعمال الظروف التضائية المذممة وفقاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات بشرط ألا تقل العقوبة عن الحبس ستة شهور . ثم استحدثت في الفقرة الثالثة تدبيراً احترازيًا يجوز للمحكمة أن تأمر به على من ثبت ادمانه على تعاطي المخردرات فجري نصها « ويجوز للمحكمة بدلا من توقيع العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة أن تأمر بإيداع من ثبت ادمانه على تعاطي المخردرات احدى المصحات التي تنشأ لهذا الغرض لمعالجة فيها الى أن تقرر اللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصحات المذكورة الإخراج عنه ، ولا يجوز أن تقل مدة البقاء بالمصحة عن ستة شهور ولا تزيد عن سنة » وحددت في الفقرة الرابعة من هذه المادة طريقة تشكيل هذه اللجنة ، وحظر في الفقرة الخامسة أن يودع بالمصحة من سبق الأمر بإيداعه بها مرتين أو من أم يضر على خروجه منها أكثر من خمس سنوات . والقانون وإن استلزم ثبوت ادمان الجاني على تعاطي المخردرات لجواز الحكم بهذا التدبير الاحترازي إلا أن الشرع لم يشأ أن يورد تعريفاً محدداً للادمان أو أن يقرنه بمداوّل طبي معين فمهر بذلك من أن رغبته في تعميم مجلوله وعدم قصره على أعراض مرضية محددة . ولما كان الادمان على الشيء لفة هو الداوية عليه ، فبحسب المحكمة أن تتحقق بانها بصدده حالة يداوم فيها الجاني على تعاطي المواد المخدرة لكي أمر بإيداعه بالمصحة ، مادامت القيد الأخرى المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٣٧ من القانون غير متوافرة في حقه ، وهي في ذلك غير متينة بدليل معين بل أن لها أن تثبت حالة الادمان من كائنه وقائع الدعوى وعناصرها المطروحة امامها على بساط البحث وأن يتم قضائها في ذلك على أسباب سائفة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في ثبوت ادمان المظنون ضده الى اقراره في التحقيق وجلسة المحاكمة بتعاطي

المخدرات لمرضه وإلى ما كشفت عنه صحيفة سوابقه وهو تدنيل كان وسائله في ثبوت ادعائه ولا ينال من سلامة تدليل الحكم عدم ايضاحه ماهية سوابق المَطعون ضده مادامت الطاعة لا تنزع في أنه سبق الحكم عليه بـمعتوبين في احراز مخدرات احداها بقصد التعاطي ومن ثم فان ما تنعاه الطاعة على الحكم من قصور في التسييب لا يكون له محل .

(طعن رقم ١٧٢١ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٩ س ١٦ ص ٣٠٢)

١٢٥٥ - الخلاف في وزن المضبوطات بين ما اثبت في محضر التحقيق وما ورد في تقرير التحليل ، وكذلك احتمال اختلاط مضبوطات القضية مع مضبوطات قضية أخرى - اقضاء من قضاء الاحالة اجراء تحقيق في شأنه لاستجلاء حقيقة الامر فيه قبل القول بان المضبوطات ليست هي التي ارسلت للتحليل .

* الخلاف في وزن المضبوطات بين ما اثبت في محضر التحقيق وما ورد في تقرير التحليل يقتضي من قضاء الاحالة ان يجري في شأنه تحقيقا يستجلى حقيقة الامر فيه قبل ان ينتهى الى القول بان المضبوطات ليست هي التي ارسلت للتحليل . وكذلك الامر فيما ساقه القرار - من غير سند من الاوراق - من احتمال اختلاط المضبوطات في القضايا الثلاث التي ضبطت يوم الحادث ، اذ ما كان له أن يستيق فيه الرأي قبل ان يستوثق من صحته عن طريق تحقيقه . ومن ثم فان القرار المطعون فيه يكون معيبا بالفساد في الاستدلال والقصور في التسييب بما يوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١١٧ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٢١ س ١٧ ص ٧٣٩)

١٢٥٦ - قعود الحكم عن استظهار حالة الادمان لدى المزمع وتقدمه من تلقاء نفسه للعلاج واثار ذلك على اغفائه من المسئولية - قصور .

* مفاد نص الفقرة السادسة من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار

فيها — الا تمام الدعوى الجنائية على من يتقدم من متعاطي المواد المخدرة من تلقاء نفسه للمصلحة للعلاج . ولما كان الثابت من الاطلاع على الاوراق ان الطاعن تقدم لمكتب القاهرة التابع لادارة مكلفحة المخدرات لعلاجه من الادمان واحيل الى الكشف الطبى فقرر حالته للمصلحة للعلاج ويبد بسجل الممنوعين بالادارة حتى خلا محل فى المصلحة فأحيل اليها ونسب اليه احراز المخدر وقت دخوله اليها . ولما كان الحكم لم يعن باستظهار حالة الادمان لدى الطاعن وتقدمه من تلقاء نفسه للعلاج وائر ذلك على اغفائه من المسئولية فى حكم الفقرة السادسة من المادة ٣٦ المشار اليها ، مما يعيبه بالنقصان بما يوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١٣٧ سنة ٣٦ قى جلسة ١٠/٥/١٩٦٦ د ١٧ من ٦٠٨)

١٢٥٧ — لا ينال من سلامة الحكم اثباته فى مدوناته أن الدفءاع طلب من باب الاحتياط اعتبار التهمة احرازاً للتعاطى على الرغم من أن الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أنه اقتصر على طلب البراءة — مادام أنه لم يعول على دفاع الطاعن وانكاره للتهمة والتفت صراحة عن دفساع محاميه واستخلص فى تدليل سائغ ان الاحراز كان بقصد التعاطى .

* انه وان كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الدفءاع عن الطاعن حدد اقتصر على طلب البراءة ، وأن الحكم قد اثبت فى مدوناته ان الدفاع طلب من باب الاحتياط اعتبار التهمة احرازاً للتعاطى ، الا ان ذلك لا ينال من سلامة الحكم مادام أنه لم يعول على دفاع الطاعن وانكاره للتهمة والتفت صراحة عن دفاع محاميه واستخلص فى تدليل سائغ ان الاحراز كان بقصد التعاطى ونفى عن الطاعن الاتجار . ومن ثم فلا مصلحة للطاعن من المجادلة فيما انتهى اليه الحكم من ذلك .

(طعن رقم ٦٤٣ سنة ٣٦ قى جلسة ٦/٦/١٩٦٦ م ١٧ من ٧٥٥)

١٢٥٨ — مواد مخدرة — دعوى جنائية — اقامتها — اسباب الإباحة — نقص — حالات الطعن بالنقض — الخطأ فى تطبيق القانون .

* تحي الفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة

١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها وإتجار فيها على أن : « لا تقام الدعوى الجنائية على من يتقدم من متعاطي المواد المخدرة من تلقاء نفسه للمصحة للعلاج » . ولما كان الثابت أن المتهم قدم إلى الضابط قطعة المخدر وطلب دخوله أحد الملاجيء دون أن يطلب الحاقه بالمصحة ثم اعترف في تحقيق النيابة بحيازته للمخدر المضبوط وتقديمه إياه للضابط وعلل ذلك برغبته دخول السجن لفشله في الحصول على عمل ، وأذ عرض عليه وكيل النيابة دخول إحدى المصحات لعلاج من الإدمان رفض ذلك وأصر على رغبته في دخول السجن ، فإن الحكم إذ أثبت أن المهم طلب إلى الضابط الحاقه بإحدى المصحات للعلاج يكون معيبا بالخطأ في الإسناد في واقعة جوهرية لها أثرها على صحة تحريك الدعوى الجنائية ، وقد أدى به هذا الخطأ إلى الخطأ في القانون — ذلك بأنه اعتبر أن تقديم المتهم المخدر للضابط من تلقاء نفسه فعلا مباحا لاستعماله حقا خووله الإقلاون وهو رغبته في العلاج بما يرفع عن فعله صفة الجريمة ، في حين أن ما اتاه المتهم لا يندرج تحت أسباب الإباحة لأن المشرع إنما استحدث الفقرة الثالثة من المادة ٣٧ سالفه الذكر تدبيرا وقائيا أجاز للحكمة الاتجار إليه بالنسبة إلى من يثبت إدمانه على تعاطي المخدرات بأن تأمر بإيداعه إحدى المصحات التي تنشأ لهذا الغرض لمعالج فيها وذلك بدلا من العقوبة المقيدة للحرية المقررة للجريمة ، أما إذا تقدم من تلقاء نفسه للمصحة للعلاج فلا تقام الدعوى الجنائية عليه لأن دخوله المصحة يحقق هدف المشرع من تشجيع المدمنين على الإقبال على العلاج ، مما منادة بتأثير الفعل في الحاليين وأن كل جزاؤه مرددا بين العقوبة المثيرة لأحرية أو التدبير الوقائي العلاجي ، وإذا كان الفعل مجرما في الحين فإن أسباب الإباحة تنحصر عنه . وأذ ما كان الحكم المطعون فيه جانب هذا النظر القانوني فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٨٦٠ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢٠ س ١٨ من ١٢١)

١٢٥٩ — مواد مخدرة — مسؤولية جنائية — موانع إلقاء — هكمة
الموضوع — حكم — تسببه — تسببه في معيب .

* فرق القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها وإتجار فيها في المادة ٤٨ منه بين حالتين للإعفاء

تتميز كل منها بعناصر مستقلة وأفراد لكل حالة فقرة خاصة واشتراط في الحالة الأولى فضلا عن المبادرة بالأخبار أن يصدر الأخبار قبل علم السلطات بالجريمة . أما الحالة الثانية من حالي الاعفاء فهي لم تستلزم المبادرة بالأخبار بل اشترط القانون في مقابل التفتحة التي منجها للجاني في الأخبار أن يكون أخباره هو الذي يمكن السلطات من ضبط باقى الجناه مرتكبى الجريمة . ولما كان مؤدى ما حصله الحكم أن المظنون ضده أفضى بمعلومات صحيحة الى رجال الشرطة أدت بذاتها الى التنبؤ على المتهم الثانى فكون مناط الاعفاء الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٨ المذكورة قد تحقق ولا يحتاج في هذا الصدد بأن امر المتهم الثانى كان معلوما لرجال الشرطة من قبل حسبما أسفرت عنه التحريات . مادام إقرار المظنون ضده قد أضاف جديدا الى المعلومات السابقة عليه من شأنه تمكين السلطات من التنبؤ عليه . والفصل في ذلك من خصائص قضى الموضوع وله في ذلك التقدير المطلق مادام يقيمه على ما ينتجه من عناصر الدعوى .

(يلمن رقم ١٩٦٢ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢١ من ٦٨ حتى ٢٠٤)

١٢٦٠ - مواد مخدرة - حكم - تشييبه - تشييب غير مهيب .

✽ لا تستلزم المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قصدا خاصا من الإحراز بل توافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والتصد الجنائى العام وهو علم المحرز بمهابة الجوهر المخدر علما مجردا عن أى قصص من التصود الخاصة المنصوص عليها في القانون . ولما كان الحكم المظنون فيه قد ظل بمنى ثبوت اجراء المظنون ضده للمخدر المضبوط بركتيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار في حقه واعتبره مجرد ناقل لذلك المخدر ودانه بموجب المادة سائلة الذكر ، فان في ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالإدانة على الوجه الذى انتهى اليه .

(يلمن رقم ١٥٠٠ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢٧ من ١٨ حتى ٢٠٤)

١٢٦١ - مواد مخدرة - قصد جنائى - حكم - تسببيه - تسبیب
معيب .

* القصد الجنائى فى جريمة احرار المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق
الحيازة المادية بل يجب ان يقوم القليل على علم الجنائى بان ما يحزره
هو من الجواهر المخدرة المحظور احرارها قانونا . ولا حرج على القاضى
فى استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها على اى نحو يراه
مادام انه يتضح من مدوناته وتوافره توافرا فعليا . واذا كان الطاعن
قد دفع بان شخصا آخر اعطاه اللقافة المضبوطة فوضعها فى حجره
الى ان حضر الضابطان فوقف وعزلت سقطت من حجره ، وانه ما كان
يعلم كله ما تحويه تلك اللقافة ، فانه كان من المتعين على الحكم ان يورد
ما يبرر به اقتناعه بعلم الطاعن بان ما يحزره من الجواهر المخدرة . اما
قوله بان مجرد وجود المخدر فى حيازته باعترافه كافى لاعتباره محرزا له
وان عبث اثبات عدم علمه بكنه الجوهر المخدر انما يقع على كاهله هو ،
فلا سند له من القانون ، اذا ان التول بذلك عليه انشاء لقينة قانونية مبناها
افتراض العلم بالجواهر المخدر من واقع حيازته وهو ما لا يمكن اقراره ،
قانونا مادام القصد الجنائى من اركان الجريمة ويجب ان يكون ثبوته
فعليا لا افتراضيا .

(طعن رقم ٨٣٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٢٦٧/٥/٢٢ من ١٨ ص ٦٩٩)

١٢٦٢ - مخدر - قصد الاتجار - حكم - تسببيه - تسبیب
غير معيب .

* استدلال الحكم الطعون فيه على ثبوت قصد الاتجار لدى المتهم
من ظروف كافية ابان عنها ، استدلال يكفى لحمله .

(ضمن رقم ٨٨١ سنة ٢٧ ق جلسة ١٢٦٧/٦/٥ من ١٨ ص ٧٦٧)

١٢٦٣ - مواد مخدرة - حكم - تسببيه - تسبیب غير معيب .

* النقل فى مجال تطبيق المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة

١٩٤٠ في شأن مكافحة المخدرات ونظام استعمالها والاتجار فيها هو ذلك العمل المندى الذي يقوم به النقل لحساب غيره . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يجانب هذا النظر : فأنه يكون قد أصاب صديق القائلين . ولا يعيبه من بعد - اعتناقه وصف النيابة من أن النقل كان يقصد الاتجار ، مادام أن المحكمة قد ردت الواقعة الى وصفها الصحيح من أن النقل إنما كان لحساب الغير وأن دور المطعون ضده اقتصر على مجرد الفعل المسمى المسند اليه ، مما يفاده أن إضافة عبارة « قصد : الاتجار » الى الوصف لا يعدو أن يكون خطأ ماديا لا يمس البنية ذاتية الحكم ولا النتيجة التي انتهى اليها .

(طعن رقم ٧٢٢ سنة ٣٧ ق جلسة ١٢/٦/١٩٦٧ من ١٨ ص ٧٧٨)

١٢٦٤ - مواد مخدرة - محكمة الموضوع - حكم - تسببيه -

تسبب غير معيب .

* الاصل ان احراز المخدر يقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما انه يقيدها على ما ينتجها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استدلل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن بضخامة كمية المواد المخدرة المضبوطة وتنوعها ومن ضبط أدوات تستعمل في تجارة المخدرات من ذلك ميزان ذو كفتين عثر بهما على آثار لمادة الانبيون ومعدة علقت بئصلها فتات من مادة الحشيش ، وهو تحليل سائب يحيل قضاء الحكم ، فان النعمى عليه بالتصور والفساد في الاستدلال يكون غير سليم .

(طعن رقم ١٨٢١ سنة ٣٧ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٧ من ١٨ ص ١٢٤٧)

١٢٦٥ - توقيع الحكم على الطاعن العقوبة المفضلة رغم تخلف

ظرف العود - معيب .

* اذا كان البين من الاطلاع على مفردات الدعوى ان الحكم الصادر بمحاكمة المتهم كان عن جنابة احرازه جواهر مخدرة بقصد التعاطي ولم

(٤٣) *

يحدث أن اعترف المتهم المذكور — كما ذهب الحكم المطعون فيه — بسبب الحكم عليه لأحرازه جواهر مخدرة بقصد الاتجار ، فإن الحكم اذ أوتيح عليه العقوبة المخالفة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ — يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(ملعن رقم ١٧٨٨ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٦ من ١٩ ص ٤٤)

١٢٦٦ — خلو الحكم من بيان ما اذا كان السائل المحتوى على المورفين يشتمل على مادة فعالة أم غير فعالة . ونسبة المورفين الى المادة الفعالة — قصور .

✽ اذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى تقرير التحليل على نحو ٧ يقطع بكنه المادة المضبوطة مادام أنه لم ينسأ الى أن السائل المحتوى على المورفين يشتمل على مادة فعالة أو غير فعالة وعلى نسبته بالنسبة للمادة الفعالة ، ودان الطاعن لأحرازه مخفف المورفين ، فإنه يكون ناقص البيان على نحو لا تمكن معه محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة مما يعيبه بما يوجب نقضه .

(ملعن رقم ١٧٣٦ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٩ من ٢١ ص ٤٧٠)

١٢٦٧ — التناقض الذى يصيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه — ومسائل .

✽ أن التناقض الذى يعيب الحكم ، هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضه ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ، وإذا كان ما تقدم وكانت أسباب الحكم المطعون فيه قد خلصت فى غير تناقض الى ثبوت جريمة إحراز الطاعن لجواهر الحشيش بقصد التعاطى فإن استطراد الحكم الى الإشارة الى المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، لا يمدح فى سلامته مادام هو قد أورد مادة العقاب فى القانون الواجب التطبيق .

(ملعن رقم ٢٠١١ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣ من ٢١ ص ٤٥٤)

١٢٦٨ - متى تحرم حيازة المورفين : اذا كان غير مختلط بغيره -
او مختلط بمادة غير فعالة ايا كانت نسبة تركيزه في هذه المادة - اخلط
المورفين بمادة فعالة - وجوب زيادة نسبته في الخليط على ٢٪ حتى
يعد مخدرا - الكودايين - لا يعتبر مخدرا .

* ان البين من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة
١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والانجار فيها والذي
تكفل ببيان المواد المعتبرة مخدرة ، انه في خصوص مادة المورفين ، ان
المشرع قد جرم حيازة هذه المادة وكافة املاحها وكذلك كافة مستحضرات
المورفين المدرجة او غير المدرجة في نصاب الادوية والتي تحتوى على
اكثر من ٢٪ من المورفين وكذلك مخففات المورفين في مادة غير فعالة
سائلة او صلبة ايا كانت درجة تركيزها ، هذا ولم يورد مادة الكودايين
على انها من المواد المعتبرة مخدرة ، واذا كان مفاد ذلك ان مادة المورفين
تعتبر مخدرة اذا كانت غير مختلطة بغيرها ، اما حيث تختلط بمادة اخرى
فانه يتعين التفريق بين ما اذا كانت هذه المادة فعالة ام غير فعالة ، فان
كانت الاولى وجب ان تزيد نسبة المورفين في الخليط على ٢٪ حتى
تعتبر في عداد المواد المخدرة ، اما ان كانت الثانية اى اختلطت بمادة غير
فعالة فحيازتها اثم معاقب عليه قانونا مهما كانت درجة تركيزها ، واذا كان
ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد رد الواقعة الى ان ما ضبط لدى
الطاعن هو مسائل يحتوى على مادتي المورفين والكودايين وحصل مؤدى
تقرير التحليل بما مثله احتواء هذا السائل على مادة المورفين ودون بيان
ما اذا كانت المادة المضادة اليه فعالة ام غير فعالة ، وتعمدت المحكمة عن
تقصي هذا الامر عن طريق الخبر الفني مع وجوب ذلك عليها حتى تتقن على
ما اذا كانت المادة المضبوطة تعتبر مخدرة من عدمه ، فان حكمها يكون
قاصرا البيان .

(طعن رقم ١٧٦٦ سنة ٢٩ / ٢ / ١٩٧٠ م ٢١ عن ١٧٠)

١٢٦٩ - القلع بمادية المادة المضبوطة - لا يصلح فيه غير التحليل
- عدم بيان الحكم للتليل الفني الذي يستقيم به قضاؤه - يعيبه .

* ان الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها يصلاح

فيه غير التحليل ، فإذا خلا الحكم من الدليل الفني الذى يستقيم به تضامؤه فإنه يتعيب بما يوجب نقضه .

(ملن رقم ١٧٣٦ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٩/٢/١٩٧٠ من ٢١ ص ٢٧٠)

١٢٧٠ - شراء المخدر جريمة مستقلة عن جريمة الاحراز - تمام هذه الجريمة بمجرد التعاقد دون حاجة الى تسليم المخدر للمشتري - اصدار النيابة اذنها بالتفتيش بعد وقوع جريمة الشراء وقبل تسليم المخدر - قبول المحكمة الدفع ببطلان اذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقلة - خطأ فى القانون - عدم تقيد المحكمة بالوصف القانونى الذى اعطته النيابة للواقعة وهو احراز المخدر .

* من المقرر ان قانون المواد المخدرة قد جعل من شراء المخدر جريمة اخرى يعاقب عليها غير جريمة الاحراز . واذا كان لا يشترط قانونا لاتعاقد البيع والشراء ان يحصل التسليم ، فان هذه الجريمة تتم بمجرد التعاقد دون حاجة الى تسليم المخدر للمشتري ، اذ لو كان التسليم ملحوظا ، فى هذه الحالة لكنت الجريمة دائما جريمة احراز ، ولما كان هناك من دخل للنص على العقاب على الشراء مستقلا عن الاحراز . ولما كان مفاسد ما اشبه الحكم فى مذولته من واقعة الدعوى ان جريمة شراء المخدر قد وقعت من المظنون ضده الاول فعلا حين اصدرت النيابة العاية اذنها بالتفتيش . وان كان التسليم قد ارجىء الى ما بعد ذلك ، وكانت محكية الموضوع لا تتقيد بالوصف القانونى الذى اعطته النيابة العاية للواقعة وهو احراز المخدر ، بل من واجبها ان تحصر الواقعة المظروخة بجميع كيوئها ، واصلها ، فان الحكم المظنون فيه اذ قضى بقول الدفع وبرائة المظنون ضدها استنادا الى صدور الاذن عن جريمة مستقلة ، غايته يكون قد جانب صحيح القانون بما يستوجب نقضه .

(ملن رقم ١٩٥٦ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٧٠ من ٢١ ص ٢٩٠)

١٢٧١ - ايراد الحكم فى اسبابه ان التماسه اجمعوا على ان المتهمين قرروا لهم ان الطاعن كان سيتسلم حقائب الحشيش اخضبوط - فى حين ان احد هؤلاء نفى ما تقدم - خطأ فى الاسناد - يعيب الحكم . * اذا كان بين من مظالمة الاوراق والمفردات ان من بين الادلة

التي جعل الحكم من اقوال رجال الجمارك وعول عليها في التليل على صلة الطاعن بالمخدر المضبوط قوله « وشهد هؤلاء جميعاً أربعتهم » بها قرره المتهمون الثلاثة الاول من ان اللبثاني هو مرسل هذه الحقائق ليتوهم المتهمون بتوصيلها الى القاهرة وان الذي كان سيتسلمها منهم هو المتهم الرابع ، وكان ما اورده الحكم بشأن ما اسنده رجال الجمارك الاربعة لا يرتد الى اصل ثابت في التحقيقات ذلك ان احد الشهود المذكورين الذي تولي تفتيش حقائق المتهم الاول ، سئل عما قرره له هذا المتهم عند مواجهته بالاضبوطات فاجاب بانه اسلم الحقيقتين من شخص يدعى لنوصيلها للقاهرة ، ثم ان هذا الشاهد سئل صراحة عما اذا كان المتهم قد ذكر له ان المتهم الرابع ، هو الذي يقوم بارساله وسفقه الى لبنان لاختصار بضائع له فنفى ذلك « ، ومن ثم فلان الحكم ، اذ اورد في اسبابه ان شهود الجمارك الاربعة قد اجمعوا على ان المتهمين الثلاثة قرروا لهم ان الطاعن كان يستلم الحقائق التي ضبطت معهم ، يكون قد اخطا في الاسناد فلم يكن هناك اجبا على هذه الواقعة ، واذا كان لا يعرف مبلغ الاثر الذي كان لهذا الخطا في عقيدة المحكمة لو تفلنت اليه ، وكانت الادلة في المواد الجنائية ضلالت متسادة ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيا بما يستوجب نقضه ، بالنسبة للطاعن الثاني والطاعن الاول الذي لم يقدم اسبابا لطعنه وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

(ملعن رقم ٦٢٢ سنة ٤٠ ق جلسة ١١/٥/١٩٧٠ من ٢١ ص ٧١٣)

١٢٧٢ - اقلية الحكم قضاءه بادانة المتهم في جريمة احرار مخدرات تاسيسا على سبق معرفة الشاهد له شخصيا - في حين ان الشاهد لم يقرر ذلك في شهادته - خطأ في الاسناد يعيب الحكم ويوجب نقضه .

* متى كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان الضابط لم يشهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق بانه يعرف الطاعن شخصيا ، وكل ما قرره في هذا الخصوص ان الطاعن من المعروفين له بالانتجار في المواد المخدرة ، وكان الحكم قد بنى قضاءه بادانة الطاعن تاسيسا على سبق معرفة الشاهد المذكور له شخصيا بما لا يستند على اصل ثابت في الاوراق ، فثاته يكون قد جاء معيا بالخطا في الاسناد بما يوجب نقضه .

(ملعن رقم ٧٢٢ سنة ٤٠ ق جلسة ٧/٦/١٩٧٠ من ٢٢ ص ٨٢٠)

١٢٧٣ - لا قيد على حرية النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية عن جريمة الجلب أو غيرها من الجرائم الواردة بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ - مثل .

* الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا باستثناء من نص الشارع . ولما كانت النيابة العامة قد اقبلت الدعوى الجنائية ضد الطاعن بوصف أنه جلب إلى أراضي الجمهورية العربية المتحدة جواهر مخدرة « حشيشاً » دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة المختصة . وطلبت معاقبته طبقاً للمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٢ و ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، وقد دان الحكم الطاعن على مقتضى احكام هذا القانون الذى خلا من أى قيد على حرية النيابة في رفع الدعوى الجنائية عن جريمة الجلب أو غيرها من الجرائم الواردة به وهى جرائم مستقلة ومتميزة بعناصرها القانونية عن جرائم التهريب الجبرئى المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، فإن النعى على الحكم بالبطلان فى الإجراءات لخلو الأوراق من اذن مدير عام الجمارك برفع الدعوى عملاً لحكم القانون الأخير يكون على غير مستند من القانون .

(نظم رقم ٩٠٨ سنة ٤٠ ق جلسة ١٨/١٠/١٩٧٠ س ٢١ ص ١٨٥)

١٢٧٤ - متى يتحقق موجب الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بعدم علم السلطات بالجريمة بإسهام المتهم بإبلاغه تسهلاً إيجابياً ومنتجاً وجدياً فى معاونته السلطات للتوصل الى هوى المخدرات ، لكشف عن الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون المذكور - كون الإبلاغ غير جدى وعقيم - عدم استحقاق المبلغ الاعفاء .

* أن مفاد نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، أن القانون لم يرتب الاعفاء بعد علم السلطات بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذى يسهم بإبلاغه

اسهاما ايجابيا ومنتجا وجديا فى معاونة السلطات ، للتوصل الى مهبرى المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها فى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون المذكور ، باعتبار أن هذا الاعفاء نوع من المكافأة بنحها الشارع نكل من يؤدى خدمة للمعدالة ، فاذا لم يكن للتبنيغ ، بأن كان غير جدى وعقيم ، فلا يستحق صاحبه الاعفاء . واذا كان ما تقدم ، وكان الثابت من الاوراق أن اعتراف المظعون ضده — بعد ضبطه محرزا للجواهر المخدرة — بشرائها من آخر لم يوصل الى اى دليل نبل هذا الاخير ، ولم يؤد الى تكئين رجال السلطة العامة من ضبطه محرزا أو حائزا لمخدر بعد تفتيش مسكته ، بل أن اعترافه لم يتعد مجرد ادعاء وقول يرسل عار من الجدية وغير مثبج ، اذ لم يسهم فى ضبط مهبرى المخدرات أو يساعد فى الكشف عن الجرائم الخطرة التى نص عليها القانون ، ومن ثم فإن ذلك الإبلاغ ، لا يتحقق به موجب الاعفاء من العقاب ، ومن ثم يكون الحكم المظعون فيه اذ قضى بالاعفاء المظعون ضده من العقاب ، قد اخطأ فى تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه ، والقضاء بمعاقبة المظعون ضده بالمستوية المقررة قانونا للجريمة دون حاجة الى تحديد جلسة لنظر الموضوع ذلك أن الحكم المظعون فيه قد انتهى الى ثبوت جريمة احرار الخد بقصد الاتجار فى حق المظعون ضده .

(طعن رقم ٦٤٢٧ سنة ٤٠ ق جلسة ١٣٧٠/١٢/٧ من ٢٢ ح ١١٩١)

١٢٧٥ — اذا قضى الحكم المظعون فيه ببراءة المتهم فى واقعة احرار مخدز لاقتناعه بشهادة شهود التنى واطراحه لشهادة شهود الاتبسات فيجب أن يدل فى ينطق سائغ وبيان مقبول على صحة ما انتهى اليه من أن التهمة مافقة على المظعون ضده والا كان الحكم معيبا بالنساق فى الاستدلال مما يوجب نقضه .

✽ متى كان الحكم المظعون فيه قد خلص الى براءة المظعون ضده من تهنتى احرار المخدز والتعدى على ضابط قسم مكافحة المخدرات ، واستدل ضمن ما استند اليه فى قضائه الى أن المظعون ضده لم يضبط فى المكان الذى عينة شاهدا الاتبات بل ضبط فى مقهى عينة هو وشهوده والى مجرد أن التعدى بالضرب لم يترك اثرا بالضابط ، وترتب الحكم على ذلك عدم صحة التهمتين المذكورتين . واذا كانت جهات الدعاتن على

فرض ثبوتها الإيجابي ليس من شأنهما أن تؤديه إلى ما تبيحه الحكم عليهما من أطراح أقوال شاهدي الإثبات جملة من عداد الأدلة والجزم بتطبيق التهمتين على المطعون ضده في صورة الدعوى بحسبان أن مكان الضبط أيا كان شأنه لا أثر له على جوهر واقعة احراز المخدر خصوصا أن الضابط مأذون له من النيابة العامة بالقبض على المتهم وتفتيشه فليس من دافع للضابط أن يغير مكان الضبط كما أن أحدا من شهود الذم لم يجزم بأن المخدر لم يضبط مع المتهم عند القبض عليه وتفتيشه بل أصبحت شهادتهم واقتصر على تعيين مكان الضبط ليس إلا ، كما أنه ليس بالآزم في العقل والمنطق حتى يثبت واقعة التحدى في حق المتهم أن يترك هذا التعسدي على الضابط المجنى عليه أثرا . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يدل على منطق سائغ وبيان مقبول على صحة ما انتهى إليه وأقام عليه قضاؤه من أن التهمتين المذكورتين ملفتان على المطعون ضده ، فإنه يكون معيبا بالنسبة في الاستدلال بها فيوجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ٤٠ سنة ١٩٧٨ ق جلسة ١٩٧١/٢/٨ س ٢٢ ص ٢١٢)

١٢٧٦ — لا قصور في الحكم إذا استدل من ضفافة الكمية المضبوطة من المخدرات على أن جلبها كان بقصد الاتجار فيها إذ أن المحكمة غير مكلفة أصلا بالتحدث على ثبوت واقعة الجلب في حق الطاعن .

* أن الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، يمتد إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية العربية المتحدة ، وادخالها إلى المجال الخاضع لاختصاصها الإقليمي ، على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في القانون . وإذا كان ذلك . وكان ما أورده الحكم كافيا في الدلالة على ثبوت واقعة الجلب في حق الطاعن ، وكانت المحكمة غير مكلفة أصلا بالتحدث عن قصد الجاني من فعل الجلب ، فإن الحكم وقد عرض مع ذلك إلى التصد واستدل من ضخامة الكمية المضبوطة على أن جلبها كان بقصد الاتجار فيها فإنه تكون قد انحسرت عنه دعوى التصور في البيان .

(طعن رقم ٤ سنة ١٩٧٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/٢١ س ٢٢ ص ٢٥٩)

١٢٧٧ — القصور في التسبب له الصدارة على أوجه الطعن
الإخرى المتعلقة بمخالفة القانون .

* القصور في التسبب له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى
المتعلقة بمخالفة القانون .

(طعن رقم ٢٠٦ سنة ٤١ ق جلسة ٢٢/٥/١٩٧١ من ٢٢ ص ٤١٤)

١٢٧٨ — يكفي أن توزد المحكمة في حكمها أن كمية المخدر التي
ضبطت مع الجاني تزن أربعة كيلو جرامات لكي يكون حكمها بأن القصد
منه هو التداول سديداً غير معيب .

* متى كان الحكم المطعون فيه ، قد أورد في مدوماته أن المحكمة لم
تتبين أن القصد من جلب المخدر كان للاستعمال الشخصي أو التعاطي ،
وأن الكمية المضيوبة مع الطاعن تزن أربعة كيلو جرامات وهي تنبض عن
الكمية التي يمكن معها القول بأنه قد أحضرها للتعاطي أو للاستعمال
الشخصي ، ورتب على ذلك أن جلبها كان بقصد دفعها للتداول ، فإن
ما استند إليه الحكم في هذا الخصوص يكون سديداً في القانون .

(طعن رقم ١٩٥٣ سنة ٤٠ ق جلسة ٢٩/٣/١٩٧١ من ٢٢ ص ٢٢٥)

١٢٧٩ — إقامة الحكم قضاءه استناداً الى ما لا اصل له في الأوراق
— يعيبه — اعتياد الشخص السفر من مكان الى آخر — لا يتم عن امتهانه
هرفة أمين نقل — وبالتالي لا يزر نفى عليه بما تحويه ائتمعه من مخدر .

* اذا كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ، أن ما اوردته
الحكم المطعون فيه من أن الطعون ضده يعمل اميناً للقتل بين بهروت
والاسكندرية ، وهو الامر الذي استندت اليه المحكمة في نفى عليه بما
تحويه الامتعة — التي كان يحطها — من مخدر ، لا اصل له ولا دليل عليه
في الأوراق ، بل ان الثابت من اقوال نفس الطعون ضده المذكور ، في
محضر تحقيق النيابة ، أنه يعمل « عامل جزارة » وما تفرده خلال التحقيق

من انه اعتاد السفر بين بيروت واسكندرية لا يدل بذاته على إجهته
حرفة أمين النقل ، الأمر الذي ينبئ عن أن الحكمة لم نهض الدعوى
ولم تحط بطرونها عن بصر وبصيرة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون
معنياً بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٩١٠ سنة ٤١ ق جلسة ٢٤/١٠/١٩٧١ من ٢٢ ص ٥٨٠)

١٢٨٠ — تأسيس المحكمة قضاءها في فوائد قصد الاتجار في
أحراز المادة المخدرة على ورقة أبرت بضمها بعد إقفال باب المرافعة —
خطأ — مثال .

✽ متى كان الثابت من محضر جلسة المحكمة أن المذكرة في قضية
الجنلية رقم ٤٢٩ سنة ١٩٦١ بتدر الفينوم لم تكن من بين أوراق الدعوى
المطروحة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة وأنها ضمت إلى أوراقها بعد
إقفال باب المرافعة وبعد أن خلت الحكمة للمداولة ، وكان ما تضمنته هذه
المذكرة من بين ما أسست المحكمة عليه قضاها بتوافر قصد الاتجار في
أحراز الطاعن للمادة المخدرة المضبوطة فإن ضم المذكرة المشار إليها
للأوراق تم في غير مواجهة الطاعن ومحاميه وتكون الحكمة قد بنت حكمها
على أحد العناصر التي لم تكن مطروحة على بساط البحث في الجلسة ،
مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٠٤٢ سنة ٤١ ق جلسة ٢٠/١٢/١٩٧١ من ١٢ ص ٧٨٥)

١٢٨١ — حق محكمة الموضوع في استخلاص قصد الاتجار من أدلة
الدعوى وعناصرها — شرطه : أن يكون استخلاصها ، اتفاقاً تؤدي إليه
ظروفاً واقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها — مثال لاستخلاص غير
سائق .

✽ أن محكمة الموضوع وإن كان من حقها أن تستخلص قصد الاتجار
من أدلة الدعوى وعناصرها المختلفة إلا أن شرط ذلك أن يكون هذا
الاستخلاص سائفاً تؤدي إليه ظروفاً واقعة وأدلتها وقرائن الأحوال

ليها وأن تكون قد الت بها المالبأ تالها . ولما كان الثابت على لسان الضابط في التحقيقات — وهو ما أثبتته في محضر ضبط الواقعة — أن مرشدا سريا أبلغه بأن المطعون ضده الأول سيبهجه كمية من المواد المخدرة وأنهما انتقيا على اللقاء فاعج كينا لضبط الواقعة ، وفي الوقت المحدث شاهد سيارة أجرة تقف في الطريق ويهبط منها المطعون ضده الأول حابلا في يده لفانلة من الورق ويتجه نحو المرشد السرى فبادر بضبطه وتفتيشه فمثر داخل اللفافة على أربع طرب من الحشيش ، وأن المطعون ضده الأول قد اعترف له بأن أحراره للخذز كان بقصد الاتجار ، وكان الحكم المطعون فيه قد برر أطراحه لقصد الاتجار بقالة أن التحقيقات لم تفسر من هذا القصد دون أن يعرض لظروف الواقعة وقرائن الأحوال فيها ولا لقوال الضابط واعتراف المطعون ضده . له فان ذلك لما ينبىء عن أن المحكمة لم تلم بواقعة الادعوى المالبأ شاملا بما لا يطمئن معه الى تطبيق التباثون تطبيقا صحيحا .

(دامن رقم ١٢٤٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٠/١/١٩٧٢ م ٢٢ ص ٦٠)

١٢٨٢ — تناقض ما أورده الحكم وقبوضه وأبهامه وتهاثره بنبىء عن اختلال فكرته عن عناصر الواقعة التى استخلص منها الأدلة مما يستوجب نقضه والإحالة .

* إذا كان البين من مساق الحكم أنه وأن نفى عن الطاعن الأول صراحة قصد الاتجار أسوة بسائر الطاعنين وخلص إلى أنه أحرز المكدر وزرع نباته بقصد التعاطى — غير أنه حين حدد الجرائم التى دانه بها أورد أحداها — وهى الجريمة الأخيرة منها — بوصف أنه حاز بقصد الاتجار بذور نباتات الحشيش ، كنا أنه وأن أورد ضمن المواد التى عاقب هذا الطاعن بمقتضاها نص المادة ٣٧ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ التى تعاقب على أحرار أو حيازة الجواهر المخدرة أو زراعة النباتات المنوع زراعتها بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى — إلا أنه حين وقع عليه العقوبة مع تطبيقه المادتين ١٧ ، ٣٢ من قانون العقوبات فى حقه — عاقبه بعقوبة السجن ، وهى العقوبة المقررة أصلا لتلك الجرائم بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٣٧ سالفة الذكر — بدون أعمال ما يقتضيه تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات من النزول

الى عقوبة الحبس الذى لا يجوز ان تنقص مدته عن ستة اشهر وفقا
لتص الفترة الثانية من تلك المادة . فان ما اورده الحكم على الصورة
المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر وينطوى فوق ذلك على غموس وابهام
وتهاثر يثنىء عن اختلال فكرته عن عناصر الواقعة التى استخلص منها
الادانة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة
الدعوى او بالتطبيق القانونى ويعجز بالتالى محكمة الدنض عن اعمال
رعايتها على الوجه : لصحيح لاضطراب العناصر التى اوردها الحكم
وعدم استقرارها الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل عليها
معه ان تعرفت على اى اساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها فى الدعوى
وبن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بها يستوجب نقضه والاحالة
بالنسبة الى الطاعن الاول والى باقى الطاعنين لحسن سير العدالة .
(لمن رقم ٣٠ سنة ٤٢ فى جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧ ص ٢٢ ص ٢٢٨)

١٢٨٣ — اثبات الحكم ان التحريات دلت على ان المتهم يتجر فى
المواد المخدرة ويختزن كمية منها — مفاده : ان الجريمة قد وقعت بالفعل
— انتهاءه بعد ذلك الى الحكم ببطالان اذن التفتيش بقالة صدوره عن
جريمة مستقلة — خطأ — متى يتعين ان يكون مع النقض الاحالة .

✽ متى كان ما اثبته الحكم فى مدوناته يتضمن ان التحريات قد
دلت على ان المظنون ضده الاول يتجر فى المخدرات ويختزن كمية منها،
وان الاذن بالتفتيش انما صدر لضبطه حال نقله المخدر — باعتبار هذا
النقل مظهرا لنشاطه فى الاتجار — بما مفهومه ان الامر صدر لضبط
جريمة تحقق وقوعها من موارفها لا لضبط جريمة مستقبلية او محتملة ، فان
الحكم المطعون فيه اذ قضى بان اذن التفتيش قد صدر عن جريمة لم يثبت
وقوعها قد اخطأ فى تطبيق القانون فضلا عن خطئه فى الاستدلال ، مما
يستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب الحكمة عن تناول موضوع
الدعوى وتقدير ادلتها ، فانه يتعين ان يكون مع النقض الاحالة .

(لمن رقم ٧٥ سنة ٤٢ فى جلسة ١٩٧٢/٢/١٢ ص ٢٢ ص ٢٢٩)

١٢٨٤ - اثبات الحكم في تحصيله للواقعة وسرد اقوال الضابط الشاهد ان تحرياته قد دلت على اتجار المتهم في المخدرات ، ثم انتهائه الى خلو الاوراق من دليل يقيني على توافر قصد الاتجار لدى المتهم - تناقض في الاسباب - لا تستطيع معه محكمة النقض ان تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة في خصوص القصد من الاحراز لاضطراب العناصر التي اوردها الحكم عنه وعدم استقرارها .

* اذا كان الحكم عند تحصيله للواقعة وسرد اقوال الضابط الشاهد قد اثبت ان تحريات هذا الاخر دلت على ان المتهم يتجر في المخدرات ويروجها وهو ما يخالف ما انتهى اليه الحكم من ان الاوراق قد دلت من دليل يقيني على توافر قصد الاتجار لدى المتهم فان ما اورثته المحكمة في اسباب حكمها على الصورة المتقدمة ينقض بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع معه محكمة النقض ان تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة في خصوص القصد من الاحراز لاضطراب العناصر التي اوردها الحكم منه وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوثائق الثابتة بما يستحيل عليها ان تعرف على اى اساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه والاحالة .

(شن رقم ٩٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩/٢/١٩٧٢ ص ٢٢ من ٤١٠)

١٢٨٥ - التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين اسبابه بحيث ينفي بعضها ما اثبتته البعض الآخر ولا يعرف اى الامرين قصده المحكمة - تحليل الحكم على علم الطاعنين بكنه ما يحمله كل منهما ليس من شأنه الدلالة على ان احدهما مجرد نقل للخطر .

* التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين اسبابه بحيث ينفي بعضها ما اثبتته البعض الآخر ولا يعرف اى الامرين قصده المحكمة بما يكون من شأنه ان يجعل الدليل متعادلا متساويا لا شيء فيه باقيا يمكن ان يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها ، وهو ما يرى فيه الحكم اذ ان ما اورده تحليل على علم الطاعنين بكنه ما يحمله كل منهما ليس من شأنه ان يدل على ان المحكمة قد صورت الطاعن الثاني على انه

مجرد ناقل للمخدر المصنوع ، إذ ان ما قالته المحكمة في هذا الخصوص لم يكن إلا ردًا منها على ما اثاره الدفاع من جهل الطاعنين بكنه ما يحملانه .
(طعن رقم ١٥٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/١ من ٢٣ ص ٢٦)

١٢٨٦ - المراد بجلب المخدر في قانون المخدرات هو استيراده بالذات او بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس - سواء كان الاستيراد لحساب الجالب نفسه او لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجبركي - فسد الشارع القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي - تحدث الحكم استقلالاً عن هذا القصد الملايس للفعل المادي غير لازم الا اذا كان المخدر لا يفيض عن حاجة الشخص او استعماله الشخصي او دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه او لدى من نقل المخدر لحسابه - المشرع لم يقرن في نصه الجلب بالإشارة الى القصد منه بعكس ما استنته في الحيازة والاحراز - الجلب لا يقبل تفاوت القصد - مثال للجلب استظهره الحكم .

* اذ عاقب القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المواد المخدرة وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون ٤٠ سنة ١٩٦٦ في المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل على ان المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات او بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه او لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجبركي قصدا من الشارع الى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي وهذا المعنى يلايس للفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره الى بيان ولا يلزم الحكم ان يتحدث عنه على استقلال الا اذا كان الجوهر المطلوب الا يفيض عن حاجة الشخص او استعماله الشخصي او دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه او لدى من نقل المخدر لحسابه ، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وبلاساتها يشهد له ، يدل على ذلك نصوص دلالة المعنى اللغوي والإصطلاحي للنقطة الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن في نصه الجلب بالإشارة الى القصد منه ، يمكن ما استنته في الحيازة والاحراز لان ذكره يكون ترديدا للمعنى المتضمن في الفعل يتنزه عنه الشارع ، اذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصد ، ولا كذلك حيازة المخدر او احرازه . لما كان ذلك ، وكان الحكم الما -

فيه قد أثبت أن المختر المطلوب مع الطاعن الأول وزن ١١٣٠ كيلو جراما ، ومع الطاعن الثاني وزن ١١٨٠ كيلو جراما ضبط مع كل منهما داخل علب شجاير بعد تفتريغها أعدت خصيصا للجلبه ولم يدفع أى منهما بتيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المختر لحسابه فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معرف به فى القانون بما تضمنه من طرح الجوهر فى التعامل ، ومن ثم فإن الحكم لم يكن يلزما من بعد باستظهار القصد الملايس لهذا الفعل صراحة — ولو دفع بانتفائه — ما دام مستفادا بدلالة القضاء من تقريره واستدلالة .

(طعن رقم ١٥٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/١ ص ٢٢ من ٥٢٩)

١٢٨٧ — مثال لتسبب سائق فى الرد على الدفع بالجهل بكنهه المادة المضبوطة .

✽ إذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما اثاره الطاعنين من جهلها بأن خراطيش السجير كانت تحوى جواهر مخدرة ورد عليه من قوله : « ومن حيث أنه بالنسبة لما يثيره دفاع المتهمين من اتهامهم لم يعطيا بأن الخراطيش سائلة الذكر كانت تحوى مخدرا فهو مردود بأن المحكمة قد استظهرت علم المتهمين بأن الخراطيش المذكورة كانت تحوى مخدر الحشيش من ظروف الدعوى وملايساتها ويكفى للدلالة على ذلك أن يدفع لكل منهما المدعو ٥٠٠ ٥٠٠ مبلغ خيسون جنبها وإن يمنحها حق الإقامة شهر ونصف فى شقة مفروشة بالزيتون على الرغم من أن أحدهما أبنائى والنشأى مصرى وإن يلبس كل منهما عند دخوله جبرك القاهرة قميصا معينا وإن يضع كل واحد منهما نظارة خاصة ذات علامة مميزة وتستظهر المحكمة من كل هذه الدلائل والظروف مجتمعة أن كلا من المتهمين كان على علم يقينى بكنهه المادة التى يحملها وإنها من المخدرات المحظورة جنبها » . وكان ما أورده الحكم من رده على هذا الدفع من وثائق الدعوى وظروفيها سائفا وكائيا فى الدلالة على ما انتهى إليه من اثبات علم الطاعنين بكنهه المباداة المضبوطة ، وكان هذا الذى استخلصه الحكم لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلى والمنطقى لما يثيره الطاعنان فى هذا الشأن يتوون غير بسديده ولا يعدو أن يكون جدلا فى موضوع الدعوى مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٥٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/١ ص ٢٢ من ٥٢٩)

١٢٨٨ - اسناد تهمة احرار المخدر الى الطاعة - وتهمة حيازة المخدر ذاته الى زوجها - يتوفر به التعارض بين مصلحتيهما - وجوب اقامة محام لكل منهما - سماح المحكمة لحام واحد بالدفاع عنهما - رغم قيام هذا التعارض - اخلال بحق الدفاع - يوجب نقض الحكم .

✽ ان اسناد تهمة احرار جوهر المخدر المضبوط الى الطاعة وتهمة حيازة ذات المخدر الى زوجها يقوم به التعارض في الدفاع الذي قد يقتضى ان يكون لاحدهما دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر بحيث يتعذر على محام واحد ان يتولى الدفاع عنهما معا . مما كان يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر حتى تتوافر لمحابيه الحرية الكاملة في الدفاع في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها . ومتى كانت المحبة لم تلتفت الى ذلك وسحبت لحام واحد بالرافعة عن كليهما مع قيام هذا التعارض فانها بذلك تكون قد اخلت بحق الدفاع ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

(لمن رقم ١٨٦ سنة ٤٢ في جلسة ١٧/٤/١٩٧٢ س ٢٢ ص ٨١)

١٢٨٩ - اشتغال مدونات الحكم على ما يقيد احرار المتهم الجواهر المخدر - وان اذن التفتيش صدر لضبطه حال نقله من مكان الى آخر - وانتهاؤه رغم ذلك الى بطلان الاذن بقالة انه صدر عن جريمة مستقبلية - خطأ في تطبيق القانون .

✽ متى كان الذابت من مدونات الحكم انه اورد من افوال الشاهد ما يفاده انه بناء على التحريات التي اجراها استصدر اذنا من النيابة العامة بضبط وتفتيش المطعون ضدهما لضبط ما يحزرانه من مواد مخدرة حيث علم من تحرياته انها سيعودان من بعض بلاد مدافطية الدقهلية حاملين مواد مخدرة مقام تنفيذ لهذا الاذن باعداد كمينين لهما مؤلفين منه ومن زميله الذي جرى ضبطهما محزين المواد المخدرة ، وكان ما اورده الحكم فيما تقدم يتضمن ان المطعون ضدهما يحزران المخدر ، وان الاذن بالتفتيش انما صدر لضبطهما حال نظهما المخدر باعتبار ان هذا الفعل من مظاهر الاحراز انساق على النقل ، بما مفهومة ان الاذن انما صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفيها وليس لضبط جريمة مستقبلية او

مختلفة ، فإن الحكم اذ اقيم قضاءه على ان ادن التفتيش صدر عن جريمة مستقبلية يكون قد انحط في تطبيق القانون .

(لمعن رقم ٢٤٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ من ٢٢ ص ٦١١)

١٢٩٠ — عدم رد الحكم على دفاع الطاعن بخلو جيبه من آثار المخدر لا يعفيه — وجود المخدر مجردا لا يلزم عنه بالضرورة تخلف آثار منه بالجيب كخاتمة ان ينقل الحكم من تقرير التحليل ان ما ضبط مع الطاعن هو افبيون لتبرير القضاء بالادانة .

* لا على الحكم ان هو لم يرد على ما اثاره الطاعن في دفاعه من خلو جيبه من آثار الافبيون ذلك بانه فضلا عما جاء بحدونات الحكم من ان المخدر المضبوط وجد مغافا فانه بفرض وجود، مجردا عن ذلك فانه لا يلزم بالضرورة تخلف آثار منه بالجيب . واذا كان الحكم قد نقل عن تقرير التحليل ان ما ضبط مع الطاعن هو من مادة الافبيون فان ما اوردته الحكم من ذلك يكتفى لتبرير قضائه بالادانة ولا محل لتعيب الحكم بالقصور في هذا الخصوص .

(لمعن رقم ٣١٤ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٤ من ٢٢ ص ٧٠٤)

١٢٩١ — اثبات الحكم ان التحريات دلت على ان المتهم يتجر في المواد المخدرة ويروجها — ثم ضبط كمية كبيرة من المخدرات مع المتهم — انتهاء الحكم ورغم ذلك الى نفى قصد الاتجار استنادا الى خلو الاوراق من اية تحريات تسند نواقره فساد في الاستدلال .

* متى كان النائب من مدونات الحكم ان تحريات وكيل قسم مكافحة المخدرات دلت على ان المتهم يتجر في المواد المخدرة ويروجها بدائرة شرق المدينة بالطرقات والحال العامة ، وان الكمية المضبوطة مع المتهم هي ثلاث بطرب كاملة من الحشيش واثنى عشر لفافة من هذه المادة المخدرة ، فان الحكم اذ دلت على نفى قصد الاتجار بقالة انه لا يوجد ما يؤكد اتهام المتهم باعتباره متجرا لخلو الواقعة من اية تحريات تسند

* (٤٤)

هذا النظر ، فإنه يدور قد استند الى ما يخالف التأييد بالاورار . مما كان له اثره في عقيدة المحكمة ، ويكون استخلاصه لا تبائده المبادئ الثابتة في لدعوى ولا تظاهره اقوال الضابط مما يعيه بالفلسا في الاستدلال .

(طعن رقم ٣٢٢ سنة ٤٢ ، جلسة ١٥/٥/١٩٧٢ س ٢٣ من ٧١٨)

١٢٩٢ - قصد الاتجار في جريمة احراز المواد المخدرة - واقعة مادية يستدل قاضي الموضوع بالفصل فيها ، الا ان شرط ذلك ان يكون استخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة او نفيها سائفا تؤدي اليه ظروف الواقعة وادلتها وقرائن الاحوال فيها - مثال لتسبيب معيب في نفي قصد الاتجار .

* لئن كان من المقرر ان احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستدل قاضي الموضوع بالفصل فيها ، الا ان شرط ذلك ان يكون استخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة او نفيها سائفا تؤدي اليه ظروف الواقعة وادلتها وقرائن الاحوال فيها . ولما كان البين حسب مقتضيات الحكم ان تحريات ضابط قسم مكافحة المخدرات قد دلت على ان الماطون ضده يروج المخدرات ، وقد ضبطه وهو في الطريق العام ومعه سبع طرب من مادة الحشيش وانه سبق الحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة في قضية مخدرات ، مما كان من مقتضاه ان تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتمحصها وتحدث عنها بما تراه غزبا اذا كانت تصلح دليلا على توافر قصد الاتجار او لا تصلح ، لا ان تقم قضاءها على مجرد قول مرسل بغير دليل تستند اليه . اما وهي لم تفعل فان حكمها يكون معيبا .

(طعن رقم ٣٢٧ سنة ٤٢ ، جلسة ١٥/٥/١٩٧٢ س ٢٣ من ٧٢١)

١٢٩٣ - اغفال الحكم ببيان وزن عيوب الدخان المعسل في جريمة انتاج وعرض دخان معسل للبيع اقل من الوزن المقرر - وعدم ابداءه نتيجة التحليل وبيان مدى مخالفتها للقرار الوزاري ٧٥ مكرر لسنة ١٩٦٨ الذي استند اليه في الادانة - وعدم تعرضه لدفاع الطاعنين بناتر وزن الدخان بالذخايف وبيان نسبته - قصور يوجب النقض والاحالة .

* اذا كان الحكم المطعون فيه - في ادانته للطاعنين بجريمة انتاج

وعوضي دخان: معسل للبيع أقل من الوزن المقرر - قد أغفل بيان وزن عبوات الدخان المعسل التي أخذت كميات وأرسلت للتخيل ولم يورد نتيجة التحليل ويبين مدى مخالفتها للقرار الوزاري رقم ٧٥ مكرر لسنة ١٩٦٨ الذي استند إليه الحكم في الأدانة ؛ كما أنه أغفل الإشارة إلى رد العمل الكيميائي الذي كان تحت بصره - ولم يتعرض لدفع الطاعنين المؤسس على تأثر وزن الدخان بالجفاف وبيان نسبته ، ولابد أمور جوهرية قد يتغير وجه الرأي بمناقشتها ولها أهمية في تعرف حقيقة الواقعة ومدى صحة تطبيق القانون عليها ، الأمر الذي يصم الحكم بالفصور في البيان مما يوجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ٣٦٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ من ٢٢ ص ٧٧١)

١٢٩٤ - عدم بيان الحكم للفرض من أضرار المخدر لا يبيحه طائلاً
قد دان الطاعن بالمادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ .

لما كان الشبارخ قد استهدف بما نص عليه في المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتيان فيها - من معاقبة كل من حاز أو أحرز أو استرعى أو سلم أو استخرج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي - أن يحيط بكافة الحالات التي يتصور أن تحدث عملاً وقد يثبت منها حائز المادة المخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطي من العقاب ، فإنه لا محل لما يثيره الطاعن من أن الحكم لم يبين الغرض من الأضرار .

(طعن رقم ١٢٩٤ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢٨ من ٢٤ ص ١٠٢)

١٢٩٥ - استخلاص الحكم من ظروف الدعوى وما استدل به من أن المتهم كان يعلم بأن الجهاز المضبوط يحوي مخدراً - كفايته - مادام أنه خلاصه لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي .

بمضى كذا ما ساقه الحكم من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها

كأنها في الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بأن جهاز التفتيشيون المضبوط يحوى مخدرا . وكل هذا الذى استخلسه الحكم لا يخرج عن موجب الانتضاء العظمى والمنطقى . فإن ما يشه الطاعن فى هذا الشأن بكون غير سديد .

(ما-ن رقم ١٥٠٢ سنة ١٢ فى جلسة ١٢/٢/١٩٧٢ من ٢٤ من ١٩٧٢)

١٢٩٦ - كون التحريات اسفرت عن أن المتهم وآخر يجلبان المواد المخدرة ويروجانها بالبلاد - مفاده تحقق وقوع الجريمة - اصدار الاذن بضبط المتهم حال نسله المخدر من آخر - صحيح - التمساء بالبراءة تأسيسا على صدور الاذن لضبط جريمة مستقلة - خطأ فى تطبيق القانون - حجب هذا الخطأ المحكمة عن نظر الموضوع - وجوب أن يكون النقض مقرونا بالاحالة .

* متى كان يبين أن التحريات قد اسفرت عن أن المظنون ضده وآخر يجلبان كميات كبيرة من المواد المخدرة الى القاهرة ويروجانها بها : وان الامر بالتفتيش إليها مصدر لضبطه حال نسله المخدر من المرشد باعتبار أن هذا التسلم مظهرا لنشاطه فى الجلب ويروج المواد المخدرة التى يوزعها : بما أنه هو ار الامر مصدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من متارنها لا لضبط جريمة مستقبلية او محتملة : ومن ثم فإن الحكم المظنون عليه إذ قضى بأن أذن التفتيش مصدر عن جريمة لم يثبت وقوعها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بها يستوجب نقضه بالنسبة الى المظنون ضده . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير اداتها : فلا بد من أن يكون مع النقض الاحالة .

(من رقم ١٥٧٤ سنة ١٢ فى جلسة ١٦/٢/١٩٧٢ من ٢٤ من ١٩٧٢)

١٢٩٧ - التذليل غير القاطع على علم المتهم بكنه ما ضبط فى حوزته وانه مخدر هو قصور فى التذليل على توافر القصد الجنائى . - مُسأل لتسبيب معيب .

* لما كان الحكم المظنون فيه قد عرض لدفاع الطاعن عن التالم على انعدام القصد الجنائى لديه واطراحه فى قوله : : لما عن دفاع المتهم

العلم على التعمد، انتمد الجنائي قولا بأنه كان يجهل وجود مخدر
الاكتدون ضمن الادوية المضبوطة فمردود بها اسفرت عنه التحريات
وما قرره شاعدا الاثبات من أن المتهم يتجر في الادوية المخدرة المضبوطة
هذا فضلا عن تميز عبوة مخدر الاكتدون عن جميع الادوية الاخرى التي
ضبطت من ناحية شح العبوة اذ تبين أن هذا المخدر معبأ في علب من
الكرتون مستطيلة الشكل بداخل كل منها انبوية زجاجية تحوى عشرين
قرصا وهو امر قد تميزت به هذه العبوات دون غيرها من سائر عبوات
الادوية الاخرى التي كانت معها — هذا بالإضافة الى وجود كلمة الاكتدون
على كل عبوة من الخارج والداخل . « لا كان ذلك ، وكان ما اورده
الحكم لا يقطع في الدلالة على أن الطاعن كان يعلم ، كنه ما ضبط في حوزته
من أنه مخدر ذلك بأن شكل العبوة لا يدل بذاته على أن ما تحويه مخدر
والله ليس بدواء كيميائية الادوية المضبوطة ، فضلا عن أن الحكم لم يستظهر
ما اذا كان الطاعن على علم بالقراءة حتى يمكن الاستدلال على بوجود
كلمة الاكتدون على ظاهر العبوة ودخلها ، وهذا من شأنه أن يجعل
بيان الحكم في التدليس على توافر التصد الجنائي في حق الطاعن — وهو
وكن من اركان الجريمة التي دان الطاعن بها — قاصرا ، الامر الذي يعيبه
بما يوجب نقضه والاحالة .

(ملخص رقم ١٦٤٣ سنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ س ٢٤ ص ٢٥٢)

١٩٩٨ — إشارة الحكم الى أن القانون الذي دان الطاعن بقتضاه

قد عدل دون ذكر رقم القانون الأخير — لا عيب — استفس ذلك ؟
في بوند مشددة .

بني كان انحكم قد انتهى الى ادانة الطاعن طبقا للمواد ١ ، ٢ ،
٣ ، ٢٢ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل في شأن مكافحة
المخدرات وتنظيم اسعمالها والاتجار فيها والبند ١٢ من الجدول المرفق به
وهي بالإشارة الى أنه قد عدل ومن ثم فليس بلام أن يشير الى القانون
رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ الذي أجرى هذا التعديل الآن ما استحدثه من احكام
قد اندمج في القانون الاضلي واصبح من احكامه منذ بدء سريانه ومن ثم
يلين ما يفهمه الطاعن في هذا الصدد غير متيق .

(ملخص رقم ٦٦٢٢ سنة ٤٣ في جلسة ١٩٧٣/٢/٢٦ س ٢٤ ص ٤١٦)

١٢٩٩ - ما بنى على الباطل باطل - تصريح الحكم ببطلان الدليل المستند من المأثور على منات المخدر بجيب الطاعن - غير لازم - مادام قد انتهى الى ابطال مطلق القبض عليه وما تلاه واتصل به .

§ التعميد في القانون ان ما بنى على الباطل فهو باطل . ولسا كان لا جدوى من تصريح الحكم ببطلان الدليل المستند من المأثور على منات لمخدر الحشيش بجيب صديري الملعون فبده بعد ابطال مطلق القبض عليه والتقرير ببطلان ما تلاه متصلا به ومتربا عليه ، لان ما هو لازم بالافتضاء العتلى والمنطقى لا يحتاج الى بيان . لما كان ما تقدم ، وكان ما اوردته الحكم سابقا ويستقيم به قضاؤه ، ومن ثم تنحصر عنه نهجتي العصور في التسييب .

(طعن رقم ١٧٤ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٢/٤/١ ص ٢٤ من ١٠٤٦)

١٣٠٠ - مخدرات - مسؤولية جنائية - مناط الاعفاء منها - سلطة قاضي الموضوع - انه لا يخلو ان الحكم بالدولة التي تكفي اذله - لا خطيا .

§ من المقرر ان مناط الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها الذي يتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المنهجين في الجريمة فاعلن كانوا او شركاء ، والمبادرة بالابلاغ قبل علم السلطات بالجريمة او بعد عليه بها اذا كان البلاغ قد وصل فعلا الى ضبط باقى الجناة . ولما كان وزى ما حصله الحكم الملعون فيه ان الطاعن لم يسدل باية معلومات جديدة ادت بذاتها الى ضبط المتهمين الآخرين الا اشفية مأمور الجرمك في امر المتهم الثانى لما لاحظه من ان منهته وحالته لا تسمحان له باصطحاب سيارة ، وجاءت اخبارية من وحدة مكافحة التهريب عين قيام المتهم الثالثة بتهريب ممنوعات في سيارتها قبل وصول السفينة كما ان آيا من هذين المتهمين لم يكن فاعلا او شريكا مع الطاعن بل كان فاعلا كل منهم مستقلا عن افعال الآخرين ، وكان الفصل في كل ذلك من خصائص

غاشق الموضوع مادام يعينه على ما ينتجه من عناصر الدعوى ، فان الحكم المظنون فيه . يكون تد اصاب صحيح القانون على رفض مطلب الطاعن الانتفاع بالاعفاء للقرو في المادة ٤٨ . من قانون المخدرات ، ويكون للهي عليه يدعوى الخطأ في تطبيق القانون غير سديد .

(طعن رقم ٦٢٤ سنة ٤٢ في جلسة ١٤/١٠/١٩٧٢ من ٢٤ جل ٨٢٢)

١٣٠١ - الجزاء الجنائي المنصوص عليه في المادة ٨ مكررا/ ٢ و ٣ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل - هو تدبير وقائي رتبته القانون لفئة خاصة من الجناة - ليس من العقوبات السالبة او المقتيدة للحرية المنصوص عليها في القانون - وجوب ايداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عند الطعن بالنقض في الحكم القاضي بهذه التدابير - تخلف الايداع يوجب الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

* متى كان الحكم المظنون فيه قد دان الطاعن بجريمة اعتبره مشتبها فيه لوجود اسباب مقبولة تدعو الى الاعتقاد على امتياده ارتكاب جرائم الاتجار في المخدرات ونقض بمنحه من الاتابة بجهة مركز البرلس عملا بالمادة ٤٨ مكررا ٢ و ٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ - وكان الجزاء الجنائي المتضي به هو من التدابير الوقائية التي رتبها القانون لفئة خاصة من الجناة بيد انه ليس من العقوبات السالبة او المقتيدة للحرية التي نص عليها القانون ، ومن ثم فقد اوجب المشرع حينئذ لقبول الطعن شكلا ايداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شان حالات واجراءات الطعن امام محكمة انقض . ولما كان الطاعن لم يودع خزانة المحكمة التي اصدرت الحكم مبلغ الكفالة المقررة في القانون ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية باعفائه منها : فانه يتعين احكم بعدم قبول الطعن شكلا .

(طعن رقم ٦٢٦ سنة ٤٣ في طية ١٢/١١/١٩٧٢ من ٣٤ جل ٩٥٨)

١٣٠٢ - القضاء بالبراءة لاحتمالات ترجحت ادى القاضى - كفايته
- النعمى بقيام احتمالات اذى قد تصيح لدى غيره - لا يقبل - مثال القسيب
سائق للقضاء بالبراءة للتشكك فى علم المتهم بوجود المخدر داخل العمود
المضبوط .

* لا يصح النعمى على المحكمة انها قضت ببراءة المتهم بنساء على
احتمالات ترجحت لديها بدعوى قيام احتمالات اخرى قد تصح لدى غيرها ،
لان ملاك الامر كله يرجع الى وجدان قاضيه وما يطمئن اليه مادام قد
انتم قضاءه على اسبب تحمله لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم
انه استخلص انتفاء علم المظنون ضده الاول بوجود المخدر فى العمود
الذى كان يحمله مما جاء على لسان بعض الشهود من رجال المضبط من
انه لم يظهر عليه اى انفعال وقت اكتشاف المخدر داخل العمود وان
تصرفه كان طبيعيا ، وما رجحه بعضهم من انه لم يكن يعلم بوجود المخدر
داخل العمود وانما كان يحترف حمل البضائع للتجار على سبيل تخفيض
الرسوم الجمركية المستحقة على تلك البضائع ، وهى احتمالات يتسنع لها
مسلك المظنون ضده الاول وقت الضبط ، فان الطعن دلى قضاء الحكم
ببراءة المظنون ضده الاول يكون غير صحيح .

(طعن رقم ٥٧ سنة ٤٤ فى جلسة ١٣/٥/١٩٧٤ من ٢٥ من ٦٦)

١٣٠٣ - كفاية التشكك فى اسناد التهمة للقضاء بالبراءة - مثال
لاطراح الدليل المسند من التسجيل - قصور .

* من المقرر انه يكفي فى المحاكمات الجنائية ان يشكك القاضى
فى اسناد التهمة الى المتهم لكى يقتضى له بالبراءة لان المرجح فى ذلك الى
ما يطمئن اليه فى تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم انه احاط بمناصر
الدعوى وبإدلتها عن بصر وبصورة . ولما كان الحكم قد خلص الى تبرئة
المظنون ضده الثانى فى قوله : « اما الدليل قبل المتهم الثانى (المظنون
ضده الثانى) فلا يعدو اقوال المتهم الاول الذى لم يتم الدليل المتنع عليها
من انه هو الذى سلمه العمود الذى عثر بداخله على المخدر مع عليه
بوجود المخدر فيه ، بما امر التسجيل المقدم ضده فان المحكمة لا تطعن
اليه فضلا عن ان المعروفة ان الاسماء تشابه فان امر ايهل العنيفة

الدخيلة على التسجيل امر لا تستبعد من اعتقادها وبذلك تكون نسبة التهمة الى هذا المتهم مشكوك فيها أيضا مما ينعين معه القضاء براءته . وكانت المحكمة قد انصحت عن الاسباب السالفة التي من اجاء القذات عن دلالة ما ادلى به المطعون ضده الاول في حق المطعون ضده الثاني وعن حماية التسجيل الصوتي شاملة اقوال من شهودها ، فانه ينحصر بذلك عن الحكم قالة القصور في التسبيب أو الفساد في الاستدلال .

(طعن رقم ٥٧ سنة ٤٤ ق جلسة ١٣/٥/١٩٧٢ س ٢٥ ص ٤٦١)

١٣٠٤ - قصر الاعفاء المخصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، على العقوبات الواردة بالمادة ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ منه - تصدى المحكمة للاعفاء - يكون بعد اسباغها الوصف الصحيح على واقعة الدعوى .

❖ الاصل وفقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ان الاعفاء قاصر على العقوبات الواردة بالسواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من ذلك القانون ، وكان تصدى المحكمة لبحث توافر هذا الاعفاء او انقائه بغيره اما يكون بعد اسباغها الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى ، وكان الحكم قد خلص الى ان احراز الطاعن للمخدر كان بغير قصد الاتجار او التعامل او الاستعمال اشخصي ، واعمل في حقه المادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون سالف الذكر - وهو ما لم يخطئ الحكم في تطبيقه - فان دعوى الاعفاء تكون غير مقبولة بما يضحى معه النهي على الحكم بقالة الخطأ في تطبيق القانون غير مسديد .

(طعن رقم ٥٤٨ سنة ٤٤ ق جلسة ٢/٦/١٩٧٢ س ٢٥ ص ٥٢٧)

١٣٠٥ - امر المحكمة بالضغط والاحضار - او اعلان المتهم بالجلاسة - قطعها لتقادم الدعوى الجنائية - المادة ١٧ اجراءات جنائية - انقطاع التقادم بالنسبة لاحد المتهمين - اثره - انقطاعه بالنسبة للذميين الآخرين - اساس ذلك ؟

❖ لما كان الثالث من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه استند

على تضاميه بانتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة الى ان آخر اجراء انقطعت به مدة التقادم قد جرى بجلسته ٣ فبراير سنة ١٩٦٦ التي حضر فيها المطعون ضده الاول وانه لم يتخذ بعد ذلك اى اجراء قاطع للتقادم حتى يوم ٤ من اكتوبر سنة ١٩٧٤ تاريخ اعلان المطعون ضده الاول ، وكان الثابت من الاطلاع على الاوراق ان المطعون ضده الاول حضر جلسته ٣ فبراير سنة ١٩٦٦ ثم اصدرت المحكمة امرا بجلسته ٢٦ يناير سنة ١٩٧٠ - بمسبب المطعون ضدها واحضارها مقبوضا عليها لجلسة ٢ مارس سنة ١٩٧٠ كما تم اعلان المطعون ضده الاول بتاريخ ٤ من اكتوبر سنة ١٩٧٢ مخاطبا مع شخصه ، وحضر بناء على هذا الاعلان بجلسته ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٧٢. وبكل هذه الاجراءات من اجراءات المحكمة القاطعة لمدة التقادم طبقا لنص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية وقد تمت على التوالي من قبل مضي المدة المسقطه للدعوى الجنائية بين احداها والاخرى ، واذ كانت المادة ١٨ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه « اذا تعدد المتهمون فان انتقطاع المدة بالنسبة لاحدهم يترتب عليه استطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم يكن قد اتخذت ضدهم اجراءات قاطعة للمدة » ، وفاد ذلك ان انتقطاع المدة عينى يمتد اثره الى جميع المتهمين فى الدعوى ، ولو لم يكونوا طرفا فى الاجراءات ، ومن ثم فان الدعوى الجنائية بالنسبة للتممة المسندة لكل من المطعون ضدها لا تكون قد انقضت بمضى المدة المنصوص عليها فى المادة ١٥ من القانون المشار اليه وقت صدور الحكم المطعون فيه بجلسته ٨ من ابريل سنة ١٩٧٣ - لما كان ما تقدم ، ناز الحكم المطعون فيه فيما انتهى اليه من انتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة يكون قد اخطا فى تطبيق القانون مما يضمن معه نقضه والاحالة .

(ملن رقم ١٤٤٢ سنة ٤٤ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٧٤ من ٢٥ ص ٧٠٤)

١٣٠٦ - منازعة الطاعن فى سلامة استخلاص المحكمة لدلول لفظ

(تميرة) موضوعى - لا تجوز اثارته امام النقض .

... متى كان ما يثيره الطاعن من منازعة فى سلامة ما استخلصته المحكمة من لفظ « تميرة » لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا فى سبلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط مقصدها ، فانه لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

(ملن رقم ٥٢١ سنة ٤٤ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٧٤ من ٢٥ ص ٨١٨)

١٣٧- في تخطي التهم عن كيس المخدر - اثر مناداة الضابط عليه لاستكناه امره - بعد ان علم بأنه يعمل مخدرات - تخطى اختياري - فتوافر به حالة التيسر - مخالفة هذا النظر - خطأ في تطبيق القانون .

* ان الاستيفاء هو اجراء يقوم به رجل السلطة اعلامة في منزل المصيرى عجم الجزائم وكشف مرتكبها ويسوغه اشتباه تفرزه للظروف ، وان مناداة الضابط للمطعون ضده لاستكناه امره بعد ان علم بأنه يحمل كمية من المخدر بعد استيفائنا لا قبضا ، ويكون تخطى التهم بعد ذلك عن الكيس الذى ظهر به المخدر ، قد تم طواعية واختيارا بما يوفر قيام حالة التيسر التى تبرح القبض والتفتيش واذا خالف الامر المأمون فيه هذا النظر ، فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(ملحق رقم ١٧٠ - سنة ٢٤ - ق جلسة ١٧/٢/١٧٤٤ - ش ٢٥ خ ٨٨٤)

١٣٨- التناقض الذى يعيب الحكم - ما لا يوفره - مثال فى جرائم مخدرات .

* ان التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين اسبابه بحيث ينفى بعضها ما يفته البعض الآخر ولا يعرف اى الامرين قصده المحكية ، كما كان ذلك ، وكان البين من اسباب الحكم المطعون فيه انه حصل واقعة الدعوى واقوال شاهد الاثبات الاول كما هى قائمة فى الاوراق ، ثم اورد ما قصد اليه فى اقتناعه من عدم توافر قصد الاتجار بما ينفى التناقض ، فان ما يشره الطاعنة فى هذا الشأن يكون فى غير محله .

(ملحق رقم ١٨٠ - سنة ٢٥ - ق جلسة ١٧/٢/١٧٤٥ - ش ١٦ خ ٢٢٤)

١٣٩- مواد مخدرة - حكم - تسبيب - تناقض - ما ليس ذلك .

* لما كان الحكم المطعون فيه وان اورد فى بيانه فواتحه الدعوى واقوال شاهدي الاثبات ان الملمعون ضده يتجر فى المواد المخدرة ، الا ان

الذين من اسبابه انه حصل الواقعة ومؤدى اذلة الثبوت فيها كلها هي خلافية بين الادلى . واذا اورد بعد ذلك ما قصد اليه في اقتناعه من عدم توافر قصد الاتجار او قصد التعاطي في حق الطعون ضده فان ذلك يكون استخلاصا موضوعيا للقصد من الاحراز بنأى عن غالة المناقش في التصيب . ذلك ان المناقش الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين اسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف اى الامور تسببه المحكمة وهو ما لم يتردى فيه الحكم .

(ملن رقم ٢٤٨ سنة ٤٥ ق جلسة ١٣٧٥/٤/٦ ص ٢٦ ج ١٠)

١٣١٠ - مواد بخدرة - تشكك القاضى في صحة استند التهمة الى المتهم - كفاية ذلك للحكم بالبراءة .

* من المقرر انه يكفي ان يتشكك القاضى في صحة استند التهمة الى المتهم كى يقضى له بالبراءة اذ ملاك الامر كله يرجع الى وجدانه مادام الظاهر انه احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة واتمام قضائه على اسباب تحيله - لما كان ذلك - وكان يبين من الحكم الطعون فيه انه بعد ان بين واقعة الدعوى وعرض لاقتوال شاهدى الاثبات قال « وحيث ان وثائق الدعوى ترشح لصحة دفاع المتهم ذلك لانه بالرجوع الى اقوال شاهدى الاثبات في التحقيقات يبين ان اولها وهو مأمور الجبرك قرر بان المتهم عند تفتيشه « كان عادى خالص وهو ذلسه الذى قدم لنا الملف لاستعماله في التفتيش » وقرر معاون مباحث الجبرك « بان المتهم عند تفتيشه كان عادى ولو كان المتهم يعلم بوجود المخدر في التفتيش لظهرت عليه علامات الارتباك » بما يكشف عن تمحيص الحكم لواقعة الدعوى والاحاطة بظروفها وبادلة الاتهام فيها ثم التمهله الى ان التهمة الموجهة الى للطعون ضده جعل شكك للأسباب التى اوردتها وهي اسباب سائلة تؤدي الى النتيجة التى انتهى اليها لان ما تشره الطائفة ينطى في حقيقته الى جدل موضوعى حول تقدير المحكمة ومعتقداتها في الدعوى مما لا يقبل التصدى له امل محكمة النقض .

(ملن رقم ٢٧٦ سنة ٤٥ ق جلسة ١٣٧٥/٤/١٣ ص ٢٦ ج ١٠)

١٣١١ - مواد مخدرة - الكشف عن كنهها - الدليل الفني .

* من المقرر أن الكشف عن كنه المادة المضيوبة والقطع بتحقيقتها لا يخلع عليه غير الدليل الفني وأنه على الحكمة متى واجهت مسألة فنية يبحث أن تتخذ ما نراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها . وإذا كان الجسم المطعون فيه قد رد الواقعة إلى أن ما ضبط لدى الطاعن هو نبات 'الحشيش' المبين بلبند رقم ١ من الجدول رقم ٥ للحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ استنادا إلى تقرير العمل الكيميائي في حين أنه يبين من الأطلاع على المفردات المضمومة أن ذلك التقرير قد وصف المادة المضيوبة بأنها أجزاء نباتية خضراء وجافة عبارة عن أجزاء من سيقان وأوراق وفصم زهرية ثبت أنها جميعا لنبات الحشيش . ودون أن يتعرض لوصف انتم الزهرية المضيوبة ومدى نضجها واحتوائها على العصير المخدر وما تد يترتب على ذلك من إمكان دخولها في نطاق تعريف الجواهر المخدرة مما كان من مقتضاه أن تجرى الحكمة تدقيقا تستلزم به حقيقة الأمر فال دكها يكون قاصر البيان على نحو لا يمكن محاسبة التفسير من مراعية صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صلا اثباتها بالحكم مما يفي به ويوجب نفسه .

(أ) غرق رقم ١٧٥ سنة ٢٥ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٧٥ من ٢٦ في ٢٨١٥

١٣١٢ - جرمية جلب الجوهر المخدر - حكم - تسببه - مثال

لخطأ في الاستناد لا يعيب الحكم .

* من المقرر أن عقيدة الحكمة إنما تقوم على المافسد والمعالي لا على الألفاظ والمباني . وإن الخطأ في الاستناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة الحكمة . وكان المسمى المشترك بين شهادة المأمور الجرمي بأن الطاعن كان يحمل في يده الحقيبة التي ضبط المخدر وبين ما قرره العريف في التحقيقات من أن هذه الحقيبة كانت مع الطاعن وكانت مثبتة باقراره الإجمالي هو معنى واحد في الدلالة على أن الطاعن هو صاحب الحقيبة التي ضبط بها المخدر - يستوي في ذلك أن يكون محرزا إياها أو حائزا لها - وهو المعنى الذي يستلزم به جرمية جوهر المخدر مع تحقق تيسر إركان هذه الجريمة

التي لا يملأ في بوايرها ، فإنه لا يثبت الحكم أن يكون قد انحال في إرادته أقوال العريف السرى الى مضمون ما حصله من شهادة مأمور الميزان ، ولا يعميه من بعد أن تكون قد اسند الى هذا العريف تأكيد بان الطاعن كان يحض بیده الحقيقة التي ضبط المخدر بقاعها ، مادام الامر الذي قصد الحكم الى اثباته انها هو نسبة هذه الحقيقة الى الطاعنة ، وفي الحقيقة التي استقرت في عقيدة المحكمة والتي تتلأ في عندها أقوال كل من الشاهدين في جوهرها ، على حد سواء .

(طعن رقم ١٢١٢ سنة ٤٥ في جلسة ١٢/١١/١٣٧٥ من ٢٦ من ١٣٧٢)

١٢١٢ - متى يعيب الحكم - سكوته عن التحدث عن قصد الجلب المواد المخدرة ؟

❖ لا يعيب الحكم سكوته عن التحدث عن قصد الطاعنة من الجلب ذلك أنه غير مكلف بذلك أصلاً مادام ما أورده كتاباً في حيز ذاته في الدلالة على ثبوت الجلب في حقها ، لما هو مقرر من أن الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتطبيق استعمالها والاتجار بها ، وإنما يصدق على كل وائمة ينحقق بها نقل الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وإحضارها إلى المجال الخاص لاختصاصها الإقليمي على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في القانون - يستوى ذلك أن يكون الجلب لحساب الجالب نفسه أو لحساب غيره - إلا إذا كان الجوهر المخدر لا يغيره عن حاجته الشخص أو استعماله الشخص أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لغيره أو لدى من نقل المخدر لحسابه ، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى ولا ينساقها يشهد له بذلك .

(طعن رقم ١٢٧١ سنة ٤٥ في جلسة ١/١/١٣٧١ من ٢٧ من ١٣٧٢)

١٣١٤ - تقدير الاعتراف - موضوع - لا ينعني من حقيقة عدم وروده على ارتكاب الجريمة بجميع أركانها - استخلاص ركن العام بأنه ما يوجب المتهم مواد مخدرة - في جريمة جازية - موضوع - مادام سبباً

❖ لما كان الحكم قد أورد مؤدى اعتراف الطاعنة في نصوصها المنبثقة

يقوله « واعترفت المذمة عند سؤالها في تحقيقات النيابة بضغط المخدرات، معها وأنها كانت تحلبها في مكان حشيش من جسمها قاذية بها من بيروت. وأن سيّدة تعرّفت عليها هناك هي التي طلبت منها أن تحلبها معها إلى القاهرة لقاء أجر قدره خمسون جنينا » وكان لا يتقص من قيمة الاعتراف الذي نساند إليه الحكم في قضية ما تذهب إليه الطائفة من القول بأنه غير وارد على ارتكاب الجريمة بجميع أركانها ، وبالتالي فهو لا يمتد إلى العلم بأن ما تخفيه هو من الجواهر المخدرة المحظور جلبها بغير ترخيص ؛ لأن تقصى هذا العلم هو من شئون محكمة الموضوع ، وهي ليست مقيدة في أخذاً باعتراف المتهم بأن تلتزم نصه وظاهره ، بل لها أن تستنبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى الحقيقة التي نصّل إليها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق . وإذا كان ذلك ، وكانت المحكمة قد استظهرت ذلك العلم من ظروف الدعوى وملابساتها وإقامت على توافره في جق الطائفة نوافراً فعلياً — أدلة سائفة في العقل والمنطق واقتنع بها وجدانها ، فإذ لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة القضاء »

(ضمن رقم ١٢٣٧ سنة ٤٥ في جلسة ١٩٧٦/١/٤ ص ٢٧ من ١)

١٣١٥ — تقصى العلم بأن ما يخفيه المتهم مواد مخدرة — موضوعي — عدم تقيد محكمة الموضوع في أخذاً باعتراف المتهم بنصه وظاهره — لها استنباط الحقيقة منه ومن غيره من العناصر الأخرى بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية — مادام ذلك متفقاً مع العقل والمنطق — مثال لرد سائغ على الدفع بعدم العلم بالمخدر في جريمة جلب مواد مخدرة .

✽ لما كانت الطائفة قد اعترفت بأنها كلات تحمل بشرجها الخوابر الثلاث المذبذبة وأن تلك الخوابر هي بذاتها التي أسفر عنها الكشف عليها طبعاً فإنه لا يغير من وصف هذا الاعتراف ما تذهب إليه الطائفة من القول بأنه لا يمتد إلى العلم بأن ما تخفيه من الجواهر المخدرة ، لأن تقصى هذا العلم من شئون محكمة الموضوع ، وهي ليست مقيدة في أخذاً باعتراف المتهم بأن تلتزم نصه وظاهره ، بل لها أن تستنبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى الحقيقة التي تصل إليها بطريق الاستنتاج والاستقراء .

وكثافة المكثفات الفعلية مادام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق ؛
 لما نحن ذلك ، وكان الحكم قد استظهر ذلك العلم من ظروف الدعوى
 وبإبليسائها واقام على نوافره في حق الطاعنة — نوافرا فعليا — ادلة
 متقنة حين قال « كما ثبت من اقوال المتهم بتحقيق النيابة بعد عرض
 الخوابير الثلاثة المضبوطة عليها انها اعترفت باحرازها لها وبانها احضرتها
 من بيروت بعد ان احدثتها في شرجها وان تلك الخوابير المضبوطة هي
 التي اسفر عنها انكشف الطبي عليها بمستشفى منشية بكري الا انها
 ادعت عدم علمها بأنها تحوى مادة مخررة مخررة انها كانت تعتقد ان
 بداخلها برشاما وهو ادعاء لا تعمل عليه المحكمة اذ ينبغي حرصها على
 اخفاء الخوابير المضبوطة بمكان حساس من جسمها بالإضافة الى ان
 كون الخوابير الثلاث من مادة البلاستيك (الفيلون) يجعل محتوياتها
 ظاهرة للعين المجردة بحيث تظهر ان كانت لجسم واحد او لعدد من
 الاقراص (البرشام) فضلا عن ان لمسها يختلف في حالة الجسم الواحد
 عنه في حالة العديد من الاقراص مما يقطع بكذب ادعاء التهمة وبانها
 كانت تعلم بان ما تحمله هو لمادة مخررة » فان في هذا الذي ساقه الحكم
 ما يحس لاطراح دفاع الطاعنة في هذا الشأن مادام هذا الذي استخلصه
 الحكم لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي .

(لمن رقم ١٥٢١ سنة ٤٥ ق جلسة ١٨/١/١٩٧٦ س ٢٦ ص ٦٦)

١٣١٦ — دفاع الطاعنة في شأن موطنها بصدد طلب اتخاذ تدبير
 اعادتها اليه — عملا بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن
 مكافحة المخدرات المعدل — بوجوب تمييزه والا كان الحكم قاصرا —
 علة ذلك ؟ اغفال الحكم تحديد مدة الاعادة الى الوطن عملا بالمادة ٤٨
 من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل — خطأ في القانون .

* ان المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة
 المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالتانون رقم ٤٠ لسنة
 ١٩٦٦ تنص على انه تحكم المحكمة الجزئية المختصة باخذ أحد التدابير
 الآتية على كل من سبق الحكم عليه أكثر من مرة او اتهم لأسباب جدية
 أكثر من مرة في إحدى الجنايات المنصوص عليها في هذا القانون . وبعد
 ان عدلت المادة التمييز الستة التي يجوز الحكم باحداها ومن بينها

اعادة المحكوم عليه الى موطنه الاصلى نصت على انه « ولا يجوز ان تقل مدة التدبير المحكوم به عن سنة ولا تزيد عن عشر سنوات » . لما كان ما تقدم . وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة ان الدفاع عن الطاعة شدد انها تقديم بالقاهرة منذ أكثر من ثلاثين عاما وان جميع اولادها ولدوا بهذه المدينة وقدم شهادات ميلادهم ووثيقة زواج ابنتها تدليلا على قوله . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعة يعد في صورة هذه الدعوى دفاعا جوهريا اذ يترتب عليه لو صح تغير وجه الرأي فيها ، فقد كان لزاما على المحكمة ان تحققه بلوغا الى غاية الامر فيه أو ترد عليه بأسباب سائفة تؤدي الى اطراحه ، اما وهي لم تفعل مكتفية في حكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، مع ان هذه الاسباب ليس فيها تفنيد لدفاع الطاعة ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالتقصير والاخلال بحق الدفاع . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه فضلا عما تقدم قد أغفل تحديد مدة التدبير الذي قضى به — على خلاف ما توجيه المادة ٤٨ المذكورة — فانه يكون معيبا ايضا بالخطأ في تطبيق القانون ، لما كان ما تقدم ، فانه يضمن نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(ملحق رقم ٢٧٧ سنة ١٩٦٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٧ من ٢٧ ص ٦١٧)

١٢١٧ — عدم جدوى منازعة التهم في خطأ الحكم عن بيان جيب سترته الذي ضبط به المخدر — مادام انه لا ينازع في صحة ما نقله الحكم عن الشاهدين من ضبط المخدر معه — نفى بعض اسباب الحكم — ما أثبتته البعض الآخر — تناقض يعيب الحكم .

* متى كان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من اقروال شأفندي الاثبات من ان المخدر ضبط معه . وكانت المحكمة قد اقتنعت بيقين انه هو صاحب المخدر المضيوط وانه كان محرزا له عند ضبطه وتفتيشه واوردت على ثبوت الواقعة في حقه أدلة من ثائنها ان تؤدي الى ما انتهت اليه فان ايا من جيوب ستره الطاعن ضبط فيه المخدر لا يغير من تارك الحقيقة ولا ينال من سلامة استدلال الحكم وجوهه تسببيه لما هو مقرر من ان التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين اسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أي الاثرين قصدته المحكمة والذي من شأنه ان يجعل الدليل متعادلا متناقضا لا شيء فيه

بأقيا يمكن أن يعتبر قولاً للنتيجة سلبية يصح الاعتماد عليها وهو ما خلا الحكم منه ومن ثم فقد انحسر عن الحكمقالة التناقض في التسبيب .
(علم رقم ٢٤٤ سنة ١٢٦٠ في جلسة ١٦/٦/١٣٧٦ من ٢٧ من ١٣٧٨)

١٣١٨ - حتى محكمة الموعود في استخلاص توافر قصد الاتجار في المخدر أو انتفائه - حده ؟ نفى الحكم قصد الاتجار - رغم تشروع المخدر المضبوط ووجوده داخل العديد من اللقافات ورغم ضبط مدية مائة بالخير وسنح وميزان - غير سائق .

✽ استظهر القصد من احراز الجواهر المخدرة لاستخلاص الواقع، من توافر قصد الاتجار فيها أو انتفائه ، وان كان من شئنين محكمة النوع - تستقل بالفصل فيه بغير معتب - الا ان حد ذلك ان يكون هذا الاستخلاص سائفا ، من شأن ظروف الواقعة وقرائن الاحوال فيها ان يؤدي اليه ، وكان الحكم بعد ان حصل واقعة الدعوى بما تضمنته من تعدد لافافات المخدر المضبوط مع الطعون ضده وفي مسكنه بحيث بلغت في مجموعها مائة وثنتين وعشرين لافافة - ومن تنوع هذا المخدر وضبط مدية مائة بالحيثين وميزان وسنجة في المسكن ، استبعد قصد الاتجار في حقه بقوله ان الاوراق خلت من الدليل اليقيني على قيامه - وهو مجرد قول مرسل ليس من شأن ما ساقه الحكم من ظروف الواقعة وقرائن الاحوال فيها على النحو المتقدم ان يؤدي اليه - ومن ثم فقد كان على الحكم ان يمحس تلك الظروف والقرائن ويتحدث عنها بما يصلح لاقامة تضائله ويمكن محكمة التفتش من اعمال رقابتها في هذا الخصوص ، أما وهو لم يفعل فانه يكون محييا بما يستوجب نقضه والاحالة .

(علم رقم ٥٥٨ سنة ١٢٦٠ في جلسة ٢٦/١٠/١٣٧٦ من ٢٧ من ١٣٧٨)

١٣١٩ - تساند الحكم الى اقوال الشهود بان حيازة المتهم للمخدر كانت بقصد الاتجار ثم اعمال الادلة ٢٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - يستوجب نقض الحكم .

✽ لما كان الحكم قد حصل اتوال الضابط والشرطة السريين بما يطابق ما اورده في بيان الواقعة ، وعول عليها في تضائله بالادانة موردا :

ما ذكره الضابط في اقواله من أن التحريات السرية اسفرت عن ان المتهم يتجسس في المواد المخدرة ، بيد ان الحكم غاد وهو في معرض تحديد قصد المتهم من احراز المخدر في توافر قصد الاقتجار بقوله « اما عن قصده من تلك الحيازة فلم يثبت بالاوراق انه كان يقصد الاتجار او الاستعمال الشخصي او التعاطي وبالتالي تعمل المحكمة في حقه نسب المادة ٢٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ » وهذا على خلاف ما ذهب اليه الحكم في تصويره للواقعة اخذا باقوال الضابط وتحرياته من ان قصد المتهم من حيازة المواد المخدرة هو الاتجار فيها ، وما حصله من وثائق ذات دلالة في مقام تحديد هذا القصد . لما كان ذلك ، فان ما اورنته المحكمة في اسباب حكمها على الصورة المتقدمة ما يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطیع محكمة انتقض ان تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة بخصوص القصد من الاحراز لاضطراب العناصر التي اورنتها عنه وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل عليها معه ان تتعرف على اى اساس تكونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى .

(طعن رقم ٦٥٢ سنة ٤٦ في جلسة ١٩٧٦/١١/٨ س. ٢٧ ص ٨٦٥)

١٢٢٠ - انتهاء الحكم الى ادانة المتهم بجريمة احراز المخدر بقصد الاتجار - وايراده المادة ١/٢٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التي تعاقب على هذه الجريمة ضمن مواد العقاب التي حكم بموجبها - ثم ايراده المادة ٢٨ من القانون للمكور والتي تعاقب على مجرد الاحراز ومعاقبة المتهم بعقوبة تدخل في الحدود المقررة بالمادة الاخيرة - دون الاولى - بعد اعمال المادة ١٧ عقوبات - تناقض - يعيب الحكم .

❦ لما كان الحكم قد خلاص الى ادانة المتهم بجريمة احراز مخدر بقصد الاتجار وانتهى من ذلك الى معاقبته وفقا للمواد ١ و ٢ و ١/٢٤ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبنء ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به واعمل في حقه المادة ١٧ من قانون الهتويات وانزل عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة سنة وغرامة خمسمائة جنبة ومصادرة المخدر المضبوط . لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه وان اورد في بيان مؤيد العقاب التي حكم بموجبها المادة ٢٤ من القانون

رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها التى تعاقب على جريمة احراز المخدر بقصد الاتجار - التى دان الماطعون ضده بها - بالاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه ولا يجوز طبقا لنص المادة ٣٦ منه النزول فى العقوبة المقررة للحرية الا الى العقوبة التنبيهية مباشرة باستثناء من احكام المادة ١٧ من قانون العقوبات عند اعمالها ، الا ان الحكم قد اورد ايضا ضمن مواد العتاب التى طبقها المادة ٣٨ من القانون سالف الذكر التى تعاقب على احراز المخدر بغير قصد الاتجار او التماطى او الاستعمال الشخصى بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣٧ منه وهى السجن والغرامة من خمسمائة جنيه الى ثلاثة آلاف جنيه ، والتى لا يجوز - طبقا للفقرة الثانية منها - ان تنقص مدة الحبس عن ستة اشهر فى حالة تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات - واذا وقع الحكم الماطعون فيه بعد ذلك على الماطعون ضده عقوبتى الحبس والغرامة فى الحدود المقررة لهذه الجريمة ، فان مؤدى ذلك ان المحكمة قد اعبرت ان احرازه للمخدر كان بغير قصد الاتجار او التماطى او الاستعمال الشخصى ، على تقدير ما انتهت اليه فى اسباب حكمها من ادانته بجريمة الاحراز بقصد الاتجار . لما كان ذلك ، فان ما اورده المحكمة فى مدونات حكمها على الصورة المتقدم بيسانها ما ينافى بعضه البعض الآخر بحيث لا يعرف اى الامور قد قصده وهو ما يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - عن مراقبه صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة كما صار اثباتها بالحكم فى خصوص القصد من الاحراز لاضطراب العناصر التى اوردها عنه وعدم استقرارها الاستقرار الذى يجعلها فى حكم التواتع الثابتة مما يستحيل معه التعرف على الاساس الذى كونت عليه محكمة الموضوع عقيدتها فى الدعوى خاصة وان الحكم وان كان فى تحصيله لواقعة الدعوى قد اشار الى ان تحريات الشرطة دلت على ان الماطعون ضده يتجر نى المواد المخدرة والى ان كمية المخدر المضبوطة معه تزن ١١ جراما ، فانه لم يمن باستظهار توافر قصد الاتجار او بنفى توافره ، مما يعيب الحكم بالتناقض والتصور .

(طعن رقم ٦٦١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٤/١١/١٩٧٦، سن ١٧ ن ٨٨٨)

١٣٢١ - مثال على خطأ مادی وقع في الحكم - بقالة ان احرار
المخدر كان بقصد الاتجار - رغم سبق نفيه لهذا القصد بما استقر في
شأنه: يقين المحكمة - متى لا يعيب التناقض - الحكم .

✽ لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه بعد ان حصل
واقعة الدعوى وأورد الأدلة السالفة على ثبوت احرار المطعون ضده
لمخدر الحشيش المضبوط معه والبالغ وزنه ٣٣ جم ، عرض لقصد
الاتجار ونفى توافره في حقه استنادا ، « لعدم توافر الدليل المحدد لما
اذا كان الاحراز قد قصد به الاتجار او التعلطى ... » ثم اورد بيان مواد
القانون التي عاقب المطعون ضده بموجبها وهي ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢
من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبنء ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق
به المنطبقة على جريمة احرار المخدر بغير قصد الاتجار او التعلطى او
الاستعمال الشخصي ثم اعمل في حقه المادة ١٧ من قانون العقوبات وعلى
حدود العقوبة المقررة بمقتضى المواد المذكورة انتهى الى معاقبته بالحبس
مع الشغل لمدة ستة شهور وتغريمه خمسمائة جنيه مع مصادرة المواد
المخدرة المضبوطة . لما كان ذلك ، وبأن كانت الواقعة كما صار اثباتها في
الحكم ومواد القانون التي حكم بموجبها والعقوبة التي أنزلها بالمطعون
ضده على النحو المتقدم بيانه واضحة الدلالة - دون ما تناقض - على
استقرار عقيدة المحكمة على ان الجريمة التي تثبت لديها في حق المطعون
ضده هي الاحراز بغير قصد الاتجار او التعلطى او الاستعمال الشخصي ،
وكل الحكم - فوق ذلك - قد نفى صراحة توافر قصد الاتجار في حقه
واستبعد تطبيق المادة ٣٤/١ من قانون المخدرات الواردة في امر الاحالة
والتي تعاقب على الاحراز بقصد الاتجار ولم يوقع على المطعون ضده
العقوبة المقررة له عند اعمال المادة ١٧ عقوبات ، بما يؤكد ان المحكمة
قد كونت عقيدتها في الدعوى على استبعاد قصد الاتجار ، فان الحكم
اذا ما تنهى بعد ذلك - في معرض تحديد الجريمة التي دار الحكم
ضده بها الى التوكل بان الاحراز كان بقصد الاتجار فان - ذكره الحكم من
ذلك لا يعدو - في صورة الدعوى - أن يكون خطأ ماديا لا اثر له في
النتيجة التي انتهى اليها وليس تناقضا معيبا مبطلا له لما هو مقرر من أن
التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين اسبابه بحيث يثنى بعضها
ما أثبتته البعض الآخر فلا يعرف اى الامرين قصدته المحكمة وهو ما سلم
منه الحكم .

١٣٢٢ - الدفع بأن ما ضبط من مخدر يقاير ما تم تحليله - ثبوت الفرق الملحوظ بين الوزنين - اعتبار الدفاع جوهريا يشهد له الظاهر - اثر ذلك .

* متى كان مخدر الحشيش وزن عند ضبطه يبلغ وزنه خمسة جرامات بما في ذلك ورق السلوفان المغلفة به ، وذلك بحسب الثابت في تحقيقات النيابة وشهادة الوزن الصادرة في صيدلية الحبيدية بينما الثابت في تقرير معامل التحليل ان زنته قائما عشرة جرامات وخمسون سنتجراما . وقد قام دفاع الطاعن على ان الخلاف يشهد لانكاره حيازة المخدر . لما كان ذلك ، وكان الفرق بين وزن المخدر عند ضبطه ، ووزنه عاد تحليله مرقا ملحوظا ، فان ما دفع به الطاعن في دلالة هذا الفرق البين على الشك في التهمة إنما هو دفاع يشهد له الواقع ويساتده في ظاهر دعواه ، ومن ثم فقد كان يتعين على المحكمة ان تحقق هذا الدفاع الجوهري - في صورة الدعوى - بلوغا الى غاية الامر فيه او ترد على ما ثفيه ، اما وقد سكنت وافغنت الرد عليه فان حكمها يكون قاصر البيان واجب النقض والاحالة .

(طعن رقم ٦٨١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٥/١١/١٩٧٦ م ٢٧ ح ٢٠٢)

١٣٢٣ - مواد مخدرة - استخلاص قصد الاتجار في الاخدر - استخلاص موضوعي .

* لما كان الحكم قد عرض لقصد الانجار في المخدر فاطرحه بقوله « أن الأوراق خلعت من دليل تطعن اليه المحكمة على ان المتهمين قصدا . بنا كائنا بحرزانه من مواد مخدرة الاتجار بها بل ان اقوال الشهود تؤكد انهما بائعين لها وبالتالي تستبعد المحكمة هذا الشك من وصف الاتهام » - لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المصنوعة - تحقيرا للطعن - ان الرائد (. . . .) بقسم مكافحة المخدرات حرر محضرا مؤرخا ١٥/٨/١٩٧٤ بان التحريات السرية التي قام بها بالاستقراء مع الرائد (. . . .) دلت على ان تاجر المخدرات المسجل بالنسب اجراميا « الملعون ضده الاول » يتجر بالمواد المخدرة ويروجها بدائرة بعض اقسام شرق الاسكندرية وان الملعون ضده الثاني وهو لبناني الجنسية يصدد

تسليم الاول كمية من المخدرات هي لديه حالياً وذلك بشرق الاسكندرية ،
 وأد مصدر إذن من النيابة بناء على مجزر الفحريات سالف الذكر بضبط المطعون
 ضدها وتفتيشها ، بعد انتقلت مجموعة من رجال مكتب مكافحة المخدرات
 حيث تم ضبط المطعون ضدها ، وحزر الرائد (. . . .) محضراً أثبت
 فيه إجراءات الضبط والتفتيش وأنه بمواجهة المطعون ضده الاول بالمخدر
 المضبوط اعترف له بأن المضبوطات تخص المطعون ضده الثاني الذي جلبها
 من لبنان وأنهما كانا قد سافرا سوياً الى هناك وعادا معاً الى القاهرة
 وأن المناضد صنعت ببيروت وأن الثاني هو الذي احضر المواد المخدرة
 داخل المناضد بواسطة الخاصة . وفي التحقيقات أكد رجلاً مكتب مكافحة
 المخدرات ما تمى الى علمها من تحريات وما اسفرت عنه إجراءات الضبط
 والتنشيط . لما كان ذلك ، وكان قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة
 ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وأن كان من الامور الموضوعية التي
 تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغیر معقب الا أن شرط ذلك أن يكون
 تقديرها سابقاً تؤدي اليه ظروف الواقعة وادلتها وقرائن الاحوال فيها ،
 وكان ما استخلصه الحكم من نفي قصد الاتجار لدى المطعون ضدها
 لا يسانده الدلائل الإثباتية في الدعوى ولا تظاهره التحريات واسموا
 ضابطي مكتب مكافحة المخدرات ، كما ان ما ذهب اليه الحكم من ان اقوال
 الشهود تؤكد ان المطعون ضدها ناقلين لها ليس له ادل على الاوراق
 وكان له اثره في منطق الحكم واستدلاله مما يعميه بالتصور والفساد
 في الاستدلال ويوجب نقضه .

(ملحق رقم ٨٢٧ سنة ٤٦ ق جلسة ١٦/١/١٩٧٧ ص ٢٨ مر ٦٧)

١٢٢٤ - مواد مخدرة - اثبات - معانة - دفاع - الاخلال بحق
 الدفاع - ما لا يفرده - تسبب الحكم .

* لما كانت المحكمة قد اطمانت الى اقوال شاهدي الاثبات وصحة
 تصويرها للواقعة من ضبط المواد المخدرة في جيبى جباب الطاعن
 وصديقه والتفتت من طلب معانة منزله واطرحته بقالة أن الغرض منه
 هو مجرد التشكيك في صحة ما شهد به شاهد الاثبات لا لنفي الواقعة
 ذاتها ، لأن ما أورده الحكم من ذلك يكون كافياً وسابقاً في الالتمات من
 طلب المعانة ، لا لحكمة الموضوع من أن ترفض هذا الطلب اذا لم ترى

فيه الا اشارة التشبه حول ادلة الثبوت التي اقتضت بها طبقا للتصوير الذى اخذت به ، وانما لا تنجى الى نفي الفعل المكون للتجربة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة على النحو الذى رواه شاهدا الإثبات مادامت قد بررت رفضها باسباب سائفة . كما انه لا جدوى فيما يثيره الطاعن خاصا بطلب المعاينة طالما ان الحكم اثبت فى حقه انه قد ضبط محرزا المخدر بهلبسه ولم يثر بخصوصه اى منازعة ، ومن ثم فان النعمى على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع لا يكون مقبولا .

(طعن رقم ١٠١٨ سنة ٤٦ ق جلسة ١٤/٢/١٩٧٧ من ٢٨ حتى ٢٥٢)

١٣٢٥ - ضبط مواد مخدرة - اغفال الحكم الرد على الدفاع فى شأن طبيعة مكان الضبط - لا عيب .

* لا يعيب الحكم اغفاله الرد على دفاع الطاعن فى شأن طبيعة مكان الضبط ، ذلك انه من المقرر ان المحكمة لا تلتزم ان تتبع المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة بالرد على كل شبهة يثيرها على استقلال - اذ الرد مستفاد دلالة من ادلة الثبوت السائفة التى اوردها الحكم .

(طعن رقم ١٨٠ سنة ٤٧ ق جلسة ٢٩/٥/١٩٧٧ من ٢٨ حتى ٦٥٢)

١٣٢٥ - مواد مخدرة - قصد جنائى - شربيب مهيب .

* لما كان يبين مما اثبتته الحكم من تحصيله للواقعة وما اورده من اقوال الضابط رئيس قسم مكافحة المخدرات ما يفيد ان تحريات الاخر دلت على ان الطعون ضده الاول يتجر فى المواد المخدرة ويقوم بجلبها من الصحراء الغربية لترويجها بين عيلائه وهذا على خلاف ما انتهى اليه الحكم من ان الواقعة خلقت من دليل قاطع يساعد تصد الاتجار فان ما اورده المحكمة فى اسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض ان تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة بخصوص القصد من احراز المخدر لاضطراب الامن التى اوردها وعدم استقرارها الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع

الثابتة بها يستحيل عليها معه ان تتعرف على اى اساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى . ومن ناحية اخرى ، فانه ولئن كان من المقرر ان اجراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها الا ان شرط ذلك ان يكون استخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة او نفيها سائفا تؤدي اليه ظروف الواقعة وادلتها وقرائن الاحوال فيها . ولما كان البين حسب تفسيرات الحكم ان تحرير الضابط رئيس قسم مكافحة المخدرات قد دلت على ان الطعون ضد الاول يروج المخدرات التي يجلبها من الصحراء الغربية وان الطعون ضده الثاني كان برفقته وقت الضبط وضبط محرزا طريقتين من الحشيش كما ضبط في حوزته ٢٨ طرية حشيش مخبأة اسفل مقعد السيارة اعترف بملكيتها لها وبلغ زنة الحشيش المضيوط ٨٤٠٥٠٠ ره جرابها مما كان ممن مقتضاه ان تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتمحصها وتحدث عنها بها تراه فيها اذا كانت تصلح دليلا على توافر قصد الاتجار او لا تصلح ان تقيم قضاها على مجرد قول مرسل بغير دليل تستند اليه . اما وهي لم تعمل فان حكمها يكون معيبا واجبا لقضه .

(بطن رقم ٢٠٥ سنة ٩٧ ق جلسة ١١٧٧/٦ من ٢٧ من ٦٨٢)

١٣٢٧ - متى يكفى الشك في صحة اسناد التهمة الى المتهم بسندا للبسامة ؟

بما لما كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاؤه ببراءة المطعون ضده على تشككه في رواية الضابطين اللذين قاما باجراء التحريات وانتقلا الى بسن المطعون ضده لضبط الواقعة وذلك بقوله (وحيث ان رواية الضابطين المذكورين غير مستسافة عقلا ، ذلك انه لا يتصور بحسب المنطق الطبيعى للامور ان يضع التهم - المطعون ضده - وهو الموصوف بأنه تاجر مخدرات وحريص في تجارته حسبما شهد بذلك الرائد الكريس المحتوي على المخدر بقوة بالحائط بحجرة نومه على هذا النحو الظاهر وهو نائم دون مبرر ظاهر لذلك خاصة وانه كان في وسعه ان يخفيه في اى مكان بالنزل بعيدا عن مكان نومه وهو ما يملية تحرز الشيفص العادى فاذا ما اضيف الى ذلك ما شهد به الضابطان من ان الباب الخارجى لنزل المتهم كان مغلقا ودفعه رجال القوة فانفتح غنوة محدثا صوتا وان

بأن حجره يوم المتهم كان مقلتا أيضا وفتح عنوة ، وكان ما ينتج عن فتح
 الباب الخارجى للمنزل عنوة من صوت وما استغرقه فتحه وكذلك فتح
 باب حجره يوم المتهم عنوة أيضا من وقت . كل ذلك كان كئيلا بتبنيه
 المتهم للخطر واعطائه الفرصة للتخلص من المخدر بالقائه — لو مسح
 أنه كان حائزا له — من احدى نافذتى الحجر التى ثبت من المعاينة انهما
 تطلان على ارض فضاء وأن احدهما على مسافة متر ونصف من الكوة
 المقول بضبط المخدر بها . واذا ما اضيف الى ما تقدم أيضا ما ثبت من
 المعاينة من وجود كوتين بحجرة النوم وتردد الضابط فى
 البداية من تحديد أيهما الذى ضبط بها الكيس المحتوى على المخدر وما ثبت
 من المعاينة أيضا أن هناك سورا ارتفاعه ١٢٠ سم يفصل بين مسكن
 المتهم والمسكن الجاور له من الجهة البحرية وأنه من السهل الانتقال
 من أى من المنزلين المذكورين الى الآخر عبر هذا السور ، اذا ما اضيف
 كل ذلك الى كل ما تقدم ينتج من كل اولئك ما يجعل الحكمة غير مطمئنة
 الى صدق رواية الضابطين المذكورين وبالتالي فإن التهمة المسندة الى
 المتهم والمؤسسة على هذه الرواية تكون غير ثلثة قبله ويتعين لذلك الحكم
 ببراءته منها) . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه حسب محكمة الموضوع
 أن تشكك فى صحة اسناد التهمة الى المتهم كى تقضى ببراءته مادامت
 قد احاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة وخلا حكيما من عيوب التسبب اذ
 مرجع الامر فى ذلك الى مبلغ اطمئنانها فى تقدير الادلة . واذا كان البرهن
 من الحكم المطعون فيه أن الحكمة لم تقض بالبراءة الا بعد ان احاطت
 بطرؤف الدعوى والمب يادلة الثبوت فيها . كما وان الاسباب التى
 ساقبتها — على النحو المتقدم ببابها — من شأنها أن تؤدى فى مجموعها
 الى ما رتبته الحكم عليها من شك فى صحة اسناد التهمة الى المطعون
 ضده فإن ما تنمناه الطاعة على الحكم المطعون فيه من فسك فى الاستدلال
 لا يعمدو — فى حقيقته — ان يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة
 الموضوع فى تقدير ادلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها هى إليها مما لا يقبل
 اثارة أمام محكمة النقض .

١٣٢٨ - شهادة - تقدير محكمة الموضوع لها - أطرافها -
الافتتاح عن علة ذلك - رقابة محكمة النقض .

✽ من المقرر أن محكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقدرها
التقدير الذي تلمئن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب أطرافها ، إلا أنه
مضى فصحت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعمل على أقوال
الشاهد بأنه يلزم أن يكون ما أورده وإسبغت به يؤدي لما رتب عليه
من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تشاغل في حكم العقل
والمنطق ، وإن محكمة النقض في هذه الحالة أن تراقب
ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي
خلصت إليها ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه تبريراً لأطراف أقوال
شاعدي الإثبات في الدعوى غيربالغ من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب
الحكم عليه من الشك ذلك أن كون المطعون ضده موضوعاً تحت مراقبة
الشرطة لا يمنع من حمله المخدرات كما أن مجرد إثبات الضابط في محضره
أنه يشتبه في تلوث نصل المطواه بالمخدر وثبت عكس ذلك من تقرير
التحليل لا يؤدي في العقل والمنطق إلى الشك في أقواله ومن ثم يكون
الحكم المطعون فيه قد فسد استدلاله بما يمينه ويوجب نقضه .

(ملن رقم ٥٦٥ سنة ٢٧ في جلسة ١٦/١٠/١٣٧٧ من ٢٨ من ٨٥٧)

١٣٢٩ - مخبر - احرازه - اعتراف بالتحقيقات - تجزئته -
تسبب الحكم .

✽ لما كان الأصل أن المحكمة لا تبني حكمها إلا على الوقائع الثابتة
في الدعوى وليس لها أن تقم قضاها على أمور لا سند لها من الأوراق
المطروحة عليها ، وكان من المقرر أيضاً أن الاعتراف في المسائل الجنائية
من عناصر الاستدلال ولا يخرج من كونه دليلاً من أدلة الدعوى إلى تلك
محكمة الموضوع كابل الحرية في تشهير حجبتها وقبيلتها التخليقية على
المعترف فلها أن تجزئ هذا الاعتراف وتأخذ منه ما تلمئن إلى صدقه
وتطرح سواه ما لا يتفق به دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك ، لما كان
ذلك ، وكان معنى الآية العامة على الحكم المطعون فيه يؤسب على
أن المطعون ضده قد اعترف في التحقيقات بأنه سبق الحكم عليه في
جريمته أحراز مخدرات دون أن تقدم ما يثبت صحة ذلك أو أنها قد

طلبت تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض ، فإنه لا يقبل منها تعييب الحكم بأنه التفت عما تضمنه إقرار المتهم في هذا الشأن ومن ثم فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من استبعاد ظرف العود المانع من الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة بناء على الأوراق المطروحة أمام المحكمة — يكون صحيحا لا يخالف فيه للقانون أو النابت في الأوراق ، ويكون الطعن على غير ايناس متينا رقيقه .

(لحق رقم ٦٦ سنة ٢٧ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٧٧ ص ٢٨ ص ٨٥٠)

١٣٢٠ — مواد مخدرة — تقرير توافر قصد الاتجار — موضوعي .

من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بمحكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائما كما ان مسألة كمية المخدر او كبرها هي من الأمور النسبية التي تقع في تقدير المحكمة لما كان ذلك — وكان للمحكمة ان تجزئ تحريات الشرطة التي تمول عليها في تكوين عقيدتها فتأخذ منها ما تطئن اليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداه ، ومن سلطتها التقديرية ايضا ان ترى في تحريات الشرطة مما يسوغ الاذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقتضي بأن احراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار او التعاطي او الاستعمال الشخصي متى ثبت ذلك على اعتبارات سائفة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واظهر اطمئنانه الى التحريات المسوقة لاصدار الاذن بالتفتيش ولكنه لم ير فيها وفي احوال الضابط محررها ما يقتضيه بأن احراز المطعون ضده للمخدر كان بقصد الاتجار — وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره فإن ما يشبه الطاعة في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية لا يجوز اثرها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع يعترف باحرازه المخدر بقصد الاتجار كما ذهبت الطاعة — وانما النابت على المفردات المضمومة ان المطعون ضده لم يسأل بمحض الضبط ولم يعترف باحرازه المخدر بقصد الاتجار كما ذهبت الطاعة — وانما النابت به الاجراءات التي اتبعها الضابط في القبض والتفتيش وانه واجه المأمون ضده بالضبوطات فاعترف له بحيازتها بقصد الاتجار وهو ما لا يعدو اعترافا منه بما اسند اليه ولا يعدو ما انتهت الضابط في هذا الشأن عن

كونه مجرد قول للضابط يخضع لتقدير المحكمة التي افحصت عن مستخدم
الطمتانها اليه في هذا الشق ومن ثم يكون هذا النعمى في غير محله ؛
لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير انسلن بتميننا .
رفضه موضوعا .

(ملن رقم ٦٤١ سنة ٢٧ ق جلسة ١١/٦/١٩٧٧ من ٢٨ في ١١٧)

١٣٣١ - مواد مخدرة - محكمة الموضوع - سلطتها في تقدير الدليل .

✽ لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما موجهه ان
ضابطا بكتب مخدرات القاهرة استصدر امرا بالتنقيش بناء على محضر
اثبت به اسم المطعون ضده وشهرته ومحل اقامته بالتفصيل بغير ذكر
اسم ابيه وجده وفكر فيه ان التهربات دلت على انه يتجر بالمواد المخدرة ،
وتأيذا لذلك الامر حرر محضرا بضبط قطعتين كبيرتين من الحشيش
وكتلة من الافيون مع المطعون ضده امام دار للسينما وابان فيه انه كان
قد تمكن بواسطة مرشد سرى من الاتحاق مع المطعون ضده في الصباح
- قبل استصدار الامر بالتنقيش - على عقد صفقة وهبة خاصة بمواد
مخدرة وانتظره مع المرشد في المساء بالمكان المتفق عليه الى ان اتبل وفي
يده كيس من الورق الاصفر وعندئذ قام بضبط الكيس واذا تبين انه
يحوى الجوهرين سلفى الذكر فقد استدعى القوة المرافقة له فحضرت
لمنع المطعون ضده من التهرب ثم اتهم الحكم قضاة ببراءة المطعون ضده
من تهمة احرار الجوهرين المخدرين بقصد الاتجار على نظر حاصلة انه ليس من
المستساغ ان يتفق المطعون ضده - الذي اثبت الضابط به حضر الضبط
انه شرطى سابق وحريص في تجارته - على تسليم المخدرات لمشتري ،
لم يكن قد عاينها بعد طالما انه لم يدفع الثمن ، وذلك في المكان المناسم
الذي ذكره الضابط وهو مكان غاص بالمارة . وانه لو صح الاتفاق على
عقد الصفقة الوهبة لما اففل الضابط ذكره في محضر التهربات . هذا
الى ما تبين من ان الضابط لا يعرف حقيقة اسم المطعون ضده ، وانه
لم يذكر اسماء افراد القوة المرافقة له ولا اسم المرشد السرى - الذي
صار معلوما بمشاركته في عقد تلك الصفقة . وبذلك حجب غيره عن
الشهادة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه وان كان من حق محكمة

الموضوع إن يقتضى بالبراءة — للشك فى صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية الأدلة — ولها فى سبيل ذلك أن تزن شهادة شاهد الإثبات وتجزئها التقدير الذى تطعن اليه ، إلا أن ذلك كله مشروط بأن تكون الأسباب التى افصح عنها ولم تعمل من أجلها على تلك الشهادة — من شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليها من غير تعسف فى الاستنتاج ولا ننابر مع حكم العقل والمنطق ، وأذ كان ما اثبته الضابط من سابقة اشتغال المطعون ضده شرطياً وحرصه فى الاتجار بالمواد المخدرة لا ينتج عنه استبعاد قيامه بتسليم كيس المخدرات لمشتري فى مكان عام غاص بالماء ، ولو كان هذا المشتري لم يتم بمعابقتها ولم يدفع ثمنها بعد ، سيما إذا كان هذا التسليم حاصلًا فى المساء كما هى الحال فى الدعوى الماثلة — كما وأن اقتصر الضابط على الحضر الذى تقدم به لاستصدار الأمر بالفتيش على إثبات ما افضت اليه تخرياته من أئجار المطعون ضده بالمواد المخدرة ، مع أرجاء اثبات تفصيل واقعة اتفقته والمرشد السرى مع المطعون ضده على عقد صفقة وهبة خاصة بتلك المواد إلى ما بعد إضبط ، ليس من شأنه أن يشكك فى هذه الواقعة أو يوهن من شهادة الضابط . لما كان ذلك ، وكان جهل الضابط باسم والذ المطعون ضده وجده ، وكذلك سكوتة عن ذكر اسماء افراد القوة المرافقة له — التى اثبت أن دورها اقتصر على منع المطعون ضده من الهرب — لا ينال من سلامة شهادته وكمايتها كدليل مادام الدائم من الحكم أنه كان يعلم اسم المطعون ضده وشهرته ومحل اقامته بالتفصيل ، وطالما أن الحكم لم يثبت أنه طلب منه الإفصاح عن اسماء افراد تلك القوة فأبى . ولا حجة فى استناد الحكم الى أن الضابط لم يذكر اسم المرشد السرى وفى قوله أن هذا الأخير صار معلوماً بشاركتة فى عقد الصفقة الموهومة . ذلك بأن ظهور شخصية المرشد السرى للمطعون ضده لا يلزم عنه بالضرورة اظهار شخصيته للغير ولا يمنع الضابط — الذى اختار هذا المرشد لمعاونته — من الحرص على إخفاء اسمه ، ومن ثم فإن كلمة الأسباب التى سببها الحكم المطعون فيه تبريرا لا طراحه شهادة الضابط ليس من شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليها ، لما كان ما تقدم . فإن الحكم يكون مشوباً بالافتسار فى الاستدلال بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

١٣٢٢ - مخدرات - عقوبة - تناقض في التسبيب - غير معيب
- الأدلة في المواد الجنائية متساندة - اعتراف .

* لما كان النابت من الاطلاع على الحكم الطعون فيه انه قد دان الطاعن بالجرائم الثلاث المنصوص عليها في المواد ١ و ٢ و ٢٥ و ٢٨ و ٢٤/أب و ١/٢٧ و ٤٢ من القرار يقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكانة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانونين رقمي ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ و ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، والجدولين رقمي ١ و ٥ للمحتين بالقانون وكانت العقوبة التي انزلها الحكم على الطاعن - مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات تدخل في نطاق العقوبة المقررة لاشد الجرائم التي دانه عنها وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤ ، وكان البين من الوصف الذي اسبغته النيابة على الانهزام ومن بينان الحكم للجرائم الثلاث التي انتهت الى ادانة الطاعن بها ان قصد الاتجار وارد على جريمة حيازته الجوهر المخدر المعاقب عليها بالمادة ١/٣٤ من القرار يقانون سالف الذكر دون جريمته زراعته القنب الهندي وصنعه الجوهر المخدر المعاقب عليها بالمادة ١/٣٧ منه ، فان منعى الطاعن على الحكم بقالة التناقض في التسبيب للجمع بين هاتين المادتين يكون غير سديد كما ان منعه في هذا الخصوص بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له اساس . لما كان ذلك ، وكان لا يلزم ان تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبي كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكتفى ان تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتهجة في اكمال اقتناع المحكمة واطمينانها الى ما اتتهب - كما هي الحال في الدعوى الماثلة - وكان من المقرر ان المحكمة ليست ملزمة في اخذها باعتراف المتهم ان يلتزم نصه وظاهره بل لها ان تستنبط ما هو من غير من العناصر الاخرى التي اوردتها الحقيقة كما كشفت عنها بطريق الاستنتاج وكافة المكتات العقلية مادام استنتاجها سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يفتزع في صحة ما نقله الحكم من اقوال له في التحقيقات مؤداهما انه الزارع للنباتات المضبوطة على انها نباتات لتصنيع العظارة تون ان يعلم انه محظور زراعتها وأنه المالك للضبوطات التي عثر عليها بمنزله وبقيامه بتصنيعها ، وكان لا يفتح في سلامه الحكم فتضمنه هذه الاقوال اعترافا طامحا ان المحكمة لم ترتب على

هذه الأتوال وحدها الاثر القانونى للاعتراف وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود ، وكان لحكمة الموضوع أن تستند اقتناعها من اى دليل تطمئن اليه طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق ، وكانت الصورة التى استخلصتها المحكمة من اتوال شهود الاثبات ومن اقوال الطاعن فى التحقيقات ومن تقريرى التحليل لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى فإن نعى الطاعن على الحكم بشأن اقوال الطاعن التى اسماها اعترافا يكون فى غير محله اذ هو فى حقيقته لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الأدلة واستخلاص ما تؤدى اليه مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان استخلاصها سائغا — كما هو الحال فى واقعة الدعوى — فلا يجوز منازعتها فى شأله امام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٠ سنة ٨) فى جلسة ١٧٨٨/٤/١ س ٢٩ ص ٢٧٢)

١٣٣٣ — مواد مفدرة — حكم — « تسببيه — تسبيب غير معيب » .

* لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن عرض لواقعة الدعوى وادلة الاتهام فيها ودليل النفى الذى ساقه المتهم خلص الى القول « وحرث أن نرى تضارب كل من الضابط والكونسابل فى تحديد مكان العثور على المخدر ما جاء فى التحريات من أن ثمة عصاة مكونة من ستة اشخاص احدهم المتهم يتجرون فى المواد المخدرة ثم اقرار رجلى الشرطة سائغا ، الفكر بعدم وجود الخمسة اشخاص المقول أن التحريات والمراقبة الدقيقة قد دلت على انهم مع المتهم يكونون هذه العصاة وما قرره الكونسابل من أن المتهم لا يحتفظ بالمخدر معه بل مع بعض الصبية والنساء وأن المتهم شديد الحرص من جانيه يستخدم هؤلاء الصبية والنساء بما لا يتفق منطقا مع القول بالعثور على المخدر معه والأفما ضرورة استخدامه للنسوة والصبية وما قام هو حريص على ذلك فلا معنى لأن يتخلل عن هذا الدرس بان يقوم بحيازة المخدر عند التسليم للمشتري بل الاقرب الى المنطق والمثل وما يتفق مع هذا الحرص أن يتم تسليم المشتري من إحدى الصبية أو النساء مباشرة والأفما كان يستخدم هؤلاء ونسبها كان الحريص عام عدم حمل المخدر . وحيث أنه لما تقدم فإن المحكمة لا تطمئن لصديق رواية شهادتى الاثبات » لما كان ذلك ، وتكان يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك

التقاضى فى صحة اسناد التهمة الى التهم لكى يقضى له بالبراءة اذ مرجع الامر فى ذلك الى ما يطعنن اليه فى تقدير الليل مادام الظاهر من الحكم انه احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ، واذا كان يبين من الحكم المطعون فيه ان المحكمة لم تقض بالبراءة الا بعد ان احاطت بظروف الدعوى والمات بها وبالأدلة المقدمة فيها وانتهت بعد ان وازنت بين ادلة الإثبات والذنى الى عدم ثبوت التهمة فى حق الطاعن — وكان الحكم قد انصح عن عدم اطمئنان المحكمة الى ادلة الثبوت بالاسباب السائفة التى اوردها والذى تكفى لحمل النتيجة التى خلص اليها فان الطعن يكون على غير اساس ويتمين رفضه موضوعا .

(ضمن رقم ١٣٥٧ سنة ٤٧ ق جلسة ١٢/٢/١٣٧٨ من ٢٩ ص ٢٦٥)

١٣٣٤ — تقدير توافر قصد الاتجار فى المواد المخدرة — موضوعى .

* لما كان من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الامور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معتب مادام تقديرها سائفاً ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت احراز المطعون ضده للمخدر المضبوط ببركبة المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقه واعتبره مجرد محرز ولذلك دانه بموجب المادة ٣٨ من القانون بادى الذكر التى لا تستلزم قصدا خلافا من الاحراز بل تتوافر اركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر علما مجردا عن اى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها فى القانون فان فى ذلك ما يكفى لحمل فضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه . اما ما تثيره الطائفة من أن التحريات وكيفية الضبط وجسامة كمية المخدر تنبئ عن توافر قصد الاتجار لدى المطعون ضده فهو لا يعدو أن يكون جدلا حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير ادلة الدعوى والاخذ منها بما تطمئن اليه واطراح ما عداه مما لا تجوز اثره امام محكمة النقض ، فضلا عما هو مقرر من أن حجم كمية المخدر المضبوط لا يدل بذاته على انتفاء او توافر احد القصود الخاصة من احرازها . لما كان ما تقدم فان الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ٥٩٢ سنة ٤٧ ق جلسة ١٢/٢/١٣٧٨ من ٢٩ ص ٢٥٦)

(٤٦) *

١٣٣٥ - مواد مخدرة - تسبب الحكم - وزن أقوال الشهود
وتقديرها - موضوعي .

✽ لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى حسبما استندتها النيابة العامة الى المطعون ضده بما محصله انه أثناء تواجد النقيب رئيس وحدة مكافحة جرائم المال بمكتبه اتصل به احد المرشدين السريين وابلغه ان المتهم بحرز كمية من الجواهر المخدرة ويقوم بعرضها للبيع فاشار عليه بان يبلغ المتهم انه سيحضر اليه من يقوم بشرائها وتذكر في ذى بلدى وتوجه بصحبة المرشد الى مكان المتهم حيث كان جالسا باحدى المقاهى وما ان شاهدهما حتى حضر اليهما فطلب الضابط منه رؤية ما معه من مخدر فقدم اليه لفافة من الورق قام بفحصها فوجد بداخلها ثلاث طرب من الحشيش فأجرى ضبط المتهم والمخدرات التى ثبت من تقرير التحليل انها لمادة الحشيش وتزن ١٥} جراما واستند الحكم تبريرا لقضائه بالبراءة الى ما نصه : « وحيث أن الدليل القولى في الدعوى قبل المتهم ينحصر في مجرد أقوال النقيب في التحقيقات وحيث انه من هذا الدليل فقد اعتوره ما يضعف من قيمته في الاقتناع بصحة التهمة المسندة الى المتهم ذلك انه جاء بأقوال شاهد الإثبات المذكور في التحقيقات ان احد المرشدين السريين ابلغه ان أحد الاشخاص المعروفين بتجارة المخدرات (المتهم) يقوم بعرض كمية من المواد المخدرة للبيع مما كان يقتضيه المبادرة الى استصدار إذن من النيابة العامة بضبطه وتنقيشه ومن ثم يكون اغفال الشاهد اتخاذ هذا السبيل من شأنه بالاسترابة في الاجراءات التى تم بها ضبط المتهم ، ومما يؤيد هذا النظر ان ضبط الواقعة قد تم الساعة ٢٣٠ مساء يوم ١٠/١٠/١٩٧٠ حسبما شهد بذلك الشاهد في التحقيقات في حين أنه لم يبدأ في تحرير محضره الا الساعة ٧٣٠ مساء وبالإضافة الى ما تقدم فانه مما يتنافر مع مقتضى العقل والمنطق ان يتصل المتهم وهو احد الاشخاص المعروفين بتجارة المخدرات بالمرشد السرى يعرض صفقة بيع كمية من الحشيش دون أن يعرف الآخر من امر الاول سوى انه يدعى ولا يعرف باقى اسمه او محل اقامته ذلك أن من شأن هذا الاتصال وجود الثقة والأطمینان بين الطرفين ومعرفة كل منهما للآخر بما ينال من اقوال شاهد الإثبات في هذا الخصوص ويلقى خلال الشك عليها مما يعمين معه اطراح الدليل المستند من تلك الأقوال وعدم حاجة المتهم به وبالتالي تكون الدعوى قد اوضحت مفترقة الى الدليل المتنع

على ثبوتها قبل المتهم ويتمين لذلك الحكم ببراءة المتهم المذكور مما اسند اليه عملاً بالمادة ١/٣٠٤ ج ومصادرة المخدر المضبوط » . وحيث انه وان كان لحكمة الموضوع ان تزن اقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي تطمئن اليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب اطراحها لها ، الا انه متى انحصرت المحكمة عن الاسباب التي من اجلها لم تعول على اقوال الشاهد فان لحكمة النقض ان تراقب اذا كان من شأن هذه الاسباب ان تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها . ولما كان ما اورده الحكم تبريراً لاطراحه لاقوال شاهد الإثبات في الدعوى غير سائق وليس من شأنه ان يؤدي الى ما رعبه عليه ذلك بأن عدم سعي الضابط مسبقاً الى الحصول على اذن بضبط وتفتيش المتهم قبل قيامه بهذا الضبط وذلك التفتيش لا يدعو الى الشك في تصرفه اذ ان روايته بانتقاله ومعه المرشد السرى الى المكان الذي عينه الاخير لشراء المخدر من المتهم نفذاً للاتفاق المعتقد بينه وبين المرشد وتقديم المتهم المخدر فعلاً له والقائه عندئذ القبض عليه هي مما تتفق مع مجربات السير العادي للامور واذا اوجد التهم نفسه طواعية في اظهر حال من حالات التلبس فان قيام الضابط بضبطه وتفتيشه يكون صحيحاً منتجاً لاثره ولا عليه ان هو لم يسع للحصول على اذن من النيابة العامة بذلك اذ لم يكن أمامه فسخة من الوقت لاتخاذ هذا الاجراء ولم يكن في حاجة اليه . لما كان ذلك ، فالله فضلاً عن ان اجراءات ضبط المتهم وتفتيشه والانتقال به من مكان الضبط الى المكان الذي يجري فيه التحقيق واتخاذ باقى الاجراءات كوزن المادة المخدرة المضبوطة والكشف عن سوابق المتهم وطلبها يستغرق وقتاً فان مجرد التأخير في فتح محضر ضبط الواقعة لا يدل حتماً على عدم جديته ولا ينعكس المحكمة من الاخذ بما ورد به من ادلة منتجة في الدعوى ، وحيث ان عدم معرفة المرشد السرى اسم المتهم بالكلل ومحل اتهامه امر لا ينال في حد ذاته من شهادة الضابط اذ ربما حرص المتهم — والحرص في مثله مفترض — على عدم الكشف عن كامل اسمه ومحل اتهامه . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد انطوى على غسار في الاستدلال مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

١٣٣٦ - مواد مخدرة - احرازها - توافر قصد الاتجار -

موضوعي .

✽ لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله « انها تتحصل في انه ثبت للرائد بقسم مكافحة المخدرات من تحرياته السرية التي قام بها ان كلا من المتهمين يحرز مواد مخدرة فاستصدر اذنا من النيابة العامة بتفتيشهما لضبط ما يحزرانه من هذه المواد فصدر له الاذن المطلوب في الساعة ٣٠ مساء يوم ١٩٧٦/٢/٨ وفي حوالي الساعة السابعة من نفس اليوم علم من مصدره السري بوجود المتهمين بشارع صفيية زغلول امام بلوكات الامن قسم العطارين فانتقل وبصحبه الشرطي السري بالقسم الى حيث اخبره المرشد السري حيث عمل كميناً امام جمعية الدواجن وما لبث ان شاهدهما هو والشرطي السري قادمين بشارع صفيية زغلول في نهيلته متجهين الى محطة سكك حديد مصر فتركهما حتى مرا على الكمين ثم وثب عليهما وتمكن بمساعدة الشرطي السري من القبض عليهما وبتفتيش المتهم الاول عثر معه على طربة كاملة من مخدر الحشيش اسفل كبر بنطلونه كما عثر مع المتهم الثاني على لفافة من السلوفان بها قطعة من مخدر الحشيش مغلفة بتماش بجيب سترته الخارجى الايمن وبواجهتهما بما ضبط مع كل منهما اعترفا باحرازهما لهذه المواد المخدرة » . وبعد ان ساق الحكم الادلة على ثبوت الواقعة بالصورة المتقدمة تحدث عن القصد من الاحراز بقوله « انه لا يوجد دليل تطمين اليه الحكمة على ان المتهمين كلانا يقصدان الاتجار بما ضبط مع كل منهما بالذات من مخدرات بل ينفي هذا القصد ما شهد به الرائد من ان تحرياته السرية دلت على انهما كانا بسبيلهما لتسليم المخدرات لآخر اى انهما ما كانا الا محرزين وبالتالي نستبعد الحكمة قصد الاتجار من وصف الاتهام . . . » ، وانتهى الحكم من ذلك الى معاينة كل من اطعيرن ضدهما طبقا للمواد ١/١ و ٢ و ١/٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به . لما كان ذلك ولئن كان من المقرر ان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها ، الا ان شرط ذلك ان يكون استخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة او نفيها سائفا تؤدي اليه ظروف الواقعة وادلتها وتراثن الاحوال فيها ، وكان الجبئ من الاطلاع على المفردات المضمومة ان تحريات ضابط قسم مكافحة المخدرات قد دلته على ان المطعون

ضدهما يتجران بالمواد المخدرة ويتومان بترويجها على عملاء لهما بدائرة بعض اقسام شرق مدينة الاسكندرية وانهما بصدد تسليم بعض عملائهما بدائرة قسم العطارين كمية من المواد المخدرة وقد قام الضابط - بنساء على اذن من النيابة العامة - بضبطهما وهما فى الطريق الصام ومعه اولهما طرية كاملة من مخدر الحشيش وزنتها ٢٠٠ جرام ومع الثانى قطعة من ذات المخدر تزن ٣٩ جراما ، وشهد الضابط والشرطى السرى المرافق له وقت الضبط بأن المطعون ضدهما اقرا بأقوالهما بأن احرازهما المخدر المضبوط كان بقصد الاتجار ، مما كان مقتضاه ان تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتمحصها وتحدث عنها بما تراه مميا اذا كانت تصلح دليلا على توافر قصد الاتجار او لا تصالح ، لا ان تقيم فضاءها على مجرد قول مرسل اما وهى لم تعمل وتساندت فى اطراح هذا القصد باستدلال فاسد من اقوال الضابط فان حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٥٠٠ سنة ٤٨ ق جلسة ١٥/١٠/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٦٨٧)

١٣٣٧ - مواد مخدرة - حالات الاعفاء من العقاب - ماهيتها .

✽ لما كان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى كما استخلصتها المحكمة من الاوراق وما تم فيها من تحقيقات وما دار بشأنها بجلسة المحاكمة ، عرض لما اشاره الدفاع فى شأن اعفاء المطعون ضده من العقاب امعلا لحكم المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى قوله : « واذ كان الثابت ان الاقوال التى ادلى بها المتهم الاول - المطعون ضده - والتى جاءت بعد ضبط الجوهر المخدر معه قد اسفرت عن ضبط المتهم الثانى وثبوت التهمة فى حق هذا الاخير من ان المخدر المضبوط يخصه وهو الذى سلبه الى المتهم الاول لبيعه لحسابه مقابل اجر يؤيد ذلك ما قرره الضابط شاهد الإثبات الاول من انه لم يكن يعرف المتهم الثانى من قبل ولولا ارشاد المتهم الاول عنه لما تمكن من ضبطه ومن ثم يكون المتهم الاول قد اسهم بأقواله هذه فى تحقق غرض الشارع لضبط باقى الجناة ويتحقق بذلك موجب الاعفاء من العقاب المقرر بنك المادة ٤٨ . وما اورده الحكم فلما تقدم سائق ومصحح فى القانون ، ذلك بأن الشارع فرق بين حلتين للاعفاء فى المادة ٤٨ من القانون سالف البيان تتميز كل منهما

بمناصير مستقلة وافرد لكل حالة فقرة خاصة واشترط في الحالة الاولى فضلا عن المبادرة بالأخبار أن يصدر الاخبار قبيل علم السلطات العامة بالجريمة اما الحالة الثانية من حالتي الاعفاء فهي لم تستلزم المبادرة بالأخبار بل اشترط القانون في مقابل الفسحة التي منحها للجاني في الاخبار أن يكون اخباره هو الذي مكن السلطات من ضبط باقى الجناة مرتكبى الجريمة . لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما حصله الحكم أن المطعون ضده افضى بمعلومات صحيحة الى رجال الشرطة ادت بذاتها الى القبض على المتهم الثانى فيكون مناط الاعفاء الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٤٨ المذكورة قد تحقق . ولا يحتاج في هذا الصدد بأن المطعون ضده قد انكر ما اسند اليه في تحقيقات النيابة مادام الحكم قد اطمان الى أن لقراره ثور ضبطه هو بذاته الذي مكن السلطات من القبض على المتهم الثانى . لما كان ما تقدم ، وكان الفصل في ذلك من خصائص قاضى الموضوع وله فيه التقدير المطلق متى اتقاه على ما ينتجه من عناصر الدعوى ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال غير سديد .

(طعن رقم ١٢٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١١/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٢٦٧)

١٣٣٨ — مواد مخدرة — قصد جنائى — جريمة — اركانها — حكم — تسببيه — تسببيه غير معيب .

* أن المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالا عن العلم بالجواهر المخدرة طالما كان ما اوردته في حكمها من وقائع وظروف يكفى للدلالة على توافره، وكان ما ساقته الحكم المطعون فيه من وقائع الدعوى وظروفها كافيا في الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بما يحويه المخبائين السريين في الرداء والحذاء اللذين كان يرتديهما فإن الحكم يكون قد رد على دفاع الطاعن في هذا الشأن بما يدحضه مادام هذا الذى استخلصه الحكم لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلى والمنطقى .

(طعن رقم ١٢٨٨ سنة ٤٨ ق جلسة ١٢/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٩٥٥)

١٣٣٩ - مواد مخدرة - اثبات - حكم - تسببيه - تفسيره
ش. معيب .

* لما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت أن المخدر المجلوب ٢٢٣٥ كيلو جراماً من جوهر النشيش اخفاها الطاعن في مخبأين داخل ردايه وحذائه ودخل بها ميناء القاهرة الجوى قناديا من سوريا فإن ما اثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معروف به فى القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر فى التعامل . واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر . فانه يكون قد اصاب صحيح القانون وانتفت عنه قلة القصور .

(طعن رقم ١٢٨٨ سنة ٤٨ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٧٨ س ٢٩ من ١٥٥)

١٣٤٠ - عدم تطلب جريمة التعمد المنصوص عليها فى المادة ٤٠
من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - سوى القصد الجنائى العام .

* لم يشترط المشرع لقيام جريمة التعمد المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها . والاتجار فيها قصدا جنائيا خاصا بل يكفى ان يتوالت القصد الجنائى العام وهو ادراك الجائى لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة . واذا ما كان الحكم قد دلل على قيام هذا القصد تحليلا سائفا واضحا فى اثبات توافره لدى الطاعن فى قوله « وقد تمعد المتهم التعمد بالسلاح الذى يحمله على ضبط الواقعة بعد معرفته لكتيبته وانه من القائمين على تنفيذ قانون المخدرات وتحقيق المهمة التى كان يقوم بها » . ومن ثم يكون النعى على الحكم بالقصور فى بيان القصد الجنائى غير صحيح .

(طعن رقم ٢٠١٣ سنة ٤٨ ق جلسة ٤/١٢/١٩٧٩ س ٣٠ من ٢٢٩)

١٣٤١ - ما يكفى لاعتبار الشخص حائزا لمادة مخدرة .

* من المقرر انه لا يشترط لاعتبار الجائى حائزا لمادة مخدرة ان يكون محرزا للمادة المضبوطة بل يكفى لاعتباره كذلك ان يكون سلطاه

ببساطة عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان الحرز للمخدر شخصا غيره ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالا عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيها أورده من وقائع وظروف — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — ما يكفي للدلالة على قيامه . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أنه استند في ادانة الطاعن الى شهادة مأمور الضبط التي حصل مؤداها تفصيلا — ولا يتنازع الطاعن في صحة ما أورده الحكم منها — ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى التصور في التسبب يكون في غير محله .

(طعن رقم ٩٩٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٢٥ س ٣٠ من ٨٢٤)

١٣٤٢ — احراز المخدر — الدودرين — حكمه .

✽ لما كان قرار وزير الصحة رقم ٧٢ لسنة ١٩٧١ قد نص على انه يضاف الى الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها مسادة الجولتيميد واملأها ومستحضراتها « كالدودرين » وكانت المادة الاولى من القانون المذكور تنص على ان « تعتبر جواهر مخدرة في تطبيق احكام هذا القانون المواد المبينة في الجدول رقم (١) الملحق به ويستثنى منها المستحضرات المبينة بالجدول رقم (٢) » ، وتنص المادة الثانية منه على ان « يحظر على أى شخص أن يجلب أو يصدر أو ينتج أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع جواهر مخدرة أو يتبادل عليها أو ينزل عنها بأى صفة كانت أو ان يتدخل بصفته وسيطا في شيء من ذلك الا في الاحوال المنصوص عليها في هذا القانون وبالشروط المبينة به » فان المشرع باضافته مستحضر « الدودرين » الى المواد المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ — والمعتبرة جواهر مخدرة قد دل على أن احراز أو حيازة هذا العقار محظورة وفقا لاحكام المادة الثانية سالفة البيان — في غير الاحوال المصرح بها في القانون ، شأنه في ذلك شأن كافة المواد المعتبرة مخدرة المبينة بالجدول المذكور ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى ان احراز مستحضر « الدودرين » غير مؤثم الا ان يكون بقصد الانتاج أو الاستخراج أو النقل أو الصنع أو الجلب والتصدير دون غيرها وانتهى

الى براءة المطعون ضده لان سلطة الاتهام لم تسند اليه احراز العقار المذكور لاحد هذه الاغراض فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(- طعن رقم ٦٢٤ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٠/٧ من ٣٠ ص ٧٥١)

١٢٤٣ - احراز المخدر يقصد الاتجار - تقرير موضوعي - اشتراط

منطقية التقدير .

* من المقرر ان احراز المخدر يقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها ، الا ان شرط ذلك ان يكون استخلاص الحكم لتوافر الواقعة او نفيها سائفا يؤدي اليه ظروف الواقعة واطلتها وقرائن الاحوال فيها ، ولما كان البين حسب تقريرات الحكم ان شهادة ضابط قسم مكافحة المخدرات قد دلت على ان المطعون ضده يتجر بالمخدرات وقد ضبطه وهو في الطريق العام امام منزله والجوهر المخدر والسكين الملوثة به والميزان والصنج والورق السلوفان اياه على منضدة مما كان من مقتضاه ان تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتحصنها وتحدث منها بها تراه فيها اذا كانت تصلح دليلا على توافر قصد الاتجار او لا تصلح لا ان تقيم قضاء على مجرد قول مرسل بغير دليل تسند اليه ، اما وهي لم تفعل فلان حكمها يكون معيبا .

(طعن رقم ٩٩٩ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٢٥ من ٣٠ ص ٨٢٤)

١٢٤٤ - مواد مخدرة - حكم - تسببه - تشكك المحكمة في

صحة اسناد التهمة الى المتهم - كفايته للبراءة .

* من المقرر ان حسب محكمة الموضوع ان تشكك في صحة اسناد التهمة الى المتهم كي تقضى بالبراءة مادامت قد احاطت بالدعوى عن بصر وبصورة وخلا حكمها من عيوب التسبيب ، اذ مرجع الامر في ذلك الى مبلغ اطمینانها في تقدير الادلة . واذا كان البين من الحكم المطعون فيه ان المحكمة قد احاطت بواقعة الدعوى واثبت بالثبوت فيها ، وأن الاسباب التي ساقها الحكم - على النحو المتقدم - من شأنها ان تؤدي

فى مجموعها الى ما رتب عليها من شك فى صحة اسناد التهمة الى المطعون ضده . لما كان ذلك ، وكان ما تعينه الطاعنة على الحكم من انه لم يدل برأيه فى الدليل المستند من غنائب إحصائى دون الوزن التى وجدت علاقة بجيب جلباب المطعون ضده ، مردودا بأن قضاء الحكم — على ما كشف عنه منطلقاً قد أقيم فى جهلته على الشك فى صحة واقعة الضبط برمتها ، فلم تعد بالحكم حاجة — من بعد الى مناقشة الدليل المستند من الجوهر محل هذا الضبط — لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير اساس متعيذا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ١٠٧٧ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢ من ٣٠ من ٨٨٨)

الفصل السابع

مسائل متنوعة

١٢٤٥ - احراز المخدرات من الجرائم المستمرة .

* ان احراز المخدرات من الجرائم المستمرة فإكتشافها يجعلها متلبسا بها ويسوغ القبض على كل من له يد فيها فاعلا كان او شريكا .
(طعن رقم ٥١ سنة ١١ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٤٠)

١٢٤٦ - حمل المتهم للمخدر وهو عالم بماهيته كاف للدانة ولو كان البوليس في سبيل اثبات التهمة عليه هو الذي باعه المخدر بواسطة مندوب من قبله .

* ان مجرد حمل المتهم للمخدر وهو عالم بماهيته يكفى للدانة حتى ولو كان البوليس في سبيل اثبات التهمة عليه هو الذي باعه المخدر بواسطة مندوب من قبله . وذلك لان قبوله اخذ المخدر لنفسه مع علمه بحقيقته تتوافر به جميع العناصر القانونية لجريمة الاحراز بصرف النظر عن التدبير السابق مادام الاحراز قد وقع منه برضائه وعن عمد منه .
(طعن رقم ٩٢ سنة ١١ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٤٠)

١٢٤٧ - تظاهر مرشد البوليس بأنه يريد شراء مخدر من المتهم وتوصيله بهذه الطريقة الى كشف الجريمة لا يعتبر تحريضا عليها .

* اذا كان الظاهر مما اثبتته المحكمة ان المتهم كان متصلا بالمخدرات التي اتهم بالاتجار فيها وضالعا في احرازها مع زملائه من قبل ان يتحدث معه في شأنها مرشد البوليس ، فانه لا يكون ثمة وجه لما يدعيه المتهم من ان هذا المرشد هو الذي حرضه على ارتكاب الجريمة وتظاهر المرشد بأنه يريد شراء المخدرات من المتهم ، وتوصله بهذه الطريقة الى كشف الجريمة - ذلك لا يمكن عده تحريضا على ارتكابها ، ولا يصح اعتناؤه

سببا لبطلان اجراءات التحقيق ، مادام قبول المتهم بيع المخدر لم يكن ملحوظا فيه صفة المرشد وكان يحصل لو ان من عرض الشراء كان من غير رجال البوليس .

(طعن رقم ١٤٩٩ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١١/٢٠)

١٣٤٨ - تظاهر رجال البوليس بمعاونة المتهم على جنب المخدر لا نائمه له في ثبوت جريمة جلب المخدرات واحرازها قبل تفتقهم .

✽ متى كانت المحكمة قد بينت في حكمها ان المتهمين هم الذين دبروا جلب المواد المخدرة من خارج البلاد ، وانهم حين علموا بوصولها خافوا لتسلها ونقلوها بالفعل الى سيارة لهم . فان ما يكون من استعانتهم في ذلك ببعض رجال الجيش البريطانى على ظن ان هؤلاء سيعاونونهم في الجريمة بتسهيل دخول هذه المواد الى البلاد ، وابلاغ هؤلاء سلطة البوليس ، وطلب هذه السلطة اليهم التظاهر بقبول المعاونة حتى تتمكن من القبض على افراد العصابة - ذلك ليس فيه ما يرفع مسؤولية المتهمين عما وقع منهم من طواعية واختيار تنفيذاً لمقصدهم من العمل على جلب المخدرات ثم وضع يدهم عليها اثر وصولها . ولا يصح التول بأن ذلك انما وقع منهم بناء على تدخل من البوليس او تحريض منه .

(طعن رقم ١١١٠ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٦/٤)

١٣٤٩ - احراز المخدرات من الجرائم المستمرة .

✽ ان جريمة احراز المخدر هي من الجرائم المستمرة التي لا يبدأ سقوطها بمضي المدة الا من يوم خروج المخدر من حيازة الجاني ، فمادامت هذه الحيازة قائمة فان ارتكاب الجريمة يتجدد باستمرار تلك الحيازة .

(طعن رقم ١٠٨٣ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١١/٢٠)

١٣٥٠ - تظاهر رجال البوليس بمعاونة المتهم على جلب المخدرات لا تلحق له فى ثبوت جريمة جلب المخدرات واحرازها قبل المتهم .

* متى كان الحكم قد اثبت على الطاعن ان انتقله ومعه المخدرات من السفينة التى جلبها عليها من خارج القطر الى القارب الذى اوصله بها الى الشاطئ قد تم بارادته وحسب الترتيب الذى كان قد أعده من قبل فان ما اتخذه رجال البوليس من خدعة لكى ينزل فى القارب الذى أعده بدلا من الذى كان ينتظره لا تلحق له فى ثبوت جريمة جلب المخدرات واحرازها قبالة ، اذ ان ما فعله رجال البوليس انما كان فى سبيل كشف الجريمة وضبطها دون تدخل فى خلقها ولا فى تحويل ارادة مرتكبها عن اتمام ما قصد مقارفته .

(طعن رقم ٢٢٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٢٤)

١٣٥١ - جريمة احراز نبات الخشخاش هى من الجرائم المستمرة .

* لما كانت زراعة نبات الخشخاش واحرازه فى اى طور من اطوار نموه محرما بمقتضى المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ ومعلقا عليه بمقتضى المادتين ٣٣ و ٣٤ من هذا القانون ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد ردا صحيحا على ما أبداه الدفاع عن المتهم من ان الحيوة لا تنصرف الا الى النبات بعد قطعه ، بان هذه التفرقة لا سند لها من القانون الذى جاء خاليا من التخصيص ، وكان الثابت من الحكم أن نبات الخشخاش وجد مزروعا بكثرة فى حقل المتهم وأنه هو الذى كان يبالس شئون هذه الإزراعة بنفسه بعد صدور القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ولو أن زرعه كان قبل ذلك — لما كان ذلك وكانت جريمة احراز نبات الخشخاش التى وجهتها المحكمة الى المتهم هى من الجرائم المستمرة ، فان ما انتهى اليه الحكم من ادانة المتهم بوصف أنه هو الذى زرع الخشخاش المضبوط وأنه مالكه ومحرزه هو تطبيق تصحيح للقانون لا خطأ فيه .

(طعن رقم ٥٧٠ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٢٥)

١٣٥٢ - ضبط المخدر مع المتهم على مرحلتين هي واقعة واحدة وقعت في وقت واحد وأن افترقت في وقت الضبط .

* إذا كان المتهم قد ضبط بالقاهرة في مساء يوم ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٣. ومعه مواد مخدرة. وفي اليوم التالي تمسك منزله بالإسكندرية وعثر به على مواد مخدرة فإن ما وقع من المتهم من احراز المخدر سواء ما ضبط معه بالقاهرة أم بالإسكندرية أنها هو واقعة واحدة وقعت في ظل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ولا يؤثر على ذلك أن المخدر ضبط على مرحلتين إذ أن احراز المتهم لما ضبط معه في القاهرة في يوم ٢٤ من يناير ١٩٥٣ ، وما ضبط في الإسكندرية في اليوم التالي قد وقعا في وقت واحد ، وأن افترقا في وقت الضبط بسبب اختلاف المكان الذي ضبط فيه المخدر .

(طعن رقم ١١٥٥ سنة ٢٤ ق جلسة ١١/١١/١٩٥٥)

١٣٥٣ - احراز المخدر بقصد التعاطي - ضبط بمقتضى ميزان لدى المتهم لا يقطعان في ذاتهما بثبوت واقعة الإتجار في المخدر .

* وجود المقتضى والميزان لا يقطعان في ذاتهما ولا يلزم عنهما حتماً ثبوت واقعة الاتجار في المخدر ، مادامت المحكمة قد اقتنعت للأسباب التي بينتها - في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى - أن الإحراز كان بقصد التعاطي ، وفي أغفال المحكمة التحدث عنها ما يفيد ضمناً أن المحكمة لم تر فيهما ما يدعو إلى تغيير وجه الرأي في الدعوى .

(طعن رقم ١٩٧٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٦/٢/١٩٥٩ من ١٠ ص ١٨٩)

١٣٥٤ - كفاية تحليل جزء من مجموع ما ضبط .

* ما اثبتته تحليل العينات من أنها من الحشيش والافيون يكفي لحمل الحكم الصادر بإدانة المتهم عن جريمة احراز مواد مخدرة ما دام المتهم لا ينزاع في أن تلك العينات هي جزء من مجموع ما ضبط .

(طعن رقم ١٢٤٧ سنة ٢٩ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٥٩ من ١٠ ص ١٠٢١)

١٣٥٥ - مواد مخدرة - نفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوفوره .

* ما يثيره الطاعن من أنه كان في امكانه اعدام جسم الجريمة بالقاء المخدر في النيل ، هو من قبيل الجندل الموضوعي الذي لا تلزم المحكمة بالرد عليه ، لما هو مقرر من أن قضاءها بالإدانة استنادا الى أدلة الشبوت التي أدورتها ما يفيد ضمنا أنها أطرحته .

(ملعن رقم ٢٨١٣ سنة ٢٢ ق جلسة ١٦٦٢/٦/٢ من ١٤ ص ١٧٢)

١٣٥٦ - أحرار المخدر بقصد الاتجار - واقعة مالية - استقلال قاضي الموضوع فيها طالما أنه يقيها على ما ينتجها - مثال .

* أحرار المخدر بقصد الاتجار واقعة مالية مستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيها على ما ينتجها . وضالة كمية المخدر أو كبرها هي من الأمور النسبية التي تقع في تقدير المحكمة ، ومادامت هي قد اقتضت للأسباب التي بينتها - في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي - أن الأحرار كان بقصد الاتجار ، فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور في التسيب وقساد الاستدلال ، لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة والفرائن التي كوت منها المحكمة عقيدتها ، وهو ما لا يصح اثرته أمام محكمة النقض .

(ملعن رقم ٧٠٣ سنة ٢٢ ق جلسة ١٦٦٢/٢/٢ من ١٥ ص ١٠٥)

١٣٥٧ - الاتجار في المخدرات - واقعة مالية - محكمة الموضوع .

* من المقرر أن الاتجار في المواد المخدرة انما هو واقعة مالية مستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنها تقيها على ما ينتجها .

(ملعن رقم ١٧٧٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٦٦٥/٢/٢ من ١٦ ص ١٧١)

١٣٥٨ - جريمة اعداد المحل وتهنيته لتعاطى الجواهر المخدرة -
طبيعتها .

* جريمة اعداد المحل وتهنيته لتعاطى الجواهر المخدرة جريمة
مستقلة من جريمة احراز المخدر بقصد التعاطى وتختلف كل منهما عن
الآخرى في مقوماتها وعناصرها الواقعية والقانونية بحيث يمكن أن تنهار
احدهما بتخلف كل أو بعض أركانها القانونية دون أن تؤثر ذلك حتما
في قيام الثانية .

(ملن رقم ١٧٧ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩/١٤/١٩٦٥ س ١٦ ص ٢٨٢)

١٣٥٩ - الاتجار في الجوهر المخدر - واقعة مادية - استقلال
محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها - طالما أنها تقيها على ما ينتجها .

* الاتجار في الجوهر المخدر ايا هو واقعة مادية تستقل محكمة
الموضوع بحرية التقدير لئلا طالما أنها تقيها على ما ينتجها .

(ملن رقم ١٢٣٩ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٨/١٢/١٩٦٥ س ١٦ ص ١٧٤)

١٣٦٠ - مواد مخدرة - المصلحة في الطعن .

* لما كان الحكم لم يعمل في فضائه على وجود آثار لمادة مخدرة
بجيب صديري الطامن ، فإنه شمر مجد ما يثيره الطامن من احتمال أن
تكون تلك الآثار قد تخللت بالجيب نتيجة التجربة التي أجراها المحقق .

(ملن رقم ١٨٢١ سنة ٢٧ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٧ س ١٨ ص ٢٤٧)

١٣٦١ - المنازعة الموضوعية في اختلاف ما ضبط من المخدر
وما حلل - عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

* أن ما تثيره الطامنة من أنه غير ثابت أن كان التحليل قد شمل

جميع القطع المضبوطة أم بعضها منها فقط هو منازعة موضوعية مما لايجوز الحدى به أمام محكمة النقض . فضلا عن أن اختلاف وزن تلك القطع — بفرض صحة وقوعه — ليس من شأنه أن ينفي عن الطائفة أحرارها لكعبة الحشيش التى أرسلت للتحليل فمستولييتها الجنائية قائمة عن أحرار هذه المخدرات قل ما ضبط منها أو كثر .

(طعن رقم ٩٩٧ سنة ٢٨ قى جلسة ١٠/٢٨/١٩٦٨ من ١٩ ص ٨٦٥)

١٣٦٢ — القطع بحقيقة المادة المخدرة لا يصلح فيه غير التحليل —
شم رائحة المخدر — صحة اتخاذه قرينة على عام محرز به حقيقة ما يحزره .

✽ لئن كان الكشف عن حقيقة المادة المخدرة والتطع بحقيقتها ، لا يصلح فيه غير التحليل ، ولا يكتفى فيه بالرائحة ، إلا أن شم الرائحة المميزة للمخدر ، يصح اتخاذه قرينة على علم محرز به بكسبه ما يحزره من ناحية الواقع ، وإذا كان ذلك وكان ادراك وكيل نيابة المخدرات للرائحة المميزة للمخدر هو من الأمور التى لا تخفى عليه بحاسته الطبيعية — ومن ثم فإن النعى على الحكم — بقالة أنه أقام علم الطاعن بأن الحقيقة تتوى على مخدر على ما لاحظته المحقق من أن رائحة الحشيش تبعث منها ، مع أن الكشف عنها لا يصلح فيه غير التحليل — لا يكون له من وجهه كذلك ولا يعتد به .

(طعن رقم ٢٠١١ سنة ٢٩ قى جلسة ٢٢/٢/١٩٧٠ من ٢١ ص ٢٥٤)

١٣٦٣ — الذئع بجهل المتهم لطبيعة المواد المخدرة أمر تقديرى للمحكمة — أساس ذلك .

✽ إذا كان ما مساقه الحكم من وثائق الدعوى وظروفها وملابساتها ، كائنا فى الدلالة على أن الطاعنين الرابع والخامس كانوا يعلمان بأن الصفائح المضبوطة تحوى مخدرا ، وكان هذا الذى استخلصه الحكم لا يفرجه عن موجب الاقتضاء العتلى والمنطقى ، فإن ما يثيره الطاعنان فى شأن جهلها بكنه المادة المضبوطة يكون غير مسديد .

(طعن رقم ١٦٧٢ سنة ٢٩ قى جلسة ٢/٢/١٩٧١ من ٢٢ ص ١٩٠)

(٤٧) ✽

١٣٦٤ - ان مجال تطبيق الاتفاقية الدولية للمخدرات الموقعة في نيويورك في ١٩٦١/٣/٣٠ يختلف عن مجال قانون المخدرات المعمول به في الجمهورية العربية المتحدة .

* ان الاتفاقية الدولية للمخدرات - الموقعة في نيويورك في ١٩٦١/٣/٣٠ والتي صدر بشأنها القرار الجمهوري رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢ والتي نشرت في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢ هي مجرد دعوة من الدول بصفتهم اشخاص التآين الدولى العام الى القيام بعمل منسق لضمان فعالية التدابير المتخذة ضد اساءة استعمال المخدرات . ويبين من الاطلاع على نصوصها انها لم تلغ أو تعدل - صراحة أو ضمنه - احكام قوانين المخدرات المعمول بها في الدول الموقعة عليها ، اذ نصت المادة ٣٦ منها على الاحوال التى تدعو الدول الى تجريبيها والعقاب عليها دون ان تتعرض الى تعريف الجرائم واجراءات المحاكمة وتوقيع العقاب وتركب ذاك كله الى القوانين المحلية للدول المضامة اليا يؤكد ذاك ما جرى به نص الفقرة الرابعة من تلك المادة من انه « لا تتضمن هذه المادة اى حكم يخل بمبدأ تعريف الجرائم التى ينص عليها ومحاكمة مرتكبيها ومعاينتهم وفقا للقوانين المحلية فى الدول الاطراف المعنية » . من ثم فان مجال تطبيق احكام هذه الاتفاقية يختلف عن مجال قانون المخدرات المعمول به فى الجمهورية العربية المتحدة .

(طعن رقم ١٩٧٦ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/٢٨ من ٢٢ من ٣٠٢)

١٣٦٥ - مواد مخدرة - اثر عدم ارسال المواد المضبوطة للتحليل .
ما يفرضه الطاعن من ان جاتبا من المواد المضبوطة لم يرسل للتحليل وبالتالي لم يثبت انه مادة مخدرة - منازعة موضوعية فى كنه بقية المواد المضبوطة التى لم ترسل للتحليل - ولا تنفى عن الطاعن احرازه لكمية المخدر التى ارسلت للتحليل - مسئوليته عن احراز هذه المواد ببيعها .

* النعمى على الحكم الطعون فيه بالخطأ فى الاسناد تاسيسا على انه لم يتم تحليل ما ضبط من طرب الحشيش جميعها انما هو منازعة موضوعية فى كنه بقية المواد المضبوطة التى لم ترسل للتحليل فضلا عن

انه لا ينفي عن الطاعن احرازه لكمية الحشيش التي ارسلت للتحليل
فمسئوليته الجنائية قائمة على احراز هذه المواد قل ما ضبط منها او كثر .
(ملعن رقم ٢٤١ سنة ٤١ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٧١ م ٢٢ م ٥٢٩)

١٣٦٦ - اثارة الطاعن ان جانباً كبيراً من المواد المضبوطة لم يرسل
للتحليل وبالتالي لم يثبت انه مادة مخدرة فلا يجوز الاستناد الى مقداره في
تقدير العقوبة - عدم قبوله لأول مرة اهام محكمة النقض - طالما ان
الطاعن لا ينزع في ان العينات التي حلت هي جزء من مجموع ما ضبط .

* ان ما يثيره الطاعن من ان جانباً كبيراً من المواد المخدرة المضبوطة
لم يرسل الى التحليل وبالتالي لم يثبت انه مادة مخدرة فلا يجوز الاستناد
الى مقداره في تقدير العقوبة ، انما ينحل في الواقع الى منازعة موضوعية
في كنه بقية المواد المضبوطة التي لم ترسل للتحليل وهو ما لا يجوز التحدى
به امام محكمة النقض لأول مرة ، مادام انه لم يثره امام محكمة الموضوع ،
ومادام هو لا ينزع في ان العينات التي حلت هي جزء من مجموع
ما ضبط .

(ملعن رقم ٧٨٦ سنة ٤١ ق جلسة ٨/١١/١٩٧١ م ٢٢ م ٦٣٩)

١٣٦٧ - اقامة الحكم الدليل على ثبوت احراز الطاعن للمخدر
بركته المادى والمعنوى ونفيه قصد الاتجار عنه يكفي لحمل قضائه بادانة
الطاعن بالمادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

* اذا كان الحكم المطعون فيه قد اقام الدليل على ثبوت احراز
الطاعن للمخدر المضبوط بركته المادى والمعنوى ثم نفي ثوابر قصد
الاتجار في حقه واعتبره ناقلاً لذلك المخدر وبانه بموجب المادة ٣٨ من
القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التي لا تسطرن قصداً خاصاً من الاحراز ، فان
في ذلك ما يكفي لحمل قضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه ، ويكون
ما يثيره الطاعن من ان التحريكات وظروفاً الضبط واقوال الشاهد واعتراف
الطاعن تثبت ثوابر قصد الاتجار ، مردود بان ذلك لا يعمد ان يكون جدلاً

حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير ادلة الدعوى وتجزئتها والاخذ بها تطمين اليه منها واطراح ما عداه مما لا تجوز المجادلة فيه امام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٠٦٦ سنة ٤١ ق جلسة ١٣٧١/١٢/٢٦ س ٢٢ ص ٨١١)

١٣٦٨ - حق محكمة الموضوع في وزن اقوال الشهود وتقديرها وتجزئتها .

* ليس ثمة ما يمنع المحكمة بما لها من سلطة تقديرية من ان ترى في تحريات واتوال الضابط ما يكفي لاسناد واقعة احراز الجواهر المخدر الى الطاعن ولا ترى فيها ما يقتنعها بان هذا الاحراز كان بقصد الاتجار او بقصد التعاطي والاستعمال الشخصى ، لما هو مقرر من ان وزن اقوال الشهود وتقديرها مرجعة الى محكمة الموضوع التى يحق لها ان تجزئ هذه الاقوال وتأخذ بما تطمين اليه منها وتطرح ما عداه .

(طعن رقم ١٠٦٦ سنة ٤١ ق جلسة ١٣٧١/١٢/٢٦ س ٢٢ ص ٨١١)

١٣٦٩ - طلب اغادة تحليل المادة المضبوطة - عدم التزام المحكمة بإجابه مادات الواقعة قد وضحت لديها .

* من المقرر ان المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب اعادة تحليل المادة المضبوطة مادامت الواقعة قد وضحت لديها .

(طعن رقم ١٦٢٧ سنة ٤١ ق جلسة ١٣٧٢/٣/٦ س ٢٢ ص ٢٠١)

١٣٧٠ - الخطأ في الاسناد الذى لا يؤثر في منطق الحكم - لا يعيبه - الخطأ في تحديد الحجرة التى عثر بها على المخدرات المضبوطة - لا يجدى .

* من المقرر انه لا يعيب الحكم الخطأ في الاسناد الذى لا يؤثر في

منطقته ومن ثم فلا يجدى الطاعنة ما تأسبه الى الحكم من خطأ فى تحديد الحجرة التى عثر بها على المخدرات المضبوطة .

(طعن رقم ١١٧ سنة ٤٢ فى جلسة ١٢/٢/١٩٧٢ من ٢٣ ص ٢٥٧)

١٣٧١ — اتعى على الحكم بعدم ايراده لدفاع الطاعن بخلو المطواة المضبوطة معه من آثار المخدر أو الرد عليه — لا محل له — المحكمة غير ملزمة بتتبع المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة على استقلال — الرد يستفاد من أدلة الثبوت السائفة التى أوردها الحكم .

* من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بأن تتبع المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة وبالرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائفة التى أوردها الحكم فإن ما ينهض الطاعن على الحكم من عدم التعرض لدفاعه بخلو المطواة المضبوطة معه من آثار المخدر حسبما أسفرت عن نتيجة تحليلها أيراد لهذا الدفاع أو ردا عليه لا يكون له محل .

(طعن رقم ١١٨ سنة ٤٢ فى جلسة ١٢/٢/١٩٧٢ من ٢٣ ص ٣٦٩)

١٣٧٢ — لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر فى الدعوى — وزن أقوال الشهود وتقديرها — مرجعه لمحكمة الموضوع — أخذها بأقوال الشهود وفلده أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها — لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم اليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة بما لا يخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى .

* من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر فى الدعوى وأن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه بغير معقب .، وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . ولها أن

تتبع حقيقة الواقعة وتردها الى صورتها الحقيقية التي نستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها وهي ليست بمطالبة في هذا الصدد بالأخذ الا بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم اليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .

(طعن رقم ٢٠٤ سنة ٤٤ ق جلسة ١٧/٢/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٢٨٦)

١٣٧٢ - حجية الأحكام مناطها وحدة الخصوم والموضوع والسبب ورودها على المنطوق وما لا يقوم الا به من الأسباب - تقدير الدليل في دعوى لا يحوز قوة الأمر المقضى في أخرى .

* من المقرر أن مناط حجية الأحكام هو وحدة الخصوم والموضوع والسبب ، ومن ثم فإنه لا يكفي سبق صدور حكم جنائي نهائي في محاكمة جنائية معينة بل يجب أن يكون بين هذه المحاكمة والمحاكمة التالية اتحاد في الموضوع وفي السبب وفي أشخاص المتهم أو المتهمين المرفوعة عليهم الدعوى - ولما كان ذلك - وكان الثابت أن حكم محكمة جنائيات إسكندرية الصادر بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٧٢ قد صدر في الدعوى التي أقيمت على المتهم الآخر فإن وحدة الخصوم في الدعويين تكون منفتحة . ولئن كانت الواقعةان المسندتان الى الطاعن والمتهم الآخر تكونان حلقة من سلسلة وقائع اقترفها الاثنان لفرض جنائي واحد الا أن لكل واقعة على ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه ذاتية وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التي يمتنع معها القول بوحدة السبب في الدعويين - لما كان ذلك فإن منعى الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا ولا محل للتحديد في هذا الخصوص بأن أسباب ذلك الحكم السابق قد نفت عن الطاعن والمتهم الآخر واقعة جلب المخدر ذلك بأن الأصل في الأحكام ألا ترد الحجة الا على منطوقها ولا يمتد أثرها الى الأسباب الا ما كان منها مكملا للمنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا غير متجزئ لا يكون للمنطوق قوام الا به أما اذا استنتجت المحكمة استنتاجا ما من واقعة مطروحة عليها فإن هذا الاستنتاج لا يحوز حجية ولا يمنع محكمة أخرى من أن تستنبط من واقعة مماثلة ما تراه متفقا وملازمات الدعوى المطروحة عليها هذا الى أن تقدير الدليل في الدعوى لا يحوز قوة الأمر المقضى في دعوى أخرى . فإذا كانت المحكمة وهي بصدد

محاكمة المتهم الآخر قد استخلصت من واقع أوراق الدعوى والتحقيقات التى تمت فيها ان الواقعة ليست احرازاً مجرداً لمخدر وليس جلباً فان ذلك لا يعدو كونه تقديرًا منها للدليل القائم فى الدعوى بالوصف الذى طرحت به عليها واستنتاجاً موضوعياً لا يجوز ايها حجية ولا يلزم المحكمة التى اصدرت الحكم المطعون فيه .

(ملعن رقم ٨١٤ سنة ٢٤ ق جلسة ١٠/١١/١٣٧٤ . س ٢٥ من ٧١٥)

١٣٧٤ - مجادلة المتهم بلحراز مخدرات فيما اطاعتت اليه المحكمة
من ان المخدر المضبوط هو الذى جرى تحليله . جدل فى تقدير الدليل -
اثرته امام محكمة التقضى . شئى مقبول .

* ان جدل الطاعن والتشكيك فى انقطاع الصلة بين طرب الحشيش المضبوطة المثبتة بحضور الشرطة من تلك المتدعة للنيابة التى اجرى عليها التحليل ان هو الا جدل فى تقدير الدليل المستند من اقوال رجل مكتب مكانحة المخدرات وفى عملية التحليل التى اطاعتت اليها محكمة الموضوع . فلا يجوز مجادلتها فيه او مصادرتها فى عقيدتها فى تقدير الدليل وهو من اطلالاتها .

(ملعن رقم ٨٥٥ سنة ٢٦ ق جلسة ٢٠/١٢/١٣٧١ . س ٢٧ من ٩٦٩)

١٣٧٥ - التقرير بالطعن - الخطأ المادى فى بيان المظنون ضده -
العبرة بحقيقة الواقع .

* لما كانت الطاعنة قد اختصت فى تقرير الطعن واسبابه « المحكوم عليه الثانى » واغفلت اختصاص - المتهم الآخر فى الدعوى « . . . » الذى صدر الحكم المطعون فيه ببراعته من التهمة المسندة اليه ورفض الدعوى المدنية المرفوعة من مصلحة الجمارك - الطاعنة - قبله ، وكان من المقرر ان العبرة هى بحقيقة الواقع وان توجيه الطعن الى المحكوم عليه . . . فى حكم لم يصدر ضده لا يتصور الا ان يكون من قبيل خطأ المادى الذى وقع فيه محامى الطاعنة وان الطعن فى حقيقته موجه ضد

« خاصة وقد اقتصر الحكم المطعون عليه على الفصل في معارضة الاستئنافية وحدها : لما كان ذلك وكان الطعن قد استوفى الاجراءات المقررة قانونا ومن ثم فهو مقبول شكلا . »

(طعن رقم ٤٤٢ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٨ س ٢٨ من ٧٠٢)

١٣٧٦ - مخدرات - اسناد - ادلة .

✳ لما كان الحكم قد اثبت في مدوناته امكان فتح باب السيرة الايمن التي كان المتهمان يركبانه ويضعان بها الايمن وكان لما حصله الحكم صداه في المعاينة التي اجرتها النيابة فلا يعدو الطعن بدعوى الخطأ في الاسناد ان يكون محاولة لتجريح ادلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك الى مناقضة الصورة التي ارسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لا يقبل لدى محكمة النقض .

(طعن رقم ١٨٥ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٣/١٣ س ٢٩ من ٢٧٢)

١٣٧٧ - جريمة - احرار مخدرات - اعتراف - دفاع - الاخلال بحق الدفاع - ما لا يعفيه .

✳ ان القول بعدم مطابقة اعتراف الطاعن للواقع لانه لم يكن يحرز سوى بعض من المخدر المضبوط . وان متهما آخر كان يحرز شطرا منه، هو بفرص صحته - لا يجدى الطاعن لان في البعض الذي يعترف باحرازه يكفى لحمل قضاء الحكم .

(طعن رقم ٣١١ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١٢ س ٢٩ من ٦١٩)

موازن و مکابیل

موالين ومكاييل

١٣٧٨ - إعلان التهم بورقة التكليف بالحضور بتهمة حيازة سنج غير مضبوطة - ادانته امام محكمة اول درجة بتهمة حيازة ميزان غير مضبوط استنادا الى ما ورد بمحضر ضبط الواقعة وتقرير المعاينة وقرار التهم بضبط الميزان - استثنائه يكون مقصفا على حقيقة التهمة المسندة اليه .

* متى كان الحكم الابتدائي قد استند في ادانة التهم الى ما ورد بمحضر ضبط الواقعة وتقرير المعاينة وقرار التهم بضبط الميزان لديه الامر الذي يفيد ادانته عن حيازة الميزان وليس « السنج » كما ورد خطأ بورقة التكليف بالحضور وعارض التهم في هذا الحكم ثم استأنفه ، فانه يكون على علم بحقيقة التهمة المسندة اليه ويكون استئنائه في الواقع منصبا عليه .

(طعن رقم ٢٠٣٩ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٨ س ٩ ص ٢٦٧)

١٣٧٩ - القيود التي ترد على حق محكمة الموضوع في تكيف الواقعة واسباغ الوصف القانوني الصحيح عليها ؟ مثال في موالين .

* انه وان كان الاصل ان محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسيغه النيابة العامة على الفعل المسند الى التهم وان من واجبيها ان تهتم الواقعة المطروحة عليها بجميع كيونها وأوصافها وان تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا لانها وهي تفصل في الدعوى لا تنقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها بل انها مطالبة بالنظر في الواقعة الحثائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينها من الاوراق ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة ، الا انه يجب ان تلتزم في هذا النطاق بالا تعاقب التهم من واقعة مادية غير التي وردت بامر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور دون أن تضيف اليها شيئا . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت على المطعون ضده بوصف انه حاز موالين دون أن تكون صحيحة ومدموغة وقانونية ، وكان

الفعل المادى المكون لهذه الجريمة يخلف عن الفعل المادى المكون لجريمة اثبات اوزان مخالفة للحقيقة فى « علوم » الوزن التى يحررها - باعتباره قبائيا - وهى الجريمة المنصوص عليها فى القرار الوزارى رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٥٢ - ومن ثم نهى واقعة مغايرة للواقعة الواردة بطلب التكليف بالحضور ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة حيازة موازين غير صحيحة وغير مموغة وقانونية يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(طعن رقم ٢٢٢٤ سنة ٣٨ فى جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ من ٢٢ الى ٢٦)

مياه غازیة

مياه غازية

١٣٨٠ - الركن المادى لى جريئة انتاج مياه غازية غير مطابقة للرسوم الخاص بقصد البيع - توافره - عند احتواء هذه المياه على مواد غريبة ولو كانت غير ضارة بالصحة .

* يتحقق العنصر المادى لى جريئة - انتاج مياه غازية غير مطابقة لرسوم المياه الغازية بقصد البيع - باحتوائها على مواد غريبة بغض النظر عما اذا كانت هذه المواد ضارة بالصحة ، او غير ضارة .

(ملن رقم ٦٢٤١ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٨ من ١٠ الى ١٧)

(ومعلن رقم ١٢٢٩ ، ١٢٤٠ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٨)

(لم ينشأ)

١٣٨١ - غش - عدم صلاحية المياه الغازية للاستهلاك .

* تنص الفقرة الاولى من المادة السابعة من مرسوم المياه الغازية الصادر فى ١٩٥٣/١٢/١٢ على انه « تعتبر المياه الغازية غير صالحة للاستهلاك اذا احتوت على مواد متعفنة او متخمرة او كانت بها راسب او مواد غريبة او لم تكن نقية بكتريولوجيا او كيمياويا » - وهو نص صريح فى أن المياه الغازية تعتبر غير صالحة للاستهلاك اذا احتوت على مواد متخمرة « وهى المخالفة لموضوع الدعوى المطروحة » .

(ملن رقم ٨٢٨ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/٢٦ من ١٢ الى ١٠١٤)

١٣٨٢ - مياه غازية - شرط استعمالها - مثال .

* صراحة نص المادتين الثانية والسابعة من مرسوم المياه الغازية الصادر فى ١٩٥٣/١٢/١٢ - فف وجوب أن تكون المياه المستعملة فى تحضير المياه الغازية نقية كيمياويا وبكتريولوجيا وأن تكون مطابقة لمعايير المياه النقية الواردة من الموارد العمومية فى مناطق الانتاج . الا اعتبرت المياه

الغازية المنتجة غير صالحة للاستهلاك الآدمي . ولا يقبل الجدل في مصدر المياه المستعملة في التحضير وبأنها تخضع لعوامل طبيعية مخالفة أو التوثر بأن البكتيريا لا ترى بالعين المجردة ، إذ يستوى في حكم تطبيق هذا المرسوم أن يكون مرجعها تفاعلا طبيعيا أو تلوثا بالمياه طالما قد ثبت من تحليلها كيميائيا وبكتريولوجيا عدم نقاوتها وأنها لا تطابق معايير المياه النقية .

(طعن رقم ٨٥٤ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٩ من ١٤ ص ٨٧٩)

١٣٨٣ - العنصر المادى في جريمة عرض مياه غازية للبيع غير مطابقة للمواصفات القانونية .

* جريمة عرض مياه غازية للبيع غير مطابقة للمواصفات التانونية وغير نقية مع العلم بذلك يتحقق عنصرها المادى بمجرد انتاج مياه غازية للبيع وجدت محتوية على مياه غير نقية بالمخالفة لاحكام المادتين ٢ ، ٧ من مرسوم المياه الغازية دون أن يقتضى ذلك تدخلا ايجابيا لاحداث هذا الاثر المؤثم .

(طعن رقم ٧ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٢ من ١٦ ص ٤٠٧)

١٣٨٤ - مياه غازية - ما يشترط فيها - عدم جنوى الجدل في مصدرها :

* توجب المادة الثانية والفقرة الاولى من المادة السابعة من المرسوم الصادر فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بشأن المياه الغازية ومواصفاتها بالتطبيق للمادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ - أن تكون المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية والصودا نقية كيميائيا وبكتريولوجيا ومطابقة لمعايير المياه النقية من موارد المياه العمومية في مناطق الانتاج . والا اعتبرت المياه الغازية المنتجة غير صالحة للاستهلاك الآدمي - ولا يقبل الجدل في مصدر المياه المستعملة في الانتاج وبأنها تخضع لعوامل الفساد الطبيعية باحتوائها على قدر من الرواسب والشوائب - إذ يستوى في حكم تطبيق هذا المرسوم أن يكون

مراجع عدم الملاحية تفاعلا طبيعيا أو تلوثا بالمياه المستعملة في التحضير طالما قد ثبت من تحليلها كيمائيا أو بكتريولوجيا عدم نقاوتها وانها لاتتابق معايير المياه النقية .

(طعن رقم ٧ سنة ٢٥ في جلسة ١٩٦٥/٥/٢ من ١٦ ص ١٠٧)

١٣٨٥ - جريمة - غش - ما يكفى لادانة المتهم - علمه بغشها - حكم - تسببيه - تسبیب معیب .

يجوز من المقرر انه لا يكفى لادانة المتهم في جريمة صنع وعرض مياه غازية مخشوشة للبيع ان يثبت ان المياه الغازية قد صنعت في مصنع الشركة التي يعمل فيها المتهم ، بل لابد ان يثبت انه هو الذي ارتكب فعل الغش أو ان تكون المياه الغازية قد صنعت تحت اشرافه ورقابته مع علمه بغشها وفسادها .

(طعن رقم ٦٣٠ سنة ٤٨ في جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠ من ٢٩ ص ٨٠٥)

نصيب

الفصل الأول — أركان الجريمة •

الفرع الأول — الاحتيال •

أولا — استعمال طرق احتيالية •

ثانيا — اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة •

ثالثا — التصرف في مال ليس ملكا للمتصرف •

الفرع الثاني — التسليم •

الفرع الثالث — الضرر •

الفرع الرابع — القصد الجنائي •

الفصل الثاني — تسبيب الاحكام •

الفصل الثالث — مسائل متنوعة •

الفصل الاول

أركان جريمة التصب

الفرع الاول - الاحتيال

(أولا) استعمال طرق احتيالية

١٢٨٦ - عدم بلوغ الكذب مبلغ الطرق الاحتيالية الا اذا اعتاد صاحب بائعان خارجية او دائية تحمل على الاعتقاد بصحته .

* يبلغ الكذب مبلغ الطرق الاحتيالية اذا اصطحب باعمال خارجية او مادية تحمل على الاعتقاد بصحته . فعسكري البوليس الذي يستولى بعد تنفيذ حكم شرعي على مبلغ من المال من شخص بالهبة بضرورة دفع رسم تنفيذ لهذا الانكس يحق عليه الاعتقال بمقتضى المادة ٢٩٢ من قانون العقوبات . « قديم »

(ملحق رقم ٢٤١٩ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٢٠/٣١)

١٢٨٧ - تأييد مزاعم المتهم بتدخل شخص آخر كاف لعمده من الطرق الاحتيالية التي تقوم عليها جريمة التصب .

* اذا اخذ قرار قاضي الاحالة بالوثائق التي تضمنها وصفة الجريمة المقدمة من النيابة فيما يتعلق بجريمة التصب ومن هذه الوثائق « ان المتهم (الذي ايد المتهم الاول فيما اوهم به المجنى عليه من انه قادر على استرداد مواشيه المسروقة » فلا يصح بعد هذا ان يصور القرار الواقعة على انها مجرد وعد كاذب من المتهم الاول باستحضار المواشي لا يكفي وحده لتكوين جريمة التصب ما دام لم يصطحب بأي نوع من طرق الاحتيال لحمل المجنى عليه على تصديق هذا الادعاء . ذلك بان هذا الوعد الصادر من المتهم الاول قد صحبه توكيد من المتهم الثاني بصحة مزاعم المتهم الاول وتأييد لما ادعاه من القدرة على رد المواشي المسروقة . ومثل هذا التوكيد يعتبر قانونا من قبيل الاعمال الخارجية التي تساعد على حمل المجنى عليه على تصديق المتهم فيما يزعمه من الادعاءات وبهذه الاعمال الخارجية يبقى كذب المتهم الى مرتبة الطرق الاحتيالية التي تقوم عليها جريمة التصب .

(ملحق رقم ١٢٨٨ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٥/٥/٢٠)

١٣٨٨ — توفر ركن الاحتياط بالاستعانة الجاني في تدعيم مزاعمه بأوراق أو مكاتيب ظاهرها يفيد أنها صادرة من الغير بغض النظر عما إذا كان لهذا الغير وجود أم لا .

* إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن زيدا المحجور عليه له منزل عليه أوامر اختصاص مسجلة سابقة على سنة ١٩٢٤ وقد رهن هذا المنزل بعد هذا التاريخ إلى شخص ما نظير مبلغ من المال قبض بعضه وأخفى أمر الحجز من المجنى عليه ولكن يخفى أوامر الاختصاص أيضا على المجنى عليه استخرج شهادة من محكمة مصر الأهلية بخلو هذا المنزل من التصرفات والتسجيلات عن المدة من سنة ١٩٢٤ لغاية سنة ١٩٣٢ ثم زور في هذه الشهادة بأن محا رقم (٤) من سنة ١٩٢٤ وكلمة أربعة وجعلها رقم (١) وكلمة (واحد) فصارت بذلك سنة ١٩٢١ فهذا الذي أثبتته الحكم كاف لا اعتبار ما وقع منه طرعا احتيالية من شأنها إيهام المجنى عليه بوجود واقعة زورة وهي أنه غير محجور عليه وأن المنزل خال من التصرفات العقارية وأنه توصل بذلك إلى الاستيلاء على مبلغ من المال مما يجب عليه العقاب بمقتضى المادة ٢٩٣ ع .

(طعن رقم ١٤٢٠ سنة ٦ في جلسة ١٩٣٦/٦/١٥)

١٣٨٩ — توفر ركن الاحتياط بالاستعانة الجاني في تدعيم مزاعمه بأوراق أو مكاتيب ظاهرها يفيد أنها صادرة من الغير بغض النظر عما إذا كان لهذا الغير وجود أم لا .

* أن مجرد تقديم سند مزور إلى الحارس المعين على أشياء محبوزة ، والتوصل بذلك إلى الاستيلاء عليها منه ، يكفي قانونا لتحقيق ركن الاحتياط في جريمة التصيب بإيهام الحارس بهذه الطريقة بوجود واقعة زورة . والتبريل بالاعتماد هذا الركن استنادا إلى أن الحارس لم يكن في مقدوره التحقق من صحة السند الذي قدم إليه أو رجع إلى صاحب التوقيع على السند هو دفع موضوعي لا يصح عرضه على محكمة التقدير .

(طعن رقم ٢٠٢ سنة ٧ في جلسة ١٩٣٧/١/٢٥)

١٣٩٠ - تأييد مزاعم المتهم بتدخل شخص آخر كلف امدة من الطرق الاحتمالية التي تقوم عليها جريمة النصب .

✽ اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم ان المتهم كان يحضر اقراص من مادة اخرى خلاف المادة التي تعمل منها اقراص « اسبرين باير » الحقيقية وأقل منها بكثير في الاثر وفي تسكين الآلام والوجاع ، ويضع هذه الاقراص في غلافات من الصبيح عليها علامة « باير » ويوزعها على الجمهور بواسطة شخص آخر كان يقرر للمشتري ان المتهم وكيل شركة باير ، وتمكن المتهم بهذه الطرق والاساليب من بيع كمية كبيرة من الاسبرين الذي حضره ، واستولى على مبالغ بسبب ذلك فهذه الواقعة تتحقق فيها جريمة النصب المغطى عليها بمقتضى المادة ٢٩٣ عقوبت قديم .

(طعن رقم ٨٨٣ سنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/٢/٢٢)

١٣٩١ - تأييد مزاعم المتهم بتدخل شخص آخر كلف لعهه من الطرق الاحتمالية التي تقوم عليها جريمة النصب .

✽ اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان المجنى عليه كانت بيده ورقة ياتصيب فذهب عند ظهور نتيجة السحب الى احد المشتغلين ببيع هذه الاوراق ليستعلم منه عما اذا كانت ورقته رابحة ام لا ، تتناول البائع كشوماً واخذ يطلب فيها ثم اخبره بان ورقته ربحت ثمانين قرشاً في حين انها كانت قد ربحت مائتي جنيه ، وكان مع هذا البائع شخص آخر تظاهر هو ايضاً ويقتذ بالكشف عن رقم الورقة ثم ايد البائع في قوله ان الورقة ربحت ثمانين قرشاً فسلم صاحب الورقة ورقته الى البائع واخذ منه خمسة وسبعين قرشاً ، وبعد ذلك حصل البائع لنفسه على القيمة الحقيقية التي ربحتها الورقة ، فهذه الواقعة تتوافر فيها اركان جريمة النصب ، لان الطرق التي سلكها البائع لم تكن مجرد اكاذيب بل هي من الطرق الاحتمالية ، اذ انها افترزت بمظاهر خارجية هي تناول كشوف الارقام الاربعة والتقليب فيها والاستماع بالغم في اثناء صاحب الورقة بصحة الواقعة المكتوبة حتى اتخذ فسلم الورقة اليه .

(طعن رقم ٨٩٢ سنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/٤/٢٦)

١٢٩١ - مجرد تقديم الشيك الذي لا يقبله. رصيد قائم ، والاستيلاء على قيمة هذا الشيك ليس في ذاته نصبا بسل يجب أن يكون مصحوبا بطرق احتيالية .

* مجرد تقديم الشيك الذي لا يقبله رصيد قائم ، والاستيلاء على قيمة هذا الشيك ليس في ذاته جريمة معاقبا عليها ، بل يجب أن يكون مصحوبا بطرق احتيالية فالحكم الذي يعاقب على ذلك بمادة النصب دون أن يبين الطرق الاحتيالية التي استعملها الجاني للوصول الى غرضه هو حكم معيب متعين نقضه .

(طعن رقم ١٩٥٩ سنة ٧ في جلسة ١٩٣٧/١٢/٢٠)

١٢٩٢ - تأييد مزاعم المتهم بتدخل شخص آخر يجب أن يكون يسمى من الجاني وتدبيره وإرادته لا من تلقاء نفسه بغير طلب أو اتفاق وأن يكون هذا التأييد صادرا من شخصه لا مجرد ترديد لاكاذيب الفاعل .

* أن استعانة شخص بآخر أو بآخرين على تأييد اقواله وادعاءاته المكتوبة للاستيلاء على مال الغير يرفع كذبه الى مصاف الطرق الاحتيالية الواجب تحققها في جريمة النصب . فاذا أيد شخصان كل منهما الآخر في أنه قادر على رد الأشياء المسروقة ، وأكد كل منهما صحة مزاعم الآخر في القدرة على إعادة هذه الأشياء لصاحبها ، فإن هذا التأكيد وذلك التأييد يعتبران من قبيل الأعمال الخارجية التي تساعد على حمل الجاني عليه على تصديق الشخصين فيما يزعمانه من الإدعاءات ، وبهذه الأعمال الخارجية يوفق الكذب الى مرتبة الطرق الاحتيالية التي تقوم عليها الجريمة . ولا يغير من هذا النظر أن يكون الشخصان فاعلين أصليين في النصب أو يكون أحدهما فاعلا والآخر شريكا أو أحدهما فاعلا والآخر حسن النية ، إلا أنه يشترط دائما لوقوع الجريمة بهذه الطريقة أن يكون الشخص الآخر قد تدخل بسفي الجاني وتدبيره وإرادته لا من تلقاء نفسه بغير طلب أو اتفاق كما يشترط كذلك أن يكون تأييد الشخص الآخر في الظاهر لإدعاءات الفاعل تأييدا صادرا عن شخصه هو لا مجرد ترديد لاكاذيب الفاعل . فلذلك يجب أن يعني الحكم ببيان واقعة النصب وفكرها مصدر عن كل من المتهمين

فيما من قول أو فعل من حضرة المجنى عليه مما حمله على التسليم في ماله ، فإذا هو قصر عن هذا البيان كان في ذلك قسوة على محكمة النقض والإبرام لحقتها في مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم وبتعيين لذلك نفعه .

(طعن رقم ٢٦١ سنة ٨ ق جلسة ١٤/٣/١٣٢٨)

١٣٩٤ - توفر ركن الاحتيال باستمالة الجاني في تدعيم مزاعمه بأوراق أو مكاتيب ظاهرها يفيد أنها صادرة من الغير بغض النظر عما إذا كان لهذا الغير وجود أم لا .

بأنه وإن كانت جريمة النصب لا تحقق بمجرد الأقوال والإدعاءات الكاذبة مهما بلغ قائلها في تأكيد صحتها حتى تاتر بها المجنى عليه ، لأن القانون يوجب دائماً أن يكون الكذب مصحوباً بأعمال مادية خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته إلا أنه يدخل في عداد الأعمال الخارجية التي يتطلب القانون توافرها ليكون الكذب من الطرق الاحتيالية المعاقب عليها استمالة الجاني في تدعيم مزاعمه بأوراق أو مكاتيب متى كان ظاهرها يفيد أنها صادرة من الغير بغض النظر عما إذا كان لهذا الغير وجود أم لا . فإذا كانت الواقعة التي اثبتها الحكم واعتبرها مكونة لجريمة النصب هي أن المتهم تقلم إلى دأته بسند مزور مهور بتوقيعه وتوقيع شخص آخر وأومعه بصحة هذا السند وبيانه حر بأصل الدين والفوائد ليحل محل السند الأصلي الذي تحت يده هو وحصل منه بهذه الطريقة على السند الصحيح - فهذا الحكم لا يكون مخطئاً لأن ما وقع من المتهم لم يكن مجرد كذب غير معاقب عليه بل هو من الطرق الاحتيالية المكونة لجريمة النصب إذ الكذب الذي اثر به على المجنى عليه حتى استولى منه على السند الصحيح كان يقرؤنا بعمل آخر خارجي هو السند الذي تقدم به إليه على اعتباره أنه صحيح وكان التوقيع المنسوب إليه عليه شاهداً له من غيره اقنع المجنى عليه بصحة الواقعة المزعومة .

(طعن رقم ٤٤ سنة ٩ ق جلسة ٢٧/٤/١٣٢٨)

١٣٩٥ - توافر ركن الاختيال باستعانة الجاني في تدعيم مزاعمة بلوراني أو مكاتب ظاهرهما فيد أنها صادرة من الغير بغض النظر عما إذا كان لهذا الغير وجود أم لا .

* إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن المتهم أوهم المجنى عليه بأن من ساطة أن يعينه بوظيفة في أحد البنوك (البنك البلجيكي) وأيد دعواه بأوراق تشهد باطلا بأنها صادرة من هذا البنك وبأن له بمقتضاها أن يعين الموظفين فيه ، فاندفع المجنى عليه بذلك وسلمه المبلغ الذي طلبه منه ليكون عطيته بهذه الواقعة تكون جريمة النصب ، لأن ما ادعاه المتهم للتأثير في المجنى عليه من المقدرة على تعيين الموظفين بالبنك إنما كان غير صحيح ، والأوراق التي قدمها له ليدعم بها مدعاه إنما كانت مزورة . وبهذا نتحقق طريقة الاختيال كما عرفها القانون .

(طعن رقم ١٧٠٠ سنة ١٣٩٥ في جلسة ١٣٩٦/١٢/١)

١٣٩٦ - عدم بلوغ الكذب مبلغ الطرق الاحتمالية إلا إذا اضطحب بأعمال خارجية أو مالية تحيل على الاعتقاد بصحته .

* إن القانون في جريمة النصب باستعمال طرق احتمالية لا يهتم المجنى عليه بوجود مشروع كاذب أو لاحداث الأمل بحصول ربح وهمي ويجب أن تكون هذه الطرق من شأنها توليد الاعتقاد في نفس المجنى عليه بصدق ما يدعيه المتهم ، وأن تكون الأكاذيب التي صيرت من المتهم مؤيدة بأشياء أخرى أو مظاهر خارجية فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم - مشتبهنا - ببعض المناسرة - أوهم المجنى عليهم برغبته في أن يبيع لكل منهم المنزل المملوك له ولوالدته ولاحظته ، وقدم إلى كل منهم مستندات الملكية والتوكيل الصادرة إليه من شركائه ، وكان في كل مرة يحصل على مبلغ يدفع مقدما على سبيل العربون ويحرر بالبيع عقدا ابتدائيا ثم يمتنع عن تجرير عقد نهائي قبل التسجيل ، فإن استعانته بنسب سار لأجداد مشترك للنزل ، وتكتنيز مستندات الملكية وعقود الأيجان وسند الوكالة عن والدته وأخوته وأحضر هؤلاء وتبربرهم بالموافقة على البيع - كل هذا لا يكون طرقا احتمالية بالمعنى القانوني . فإن الوقائع (المتعلقة بها) مضحكة وعقود البيع الابتدائية الصادرة للمجنى عليهم السابقين

لا تعتبر مشروعات كاذبة بالنسبة للاحتين ، لان المتهم كان يملك وقتذاك عقد عنها حتى التصرف بسبب عدم انتقال الملكية الى احدى من المشتريين لعدم تسجيل العتود ، ثم ان المتهم اذا كان قد بيت النية على عدم اتمام اية صفقة فان نيته هذه لم تتعد شخصه ولم يكن لها اى مظهر خارجى يدل عليها وقت التماقد فلم يكن لها من تأثير فى حل المجنى عايمهم على دفع المبالغ التى استولى منهم عليها .

(لمن رقم ١٢٩٧ سنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٥)

١٢٩٧ - تظاهر المتهم باتصاله بالجن والتخاطب معهم واستخدامهم فى اغراضه واتخاذهم لذلك عدته من كتابات ويخور يتوفر به ركن الاحتيال .

* ان ركن الاحتيال فى جريمة النصب لا يتوافر فقط باستعانة الجنائى فى تأييد اكاذيبه على المجنى عليه بالشخص اخرين ، او بمكاتب مزورة بل هو يكون متوافرا كذلك اذا استعان الجنائى باى مظهر خارجى من شأنه ان يؤيد مزاعمه . فاذا تظاهر المتهم باتصاله بالجن والتخاطب معهم واستخدامهم فى اغراضه ، واتخذ لذلك عدته من كتابات ويخور ، ثم اخذ يتحدث الى بيضة ويرد على نفسه باصوات مختلفة ليلقى فى روع المجنى عليهم انه يتخاطب مع الجن حتى حصل بذلك منهم على ما لهم بدعوى مساعدتهم فى قضاء حاجاتهم فانه يعد مرتكباً لجريمة النصب .

(لمن رقم ١١١٤ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٤)

١٢٩٨ - تأييد مزاعم المتهم بتدخل شخص آخر كاف لعدده من الطرق الاحتيالية التى تقوم عليها جريمة النصب .

* اذا كانت واقعة الدعوى ان زيدا اتصل تليفونيا بالمجنى عليه وابلفه ان لديه تاجرا عنده كمية من الورق يرغب فى بيعها ويطلب مبلغ اربعمائة جنيه ثم للطن الواحد منها ، ولعام المجنى عليه حاجة المطبعة التى يديرها للورق اتبأ اصحابها بذاك فقبلوا وكلفوه اتمام الصفقة فالتصل وزيد فالفهم بانه علي موعد مع صاحب الورق وان هذا يشترط ان يتسلم

كامل الثمن مقدما ، فإما هو نصف المبلغ واصطحبه زيد الى منزل قال انه
لذلك المصاحب . وهناك تحدثا مع هذا المصاحب في الامر فتهنك ببيع
الثن كاملا اليه عند تسليم الورق ، وطأ المجنى عليه الى انه سيكتب
له قبل ذلك ورقة بالبيع ، فخرج هذا لتبصر باقى الثمن ، ولما عاود به
الثن واستوثق المصاحب من ذلك أخبره انه ليس هو مالك الورق وإنما
هو وسيط في البيع وأنه سيبحث خادمة ليستدعى المالك او يحضر مفتاح
المخزن ، وغادر الغرفة التي كانوا مجتمعين فيها ثم عاد قائلاً انه ارسل
الخدام فعلاً ، ولما استبطا المجنى عليه الخادم استصحبه هذا الوسيط
واركبهما هو وزيدا في عربة الى منزل زعم انه منزل صاحب الورق ، ثم
دخل هو المنزل وخرج مدعياً انه لم يجده وأنه سيبحث عنه في المكان الذي
قاله عليه أهل منزله ، وبعد أن نزل من العربة الى مكان ثم الى آخر
بدعوى انه يبحث عنه فيهما عاد فوقف بالعربة أمام منزل قال ان فيه مكتب
البائع . ثم طلب من زيد أخذ النقود من المجنى عليه ومرافقته بها حتى
يذهبها معا للبائع ثم يرجعا لتسليم المجنى عليه صفقة الورق من مكان
وجوده فاعطى المجنى عليه زيدا ظرفاً به النقود فنزل به هذا من العربة
ورافق الوسيط الى المنزل ، وهناك تسلم منه المبلغ ثم هرب به بعد أن
قابلته وصعد في المصعد الكهربائي ثم خرج من باب آخر للمنزل — فهذه
الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة النصب بالنسبة
الى ذلك الوسيط . أما القول بعدم تكامل اركان هذه الجريمة بناء على
أن تدخل زيد لم يكن من شأنه تأييد مزاعم الوسيط بل كان مجرد تردد
لذلك المزاعم ، وأنه من جهة أخرى لم يكن وليد اتفاق سابق بينهما — أما
القول بذلك فقد كان يصح لو لم تكن واقعة الدعوى في غير الناحية التي
بحثتها المحكمة — كما أثبتته بحكمها — تتوافر فيها الطرق الاحتالية كما
يتطلبها القانون . فان الوسيط لم يتوصل للاستيلاء على مال المجنى عليه
بمجرد الاكاذيب التي صدرت منه ، بل انه استعان بمظاهر خارجية خلقتها
ليدعم بها اكاذيبه تلك المظاهر التي انتهت بأن التي في روعه على الصورة
الواردة في الحكم انه لن يتسلم النقود بنفسه بل أن زيدا سرافقه بها
ويسلمها معه لطايب الورق عند اتهام الصفقة مما كان له هو وما سبقه
من المظاهر التي خدع المجنى عايه حتى صدقه — أما زيد فانه مادام
الناصب بالحكم انه كان حسن النية فيما وقع منه غير ضالغ في الجريمة
مع الوسيط فلا شبهة عليه فيما فعل .

١٣٩٥ - الكذب المجرد من أى مظهر خارجى يؤيده لا يتوفر به ركن الاحتمال .

✽ إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى ان المتهم صانف الجيب عليها فى الطريق العام وعرض عليها شراء تذكرتين من تذكر الملاحى باعتبار انها سالحتان للاستعمال مع انها سبق استعمالها . وكان كل ما وقع منه فى سبيل التأثير فيها لشراء التذكرتين لا يعدو الكسب المجرد من أى مظهر خارجى يؤيده ، فلا عقاب . وخصوصا اذا كانت التذكرتان لم يحصل فيها أى تغيير بعد استعمالها ، والمكان الذى حصل فيه بيعهما لم يكن من شأنه أن يلقى فى روع المشتري ثمة خاصة فى البائع .

(طعن رقم ١١٥٥ : سنة ١٥ : جلسة ١١ / ١٩٤٥ : ١٠٤)

١٤٠٠ - استعانة المتهم الموظف بوظيفته العمومية من شأنه أن يعزز أقواله ويخرجها عن دائرة الكذب المجرد الى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية .

✽ أن استعانة المتهم الموظف بوظيفته العمومية من شأنه أن يعزز أقواله ويخرجها عن دائرة الكذب المجرد الى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية فإذا كان الحكم فى ايراده واقعة الدعوى قد قال ان المتهم ، وهو تومرجى لمر المعزل الطبى الذى نزل فيه أخو المجنى عليها ، قد توصل بهذه الصفة الى الاستيلاء منها على مبلغ ٥٠ قرشا على زعم انه ثمن للحقن اللازمة لعلاج أخيها ، فهذا القول يكفى لبيان الطرق الاحتمالية .

(طعن رقم ١٣٦٦ : سنة ١٥ : جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٤٥)

١٤٠١ - عدم بيان الحكم بالإدانة فى جريمة النصب ان المظاهر الخارجية كانت للاستعانة فى اتهام المجنى عليه - تصور .

✽ إذا ادانت المحكمة متهما فى جريمة نصب ولم تبين بحكمها فى واقعة الدعوى ان الانصاف بالصفات الكاذبة وغيره ، مما عدته المحكمة

طرقا احتيالية ، كان من جانب المتهم مقصودا به التأثير في المجنى عليه وخدعه لما هو جائز من ان يكون المتهم قد اعتاد حقا او باطلا ان يتمسك نفسه او ان يصفه الناس بالأوصاف المشار اليها في مناسبات مختلفة لم تلاحظ فيها فكرة الاجرام كما لم تبين ان ما عدته من المظاهر الخارجية قد كان للاستعانة به في ايهام المجنى عليه ، فان حكمها يكون معيبا بالتقصير .
 متعينا نفسه .

(طعن رقم ١٥٦ سنة ١٦ ق جلسة ١٢/٢/١٩٤٦)

١٤٠٢ — الطرق الاحتيالية التي تستعمل مع المجنى عليه يجب ان يكون قوامها الكذب .

* يجب في جريمة النصب ان تكون الطرق الاحتيالية التي استعملت مع المجنى عليه قوامها الكذب . واذا كانت الحيلة قد اشتهرت بما وقع من المتهمين نصبا بناء على انها توصل الى الاستيلاء على المال من المجنى عليها عن طريق ايهامها باحتيال مهاجمة اللصوص لها وسلب اموالها ، والاستعانة في ذلك بذكر حادث معين من حوادث السرقات التي وقعت في الجهة ، وكانت قد قالت في حكمها ما يفيد ان الحادث المشار اليه وقع فعلا وان المجنى عليها كانت تعلم بوقوعه وقت ان ذكره لها المتهمان ، فذلك لا تتوافر به الطرق الاحتيالية كما هي معرفة به في القانون .

(طعن رقم ١٤٢٢ سنة ١٦ ق جلسة ١٧/٦/١٩٤٦)

١٤٠٣ — تحقق جريمة النصب باستيلاء المتهم على مبلغ من النقود من المجنى عليه بتقليده قطعة نحاسية مغطاة بقشرة من الذهب زعم انها ذهبية ورهنها اليه ضمانا للوفاء بمبلغ القرض .

* اذا كانت واقعة الدعوى هي ان المتهمين استولوا على مبلغ من المال من المجنى عليه بان قدما له قطعة نحاسية مغطاة بقشرة من الذهب واولاهما بانها قطع ذهبية ورهنها اليه ضمانا للوفاء بالمبلغ سالف الذكر ،

فهذه الواقعة يتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمتي: النصب والتشبيح،
وبإدراك القانون ينص على أنه إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب
اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد ، وبإدراك لا يوجد أي مبرر للقول باستثناء
أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص ببيع النفس والتقليد من
الحكم المتقدم المقرر في القانون العام ، فإنه يكون من الخطأ اعتبار هذه
الواقعة غشاً تجارياً فقط .

(ملحق رقم ٤٠٩ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/٤/٢٠)

١٤٠٤ — مجرد استناد الموظف إلى وظيفته في الحصول على المال
لا يعتبر في ذاته كقاعدة عامة نصبا .

❖ إذا كان استخدام الموظف وظيفته في الاستيلاء على المال العام
لا يصح عده نصبا إلا على أساس أن سوء استعماله الوظيفة على نحو
ما وقع منه يعتبر من الطرق الاحتيالية ، كما هي معرف بها في باب النصب،
وإن فلذا كانت المحكمة في إدانة المتهم في جريمة النصب قد جرت على
قاعدة عامة هي أن مجرد استناد الموظف إلى وظيفته في الحصول على
المال يعتبر في ذاته نصبا ، فلها تكون مخطئة ويكون حكما واجبا نقضه .
(ملحق رقم ٢١٤٩ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١٢/٢١)

١٤٠٥ — عدم بيان الحكم بالإدانة أن الطرق الاحتيالية كانت موجهة
لخدع الجاني عليه وغشه بقصد سلب ماله من قصور .

❖ أنه لما كانت جريمة النصب لا تقوم إلا على الاحتيال وكان يشترط
أن تكون طرق الإحتيال التي بينها القانون في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات
موجهة لخدع الجاني عليه وغشه بقصد سلب ماله فإن اضطراب الحكم
في بيان هذا الركن يكون قصورا مستوجبا نقضه . وإن فلذا كانت المحكمة
قد أسست إدانة المتهم في النصب على أنه استعمل طرقا احتيالية من
شكائهما إيهام الجاني عليه بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة
بأن إخراج من جيبه خطفا يخبره فيه مرسله بأن يرسل إليه مبلغا معينا .

من المال ليرسل اليه سبنا وكلف شخصا بقراءته في حضور المجنى عليه وعلى مسمع منه ثم طلب الى المجنى عليه ان يقدم له المبلغ المذكور ليرسله الى مرسل الخطاب على ان يقاسمه الربح ثم ذكرت المحكمة في حكمها ان المتهم يتجر حقيقة في السمن وان المجنى عليه يعرف ذلك ومع هذا لم تعرض للخطاب المشار اليه والذي قالت انه ترتب عليه الحصول على مال المجنى عليه هل كان صحيحا أو مزورا وهل رمى المتهم من ثلاثته الى سلب مال المجنى عليه او لا فهذا منها قصور في بيان الواقعة يعيب حكمها .

(طعن رقم ١٩٠٨، سنة ١٣، ق جلسة ١٩٥٠/٢/٢١)

١٤٠٦ — تأييد مزاعم المتهم بتدخل شخص آخر كاف لعدده من الطرق الاحتمالية التي تقوم عليها جريمة النصب .

* اذا رهن المتهم تمثالا من النحاس على انه من الذهب وحصل من المرتين على مبلغ اعلى من قيمة التمثال بكثير ، فركن الطرق الاحتمالية لا يتوافر في هذه الحالة اذا كان الامر في ذلك لم يتجاوز عرضا من المتهم الراهن وقبولا من المجنى عليه المرتين . أما اذا كان العرض قد تمسز من جانب المتهم بتدخل شخص آخر أيد مدعاه فان ذلك يكفي لعدده من الطرق الاحتمالية التي تكون ركن جريمة النصب . ولا يؤثر في الامر اذا كان الاثنان فاعلين في الجريمة مادام الامر قد تم بتدبير سابق بينهما واتفاق عليهما .

(طعن رقم ١٨٠، سنة ٢٠، ق جلسة ١٩٥٠/١١/٢٧)

١٤٠٧ — وجوب بيان الحكم بالادانة طريقة الاحتمال التي استعملها المتهم لخدع المجنى عليه .

* ان جريمة النصب لا تتوافر اركانها الا اذا كان الجاني قد استعمل احدى طرق الاحتمال المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات على سبيل الحصر . واثن من القصور الذي يعيب الحكم بادانة المتهم في

هذه الجريمة بمقولة « أن واقعة الدعوى تتلخص فيما ورد بصحيفة المدعى بالحق المدعى وما شهد به بالجلسة من أن المتهم أوهبه ان فى استئلاعه الحاته للعمل بمصلحة السكة الحديد وأن المصلحة تشتط لامكان التعيين وجوب دفع تأمين لخزانتها ضد اصابات العمل قدره كذا وعلى هذا الأساس استولى على المبلغ من المجنى عليه » - اذ هذا القول ليس فيه بيان لطريقة الاحتيال التى استعملها المتهم لخدع المجنى عليه وحمله على تصديقه .

(ظن رقم ١٨٧٧ سنة ٢٠ قى جلسة ١٩٥١/٢/٦)

١٤٠٨ - نفاهر المتهم باتصاله بالجن والتخاطب معهم واستخدامهم فى اغراضه واتخاذة لذلك عهقه بن كتابات وبخور يتوفر به ركن الاحتيال .

✽ اذا كانت واقعة الدعوى كما اثبتها الحكم هى أن المتهم أوهم المجنى عليه وزوجته بتقدرته على الاتصال بالجن وإمكانه شفاء الزوجة من العقم ، واخذ يحدث اصواتا مختلفة يسببها باسماء الجن فى غرفة مظلمة يطلق فيها البخور ويقرأ التعاويذ ، وتكن بهذا من سلب خبسة جنيتها على عدة دفعات ، فهذه الاعمال يتوافر بها ركن الطرق الاحتيالية المشار اليها فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، وتكون بذلك جريمة النصب متوافرة الاركان فى حقه . ولا يعيب هذا الحكم عدم تحديده تاريخ كل واقعة من وقائع الاحتيال التى وقعت على المجنى عليه بادام انه قد اثبت حدوثها جميعا فى خلال فترة حدها ولم تبض عليها المدة القانونية لسقوط الدعوى العمومية .

(ظن رقم ١٢٠٠ سنة ٢٢ قى جلسة ١٩٥٢/١٢/١)

١٤٠٩ - استعمال الطرق الاحتيالية يجب أن يكون لغرض معين من الاغراض التى بينها م ٣٣٦ ع على سبيل الحصر .

✽ أن القانون قد نص على أن الطرق الاحتيالية فى جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الايهام بوجود مشروع كاذب او واقعة مزورة او

احداث الاصل بحصول ربح وهى أو غير ذلك من الامور المبينة على تسبيل
التدبر فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . فبإدانت محكمة الموضوع
قد استخلصت فى حدود سلطتها ان المشروع الذى عرضته المتهم على
المجنى عليه وحصل من اجله على المال هو مشروع حقيقى جدى فان اركان
جريمة النصب لا تكون متوافرة .

(طعن رقم ١٣٦٥ سنة ٢٢ قى جلسة ١٤/٤/١٩٥٢)

١٤١٠ - ايها المجنى عليه بوجود سند دين غير صحيح بأن قدم
له سنداً مزوراً بدلاً من السند الصحيح - انخداع المجنى عليه ونفقه -
وبأن الدين - تحقق ركن الاحتيال فى جريمة النصب .

* متى قام المتهم بإيهام المجنى عليه بوجود سند دين غير صحيح
بأن قدم له سنداً مزوراً بدلاً من سند صحيح كان يدينه به وبنفقه نظرية
السند فانخدع المجنى عليه وسلمه مبلغ الدين بناء على ذلك فان هذا مما يتحقق
فيه ركن الاحتيال فى جريمة النصب .

(طعن رقم ٤٦٠ سنة ٢٦ قى جلسة ٢١/٥/١٩٥٦ س ٧ ص ٧٥٢)

١٤١١ - ايها المجنى عليه بمشروع تجارى كاذب - تأييد هبذا
الادعاء بأوراق تشهد باطلاً بالتجاره مع آخرين - تسليم المجنى عليه المتهم
ما ذكبه من نقود تأثراً بذلك - تحقق ركن الاحتيال .

* متى كان المتهم قد أوهم المجنى عليه بمشروع تجارى وهبى وابد
ادعاءه بأوراق تشهد كذباً بالتجاره مع آخرين فانخدع المجنى عليه بذلك
وسلمه النقود التى طلبها ، فان ما فعله يتحقق به طريقتة الاحتيال كما
مرة من القانون .

(طعن رقم ٤٢٠ سنة ٢٧ قى جلسة ٤/٦/١٩٥٧ س ٨ ص ٢٧٢)

١٤١٢ - أيهام المتهم المجنى عليه برغبته في الوفاء بالدين - دفعه مبلغا وتوقيعه سندات بقيمة باقى الدين للحصول على مخالصة - أخذ صورة فوتوغرافية لها للتسك بها عندما تحين الفرص التى أعد لها ما اتخذ للحصول على المخالصة توفر الطرق الاحتمالية .

✽ اذا كان مؤدى ما استخلصه الحكم ان المتهم لم يكن يتبقى السداد وإنما لوهم الدائن برغبته فيه ودفع تأييدا لزعيمه مبلغا ووقع سندات بمسا يوازى قيمة باقى الدين وذلك بقصد الحصول على مخالصة بكل الدين وبالتنازل عن الحجز حتى اذا ما تم له ما اراد تحت تأثير الحيلة اخذ صورة فوتوغرافية لهذه المخالصة ليتسك بها عندما تحين الفرصة التى يعد لها ما اتخذ للحصول على المخالصة . فان هذا يكفى بذاته لان يعتبر من المظاهر الخارجية المؤيدة لزامعه مما تتوفر به الطرق الاحتمالية .

(ملحق رقم ١٨٧٤ سنة ٢٧ فى جلسة ١٠/١١/١٣٥٨ من ١ حتى ٦٥)

١٤١٣ - تظاهر المتهم بالشراء بتمثيله المجنى عليه ورقة من فئة العشرة جنيهات صرفها لدفع ثمن ما اشتراه - استرداد الورقة بحجة صرفها بنفسه والمجنى عليه فيها جنيهين - هربه بها - قيلم جريسة النصب قانونا .

✽ اذا كانت الواقعة التى اثبتها الحكم فى حق المتهم هى أنه تظاهر بالشراء من المجنى عليها وسالومها على البيع ووصل الى تجديد ثمنهين ، ثم استعان على تأييد هذه المزاعم المكشوفة باعطائها ورقة ذات عشرة جنيهات وكفها بصرفها ثم عاد اليها وطلب منها الورقة بحجة صرفها بنفسه فأتخذت المجنى عليها وسلمته الورقة - وهى تلك فيها جنيهين - فأخذها وهرب بها ، فان هذه الوقائع اذا ثبتت فى حق المتهم وصحت نسبها اليه تكون قانونا جريمة النصب المخصوص عليها فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، ويكون قضاء المحكمة الاستئنافية ببراءة المتهم مغلويا على خطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله مما يستوجب نقض الحكم ، ولا كان هذا الوصف لم يوجه الى المتهم ولم يثبت اللجاج ان يتناوله فى دفاعته ، فان بحكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ مما يتعين معه ان يكون مع النقض الاحتمالية .

(ملحق رقم ١٣٧٧ سنة ٢٧ فى جلسة ١٠/١١/١٣٦٤ من ١١ حتى ٦٥)

١٤١٤ - جريمة النصب - لا قيام لها الا على الغش والاحتيال
بمطرق موجهة الى المجنى عليه لخدعه وغشه .

* جريمة النصب لا تقوم الا على الغش والاحتيال بطرق يجب ان تكون موجهة الى المجنى عليه لخدعه وغشه والا فلا جريمة . ومن ثم فاذا كان دافع المتهم قوامه عدم توافر عنصر الاحتيال في الدعوى لان المجنى عليه حين تعاقد معه كان يعلم انه غير مالك لما تعاقد معه عليه ، فان الحكم اذ داته بجريمة النصب على أساس ان التصرف في مال لا يملك التصرف فيه هو طريق من طرق النصب قائم بذاته لا يشترط فيه وجود طرق احتيالية - يكون قاصرا في بيان الاسباب التي اقيم عليها ، لان ما قاله لا ينهض ردا سائغا على هذا الدافع .

(طعن رقم ٧٢٨ سنة ٣٦ ق جلسة ١٦/٥/١٩٦٦ من ١٧ ص ٦٣٦)

١٤١٥ - نصب - طرق احتيالية - جريمة .

* استعانة المتهم بشخص آخر على تأييد اقواله وادعاءاته المكذوبة وتدخل هذا الاخير لتدعيم مزاعمه - يعتبر من قبيل الاعمال الخارجية التي تساعد على حمل المجنى عليه على تصديق تلك الادعاءات ، وبهذه الاعمال الخارجية يرقى الكذب الى مرتبة الطرق الاحتيالية الواجب تحققها في جريمة النصب .

(طعن رقم ١٨٤٤ سنة ٣٧ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٦٧ من ١٨ ص ١٢٧٣)

١٤١٦ - متى يتوافر ركن الاحتيال في جريمة النصب ؟

* اذا كان ما اثبتته الحكم في حق المتهم انه توصل عن طريق المذنبين الاول والثاني الى الاستيلاء على الجبن المودع بالشركة لحساب المدين عليه بواسطة اتصال مزور على هذا الاخير ، فان ذلك يتوافر به ركن الاحتيال في جريمة النصب كما هو معرف به في القانون .

(طعن رقم ٦٩٩٤ سنة ٣٨ ق جلسة ٣٠/١٢/١٩٦٨ من ١٩ ص ١١٣٧)

١٤١٧ - احتيال - الزعم بالاختصاص - كفيته .

* يتوافر الزعم بالاختصاص ولو لم يفصح عنه الموظف أو يصرح به ، اذ يكفي ابداء الموظف استعداده للقيام بالعمل الذي لا يدخل في نطاق اختصاصه لان ذلك السلوك منه يفيد ضمنا زعمه ذلك الاختصاص .

(طعن رقم ٢٠٠٤ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٦/١/٦ من ٢٢ حتى ٢٣)

١٤١٨ - جريمة الشروع في النصب - مثال .

* يتحقق الشروع في النصب بمجرد البدء في استعمال وسيلة الاحتيال قبل المجنى عليه . ولما كان الحكم المطعون فيه تد بين واتممة الدعوى بما مجمله ان الطاعن والمحكوم عليهما الآخرين اعدا شيكا مزورا بمبلغ عشرة آلاف دولار مسحوبا على بنك امريكا فرع سويسرا واشتركا في عرضه للبيع على الشاهد الذي تظاهر بقبول هذا العرض وسارع الى ابلاغ رجال مكتب مكافحة تهريب النقد بوزارة الداخلية الذين طلبوا منه مسابقة المتهمين وتقديم احد المرشدين السريين لهم على انه المشتري للشيك واعدوا كميناً بأحد الفنادق لضبطهم . وبعد ان زودوا المرشد السري ببلغ من النقد المصري بما يتقابل قيمة الشيك وتم اللقاء بينه وبين المحكوم عليهما الآخرين في الفندق ، قاموا بضبط اولهما وهو يسلم الشيك الى المرشد السري ، ثم بان لرجال الشرطة بعد الضبط ان الشيك مزور ، فان ما حصلت الحكم على الصورة المسالفة البيان تتحقق به جريمة الشروع في النصب كما هي معرفة في القانون .

(طعن رقم ١٦٣٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٦/١/١٢ من ٢٢ من ٢٦)

١٤١٩ - جريمة الاحتيال - اكتشافها قبل اكتمال النتيجة - الشروع

فيها - اثره .

* الاصل ان مباشرة وسيلة الاحتيال بالفعل تعد شروعا معاقبا عليه حتى وان فعلن المجنى عليه الى احتيال الجاني فكشفه وامتنع من

تسليمه المال أو سلبه بالفعل ولكن لتسبب آخر في نفسه . ولما كان المجنى عليه في هذه الدعوى حسبها وقتت وقائعها عنده هو المرشد السرى الذى لم يكشف أن الشيك مزور إلا بعد ضبطه وقد كان الغرض من عمل الكمين أصلا هو ضبط الطاعن وزميلييه متلبسين بجريمة التعامل في نقد اجنبى ، فلا تثريب على المحكمة أن هي لم تحدد شخصية المجنى عليه الذى كان مقصودا أصلا بهذا الاحتيال للتحقق من مدى تأثير الطرق الاحتيالية فيه وانخدامه بها مادام أن الجريمة قد وقتت عند حد الشروع ومادامت الطرق الاحتيالية التى استعملها الجانى من شأنها أن تضدع الشخص المعتاد في مثل ظروف المجنى عليه ، ومادام أن الجريمة تدخا ب اثرها لسبب لا يخل لأرادة الجانى فيه .

(طعن رقم ٦٢٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢/١/١٩٦١ س ٢٢ من ٦١)

١٤٢٠ - جريمة القصب - أركانها .

* جريمة القصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وتمتع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية هذا الاحتيال الذى يتوافر باستعماله طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في ملك الغير ممن لا يملك التصرف .

(طعن رقم ١٨٩٠ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٧/١/١٩٦١ س ٢٢ من ١٨٢)

١٤٢١ - أركان جريمة القصب .

* متى كان الحكم الملبون فيه قد أثبت في حق الطاعنين أنهم أو هو المجنى عليه بأن في استطاعتهم شفاؤه من مرضه عن طريق تحضير الأرواح في جلسات كان يعقدها الطاعن الأول في حجرات مظلمة مستعينا بالطاعن الثانى الذى يظهر بالنوم ويدعى كذبا بأن الجن قد تهمس جسده وينتهز الطاعن الأول فرصة الظلام فبإطلاق فراشات تحوم حول الجالسين وهرما المجنى عليه بأنها ملوك الجن ثم يطلق اشارات ضوئية تسلب المجنى عليه

إرادتهم كما يطلق البخور الذي يبيعه الطاعن الثالث الى الجنى عليه بمن هو قنع وكان الطاعن الاول يضع بيضة فى محلول حامض الخليك فلحين تشرتها ثم يشقها وينتزع محتوياتها ويضع بداخلها مخلب طائر أو حيوان وإوراقا مكتوبة بـرموز غير مفهومة ويميد غلقها وبعد اضاءة الانوار يكسر البيضه ويخرج ما بداخلها ويوهم الجنى عليه بأنه قد اخرج السحس الذى كان سببا فى مرضه . وخلص الحكم من ذلك الى أن ما قسام به الملاحقين لا يدخل اطلاقا تحت اى علم أو فن بل هو فى حقيقته جمل وشموذه وانهم تمكنوا بذلك من خداع الجنى عليه واستولوا على ماله ، وما خلاص اليه الحكم فيما تقدم سألخ وتتوافر به اركان جريمة النصب التى دان الطاعنين بها من طرق احتمالية وورابطة سببية بين هذه الطرق وتسليم المال اليهم والقصد الجنائى .

(ملحق رقم ٨٥٤ سنة ٣٩ ق جلسة ١٢/٦/١٩٦٩ س ٢٢ من ٢٨٥٢)

١٩٦٣ - استعانة المتهم فى تلبيد مزاعمه بنشر اعلانات عن نفسه او عن مشروعه . وعن فتحه حساب فى احد البنوك لاداع قيمة الاموال التى يساهم بها الآخرون فى مشروعه ، واستباغه اهمية كبيرة على الشركة التى انشأها ويديرها متخذا لها مقرا فخما ، مدعيا بتعدد مجالات نشاطها لتحتج به المظاهر الاحتمالية فى جريمة النصب لان مثل هذه المظاهر يؤثر فى عقيلة الجمهور .

انه بعد من الطرق الاحتمالية فى جريمة النصب ، أن يستعين المتهم فى تلبيد مزاعمه بنشر اعلانات عن نفسه وعن مشروعه ، ونشره عن فتح حساب فى احد البنوك تودع به الاموال التى يساهم بها فى مشروعه ، واستباغه اهمية ضخمة على الشركة التى انشأها ويقولى ادارتها ، وذلك بتعدد أوجه نشاطها واعداد متر فخم لها ، لان مثل هذه المظاهر هى مما يؤثر فى عقيلة الجمهور .

(ملحق رقم ٦٦٢٥ سنة ٤٠ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٧٠ س ٦١ من ٦٦١٢)

١٤٢٣ - قدرة الجاني على تحقيق ما ادعاه - لا يؤثر في توافر جريمة النصب - ما دام أن نفيه قد اتجهت الى مجرد الاستيلاء على أموال الجنى عليهم .

* أن جريمة النصب تتوافر ، ولو كان في مقدور الجاني أن يحقق ما ادعاه ، ما دامت نيته قد انصرفت في الحقيقة الى الاستيلاء على مال الجنى عليهم ، دون القيام بما وعد به .

(طعن رقم ١٦٢٥ سنة ١٠ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٧٠ س ٢١ ص ١٢١٢)

١٤٢٤ - متى تتحقق جريمة النصب ؟

* أن جريمة النصب كما هي معرفة به في المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على الجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله ، فتقع الجنى عليه ضحية هذا الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باخذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف .

(طعن رقم ٦٥ سنة ١٠ ق جلسة ١٠/٦/١٩٧١ س ٢٢ ص ٤٨١)

١٤٢٥ - سوء استعمال الموظف لوظيفته - يعتبر من الطرق الاحتيالية - بلوغ الكذب مرتبة الطرق الاحتيالية ، بتدخل الغير تأييداً له .

* أن سوء استعمال الموظف لوظيفته يعتبر من الطرق الاحتيالية التي يتخذ بها الجنى عليه ، كما أن استعماله المتهم بشخص آخر على تأييد أقواله وادعاءاته المكتوبة وتدخل هذا الأخير اندعيم مزاعمه يعتبر من قبيل الاعمال الخارجية التي تساعد على حمل الجنى عليه على تصديق تلك الادعاءات ، وبهذه الاعمال الخارجية يرقى الكذب الى مرتبة الطرق الاحتيالية الواجب تحققها في جريمة النصب .

(طعن رقم ٦٥ سنة ١٠ ق جلسة ١٠/٦/١٩٧١ س ٢٢ ص ٤٨١)

١٤٢٦ - مساهمة الطاعن في الطرق الاحتيالية وهي عنصر اساسى
في تكوين الركن المادى لجريمة النصب - اعتباره فاعلا أصليا في جريمة
النصب - صحيح .

✽ الطرق الاحتيالية من العناصر الاساسية الداخلة في تكوين الركن
المادى لجريمة النصب ، واستعمال الجانى لها يعد عملا من الاعمال
التفنيدية . واذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص ان
الطاعن قام بدور منها لتأييد مزاعم المحكوم عليه الآخر ، وادى ذلك بالمجنى عليه
الى دفع المبلغ ، فان الحكم اذا اعتبر الطاعن فاعلا أصليا في الجريمة ،
يكون قد طبق القاتون تطبيقا سليما .

(طعن رقم ٤٦٥ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٠ من ٢٢ ص ٤٨١)

١٤٢٧ - الطرق الاحتيالية - من العناصر الاساسية المكونة للركن
المادى لجريمة النصب - استعمالها يعتبر من الاعمال التفنيدية .

✽ من المقرر أن الطرق الاحتيالية من العناصر الاساسية الداخلة
في تكوين الركن المادى لجريمة النصب وان استعمال الجانى اياها يعد
من الاعمال التفنيدية .

(طعن رقم ٤٣٦ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ من ٢٣ ص ٨٤٨)

١٤٢٨ - الشروع في جريمة النصب - تحققه بمجرد بدء الجانى
في استعمال وسيلة الاحتيال قبل المجنى عليه - لا يؤثر فيه - كشف
المجنى عليه أو تشكيكه في امره وامتناعه عن تسليمه المال .

✽ يتحقق الشروع في جريمة النصب بمجرد بدء الجانى في استعمال
وسيلة الاحتيال قبل المجنى عليه حتى ولو فعلن الاخير الى احتيال الجانى
فكسفه أو دخلته الريبة في صدق نواياه فامتنع عن تسليمه المال .

(طعن رقم ٤٣٦ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ من ٢٣ ص ٨٤٨)

١٤٢٩ - الطرق الاحتيالية كوسيلة نصب - شروطها

* وان كتبت الطرق الاحتيالية تعد من وسائل النصب الا انه يجب لتحقيق جريمة النصب بهذه الوسيلة ان يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب او واقعة مزورة او احداث الامل بحصول ربح وهمي او غير ذلك من الامور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، ونا دامت بحكمة الموضوع في الدعوى المطروحة قد استخلصت في حدود سلطتها وباسباب سائفة ان المشروع الذي عرضه الطعون ضده الأول على الطاعن وعلاونه الطعون ضده الثاني في اتهامه - هو صفقة شراء الطاعن للعقار - والذي من اجله حصل الطعون ضده الأول من الطاعن فلن شيك بمبلغ خمسة آلاف جنيه كسبسة هو مشروع حقيقى جدى لمن اركان جريمة النصب لا تكون متوافرة .

(من رقم ٦٧٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦ س ٢٣ من ١٥٣)

١٤٣٠ - اركان جريمة النصب - المادة ٣٣٦ عقوبات .

من المقرر ان جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها ان يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على الجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع الجنى عليه ضحية الاحتيال الذى يتوافر باستعمال طرق احتيالية او باخذ اسم كاذب او انتحال صفة غير صحيحة او بالتصرف فى مال الغير ممن لا يملك التصرف .

(من رقم ١٥٧٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٩ س ٢٤ من ٢٢٦)

١٤٣١ - الطرق الاحتيالية فى جريمة النصب - ماهيتها - مجرد الأقوال والإدعاءات الكاذبة - عدم كفايتها وحدها لتكوين الطرق الاحتيالية - استناد الحكم فى ثبوت تولية النصب قبل الطاعن الى ما عزاها الى الجنى عليه من أقوال تضافت الثابت فى الأوراق - خطأ فى الاستناد .

* نصر القاتون على ان الطرق الاحتيالية فى جريمة النصب يجب

أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كلاب أو واقعة مزورة أو أحداث
الأنبل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الضمير
في المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات . كما أن مجرد الأقوال والادعاءات
الكاذبة مهما بالغ قائلها في توكيد صحتها لا تكفي وحدها لتكوين الطرق
الاحتمالية ، بل يجب لتحقيق هذه الطرق في جريمة النصب أن يكون الكذب
مصحوبا بأعمال باهنية أو مظاهر خارجية تحبل المجنى عليه على الاعتقاد
بصحته . ولما كان يبين من المفردات أنه لم يرد بأقوال المجنى عليه أن
الطاعن ليس ملكا للمنزل الذي حرر له عقد إيجار عن إحدى شققه ، وأنه
إنما ذكر أن الطاعن قد مكن غيره من الشقة التي أجرها له بعد أن استكمل
بناءها في تاريخ لاحق على تحرير العقد والتي لم يكن قد استكمل بناءها
وقت تحرير العقد . وكان الحكم المطعون فيه فيما أورده في مدوناته بياناً
لواقعة الدعوى وما استدل به على ثبوت التهمة في حق الطاعن قد استند
إلى ما عراه إلى المجنى عليه من أقوال تخالف الثابت بالأوراق مما أدلى به
هذا الأخير ، فانه يكون معيبا بالخطأ في الاسناد فضلا عما شابه من قصور
في استنلهار توافر أركان جريمة النصب التي دان الطاعن بها ، الأمر الذي
معجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا
على واقعة الدعوى كما صار لثباتها في الحكم .

(ملعن رقم ١٥٧٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٩ ص ٢٤ من ٢٢٢)

١٤٣٢ — انتحال الوظيفة دون القيام بعمل من أعمالها لا يعتبر تدخلا
فيها على موجب حكم المادة ١٥ عقوبات ما لم يقترن بعمل يعد افتئاتا عليها —
توافره بالاحتيال والمظاهر الخارجية حتى يكون من شأنها تدعيم الاعتقاد
في صفة الجاني وكونه صاحب للوظيفة التي انتحلها ولو لم يتم بعمل من
أعمالها .

* من المقرر أن انتحال الوظيفة دون القيام بعمل من أعمالها لا يعتبر
تدخلا فيها إلا إذا اقترن بعمل يعد افتئاتا عليها وهو يتحقق بالاحتيال
والمظاهر الخارجية التي يكون من شأنها تدعيم الاعتقاد في صفة الجاني
وكونه صاحب الوظيفة التي انتحلها ولو لم يتم بعمل من أعمالها . وإذا كان
ذلك — وكانت المادة ١٥٥ من قانون العقوبات لا تعاقب فقط على إجراء عمل
من مقتضيات وظيفة عمومية بل تعاقب أيضا من تدخل في الوظيفة من غير

أن تكون له صفة رسمية من الحكومة . وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين لم يكتفيا بمجرد التحال الوظيفية بل طلب الطاعن الأول من المتهم الرابع إبراز بطاقة الشخصيّة والإطلاع عليها فأخرجها له ونظام الطاعن المذكور مع الطاعن الثاني والمتهم الثالث بضبط الجنى عليه ومن معه واصطحبهم الى قسم الشرطة الامر الذى حمله على الاعتقاد بسان الطاعنين من رجال الشرطة الذين لهم اخذ هذه الاجراءات قانونا وهو ما تتحقق به جريمة التداخل فى الوظيفة المنصوص عليها بالمادة ١٥٥ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ١٢٨ سنة ٤٤ فى جلسة ١٤/٢/١٩٧٤ من ٢٥ من ١٨٧)

١٤٣٣ - نصب - جريمة - اركانها - ما يكفى لتحقيق ركس - الاحتيال :

✽ لئن كان من المقرر ان استخدام الموظف وظيفته التى يشغلها حقيقة فى الاستيلاء على مال الغير لا يكفى - بمجرد - لتوافر اركان جريمة النصب ، الا أنه متى اساء استخدامها مستعينا بها على تعزيز اقواله المكذوبة ، فمن ذلك من شأنه أن يخرج هذه الاقوال من دائرة الكذب المجرد الى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية وتتوافر به الطرق الاحتيالية التى تتحقق بها تلك الجريمة متى كان من شأن هذه الطرق ايهام الناس بأمر من الامور المنصوص عليها فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات وتوصل الموظف بهذا الاحتيال الى الاستيلاء على مال الجنى عليه ، كما وان استعانة المتهم بشخص او متهم آخر على تأييد ادعاءاته المكذوبة وتدخل هذا الاخير لتدعيم مزاعمه يعتبر من قبيل الاعمال الخارجية التى تساعد على حمل الجنى عليه على تصديق تلك الادعاءات والاعتقاد بصحتها ، وبهذه الاعمال الخارجية يرقى الكذب الى مرتبة الطرق الاحتيالية الواجب تحققها فى جريمة النصب التى تقع باستعمال هذه الطرق . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى الذى اخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه - تد اثبت فى حق الطاعنين ، وكلا الاولين قواس للمساحة والثلاث معان اهلاك ، انهم قد اساءوا استخدام وظائفهم مستعنيين بها على تعزيز اقوالهم وادعاءاتهم المكذوبة بوجود مشروع كاذب - هو انهم مكلفون من قبل الحكومة ببيع أراضي لمصلحة الاموال الاميرية مسلمة اليها من مصلحة السواحل - كما

وأنهم استعملوا ببعضهم على تأييد هذه المزاعم فتدخل هذا البعض لتدعيمها ، وذلك بكتابة الطلبات للمجنى عليهم وتحرير قسائم وهمية بالرسوم والانتقال لمعالجة الاراضى والايمان بقياسها وتأمينها ثم القيام بتحديدها ، وقد توصلوا — بهذا الاحتيال — الى الاستيلاء على اموال المجنى عليهم ، فان الحكم يكون تد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة النصب التى دان بها الطاعنين ، كما هى معرفة به فى القانون .

(ملعن رقم ١٧١ سنة ٤٨ ق جلسة ٢٣/٤/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٤١٨)

١٤٣٤ — جريمة — أركانها — نصب — حكم — تسببيه تسبب غير

معيب .

يقيم الطاعنين بايهام المجنى عليهم ان فى مقدورها شغلهم من امراضهم وقضاء حاجاتهم عن طريق تسخير الجان فى جلسات كان يعتقدوا الطاعن الاول مستعينا فى ذلك بزوجه الطاعنة الثانية التى كانت تتظاهر بتحضير الجان وهى تتمن بكلمات غير مفهومة ومستعينا كذلك بأحبة مثلثة الشكل مدونا عليها اشبارات غامضة بالمداد الاحمر . وههين المجنى عليهم بشفتاهم وذويهم من امراضهم التى تجلبها الشياطين . تتوافر به الطرق الاحتيالية فى جريمة النصب .

(ملعن رقم ٩٠٥ سنة ٤٨ ق جلسة ٢/١٠/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٦٥٤)

(ثانيا) اتخاذ اسم كاتب أو صفة غير صحيحة

١٤٣٥ - ادعاء الوكالة كذبا عن شخص يعد اتخاذا لصفة كاذبة .

* ادعاء الوكالة كذبا من شخص يعد اتخاذا لصفة كاذبة ولو أن بعض الأحكام جرب على أن ادعاء حالة قانونية أو علاقة تكسب حقا قانونيا لا يكون صفة كاذبة إلا أن أغلب الأحكام قد استثنت بالذات ادعاء الوكالة وعينت على الإخص حالة من يذهب لزوج آخر ويدعى كذبا أنه كلف بأخذ أشياء منها لتوصيلها إليه . فإذا ذهب شخص إلى امرأة وادعى أنه موفد من قبل زوجها لأخذ شيء عينه لها فصنفته وإعطته إياه اعتبر هذا الشخص متخذًا لصفة غير صحيحة وحق عقابه بمقتضى المادة ٢٩٣ عقوبات .

(ظمن رقم ٩٤٠ سنة ٢ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٣١)

١٤٣٦ - ادعاء شخص أنه موظف كبير بأحد فروع الحكومة على حين أنه موظف صغير يعد اتصافا بصفة غير صحيحة .

* أن بما يدخل في دائرة انتحال الصفات الكاذبة المنزه عنها بالمادة ٢٩٣ ع ادعاء شخص أنه موظف كبير بأحد فروع الحكومة على حين أنه موظف صغير لأن عبارة « موظف كبير » تحمل في ثناياها الإيهام بالنفوذ وعلو الكلمة ومضاء الرأي إلى غير ذلك من الصفات والمزايا التي لا يتمتع بها الموظف الصغير فادعاء كل ذلك بغير حق يعد اتصافا بصفات غير صحيحة والاتصاف بصفة غير صحيحة يكفي وحده لتكوين ركن الاحتيال ولو لم يصطبح باستعمال أى طرق احتيالية .

(ظمن رقم ٨٥٨ سنة ٥ ق جلسة ١/٤/١٩٣٥)

١٤٣٦ - ادعاء الوكالة كذبا عن شخص يعد اتخاذا لصفة كاذبة .

* ادعاء الوكالة كذبا عن شخص يعد اتخاذا لصفة كاذبة فإذا توصل الجانى إلى الاستيلاء على مال الغير بواسطة اتخاذ تلك الصفة وجب عقابه ولو لم يستعمل شيئا من الطرق الاحتيالية .

(ظمن رقم ٨٦٨ سنة ٥ ق جلسة ٨/٤/١٩٣٥)

١٤٢٨ - توفر ركن الاحتيال بتسمى الجاني باسم كاتب دون حاجة الى الاستعانة بأساليب احتيالية أخرى .

و* يكفى لتكون جريمة النصب أن يتسمى الشخص الذى يريد سلب مال الغير باسم كاتب يتوصل به الى تحقيق غرضه دون حاجة الى الاستعانة على اتمام جريته بأساليب احتيالية أخرى .

(طعن رقم ٥٢ سنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/٢/٢)

١٤٢٩ - ادعاء الوكالة كذبا عن شخص يعد اتخاذا لمهنة كاذبة .

ولقد دعى من ادعى كذبا الوكالة عن شخص واستولى بذلك على مال فقير ، ارتكب بالفعل المكون لجريمة النصب ، وجاز عقابه بمقتضى المادة ٢٩٣ .

(طعن رقم ٥٨٩ سنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/٢/٨)

١٤٣٠ - انتحال شخص صفة الطبيب ليعالج المرضى مقابل اتعاب يتقاضاها منهم لا يكفى لعدده مرتكبا جريمة النصب الا اذا استعمل طرقا احتيالية لحملهم على الاعتقاد بأنه طبيب .

و* أن القول بأن انتحال شخص صفة الطبيب ليعالج المرضى مقابل اتعاب يتقاضاها منهم لا يكفى لعدده مرتكبا جريمة النصب على اعتبار أن ذلك لا يكون سوى جريمة مزاوله مهنة الطب بغير حق ليس صحيحا على إطلاقه ، فإنه اذا استعمل المتهم ، لى يستولى على مال المرضى ، طرقا احتيالية فحملهم على الاعتقاد بأنه طبيب بحيث لولا ذلك لما قصدوه ليتولى معالجتهم كانت العناصر القانونية لجريمة النصب متوافرة فى حقه واذن فان الادعاء ان المتهم مستوصفا للعلاج وظهوره - وهو غير مرخص له بمزاولة مهنة الطب - اتمام المرضى الذين يؤمنون المستوصف بمظهر طبيب وانتحال شخصية دكتور اجنبى وتكلمه بلهجة اجنبية للايهام بأنه هو ذلك الدكتور ، ثم انتحاله باسم دكتور آخر وارتداؤه معطبا ابيض كما يرتدى اطباء ،

وتوقيعه الكشف على المرضى بسماعة يحملها معه لايهامهم بأنه يخلصهم ، واستعانت به بالمرأة تستقبلهم وتقدمهم اليه على أنه هو الدكتور — كل ذلك يصح اعتباره من الطرق الاحتمالية ، اذ هو من شأنه أن يوهم المرضى فيدفعون اليه اتعابا ما كانوا ليدفعوها الا لاعتقادهم بأنه حقيقة طبيب .
(طعن رقم ١٤٨٠ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٦)

١٤٤١ — ادعاء الوكالة كذبا عن شخص يعد اتخاذا لصفة كاذبة .

✳ ان ادعاء المتهم كذبا الوكالة عن شخص آخر ، ثم استيلاءه على مال المجنى عليه لتوصيله الى موكله المزعوم ، يعد فى القانون اتخاذا لصفة كاذبة بالمعنى الوارد فى المادة ٣٣٦ ع ، ويكفى وحده فى تكوين ركن الاحتيال ولو لم يكن فيه استعمال لاساليب الغش والخداع المعبر عنها بالطرق الاحتمالية فان النصب بمقتضى هذه المادة كما يحصل باستعمال طرق احتيالية من شأنها الايهام بوجود مشروع كاذب الخ يحصل باتخاذ صفة كاذبة ولو لم يكن مقرونا بطرق احتيالية .

(طعن رقم ٢٢٦ سنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٢)

١٤٤٢ ادعاء الصفة الكاذبة ككاف وحده لتوفر ركن الاحتيال دون حاجة الى افعال خارجية او مظاهر احتيال اخرى تعزز هذا الادعاء .

✳ انه لما كانت جريمة النصب بمقتضى المادة ٣٣٦ عقوبات تقسع باتخاذ الجانى اسما كاذبا او صفة غير صحيحة ولو لم يدعم ذلك باى مظهر خارجى ، فان ادانة المتهم فى هذه الجريمة على اساس انه لم يحصل على النقود من المجنى عليه الا باتخاذ صفة كاذبة ، تكون صحيحة ولو كان لم يقع منه ما يعتبر فى القانون من اساليب الغش والخداع المعبر عنها فى المادة المذكور بالطرق الاحتمالية .

(طعن رقم ٥١٢ سنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٢/٨)

١٤٤٣ - ادعاء الصفة الكتابية كلف وحده لتوفر ركن الاحتيال دون حاجة الى افعال خارجية او مظاهر احتيال اخرى تبرز هذا الادعاء .

✽ متى اثبت الحكم ان المتهم كان يحضر للمجنى عليهم (تجار في بيع الخقيق) بوصفه مخبراً بالتموين ، وكسان يركب سيارة يطلق عليها (بوكس فور) وهي في شكل السيارات التي يركبها عادة موظفو الحكومة الاذاريون ، فهذا فيه ما يكفي لبيان الطرق الاحتيالية ، وعلى انه اذا توصل الجاني الى الاستيلاء على مال الغير عن طريق اتخاذ صفة كاذبة فقد وجب عقابه بمادة النصب ولو لم يصحب ذلك استعمال طرق احتيالية .

(طعن رقم ١٣٧ لسنة ١٤ في جلسة ١٣٨٤/١/٢٨)

١٤٤٤ - ادعاء الصفة الكتابية كلف وحده لتوفر ركن الاحتيال دون حاجة الى افعال خارجية او مظاهر احتيال اخرى تبرز هذا الادعاء .

✽ ان اتخاذ صفة غير صحيحة هو من شروب الاحتيال الذي تتكون منه جريمة النصب ولو لم يكن مقترناً بطرق احتيالية اخرى . فاختاذ المتهم صفة تاجر ، وحصوله بناء على ذلك ، على جهيزات الراديو التي استولى عليها ، فيؤخذ ما يكفي لتكوين ركن الاحتيال الذي تتطلبه المادة ٣٣٦ ع لان ذلك منه بعد اتخاذ صفة غير صحيحة ، اذ المراد من الصفة غير الصحيحة هو اتمثال لقب او وظيفة او مهنة او قرابة او ما شاكل ذلك .

(طعن رقم ١٥٢ لسنة ١٤ في جلسة ١٣٨٤/٢/٢٨)

١٤٤٥ - التمسى باسم كاتب يستلزم ان تحف به ظروف واعتبارات اخرى يكون من شأنها ان تحمل المجنى عليه على تصديق مدعى المتهم .

✽ متى كانت الواقعة ، كلها هي ثابتة بالحكم هي ان المتهم لم يتجاوز في فعلته اتخاذ اسم كاتب دون ان يعمل على تثبيت اعتقاد المجنى عليه بصحة ما زعمه ، وان المجنى عليه اقتنع بذلك لاول وهلة : فان ذلك لا يكون من النظم الا مجرد كذب لا يتوافر معه المعنى المقصود قانوناً من اتخاذ الاسم ✽ (٥٠)

الكاذب في باب النصب . ذلك لان القانون وان كان لا يقتضى أن يصحب اتخاذ الاسم الكاذب طرق احتيالية بالمعنى الذى جاء به نص مادة النصب ، الا انه يستلزم ان تحف به ظروف واعتبارات أخرى يكون من شأنها ان تحل المجنى عليه على تصديق مدعى المتهم ، وتقدير هذه الظروف والاعتبارات من شأن قاضى الموضوع .

(ملحق رقم ٢٢٤٢ سنة ١٧ في جلسة ١٢/١/١٩٤٨)

١٤٤٦ - ادعاء الصفة الكاذبة كلف وحده لتوفر ركن الاحتيال دون حاجة الى افعال خارجية او مظاهر احتيال أخرى تعزز هذا الادعاء

✳ ان مجرد اتخاذ صفة غير صحيحة يكفى وحده لقيام ركن الاحتيال المنصوص عليه في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات دون حاجة لان تستعمل معه اساليب الفش والخداع المعبر عنها بالطرق الاحتيالية فاذا كان المتهم قد اخذ لنفسه صفة تاجر ووسيط وتوصل بذلك الى الاستيلاء من المجنى عليه على مبلغ كعربون عن صفقة فانه يحق عقابه بالمادة ٣٣٦ ع .

(ملحق رقم ٢٠٠ سنة ١٠ في جلسة ١٢/١/١٩٤٠)

١٤٤٧ - ادعاء المتهم انه ضابط مباحث وتقديمه للمجنى عليه بطاقة شخصية ايد بها هذا الادعاء يعد اتخاذا لصفة غير صحيحة .

✳ متى كان الحكم قد اثبت على المتهم ادعائه بانه ضابط مباحث وتقديمه للمجنى عليه بطاقة شخصية يؤيد بها هذا الادعاء الكاذب بما انخدع به المجنى عليه وسلمه المبلغ الذى طلبه ، فانه يكون قد بين بما فيه الكفاية ركن الاحتيال في جريمة النصب باتخاذ صفة غير صحيحة .

(ملحق رقم ١٠٧٥ سنة ١٠ في جلسة ١٢/١/١٩٤٥)

١٤٤٨ - ادعاء الصفة الكاذبة كلف وحده لتوفر ركن الاحتيال دون حاجة الى افعال خارجية او مظاهر احتيال أخرى تعزز هذا الادعاء .

✳ ان ادعاء الصفة الكاذبة يكفى وحده لتوفر ركن الاحتيال دون حاجة الى افعال خارجية او مظاهر احتيال أخرى تعزز هذا الادعاء .

(ملحق رقم ٤٧٢ سنة ٢٢ في جلسة ٢٦/٥/١٩٥٢)

١٤٤٩ - جريمة النصب - أركانها - ركن الاحتيال وتحققه - مثال ذلك .

✽ متى كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بإدانة المتهم بجريمة النصب المؤثرة بمتنفي المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات على أن استعانتة بوظيفته العمومية كأمور ضرائب عقارية من شأنه أن يعزز أقواله ويخرجها من دائرة الكذب المجرد الى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية ، فإذا ما توصل المتهم بهذه الصفة وعززها بدفتر وأوراق يحملها للإيهام بأنه إنما يقوم بعمل رسمي وقام بحصر سكن المجنى عليها بالفعل زيادة في حجب ما يوهم به ، ثم طالب منها بعد ذلك سداد رسم زعم أنه لدفع غرامة فرضت عليها لتأخرها في الاخطار عن مبلن مستجدة قلمها باتصالها وبعد تحصيله وقع منها على الدفتر الذي يحمله معه وتوصل بكل هذه الطرق الاحتمالية الى الاستيلاء لنفسه منها على النقود سائلة الذكر . فإن ما أورده الحكم هو تقرير صحيح في القانون .

(ملعن رقم ١٨٥٤، سنة ٢٧ في جلسة ١٢/١٢/١٩٧٠ من ٢٢ ج ٨٨)

١٤٥٠ - انتحال صفة غير صحيحة يكفي وحده لقيام ركن الاحتيال في جريمة النصب المنصوص عليها بالمادة ٢٣ عقوبات - مثال .

✽ من المقرر أن انتحال صفة غير صحيحة يكفي وحده لقيام ركن الاحتيال - وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعنين انتحال أولهما صفة ضابط المباحث والثاني صفة الشرطي السرى والتوصل بذلك الى الاستيلاء على نقود المجنى عليه وهو ما تتوافر به مقاصر جريمة النصب التي دأبها بها فله يكون قد أصاب صحيح القانون .

(ملعن رقم ١٢٨، سنة ٤٤ في جلسة ١٤/٢/١٩٧٢، من ٢٥ ج ١٨٧)

١٤٥١ - نصب - زوال صفة الوكالة ليست كذلك .

✽ لما كان الثابت من التحقيقات ومن المستندات المقدمة أن صفة الوكالة عن شركة مصر للتجارة الخارجية كانت ثابتة للمدعى عليه الاول

ولأخيه المرحوم...، وثبت أن أبرمة عقد بيع السيارة مع المدعية بالحق الذي وهو ما لم تجرده هذه الأخيرة . وكان مباشرة المدعى عليه أول وورثة أخيه للإجراءات القضائية بعد زوال تلك الصفة لا يوفر بذاته جريمة وأن ترتب عليه قانوناً عدم قبول تلك الإجراءات شكلاً لرفعها من غير ذي صفة، فإن جريمة النصب المدعى بها تكون منتفية .

(طعن رقم ١٥٦ سنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٥/١/١٧٥ من ٢٦ جن ٤١)

١٤٥٢. — انتحال صفة غير صحيحة — كفايته وحده لقيام ركبتين الاحتيال في جريمة النصب — مثال .

✻ من المقرر أن من ادعى كذباً الوكالة عن شخص واستولى بذلك على مال له بعد ارتكابه الفعل المكون لجريمة النصب ، إذ أن انتحال صفة غير صحيحة يكفي لإتيان ركن الاحتيال . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن اتخاذ كذباً صفة الوكالة عن زوج المجنى عليها وتوصل بذلك إلى الاستيلاء على المبلغ موضوع الجريمة ، فإنه إذ دانه بجريمة النصب يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد في غير محله .

(طعن رقم ١٨٧ سنة ٤٥ في جلسة ١٩٧٦/٢/١٧٦ من ٢٧ جن ٢٨٢)

١٤٥٣. — نصب — جريمة — أركانها .

✻ أن جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وتقع من التهم على المجنى عليه بقصد لخدعه والاستيلاء على ماله ليقع المجنى عليه شخصية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو اندال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير من لا يملك التصرف فيه ، وقد نص القانون على أن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واثقة مزورة أو أحداث الأمل بحصول ربح وهمي

أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها .

(طعن رقم ٣٠٢ سنة ٤٨ في جلسة ١٢/١/١٩٧٨ من ٢٩ من ٦٦٢)

١٤٥٤ - نصب - جريضة - أركتها .

* لما كانت جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لنوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدومه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف .

(طعن رقم ١٣٣٩ سنة ٤٨ في جلسة ١٢/١١/١٩٧٨ من ٢٩ من ١٩٢٧)

(ثالثا) التصرف في مال ليس ملكا للمتصرف

١٤٥٥ - تحقق جريمة التصب ببيع الابن الذي يسرق متاعا لوالده لشخص حسن النية على انه مالك لما باع .

* الابن الذي يسرق متاعا لوالده ثم يبيعه لشخص حسن النية على انه مالك لما باع اذا كان ينجو من العقاب من السرقة بحكم المادة ٢٦٩ عقوبات فان ثقلته الثانية وهي البيع للغير الحصن النية تعتبر نصبا محابا عليه بالمادة ٢٩٣ عقوبات باعتبار انه باع ما لا يملك وتوصل بذلك الى قبض مبلغ من المشتري الحسن النية على انه ثمن المتاع المبيع له .

(طعن رقم ١٦٦٣ لسنة ٢ في جلسة ١٩٣٢/٤/٢٥)

١٤٥٦ - متى يكون البيع الثاني مكونا لجريمة التصب .

* لاجل ان يكون البيع الثاني مكونا لجريمة التصب يجب ان يثبت ان هناك تسجيلا متاعا من التصرف مرة اخرى اذ بهذا التسجيل وحده الحاصل طبق احكام قانون التسجيل تزول او تنقيد حقوق البائع بحسب طبيعة التصرف موضوع التسجيل .

(طعن رقم ٢٠٦٣ لسنة ٢ في جلسة ١٩٣٢/١١/٢٥)

١٤٥٧ - وجوب وقف الدعوى العمومية التي رفعت على المتهم لتصرفه في عقار للمرة الثانية حتى يتم الفصل نهائيا في الدعوى المدنية المرفوعة بشأن صحة البيع الاول .

* ان الاحكام المقررة للتحقيق العينية او المنشئة لها التي اوجب القانون تسجيلها لكي تكون حجة قبل الغير هي الاحكام الاجائية اي التي تكون حائزة لقوة الشيء المقضي به بحسب النص الفرنسي Jugement passé en force de chose jugée (وفي هذه القضية مطعون فيه فعلا بطريق المعارضة) وصانر بالثبات صحة التعاقد الحاصل بين المتعدين بمقتضى عقد البيع

الإبدائي وعد ذلك الحكم كافيًا في نقل الملكية وفي منع البائع من التصرف مرة أخرى هو في غير محله وسابق لوائه . وعلة ذلك أنه كما يجوز أن يقضى في النهاية بتأييده ويكون مفعوله من وقت تسجيله يجوز كذلك أن يقضى لمصلحة الطاعن . ويعتبر التصرف الثاني الحاصل منه تصرفًا صحيحًا لا غبار عليه وتكون النتيجة والحالة هذه أن الحكم عليه بالمعوية كان خطأ إذا هو لم يقتصر ما يستحق عليه العتاب . فإذا رُقعت الدعوى العمومية على شخص لاتهامه بالتصرف في مال ثابت ليس ملكًا له بأن باعه إلى شخص بعقد عرفي ورثع المشتري المذكور ضد البائع دعوى لاثبات صحة التعاقد وحكم له فيأيابا بذلك وسجل الحكم وبمقتضى حصول التسجيل باع التهم العين نفسها إلى شخص آخر بعقد مسجل فلا يجوز للمحكمة أن تعتبر التصرف الأول بيعًا بآنا انتقال الملكية بالتسجيل وإن تحكم في الدعوى الجنائية على هذا الأساس بل الواجب عليها ، في مثل هذه الصورة ، أن تنفي الحكم في الدعوى العمومية حتى يتم الفصل نهائيًا في الدعوى البتية التي هي أساس لها والتي هي مرفوعة من قبل إمام المحكمة المدنية وعندئذ فقط يكون للجنائية الجنائية حق تقدير ما وقع من التهم على أساس صحيح ثابت .

(تلقى رقم ٢٠٦٢ سنة ٢ في جلسة ٢٠/١١/١٣٣٢)

١٢٥٨ - متى تتحقق جريمة النصب بالتصرف في مال ثابت ليس ملكًا للمتصرف .

✽ أن عدم النص في وصف التهمة عن استيفاء الشروط التي تقوم عليها الجريمة كاف بذاته لهدم تلك الجريمة . مجرية النصب بطريق الاحتيال القائمة على التصرف في مال ثابت ليس ملكًا للمتصرف ولا له حق التصرف فيه لا تتحقق إلا باجتماع شرطين . (الأول) أن يكون العتار المتصرف فيه غير مملوك للمتصرف (والثاني) ألا يكون للمتصرف حق التصرف في ذلك العتار . وأذن فالاعتصار في وصف التهمة على القول بأن زيدا ارتكب نصبًا بأن تصرف في عتار ليس له حق التصرف فيه لا يجعل من التهمة جريمة معاقبة عليها قانونًا .

(تلقى رقم ٧٨١ سنة ٤ في جلسة ١١/٢/١٣٣٤)

١٤٥٩ - تسجيل تنبيه نزع الملكية لا يمنع المدين من التصرف فنزع
العقار المراد نزع ملكيته .

* ان قانون المرافعات الاهلى لم ينص (كما نص قانون المرافعات)
المخطط فى المادة ٦٠٨ منه) على ان تسجيل تنبيه نزع الملكية يمنع المدين
من التصرف فى العقار المراد نزع ملكيته . فحرية المدين فى التصرف فى
العقار المنزوع ملكيته باقية له حتى بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية . وعلى
ذلك فمن باع آخر اطيانا محجوزا عليها وتمت اجراءات نزع الملكية لا يمكن
ان يؤخذ على ذلك جنائيا وكل ما يمكن ان ينسب اليه هو انه ارتكب تدليسا
مدنيا لا يعاقب عليه الا اذا امكن ان تتوفر فى فعله اركان جريمة اخبرى
من الجرائم التى يعاقب عليها قانون العقوبات .

(طعن رقم ٧٨٦ سنة ٤ فى جلسة ١٩/٢/١٩٢٤)

١٤٦٠ - تحقق جريمة النصب بطريقة التصرف فى ملك ليس
للتصرف حتى التصرف فيه ولو لم يكن الملك الحقيقى للمال معروفا .

* يكفى لقيام جريمة النصب بطريقة التصرف فى الاموال الثابتة او
المتنقلة ان يكون المتصرف لا يملك التصرف الذى اجراه ، وان يكون المال
الذى تصرف فيه غير مملوك له ، فتصح الادانة ولو لم يكن الملك الحقيقى
للمال الذى حصل فيه التصرف معروفا . فاذا كانت محكمة الموضوع قد
عرضت الى المستندات التى تضمنها المتهم لاثبات ملكيته لما باع ، ومحصلتها
واستخلصت منها ومن ظروفه وتحريره وغير ذلك مما اشارت اليه فى
حكمها استخلاصا لا شأنه فيه ان الارض التى فيها المتهم لم تكن ملكا له
ولا داخله فى حيازته ، وان كل ما اعده من المستندات لاثبات ملكيته لهما
صورى لا حقيقة له ، واستخلصت ايضا ان المتهم كان يعلم عدم ملكيته لما
باعه ، وانه قصد من ذلك سلب مال من اشترى منه ، كذلك الذى اثبتته
الحكم كلفت فى بيان جريمة النصب التى ادان المتهم فيها .

(طعن رقم ٧٧٤ سنة ٨ فى جلسة ١٤/١٢/١٩٢٨)

١٤٦١ - رهن الشيء المنقول رهن حيازة لا يجيز للدائن المرتهن أن يرهنه باسمه ضمنا لدين عليه .

يجوز أن التصرف في الشيء المنقول برهنه رهن حيازة لا يجوز إلا من مالك هذا الشيء فليس إذن للدائن المرتهن المنقول أن يرهنه باسمه ضمنا لدين عليه فإن فعل فلا يحتج بالمعقد على المالك الحقيقي . غير أنه إذا كان هذا المرتهن الأخير حسن النية وقت العقد أى معتقدا صحة ملكية من تعاقد معه ، بمعنى هذه الحالة يكون على المالك الذى يطلب برده ملكه أن يوفى هذا المرتهن بكل المستحق له من الدين المضمون بالرهن وأما إذا كان سوء النية فإن الرهن لا يكسبه من الحقوق قبل ملك الشيء المرهون أكثر مما لديه الذى تعاقد معه فلا يلزمه المالك إلا بأن يؤدى له قيمة الدين المطلوب منه لدائته هو والذى يدخل المرتهن حبس المرهون حتى السداد . ولم يعين القانون طريقة خاصة لإثبات سوء نية المرتهن المتعاقد مع غير مالك بسل ترك ذلك للتواعد العامة التى تبين فى هذه الحالة الإثبات بكافة طرق الإثبات القانونية ، تلك هى الأحكام التى تملئها القواعد القانونية العامة بشأن رهن الرهن للشيء المرهون لديه والتى تضمنتها المادة ١٢ من لائحة البيوب المالية للتصريف على رهونات .

(من رقم ٣٦٦ سنة ١ ق جلسة ١١٣١/٤/٢)

١٤٦٢ - عدم تحقق جريمة التصب بطريق التصرف فى ملك ليس بالتصرف حق التصرف فيه إذا كان المشتري واقفا على الحقيقة .

يجوز يشترط للعقاب فى جريمة التصب بطريق التصرف فى ملك ليس بالتصرف فيه حق التصرف فيه أن يكون المتهم قد حصل على المال بطريق الاحتيال لسلب الثروة . فإذا لم يكون هناك احتيال بل كان تسليم المال من سلمه عن بينة بحقيقة الامر فلا جريمة . وأذن لماذا اكتفى الحكم فى الإدانة بالقول بأن المتهم تصرف بالبيع مع أنه لا يملك فى المبيع إلا حصة يسيرة ولم يورد مع اعتباره المشتري مجايبا عليه وهو لم يكن مدعيا بحق مدنى فى الدعوى — الظروف التى لا يست الصفة لمعرفة ما إذا كان هذا المشتري لم يدفع الثمن إلا مخدوما معتقدا أن البائع مالك لما باعه أو أنه دفعة وهو واقف

على الحقيقة فإن قصوره هذا يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح ويتمين نقضه .

(ملعن رقم ٥٤٨ سنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/١/٢٠)

١٤٦٣ — عدم تحقق جريمة التصب بطريق التصرف في ملك ليس للمتصرف حق التصرف فيه اذا كان المشتري واقفا على الحقيقة .

✽ ان جريمة التصب لا تقوم الا على الغش والاحتيال . والطرق التي بينها قانون العقوبات في المادة ٣٣٦ كوسائل للاحتيال يجب ان تكون موجهة الى المجازى عليه لخدعه وغشه ، والا فلا جريمة ولاذن فاذا كان دماغ المتهم قوامه عدم توافر عنصر الاحتيال في الدعوى لان المجنى عليه حين تعاقد معه كان يعلم انه غير مالك لما تعاقد معه عليه . فلن الحكم اذا ادانه في جريمة التصب على اساس «ان التصرف في مال لا يملك المتهم التصرف فيه» هو طريق من طرق التصب قائمة بذاته لا يشترط فيه وجود طرق احتيالية » — هذا الحكم يكون قاصرا في بيان الاسباب التي اقيم عليها . اذا ما قاله لا ينهض ردا على التفاع الذي تمسك به المتهم .

(ملعن رقم ١٢٩١ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٢/١٢/١١)

١٤٦٤ — مجرد التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا للمتصرف ولا له حق التصرف فيه هو ضرب من ضروب الاحتيال .

✽ ان مجرد التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا للمتصرف ولا له حق التصرف فيه هو ضرب من ضروب الاحتيال التي تتحقق بائ منها وحده جريمة التصب المخصوص عليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات

(ملعن رقم ١٢٧٥ سنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٩/١٢/١٩)

١٤٦٥ — التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا للمتصرف ولا له حق التصرف فيه — ليس قاصرا على مجرد التصرف بالبيع — شموله التصرفات الاخرى ومن بينها الازهن .

✽ التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا للمتصرف ولا له حق

التصرف فيه — في مجال تطبيق المادة ١/٣٣٦ من قانون العقوبات — ليس قاصرا على مجرد التصرف بالبيع وانما يشمل ايضا التصرفات الاخرى . ولما كان الحكم قد استخلص أن الطاعن لا يملك القدر الذي تصرف فيه للمدعية بالحقوق المذنية ، فانه لا يجديهِ القول بأن نيتها قد انصرفت الى اعتبار هذا القدر رهنا لدين لها عليه .

(ملعن رقم ١١٩٦ سنة ٣٦ ق جلسة ١١/٢٢/١٩٦٦ س ١٧ من ١١٣٦)

١٤٦٦ — ركن الاحتيال في جريمة النصب — مثال .

* اذا كان يكفى لتكوين ركن الاحتيال في جريمة النصب بطريق التصرف في الاموال الثابتة او المنقولة أن يكون المتصرف لا يملك التصرف الذي اجراه ، وأن يكون المال الذي تصرف فيه غير مملوك له ، الا انه لا تصح ادانة غير المتصرف — والوسيط كذلك — الا اذا كانت الجريمة قد وقعت نتيجة تواطؤ وتدبير سابق بينه وبين المتصرف مع علمه بأنه يتصرف فيما لا يملكه وليس له حق التصرف فيه حتى تصبح مساطحته سواء بصفته فاعلا او شريكا .

(ملعن رقم ١٨٦٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٧/١/١٩٦٦ من ٢٢ ض ٦٨٢)

١٤٦٧ — شروط جريمة النصب بطريق الاحتيال .

* لا تحقق جريمة النصب بطريق الاحتيال القائمة على التصرف في مال ثابت ليس لملك المتصرف ولا له حق التصرف فيه الا بالجماع شرطين (الاول) ان يكون العقار المتصرف فيه غير مملوك للمتصرف و (الثاني) الا يكون للمتصرف حق التصرف في ذلك العقار . ومن ثم فانه يجب ان يعنى حكم الادانة في هذه الحالة ببيان ملكية المتهم للعقار الذي تصرف فيه ، وما اذا كان له حق في هذا التصرف من عدمه فاذا هو تصر في هذا البيان — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — كان في ذلك تفويت على محكمة النقض لحقها في مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم ، الامر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(ملعن رقم ٨٧٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١١/٤/١٩٧١ س ٣٠ من ٧٩٦)

الفرع الثاني - التسليم

١٤٦٨ - النفس الذى لا ينخدع به المجنى عليه ينفى وقوع الجريمة .

✽ النفس المستوجب للعقاب فى جريمة النصب هو الذى ينخدع به
لأن هذا العلم ينفى وقوع الجريمة عليه بهذه الأساليب .
المجنى عليه . فلا كان المجنى عليه عالماً بحقيقة ما وقع عليه من أساليب
(ملحق رقم ٢٢٢٤ سنة ٨ ق جلسة ١١/١٢/١٩٢٨)

١٤٦٩ - تسليم المجنى عليه للمتهم المال تحت تأثير حاجته الملحة
الى النقود وتهديد المتهم بشكواه لا تتحقق به جريمة النصب ما دام المتهم
لم يستعن فى سبيل تأييد مزاعمه بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تدل
على الاعتقاد بصحتها .

✽ ان جريمة النصب لا تتحقق بمجرد الاقوال والادعاءات الكاذبة ولو
كان قائلها قد بالغ فى تأكيد صحتها حتى تأثر بها المجنى عليه ، بل يجب
أن يكون الكذب قد اصطحب بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المجنى
عليه على الاعتقاد بصحته . فإذا كانت الواقعة المثبتة بالحكم هى ان المتهم
أقرض المجنى عليه مائتى قرش أعطاه منها مائة وخمسين واحتجز الخمسين
الباقية فائدة من مبلغ المائتى قرش لمدة شهر واحد وتسلم من المجنى عليه
شيكا على بنك مصر بمائتى قرش مستحق الدفع فى تاريخ معين ، ولازم ما
راى المجنى عليه أن يوفقت صرف الشيك ففعل ، فنجاهه المتهم مهدداً
بمؤعداً بإبلاغ الأمر الى النيابة ولم يزل به حتى ترصاه بكتابة شيك آخر
بثلاثة جنيهات عوضاً عن الشيك الاول ، وعند محاولة قبضه حصل أيضاً
التوقف عن الدفع ، فأعاد المتهم الكرة عليه وكان فى ظروف قاسية فخارت
قواه تحت ضغط الحاجة الملحة وبتأثير الوعيد والتهديد بالشكوى للنيابة
فرضى بما أوفيه به من أن يقرضه اثنى عشر جنيهاً بفائدة ثلاثة جنيهات
على أن يحتسب منها الثلاثة الجنيهات قيمة الشيك الآخر وعلى أن يكون
المبلغ بضمان زوجته ، ورضى هو وزوجته أن يوقعا على كتيباله باستلامهما
مبلغ الخمسة عشر جنيهاً ، وقيل المجنى عليه أن يكتب للمتهم خمسة شيكات
كل منها بثلاثة جنيهات وفاء للخمسة عشر جنيهاً ، وقيل الرجل وزوجته كل

... ما طلبه المتهم منهما رضوخاً لوعيده وبدافع الحاجة وانتفاء الفضيحة ، وكان يلوح لهما بأنه سيعطيها مبلغ القرض عقب التوقيع على الأوراق فوراً ، فلما وقعا على الأوراق ووضعها في جيبه افههما أن المبلغ موجود في بيته ثم أخذ يراوغ ويباطل ولم يحصل منه المجنى عليه على هذا المبلغ ، فان هذه الواقعة لا تعتبر نصبا اذا المجنى عليه قبل التوقيع على السندات والشيكات التي سلمها للمتهم تحت تأثير حاجته الملحة الى النقود وتهديدالمتهم له بشكواه للنيابة ولاعتقاده بأن النقود موجودة في جيبه ، وليس فيما اورده الحكم ما يدل على أن المتهم قد استعان في سبيل تأييد مزاعمه بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمله على الاعتقاد بصحتها .

(طعن رقم ٤٢٢ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٤)

١٤٧٠ - تحقق جريمة النصب باتخاذ صفة كاذبة اذا كانت هذه

الصفة هي التي خدعت المجنى عليه وجبلته على تسليم المال للمتهم .

* أن جريمة النصب باتخاذ صفة كاذبة لا تتحقق الا اذا كانت هذه

الصفة هي التي خدعت المجنى عليه وجبلته على تسليم المال للمتهم .

(طعن رقم ١٣٦٥ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٤)

١٤٧١ - عدم استظهار الحكم الصلة بين الطرق الاحتيالية التي

استخدمها المتهم وبين تسليم المال له - قصور .

* اذا كان الحكم الا دان المتهمين بجريمتي النصب والشروع فيه

لم يستظهر الصلة بين الطرق الاحتيالية التي استخدمها وبين تسليم المال

لهما وكان ايراد هذا البيان الجوهري ولجبا حتى يتسنى لمحكمة النقض

مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى ، فإن الحكم

يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه .

(طعن رقم ٥٥٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١١/١٩)

١٤٧٢ - جريمة النصب - توافرها : وجوب أن تكون الطرقي
الاحتياطية من شأنها تسليم المال الذي أراد الجاني الحصول عليه ، مما
يقضى أن يكون التسليم لاحقا لاستعمال الطرق الاحتياطية - مثال .

يجب لتوافر جريمة النصب أن تكون الطرق الاحتياطية من شأنها
تسليم المال الذي أراد الجاني الحصول عليه ، مما يقضى أن يكون التسليم
لاحقا لاستعمال الطرق الاحتياطية . ولما كان الختم قد استخلص من اقوال
المجنى عليه انه سلم الطاعن الاول مبلغ النقود على سبيل القرض قبل
أن يعمد الطاعنان الى استعمال الطرق الاحتياطية بتزوير سند الدين وكان
ما استخلصه الحكم له صداه من اقوال المجنى عليه بجلسة المحاكمة فان
قضائه ببراءة الطاعنين من تهمة النصب لا يتعارض مع اذانتهم عن جريمة
التزوير .

(ملحق رقم ٢٠٨١ ، سنة ٢٣ ق جلسة ١٦٦٤/٢/٢٣ من ١٥ من ٢٠٦)

١٤٧٣ - النصب بطريق الاستعانة بشخص آخر - متى يتم :

إذا كان يبين مما سطره الحكم انه ساق ما اسنده الى الطاعن
في عبارة مرسلة غير ظاهرة منها أن المحكمة حين استعرضت الدليل المستند
من اقوال المجنى عليه كانت ملمة بهذا الدليل الملما شاملا حتى يهوى لها ان
تحمص التمهيص الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من
تدقيق البحث لتعرف الحقيقة ، ولم تستظهر فيها الصلة بين الطرق الاحتياطية
التي استخدمها الطاعن وبين تسليم المجنى عليه للمال ، هذا فضلا عن انه
يشترط لوقوع جريمة النصب بطريق الاستعانة بشخص آخر على تأييد
الاقوال والادعاءات المكشوفة ، أن يكون الشخص الآخر قد تدخل بسمي
الجاني وتدابيره واراذه لا من تلقاء نفسه بغير طلب او اتفاق ، كما يشترط
لذلك أن يكون تأييد الآخر في الظاهر الادعاءات الفاعل تأييدا صادرا عن
شخصه هو لا مجرد ترديد لأكاذيب الفاعل ، ومن ثم فإنه يجب أن يعنى الحكم
ببيان واقعة النصب وذكر ما صدر عن كل من المتهمين فيها من قول أو فعل
في حضرة المجنى عليه مما حمله على التسليم في ماله ، فإذا هو قصر في
هذا البيان - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كان في ذلك تفويت
على محكمة النقض لحقتها في مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة
بالحكم الامر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(ملحق رقم ٢٢٨٧ ، سنة ٤٥ ق جلسة ١٣٧٥/٢/١٧ من ٢٦ من ٢٤٨)

الفروع الثالث - الضرر

١٤٧٤ - عدم استظهار الحكم وقوع الضرر لا يعينه ما دام قد اثبت ان ألتهم استولى على نقود عن طريق التصرف في مال ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه .

✽ ان مجرد الاستيلاء على نقود عن طريق التصرف في مال ثابت او منقول ليس ملكا للتصرف ولا له حق التصرف فيه يعتبر نمبا معاقبا عليه بمقتضى المادة ٢٩٢ ع بغض النظر عما اذا كان الضرر الحاصل عن هذا التصرف قد وقع فعلا على الطرف الآخر في التعاقد او على صاحب الشيء الواقع فيه التصرف فمن رهن منقولا ليس له ولا له حق التصرف فيه مقابل مبلغ من المال استولى عليه من الرهن يحق عليه العقاب بمقتضى المادة المذكورة ولو لم يلحق الرهن ضرر فعلا بسبب اقتضائه قيمة الرهن من صاحب هذا المنقول .

(طعن رقم ١٤٢٨، سنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/٨)

١٤٧٥ - احتمال وقوع الضرر كلف لتحقيق جريمة النصب .

✽ اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم ان أحد المتهمين ذهب ومعه كتب الى المجنى عليه في مقر عمله بالبنك وأوهمه بأنه موفد من قبل وزير الاوقاف لبيع هذه الكتب اياه وقدم له بطاقة فيها ما يدل على ان له صلة بوزارة الاوقاف ، وعلى اثر ذلك خاطب المتهم الآخر المجنى عليه بالتليفون في شأن هذه الكتب موهما اياه بأنه وزير الاوقاف ، فهذه الواقعة تتوافر فيها اركان جريمة النصب ، اذ ان المتهمين عملا على الحصول على مال المجنى عليه بطرق احتيالية وايد كل منهما الآخر في الاكاذيب المكونة لها . ولا يغير من ذلك ان المتهم الذي تحدث تليفونيا لم يؤكد في حديثه انه هو وزير الاوقاف ما دام الثابت انه تمتد أن يكون حديثه مع المجنى عليه على صورة ينهم منها انه هو الوزير . كما لا يغير منه أن يكون المتهم الذي حمل اليه الكتب لم يتصل به في بادئ الامر بل اتصل ببعض الموظفين الذين يعملون معه ، اذ ما دام أن القصد كان توصيل الرسالة الى المجنى عليه فلا يهم أن يكون ذلك مباشرة او بالواسطة . وكذلك لا محل للقول بعدم

توافر ركن الضرر بحجة أن الكتب تساوى الثمن الذي طلب عنها لأنه يكفي لتكوين الجريمة احتمال وقوع ضرر والضرر محتمل وقوعه هنا، من محاولة تضليل المجنى عليه وحمله على أن يشتري كتباً ما كان ليشتريها لولا التأثير الذي وقع عليه .:

(طعن رقم ٦٢٩ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٣/٥)

١٤٧٦ - احتمال وقوع الضرر كلف لتحقيق جريمة النصب .

* يكفي لتحقيق جريمة النصب أن يكون الضرر محتمل الوقوع .

(طعن رقم ١٤٨٦ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١٢/٢٠)

الفرع الرابع - القصد الجنائي

١٤٧٧ - توفر القصد الجنائي بارتكاب المتهم الجريمة بقصد سلب مال المجنى عليه وحرمانه منه .

* إذا عبر الحكم عن القصد الجنائي في جريمة النصب بعبارة « بقصد النصب » فهذا التعبير وإن كان يصح أن يكون موضع انتقاد إلا أنه لا يصلح وجهاً للطعن على الحكم ما دام مراد الحكم ظاهراً وهو أن المتهم ارتكب الجريمة بقصد سلب مال المجنى عليه وحرمانه منه .

(طعن رقم ٢٠٦٢ سنة ٣ ق جلسة ١٩٤٣/١١/٢٠)

١٤٧٨ - عدم توفر القصد الجنائي إذا كان اتخاذ الصفة الكلاية لم يقصد به سلب مال المجنى عليه .

* إن المادة ٢٩٣ ع تعاقب من توصل إلى سلب مال الغير باتخاذ صفة غير صحيحة فهي لا تنطبق على من ينتحل صفة ليست له بقصد حمل بائع على قبول تسييط لمن مبيع لفتح بعضه معجلاً ثم قام بسداد بعض

الأساط وأكثه عجز في النهاية عن دفع بأقبحها لأن اتخاذ الصفة الكائبة لم يقصد به في هذه الحالة سلب مال المجنى عليه وإنما قصد به أخذ رضا البائع بالبائع بأمن بعضه بمقسط وبعضه حال . وتكون العلاقة بين البائع والمشتري في هذه الحالة علاقة مدنية محضة وليس فيها عمل جنائي .

(طعن رقم ٧٩٩ سنة ٤ في جلسة ١٩٣٤/٤/٢٣)

١٤٧٩ - جريمة النصب - ركن القصد الجنائي فيها - التحدث عن القصد الجنائي فيها بفقرده معيب .

* لا يلزم التحدث عن ركن القصد الجنائي في جريمة النصب على استقلال ما دام الحكم قد أورد الوقائع بما يدل على أن مراد المتهمين كان ظاهراً وهو اقتراف الجريمة بقصد سلب مال المجنى عليه وحرمانه منه .

(طعن رقم ١٦٢٠ سنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٩/١/١٣ : من ٣٢ إلى ٦٦)

الفصل الثاني

تسيب الاحكام

١٤٨٠ — ذكر الحكم ما يكفى لبيان الواقعة بما يتضمن جميع العناصر القانونية لجريمة التسيب — عدم تحدث الحكم صراحة عن قصد المتهم — لا عيب .

✽ متى اورد الحكم ما يكفى لبيان الواقعة بما يتضمن جميع العناصر القانونية لجريمة التسيب التى علقب المتهم من اجلها فان عدم تحدث الحكم صراحة عن قصد المتهم لا يعيبه ما دامت الواقعة الجنائية التى اثبتتها المحكمة تفيد بذاته ان المتهم لم يكن يجادا وقت التعاقد وانه انما كان يعمل على سلب المجنى عليه ثروته .

(طعن رقم ٦٦٤، سنة ٤٦، فى جلسة ١٣٥٦/١/٧، ص ٧، ص ٨١٦)

١٤٨١ — الاحتيال عنصر اساسى فى تكوين الركن المادى لجريمة التسيب .

✽ الطرق الاحتيالية من العناصر الاساسية الداخلة فى تكوين الركن المادى لجريمة التسيب ، واستعمال الجانى لها يعد عملا من الاعمال التنفيذية . فاذا كان الحكم المطعون فيه اذ استخلص ان الطاعنة الثانية قد قامت وتجزئ فيها لتأييد مزاعم زوجها « الطامن الثانى » وادى ذلك بالمجنى عليه الى دفع مبلغ من النقود له فان الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما لاذ عد هذه الطاعنة فاعلة اصلية فى الجريمة .

(طعن رقم ٢٢٥٥، سنة ٣٦، فى جلسة ١٣٦٢/٥/٧، ص ١٢، ص ٤٤٣)

١٤٨٢ — نصب — نقص — احوال الدلعن بالقصاص — مخالفة القاتلين — دعوى مخنية .

✽ متى كانت المحكمة قد تبينت ان عقد البيع يتضمن شرطا باخلاد

الأرض المبيعة من المبنى القائم عليها ، وإن ثبت اتفاقا بين طرفي العقد على جزاء معين عند الإخلال بشروط العقد ، ورات في حدود سلطتها التقديرية أن استيلاء المظعون ضده الأول على المبلغ المدفوع قد حصل تنفيذا لهذا العقد وأنه كان يعتد قدرته على الوفاء بالتزامه مما تقتضي به أركان جريمة النصب ، فإن حكمها برفض الدعوى المدنية لا مخالفة فيه للقانون .

أذهب إلى أن انتحال صفة الوكالة كذبا عن بعض ملاك العتار الذين لم ترد أسماؤهم في وصف التهمة يعتبر بمثابة تهمة جديدة ما كان يسوغ للحكمة أول درجة أن تعرض لها يكون قد خالف القانون — ولما كان هذا الخطأ قد حجب الحكمة من البحث في توافر العناصر القانونية لجريمة النصب التي رفعت بها الدعوى ، فإن حكمها برفض الدعوى المدنية يكون مشوبا بالتصور مما يوجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ٦٩٥ سنة ١٣٠٣ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣ م ٢٢ من ٦١٢)

١٤٨٣ — استخدام الموظف وظيفته التي يشغلها حقيقة في الاستيلاء على مال الغير . متى يعد نصبا ؟ إذا تم على أساس أن سوء استعمال وظيفته على النحو الذي وقع منه يعتبر من الطرق الاحتمالية التي يندفع بها المجنى عليه .

✽ ان استخدام الموظف وظيفته التي يشغلها حقيقة في الاستيلاء على مال الغير لا يصح عده نصبا الا على أساس أن سوء استعمال وظيفته على النحو الذي وقع منه يعتبر من الطرق الاحتمالية التي يندفع بها المجنى عليه . واذا ما كان الحكم قد جرى على قاعدة هلمة هي أن مجرد استخدام صفة الطاعن — كموظف — وظرف الجوار — وهما حقيقتان معلومتان للمجنى عليهما — في الحصول على المال موضوع الجريمة يعتبر نصبا وإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق مقصده في التأثير على المجنى عليهما — حتى يخرج ما وقع من دائرة الكذب المجرى إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية دون أن يفصح الحكم عند سنده في ذلك ، فإنه يكون مخطئا واجبا نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٥٤٤ سنة ١٣٠٤ ق جلسة ٢/١١/١٩٦٥ م ١٦ من ٨١٣)

١٤٨٦ - نصب - جريمة - حكم - تسييبه - غير معيب ،

* متى كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما اثاره الطاعن بشأن عدم توافر اركان جريمة النصب التي دانه بها تأسيسا على حقه في التصرف للغير فيما آل اليه بمقتضى عقود عرفية ، ووضح الحكم ان الطاعن لم يكن مالكا للارض التي تصرف فيها بتببيع وكان على علم بعدم ملكية البائع له لشيء من تلك الارض ، وانتهى الى انه قد تصرف فيها لا يملك ودون ان يكون له حق التصرف ، وان ما اثاره بوغر في حقه الاحتيال الذي تتحقق به جريمة النصب التي دانه بها ، فان ما اثبتته الحكم في هذا الصدد يتفق وصحيح القانون ، ويكون ما يثيره الطاعن في شأنه في غير محله .

(ملحق رقم ١٨٨٩ سنة ٣٦ ق . جلسة ١٦/٥/١٣٦٧ م . ١٨ من ١٦٧)

١٤٨٥ - وكالة - جريمة - نصب - اركانها - حكم - تسييبه - تسييب غير معيب .

* من المقرر أن من أدمى كذبا الوكالة من شخص واستولى بذلك على مال له يعد مرتكباً الفعل المكون لجريمة النصب ، إذ ان انتحال صفة لغير صاحبة يكفي وحده لقيام ركن الاحتيال - فاذا كان الحكم قد اثبت في حق المتهم اتخاذه كذبا صفة الوكالة عن المدعى عليهم في الدعوى المدنية واقر للمدعى بطلبته وتوصل بذلك الى الاستيلاء على مبلغ تسعين جنيها فانه اذا دانه بجريمة النصب يكون قد اصاب صحيح القانون ويكون ما يثيره المتهم في هذا الصدد في غير محله .

(ملحق رقم ٧٤٩ سنة ٣٧ ق . جلسة ١٢/٦/١٣٦٧ م . ٨ من ٧٨١)

١٤٨٦ - ما لا يكفي لتأنيب مسلك الوسيط (السمسار) :

* لا يكفي لتأنيب مسلك الوسيط ان يكون قد ايد البائع فيما زعمه من ادعاء الملك اذا كان هو في الحقيقة يجهل الواقع من امره او كان يعتقد بحسن نية انه مالك للقدر الذي تصرف فيه ، ولما كان الثابت من مدونات

الحكم أن الطاعن سمسار وله بهذه المثابة أن يجع بين طرفي العقد ويتقاضى أجر الوساطة بينهما ، ولا يكلف مؤوله إثبات من ملكية البائع أو بحث مستندات ، فالحكم المطمون فيه إذا دانه دون أن يبين ما وقع منه مما يعد في صحيح القانون أحياناً ، يكون قاصراً عن بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة طبقاً لما افترضته المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية معيماً بما يطله ويوجب نقضه .

(ملحق رقم ١٨٦٠ سنة ٢٨ د . جلسة ٢٧/١/١٣٢٩ من ٢٢ حتى ٢٨٢)

١٤٨٧ — حكم الأدانة — بياضاته ؟ وجوب تبليغ الحكم الصادر بالأدانة في جريمة التصب علاقة السببية بين اتخاذ الصفة غير الصحيحة وبين تسليم المجنى عليه النقود للمتهم — مجرد انفعال صلة الموظف لا يعتبر لادانة تداخلاً في الوظيفة — مثال لتسبيب معيب في جرمين تداخل في وظيفة عمومية ونصب *

✽ لوجب القانون أن يشمل كل حكم بالأدانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة ببياناً تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من ألثهم وأن تقرر ما يراد ، وادى الأدلة التي استخلصت منها الأدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة الماخوذاً والأركان الحكم قاصراً . ولا تفلح الحكم الابتدائي الذي اعتق أساليب الحكم المطمون فيه لم يبين مؤلفي شهادة المجنى عليها ولحقوى الإيصال المقدم من أحدهما ولم يستظهر الحكم في جريمة التداخل في وظيفة عمومية الأعمال الإيجابية التي منعت من الطاعن والتي تعتبر امتثالاً على الوظيفة لذا أن التداخل صلة الموظف لا يعتبر لادانة تداخلاً في الوظيفة ، كما لم يبين الحكم في جريمة التصب علاقة السببية بين اتخاذ الصفة الصحيحة وبين تسليم المجنى عليها النقود للطاعن الأمر للذي يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة المضمون التي صار أفعالها في الحكم مما ينعيب بالمضمون المستوجب لنقضه .

٧ ملحق رقم ٢٨٧٢ سنة ٢٩ ق . جلسة ٢٢/٢/١٣٣٠ من ٢٢ حتى ٢٢٦)

١٤٨٨ - للمحكمة القضاء بالبراءة متى تشككت في صحة استناد التهمة الى المتهم او عدم كفاية ادلة الثبوت - شرط ذلك ؟ مثال لتسبيب معيب في جريمة تبديد ونصب .

- من المقرر ان محكمة الموضوع وان كان لها ان تنقض بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او بعدم كفاية ادلة الثبوت، الا ان ذلك مشروط بان يشتبل حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبادلة الثبوت التي قام الاتهام عليها من بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين ادلة النفي فخرجت دفاع المتهم او داخلتها الروية في صحة عناصر الاثبات . ولما كان يبين من المفردات المضمومة ان الطاعنة لم توقع أى حجز من حجبتها على السيارة تحت يد الطعون ضدهم في تهمة التبييد واثنا الحجز جميعها وقعت تحت يدها بناء على طلبهم ، كما يبين منها ان الطعون ضدهم في تهمة النصب استمروا في اتخاذ الاجراءات القانونية ضد الطاعنة بصفتهم ملاكين للسيارة بعد صدور القرار بتأييم شركتهم في يولييه سنة ١٩٦١ ، وكان الحكم الطعون فيه قد اسس قضاؤه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية قبل الطعون ضدهم في تهمة التبييد على خلافت الثابت في الاوراق وقبل الطعون ضدهم في جريمة النصب تاييسا على ان صفتهم كانت صحيحة وقت شراء الطاعنة للسيارة دون ان يتناول قرار تأييم الشركة المالكة الذي صدر بعد ذلك ومدى تأثيره على صفة ملاكها السابقين زعما اذا كان يجوز لهم بعد صدوره ان يستمروا في التصرف كملاك وان يوقعوا الحجز على السيارة ويستلموا اجزما من متأخر ثمنها ، فان ذلك ينبىء عن ان المحكمة اصدرت حكمها دون تحييس الدعوى والاحاطة بظروفها وادلة الثبوت فيها بما يعيب الحكم ويوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية والاحالة .

(ملف رقم ٩٦٣ سنة ٤٠ ق. جلسة ١٢/٦/١٩٧٠ من ٢٢ الى ١١٩٢)

١٤٨٩ - وجوب استظهار حكم الادانة في جريمة النصب -
المعلة بين الطرق الاحتمالية التي استخدمها المتهم وبين استلامه المبلغ موضوع الجريمة - القضاء بالادانة - دون ايراد هذا البيان الجوهري - قصير .

* متى كان الحكم الطعون فيه اذا كان الطاعن بجريمة النصب لم

يعرض لبيان العناصر المكونة لها ولم يستظهر الصلة بين الطرق الاحتمالية التي استخدمها الطاعن وبين تسليم التفود له وهل سلمها الجنى عليه له كرسوم دخول أم تحت تأثير طرق احتمالية قلم بها . وهو بيان جوهرى يجب ابراده حتى يتسنى لحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى ، فان الحكم يكون مشوبا بالقصور .

(ملعن رقم ١٢٤٩ سنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/١/٢ من ٢٢ من ٢٠)

١٤٩٠ - جريمة النصب تقوم على الغش والاحتيال ، فإذا دان الحكم الطاعنين بتلك الجريمة اعتمادا على مجرد استخدامهم لصفاتهم الوظيفية وهى معلومة للجنى عليه دون استظهار عناصر جريمة النصب فانه يكون قاصر البيان .

* من المقرر ان جريمة النصب لا تقوم الا على الغش والاحتيال والطرق التي بينها قانون العقوبات فى المادة ٣٣٦ كوسائل للاحتيال يجب ان تكون موجبة الى خدع الجنى عليه وغش . فمضى كان استخدام الموظف وظيفته التي يشغلها حقيقة فى الاستيلاء على مال الغير لايصح معه نصب الا على اساس ان سوء استعمال وظيفته على النحو الذى وقع منه يعتبر من الطرق الاحتمالية التي ينطرح بها الجنى عليه . وكان الحكم الطعونى فيه قد اعتمد على ان مجرد استخدام الطاعنين صفاتهم وبراكزهم الوظيفية - وهى حقيقة معلومة للجنى عليه - فى الحصول على المال موضوع الجريمة يعد نصبا وأن ذلك من شأنه ان يؤدي الى تحقيق مقصدهم فى التأثير على الجنى عليه حتى يخرج ما وقع من دائرة الكذب المجرد الى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية - دون ان يعنى الحكم ببيان تلك الصفات والمراكز الوظيفية وسنده فى اتخاذها دليلا على توازن ركن الاحتيال ، فانه يكون قاصر البيان عن استظهار عناصر جريمة النصب التى دان الطاعنين بها .

(ملعن رقم ١٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧ من ٢٣ من ٢٢)

١٤٩١ - نصب - خلو الحكم من بيان الإثالة التي استندت اليها المحكمة يشوبه بالقصور ويتوجب نقضه والإحالة .

* الأصل أنه يجب لتسلاية الحكم ان يبين الإثالة التي استندت اليها

المحكمة وأن يبين مؤداها في الحكم بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة . فمتى كان الحكم قد خلا من بيبان اقوال الشهود الذين أبدوا شهادة المجنى عليه ومدى دلالتها على وقوع الغش والاحتيال من جانب الطاعنين فإنه يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١٨ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٧/٤/١٩٧٢ من ٢٢ ص ٢٢٤)

١٤٩١ - الطرق الاحتمالية في جريمة النصب - مثال لتسبيب سائق

على قوافرها .

* متى كان الحكم قد ايقن بأن الطاعن لم يكن يبتغي منذ البداية الوفاء الكامل بالمبلغ الذي اتفق عليه مع المجنى عليه ثمنا لبيعه سيارة وأنه استعان بحقيبة أوري أنها ملأى بأوراق نقدية تعادل كامل الثمن بما يعتبر من قبيل المظاهر الظاهرية التي تساعد على حمل المجنى عليه على تصديق تلك الادعاءات والتي ترقى بالكذب الى مرتبة الطرق الاحتمالية الواجب تحققها في جريمة النصب ، وقد تمكن بما استعمله من طرق احتمالية من الحصول على توقيع المجنى عليه على عقد بيع السيارة أمام موثق الشهر العقاري بما تضمنه هذا العقد من أن المجنى عليه اقر بتبضه الثمن كلياً، وبعد أن حصل الطاعن على هذا العقد بهذه الصورة استمسك به قبل المجنى عليه وطالبه بتسليم السيارة . ولما كان حصول الطاعن على العقد قد جاء نتيجة ما اتخذ من طرق احتمالية وكان يرمى من الحصول عليه الاستيلاء على السيارة فإنه دون الوفاء بكامل ثمنها المتفق عليه - فإن ما يثيره الطاعن في شأن عدم قوافر الطرق الاحتمالية يكون غير سديد .

(طعن رقم ٣٦ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٦/٥/١٩٧٢ من ٢٢ ص ٨٤٨)

١٤٩٢ - بيان الحكم مدى تأثير الطرق الاحتمالية على المجنى عليه بالذات واتخاذها بها - غير لازم - ما دامت الجريمة قد وقعت عند حد الشروع لسبب لا دخل لارادة الجاني فيه . وادانته من شأن تلك الطرق الاحتمالية أن تخرج الشخص المعتاد في مثل ظروف المجنى عليه .

* المحكمة ليست ملزمة ببيان مدى تأثير الطرق الاحتمالية على المجنى

عليه بالذات واتخاذها بها مادام أن الجريمة قد وقعت عند حد الشروع ومادامت الطرق الاحتمالية التي استعمالها الجاني من شأنها أن تخدع الشخص المعتاد في مثل ظروف الجاني عليه وما دام أن الجريمة قد خُلب اثرها لسبب لا دخل لإرادة الجاني فيه .

(طعن رقم ٤٣٦ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٦ من ٢٣ ص ٨٤٨)

١٤٩٤ — إيراد الحكم أن استعمال الطرق الاحتمالية كان من شأنه الإيهام بشروع كاذب — لا يمينه — مادامت الواقعة كما اثبتت — والتي لا يمتاز فيها الطاعن — من شأنها الإيهام بواقعة مزورة .

✽ لا يقترح في سلامة الحكم ما أورده من أن استعمال الطاعن الطرق الاحتمالية كان من شأنه الإيهام بوجود مشروع كاذب مادام الطاعن لا يمتاز فيها أورده الحكم في محتوانه بيقيناً لواقعة الدعوى وأكالة الثبوت فيها وجاءت محاولته مقصورة على ما استخلصه الحكم منها ، ومادامت الواقعة الثابتة بالدوننات من شأنها الإيهام بواقعة مزورة وهي إحدى الطرق الاحتمالية التي أوردها المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ٤٣٦ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٦ من ٢٣ ص ٨٤٨)

١٤٩٥ — مقال لرد قاصر على دفاع المتهم في جريمة نصب .

✽ متى كان الطاعن قد دفع التهمة عن نفسه بأنه حرر عقد الإيجار للمجنى عليه بناء على الحاحه عليه ليحصل على ترخيص بالمبيت خارج وحدته إبان تجنيده وأنه حرر كذلك كميالة لزميل للمجنى عليه بقيمة المبلغ الذي يقول أنه تسلمه منه في مقابل باقي ثمن قطعة أرض كان قد اشتراها منه عندما تحررت لصالحه الكميالة وكان الحكم قد التفت عما أيداه الطاعن من دفاع يعد في خصوص الدعوى المطروحة هاباً ومؤثراً فيها مكتفياً بالقول بأنه لم يدفع التهمة بدفع مقبول وهو ما لا يصلح رداً على ما اثاره الطاعن فإن الحكم يكون معنياً .

(طعن رقم ١٥٧٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٤ من ٢٤ ص ٢٢٦)

١٤٩٦ — الكذب يبلغ مبلغ الطرق الاحتمالية اذا اصطحب بأعمال خارجية أو مادية تحمل على الاعتقاد بصحته — استعانة الجاني بأوراق أو مكاتيب مزورة يدخل فى عداد هذه الاعمال — مثال .

✽ من المقرر ان الكذب يبلغ مبلغ الطرق الاحتمالية المعاقب عليها اذا اصطحب بأعمال خارجية أو مادية تحمل على الاعتقاد بصحته ، ويدخل فى عداد هذه الاعمال استعانة الجاني فى تدعيم مزاعمه بأوراق أو مكاتيب مزورة . وان كان الثابت مما أورده الحكم فى محولاته ان وكيل المالك دفع بتزوير العقد المنسوب اليه صدوره منه والمقدم من المطعون ضدهما للجنى عليه الذى قام بمقتضاه بدفع جزء من الثمن اليهما ، فان المحكمة اذ خلصت الى تبرئة المطعون ضدهما استنادا الى تخلف ركن الاحتمال دون ان تعنى بتحقيق ما اشار به وكيل المالك من تزوير عقد البيع حتى تصل الى وجه الحق فى الامر ، او ان تولى براهينها بما يفيد على الاكمل انها فطنت اليه ، يكون حكمها معينا .

(طعن رقم ١٦١١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ س ٢٤ ص ٣٦٩)

١٤٩٧ — حكم جنائى — تحقيقات — سماع شهود — دفاع جوهرى — عدم تعرض المحكمة له — قصور فى التسييب واخلاق بحق الدفاع .

✽ الاصل ان الاحكام فى المواد الجنائية انما تبني على التحقيقات الشفوية التى تجريها المحكمة فى الجلسة وتسمع فيها الشهود متى كان سماعهم ممكنا ، ولا يجوز الافتئات على هذا الاصل الذى افترضه الشارع فى قواعد المحاكمة الاى علة مهما كانت الا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان الطعان اشار فى منكرته المقتضين منه الى محكمته اول وثلى درجة الى ان الدعوى خلت من اية تحقيقات لرفعها بطريق الادعاء المبائر وانه من اجل ذلك يطلب سماع شهادة الجنى عليه وشهود واقعة تسليمه المبالغ موضوع الاتهام وضم أمر تقدير ثابت به ان الجنى عليه اقر بوجود الوكالة الوكالة الفعلية الصادرة من الماطلعين بما يتعارض وادعائه بأنه انتحل صفات كاذبة هى صفة الوكالة وتنتهى به بالتالى اركان جريمة الانصب المسندة اليه ، بيان هذا الدفاع بعد هاهنا لتعاقبه وتحقق الدعوى لظهور الحقيقة قد بما

كان يمتنع معه على المحكمة أن تعرض له وإن تبصر عناصره ، أما وقد أمسكت عنه فإن حكمه يكون مشوباً بالقصور في التسبيب ففسلاً من أخلاقه بحق الدفاع .

(ملعن رقم ٧٨٨ سنة ٢٢ في جلسة ١٦/١٢/١٣٧٢ من ٢٤ من ١٣٧٨)

١٢٩٨ - نصب - جريمة - ارتكبا - حكم - تسببه - تسبيب

غير معيب .

✽ من المقرر أن مجرد الاتّصال - والإدعاءات الكاذبة - بها بالغ تأليلها في توكيد صحتها لا تكفي وحدها لتكوين الطرق الاحتمالية بل يجب لتحقيق هذه الطرق في جريمة النصب أن يكون الكذب مصحوباً بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل الجنى عليه على الاعتقاد بصحته ، هذا وأنه يشترط لوقوع جريمة النصب بطريق الاستمالة بشخص آخر على تأييد الأموال والإدعاءات الكاذبة أن يكون الشخص الآخر قد تدخل بسبب الجنى وتبهره وأرادته لا من تلقاء نفسه بغير طلب أو اتفاق ، كما يشترط كذلك أن يكون تأييد الآخر في الظاهر لإدعاءات الفاعل تأييداً صافراً عن شخصه هو لا مجرد ترفيد لاكتئاب الفاعل ، ومن ثم فإنه يجب على الحكم - على هدى مما سلف - أن يعنى ببيان واقعة النصب ، وما صدر من التهمين لهما من قول أو فعل في حضرة الجنى عليه بما حصله على التسليم في ملكه ، ماذا قصر في هذا البين كل في ذلك تفويت على محكمة النقض لاحتها في مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم - الأمر الذي يحويه بالقصور .

(ملعن رقم ٢٠٢ سنة ٤٨ في جلسة ١٢/١/١٣٧٨ من ٢٤ من ١٣٧٢)

١٢٩٩ - نصب - جريمة - ارتكبا - حكم - تسببه - تسبيب

غير معيب .

✽ لما كان الحكم الابتدائي المؤيد والكلمة أسبابه بالحكم الطعون فيه تدبر بين واقعة الدعوى بما يؤدها أن الطاعن وآخر أوجها الجنى عليهم أولياء أمور الطامية الراغبين في اجتياز المرحلة الابتدائية بل في مكة أبناءهم أن

يلتحقوا بمدرسة الشعب الخاصة بالبايجور باعتبارها معتمدة من وزارة التربية والتعليم وأن يتقدموا عن طريقها لامتحان الشهادة الابتدائية وقاما بتحصيل ببالغ من المجنى عليهم بوصف انها اقتطاعا مدرسية مقابل ايجالات تحصيل اسم هذه المدرسة على الرغم من انتهاء الترخيص بها مما لا يمكن معه ان تصير المنطقة التعليمية ارقام جلوس للدارسين فيها الاداء للامتحان ، وكان مفاد ما اورده الحكم ان الطاعن وآخر او هما المجنى عليهم بمشروع كاذب فاختدعوا به وتوصلا بهذه الوسيلة من وسائل الاحتيال الى الاستيلاء على المبالغ الموضحة بالاوراق من المجنى عليهم ، فان ما خلص اليه الحكم فيها تقدم سائق ويتوافر به ركن الطرق الاحتيالية التي تقوم عليها جريمة النصب التي دين الطاعن بها كما هي معرفة به في القانون .

(تم رقم ٥٥٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢/١٠/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٨٩٦)

١٥٠٠ — نصب — جريمة — دفاع — الاخلال بحق الدفاع — ما لا يوفره — محكمة الموضوع — سلطتها في تقدير الدليل — حكم — تسببه — تسبب غير معيب .

* من المقرر ان محكمة الموضوع ان تستخلص من مجموع الادلة والعناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها — لما كان ذلك — وكملت المحكمة قد بينت في حكمها واقعة الدعوى على الصورة التي استقرت في وجدانها وأوردت ادلة الثبوت المؤدية اليها ، فان ما يثيره الطاعن بدعوى انتفاء الطرق الاحتيالية لان البالغ التي دفعها المجنى عليهم كانت مقابل دروس للتقوية تلقاها ابتناؤهم بالفعل — لا يعدو ان يكون منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع عناصر الدعوى ومن ثم فهو جدل موضوعي في مسائل واقعية تلك محكمة الموضوع التقدير فيها بغير معقب عليها من محكمة النقض . واذا كان البين من الحكم المطعون فيه انه قد عرض لهذا الدفاع وأطرحه في قوله « ان التهمين قاما بليهم اولياء امور التلاميذ المجنى عليهم بان اولادهم قد الحقوا بمدرسة الشعب المعتمدة من وزارة التربية والتعليم والمستفاد ذلك من الايصالات المطبوعة التي اعطيت لهم عن سداد الرسوم وقد اثبت بها اسم مدرسة الشعب الابتدائية الخاصة بالبايجور وهو امر مخالف للحقيقة اذ ان تلك المدرسة كان قد اتفق على تخفيضها من قبل فاختدعوا بذلك المشروع الكاذب ولذلك هرعوا الى

الشرطة عندما تبينوا حقيقة الأمر بعد ان اكتشفوا ان اولادهم التلاميذ لم يقدوا ضمن التلاميذ المتبدين لانه امتحان القبول بالاعدادى وفى هذا ما يكذب دفاع المتهمين من انهم ما اقاموا هذه الفصول الا للتحوية اذ ان الايصالات التى تلحق سداد الرسوم لم يذكر بها شىء من انها مجرد فصول لتحوية التلاميذ وهذا غلط. المجنى عليهم لم يكونوا على بينة من حقيقة الامر والا لما اقدموا على الحاق ابناتهم بتلك المدرسة الوهمية التى لا تعترف بها مديرية التعليم والتى لم يرخص لها بمزاولة هذا العمل « . وما اورده الحكم سائغ ومن ثم فان النعى عليه بدعوى القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال لا يكون له محل .»

(طعن رقم ٥٥٥ سنة ٤٨ ق جلسة ١٢/١٠/١٩٧٨ ج ٢٩ ص ٨٩٦)

١٥٠١ - استعانة الجانى بأى مظهر خارجى من شأنه تأييد مزاعمه - كفايته لتوافر ركن الإحتيال فى النصب - مثال فى استعمال طرق شعوذة والادعاء بتسخير الجان :

✽ من المقرر ان ركن الإحتيال المطلوب فى جريمة النصب يتوافر اذا استعان الجانى بأى مظهر خارجى من شأنه ان يؤيد مزاعمه . لما كان ذلك ، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم هى « أن المتهمه أوهبت المجنى عليها بقدرتها على الانسلا بالجان وامكانها من شفاءهم من امراضهم واجراء العمليات انجراحية لهم دون آلام ، وتوصلا منها الى ذلك أعدت بمنزلها حجرة مظلمة تطلق فيها البخور واحتفظت ببعض الاحجية والاوراق وزجاجة على شكل كلب وارادت ملابس حمراء ووضعت فى رقبته مسبحة طويلة » فان هذه الاعمال يتوغلر بها الطرق الاحتيالية المشار اليها فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ويكون النعى على الحكم فى هذا الخصوص غير مسدود .

(طعن رقم ٨٢ سنة ٤٩ ق جلسة ٤/٨/١٩٧٩ ج ٣٠ ص ٢٥٧)

الفصل الثالث

مسائل متنوعة

٥٠٢. - امتداد حكم الاعفاء الوارد في باب السرقة في م ٢١٢ عقوبات الى جريمة النصب .

* الحكمة في الاعفاء المنصوص عليه بالمادة ٢٦٩ عقوبات « قديم » في باب السرقة هي ان الشارع رأى ان يفتر ما يقع بين أفراد الأسرة الواحدة من عدوان بعضهم على مال البعض الآخر وذلك حرصا على سمعة الأسرة واستبقاء لصلات الود القائمة بين أفرادها وجريمتا النصب وخيانة الأمانة جريمتان مماثلتان لجريمة السرقة وحكمة الاعفاء واحدة في كل الأحوال فيجب ان يمتد حكم الاعفاء المنصوص منه في المادة ٢٦٩ عقوبات في باب السرقة الى تلك الجريمتين (النصب وخيانة الأمانة) واذن ما لتبديد الذي يقع من الابن في مال أبيه أضرارا بهذا الآخر لا عقاب عليه . ولا يمنع من ذلك ان يكون استلامه المال حاصلًا بناء على أمر من سلطة عامة مختصة كالجلس الحسبي بان كان الاب محجورا عليه مشمولا بقوامة ابنه الذي كان مسلما له مال أبيه بهذه الصفة ، اذ توسط تلك السلطة لا يغير صفة المال ولا ملكية صاحبه له ولا علاقة النسب التي بين الابن وأبيه ولا يربط حقا ما للغير على هذا المال .

(طعن رقم ١٦٧٢ : سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/١/٢٧)

١٥٠٣ - رد المبلغ الذي استولى عليه المتهم بطريق الاحتيال لا يحوو الجريمة بعد تمامها .

* رد المبلغ الذي استولى عليه المتهم بطريق الاحتيال لا يحوو جريمة النصب بعد تمامها وانما يصح ان يكون سببا لتخفيف العقاب فقط وهذا امر يرجع الى تقدير محكمة الموضوع ولا يصح بحال ان يكون وجهها للطعن في الحكم بطريق النقض .

(طعن رقم ٢١ : سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/١/٢٠)

١٥٠٤ — عدم تحميل الوسيط أية مسؤولية عن وساطته في اتمام عمل مهما عاد عليه من وراء ذلك من الفائدة .

* الوساطة بين متعاقدين ليست في حد ذاتها عملا محرما فلا يمكن تحميل الوسيط أية مسؤولية عن وساطته في اتمام عمل مهما عاد عليه من وراء ذلك من الفائدة .

(طعن رقم ٢١ سنة ٨ ق جلسة ١٩٣٧/١٢/٢٠)

١٥٠٥ — امتداد حكم الاعفاء الولد في باب السرقة في م ٢١٢ عقوبات الى جريمة النصب .

* انه لما كان الاعفاء من العقوبة الوارد ذكره في بلب السرقة في المادة ٢١٢ عقوبات علقه الحافظة على كيان الاسرة فانه يكون من الواجب ان يمتد حكم هذا الاعفاء الى جميع الجرائم التي تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على مال الغير بدون حق . وان هو يتناول مرتكب الجريمة الواردة في المادة ٣٣٦ ع .

(طعن رقم ١٠٩ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤١/١٢/١٥)

١٥٠٦ — دفع المبلغ المحول به الطرد الى مصلحة البريد هو بمثابة دفعه الى شخص المحول .

* ان دفع المبلغ المحول به الطرد الى مصلحة البريد هو بمثابة دفعه الى شخص المحول ، فيعتبر المحول انه استولى على هذا المبلغ ولو كان المحول اليه قد اوقع الحجز عليه تحت يد مصلحة البريد قبل ان يتسلمه المحول منها .

(طعن رقم ١٧٢٢ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١/٢٢)

١٥٠٧ — تنازل المجنى عليه في جريمة النصب لا يحو الجريمة ولا يخلو المتهم من المسؤولية الجنائية .

* ان تنازل المجنى عليه في جريمة النصب لا يحو تلك الجريمة ولا يخلو المتهم من المسؤولية الجنائية .

(طعن رقم ١٥٤ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٢/٢٨)

١٥٠٨ - حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته من أي عنصر من عناصر الدعوى المعروضة أمامه على بساط البحث .

* للمحكمة السلطة المطلقة في تحرى الواقعة الجنائية المطروحة عليها واستخلاص حقيقتها من ظروف الدعوى وملابساتها غير متيدة في ذلك بما يكون قد حرره المتهم والمجنى عليه فيما بينهما من أوراق . غاذا .
اعتبرت المحكمة ان الواقعة تكون جريمة نصب لان المجنى عليه لم يسلم المبلغ الى النهم الا تحت تأثير الطرق الاحتيالية التي استعملها هذا المتهم ولم تعتبر بالمستند الذي قدمه المتهم الموقيع من المجنى عليه والوارد فيه ان المبلغ المذكور به انما هو سلفة ، مذلة على ذلك بما يدل عليه ، فذلك من حقها .

(طعن رقم ١٨١٢ سنة ١٦ ق جلسة ١٠/٢٨ / ١٩٢٦)

١٥٠٩ - ثبوت عدم جدية المتهم وقت التعاقد المدعى به وانه كان يعمل على سلب المجنى عليه ثروته تمنع من القول بان الواقعة هي اخلال بعقد مدنى .

* ما دامت المحكمة قد اثبتت ان المتهم لم يكن جادا وقت التعاقد المدعى وانه انما كان يعمل على سلب المجنى عليه ثروته ، فلا وجه للقول بان هذه الواقعة هي اخلال بعقد مدنى .

(طعن رقم ٦٦٥ سنة ١٣ ق جلسة ٥/٢٢ / ١٩٢٩)

١٥١٠ - إلغاء المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي الذي عاقب المتهم على تهمة النصب والشروع فيه بعقوبة واحدة وقضائها ببرائته يعتبر فصلا منها في التهمتين .

* اذا كان الواضح من الحكم المطعون فيه ان تبرئة المتهم من تهمة النصب قد أسست على انتفاء الاحتيال وسلب مال الطامع وكانت الوقائع المؤسسة عليها تهمة النصب هي بذاتها المؤسسة عليها تهمة الشروع في النصب وكان الحكم الابتدائي اذ إدان المتهم في التهمتين قد عاقبه عليهما

بعقوبة واحدة ، فإن إلغاء هذا الحكم وبراءة المتهم تأسيسا على انعدام الاحتيال من الوقائع المسندة الى المتهم والمبينة في صدر الحكم تناقض بالانفاء - ذلك يكون فصلا في كلتا التهمتين .

(طعن رقم ١٣٦٥، سنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٢/٤/١٤)

١٥١١ - جريمة - نصب - اركانها - مخالفة القانون - حكم
- تسييبه - تسييب معيب .

* جريمة النصب لا تقوم الا على الغش والاحتيال ، والطسرق التي بينها قانون العقوبات في المادة ٣٣٦ كوسائل للاحتيال يجب ان تكون موجهة الى خدع المجنى عليه وغشه . ولما كانت المحكمة قد استخلصت ان غشا لم يقع على المجنى عليه ، فان النعى على الحكم بمخالفة القانون لا يكون له محل .

(طعن رقم ٦١٥ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٢/١٠/١٤ من ٢٢ من ٦١٢)

١٥١٢ - الاشتراك في التزوير والتقليد - لا يتعارض مع اعتبار الشريك مجنيا عليه في جريمة نصب .

* ان ادانة الطاعن بالاشتراك مع متهم آخر في التزوير والتقليد لا تتعارض مع اعتباره مجنيا عليه في جريمة النصب التي دين بها المتهم الآخر طالما ان وقوع هذه الجريمة على ما استظهره الحكم كان لاحقا للاتفاق على التزوير والتقليد .

(طعن رقم ١٣٨٥، سنة ٢٤ في جلسة ١٩٦٥/٢/٢١ من ١٦ من ٢٠٨)

١٥١٣ - ماهية كل من جريمتي النصب وخيانة الامانة ؟

* جريمتا النصب وخيانة الامانة وان كان يجمعهما اتحما من صور جرائم الاعتداء على المال ، الا ان الفرق بينهما ان تسليم المال في جريمة النصب يحصل تحت تأثير ما يرتكبه الجاني من طرق احتيالية ، اما في

جريمة خيانة الامة فان المال يكون مسلما الى الجاني على سبيل الامانة
 بعقد من العقود المنصوص عليها في المادة ٣٢١ من قانون العقوبات فيغير
 الجاني حيازته من حيازة مؤقتة او ناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك .
 (طعن رقم ٦٤٥ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٧/٥/١٩٦٨ م ١٩ ص ٦١١)

١٥١٤ - جريمة الاحتيال - كون المجنى عليه أحد رجال الشرطة السريين .

* ان كون المجنى عليه احد رجال الشرطة السريين لا يجعل
 الجريمة مستحيلة مادام لم يثبت انه كانت لديه معلومات خاصة عن نشاط
 الجاني المريب في هذه الجريمة وانه استعان بهذه المعلومات لكي يقبض عليه
 فيها مما يعتبر مؤثرا في تقدير معيار الاحتيال .
 (طعن رقم ١٦٢٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢/١/١٩٦٩ م ٢٢ ص ٦٩)

١٥١٥ - مثال لتفسير في تهمة نصب مما يقتضي لفت نظر الدفاع .

* يجب على المحكمة ان تلتفت نظر الدفاع الى تغير التهمة من جريمة
 النصب التي اقيمت بها الدعوى الجنائية الى جريمة الشروع فيه متى
 كانت الواقعة المادية التي رفعت بها الدعوى ، وهي الاستيلاء على المبلغ
 المبين بالحضر بطريق الاحتيال وهو خمسة قروش مخلفة عن واقعة
 الشروع في الحصول على مبلغ العشرة جنيهات بطريق الاحتيال .
 (طعن رقم ١٣٤٤ سنة ٢١ ق جلسة ٢/١/١٩٧٢ م ٢٢ ص ٢٠)

١٥١٦ - لا جدوى من الطعن بعدم توافر اركان جريمة النصب
 اذا كان الحكم قد اوقع على الطاعن عقوبة ١٠ سنوات لمدة شهر عن جريمتي
 النصب واقتضاء مقدم اجراء - علا ذلك : العقوبة تنفذ في حدود العقوبة
 المقررة للجريمة الاخيرة - المادتان ١٧ ، ٢٥ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

* اذا كان البين من مدونات الحكم انه اوقع على الطاعن عقوبة

الجبس لده شهر عن الجريمة المستثنى إليه ولها جريمة النصب وجريمة اقتضاء مقدم إيجار وكلفت هذه العقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة بالمادة ٤٥ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ الخاص بإيجار الأملاك التي تنص على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادة ١٧ من القانون المذكور وهي التي تحظر على المؤجر اقتضاء مقدم إيجار بأي صورة من الصور فانه لا جدوى للطاعن منها بغيره من شأن عدم توافر أركان جريمة النصب لأن مصلحته في هذه الحالة تكون متفنية .

(ملخ رقم ١٥٥ لسنة ٤٢ في جلسة ١٨/٢/١٩٧٢ من ٢٤ من ٢١٢)

١٥١٧ - نصب - جريمة - تحققها .

* جريمة النصب - باستعمال طرق احتيالية - لا تتحقق بمجرد الاتوال والادعاءات الكتابية مهما بالغ قائلها في توكيد صحتها حتى نأثر بها الجنى عليه بل يشترط القانون أن يكون الكذب مصطنعاً بامسئل مادية خارجية تحل الجنى عليه على الاقتناع بصحته - لما كان ذلك - وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه لم يعرض بوضوح للأعمال المادية الخارجية التي استعان بها المتهم في تدعيم مزاعمه ولم يبين حقيقة الأوراق التي قدمها والتي قال الحكم عنها أن ظاهرها يؤيد ما زعمه للجنى عليه وهل كانت صحيحة أم مزورة وهل زعم المتهم من تقديمها خداع الجنى عليه وحمله على تصديقه لسلب ماله وإثرها من اتهام الجنى عليه بصحة الواقعة وتسليم المبلغ للطاعن بناء عليها مما يعيب الحكم بالقصور الذي يوجب محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح مما يوجب نقضه وإلحالة

(ملخ رقم ١٥٥ لسنة ٤٤ في جلسة ١٨/٢/١٩٧٠ من ٢٦ من ٥٢)

١٥١٨ - نصب - جريمة - أركانها - حكم - تسببه - تسبب

في معيب .

* إيراد الحكم أن المتهم لم تقتصر على مجرد الاتوال فقط بوجود

مشروعها التجارى الكاذب وبما ستحققه للمجنى عليهم من ورائه من ارباح وهمية زعمتها بل موزت ذلك بظاهر خارجي وافعال مادية تمثلت فيما تحلت به من مصاغ زائف يضاف عليها مظهر ثراء كبار التجار فضلا عن عرضها الممشة مستوردة على انها عينات لبضاعة وفيرة لديها تتجر فيها عن طريق استيرادها من لبنان مما يعتبر طرقا احتيالية في مفهوم المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات .

(من رقم ١٣٣٣ سنة ٤٨ ق جلسة ١١/١٢/١٣٧٨ س ٢٥ من ١٢٧)

١٥١٨ - نصب - جريمة - شروطها

يجب ان الطرق الاحتيالية في جريمة النصب يجب ان يكون من شأنها الايهام بوجود مشروع كاذب او وائعة مزورة او احداث الامل بحصول ربح وهمي او غير ذلك من الامور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات .

(من رقم ١٣٣٣ سنة ٤٨ ق جلسة ١١/١٢/١٣٧٨ س ٢٥ من ١٢٧)

١٥٢٤ - نصب - جريمة - اركانها .

من المقرر ان مجرد الاقوال والادعاءات الكاذبة مهما بانغ ثائنها في توكيد صحتها لا تكفي وحدها لتكوين الطرق الاحتيالية بل يجب لتحقيق هذه الطرق في جريمة النصب ان يكون الكذب مصحوبا باعمال مادية او مظاهر خارجية تحمل للمجنى عليه على الاعتقاد بصحته .

(من رقم ١٣٣٣ سنة ٤٨ ق جلسة ١١/١٢/١٣٧٨ س ٢٥ من ١٢٧)

— 22 —

نقد

١٥٢١ - عدم جواز الحكم بوقوع المقاصة اذا كان أحد الدينين غير
خال من النزاع .

* لا يجوز للحكمة اذا كان أحد الدينين غير خال من النزاع أن
تقر وقوع المقاصة مادام هذا الدين لم يصف . ولها أن تحكم بالدين الخالي
من النزاع وتحفظ الحق لطالب المقاصة في رفع دعوى بما يكون له على
خصمه .

(ضمن رقم ٨٦٦ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٢/٢٣ ك)

١٥٢٢ - الحظر الذي تنالته المادة ١ من ق رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧
عام مطلق يشمل كل عملية في أوراق النقد الاجنبى تتصل بهذا النقد .

* أن المادة الاولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ قد نصت
بصفة عامة مطلقاً على حظر التعامل في أوراق النقد الاجنبى ، وهذا
الحظر يتناول كل عملية من أى نوع تتصل بهذا النقد . فاتفاق التهم على
بيع نقد اجنبى كان في متناول يده معاقب عليه اذ هو يعتبر ولا شك
عملية من هذا القبيل .

(ضمن رقم ٥٩٢ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٧/٥/١٠ ك)

١٥٢٣ - مجرد عدم استيراد ثمن البضائع المصدرة في الميعاد غير
معاقب عليه بمقتضى الامر رقم ٥٣ سنة ١٩٤٠ والقانون رقم ٨٠ لسنة
١٩٤٧ في كل الاحوال بل قصد المعاقبة على تعمد عدم الاستيراد أو
التهاون والتقصير فيه .

* أن الامر العسكرى رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٠ والقانون رقم ٨٠ لسنة
١٩٤٧ الذى حل محله وان اوجب استيراد ثمن البضائع المصدرة في موعد
لا يتجاوز ستة اشهر الا ان الظاهر من مجموع نصوصها انه لم يقصد
العقاب على مجرد غلظ استيراد القيمة في الميعاد في كل الاحوال على
الاطلاق ، بل قصد المعاقبة على تعمد عدم الاستيراد أو التهاون والتقصير .

فيه . فإذا كان المصدر قد قام من جانبه بملاحقة عميله الموجود في الخارج ومطالبته بالقيمة وبذل في ذلك ما يجب . على كل جاد في تنفيذ حكم القانون فلا تصح معاقبته بمجرد النقضاء الميعاد دون ورود القيمة . ويؤيد هذا النظر أن الأمر المذكور قد نص على إعفاء المصدر من المسؤولية متى كان قد قدم أوراق التصدير ومستنداته إلى مصرف مرخص له . يتولى هو عملية الاستيراد وما ذلك إلا لانتفاء مظنة الإهمال والتقصير من جانب المصرف . ويؤكد ما جاء بالأمر والقانون المذكورين من تخويل الوزير حق تصدير المدة المقررة للاستيراد ، وإطالتها ، وذلك لا يكون إلا بناء على تقدير أعذار تقدم تتفنى معها مظنة التعمد أو التقصير من جانب المصدر وأننا نقول بأن المصدر لا يعفى من المسؤولية إلا في حالة القوة القاهرة غير صحيح ، والحكم الذي يبنى قضاؤه على ذلك دون أن يبحث ويقدّر الاعتبارات القائمة في الدعوى والتي قد تعفى من المسؤولية على الأساس المتقدم يكون مخطئا متعينا نقضه .

(طعن رقم ١٧١٨ سنة ١٨ في جلسة ١٩٤٦/٥/٢١)

١٥٢٤ - إدانة المتهم بجريمة عدم عرضه للبيع بسعر الصرف
الرسوم على وزارة المالية ما بحيازته من أوراق النقد الأجنبي دون بيان
أنواع هذه الأوراق الأجنبية التي ضبطت معه - قصور .

* أن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد قد أوجب في المادة الثالثة منه على كل شخص فردا كان أو شخصا معنويا أن يعرض للبيع على وزارة المالية وبسعر الصرف الرسمي ما يحصل عليه في مصر أو في الخارج لحسابه أو لحساب غيره من دخل مقوم بعملية أجنبية ، وكذلك كل ما يدخل في ملكه أو حيازته من أوراق النقد الأجنبي كما نص في المادة السابعة على أن يعين وزير المالية بقرار منه البلاد والعملات التي تخضع لاحكام هذا القانون وله وقت تنفيذ هذه الاحكام بالتنسبة الى بلد معين أو عملة معينة أن يقرر ما يراه من القواعد والتدابير التي تشكل تأطير جميع العمليات سواء أكانت بالنقد المصري أم كانت بالنقد الأجنبي وقت صدر القرار الوزاري رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ تنفيذا لهذا القانون فاستثنى من أوراق النقد الواجب عرضها للبيع على وزارة المالية الجنيه الاسترليني . فإذا كان الحكم الذي أدان المتهم بأنه وجد بحيازته أوراق نقد أجنبي لم يعرضها للبيع بسعر الصرف الرسمي علم

وزارة المالية قد خلا من بيان انواع الاوراق الاجنبية التي ضبطت معه ولم يبين ان لكل منها سعرا رسميا معروفا ، فانه يكون تاصرا بمتعينا نفسه اذ هذا البيان لازم لكي تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

(طعن رقم ١٢٢٠ سنة ١٩ في جلسة ١١/٢٨ / ١٩٤٩)

١٥٢٥ - عدم قيام جريمة عدم عرض المتهم للبيع على وزارة المالية ما لديه من حساب موجود بالخارج الا اذا ثبت ان له مبالغ مستحقة الوفاء وانه علم باستحقاقها وامتنع عن عرضها في المهلة التي حددها القانون .

* ان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والتعاون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ المحل له قد نص في الفقرة الاخيرة من المادة الثالثة على ان يعرض كل شخص ما يحصل عليه لحسابه او لحساب غيره من تدخل يقوم بعملة اجنبية في مدى شهر من تاريخ ابلافه بتحصيله لحساب في الخارج او بتحويله الى مصر . فلذا كان المتهم قد تبسك امام محكمة اول درجة في المذكرة التي قدمها اليها بصفاحه ثم اهل الى هذه المذكرة في مذكرته التي تقدمها للمحكمة الاستئنافية بان التهمة المستندة اليه وهي انه لم يعرض للبيع على وزارة المالية بسعر الصرف الرسمي ما لديه من حساب موجود بالخارج بالدولارات لا تقوم الا اذا ثبت ان له مبالغ مستحقة الوفاء وانه علم باستحقاقها وامتنع عن عرضها في المهلة التي حددها القانون ، ولكن الحكم المطعون فيه اغفل هذا الدفاع الجوهرى فلم يعرض له ولم يرد عليه ، فهذا الحكم يكون تاصرا بمتعينا نقضه .

(طعن رقم ٦٥٧٢ سنة ٢١ في جلسة ١٠/٦ / ١٩٥٢)

١٥٢٦ - عدم اشتراط قصد خلاص في جريمة اخذ المسافرين الى الخارج معه مصوغات او نقودا دون ترخيص .

* ان جريمة اخذ المسافرين الى الخارج معه مصوغات او نقودا دون ترخيص تتحقق باخذ المسافرين معه شيئا مما نص عليه الامر العسكري

رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٨ الذى امتد العمل به بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ٦٧ سنة ١٩٥١ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ الذى لم يستلزم ذلك الأمر لهذه الجريمة قصدا خلافا .
(طعن رقم ١٤١٤ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/١)

١٥٢٧ — مجرد دخول شخص بمبلغ يزيد عن عشرين جنيتها فى الدائرة الجمركية على خلاف ما يقضى به ق رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ لا يكفى وحده لقيام جريمة الشروع فى تصدير الاوراق المضبوطة بل يجب توفر نية التصدير .

* أن مجرد دخول شخص بمبلغ يزيد على عشرين جنيتها فى الدائرة الجمركية — على خلاف ما يقضى به القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ — لا يكفى وحده لقيام اركان جريمة الشروع فى تصدير اوراق النقد المضبوطة ، فالحكم الذى يعاقب على مجرد هذا الفعل دون أن يستظهر نية التصدير يكون مشوبا بالتصور متعمدا نقضه .
(طعن رقم ٩١ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٢/٥/٢٥)

١٥٢٨ — مناط التحريم الوارد فى م ٢/١ من ق ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ سنة ١٩٥٠ هو أن تكون اوراق النقد المصرى أو الاجنبى مستوردة من الخارج أو مصدرة اليه وأن يكون استيرادها أو تصديرها بغير الشروط والاوضاع التى قررها وزير المالية .

* أن الفقرة الاولى من المادة الثانية من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ اذ نصت على انه « يحظر استيراد أو تصدير اوراق النقد المصرى أو الاجنبى على اختلاف انواعها وكذلك الاوراق المالية والكوبونات وغير ذلك من القيم المنقولة ايا كانت العملة المقررة بها الا بالشروط والاوضاع التى يعينها وزير المالية بقرار منه » انما جعلت مناط التحريم ان تكون اوراق النقد المصرى أو الاجنبى مستوردة من الخارج أو مصدرة اليه وأن يكون استيرادها أو تصديرها بغير الشروط والاوضاع

التي يقرها وزير المالية . فإذا كانت الواقعة الثابتة في الحكم المطعون فيه هي أنه ضبط مع الطاعن عند تفتيشه أثناء خروجه من الجبرك أوراق من النقد المصري ، وكان نفاع الطاعن — على ما بينه الحكم — قد قام على أنه تاجر وأنه دخل إلى الجبرك في الصباح ومعه نقود لشراء صفقة حديد من الساحة المعدة للبيع داخل الجبرك ولما لم يشتري شيئاً عسافاً بنقوده ، وكان الحكم قد رتب على هذا الدفاع بأنه لم يحصل في يوم الحادث بيع ولا شراء في الجبرك وأنه لا عذر للطاعن في عدم الاخطار عما يحمله من نقود بادامت تزيد على المقرر له حمله وهو عشرون جنيهًا ودائره بناء على ذلك وحده بجريئة الشروع في استيراد أوراق النقد المصري المضبوطة معه دون أن يعنى ببحت ما إذا كانت أوراق النقد المضبوطة هي في الواقع مستوردة من الخارج أم لا — فهذا الحكم يكون قاصراً عن بيان ثوابت أركان الجريمة التي دان الطاعن بها ويتمين لهذا السبب نقضه .

(ملحق رقم ٨٢٥٨ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٢/٥/٢)

١٥٢٩ — ملول عبارة « القيمة المالية » الواردة في م ١/١ من الامر رقم ٢٤ سنة ١٩٤٨ .

* أن الرقابة على عمليات النقد ينظمها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٢٧ الصادر في ١٥ من مايو سنة ١٩٢٧ (والمعدل بعد ذلك بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ وبالمرسوم بقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣) وقد حظرت المادة الأولى من ذلك القانون التعامل في أوراق النقد الاجنبي أو تحويل النقد من مصر أو إليها كما حظرت غسل تعهد بمقوم بعملة اجنبية وكل بقاصة منظوبة على تحويل أو تسوية كاملة أو جزئية لنقد اجنبي وغير ذلك من عمليات النقد الاجنبي سواء اكانت حالة أم كانت الاجل الا بالشروط والأوضاع التي تحدت بقرار من وزير المالية وحظرت المادة الثانية منه استيراد أو تصدير أوراق النقد على اختلاف انواعها وكذلك القراطيس المالية والكوبونات وغير ذلك من القيم المنقولة أما كانت العملة المتونة بها الا بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية ، وقد صدر قرار وزير المالية رقم ٥١ لسنة ١٩٢٧ وتناول في المادة الخامسة منه كيفية تققيم الطلبات الخاصة بتصدير واستيراد أوراق

النقد أو القيم المنقولة المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون ، ونصت المادة السادسة منه على جواز أن يحل كل مسافر مبلغاً من ورق النقد أيما كان نوعه لا يزيد على عشرين جنيتها بلا ترخيص ، ثم صدر بعد ذلك الأمر العسكري رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٨ الذي امتد العمل به بالقانون رقم ٦٧ سنة ١٩٥١ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ وقد حظرت الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على المسافرين أن يأخذوا معهم بدون ترخيص نقوداً « أو قيمة مالية » تزيد على القدر المسموح به في قرار وزير المالية رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ ، ولما كان هذا الأمر صادراً الى جانب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ولم يلغ فيه أو يعدل فيه ، بل يعتبر من جهة مكمل له ، إذ تناول بالحظر أن يأخذ المسافرين معه نقوداً وهي اشمل من أوراق النقد المنصوص عليها في القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، ومن جهة أخرى فانه جاء أجلى بيتاً فيما نص عليه من حظر أن يأخذ المسافرين معه « قيمة مالية » بدلاً من عبارة القيم المنقولة الواردة بذلك القانون ، فهو إذ استعمل عبارة « القيمة المالية » قد افاد بذلك أن تكون عبارة واضحة لا لبس فيها ، فيدخل في متولها رؤوس الأموال المنقولة بما ينفرج تحتها من قيم منقولة ومن ديون وما يمثلها من سندات أجنبية أو كجيبالات أو غير ذلك من الأوراق ذات القيمة المالية القابلة للتحويل في مصر أو الخارج ، وانتهى كان الحكم المطعون فيه بتعقضي بالبراءة بناء على أن السندات الأجنبية ليست مما حظر ذلك الأمر على المسافر الى الخارج أن يأخذ معه ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٥١٦ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٤/٣/٢)

١٥٣٠ - قيام المتهم بتحويل عملة اجنبية الى الخارج - التزامه باسترداد البضائع التي حولت عنها تلك العملة - عدم اعتبار ارتفاع الاسعار قوة قاهرة تعفى من هذا الواجب .

* متى أورد الحكم أن المتهم قام بتحويل عملة اجنبية الى الخارج وكان يتبني عليه استرداد البضائع التي حولت عنها تلك العملة ، وأن ارتفاع الاسعار لا يعتبر قوة قاهرة تعفى المتهم من الواجب الذي فرضه القانون عليه ، فإن ما قلناه الحكم بذلك يكون سديداً .

(طعن رقم ٦٩٢ سنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/٦/١٢)

١٥٣١ - حظر التعامل في عمليات النقد الاجنبى حالة او مؤجلة -
حازته ٤ القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .

* اطلق الشارع في الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ حظر التعامل في عمليات النقد الاجنبى حالة كانت او مؤجلة الا اذا استوفيت الشروط التى يحددها وزير المالية بقرار منه - يستوى في هذا المعنى العمليات التى بين النص نوعها او غيرها مما لم ينص عليه مادام قوامها جميعا التعامل بالنقد الاجنبى .

(طعن رقم ١٣٤٧ سنة ٣٦ ق جلسة ١٤/١/١٩٥٧، من ٨ من ٣٥)

١٥٣٢ - عدم تقديم المتهم شهادة الجبرك القبيحة عن البضاعة
التي استوردها في الميعاد توفر الجريمة ولو كان قد استخرجها فعلا
ونأخر في تقديمها .

* متى كان المتهم لم يتم في الميعاد بتقديم شهادة الجبرك القبيحة من البضاعة التي استوردها يكون قد أخذ بالواجب الذي فرضه عليه القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ سنة ١٩٥١ وقرار وزير المالية رقم ٧٥ سنة ١٩٤٨ ، ولا وجه للدعاء بحسن النية لتأخره في تقديمها مادام قد استخرجها فعلا ، ذلك ان الاخلال بالواجب الذي فرضه القانون يقع أما بالعود عن أدائه أو التراخي عن القيام به في ابائه او في ميعاده .

(طعن رقم ١٥٤٨ سنة ٣٦ ق جلسة ٤/١/١٩٥٧، من ٨ من ٢٨٣)

١٥٣٣ - قانون العفو الشامل رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٢ - عدم
سريانه على واقعة تصدير بضاعة الى الخارج لم تستوف كامل قيمتها في
الموعد القانوني .

* ان نص المادة الاولى من قانون العفو الشامل رقم ١٤٣ سنة ١٩٥٢ ومذكرته الايضاحية صريحان في ان المقصود بالعفو الشامل هم اصحاب الارصدة والدخول الاجنبية وغيرهم المشار اليهم في المادة الثالثة

من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، ولا يمتد العفو الا الى مؤلاء وحدهم وبشرط قيامهم بالالتزامات المنصوص عليها في المادة المذكورة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بقانون العفو ، ومن ثم فإذا كانت الواقعة المسندة الى المتهم مما تطبق عليه نص المادة الرابعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لتصديره بضاعة الى الخارج لم يستوف كابل قيمتها في الموعد القانوني ، فان قانون العفو لا يشملها .

(طعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٣٥٧/١٠/٨ من ٨ من ٧٦٦)

١٥٣٤ - المقصود بتاريخ دفع القيمة في حكم المادة ٢/١ من القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ .

✽ ان المقصود بتاريخ دفع القيمة في المادة ٢/١ من القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ هو تاريخ الدفع بالعملة الاجنبية المخرج عنها للمصدر الخارجى بغير طريق الاعتماد المفتوح ، لانه في هذا التاريخ - كما هو الحال بالنسبة لتاريخ استعمال المستورد للاعتماد - ينقص رصيد الدولة من العملات الاجنبية فيتعين على المستورد اثبات استيراده بضاعة تعادل قيمة ما تنقص من الرصيد وذلك ضمناً لعدم التحايل على تهريب النقد الاجنبى ومن ثم فإذا كان المتهم قد حصل على اعتماد مفتوح من البنك واستعمله في استيراد البضائع فان الميعاد يحتسب في حقه من تاريخ هذا الاستعمال دون تاريخ قيمته بدفع قيمة الاعتماد للبنك ان لم يكن قد سحبه من قبل .

(طعن رقم ١٦٤٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣٥٨/٢/١٨ من ٩ من ٢٤٥)

١٥٣٥ - عملية التعامل في النقد الاجنبى - شرط صحتها والجزاء المترتب على تخلف هذا الشرط - وجوب تطبيق المادة ٩ من ق ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .

✽ ما تضمنه القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ من شروط خاصة بالزام المستوردين بتقديم شهادة الجبرك القيمة الدالة على ورود البضائع التى ستوردوها الى مصر بالعملة الاجنبية التى افرج عنها من اجل

استيرادها وذلك في خلال الاجل المحدد ، يعد متما لحكم المادة الاولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ — التي حظرت تحويل النقد من مصر او اليها الا بالشروط والاذضاع التي تحدد بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه بذلك — ومنصلا للاوضاع التي يجب ان تتم عليها عملية التعامل في النقد الاجنبي والتي يشترط لصحتها تحقق الشرط الموقوف لذي رتبته القانون ، وهو تنفيذ الشروط والاذضاع التي ناط بها وزير المالية — وهي التي تضمنها القرار الوزاري سالف البيان — بحيث اذا تخلف تحقق هذا الشرط فقد التعامل سنده القانوني واستوجب العقوبة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .

(ضمن رقم ٢٢٤ سنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٥٩/٢/٢٠ من ١٠ ص ٣٧٧)

١٥٣٦ : — المادة الاولى من ق ٨٠ لسنة ١٩٤٧ — مجال تطبيقها — وجوب سرياتها ايضا على الاجراءات التالية لتحويل النقد — تنظيمها جميع عمليات التعامل في النقد الاجنبي ما تم منها تحت اشراف الجهات المختصة وتلك التي تتم في الخفاء — علة ذلك .

✽ القول بان المادة الاولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لا تسمى الا على الاجراءات السابقة او المعاصرة لتحويل النقد دون ما يلي ذلك من اجراءات ، يتاخر والفئة التي تغنيها الشارع من الحفاظ على ما لدى البلاد من عملة صعبة واحكام الرقابة على النقد الاجنبي — على ما يبين من المذكرة التفسيرية المرافقة للقانون المذكور — اذ ان كف هذه الرقابة بمجرد الانعراج عن العملة الاجنبية المخصصة للاستيراد قبل التحقق من استعمالها في الغرض الذي افرج عنها من اجلة ، فيه تفويت لمراد الشارع واهداف للقيود الموضوعية لمحاربة تهريب النقد .

(ضمن رقم ٢٢٤ سنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٥٩/٢/٢٠ من ١٠ ص ٣٧٧)

١٥٣٧ : — جريمة الاخلال بواجب تقديم شهادة الجبرك القيمة في الجبرك المحدد — جريمة وقتية — قيامها من تاريخ انتهاء الستة شهور محتسبة من تاريخ استعمال الاعتماد او من تاريخ دفع قيمة البضاعة المستوردة — بدء سريان مدة انقضاء الدعوى الجنائية عن هذه الجريمة من تاريخ انتهاء الستة شهور المذكورة .

✽ جريمة الاخلال بواجب تقديم شهادة الجبرك القيمة في خلال

الاجل المحدد هي بطبيعتها من الجرائم المؤقتة التي يستتم وجودها قانوناً من أول يوم يطلو السنة الشهور التي حددها القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ، وقد اعتبر المشرع بدء ميعاد السنة شهور هو تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة لتغطية قيمة الواردات الى مصر ، او من تاريخ دفع قيمة البضاعة المستوردة ، وتبدأ مدة سقوط هذه الجريمة من تاريخ انتهاء السنة الشهور المذكورة .

(طعن رقم ١١٨٧ ، سنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٢٩/١٩٥٩ ، من ١٠ من ١٠٧٨)

١٥٣٨ - العقاب وفقاً للقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ - عدم اقتصره على العمليات التي تتم في الخفاء .

✽ القول بقصر العقاب على العمليات التي تتم في الخفاء لا يسند له من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ازاء عموم نصه .

(طعن رقم ٢٢٤ ، سنة ٢٩ ق - جلسة ٢٠/٢/١٩٥٩ ، من ١٠ من ٣٧٧)

١٥٣٩ - جريمة الاخلال بواجب تقديم شهادة الجمرک القيمة في الميعاد - جنحة منطبقة على المادتين ١ ، ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ .

✽ جرى قضاء محكمة النقض على ان الاخلال بواجب تقديم شهادة الجمرک القيمة في خلال الاجل المحدد بالقرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ يعتبر جنحة منطبقة على المادتين الاولى والتاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ .

(طعن رقم ١١٨٧ ، سنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٢٩/١٩٥٩ ، من ١٠ من ١٠٧٨)

١٥٤٠ - جريمة الاخلال بواجب تقديم شهادة الجمرک القيمة في الميعاد المحدد - تنازل المتهم عن البضائع التي استوردها لآخر - لا يعفيه من هذا الواجب .

✽ تنازل المتهم عن البضائع التي استوردها لآخر لا يعفيه من التزامه بتقديم شهادة الجمرک القيمة بوصفه مستورداً .

(طعن رقم ١٣١٣ سنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٢٩/١٩٥٩ من ١٠ من ١٠٨٢)

١٥٤١ - وجوب تقديم شهادة الجمرک القیمة - لا یفنی عنه مجرد تحويل القیمة .

* مجرد تحويل القیمة لا یفنی عن وجوب تقديم الشهادة الجمرکیة القیمة .

(طعن رقم ١٣٦٤ سنة ٢٠ فی جلسة ١٩٦١/٥/٢٦ سی ١٢ ص ٦١٦)

١٥٤٢ - حظر التعامل فی أوراق النقد الاجنبی - أو تحويل النقد من مصر أو الیها .

* قرار وزیر المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ المنفذ للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظیم الرقابة على عملیات النقد المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ - یعتبر أمراً متهماً لحکم المادة الاولى من القانون المذكور . واذ كان نص هذا القرار ملزماً بتقديم شهادة الجمرک القیمة عن البضائع التي أفرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها مع تقديمها الى المصارف التي یتعامل معها المستوردون ، بحيث اذا تخلف تحقق هذا الشرط ، فقد التعامل سنده القانوني واستوجب العقوبة المنصوص عليها فی المادة التاسعة من القانون ، فإن الحكم المطعون فيه اذ اوضح الطاعن لم یتستخرج تلك الشهادة ولم يقدمها للمصرف الذي یتعامل معه فی المعاد القانوني ودان الطاعن على هذا الأساس ، یكون قضاؤه سليماً مطابقاً للقانون .

(طعن رقم ١٣٦٤ سنة ٢٠ فی جلسة ١٩٦١/٥/٢٦ سی ١٢ ص ٦١٦)

١٥٤٣ - اقليم غزة - جزء من دولة فلسطين - لا یتبع الاقليم المصری الا من ناحية الاشراف الاداری - القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ - تحويل النقد الیه خاضع لاحکام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ .

* اقليم غزة هو جزء من دولة فلسطين وليس تابعاً للاقليم المصری الا من ناحية الاشراف الاداری ، وقد تكفل القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ بوضع المبادئ الاساسية لحکم قطاع غزة بالنص على استقلال هذا

القطاع ، وعدم اعتباره بعملة داخلية في نطاق الجمهورية العربية المتحدة .
ومن ثم فإن النقد المحول اليه يخضع لاحكام الرقابة على النقد المقررة
بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ .
(طعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ من ١٢ ص ٦١٦)

١٥٤٤ س حظر تحويل النقد - لا فرق بين النقد الاجنبى والنقد
المصرى - ولو كان التحويل لدولة تستعمل النقد المصرى - عله ذلك .

✽ تحظر المادة الاولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ التعامل في
اوراق نقد اجنبى وتحظر كذلك تحويل النقد من مصر أو اليها دون تفرقة
بين النقد الاجنبى والنقد المصرى ، هذا بالإضافة الى ان النقد المصرى
المحول الى غرض - وهو موضوع هذه الدعوى - قد خرج من مصر لحساب
شخص غير مقيم بها - ويأخذ بذلك طبيعه العملة الاجنبية حتما ، ويدخل
في الميزان التجارى لدولة المرسل اليها .. ولا يعتبر استعمال دولة ما لنقد
دولة اخرى أملاجا لدولتين من الناحية التقنية بحيث يضدى النقد في
استخدامها لعدد لا في الدولة الاخرى .

(طعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ من ١٢ ص ٦١٦)

١٥٤٥ - القرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ مستندا في الاصل
الى الاذن العام الذى تضمنه الدستور - الاذن السوارد
بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات
النقد لا يعمد ان يكون ترديدا لاذن العام سالف الذكر -
ما تضمنه القرار المتصور من شروط خاصة بانترزم المستورد بتقديم شهادة
البركة القيمة الدالة على ورود البضائع التى استوردها الى مصر بالعملة
الاجنبية من أجل استيرادها يعد مقاما لحكم المادة الاولى من القانون ٨٠
لسنة ١٩٤٧ - تخلف تحقق هذه الشروط - وجوب توقيع عقوبة الجذبة
المخصوص عليها في المادة ٩ من القانون سالف البيان .

✽ من المقرر أن للسلطة التنفيذية أن تتولى أعمالا تشريعية عن طريق ..
اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها

أو أعفاء من تنفيذها ، وهذه السلطة مستمدة من المبادئ الدستورية المتواضع عليها ، وقد عني دستور سنة ١٩٢٣ الملغى الذى صدر القرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ فى ظله بتقنين هذا المبدأ فى المادة ٣٧ منه .

فيكون هذا القرار مستقداً فى الأصل الى الآن العام الذى تضمنه الدستور ولا يعدو الآن الوارد بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩١٧ أن يكون ترديدا للآن العام المستند من النص الدستورى سالف الذكر . وليس معنى هذا الآن نزول السلطة التشريعية عن سلطتها فى سن القوانين الى السلطة التنفيذية ، بل هو دعوة لهذه السلطة لاستعمال حقها فى وضع التواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئا جديدا أو أن تعدل فيها أو أن تعطل تنفيذها أو أن تعفى من هذا التنفيذ ، وهو حق تملكه السلطة التنفيذية بحكم المبادئ الدستورية . ولما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ قد حظرت تحويل النقد من مصر أو اليها الا بالشروط والاضاع التى تحدد بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه بذلك . وكان ما تضمنه القرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ من شروط خاصة يلزم المستورد بتقديم شهادة الجمرک التقييمية الدالة على ورود البضائع التى استوردها الى مصر بالعملية الإجبية انى أخرج عنها من أجل استيرادها وذلك فى خلال الإيجل المحدد ، يعد ممما لحجم المادة الأولى من القانون سالف البيان ومنصلا للاموضع انى يجب ان تنم عليها عملية التعامل فى النقد الاجنبى والنم يشترط بصحتها تحقق الشرط الموقف الذى رتبه القانون وهو تنفيذ الشروط والاموضع التى ناط بها وزير المالية والنم تضمنها القرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ بحيث اذا تخلف تحقق هذه الشروط فقد التعامل بهذه القانون واستوجب العقوبة المنصوص عليها فى المادة الثامنة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . أما ما قاله المتهم من ان المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لا تسرى على الإجراءات السابقة والمعاصرة للتحويل دون ما يلى ذلك من إجراءات ، فمردود بأنه يتنافر والغاية التى فيها الشارع من الحفاظ على ما لدى البلاد من عملة صعبة واحكام الرقابة على النقد الاجنبى اذ ان كف هذه الرقابة بمجرد الإفراج عن العملة الاجنبية المخصصة للاستيراد قبل التحقق من استعمالها فى الغرض الذى أخرج منها من أجله ، فيه تنيت لمراد الشارع وإهدار للقيود الموضوعة لمحاربة تهريب النقد . كما ان قوله بقصر العقاب على العمليات التى تنم فى

الخفاء لا سند له من القانون اثناء عبوم نمبه . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين اعتبار الواقعة جنحة جريا على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة في هذا الصدد .

(ملحق رقم ١٥٠٠ لسنة ٢٢ في جلسة ١٠/٢٥/١٩٦٥ من ١٦ من ١٢٢٢)

١٥٤٩ - عمليات النقد - جمارك - استيراد - دعوى جنائية - قبولها .

✽ ان الاجراء المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالفوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ و ١١١ لسنة ١٩٥٢ ، والاجراء المنصوص عليه في المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن الجمارك ، والاجراء المنصوص عليه في المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد كل منها في حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى .

(ملحق رقم ١٢٥٠ لسنة ٣٦ في جلسة ٢/٧/١٩٦٧ من ١٨ من ١٢٢٢)

١٥٤٧ - عملة فضية - جريمة - اركانها - قصد جنائي .

✽ حظر المشرع في المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٩ بشأن العملة الفضية الذي حل محله القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٦ - طائفة مخصوصة من الاعمال منها حبس العملة الفضية عن التداول او بيعها او عرضها للبيع بسعر اعلى من قيمتها كما حظر بصفة عامة كل اجراء ينزع من العملة الفضية صفة النقد ، ودل على تائيم كل فرد ، - ايا كان كنهه - يخرج العملة الفضية عن الغرض الذي صكت من اجله ورسدت له وهو تداولها بين الناس باعتبارها نقدا ، فتتحقق الجريمة متى توافر الجاني الفعل المؤتمن عن عمد مع العلم بماهيته وكونه مخالفا للقانون .

(ملحق رقم ١٦٥٢ لسنة ٣٧ في جلسة ١٠/٢٢/١٩٦٧ من ١٨ من ١٠٢٦)

١٥٤٨ - كفاية القصد الجنائي العلم لتحقيق جريمة تعامل غير المقيم أو وكيله بالنقد المصري :

* تتحقق جريمة تعامل غير المقيم أو وكيله بالنقد المصري متى قاربت الجاني الفعل المؤثم عن عمد مع العلم بماهيته وتكون هذا الفعل في ذاته مخالفا للقانون ، فلا يشترط لتحقيقها قصد خاص ، لأنه لا اجتهاد مع صراحة النص ولأن الاحكام تدور مع منالها لا مع الحكمة منها ما لم يصرح الشارع بخلافه ، ولأن القول بغير ذلك فيه تكليس للنص بغير مخصص .^{١١}

(ظن رقم ٢٣١٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦١ م ٦٦ عن ٤٧٢)

١٥٤٩ - صدور قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦٠ نفلاذا للارضاء الدستورية المستقر عليها وفي حدود التفويض المخول له بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .

* قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦٠ فيما حدته به معنى المقيم قد صدر في حدود التفويض التشريعي الواردا في المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والتي اجازت له تعيين الشروط والأوضاع التي يتم على اساسها تعامل غير المقيم بالنقد المصري ولا يوجد لدى تفاد بين الحظر الوارد في نص القانون وبين الشروط والأوضاع المحددة في القرار ، وهو الحال هذه امتداد لنص القانون ومكمل له وليس فيه خروج عنه أو تعطيل له أو اعفاء من تنقيده وإنما صدر نفلاذا للأوضاع الدستورية المستقر عليها وفي حدود التفويض المخول لوزير الاقتصاد ، ومن ثم يعمين أعمال المعايير الواردة به تبعا لتوافر الأركان إن انتظمتها .

(ظن رقم ٢٣١٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦١ م ٧٧ عن ٤٧٢)

١٥٥٠ - من يقيم بمصر اقامة مؤقتة أو يقيم بشروعة فهو غير مقيم في معنى القرار رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ .^{١٢}

* غير المقيم هو من يقيم في مصر اقامة مؤقتة أو غير مشروعة ، أما المقيم فهو من يطبق عليه أحد الشروط الواردة في المادة ٢٤ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ .

(ظن رقم ٢٣١٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦١ م ٦٦ عن ٤٧١)

١٥٥١ - المشروعية والاعتقاد هما شرطا الإقامة المعتبرة وفق القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .

* الإقامة في الأصل واقعة مادية ومسألة فعلية ، وإذا كان الشارع قد اعتبر من يقيم إقامة مؤقتة أو غير مشروعة في حكم غير المقيم فمعنى ذلك أنه قصد بالإقامة المعتبرة أن يتوافر لها شرطا المشروعية والاعتقاد ، ولما كان شرط الاعتقاد يقبل التفات وتباعد ويخضع للتأويل الذي لا تقصر به الذرائع وهو ما أراد الشارع تلافيه فقد حددت اللائحة مدة الإقامة المعتادة بخمسة سنوات .

(ملحق رقم ٢٣١٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٨ من ١٥ ص ٤٧١)

١٥٥٢ - المقصود بالتعامل بالنقد المصري .

* المقصود بالتعامل بالنقد المصري كل عملية من أي نوع أيا كان الاسم الذي يصدق عليها في القانون - يكون فيها دفع بالنقد المصري أخلايا بواجب التجارة الذي فرضه الشارع على أموال غير المقيم وضرورة وضعها في حسابات غير التي في أحد المصارف المخصص لها في مزاولة عمليات النقد حتى يأذن وزير المالية بالافراج عما يرى الافراج عنه منها ، واستيداع النقد المصري وتسليمه إلى غير مقيم يعتبر ولا شك عملية من هذا القبيل .

(ملحق رقم ٢٣١٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٨ من ١٩ ص ٤٧١)

١٥٥٣ - حظر التعامل بالنقد المصري موجه أصالة إلى غير المقيم ولو أقام بصفة مؤقتة أو غير مشروعة وكذلك إلى وكيله ولو كان مقيما مقيما في مصر .

* البين من نصوص المواد الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في فقرتها الثانية ، ٢٤ ، ٣٩ ، ٤٨ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ ، أن خطاب الشارع في حظر التعامل بالنقد المصري موجه أصالة إلى غير المقيم ولو أقام بصفة مؤقتة أو غير مشروعة في مصر ،

والى وكيل غير المقيم ولو كان مصرية مقيما في مصر واعتبر كلا منهما فاعلا أصليا في جرية التعامل بالنقد المصري سواء بالذات أو بالوساطة ولو كان تعامله به حاصلًا مع مصري مقيم في مصر حذرا مما قد يؤدي اليه تصرفه من ضياع نقد اجنبي كان من حق الدولة أن تحصل عليه ، أو التأثير في ثبات سعر النقد المصري ، أو الإخلال بميزان الدولة النقدي سواء أدى تصرفه الى وتوع النتيجة التي خشي الشارع وقوعها أو لم يؤد ، مادام من شأن هذا التصرف أن يكون مؤديا الى تلك النتيجة .

(ملحق رقم ٢٢١٠ سنة ٢٧ في جلسة ١٦/٤/١٩٦٨ س ١٩ من ٤٧٢)

١٥٥٤ - سريان الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ على من يتعامل بالنقد المصري بصفته وكيلًا عن غير مقيم .

✽ متى كان الحكم المطعون فيه قد أجرى حكم الحظر الوارد في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ على المتهم بصفته وكيلًا عن سوري غير مقيم في مصر وتعامله بالنقد المصري بهذه الصفة ، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقًا صحيحًا (ملحق رقم ٢٢١٠ سنة ٢٧ في جلسة ١٦/٤/١٩٦٨ س ٦٩ من ٤٧٠)

١٥٥٥ - إباحة التعامل بالنقد المصري بغیر قيد + مقصور على أبناء الاقليم المصري .

✽ قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ٦٦٠ باصدار اللوحة الرقابة على عمليات النقد وقت صدر خلال الوحدة ، اذ قصر إباحة التعامل بالنقد المصري بغیر قيد على أبناء الاقليم المصري ممن يتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة انما قصد بيان النطاق الاقليمي للحظر الوارد في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وأوضح بالضرورة انه يشمل أبناء الاقليم السوري غير المقيمين في مصر ، يطلع بذلك فوق ما تقدم أنه قد صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١ لسنة ١٩٦١ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد الاجنبي في الاقليم الشمالي ونحو

في الفقرة الثانية من المادة الاولى منه على حظر التعامل بنقد الاقليم الشمالي على غير المقيمين فيه حتى من ابناء مصر .

(طعن رقم ٢٣١٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٨ من ١٩ ص ٤٧٠)

١٥٥٦ - انسباغ جنسية الجمهورية العربية المتحدة على ابناء الاقليم السوري ، واعفاؤهم من اجراءات الإقامة وتجديدها ليسا بمانحين من انطباق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ عليهم .

* ليس من شأن انسباغ جنسية الجمهورية العربية المتحدة على ابناء الاقليم بمقتضى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة او صدور القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة الاجانب بأراضي الجمهورية العربية المتحدة أو الخروج منها والذي أعفى السوريين من اجراءات الإقامة وتجديدها بمانح من انطباق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ على ابناء الاقليم السوري ، لان لكل من هذه التشريعات مجاله وحكمه وحكمته فيما استلته وأوجبه .

(طعن رقم ٢٣١٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٨ من ١٩ ص ٤٧٠)

١٥٥٧ - عدم اعداد نطاق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في شأن الرقابة على عمليات النقد الى الاقليم السوري .

* القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بشأن الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة له كان سارى المفعول قبل الوحدة في الاقليم المصري ، مقصودا به حماية النقد المصري منطلورا اليه في علاقته بالنقد الاجنبى فلا يمتد نطاقه سواء بنص الدستور أو بحكم طبيعته الى الاقليم السوري الذى احتفظ بنقده السوري ولا يفيده من رخصه سوى ابناء الاقليم المصري فيها ابيح لهم بخصوصه ، وعلى ذلك فان الحظر على غير المقيمين في مصر أو وكلائهم في التعامل بالنقد المصري والوارد في الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون المذكور بمصرى بالضرورة على ابناء الاقليم السوري متى كانوا غير مقيمين بالفعل في الاقليم المصري بالانصر الذى عناه تشريع الرقابة على عمليات النقد وبينه .

(طعن رقم ٢٣١٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٨ من ١٩ ص ٤٦٩)

١٥٥٨ - متى ينحسر عن الحكم عيب القصور في التسبب ؟ -
مثال - جرائم النقد .

* إذا كان ما حصله الحكم من اعتراف الطامن له أصله الثابت في الأوراق سواء في محضر استدلال الشرطة أو في محضر تحقيق النيابة ، وكان هذا الاعتراف نصا صريحا في اقتراف الجريمة المسندة اليه ، وكان المذكور يقر في طعنه أن موكله المتهم الثاني عشر في الدوى سورى انقطع عن الإقامة في مصر بعد سنة ١٩٦١ وأقام في لبنان عند مقارلة الجريمة ، وكان الحكم قد دلل على علمه اليقيني بعزم إقامة من ناب عنه في التعامل بالنقد المصرى بأدلة منتجة وعرض لثبانه في هذا الشأن وأنسطه حقه ورد عليه بما يفنده ، فإنه يكون بريئا من عيب القصور .

(طعن رقم ٢٣١٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٨ من ١٩ ص ٢٧٢)

١٥٥٩ - تحقق جريمة التعامل بالنقد المصرى بالوكالة عن غير مقيم بتسليمه لغير المصارف المعتمدة .

* تسليم النقد المصرى المتعامل به بالوكالة عن غير مقيم لغير المصارف المعتمدة يتحقق به التعامل المؤتم سواء كان التسليم حاصلًا لمقيم أو لغير مقيم ، ومن ثم فإن عدم تعيين اشخاص من تسلم النقد المصرى ليس بذى أثر في قيام الجريمة .

(طعن رقم ٢٣١٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٨ من ١٩ ص ٢٧٢)

١٥٦٠ - جواز اثبات التعامل في أوراق النقد المصرى بن غير المقيم أو وكيله بجميع طرق الإثبات .

* التعامل من غير المقيم أو وكيله في أوراق النقد المصرى هو من قبيل التصرف المؤتم ، ومن ثم جاز اثباته بجميع طرق الإثبات بما في ذلك البينة والقرائن اعتبارًا بأن الوكالة عن غير المقيم في التعامل لا تنفك عن

التعامل المحظور وتكون معه واطعة اجرامية واحدة يجرى عليها ما يجرى على نظائرها من المسائل الجنائية فى الإثبات .

(طعن رقم ٢٢١٠ سنة ٣٧ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٨ س ١٩ ص ١٧٢)

١٥٦١ - تسليم النقد المصرى من الوكيل عن غير المقيم الى اى شخص دون ايداعه وتجميده فى احد المصارف المرخص لها قانونا فى مزاولة عمليات النقد الاجنبى ، يتحقق به التعامل المجرم .

✽ متى كان ما اثبته الحكم فى حق المتهم باعتراعه يتحقق به معنى الوكالة عن غير المقيم فى التعامل بالنقد المصرى كما هى معرفة فى القانون ، اذ اتباه فى بيع الساعات وتسليم ثمنها الى من عينه من قبله، فلا يصح افتتاع واطعة التسليم وحدها من سياق التصرف القانونى الذى يائره المتهم لتصحيح القول بانتفاء الوكالة او عدم تحقيق التعامل المؤتم ، ذلك ان تسليم النقد المصرى الذى حصله المتهم المذكور بالوكالة عن غير المقيم الى اى شخص دون ايداعه وتجميده فى احد المصارف المرخص لها فى مزاولة عمليات النقد الاجنبى ، يتحقق به التعامل المجرم .

(طعن رقم ٢٢١٠ سنة ٣٧ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٨ س ١٩ ص ١٧٢)

١٥٦٢ - النشاط المادى فى كافة الجرائم المنصوص عليها فى المادة الاولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ - ماهيته .

✽ يقتل النشاط المادى فى كافة الجرائم المنصوص عليها فى المادة الاولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ فى القيام بعملية من عمليات النقد الاجنبى ايا كان نوعها سواء اكان تعامل او تمويلا او تمهيدا او مقاصة او غير ذلك من العمليات التى بين النص نوعها او غيرها مما لم يرض عليه مادام قوامها جميعا التعامل بالنقد الاجنبى .

(طعن رقم ٣٢٨ سنة ٣٨ ق جلسة ٢٩/٤/١٩٦٨ س ١٩ ص ٥٠٢)

١٥٦٣ - التعهد المقوم بعملة اجنبية - ماهيته .

* ينصرف تعبير التعهد المقوم بعملة اجنبية الى كل التزام ينشأ في مصر بتعهد به شخص يدفع مبلغ بالعملة الاجنبية سواء في داخل البلاد أم خارجها وتقع الجريمة بمجرد التعهد سواء اعقبه الوفاء أو لم يعقبه . وقد يصدر التعهد المقوم بعملة اجنبية في الخارج الا انه في هذه الحالة لا يعد من الافعال المحظورة بمقتضى قانون تنظيم الرقابة على النقد الا اذا كان الدفع بالعملة الاجنبية - تنفيذ لهذا الالتزام - في مصر .

(طعن رقم ٣٣٨ سنة ٣٨ ق جلسة ١٩/٤/١٩٦٨ س ١٩ ص ٥٠٢)

١٥٦٤ - مثال لتسبب معيب في جريمة تعامل في أوراق نقدية

اجنبى .

* ما يقول به الطاعن من اشتراك المبلغ معه في جريمة بيع النقد الاجنبى بدعوى انه كان قد اشترى هذا النقد من المبلغ ، وما تفياه الطاعن بهذا الدفاع من انسحاب اثر التناول عن اقامة الدعوى على المبلغ اليه هو ايضا ، مردود بانه يفرض ان الطاعن كان قد اثار لدى المحكمة بدعواه في هذا الشأن ، فانه ما كان له ان يلزمها بمشاركته الراى فيه ، وفي التفاتنا عنه - وهى صاحبة الحق في تقدير اقامة الدعوى - ما يدل على انها اطرحته .

(طعن رقم ١٢١٩ سنة ٣٨ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٦٨ س ١٩ ص ٨٥٢)

١٥٦٥ - المقاصة - معناها - نوعها - اثرها .

* ان المقاصة بمعناها العام داخلة بالضرورة في نطاق الحظر الذى فرضه القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، وقد عرفها الشارع بموضوعها وبالحاية منها . والمستفاد من تعريفه لها انها كل اتفاق يتم بين أطرافه على تحقيق تقابل ملحوظ فيه ان يكون احد المتباينين بنقد اجنبى مما يطلوى على اجراء تحويل او القيام بالتسوية للديون بين مصر والخارج . ولا شأن للمقاصة بهذا المعنى في تشريع الرقابة على عمليات النقد الاجنبى بالمقاصة

النصوص عليها في المادة ٣٦٢ وما بعدها من القانون الكنى باعتبارها سببا من اسباب انقضاء الالتزامات يقع على نحو ذاتي بقوة القانون ولو بغير علم المتعاملين ، اذ هي تسقط دينين متقابلين : دين واجب الاداء ، ودين مستحق الوفاء . بل المقصود هو المقاصة الاختيارية التي تتجه فيها ارادة اطرافها الى احداث اثرها بجعل دين في مقابلة دين تهريبا للنقد الاجنبي واحتيالا على احكام القانون . وعلى ذلك يدخل في عموم المقاصة بالمعنى المقصود كل اداء لاي مبلغ في مصر بالعملة المصرية نظير مبلغ يدفع في الخارج ملام ملحوظا في الاداء والاستثناء انطواء اى منهما على تعامل متلع بنقد اجنبي او اجراء تحويل او تسوية للديون بين مصر والخارج باستئصال او خصم دين من دين بمقدار الاقل من الدينين — كما هو الحاصل في الدعوى . والمقاصة بذاتها لا تقتضي نقل النقد من مصر او اليها بل يصح أن تتم ولو بقيود لفترة بحتة ، كما يحصل في نظام الحسابات الجارية ونظام قرعة المقاصة في المصارف لان من مزايا المقاصة بطبيعتها تفادى نقل الأموال .

(طعن رقم ١١٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٧/٢/١٩٦١ من ٢٠ من ٢٢٥)

١٥٦٦ — المقصود بالتعامل بالنقد المصري في القانون — حساب
غير مقيم — احوال ذلك — مخالفة ذلك — نقض .

* ان المقصود بالتعامل بالنقد المصري — حسبما جرى قضاء محكمة النقض في تفسير نص الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المضافة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ — هو كل عملية من اى نوع يكون فيها دفع بالنقد المصري اخلايا بواجب التجميد الذي فرضه الشارع على أموال غير المقيم وضرورة وضعها في حساب غير مقيم في احد المصارف المرخص لها في مزاولة عمليات النقد ، حتى يأذن وزير المالية بالافراج عما يرى الافراج عنه منها ، واستيداع النقد المصري وتسليمه بالوكالة عن غير المقيم بغير المصارف المعتمدة يعتبر ولاشك عملية من هذا القبيل . ومتى كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذه الجريمة بل اغفلها جلية ، فانه يكون معيبا بالخطا في القانون .

(طعن رقم ١١٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٧/٢/١٩٦١ من ٢٠ من ٢٢٥)

١٥٦٧ - ضبط النقد الاجنبى - عقوبة .

✽ ان ضبط النقد الاجنبى ليس ركنا فى جريمة القاصة ، ولا يصح اشتراطه دليلا عليها ، يدل على هذا ان الشارع نفسه افترض فى المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ عدم ضبط المبلغ محل الدعوى ورتب على ذلك وجوب الحكم على الجانى بغرامة اضافية تعادل قيمتها باعتبارها عقوبة وجوبية تكملية بدلا للمصادرة .

(طعن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣١٧/٢/١٩٦٦ س ٣٠ مخ ٢٢٥)

١٥٦٨ - الرقابة على عمليات النقد الاجنبى - وصف العملية - خطر

مطلق - استثناء .

✽ ان البين من تشريع الرقابة على عمليات النقد الاجنبى عموما ، ومن مذكرته التنفيذية ، واعماله التحضيرية ومن القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩ الذى نسخت احكامه بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، ومن اصله التاريخى والمصدر الذى استمد منه فى التشريع الفرنسى ان الرقابة على عمليات النقد تنصب على كل عملية من اى نوع ايا كان الاسم الذى يصدق عليها فى القانون يكون موضوعها نقدا اجنبيا مادام من شأنها ان تؤدى بطريق مباشر او غير مباشر الى ضياع نقد اجنبى كان من حق الدولة ان تجصل عليه ، اذ ان الشارع فرض نوعا من الحجز او الاستيلاء او التجبيد على النقد الاجنبى كله ووضعه تحت تصرف الدولة المهيمنة على الاقتصاد القومى لا يباح لاي شخص ان يتصرف فى مبلغ منه الا باذنها . وكل اخلال بالتجبيد الذى فرضه الشارع فى هذا الشأن يقع حتما فى نطاق التائب والمقلب . فحصل تشريع الرقابة على النقد الاجنبى ابرار : حظر مطلق ، وتنظيم ادارى يسمح بالاستثناء .

(طعن رقم ١١١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٣١٧/٢/١٩٦٦ س ٣٠ مخ ٢٢٥)

١٥٦٩ - الرقابة على عمليات النقد - شرطه .

✽ استقر قضاء محكمة النقض على ان الاجراء المنصوص عليه فى الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقوانين ارقام ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ٢٣١ .

لسنة ١٩٥٢ و ١١١ لسنة ١٩٥٢ والإجراء المنصوص عليه في المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن الجمارك والإجراء المنصوص عليه في المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد — كل منها في حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى .

(طعن رقم ٥٠ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ من ٢٠ من ٥٦٥)

١٥٧٠ — تمام جريمة عدم عرض المتهم لما في حوزته من أوراق النقد الأجنبي بمجرد وقوع الترك انتهى عنه في القانون عن عمد — عسدم تطب قيام الجريمة فصدا جنائيا خاصا ولا فوات ميعاد معين — تسببب حكم الادانة في جريمة عدم عرض المتهم ما في حوزته من أوراق النقد الأجنبي — عدم اقتضائه النحدث صراحة عن القصد الجنائي في الجريمة .

* يبين من نص المادذ الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن الرقابة على المدوين الأعمال الحضرية المصاحبة له ، ومن المصدر التشريعي الذي استهد منه ومن سياقه في قانون النقد بصفة عامة ، ان جريمة عدم عرض أوراق النقد الأجنبي التي توجد في حيازة الشخص تتم بمجرد وقوع الترك المنبى عنه في القانون دون ان يحدد الشارع ميعادا معينا لقيام بما المفترضه من الزام لان النقد الأجنبي حاصل بين يديه لا يحتاج الى تحصيل في الخارج او احطار بالاستحقاق كالشأن في الدخول بصفه عامة كما لا تستلزم الجريمة لوقوعها قصدا جنائيا خاصا بل تتحقق متى وقع من الجائي الترك المؤثم عن عمد مع العلم بباهيته ويكون هذا الترك في ذاته مخالفا للقانون ولا يازم لتسببب الادانة ان يتحدث الحكم صراحة عن هذا الركن مادام ما اثبتته من وقائع يشهد لقيامه ومن ثم فان الحكم وقد اثبت على الطاعن حيازته لأوراق النقد الأجنبي وأنه لم يعرضها للبيع على الجهة الادارية المختصة واطرح دفاعه بأنه عثر عليها لساعته في محسد الفندق الذي تلاقى فيه مع بعض افراد العصابة التي تتولى تهريب سيائك الذهب ونعمته بأنه دفاع تجرد من كل اسباب الجدية فان ذلك حسبه اثباتا للجريمة بركنيها المادى والمعنوى وردا على دفاع الطاعن المرسل في هذا الصدد .

(طعن رقم ٢٢٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ من ٢٠ من ٥٩١)

١٥٧١ - جرائم القذف وتخريبها - طلب - أثره .

بمقتضى المقرر بمسعى المذنب - الأولى من قانون الإجراءات الجنائية ان النيابة العامة تحسن دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للمرسوم ، وان احصائها من هذا النسخ مطلق لا يرد عليه القيد الاستثناء من نص المرسوم - واحول الطلب من من ملت الميود التي ترد على حقها استثناء من الاصل المقرر ، مما يقتضي الاحد في تفسيره يعضيق ، وان: ان الطلب متى صدر رجع العيد عن النيابة العامة رجوعاً الى حكم الاصل في الاطلاق وان معنى صدر الطلب من يملك قانون في جريمه من جرائم البعد او التهريب او الاسيراد حتى للنيابة العامة انفسا الإجراءات في شأن الواقعة او أوضاع الى صدر عنها وصحت الإجراءات بفنفسه الى حكمه ما لا تنصف به من اوصاف قانونية مما يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بشأنه من اي جهة كانت . والقول بغير ذلك يؤدي الى زوال التميز ويثبته معاً مع وروده على محل واحد دائراً مع الأوصاف القانونية المخصصة للواقعة عليها وهو ما لا مساع له مع وحده النظام القانوني الذي يجمع أساسات القوانين المدنية بما تضمنه من نوقف الدعوى الجنائية على الطلب ، اد ان الطلب في هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها جميعاً انها جرائم مالية تمس ائتمان الدولة ولا تعلق له بأشخاص مرتجيبها وينتالي من اي طلب عن اي جريمة منها يشمل الواقعة بجميع اوصافها وكيوفها القانونية المبكدة كما ينسب على ما يرتبط بها اجرائياً من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضاً أثناء التحقيق وذلك بقوة الاثر العيني للطلب وقوة الاثر القانوني للارتباط مادام ما جرى تحقيقه من وقائع داخل في مضمون ذلك الطلب الذي يملك صاحبه قصره او تنقيده . اما القول بان الطلب يجب ان يكون مقتضواً على الوقائع المحددة التي كانت معلومة وقت صدوره دون ما يكشف التحقيق منها عرضاً فتخصيص بغير مخصص والزام بما لا يلزم . والقول بغير ذلك يؤدي الى توقف الدعوى الجنائية حالاً بعد حال كلما جد من الوقائع جديد يقتضي طلباً آخر الامر الذي تنازى منه العدالة الجنائية حتماً خصوصاً اذا ترادفت الوقائع مكونة حلقات متشابكة في مشروع جنائي واحد . ولا بغير من هذا النظر ان تكون الدعوى الجنائية لم ترفع عن الجريمة التي صدر بشأنها الطلب بل رفعت عن جرائم أخرى مما يتوقف رفع الدعوى بها على طلب من جهة أخرى مادامت هذه الجرائم قد تكشفت عرضاً أثناء تحقيق الجريمة الاولى التي صدر الطلب بشأنها صحيحاً .

١٥٧٢ - حظر تحويل النقد الاجنبى من مصر واليهما الا بالشروط
والاوضاع التى يحددها قرار وزير الاقتصاد - مراد القانون من هذا
الحظر ؟

✽ يتحقق تحويل النقد الاجنبى باصدار امر من شخص مقيم فى مصر
سواء اكان مصرية ام اجنبيا - الى عميل فى الخارج بدفع مبلغ بالنقد الاجنبى
الى شخص ثالث يسمى المستفيد . ويتحقق تحويل النقد الاجنبى الى مصر
باصدار شخص مقيم فى الخارج - سواء اكان مصرية ام اجنبيا - الى عميل
له فى مصر بدفع مبلغ بالنقد الاجنبى الى المستفيد . ذلك ان مراد القانون
من حظر تحويل النقد الاجنبى من مصر واليهما هو حظر كل اتفاق على تحويل
ما للحيل عند الحال عليه الى الحال له اذا اقتضى تنفيذه تسليم اى قدر
من النقد الاجنبى ، الا بالشروط والاوضاع التى يحددها قرار وزير الاقتصاد
ويستوى فى ذلك ان تكون الحوالة حالة ام لاجل او تكون ممكنة التنفيذ ام
متعذرة لاي اعتبار فعلى او قانونى او ان يكون اتمتدها فى مصر ام
الخارج متاهلت تقتضى تحويل اى قدر من النقد من مصر او اليها كما سلف .

(طعن رقم ٣٣٨ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩/٤/١٩٦٨ س ١٩ ص ٥٠١)

١٥٧٣ - ارتباط جرائم التعامل فى النقد الاجنبى واستيراد السبائك
الذهبية بغير ترخيص وعدم عرض النقد الاجنبى وبين جريمة التهريب
الجبرى - اثر الارتباط - التصالح فى جريمة التهريب الجبرى - اثره
على الارتباط .

✽ ان دعوى قيام الارتباط ايا ما كان وصفه بين جرائم التعامل فى
النقد الاجنبى واستيراد السبائك الذهبية بغير ترخيص وعدم عرض النقد
الاجنبى وهى ذات العقوبة الاشد وبين جريمة التهريب الجبرى ذات
العقوبة الاخف ، لا توجب البتة الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية عن تلك
الجرائم الثلاث تبعاً للحكم بانقضائها فى جريمة التهريب الجبرى للتصالح ،
ولا تقتضى بداهة انسحاب اثر الصلح فى الجريمة الاخيرة على تلك الجرائم ،
لما هو مقرر من ان مناط الارتباط فى الحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات
رهن يكون الجرائم المرتبطة ماثمة لم يجر على احداها حكم من الاحكام
المعفية من المسؤولية او العقاب ، لان تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها
بقوة الارتباط القانونى الى الجريمة المقرر لها اشد العقاب لا يفقدها

نجاتها والا يحول دون تصدى المحكمة لها والتليل على نسبتها للمتهم ثبوتاً ونفيًا ، فلا محل لأعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات عند القضاء بالبراءة في احدى التهم او سقوطها او انقضاءها .

(ملحق رقم ١٧٤ سنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٥/١٩٦٩ م ٢٠ من ٦٨٥)

١٥٧٤ — اشتراط كون التعامل بالنقد الاجنبى محدد بواقعة معينة — غير لازم — جواز اتواء هذا التعامل على عمليات متعددة .

* لا يلزم ان يكون التعامل بالنقد الاجنبى محددًا بواقعة واحدة بل يجوز ان ينطوى هذا التعامل على عمليات متعددة .

(ملحق رقم ٧ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٢/٥/١٩٦٩ م ٢٠ من ٦٥٩)

١٥٧٥ — اثبات الحكم تعامل المتهم في النقد الاجنبى بطريق غير مشروع ودون ان يثبت في الدفاتر المعدة لذلك او يورده للبنك — كفاية ذلك لارد على دفاع المتهم بان تعامله مسموح به .

* متى كان الحكم قد اثبت ان المتهم كان يتعامل في النقد الاجنبى بطريق غير مشروع لحسابه دون ان يثبت في الدفاتر المعدة لذلك او يورده الى البنك ، فان ذلك يتضمن الرد على دفاعه بان تعامله في هذا النقد الاجنبى هو تعامل مسموح به ، وانه قابل بمقتضى وظيفته وانه غير مسئول عن قيد هذا النقد بالدفاتر وكان يسلم بما في حوزته من نقد اجنبى الى رئيس الخزينة .

(ملحق رقم ٧ سنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٥/١٩٦٩ م ٢٠ من ٦٥٩)

١٥٧٦ — اقرار المتهم في محضر الضبط وتحقيق النيابة باحتفاظه بالنقد الاجنبى وعدم توريده للبنك وتعامله فيه مقابل عمولة — هو اعتراف بتحقيق به عناصر جرمية التعامل في النقد الاجنبى وعدم عرضه على وزارة الاقتصاد .

* اذا كان الحكم قد اثبت ان المتهم قد قرر في محضر ضبط الواقعة

* (٥٤)

وفى تحقيق النيابة انه كان يحتفظ بالنقد الاجنبى الذى يستبدله له نزلاء الفندق ولم يورده الى البنك وانه تعامل فى هذا النقد مقابل عمولة حصل عليها بلغت مائة وستين جنيهًا ، فان هذا يعد اعترافًا من جانبه بارتكاب جريمتى التعامل فى أوراق النقد الاجنبى بطريق غير قانونى وعدم عرض ما فى حوزته من نقد اجنبى على وزارة الاقتصاد وتوافر به كافة العناصر القانونية لهاتين الجريمتين .

(طعن رقم ٧ سنة ٢٥ قى جلسة ١٤/٥/١٩٦٦ ، ص ٢٠ ، ج ٦٥٥)

١٥٧٧ :- جريمتى التعامل فى أوراق النقد الاجنبى وعدم عرض هذا النقد على وزارة الاقتصاد .

* ان قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة احد المتهمين من جريمتى التعامل فى أوراق النقد الاجنبى وعدم عرض هذا النقد على وزارة الاقتصاد لا اثر له على قيام هاتين الجريمتين فى حق الطعن مادام قد اثبت انه ارتكبهما دون اشتراك احد معه .

(طعن رقم ٧ سنة ٢٥ قى جلسة ١٤/٥/١٩٦٦ ، ص ٢٠ ، ج ٦٥٥)

١٥٧٨ :- التعامل بالشيكات السياحية (نقد اجنبى) — تائيم .

* من المقرر ان الشيك اذا استوفى شرائطه القانونية يعتبر اداة دفع ووفاء ويستحق الاداء لدى الاطلاع دائما ويغنى عن استعمال النقود فى المعاملات ويعتبر بالنقود سواء بسواء ويجرى مجراها ، فان التعامل به مادام قوامه نقدا اجنبيا يقع تحت طائلة التائيم .

(طعن رقم ١٥ سنة ٢٩ قى جلسة ١٤/٥/١٩٦٩ ، ص ٢٠ ، ج ٧١٢)

١٥٧٩ :- حمل الشيك السياحى توقيعين — لا فرق بينه وبين الشيك العادى .

* ان الشيك السياحى اذا حمل توقيعين لم يعد بينه وبين الشيك العادى فارق .

(طعن رقم ٢٩ سنة ٢٩ قى جلسة ١٤/٥/١٩٦٩ ، ص ٢٠ ، ج ٧١١)

١٥٨١ - حظر التعامل فى اوراق النقد الاجنبى طبقا للقانون
٨٠ لسنة ١٩٤٧ - عرنيته .

✽ نصت المادة الاولى من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ بصفة عامة
مطلقة على حظر التعامل فى اوراق النقد الاجنبى ، وهذا الحظر يتناول كل
عملية من اى نوع من هذا النقد سواء من العمليات التى بين النص نوعها
او غيرها مما لم ينص عليه ما دام قوامها جميعا التعامل بالنقد الاجنبى ومن
ثم فسواء لكان التعامل بالشيكين على سبيل الملك أم الرهن فهو داخل
حتما فى نطاق التائيم ما دام قوامه نقدا اجنبيا . ولما كان الحكم قد اثبت
فى حق الطاعن انه تسلم الشيكين وقد ضبط بعدها ببوين فاخر باستلامه
لهما ، فانه تكون قد مضت مدة كافية تجعله ملتزما بما يفرضه عليه القانون
من واجب عرضهما للبيع على وزارة الاقتصاد بالسعر الرسمى .

(طعن رقم ٢٤ سنة ٢٤ ق جلسة ١٣/٥/١٩٦٥ من ٢٠ ص ٧١١)

١٥٨١ - حظر القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ كل مقاصة منطوية على
تحويل او تسوية كاملة او جزئية بنقد اجنبى - ما يدخل فى حلول المقاصة .

✽ ان الشارع - حسبما استقر عليه قضاء محكمة النقض - اذ
حظر فى المادة الاولى من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على
عمليات النقد الاجنبى كل مقاصة منطوية على تحويل او تسوية كاملة او
جزئية بنقد اجنبى ، فقد اراد ان يعاقب كل تصرف يتم بالاتفاق بين اطرافه
على تحقيق تقابل بين ذنوبين ملحوظ فيه ان يكون احد المقابلين بنقد اجنبى ،
مما ينطوى على اجراء تحويل او قيام بتسوية للديون بين مصر وخارج ،
ويحظر فى حلولها كل اداء او استثناء لاي مبلغ بالعملة المصرية ما دام
ملحوظا فى اهمها التظاؤله على تعامل بنقد اجنبى او اجراء تسوية بين
الديون باستنزال او خصم دين من دين بمقدار الاقل من الدينين باعتبار
المقاصة الاختيارية داخلة فى عموم التعامل بالنقد الاجنبى الذى فيض
عليه التبايع نوعا من التجديد لحساب الدولة لا يباح التصرف فى شيء
منه الا بالتأذنه .

(طعن رقم ٥٤٤ سنة ٢٤ ق جلسة ٢٦/٥/١٩٦٦ من ٢٠ ص ٧٧٢)

١٥٨٢ - أوجب القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ المجلد في حذنة عدم ضبط المبلغ موضوع الجريمة الحكم الى جانب العقوبات الأصلية بفراغة نصيبه نصيبها باعتبارها عقوبة مالية تكميلية وجوبية بديل من عقوبة المصادرة المخصوص عليها في القانون - بسببه هذه الغرامة الى المبلغ الذي كان يتعين مصادره بمصلحة الجزاء بالنقد الذي لم يضبط منه حله او بعضه قل أو أكثر - ما يضبط ترد عليه المصادرة .

§ البين من نص الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون رقم ١١١ سنة ١٩٥٢ في فحواه ومن مذكرته الإيضاحية ومن مصدره الشرعي في الماده ١٦ من التشريع الفرنسي الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩١٥ حسبها اشر اليه الشارع المصري في الأعمال التحضيرية لقانون النقد ، ان القانون اوجب - في حله عدم ضبط المبلغ موضوع الجريمة - الحكم الى جانب العقوبات الأصلية بفراغة اضافية تعادلها باعتبارها عقوبة مالية تكميلية وجوبية بديلا عن عقوبة المصادرة المخصوص عليها في القانون وهذه الغرامة تنسب الى المبلغ الذي كان يتعين القضاء بمصادره لمصلحة الجزاء بالنقد الذي لم يضبط منه كله او بعضه قل أو أكثر ، اما ما يضبط فإن المصادرة ترد عليه ، ولا محل لنسبة الغرامة الاضافية اليه ، ولا عبرة بالنسب في نقص المبلغ موضوع الجريمة عن المقدار الذي كان يجب مصادره ، ولا بما اذا كان هذا السبب من قتل المذنب أو من قتل غيره ، لان عقوبة الغرامة وجوبية لا تخير فيها ، والقول بغير ذلك يخالف المعنى الراسخ في فحوى النص ومفهوم دلالة ويؤدى الى الاحتياط على تطبيقه بتدريج الأقل من المبلغ موضوع الجريمة ، فضلا عن مجانبته للحكمة التي دست الى تقريره .

(ملحق رقم ٤٤٤ سنة ٢٩ ق جلسة ١٨٦١/١/٢٦ ص ٨٠ ص ٧٧٢)

١٥٨٢ - مثال لجريمة مقلصة مخطوية على تحويل نقد اجنبي .

§ متى كان الحكم المطعون فيه قد اثبت على الطاعن الثاني باعترافه انه دفع عشرة الاف جنيه في مصر نقدا مصرية بعد ان تبين من الخلل المحرر بالشفرة ان الطاعن الاول متلبه نقدا لهنتيا في لبنان شأن ما وقع من الطاعنين يكون جريمة تامة لا شروعا ولا محاولة ولا تحضيرا وذلك باعتقاد الاتفاق على المقاصه وتنفيذ موجبها من كل الطرفين .

(ملحق رقم ٤٤٤ سنة ٢٩ ق جلسة ١٨٦١/٥/٢٦ ص ٨٠ ص ٧٧٢)

١٥٨٤ - انتقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل عن طلب السبر فيها -
فى اى وقت قبل صدور حكم نهائى فيها - مخالفة ذلك - خطأ فى القانون -
مثال فى نقد *

* اذ اجريت المادة العاشرة من قانون الاجراءات الجنائية لمن خوله
القانون حق تقديم الطلب من يتنازل عنه فى اى وقت الى ان يصدر فى
الدعوى حكم نهائى ، وتقضى الدعوى الجنائية بالتنازل ، وكان الثابت من
المفردات التى امرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - ان وكيل وزارة
الاقتصاد والتجارة الخارجية لشئون النقد والميزانية النقدية - قد اخطرت
النيابة العامة بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٩ بأنه رؤى سحب الاذن الصادر باتخاذ
الاجراءات ورفع الدعوى العمومية فى القضية موضوع الطعن وعرض هذا
التنازل على المحكمة قبل اصدارها حكما المطعون فيه ، غير ان المحكمة
انتهت الى تأييد الحكم الصادر بالادانة ، فان الحكم المطعون فيه قد يكون
قد اخطأ فى القانون ويتعين نقضه والحكم بانتقضاء الدعوى العمومية
بالتنازل .

(طعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٩ فى جلسة ١٩٧٠/٤/٥ من ٢١ ص ٥٠٧)

١٥٨٥ - القيد الوارد فى المادة الرابعة من القانون رقم ٨٠ لسنة
١٩٤٧ - تكييفه - طلب بالمعنى الوارد فى المادة التاسعة - اجراءات -
امسك ذلك *

* ان التكييف القانونى السليم للقيد الوارد فى نص الفقرة الرابعة
من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم
الرقابة على عمليات النقد ، المضافة بالقانون ١١١ لسنة ١٩٥٣ ، هو انه
فى حقيقته طلب بالمعنى الوارد فى المادة التاسعة من قانون الاجراءات
الجنائية ، لان الجرائم المنوّه عنها فيها تتعلق بعمليات لا تنصل بأشخاص
معينين ، وان القيد الوارد بها يتصب على الجرمية ذاتها ولا يتمصر الى
شخص مرتكبها *

(طعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٩ فى جلسة ١٩٧٠/٤/٥ من ٢١ ص ٥٠٧)

١٥٨٦ - الرقابة على عمليات النقد تنصب على كل عملية من أي نوع أيا كان الاسم الذي يصدق عليها في القانون يكون موضوعها نقدا أجنبيا مادامت تؤدي إلى ضياع لنقد أجنبي كان من حق الدولة أن تحصل عليه .

* البين من تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجنبي عموما . ومن مذكرته التفسيرية وأعماله التحضيرية ، ومن القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩ الذي نسخت أحكامه بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ومن أصله التاريخي والمصدر الذي استمد منه في التشريع الفرنسي أن الرقابة على عمليات النقد تنصب على كل عملية من أي نوع أيا كان الاسم الذي يصدق عليها في القانون ، يكون موضوعها نقدا أجنبيا ، ما دام من شأنها أن تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى ضياع نقد أجنبي ، كان من حق الدولة أن تحصل عليه ، إذ أن الشارع فرض نوعا من الحجز أو الاستيلاء أو التجديد على النقد الأجنبي كله ، ووضعه تحت تصرف الدولة المهيمنة على الاقتصاد القومي ، لا يباح لأي شخص أن يتصرف في مبلغ منه إلا بالذات ، وكل إخلال بالتجديد الذي فرضه الشارع في هذا الشأن يقع حتما في نطاق التأنيب والعقاب ، فحصل تشريع الرقابة على النقد الأجنبي أمران : حظر مطلق ، وتنظيم إداري يسمح بالاستثناء ، فالمقاصة بمعناها العام داخلة بالضرورة في نطاق هذا الحظر ، وقد عرفها الشارع بموضوعها والغاية منها والمستفاد من تعريفها لها ، أنها كل اتفاق يتم بين أطرافه على تحقيق مقابل ملحوظ فيه أن يكون أحد القابلين بنقد أجنبي ، مما ينطوي على إجراء تحويل ، أو القيام بقسوية للديون بين مصر والخارج ، ولا شأن للمقاصة بهذا المعنى في تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجنبي بالمقاصة المنصوص عليها في المادة ٣٦٢ وما بعدها من القانون المدني باعتبارها سببا من أسباب انقضاء الالتزامات يقع على نحو بقوة القانون ولو بغير علم المتعاملين ، إذ هي تسقط بين دينين متقابلين : فحين واجب الأداء وديون مستحق الوفاء ، بل المقصود هو المقاصة الاختيارية التي تتجه فيها إرادة أطرافها إلى أحداث أثرها ، بجعل دين في مقابلة دين تهريا للنقد الأجنبي واحتياالا على أحكام القانون ، وعلى ذلك يدخل في عموم المقاصة بالمعنى المنصود ، كل أداء لا يبالغ في مصر بالعملة المصرية نظير مبلغ يدفع في الخارج ، ما دام ملحوظا في الأداء والاستثناء انطواء أي منهما على تعامل منتج بنقد أجنبي .

١٥٨٧. — جريمة التعمد — أدلة الثبوت — اغفالها — أثر ذلك —
رقابة محكمة النقض .

✽ متى كان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح وتفصيل مفردات البضائع التي تسبب إلى الطاعن تصديرها للخارج ولم يئلل — بسند من أوراق الدعوى — على أنه لم يسترد قيمتها في الميعاد القانوني ، كما أنه أغفل كلية التحدث عن أدلة الثبوت في جريمة التعمد المقوم بعمله اجنبية مكتفية بالقول بأن الطاعن وقع على عقد شراء بالخبرة بببلغ أربعين ألفاً جنيه استرليني دون أن يورد مضمون العقد المذكور ودون أن يفسح في أسبابه عن أن هذا التعمد قد تم على خلافت الأوضاع الثانوية وسنده في ذلك حتى يبين وجه استدلالة على ما جهلة ، كما أنه جاء قاصراً في بيان جريمة علم عرض العملة الأجنبية للبيع على وزارة الاقتصاد علان الحكم يكون قد خلا من بيان الواقعة المستجيبة العقوبة بإننا نتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ومضروب كل دليل من أدلة الثبوت مما يسمه بالقصور ويعجز هذه المحكمة عن مراعاة صحة تطبيق القانون على الواقعة والتقرير برأيها فيها خاض فيه الطاعن في باقى أوجه طعنه من خطأ في تطبيق القانون وتأويله .

(طعن رقم ١٨٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٢ من ٢٤ من ١٩٧٢)

١٥٨٨. — تحريك الدعوى في جرائم النقد — قيوده .

✽ من المقرر حسبما استقر عليه قضاء محكمة النقض أن القيد الوارد على تحريك الدعوى في جرائم النقد والذي اشارت اليه النقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المضاعفة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ وعبرت عنه بلفظ « الآن » برفع الدعوى بنصها على أنه « لا يجوز رفع الدعوى بالنسبة للجرائم المتقدم ذكرها (جرائم النقد) أو اتخاذ أى إجراء فيها إلا بناء على إذن من وزير المالية والاقتصاد أو من يندبه لذلك » . هو بحسب التكييف القانوني السليم « طلب » بالمعنى الوارد في المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية والذي تنطبق عليه أحكام المادة العاشرة من ذات القانون فينسب ضرره من أنسب يجوز له حمله القسري حقاً

تقديم الطلب ان يتسائل عنه في اى وقت السى ان يصدر فى الدعوى حكم نهائى وتتقضى الدعوى الجنائية بالتنازل . ولما كان الحاضر عن الطاعن قد اثار انه بعد ان قرر بالطنم وقدم اسبابه تنازلت الادارة العامة للنقد عن طلبها تمامة الدعوى مما يقترب عليه انقضائها ، وتكان الثابت من المفردات المضمومة ان الميعر العام للادارة العامة للنقد بوزارة المالية والاقتصاد قد اخطر النيابة العامة بتاريخ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ بانه تقرر سحب « الاذن » الصادر برفع الدعوى العمومية فى القضية موضوع الطعن مما ينبى عليه انقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل وهو امر متعلق بالنظام العام يجب على المحكمة ان تقضى به من تلقاء نفسها ولو بغير دفع من الطاعن — فانه يتمتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل وبراءة المتهم .

(طعن رقم ١٥٢٢ سنة ٢٤ ق جلسة ١٧/٢/١٩٧٥ س ٢٦ ص ١٦٧)

١٥٨٩ — نقد اجنبى — حظر التعامل — استثناء — تفسير .

* لما كان حاصل تشريعات الرقابة على النقد الاجنبى وتنظيم الاستيراد هو حظر مطلق وتنظيم ائدارى يسمح بالاستثناء عن طريق اصدار القرارات اللازمة فى حدود التفويض التشرى وكاتت القرارات المعقاة الصادرة من الوزير المختص فى شأن الاستيراد بدون تحويل عملة واستيراد السلع من الخارج بدون ترخيص وفقا لنظام السوق الموازية تخص فئات واشخاصا معينة هى المخاطبة بهذه القرارات لما غير المخاطبين بها والتي لا تسرى عليهم الصفات المنصوص عليها فيها فقد ظل الحظر بالنسبة اليهم قائما ، فان الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر بما تردى فيه من تفسير وتاويل خاطئين حين انتهى الى ان مقتضى صدور هذه القرارات اباحة التعامل فى النقد الاجنبى والمقاصة اذا ارتكبا لتحويل اذن الاستيراد ، والغاء تراخيص الاستيراد بصورة مطلقة شاملة بدعوى ان تلك القرارات تعد من قبيل القانون الاصلاح للمتهم . مما مؤداه تعديل نص المادة الاولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه ، وتعطيل نص المادة الاولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ والمادتين الاولى والثانية من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ ، يكون قد اخطا فى تطبيق القانون .

(طعن رقم ٨٠٥ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٢/٦/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٥٢٨)

١٩٩٠ - خط التعامل بالنقد المصري لغير المقيمين في مصر .

✽ نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المضافة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ على أنه « يحظر على غير المقيمين في المملكة المصرية أو وكلائهم التعامل بالنقد المصري أو تحويل أو بيع القراطيس المالية المصرية إلا بالشروط والأوضاع التي تعين بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه في ذلك » وجاء بالذكرة الإيضاحية تبييراً لإصدار القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ في شأن تعامل غير المقيم بالنقد المصري ما نصه « وقد ظهر أن غير المقيمين في مصر ووكلائهم يتعاملون بالنقد المصري والقراطيس المالية بطرق عدة تنتهي بطريقة غير مباشرة إلى ضياع كثير من النقد الأجنبي من حق الدولة أن تحصل عليه .. » وكان القصد بالتعامل بالنقد المصري كل عملية من أي نوع - أيا كان الاسم الذي يصدق عليها في القانون - يكون فيها دفع بالنقد المصري اختلالاً بواجب التجميد الذي تفرضه الشارع على أموال غير المقيم وضرورة وضعها في حسابات في غير مقيم في أحد المصارف المرخص لها في مزاولة عمليات النقد حتى يأذن وزير المالية بالإفراج عما يرى الإفراج مثله منها ، واستبعاد النقد المصري وتسليمه إلى غير مقيم يعتبر ولا شك عملية من هذا القبيل .

(ملحق رقم ٨٠٥ سنة ٤٥ ق جلسة ١٢٢/٦/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٥٢٨)

١٩٩١ - قوانين النقد - غير المقيم - تعريفه .

✽ لما كان غير المقيم هو من يقيم في مصر إقامة مؤقتة أو غير مشروعة ، ولما المقيم فهو من ينطبق عليه أحد الشروط الواردة في المادة ٢٤ من قرار وزير الاقتصاد الرقيم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ ، وكانت الإقامة في الأصل واقعة مادية ومسألة عملية ، وإذا اعتبر الشارع من يقيم إقامة مؤقتة أو غير مشروعة في حكم غير المقيم ، فمعنى ذلك أنه قصد بالإقامة المعتبرة أن يتوافر لها شرطاً المشروعية والاعتقاد ، ولما كان شرط الاعتقاد يتقبل التأويل ويخضع للتأويل الذي لا تشدد به الذرائع وهو ما أراد الشارع تلانيه ، فقد حدثت اللاحقة مدة الإقامة المعتادة بخمس سنوات تطبت للاجنبي بحمله ببطاقة إقامة لهذه المدة أو إقامة لمدة متصلة يبلغ مجموعها خمس سنوات ميلادية ما لم يحتفظ بصفة غير المقيم بعد الحصول على موافقة اللجنة العليا للنقد على ذلك . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون

فيه قد اورد في معرض تبريره لفضائه ببراءة كل من المطعون ضدهم الرابع والسابع والتاسع ، ... و ... و ... و ... من جرائم الاشتراك في التعامل بالنقد المصرى مع غير مقيم هو .. انهم لا يعلمون بتوافر تلك الصفة لديه دون أن يستظهر شرطى الإثباتة المعتبرة قانونا من مشروعية واعتقاد فان ذلك مما يصح الحكم بالتخاؤل وبالتقصير في ايراد ما تدفع به عنهم تلك الجريمة بعناصرها سلفة البيان .

(طعن رقم ٨٠٥ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢٢ من ٢٦ ص ٥٢٨)

١٥٩٢ - نقد - جريمة - حكم - تسييه .

✽ لما كان الثابت مما اورده الحكم المطعون فيه انه اقتصر حين قضي ببراءة المطعون ضدهم من باقى التهم المسندة اليهم على مجرد القول بان اقوال ... بشأن تعامل المطعون ضده الاول ... بالنقد المصرى مع ... غير المقيم جاءت مرسله وكذلك بالنسبة لاقوال ... في خصوص تهمة المقاصة المسندة الى المطعون ضده التاسع ... رغم انه دان اولهما بذات الجريمة كما اكتفى بالتول بانه لا شأن لنفس المطعون ضده بتهمة المقاصة الاخرى المسندة اليه راطراح اعتراف المطعون ضده الخامس عشر ... بمقولة انه ادلى به في ظروف صحية وبعدم قدرته على التراجع في اقواله ، واغل الحديث عن شيكهن آخزين صادرين الى المطعون ضده الثانى ... من سفارة المكسيك حينما قضي ببراءته من تهمة التعامل فى الشيكات الموقية بنقد اجنبى ، كما قضي ببراءة المطعون ضده السابع ... من تهمة المقاصة المستنتجة اليه لمجرد انه قام بتوصيل مبالغ بسيطة فى احداها وانه بعيد عن الاخرى ، وبان دور المطعون ضده السابع عشر ... فى تهمة المقاصة المسندة اليه قد اقتصر على سحب النقد المصرى ان حسابه فى البنك حيث تولى ... ترتيب وسيلة ارساله الخارج عن طريق ... دون أن يعنى ببحث ترديد نمو المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدلة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٢ للجريمة القائمة والشروع فيها ومحاوله ذاك بها يهيم منه ان العتاب يمتد حتما الى ما دون الشروع من الاعمال التى يقصد بها الوصول الى التهريب وان لم يصل الى البدء فى التنفيذ ، وكان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ان يشتبه الحكم - ولو كان صادرا

بالبراءة على الأسباب التي بنى عليها والإلا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحديد الأساليب والحجج المبني عليها والمتبعة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع التوفيق على منسوغات ما قضى به . أما الفراغ الحكم في عبارة عامة معها أو وضعه في صورة مجبلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استتباب تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار الثابت في الحكم .

(طعن رقم ٨٠٥ سنة ٢٥ ق جلسة ١٣٧٥/٦/٢٢ ص ٢٩ م ٥٢٨)

١٥٩٣ - نقد اجنبى - جريمة - عقوبة .

✽ من المقرر أن تعتبر قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على اثر اجراء باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بهذا الاجراء وما ينتج عنه من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى بحيث اذا قدرت ان هذه الاقوال قد صدرت منه صحيحة غير متأثر مؤهبا بهذا الاجراء جاز لها الاخذ بها ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد تفرقت في حدود سلطتها التقديرية ان اعتراف الطاعن امام النيابة كان دليلا مستقلا عن الاجراءات السابقة عليه ومثبت الصلة بها والطعنات الى صحته وسلامته فانته لا يقبل من الطاعن مجادلتها ، ومن ثم فان ما يثيره في هذا الشأن يكون في غير محله مستوجبا للرفض . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة تعامله في النقد الاجنبى المضبوط على خلاف الشروط والايضاح القانونية وعاقبه بمقتضى المادتين ١/١ ، ١/٩ ، ٣ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل وكانت المادة التاسعة قد نصت على ان تكون الغرامة التي يقضى بها في هذه الجريمة « تعادل ضعف المبالغ التي رفعت الدعوى الجنائية بسببها على الا تقل عن مائة جنية » كما جرى نص الفقرة الثالثة منها على ان « تضبط المبالغ محل الدعوى ويحكم بمصادرتها لجلب الخزائنة » لما كان ذلك ، وكان المفهوم من صريح هذا النص ان الغرامة تعتبر بضعف قيمة النقد الاجنبى الذي كان محل التعامل وكذلك الشأن في المصادرة فانها تنصب على النقد الاجنبى المضبوط والذي كان محل الجريمة التي دُين بها الطاعن ، واذ كان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد عم تضامه بالغرامة فصعلا مقدرة بضعف قيمة المبالغ المضبوطة التي شملها ايضا بالمصادرة على الرغم من ان من بين

المضبوطات تسعمائة وعشرين جنيتها مصرية لم يكن لها صلة بالجريمة التي أخذ بها الطاعن فان الحكم المطعون فيه يكون بذلك قد اخطأ بتطبيق القانون مما يضمن معه تصحيحه بجعل الغرامة المقررة بها معادلة لضعف قيمة النقد الاجنبى المضبوط فقط دون غيره من النقود المصرية المضبوطة وقصر المصادرة أيضا على ذلك النقد الاجنبى المضبوط فحسب وذلك بالإضامة الى عقوبة الحبس المقررة بها .

(طعن رقم ١٠٢٧ سنة ٥٥ في جلسة ١٩٧٥/١/٢٢ س ٢٦ ص ٥٨١)

١٥٩٢ — نقد — جريمة — أركانها .

* لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه — يبين واقعة الدعوى بها مؤداه ان الطاعن قام بتاريخ ١٩٧٣/٩/٦ بشحن عرقسوس الى تشيكوسلوفاكيا بـ ٥٢٠٧٥ ك وتبقى منه مبلغ لم يتم باسترداده خلال المهلة القانونية وانتهى الى ثبوت الجريمة فى حق الطاعن ، لما كان ذلك . وكانت المادة الرابعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ٤٧ المعدل بالقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٥٧ التى وقعت الجريمة فى ظله قبل الغائه بالقانون رقم ٩٧ سنة ١٩٧٦ قد نصت على انه : « يجب على من يصدر بضاعة الى الخارج ان يسدد قيمتها » فى خلال ثلاثة اشهر من تاريخ الشحن وفقا للشروط والافاضاع التى يقررها وزير المالية والاقتصاد بما لم يقرر اعفاؤه من ذلك باذن خاص . وكان يبين من صريح نص المادة سالفة الذكر ان الشارع قد اعتبر تاريخ الشحن من مبناء التصدير دون غيره بدء احتساب مدة الثلاثة شهور الواردة به وكان الطاعن لا يفتار فى صحة تاريخ الشحن الذى عول عليه الحكم المطعون فيه اساسا لاحتساب هذه المهلة فان منعى الطاعن فى هذا الخصوص يكون فى غير محله ويكون ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه فى فضائه يتفق ومصحح القانون .

(طعن رقم ١٢٢١ سنة ٤٦ في جلسة ١٩٧٧/٢/١٢ س ٢٨ ص ٢٥٠)

١٥٩٥ — نقد — قانون اصلح — العقوبة الاخف — جريمة — أركانها .

* ان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى

المصادر في ١٢ أغسطس سنة ١٩٧٦ (١٨ من شعبان سنة ١٣٩٦) والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٣٥ مكرر في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٧٦ والمعمور به اعتباراً من ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ — والذي ألغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المقدم الطاعن للمحكمة في ظل أحكامه — يعتبر قانوناً أصحح للطاعن بها، وجاء في نصوصه من عقوبات أخف من تلك الواردة بالقانون الملغى وبإباحتها الاحتفاظ بالنقد الأجنبي الناتج عن غير عمليات التصدير السلمي والسياحة فهو الذي يتبع دون غيره ، ولما كان القانون المذكور قد نص في مادته الأولى على أن « كل شخص طبيعي أو معنوي من غير الجهات الحكومية أو الهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام أن يحتفظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبي عن غير عمليات التصدير السلمي أو السياحة ، وفلاشخاص الذين أجاز لهم الاحتفاظ بالنقد الأجنبي طبقاً للفقرة السابقة الحق في القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبي بما في ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخلياً على أن يتم هذا التعامل عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل في النقد الأجنبي والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقاً لأحكام هذا القانون في جمهورية مصر العربية ... » كما نص في مادته العشرين على أن « يصدر الوزير المختص القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره ... » واستناداً إلى هذا النص صدر قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون على أن تسرى اعتباراً من تاريخ العمل به . ومؤدى نصوص القانون المذكور في صريح الفاظها وواضح دلالتها أنها وإن أباححت لكل شخص طبيعي أو معنوي الاحتفاظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبي من غير عمليات التصدير السلمي والسياحة سواء خارج البلاد أم داخلها وإعفته بذلك من قيام الزام باسترداده إلى البلاد أو عرضه على المصارف المعتمدة أو بيعه لها ، إلا أن تلك النصوص حظرت القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبي بما في ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخلياً إلا عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل في النقد الأجنبي والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقاً لأحكام هذا القانون ، وينصرف هذا الحكم إلى كافة صور التعامل داخلياً بما في ذلك نقل الحييزة الشخصية للنقد الأجنبي فيما بين الأشخاص واستخدام النقد الأجنبي في تسوية قيمة معاملات ما لم تكن الجهة أو الشخص المستند له من الجهات المرخص لها .

١٥٩٦ — رقابة على عمليات النقد الأجنبي — ما تنصب عليه ،

✽ من المقرر أن البين من تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجنبي عموما ومن مذكرته التفسيرية وأعماله التحضيرية أن الرقابة على عمليات النقد تنصب على كل عملية من أي نوع أيا كان الإسم الذي يصدق عليها في القانون يكون موضوعها نقدا أجنبيا مادام من شأنها أن تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى ضياع نقد أجنبي كان من حق الدولة أن تحصل عليه ، إذ أن الشارع فرض نوعا من الحجز أو الاستيلاء أو التجميد على النقد الأجنبي كله ووضعه تحت تصرف الدولة المهيمنة على الاقتصاد القومي لا يباح لأي شخص أن يتصرف في مبلغ منه إلا بإذنها وكل إخلال بالتجميد الذي فرضه الشارع في هذا الشأن يقع حتما في نطاق التائيم والمقايمة .

(طعن رقم ٥٣٠ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ س ٢٨ ج ٢٩٢)

١٥٩٧ — جريمة التعامل في النقد الأجنبي — النشاط المادى —

ماهيته .

✽ من المقرر أن النشاط المادى في كافة جرائم التعامل بالنقد الأجنبي يتمثل في القيام بعملية من عمليات النقد الأجنبي أيا كان نوعها سواء أكان تعبلا أو تحويلا أو تعهدا أو مقاصة أو غير ذلك من العمليات التي بين الفعل نوعها أو غيرها ، وما لم ينص عليه مادام قوامها جميعا التعامل بالنقد الأجنبي وكان الشيك إذا ما استوفى شرائطه القانونية يعتبر داة دفع ووفاء ويستحق الإناء لدى الإطلاع دائها ويفنى في استعمال النقود في المعاملات ويعتبر كالنقود سواء بسواء ويجزى مجراها في التعامل به فانه متى كان قوامه نقدا أجنبيا يقع تحت طائلة التائيم والمقايمة .

(طعن رقم ٥٣٠ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ س ٢٨ ج ٢٩٢)

١٥٩٨ — نقد — جريمة — عقوبة — غرامة إضافية .

✽ متى كان الثابت أن الطعن مرفوع من المتهم وحده ، وكان الحكم المطعون فيه وأن قضى بتفريجه ٥٠٠ ج والمصادرة التي انصبت على النقد الأجنبي المضبوط لديه ، ألا أنه فاته القضاء بغرامة إضافية تعادل قيمة

التقيد الاجنبى موضوع التعامل الذى لم يضبط ، وهو من الحكم خطأ يستفيد منه المتهم ، وذلك حتى لا يضار المتهم بطعنه . وترى المحكمة من ظروف الدعوى الاكتفاء بتفريم المتهم ٢٠٠ مائتى جنيهها مع مصادرة النقد الاجنبى المضبوط لديه باعتباره متحصلا من الجريمة المسندة اليه .

(طعن رقم ٥٣٠ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٨/٢/١٣٧٧ ، س ٢٨ ج ٢٩٢)

١٥٩٩ - - نصليز نقد اجنبى الى الخارج - عناصر الجريمة .

✽ وحيث انه عن التهمة الثانية المسندة الى المتهم وهى تصدير نقد اجنبى الى الخارج على خلاف الشروط والادوضاع المقررة قانونا ، فانه قد ثبت من الاوراق ان الشيكات موضوع هذا التعامل موزرة على صاحبها مما حدى بالبنك بالخارج الى ردها الى المتهم ، وبالتالي فليس لها اى قيمة مادية ، وليس من شأن التعامل به ان تؤدى بطريق مباشر أو غير مباشر الى ضياع ثلث اجنبى كان من حق الدولة ان تحصل عليه ، ذلك الحق الذى تحويه قوانين النقد . ومن ثم تضحى هذه الجريمة منقذة لعنصر من عناصرها .

(طعن رقم ٥٣٠ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٨/٢/١٣٧٧ ، س ٢٨ ج ٢٩٢)

١٦٠٠ - - جريمة مالية - نيابة عامة - اجراءات - دعوى جنائية .

✽ متى صدر الطلب ممن يملكه قانونا فى جريمة من جرائم النقد او التهريب او الاستيراد حق المذنبية المسامحة اتخاذ الاجراءات فى شأن الواقعة او الوقائع التى صدر عنها وصحت الاجراءات بالنسبة الى كافة ما قد تتصف به من اوصاف قانونية يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بضائه من اى جهة كانت ، والقول بغير ذلك يؤدى زوال القيد وبقاءه معا مع وروده على كل واحد دائرا مع الاوصاف القانونية المختلفة للواقعة عينها ، وهو ما لا مساغ له مع وحدة النظام القانونى الذى يجمع الشبكات القوانين المالية بها تضمنته من توقف الدعوى الجنائية على الطلب ، اذ ان الطلب فى هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها جميعا انها جرائم مالية تنسب لثلمان العتلة ولا تعلق له بأشخاص مرتكبها ، وبالتالي فان الطلب عن اى جريمة منها يشمل الواقعة بجميع اوصافها وكيونها القانونية الممكنة كما يتبسط على ما يرتبط بها اجرائيا من وقائع لم تكن

معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضا أثناء التحقيق ، وذلك بقوة الأثر العيني للطلب وقوة الأثر القانوني للارتباط مادام ما يجري تحقيقه من الوثائق داخلا في مضمون ذلك الطلب الذي يملك صاحبه قصره أو تقييده. اما المول بان الطلب يجب ان يكون مقصورا على الوثائق المحددة التي كانت معلومة وقت صدوره دون ما يكشف التحقيق عنها عرضا فتخصيص بغير مخصص والزام بما لا يلزم والنزول بغير ذلك يؤدي الى توقف الدعوى الجنائية حالا بعد حال كلما جد من الوثائق جديد يقتضى دللا آخر ، الامر الذي تناذى منه العدالة الجنائية حتما خصوصا اذا ترادفت الوثائق مكونة حلقات متشابهة في مشروع جنائي واحد .

(طعن رقم ٢٢٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢ س ٢٩ ص ٢٥٢)

١٦٠١ - نقد - دعوى جنائية - قيود تحريكها - حكم -

بياناته - بطلان .

✽ أن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن الاجراء النصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ٢٣١ لسنة ١٩٥٢ و ١١١ لسنة ١٩٥٣ هو في حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق او من جهة رفع الدعوى - (وهذا القيد مستمر العمل به بموجب نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة مشرة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي الذي ألغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧) - واذا كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب ان يتضمنها الحكم لاصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فلان اغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ، ولا يغني عن النص عليه بالحكم ان يكون ثابتا بالاوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الاشارة الى أن الدعوى الجنائية اقيمت بطلب كتابي من وزير المالية والاقتصاد او من يتدبه لذلك طبقا لما تقتضيه الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ سالفة الذكر ، فانه يكون مشوبا بالبطلان مما يتعين معه نقضه .

(طعن رقم ١٢٥٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٤ س ٢٨ ص ٥٠٦)

سابقة أعمال الدائر العربية للموسوعات

(حسن الفكهني - محام)

خلال ما يقرب من نصف قرن

اولا - المؤلفات :

١ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية

« الجزء الاول والثاني والثالث » .

٢ - المدونة العمالية في قوانين اصابات العمل والتأمينات

الاجتماعية .

٣ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .

٤ - ملحق المدونة العمالية في قوانين العمل .

٥ - ملحق المدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .

٦ - التزامات صاحب العمل القانونية والمدونة العمالية الدورية .

ثانيا - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : (١٦ مجلدا - ١٥ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (٢٢ مجلدا - ٢٥ ألف

صفحة) ، وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٥٢ مجلدا - ٦٥ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الامن الصناعى للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة) وتتضمن كافة القوانين والوسائل والاجهزة العلمية للامن الصناعى بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الابحاث العلمية التى تناولتها المراجع الاجنبية وعلى رأسها (المراجع الامريكية والاوروبية) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء - ٣ آلاف صفحة) وتتضمن عرضا حديثا للنواحى التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

(نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٣) .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - الفين صفحة) .
وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) . (نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٤) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ اجزاء - الفين صفحة) وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية العلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والافراد .
(نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٤) .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٣٣٠ جزء) .
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم فى مصر وباقي الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا إيجديا .

٩ - الوسيط فى شرح القانون المدنى الاردنى : (٥ اجزاء - ٥ آلاف صفحة) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بآراء فقهاء القانون المدنى المصرى والشريعة الاسلامية السمحاء وأحكام المحاكم فى مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الاردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا إيجديا لاحكام المحاكم الجزائية الاردنية مقرونة
بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الاحكام
بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الادارة الحديثة والحوافز : (أربعة أجزاء -
٣ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من الناحية الطبيعية
البشرية والناحية القانونية ومفهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة المدير
المثالى وكيفية اصدار القرار وانشاء الهياكل وتقييم الاداء ونظام الادارة
بالاهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية فى التشريع والقضاء : (٢٥ مجلدا -
٢٠ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا
وابجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ
واجتهادات المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربى : (ثلاثة أجزاء) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين
العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض
المصرية .

١٤ - الشرح والتعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربى :
(أربعة أجزاء) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين
العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض
المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية، التي أقرتها محكمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ حتى منتصف عام ١٩٨٩، مرتبة موضوعاتها ترتيباً أبجدياً وزمناً (٣٢ جزءاً في الفهرس) .

(الإصدار الجنائي ١٥ جزء + الفهرس)

(الإصدار المدني ١٧ جزء + الفهرس)

ملحوظة : تحت الطبع سبعة أجزاء جديدة للإصدارين تتضمن أحكام محكمة النقض منذ منتصف عام ١٩٨٩ حتى نهاية عام ١٩٩١ .

(١) أربعة أجزاء للإصدار المدني .

(٢) ثلاثة أجزاء للإصدار الجنائي .

١٦ - الموسوعة الإدارية الحديثة : مبادئ المحكمة الإدارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (٢٤ جزء + فهرس موضوعي أبجدي) .

ملحوظة : تحت الطبع سبعة أجزاء جديدة تتضمن أحكام المحكمة الإدارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٨٦ حتى نهاية عام ١٩٩١ .

١٧ - التعليق على قانون العقوبات والالتزامات المغربي :

ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون معلقاً عليها بأراء الشراح في المغرب وفي مصر مع أحكام المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية . (ستة أجزاء) .

١٨ - التعليق على القانون الجنائي المغربي :

ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون معلقاً عليها بأراء الشراح في المغرب وفي مصر مع أحكام المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية . (ثلاثة أجزاء) .

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكهاني - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

